

الجزء الثاني

من شرح المحقق الجليل الفاضل المدقق سيدي
آبي عبد الله محمد الخرنسي على المختصر الجليل
للإمام أبي الضياء سيدي خليل
رحمهما الله تعالى
آمين

(وبها مشتملة على ما ذكرناه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ)
(على العدوى نعم الله الجميع ورحمته وأسكنهم بفضل نسيج جنته)

(طبع على نمة ملتزمه الراعي غفران ربه الحاج الطبيب النازي المغربي)

الطبعة الثانية

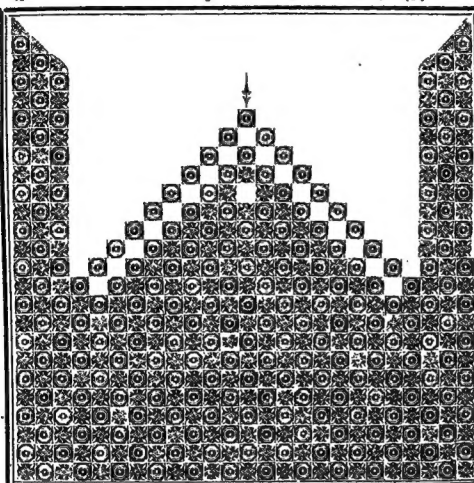
بالطبعة الكبرى الاميرية بيولا بمصر المحمية

سنة ١٣١٧

هجريه

(بالقلم الادبي)

(بسم الله الرحمن الرحيم) (فصل صلاة النافلة) قوله في بيان صلاة النافلة أي في بيان الأحكام المتعلقة بصلاة النافلة من تأكيدها قبل الظهر وبعده وقبل العصر وبعدها الغروب ومن نذر السرور أو الجهر للإلا إلى غير ذلك وأما قوله وحكمه أي وهو التندب المشارة بقوله نذر نفل (قوله لما يشتهو بين صلاتي) أي لما بين سجود التلاوة وصلاة التطوع من المشابهة في الحكم أي وهو التندب ولعل الأحسن أن يقول لما يشتهو بين صلاة التطوع من الاتحاد في الحكم ويمكن الجواب بأنه لاخذ المغايرة باعتبار الإضافة فالندب باعتبار إضافته لصلاة التطوع مغاير لنفسه (٣) باعتبار إضافته لسجود التلاوة لأنه يراد به كفي هذا الفصل السنة والرغبة



(بسم الله الرحمن الرحيم)

فليس يقاصر على صلاة التطوع وعكس الجواب بأن صلاة التطوع الكلام فيها أكثر (قوله والمراد به هنا الخ) أي على تقدير إرادة المعنى القوي وهو بعيد (قوله ولم يداوم عليه) استشكل بآيات عمله وأجيب بأن المراد أن لا يقطعه رأسا (قوله نحو الركون قبل الظهر) أدخل بصوار كوع قبل العصر (قوله على أربع قبل الظهر) أي وقبل العصر وغير ذلك قال في المدخل في آداب طالب العلم ينبغي له أن يشتد على مداومته على فعل السنن والرواتب وما كان منها يتبع الفرائض قبله أو بعده فإظهارها في المسجد أفضل من فعلها في بيته كما كان عليه الصلاة والسلام بفعل عدم موضعين كان لا يشعلهما إلا في بيته بعد الجمعة وبعدها الغروب أما بعد الجمعة فقلنا يكون نذير بعبادة أهل البدع الذين لا يرون صحة الجمعة إلا خلف امام معصوم وأما بعد المغرب فشقة على الأهل لأن الشخص قد يكون صائغا منتظرا لأهله وأولاده ليعشه ويتشوقون إلى مجيئه فلا يطول عليهم اه (قوله وأظهره في جماعة) أي صلاه في جماعة لك (أقول) قضية ذلك أن يصلي الوتر في جماعة

(فصل في بيان صلاة النافلة وحكمها) وأتبع هذا الفصل لسجود التلاوة ولما يشتهو بين صلاة التطوع من المشابهة في الحكم والنفل لغة الزيادة والمراد به هنا ما زاد على الفرض والسنة والرغبة بتدليل ذكرهما بعد واصطلاحا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ويداوم عليه وهذا الحد غير جامع لخروج نحو الركون قبل الظهر لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يداوم على أربع قبل الظهر والسنة لغة الطريقة واصطلاحا ما فعله عليه الصلاة والسلام وأظهره في جماعة وداوم عليه ولم يدل دليل على وجوبه والمؤكمن السنن ما كثروا به كالوتر ونحوه والراغب جمع رغبة وهي لغة التضيض على فعل الخير واصطلاحا ما رغب فيه الشارع وحده ولم يفعله في جماعة كصلاة الغبير واقترب بسط ذلك في شرحنا الكبير (ص) نذر نفل

وتأكد

كالعبد نزع أنه لا يجمع فيها (قوله التضيض) ظاهر العبارة أنها نفس الحدث الذي هو مدلول

المصدر وليس كقائل بل هي التي المرغوب فيه قال في الصباح والرغبة العطية الكثير ولعله مفسر باقر من أفرادها وانظر ولعل القاهر أن الرغبة في اللغة ما رغب فيه مطلقا كان خيرا أو شرا لأن يجاب بالخير ولو باعتبار المرغوب (قوله ما رغب فيه الشارع وحده) فيه أنه يصدق على أربع قبل الظهر مثلا فلا رغب فيه وحده في حديث الترمذي من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعد ها حرمه الله على النار ورحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعها والجواب أن المراد وحده أي بحيث لو زاد انقص فسعدوا النفل

المرب فيه ليس كذلك فالاحسن أن يفسر الرغبة بالعدد لا باليس لان منه سوى ركعتي الفجر ك (قوله كظهر) أي بعد ظهر وقوله وقبلها معطوف على بعد المقدرة أي بشرط اتساع الوقت والامتنع (قوله والثناء عليه) عطف تفسيرا وكأنه قال فليدأ بالثناء عليه لا يخفى ان هذا ليس فيه الامر بخصوص الشاء المعهود من التسليم والتحميد والتكبير ويمكن أن يقال إن المراد بالثناء عليه أي الشاء المعهود للمبين في الرواية الأخرى (قوله وكذلك بنا كذا التنفل قبل الظهر) أي بعد دخول وقتها وقبل فعلها ولا يعارض هذا ما سبقنا من أنه يكره التنفل عند الاذان وكذا بعده الى أن تقام الفريضة سواء كان أذان جمعة أو غيرها لان المكروه بالنسبة لمن كان حاضرا عند الاذان وأما من كان دخلا فلا ذلك (قوله حرمة الله على النار) ظاهر العبارة أنها تكفر بالكبار وحقوق العباد مع أن الكبار لا تكفر بالالتوبة أو عفو الله وحق العباد لا يكفر إلا باعطائه أو مسامحته أو إرضاءه خصمه عنه ويجب أن المراد من حافظ أحواله على وجههما من كمال التشروع واتقان العبادة والحفاظة (٣) المذكورة لا تكون من مرتكب

الكبار وعلى فرض وقوعها فتكون سببا في عفو الله عنه فالتكفير بعفو الله ونسبة التحريم لهما من حيث انهما سبب في العفو **تبيينه** سكت المؤلف عن النقل بعد الشاء للاستغناء عنه بالشفع والوتر وأما النقل قبلها فلم يرد عن مالك وأصحابه فيه شيء وقال سيدي زروق ولم يرد شيء معين في النقل قبل الشاء الا عموم قوله صلى الله عليه وسلم ين كل أذانين صلاة لمراد الاذان والاقامة والمغرب مستثناة (قوله مقفولة) أي الثواب أي بحيث لا يكون فيه ثواب أصلا (قوله أو يكون) أي ما ذكر من الزيادة والنقص (قوله ليست للتحميد) أي بحيث يقال لأواب أصلا في أن يذأ أو أنقص أي لا للفضل الخاص المسترب عليها أي أن الخاص المسترب عليها لا يكون على أنقص منها فلا ينافي أنه كما يكون عليها

وأن كد بعد مغرب كظهر وقبلها كعصر (ش) يعني ان التنفل مستحب في كل وقت يجوز إيقاعه فيه لكن بنا كد بعد صلاة المغرب أي وبعد أن يأتي بالذكر الوارد عقبها لقوله عليه الصلاة والسلام إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله تعالى والثناء عليه ثم صلى على شيء يدعو بما شاء وكذلك بنا كذا التنفل قبل الظهر وبعد وقبل أداء فرض العصر كما جاءه عليه الصلاة والسلام قال من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار ونحو رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً ودعاؤه عليه السلام مستجاب فقول المؤلفونا كذا أي التوب وعوده الى النقل انما هو باعتبار الحكم وهو التوب فعوده على التوب ابتداء أولى وفي التوضيح حكمة تقديم التوافل على الصلاة وتأخيرها عنها أن العبد مستغفر في أمور الدنيا فتعبد النفس بذلك عن حضور القلب فإذا تقدمت النافلة على الفريضة تأنست النفس بالعبادة فكان ذلك أقرب لحضور القلب وأما التأخير فقد ورد أن التوافل جارية لتقصان الفرائض اه فهي لتكميل ما عسى أن يكون ناقصا واعلم أنه لا يتنفل ونيته ذلك لكرهه التنفل بهذه التنية قال في معارج القاسم وليس من عمل الناس أن يتنفل ويقول أنا في تنصت من الفرائض وما جمعت أحدا من أهل الفضل بفعله اه من ابن عرفة (ص) بلا حدة (ش) أي أن المطلوب المتأ كد من التوافل التابعة للفرائض لا يتوقف على عدد خاص بحيث تكون الزيادة عليه أو النقص عنه مقفولة أو يكون مكروها أو خلاف الأولى والاعداد الواردة في الأحاديث ليست للتحميد فقوله بلا حدة أي بلا حذر لازم لاتبعده ولا ينقص عنه (ص) والضحي (ش) هو معطوف على الضحية المستتر في تأكد كما قاله ث أي ونا كده هو الضحي فهو أرفع من التنفل والفضل موجود بأمور كثيرة وعلى أنه معطوف على تنفل يكون من عطف الخاص على العام ولا يلتفت الى كلام الشارح لا يجوز عطف

يكون على أن يذمتها بالطريق الأولى لأننا لا نعلم بان النقص عنه لا يجوز عن كونه مكروها أو خلاف الأولى أقل ما يكون خلاف الأولى (قوله لاتعداه) أي بحيث لو تعدا أي زاد عليه لا يكون له ثواب أصلا وقوله ولا ينقص عنه أي بحيث لو تنقص عنه لانتفى عنه الثواب أصلا فلا ينافي ما ورد من الأحاديث ثم أقول وبعد ذلك هذا مناف للتفسير الأول أي لأن يذأ بالزوم خلاف ظاهره بأن يفسر بما تقدم من قوله بحيث يكون الخ **تبيينه** انما تطلب الرواتب القلبية من ينظر جماعة لامن القول ولا ينظرها ولا تطلب الامتناع اتساع الوقت ولا خلاف في منهما أن شاق (قوله أي ونا كده هو الضحي) لا يخفى أن مقاديرها أن كلام الضحي والتنفل المذكور وقبل الظهر وبعدها ما كد ولين هل هما متساويان أو أحدهما أكد وتقول ان الضحي أكد من التنفل المذكور (قوله ولا يلتفت لكلام الشارح) حاصلة أن الشارح جعله معطوفا على تنفل واستشكله بقطعه وهو معرفة على تنفل وهو مفككة

(قوله وبهنا سقط اعتراض الشارح) لا يخفى أن هذا فيه تسليم امتناع عطف المعرفة على التكررة مع أنه لا يسلم (قوله مع أن كلامه) أي الشارح أي أنه عطفه على نفل (قوله كما بقيت الصلوات) أي كأن المراد بقية الصلوات والاختصاص في ذلك من الركعة والاحسن أن يقول كما بقيت المعاطف (قوله عند أهل المذهب ثمان) وفي خارج المذهب ثنا عشر (قوله وأوسطها ست) وانظر ما حكته مع أن الوسط ما يتقسم عشاورين ويمكن أن يجاب بأن المراد أوسطه في الفضل لا في العدد مثلاً بأن يقال إذا صلى ركعتين له عشر حسنات وإذا صلى ستاً يحصل له عشرون وإذا صلى ثماناً يحصل له أربعون إلا أن هذا يشوق على نص (قوله فما زاد على أكثر بكرة) أي بان صلاة ليلة الضحى لا بد من نفل مطلق كذا في عب وفيه أن الوقت يصرف للضحى ويمكن أن يقال إن محل كونه يصرفه للضحى إنما يصل فيه القدر للمعالم التي هي الفجران (قوله وسميت ضحى باسم وقتها) لا يخفى أن وقتها من ارتفاع الشمس قيد ربح إلى الزوال هذا هو الواقع (قوله وذلك عند الشروق) أي شروق الشمس ظاهره لا قبل ولا بعد أي عند طلوعها كما يشهد المختار (قوله وذلك إذا بلغت الشمس) أي وقت ارتفاع الشمس عن الأفق أو قيد ربح أي لا قبل ولا بعده هذا ظاهره (قوله وذلك إلى الزوال) أي مبتدأ من ارتفاع الشمس إلى الزوال هذا ظاهره فيكون الضحى بالقصر بعض الضضاء بالمد ويحتمل وذلك مبتدأ من بعد ارتفاع الشمس قيد ربح إلى الزوال فيفيد (٤) المبينة وعلى كل فلا يفيد المدى لما تقدم أن وقتها يستمر من ارتفاع

المعرفة على التكررة والعكس باجتماع النجاء وبعبارة أخرى معطوف على فاعل تأكد وبهنا سقط اعتراض الشارح مع أن كلامه بقوت أخاذة لنا كبد وعطفه السامعي على الظرف والتقدير وتأكد أي التقل في الوقت المذكور وفي وقت الضحى وعليه فالضحى اسم الوقت والاحسن أن يرد به الصلاة التي تقع عنده كما بقيت بقية الصلوات وكون الضحى من النوافل المتأكد نص عليه ابن العربي ومنها ما عند أهل المذهب ثمان وأقلها ركعتان وأوسطها ست فما زاد على الأكثر بكرة وسميت ضحى باسم وقتها لأن من طلع الشمس إلى الزوال له ثلاثة أسماء وأولها ضحوة وذلك عند الشروق وثانيها ضحى مقصور وذلك إذا ارتفعت الشمس وثالثها ضضاء بالمد وذلك إلى الزوال والمراد بالوقت الذي ينسب إليه الضلالة ارتفاع الشمس وهو مقصور (ص) وسر فيهما إزارا وجه رايلا (ش) أي وما يستحب أيضا السر بالنوافل إزارا الوجه رايلا لقوله وسر فيهما إزارا وجه رايلا (ش) أي وما يستحب أيضا السر بالنوافل إزارا الوجه رايلا لقوله وسر فيهما إزارا وجه رايلا (ش) أي وما يستحب أيضا السر بالنوافل إزارا الوجه رايلا لقوله وسر فيهما إزارا وجه رايلا (ش) أي وما يستحب أيضا السر بالنوافل إزارا الوجه رايلا

الشمس قيد ربح إلى الزوال وقد علمت مقدار الضحى بالقصر وفي القاموس الضحوة والضحوة والضحية كعشة ارتفاع النهار والضحى موقع الضضاء بالمداناً قرب انصاف النهار اه المراد منه لا يخفى ما يفيد كلامه من المبينة بين الثلاثة الآن يجاب بأن مراد الشارح بقوله وذلك إذا ارتفعت الشمس بيان البعد أي يستمر ذلك الزوال إلا أنه بعد من كلام القاموس وقوله وذلك إلى الزوال أي مبتدأ مما بعده أي مما يشترك نصف النهار إلى الزوال كما يدل عليه القاموس وواعلم أن

هذه العبارة أصلها لا فقهني والاحسن حذف تلك العبارة لأنها لا تناسب المعنى المراد (قوله وسر به نهاراً) لأنها من طلوع الفجر إلى غروب الشمس والليل من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق قاله في ك (قوله كان أظهر) أي لأن التذب وغيره من الأحكام انما يتعلق بالافعال (أقول) أما جهر فهو صحيح لا حاجة فيه لتأويل فقد قال في المصباح جهر الشيء يجهر ففتحته جهاً وأجهرته بالفتح أظهرته وبعدى بنفسه أيضاً وبالفتح يقال جهرته وجهرته وقال الصغاني وأجهر بقرءة وجهر بها وأما السر فقد قال في المصباح السر ما يكتم وهو خلاف الإعلان اه فانظر المقابلة فإن مقتضى كون خلاف الإعلان أن يكون سر بمعنى إسرار فيكون المعنى عليه صحه إلا أنه نافية قوله ما يكتم الآن تجعل ما مصدرية وفيه بعد (قوله قولان) أي بالترك هو خلاف الأولى إلا أنه بعد طلوع الفجر أي فيجهر به (قوله فخر) بمعنى خلاف الأولى (قوله وكذلك الوتر على المشهور) أي أن الأسرار فيه جازر بمعنى خلاف الأولى ومقابلها قاله الأيباني من أنه ليس بجائز فيقول إذا أسرقه عامداً أو جاهلاً أعاده وإن أسرقه ناسياً مصادقاً للسلام ثم أقول وقضية كون الجهر يتأكد بالوزن أن يكون السر مكرهاً ولا خلاف الأولى (قوله ان ههنا جماعة تصلى) أي لا جليل أن لا يروا بين أيديهم ولا جليل أن يقتلوا بهم أي يفعلوا مثل أنفعالهم (قوله ولأن الكفار الخ) هذا لا يفيد المدى (قوله لحضور الخ) فيه أن الغلو يوجد حقيقته والجواب لا بل يقل أو يستعمل حين يحضر ماذا كر وأن ذلك على أقوى

(قوله وتا كدوبر) أى سوا فعله لئلا أو بعد طلوع الفجر لانه أتى به في وقته الضرورى كذا فى ك (قوله أعاده) أى لكونه ترك سنة مؤكدة أى بناء على ان الجهر فيه سنة مؤكدة وتركها عتدا أو جهلا يسل وهو واجب قبل السلام (قوله تحية مسجد) أى تحية رب مسجد لان الانسان اذا دخل بيت الملة انما يحيى الملة لا منه فتوى بل التحية القرب الى الله لا المسجد وتكره مسجد ليشمل مسجد الجمعة وغيره وانظر هل المراد ما أطلق عليه اسم مسجد لغة فيشمل ما يتخذ من لاسجد لهم من بيت أو غيره ومن اتخذ مسجداً فى بيته أو المسجد المعروف وهو الظاهر وانه تركها بحيث أراد من المسجد ولو كان حائضاً فى أقصى المسجد وقيل ان التحية انما يركع عند دخوله ثم يمضى الى حيث شاء واقصر يوسف بن عمر على الثانى (قوله كفارة كوعه الاول) أى ان قرب رجوعه له عرفاً والا طلبها نائياً وكلام ابن ناجى الا ترى مبعين لهذا (قوله لمكان) (٥) الخلف) أى لوجود الخلاف أى لان منهم

ممن يقول بطلبها وقت النهى كافى ك (قوله فان قلت فعل التحية الخ) هذا السؤال والجواب الاول لا ورود له بعد قوله ينبغى استعماله فى وقت النهى لوجود الخلاف أى انما قلنا يستحب هذا الذكر فى وقت النهى لاجل ان يكون بدلا عن الصلاة لان منهم من يقول بفعل فى وقت النهى صلاة فتدبر (قوله فان كرمع) أى كره فيما يظهر وهو ممن أشراف الساعة وهذا كما فى ت ان كان سابقا على الطريق لانه تغيير للنس (قوله لا يلزمه السلام) أى لا يطلب لان السلام سنة وليس لازماً فاراد بالزم مطلق الطلب (قوله من علم) فقد تقدم ان العلم لا يجب عليه ابتداء ولادواما على الراجح وقوله

كى سمعوه فيقولون ويقتلوا به (ص) وتا كدوبر (ش) أى وتا كذا الجهر المذكور قبله وتر واما الشفع فقد دخل فى قوله وجهر ليلاً وانما كذا الجهر بالتر لاجل الخلاف الذى فيه فقد قال الابانى اذا أسر تحية سهواً وجعل قبل السلام وعدا وجهلاً أعاده وضعه عبد الحق وظهر كلامه ان الجهر فى غير الزمان باقى السن كالمدين ليس عتدا كدوان حكمه حكم الجهر فى سائر الاوقات وكذا قال فى السر فى السن المؤكدة (ص) وتحية مسجد (ش) عطف على فاعل نداء أى تحية مسجد لادخل متوضئاً يريد جلوسه وقته حوانه فانه فى وضعية فان كره دخوله كفارة كوعه الاول فانه اومصع والمراد بالكثره الزيادة على الواحدة كما يفيد كلام الجلال ابن ناجى ولو صلاها ثم خرج حاجة ورجع بالقرب فلا تكرر عليه كاله ان فرحون ويكره جلوسه قبل التحية حيث طلبت ولا تسقط به وذكر سيد احمد زروق عن الفزائى وغيره ان من قال صلات الله والحمد لله والاله الا الله والله اكبر أربع مرات قامت مقام التحية النوروى ينبغى استعماله فى اوقات النهى لمكان الخلاف اه وهو حسن اه فانه ح فان قلت فعل التحية وقت النهى عن النقل منهى عنه فكيف يطلب ببدلها وتنب عليه قلت لا نسلم ان التحية وقت النهى عن النقل منهى عنها بل هى مطبوعة فى وقت النهى وفى وقت الجواز غير انها فى وقت الجواز يطلب فعله أصلاً وفى وقت النهى يطلب فعلها ذكره أن فعلها ذكره الخروج من خلاف من يقول انها مطبوعة وقت النهى (ص) ونازلة ما (ش) أى وهو الذى لا يريد الجلوس وهو مشعر بجواز المسروبه كفى المدونة وقيدنا بعضها بما اذا لم يكثر فان كرمع وانما نازلة المار التحية للشقة ولما تظاهر بجامع المشقة وهى سقوط الاحرام عن التردد بين مكة بالنافكة وضوؤها والمار فى السوق لا يترس السلام على كل من لقىه وسقوط إعادة الوضوء عن ماس الحصف من معلم أو ناسخ وسقوط غسل ثوب المرضعة وصاحب القرحة والجزار وسبهم اه وكلام المؤلف يقتضى ان المار يخاطب بالتحية وأنه انما سقط عنه للشقة وهو ظاهر قوله ونازلة ما ولكن صرح السدراخ والمؤلف فى التوضيح بان المار غير مخاطب بها وهو الموافق لما تقدم من أنها لا تطلب الا من الداخل المريد الجلوس وحيث قد فوضنا لاهل الملة تركون من النقل المطلق (ص) وتأدت بفرض (ش) يعنى ان ترك التحية ليستأمر ادنى لثقتها اذا قصد منها تغيير المساجد عن سائر السوت فلذا اذا صلى صلاة أو رآه من تحية المسجد فى القيام مقامها فى إشغال البقعة مع حصول ثوابها اذا قوى بالفرض والتحية أو قوى نيابة الفرض عنها كما فى غسل الجنابة

أو ناسخ ضعيف اذا اعتد انه يجب عليه تكرر الوضوء عند ارادته منه (قوله صاحب القرحة) فى اختيار القرحة واحدة اقرب وزن الفلوس والفرق أى الجراح (قوله والجزار) أى الكفاف أى اذا كان كل منهما يجتمع فى ذى الاذى (قوله تكون من النقل المطلق) أى لاجمعة وهل يكره أن شوى بها التحية حيث تلام لاهل عجم انما يفرق كونها صلاة المار هل هو تحية أو نقل مطلق ان قيل ان التحية من النقل المؤكدة ولو ألتصريح به والا فلا ينظر فربما منها ما يفرق فيما اذا طرأت نيابة الجلوس بعد صلاتها فعلى انه تحية أجزأت لاعلى خلافه (قوله أو قوى نيابة الخ) أى حيث طلبت لان صلاة وقت نهى وأما الثانى به الفرض ولم يسمعه التحية ولا نيابة عن التحية فانه لا يحصل ثوابها ويجزى بمثل هذا فى قوله نابت عن التحية فان قلت لافعل الفرض فى وقت النهى وقوى به التحية فهل يحصل

ذلك فأنها كما في مضود السهو أو لا يحصل فوابم الفرق بينهما وبين مجرد السهو لأنه لا صلاح خلال الصلاة بخلافها وفي ذلك الثواب والظاهر لأتواب فإن قلت لا فائدة في تأديبه الصلة بالفرض مع عدم فوابم إذا لم يتوجه به التحية قلت لا بل فيه فائدة وهو عدم الأوم على تاركها **تنبيه** قال النووي ولا يكتفي عن التحية صلاة جنازة ولا سجود ثلاثة ولا شكر على الصحيح عندنا وقال بعض أصحابنا يكتفي واستظهاره بعض أشياخنا **قوله** (قوله ولا يفهم بالفرض الخ) وهل يأتي ما تقدم في الفرض من أن الثواب يتوقف على تامة النسبة والصلوة وأية السنة عن التحية وهو الظاهر **قوله** (لأن التحية حق اقتلخ) ومن ذلك إذا دخلت مسجدًا وفيه جماعة فلا تسلم عليهم إلا بعد أن تأتي بالتحية كما ذكره **قوله** (وابقاع تنقل به) الضعيف في مسجد الرسول وقوله بمصلا مدل من قوله وإذا أعاد الجار للبدل منه والاولى أن يقول وصلاته في أي بالاولاه مندوب آخر **قوله** (لكنه أقر بشئ الله) يصح ترجيح الضعيف في قوله لكنه للعود الخلق والمعنى لكن العود للخلق أي إلى المصلي الذي عند مالك ويحتمل العكس لأن عبارة التوضيح عن البيان تفيد الاول ونصه قال مالك العود للخلق ليس هو قبله النبي صلى الله عليه وسلم لكنه أقر بشئ إلى مصلا خلاف قول ابن القاسم العود للخلق أي بالترغفران هو مصلا **قوله** ويمكن (٦) الجمع الخ) حاصل ذلك أنه ثبت أن كل من للموضعين مصلا فكل واحد منهما لم يصيب وقوله بأن

والجمعة والافهم لفرض لأن السنة كذلك وكذا الرغبة وانما خص على الفرض لأنه المتوهم لأنها إذا تأدت بغير جنسها فأولى بمحبستها (ص) وذهب بعض المذاهب قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم (ش) أي وذهب بعضه بمسجد الرسول عليه الصلاة والسلام بأن يصلي ركعتين قبل السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسلم لأن التحية حق الله والسلام حق آدمي والاول أكدم من الثاني ففوقه ويدعطف على فاعل ذنب لا على فاعل جاز (ص) وابقاع تنقل به بمصلا عليه الصلاة والسلام (ش) يعني أنه يستحب ايقاع النفل بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم في مصلا وهو العود للخلق عند ابن القاسم لأنه عند مالك لكنه أقر بشئ الله ويمكن الجمع بأن الاصطوارة الخلق كانت مصلا وكان أكار العبادة يصلون ويجلسون عند ما وصلى لها عليه الصلاة والسلام بعد دخول القبلة بضعة عشر يوما ثم تقدم لمصلا المعروف اليوم فان قلت هذا يخالف ما تقرر أن صلاة النافلة في البيوت أفضل قلت يحصل هذا على ما صلا في المسجد أو على ما صلا في مسجده بمصومه أو على كطلق النفل للقرآن (ص) والفرض بالصغى الاول (ش) الفرض مخفوض عطا على نقل المخفوض بأضافته إلى المصدر أي ويستحب ايقاع الفرض في الصف الاول من مسجده عليه الصلاة والسلام لا في مصلا عليه الصلاة والسلام شاء على أن ما زيد فيه حكمه فأولى الصف الاول من غير مسجده عليه الصلاة والسلام ومن لا يرى مساواة ما زيد فيه في الحكم يرى تفصيل ما فعل بمسجده عليه الصلاة والسلام لاولوا بأخر صفته على الصف الاول في الزيادة واليه نحنا

واحد منهما لم يصيب وقوله بأن الاصطوارة الخلق أي التي تقول بها مالك وقوله بمصلا المعروف اليوم أي الذي يقول به ابن القاسم قلهم من ذلك أن العود للخلق غير الاصطوارة وتسمى تلك الاصطوارة اصطوارة عائشة فإن قضية ذلك أن الاصطوارة كانت معروفة للعبادة وعبارة القائل بخالفه ونصه وذهب بعض المذاهب مجهول حتى في زمن عائشة ولم تعلم الناس بالاصطوارة التي كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم عندها خشية الاقتتان والتزعزع عليها ولذا قالت لو عرفها الناس لضربوا على الصلة عندها السهمان أي القرعة والقرعة محل التزعزع وأيضا

المسجد من غير ودل على هذا الاحتياط لأن استعجاب جميع البقعة التي هي مصلا بالنفل وقول مالك في العود للخلق ولكنه أقر بشئ إلى مصلا أي بحسب الظن لأنه مما على الجوزة التي صلى الله عليه وسلم كان يجلس قريبا من حجره والعود للخلق الذي كان في زمن مالك وابن القاسم غير الاصطوارة التي كانت في زمن عائشة وانما عرفه قدام الناس لأن صاحب البيت أدري **قوله** (بضعة عشر) البضع ما بين الثلاث إلى التسع **قوله** (على ما صلا في المسجد اولى) أي وهو الراتب وألنوافل النهار في بعض الأحوال وهو ما إذا كان لا يمكنه في بيته صلا النفل ثم أقره مع ابن القاسم استحباب النفل ثم أقر في المسجد وسلا في البيت ابن رشد لا يستغل في النهار بأهله فان آمن فاليوم أفضل وتنقل القريب بمسجده عليه الصلاة والسلام أحب إلى الله لا يعرف وغيره بيته أو كطوبى لمسجد النفل بالمسجد المشهور اه **قوله** (كطلق النفل) أي روايته وأغبرها وأنها روية وليلة والكاف للتمثيل استقصائية وكأنه قال وهو مطلق النفل بالنسبة للقرآن المدينة في ثلث ولما صلا النافلة في مسجده عليه الصلاة والسلام للقرآن بأحب إلى منتهى أي بيوتهم اه **قوله** (بأضافته إلى المصدر) الاول أن يقول بأضافة المصدر إليه أو بانه على أن الثاني هو المضاف **قوله** (لا في مصلا) المناسب لمن مصلا **تنبيه** وهل النفل إذا صلى جماعة كالترابيح يكون الصف الاول أفضل كالفر من قبل الشيخ أحمد والظاهر أنه كالفر من قبله هل يدخل في الفرض صلا في المسجد أو لا وهل يجوز له أن يصلي في غيره من مسجده

صقوه في الفضل

(قوله وقد ورد إن الله) بكسر هـ، ثم إن لان الظاهر إيمان الحديث (تبيينه) المشهور أن التضعيف الوارد في الصلاة في مسجد
عليه أفضل الصلاة والسلام خاص بالمقارض وبصلاته، قال دون الأثاث وجهه أن فعل التواضع في البيوت أفضل ونهى التساهل
عن حضور جماعة من في مسجد، لكن في الزاوية فيه (قوله أي القدام حجج) أي القدام للتبليس حجج أو للتبليس بعرة وقوله أو أفاضة
معطوف على حج والمعنى القدام للتبليس بل أراد تطواف أفاضة هذا معناه فإذا علمت ذلك فالأحسن حذف أو أفاضة لان الطواف بالنسبة
للتبليس بالحج شامل للأفاضة كما أنه شامل للتقدم والوداع ولا فرق في ذلك بين الأفاق وغيره وظهر من هذا التقرير أن من طلب
بالطواف وجوازا لا بد أن يكونه ليس بتبليس الحج ولا عزمه فصل فيه أن أراد الطواف فحسته الطواف وإن لم يرد فيه قصره كعثان أن كان الوقت
وقت جواز والأفلا ولم يجعل هذا التفصيل في المقيم أفلا أن الأفاق ليس كذلك أي وإن تحبته الطواف مطلقا أراد أم لا فالجواب
أن من طلب بالطواف ولو نذرا أو أراد فحسته الطواف لا فرق بين كونه أفاقيا أم لا وكذا أن لم يرد وهو أفاق في هذه خمس وأما إذا كان
لم يرد وهو مقيم فحسته ركعتان (قوله تراويح قيام رمضان) أي (٧) تراويح هي قيام رمضان فالإضافة من
إضافة العلم للخاص وشأنها أن

عرفه وقد ورد إن الله ملائكة يصلون ثلاثا على أهل الصلوة المقدم وواحدة على ما يليه
(ص) وتجب عليه مسجد مكة الطواف (ش) أي القدام حجج أو عرنا أو أفاضة أو المقيم الذي يرد
الطواف أو آمن دخله صلاة أو للشهادة فحسته ركعتان كان في وقت تحمل فيه النافلة والألا
جلس كغيره من المساجد قاله ابن رشد وعياض (ص) وتراويح وانفراد فيها أن تعطى
المساجد (ش) أي نوا كد تراويح قيام رمضان سمي بذلك لأنهم كانوا يطيلون القيام فقيرا
الفارسي بالثين يصلون بثلثين ثم يجلس الإمام والمأموم للاستراحة ويقض من سبقه الإمام
ووقت الوقت الورع العمد والجماعة فيها مسقبة لاستئجار العمل على الجوع من زين حمير
والانفراد فيها طلبا السلام من الزمان أفضل والمراد بالانفراد فيها فعلها في البيوت ولو جماعة
هذان لم تعطى المساجد فان خيف من الانفراد في التراويح تعطى للمساجد أفضل ولا يلزم
من مخالفة الأفضل الكراهة فلو قالوا فعلها بغير المساجد أن تعطى أي المساجد لوفى
بالمعاد ثم المراد بتعطيل المساجد عن صلاتها في جماعة ويحتمل أن يريد عن صلاتها في
جمله والثاني استقر به ابن عبد السلام واقتصر عليه السنهوري وبني للانفراد سلطان أن
لا يكون فعلها أفاقيا بالنية فإن كان أفاقيا ففعلها في المسجد أفضل وإن لم تعطى المساجد
وأن ينشط لفعلها في بيته وما ذكرنا من تأكد التراويح بتعاقبه الباطي والسنهوري وس
في شرحه وجعله الشارح عطفًا على فاعل ندي وتبعه ت وقول عمر نعمت البدعة هذه
يعني بالبدعة جمعهم على قارى واحد موافقة في المسجد بعد أن كانوا يصلون أوزاعا

العشاء ومقابلها من قبل عن بعض أهل العلم من فعلها قبل العشاء بالصف كما يفيد الخطاب (قوله والجماعة فيها مستحبة) فهي
مستحبة من كراهة صلاة النفل جماعة فهي صلاة العبد تنصلي في جماعة (قوله والانفراد فيها الخ) لا يخفى أنه إذا كان الانفراد
أفضل يلزم أن يكون مقابله خلاف الأولى ومكرهًا فكيف يصح قوله والجماعة مستحبة قلت لا ورود ذلك لان الاستحباب
منوط بالفاعل له في المسجد أي أن الفاعل ينصلي في المسجد تنصلي لهم أن يجتمعوا على إمام واحد وهذا لا يتأني في الأولى عدم
الذهاب للمسجد ويقطعها في بيته (قوله والمراد بالانفراد الخ) فيه إشارته إلى أن هذا ليس تفسيرًا بالحقيقة فلذا قال ولو قال وفعلها الخ
أي لا يلزم أن يكون ظاهره إرادة المقصود من أن فعلها في البيوت جماعة وفرد أي أفضل (قوله ولا يلزم من مخالفة الأفضل الكراهة)
أي حيث قلنا فالساجد أفضل لا يلزم من ذلك أن يكون فعلها في البيوت مكرهًا وجوابنا أن يكون خلاف الأولى مخافة أنه ليس هنالك
نصريح بالمراد بل هو محتمل الكراهة ومحتمل لخلاف الأولى (قوله جمعهم على قارى واحد) أي صلاتها لجماعة بأمام مع المواظبة على
ذلك (قوله أوزاعا) بفحهم وتكون الأوزاع فحين مهملة جملات متفرقة أي فهم من يصلي لنفسه ومنهم من يصلي
بصلاته الرط أي ما بين الثلاثة إلى العشرة وأما فعل ذلك عزله أنشط لكثير من الصلوات ولما في ذلك من اجتماع الكلمة قال الباجي
وإن التين وغيرهما استنبط عررضي الله تعالى عنه ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم من صلى معه في تلك الميالي وإن كان كره

نفل لهم فانما كرم خشية ان تفرض عليهم فلم يات صلى الله عليه وسلم آمن من نفل فأهلها وأحياناً سنة أربع عشرة من الهجرة وبذل على أنه صلى الله عليه وسلم نفل قوة ان الله فرض عليكم صلواته وسنتكم قيامه في صامه وقامه إيماناً واحتساباً غفراً ما تقدم من ذنبه (قوله لأن الصلاة نفسها) أي باعتبار كونها في جماعة دليل التعليل (قوله ثم ركعاً) أي تركها أصلاً وأساساً أي ترك فعلها في جماعة على هذا الوجه الذي صلاها عليه هذا والمراد كافى (قوله خشية ان تفرض عليهم) استشكل الخطيب أمل هذه الخشية مع ما ثبت في حديث الاسراء ان الله تعالى قال من تخشع وتخشون لا يبدل القول لدي فإذا آمن التبدل فكيف يقع الخوف من الزيادة وأجيب بأجوبة الاول ان الخاف جعل التهجيد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التفل بالليل وروى البسه قوله في حديث يزيد بن ثابت خشيت أن تكذب عليكم ولو كتب عليكم ما كنتم تفعلوا أي أجمع الناس في بيوتكم فنعهم من التجمع في المسجد انشافاً عنهم من اشتراطه وأمن مع انهم في المواظبة على ذلك في بيوتهم من اقتراضه عليهم الثاني انه خاف اقتراضه كفاية لا اعتباراً لا يكون زائداً على التمس بل هو تقليد مذهب اليه قوم في العيد ونحوها الثالث انه خاف فرض قيام رمضان خاصة وقيل غير ذلك (قوله بدعة) حال أي فوقعت المواظبة في أجمعهم حالة (أ) كون المواظبة بدعة (قوله والا فليست في الحقيقة بدعة) أي من

بـ التاليع (قوله تكني عن طلب قراءة الختم) أي تكني عن جنس طلب قراءة الختم من حيث هو وقوله فيسقط الطلب أي جنسه كذلك لا الجنس من حيث تحققه في طلب قراءة الختم ولا الجزئي الذي هو طلب قراءة الختم (قوله خبر البند المحذوف) أي هو في ثلاث وعشرون (قوله وإذا كان بدلاً أو عطف بياناً فدخل الخ) أقول بل ذلك يأتي على أنها خبر البند المحذوف (قوله فيه تجوز) أي من إطلاق اسم البعض الأغلب على الكل (قوله لا فلا السرد بلا كلفة) أي بلا كلفة في فهم المعنى المذكور وهو أنه مندوب آخر (قوله وليس كذلك في واحد) أي ان الشفع والوتر لا يطلب في جماعة بل قسراً كان ذلك عقب تراويح الألا أنه يخالف ما تقدم في تعريف السنة وأظهر في جماعة وحاصله أنه يقول ليست الجماعة مشروعة في الشفع والوتر وليس الاقرار اذ يقدم على ما بينهما وليس من النقل المؤكد لان الوتر سنة فهو أعلى من النقل المؤكد لان المراد بهما ليس بسنة ولا رغبة وأما الشفع فخالص أنه مندوب وهل هو مؤكد باعتبار كونه شرطاً كالأشراط صفة في الوتر القولين المعروفين أو ليس كذلك بل من النقل غير المؤكد في الاول فالحق ليساً عام من النقل المؤكد فلا ينافي أن الشفع من النقل المؤكد كدعوى الثاني فالحق ليس كل واحد منهما من النقل المؤكد بل كدعوى النقل الخالي عن التأكيدهم ما ورد من كون التراويح تسلي ثلاثاً وعشرين يفيد أن الشفع والوتر يصلان جماعة (قوله بدلاً) أي أعطف بيان (قوله رغبة في قيام رمضان) أي صلاته التراويح قاله النووي وقال غيره بل مطلق الصلاة الحاصل بها قيام الليل كما ثبت أي بقوله من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه اه أي ذنبه المتقدم كله من البيان لا لبعض أي الصغائر ولا الكبار كما قطع به امام الحرمين والفقيه وعزاه عن ابن عباس لاهل السنة وقال ابن عبد البر اختلف فيه العلماء فقال قوم تدخل فيه الكبار وقال آخرون لا تدخل فيه إلا أن يقصد التوبة والندم وقال بعضهم يجوز أن يخفف من الكبار إذا لم يصادف صغيرة (قوله من غير أن يأمر بغيره) أي من غير أن يوجب له أمر تدب وترتيب كذلك شرع الموطأ (قوله وسدانا)

في أن الشفع والوتر لا يطلب في جماعة بل قسراً كان ذلك عقب تراويح الألا أنه يخالف ما تقدم في تعريف السنة وأظهر في جماعة وحاصله أنه يقول ليست الجماعة مشروعة في الشفع والوتر وليس الاقرار اذ يقدم على ما بينهما وليس من النقل المؤكد لان الوتر سنة فهو أعلى من النقل المؤكد لان المراد بهما ليس بسنة ولا رغبة وأما الشفع فخالص أنه مندوب وهل هو مؤكد باعتبار كونه شرطاً كالأشراط صفة في الوتر القولين المعروفين أو ليس كذلك بل من النقل غير المؤكد في الاول فالحق ليساً عام من النقل المؤكد فلا ينافي أن الشفع من النقل المؤكد كدعوى الثاني فالحق ليس كل واحد منهما من النقل المؤكد بل كدعوى النقل الخالي عن التأكيدهم ما ورد من كون التراويح تسلي ثلاثاً وعشرين يفيد أن الشفع والوتر يصلان جماعة (قوله بدلاً) أي أعطف بيان (قوله رغبة في قيام رمضان) أي صلاته التراويح قاله النووي وقال غيره بل مطلق الصلاة الحاصل بها قيام الليل كما ثبت أي بقوله من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه اه أي ذنبه المتقدم كله من البيان لا لبعض أي الصغائر ولا الكبار كما قطع به امام الحرمين والفقيه وعزاه عن ابن عباس لاهل السنة وقال ابن عبد البر اختلف فيه العلماء فقال قوم تدخل فيه الكبار وقال آخرون لا تدخل فيه إلا أن يقصد التوبة والندم وقال بعضهم يجوز أن يخفف من الكبار إذا لم يصادف صغيرة (قوله من غير أن يأمر بغيره) أي من غير أن يوجب له أمر تدب وترتيب كذلك شرع الموطأ (قوله وسدانا)

جمع واحدا قال في المختار الواحد أول العدد والجمع وحدان ككتاب وشبان وراعيان اه وأراد بالوحدان معنى الازواج وقد تقدم (قوله وفي أيام أبي بكر) أي وكان الامر على ذلك في أيام أبي بكر رضي الله تعالى عنه (قوله وصدر الخ) منصوب على تزعم الخافض معطوف على قوله في أيام أبي بكر والمعنى فكان الامر على ذلك في أيام أبي بكر وفي صدر من خلافة عمر رضي الله تعالى عنه (قوله فأمر أبا) أي أبا بن كعب اختاروا بالقول عليه الصلاة والسلام أقرؤهم أي أي أمر أبا بن كعب بالرجال (قوله وتبعيا) هو ابن أوس بن خارجة (قوله الهادي) نسبة إلى جده الأعلى الهادي بن هاني عند الجمهور وقيل الهادي بن مكان عند البحرين أي أن يصلي بالناس في رواية أن عمر جمع الرجال على أبي بن كعب والتساع على سليمان بن أبي حنيفة وجمع بان ذلك يجوز أن يكون في وقتين (قوله إحدى عشرة ركعة) قال البيهقي لم يرأخذ ذلك من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة أنها استسكنت عن صلاته في رمضان فقال ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة (قوله في ثمان ركعات) حديث أفضل الصلاة طول القيام (قوله ويرى أقام الخ) وجه القول أنه لاحد في مبلغ القراءة (قوله وقيل كان من ثلاثين آية) أي في ركعة واحدة وفي هاتين مائة أقرأ في الركعة الواحدة (قوله إلى وقعة الحرة) أي في زمن يزيد بن معاوية والحرة بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود والجمع حرار مثل كلبة وكلاب كما قاله في المصباح وبعبارة أخرى والحرة بفتح الحاء موضع (٩) بين المدينة والعقيق وقصتها أنها لما

قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما في يومهم في المساجد فأتى عليه السلام على ذلك وفي أيام أبي بكر وصدر من خلافة عمر ثم رأى عمر أن يجمعهم على في أيام فأمرا يا عتمة الهادي أن يصليا بهم إحدى عشرة ركعة بالوتر بقرؤن المائتين فتقل عليهم فخفف في القيام وزيد في الركوع فكذا في يومين ثلاث عشرة ركعة بالوتر وكان يقرأ بالبقرة في ثمان ركعات وورعها بهم في اثني عشر ركعة وقيل كان من ثلاثين آية إلى عشرين إلى يوم وقعة الحرة بالمدينة فتقل عليهم طول القيام فقصوا من القراءة وزيد في الركوع فجعلت ستا وثلاثين ركعة والوتر ثلاث فغضى الامر على ذلك وأبىه الاشارة بقوله (ثم جعلت تسعا وثلاثين) أي ثم بعد وقعة الحرة جعلت الخ واما الأمر عريا وتبعيا الهادي بأحدى عشرة ركعة دون غير من الاعداد لأنه عليه الصلاة والسلام لم يزد في رمضان ولا غير على هذا العدد وحكمة الاختصار على ذلك العدد أنه الباقي من جلة الفرائض بعد اسقاط العشاء والصبح لاكتنافها صلاة الليل فناسب أن يصح ما عداها (ص) وخفف مسبوقها ما قبله وخلق (ش) يعني أن المسبوق ركعة يستحب أن يصلي الثانية بعد سلام الامام مخففة ويلحق الامام في أولى الترويحة الثانية وهو قول حصون وابن عبد الحكم وابن الجلاب أنه مخفف بحيث درك ركعتين الترويحة التي تلي ما وقع فيه السبق ولو الأخيرة وهو قول ابن القاسم وظاهر الخبر أنه المذهب وفائدة التخصيف حيث زاد ذلك الجماعة (ص) وقراءة شفع بسج والكافرون ووتر بأخلاص ومعوذتين اللان لم يرفعه فيما (ش) يعني أنه يندب قراءة الشفع والوتر بعد الفاتحة في أولى الشفع بسج اسم ربك الأعلى

(٢ خرق ثاني) مكة بطوفون بين كل ترويحة سبعة أشواط ويصلون ركعتي الطواف أقرأ اذا كانوا لا يصلون ذلك بين الترويحة والتراويح والابن التراويح والوتر فأراد أهل المدينة أن يساووهم في القضية فجعلوا ما كان كل أسبوع ترويحة فحصل أربع ترويحات وهي ست عشرة ركعة تنضم إلى العشرين فصير ستا وثلاثين ومع ركعات الشفع والوتر الثلاث فصير ستا وثلاثين ركعة قاله السامعي في شرح البردة والجمل عشرة وثلاثين عن ابن عبد العزيز وقيل عثمان وقيل معاوية أقوال (قوله لاكتنافها) أي لا حاطتها بصلاة الليل على الاضطراب أي فلم يعتبر من صلاة النهار (قوله فناسب أن يصح ما عداها) وهو إحدى عشرة ركعة والحاصل أنه لم يكن صلى الله عليه وسلم يزد في السنة على إحدى عشرة ركعة لاجل أن يحاك بالفرائض وأسقط من ذلك العشاء والصبح لاكتنافها صلاة الليل أي فلم يكن يتركها بذلك الاعتبار من النهارات (تنبه) التي صار عليه عمل الناس واستمر إلى زماننا في سائر الامصار وهو ما جمع عن من الخطباء عليه الناس وهو ثلاث وعشرون بالشفع والوتر (قوله وفائدة التخصيف ادرالك الجماعة) هذا مرئضي صبح والاول مرئضي الثاني وهو الذي ذهب اليه نت فانه قال وفي الامام في أولى الترويحة الثانية اه أي في الركعة الاولى من الترويحة الثانية فالترويحة اسم لمجموع الركعتين (قوله وقراءة شفع) المراد به هنا ما يصلي بعده الوتر لا مطلقا شفع فلا يندب فيه القراءة (قوله بسج) أدخل حرف الجر على سج وان كان في لفظ التلاوة فعلا لا لا لأن اسم له أن يلفظه (قوله والكافرون)

بالرفع على الحكاية (قوله الى بحث المازري) أي الى ما إذا عليه اجتهاد نظر بردي البصحة المناقشة في بعض الشراح موافقات وتبع
 الصف في هذا ابن العربي خلاف ما في الشارحواكل منهم ما صحح الآن الاول ما ذهب اليه غير شارحنا وذلك لان المازري قد جمع
 عن هذا البصير في المواضع المازري وقع في نفسه عدم تعين قرينة اثره بعد فطرت به امام تراو مع رمضان ثم خفت اندراس الشفع
 عند العوام لم يتخصص بقرينة فرجت (١٠) للآلاف اه (قوله ولم يعد مقدم) ظاهره سواء كان ما حصل منه من التنقل

مكروهه لم (قوله لان صلاة آخره
 مشهودة) أي محضورة تقتضرها
 الملازمة (قوله هذا ظاهر كلامه)
 وجهه أنا المتبادر من قوله لنتبه
 أي القالب عليه الانتباه أي لمن
 غلب على نفسه الانتباه ولو كان
 عادته عدم الانتباه كنوم محل يكثر
 فيه السكون بالصوت الرفيع
 بحيث يتنبه لذلك التام ولو نقل
 فوبه غالباً فقتضاه أن من الغالب
 عليه عدم الانتباه كالفرافط في
 الشبع أو ضرب الماء وأستوى
 الامران فالأفضل التقدم (قوله
 وكلام الرسالة الخ) كلام الرسالة
 هو المعتمد (قوله أمام من جعل الوتر
 أثناء تنقله) أي وذلك بين شري أن
 يصلي الشفع والوتر ثم يتنقل بعد
 ذلك (قوله فحقاً للسنة) أي فهو
 مكروه واعلم أن محشى نت نقل
 نقول الاستدلال على أن هذا التقيد
 أعني قوله حيث حدثت الخ تغير
 معتبر فراجع (قوله أي وقوله
 آخر الليل) بيان لوجه التنازع والآن
 قصد أعمال الثاني بقوله وفعله
 فيه واعلم أن كلام المصنف قيد
 بما إذا كان يصلي الوتر بالأرض
 وأما المسافر إذا صلى العشاء بالأرض
 ونهته الرحيل والتنقل على دابته
 فاستحب في المدة أن يصلي
 وتره بالأرض ثم يتنقل على دابته

وفي الثانية قبل بأية الكافرون وفي الوتر قبل هو الله أحد وقبل أعوذ بقل الفلق وقل أعوذ
 رب الناس ومحل استعجاب القرآني هذه السور ما يمكن لمعني أي قد مر معين من القرآن
 بشرؤ في نافذة فعلها بالسلام كان ذلك في السجدة حينئذ بقراءة من قرأه في شفعه ووتره كما
 قال المؤلف وهو تابع لبص المازري وما كان ينبغي له العدول عن بقوله الأئمة من استعجب
 قراءة السور لاذ كور في الشفع والوتر ولولم لمعني بالبحث المازري هذا حاصل ما نقل ابن
 غازي (ص) وقوله لنتبه أي القالب ولم يعد مقدم ثم صلى (ش) وهذا وقت فضيلة للوتر
 بوساقي وقته الاختياري والضروري والمعني أنه ينبغي فعل الوتر آخر الليل لمن الغالب عليه
 بحسب العادة من نفسه الانتباه آخر الليل لان صلاة آخره مشهودة فإن غلب على نفسه عدم
 الانتباه وأستوى الامران عند هذا الأفضل في تنقله هذا ظاهر كلامه وكلام الرسالة
 يقتضي أن من استوى الامران عنده بغير فاته قاله ما من آخر تنقله ووتره الخ فذلك أفضل
 له الامن القالب عليه أن لا يشبه آخر الليل فليقدم وتره ويحوي في الرسالة لان بونس كافي
 المواق واذا قدم الوتر ثم صلى نافذة طه لا يبعد الوتر غير لوزان في ليلة تنقله لغير النبي على خبر
 الامر من قوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتره عند تعارضهما ويجوز له
 التنقل بعد الوتر حيث حدثت له نية أو ما من نوي جعل الوتر أثناء تنقله خفاف السنة ويستحب
 لمن دله نية النقل أن يفصل نفسه عن وتره وقوله في المدة من في المسجد ثم أراد أن يتنقل
 بعد وتره قليلاً وان أقصر فبعد وتره إلى نية تنقل ما أحب أنتهي ويكره بلا فصل عادى طه
 سيدي ذرو في شرح الارشاد واليه يشير عطف المؤلف على من المصدة لله على مقدم
 وهو من عطف الفعل على الاسم المشبه كقوله تعالى في الغفرات مصافاً ترن بنقلنا وقوله آخر
 الليل يتنازع كل من المصدر واسم الفاعل وهو فعله ومنته وأعمل الثاني أي وقوله آخر الليل
 لنتبه آخر الليل وقوله ولم يعد مقدم أي يكره وقوله ثم صلى أي حيث حدثت له نية التنقل بعد
 الوتر وهذا يشعر بقوله ثم ولما ذكر أن من قدم الوتر ثم وقع نافذة لا يبعد الوتر ولم يعلم ذلك
 هل حكم إيقاع النافذة في هذا لحالة الجواز أم لا أشار إلى أن الحكم الجواز بقوله (ويجاز)
 أي هذا الفعل وليس المراد بالجواز المستوي الطرفين بل المراد به الطرف الراجح أي يستحب
 ومحلنا طرأ أنه نية التنقل بعد الوتر أو فيه طرأ أن قبله يمكن تنقله بعد ما تراجمنا المعنى
 بل مكره وهو ما قلناه من أنه إذا طرأ أنه في أثناء الوتر فحسب كطروها بعد ذلك كره للمواق وانما
 استحب جعل الوتر آخر صلاة الليل لان المغرب أول صلاته وهي وتره فاستحب أن يكون آخره
 وتره أيضاً (ص) وعقب شفع (ش) عطف على قوله آخر الليل أي ينبغي فعل الوتر عقب شفع
 على ما صدر به ابن الجلبجيو يستحب اتصاله فلو طال الفصل استحب إعادة الشفع وشهر
 الباني أن كونه عقب شفع شرط صحة عليه في شرط اتصاله قولان المشهور ليس بشرط

ولغيره ما يقال الرجل صلى العشاء ونهته التنقل ويقدم الوتر قبل تنقله طه الخطاب فيقدم الوتر ويجوز له التنقل
 ولعقب الوتر لان فعله بالأرض را كسوا حداً أفضل من فعله على الدابة (قوله بعد الوتر) أي أوفى الوتر (قوله ولم يعلم الخ) أقول
 إذا كان الحال ما ذكر فيفتي أن قوله ثم صلى اخبار بحسب الاتفاق وإذا كان كذلك فلا تقدر أن المطلوب تأخر صلاة التنقل
 عن الوتر (قوله ينبغي فعل الوتر عقب شفع) والظاهر من القولين أنه لا يقتصر الشفع لنية خاصة بل يكفي بأي ركعتين كانتا (قوله
 على ما صدر به ابن الجلبجيو) متعلق بقوله ينبغي ومقابلته بشرط صحة (قوله شهر الباني الخ) هذا مقابل ما صدر به ابن الجلبجيو

(قوله لا اقتداء بواصل) اعلم ان علم حين دخوله معه انه وصل وصل معه ولكن شوي الاولين الشفع وبالاخير الوتر ولو قوى الامام بالثالث الوتر ولا تضر هذه الخالفة كسنة ظهر خلف جعة لم يبدل منها ركعة مع الامام وان لم يصل حين دخوله انه وصل وقوى خلفه الشفع فقط أحدث ثمة الوتر من غير قطع به عند فعل الامام له قاله الفاكهاني ومن دخل مع الواصل في الركعة الثالثة صار وترين ركعتي شفع وفي الثالثة صار وتر قبل شفعه (قوله وله برذا كان يحضر تنك) ولوفرض أنه لم يفتد قال الشيخ سالم ولوا وتر بواحدة شفعها بواصلان كان قريبا (قوله وله برذا كان يحضر تنك) ظاهره ولو كان سلم تامدا ولعل وجهه أنه لما بدأت بالشفع الذي قد طلب به صار سلامه وان كان عند ابتداء العزم فلا يؤثر بطلانها (قوله وقال أشهب (١١))

ثم قوله وعقيب ما ثبت بالعلقة قليلة والمشهور عقب يحذفها (ص) منفصل بسلام الا لاقتداء بواصل وكراهية وصله وتر واحدة (ش) يعني أنه يستحب الفصل بين الشفع والوتر بسلام ويكره وصله مع الشفع من غير سلام كما يكره أن وتر واحدة لا شفع قبله لما خبرنا وأما سفر صحيح أو مرص قال سندوا الصحيح أنه شفعه انتهى وله برذا كان يحضر تنك فان تباعد أجزاء كما قال في كتاب ابن خنوزن وقال أشهب بعد وتره بأثر شفع مالم يصل الصحيح وما تقدم من استحباب الفصل بين الشفع والوتر بسلام اقتضاه في حق من صلى وحده وأخلف من فصل بسلام وأما من صلى خلف من لا يقبل بينهما كذهب الحنفى فإنه لا يطلب منه اقتضاه بسلام بل يتعمد ما يؤدى فيه إلى السلام قبل الامام وقال أشهب سلم انتهى ولو قال ومن فصل بالواو لكان صريحا في كون الانفصال مستحبا مستقلا لا بد منه مكروه واظهره بكماء ابتداء أن يقتدى بمن يصل الشفع بالوتر لأنه لا يلزم من قوله أنه إذا اقتدى بمن يصل يتبعه أن لا يكره ذلك ابتداء لأنه حكم بعد الوقوع لا يهرق في وقت الوتر ما لا يقتدر وفي الابتداء واستظهر الشيخ كريم الدين عدم الكراهة وفيه شيء إذا كلام المواقف بعد ذكر رآه (ص) وقراءة أن من غير انتهاء الاول (ش) يعني إذا صلى اثنان واحد بعد واحد في قيام رمضان ونحوه فإنه يكره الثاني أن يقرأ من غير المحل الذي انتهت إليه قراءة الاول ان كان يحفظ ذلك للتأخير كل واحد عشا أو وافق صوته ولأن القرض سماع المصلين لجمع القرآن فلم يعلم انتهاء الاول فإنه يحتاج حتى يحصل لهم سماع جميع القرآن (ص) وتطريحي في فرض (ش) يعني أنه يكره قراءة المصلي في المصنف في صلاة القرض ولو دخل على ذلك من أوله لاستخفافه غالبا ويجوز ذلك في النافذة إذا ابتدأ القراءة في المصنف في الاثناء فبكره وهو معنى قوة أو انتهاء نقل لأوله **قائلة** جل ما في القرآن من الآحسة آلاف وسجلته توست وستون آية ألف منها أمروا ألف منها نهي وألف منها وعد وألف منها وعيد وألف منها عيادة الامثال وألف منها قصص وأخبار وخسمائة حلال ورام ومائة تطاوت وسبع وستون ناصح ومنسوح أو الحسن (ص) وجمع كثير لنقل أو بكان مشتهر والاقلا (ش) يعني أنه يكره اجتماع الجمع الكثير في النافذة خشية الزيادة ولو في مسجد عليه الصلوات والسلام وهذا في غير التراويح والعديد والاستغفار الكوف وكذلك يكره اجتماع الجمع القليل كالثلاثة لكن يمكن مشتهر وأما يمكن غير مشتهر فلا كراهة إلا أن يكون من الاوقات التي صرح العلماء

والعبادة بالامثلة الثانية الختمة فكانه قالوا ألف سكر ومثائل وتكرار ملكة يعلمها لأنه لا تكرار لسان عن الفائدة كذا كتب شيخنا عبد الله رحمه الله تعالى **قوله** في محل المصنف اذا لم يتوقف قراءة الفاتحة على النظر في المصنف والادب عليه ذلك ولا يكره والقاهرة أنه اذا لم يتيسر قراءة الفاتحة الا بالاختفاء فإنه يفعله بل اذا لم يتيسر قراءة الفاتحة الا بالاختفاء وأما قراءة القرآن في المصنف في المسجد فقال مالك لم يكن من أمر الناس القديم وأول من أعده الحاج وأكره ما يقرأ في المسجد في المصنف (قوله) أو بكان مشتهر (فيه حذف معطوف على كثير ومكان مفعلة أي قليل كائن بكان مشتهر كذا قاله الشيخ أحمد (قوله يكره الجمع الكثير) أي مع الامام (قوله ولو في مسجد) أي لان التضعيف الوارد في أبواب الصلاة في مسجد عليه الصلوات والسلام خاص بالفرض (قوله فلا كراهة) وهل خلاف الاول أو مندوب انظره

(قوله يذبحه الجمع فيها الخ) لعل وجه الكراهة مخاذهم ثلاثه (قوله فلا كراهة فيه) أي الآن الأفضل ترك المكان المشتهر كذا في ك (قوله روى ابن حبيب الخ) هذا الحديث شرعا بعد كراهة صلاة الواحد في المكان المشتهر حيث قال كفضل الجمع الآن يقال المشبه لا يعطى حكم المشبه بمن كل وجه (قوله فائدة) الجمع في الرغبة للجمع في النافذة (قوله في أمور الدنيا) أي الكلام المباح وحاصله أنه يجوز الكلام بعد طلوع الغروب وركعتيه إلى صلاة الصبح ويكره بعد صلاة الصبح لقرب الطلوع كما قاله المصنف ومجمل ذلك في غير المصنفون ذلك لأنه يكره الكلام بفرد كراهة وبغير العلم بالمسجد الآن الشيخ سالم الحافظ في المدونة كان ما كان يقصد به بيان بعد طلوع الغروب حتى تمام الصلاة ثم لا يجيب من بانه بعد الصلاة لا ينقل على ذلك كرحتي تطلع الشمس (قوله التبادي في الذكر والاستغفار الخ) ظاهره أن غير القرآن أولى منه وسئل ابن السبكي أيعا أفضل في الوقت المذكور القرآن أو الذكر فقال تلاوة القرآن الآن هدى السلف الذكر وقال التادلي يقوم منها أن الاستغفار والذكر في هذا الوقت أفضل من قراءة العلم فيه وقال الأشياخ تعلم العلم فيه أولى قال ابن ناجي قلت وهو الصواب به كان بعض من لقيناه يقول لا سيما في وقتنا القليل الحاملين فعلى الحقيقة كذا قال ابن ناجي (قوله ١٣) إلى طلوع الشمس الخ) انظره فإنه يخالف المصنف في قوله لقرب الطلوع في

بعض الشروح ما يقيدان المحدث للطلوع قلت والمحدث يدل عليه قال بعض الشراح وانظر ما حدد القرب على كلام المصنف (قوله) فعيد كراهة حتى قطع الشمس أي وصلي ركعتي الضحى يكفي الرواية (قوله ثلثين) بقبضة الحديث قال ثلثين ثلاث مران (قوله لانه أول صحيفة المؤمن) فيبدأن للملئكين الذين يتزلان عند صلاة الصبح أولها يكتبون ما يحدث بعد صلاة الصبح لكن يرد أن يكون صحيفة الليل آخرها غير حسنات إذا تكلم قبل صلاة الصبح بكلام الدنيا إلا أن يقال آخرها ما يذكر في صلاة الصبح لما قبله من الكلام المباح (قوله ويستحب أيضا بعد

ببعدة الجمع فيها كلمة النصف من شعبان ولبعضنا شرواؤه لا يختلف في كراهته وببعض الأئمة المنع من ذلك قال ابن بشير وأما صلاة المغرب فلا كراهة فيه في أي مكان كان لكن روى ابن حبيب عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال فضل صلاة الخلو في التطوع على صلاة العلاءة كفضل صلاة الجماعة في الفريضة على صلاة الفرد (ص) وكلام بعد صبح لقرب الطلوع لا يعد غير (ش) يعني أن الكلام في أمور الدنيا لا يكره بعد طلوع الغروب وقيل صلاة الصبح وأما بعد صلاة الصبح فيكره إلى قرب طلوع الشمس قال في الرسالة ويستحب باز صلاة الصبح التبادي في الذكر والاستغفار والدعاء إلى طلوع الشمس أو قرب طلوعها لغير من صلى الصبح في جماعة ثم تعيد كراهة تعالى حتى تطلع الشمس كأنه كأجر عترة ثلثين وانما ورد الحديث على الذكر ونحوه بعد الصبح إلى الطلوع لانه أول صحيفة اليوم ويستحب أيضا بعد الاضطرار إلى الغروب لقوله عليه الصلاة والسلام من كان أول صحيفة حسنة وفي آخرها حسنات محالها ما بينهما (ص) وبشيعة بين صبح وركعتي الغير (ش) أي وما يكره أيضا الضحيتين صلاة الصبح وركعتي الغير حيث فعلها على وجه السنة لا على وجه الاستراحة وهي بالقبح المرء وبالكسر الهتمة به يضبط قول الشيخ أي عرو والضحجة بعد هاتين مشروعة لأن المراد الهتمة لا المرفوعة قال المؤلفين ركعتي الغير وصبح لكامل المراد (ص) والوتر سنة أكبر عدم كسوف ثم استقبله (ش) انما خالف بين ما شاربته أنه من أنب هذه السنن تفاوتت فأكدتها الوتر بالثنتا الفوقية وهو الصيغة الواحدة الموصوفة بالأوصاف التي تعقب الوتر صلاة الصبح وهما في مرتبة واحدة طبع ما صلاة كسوف الشمس ثم الاستسقاء وما يأتي أن

الاصفرار الخ) هذا يأتي على رواية سلك الليل يتزلان عند صلاة العصر ثم يأتي على قول من قال انهما يتزلان عند الغروب قال في شرح الطهارة روى الشيخان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتعقبون فكم ملائكة الليل وملائكة النهار ويحترعان في صلاة الغير وصلاة العصر ثم يخرج الذين باتوا فيكم قال ابن حبان في هذا الخبر يتبعوا وضربان ملائكة الليل انما تنزل والناس في صلاة العصر وحينئذ تصعد ملائكة النهار ضد قول من قال ان ملائكة الليل انما تنزل بعد غروب الشمس (قوله محالها بينهما) أي من الغيوب الصغار على ما هو مقرر (قوله الاستراحة) يعني ما إذا لم يقصد شيئا وبعبارة عجم فقد عدم الكراهة (قوله أي عرو) واد بعد الزاء (قوله لان المراد الهتمة) أي أن المراد الضحجة التي على العين فكانت فيه إشارة للقيام وهو كون الاضطجاع على جنبه وما على غير جنبه من قبل المخالف شبهه (أقول) وحيث كان المراد الهتمة فالأولى أن يقال به يضبط المصنف لانه الأول بالثبات اضبطه قال في ك وانظر هل كراهة الضحجة خامسة بالضحجة الواردة عنه عليه الصلاة والسلام وهو على شقه اليمين وأما الواضحة طبع على شقه اليسار فلا كراهة في ذلك لأنه لا يتصور أن يضبطه استثناء أو الكراهة لا تقيد بذكر الظاهر الأول (قوله لكامل المراد) وذلك لأن المراد أن ركعتي الغير من ذلك اليوم وهي لا تكون بعد الصبح بل تكون قبله ثم أقول لو كانه يومين صبح وركعتي الغير من ثلثي يومين صبحا وكونه يومين أن يكون الصبح قبل الغير في يوم واحد

بعد أيضا (قوله بوجوده على الاعيان) أي يخرج المذهب وقوله بأنه فرض كفاية أي في المذهب فبطل من هذا أن الفرض على الاعيان ولو في الخارج مقدم على الكفاية ولو في الداخل (قوله بلاتزاع في الجملة) أي على بعض الأقوال أي فكيفه بلاتزاع ليس متفقا عليه أي فبعضهم حكى أنه متفق عليه بل حكى بعضهم أنه يجمع عليه وبعضهم ادعى أنه مشهور ولا يتفق عليه فلذا قل في الجملة (قوله ثم ان العمرة أكرم من الوتر) أي أنه قيل بوجودها في المذهب دون الوتر (قوله وانظر ما بينهما وبين العمرة) في عب وأكرم من العمرة ركعتا الطواف لحزم المصنف فيما يأتي في المهر بالسنية وحكاية الخلاف بالسنية والوجوب في ركعتي الطواف (قوله فهي دون الوتر) استظهر عب أن صلاتا لا تخرجان أفضل لحكاية الخلاف أيضا في شيئا وبوجوب اختلاف الوتر (أقول بل الصواب أن يميز لا يمتنع) (فان قلت) ما وجه ما ادعاه الشارح (قلت) لأن الوتر واجب على الاعيان خارج المذهب وصلا لا يخرجان فرض كفاية في المذهب والعبية ولو خارج المذهب تقدم على الكفاية ولو في المذهب والخلاف لهذا لا يسلم ذلك (قوله كلياته الجمع للطريق المشهور) ومقابله أنه يجوز تقديمه ليلتحق بالجمع إذا قدم الفرض فأحرى غيره ورد بان العشاء (١٣) قدمه لفضل الجماعة ورفع المشقة كما قال الشارح (قوله لكونه باقاع الصلاة

صلاة خسوف القمر مندوبة على الراجح وانما كان الوتر أكرم لأنه قد قيل بوجوده على الاعيان وانما كان العبد أكرما بعد ذلك لأنه قد قيل بأنه فرض كفاية وانما كان الكسوف أكرما لأنه مستحب بلاتزاع في الجملة بخلاف الاستحباب فإنه قد قيل أنها لا تفعل ثم ان العمرة أكرم من الوتر كما أن ركعتي الطواف كذلك وانظر ما بينهما وبين العمرة وأما الصلاة على الحاجة فهي دون الوتر وأكرم من العبد (ص) ووقته بعد عشاءه بمحضة وشق للغير وضروره للصبح (ش) أي وقت الوتر الاختياري بعد فعل العشاء العيصية والشيق فلا يصح قبل العشاء ولو سهوا أو لا بعد عشاءه فاسدة أو بعد العشاء وقبل الشيق كلياته الجمع للطريق المشهور لأن العشاء قدمت لفضل الجماعة ورفع المشقة ولا ضرور في الوتر وانما لم يقل من بعد كما قال في الاوقات من زوال لأن تعيين المبدأ هنا لا يحتاج إليه بخلاف تعيينه هناك فإنه يحتاج إليه لكونه باقاع الصلاة في أول وقتها أفضل وقد عرنا عرفه عمل ما هناك فقال ووقته من بعد الشيق والعشاء إلى الغير كما قاله ز في قوله لأن تعيين المبدأ هنا لا يحتاج إليه فيه لتقريبه لاعتنا غير بينهما فاعتنا اعتدالا اختارى الوتر من صلاة العشاء العيصية والشيق إلى طلوع الفجر وضرور به من الفجر لصلاة الصبح أي بشر وعنها بالنسبة للإمام على أحد الروايتين ولا تنقضها بالنسبة للفقهاء والمأموم كالإمام على الرواية الأخرى وانما قلنا ان المأموم كالفضل لأنه يباح له القطع فلا يفوت الوقت بالشروع لاختلافه به لأن ما لا يجوز له القطع تأمل ثم تأخير الوتر لوقتها الضروري مكرهه (ص) ونذب قطعها له لغيره لا مؤتمري الإمام روايتان (ش) هذا فترجع على ما ذكره من أن الوتر وقاض وروايتي أنا أنسى الوتر فلم يذ كرها حتى شرع في صلاة الصبح فان كان هذا مستحباً أن لا يقطع ما ليس في الوقت جدا اعتقد كراهة أم لا على ظاهر قول الأكره وعزاه عبدالحق لبعض شيوخه خلافا لابن زرقون وبأنى بالشيق والوتر ويبعد الفجر

الخ) أي بخلاف الوتر فلا يكون تقديمه في أول وقته الاختياري أفضل (قوله فيه نظري) أي بل يحتاج إليه أي فكيفت فعل الوتر أول وقته الاختياري أفضل (قوله بل اعتنا غير تفتنا) وتعين الباطن ظاهر بدون من (قوله لصلاة الصبح) أي لوقت يذكره الصبح في مختارها بعد الفجر لأنما عنه وأما مثلاً كتار كما اختار مع كراهة تأخيره للفجر كذا في عب والمناسب أن يقول أي لوقت يذكره الصبح في وقتها الضروري كلساني في قوله وان لم ينسح الوقت الخ من أن المراد الوقت الضروري (قوله على أحد الروايتين) أعلم أنه ساقى في الامام روايتان رواية يندب بقطع الصبح ورواية يجوز القطع فإذا علمت ذلك فلا يصح هذا الكلام

لأنه قد جعل إباحة القطع لا تقوت الوقت بالشروع وهذا على ما في بعض الشراح من حكاية الروايتين على هذا الأسلوب نعم يصح على حل الموافق له قال في الامام روايتان إن جيب يقطع الامام إلا أن أسفر جدا وقال العمرة لا يقطع فعلى كلام الموافق هذا يكون قول الشارح على إحدى الروايتين أي القائلة بعدم القطع والحاصل أن في الامام ثلاث روايات إيجاب القطع وهي رواية ابن خبيب عن مالك والنهي عن القطع وهي رواية القصة فالتالا لا يقطع وظاهر ما لمع والضمير هي رواية الساجي وذكر المصنف في وضعه الثلاث روايات ولم يرجح شأسي أنه مقدم الأولين (قوله ولا تنقضها بالنسبة للفقهاء) أي لأنه يندب القطع وقوله والامام أي على غير ما مر عليه المصنف وذلك لأن الامام كان يقول ولا يندب القطع ثم يرجع فقيل بجواز القطع وقيل يندب عدم القطع ولكن المعتد أن المرجوع إليه جواز التمسك بالندب كما نص عليه محشي تب والراجح جواز التمسك بالندب (قوله وانما قلنا ان المأموم كالفضل) أي معنى أي بقوله إلى الفضل والمأموم (قوله لا يباح) المراجع إلى التمسك بالندب (قوله تأمل) تأملناه فوجدناه قابلا ليهت كما دلت (قوله ما لم يسفر الوقت جدا) صادق بأن لا يسفر أو يسفر فلا جدا (قوله خلافا لابن زرقون) فإنه قال لا يقطع ان عقد ركعتان اقتصر في كفاية الطالب عليه (قوله وبأنى بالشيق) أي ولو كان غنمه

(قوله فبأنها بعد الفجر) أي ويصل الصبح ثانيا (قوله لا بعدها) أي الفجر الاظهر الاول ونفك لان الفجر منزلة اخيرة وباعية من الصبح فانطلق في الصبح خلل فيها (قوله على ما رجح العلماء) وكان يقول ولا ينبغي القطع (قوله خلافا للسند) فانه قال محل كون المأمور لا يقطع اذا كان بقطعه ورتبه فوجوه صلاتا لمجمع فلو كان يعتقد انه كان يدرك ركعة منقطع (قوله ما لم يسفر الوقت جدا) أي بحيث يحتمل ان يوقعها أو ركعة منها خارج الوقت الضروري خلافا للعب (قوله ولا ينبغي القطع) أي بل يجوز (قوله رواه اثنان) يظهر من كلام الخطاب ترجيح الاولى لانه عزاها (١٤) لابن القاسم وابن وهب ومطرف وعزا الثانية للباقي ومقتضى كلام الموان

ترجم الثانية (قوله لان باجي وشيخه البرزني) قال ابن باجي كنت أقول انه يقطع بالامانة كان يقطع الصبح في قول ظهري ان يقطع هنا وكل شيئا يعنى البرزني لا يرضى ذلك ويعتدل بأنه اذا لم يقطع في الصبح فالتوتر وهما اذا تقاعد على الفجر لا يثبت بل يعيده (قوله ويصلى الصبح على المشهور) ومقابل له الصبح يأتي بالتوتر ويصلى ركعتين الصبح قبل طلوع الشمس وركعة بعدها وليس بظاهر لانه يفوت بعض القرض لاجل سنة (قوله وكذا الاربع على الراجح) ومقابلها يأتي بالشفع والتوتر ووافقت ركعة من الصبح (قوله وان كان قد تغفل) فيه اشارة الى ان الفجر في ولوقدم ليس عائد على الشفع المخصوص بل طائفة عليه لا بهذا المعنى بل بمعنى النقل والمنازل أن خلافا معروض في كلام أهل المنها اذا قسم النقل بعد العشاء (قوله وكان من جهة التوتر عند أبي خنيفة) في العبارة حذف والتقدير وهو أي أو خنيفة يقول بوجوب التوتر (قوله لكن نوزع ابن شدني الانتفا) أقول أقل ما هناك أن يكون هو الراجح فلا يتم الجواب ويعد كشي هذا رأيت أن الخطاب

ذكر ما لم يزل على كماله ذكر منسية بعد أن صلى الصبح في أيها بعد الفجر ذكر ما بين تونس والمنازير عن حضون وقال التلمساني الظاهر من المنها لا يعيدها انما الترتيب بين الفرائض وان كان ما مونا فلا ينبغي قطع الصبح التوتر بل بسبب عداية على ما رجح العلماء ووافقه ولو ايقن انه ان قطع وملاها أدرك فضل الجماعة خلافا للسند وان كان اماما فهل ينبغي القطع ما لم يسفر الوقت جدا ولا ينبغي القطع ووافقه وان كان التوتر في الفجر فهل يقطعها قالوا لان باجي وشيخه البرزني وان ذكر التوتر بعد ما صلى الفجر انما هو عدا الفجر (ص) وابن لم يسمع الوقت الاربع كعتين تركه للاثلاث ونفس على الشفع ولوقدم ولصبح زاد الفجر (ش) المراد بالوقت الوقت الضروري والمعنى انتم ترك التوتر ونام عنه ثم استيقظ وقديني لطاوع النسي مقدرا لم يدرك فيه الصبح وهو تركتان فانه ترك التوتر والشفع ويصلى الصبح على المشهور ويؤخر الفجر الى طلوع الشمس ولا اشكال انه يأتي بالتوتر فقط مع الصبح ان اتسع الوقت للاثلاث كما ان أي وكذا الاربع على الراجح فان اتسع خمس على الشفع والتوتر والصبح ويقضى الفجر بعد حمل التلقة ان لم يكن تغفل بعد العشاء وان كان قد تغفل فقال اصبح يصلى الشفع والتوتر والصبح أيضا وترك الفجر واليه اشار بقوله ولوقدم أي صلى الشفع وترك الفجر ولوقدم ففلا بعد العشاء أي اول الليل لانصفاه والمطوب اتصاله ولانه من جهة التوتر عند أبي خنيفة ولم يقل أحد بوجوب الفجر وقبل ان تقدم اشفاقا فلا بعد الشفع بل يأتي بركعتي الفجر به لان الوقت لهما وهما تابعتان للقرض والشفع من رابع التوتر وانما كان الصبح اولى عند ضيق الوقت كان تابعه اولى وحكي ابن رشد الاتفاق على هذا ولهذا قال بعضهم كان الاتفاق بالموافق الاتصال عليه لكن نوزع ابن شدني الاتفاق انتهى وان اتسع الوقت لسبع على الشفع والتوتر وركعتي الفجر والصبح ومفهوم لسبع اتموا كان لست لا ترك الفجر بل بفعل الشفع والتوتر والصبح ويقضى بعد حمل التلقة وتبقى ركعة ضائعة وقرن المراد بالوقت الوقت الضروري يحترز من زمن الوقت الاخباري فانه لا يراى فيه هذا التفصيل فيصلي هذه ولو أدى الى أن يصلي بعد الاسفار من عاتق القول بان وقتها الاختياري الطلوع هكذا يستفاد من كلام الشافعي في شرح الرسالة (ص) وهي رغبة (ش) الضمير في راجع الى صلاة الفجر أي وصلاة الفجر ورغبة فهو أحد قول مالك وأخذ ابن القاسم وابن عبد الحكم واصبح وهو الراجح عندنا ابن ابي عمير لم يسمع بوجوبه وركعتا الفجر من الرغائب وقيل من السنن المؤكدة وهذا القول الثاني قول مالك أيضا وأخذ به أشهب قال ابن عبد البر وهو الصحيح وحكي للنسائي وغيره القولين عن اصبح وأشهب ولم يرجح شيئا (ص) تقتصر لثمة تخصها (ش) يعني أن صلاة الفجر تقتصر الى تيمنا اذ على نية مطلق الصلاة فاعان سائر التوافل كالتفريق السنن لذلك قال في

قد قال كان ينبغي لأصناف الاتصال على هذا القول أو ذكره (قوله لا يراى فيه هذا التفصيل) الرد الطراز أن يقال ابتغاء الصلوات وقتها الاختياري واجب فكيف يتروك لاجل الشفع مثلا وجوابه أن القول بأنه لا ضرورة للصبح قد رجح وأما أنه أرجح من مقابله (قوله وهي رغبة) يعني مقبولة أي مرغوبة القول صلى الله عليه وسلم ترك ركعة الفجر حتى من الدنيا وانما هي فان قلت قد رجع في غيرهما من الصلوات لظهور غيرها قلت كان الترغيب فيها أشد وبذلك صارت على الغلبة عليها والرغبة من تيمنا بدون الستة وثوق القضية وهو اصطلاح (قوله وأخذ ابن القاسم) وهو الراجح

(قوله كالسنة الخ) العبد ينوها التثان والكسوف والامتنع او الوتر (قوله من حيث الجملة) أى الاجمال (قوله فان كانت في رمضان) أى في ليل رمضان (قوله وكذا سائر العبادات) فان قلت الضحية مقدومة قلت عكس أن تكون الكاف في قوله كالسنة الجنس التقيد أى يقيد كونهما السنة الجنس والفقر أو أن يقال الليل والضحية ونحوه السجدة في حد ذاتها عبادتها متمثلة في ركعتان فافهم وان اختلفت بالصفة بخلاف السنة الجنس والرغبة وقوله والطلقة ما عداها أى ما عدا الجنس والفجر (قوله لا يقتصر مطلقها الى التعيين) وأما مقيدها كالحج والنفرا والقران والتمتع فانه يقتصر لنية تحضه وانظر ذلك فانه لا يظهر في التمتع لان صدور نية الحج على الاطلاق بعد حصول العبرة في أشهر الحج يحصل التمتع وان لم ينو تحضه خصوص التمتع كغيره الظاهر وأما يوم عرفته فمما عداها فلا يقتصر لنية تحضه أى مع أنهما من المقيدات بازمانه وان كانهما مطلقا (١٥) كان كل منهما مطلقا من قبيل المطلق

(قوله فلا بأس) أى ان يظهر أنه صلاحه بعد الفجر أو لم يتبين شيء (قوله الذى ليس بمجتهد) أى ليس بمجتهد وقوله وهذا في المجتهد أى المجتهد وحاصله أن المجتهد قد علم أن له أحوالاً ثلاثة فجزئ في صورتين ولا جزئ في واحدة ومثله المتقن أى الجازم وأما الشك فلا جزئ في الأحوال الثلاثة فالصور تسعة جعل عجم ما قبل المبالغة الحزم ولا يظهر لان ما قبل المبالغة أولى بالحكم مما بعدها فالأولى جعلها للعال ومورد الحزم فنهزم في صور الجزئ أى المتن (قوله وهذا في المجتهد) ظاهر العبارة أن المجتهد يميزه ذلك في الفرض تبين الآخر عن الوقت أو لم يتبين شيء وقد قررنا لخطاب بخلافه فقال وهما بخلاف الفرض فانه لا يصلحها حتى يتحقق الوقت وقد تقدم ما فيه (قوله ان الموضوع مختلف) أى وما كان يتم ما ذكره الا لو كان الموضوع متفقاً (قوله على المشهور) ومقابلته يقر الفاتحة ومصور من قضاء الفصل (قوله فانه مستفاد من قولين) الاول أن يقال هذا مشهور

الطراز النوافل المقيدة بأزمانها أو بأسبابها كالسنة الجنس والفجر لا بد فيها من نية التعيين فمن افتتح الصلاة من حيث الجملة ثم أراد ردّها لهدم لم يجزى من المطلق ما عداها يكنى فيها نية الصلاة فان كانت في رمضان سميت غيباً وما عدا ذلك النهار سميت ضحى وعند دخول مسجد سميت تحضواً وكذا سائر العبادات المطلقة من حج أو عمره أو صوم لا يقتصر مطلقها الى التعيين بل يكنى فيها نية العبادة (ص) ولا تجزئ أن يتبين تقدم حرامها بالفجر (ش) يريد أن من شرط ركعتي الفجر أن يقام بطلوع الفجر فلا تجزئ إذا تقدمت عليه ولو بالأحرام قال فيهما ومن تجزئ الفجر في غير ركعة فلا بأس به فان ظهر أنه ركعهما مقابل الفجر أعادهما بعد ما يليه أشار بقوله (ولو يتصر) وقال ابن حبيب لا يبعد ما بعده ابن ونس وقال ابن الماسحون والضرى لا يجتهد وهو بذل الواسع التحصيل المتن يدخل الوقت ولا يعترض بما تقدم من قوله وان شئت في دخول الوقت لم تجزئ ولو وقعت فيه لان ذلك في الشك الذى ليس بمجتهد وهذا في المجتهد ولا يقال ركعتا الفجر الا فرغاً من الفرائض لان الموضوع مختلف اذ فرق بين الشك والمجتهد (ص) ويجب الاقتصار على الفاتحة وإيقاعها بمجسود ثابت عن التنية (ش) يعنى انه يتوجب الاقتصار في ركعتي الفجر على الفاتحة على المشهور لا يتم مع الصبح كراعية ركعتان الحمد وسورة توركتان بالحد فقط وقلنا شرع فيها الامرار ويستحب أيضاً إيقاعها في المصد لا يتأخر عن التنية في اشغال البقرة ففعلها في السجدة يحصل التنية بخلاف فعلها في البيت ففعل ذلك ثم ان احتجاب إيقاعها في السجدة مبنى على القول بأن السنة وهو خلاف ما سئى عليه المؤلف فالقول في جمع بين القولين وتقدم ما معنى نيابة عن التنية في اشغال البقرة لاني التواب ما لم ينو التنية فان قلت التنية غير مطلوبة منه حيث ذنوب التواب ينبع الطلب قلت هذا مبنى على القول بطلها في هذا الوقت كما ذهب اليه بعضهم وأنه فيما انصالي الفجر بعد الشمس قضاء (ص) وان فعلها بيته لم يركع (ش) يريد أن من خالف المستحب وصلى الفجر في بيته ثم أتى المسجد لم يركع بل يجلس من غير ركوع أى لم يركع ركعتي الفجر لم يعدهما في المسجد ولا يركع غيرهما على المشهور (ص) ولا يقضى غير فرض الا في فطر وال (ش) هذا مما لا اشكال فيه لان الفرائض لها ضربان على غيرها والاستثناء لمعاند الفرائض ولا يقضى غير فرض الا في فيكون استثناء من المستثنى ان وقع

مراعى فيه الضعيف وهو انما سنة لان اظهارة السنة خير من كتمانها فيقتدى الناس بعضهم ببعض كذا لا يجوز رؤى بان صلاة الرجل في المسجد الفريضة مع الجماعة أفضل من صلاة مع أهل بيته جماعة ولو لم يصلا أهل بيته فرادى لان الزمان عدم صلاته بالكلية على أنه قد يقال ان قوله لا يتأخر عن التنية أى قبل طلوعها في المسجد ولو قلنا انما ركعتان فافهم (قوله أو ما هنا) الاول حذفه لان الكلام انما هو فيما اذا صلحت في وقتها للهود ثم بعد أن كنت هذا رأيت محشى فت جعل الصواب حذفه فالحمد لله على الموافقة ونقل النقل الذى يدل ذلك وقوله أو معطوف الى أى قلنا انما معطوف (قوله على المشهور) راجع للطرفين أى لم يعدهما في المسجد على المشهور ولا يركع غيرهما على المشهور والتعريف هو التنية وقبل يركع التنية (قوله ولا يقضى غير فرض) أى يحرم كذا كتب والد عب (قوله فيكون استثناء من المستثنى الخ) فيه ناسخ بل استثناء من أدلة الاستثناء الى غير ما من التنية

فذلكون أدلة استتباعاً لا نهى الآن نائب فاعل (قوله على المشهور) متعلق بقوله حقيقة وقوله من حل التافلة الى الزوال وقوله وقبلها ليست الخ مقابل الاول وسكت عن مقابل الثاني وهو أنها تقضى في كل وقت من ليل أو نهار وعلى المشهور فيقدم الصبح وهو المعتمد (قوله ان لم يخفف فوات ركعة) الخوف كخشية شغل القلب والشك والوهم كذا كره في ك (قوله والطرق المتصلة) فيه موافقة ليج ومخالفة لقلب فلهذا خرج الطرق المتصلة واستدل على ما قلناه بكلام الباقر والفتني واستدل في ك على ما قلناه بنقل المواق مع ان حاصل نقل المواق انه لا فرق بين ان يدخل المسجد أولاً في ان خلف فوات ركعة دخل مع الامام او الاقل دخل بل يصلها خارجاً عن الأمانة التي هي الحاي (قوله حالة الإقامة) أي حالة الصلاة القائمة ولو كانوا يصلونها بعبادة شب ونظائره ولو كان الامام يبطل كاملاً المسجد الحرام لا طائل له فيه (قوله بخلاف الوتر) أي فيخرج لركعها بشرط ان لا يخاف فوات ركعة والفرق ظاهر لان الوتر يقوت بالصبح بخلاف الغبير يؤخر ويغفل ولا يقوت (قوله أو طول القيام) استظهره ما نرى من رسل الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على الصلاة طول القنوت أي القيام ويشهد (١٦) خبراً موثقاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على

بغير حرف عطف أو معطوف على المستثنى أي لا يقضى من الصلوات الا القرائن والغبير فقط حقيقة من حل التافلة الى الزوال على المشهور وقبلها ليست قضاء حقيقة بل ركعتان تنوبان عنهما وعلى المشهور فيقدم الصبح على المالن لم يصل الصبح والغبير حتى طلعت الشمس وقبل يقدم الغبير والقولان لما لك (ص) وان أقمت الصبح وهو عجب تركها وخارجاً عن ركعاتها لم يخفف فوات ركعة (ش) يريد ان من دخل المسجد وما في حكمه مما قص فيه الجمعة من رحبته والطرق المتصلة به ولم يكن ركع الغبير فأقيمت عليه صلاة الصبح فانه يترك ركعتي الغبير ويدخل مع الجماعة تركعها بعد الشمس ولا يصلح محالة الإقامة ولو كانوا يصلونها ولا يصرح لركعها بخلاف الوتر ولا يسكت الامام المؤذن لركعها فانه الباقر ويسكت لمصلحة الوتر وان أقمت الصلاة عليه وهو خارج المسجد أي وما اتصل به مما قص فيه الجمعة تركعها ان لم يخفف فوات ركعة من الصبح أي ان لم يخفف فوات الركعة الاولى فان خاف ذلك دخل مع الامام ثم صلاهما بعد الشمس (ص) وهل الأفضل كثرة السجود أو طول القيام قولان (ش) يعني انما اختلف هل الأفضل في النقل كثرة السجود أو الزرع أو طول القيام بالقرآن أو قولان وعملهم لمع احتمال ان من كثر ركعات في عشر درج وأربع فيها وأمامه اختلاف الزمن كل ربع ركعات في عشر درج وعشر في خمس درج أو عكسه فالأطول زمناً أفضل سواء كان كثرة السجود أو طول القيام من غير خلاف في ح والظاهر ان الطواف وغيره من العبادات كذلك انتهى ومعنى ذلك في الطواف بحسب قهله في المشي وعلمه وانظر هل في صور في المسام ذلك بقوله القليل منه ثلاثة أيام في الزمن الطويل كسهر بونة وفصل ستة أيام في الزمن القصير حيث يكون زمناً كزمن الثلاثة أيام في العلول أم لا وظهر كلام ح الاول • ولما فرغ من الكلام على النقل المنفصل عن القرائن شرع فيما هو متصل به من الجماعة وأركانها وما يتعلق بذلك من شروط الامام والمأموم وأدائها فقال في فصل الجماعة فرض غير جمعة • (ش) يعني أن اجتماع الجماعة في القرض

أحدى عشر ركعة يصلى أربعاً فلا تسأل عن حسن وطولهن ثم يصلى أربعاً فلا تسأل عن حسن وطولهن ثم يصلى ثلاثاً ودليل الاول عليك بكثرة السجود وخبر من ترك ركعة أو سجدة واحدة دفعه الله بهادرجوط عنه بها خطية اه وقال في ك قد دل كلام المؤلف في توضيحه ان السجود أكثر في أركانها وأربعاً أشعر تقديسه هنا القول بكثرة السجود بذلك اذا تقدم في الذكرية منزلة والأفضل هو الاكثر وأما هذا فانه يظهر ان أفضل أركان الحج الطواف اه (قوله فالأطول زمناً أفضل) أي سواء كان فيه القليل من العدد كالصورة الاولى أو فيه الكثير منه كالصورة الثانية وهي المشاركة بقوله أو عكسه وهو أربع ركعات في خمس درج وعشر ركعات في عشر درج (قوله قهله في المشي) أي المعتاد (قوله النقل المنفصل

الخ) أي غير بدائيل النقل البدائي المستعمل بل الامر المطلوب طلباً غير جائز سواء كان عبادة مستغلة أم لا كالجماعة (قوله وأركانها) لم تكلم الشارح على أركانها وهي امام ومأموم أربعين أو اثنين في بلدان كأكثر الجمع لعدم الشهرة بحاقها ومؤذن أي طرف وقت تتوقف صحة الصلاة عليه ومختارين من بيت المال فان تعذر دفعي الجماعة جبراً عليهم كان عليهم من أول الامر أجرة امام ومؤذن ان لم يوجد مترع والفرق بينهما وبين جعل بناته السجدة ابتداء من بيت المال خفة مؤنة أجزائها ودون بنائه • فصل صلاة الجماعة • قوله يعني أن اجتماع الجماعة • فيه إشارة الى ان السنية وصف لا اجتماع الجماعة لانفسها لاها لا تتصف بها (قوله في القرض) احتج به عن غيره فان سئمها الجماعة فيه مستحبة كقراؤج وعدوكسوف واستسقاء ومنه ما يكرهه كاهن من قوله وجع ومنه فيها يظهر رغبة وسنة غير مؤكدة كتعبير على القول بسنة الا أن غرضنا قد صرح في قواعده بسنة الجماعة في العيدين والكسوف والاستسقاء استظهر من حيث تت لمواظبة صلى الله عليه وسلم على ذلك وقهله في

العق

جماعة حقيقة صادقة على ذلك (قوله العتيق) لا تترز من الخنازير فإن الجماعة فيها مستقيمة على المشهور وظاهره موقوف على القول
 بوجوب صلاة الخنازير على المستوفى سنة فإن صلوا عليه وحدها استحب اعادتها جماعة ولا ينزح شرط كالجمعة (قوله سنة) أي
 في الجملة أي يقطع النظر عن كل مسجد ودون كل انسان في خاصة نفسه وكانه قال سنة في البلد على الاجمال أي يقطع النظر عن كل مسجد
 (قوله فيس في حقه طلب الجماعة) أي المنفرد الذي يصل وحدهم (قوله دليل الخ) بوجه الدلالة أن من لم يصل وحده لم يسقط عنه
 الفرض والذي صلى وحده سقط عنه الفرض وقد تعلق بطلب الجمع بما لم يكن الذي لم يسقط عنه الفرض أقوى والوجوب يستف
 قطعاً في السنة (قوله بين الاقوال) حاصله أنها أقوال فقيل فرض وقيل مستوفى مندوب فأراد ابن رشد أن لا يجعل اختلاف حقيقياً
 بل لفظياً فلا خلاف في الحقيقة (قوله من كونها فرضاً في الجملة) أي في البلد (قوله فضيلة الخ) في حل في خاصة أي الذي يأتي بعد اتمامه في
 كل مسجد يد أن يجتمع مع غيره بالجماعة فلا مستحبة وأما على المعتد فهي سنة (قوله والعلماء والكتبة الخ) الواو جمع أي أو (قوله
 لشعور العلماء أي عومه أي كثره وقوله وسرعة الاجابة من عطف (١٧) السبب على السبب وقوله وقبول الشفاعة أي

الطهور وقبول الدعاء من سرعة
 الاجابة والمحصل أنه يلزم من
 سرعة الاجابة قبول الشفاعة ولا
 يلزم من قبول الشفاعة سرعة
 الاجابة لحوار أن تأخر القبول
 (قوله لأن الفضيلة التي شرع
 الله لها الاعادة) وهي السبع
 والعشرون أو انفس والعشرون
 (قوله خلافاً لابي حبيب) فانه
 يقول بجعل الفضائل سبباً لاداعة
 كما أفاده ح (قوله تفاضل
 بطلب لاجل الخ) أي لكون
 التفاضل الذي يطلب لتصله
 الاعادة زيادة في الكفة والذي
 يتصل بالصلاح وغيره التفاضل
 في الكفة (قوله تفاضل من
 حشوفها بالكثرة) أي في
 الكفة (قوله من حيث انها
 جماعة) أي لان الكفة واحدة
 لا تزايد فيها فظهر ان الوجه الاخير
 مبنى لوجهين الاولين فهي

العتيق الحاضر أو الثالث سنة مؤكدة وليست واجبة الا في الجماعة وظاهر كلام المؤلف كفعه
 أنها سنة في الجملة يوفى كل مسجد وفي حق كل يصل حتى في حق المنفرد فيس في حقه طلب الجماعة
 دليل أنه يخص بصل صلى وحده طلب الجماعة بخلاف ما جع به ابن رشد بين الاقوال من كونها
 فرضاً في الجملة سنة في كل مسجد فضيلة الخ في حقه طلب الجماعة وظاهر كلام ابن عرفة ان طريقة ابن
 رشد هذه خلاف طريقة الأكثر وعلى طريقة ابن رشد يحصل كلام المؤلف على اتمامه بكل
 مسجد لا على اتمامه بالبلد ولا على اتمامه لرجل صلاته في الجماعة (ص) ولا تفاضل (ش)
 اعلم أنه لا نزاع أن الصلوات مع الصلوات والعلماء والكثيرة من أهل الخير أفضل من غيرهم لشعور
 الدعاء وسرعة الاجابة وكثرة الرحمة وقبول الشفاعة لكن لم يدل دليل على جعل هذه الفضائل
 سبباً لاداعة لان الفضيلة التي شرع الله لها الاعادة لا تدعى المذهب خلافاً لابن حبيب
 كما قاله القرافي والعز بن عبد السلام فعنى قول المؤلف ولا تفاضل أي تفاضل لا يطلب
 لاجل محصله الاعادة فليس لمن صلى في جماعة أن يصعد في أخرى أفضل أو أكثر منها وهذا
 لا ينافي أنها تتفاضل من حيث وصفها بالكثرة والصلاح أو نحو ذلك أو بمعنى قوة ولا تفاضل
 من حيث انها جماعة لان من حيث وصفها بالصلاح ونحوه ما ولا تفاضل باعتبار الكفة
 وان تفاضلت باعتبار الكيفية (ص) وانما يحصل فضلها بركة (ش) أي انما يحصل فضل
 الجماعة بالمعهود بنحو صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بسبع وعشرين
 درجة أي صلاة بادرالك ركعة كلمة تلحيز من ادراك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة أي
 فضلها وحكمها أيضاً فلا يقتدي به ولا يصيد في جماعة ويأمره المسجد القبلي والبعدي القريب
 على امامه ويسلم على الامام وعلى من على يساره ومن لم يدرك ركعة لا يحصل له حكمها فيعيد
 في جماعة ولا يسلم على الامام ولا على من على يساره ويصح الاقتداء به ولا فضله أي للمعهود
 به في الخبر السابق والا فلا نزاع أن مدرك التشهد أجز وأنه مأمور بالنخول مع الامام في

(٣ - خرقي طاق) أوجه متقاربة متفهم ما فقط فظهر أن مرجع الثلاثة واحد (قوله ركعة) بأن يمكن يده من ركبة وأما
 قاربه ما قبل دفع الامام رأسه وان لم يطمئن إلا بعد دفعه ولا بد من ادراك سجدة قبل سلام الامام فان زوحم أو نكس عنها حتى سلم الامام
 وقطعه ما بعد سلامه فهل يكون ين فعله ما معه فيحصل لغرضه أو لا قولان لان القسم وأشهب (قوله تلحيز) الامام يعني في (قوله بسبع
 وعشرين) وفي رواية بخمسين وعشرين جزءاً قد جع بين تلحيز بن بأن الجزء ما كبر من الدرجة أو أخبر ما ولا اقل ثم فضل بالزيادة أخبره
 بها ما لا يحصل أن المراد بالجزء والدرجة الصلاة تكون المراد بالجزء جزء ثواب الجماعة لاجز ثواب الغد أو الاعداد الواردة كلها أعداد
 صلوات فصلاة الجماعة ثمانية وعشرون صلوات واحدة الصلاة الفذوسبعة وعشرون لفظة الجماعة على رواية بسبع وعشرين ويقرح
 على ذلك بقية الاعداد الواردة في الروايات (قوله فلا يقتدي به) يترتب على قولهم وحكمها الخ فهي في المعنى نسيب العكس (قوله وأنه مأمور
 بالنخول مع الامام الخ) قال عجم من لم يدرك ركعة تخير بين أن يني على احرامه فذا أو يقطع ويدرك جماعة أخرى ان رجاها فان لم يرجها
 فله يني على احرامه فذا اتفاقاً وظاهر العبارة أن الضمير عائد على مدرك التشهد حيث فلا يظهر قوله بعدوا أنه مأمور بالنخول الخ

(قوله والا فلا يؤمر بالدخول) بل يؤمر بعدهم قال في التوضيح وأما من صلاها ولم يحصل له فضل الجماعة فمروى أشبه لا بدخول معه
 قاله في التوضيح وكذا إذا شك فلا بدخول حتى يتحقق أن معه شيئا فان أقسم ودخل شفع بعد سلام الإمام وإن لم يقدر ركعة وقطع بعدها
 سواء لم يفرض أو نفل ومحل شفعه أن كان وقت نفل والاقطع واعلم أنه لا يحصل له فضل الجماعة إلا إذا فاته لعذر وأما لو فاته ولو
 ركعة لخياره فإنه لا يحصل له فضل الجماعة على المعتد وذلك قال اللقاني وقيل الحنفية بأن يفوته اضطراب خلاف ظاهره وإن كان
 لكن لا حظ من التفرق وظاهر المؤلف كظاهر الروايات ثم إن التمسك بالركعة ويجري فيمن أدرك ركعتين أو ثلاثا من الرابعية وكذا
 فيمن أدرك ركعتين من الثالثة (قوله لن يحصل له) تحقها فلا شك فيما ظهر تقدمه للظن (قوله مخصوصة بوقت الأداء) ولولا ضرورة
 بقدر مسجد وأما بعد صلاته مفردا فإثمها العادة (١٨) مع إمامه وأما لو كان خارج المسجد ومع الجماعة فإنه يستحب له إعادتها

أو ركوع أو السجود أو التشهد ما لم يكن معبد الفضل الجماعة والأدلة لا يؤمر بالدخول (ص) ونريد
 أن لا يحصل له كل شيء يصلي لا إماماً أن يعيد مفوضاً ما وما ولومع واحد (ش) يعني أنه يستحب
 أن لا يحصل فضل الجماعة بأن صلى مفرداً في غير المساجد الثلاثة أو لم يدرك من صلاة الجماعة
 ركعة أو صلى معصية أن يطلب جماعة يعيدها ما دام الوقت باقيا بخلاف من صلى مع
 إمامه أو قلبي له العادة في جماعة فصول فضله ولا يلزم من مطالبة الجماعة في حق من
 فاتهم صلاتهم يوم واحد ولو يتأخر بعد الوقت في حق من صلى فذا لأن العادة لتفصيل فضل
 الجماعة مخصوصة بوقت الأداء كما قاله ابن عرفة ونوى بالمعادة الفرق بوضعه بقوض الأمر
 إلى أهله في جهله أو جهلها فافرضه وليس له أن يعيد ما مابله أن يعيد ما ماله لا فاته برئت
 به لانه أو لا فاشبهت بالمادة النقل ولا يؤتم متغفل بفرضه ويستدعيه العادة مع أكثر من
 واحد أو مع إمامه راتباً فاقابل ولومع واحد غير راتب على ما استظهره في توضيحه قال لانه
 إذا دخل معه صلاته جماعة ولأن الصلاة أعيدت للفضل وهو يحصل مع واحد وصح ابن
 الحاجب قول القاضى بعدم العادة معه إلا أن يكون راتباً للمعبد وأنكر ابن عرفة وجود
 القول الذي عني عليه المؤلف انظر شرحنا الكبير وقولنا في غير المساجد الثلاثة احترازاً
 عما إذا صلى وحده في أحداهم لا يصدق غيرها جماعة ومن صلى في غيرهما مفرداً يعيد فيها
 ولو مفرداً ومن صلى في غيرها جماعة يعيد فيها جماعة ولا يعيدها مفرداً (ص) غير قرب
 كعبه بعد وثر (ش) يعني أن ما ذكر من استحباب إعادة التفرغ مع غيره بالغلو بالنسبة إلى
 غير القرب والعشاء بعد الوتر الصحيح أمهما فلا يجوز رأي يحرم كما يفهم من كلام التوضيح حيث
 عبر فيها بالمتع وشعره لأن عرفة في إعادة القرب وصرح أبو إسحق بكرهه إعادة المغرب وأما
 لم تعد المغرب للمعز كيقمن وصفين أحدهما أن أعيدت صارت شفعاً وهي أعيدت
 لتوتر عسدر كملت اليوم واليلة ويلزم إعادتها وتران في ليلة والثاني أنه يلزم من إعادتها
 التثنية ثلاثاً وهو الأصل في الشريعة وأما العشاء بعد الوتر فلا اجتماع وترين في ليلة وإن
 قلناه يعيد الوتر وهو أحد القولين وإن قلنا أنه لا يعيده فقد خالف قوله عليه الصلاة والسلام
 اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتر (ص) وإن أعاد لم يعيد قطعاً والشفع وإن أتم ولو

وبقي المصنف أيضاً بأن يطرحه
 نية العادة بعد الدخول في الأولى
 يلزم من حينئذ أنه الفرض
 احترازاً من نية إعادتها جماعة قبل
 تلثه به فمردم جزمه بأن غير
 الفرض أو ترداً وعدمه فنية قبل
 وتكون التي يصلها مع الجماعة
 الفرض من أن نوى به الفرض
 لا تقوى يضاف فله تجزئه كالأولى
 كذا في عب وقوله إن نوى بها
 الفرض غير لازم لذكره نية
 الصلاة المعينة (قوله وينوى
 بالمعادة الفريضة) فيه إشارة إلى
 أن نية التقويض متضمنة لنية
 الفريضة ولقد قال عجمي المعتد
 أنه لا بد في التقويض من نية
 الفريضة إما على أنها شرط فيه
 أو شرط كاعتل به معلوم شائعنا
 وأما ما يكف نية الصلاة المعينة
 حيث لا يوجبها التثنية سواء نوى
 الفريضة أو لم ينوئها له المسقط
 الفرض بفعلها أو لا يفصل نية
 هنا على الفريضة (قوله يفوض
 الأمر) فإن ترك نية التقويض

وقوى الفرض صحت وإن ترك نية الفريضة صحت أن لا يشين عدم الأولى أو فسادها أو الإلزام للثانية أيضاً
 (قوله وأنكر ابن عرفة) حيث قال ابن الحاجب ولا يعيد مع واحد على الأصح قال ابن عرفة مقابل الأصح لا أعرفه (قوله فانه لا يعيد في
 غيرها جماعة) لا يعيد في أيها جماعة ولو مفوضاً بالنسبة للمصلي فيه مفرداً (قوله للمعز كيقمن وصفين) في معنى عمل كل منهما جماعة
 مستقلة (قوله فلا اجتماع وترين) قال المواق مع ابن القاسم لا يعيد في جماعة من صلى العشاء وحده أو وتر ابن رشد هذا صحيح على أصله
 أن من أعاد في جماعة لا يندى بأنها صلاته لانه كان هذه الثانية هي صلاته بطل وتره فانه هو أعادها فقال حصون بعد الوتر وقال
 يحيى بن عمار لا يعيده (هـ) أقول هذا النص شديد أن العادة احتمال كون العشاء نصيراً للوتر لا ما قاله شارحنا (أقول) حاصل ما يقال إن
 ذكر القولين إنما في بعد الوقوع والوتر أو في كل وقت وزلوا عاده فقولان لا العادة المرادة والمنسب إلى الملاحظة العلة حذف قوله وهو أحد
 القولين (قوله أعاد) أي شرع في إعادة (قول المصنف قطع) أي وجوباً

وقوله أتى بأربعة أي وجوده بظاهر قوله والاشفع أنه يشفعها مع الامام وهو ما يفهم من كلام التوادرت له (قوله فاختاروا عاد) أي سهوا
 احترزا عن اعادته ٥٤ أو جعلوا لا يرضى الأولى فيقطع عقدة كفة أو لا (قوله شفعها) أي أن شاموا القطع أولى كما يدل عليه كلام المواق ونص
 المواق سمع ابن القاسم إن ذكر بعد أن صلى ركعة شفعها فلما قطعها كان أحب إلى أن يرد أصحابه القطع فيما إذا ذكر بعد ركعة هو الذي
 يأتي على ما في المدونة يعني فحين أقيمت عليه المغرب وهو ما اه وفي حله كلام المؤلف على غير ظاهر اعتمادا على السماع المذكور ورتبه كقول
 المدونة ومن صلى وحده فلما أتمها في جماعة الاقرب فان أعادها أحب إلى أن يشفعها (١٩) اه غاية التصور والعجب من المواق كيف

غفل عن تصها مع أن الغالب عليه
 الاستدلال بكلامها وأوجب شبه
 تقليد الزرقاني وح له اه محض
 تت (قوله وصعد بعد السلام) أي
 حيث أتى بأربعة بعد سلامه فان
 تد كركب له وسلم وأتى بأربعة
 ولا يجوز عليه (قوله يجب عليه
 الاعادة) بل وجاعة (قوله
 وكذا من صلى وحده) هذه هي
 التي تناسب أن يحصل به اللفظ
 المصنف وحله الشارح وأولاً على
 ما علت لأن شأن المعبدين بعد
 ما مومالا اماما (قوله) وهو صادق
 بالقليل والكثير أي الآية باعتبار
 هذا حال إرادة الجنس من حيث
 تحققة في إفساده (قوله) وانما
 أعيدت أعاداً (الخ) الرابع أنه اعتاد
 جماعة لطلان صلاتهم خلف المعبدين
 ثم لا يخفى أن هذا التعليل انما يأتي
 على حل المصنف بقوله وكذا من
 صلى وحده (الخ) (قوله على سبيل
 البحث) وإذا كان كذلك فيفني
 تأخيريه على ما بعده (قوله
 أو التفويض) لما تقدم أن نسبة
 التفويض تتضمن نسبة الفرض
 حيث قال ويؤى بالمعانة الفرض
 الخ فانه قصد بذلك تفسير التفويض
 فادفع بذلك اعتراض الاشياخ
 المتضمنين حيث قالوا الصواب

سلم أتى بأربعة ان قرب (ش) هذا فربيع على المشهور يعني انما يتبين على أنه لا يبعد المغرب
 فاختاروا وأعد من غيرية يرضى الأولى فان لم يبعد ركعة برفع رأسه قطع ويخرج ويجعل يده
 على أنفه مخافة الطعن على الامام بخروج على غير هذا الوجه ولأن عقد ركعة شفعها بركعة
 أخرى مع الامام وسلم قبله وتصير نافلة وان أتم المغرب مع الامام فله يأتي بأربعة ان لم يسلم بل
 وان سلم مع الامام ان قرب وسجد بعد السلام ويصير مصلياً للمسلمين بغيره فله ثلاث عليه
 وخصصنا كلام المؤلف بالمغرب بدون العشاء بعد الترتل وقوله في توضيحه عن ابن عبد السلام
 لم أر هذا التفرع الا في المغرب ولا ذكره الا في العشاء بعد الترتل اه وتعيم بعضهم في كلام
 المؤلف يحتاج لنقل على أنه لا يأتي له التعميم الا في صدر كلامه كما فصل ابن الحبيب وهو ما
 انفرد به كما قال ابن هرون وعلى عدم التعميم ما حكاه العشاء بعد الترتل يشفعها مطلقاً أو يقطع
 فيه مطلقاً أو يعقد ركعة أم لا وهو ظاهر الظاهر والترف على هذا ان العشاء التي أوتر بعدها قد قيل
 أنه لا يتقبل بعد الترتل أو يقل أحد على ذلك في المغرب (ص) وأعاد مؤتم بعد ما إذا فذا
 (ش) يعني ان من أعاد لتقبل الجماعة مؤتماً ثم ذهب اماماً مثلاً لكونه مسبوقاً باعتد شخص
 أنه يصلي منفرداً أو قسدي به وصلى فان من صلى خلفه يجب عليه الاعادة فذا وكذا من صلى
 ودموصلى اماماً من من صلى خلفه بعيداً بدأ واماماً فلا يبعد فله ان يؤتى عن ابن حبيب اه
 وانما لم يطلب بالاعادة لان فضل الجماعة قد حصل له على احتمال كون هذه فرضه فله التناصر
 فقوله وأعاد الخ راجع لفهم قوله ما مومالا وكان فالا فله وان أعاد اماماً لما الحكم فأجاب
 بقوله وأعاد الخ وبعد نظرف لغو متعلق بمؤتم وأيد نظرف لاعادوا فذا حل من مؤتم وجهه
 باعتبار أن مؤتم أي ريد به الجنس وهو صادق بالقليل والكثير فالتنوين فيه للوعبة أي نوع
 المؤتم والافعال واجب مطابقة الحال لصاحبها اه وانما أعيدت أعاداً لانها قد تكون هذه
 صلاته فصحت لمهم جماعة فلا يبعدون جماعة وجب عليهم الاعادة خوفاً أن تكون الأولى
 صلاته وهذه نافلة فاحسب للوجهين (ص) وان تبين عدم الأولى أو فسدها أجزأت (ش)
 هذا يجمع لقوله وأعاد مؤتم بعد ما بدأ أي انما يبعد المؤتمون بالمعبدين الذين يبعدهم
 صلاته الأولى بان نزل أم صلاته الذين اتمهم يصلوا وتبين فساد الأولى بان تبين أنه صلاته بغير
 وضوء مثلاً أو الا لأعاده على المؤتمين لا لخصار فرضه في الثانية فم بأعوا يغتسل كما أشارة
 الخطابي على سبيل الصحة ويحتمل أن يكون منقطعاً بمقتضى برفع لقوله ونوبان لم يصل
 أن يعيدهم فوضاً أي وان تبين عدم الصلاة الأولى أو فسدها فمن أعاد لتقبل الجماعة أجزأت
 صلاته الثانية ان تؤى الفرض أو التفويض لان تؤى الفضل أو الا كمال وامان تبين فساد
 الثانية فيجزي الأولى بالأولى وفي كلام المؤلف لسحقاً آخر انظره في شرحنا الكبير (ص)

التعبير بالواو وبعضهم يقول قوله أو التفويض أي مع نية الفرض أو اشوا مائة الفرض بدون نية التفويض فلا تجزئ خلافاً لما هو
 عبارة الشارح وإذا علمت ذلك فهو من عطف الكل على الجزاء فالتالي في كذا اعتباراً بنية الفرضية في التفويض على أنها شرط فيه
 أو بر من حقيقته لا يتبع كونه قسماً لقوله بأنه يؤى الفرضية لا بالشيء مع غيره غير التي مفردة اه (قوله احتمال آخر الخ) هو
 أنه يرجع لقوله وان أتم كمن حيث سلم أي أنه انسلم سوا ما في أربعة أم لا ثم تبين عدم اجراءه فان الثانية تجزئ وكذا ان تتركب ان
 سلم عدم اجراءه الأولى وسلم وأما ان أتى بأربعة ولم يسلم ثم تبين عدم اجراءه الأولى فلا تجزئ فذلك



الصلوة لا تحصل منه زباد تركن فعلى عبد اوان تيقن ذلك قبل تمام الصلاة فمما ينبئ الغرض التي يدخل فيها بها وأما لو تركه فساد
الاولى بعد عقدة كعتق مثلاً وشيع بنية النقل فلا تجزى فهو هذا ظاهر (قوله وما يفهم من السابق) أي فان الكلام في الجماعة ومن
المعلوم ان الذي يبطل الامام (قوله فان كلامه) المناسب بان كلامه (قوله يشعل القذ) وليس كذلك لان الضديجوزة التطويل
فالكراهية خاصة بالامام أي لان من ورأه اعظم حقاً من أن لا يصرف نفوسهم الى انتظاره داخل (قوله يحصل الضرر) وانظر هل
الضرر والقتل أو ما يحصل به الا كراهية الطلاق وهو الظاهر (قوله المنتصب للامامة) أي عن لولا ذلك لم يكن واجباً وأسلطان أو
ثابته على وجه يجوز أو يكبره لان الواجب اذا شرط المكروه مضى وكذا السلطان وأما به لان كلاً اذا أمر بغيره ومحب طاعته على أحد
القولين والآخر يضمن الامر كذا في محج وذكر الثاني وانفق عليه أهل المجته وهو ظاهر (قوله وقوى الامامة) ولو عند النسي
لانه لا يتغير صلاته فذا عن صلاته اماماً (٣٠) الابالية (قوله وأذن وأقام) أي اذا حصل اذان واقامة ولم يكن غيره فله قصد

تحصيل الفعل بدون تعيين الفاعل
ومقاد غير شارحنا اعتماد كلام
عبد الوهاب من انه لا بد في ذلك من
الاذان والاقامة (قوله في الفضيلة)
يدين من قوله في ظاهره يدل اشتغال
ومن لم يعلم ان الذي هو راتب
فيه نفس الصلوات وأراد الفضيلة
سنة الجماعة وكأنه قال فانه
يقوم مقام صلاة الجماعة في أداء
السنة وسبب ذلك فقوله وله ثواب
الجماعة ما يروى ويحمل غير ذلك (قوله)
ويجمع وحده له الطهر (والظاهر
انه اذا استمر في المسجد لا يشق أن
يعيد العشاء للجماعة اذا استمر وا
به لا يشق ثم ان ظاهر ما تقدم ان
هذا الامر يتوقف عليها كل من
حصول فصل الجماعة وسكناها
بما في شب ولا يصلي حكم الامام في
التقصيف لا تنفعه عليه (قوله من
أقمتها) قال يجمع وللرأباً فنتبه
رحمة فقط لا هي وطرفة التسلية
به كالمظهر ما يأتي عن ابن عرفة
(قوله وذكر الخطاب) في

ولا يبطل ركوعه داخل (ش) أي يكبره في حق من ورأه اماماً من أن يبطل ركوعاً أو غيره فداخل
أو غير مراء وأحرى به وكون ذلك في حق الامام بما يفهم من السابق لان المؤلف يعني بطلان
للفعل ولم يبين المبطل من هو فان معنى ذلك كان فيه جواب عن المؤلف عن اعتراض
الشارح عليه في الكبر فان كلامه يشعل القذ وليس كذلك ثم ينبغي أن يقيد كلام المؤلف
بما اذا لم يرتب على ترك التطويل مقصد كعمل الامام أنه اذا لم يطول بعد الدخول بترك
الركعة وان لم يتركها أو يحصل الضرر من الداخل (ص) والامام الراتب بجماعة (ش)
أي ان الامام المنتصب للامامة الملازم لها في مسجد أو مكان جرت العادة بالجمع فيه سواء
كان راتباً في جميع الأوقات أو بعضها اذا صلى وحده في وقته المعتاد ونوعاً للامامة زاد عبيد
الوهاب وأذن وأقام فانه يقوم مقام صلاة الجماعة في ظاهره واتب فيه في الفضيلة وله ثواب
الجماعة وهو سبع وعشرون درجة ولا يصلي في جماعة ولا تعاد بعده ويجمع وحده طيلة الطهر
لان المشقة خاصة في حق من يقول مع اقل من جملة لا يرد بنواك الجدد وخاف بعضهم في
هذا وقال يجمع بين جميع اقل من جملة وبنواك الجدد قال سند واذا أقام الامام الصلاة فبأنه
أحدهم ينبغي طلب جماعة في مسجد آخر لم يكبره ذلك وهو ما روي بالصلوة في مسجد
(ص) ولا يتعد صلاة بعد الاقامة (ش) أي يحرم على الشخص منفرداً أو متعدياً أن يتعدى
صلاة فرض أو فضل في المسجد وما في حكمه من أفتيته التي تصلي فيها الجمعة بعد الانخاف
الاقامة والمنتع صرح ابن عرفة وصرح ابن الحاجب بالكراهة وجعلها شرعاً على الضرر
لغيره اذا أقمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة أي الحاضرة وفهم من قوله بعد الاقامة ان
الصلاة القائمة فرض وان الصلاة التي لا اقامتها ليس حكمها كذلك فمن عليه فرضه يصلي
والامام يصلي ما لا اقامته كالتراويح والعدين وذكر الخطاب قولين عن المتأخرين في صلاة
السنة والامام يصلي النافعة عن الزماني في شرح التذبيب أصحابها المنع لقرب الدرجة من
الندوبات انظر شرحنا الكبير (ص) وان أقمت وهو فرض صلاة قطع ان خشي فوات ركعة (ش)
لما ذكر حكم ابتداء الصلاة بعد الاقامة ذكر حكم ما اذا ابتدئت قبلها والمعنى أن من أقام عليه

العبادة تقدم وبأنه لا يتقدم ذكر الخطاب عن الزماني قولين ناقلاً لهما عن المتأخرين أي قولين بالجواز
والمنع كما يوضح من كلام بعض (قوله في صلاة السنة والامام يصلي النافعة) بأن كل من يصلي التراويح والامام يصلي التراويح وأما
صلاته نافلة والامام يصلي نافلة كقيام رمضان في الخطاب آخر القول ما يشهد بانها لا خلاف في ذلك بالجواز والمنع أي ويكون الاصح المنع في
هذه الطريق الاولى (قوله لقرب الدرجة من الندوبات) أي بقرب الدرجة السبعة من الندوبات وتيقن ما اذا كان الامام يصلي سنة
وهو يصلي نافلة والظاهر المنع (قوله وهو فرض صلاة) أي بالمسجد أو رحبته (قوله قطع ان خشي فوات ركعة) (الخ) هذا كالمظهر الامن
كل من صلى تلك الصلاة في جماعة أو كانت لا تعاد كغير أوجهاه معدود وقد كان شرع في نقل قبل أن تقام الصلاة فقبل يقطع عند اقامة
الصلاة أو يتركها وهو معنى ما في عب تعالى وفي كلام بعض الشارحين ان قطع الاصل الاول التعميم لانه تعارض امران حق
أدى وهو الظن على الامام وحق الله وهو لزوم النافعة لشرع فيها يوجب حتى لا يلبس الله على المشايخ

(قوله وبعبارة أخرى وقوله في صلاحه) رده محض ثبوت أن هذا الإطلاق غير مرضي بل يغسل فيقال قطع انشئ بتدليه على اتقلمها ان كانت نافذة أو فريضة غير المقامة كظهر فأقيمت عليه عصر وبالتجوز عن شفع ان كانت هي المقامة وذلك لان غير المقامة يطلب عليها ان لم يحش فوات ركعة والا لقطع ولو لم يكن التجزؤ عن شفع قبل فوات ركعة والمقامة يطلب بتسفيها ان أمكن وهذا قول مالك الذي جرح عليه المؤلف ولذا فرق بين المقامة وغيرها فهذا التفصيل الذي قلنا لا بد منه (قوله وهو أنه إذا أتم ركعتين) وسكت عما إذا أتم ثلاث ركعات بسجدة تمن غيرهما وانظر أن (٢٩) الحكم كذلك على هذه العبارة وحس (قوله كالأولى ان عقدها) وعقد الركعة هنا

الامام الراتب الصلاة وهو في صلاة لا يتخلو ما أن تكون التي هو فيها نافذة أو فريضة غير التي أقيمت كالواقعة عليه العصر وهو في الظهر أو هي التي هو فيها تنفسه إلا أنه غير المغرب أو هي المغرب فان خشى من التشاغل بانجام ما هو فيه فوات ركعة من المقامة قطع ما هو فيه جميع صورته عند ركعة أم لا وظهره ولو أمكنه انجام ركعتين مما هو فيه قبل ركوع الامام والتجوز عن تغسل وبعبارة أخرى وقوله في صلاة صادق عما إذا كانت المقامة عين ما هو فيه أو غيره فريضة كانت أو نافذة وصلوا في أصابعها إذا كانت التي هو فيها مفسر بأو غيره ولكن فيما إذا كانت مفسر بالتفصيل مستفاد مما تقدم وهو أنه إذا ترك ركعتين بسجدة مفسرة فانه يتممها بالا بقطعها لحرف فوات ركعة من المقامة (ص) والائتم النافذة أو فريضة غيرها (ش) أي وإن لم يحش بانجام ما هو فيه فوات ركعة من المقامة فان كانت التي هو فيها نافذة أو فريضة غير المقامة أتمها وسأعقد ركعة أم لا (ص) والائتم في الثالثة عن شفع كالأولى ان عقدها (ش) أي وإن لم تكن الصلاة التي هو فيها نافذة ولا فريضة غير التي أقيمت عليه بل هي هي وليس مفسر بالموضوع بماله ان لم يحش فوات ركعة من المقامة فانه كان في الركعة الثالثة قبل عقدها راجع فليس وسلم عن شفع وتدخل مع الامام كما إذا عقد الركعة الأولى فانه يتصرف عن شفع وان لم يعقد هاتفاً وأما المغرب فله شورى بقطع ولو عقد ركعة ثلاثاً بصير متغلباً في وقت نهى فيه عن التفل ومثل المغرب الصبح فليست هذه المسئلة كسئلة من ذكر بسرا الفرائض في صلاة فانه يشع ان تركه ولو كان المذ كوفريه صلاة صبح وأما ان كانت مفسراً فلا يشع كما هنا فان عقدها الثالثة فانه يكملها فريضة ولا يجعلها نافذة كما يكمل المغرب بعد انام ركعتين منها فانه كسئلة من ذكر فرائض المسائل اليها بقوله سابقاً وكل فريضة شفع من المغرب كالأولى غيرها (ص) والقطع بسلام وأما (ش) أي والقطع حيث قبل به يكون بسلام مما هو محرر فيه أو منافق لمن كلاماً أو كل أو غيره ويدخل فيه الرض على المشهور خلافاً للشرح (ص) والأعاد (ش) أي أو الأبان أحرمهم الامام غير ان يخرج من احرامه الاو لشيء مما ذكر أعاد كالأولى من الصلاتين لأنه أحرم بصلاته وهو في صلاة (ص) وان أقيمت بسجدة على محصل الفضل وهو يخرج ولم يصلها ولا غيرها (ش) المراد بمحصل الفضل من صلى تلك الصلاة مع واحداً كرقائه إذا أقيمت عليه الصلاة وهو في المسجد أو ما هو عزته خرج وجوبه بالان في حاله حيث في المسجد طعن على الامام ولا يصلها ثلاثاً بعد صلاة الجمعة في جماعة ولا غيرها لا يقع في النهي عن صلاتين فاضمير في راجع الى السجدة كما يمكن في أحد المساجد الثلاثة والادخل معهم وكذا يصلي فيها نافلة ما (ص) والائتمه كن لم يصلها

تكبير الامام فكم عقد على نفسه احراماً مقيداً بتبعية الامام فلما تبين عدم القيد عدم مقيد بخلاف احرام بصلاته قبل الامام فله الشفع سالم (قوله يخرج ولم يصلها ولا غيرها) فان أقيمت عصر ولم يكن صلى الظهر خرج اضراباً يصل الظهر هذا قول آخر يدخل معه بينما التفل أو بساوقه ابن عرفة (قوله أو ما هو بجزئته) أي من وجهه لا طرفة العتلة (قوله خروج وجوباً) أي واضع عليه على أنه كافي شب (قوله ولا غيرها) أي فرضاً اذ لم يصلي خلفه فلا جاز يكمل عليه ما يأتي في قوله الا فلا خلف فرض (قوله وكذا يصلي فيها هذا الخ) هذا بخلاف ما تقدمه والذي تقدم هو الراجح (قوله والائتمه) فان كانت مفسراً أو غيراً أو ترك بعدها نرج

(قوله كفى المسافر ونحوه) أى المراد والعبد إذا حضر الجمعة أى فلا يجب عليه الخروج بأقامتها كفى شب واقطر فلان حاله يفتي على الناس فالظن حاصل كبحته بعض الأشخاص خروجه الله تعالى بعد كفى هذا رأيت محشى فت رد كلام الشارح قائلا لم أر من ذكره بل يظهر كلامهم المزمع بالأقامة للمسافر أو نحوه (قوله والمراد بالبيت) أى لاحقيقته والاولا كان الكلام قاصرا (قوله في شرط الامام) ولا يشترط أن يكون شيرا فيصعب الاقتداء بالحن والملائكة وقول المثنى الى لم يرسل الى الملائكة هذا قول والجميع أنه أرسل اليهم وبذلك قوله تعالى من قبلهم أى الله من دون الله لا يفتي الله عليه وسلم أمور بيلغيه ما نزل عليه وهو صلى الله عليه وسلم قد بلغهم ذلك فهو مرسل اليهم لكان لم ينزل عن (٣٣) ما كلفوا به (قوله وهو حسن في الاختصار) لا يفتي أنه لو قال وشرط صحتها اسلام

وذلك مذكور في الخ لكان اختصارا (قوله ولا يكون بصلاته مسلما) ويشكل ويطلب مصنفه كانا منا على نفسه أم لا فان قلت ما فائدة كونه بصلاته مسلما فافادته أنه يجرى عليه أحكام المزمع حيث أظهر الاسلام (قوله ولا يفتيكون مسلما) أى فصاح صلاته أن أطم لا ان يتحقق منه النطق بالشهادتين فيها التقدير بره منها حال الكفر (قوله كالذا أن) وكذا اذا كثرت منه الصلاة فإنه يحكم باسلامه بخلاف الصوم والنج والركعة واقطر ما حد الكثرة (قوله كفى كافر انقضت على كفرة بيليل قوله وأما وقت في كسرورى واعرابه ان تميز بمحول عن الفاعل والتقدير بان كفرة أو بان كونه امرأة ولا يصح أن يكون مضعولا به لأن بان فعل لازم لا ينصب المضعول به ولا أن يكون حالا لأنه ليس الذي بان في حال كفرة وإنما المراد بان كفرة (قوله أولى بقوله) بالبالسية أى أولى بنسب قوله أو مجنوناً وأولى ايضا بنسب قوله مجنونا (قوله أن يعطى على بانك) (قوله الأولى العطف على بن قوله)

وبينه بها (ش) أى وان أقيمت على من لم يحصل له فضل الجمعة بأن يكون قد صلى وحده أو مع صبي وهو في المسجد أى يجرى مما تعادله بزمه الدخول مع الامام كإبازم الدخول معه من لم يكن مسلما أصلا حيث كانت تازمه بعينها خوف الطعن على الامام بخبر وجهه أو مكنه فلازمه له كذا كذا فلا يخالفه أن صلاة الجمعة عسنة والاطاعة لفضل الجماعة مستحبة فان كانت مغر بأوعضا أو تر بعد هاترج ولا يدخل معه وهو مقهور قولنا يجرى مما تعاد وقولنا حيث كانت تازمه بعينها احتراز عما كان لا تازمه بعينها فلا يجب عليه بأقامتها كفى المسافر ونحوه وإذا حضر الجمعة وأما لو أقيمت صلاة في المسجد وهو محرم صلاة بنيه فإنه ينهاجوا ولا يقطعها للدخول مع الامام أو ما خشي فوات ركعة ألا كانت المقامة هي التي هو فيها أو غيرها ولو اقتصر على قوله والأزمنة لفهم منه حكم قوله كن لم يصلها بغير بني الأولى لكن قصده الاضاح والتنصيص على أعين المسائل والمراد بالبيت ما كان خارج المسجد ورجله التي تصح فيها الجمعة (ص) وبطلت باقتداء مجنونا كذا (ش) هذا شرع منه في شرط الامام ذكره مقابل وهو حسن في الاختصار وقد كان من اقتدى بشخص فبان كفسر ابنوع من أنواع الكفر ان صلاته تبطل ويصيدها بالافتقار لشرط الاسلام لا يكون بصلاته مسلما ولو كان في مسجد بخلافه لا يفتي القائل بأنه إذا كان في مسجد حكم باسلامه لان من شعائر الاسلام وهذا حيث لم يتم الصلاة أو يفتق منه النطق فيها بالشهادتين ولا يكون مسلما كالذا أنت كفى في الأذان (ص) أو امرأت (ش) هو معطوف على الجبر وبالياء يفتي أن يكون معطوفا على المنصوب وهذا الثاني أولى بقوله أو مجنوناً الخ عمل أراد أن يعطى على بانك أو أمه السادة في قوله وبليغ والمعنى ألا تصح امامته المرأت أو أمه رجالا أو نساق فريضة أو نأفة (ص) أو خشي مشكلا (ش) أى وبطلت صلاته من اقتدى مجنونا مشكلا لفتق تحقيق الكورية ولأولاهم وصلاته في نفسه نهضة (ص) أو مجنوناً (ش) أى وبطلت صلاته من اقتدى مجنونا بان مجنوناً طبقا أو يفتي أحبابا ولو أم في حال فاقته كما يفده نقل ابن عرفة عن ابن القاسم ولعله لا احتياط ولا الجنون في قائلاتها أو أنتمظنة ذلك وحل س في شرحه كلام المؤلف على ظاهره فالان عبد الحكم فقال في قوله أو مجنوناً حال جنونه (ص) أو فطما بجوارحه (ش) أى ان صلاته من اقتدى بفاسق بجوارحه باطل وظاهره سواء كان فسقه بارتكاب كبيرة أو تكفرا أو صغيرة لكن ابن زينة التابع له المؤلف قيد البطلان بما إذا كان الفسق بارتكاب كبيرة فيقيد به كلام المؤلف وسواء كانت الكبيرة تعلق بالصلاة

لا تصح امامته المرأة) أى وصلاهما بصحة ولو لوفى الامامة كاهو ظاهره وهل يقال في الخشني كذلك (قوله أو كاتهاون خشي مشكلا) ولواضحت بعد ذلك كورة وأما غير المشكل فله حكم ما انضحه (قوله أو خشي مشكلا) قال عجم ولو استغنى بقوله خشي مشكلا لاغنى عن قوله امرأت قال شيخنا لا يسلم له الأثرى أنه يكره زوج المرأة لان المرأة كلمة في جنسها (قوله أو أنتمظنة ذلك) أى موضع ظن فيه وجودة كذا في القاموس فلذا علمت ذلك فقول المظنة أقوى من الاحتمال فمن برت العادة بعد ملط والجنون في وقت معين فالجنون فيه محتمل لا يثبت ذلك الوقت حينئذ مظنة ذلك (قوله وحل س في شرحه الخ) الحق كلام س وأن محمل عدمه لا اقتداء هنا كان في حال جنونه وذلك لأنه في حال فاقته تجرى عليه أحكام العقلاء وكلام ابن عرفة الذي أشار اليه

الشارح طاف على شروط الاقدام وعقد روى محمد بن من ائمه يسكران أعاداً بدأ ومعهم ان التقاسم لا يؤم المعتوم معصونين وبعد ما مومنة الشيرزوى ابن عبد الحكم بالاس بامامة المجنون حال افاقته اه وقد بين ان رشدنا المعتوم القاهب العقل وكلام ابن عبد الحكم لم يكن مقابلاً لما قبله بل فرع آخر (قوله كالتاوتن بها) أى بحيث يتصل بركن من أركانها وقوله أو بشرطها كأن يتسائل بالصلاة بدون وضوء أو نحو ذلك (قوله ودفع دراهم الخ) الظاهر ان مثل ذلك ما إذا أقرها على الخول للصلاة ولم يعطها دراهم (قوله متجربة مع نسائهم) أى كانت هي متجربة فقط أو هي متجربة فقط (قوله وامام أو كاتب نظام) قال عب ولعل المراد كأي شدة النقل وكيفية ما نقله لا كونه كاتباً بآثر وتوصل المراد ما يخاطبه كالامام وقوله وامام أو كاتب أى وامامة امام أو وكالة كاتب وهو عطف على زنا (قوله الاقدامه كروه) وقال القاتني يحرم الخول معه ابتداءً ويحرم عليه أن يتقدم للاقدام مع علمه بنسقه نفسه (قوله قصد الكبير بعلمه) أى أو يكون منها وتوابعاً يتوقف عليه صحة الصلاة فإن علم أنه صلى وبه مانع من موانع الصحة أو نزل ذلك فإنه يجب على من صلى خلفه الاعادة بناءً وان شئت في ذلك يختص كلام ابن عرفة ومن وافقه ان صلاته صحيحة فلا ذكر القول بطلان صلاته مقابل القول بعضها (قوله انظر استدلاله الخ) عارته من كذا وأما قول من قال انه يمكن أن يقال ان فاسق الجارحة أسوأ حالاً من فاسق الاعتقاد كما أشار إليه بعضهم من أن فسق الاعتقاد لا يتقن ظن صدق الفاسق ألا ترى (٣٣٣) اتفاق أصحاب كتب الصحاح في الحديث على جواز

التصدق من المستدع الذي يحرم الكذب ولم يكن داعياً إلى مذهبه ولم يكن مارواً بقوى مذهبه بخلاف فسق الجوارح اه فقيه بحث ان المعنى المعتبر في الصلاة الاسلام ونحوه غير المعنى المعتبر في قبول الزاوية وهو الصدق والاول موجود في فسق الجارحة أقوى من وجوده من فسق الاعتقاد والثاني بالعكس لان اعتبار الاسلام بجسده ما يعتبر في الامامة وكذا ما شهد به وجوده في فسق الجارحة قطعاً واختلف في وجوده في فاسد اعتقاد وأما الصدق فوجوده في فسق الاعتقاد الذي يحرم الكذب ولم يفعل ما يؤيد عنه مع اتصافه بصفات قبول الزاوية

كالتاوتن بها أو بشرطها أو لا كزاوية وعقود دفع دراهم لزوجه تدخل بها الحام متجربة مع نسائه متصدرات وامام أو كاتب نظام ثم ان المعقد صحة الصلاة خلف الفاسق كافي ابن غازي وغيره وهو الذي يدل عليه ما يأتي من صحة الصلاة خلف المستدع مع أنه قد وجد في قول بكفره عن معتد بقوله وان كان خلاف الراجح ولم يقع قول عن معتد بقوله بكفر الفاسق بخارجه الا انه لا الصلاة عند الامام أحد ومن وافقه وعلى المعتد الاقدام مكر ومحبث كان فسقه غير متعلق بالصلاة كشر وشحوه وأما ما يتعلق بها قصد الكبير بعلمه فإنه يتبع الاعتقاد ولا يصح وفي قول من قال ان فاسق الجارحة أسوأ حالاً من فاسق الاعتقاد بحث انظر استدلاله ورد في شرحنا الكبير (ص) أو ماموماً (ش) أى وتطل صلاة من اقتدى به من ان ماموماً فليس شرط عدوى وهو عدم تبعية الامام لغيره في تلك الصلاة اذ الامامة أن يتبع مصل آخر في غير من صلاته غير تابع غيره فتبعية الامام غير مبطل للصلاة مامومه وذلك بان يكون مسبوقاً بما يقضى أو يتسدى بمصل عن معتد امامته وهو ماموم (ص) أو محمد ثانياً تعد أو علم مؤتمره (ش) يعنى ان الامام انما صلى بمن خلفه علماً بجهده أو تد كرمها وتغادي جهلاً أو مستحياناً فان صلاته من خلفه باطله كما اذا تعد الحديث فيها ولم يعمل عملاً أو لم يتعمده بل نسيه لكن علم مؤتمره بحديث امامه حال اتهاسه وتغادي فان تد كرامه حديثه ولم يعمل علاناً فتختلف أو استقر ناسب الحديث ولم يعلم الماموم الا بعد فصرغه صحت صلاته القوم دونه على المشهور وسواها الماموم لا

أقوى منه في فسق الجارحة فتأمل قال في كذا وجد عند من انصه أو فاسقاً بخارجه ولو بالشهر وتالطن بذلك بكنى وأصلاته في صحة بلا خلاف اه (قوله آخر) الاولى حذف آخر وقوله مصل نائب فاعل يتبع أو لا يصح قراءته يتبع بالناسب لفاعل ومصل فاعل لا يتكون تعريفاً للامومية لا الامامية (قوله علماً بجهده أو تد كرمها) يمكن قبول المصنف ذلك بان قال أو محدث ان تعدى تعد الصلاة محدثاً وقوله كما اذا تعد الحديث فيها أى اخرجها فيها هذا ظاهر المصنف والحاصل انه أراد بقوله أو تعدا الحديث ما يشعل الصور الثلاث (قوله وتعالى) موافق للدولة خلافاً لعجم ونسبه عب فتعد محجراً على الماموم مبطل ولو أعلمه نوراً الآن القاتني قال أو علم مؤتمره أى قبل الصلاة أو غيرها مع علمه بعد علمه وأما ولم يعمل معه علماً بعد علمه أو علم بعد الصلاة فلا وهو موافق للدولة فيكون هو الراجح وكما تبطل مع علمه في الصلاة وتغادي على ما تقدم تبطل لو عمل قبل دخوله في صلاته محدثاً امامه ونسى عند الدخول فيها والحاصل ان صلاة الماموم في هاتين الصورتين باطلة علمه مطلقاً تبين حديث الامام أو تبين علمه أو لم يتبين شيء والمراد بالعمل الاعتقاد الحازم فهذه صورتان ومثل ذلك يشكك قبل الدخول فيها تبين حديثه أو تبين علمه أو لم يتبين شيء مع حرمه الدخول معه وأما بعد الدخول أى ويحب التغاضي فتبطل ان تبين الحديث أو لم يتبين شيء لان تبين عدم الحديث (قوله على المشهور) ومقابله تبطل علمها أيضاً (قوله وسواها الماموم) أى خلافاً لمن يقول بالصفة إذا قرأ الماموم

(قوله كانت جمعة أم لا) خلافاً لمن يقول بالجمعة في غير الجمعة (قوله وهو مذهب المدونة) ومقاله ما نقل عن ابن القاسم من أن الإمام إذا أحدث بعد التشهد فتدلى حتى سلم ثم عد إلى أربعين من خلفه صلاتهم **وتبيينه** (لوتينين المأموم يحدث فهل يصيد الإمام في جماعة أي فطر المثنين أولاً أي نظراً لعدم وجوب نيّة الإمامة وإن فواها فقولان) (قوله وظاهر كلام المصنف) أي بناء على أن قول المصنف أو تعدد الحدث أو تعدد الصلاة بمحض طهر من جهة الصلاة والسلام (قوله وبما عجز عن ركن) ظاهر مشاغل العاجز عن القيام أبكت يقوم بأماة غير موهية واقعة حال كأنه قد مضى شيوعنا (قوله اختصاراً أو لمعجز) راجع لقوله أو نقل (قوله لا يأثم بمقتضى ركن) راجع لقوله فالمجلس في فرض وقوله ولا يستقل راجع لقوله أو نقل أي أولاً تأثم المتقل قائماً (قوله وقفه) أي تحرفة مقرضها من مسنونتها ومعرفة مشروط بصحتها أو وجوبها بالصلوة ما ومن جعل فرضها من مسنونتها لم تضع صلاته فضلاً عن إمامته لأن يكون أخذ وصفها عن عالم فتصح صلاته ولو لم يفرز فرضها من سننها كأنه افاده بعض شيوعنا عن بعض شيوخ نالمة المؤلف وحاصله أنه إمامان غير المفروض من غيراً وأخذ وصفها عن عالم فأحد هما يكتفي وسأقي بقية الكلام (قوله على معرفة كيفية الغسل والوضوء) أي الصفة التي يحصل بها صحة الصلاة كالماء ومعرفة (٢٤) كيفية أي الصلاة أيضاً والمراد معرفة الكيفية المصاحبة لها حصلها ولا معرفة فها

بيوت حصولها (قوله ولا يشترط تعيين الواجبات) فيه إشارة إلى أنه لا بد أن يعلم بأن فيها فرائض وسنن وغير ذلك لأنه لا يعز بين الفرض والسنة وأما بالعبادة على الوجه الصحيح أي بشرط أن يأخذ وصفها عن عالم كالماء وزوق وحاصل ما في عجب أن علم ما تصح به الصلاة على قسمين العلم الحقيقي فظاهراً والعلم الحكمي هو الاتيان بالصلاة على الوجه الذي يتوقف صحتها عليه سواء ميز بين فرائضها وسننها أم لا فكسب بعض الشيوخ عليه فقال أي مع كونه يعلم بأن فيها فرائض وسنن ولم يعتبر عجب ما اعتبره زروق من كونه يأخذ وصفها عن عالم فلا يعتقد أنها كلها سنن أو فرائض بطلت فأنه اعتقد أنها كلها فرائض فحصل بطل أولاً إذا سلمت عما يبطلها وهو الظاهر ويجري على ذلك الباب من اعتقد أن السنة أو الفضة لفرض أو الفرض سنة أو فضلة (قوله الا كالماء عتدله) الاستثناء بصح أن يكون بصفة متصلان قد صدقنا الأول عامان قلت وبما عجز عن ركن سواء وافق المؤتم الإمام في المجهوز عنه أو خالفه وبصح أن يكون منقطعاً بأن يشدد الأولى شامساً بأن يقال وبما عجز عن ركن وهو مخالف للمأموم في المجهوز عنه ثم استثنى منه كالماء عتدله (قوله المولى عتدله) كريض مضطجع صلى على بعض مضطجع (قوله خلاف ما في جماع موسى) أي إبان معاوية أي جماعة ابن القيسم أي بأنه قال بعدم الإمامة أي لعدم انقباض فصل الإمام ونص ابن رشد وإمامة المضطجع المريض بالمضطجع المريض فمن ذلك في الرواية والقياس إن ذلك ما نأذ استوت سألهم (قوله وشهر) وعلمه مشي عب فقال ولكن المشهور كافي للمعتد أنه لا يؤتم منه في الأعيان كالأبوين من ركن وسجد (قوله قيل زائد) الأول أن يقول فحكم زائد (قوله وافق أبو عبد الله القوري) أي وافق العبد ومضى شيخ القوري بطلان صلاحه المقتضى به لأنه لا ركع وركبه عجب ومقاد كلام بعض شيوعنا اعتماد

كانت جمعة أم لا وظاهر كلام المؤلف أنه متى عمل علاب بعد كرا الحلت نفسد عليه وعليهم ولو كان العمل السلام وهو مذهب المدونة فتقوله أو علم مرقته أي علم بصدقه الإمام في الصلاة والإمام عظم ما يدل عليه وأما عمله بعد الفراغ منها فلا يضرب وظاهره أنه علم المأموم بطل صلاته ولو علم قبل الخول فيها ونسى عند الخول فيها لم يطره وهو كذلك كاذ كره الشيخ كريم الدين فليس هنا كالتجاسة إذا علم به قبل الدخول في الصلاة ونسيها حين الدخول فيها (ص) وبما عجز عن ركن (ش) أي وبطلت باقتداء القادر في فرض أو نقل وبما عجز عن ركن ابتداء مودو أو ما من فاتحة أو ركوع أو سجود فالحال في فرض أو نقل اختياراً أو لمعجزاً بأن بمقتضى بقدر على القيام لا فاعملوا لا يسألوا لا يستقل قائماً أو تأثم المتفضل حاله أن تعرض لإمام ما عنده القيام فليستخلف من يصلي بالقوم ويرجع هو إلى الصف فيصلي بصلاة الإمام (ص) أي وعلم (ش) كان الأولى تأخير قوله وبما عجز عن ركن عن هذا لاجل الاستثناء الذي بعده وهذا المعنى وبطلت باقتداء بمجاهل يعلم ما تصح به الصلاة وما تبطل المازي من موانع الإمامة عدم العلم بما لا تصح الصلاة إلا به من فرائضه وقوله لا إذا بلغه هـ معرفة أحكام السهو فإن صلاته من جهل أحكام السهو صحيحة إذا سلمت بما يفيد ما إذا توقف صحة الصلاة على معرفة كيفية الغسل والوضوء ولا يشترط تعيين الواجبات من السنن والفرائض (ص) الا كالماء عتدله فيأثر (ش) يعني أن يحصل بطلان الاقتداء بالعاجز عالم بسؤال المأموم في المعجز فإن ساءوا في المعجز صح الاقتداء به كالماء عتدله وشمل المولى عتدله وهو القياس عند ابن رشد والمشهور من كلام المازري خلاف ما في جماع موسى وشهر ثم إن مقاد الاستثناء صحة فتقوله فبما ترتب إذا عتدله ما يفيد الاستثناء وبما عجز أخرى أي الكل شخص عاجز عن ركن وعماله شخص آخر في المعجز عن ذلك الركن وأما لم تأثلاً في الركن المجهوز عنه كعجز أحدهما عن القيام والآخر عن الجالس مثلاً فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر وأما أبو عبد الله القوري

بصفة

بصحة

الاستثناء بصح أن يكون

بصفة

بصحة

بصفة

(قوله المراد بالأي من لا يقرأ الخ) وأما قولهم النبي الأبي صلى الله عليه وسلم فعنهم لا يقرأ الخط ولا يكتب بلغائه على حان ولادة أمه (قوله وفيه نظر) وجه النظر أن الأصل أنهم صاروا تاركين لها اختيارا لأنه لا وصف للشخص بكونه تاركا للشيء اختيارا إلا أن كانا يمكنه فعله من قبل نفسه وحل الامام القزويني قدر زائدا على العموم في القادر والعاجز (قوله خيف فوات الوقت) الظاهر أنه يأتي ما في التيمم فلا ييسر أول الاختلاف كلام محسنون تقييد كلام (قوله وأما ما وافق الرسم وقرئ بشاذلا) أي كقراءة ابن أبي عمير عليه أقلما يتنظرون إلى الأبل كلف خلقت بضم التاء في الجميع والشاذ عند ابن السبكي ما وراء العشرة وعند ابن الحاجب في أصوله ما وراء السبعة وقول ابن السبكي هو الصحيح في الأصول وقول ابن الحاجب قول من جرح (٣٥) فيها هي مشبهة أصولية لا يرجع فيها إلى المذهب

(قوله وكلام ابن عرفة الخ) لا يخالف ما فيه لأن العقد الصلة في العين (قوله وهذا) أي ما قلنا من كونه يجري على العين من اختلاف ومقادير عرفة الصلة (قوله) موافقا للقبلة أي من جهة الصلاة بالقراءة الشاذة والمراد أنه يكون من أفراد (قوله لعدم وجوبها عليه) فهو بمثابة ما إذا تم مقتضى بمنقل (قوله على المشهور) ومقابلة ما في المختصر من جواز الامتثال في النافلة (قوله يجوز ما إذا لم يمتد إلى في القرض (قوله ألا يؤمن) تعليل بالفتنة (قوله ولا تعرض الصبي في صلاته) أي لا ينبغي له أن يتعرض فإن تعرض للنفل لم ينل والقرض فكذلك كإتائه الشيخ أحمد الزرقاني فإنه قال لا مضرة فيه وبعض استظهر البطان حيث فعل ذلك عمدا أو جهلا للالاع (قوله إن لم تنو حالهما) قال الخطاب ونقل ابن عرفة عن ابن يونس أنه نقل هذا القول عن القابسي وزاد فيه إن لم تستوحا لهما قلت ولم أقف في كلام ابن يونس على هذه الزيادة في هذا القول وانما ذكرها في قول

بعضه امامية شيخ مقوس الظاهر من السالين ذلك قال ق وهو الصحيح (ص) أبو أيان وجيد قارئ (ش) المراد بالأي من لا يقرأ أي الشخص الذي إذا أم من هو منه فان صلاة الامام والمأموم تبطل إن وجد قارئ ابن عبد السلام لا لقراءة يجعلها الامام فلما أمكن الاتمام بقارئ صار تاركين لها اختيارا وفيه نظر انتهى فان عدم القارئ صحته على الأصح مع نزولها في وقتها وظاهر أنه قد في الابتداء فلا يقطع لالتين قارئ قال ابن يونس عن بعض القرويين (ص) أو قارئ بكسر القاء ابن مسعود (ش) عطف على أي والمراد بكسر القاء ابن مسعود كل شاذ عن القراء لم يصح كقراءة عمر فاضوا إلى ذكر الله وقراء ابن مسعود ثلاثة أيام متتابعة وأما ما وافق الرسم وقرئ به شاذان صلاة فاعلم لا تبطل ولا يبطل الاقتداء به وإن حوت القرائة وأما ما وافق الرسم ولم يقرأ به في الشاذ ولا في غيره فيصير على العين كذا ينبغي وكلام ابن عرفة فيمنعه صلاة المقنن به وهذا انما يتأتى إذا قلنا ان ثم ما وافق الرسم ولم يقرأ به وأما إذا قلنا ان كل ما وافق الرسم يقرأ به فيكون كلام ابن عرفة موافقا للقبلة وظاهر كلام المؤلف بطلان الاقتداء به ولو وجد غيره والفرق بينهما وبين الذي أن لا يأتى بكلام اجنبي في الصلاة بخلافه من شرح الاجهري (ص) أو عبد في جمعة (ش) يعني أن صلاته من اقتدى به بعد الوضوء شاذة حرة في الجمعة باطلا لا بشرط امامتها الحرة لعدم وجوبها عليه بخصوصها بخلاف الاقتداء في غير الجمعة وأما صلاة العبد فيصير الاقتداء بالعبد والاعادة لكتبتا كراهة امامته وإن لم يكن راتبها يأتي عند قوله وعبد يفرض من أن مثل القرض العبدية بحيث في العبد الكراهة حاصلة وإن لم يكن راتبها كافي الخطاب (ص) أو صبي في فرض وبغيره نصيح وإن لم يجز (ش) أي وكذلك تبطل صلاة من اقتدى في فرض بصبي لفقد شرط البلوغ له متفلا وأما من صلى خلفه في النفل فصلاته صحيحة وإن لم يجز ابتداء على المشهور وسيصح بجواز ذلك إن رُشد انما يجز امامة الصبي البالغين لأنه لا يؤمن أن يصلي بغير طهارة إذا خرج عليه في ذلك ألا ترى أن شهادته انحازت من أجل أنه لا يؤمن أن يشهد بغيره وإذا لاجر عليه في ذلك ولا يتعرض للصبي في صلاته لفرض ولا نقل وانما يسوي فعل الصلاة المعينة فانه سند (ص) وهل يلحق مطلقا وفي الفاتحة (ش) أي وهل تبطل صلاة المقنن بلا حن مطلقا أي في الفاتحة أو غيرهما أو غير المعنى ككسر كاف المرسوم تأما نعمت أم لا وجد غيره أم لا إن لم تنو حالهما أو أن كان منه في الفاتحة دون غيرها أو لا نزل المؤلف القول بالصحة مطلقا أنه

(٤ - خشي فاني) ابن أبي أي الذي هو الثاني من المصنف قال ابن يونس قال أبو محمد عن ابن الناجم من صلى خلفه من يلحن في أم القرآن فليعدير يدين لا تنوي حالهما اه (قوله وترك المؤلف القول بالصحة مطلقا) أي في الفاتحة وغيره لا على تقييد محمل الخلاف بقوله وحمل الخلاف والافتقار النقل الاطلاق وأراد القول بحسن القول المحقق في ثلاث وهو القول بالصحة مع الكراهة والصحة مع المنع والجواز وبين الأقوال في ذلك فتقول ان المسئلة ذات أقوال ستة القولين الذين ذكرهما المصنف وثالثها القولان ان غير المعنى لأن لم يفرع ككسر دال الجوز راعيا أن ذلك مكروه واختاره ابن رشد وخاسمها تمنع ابتداء مع وجود غيره أو يصح بعد الوقوع وهو مختار الخبي فأن رُشد والتمني متفقان على الصحة بعد الوقوع ومختلفان في الحكم ابتداء أو سادها بجوز ابتداء قال الخطاب

والضعيف منها السادس ويشتمل على خمسة وأربعين قولاً من قال الصحة مطلقة وهو الرابع الذي اختار من رشدوا والخامس الذي اختاره
 القسبي وكان على المصنف ذكره ثم إن من قال بالصحة وهو ابن رشد والقمي على ما قال فقال ابن رشد أن القارئ لا يقصد
 ما يقتضيه اللحن بل يقصد بقراءته ما يعتقده من لا يلين فيها وقال القسبي ولا يخرج عنه عن أن يكون قراءته لا يقصد
 اللحن (قوله فين يجز) أي محل الخلاف مفيد بقوله أربعة عشر عن تعلم الصواب لصيق وقت أوله عدمه مع قوله مع قبول التعليم بأن
 وقوله واثم به من ليس مثله الثالث وقوله لعدم وجود غيره رابع (قوله وأما من نهد اللحن) مختار عن (قوله لأنه أن بكلمة أجنبية في
 صلته) هذا موجود في حالة العجز فتقول أن بكلمة أجنبية متحد افكان يعطل بتلاجه وقوله ومن فعله ساهى هو مختار عن زجاج فيقوم
 تاريخه تفصيل (قوله بأن لا يقبل) أي بسبب عدم قوته (قوله فان كان مع وجود من يأتي به) مختار عن قوله لعدم وجود غيره (قوله ان
 كان مثله) مختار عن قوله واثم به من ليس مثله (قوله ٢٦) فانه محل الخلاف هذا الكلام ليس والخلاف المعلوم مطلق غير مفيد بقيد
 وأن القول بالصحة هو المعتمد مالم

أبرج من القولين اللذين ذكرهما محل الخلاف فين يجز عن تعلم الصواب لصيق الوقت أو
 لعدم من يعلمه مع قبول التعليم واثم به من ليس مثله لعدم وجود غيره وأما من نهد اللحن
 فصلاته وصلاته من اقتضى به بطله بلا نزاع لأنه أن بكلمة أجنبية في صلته ومن فعله ساهى
 لا يطل صلته وصلاته من اقتضى به قطعاً عن من ساهى كلمة فاكتر في الفاتحة أو غيرها
 وان فعل ذلك عجزاً بأن لا يقبل التعليم فصلاته وصلاته من اقتضى به صححة أيضاً طالعاً له بجزء
 الا لكن كما يأتي وسواه وجود من يأتي به أم لا وان كان عجزه لصيق الوقت وألعدم من يعلمه مع
 قبوله التعليم فان كان مع وجود من يأتي به فان فصلاته وصلاته من اثم به باطله سواء كان مثل
 الامام في اللحن أم لا وان لم يجد من يأتي به فصلاته وصلاته من اقتضى به صححة ان كان مثله
 وان لم يكن مثله ان كان سيطر بالصواب في كل قراءته أو صوابه أكثر من صواب امامه فانه
 محل الخلاف (ص) وبغير عجز بين ضلوعه (ش) أي وهل تبطل صلاة المقتضى بغير عجز بين
 ضلوعه طالعاً له وتوالتهم وهو قول ابن أبي ديوانقاسي وصححه ابن بونسي وعبد الحق وأما
 صلته هو فصحة الأثر ترك ذلك عدم القدر عليه أو يصح الاقتداء به وهو الذي حكى
 ابن رشد الاتفاق عليه (خلاف) ومحل الخلاف فيمن لم يجد من يأتي به وهو يقبل التعليم ولم يجد
 من يعلمه أو ضاع الوقت عن التعليم واثم به من ليس مثله أي اثم به من هو أعلى منه في التميز
 بين الصاد والظاهر لعدم وجود غيره كافي المسئلة السابقة هنا وظاهره من هذا الخلاف فيمن
 لم يجد بين الصاد والظاهر في الفاتحة وغيرها في المواضع تقسيمه بين لم يجد بين صادق الفاتحة
 وذكر الخطاب والناصر اللقي ما يفيد ان ارجح صحة الاقتداء بين لم يجد بين الصاد والظاهر وحكي
 المواضع الاتفاق عليه وحكمه بين لم يجد بين الصاد والسبعين لم يجد بين الصاد والظاهر كما قلناه
 عند قوله ولكن وكنا بين الزاين والسين (ص) وأعاد وقت في كروى (ش) يريد أن من
 صلى خلف متبع عكر ورى أو قدرى فانه بعد في الوقت الاختارى وجوزى واحد اخر ورى
 وهم قوم خرجوا على علي بن حجر ورافقه من قرى الكوفة فتوا عليه في التحكيم وكتبوا

وأن القول بالصحة هو المعتمد مالم
 يتعد اللحن (قوله الآن ترك
 ذلك) أي التميز بالآخر من غير
 عدم القدر عليه ولا يعني أن
 ترك التميز عدا يستلزم القدرة عليه
 فقوله مع القدرة عليه تصريح
 عما عدا التزام (قوله ومحل الخلاف)
 أي فاختلاف مفيد بقوله أربعة
 الأول هو قوله من لم يجد من يأتي
 به الثاني هو قوله وهو يقبل التعليم
 الثالث هو قوله ولم يجد من يعلمه
 أو ضاع الوقت الخ والرابع هو قوله
 واثم به من ليس مثله فان قلت
 قولكم عجز لعدم من يعلمه مع وجود
 من يأتي به مشكل ان هذا الذي
 اثم به يعلمه هكذا وقت فيه بعض
 شيوخنا مع مشايخه (أقول) بغرض
 فيما أنا كان لك الامام يتصدّر
 منه التعليم بوجه من الوجوه (قوله
 وحكي المواضع الاتفاق عليه)
 فكان على المصنف الانصرار عليه
 أي فالصحة مطلقة لا وجود غير أم لا

بالنائب

اتسع الوقت أم لا قبل التعليم أم لا (قوله فتوا علي في التحكيم) هو بالمعنى بعد الاتفاق

أي عاوا عليه كقوله تعالى وما تفرقوا من قراء بالصاد فقد عجزوا ذلك لم طال الحرب بصفتين بين علي ومعاوية اتفق الفريقان على
 التحكيم فوضي جيش علي إلى موسى الأشعري وجيش معاوية بعمر بن العاص وأنه يجب عليهم التصير بما حكيه فقبال الخوارج على
 علي في التحكيم وكثروا فائين أتت على الحق فلم تحكم لا اعتقادهم أن من فعل ذنباً كفر فقولهم كفر وبالنائب معنى للفاعل مشدد
 الفاعل صاها كما ذكر وأنهم اتفقوا على تحكيم أبي موسى الأشعري رضي الله عنه من جهة علي وعمر بن العاص رضي الله عنه من
 جهة معاوية فقال عمر ولاي موسى فم فاعلم الناس بما اتفقوا عليه فخطب أبو موسى فقال في خطبته أيها الناس انفذت راني هذه
 فلم تزامر أصلي لهؤلاء المشعثين راي اتفقت أنا وعمر عليه وهو أن الخلع علينا ومعاوية وتترك الأمر شورى وتستقبل الأمة هذا
 الأمر فيولون عليهم من أجروا في فخلعت علينا ومعاوية ثم نهي فداء عمر وقيامه فقامه الله وأثنى عليه ثم قال ان هذا اذ قال
 ما معهما وانه قد خلع صاحبه وان قد خلعت كاخله وأثبت صاحب معاوية فقامه في عثمان والمطلب بينهم وهو أثنى الناس (قوله فانه

قال بدر العترة القائلون بالقرينة والجمية أصحاب أبي جهنم منكر الرؤية ويقولون بحلق القرآن والامامة قدموا امامة على علي غيره والخوارج من خرج على عثمان وعلي والرافض من رضى الصديق وعمر وعثمان وكفر بعض الصحابة اه (قوله يتعاند فيها الخوارج) أى يتعاند فيها الخوارج على حججنا به سيدنا على (قوله فهو عما اختلف في تكفيره) والراجح عدم تكفيره وقوله كذا هوى خفيف أى كسيفضل على على سائر الصحابة (قوله كرماء قطع) وان حسن حاله قطع من جناة اولاً عينا أو شمالاً باليد والرجل والنشل يمس في اليد (قوله ان يكون اماماً) أى لولم لا يتبينه بل من كراهة امامة من ذكر كراهته الاقدا منه ومن جواز رها جوازه وكذا العكس ولذا عبر ابن شاس بجواز الانتماء به قائلاً يقول ابن وهب لا يرى أن يؤم يقول عجب لا يلزم من كراهة الامامة كراهة الاقداه غير ظاهر (قوله والمراد بالقطع غير الاعود) (أقول) من المعلوم أن الاقطع غير الاعود ويجب أن المصنف كنى بالقطع عن مختل عضو فصيح حيث نقوه أراد به الخ (قوله ويجرى مثله في قطع اليد) تأمله فإنه لا بد أن أراد به المصنف فيعبد (قوله وأعراب الخ) البدوى عربياً أو عجمياً (قوله أو ترك الجمعة) قديقال ان خوف الطعن انما (٣٧) هو من أجل تركه الجمعة والجماعة فلا يصح عطفه عليه المؤمن بأنه عليه مسقطه (قوله

لأنه بالسنه) أى أحكام الصلاة وأولاه من أهل الجفاء والفتنة والامام ضاع والشافع ذوالعين والرحمة (قوله راجع لثلاثة) ويجب بنا لانسلم ذلك بل ذلك لهلنا أخرى وهى الجفاء والفتنة والموافق للنقل ان كراهة الاقطع والاشل ولولمتهما فلا يرجع لغيره لهما بل بقصر على الاعراب (قوله وما صاحب القروح السائلة) القرح ويضم ضم السلاح ونقوه مما يخرج في البدن (قوله يباه على عدم تعدى) متضمن ذلك المنع لكن لما كان بين صلاة الامام والمأموم ارتباط بمحت مسلاته مع الكراهة فكذلك أضافه بعض شيوخ المغرب واعلم أن عدم التعدى قول من جرح والراجح التعدى أى وعليه فيجوز الامامة لغيره فيكون المؤلف

بالتب يتعاند فيها الخوارج بعده من الكوفة ميلان وأدخلت الكاف سائر من اختلف في تكفيره يبدعته وخرج للمقاوم بكفره كشكره علم الله أن الله لا يعلم الاشياء مفصلة فإن الصلاة خلفه باطله وأما من ينكر صفة العلم ويقول عالم بالثبات فهو مما اختلف في تكفيره وخرج به المقطوع بعدم كفره كذا هوى خفيف (ص) وكرماء قطع وأشل (ش) يعنى أنه يكره للاقطع أو الاشل أن يكون اماماً والمراد بالقطع غير الاعود بليل قوله لا يجوز أن يعي فالاعود من باب أولى ويحل ذلك مع وجود غيره والاشل كراهة والشعشى على قول ابن وهب والمخفي لا يكره الاقداه بالقطع ولا بالاشل كما قاله الشارح عن ابن الحجاب وابن شاس وغيرهما ثم انه على قول ابن وهب لا يلزم تقييد كراهة الاشل بما إذا كان لا يصح يده على الارض كما في نقل المواق والشارح ويجرى مثله في قطع اليد كما يفيد كلام تن (ص) وأعرابي (ش) يعنى أنه يكره امامة الاعرابى للخصرى ولو في سفروا كان أقرأهم خوف الطعن بأنه ليس فيهم من يصلح للامامة أو لترك الجمعة والجماعة لاجله بالسنه كإفيل والامنت امامته وقوله (لغيره) راجع لثلاثة كما هو ظاهر الروايات وهو السلم في الاولين والمخضرى في الثالث وكذا قوله (وان أقرأ من غيره) ثم يحتمل كون ما عنده من القرآن أكثر أو كونه أفصح وأقدر على مخارج الحروف عما لم يتفصليها (ص) وذو سلس وقروح لصحيح (ش) يعنى أنه يكره لصاحب السلس المعفونه في طهارته حدث أو خبت وصاحب القروح السائلة أن يؤم الاماماته على عدم تعدى الرخص عن ذى السلس والقروح بحالها أى أن المعفون مختص بذى السلس والقروح ولا خصوصية لهما بذلك بل سائر المعفونات كذلك فمن تلبس بشئ معفونه يكرهه أن يؤم غيره ممن هو سالم من ذلك (ص) وامامة من يكره (ش) أى يكره لغيره أن يؤم قوما وهمه كارهون أو أكثرهم أو ذو الفضل

ما ساعى قول ضعيف ادالمعقد الجواز وردده بحشى تن بأنه لا يسلم ضعفه ولا يلزم من تقدم القرائى تجاهله ضعفه على أنه لا يلزم من ضعفه عند القرائى ضعفه عند غيره فالشهور الكراهة وقيل عن بعض الشيوخ تقرير أن الكراهة ثابتة ولو على القول بالتعدى (تبيينه) التبيين الصحيح تبع المصنف فيه ابن الحجاب ووافقه ابن عرفة لأن المصنف في توضحه تعقب التسليم المذكور فإنه قال بعد ذكر الخلاف في امامته عن بعض وظاهر كلامه وكلام غيره ان هذا الخلاف لا يختص امامة التصحيح وهو خلاف تقييد المصنف فانظر (قائده) ذكره امامة التميم المتوضى وامامة ماسم الجيرة لغيره أى اذا كان متوضاً وضواً كاملاً واقدا ماسم الخلف جامع الجيرة وكذلك اقدا ماسم التميم لان الماسم متوضى وقد كرهوا اقدا المتوضى بالتيمم وما اقدا ماسم الجيرة بماسم الخلف فلا كراهة ومثله في عدم الكراهة اقدا المتوضى بماسم الخلف والضابط في ذلك ان كل من كان على من غيره يكره أن يتعدى عن هذوفا التيمم دون المتوضى وماسم الجيرة دون ماسم الخلف (قوله وهمه كارهون أو أكثرهم) هذا غير مناسب بل يحل ذلك اذا كرهه نفر اليسر منهم الذين ليسوا من أهل الفضل والنهى وأما ان كرهه جميعهم أو أكثرهم أو ذوو الفضل والنهى منهم وان قلنا مرم تقدمه وأما ان شكت في كراهيتها وعدمها فيستأذن أهل علمته دون الطائرتين (تبيينه) الأصل فيما كرهه لخصه فعله كره لغيره

الاقتداء به. كراهة متعلقة بالمقتدى والمقتدى به (قوله والهي) جمع نهي وهو العقل لانه نهي عن الشيع (قوله خصي) فعبيل
 بمعنى مفعول وأصله خصي يخاصي الاولى ساكنة فادغمت في الثانية كما هو شأن كل مثليين كذلك وأطلقه هنا على ما يشمل المحبوب
 فالدار على النص في الخلقة كان مقطوع الفذ والاشيع أو أحد ههنا لان المدار على النص (قوله في العبد) بالياء الموحدة أي أحد
 العبد كما هو نص المدونة (قوله انه لا كراهة في السر) أي انه لا كراهة في شيء من ذلك في السر ونص ابن الحاجب يكره ان يكون
 العبد والخصي وولد الزنا والمأون والغلف اماما راتبيا في القرض والعبد ينحلف السفر وقيامه راتبان اه وقد اقتصر عب على
 كلام ابن الحاجب فيفيد انه العبد هذا وظاهر كلام المصنف أن الاقتداء بهم غير مكروه لكن النص في مجهول الحال خلافه اه فانه عجم
 ثم لا يخفى أن مقتضى السارح لازمه فهو غير الظاهر (قوله وهو ارنل الناسقين) فتكون الصلاة خلفه باطلة على كلام المصنف وقدم
 أنه ضعيف والراجح كراهة الاقتداء به فتكون امامة من يؤتي في دير مكروهة ولو لم يكن راتبيا فلا تصح ارادته هنا كذا أفاده بعض
 شيوخنا (قوله بل المراد به التكرار ٢٨) في كلامه وهو صالح الحال في نفسه (قوله أو من كان الخ) معطوف على قوله المتكسر

(قوله بحيث يشتمى ذلك) أي
 يشتمى الفعل فيه (قوله يتفعه ذلك)
 أي الفعل نفسه ولا يتفعه غيره
 ثم زعم دقيد ما دامته تحسه كما
 كان يفعل العين أو جمل لا تلازمه
 بها فلا يكون السمع المتدفع عنه
 بالتحسية عن بكر ترتيب امامته
 ولا يخفى أن من بداه مغاير لما قبله
 لانه مرض يتضرر به بخلاف الشهوة
 (قوله أو من كان متسافيا بذلك)
 أي بالفعل فيه ثم تاب (قوله)
 أولئك أي بالفعل فيه كما أفصح
 به عجم (قوله تائبه) بضم الباء
 وكسر هاء وهذا الشارة الى حديث
 الصححين في الذي في سدا على
 الذي لم يخفق قال رجل ما كان تائبه
 بركة (قوله والرفقة نوع من الرقي)
 الأحسن واحدا في كافى عب
 (قوله وكره ترتيب أغلف) هذا ما قبله
 ابن الحاجب وهو ضعيف بل الذي
 في سماع ابن القاسم وأقره ابن رشد

والنهي منهم وان قلنا (ص) وترتب خصي وبأون (ش) هذا هو القسم الثاني وهو من
 تكرر امامته بحالة دون حالة أي يكره أن يكون النسخي ومن ذ كرمعه اماما راتبيا في
 القراض أو السن كما يأتي وظاهره في حشر أو سفر وهو مقتضى المدونة في العبد وظاهرها
 في غيره والمقتضى عند ابن الحاجب انه لا كراهة في السفر وليس المراد بالأمون الذي يفعل به
 كما فهم ابن عرفة واعترض بقوله ونقل ابن بشر كراهة امامة الأمون لا عرفه وهو ارنل
 الناسقين بل المراد به التكرار في كلامه كالنساء وهو ظاهر فمن تكلفه لاثمين ذلك طبعه
 أو من كان به على بحيث يشتمى ذلك أو من بداه يتفعه ذلك أو من كان متسافيا بذلك ثم تاب بعد
 ذلك وبقيت الحسن تكلم فيه أو التهم وهو أين لمساعدته اللغة العربية في البخاري
 ما كان تائبه بركة قال في الصحاح أبه بنى بابنه اتهم به والرفقة نوع من الرقي (ص)
 وأغلف (ش) أي وكره ترتيب أغلف بالنسخ المجهية وبالقاف بيلها وهو من لم يخفى لنقص
 سنة اختصار وسواء تركه لعذر أو لم لا وهو كذلك نص عليه ابن هرون (ص) وولدنا (ش)
 أي وكره ترتيب وولدنا خوف من أن يعرض نفسه للقول فيه لان الامامة موضع رفعة (ص)
 ومجهول حال (ش) وهو من لم يعلم هل هو عدل أو فاسق ومثل مجهول الحال مجهول الاب كما
 قاله استدلال يؤدى بالظن في التسبب (ص) وعبد في فرض (ش) أي وكذا يكره أن يتخذ العبد
 اماما راتبيا في القرض أي غير الجمعة وأما في خلاصه وعبد هو ومن خلفه اذا كما يأتي في باب
 الجمعة ممن أن شرط وجوبها الحرية وقوله يفرض راجع لسائل السن ومثله السن
 لا كراويع (ص) وصلايين الاساطين (ش) يعني أن الصلاة بين الاساطين وهي السواري
 مكروهة اذا كانت ضرورة وقدم بعضهم بالمسلي في جاعاها التقطيع الصفوف وفيه نظر
 لقول أبي الحسن موضع السواري ليس بفرجة أو لا موضع جمع التعلل ورواها عن محمد أو لاه

كراهة امامته مطلقا أي راتبيا لا (قوله ومجهول حال) أي وكره الائتمام بشخص مجهول حال لان كان راتبيا
 فلا يكره أن يؤتم به وهل مطلقا أو يقيد بكون تولية ذلك من السلطان العادل في تنبيه اعلم أن كل من تقدم انها تكرر امامته اما
 مطلقا أو في حال دون حال أو في موضع وجود من هو أولى منه قال أبو جعفر سواء أوم لم يوجد الامثلة حازت قولوا واحدا وقوله هل هو عدل
 أي جواب هل هو عدل (قوله مثله السن) قال النسخي كره ابن القاسم أن يكون اماما راتبيا في القراض وفي السن كالعبد
 والاستفتاء اه وقال ابن بونس ان أهمهم في جمعة أو عيد أو عاد أو قال حتى تت قال لهم ما قاله ابن بونس انه أعلم بعباد المدونة ولما
 قال ابن تاجي ظاهر الكتاب في العبد أنهم عيرون ولا عبرة بردا لطلب عليه فنقص مما تقدم أن امامته في العبد اماما باطلا أو مكروهة
 لا بقصد الترتيب اه كلام محشى نت (قوله وهي السواري) أي الاعددة (قوله موضع السواري ليس بفرجة) قال عب ولعل المراد
 انخيفته فانما بعد تالبع الازهر لا الكيفية كما عطفه الرقوبة ولا بناء على صورة الاعددة كما في جامع عمرو طولون والحاكم عصر
 فرجة فاصلة قطعين الصف غير الاول لما من أن الاول ما وراء الامام ولو فصل بمقصورة أو منبر على الصبح اه (أقول) هذا الترخي
 لا يظهر بل الظاهر من كلامهم العموم (قوله ولا موضع جمع التعلل) أي فلا يخاف من تحمله (قوله وردنا عن محمد) أي يمكن في زمن

السلف لانهم لم يكونوا يداخون بالفعال (قوله أولا هـ ما رأى الشياطين) أى فلا يتخلطون بعينهم أو وسوستهم تأمل (قوله أما الواحد) أى
 المنفرد الذى ليس بجماعة (قوله وهو ظاهر نقل المواق) وفي بهرام ان تقسموا كلهم فلا يجوز لهم انخاطفوك لـ كذا فى صغيره وفى
 كبره جماعة زاد الخطاب عن ابن خزم فى شرح الرسالة وتبطل عليه وعليهم ويمكن حل كلام الشارح على الكراهة والارجح الصحة كما
 أفاده شيخنا عبد الله (قوله خوف أن يطرا) فان قلت هذا يقتضى الحرمة لا الكراهة قبل البطلان لا نقول هذا حديث خفيف بالتحقق
 ما ذكر من غير تحقيق كما ذكر فى لـ (قوله وقد تدور الخ) أى لا يسبب الدوران بل بسبب عدم مراعاة الامام فلا يقتضى ذلك بما
 اذا كان المأموم فى العلو وهذا بقيد تقييد المصنف بما اذا لم تكن فى المراتبة فوافق تنقيده بعض الاشياخ المصنف بما اذا لم تكن فى
 المراتبة (قوله بعد الاسفلون فى الوقت) هذا بقيد ان مع الامام فى العلو طائفة (قوله وليس كذا كان) أى لان كذا كان لم يوجد فيه تلك
 العلامة الموجودة فى السفينة (قوله يكون فيها مع الامام قوم وأسفل قوم) (٣٩) مفهومه لو لم يكن مع الامام أحد لم تجزئ الآن
 الترتيب قالوا انتدب بصلى لنفسه

على ذلك فغير حل فصلى أسفل
 منه طارت صلاتها لان الامام
 لم يقصد الكبر وكذا لو علوا ذلك
 لتبقى (قوله فافترقا) أى فى الحكم
 (قوله لان العلو فى السفينة) أى
 فبقيد ما فى عما اذا كان العلو
 مظنة كبر (قوله والارجح) أى
 والايان كان لضرورة كما فى قول
 المصنف واقتداس من بأسفل الخ
 ثم يشكل الكلام بان المصنف
 صرح بالكراهة فى قوة واقتداه
 الخ لا يجوز كما هو قضية العبارة
 (قوله وعبارة الطراز) قال فى
 الطراز فان ساء الامام قطع المأموم
 ولا يبنى لنفسه مع وجود الامام
 اه أى الامام الذى فى العلو (قوله
 أى ويكره صلاة رجل بين نساء الخ)
 قال فى لـ فظاهر كلام المصنف
 صلى كل داخل صفه الآخر أو بين
 صفوفه الآن فظاهر الاول والا كان
 عين كلام المدونة (قوله على
 تفصيل عنده) فانه يقول تفقد

ما رأى الشياطين وانتقل قول بعضهم اما الواحد فلا بأس به مع هذين التعليلين (ص) أو امام
 الايام (ش) يريد ان الصلاة امام امامه أو عهده أو مكرهه لغير ضرورة كتحقيق وقصود فتوه
 (بلا ضرورة) رجع لهذه وما قبلها وكلام المؤلف يصدق بما اذا تقدم كل المأمومين وهو
 ظاهر نقل المواق ولا نعوذ صكراهة التقدم خوف أن يطرا على الامام لا يعلونه مما
 يبطلها وقد يخطئون فى ترتيب الركعات اذا تقدموه (ص) واقتداس من بأسفل السفينة عن
 باعلها (ش) يعنى أنه يكره لمن بأسفل السفينة أن يصلى خلف من يكون فى أعلاها لعدم
 عنكهم من مراعاة الامام وقد تدور فضل عليهم أمر صلاتهم ولما قال ابن حبيب بعيد
 الاسفلون فى الوقت ابن ونس وليس كذا كان يكون فيها مع الامام قوم وأسفل قوم فافترقا
 انتهى لا يقال ما ذكر من الكراهة هنا بعرض ما يأتى به من أن علوا الامام لا يجوز لان العلو
 فى السفينة ليس بعمل كبر أو اضاعوا الامام انما يتجرب حيث لا ضرورة والارجح من غير كراهة
 واما عكس كلام المؤلف فسبأ فى قوله وعلوا مأموم أى فيجوز فلا يحتاج الى جعله مفهوم
 كلام المؤلف وعبارة الطراز التى نقلها تت هنا محترقة فليس ارجح الاصل (ص) كأتى
 قبيس (ش) أى ككراهة اقتداس من بأى قبيس عن بالسجد الحرام قال أبو عمران البغد انتهى
 فالتقدي كما نه ليس معهم وان كان يسبح تكبير الامام الآن اتصل الصفوف اليسو بالتعليل
 المذكور يعلم أن هذا لا يتأتى ما سبأ من جواز علوا المأموم (ص) وصلاة رجل بين نفسه
 وبالعكس (ش) أى ويكره صلاة رجل بين نساء وصلاة امرأة بين رجال ولا تستدعى الرجال
 صلاتهم ولا على نفسها خلافا لى حنفية على تفصيل عنده وليس فى كلام المؤلف تدخل
 لان قوله وصلاة رجل بين نساء الرجل مفردة والنساء متعدد وقوله وبالعكس المرأة مفردة
 والرجال متعدد فتأخذها لا يفتى عن الآخر بخلاف قول المدونة صكراهة صلاة الرجل بين
 صفوف النساء الخ فانه متداخل لانه يلزم من صلاة بين صفوف النساء صلاة المرأة بين صفوف
 الرجال بخلاف كلام المؤلف فانه سالم من ذلك (ص) وامامة بسبب بلارده (ش) يعنى أنه يكره
 لأئمة الساجد الصلاة بغير داع وقد تقدم طوله وأقسامه (ص) وتنقله بحجابه (ش) أى

صلاة واحد عن غيرها وآخر عن شمها لوعلى من خلفها من يقابلها الى آخر الصفوف وعلى نفسها ان تولى الامام جهرها فى امامتها وعلى
 الامام (قوله الى آخره) وهو والمرأتين صفوف الرجال (قوله لانه يلزم الخ) وجهه الزوم أنه بعد ذلك الرجل صفوا وقوله صلاة المرأة أى
 بحسب المرأة المتحقق في متعدد صفوف الرجال الصف المتشدد على صفوف النساء الرجل الذى يابن صفوف النساء لانه بعد
 صفاتهما (أقول) بمحمد الله ان الظن أن المصنف تابع للمدونة وان المصنف فهم أن المراد بالصفوف فى كلام المدونة الجنس المتحقق
 فى واحد فيكون عين كلام المصنف على أن المصنف يمكن جعله على كلام المدونة وأن معناه صلاة رجل بين صفوف نساء والخاص بل أن
 المصنف والمدونة يمكن حل كل منهما على صورتين بان يفتى الرجل بين صف النساء أو صفوفهن والمرأة بكرهها أن تنف فى صف
 الرجال أو بين صفوف الرجال (قوله يعنى أنه يكره لأئمة المساجد) وأما المأموم والسجد بكره بل خلاف الاول وكذا الأئمة فى غير
 مسجد كسفر أو منزل أو غير ذلك (قوله وتنقله بحجابه) أى بحجاب الامام أى موضع الصلاة كان فى مسجد أو غيره فى حضرة أو سفر شب

(قوله أو خوف الرب) أي كأنه يظهر أنه في عجلة (قوله أقبل وجهه) أي لا يستدبر القبلة فقد قال السعيد بن جبير والمطلوب من الإمام أن يصرف إلى بشرى أو يغرب ولا يستقبل والأفضل أن يجعل وجهه جهة المغرب ويمنه جهة المصلين ويساره جهة القبلة وما عدا ذلك من الهيئات فهو خلاف الأفضل وعلى ذلك فإن يصلي في غير الوضوء الشرعية أو المصلية بها فانه يجعل وجهه قبالة القبر الشريف ويساره جهة المصلين ويمنه جهة القبلة من خط الشيخ النجاشي قاله عن شيخه ع (قوله وهذا هو السنة) أي تغيير الهيئة (قوله خير) هكذا في خطه بزيادة نقطة فوق الحرف الأول ونقطة تحت الحرف الثاني فإذا بقدر صافي أي مدلول خير وقوله وتحالفة السنة أي ويلزمه مخالفة السنن في الخطاب (٣٠) خيران ولا يظهر له مخالفة السنة ليست خيرا لأن بقدر صافي أي عدم

وكرر متفعل الإمام عجم رابا المسجود كذا جالوسه فيه بعد سلامه على هيئة الأولى ما خوف الإلصاق على الماخيل فظنه في الغرض فيقتضي به أو خوف الرب أو أنه لا يستحق ذلك المكان إلا في وقت الإمامة ويخرج من الكراهة بتغيير هيئة غيره كان عليه الصلاة والسلام إذا صلى صلاة تأقبل على الناس وجهه قال تعالى وهذا هو السنة ونحوه لأن أي جرة وصلح المخل لا مراء بعض أهل التشديد في الدين من قيامه بجرة فراعته كأنما ضرب بشي يؤلمه وبقوته بذلك خبر استغفار الملائكة له ما دام في مصلا الذي صلى فيه مالم يحدث يقولون اللهم اغفر له اللهم ارحمه ومخالفة السنة انتهى (ص) وعادة جماعة بعد الراتب وإن أذن (ش) يعني أنه يكره الجماعة أن يجمعوا في مسجد أو ما نزل مغزله من كل مكان حرت العادة بالجمع فيه كسفينه أو داره أمام راتب بعد سلامه ولو أذن في ذلك لأن للشرع عراضا في تكبير الجماعة ليصلي الشخص مع مغفوره فلذلك أمر بالجماعات وحض عليها فإذا علوا بابها لا يجمع في المسجد من نفع تأهبوا أول مرة خوفا من قوات فضيلة الجماعة ومن فضله شرع الجماعة لأنه قد لا يكون في الجماعة مغفوره ثم شرع العبد لاجتماع أهل البلدان المتقاربة فيشرع الموقف الأعظم إذ يجمع فيه أهل الأقطار وفيه اعتناء بالعبد واحترز بالجماعة من الواحدة فلا يكره أن يصلي قبل جمع الإمام أو بعده مالم يعلم تصديقه مخالفة الإمام بتقديم أو تأخير فيشرع قاله النعمي واحترز بقوله أمام راتب من غيره فإنه لا يكره أن يجمع فيه الصلاة من نفع تأهبوا أول مرة خوفا من قوات فضيلة الجماعة لا يقدّر بعد الراتب ولو قال أو أامة كان أولى لأنهم ليسوا معيدين وبعبارة أخرى وإعادة أي باعتبار الإمام والأفهم للتوابع معيدين (ص) وله الجمع أن يجمع غير قبله أي لم يؤخر كثيرا (ش) يعني أن الإمام الراتب عليه أن يجمع تأبيا في مسجد أو جامع غير من مؤذن ونحوه قبله بتغييره أن الأذن يؤخر كثيرا بحيث يضر بهم انتظاره ومثلهما إذا أذن لهم في الجمع قلص له حينئذ أن يجمع بعدهم أي يكره ذلك لسقوط مراعاة مقتضاه في الحقيقة استدراك على قوله وإعادة جماعة بعد الراتب (ص) وخروجوا إلى المسجد الثلاثة فيصلون بها فإذا أذن دخولها (ش) أي إذا اجتمع جماعة في مسجد ليصلي راتب ثم خرجوا تأبينا لم يجمعوا مع راتب آخر أو في مسجد لا راتب له ولا يصون بها فإذا أذن القوات فضل الجماعة الآن يكون اجتماعهم باحد المسجد الثلاثة فيصلون بها فإذا أذن القوات فضل الجماعة الآن يكون اجتماعهم باحد امامهم ليصلي والاصول واجتماعه خارجا ولا يؤمرون بدخولها ويبحث بعضهم في ذلك قائلا أن

مخالفة في عجم بخط بعض النسخ خير يخافوا به أمثلة تحت وعليه فلا ضافة إلى أن يتبني يندب للأمور تنقله بغير موضع فربسته قال الخطاب وعلى قياسه يندب تحويه إلى مكان آخر كما صلى ركعتين ويكره القياس للناظر في سلام الإمام من غير فصل أي بالمضات وأية الكرسي أي يكره للإمام والمأموم وكذا ينبغي للفرق (قوله بعد الراتب) وكذا قبله وأما معفرا (قوله مع مغفوره) أي ظنا لا تحققات أي والمصلي مع مغفوره مغفوره (قوله ومن فضله) أي اجمع (قوله لا تغفلا يكون في الجماعة مغفوره) أي ويكون في الجمع في الجمعة (قوله ثم شرع العبد أي لا تغفلا يكون في الجمعة مغفوره) (قوله ثم شرع الموقف) أي لأنه قد لا يكون في العبد مغفوره (قوله بالعبد) من العبودية لا العبد بالأمثلة تحت (قوله مؤخر) أي ومثل التأخير كثيرا (تبيين) قال عجم تردد بعض أشياء في حصول فضل الجماعة لمن صلى بعد الراتب أو قبله ولبعضهم نفيه لأن الكراهة

تأنيه ولععضهم يحصل والكراهة للآفات الجماعة بل لا يخرج وهو الإقدام له والتظاهر الثاني ومقتضاه كانت عدم خصوصها في الحرم كالمصلاعه (قوله استدراك على قوله وإعادة جماعة بعد الراتب) لأنه ربما يشتمونهم أن غير الجماعة المذكورين من الراتب حكمه حكم الجماعة في أنه لا يجمع بعدهم أي لأن الغرض في تكثير الجمع فقال له الجمع أو أنه استدراك على مفهومه وذلك لأنه يفهم أن الراتب يجمع بعدهم فرمما يشتمونهم مطلقا مع أنه إذا أخر كثيرا لا يجمع فقال له الجمع ويكون الاستدراك بالآخر العبارة لا أولها (قوله ويبحث بعضهم في ذلك) الجواب أنهم إذا دخلوها تقوى تأبينا بأقاص الصلاة فيأتسب أن تقع فيها بعد حصول الجمع فيها أو ما إذا يدخلوها فلم يتقوا تأبينا بذلك فذلك لم يطلبوا بالتحول مع إرادتهم فإنه الجمع بالجمع بالجمع فيغيرها وذلك أن في مفهوم دخولها

تفصيلا فان كانوا يصلون بغيرها جماعة فلا يطلعون بالخول فيها والاطلوا بالدخول وصلاتهم فيها أفذاذا تأمل في ذلك (قوله ماعدا القمعة) أي بغير شيوخنا المراءان القمعة إذا كانت في صلوات تكون أشد كراهة له ولكن الظاهر خلاف ذلك وأن مراده بقوله ماعدا القمعة أي أنها تحرم (قوله للخلاف في نجاستها) أي ما ذكر من رغوث ونحوه وان كان المشهور أن مبتدأها ماعدا القمعة بعبارة تت وكره قتل رغوث وقلمه بنق وذباب ونحوه بمسح للخلاف في نجاسته (قوله وكذا القمعا) أي القمعة لكل ما ذكر كإفسيده نص المدونة وأما القمعة البرغوث في المسجد حيا فبما ترافه ابن شرونها ما يشبه من بن ونحوه وذكر المؤلف أن طرح القمعة في المسجد حية لا يجوز لأنهما تتعلق بالناس فتؤذيهم (قوله وبصرها) أي القمعة (قوله وان كان في غير صلاة) مبالغة في قوة ولا يلحقها فيه كما هو مفاد تت لأنه لا عمل ونهزم من كلام المصنف أنه لا يلحقها بغير حية وان كان في غير صلاة (أقول) ان عمله انتهى عن القمعة في المسجد إلا إذا وقع في الصلاة وغيره على حد سواء غلا وجهه بالمبالغة الآن يقال نظر لكون الافعال فعلا من الافعال التي ينبغي التزعم عنها في الصلاة فعلمه بمبالغة في (٣١) قوله ولا يقتل القمعة (فان قلت) أي فائدة في قوله ولا يقتل القمعة بعد قوله ويكره قتل القمعة (قلت) أي في مبالغة

كانت الصلاة فيها أفضل ترجعت الصلاة فيها أفذاذا دخلوها أم لا وان لم تكن الصلاة فيها أفضل فلا ترجح الصلاة فيها أفذاذا دخلوها أم لا (ص) وقتل كبرغوث بمسح (ش) أي وكره قتل برغوث وبنق أو بعض وقتل بمسح ولو في صلوات ماعدا القمعة وانما كبرقتل ما ذكر في المسجد للخلاف في نجاستها ولا يحمل رجعة وكذا القمعة هاهنا وبصرها في طرف نوب لمقلوها ويكره قتل البرغوث والقمل في المسجد ولا يقتل القمعة ولا يلحقها فيه وان كان في غير صلاة ابن ناجي وبتفاوت الكراهة ففي القمعة أشد لان المشهور أن لها نفسا سائلة ثم ان كلام المؤلف فيما ذاقف والاحرم لأنه بغير المسجد وتقديره حرام وان كان بعض ميتة ما دخلته الكاف طاهرا وتغيش المسجد بالظاهر مكرهه ولكن الاستقذار حرام وقرئ من التعفيش والاستقذار لا يقال كلام المؤلف في باب الاحياء حيث قال طلقا على الممنوع ومكث بعض يقتضى حرمة قتله ما ذكر في المسجد لقامه الدم فيكون مخالفا لما صرح به ههنا من الكراهة لا نا نقول بخفف ما ذكر للضرورة وأما يقال هذا مذهبى على ان المكث بالنجس مكره وكلام الخطاب فيما يأتي يقتضى ترجيحه (ص) وفيما يجوز طرحها خارجا وجعلها في شكل (ش) أي لان فيه تعذيرا وذكر أبو الحسن حرمة لا تم تصبر عقرا بل من تلذغه الامان والضمير في طرحها للقمعة التي دخلت تحت الكاف وأما طرحها فيه فلا يجوز لأنهما تتعلق بالناس فتؤذيهم كما قاله في وفي شرح (هـ) وأما طرحها فيه فيكره لقوله فيها ولا يلحقها به وبصرها في طرف نوب (ص) وجاز اقتداء بأعي ومخالف في الفروع (ش) يعني اننا امامة الأعي بآرته من غير كراهة لاسنانه عليه الصلاة والسلام ابن أم مكتوم على المدينة في غزواته بضع عشرة مرة يؤم الناس والمراد بالجواز ما يشعل خلاف الاول لان امامة البصر أفضل على الأرجح وكذا يجوز الاقتداء بالخالف في الفروع كصلاة المالكي خلف الشافعي أو غيرهم من المذاهب ولو أنه يفعل خلاف مذهب المقتدى على ما قاله ابن ناجي ومثله للفرق في الفروع وأحسن الطرق طريق سند ونصه وتحقق ذلك انه منى تحقيق فعله للشرائط جاز الاقتداء به وان كان لا يعتدو جوبها كالأول

الاولى أى والمستوى الطرفين والمعنى الذي يشعل خلاف الاول شى ليس يكرهه (قوله أفضل على الأرجح) أي بتوقيفه النصاصة لرؤيته ومقابلة قولان أحدهما ان امامة الاعي أفضل لانه شواغل فكره الثاني هما سواء (قوله ولو أنه يفعل خلاف مذهب المقتدى) أي بان رآه يسبح بعض راسه لمكونه شافعي أو قبل زوجته لمكونه حنفي ثم لا يخفى أن ظاهر عبارة ابن ناجي والقرافي للمذكور في الخطاب موافقة لما قاله العوفي من أن ما يرجع لصفة الصلاة فالعبارة بمذهب الامام كما صورناو يكون ساكتا عما يتعلق بصفة الائتمام ويحتمل أن يعم في قوله ولو أنه يفعل يشو له ما يتعلق بصفة الائتمام كان يجعل اماما وهو مشغل بالي يصلى فرضا عليه يكون طريقة الثالثة مغايرة للعوفي وسندوه والموافق لظاهر قوله وأحسن الطرق حيث عبر بالجمع التبادلية التي ابادت على اثنين (قوله) وأحسن الطرق) سياتي أنهم اضعبفة فتلك الاحسية انما هي عندهم من رجح كلام سند (قوله للشرط) أراد به ما يشعل الاركان وهو ما يختل الصلاة بتركه

(قوله بخلاف أو أم في القرينة بنية النافذة) أي أم في صلاتنا خلفه الفريضة والحال أنه نال النافذة أي بأن يكون معبد أي فيكون موافقا للعوفي في أنهما كان شرطاني صحة الاقتداء فاعبر بذهب الامام (قوله أو مسجرجليه) أي فمن يرى أن مسجرجليه كان عن غسلهماو يكون ذلك بمثابة مسح الساقين بعض رأسه فيكون مخالفا للعوفي فيما يرجع لجهة صلاة الامام وذلك لأن العوفي يقول ما يرجع لجهة الصلاة فالعبي بذهب الامام فانراه يصح بعض رأسه فالصلاة خلفه صحيحة بخلاف سند فان العبرة بجه أيضا بذهب الامام ومن حيث الفعل لأن حيث الاقتداء أي فالشافعي لو مسح جميع رأسه لصح الاقتداء به وإن كان يعتقد أن مسح الكسنة (قوله العوفي) يفق العين نسبة لعبد الرحمن بن عوف (قوله مثل المتدلي بن لياره) أو صلي المالكي خلف الحنفي الذي لا رفع من الركوع والحاصل أن طريقة العوفي التفصيل وقد علمنا وأطر بقية سند أن العبرة بذهب الامام مطلقا أي فيما يرجع لجهة الصلاة وما يرجع لجهة صلاة المؤمن لأنه فيما يرجع لجهة الصلاة العبرة بالفعل دون الاعتقاد فعنده لا يصح اقتداء المفترض بالتفعل ولا يصح الاقتداء بالشافعي (٣٣) الذي يصح بعض رأسه فطر بقة ابن ناجي والفرق بينا على عامر أن العبرة بذهب الامام مطلقا أي فيما يرجع لجهة الصلاة

اصح الشافعي جميع رأسه ولا يصح اعتداده بفسخه بخلاف أو أم في الفريضة بنية النافذة أو مسجرجليه انتهى وذكر العوفي ضابطا لمن عند نفسه وهو كل ما كان من شرائط صحة صلاة المؤمن بمطابقها في نفسه فلا ينعف فيها صحة صلاته من اتهم بمثل أن يكون متفلا فلا ياتم بمفترض وإن كان الامام يعتقد صحة هذا كالشافعي لأن هذا شرط في الاقتداء بخلاف ما إذا كانت الشرائط معتبرة في حق الامام مثل التدلي بن لياره أو لا يرى الموضوع من القبلة أو ليس فان هذه عند الامام شروط في صحة صلاة الصلي لافي صحة الاتمام به أي فالعبرة باعتقاد الامام ولا ينبغي أن يحصل كلام العوفي مقابلا للذهب واحترز بقوله في الفرع عن المخالف في الأصول فان الاقتداء به صحيح وتقدم في قوله وأعاد بوقت في كروى ما لم يكفر ببدعته (ص) ولكن (ش) يعني أنه يجوز الاقتداء بالأكبر وظاهره ولو كانت لكنته في الفاتحة وهو الصحيح وهو من لا يستطيع استخراج بعض الحروف من مخارجها سواء كان لا ينطق بالحرف البنية أو ينطق به مغيرا فيمثل التمام وهو الذي ينطق أول كلامه بتهام مكررة والارث وهو الذي يجعل الامام تاء أو من يزعم حرفا في حرف والائتن بالثنية وهو من يجوز اللسان من السبعين إلى التاء أو من الراء إلى الفين أو الامام أو الباء أو من حرف إلى حرف أو من لا يرفع لسانه لنقل فيه والطماطم من يشبه كلامه كلام العجم والتغماطم من لا يكاد صوته يقطع بالحروف والاخن وهو الذي يشوب صوت خاشعته شيء من الحلق وغير ذلك (ص) ومحدود (ش) يعني أن المحدود يجوز الاقتداء به إذا تاب وحسنه بته دليل ما تقدم (ص) وعين (ش) لاهم السبب بحالة ظاهرة تقر بمن الاوتة بخلاف الخصاص ثم إن بعضهم فسره بالعروض وهو الذي لا ينتشر كره بعضهم عن كره صغير ولا مانع من تفسيره بهما (ص) ويجوزم الآن بشد فليخ (ش) الجذاها معروفا بآكل اللحم وقال المواقيز شدا مامة المجدوم جائز بخلاف الآن يتفاحش جذا مة وعلم من جوا ماته من تأذون في مخالطة لهم فنبني أن يتأخر عن الإمامة انتهى فقول فنبني الخ فيبعدم وجوب تحييه والظاهر أن

وما يرجع لجهة الاتمام (قوله) أي الرابع أي بل هو المذهب أي الرابع (قوله) بفتحة على التاء الأولى كجاءت في التاموس في نسخة بنظن بصحتها (قوله والارث) رأيت بخطه ينطق ثلاث فوق الحرف الأخير وقوله وهو الذي يجعل الامام تاء وجدت بخطه نقطتين فقط على قوله تاء وكذا في ما رأيت في بعض نسخ من الكبير التي ينظنها العاصم ورأيت في خط بعض الشيخ والارث بنقطتين فوق الحرف الأخير وكذا في قوله تاء (قوله أو من يزعم حرفا في حرف) أشارت بخلاف وكذا قال وقيل هو من يزعم حرفا في حرف (قوله أو من حرفا في حرف) من عطف العام على الخاص (قوله والطماطم من يشبه المناسب أن يقول وهو من يشبه

وكذا يقال فيما عدا ذلك على ذلك عبارة تت لأن المراد أن هذه تكلمت بضمها إلا لكن (قوله من يشبه كلامه كلام العجم) أي لعدم تبين الحروف والظاهر أن عدم تمام دفع اللسان من لازمه شبه كلامه بكلام العجم وقوله لا يكاد يقطع بالحروف إلا على لا يكاد زائدة وكأنه يقول من يقر بصوته من الانقطاع وقوله بالحروف أي بعدد متابع الحروف وقوله يشوب صوت خاشعته شيء الخ أي فهو منسوب للخيائيم والحلق الآن سطمن والخيائيم عروق في باطن الأنف كالأفاد القاموس (قوله وغير ذلك) وهو الاغن والتون وهو الذي يشوب صوت شيء من الخيائيم وهو ساها والفاة وهو الذي يكرر والفاة الأصمى قال ابن عرفة وهو الذي لا يفرق بين الصاد والظا قال ابن العربي والفتحة تجمع ذلك كله (قوله أن تاب وحسنه توبته) أي بناء على أن لا يحدو ولا يفرق ولا يتكلم فيمن التاب فيصير مطلقا مع أنه لم يحدو والحاصل أن ما قاله الشارح ضعيف إذ المرجح أن الحدود جوار يجوز الاقتداء به أي بالحدود مطلقا أي سواء تاجها حذيفة أولا

المراد

(قوله من صلى الخ) لتبعض أي وليس المراد أنه مقر به وإنما يصل خلفه (قوله تفسير الخ) أي أن ضابط التفاحش كونه يعلم من جهته ولولم يكن كثر في نفسه (قوله وهذا التقيد كره المواق) المخالفة من جهة أن التقيد على كلام قى على طريق التسديد وأما على كلام الشارح فهو على طريق الوجوب وإن كان غير بين في لقوله فإن أي جبر وأقول ويمكن جعل ينبغي في كلام المواق على أن وجوب وهو ظاهر (فان قلت) ان المخالفة من جهة أن التفاحش على كلام المواق على التأني ولولم يكن كثر في نفسه بخلاف كلام مبراهم فإنه غير بالكثرة (قلت) ذلك يمكن وإن كان التباين من التفاحش الكثرة (٣٣٣) وقد عسر بالعالم المذكور فيمكن تفسير الكثرة ذلك

وإنه أعلم (قوله وعدم الصالح الخ)

صوره متخلفه واحد محاذه وعلى

يمينه واحد وعلى يساره واحد وكل

منها في الصف الذي حذوه فأما

المنصف أنه يجوز أن يكون على يمينه أو

على يساره لأن لا يلتصق من حذوه

وقال المنصف في توضيحه يعني إذا

وقفت طائفة حذوا الإمام أي خلفه

ثم جاءت طائفة فوقت عن يمين

الإمام أو عن يساره ولم تلتصق

بالطائفة التي خلف الإمام فلا بأس

بذلك (قوله ومعنى الجواز هنا

المضي) أي يعني لا تبطل صلاته

الاحسن قول الثاني قوله وعدم أي

وجاز جواز غير مستوى الطرفين

والأفضل تركه لأن الأفضل

تسوية الصفوف لأنك خير بأن

الجواز رآه ما يشعل خلاف

الأولى فقط لا ما يشمل الكراهة

وقول الشارح من غير كراهة يفيد

أن الحكم الكراهة (قوله يعني أنه

يجوز للنفر الخ) أي إذا عسر عليه

الوقوف في الصف ولا كره (قوله

فهو خطأ منهما) قال مثلاً لم يذكر

عن الحكم هل الكراهة أو المنع

(أقول) والظاهر الكراهة كما قيد

عن بعض الشيوخ (قوله وليست

مقلوبة) أي وليس يجنب مقلوب

(٥ - خرشي ثاني) جيب (قوله والا كره) أي كره ما حوله خارج الصف (قوله حيث كره فعله) ظاهر عبارته أن المنصف يحتمل

هذه الصورة وليس كذلك لأن المنصف حكم بالجواز وهذا مكره مخرج عن المنصف بقول الشارح وفي قوة ولا يجنب الخ يعني أن

الأولى أن يقول وقوله ولا يجنب وجواب أن الغليل هو المعنى وهو المنظر وفي القتل (قوله وإسراع له بالاختيار) وأما أن خاف بترك

الطلب فوات الوقت فإنه يجب (قوله فيما) أي في إسراع الغلبة وإسراع الرجل (قوله كلها وبعضها) ولأقرق بضابن الجمعة وغيره قال

الشمسي السكينة أفضل من أدراك الركعة وأدراك الصف الأول أفضل من السكينة اه فلذلك الصف الأول أفضل من الركعة (قوله

بالسجد) أي في المسجد (قوله فإن قيل لم يجز قتل الفأر وكره قتل البرغوث الخ) هذا علم جواب عن العلم يكون الفأر أشمن والعقرب من حيث

المراد بجبرانه من يجاوز عنه من يصل خلفه وفي كلام بعضهم ما يشير به أن الظاهر أن قوله وعلم من جبرانه الخ تفسير لقوله الآن يتفاحش جذاذهم وهذا التقيد كره المواق بخلاف قول الشارح فإن كثر ذلك أي الجذام وقصر من خلفه ينبغي له أن ينحني عنهم فإن أي الخ جبراته انتهى من شرح (ه) وينبغي أن العرس مثل الجذام (ص) وصي عيشه (ش) أي ويجوز للصبي أن يؤم أمثاله من الصبيان (ص) وعدم الصاق من على يمين الإمام أو يساره من حذوه (ش) أي ويجوز أن يكون على يمين الإمام أو على جهة يساره أن يفت مكنه ولا يلتصق من خلفه وهو مراد به من حذوه ومعنى الجواز هنا المضي إذا وقع أنه يجوز أن يتقدم من غير كراهة (قوله فانه) يسار يقع اليسار كسر هاء وهو أفصح وليس في كلام العرب كلمة أولها ناسكسورة لا قولهم يسار ليد (ص) وصلا متفرق خلف صف ولا يجنب أحدا وهو خطأ منهما (ش) يعني أنه يجوز أن يفرد أن يصل خلف الصف ولا يجنب إليه أحد من المأمومين فإن فعل وأطاعه إلا أن فهو خطأ منهما أي من الجاذب لفعله والمجذوب لا طاعته وقال جيب وعجب لفتان قلة في الفلموس وليست مقلوبة وهو الجوهري وفي قوله ولا يجنب الخ دليل على أنه لم يحد موضعا في الصف والا كره وقوله وصلا متفرق الخ مع حصول فضل الجماعة وفوات فضيلة الصف حيث كره فعله والاحتمال في فضيلة الصف أيضا لأنه كان ناسيا بالخروج فيه (ص) وإسراع له بالاختيار (ش) يعني أنه يجوز أن يسارع الصلاة من غير أن يمر ولو هو مراد به بالطلب واتخاذ الإسراع لالهان المبادرة إلى الطاعة والاهتمام بالطلب وانتهى عن التلبس أي نهى كراهة لا مذهب التشوع والسكينة وقال في التكيل لا بأس بإسراع المصلي للصلاة ما لم يضر عصب ولا بأس بقريه داته ليدرك الصلاة أن زل زلما فيخرجه أسرع من السكينة فيهما وسواء خاف أن تقوته الصلاة كلها أو بعضها انتهى (ص) وقتل عقرب بأقار عسجد (ش) هكذا قال الشمسي ونهه ويجوز قتل العقرب والفأر في المسجد لا بد أنهما ولا نه يجوز زلهم قتلهم ما في الحرم في المسجد الحرام لا يقال هذا تكرار مع قوله في باب السهو وقتل عقرب تركه لا بد كره أو لا يفتي لا تبطل به الصلاة ولا مجزوفه وهذا ذكر الحكم وهو الجواز وقيل بالاحتياط لا بد أنهما لو علم أن قتل الفأر في المسجد ليس رسا كان في الصلاة لا يكتفى عليه الشمسي وان قتل العقرب في المسجد لم ينس في الصلاة ما ترأضامن غير تفصيل وأما من في الصلاة فتقدم ما فيمن التفصيل من أن ترده فيموزر والا كره فإن قيل لم يجز قتل الفأر في الصلاة مطلقا بخلاف العقرب قلت لأن فساد عام والعقرب أنما يحصل منها شيء خاص ولا يكون حيث لم ترده فإن قيل لم يجز قتل العقرب في الصلاة بشرطه وكره قتل البرغوث قلت لأن ضررها أشد من قتل الفأر وكره قتل البرغوث

(٥ - خرشي ثاني) جيب (قوله والا كره) أي كره ما حوله خارج الصف (قوله حيث كره فعله) ظاهر عبارته أن المنصف يحتمل هذه الصورة وليس كذلك لأن المنصف حكم بالجواز وهذا مكره مخرج عن المنصف بقول الشارح وفي قوة ولا يجنب الخ يعني أن الأولى أن يقول وقوله ولا يجنب وجواب أن الغليل هو المعنى وهو المنظر وفي القتل (قوله وإسراع له بالاختيار) وأما أن خاف بترك الطلب فوات الوقت فإنه يجب (قوله فيما) أي في إسراع الغلبة وإسراع الرجل (قوله كلها وبعضها) ولأقرق بضابن الجمعة وغيره قال الشمسي السكينة أفضل من أدراك الركعة وأدراك الصف الأول أفضل من السكينة اه فلذلك الصف الأول أفضل من الركعة (قوله بالسجد) أي في المسجد (قوله فإن قيل لم يجز قتل الفأر وكره قتل البرغوث الخ) هذا علم جواب عن العلم يكون الفأر أشمن والعقرب من حيث

نعم ما ذنب (قوله من القواسق) الحق بنسق فصول من باب تقدير ج عن الطاعة فقيل الحيوانات الخمس فواسق استعار وتوابعها
 لهم لكثرة خبثهم وابتاعهم حتى قبل بقتل في الحلال والحرم مصباح (قوله أي يتصل ما أمر به) الأولى حذفها من تقسيم لا يعيب لانه
 مدلول قوله ويكف اذ انهي في المعنى وان كان المصنف عبر بالتهنى (قوله وانها من الحلال) أي من صبي وانما صرح بجي الحلال من صبي
 لانه وصف بقوله لا يعيب والتقدير واحضار صبي موصوف بعدم العيب في حال كونه يتكف عن العيب بتقدير وجوده اذ انهي أي
 بتقدير وجوده للمتنى عادة (قوله أعدم الكف عند التهنى) أي على تقدير وجود العيب (قوله لا واولا العطف) أقول لامانع من العطف
 على جملة لا يعيب لان المعنى الاتي على الحالة آت مع العطف اذ ان المعنى على العطف واحضار صبي موصوف بكونه لا يعيب وموصوف
 بكونه يتكف عند وجود العيب بتقدير اذ انهي ويدل عليه قوله بشرطين فتلك الشرطية ظاهرة في العطف وكذا قوله بتقديرين ظاهرة في
 العطف (قوله فان فقد) أي بان كان يعيب ولا يتكف اذ انهي وقوله وأحدهما أي بان كان يعيب وكان اذ انهي ينهي أو كان لا يعيب
 وتقدير اذ انعيت ونهى لا ينهي (قوله) قد ضعف ما قاله الشارح أن المحدثان الجواز مشروط بأحد شرطين أي بالمعنى على أو أي
 فن شأنه أن يعيب ولا يكف اذ انهي لا يجوز احضاره وأما من شأنه أن يعيب ولكنه يعلم من عادته أن يكف اذ انهي ففي ابن ناجي على
 المدونة عن أبي الحسن عليه أنه يكره حضوره ولكن مقادير عبد السلام وابن فرحون وابن عرفة سوانه في ذلك أيضا (قوله ويصق)
 أي أو يتهم (قوله) أي في المسجد (قوله ان حسب) أي فرس بالحصباء فيصق في خلال الحصباء يذنه في (قوله أو تحت حصيرة) يأتي
 بقول الشارح أنه معطوف على مقدر فوق (٣٤) حصائه أو تحت حصيرة فقاده أن الصغير في حصيرة يرجع الحصباء أي

قلت لان القار من القواسق التي يباح قتلها في الحلال والحرم لغيره بخلاف البرغوث (ص)	فقد اختصاص جواز الصق تحت الحصير بالحصب وهو ما ذكره
واحضار صبي لا يعيب ويكف اذ انهي (ش) يراد به يجوز احضار الصبي في المسجد بشرطين	غير واحد من الشراح وكلام
أحدهما الوصف بقوله لا يعيب لوقوعه بعد تنكره أي يتصل ما يؤمر به شأنه أن لا يلعب وانيهما	الخصيص بتقدير انه يجري في غير
الحال بقوله ويكف اذ انهي أي يعلم من حاله أنه على تقدير وقوع العيب عنه يتعمد اذ انهي عنه بان	الحصب (قوله ثم قدمه) أي ثم تحت
يعرف ذلك منه قبل دخول المسجد فان علم منه العيب أو عدم الكف عند التهنى حرم احضاره بقوله	قدمه وألفظ قدمه مفرد مضارع
به بمعنى في أو الواو وفي وكف أو الحلال لا واولا العطف على جملة يعيب أي أجازة واحضار صبي في	فهو شامل لقدم العيب وقدام اليسرى
المسجد بتقديرين أن يعلم أنه لا يعيب ويتقدير أن يعيب يتكف اذ انهي فان فقد أو أحدهما حرم لان	قال في له وتقدير تحت قدمه مع
المقصور تارة بالساحدين لعب الصبيان (ص) ويصق ما من حسب أو تحت حصيرة ثم قدمه ثم	كونه مراداً بوجع عطفه على
يعينه ثم أمامه (ش) يعني أنه يجوز زك في المسجد الحصب كان في صلاة أو غيرها أن يصق أو	حصيرة وقوله ثم يعينه ثم أمامه
يتهم فيه فوق حصائه أو تحت حصيرة ثم أن يتيسره دفن في الحصباء فعل ما ذكر تحت قدمه	عطف على تحت فأتت ترا عطف
البي واليسار وجهة اليسار في مرتبة القدم ثم جهة يعينه ثم أمامه وأما المخطأ فظاهر أنه كالخضعة	على المضاف اليه ثم عاد العطف
	على المضاف فقيه قلنا هذا

ذلك في الاتيان بمن نظر وذلك لانه يقتضي أن تحت الحصير مرتبة مقدمة على القدم وليس كذلك بل مراتب القدم كما
 وما بعده انما هي في الازلي ليس في حصير والحاصل أن المسجد امام مط أو محصب أو متر بطالمط لا يصق فيه مطلقا كان حصيرا ولا
 وأما الحصب والترتيب كان حصير فيصق تحت حصيره ولا تأتي لمراتبه وانما تأتي فيما إذا لم يكن بالحصير وما صلها أنه أولا يصق
 في ثوبه فان لم يكن فتمت قدمه العبي أو اليسار وجهة اليسار في مرتبة القدم فالثلاثة أي تحت القدم العبي وقت القدم اليسرى وجهة
 اليسار في مرتبة واحدة والظاهر تأخير القدم العبي عن القدم اليسرى وجهة اليسار ثم يعينه ثم أمامه فلما كان كذلك فلا وجه للاتيان
 بهم لانهم تقتضي أن قبل القدم مرتبة أخرى وهي تحت حصيره وليس كذلك وما أفاده ظاهر العبارتين أن هذا الترتيب يكون في التي
 حصير وغيره غير ظاهر بل هو حاضر على الحصب أو الترتيب الخالي عن حصير فلو قال المصنف ويصق بحصير أو تحت حصيره كفي طرف
 ثوبه لعل وان يفهم على يساره وتحت قدمه ثم يعينه ثم أمامه في حصير فقط لا حصير بطرف بالمسألة (قوله أو يتهم) أي لا يخطئ فيكره
 (قوله فوق حصائه الخ) أي أو فوق ترابه وحقه في الحصباء والتراب وهو الذي يأتي فيه المراتب (قوله أو تحت حصيرة) أي الحصب (قوله)
 ثم أن يتيسره دفن في الحصباء هذا دل ظاهر المصنف المقتضي أن قبل القدم مرتبة أخرى وليس كذلك بل قوله قدمه ثم يعينه الخ تفصيل
 في الحصباء الخالي من الحصير فلو حذف ثم لكان أحسن وخلاصته أنه ليس في الحصباء المذكور مرتبة متعلقة باليصق في خلال الحصباء
 قبل القدم التي قبله مرتبة خارجة عن ذلك وهي الصق في التوب (قوله وأما المخطأ فظاهر الخ) قال بعض شيوخنا الذي يظهر حرمه
 الخط في المسجد ولا يصح فيه على الضعفة أي لمشايدة إذا ما التفت بالخط فيه

(قوله وقوله أو تحت حصيره) أي لا فوقها وإن دلكتها فله مالها وإذا بصق فوق الحصى قدمهم أو تكرر المضمضة فيه وإن غطها بالحصى والفرق بينهما وبين النخامة أنها تكرر وتكرر فيشترى الخروج لهما منه بخلاف المضمضة ويؤخذ من ذلك عدم كراهتها في غسل مغللا وضوحه حيث يكون الحصى بالارض ويؤخذ منه التي يبلاغة في معنى الجامع الأزهري (قوله لا نهذا لأقسام الحج) تعليل العطف على مقدار المغد أن قوله أو تحت حصيره أي الحصى (قوله مقيد بالمرتبة) قال ع وبه المراد بالمرتبة والمرتين من واحد وفي يوم فقط وأما من ومن واحد ومنه لتعريفه فمفعل كثير فلا يجوز أن تأتي الناس غايته لا أم اه (قوله لا أكثر لتأديته) أي لا سمان كان غنهما من الوقت (قوله لا استحلاب الغواب) أي إنما كان يؤذي لاستقذاره لاستحلاب الدواب وقوله إن أدى إلى شيء من ذلك حرم وكذلك الخط والمضمضة إنما كرهان فقط عالم يؤذي بالاستقذار والاحرام كانا كان يتأذى بهما الغمر (قوله ومقد أيضا بما إذا لم يقصد حائط المسجد) إذا كان فرض المستل في البصق في الحصى فوق الحصى أو تحت الحصى فلا يظهر ذلك القيود كما تقرر إلى مظاهر قوله إمامه من أنه يبصق بجائز القبلة فأد أن الراديعين يديه لا في حائط القبلة والحاصل أن المصلي يصنع بطرف فوبه أي مطلقا أي في محض وغيره (قوله لا غير ممكن من الالتفات) هذا الوجه لا يخرج الترتيب وتفيد أن الأصل الخلف مع أنه أي فرق منه وبين اليسار (قوله فإن لم يفعل) بأن لم يتيسر له ذلك أي لقلته الحصى وقوله التراب (٣٥)

كما قال ح أي فكره في المسجد فقوله إن حصى أي فرش بالحصى وقوله أو تحت حصيره عطف على مقدار أي وصق به فوق حصائه أو تحت حصيره لأن هذا لأقسام الحج والجواز في البصق والخضامة مقيد بالمرتبة والمرتين لا أكثر لتأديته لتفطير حصره واستقذاره لاستحلاب الغواب فإن أدى إلى شيء من ذلك حرم ومقيد أيضا بما إذا لم يقصد حائط المسجد والأكره مقيد أيضا بأن لا يتأذى به غير والامنع كذا ينبغي وبعبارة أخرى هذا المرأب مستحب في الصلاة لفرضه لا غير ممكن من الالتفات لأنها لا ضرورة والحاصل أن المصلي يبصق بطرف فوبه فإن لم يفعل به وأراد أن يبصق في المسجد كان غير محض في الحصى أيضا في خلال الحصى أو تحت حصيره لكن لا يطلبه الترتيب الذي في المصلي (ص) ونحو وجبة الصلاة العبد واستعدوا شاة لصيد لا يقضى على زوجها (ص) يعني أنه يجوز وينيب المصلاة المسنة التي لأرب الرجال فيها أن يخرج إلى صلاة العبد والاستقاء وأخرى للفرش أما حائطه لم ينقطع أرب الرجال منها بالجملة فهذه مخرج المسجد ولا تكرر التردد صكما في الر وانه يجوز جواز امرجوا شاة أن يخرج المسجد الفرض وجاز أن أهلها وقرابته لا تكرر ويجالس علم وإن انفزل كما قال ابن عرفة وهذا ما لم تكن بادية في الشباب والتجابه والأفلا يخرج أملا ولا يقضى على زوج الشابة بالخروج للمصلي لصلاة الجماعة

في ثوبه ثم مسح بعضه على بعض اه بخلافه (قوله فإن كان غير محض) أي ولا مغرب أي بان كان مغللا كان حصى أم لا (قوله وإن كان حصى) أي وليس له حصير (قوله وينيب) هذا حكم خارج عن كلام المصنف لأن كلام المصنف في المارة فيهم من المصنف أنه ما غير مندوب مع أنه مندوب (قوله لأرب) أي لأحاجة (قوله يخرج للمصلي) أي جواز امرجوا كليل علمه النص يعني خلاف الأولى (قوله ولا تكرر التردد) الظاهر أن المراد يخرج للمصلي الفرض وغيره ولا تكرر التردد فارت الشابة الغير المتخلة والظاهر أن كثرة التردد مكرهه (قوله ويجوز جواز امرجوا) أي هذا بخلاف الأولى كما مر به شب (قوله وجاز أن أهلها) معطوف على المسجد (قوله وقرابته) عطف تفسير (قوله لا تكرر ويجالس علم) أي فيجب كافي شب فقل ويمنع خروجها بالنسب العلم والذكور والعطف وإن بعدت وإن كانت منزلة عن الرجال والظاهر أن المراد الكراهة الشديدة وتشرط العلم في خروجها وإن تكون دليل وقال بعضهم لا يكون خروجهن ليلا ولتأخير كونهن لئلا يمكن اختلاف ذلك باختلاف الأزمان وإن يكن غير منيات ولا منطيات ولا من اجمل الرجال وفي معنى الطبيب اظهار الزينة وأن يخرج في خشن ثيابها وإن لا تحلى بحلى يظهر أثره في حال منظر وأوصت ولا فلا بأس به وإن لا ينبغي بالطريق ما يتقصد به عياض وإذا من من المسجد فغيره أو في وإن وجدت الشروط فينبغي أن يخرج في غير المال المقصود بالخروج قال في موضعها وينبغي في ذلك التمتع (قوله بادية) أي ظامرة (قوله الضامة) أي الكرم كما يشبهه الصباغ والمراد بالحسن تعويل امرأه كبريمة أي حسنة ومنه كبرائم الأموال لخيارها وصحبها وعلطفه على ما قبله تسميه

(قوله) يظهر كلام الآي أنه لا فرق) أقول وهو الظاهر (قوله) ولو اشترط له في العقد أي وهو كذلك الآية ينبغي كافي السماع أن يني
 بشعرا حق الشروط أن توفوا بما املتكم فيه المروج وأشعر قوله ولا يقضى بأن الأولى كما قال ابن رشد عدم منعها لم يلزم لا تنعوا الملتزم
 مساجدة له وهو مع الشرط أكد (قوله) ولو مخالفة هنا ينافي قوله ولا يقضى على زوج الشايع وجهه أن قوله ولا يقضى على زوج الشايع
 يقضي بأن الضمير قول المصنف لا يقضى على زوجها فاصري على الشايع وقوله ولو مخالفة يقتضي أنه ما تدخل المرأه مطلقا شايع وغيرها
 الجواب أن مراده بقوله يظهر كلام المصنف أي على اعتبار أن الضمير عائد على المرأه مطلقا (قوله) وروا أفعاله) الواو بمعنى أو أي
 أو روى أفعاله وحذف النون على لغة (٣٦) كقوله وسئلوا على فلان وقوله على المشهور ومقابلها الجواز في المرسى لأن

حال السببر (قوله) إلا أن يكونوا
 علموا لانفسهم) أي كركوع
 لا كترادفهم على ما مومئهم
 فتدبرون وجوبوا وان كان هو قد
 عمل بغير علم ولا يتحقق لهم حينئذ
 البناء والقضاء والحاصل كما كتبه
 بعض شيوخنا أنهم إذا علموا علا
 أو استظفوا وان لم يعلموا شيئا
 لا يرجعون اليه وان رجعوا بطلت
 صلاتهم وان لم يعلموا شيئا لم يتحققوا
 وجبر وجوبهم اليه وان لم يرجعوا
 بطلت صلاتهم اهـ (تنبيه)
 ينسب كون الامام في القلي تلي
 القلية وانظر لو حصل تفرق بين الرعي
 لها بعد ما قرأ الامام هل يتعدى ذلك
 لان حكم المأمومية لم يزل منسجبا
 عليهم الوقت التفرق بل وبعد
 أيضا حيث اجتمع من قبل الاختلاف
 وحصول عمل أو لا يستدعي (أقول)
 الظاهر الاول (قوله) بخلاف
 مسبوق على الخ) وفسر بأن
 تفرق بين السفن ضروري فلذا
 اعتدوا بما علموا بخلاف المسبوق
 فان تفرقه فلا مام ناشئة عن
 فوج تفرق فهو أو لا يلازم
 تفرقه نأيا (قوله) والمراد بالصغير

طلبته بخلاف المختارة وفي كلام ابن رشد ما يقيد بظاهر ما ذكره لا يني أنه لا فرق بين الشايع
 وغيره في عدم إفضله على الزوج وكذا هو ظاهر السماع ثم إن ظاهر كلام المؤلف عدم
 القضاء واشترط له أن لا ينفذ في العقد ولو مخالفة وجه هذا التفرع عن السماع على أربعة أقسام
 (ص) واقتداخوي مضمون ما دام (ش) يريد أنه يجوز لأهل السفن المتخاربة أن يقتدوا بامام
 واحد ان كانوا بحيث يسمعون تكبيره وروا أفعاله وسواء كانوا في المرسى أو سائر ن على
 المشهور لان الأصل السلامة من طرق ما يفرقهم من رعي وغيره فالفرقهم الرعي استظفوا وان
 شأوا سوا واحد انما لا يجوز لهم الرجوع الى الامامهم إلا أن يكونوا علموا لانفسهم عملا فلا
 يرجعوا اليه ولا يلزموا علموا بخلاف مسبوق على تفرق امامه فقام للقضاة حينئذ خطائنه فانه
 يرجع ويلقى ما فعله في طلب الامام فلا يستظفوا بل يعملوا عملا فلا يرجعوا أيضا وقد ذكر جوامع
 امامته لانهم لا يأمرون التفرق نأيا فلهذا الحق (ص) وفصل ما موم به من صغير أو طريق
 (ش) يعني ان المأموم يجوز الاقتداء بالامام ولو كان منه ما فصل من غير صغير أو طريق
 والمراد بالصغير ما موم به من عدم سماع قوله أو قول ما موم به أو يؤيده بقول أحد هما ومنع
 أو حقيقته كل فاصل (ص) وعلم ما موم به ولو بسطه لا يعكسه (ش) يريد أن يجوز للأمام أن
 يصلي في مكان من شيع ولو كان طحافي غير الجامة ولا يجوز للأمام أن يصلي على مكان من رقع
 عن مكان المأموم وهو مراد بالمكس وبصورة أخرى وعلم ما موم أي وكان يضبط أحوال
 الامام من غير تعدد فلا يشكل بمرأه اقتداء من رأى قيس عن في المسجد الحرام لان ذلك قد
 بتعدده عليه ضبط أحوال ائمه فالفرق التعداد أو عدمه فيها استمر باظهار كلام المؤلف
 أن القول الذي أشاد اليه بلوق قوله ولو بسطه هو عدم الجواز وما نقله الشارح ليس فيه الا
 الكراهة ثم ما نقله تت عن صاحب الشراف المنع نفع عليه (ص) وطلب بقصد امام
 وما موم به الكبير (ش) يعني ان الامام اذا قصد الارتفاع ولو بسرا التكبيرة على المأمومين أو
 قصد المأموم بذلك بطلت صلاتهم ولو أجمع عدم التصديق بطلان لا لامام وان حرم عليه كما
 مر إلا أن يكون يسيرا كإياقي فيجوز ولا موم بهم جواز فهو ان ذكر وأحسن النسخ نسخة
 قصد بالام وطلب نسخة الباء لا نأيا السبق أو قصها نسخة الكاف على جعلها التسمية لانها
 تقتضي بطلان صلاة الامام بالعلو ولو لم يقصد التكبير وهو قول المكس ضعيف وضعف على جعلها
 لتعليل على حد قوله تعالى كما كنا كم وقوله بأي بالواو المطلق لا بالعلو بسطه وقوله الا

الخ) فينتدكون الفصل بالكبير غير ما ذكر صاحب بعض الشراح (قوله) فلا يجوز للأمام الخ) كسبر
 أي يكره على المعذور قبل بالبع هذا ما لم يقصد التكبير والاحرم قطعا لو بطلت على ذلك بقصد ثلاث أن لا يكون لتعليم وأن يكون دخل
 الامام على ذلك وأن لا يكون ضروري كان تعليم كصلاته على اقله علمه على التبر أو لم يدخل على ذلك بأن كان ابتداء الصلاة وحده
 على مكان من رقع فبما من على أسفل منه أو دخل عليه لضرورة كصيق مكان وهو موزان (قوله) لان ذلك قد يمتد الخ) فالتعداد قد قل
 ولذا كره ولو تحقق أو غلب على التكن حرم (قوله) وان حرم ضيق هذا للتعداد الكراهة (قوله) وأحسن النسخ نسخة قصد بالام
 لانها ظاهرة في التعليل أقول لا ينبغي أن الباطنية وهي ترجع لتعليل فافهمه الا نسخة لأن يقال ان الامام تفرق في التعليل فلهذا
 قد باختلاف كون الباطنية تليست كذلك فتأني لغيرها كالتعدي (قوله) بأي بالواو ظاهر بوقصد الكبير

بتقدمه الامامة أو قصد الكبر لتقدمه على آخر فلا تكون باطلا ولا تعليل بغرض التكبر بقضى البطان واعتمد بعض الشيوع (قوله والافضل الخ) أي فيكون قوله وجازت بمعنى خلاف الأولى يعني أن الاقتداء بخلاف الأولى (قوله الاقتداء بصوت الجمع) ههنا منبهة وقوله وأولى صوت الامام منبهة ثانية ورؤية الامام وللأمام من يتبأن لأن أعلاها رؤيته فحصل الامام فسمع قوله فروق فعل المأمومين فسمع قولهم **في تنبيه** لا يفتي أن يظهر المصنف (٣٧) جواز الاقتداء بمو لو صغير أو أواه أو غير

مصل أو غير متوض وهو ما اختاره البرزقي واختاره القسالي وحكي البرزقي عن بعض شيوخي الصحة في الرابع واستظهر الخطاب الصحة الا انهم ليس مصلبا أو غير متوض (قوله فصلوا تفصيلا لا تقول به) أي فقالوا ان قصد ذلك يطلت صلاته وان قصد ذلك كراهة أو لا ذكر والاعلان فصلاته بحصة وان لم يكن له قصد في طهارة فندبر (قوله مباحة) أي لو أراه به فظاهره وأما حديث أورده المعنى الذي ذكره المصنف فلا مباحة (قوله أي شرط صحة الخ) المناسب أن يقول وشرط صحة الاقتداء وقوله أولا ومصلب الشريعة قوله أولا (قوله فليس الخ) ظاهره أن الفرع الصدور ثان وليس كذلك الثانية لادخل لها في التفرع (قوله لانه) تعليل التقدير أولا وحاصله أنه لا يمكن وجود الاقتداء بدون ثبوت فكيف بقول وشرط الاقتداء نتمها المفيد إمكان وجود الاقتداء بدون ثبوت وحاصل الجواب أن الشرط منصف على الأولية (قوله فهو مأموم) أي مقتضى به وقوله فهو مفترق أي ليس بمقتضى وقوله وحصل ثبوت الخ الأولى أن يقول وحصل الاقتداء وقوله

يكسب مستثنى من قوله لا عكسه سواء حصل على المنع أو الكراهة فكان الأولى وصحبه لان الموضوع مع عدم قصد الكبر وفي كلام الطبري نظر حيث جعله مستثنى من قصد الكبر وقد علمت بطلان الصلاة مع قصد ولو بالعلو اليسير ثم انتمل الشرح عظم النزاع من طي المرقق المصنف الكفو وينبغي أن يراعى النزاع المتوسط (ص) وهل يجوز أن كان مع الامام طائفة كغيرهم تريد (ش) أي ان ما ذكره أولا ومن عدم الجواز في قوله لا عكسه سواء حصل على الكراهة أو على المنع اختلف محل ذلك مطلقا سواء كان مع الامام طائفة من المأمومين أو كان وحده وهو ظاهر المنصب وأجل النبي اذا كان وحده في المكان المرتفع وأما ان كان معه غيره فلا منع حيث كان الصبر لا من الاشراف بل من سائر الناس ما لو صلى معه طائفة من أشراف الناس فلا يجوز لأن ذلك مما يزيد فخرا وعظمة وهذا محذور قوله كغيرهم تريد (ص) وسمع واقتداء به أو برفقته وان يدبر (ش) أي وجازت صلاة مسمع والاقتداء بصوت الجمع والافضل أن يرفع الامام صوته ويستغنى عن المسمع فله من وظائف الامام وكما يجوز الاقتداء بصوت الجمع وأولى صوت الامام يجوز الاقتداء برؤيته الامام أو المأموم وان كان المقتضى في الرابع يدبروا الامام خارجا به سجدا وغيره في غير الجمعة فاشقل كلاله على أربع مراتب فقوله وسمع على حذف مضاف أي وجازت صلاة مسمع كأشرفه في التفرع بدليل قوله واقتداء به ومن لازم جوازها صحتها لا العكس فلهذا عدل عن قول ان الخ الجواب وتسم وظاهره ولو قصد بالتكبير وسمع الله ان حده مجرد سماع المأمومين خلافا لما ذهبنا فيه فأنهم فصلوا تفصيلا لا تقول به في قوله واقتداء به مباحة لان الاقتداء بما عاينوا بالامام أي وجاهز مقتضى أن يقتدى في اتقان الامام على صوت الجمع والمفرغ من شروط الامام تبعها بشرط الاقتداء وهي ثلاثة اقسام المساواة في الصلاة والتابعة في الاحرام والسلام وبما بالاول منها يشوبه (ص) وشرط الاقتداء (ش) أي بشرط صحة صلاة المأموم ثبوت اتباع امامه أو لا فليس للفرد أن يقتدى بالجماعة ولا العكس فلا فائدة لهذا الشرط الا في عدم الانتقال والفتوى علم ان الخ الجواب فلا ينتقل من فرد لجماعة كالعكس وكان الأولى أن يفرق قوله ولا ينتقل الخ فالقاعدة على هذا كقولنا ان الخ الجواب لا لا تتصور وجود الاقتداء بدون ثبوت فان من وجد مقتضى يصلي وقوى الاقتداء به فهو مأموم وحصل ثبوتية الاقتداء وان قوى أنه يصلي لنفسه ولم يتوالا الاقتداء به فهو مفترق بصلاته بحصة ان قرأ أو لا يطلت من ترك القراءة لا تترك ثبوت الاقتداء ان أي صورة يتحكم بأمر مأموم ولم يتوالا الاقتداء بتطل صلاته (ص) بخلاف الامام ولو يجازت (ش) أي بخلاف الامام فليست ثبوتية الامامة شرطا في صحة الاقتداء بمو لا في صحة صلاته ولو جازت اذا لجماعة ليست شرطا في صحتها بل شرط كمال (ص) الاجمعة وجسا

فهو مفترق أي ولم يحصل الاقتداء (قوله في أي صورة) استفهام انكار أي لا يوجد صورة **في تنبيه** ثبوت الاقتداء لا يشترط أن تكون حقيقة لان الحكمة تكفي كاتصال المأموم امامه بالاحرام ولو سئل حينئذ عن سبب الانتظار لجاب بأنه مؤتم والأولى أن ثبوت مقتضى شرط الاقتداء غير لان القاعدة في المبدأ والخبر أن ما لم يعرف من قبل لا يعرف شيئا ونبهنا أن عرف لا مضاف للمفسر وشرط مضاف للعلل بالواضح أعرف من الخسب بالوهنا على ما في أكثر النسخ وفي الظاهر وشرط الاقتداء به يجعل شرط فصلنا من قبل المفسر فاعلم (قوله بخلاف الامام) أي بخلاف امامة الامام لان الذي يقابل الاقتداء الامامة (قوله الاجمعة الخ) لا يفتي أن ثبوتية الحكمة تكفي فتقدم الامام في الجمعة والاستخلاف حال عليها فاشترط ثبوتية في صحة الصلاة في هذا الرابع وفي حصول

فصل الجماعة لا تأتدفعه موجب بان المراد ان لا ينوي الانفراد (قوله ثمة الجمع عند الاولى) فلو تز كهافصلاته صححة لانها واجبة غير شرطا (قوله فلو تز ثمة الامامة) أي جهة ما ظن تز كهافي الثانية فقط بطلت الثانية فقط والظاهر انه لا يصح ما قبل الشق أي لفصل بأربع ركعات التي بطلت وأما ان تز كهافي الاولى وينتهي الجمع فانها تبطل اذ جهة مشروطة بنية الامامة هذا ما أتاده في ك (قوله فان لم ينو الامامة) وذكر عرج خلافه فقال ما حاصله انه اذا لم ينو الامامة بطلت صلاته لا تلاعبه لانه لا يرضى بكونه مستقلا بقضى نيته اقدمها يتابعه منهم ولو اتوا بجمعهم (٣٨) اذ اذا ولا يضرهم في ذلك اقتداء بهم وفي البروني انما اذا لم ينو

وخوفا ومستحقا (ش) يعني انه لا يشترط نية الامامة الا في أربعة مواضع أحدها اذا كان اماما في الجماعة لان الجماعة شرط في جهة فيلزمه ان ينوي الامامة والابطلت عليه الانفراد وعليهم لبطلانها عليه فانها بالجمع لجهة الخاصة لانه لا بد فيه من الجماعة وان كان الامام الراتب يجمع وحده ويقتصر له فضيلة الجماعة لان هذا خصوصية للامام بخلاف غيره ومن بقية الجوع كالجوع بعرفة وغيره فان لا يشترط فيها الجماعة اذ لا انسان ان يجمع فيه نفسه ثم ان المؤلف لم يبين هنا هل نية الامامة مشتركة لكل من الصلاتين او الثانية فقط وذكر في التوضيح ان نية الجمع عند الاولى واما نية الامامة فبطلت تكون عند الثانية لظهور ان الجمع فيها وقيل في الصلاتين اذ لا يعقل الجمع الا بين اثنين انتهى والمشهور الثاني فلو تز ثمة الامامة بطلت الثانية على الاول وبطلت ما عدا الثاني فانها الصلاة في خلاف الذي أدب فيه على هتأباطا فحين اذ لا تصح كذلك الا بجماعة فان لم ينو الامامة بطلت على الطائفتين وعلى الامام راعيا الامام المستخلف يلزمه ان ينوي الامامة ليعين نية الامامية والامامية اقتصر الاستخلاف ان يكون خلف الامام جماعة فلو لم يكن خلفه الا واحد لم يصح له الاستخلاف فان لم ينو الامامة فصلاته صححة فانته انه منفرد الا ان ينوي كونه خليفة الامام كونه مأموما فبطلت صلاته فلا لعب واما صلاته من خلفه فبطلت عليهم ان اقتدوا بالامام او الاقل ولو كانت نية الامامة في الاربعة السابقة شرطا في جهة بحيث تنعدم بعلمه وفصل الجماعة كذلك يعلم حصول الفضل للامام بعلمه عند الاكثر وان لم يكن شرطا في جهة الصلاة نفسها والتشبيه يكون في بعض الوجوه مع تشبيهه بهم هذا الاعتبار بقوله كفضل الجماعة أي شرط حصول الفضل للامام في كل صلاة الامامة ولو في الانصواء كانا راتباً غير هذا هو المراد واختار القسمي من عند نفسه في الفرع الاخير وهو قوله كفضل الجماعة خلاف قول الاكثر وان فضل الجماعة يحصل للامام ايضا ولا يصح في جماعة ولو لم ينو الامامة (ص) ومساواة في الصلاة وان ابدأوا وقضاهما ويظهر من مويين (ش) هذا معطوف على نيته أي بشرط الاقتداء بنية وسواها وتنبه أي مساواة في عين الصلاة المقسدى بغيرها الا ما يستثنيه بصدقه لا يصلي فرض خلفه فقل وظاهره لا يصلي فاذا رجع ركعات خلفه معترض لا مفروض خلفه فرض مفادله واما المنذور خلف السابعة فلا تصح وهو ظاهر المذاهب ترى قد اصابنا في فانور ركعتين صلاهما خلفه مستقل وأجزاء بعض شيوخنا على امامة القسمي وردنا بخلافه الفرض ولا يصلي ظهر خلفه عصره ولا عكسه فلو ظن المساواة فأمر فحين خطوه ككفان الامام في ظهر فارم فانها وفي عصر فصيل يقطع ويستأنف

الامامة في هذا المسائل فصلاة المأمومين بالطلوع واما صلاة الامام فخصية في الاستقلال فانته انه منفرد وبطلت عليه أيضا في غير الاختلاف ولم يضر كل لفصل والقياس بطلانها عليه وعليهم ان يبطل عليهم صلاتهم من الاختلاف (قوله لا لاجبه) أي التناقض لان كونه خليفة شاق كونه لاحقا أنه مأموم وملا خطبة أنه مأموم تنافي كونه خليفة الامام بقول كذا رضاء بالاختلاف نية امامة فعلم نية الامامة متنافية فهو تلاعب ففتنه البطلان زاد في كذا فلا بد ان ينوي عند نفسه الامامة رفض المأمومية (قوله اذ اقتدوا بالامام) الاحسن بالمستخلف (قوله للامام) أي ان الانسان اذا قوى الانفراد ثم جدد من صلى خلفه حصل المأموم فضل الجماعة دون الامام (قوله في بعض الوجوه) وهو عدم شئ والحاصل ان عدم صحة الصلاة وجه وعدم فضل الجماعة وجه آخر وعدم شئ بوجه ثالث وهو المراد بتشبيه الزمان بعرفة على قول الاكثر ان بعيد الامام في جماعة وشهوده لان عبد السلام

ولا أحد يقول ذلك والارجم اختاره القسمي قل بعضهم والظاهر على قول الاكثر ان نية الامامة لا يشترط ان تكون من أول الصلاة فنفتح الصلاة وحده فدخل معه آخر فتوى ان يؤم في بقية صلاته يحصل لقبيل الجماعة (قوله على امامة القسمي) أي واما ما قسمي بالحق في الفرض فيها قولان والصحيح البطلان (قوله وقد بانجماد) أي بان هذا قياس مع الفارق فان امامة القسمي نية الفرض مقصدة وقول بان القسمي لا ينوي الفرض ويجب بان المراد نية الصلاة الموصوفة بكونه فرضا في الجملة او المراد نية الصلاة المصينة (قوله ويستأنف) أي الصلاتين كالفي الخطاب (أقول) ذكر عرج فيما تقدم ان من أقبلت عليه العصر وعليه الظهر قبل يخرج ويصلي الظهر وقبل يدخل معه حين تشيئة الغل اربعا اه فلما علم ذلك يقول الحجاب ويستأنف

الصلواتين أي خارج المصعد على القول الأول (قوله والذي يأتي على ما في المدونة الخ) حصل أن الذي في المدونة يتبادى إلى غم الصلاة وما هنا يتبادى إلى غم ركعتين إن لم يتذكر بعد ثلاث ولا شفعها بأخرى فلا علمت ذلك فقوله الشارح والذي يأتي على ما في المدونة من التبادى إلى غم الصلاة أن يتبادى هذا إلى غم ركعتين إنما هو إتيان في الجملة لأن كل وجه والاتحاد لغم الصلاة أو غمها بأن من كل وجه لا اختلاف النسبة في مستثنائين الأمام مخالفة لنية الأمام وبظهر من ذلك ترجيح القول الأول الذي هو القول القطع فقد قال في لُحْ وجده على ما نصه وقد يقال أن الظاهر هو القول الأول ولا يقال على من يصلى العصر خلف الإمام يترك الظاهر لأن نيته موافقة لنية أمامه بخلاف تلك ووفق بينهما وقوله في الذي يترك الظاهر حال من ما في قوله ما في المدونة أي حالة كون المسلم الذي في المدونة وأراد في شأن الذي يترك الخ وقوله يتبادى المقصود منه الحديث وهو خبر لا يشد انحرف والتقدير وهو التبادى وقوله أن يتبادى خبر الذي (قوله حصلت المخالفة بينهما في الأداء والقضاء) وظاهره ولو كان الأداء والقضاء بالنسبة للأمام والأمام كاتقاء مالي في ظهر باقي بعد دخول وقت العصر اهـ وجده على ما نصه لأن الظاهر عند الشافعي قضاء والظاهر أن العبارة باعتبار الأمام وإن اقتداء صحيح والأخيرين بطلان صلاة الجمعة خلف الشافعي حيث كانت مسبقة بغيرها اهـ (قوله أي في عنها) أي كظهر وظاهر مثلاً وقوله وفي زمنها أي يوم أحد مثلاً وفي حقها أداء قضاءها فكانت ظهرها من يوم الأحد مثلاً وصل مالك خلف شافعي بعد العصر مثلاً فصلا المالكي خلف الشافعي باطلة لانها (٣٩) وإن اتفقت في عين الصلاة وفي زمنها إلا أنها اختلفا في الصفة لأن الشافعي قاض

والذي يأتي على ما في المدونة في الذي يترك الظاهر وهو مع الإمام في العصر يتبادى هذا إلى غم ركعتين عقدر كتمام لا فذلك ترك بعد ثلاث شفعها بأخرى فلهذا وردت كإبطال صلاة الأمام إذا حصلت المخالفة في عين الصلاة المتقدمة فيها لصلاة أمامه كما تبطل صلاته أيضاً إذا تجددت الصلاة لكن حصلت المخالفة بينهما في الأداء والقضاء كظهر أمس خلف ظهر اليوم وعكسه أو حصلت المخالفة بظهرين مثلاً فاتفقتين من وبين قلا يصلى قاضى ظهر السبت خلف قاضى ظهر الأحد ولا عكسه بعيد الأمام يقول المؤلف ومساواة في الصلاة أي في عنها وفي زمنها وفي حقها أداء وقضاء مقفوة وإن أبادأ وقضاء بالصفة في مفهوم قوة ومساواة الصلاة أي فإن حصلت مخالفة في الصلاة بطلت وإن كانت المخالفة بأداء وقضاء وكانت المخالفة بسبب ظهرين من وبين ولا مفهوم للظهرين ولو عصى بصلتين كان أحدهم في تقصير الشارح الكبير والوسط لقوله أو بظهرين بالحق بعد من كلام المؤلف والصواب ما في الصغير (ص) الانقلا خلف فرض (ش) هذا مستثنى من قوة ومساواة في الصلاة أي أنه يشترط أن يتعد فرضهما إلا في مثل هذه المسئلة لا يرتفع رتبة الفرض عن النفل ينحصر على جواز النفل بأربع أو في سفر كافي ابن عرفة وهو يقتضى أنه لا يصلى ركعتين نفلاً خلف أخير في الظهر ولا يصلى النافلة أبداً بخلاف من يصلى الظهر أي أنه يترك ذلك لأنه من باب الاقتداء بالواصل

لا يجوز إلا إذا كان من يوم واحد اهـ ويحذف في الكبير قال الخطاب وما جمل عليه كلام المصنف في هذين السرحين فيه نظر والصواب ما في الصغير (قوله هذا مستثنى من قوة ومساواة) أي من مفهومه وكان قال ويشترط اتحاد الفرض فلا تصح الصلاة عند علمه إلا في مثل هذه الصورة (قوله أن يتعد فرضهما) المناسب صلاتهما (قوله بناه على جواز) كأنه جواب عن سؤال المقدر بتقديره كيف يعقل نفل خلف فرض إذا فرض الذي يأتي وقت النافلة لا يكون إلا أربع مع أن عند النفل اثنتان فأجاب بقوله بناه على الخ (قوله بناء على جواز النفل بأربع) أي جواز من غير كراهة والمذهب أنه مكره بأربع لأن عناصر في جواز جعل السلامين ركعتين من مستحبات النفل وفي التلقين الاختيار في النفل متى متى فله عني نت وأمله وقال عب بناء يحصل عندنا وحصل عندنا خيفة فهو كقول المصنف لظاهرة الأرض بالمخالف (قوله وهو يقتضى) أي من حيث اقتصار على الأمرين المذكورين وهما جواز النفل بأربع أو في سفر (قوله أنه لا يصلى ركعتين نفلاً الخ) الظاهر الكراهة ثم هذا حكم الأقدام وأما بعد الوقوع فمقصودنا هو أن يعاخذ آخر في الظهر فله أن يقتصر على ما يوصله سلم الإمام كافي النفل بل يفيد أنه مأمور بذلك فلا تدخل مع من أولها ثم أو بما ذكرنا أن قوى اثنين مع علمه بأنه في أولها فان قوى اثنين بظن أنه مسافر فتعين أنه مقيم أم أم بالان الاعمال أو بالالتوقف على نية كإجل عليه التعمي أو يحدث نية كإذنا اقتدى واصل وترغيعاً وقد قوى الشفع فقط (قوله لا يصلى النافلة أبداً الخ) فيه معنى بل يقتضى أنه قد بناه مخصوصاً وقد قال ثم إن قول ابن غزالي الخ (قوله لا يضمن باب الاقتداء بالواصل)

أي من يصلي التفل أو يعاى يصل التفل بعضه بعض فصل ر كعتين ر كعتين ولا يصلي بينهما ولا من حلف في العبادة أي من
 تشبه بابا الاقتداء الخ لأنه هنا الإمام مفترض لا يستقل (قوله على ما ينظر الخ) أي من قوله تعالى كنزاً فبقضى أن خلاف كذا هو
 الأقوى (أقول) لا يخفى صفة هذا إلا أن المصنف لما قال الاشتغال خلف فرض ثم قال إنما الخ يكون مقادماً للاشتغال خلف فرض فبما
 بناء على جواز النقل أي أن الجواب في مسئلتهم مشهور مبنى على ضعف ولا غربة في ذلك فقوله على ما ينظر قد ظهر خلافه (قوله ومن
 ظاهر نقل المواق) نص المواق بعد قول المصنف الاشتغال خلف فرض التلخيص للمأمور المنقول أن يأتي بمقتضى ابن عرفة بناء على
 جواز النقل بأربع أوق مفراًه فكل كلام من عرفه من جهة نقل المواق (قوله وهو خلاف ما ينظر من كلام الشارح فسلم ونسب نقله عن
 حازم) نعم أن نت نقل كلام ابن عرفة فانه فكيف يظهر هنا وأما قوله وهو خلاف ما ينظر من كلام الشارح فسلم ونسب نقله عن
 الكافي وحازم لتنتقل أن يأتي من يصلي الفرض (قوله مبنى على أن الاستثناء في كلام المؤلف بعيد الجواز) وكان المصنف قال الاشتغال
 خلف فرض فبما بناء على جواز النقل بأربع يكون مشهوراً ما ينظر على ضعف (قوله وأما على أنه بعيد الصمة الخ) لا يخفى أن هذا
 هو الذي يفيد المصنف لأن قوله ومساواة (٤٠) معطوف على قول المصنف بنية أي بشرط الاقتداء بنية ومساواة أي وشروط

صحة (قوله قد أرى نفسه حكم
 الاقتداء) أي حكمها والاقتداء
 فلا منافاة للبيان (قوله لا ينتقل من
 في الجماعة عنها) سابقاً أن الجواب
 اتعاهو يزاد أي مع بقائه الجماعة
 لا بمجرد الانتقال من الجماعة (قوله
 لا لهم لا ينتقلوا عن الجماعة) فيه
 أنهم انتقلوا عن الجماعة فلا يلزم
 الجواب إلا يزاد أي مع بقائه
 الجماعة (قوله وبتم مفرداً)
 والظاهر أنه لا يصح الاقتداء به لأنه
 كالسوق إذا قام لأعمال صلاته
 وأعلن أن مفهوم قول المصنف بعلمه
 أن المريض إذا اقتدى بصحيح ثم
 صح المقتدى وأن المريض إذا
 اقتدى بعلمه فصح الإمام وإن الصحيح
 إذا اقتدى بعلمه ثم مرض للمأمور
 فصح صلاته في الصور الثلاث
 وأما الصحيح إذا اقتدى بعلمه ثم

وهو مكر وعلى ما ينظر من كلام ابن عرفة هنا ومن ظاهر نقل المواق وهو خلاف ما ينظر
 من كلام الشارح وت وبعضهم من أن ذلك جائز ثم أن قول ابن تائز أن عرفة بناء على
 مبنى على أن الاستثناء في كلام المؤلف بعيد الجواز وأما على أنه بعيد الصمة فلا ينظر
 (ص) ولا ينتقل من فرد لجماعة كالعكس وفي مريض اقتدى بعلمه فصح قولان (ش) أي إذا
 لم ينتقل من الفرد للجماعة لأن نية الاقتداء منتقلة عنها وهو أول الصلاة وأما العكس وهو
 كون من في الجماعة لا ينتقل إلى الانفراد عنها فلا شبهة قد أرى نفسه حكم الاقتداء وهو
 لا ينتقل من في الجماعة عنها بل يدفع الاعتراض بما لو طرأ على الإمام عذر ولم يستطع فأنه
 يجوز للمأمور أن يقول أنا إذا انتقل لم ينتقلوا عن الجماعة فواختلف في المريض إذا اقتدى
 بعلمه فصح للمأمور فقل يجب عليه الاتمام معه فالحال نحوه بوجه جائز وقيل يجب عليه
 الانتقال عنه ويتم مفرداً فلا يقتدى بأحد بعلمه قولان لصحي بن عمر ومضون وقول نت
 وجوازه وبتم هذا خلاف النقل وقوله ولا ينتقل من فرد لجماعة مفرغ على قوله وشروط الاقتداء
 نيته ليس بعذر إذاً كان يقدم التنبه عليه وقوله كالعكس لا يدخله في التفرغ والاحتراز
 وقوله كالعكس أي لا ينتقل عن الجماعة إلى الانفراد أي مع بقائه الجماعة فلا ينتقض بمائل
 الخوف والاستقلال والسهو والخطأ وقوله وفي مريض الخ جواب عن سؤال المقدور وأدعى
 قوله كالعكس على أحد القولين (ص) ومتابعة في أحوالهم سلام (ش) هذا هو الشرط الثالث من
 شروط الاقتداء وهو متابعة للمأمور لإمامه في الأحوال والسلام أي بأن يفعل كلامهما بعد
 فراغ الإمام منه ولما كان عدم المتابعة يصدق بصورة السبق المتفق على الإعلان فيها بصورة
 التساوي المختلف فيها ذكر مختار من ذلك الخلاف بقوله (فالمساواة) للإمام في واحتملها وهي

حر من الإمام فلا تصح صلاته للمأمور الصحيح لأن إمامه طاهر عن ركن (قوله ولا
 ينتقل مفرداً) أي بأن يحول نيته من الاقتداء إلى المأمورية وأما انتقال المنفرد للجماعة بحيث يصير إماماً فبماز وأعلم أنه إذا انتقل
 المنفرد للجماعة وعكسه كما قال المصنف فالصلاة مائة قال ع ج ويؤخذ من هذا صحة صلاته من فرد دخل خلفه جماعة لأنه لم يلزم عليه
 انتقال المنفرد للجماعة على أن يكون مأموراً ما على أنه قد يقال أنه لم ينتقل للجماعة لأنه من نية الانتقال لم يكن من انتقال إليه جماعة
 لتوقف الجماعة على إمام كما تأكد لبعض شيوخنا (قوله فلا ينتقض بمائل الخوف) أي بأن الطاقة الأولى انتقلت عن الجماعة لا لفرد
 لكن ليس مع بقائه الجماعة (قوله والاستقلال) تقدم قرياً أن الإمام إذا حصل له عذر فقام مأموراً أن يتم مفرداً فهو لم ينتقل للانفراد
 مع بقائه الجماعة (قوله والسهو) من أفرادها إذا سها حتى صلى الإمام ر كعتين الأخيرتين فإن المأمور يصلي ما عليه مفرداً فهو انتقل
 من الجماعة للانفراد لكن ليس مع بقائه الجماعة (قوله والخطأ) كما إذا ذهب بفصل الدم وظن أنه إذا رجع لا يدرك بقية صلاته فأنه يتم
 في موضع غسل الدم مفرداً فهو لم ينتقل عن الجماعة مع بقائها لأنهم في تلك الحالة اعتبروا الذين انقضت صلاتهم بالقتل (قوله على أحد
 القولين) أي أن معنى العكس لا ينتقل من كان في الجماعة فغيره عليه أن هذا الانتقال عن الجماعة فالحال بأن السبيل ذات قولين وهذا

الجواب لا يظهر فلو قال بأن القاعدة تليست كلمة بل أغلبية لكان أحسن **تنبيه** وعلى القول الأول فخصص قوله بعبارة عن ركن بما إذا دخل على ذلك ابتداء (قوله بأن شرع الخ) لا يخفى أن هذا تصور للمساواة بتفسيره مراد بالساواة أن يساويه في الابتداء بحيث به المساواة من الرادع أن يشرع للمأموم قبل اقتضائه تكبيره والامام أو سلامه وليس المراد بالساواة أن يساويه في الابتداء بحيث لو ابتداء بعده صحت وإن أتى به أو بعده كافي البيان هو ظاهر وقوله عليه الصلاة والسلام بما جعل الامام ليؤتم به فإذا كفر فكيف وأفاق بالناه القضيصة للعقب فإن اشرع في أحدهما قبل انقضاء قبل الآخر كان مساواة اه والحاصل انه على تفسير المساواة بهذا التفسير يكون معنى السبق أن يبقعه قبل فراغ الامام منه وإن اشرع في أحدهما قبل انقضاء فعل الامام أى ويتم بعد فراغ الامام كان مساواة هذا على غير كلام البيان وأما على كلام البيان الآخر فالسبق أن يسبق نطقه بنطق الامام والساواة أن يقرآن في الزمن نقطة نطق الامام والتابعة أن يسبقه امامه في الاحرام ولو يحرف في السلام كذلك بقدر ان يحتمل مع أو بعده (قوله وان يشك في المأمومية) هذا إذا كان حازماً بالمأمومية قال في ك وأتقوا المراد بالشك هل على باهمن أم لا تردئين أمرين على السواء كاعلمه الاصوليون أو مطلق التردد كما تقدم انه اصطلاح الفقهاء حيث أطلقوه فله اليربوني (قوله مبطله) أشر بأننا لا نتجأ إلى سلام كما قال مالك في الشيخ أحمد الزرقاني لا بد من السلام لهذا الاحرام كما قال مكنون واختاره (٤١) بعض التأخرين انظر عب (قوله في كونه اماما

أو مأموماً) أى أن هذا أو مأموماً أو فذا أو اماماً أو مأموماً وكذلك يقال في قوله وان شك أحدهما بالخ مضموم ذلك لو شك أحدهما في الإمامة والفنية لا يبطل بسلامه قبل الآخر وكذلك لو شك كل منهما في الإمامة والفنية وقوى كل منهما امامة الآخر صحت صلاتهما سواء تقدم سلام أحدهما على الآخر أم لا وهذا ما لم يقتض أحدهما بالآخر ولا يبطل صلاته لتقدمي لثابعه (قوله وجعل الشارح كلام المؤلف على ما في البيان) ونصه هذا هو الشرط الثالث من شروط الاقتداء وهو متابعة المأموم لامامه في الاحرام والسلام لان عدم المتابعة

ان يصح بنطق المأموم نطق امامه بأن يشرع المأموم قبل تمام الاحرام والسلام (ص) وان شك في المأمومية مبطله (ش) بأن شك كل منهما في كونه اماماً أو مأموماً كرجلين اتفقا أحدهما بالآخر شك في تشهدهما في الامام بينهما وسلمهما بطلت عليهما وان تعاقبا صحت لثاني فقط وان شك أحدهما في كونه اماماً أو مأموماً دون الآخر وسلم الشك قبل سلام الآخر فصرلته باطله وأمان سلم بعد صلاته بحصة وكلام المؤلف شامل لذلك وانما بالغ على مسألة الشك المذكور وثلاثتهم متوهم فيها الاجزاء مع المساواة لاحتمال كون كل في نفس الاحراما ما وجعل الشارح كلام المؤلف على ما في البيان وهو الذي سمعنا المصير اليه وحاصله انه ان ابتداء قبله بطلت صلاته وان أتى بعده وان ابتداء بعده من سبقه الامام ولو يحرف وأتم بعده أو معه آخر أو قالوا واحداً فيهما وان ابتداء بعده فآتم معه أو بعده فعل الخلاف والراجح البطلان والاختيار ان لا يحرم المأموم الا بعد ان يسكت الامام فله مالك وحكم السلام في ذلك حكم الاحرام (ص) لا المساواة (ش) هذا يخرج من حكم المساواة أى أن المساواة مبطله في الاحرام والسلام دون المساواة فيهما وهي المتابعة فورا وان كان خلاف الأولى كما مر (ص) كغيره لكن سبقه متوهم والا كره (ش) ضمير التثنية راجع للاحرام والسلام وهو مشبه في عدم البطلان والمعنى أن غير الاحرام والسلام كل ركوع والسجود وسجودهما لا يبطل الصلاة بعدم المتابعة فيه كالمساواة والمساواة لكن سبقه فيماد كرموع ومساواته فيها

(٦ - خرمي نالي) فيها منافية للاقتداء اخلافاً حرم معه وهو مراد بالمساواة لا بطل على نفسه فله مالك في كتابين حبيب وهو أيضاً قول محمود وأصبح وقال ان القاسم يخرجه وهو قول ابن عبد الحكم قال في البيان والاول ظاهر ثم قال وهذا الاختلاف غامضاً هو ان في تكبيرة الاحرام معه فآتم معه أو بعده ما إذا ابتداء قبله فآتم معه وان انتهى بعده قولاً واحداً واختار أن لا يحرم المأموم الا بعد ان يسكت الامام فله مالك اذا علمت هذا فظهر ان ما اتفقا الشارح من قوله وحاصله الخ لم يظهر تأمل (قوله آخر أو قالوا واحداً) لا يخفى انه على الطريقة الاولى متى شرع المأموم قبل تمام الام بطلت صلاته مطلقاً ختم معه أو قبله أو بعده فعلى هذه الطريقة لا تصح الصلاة الا بعد فراغ الامام فقط فالصورتان انما يحكم بحصة الصلاة قولاً واحداً على كلام البيان يحكم بطلانها على الطريقة الاولى فكيف يقول صاحب البيان قولاً واحداً وعكن أن يقال قولاً واحداً من أهل هذه الطريقة أى التي ذهب اليها صاحب البيان **تنبيه** ثالثاً الصور التسع على كلام البيان يار في كل من الاحرام والسلام عدا أوجهها لمطابق في الساهی فيما يتعلق بالاحرام فيبقى أحرامه قبله أو معه سهواً أو امان سلم قبل سهواً سلم بعدو يحتمل الامام السهو عنه فان لم يسلم بعده لامع الطول بطلت ومفهوم قول الشارح آتم معه أو بعده لو آتم قبله فسدت (قوله في المتابعة فورا) أى بانى المأموم بالاحرام والسلام بعد انتهائهما من الانها من غير فصل لطيف فلا تبطل (قوله كما مر) أى في قوله والاختيار أن لا يحرم أى والاختيار والافضل أن لا يحرم (قوله كالمساواة والمساواة) الكافي استقصائية لا تدخل شيئاً (قوله لكن سبقه فيماد كرموع) ولا يبطل به الصلاة حيث أخذ فرض مع الامام وأما ان لم يأخذ فرضه

فقطل ووضعت عجم بشوة فيان مما ذكرنا أن من سبق الإمام في فعل الركن عمدا كأن يفعل الاضطلال كوع والرفع منه قبل ركوع الإمام عمدا أو يفعل ما ذكر من الاختناك كركوع أو ركوع الإمام أو يفعل الرفع بعد اختناك الإمام عمدا أو يفتي بعد اختناك الإمام ويرفع قبل رفعه فيعدها لم يأخذ فرضه معه فيمافان صلاته تطل فذلك سواء كان خضعة للركوع فيها عمدا أو سهوا وهذا لا شبهة فيه اه وقوله لم يأخذ فرضه أي بأن لم يطمئن فلاطمئنان هو أخذ الفرض (قوله أي سبق المأموم) هو من إضافة المصدر إلى الفاعل وقوله أو الإمام هو من إضافة المصدر إلى المفعول (قوله لاسهوا أو غفلة) جعل السهو والغفلة تباينين بناء على ما تقدم له مع أن ذلك لا يصح هنا فالاحسن التفتيح إلى أنهم ما تروا دفان لانه المناسب للقيام (قوله وقيل يجب عليه وعليه انقصر المواق) قال عجم وهو يفيد ترجيحه (قوله على المشهور) سياق مقابله وان مقابله هو التعمد (قوله وانما المقصود منه الركون والسجود) أي وحيث كان المقصود الركون والسجود فلا يرجع حيث انخفض ولاجل ذلك يؤمر الراجع بالعود لاجل حصول المقصود (٤٣)

التي هو الركون والسجود والمحصل انه انما أمر بذلك للفرقة لانهم مقصد للفسود التي هو الركون والسجود لان الرفع اذا رجع يرجع للركوع والسجود وانما انخفض انخفض للركوع والسجود (قوله وللوضوع عنه أخذ فرضه) هذا من ربط بقوله وقيل بسن وقيل يجب قال عجم والمحصل أن من رفع من الركوع أو السجود قبل امامه سواء انخفض لهما أو أضافه أم لا فتارة يكون رفعه منهما قبل أخذ فرضه منهما مع الإمام وتارة يكون بعده فان كان رفعه بعد أخذ فرضه معه فان صلاته صحيحة ولو قبل كلام من انخفض والرفع عمدا أو يؤمر بالعود بشرطه الذي ذكره المصنف وان كان رفعه قبل أخذ فرضه فان كان عمدا بطلت صلاته لانه متعد ترك ركن حيث اعتد بما فعل ولم يعد فان لم يعتد بما فعله أو أضافه فقد تعدد زائدة

ركن وسواء كان خضعة سهوا أو عمدا وان كان سهوا كان متركا من زعم عنه سواء انخفض سهوا أو عمدا فان كان تركه عاقبا فيجب حيث كان يدرك الإمام في سجود تلك الركعة وهذا حيث كان من غير الأولى فان كان متترا كرفع مع الإمام ما هو فيه وبأنه كان سجودا لم يعد الإمام ركوع التي تليها وانظر ما ذكره ابن رستم انه ان رفع قبل امامه سهوا في صلاته كما قبل أخذ فرضه في الجميع انه لا صلاته هل بعينه انها تطل أو معناه انه لا يعتد بعاقبته من الركنين وبني على إجماعه وهو الظاهر اه والمحصل انه اذا رفع قبل الإمام وكان قد أخذ فرضه ففيه حيصة والركعة صحيحة مطلقا حتى قبل الإمام عمدا أو سهوا أو بعد الإمام كما هو المطلوب وسواء رفع قبل الإمام عمدا أو سهوا أو بعد الإمام عشرين أو أخذ فرضه ففيه باطله في غايته وهي ان حتى قبله عمدا أو سهوا أو أضافه أو أضافه قبله عمدا أو سهوا أو قبله التفصيل (قوله ثم يترك) يجوز رفعه وجزه (قوله كل يصلح للإمامة) أي لاستحقاقه التحول المرأ تورب المتر وتقومها فلها الاتصال مباشرة

سلطان

(قوله أو نائبه) فيه جل السلطان على حقيقته وقال القائل المريد السلطان من له سلطة كان السلطان الأعظم أو نائبه يدخل في ذلك القاضى والشاوي ونحوهما كأفاده شب فان اجتماعا يظهر شيخنا الصغيران القاضى يقدم لانه الذى يتولى أمر العبادة بخلاف الباشا (قوله ولو أن غيره أفقه وأفضل) وسأني في القولة الثانية ما يخالفه فيه ما طرقتان فجمع بينهما (قوله ولو كان غيره) فيه ما تقدم في السلطان من أنه ساقى بحكي خلافه (قوله لانه أدري بعقلته) نقول والافقه أدري بأحوال الصلوة كأدو حجه مساقى (قوله لا تلتصق الخ) التماسان يجمعان تعليلا تابيا (قوله أو المستأجر) قال عب احتراز عن ما لا يفتقته بعارة فان الظاهر تقديمه على المستعير لا واقف مسجد ليس له امام راتب لانه لا ملالة فيه بخلاف غير المسجد من بيت مثلا اه وقال شيخنا الصغير الظاهر تقديم المستعير لو جود العلة وقول عب فان الظاهر لا يسلم له (قوله عبد الخ) أى يقدم على من يئنه غير سيد الاقدم لانه الما لا حقيقة (قوله ولذا تختلف من تلعت) وجوبا كما في تنوينا كافي الشيخ أجدولنا في أنتم في قول الاول أنها لا تقدم فلا ينافى في أن يندب لها أن تقدم رجلا (قوله) وغيره من الذكور) أى ماعدا الكافر وماعدا الجنون وماعدا المنفى عليه ومنزل الذكر المنوع الامامة الخفى المشكل (قوله فزائد فقه) صادق بصورتين الاولى أن بشر كما في معرفة الفقه وغيره وأحدهما أن يدفعه الثانية أن بشر كما في معرفة الفقه فقط ويزيد أحدهما في الفقه (قوله ثم أبوعم) أى يقدم الاب على ابنه ولو كان ابنه (٤٣) أن يئنه فقها يقدم العلم على ابن أخيه ولو كان ابن أخيه أز بدققهما من شرح شب

ومعنى هذا كله عند الشاحة وأما عند علمها فيقدم زائد التقعمن ابن وابن أخ على أبوعم كما يفيد كلام أبى الحسن أيضا ولا عقوق في هذا لانه في حالة الرضا ظاهره تقديم الاب والعم ولو كانا عدينا وابتاهما حوان وأما الاب والعم فهما أخوان فيقدم أحدهما على الآخر بموجب من الموجبات الاثنية له (قوله أى واسع الرواية) أى النقل عن الثقات وعطف الحفظ من قبيل عطف الخاص على العام لان واسع الرواية كما يصدق به يصدق بكتبها كتبه عن الاشياخ وضبطه وان لم يكن

سلطان أو نائبه ولو أن غيره أفقه وأفضل ثم ان لم يكن سلطان ولا نائبه قرب للتلز الجمع فيه ولو كان غيره أفقه منه وأفضل لانه أدري بقلته لا تفتق أن يؤم أحدا في المسجد عن امامه الراتب الا بانه في داره أو ولي وانا اجتمع المالك للذات مع مالك المتعة فقدم مالك المتعة لخبره بعبودية منزله ولو كان رب المنزل أو المستأجر عبدا أو امراة لكن العبد يستحق التقديم مباشرة والمرأة استبانة ولذا تختلف من شامت وغيره من الذكور المنوع الامامة كذلك ثم ان لم يكن رب منزل بان اجتماعا في غيره فزائد فقه وان كان المحدث أفضل منه لاجلته بأحكام الصلوة حتى المؤلفان يقدم الاب والعم على زائد لافته فيقول ثم أبوعم ثم زائد فقه ثم عند التساوى في الفقه يقدم زائد حديث أى واسع الرواية والحفظ ثم مع تساوىهم حديثا وما قبله فيقدم زائد فقرة أى أدري بالقرائن أو أمكن في الحروف ويحتمل أن يكون أكثر قرأنا أو أشد اتقاننا لان القراءة مضممة بالصلوة بخلاف العبادة تجمع تساوىهم فرائضها يقدم زائد عبادتهم صوم و صلاة لان من هذا شأنه أشد خشية وورطا وتزاهي تجمع تساوىهم عبادة وما قبلها يقدم بسن اسلام زائد أعماله ثم شرف نسب لانه على صيانة لنفسه عما ينافى دينه وبوجبه لانه فقه ذلك ثم كمال خلق بفتح المعجمة ومكون الامام وهو الصورة لان العقل والخبر يتبعان غالبا ثم يحسن خلق بضم المعجمة والامام لانه من أعظم صفات الشرف وقدمه بعض على كمال الصورة واستظهره في توضيحه ويحتمله كلامه هذا بعكس الضبط

حافظا لان الضبط قسمان ضبط مدر وضبط كتاب (قوله أو أشد اتقاننا) أى حفظا وانظر لو حمل من يحفظ البعض وهو متقن من جهة الخارج والثاني أكثر قرأنا أو الظاهر تقدم الاول وانظر لو كان كل يحفظ البعض الا أن أحدهما أكثر معرفة في الخارج والثاني أشد حفظا والظاهر تقدم الاول ولو كان محفوظ الثاني أكثر وانظر لو كان كل منهما يحفظ الا أن أحدهما أشد حفظا والثاني ليس كذلك الا أن محفوظا أكثر والظاهر الاول (قوله لان القراءة مضممة بالصلوة) عليه تكون زائد القراءة على ما قبله و يقدم على زائد العبادة أى لان القراءة مضممة كافلة بالصلوة أى جعلت من حيث وجودها كقابلة للعبادة الصلوة كالعبادة (قوله بخلاف العبادة) فليست مستزمنة لصفة الصلوة (قوله خشية) هى خوف مع تعظيم الخوف منه (قوله وتزاهي) أى يتوابعان أعمالا بدينه (قوله بسن اسلام) زائدة أعماله فاذا وجد ابن سبعين سنة الآن اسلامه من نحو أو بعين حنة وابن سبعين سنة مسلما أصليا فيقدم الثاني على الاول لان الثاني أكثر دين حيث الاسلام (قوله أنفة) أى تباعد عن ذلك ثم لا يخفى أن شارحا جل قوله ثم يسب على ما علمت أن المراد شرف النسب وكذا في نت الآن في عب وشب أن المراد بقوله نسب أى معروف الاصل كان يشرف أو غير وان قصر القليل وهو خير مقدم أو قرىشا ولا تقدم مره على الاول لانه ساقى عليه (قوله لان العقل) أى العقل الكامل (قوله وقدمه بعض) أى هو ابن هر ودرجته الله تعالى (قوله ويحتمله كلامه بعكس الضبط) لا يخفى اتجمعه وجهها وجوامع أن قضية استظهار الصفه في توضيحه تجعل وجهها واجبا أخيرا مفسره بالوارد ويجب أن شارحا اعتماد قول الاول على الاخذ من الاشياخ وكذا تلحقا بالمستغنى عن شيخه كذلك

وان كان استظهر خلافه (قوله ثم يجمل لباس) أي الجليل شرعا لا كحر ورواجيل شرعا هو الأبيض فاذا اجتمع مضمنان أحدهما لباس
 ثوبا بعض والأخر غير بعض وكلاهما تنظف فقدم الأول وما ظاهره من أن المراءى الجليل شرعا ولو غلب بعض شوق على نقل
 كما قرره شيخنا (قوله وأظهارهم كلامهم) لا يخفى أن ما تقدم من قوله وغيرهما من المذكور الخ قول لبعض الشراح وذكر عب خلافه
 وهما أشارة بقوله وأظهارهم من كلامهم غير أن الكافر متعلق بخروجه فاختلافهما هو في غير الكافر ولكن الظاهر ما ظاهره بعض
 الشراح لانه لا فرق بين المرأة وغيرهما من المذكور الخ (قوله ان عدم نقص منع) أي من فسق وعجز وغيره مما يتقدم (قوله
 أو كره) أي من قطع وشلل وغيرهما (قوله قد تقدم ما يفيد) أي وذلك لانه تقدم أن المرأة تستحق مع انها ما فهم ناقص النسخ أي وبالسلطان
 مثلها وأولى (قوله أي أنه يستحب تقديم من ذكر) من زائد الفقه وما عداه من عدم نقص منع أو كره فلما ظاهره واحدا منهما فلا حقه
 مباشرة ولا استنباط وحاصل الفقه أن رب المنزل والسلطان لهما حق ولو ظاهره ما ناقص المنع والكره ما غيرهما لاحقه أصلا عند وجود
 نقص المنع والكره يعني أن يقال النقص المانع من الامامة مانع من الولاية لانه لا يقول شرط الامامة للكره قسمان قسم يشترط في
 ابتدائها وهو ما هو قسم يشترط في ابتدائها (٤٤) وانما طرأ ألا يوجب العزل كاختلاف الأموال (قوله بل الحق له الخ) قد علمت ان هذا

لا يناسب لان كلامه في زائد الفقه
 وما بعده وهو اذا ظاهره نقص المنع
 أو الكره سقط حقه أصلا (قوله مع
 أن الحق له) من وادى ما قبله الا
 ان قوله أي ونسب الخ كلام ظاهر
 في ذاته الا أنه لا يناسب ما بعده
 من أن قوله ان عدم نقص منع أو كره
 في زائد الفقه وما بعده (قوله بان
 كان أعلم من السلطان) قد أفندنا
 أن هذه طريقة أخرى غير ما تقدم
 ثم لا يخفى أن الواضحات لظاهر
 المصنف انما هو الاول لان المصنف
 قلصص الكلام على نقص المنع
 أو الكره فاستفاد منه أن النقص
 اذا كان معني خلاف الاولى المشاره
 بقوله بان كان أعلم من السلطان
 الخ ليس حكمه حكم نقص المنع
 أو الكره فتأمل (قوله وفيه بعد
 التكلف ما فيه) الحاصل أن فيه

ثم يجمل لباس لانه على شرف النفس والبعد عن المستغفرات ثم ان المبالغة في قوله
 وان عبدا الخ في مقدور لا في استحباب التقديم أي ويستحق أمر الامامة رب المنزل وان
 عبدا كما أمرت الامامة يشمل مباشرة والولاية فيها ولا يصلح جعله مبالغ في استحباب
 التقديم والظاهر من كلامهم أن رب المنزل وكان كافرا أو هاتما من الامامة غير ما ذكر
 لاحقه في مباشرة ولا استنباط (ص) ان عدم نقص منع أو كره (ش) قد تقدم ما يفيد
 أن هذا راجع لقوله ثم زائد فقه الخ أي أنه يستحب تقديم من ذكر بشرط أن تتحقق الاوصاف
 المانعة من الامامة والوصاف المذكورة فان وجد شي مما ذكر فلا يستحب تقديمه بل
 الحق في استنباطه أن يستحب فان قلت كان المناسب أن يعطى بالاول ولا بأولها فالشرط
 انتفاؤه عما لحق بالان الراد الا حد ذاته وانتفاؤه بانتفاء الامر من معا كقوله تعالى ولا
 قطع منهم أعمال وكفورا فان قلت هلا قصر على قوله ان عدم نقص منع أو كره ولم يذكر
 قوله (واستنباط النقص) فالجواب انه لو قصر على ذلك لاستغنى عنه انه لاحقه بالكسبة
 حيث ظاهرها المانع مع أن الحق له أي ونسب استنباط المستحق للامامة النقص نقصا يجوز منه
 امامته كاملا بان كان أعلم من السلطان أو من رب المنزل فيسبب لهما أن يأنه لا استنباط
 مصدر مضاف لقاعله وحذف مفعوله وهو معطوف على نائب فاعل نيب كما مرنا باليه
 وجعله بعض معطوفا على نقص منع نائب فاعل عدم فيصير التقديم ان عدم نقص منع أو
 كره وعدم استنباط النقص غير ما اذا استبان النقص فثابته أحق بمرتبة ولو كان نقص
 الاستنباط أو جوب منها أو كرها وفيه بعد التكلف ما فيه ولكن على هذه التفسيرية ينبغي
 اختصاصه برب المنزل والسلطان وينيل على ذلك قول ابن الحاجب والسلطان وصاحب

شعير التكلف وأمر آخر التكلف فان ترتب استنباط النقص في قوله استنباط النقص شخصا آخر غير هذا الذي
 اشترطت فيه عدم النقص والأشكال ولا شك أن هذا تكلف وأما الآخر الذي أشارة بقوله فيه ما فيه انه يفوته الاخبار بنسب
 الاستنباط من النقص (قوله ولكن على هذه التفسيرية) وجه الاستدلال انه يعارضتهم تساوى الحالتين في العموم لان الأصل التساوى
 فأنه لا تساوى بل ينبغي على هذه التفسيرية الخ وظاهر العبارة وأما على غير هذه التفسيرية فلا ينبغي اختصاصه برب المنزل والسلطان
 مع انه ينبغي اختصاصه به معالي هذه التفسيرية على غير ما هو جعله معطوفا على التذويبات (أقول) ولعل الاحسن أن يكون قوله ان
 عدم نقص منع الخ شرط في الكل من السلطان ورب المنزل من حيث المباشرة أي انه بسبب تقديم السلطان ورب المنزل وغير ذلك
 مباشرة ان عدم نقص منع أو كره يخص قوله واستنباط النقص بالسلطان ورب المنزل (قوله ابن الحاجب الخ) لم يشرح المصنف
 في التوضيح تلك العبارة والظاهر أن يقال ان المعنى أنه يجوز للسلطان ورب المنزل بمعنى الاذن الشامل لخلاف الاول والمستحب فهو معني
 المستحب في حالة نقص الكره والوجوب فيها اذا كان نقص منع ومعني خلاف الاول فيما اذا لم يقم بهما نقص منع أو كره وقد تقدم
 معني الوجوب في عبارة من غير الوجوب في نقص المنع

(قوله كوقوف ذكر عن عينه) ويندب تأخر مقلدا وتكره المحلظة فإن حله آخر شديداً على العين أن تأخر قليلاً حتى يكون خلفه فقوله وأنشأ أي ابتداء أو في الانتهاء (قوله عقل القرية) أي الطاعة فعلاً أو تركاً أي عقل أن الطاعة شاب على أي يحصل الثواب لفاعلهما وأن المحصة يعاقب عليها أي يحصل العقاب لفاعلهما إلا الصبي (قوله ونسأ خلف الجميع) فتقف خلف إمام ليس معه غيرها وخلف رجلين أو صبيين فما كثرهم الإمام فإن كان معه رجل أو صبي بشرطه وقفت خلفهما أي بحيث يكون بعضا خلف الأمام وبعضا خلف من على عينه لا خلف أحدهما فقط (تنبيه) قال في ك وقف الخلفي المشكل بين صفوف الرجال والنساء (قوله أراكم من وراء ظهري) أي بصرفي رؤية ك رؤية الصرا أو بصيرة خرق عاتده وما قبل كان صلى الله عليه وسلم بعين ابن كنفية كسم الخياط يرى جملاً ولا يحجبها الثياب بل يشتمل عليه والاصل عدمه ابن حجر على الهمزة (قوله بأن لا يذهب) الباء السببية وكأنه يقول أي عقل فواجب سبب كونه لا يذهب (قوله ويفرك) (٤٥) من معه) أي كونه لا يذهب بسبب في العلم بكونه

عقل الثواب ويرد أنه يمكن أن يكون عدم ذهابه استحياء من الناس إلا أن يقال الباء التصوير أي تصور الشيء بغيره وما ترتب عليه قال عجمي ومن لم يعقل القرية وهو عن يومئذ بالصلاة فتقف حيث شاء فله أو أوالحسن السائل (قوله ولهذا) أي ولكونه أولى بقدومه المين بعينه (قوله كما يقضي لكاتب الوثيقة) ردها عن عرفة فإن غيره يشارك في هذا التعليل وهو علم مذكور كليات الوثيقة نقله عنه المشغلي اه ورده في ك بأن القارئ عاقل عن بعض الأمور التي فيها خلاف الكاتب فانه ناظر لكل حرف فهو أقوى علماً والقارئ أعلم (قوله على الورع) أي ألا أن يندققها (قوله وهو التارك) يراجع الورع وأما الورع فهو الذي يترك بعض المباحات خوفاً للوقوع في الشهوات كذا ذكر بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (وأقول) ويمكن أن يكون نفساً

المتزلزلة الاستجابة وإن كان نافصاً (ص) كوقوف ذكر عن عينه (ش) يريد كما يندب استجابة النافص يندب وقوف ذكر باله عن عين الإمام وإن وقف عن يساره أداره إلى يمنة من خلفه (ص) وإثنين خلفه وصبي عقل القرية كالبايع ونسأ خلف الجميع (ش) يعني أن الاثنين من الذكور فصاعداً يقومون وراءه وذلك لأن النصيف مطاوع بقوله عليه الصلاة والسلام أقبوا أصغروكم فاني أراكم من وراء ظهري والصبي إذا كان بعقل القرية كالبايع فيقف وحده عن عين الإمام ومع رجل خلفه وأما النساء فيقفن خلف الرجال لأنهن عورة فقوله وصبي مستند أو سوغ الابتداء بوصفه بقوله عقل القرية أي فواجب أن لا يذهب يترك من معه وقوله كالبايع خبره (ص) ورب الدابة أولى بقدومه (ش) يعني أنه إذا أكرى شخص من رب دابة جملته معه ولم يشترط تقدم أحدهما على الآخر فإن رب الدابة أولى بقدومه بكسر الدال بحقيقته وقبحها شدة تعلقه بطباعها ومواضع الضرب منها كحمل رب الدار قبلها ولذا يقضي بالدابة عند تنازع الراكبين أن يقدمها كما يقضي لكاتب الوثيقة بتقديمه لأنه لا يعلو على المحتون عليه وكل هذا دليل على تقديمه لا لعلته بمصالح الصلاة ومفلسها (ص) والأورع والعدل والخير والأب والعم على غيره (ش) يعني أن الأورع يقدم ندباً على الورع وهو التارك لبعض المباح خوفاً للوقوع في الحرام وأن العدل يقدم ندباً على المجبول الحال وأن الخير يقدم ندباً على ذي الرق وأن الأب والعم يقدمان ندباً على الابن وابن الأخ ولو كانا زائدين في الفضل خلافاً للصحتين في تقديمه ابن الأخ الأفضل على عمه ولا يترتب منه في الأب زيادة مرتبة فانه المازي خلافاً للخصي ويحتمل أن يقدم العدل الأعدل أي يندب تقديم العدل على العدل لأنه لو لم يكن على ظاهره لاهو أنه يندب تقديمه على الفاسق لأنه المقابل له مع أنه لاحق له في الإمامة كما مر بأشارته ابن غازي أو أن المراد بالعدل هنا العدل الشهادة ولا يلزم أن يكون مقابله فاسقاً كما قالوا في باب الشهادة للفضل وهو ليس بفاسق وهذا أولى من كلام ابن غازي لأن فيه تكلفاً من كلام نت المقابل له بالمجهول لأن العدل لا يقابل بالمجهول لأن الشيء إنما يقابل بتفضله أو المساوئ لتفضله والمجهول ليس بتفضلاً العدل (ص) وإن تنازع

لاورع أي أن الأورع هو الذي يترك بعض المباح وأولى بتركه المشتبه وأما الورع فهو الذي يترك المشتبه خوفاً للوقوع في الحرام ثم بعد كشي هذا رأيت عن بعضهم ما قلته وهو أن الورع تارك الشبه خوفاً للوقوع في الحرام فانه الحد (قوله ندباً على ذي الرق) أي غير زائد في الفقه الأمع سيده فقدم عليه ولو زائد فقه ولا ترتب بين رفق ذي شائبة كبعض فلا يقدم بعض على خالص (قوله ولو كانا زائدين في الفضل) ولنا قال عجمي وظاهر كلام غير واحد تقديم الأب على ابنه ولو كان الابن حراً أو زائد فقه والأب عبداً أو غير زائد فقه وكذا العلم في عجم أن مرتبة الأب والعم بدرج المثل لوقيل زائد الفقه وهو يدل على أن نوع المثل والولادة لا يقدم على غيره ولو أيا اه (تنبيه) تقدم الأب على ابنه ولو حراً أو زائد فقه عند المناشحة وأما مع التراض فيندب تقديم الابن الحراً أو زائد الفقه ولا عقرب تلك (قوله أي يندب تقديم العدل) أي الآن يكون العدل زائد فقه (قوله وهذا أولى من كلام ابن غازي) أمه الذي هو قوله ويحتمل أن يقدم العدل الأعدل (قوله لا يقابل بالمجهول) أي يجوز أن يكون المجهول عدلاً (قوله ليس تفضلاً) ولا يساوي التفضيل

مثال التقصير كأننا قلنا الموجود ما قديم أو ليس بقديم ومثال المساوي الموجود ما قديم أو واحد (قوله أن كان مطلوبهم حازرة فضل الإمامة) وأما لو كان شاخصهم للتقدم في الوظيفة فالظاهر أنه ينظر لفقرو يقدم به أو لا أقرع عنهم فإله الروموني (قوله ولا ينظر الإمام حتى يرفع) أي فكره ذلك مالم يرد الاعتدال لفضل الجماعة والأخر دخوله فيه كالشبهة لاحتمال كونه الآخر وهل وجوباً للهجي عن إيقاع صلاة غيراً أندبا (قوله بعدوا لانتظره) أي يحرم عليهم ذلك مالم يشك في الادراك فاستحب مالك ترك أحراره (قوله ظاهر الوجوب) مسلم أن ظاهر الوجوب الألف قد علمت أنه في الركوع مسلم وأما في السجود فلا يتقدم أن التأخير في السجود مكره وقدمه في تنبيهه كما حذف المصنف (٤٦) قوة أو ركوع لكان أحضر له إذا كان لا يطلب تكبيره للسجود الذي لا يعتد

به فالقول في الركوع وقادته بتقديم التصريف في الطاعات وانعزال لا ينبغي كما يقع لبعض الناس في الإمامة فيرى من هو أكبر منه فيقدمه للإمامة على نفسه فهذا لا ينبغي بل يتقدم بنفسه كذلك على بعض الشيوخ وهو ظاهر (قوله وقام بتكبير) أي ويكبر بعناده (قوله وقد دفع بتكبير) أي من السجود (قوله وإن لم يجلس) الواو الحال (قوله وهو مذهب المدونة) ومقابلها ما ترجمه سند من قول مالك أنه إذا جلس في ثابته يقوم بغير تكبير أنه يقوم بها أيضاً بغير تكبير (قوله ومثل ذلك السجود) المراد لم يدرك ركعة (قوله فيكبر في ثابته وغيرها) مثال ثابته ما لو أدركه مع الركعة الثالثة فإن ثابته الثالثة فكسرى في قيامه منها أي من ثالثة الإمام التي هي ثابته وإن لم يجلس حينئذ فقوله فكسرى في ثابته أي في قيامه من ثابته (قوله وقضى القول وبني الفعل) أعلم أن ملكاً ذهب إلى القضاء في الأقوال دون الأفعال والبناء في الأفعال دون الأقوال

منساوون لا لكبير أقرعوا (ش) يعني أنه إذا اجتمع جماعة واستووا في مراتب الإمامة وتزاعوا فحين يقدمهم أقرع بينهم أن كان مطلوبهم حازرة فضل الإمامة لا لطلب الرئاسة الدنياية ولا لاحتقار حقهم من الإمامة لأنهم حينئذ فساق (ص) وكبر المسبوق لسجود أو ركوع بلا تأخير للجواب (ش) يعني أن المسبوق إذا وجد الإمام ساجداً فإنه يكرر السجود ويذهب بتكبيره لأحرام ولا ينتظر الإمام حتى يرفع وكذلك يكبر فيما إذا وجدوا كعائدين يكررا أحدهما لأحرام والأخرى للركوع ولا ينتظره وأما إذا وجدته جالساً في التشهد فإنه يكرر تكبيرة الأحرام فقط ثم يجلس بغير تكبير بلا تأخير أيضاً فقوله بلا تأخير ظاهر الوجوب مالك ولا يرق في منته ليقوم الإمام لم يدركتم فصلوا وما فأكبر فأتوا (ص) وقام بتكبير أن جلس في ثابته لا لم يدرك التشهد (ش) برهان المسبوق يقوم بتكبيره أن جلس مع الإمام الجالس الذي فارق مقعده في ثابته هو بأن أدركه معه أخيراً في الثالثة أو الرابعة لأن جلوسه وافق مجلعه بخلاف ما إذا أدركه ركعة أو ثلثاً فإنه يقوم بلا تكبير لأنه جلس في غير محل جلوسه موافقة للإمام وقد دفع بتكبيره جلس بهو في الحقيقة للقيام هذا في غير مدرك التشهد الآخر ما هو يقوم بتكبيره وإن لم يجلس في ثابته نفسه لأنه كفتح صلاة وهو مذهب المدونة ومثله مدرك السجود الأخير ويقيد مفهوم قوله أن جلس في ثابته بما إذا قام للقضاء وأما ما دام مع الإمام فيكبر في ثابته وغيرها موافقة للإمام وقوله ثابته أي ثابته نفسه للإمامة وفي بعض النسخ ثابته دون الضمير والاولى أولى (ص) وقضى القول وبني الفعل (ش) يعني أن المسبوق إذا أدرك بعض صلاة الإمام وقام لأجل ما بين من صلاته بعسلام الإمام فإنه يكون فاضلاً في الأقوال بآثافي الأفعال والقضاء عبارة عن جعل ما قبله قبل الدخول مع الإمام أول صلاته وما أدركه آخر صلاته والبناء عبارة عن جعل ما أدركه معه أول صلاته وما قبله آخر صلاته فإله الشارح والمراد بالأقوال القراءات الخاصة وأما غيرها من الأقوال فهو بان فيه كالأفعال فلذا يجمع بين جميع الله تعالى حمده وبنائوا الحمد فلهذا أدرك ثابته الصبح قنت في فضل الأولى على المشهور كما قاله كل من الجزوى وسيف بن عمر كل منهما في شرح الرسالة فتقول الشارح أنه لا يثبت في ركعة القضاء وهو جار على منتهى المدونة لأنه أعياض ما تقدم من القول في الأولى ولا تقتضيها الخ فيه فنظرنا علمت أن القول الذي يقضى هو القراءة فقط (ص) وركع من خشي فوات ركعة دون الصفان ظن أن ادراكه قبل الإقبال على الصفين لا يخرجه

وهذه أوجه حقة إلى القضاء فيها هو الشافعي إلى البناء فيها هو مشايخه إذا أتم الصلاة فلا تأتمروا وأتم تسعون أو تأتمروا عليكم السكينة أو أقرعكم فصلوا وما فأكبر فأتوا وروى فاقضوا وأخذوا الشافعي رواية فأتوا وأوجه حقة رواية فاقضوا ومالك بن كعب مقلداً لأصولين والمحدثين وهي إذا ما كان الجنب بين الدليلين جمع فعل رواية فأتوا في الأفعال ورواية فاقضوا في الأقوال وتظهر غرة الخلاف حين أدرك آخر المغرب فعلى مذهب الشافعي يأتي ركعة بأم القرآن وسورة جهرها ويجلس ثم يأتي بركعة بأم القرآن فقط وعلى المالكية حقة يأتي بركعتين بأم القرآن وسورة جهرها ولا يجلس بينهما لأنه فاضل فيما قولاً وفعلًا وعلى المالكية يأتي بركعة بأم القرآن وسورة جهرها إلا فاض القول ويجلس لأنه بان في الفعل ثم ركعة بأم القرآن وسورة أيضاً جهرها إلا فاض القول وينشد وسلم (قوله فلذا يجمع الخ) فلو قلنا سمعنا من الجنب جملة الأقوال التي تقضى لا تقصر على ربنا والله الحمد فربما خلت خلافاً عليه عب (قوله دون الصف) متعلق بقوله وركع (قوله أن ظن ادراكه) أي الصف

(قوله فاعلموا انكم) كان ينبغي الصنف أن يقول كما قلنا فاعلموا أنكم بالناء المقيدة للتعقيب أي كما في الأول فاعلموا في الثانية (قوله فخشى فوات الركعة) أي غلب على ظنه فيما يظهر (قوله فليركع) أي نذبا (قوله أفضل منها على الصنف) فيه أنه يحصل الصنف والركعة فالأولى أن يقول المحافظة عليها أحسن من المحافظة على أحدهما انتهى هو الصنف (قوله فلا يجوز له) أي يكره له فيما يظهر (قوله وان قامت الركعة انتفاقا) أي انتقاما من قولهما لا والاسئلة ذات خلاف وسيأتي مقابله انتهى هو القول الثاني الذي هو قوله وقيل يجرم مكانه فهذا مقابله وأما قوله وقيل لا يجرم هذا فيما يتعلق بما إذا ظن ادراكا في حصة فلم يقابل الذي يقبل كل منهما في موضوع (قوله وقد أساء) أي ارتكب سيئ وهو ما (قوله وهذا إذا لم تكن الركعة الأخيرة) فلو شك أي الأخيرة أم لا فيصطاد بجعلها الأخيرة (قوله وقيل لا يجرم حتى يأخذ مكانه) هذا قول ابن حبيب روى أنه يشبه أنه لا يجوز حتى يأخذ مكانه من الصنف (قوله يذب الصنفين والثلاثة) الكافي في المصنف استقصائية فلم يدخل شيئا فقول هو الثلاثة المنسحب عنه (قوله ولا يذب في قيام ركوعه) وانظر لودب في رفعه المذكور وانظر عدم الإعلان مرعاة لظاهر المدونة ولعل الفرق بين الركوع والرفع أن البسطة الطول وهو غير مشروع في القيام من الركوع (قوله ولا يذب الخ) ظاهر ذلك العبارة أنه يذب في ركوعه عند أشبه حينما في ذلك قوله بعد لودب في ركوع أوله خلافا لأشبه في أنه لا يذب را كما (قوله ويذب را كما في (٤٧) أو لا خلافا لأشبه) عبارة رابو في مباح

فأما أورا كعلا ساجدا أوجبا (ش) يعني المنسبوق إذا جاز فوجد الامام را كعاشي فوات الركعة برفع رأسه ان تعادى الى الصنف فليركع بقرب الصنف حيث قطع من ادب را كعلا وصل الى الصنف قبل رفع الامام من الركوع لانا للمحافظة على الركعة حيث نأفضل منها على الصنف اما ان كان اذ ركع دون الصنف لا يذب الركع الا ان تعادى الى الركعة حيث قطع من ادب را كعلا برفع الامام رأسه فلا يجوز له أن يركع دون الصنف ويأدى الى ان كانت الركعة انتفاقا فان قفل أجزأه ركعتيه وقد أساء وهذا إذا لم تكن الركعة الأخيرة والركع لثلاث فتنه الصلاة وما ذكره المؤلف هو المشهور وهو مذاهب حاشا في المدونة واخاره ان ترشد وقيل يجرم مكانه ترجيح الادراك الركعة وقيل لا يجرم حتى يأخذ مكانه من الصنف أو يغادر وعلى المشهور يذب الصنفين والثلاثة وإذا تعددت الفرق جلا لا خفر فرقة واحدة في جهة الدخول وهي التي بالنسبة الى جهة الامام الأولى سواء كانت أمامه أو عن يمينه أو عن يساره وإذا أخطأ ظنه فلم يذب الصنف في يمينه را كعلا بد فاعلموا في الثانية ولا يذب في قيام ركوعه هذا المسوق فيه كافي مباح أشبه خلافا لما في الجلاء ويذب را كعلا في أوله خلافا لأشبه في أنه لا يذب را كعلا فلو فعلت تخافت بناء عن ركبتيه وأما ساجدا أوجبا فلا يذب لقيم الهيئة (فان قلت) كيف يتصور فمين نظن ادراك الصنف قبل الرفع أن نظن فوات الركعة ان تعادى للصنف (قلت) أحسب بأجوبتها وعلمه يقتصر أن نظن ادراك الصنف قبل الرفع ان خب ونظن عدم ادراك الركعة ان تعادى الى الصنف بالسكينة والوقار فركع قبل الصنف لان الخجب حيث تغير منى عنه اذ هو في الصلاة ولا يجب قبل أن يركع ليدرك الركعة قبل الرفع لأشبه بالصلاة وهو منى عنه (ص) وان شك

وحيث فلا منافاة بين نظن ادراك الصنف قبل الرفع وبين نظن ان تعادى الى الصنف فاته الركعة وذلك لانه اذا ركع دون الصنف يحصل له الطمأنينة في حال التلبس وان تعادى الى الصنف يدرك الركوع من غير طمأنينة قبل الرفع ومنها ان خشي يجرم فهو يجرم فهو انه ان تعادى الى الصنف فاته الركعة ونظن انه ان ركع دون الصنف ودبر الركعة والصنف قبل الرفع فلا اشكال (قوله وان شك في الادراك أفضاه) المراد به مطلق التردد الشامل للظن والشك والوهم فهي احوال ثلاثة تضرب في خمسة حالات السخول وهي ما اذا تحقق الادراك أو ظنه أو شك في الادراك أو تحقق عدم الادراك أو ظنه ومطلب الرفع مع الامام فان الرفع فاعلموا البطلان حيث فعل ذلك عدا أوجه لا كما ظاهره عجم وبقي ما اذا كان عند السخول مترددا بصوره الثلاث أوجبا بالادراك أو جازما بعدم الادراك ثم بعد تحقق الادراك فيتحقق الادراك فيتحقق الركعة قطعاً ويرفعه جزئاً وأما اذا تحقق عدم الادراك آخره الا من فرق الرفع الامام في الصورة المجلس حالة الدخول التي هي تحقق الادراك فيتحقق عدمه ظن الادراك وهو مشكوك ومطلب الرفع مع الامام عند ابن عبد السلام فان لم يرفع لم يتطاول وبعد الرفع عند زور وان يرفع بطلت وبطل الرفع فيتحقق الادراك وظنه فقط عند الهواري فان لم يرفع لا يثبت لان تحقق العدم أو ظنه أو شك فيه فلا يرفع فان يرفع بطلت الرابع ان جزم حال الاحتياط

بالادراك أو قلته أو شك رفع برقع الامام ولا يطل بعينه وان حزم بعينه أو ظن بطلان ان رفع رفعه على ما استظهره ع (قوله وان شك في الادراك المذكور فالأولى أن لا يحرم) لم يرد ذلك ما قلناه للمصنف من قوله وان شك في الادراك ألغاه بل أراد أن الشخص اذا حصل له الشك المذكور في حال قدومه على الامام فلا علمت ذلك فلا يرد أن يقال ان هذا الكلام لا يناسب لأن الشك المذكور الذي الصنف يصدد وقوعه في جلب الصلاة ثلاثة خلح حتى يأتي ما قلناه (قوله سواء كان مسبوقاً أم لا) أي مسبوقاً بركعة (قوله أي تكبيرة الاحرام) تفسر العقد الذي يفي بتكبيره في حالة الركوع تكبيرة الاحرام وغيره أي الاحرام وهي الأولى أي قصد بتكبيره للدخول في الصلاة (قوله أي تكبيرة العقد) لا يناسب ما قبله والمناسبة أن يقول أي تكبيرة الاحرام (قوله أول من رواهنا منهما) لأنه اذا لم يرو واحدًا فنصرف للاحرام (قوله الا هو) أي الركوع (قوله ناسيا للاحرام) أي ناسيا لتكبيرة الاحرام فلا ينافي أنه في الصلاة المعينة (قوله فان كان اماما الخ) هذا صريح في أن قول المصنف وان كبر الركوع الخ في الامام والمأموم والقذ وليس كذلك بل انما هو في المأموم فقط (٤٨) كما قاله بعض الاشياخ وهو ظاهر (فان قلت) وهل يعقل ذلك في الامام والقذ

(قلت) يعقل نسياناً أو في الذي تسقط عنه الفاتحة وقوله قطع من ذكر يشعر بالاعتقاد والظاهر لا لعله مجوز به عن بطل (قوله خلاف ما يوهبه كلام نت) عبارة تت ظاهر قوله تعالى المأموم وجوبه وهو مذهب المدينة وجلبها أو الحسن على الاحتياط وهو قول الجلباب وربما أشعر قوله تعالى يعلم وجوب الاعادة وفي الجلباب وجوبها أنه قد علمت ذلك فقهه خلاف ما يوهبه كلام نت أي من أن التلادى عند الجلباب مستحب مع أن التلادى عند الجلباب واجب اذا علمت ذلك فنقول قوله يوهبه أي يقع في الوهم أي الذهن وذلك يصدق بالجزم لا مجرد الوهم لأن كلام نت صريح في الاحتياط عند الجلباب أقول وينبغي مراجعة الجلباب فتعلم الحق ولو قال تعالى وجوباً على الراجح خلاف ما يوهبه نت

في الادراك ألغاه (ش) لما كان المسبوق أمراً ياتباع الامام على الحالة التي عرفها من ركوع أو سجود فذا اتبعه في الركوع ويتقارداً كما بان يمكن بدنه من ركبته قبل رفع رأسه اعتدبتك الركعة وان شك في الادراك المذكور فالأولى أن لا يحرم فان فعل ألغاه وتغدى معب وأتى بركعة بعد سلامه وسجد بعد السلام قال المؤلف كن شك أصلي ثلاثاً أم أربعة (ص) وان كبر ركوع وقوى به العقد أو فواهما أو لم يشرها لجزأ (ش) يعني أن المأموم سواء كان مسبوقاً أم لا إذا كبر للركوع في حال انحطاطه وهو راكع وقوى به العقد أي تكبيرة الاحرام دون الركوع أو فواهما أي تكبيرة العقد والركوع أو لم يرو واحدًا منهما لجزأ في الجمع والاداء في قوله لركوع عني في أو عني عند فلا يشاقبه وقوله وقوى به العقد (ص) وان لم يروه ناسياً لتلادى المأموم فقط (ش) أي وان لم يتوالمصلي بتكبيره الركوع الا هو ناسياً للاحرام ثم ند كرمان كان اماماً أو قد اقتطع من ذكر وان كان مأموماً فتلادى وجوباً وبعد ما وجوباً كافي الجلباب خلاف ما يوهبه كلام نت ولا فرق بين أن ينوي ذلك في الأولى أو غيرها ولا بين الجمعة وغيرها على ظاهرها وروا ابن القاسم ومفهوم ناسياً لقطع العلم وهو كذلك لأنه انما تلادى الناسي مراعاة لقول سندوا بن شيبان بالاجزله (ص) وفي تكبير السجود تردد (ش) محله حيث كبر السجود ناسياً للاحرام وعقد الركعة الثانية فان لم يعدها فانه يتنق على القطع أي اذا كبر للسجود ناسياً للاحرام فهل يتلادى ان عقداً ركعة التي بعدهما السجود وهو رأي ابن راشد أو يقطع مطلقاً وهو قول سندقتفقان على القطع حيث لم يعقد ركوع ما بعدهما أو اماذا كبر للسجود وقوى به العقد أو فواهما أو لم يتوهما فانه كتكبيره للركوع على العقد (ص) وان لم يكبر استأنف (ش) أي أن من دخل الصلاة بغير تكبير أصلاً ناسياً ثم ند كر فانه يستأنف الصلاة حرام ولا يحتاج الى سلام لأنه لم يدخل فيها . ولما كان الاختلاف من جملة مندوبات الامام وكان في الكلام عليه طول أفر ديفصل لذكرك حكمه وأسبابه المعبر عنها بالشروط وصفة المستخلف وفعله وبأجبه معضلة أسبابه فقال

من عدم اليقين كان أولى (قوله في الأولى وغيرها) مثال القبر كما زفانت الأولى ودخل في الثانية (فصل) ففسى تكبيرة الاحرام وكبر للركوع فيتمادى ويقضى ما فانه ويعيد هكذا عند ما قال ابن حبيب يقطع بغير سلام وينتدى كبر الركوع أو لا أو أملى ووجهه (قوله ولا بين الجمعة وغيرها) ومقابلها نقل عن ابن القاسم وابن حبيب من أنه يقطع في الجمعة بسلام ثم يحرم طرمة الجمعة بخلاف غيرها (تنبيه) قول المصنف وان لم يروه ناسياً له ذي المذ كونه قيل في قوله كتكبيره للركوع بلا نية احرام ذ كرهما هناك للتفاوت ذكر عجم أنه بعد الصلاة على الراجح خلاف ما يوهبه كلام نت ود كر الملقى أن الرارح الصلة قوله وفي تكبير السجود (تردد) يستفاد من كلام ابن عرفة أن الراجح القول بالتلادى أي بشرطه وان القول بالقطع مردود (قوله ناسياً للاحرام وعقد الخ) أي ناسياً لتكبيرة الاحرام فلا ينافي أنه اذا الصلاة المعينة (قوله أحزاه على المقيتد) وقيل لا يجوز به (قوله ثم ند كر الخ) أي سواء ند كر قبل ركوعه أو بعد ركوعه دون تكبيره للركوع أيضاً أو بعد سجوده دون تكبيره أصلاً أو بعد ما كبره وقبل عقداً ركعة التي تليه وفي قوله استأنف

إشارة إلى أن الإمام لا يعمل عن المأموم تكبيرة الأحرار وهو المشهور بل حكم بعضهم الاتفاق عليه خلافا لما حكى عن مالك **فصل**
 في صلاة الاستخلاف **(قوله المعبر عنها بالشروط)** أي في كتبهم وقوله وقوله عطف تفسير على صفته من قوله وتقدمه أن قرب أو أم
 انتهاء الأول وغير ذلك وقد قررنا سابقا اختلاف ذلك فظهر أن هذا أحسن **(قوله مضمانه لأسبابه)** أي ضاملا لأسبابه **(قوله خشى تلف مال)**
 الخشية في عرفهم التلويح فادركه كذا قيل فانه يفهم من كلامهم أنه استعمال لغوي **(قوله وثبتت)** تفسير **(قوله سواء كان وينبغي أن)**
 بقيد العمل به **(ال)** أي واسع الوقت وأما إذا ضاق الوقت فلا يستخلف فظهر أما إذا كان قليلا فلا يقطع ويستخلف ضاق الوقت أو واسع وأما
 إذا كان كثيرا فيقتل هذا كله ما لم يخش هلاكا أو شديدا أدى والتعين المقطع ضاق الوقت أولا كذا أو قل ومثل الإمام في القطع وعدمه
 المأموم والقذا واختص الإمام بنسب الاستخلاف **(قوله مع كثرة)** **(٤٩)** **النسب** عبر بالكثرة لواقع والأخبار
 على الفصل كما تقتضيه العبارة

فصل في ندب الإمام خشى تلف مال أو نفس **(ش)** أي يتبدل بن تحققت إمامته وثبتت
 الاستخلاف في ثلاثة مواضع الأول إذا خشى تلف مال له أو لغيره ككفلات دابة أو نفس كخوف
 على صبي أو أمي أن يقع في بئر أو نار فلا يستخلف من ترك النيابة وتكبيره الأحرار أو شك فيهما لانه
 لم يتحقق إمامته بل ولا دخوله في الصلاة وظاهر قوله مال سواء كان قليلا أو كثيرا له أو لغيره ولو
 كافرا أو ثلث تكراما لا تكسر تقابل لئلا ينسب نفسه ونفس غيره ولو كافرا أو يفتي أن يتبدل بالمال
 أي بحسب الانخفاض أي بحسب كل شخص في نفسه وقوله لإمام متعلق بنسب يدل عليه قوله
 ولهم أي ونسب لهم لا باستخلاف خلافا لتث لانه يلزم عليه تقديم معمول المصدر عليه مع كثرة
 الفصل ومعمول المصدر أغتر فقدمه عليه إذا كان ظرفا أو جارا ويجوز والكنه لا يستغنى عن الفصل
 وفيه إجماع لانه لا يعلم منه أن النذب للمختلف أو المختلف ومبب النذب قوله استخلاف وأما
 خروجهم من الصلاة فهو واجب **(ص)** أو منع الإمامة للجز **(ش)** الموضع الثاني إذا طرأ على الإمام
 ما يمنع الإمامة للجز عن ركن كجز عن الركوع أو عن القراءة في بقية صلاته وأما مجز عن
 السورة فليس من موجبات الاستخلاف **(ص)** أو الصلاة بمراف أو سبق حدث أو ذكره **(ش)**
 الموضع الثالث إذا طرأ على الإمام ما يمنعه من علم الصلاة كزفاف ببيع البناء فيها أو يمنعه من
 جعلها بالطلانها كسحب حدث أصغر كزواج أو كبر كركب لعاص خفيف حصل فيها أو ذكر حدث
 كذلك وأمرى أو شك في وضوئه وجلسا كلام المؤلف على رفاف ببيع البناء بعل في شرحه وفيه
 مخالفة لكلام ابن عرفة أنه لو لم يسع عائق للصلاة لزمه بفسله أو بقتله بل مانع للإمامة وانظر
 الجواب مع أسئلة وأجوبة في شرحنا الكبير وقوله **(استخلاف)** نائب فاعل ندب وهو متوجه
 النذب فكأنه يقول يتدب للإمام أن يستخاف عند وجود سبب من هذه الأسباب وله ترك
 الاستخلاف ويدع القوم ههنا فلا يراد به عليه أن كلامه هوهم أن الإمام لا يتدب الاستخلاف عند
 عدم هذه الأسباب بل يجوز له أن لا يجوز ويعاير أخرى استخلاف نائب فاعل ندب أي يتدب
 الاستخلاف لما ذكر وهذا لا يفيد أنه عند عدم ما ذكر من الأسباب يمنع منه مع أنه المراد فلو قال
 صح لإمام خشى تلف مال أو نفس الخ استخلاف وهو أولى من تركه ليسلم من هذا وانما ندب
 له الاستخلاف لانه أعلم عن يستحق التقديم فهو من التعاون على البر والتقوى لا بد من تركه
 التنازع فبين بتقديم فبطل صلاتهم وانما يستخلف الإمام ندبا إذا تعدد من خلفه فان كان

حيث قال لكن كنه لا يتفق مع
 الفصل **(قوله لانه لا يعلم الخ)** فيه
 تقرير بل يعلم منه المستخلف بكسر
 اللام فتأمل **(قوله)** وأما خروجه
 الخ فيه أن الخروج من الصلاة
 ليدرك في العبارة حتى يتوهم أن
 النذب ينصب عليه الآن يقال إن
 الاستخلاف متضمن للخروج فصح
 بذلك الاعتبار **(قوله وأمرى)**
 فوشك في وضوئه قال في ك
 وانظر هذا مع ظاهر قوله فيما سبق
 وإن شك في صلاته نهيان الظهور
 لم يعد من جهة صلاته وعدم
 الاحتياط فبنا في جعلهم هنا
 الشك في الوضوء من أسباب الآن
 يحمل ما هنا أنه شك هل حصل
 وضوؤه أم لا وما تقدم أنه شك في
 طريق الناقص فلا منافاة اه
 وإن قال غيره ومن فوائده شك
 في الصلاة هل دخل بوضوئه أم لا
 فيستخلف كما يقتضيه ابن عرفة عن
 مصنون وكذا أن تحقق الحدث
 والوضوء وشك في صلاته في السابق
 منها اه **(قوله وفيه مخالفة)**

(٧ - خروشي ثاني) لكلام ابن عرفة **(أي أن ابن عرفة جعله من مواقع الإمامة لا من مواقع الصلاة)** **(قوله وانظر الجواب)**
 الخ وحاصل الجواب أن المعنى أو منع إتمام الصلاة ما لم يراف ولا يمنعه عطف سبق عليه إذ تقدّر بدلالة المقام أو منع الصلاة نفسها
 لأجل سبق حدث قال عجم فان نسل لم يستخلف في الرفاف إذا أوجب القطع عزه من سقطت عليه النجاسة قلت لعل أمر الرفاف
 أشد لأدقيل بقضه الطهارة فان قيل قد جعلوا من سبقه الحدث الاستخلاف فيها كان الرفاف مثله قلت فعل منافاته أكثر وفيه شيء
 وقد يقال إن البناء في الرفاف رخصة فيقتصر فيها على محالها وجل القائل كلام المؤلف على رفاف غنغ البناء كالوتر كاعتدال زردون
 أوزاد عن درهم أوليخه اه **(قوله وبغاية أخرى استخلاف الخ)** هذا الاعتراض علم جوابه من الذي قبلها **(قوله ولنا لا بدوي)** ليس
 هذا تحقيقا بل محتملا فلا يقال خشيته أن ذلك يجب

(قوله ويبنى على قراءة الامام فيها) أي الثانية (قوله بالانكسار) أي في السجود أي ببلانكسار في الركوع (قوله ولا تبطل ان رفعوا برقعها) وكذا ان خفضوا بالحق قبله (قوله بمخجل رجوعه للاختلاف) أي بان حدث الرعا في الركوع ولم يستخف في حاله الركوع ورفع (قوله ومخجل رجوعه رفع المستخف) فلي هذا يكون العذر حصل في حاله الركوع واستخف في تلك الحالة (قوله وناظره ولو علوا) أي في صورتين (قوله بيسر وجهه) أي فأتصا به ليس لكونه مصليا بل بخبر وجهه من الصلاة (قوله واذا رفعوا برقعهم قبل الاختلاف) أي على الاحتمال (٥٠) الاول وقوله أو بعده أي على الاحتمال الثاني (قوله فانهم يعودون الخ) أي

في صورتين فان قلت هذا ظاهر في الاحتمال الثاني لوجود الاختلاف دون الاول لعدمه قلت لا لأنه في الاول وان لم يستخف في حاله الركوع استخف بعد الفراغ (قوله فيركعون) هنا صريح في أن المستخف بالفتح في صورتين بعد الركوع ويعودون معه الركوع ولو كان المستخف بالفتح مع المأمومين أخذوا فرضهم مع الاول (قوله فانهم يعودون معه) أي في صورتين (قوله عدم الإجزاء في هذا) أي في هذا كمن صورتين (قوله وأما ان رفعوا الخ) شرع في صورة ثانية (قوله ولم يحصل اختلاف) أي من الامام أصلا بخلاف ما تقدم من صورتين فانه قد حصل من المستخف اختلاف لما بعد الرفع وقبل الرفع وقلنا ولم يحصل اختلاف من الامام أصلا وهل حصل منهم اختلاف وهو ظاهر قوله مع الاول وهو ما فهمه شيخنا عبد الله ولا وهو الموافق لظاهر النقل ويكون هذا وجه الاتفاق (قوله هذا الخ) أي حصل العصة في صورتين الاولين بدليل آخر العبارة حيث قال وهذا في غير من استخف الخ (قوله اذا أخذوا فرضهم الخ) أي

من خلفه واحد فلا بد ان يكون خليفة على نفسه فيتم وحده فانه ابن القاسم وقيل يقطع ويبدئ فانه أصبغ وقيل يعمل على المستخف بالفتح فاذا أدرك رجل ثابته الصبح فاستخف له الامام وكان وحده فعلى الاول يصلي ركعتي الصبح كصلاة الفذ ولا يبنى على قراءة الامام وعلى الثاني يقطعها وعلى الثالث يصلي الثانية ويجلس ثم يقضي الركعة الاولى ويبنى على قراءة الامام فيها واذا استخف على نفسه بعد ما صلى معه ركعة من المغرب فعلى الاول يأتي بركعة بأم القرآن وسورة ثم يجلس ثم بركعة بأم القرآن فقط لا يأن في الاقوال والافعال وعلى الثاني فلا يظهر وأما على الثالث فيكون بان في الاقوال والافعال كالاول الا انه يبنى على قراءة الامام (ص) وان يركع أو يسجد (ش) ويدان الامام ان حصل له سبب الاختلاف في ركوع أو سجود فانه يستخف كما يستخف في القيام وغيره ويرفعهم الخليفة ورفع الاول رأسه ببلانكسار لا يقتدوا به ومثل الركوع الماوس كما يشهد بقوله بعد تقدمه ان قرب وان يجاوزه (ص) ولا تبطل ان رفعوا برقعهم قبله (ش) الضمير في رفعه للمستخف بالانكسار وأما في قوله فيصلى رجوعه للاختلاف وهو الموافق لما في التوضيح ومخجل رجوعه رفع المستخف بالفتح كما قاله بعضهم وظاهره ولو علوا لم يجدته ورفعه معاه بعد ما ظهر كلامهم وقيل تبطل صلاتهم بخلاف من اتهم من علم حده وقبه نظر ادخلهم بحده هنا بدخوله من الامامة بخلاف ما فهم فانه علم بحده حال نكسارهم واذا رفعوا برقعهم قبل الاختلاف أو بعده وقبل رفع المستخف فانهم يعودون مع المستخف فيركعون معه ويرفعون برقعهم فان لم يعودوا معه لم تبطل صلاتهم كذا كروا من رشدوا ونقل الضمير عن ابن المواز عدم الاجزاء في حده وأما ان رفعوا برقعهم بعد ما حصل له العذر ولم يحصل اختلاف واعتدوا برقعهم مع الاول فان صلاتهم تصح اتفاقا كما هو ظاهر كلامهم وقوله عبد الحق واقتصار الشيخ عبد الرحمن على كلام عبد الحق بوجه الاتفاق على البطلان حيث استخف وهذا اذا أخذوا فرضهم مع الامام المستخف بالانكسار قبل حصول المانع فان لم يأخذوا فرضهم معه قبل حصوله فانه يجب عليهم العود مع المستخف بالفتح فيأخذون فرضهم معه فان تركوا ذلك عمدا بطلت صلاتهم واعذر وفات السداد لك بطلت تلك الركعة وهذا في غير من استخف وأما من استخف فلا بد ان يركع ويرفع ولو أخذ فرضه في الاثنان مع من استخف قبل حصول المانع لانه من تركه وركع غير معتبه فيكون هو كذلك كذا ينبغي كما في شرح هـ (ص) ولهم ان لم يستخف (ش) أي ونسب لهم ايضا الاختلاف ان خرج ولم يستخف عليهم أي ولهم ان يصلوا أفذاذا وليس مقابله ان لهم الانتظار حتى يعود لهم فان صلاتهم تبطل حينئذ كما هو مبني اشكال ابن غازي (ص) ولو أشار لهم بالانتظار (ش) أي ان استخلافهم مندوب ولو أشار لهم الاول بالانتظار الى أن يأتي ويتم بهم على علم في ظاهر المذهب خلافا لابن نافع في إيجاب انتظاره

حيث

بان تركوا وطأوا قبل حصول المانع ولم يحصل المانع الا بعد ذلك (قوله وأما من

استخف) حاصله ان المصلحة لا بد ان يركع ولو أخذ فرضه بخلاف من خلفه فانهم يؤمرون بالعود ولو أخذوا فرضهم مع الاول فلا يعودوا والفرض انهم أخذوا فرضهم حيث (قوله أي ونسب لهم) فيما أشار الى أن قول المصنف ولهم معطوف على الجار والمجرور في قوله لآمام وبدله كلام المدقق والي الحسن أي بدلك العطف المتعقبي التذنية (قوله ولهم أن يصلوا أفذاذا) أي مع الكراهة (قوله كما هو مبني اشكال ابن غازي) ونفسه يقتضي هذا الاغناء عن عدم انتظار مندوب وهو خلاف قوله بعد كرم الامام لانها ٨

تدبسه محل استخلافهم ان لم يفعلوا لانفسهم فعلا بعد حصول المانع الاول فان فعلوا لم يستخفوا لانه لا تسام بعد القطع (قوله
 أي ونوب استخلاف الاقرب) فان لم يستخلف الاقرب بخلف الاول شرح شب (قوله ودخل بالكاف رعا في غير البناء) لا يعني ان
 هذا الذي قاله لا يأتي الا على القول بأنه يستخلف واذا فعذره واضح بالعرف ولا يأتي على ما قدمه من عدم الاستخلاف وبجواب بان العذر
 واضح في قرب لافي بعد وقد تقدم ان القول بعدم الاستخلاف مع أنه يستخلف في سبق الحديث أورد كره لكون الاستخلاف رخصة
 يقتصر فيها على موارد (قوله ويتأخر وجوبه بالنية) فان قلت وجوبه بانتمائه (٥١) ونبته الاقتداء بنافي ما يأتي من صحة صلاتهم
 وحداثا وجوابه أنه هنا واصل في ذنا

حيث أشار لهم أن أمكنوا وعلى المشهور ولو انظر وحتى عادوا ثم لم يطل عليهم كما يأتي في قوله
 كعود الامام لانتمائها فلا منافاة بينهما من مآخذ الانتماء لصود من هذا نوب استخلافهم فلا يلزم
 منه جواز الانتظار بل جواز عدم الاستخلاف الصادق بخبر ازانعاهم ان اذا هو المراد (ص)
 واستخلاف الاقرب (ش) أي ونوب استخلاف الاقرب من الصف الذي يليه لانه لا يرى أحوال
 الامام وليس لهم الاقتداء به (ص) وترك كلامي في كحدث (ش) أي ونوبه ان لا يتكلم في
 استخلافه لعذر مطلق لصلاته كحدث سبقه أورد كره ليعتبر في خروجه بل يشعر بقدومه ودخل
 بالكاف رعا في غير البناء وأما وقوله ترك الكلام واجب (ص) وتأخر مؤنث في العجز (ش) بريدان
 الامام اذا طرأ عليه ما يمنع الامامة كالعجز عن بعض الاركان فانه يستخلف ويتأخر وجوبه بالنية
 بان يشيروا للمأمومة فان لم يروها بطلت صلاته على ما تقدم عند قوله بخلاف الامام ولو جاز الخ
 واغفر كون النية في أثناء الصلاة فضرورتها تأخره عن محله فندوب كما يفيد كلامه في الفصل
 السابق وكلامه في وجوب هذا التأخر (ص) ومسك أنفه في خروجه (ش) أي ونوبه
 اذا خرج ان مسك أنفه ليرى أنه قد حصل له رعا وبعبارة أخرى يظهر قوله ومسك أنفه في
 خروجه ولو كان العذر عافا فلن قلت التعليل المتقدم يقتضي ان العذر اذا كان عافا لا يأتي
 فيه هذا ولا يعارضه ما تقدم من قوله في رعا فيخرج مسك أنفه لان ذلك في رعا في البناء
 وليس هو لستر بل لصف النجاسة وهذا في رعا في غيره قلت لاشك ان من بعده لا يحصل لستر
 منه الامسك أنفه وكذا من قرب بحيث قطع ان يادقار عا في درهم في الاكمل الوسطي (ص)
 وتقدمه ان قرب (ش) أي ونوب تقدم المستخلف بالفتح الموضوع الامام ان كان قريبا يمانه
 كالصديق ليحصل له رتبة الفضل فان بعد آتهم موضعه لان المشي الكثير يسدها ويقتدم القريب
 على الحالة التي حصل استخلافه فيها (وان يجاوزه) بخلاف آخر مختلف الصف فلا يلزم بالسا
 كأم لان حاله عند اختلافه هناك وايضا هنا لامل التميز لا يحصل بس على القوم فهو أشد
 محاسنا من مفهوم ان قرب نفي استحباب التقدم مع عدم القرب ولا يؤخذ منه المنع مع أنه ممنوع
 (ص) وان تقدم غيره صحت (ش) يعني أن الامام اذا استخلف جلا فقتدم غيره من يصلح
 للامامة عدا واشتباها كقوله بافلان يد واحد او القوم أكثر منه يعني باسمه فآتهمهم
 الصلاة صحت وهذا يدل على أن المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة بنفس الاستخلاف بل حتى
 يقبل ويقبل بعض الفعل (ص) كأن استخلف مجنون لم يقتدوا به (ش) التشبيه في النجاسة
 يعني ان الامام اذا استخلف على القوم مجنون أو غوه لم يجوز امامته ولم يعمل بهم علا فان
 صلاتهم صحيحة لما تقدم من أن المستخلف لا يكون اماما حتى يعمل بالمؤمنين علا في الصلاة

لطلعت عليه لتقاله من جماعة
 مع المستخلف بالفتح لا تنفرد بخلاف
 مسئلة انعامهم وحداثا فان الجماعة
 زالت بحصول العذر لا امامهم كذا في
 عب الان هذا بنافي ما يأتي من
 قول السارح أو بعضهم وحداثا
 وترك الاقتداء بن أم الباقيين (قوله
 على ما تقدم عند قوله لم يقتدم ذلك
 (قوله وأما تأخره عن محله فندوب)
 والحاصل ان تأخر مكرمة مع ما علم من
 قوله مؤنث وأما مكانا فهو من لفظ
 تأخر الان تأخر مكرمة واجب ومكانا
 مندوب كما يفيد قوله وأما الامام
 الخ (قوله ومسك أنفه في خروجه)
 قال الخطابي انما أمر بالحدث أن
 ياخذ بآفته ليوم القوم أن يبرعها
 وهذا من باب الاخذ بالادب في
 ستر العور وقضاء القبيح والتوازي
 عما هو أحسن وليس يدخل في باب
 الرأى والكذب وانما هو من باب
 التجميل واستعمال الحياء وطلب
 السلامة من الناس اه وبالقيل
 هذا يفيد وجوب ما يحصل به لستر
 لاننا نقول هذا حيث خيف تركه
 عدم الستر من غير تحقق ذلك
 والاوجب (قوله وكذا من قرب)
 أي انه قد يحكي في تلك الحالة أي

فمسك أنفه لستر (قوله وان يجاوزه) أي أو مجزوء أي في هيئة السجود والاولو كان ساجدا ما فعل حصلت له الثقة العظيمة (قوله
 لان له عذرا) وهو أن الامام ما موب التقدّم على المؤمنين كما تقدم من كراهة الصلاة أمام الامام (قوله لا لا يحصل بس على
 القوم) أي من جهة عدم تعيين المستخلف بفتح اللام (قوله ويقبل بعض الفعل) أي بهم مع اتباعهم هكذا قال مضمون أي انه لا بد
 من العمل وحكي عبد الحق عن بعض شيوخه أنه بنفس الاختلاف يصير اماما وان لم يعمل علا حتى قالوا أحدث علما أبطل على
 المؤمنين (قوله ولم يقتدوا به) قال القاني مفهومه انه مجبر بالاقتران بطل والمذهب لا يطل الا اذا علموا معه علا بعد الاقتداء
 وهذه لا تدعى المصنف لان مفهومه غير شرط (قوله ولم يعمل بهم) هذا الحل غير ظاهر المصنف لان المصنف انما قال ولم يقتدوا به

(قوله ولو كان امام مجردا للاختلاف) حاصله ان بعض شيوخ عبدالحق يقول انه بمجرد الاختلاف يصير خليفة مطلقا في جميع الصور واما عبدالحق فقد وافق بعض شيوخه فيما عدا الجنون واما الجنون فقد وافق حصون على أنه لا بد من العقل فظهر من ذلك طرقتا لا تطر بقصصون وطريقه بعض شيوخ عبدالحق وطريقه عبدالحق وظاهر المصنف طرقتا رابعة والهاذهب عجم فقال فان اقتدوا به بطلت عليهم وان كانوا غير عالين كالتقدم في قوله أو يجنوننا (قوله بطلت عليهم ولو لم يقتدوا به) نظر الظاهر لفظ المصنف ولو نظر لفظه أو لاقتال ولو لم يعمل بهم شيئا إلا ان يقال ان المعنى ولو لم يقتدوا به أي ضلوا عن الاتباع للعمل حتى يقول ولو لم يعمل بهم (قوله وقرع عبدالحق) أي بين مسئلة الجنون (٥٣) والتي قبلها كما بينا (قوله وهو الظاهر) رجوع لكلام عجم ورجوع عامل بما ولا

ولو كان اماما مجردا للاختلاف كما عند بعض شيوخ عبدالحق بطلت عليهم ولو لم يقتدوا به وقرع عبدالحق بان هذا ليس من يؤتم به فلا يضرهم اختلاف حتى يعمل عملا ما اتوا به فيه اه ومقتضى قوله ولم يقتدوا به بطلان عليهم بمجرد ذنبه الاقْدابه وهو الظاهر خلاف مقتضى قول عبدالحق حتى يعمل عملا ما اتوا به فيه اه ومفهومه ولم يقتدوا به بطلان ان اقتدوا به وان كانوا غير عالين كالتقدم في قوله أو يجنوننا (ص) أو اتوا وحدا نا أو بعضهم أو بالاميين (ش) يعني وكذلك لا تبطل صلاتهم اذا اتوا وحدا نا انفسهم وقرعوا خليفة الامام وأولى لو لم يستخلف عليهم أو بعضهم وحدا نا وتركوا الاقْدابه من أم الباقي التي استخلفه الامام أو غيره أو اتوا امامين بان قدمت كل طائفة اماما وقد أسست الطائفة الثانية بمنزلة جماعة وجدوا جماعة يصلون في المسجد اماما فقد موارحلناهم وصلوا وهذا كله في غير الجماعة واليه أشار بقوله (الاجمعة) فلا تصح للثنتين وحدا نا فقد شرطها من الجماعة والامام ولو بعد ركعة على المشهور ولو بسوا كالمسبوق لانه يقضى ركعة تقسم بشرطه بخلافهم فان ار كمة المأثري بانها لا يصح صلاة من شئ من الجماعة مما هو بناه ولا تصح للطائفة الثانية اذا لم يصبى جعتان في موضع وتصح لاسبقها ما اتوا به يوجد في بعض النسخ وأتوا وحدا نا بالواو وهي تحتمل للعطف والحال لأن الظاهر منها الحال وصاحبها صاحب الحال التي قبلها وهي ولم يقتدوا به بخلافها وهي حال مترادفة أي متتابعة وفي بعضها بالواو وهو معطوف على تقديم غيره أو على استخفاف جحونا وقوله الالجمعة راجع للقرع الثلاثة وتصح صلاته من صلى مع الامام في القرع الثاني بشرط توفر الشروط ككون من معه اثني عشر تنفذ جسم الجماعة وأما الفرع الثالث فتصح صلاته من صلى مع من قدمه الامام حيث قدم أحدهما فان لم يقدم أحدا وقدموا اثنين أو قدمه هاتين فتصح صلاته من سبق بالسلام بشرطه فان استخفى بطلت عليه ما لم يعيدونها جماعة مادام وقتها باقيا وقولنا تصح صلاته من قدمه الامام أو من سبق بالسلام محله حيث وجدت الشروط فان لم توجد فانها تبطل وحيث بطلت فهل تصح جمعة الثانية حيث وجد شرطها أم تبطل واستظهر في شرحه الأول (ص) وفيه من انتباه الأول (ش) يعني ان المستخلف يبطل على صلاة الأول فيقرأ من حيث انتهى الأول في الجهر وان لم يكن قرأ شيئا افتتح القراءتين أولها فان كانت سرية باستدائ المستخلف القراءة من أولها ولو مكث في قلبه قدر قراءة القرآن لا يمكن أن يكون قد نسى أو أبطأ في قراءتها ولم يتجها وهذا معنى قوله (واستدأ سرية أن لم يعلم) فان علم بان يكون قد أخيره الامام بانها انتهى

(قوله حتى يعمل عملا) أي مجرد الاقتصاد لا يكفي (قوله البطلان) ان اقتدوا به يعني ما قبله الذي نلفناه كلام عجم أي به لا بالجمعة والحاصل ان الثاني يقول لا تبطل الا اذا لم يعمل عملا عجم يقول بمجرد الاقتداء تبطل وهو الظاهر (قوله أو اتوا وحدا نا) ولو استخلف الاصل عليهم لانه لا يثبت حكم الاصل الا اذا اتبع كما يفيد كلام ابن شيركذا في شرح عب وظاهره عدم انهم (قوله أو بعضهم وحدا نا) لكن بآثم كما أفاده شب (قوله وقد أسست) أي أعت كالمعصر به وتنبه في انصافا وحدا نا مع كونه استخلف عليهم وعلى المستخلف وسده ولم يدركوا مع الاصل ركعة فلكل أن يعيد في جماعة ويلغز ذلك يقال شخص صلى ثنية الامام فوعيد في جماعة وامام صلى ثنية الامامية وبعيد في جماعة (قوله ولو بعد ركعة) ومقابلته انها تصح بعد ركعة لان من أدرك ركعة فقد أدرك الصلاة (قوله بختمه للعطف) أي على قوله استخلف جحونا (قوله والحال)

فان قلت الحال وصف لصاحبها والاعتماد وحدا نا ليس وصف الجنون والحوالان الوصف في الحقيقة المقارنة لذلك (قوله يجنوننا) خبر صاحبنا قصد الحكاية (قوله وفي بعضها بالواو) لا يخفى أن نسخة أو أولى من نسخة الواو لقصورهما على الجنون أي لقصور نسخة الواو بخلاف نسخة أو لعمومها (قوله وهو معطوف على تقدم غيرهما) لا يخفى ان عطفه على تقدم غيرهما في العبارة حذفوا التقدير وان اتوا وحدا نا صححت أو ان صححت التقديم جواب عنهما وان تقدم على المعطوف (قوله قد نسى الامام) أي امام المسجد القائم من السلطان أو من الواقف (قوله بشرطه الخ) وهو كون من معه اثني عشر والاولى حذف بشرطه لقوله بعد وعمل الخ (قوله أو أبطأ في قراءتها) فيه ان هذا لا يقتضي البدومها فانه شارحنا في غيرهم فيضنه والظاهر انه اذا أبطأ ولم أنه يقرأ من بعد الحق في آية أو أكثر (قوله وايتدأ سرية) خيصة السرية بالذكر لان الجهرية شأنها العلم بحقيقة الحال

(قوله قاله بعضهم الخ) وعبر بعضهم بقوله وعليه فقتضى الوجوب وهو المناسب حرمة التكرار مطلقاً أي ولو من شخصين (قوله وذلك بأن يدرك الأمام في الركوع) المراد يدخل قبل التمام فيشمل ما إذا انتهى الإمام وحصل الأمام العذر بعد إتمامه وقبل الركوع وأن لم يطمئن إلا بعد حصول العذر أو في حال رفعه أو بعد رفعه فاستلزامه صحيح أو يدخل في ابتداء رفعه من الركوع ويحصل للأمام العذر بعد دخوله وقبل تمام رفعه ويستخلفه وباقي الركوع من أوله لأنه لا يحصل للأمام العذر قبل تمام الركوع واستخلفه حيث لم يعتد بما فعله الإمام منه وكانما استخلفه قبل شروعه فما يأتي من الجود معتد به فلا يؤدي إلى اقتداء مفترض بتغفل أو يدخل في ذلك ما إذا أحرق في حال شروع الإمام في الاعتناء وحصل للأمام العذر بعد أن انتهى معه أو حصل له العذر قبل الطمأنينة أو بعده وقبل الركوع أو في حال الركوع أو بعد تمامه وقوله فما قبله أي أو ما قبله يدخل فيه ما إذا أحرق قبل الاعتناء بالإمام ثم انتهى معه وحصل له العذر بعد ذلك قبل الطمأنينة أو بعده وقبل الركوع أو بعد الركوع وما إذا أحرق قبل الاعتناء بالإمام وحصل له العذر (٥٣) بعد إتمامه وقبل الاعتناء أو أحرق معه

قبل الركوع وركع الإمام ولم يركع للأمام حتى حصل له العذر فيصح استخلافه والحاصل أنه متى حصل له العذر قبل تمام الركوع فإنه يستخلف من أحرق معه قبل العذر ولو في حال شروعه في الركوع وبأن المستخلف بالركوع وأما ما حصل له العذر بعد تمام الركوع فلا يستخلف إلا من أدركه بعده ركوع تلك الركعة بأن ينضم معه قبل حصول العذر ويدخل في هذا من أدركه معه الاعتناء أو الظمان فله في حال الاعتناء بالإمام أو بعد ذلك ما إذا علم هذا كله فيعيد كلام الشارح رحمه الله تعالى عما إذا حصل العذر قبل تمام الركوع وأما ما حصل بعده فإنه لا بد أن يدرك الاعتناء أو الظمان عجز اعلم أن الإمام إذا حصل له العذر

في فراغه إلى كذا أو كان قسرياً منه فسمع قراءته فإنه يقرأ من حيث انتهى الإمام كما يفعل في الصلاة الجهرية وقوله وقرأ أي بدأ بقوله بعضهم على سبيل البحث وظاهر ما أنه أن يقرأ الفاتحة حيث قرأها الأول وهو ممنوع لأن ذكره بالركن القوي لا يجوز وإن لم ينطق به الصلاة دعوى أنه يتغير هناك لأن المعبد للفاتحة شخص آخر يحتاج لنقل وقوله وأبدأ بسرية أي وجوباً (ص) وصحته بإدراك ما قبل الركوع (ش) أي وجهه الاختلاف بإدراك المستخلف قبل العذر من الركعة التي وقع الاختلاف فيها جزاً يعتد به وهو ما قبل تمام الركوع الذي هو ركن الرأس وذلك بأن يدرك الإمام في الركوع عقبه كافي توضحه وقلنا من الركعة المستخلف فيها الشيل ما لو أنه ركع ركعة وأدرك سجودها واستمر مع الإمام حتى قام لم يعد ما حصل له العذر فإنه يصح استخلافه لأدراكه ما قبل تمام ركوع الركعة المستخلف فيها وهو القيام ولا يضر عدم إدراك ما قبلها (ص) والأفان على نفسه أو بين الأولى والثالثة وصحت والأفان كما هو للأمام لا تعامها وإن جاء بعد العذر فكان جني (ش) أجمع من يعتد به من شرأه على أنه لا يستعمل في هذا المساق وإنما قال ابن غازي حقه أن يرفع وقوله والأفان على نفسه الخ على قوله وإن جاء بعد العذر فكان جني كما فعل ابن الحاجب وقرر في التوضيح والأفان لم يدرك جزاً يعتد به يستعمل شافوه بالأولى اهـ وقال بعض الناس لا أن فيه نقصاً وتقديراً لا أخيراً صدر منه من يخرج مبيضة المؤلف اهـ ونحن نشرح على ما صوب ويكون مساقه وصحته بإدراك ما قبل الركوع والأبطلت صلاتهم دونهم وإن جاء بعد العذر فكان جني فإن صلى نفسه أو بين الأولى والثالثة صحت والأفان كما هو للأمام لا تعامها فالخلف بعد الأولى والتقديم هو قوله فإن صلى نفسه إلى صحت فاهم مقدم من محله ومحلها بعد قوله وإن جاء بعد العذر والتأخير هو قوله وإن جاء بعد العذر فكان جني فاهم مؤخر من محله ومحل قبل قوله فإن صلى نفسه فقوله والأبطلت صلاتهم دونهم أي وإن لم يدرك جزاً يعتد به من تلك الركعة بأن فإنه ركوعهما إما بأن أحرق بعد الركوع أو قبله وغسل أو نوى حتى رفع الإمام فلا يصح استخلافه وإن قدمه الإمام فليقدم هو غيره فإن لم يتأخر وغادى القوم في سجودها طلبت عليهم صلاتهم على الشهور ولا اعتداهم بذلك السجود وعدم اعتداهم به إذ لم يجب عليه الانتباه للإمام فهو كمن تغفل أم تغفركم غفلت عليهم دونهم أي دون صلاته فلا تبطل أي بشرط أن يبقى على ما قبل الإمام بأن يأتي بما كان يأتي به مع الإمام ولو لم يحصل

بعد ركعة سواء كانت الأولى المستخلف بالفتح أو غيرها وعقد هاتين التمام الركعتين المستخلف من أدركهما معاً لم يدركهما معاً بل يصح استخلافه في باقي الركعات ولو أدركه مع ما قبله فأن صلى مع الإمام ركعة ثم زوج من ركوعها بعد ما دلوا بمكة تلافيه وحصل للأمام العذر في حال سجودها بعد رفعه ثم أو قبل قيامه لما قبله فإنه لا يستخلف الإمام في بقيته إلا أن ما فعله المستخلف بالفتح من بقيته لا يعتد به وهم يعتدون به فاعتدائهم به كاعتدائهم مفترض بتغفل (قوله وأدرك سجودها) بل ولو لم يدرك سجودها أو أدرك في الثانية ثم حصل له العذر يصح (قوله) أن يرفع وقوله (والا) ليس للفتنة إلا دخيل في الترفع (قوله والأفان الخ) أي أن لم يقبل حقه كذا بل أتى المتن على ظاهره فلا يصح لأن من لم يدرك جزاً يعتد به يستحيل الخ (قوله صدر مثله) مثل زائدة (قوله أو قبله) القليلة طرف فتسبح أي بأن أحرق في حال قيام تلك الركعة ثم زوج من ركوعها أو أحرق قبل قيام تلك الركعة بأن كان أدرك الركعة الأولى مثلاً ثم زوج من ركوع الثانية (قوله على المشهور) وقيل لا لأنه وإن كان لا يعتد به وأوجب عليه لوجوب متابعة الإمام ولو لم يحدث وصار باستخلافه كان الإمام لم يذهب فإنه ابن شاس وغيره

(قوله فأتى بالرفع) لا يخفى أن الاتبان بالرفع فرع عن كونه ترك مع أنه لا يركع بل يسجد (قوله فكاجنبى) الكاف زائدة لأنه أجنبى حقيقة (قوله لأنهم محرمون قبله) هذه الاله لا تتبع الطلآن (قوله فان صلى نفسه صلاته مستقرا) الخ) بأن لا يكمل الركعة في الغرض المذكور وإنما ابتدأ القراءة فاجتمع الركعة فصحت صلاته صلاته مستقرا (قوله ولم ين الخ) لازم الذى قبله (قوله بالركعة الاولى) قال الشيخ أحمد البلبه في قوله بالاولى الخ ظرفه وبالجار والمجرور حال أى بنى حال كونه مستخفا فى الاولى والثانية (قوله وأبتدأ قراءة الفاتحة) تبع الشارح فيه استظهار بعض الشراح وقال الشيخ أحمد بن محمد بن مقضى البناء أنه لو أدرك الإمام بعد أن قرأ الفاتحة أنه يبنى على ذلك وقد يقال أنه على وجوب الفاتحة فى الجمل وترد فيه الخطأ (أقول) ولا ترد لان الغرض أنه جاهل فالتعين لا تقتصر على الاول وهو أنه لو قرأ الإمام الفاتحة فلما رآه يبنى على قراءة الإمام (٥٤) كما أنه بعد بعض المحققين (قوله المأمومية) المناسب الامامية (قوله والاقلبس مؤثما)

المناسب أن يقول والاقلبس
لإمام (قوله أن استخلفه على
وتر الخ) أى بان كل الباقي
وتر أو شفعاً (قوله فلا حاجة
لما قاله المازرى مع قوله أن
استخلفه على وتر) أى بان
كان الباقي وتراً (أقول) بل
يحتاج له وذلك أن معنى قول
المازرى وشفع المغرب كوتر
غيرها أن الباقي شفع لأن
المأخوذ وشفع وحاصله أن
قول محضون مقتضى أن لو
استخلفه وكان الباقي شفعاً
أن تصح الصلوات مع أنها
باطلة فقال المازرى وشفع
المغرب كوتر غيرها فى
الطلآن (قوله وظاهر كلام
المؤلف) هذا ليج موافق
لقائى وهو تقرير آخر مما مر
لما صدر به الذى نهائته
فأتمهم (قوله على ما إذا
كان فى حديث الخ) أى
مطلقاً سواء استخلف عليهم
أم لا أو أعلاماً أم لا فأتى
دجيع بعد زوال حذنه وأتم

له عند فأتى بالرفع والسجود فان تركه بطلت صلاته أيضاً (ص) وان جاء بعد العذر فكأجنبى (ش)
ما تقدم حكم من ياقبل العذر وأما أن جاء إلى المستخلف بالشفع بعد حصول العذر من الإمام وتزوجه من
الامامة فكأجنبى فلا يصح استخلافه على القوم وبطلت صلاة المؤمنين به لأنهم محرمون قبله وأما صلاته
هو فان صلى نفسه صلاته مستقرا ولم ين على صلاة الإمام ولم يقبل الاستخلاف فان صلاته صحيحة وكذا ان
قبل الاستخلاف على حسب طئه والحال أنه يبنى على صلاة الإمام بالركعة الاولى وابتدأ قراءة الفاتحة أو
الثالثة فى الركعة واقصر كالإمام على الفاتحة وأما صحت صلاته لأنه لا يخالفه به وبين المنفرد
بلو ص فى محل جلوسه وقيامه فى محل قيامه والى هذا أشار بقوله (فان صلى نفسه أو بنى بالاولى والثالثة
صحت) أى صلى نفسه نية التقضية أو بنى بالاولى نية المأمومية أى بحسب طئه وهذا لا يكون إلا جهلا
والاقلبس مؤثما (ص) والاقلبس (ش) أى وان لم يبن بالاولى ولا بالثالثة بنى بالثانية فى الثانية أو الثالثة
أو الرابعة أو الخامسة فى الثالثة فقط أو الرابعة فى الركعة فلا تصح صلاته بل لو ص فى غير موضع
جلوسه وهذا معنى قول محضون أن استخلف على وتر بطلت وعلى شفع صحت المازرى وشفع المغرب كوتر
غيرها انتهى ومعنى أن شفع المغرب كوتر غيرها أنه استخلفه بعد أن مضى منها شفع لا بعد أن مضى منها
ركعة ويستدل بالحاجة لما قاله المازرى مع قوله أن استخلفه على وتر بطلت (ص) كعذر الإمام لا تمامها
(ش) تشبيهه فى الطلآن أى كى بطلت الصلاة إذا عاد الإمام بعد زوال عذره لا تمامها بهم سواء رجع ولم
يستخلف ولم يفعلوا لأنفسهم شيأ إلى أن عادوا واستخلف عليهم ثم عاد فأخرج المستخلف وأتم بهم وظاهر كلام
المؤلف كغيره بطلان الصلاة كان العذر حدثاً أو رفاقاً استخلف الإمام لم لا عملوا عليه بعده أم لا وليس
كذلك بل الطلآن محمول على ما إذا كان فى حدث أو فى رفاق بنافوا واستخلف الإمام أولم يستخلف وعملوا
عليه بعده وأما لو لم يستخلف ولم يعملوا عليه بعده فلا تبطل (ص) وجلس لسلامه المسبوق كأن
سبق هو (ش) لما لم يكن من شرط المستخلف إدراك صلاة الإمام من أوله بل إدراك جزء بعينه
من ركعة الاستخلاف وهو صادق عن سبق بما قبل تلك الركعة كما مر بقرين هنا كيفية فعل
المستخلف المسبوق والقوم بعد إتمام صلاة الإمام الأصلى سواء شاركه فى ذلك بعض من خلفه أم لا
والمعنى أن الإمام إذا استخلف مسبوفاً وكان فى القوم أيضاً مسبوقاً فأتى بالنائب مابق من صلاة
الاول أشار إليهم جميعاً أن جلوساً وقام لقضاء ما عليه وجلس من خلفه من المسبوقين على المشهور
فاذا كمل صلاته وسلم فقاموا للقضاء وكذلك كان المستخلف فقط مسبوفاً والقوم فانهم

هم فان صلواتهم تبطل فقوله واستخلف الخ زايغ لقوله أو فى رفاق بنافوا (قوله وكان فى القوم) هذا يدل على
أن خلفه مسبوقين وغيرهم وقوله بعدد ليس من خلفه سابقه إلا أن يقال أن فى العار تحذافاً وغيرهم وقول المصنف وجلس لسلامه
المسبوق أى وغيره (قوله ونس من خلفه من المسبوقين) وذلك لأنه يصح الاقتداء بالمستخلف فيما فيه سواء كان المستخلف بالكسر
يقوله أم لا كما إذا كان الإمام المسافر استخلف مقيماً ولا يصح الاقتداء به فيما فيه فاقض من أمره خلف الإمام المستخلف بالفتح فان كان
مقيماً فعله قضاء عما سبق به المستخلف بالكسر لا يصح اقتداؤه به فيما كان فيما يفعله بنافاته يصح اقتداؤه به سواء كان المستخلف
بالكسر بفعله أم لا (قوله على المشهور) مقابله لفتح مجرى بين أن يصلى ويصرف فيما على الطائفة الاولى فى صلاة الخوف أو يستخلف
من يصلى به أو ينتظر الإمام فيسلم معه لان كليهما قاض والاسلام واحد أو ينتظر فراغ الإمام من قضائه ثم يقضى

(قوله وقد سلم قوله الخ) هذا فيما إذا كان المأموم مسبقاً قبل معالي السخف بالفتح وقوله أو حصل منه أحدهما أي القضاء كالأول المأموم مسبقاً كثيراً وعساو والسلام كان إذا كان الذي خلفه غير مسبق أصلاً (قوله ما وجه ابراز الضمير) أقول كان وجهه إشارة إلى أن السبق اختص به وقد أشار به بقوله كأن سبق هو أي وحده (قوله عطف على الضمير) فيمنع لأنه يصير المعنى المسبق ليس بسلام الامام المسبق لا سلام الامام المقيم فيقتضي بقصد هذه المسبوق وليس كذلك فالتمس عطفه على جملة قوله وجلس لسلامه الخ لأنها في قوة قوله أي المستخلف المسبق ينتظر لا المستخلف المقيم وقرئ بين هذا والسابقة بأن هذه لم يدخل فيها على موافقة الامام في السلام فلا يلزم انتظار سلامه بخلاف السابقة (قوله يقومون لانعامها عليهم ٥٥) أنذا أي وهي بناغقول المصنف

أيضا يجلسون ينتظرون قضاءه ليسلوا بسلامه على مذهب المدونة لأن السلام من بقية صلاة الأول وقد سلم هذا محل في الإمامة فيه فلا يخرج عنه لغیر معنی يقتضيه وانتظار القوم لغیراغه من القضاء أخف من الخروج من امامته وقبل يستخلف من يسلمهم قبل قيامه لقضاء ما عليه فقوله وجلس لسلامه المسبق أي والمستخلف في هذه أيضاً مسبق وقوله كأن نسبق هو أي وسددون من خلفه قالوا ليس المقتدى بسلامه فانها تبطل صلاته لانتمار بالاختلاف امامه وقد سلم قبله وقضى في صلبه أو حصل منه أحدهما فقط وانظر ما وجه ابراز الضمير في قوله كأن سبق هو (ص) لا المقيم يستخلفه مسافر لتعذر مسافراً وجهه فيسلم المسافر ويقوم غيره لقضاء (ش) المقيم بالجر عطف على الضمير المضاف اليه سلام من غير إعادة الخافض أي لا الامام المقيم يستخلفه الخ والمعنى أن الامام المسافر إذا استخلف مقيماً على مسافر بن ومقيمين أو كل صلاة الأول فان من خلفه من المقيمين يقومون لانعامها عليهم فإذا دخلوا لمسلمهم على عدم السلام مع الأول والمسافر بن يسلمون لانتمارهم عند قيام المستخلف المقيم لماعليه ولا ينتظرونه ليسلوا معه اذ لم يدخل هذا المقيم على أن يقتدى بالأول في السلام وقبل يستخلف من يسلمهم وقبل ينتظرونه ولما كانت السنة أن يستخلف المسافر مثل كراهة امامة المقيم للمسافر أشار المؤلف إلى العذر بقوله لتعذر اختلاف مسافر بأن يكون موجوداً هناك ولا يصح للإمامة وليس من التعذر بعدد لا مكان استخلافه مع صلاته في مكانين غير كراهة لان الحرج محل ضرورة أو وجهه أي جهل تعينه من المقيمين أو جهل أنه خلفه أو لكونه جاهلاً فهو محتمل لأن يكون قوله أو وجهه من إضافة المصدر لفعله ولما فعله فان قلت كلام المؤلف يقتضي أنه إذا استخلفه لغیر تعذر مسافرو وجهه أن الحاكم ليس كذلك مع أنه كنت كلام المؤلف يقتضي أنه إذا استخلفه لغیر فيه اختلاف فالمقيم على المسافر بن إذا استخلافه عليهم في غير ذلك مكره ولكن الأولى حذف قوله لتعذر مسافر أو وجهه ليشمل ما إذا استخلفه مع عدم تعذر المسافر وجهه ويقوم حكم ما إذا استخلفه في هذه الحالة وهو الكراهة عما في باب السفر كما يفهم منه جواز استخلافه لتعذر مسافر أو وجهه تأمل ثم إن ما شئ عليه المؤلف من أن المسافر يسلم ويقوم غيره لقضاء عند قيام المستخلف المقيم خلاف المعتن من المذهب من أنهم كلهم يجلسون في هذا المسألة أيضاً كالتي قبلها السلام المقيم المستخلف (ص) وانجهل ماصلى أشار فأشاروا واسمعه (ش) أي إذا جهل المستخلف المسبق ماصلى الامام الأول أشار اليهم ليعلموا وأشار اليه المأمومون بعدد ماصلى فان فهم فواضعوا واسجوا به فان لم يفهموا بالترتيب كلهم على ما في جماع موسى ابن رشد هو الجارى على المشهور من أن الكلام لا صلاح الصلاة غير مبطل وقوله سبع ما لا لاجل

أيضا يجلسون ينتظرون قضاءه ليسلوا بسلامه على مذهب المدونة لأن السلام من بقية صلاة الأول وقد سلم هذا محل في الإمامة فيه فلا يخرج عنه لغیر معنی يقتضيه وانتظار القوم لغیراغه من القضاء أخف من الخروج من امامته وقبل يستخلف من يسلمهم قبل قيامه لقضاء ما عليه فقوله وجلس لسلامه المسبق أي والمستخلف في هذه أيضاً مسبق وقوله كأن نسبق هو أي وسددون من خلفه قالوا ليس المقتدى بسلامه فانها تبطل صلاته لانتمار بالاختلاف امامه وقد سلم قبله وقضى في صلبه أو حصل منه أحدهما فقط وانظر ما وجه ابراز الضمير في قوله كأن سبق هو (ص) لا المقيم يستخلفه مسافر لتعذر مسافراً وجهه فيسلم المسافر ويقوم غيره لقضاء (ش) المقيم بالجر عطف على الضمير المضاف اليه سلام من غير إعادة الخافض أي لا الامام المقيم يستخلفه الخ والمعنى أن الامام المسافر إذا استخلف مقيماً على مسافر بن ومقيمين أو كل صلاة الأول فان من خلفه من المقيمين يقومون لانعامها عليهم فإذا دخلوا لمسلمهم على عدم السلام مع الأول والمسافر بن يسلمون لانتمارهم عند قيام المستخلف المقيم لماعليه ولا ينتظرونه ليسلوا معه اذ لم يدخل هذا المقيم على أن يقتدى بالأول في السلام وقبل يستخلف من يسلمهم وقبل ينتظرونه ولما كانت السنة أن يستخلف المسافر مثل كراهة امامة المقيم للمسافر أشار المؤلف إلى العذر بقوله لتعذر اختلاف مسافر بأن يكون موجوداً هناك ولا يصح للإمامة وليس من التعذر بعدد لا مكان استخلافه مع صلاته في مكانين غير كراهة لان الحرج محل ضرورة أو وجهه أي جهل تعينه من المقيمين أو جهل أنه خلفه أو لكونه جاهلاً فهو محتمل لأن يكون قوله أو وجهه من إضافة المصدر لفعله ولما فعله فان قلت كلام المؤلف يقتضي أنه إذا استخلفه لغیر تعذر مسافرو وجهه أن الحاكم ليس كذلك مع أنه كنت كلام المؤلف يقتضي أنه إذا استخلفه لغیر فيه اختلاف فالمقيم على المسافر بن إذا استخلافه عليهم في غير ذلك مكره ولكن الأولى حذف قوله لتعذر مسافر أو وجهه ليشمل ما إذا استخلفه مع عدم تعذر المسافر وجهه ويقوم حكم ما إذا استخلفه في هذه الحالة وهو الكراهة عما في باب السفر كما يفهم منه جواز استخلافه لتعذر مسافر أو وجهه تأمل ثم إن ما شئ عليه المؤلف من أن المسافر يسلم ويقوم غيره لقضاء عند قيام المستخلف المقيم خلاف المعتن من المذهب من أنهم كلهم يجلسون في هذا المسألة أيضاً كالتي قبلها السلام المقيم المستخلف (ص) وانجهل ماصلى أشار فأشاروا واسمعه (ش) أي إذا جهل المستخلف المسبق ماصلى الامام الأول أشار اليهم ليعلموا وأشار اليه المأمومون بعدد ماصلى فان فهم فواضعوا واسجوا به فان لم يفهموا بالترتيب كلهم على ما في جماع موسى ابن رشد هو الجارى على المشهور من أن الكلام لا صلاح الصلاة غير مبطل وقوله سبع ما لا لاجل

المقيم لانه يلزم عليه الاقتداء بما من في صلاة ليس أحدهما تابعاً عن الآخر نعم لوجه شخص فوجد الامام في ركعة الانعام فله أن يأتم به (قوله أشار فأشاروا) أي ليعلموا ماصلى لا عابتي وهو ظاهر قوله وان جهل ماصلى لاتفاق المؤمنين سواء كانوا مقيمين أو مسافرين على ماصلى واختلاف أحوالهم فيما بقي مع أن العلم بأحدهما يستلزم العلم بالآخر (قوله والاسم) فان قدم التسليم مع التهم بالاشارة فقبل بعدد البطلان واستظهر البطلان لان قصد الانهزام بالتسليم في غير محله لغیر حاجة يبطل وحيث حصل الفهم بالاشارة صاد التسليم لغیر حاجة (قوله كلهم) فلو كلهم مع وجود التهم بالاشارة والتسليم بطلت (قوله لاجل اتيهم المستخلف أو بسببه) خرج

التعليل والبيعتى واحد (فوله من لم يعلم خلافه) قال عب وبعمل المأموم المسبوق العالم مع المستخلف الذى لم يعلم ولكن لاتباعه فيما زاد عليه ولا يجلس معه اذا جلس في محل لا يجلس فيه فلان استخلف في ثمانية الظهر وقالة الاصلى بعد ما صلى ذلك المستخلف الثالثة اسقط ركوعه من الاولى فان من علم المأمومين خلاف قوله لا يجلس مع المستخلف اذا جلس بعد نفل الثالثة التي صارن ثابته وبفعل معه الرابعة فلان جلس المستخلف بعد دعاء وجد السهو فان العالم خلافه يسقر جالس حتى ياتي المستخلف بركعة القضاة فيشهد معه وبسقط سلامه كذا في عب (٥٦) ولم يظهر قوله فلان جلس المستخلف بعد ما كان المستخلف لا يجلس بعدها كما يظهر

من تقريره (قوله وفي لزوم اتباع) أى اتباع هذا المأموم الامام المستخلف (قوله بعد) اعلم ان لفظ عقب تدل على المراد دون بعد لان بعد حقيقة في التراخي قال عب فان آخره وجد بعد كاله صلاة نفسه فالظاهر انه لا يضر (قوله سجود الامام) أى البعدى (قوله فان كان سهوه بزيادة) أى كان فيما أتى به قضاء وكان فيما استخلف عليه وقوله وان كان ينقص أى كذا (قوله تنقلب لهما قليلا) أى لقاعدة العلوية أنه اذا اجتمع نقص وزاد فقلب جانب النقص على جانب الزيادة (قوله انه لا ينقلب) أى بل يكتفى بالسجود بعد السلام أى الذى هو زيادة الامام وهو مخالف للقواعد وانظر لم كان النقص الذى حصل فيما استخلف عليه ببقه الى ان يفرغ من صلاته وهلا فله عقب كمال صلاة الامام مثل السهو الذى يترب عليه ويحجب بانه ينظر فيه لفعلة هو والحاصل أن ما قاله الشارح من القولين في السجود بعد كمال صلاة المستخلف بالفتح كونه يجب قبيل أو بعد أعماه في محض الزيادة من الامام وأما اذا كان الترتيب على الاصل سجودا بنقص ثم سبها المستخلف بنقص

إفهام المستخلف أو يسببه وانما جهل وجه اولافاته بعمل على الحق وبلغى غيره (ص) وان قال للمسبوق اسقط ركوعا عمل عليه من لم يعلم خلافه (ش) يعنى أن الامام اذا قال للمستخلف المسبوق اسقط ركوعا أو فحوى مما يجب ابطال الركعة فانه يعمل على قوله المستخلف المسبوق ويعمل عليه ايضا من المأمومين كل من لم يعلم خلافه وهو من علم صحة عقائده أو ظننا أو شك فيها أو ظن خلافها ولا يعمل على قوله من علم صحة صلاة الامام وصلاته تنفسه بعمل على ما علم وظاهره ولو المستخلف وفي لزوم اتباع من يتبع صحة صلاة نفسه وشك في صلاة الامام قولان قلنا ما بين رشد وتقدم نقل طريقة ابن رشد وغيره وهذه المسئلة يفتى عنها ما تقدم من قوله وان قام امام نجلسه الخ وأعادها لاجل قوله وسجد الخ واثم فرضها في المسبوق مع أن غيره كذلك في أنه يعمل عليه من لم يعلم خلافه لاجل قوله وسجد الخ بعد صلاة امامه اذا أتى في هذا في غير المسبوق ولا فهو لم ركوع ولو قال ركع كذا كان أشمل (ص) وسجد قبله لم تتمحض زيادة بعد صلاة امامه (ش) والمعنى أن السجود القبلي بسجدة عقب كل صلاة امامه وقبل تمام صلاته كإذا أخير بعد ما عقد الثالثة أنه اسقط ركوعا متلافاه بسجدة بعد كمال صلاة امامه الى استخلفه لان هناك ياد وقصر السورة لجوع الثالثة ثانية أو أخيره بذلك في قيام الرابعة أو بعد عقدها ولو في الجلسة الاخيرة لاحتمال أن تكون من الاولى فتقلب الثالثة ثانية وهذا ما لم يعينه له أمين الثالثة أو من الرابعة فان عينه بذلك فانه حينئذ تتمحض الزيادة بسجدة سلامه وكذا اذا أخيره وهو في الجلسة الوسطى مثلاً أنه اسقط ركوعا فانه بسجدة بعد كمال صلاته لان السجود هنا بعدى تتمحض الزيادة وهذا واضح اذا أدرك مع الامام ركعة والا فلا يسجد كما يفيد ما تقدم في باب السهو وقد يقال انه لاتباعه عن الامام بصر مطاوعا بطلبه بالامام فيطلب حينئذ بسجود السهو وان لم يدرك ركعة وعلى هذا فقيد ما تقدم في السهو بغير ما هنا وحيث كان السجود بعد النقص الزيادة فله بعد سلام المستخلف ولو ترب عليه فيما استخلفه عليه الامام أو فيما أتى به قضاء فنقص أو زيادة أخرى لذلك سجود الامام فان كان سهوه بزيادة كسهو الامام فواضح وان كان بنقص فقال غير ان القاسم يقلب لهم ما قبلها وظاهر ما في النوار ان لا تنقلب عند ان القاسم قد تدبى أن الطرف من قول المؤلف بعد صلاة امامه متعلق بقوله سجد قال بعض وانما أخره عن قوله ان لم تتمحض زيادة السلاطونهم رجوع الشرطه ان يصر التركيب هكذا وسجد قبله بعد صلاة امامه ان لم تتمحض زيادة قبضهم أنه عند تمحض الزيادة بسجدة قبل صلاة الامام وهو فائده * ولما كتبت الفريضة تقع حرثاً غير مجموعة مع فرض آخر مجموعة ومرة مقصورة بمجموعة وغير مجموعة وقد تقدم حكم التامة غير المجموعة شرع فيما عداها متد ثابان حكم القصر فقال

فصل في من مسافر غير عابث بولاً أربعة برد (ش) يعنى أن المسافر سقراً طويلاً أو زيادة فيما كاه من صلاة امامه فان سجود امامه يقتضي عن مجموعة أى بنقص أو زيادة يبقى ما اذا حصل المستخلف اربعة سهر فيما أتى به قضاء فاتهم لا يسجدون معه سواء كان بنقص أو زيادة هذا كله مستقادم الخطاب في فصل صلاة المسافر (قوله غير عابث) أى مسافر أى من عدا السفر فهو مجاز من كل من اطلاق اسم السبب على السبب (ب) السبب (ب) السبب لقطع المسافة ما خزن من الاسفار ومنه أسفرت المراتع وجهها أظهرته وأسفر الصبح ظهر لانه لما شقته يسفر عن أخلاق الرجال وقوله اربعة برد معمول للمسافر ولو قطعها في لحظة واحدة كالوطر مثلاً والشهور أنه تحديد لا تقرب بغيره فلا يجوز القصر فيما دونها (قوله اربعة برد) وهذا باعتبار المكان

واعتبار الزمان من حلتان أحدهما يوم من معتدلين فيسا الحيوانات المثقلة بالاحمال كالنسيج أجدل رقيق أو سفر يوم ولد نسيج الحيوانات الخفيفة بالاحمال على المعتد كالشاذي وظهر بعضهم أنه الراجح قال في ك وجعدي مائه وانظر هل يحسب اليونان من القير أو من طلوع الشمس وهو الظاهر اه (قوله كل ميل ثلاثة آلاف) قيل ومما يعضهم أن الراجح أن الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعاً معترضه معتدلة والمراد بالذراع الهامشي والأصبع مستشعرات معتدلة معترضة وكل شعيرة ست شعرات من شعر البرذون والذراع الهامشي ينقص عن الذراع الحديد المعروف إلا ثلثين فتكون السنة آلاف خمسة آلاف وسبعمائة وخمسين ذراعاً بالحديد (قوله كل شعيرة ست شعرات) كذا قال (٥٧) القرافي واعترض بأن الشعيرة بهذا الوصف وهو

كون بطن احدها مظهر الاخرى لا يصح لان الشعيرة بهذا الوصف تكون على جنبها وهذا الاصبع الست شعرات وانما يسهلها طرها أو بطنها كما هو تفصيل النورى (قوله ين في حقه) أي ين في حقه سنة عينه كدق في أكديتها على سنة الجماعة وعكسه قول ابن رشد والشمس (قوله غير خاص بفره) وأما العاصي فيه كذا في وشلوب الخرق فيقصر انتفاها ولا فرق في منع العاصي من القصير بين أن يكون عصبانه معشولا عليه أو طارفاً ولا عصى بالفرق في أثناءه أم (قوله بالكرهة والجواز) وقيل بالكرهة والحرمة والحاصل أن الراجح الحرمة في العاصي والكرهة في اللاهي فان وقع ونزل وقصر ظارح لا عانة فيما (قوله فلو قصر الخ) الراجح لا إعادة في العاصي واللاهي (قوله ولا ين المواز تفصيل) وهو أنه يعلق قدسدت مسافة البير أو تأخرت حيث كان السيرة يجمد في أو هو بالريح فان كان يسوقه بالريح فقط لم يقصر في مسافة البير المتقدمة وهي دون قصر انقلع يتعدو عليه الراجح

أربعة برداً كقول كبريدار أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال كل ميل ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع والذراع مابين طرفي المرق في الطرف الاصبع الوسطي كل ذراع ستة وثلاثون أصبعاً كل أصبع ست شعرات بطن احدها الى ظهر الاخرى كل شعيرة ست شعرات من شعر البرذون ين في حقه أن يقصر الصلاة بالربعة حيث كان غير خاص بفره أو لا يفتنع قصر العاصي الا بتي وقاطع الطريق ما يثبت فان تاب قصر ويتطرق للسنة من وقت التوبة وفهم من قوله بان العاصي فيه يقصر وهو كذلك انتفاها في قصر العاصي قولان بالحرمة والكرهة وفي اللاهي قولان بالكرهة والجواز والراجح الحرمة في العاصي والكرهة في اللاهي فلو قصر العاصي أعاد ما على الراجح وان قصر اللاهي أعاد في الوقت كإفلا في (ص) ولو يجر (ش) مبالغة في طلب هذه المسافة لا لردعي من يقول انه لا يقصر في الصلاة هنا لم يقه أحد أي ولا ين مسافة أربعة ودول كان السفر بمصر مع الساحل أو البعجة على المشهور وقيل يعتبر في البصر سيزوم وليته دون المسافة وقيل يعتبر في البعجة بالزمان ومع الساحل بالمسافة ولو اتفق له سفر بر ومجر فيقصر ويلقى من غير تفصيل ولان المواز تفصيل وعليه اقتصر شارح قواعد خاص كإقتصر جهرام عليه واعتزته بعضهم بانه ما أمه المذهب (ص) ذهاباً (ش) اما مفعول مطلق لفعل محذوف أي يذهب اذهاباً فلو كانت مفعولة من الذهاب والاب لا يقصر أو يميز نسبة أي من جهة الذهاب أو من أربعة برد عند من يجوز زججه الخال من السكر من غير مسوغ لكن يؤخذ ولذا يذهب ما يذهب إلى حلة كونها مذهباً فيها (ص) قصيدت (ش) يريد أن مسافة القصر لا بد وان تكون مقصودة تاذلوا قطعها من غير قصد لم يقصر كالهائم كما يأتي ولو جاوز مسافة القصر (ص) دفعه (ش) مفعول مطلق لفعل محذوف أي يدفعه دفعه ومعنى دفعها موقعها أو اعرا به غير زمان عدم التمييز لا دفعه وطور رادسة ونحوها مصادرها موصوفة على المعنوية المطلقة كما قاله ابن الحاجب والمراد يكون الربعة برد قدسدت دفعه أن لا يقيم فيما بينها إقامة توجب الانعام كأربعة أيام صحاح فن قصد أربعة برد ونوى أن يسير منها ما لا تنقص فيه الصلاة ثم يقم أربعة أيام صحاح ثم يسافر باقيا فاه يتم وليس المراد أن يقطعها على ظهر واحد أي أنه يقطعها مرة واحدة أي يسيرها في سيرة واحدة لان العادة خاصة بخلاف ذلك ودفعه بغير المال (ص) أن عدى البلدى للسائق المسكونة (ش) لما كان الانعام هو الاصل والنسبة لا يخرج عن الاصل مجرد اشتراط معها الشروع واشتراط في الشروع لا انفصال عن حكم محله ثم قسم المحل المنفصل عنه فان كان بلداناً

(٨ - خروى ثاني) وقصر ان زه حيث كان فيه مسافة قصر لأقل وهو الراجح خلافاً لشارحا ولا يقصر ما دام في المرسى انظر عب (قوله شارح قواعد خاص) أي الذي هو العرفي (قوله اما مفعول مطلق) وهو الاظهر فلنا مقدمه (قوله أو يميز نسبة) ظاهر الصبرة ان عندنا نسبة بين شيئين وفيها الهام كقول طاب زينتفاو يفت بالتمييز ونقل هانسة السفر أربعة نكث النسبة الاقاعمة فيها الهام بينت بقوله ذهاباً لا يميز من جهة الذهاب أو الابا فإذا أتته من جهة الذهاب فقط (قوله من غير مسوغ) أنه نظير بل المسوغ موجود وهو التخصيص بالاضافة (قوله بر داخ) ترا بجل قوة قصدت شطاط على حدته وليس كذلك بل هو وقوله دفعه شرط واحد ذلك لان الهائم قد خرج بقوله لمسافر أي لم يسفر أربع برداً والهام لا يقال في حقه ان كان لم يسفر أربعة برد (قوله ونحوها) كعادة (قوله أن عدى البلدى) أي الحضري ويبدل فيه العمري لأن في العمري اقامة أربعة أيام صحاح ثم أراد ان لا يحل خلاصه حتى يجاوز إلى السائقين

(قوله أو ما في حكمه) كارتفاق ساكنها بـ أهل البلد سار وظن وخفر وشرا من سوقها وإذا سافر من الجانب الذي لا سائق فيه لم يقصر حتى يجاوز قريته ما هي أي إذا سافر من الجانب الذي لا سائق فيه والقرى المحاذية كمن سافر من ناحية باب النصر لجهة الشرقية إما الجانب السائق أو ليس بجانبه إلا أنه محاذها وأما لو كانت السائق من جهة باب النصر وسافر من الجهة الأخرى بأن سافر من ناحية الأريكة وفرض أنه لم يكن بها سائق فيبقى بقية السائق (فتبينه) مثل الجانبين القريتين التي ترتفع إحداها بأهل الأخرى بالفعل ولا ينتظر لكل واحد منهما ما كان عدم الارتفاق لصعوده وفي شرح شب واطر إذا كان بعض ساكنيها يرتفق بالبلد كالجانب الأيمن دون الآخر والظاهر أن حكمها (٥٨) كالحكم المتصلة اهـ يحمل هذا على ما إذا كان من باب واحد

والأفلا (قوله إن كنت غري بجهة) يقصر حتى يتعدى النيان والبساتين المتصلة به أو ما في حكمه كانت بلدة جهة أو غيرها ولا عبرة بالمزارع وهذا هو المشهور وروى عطف وزاين الماشحون عن مالك أن كانت قرية بجهة فلا يقصر حتى يجاوز بيوتها ثلاثة أميال من السور أن كان بالمدسور والآخر أن يترينها وأن لم تكن قرية بجهة فيكنى بجوارزة البساتين فقط واختل هل هو تفسير وهو اختيار ابن رشد أو خلاف وهو رأي البايع وغيره وتوالت المدونة على هذه الرواية لأن سقيمة السفر في هذا الباب باب الجمعة صوابها أن الجمعة لا تقطع عن هودون ثلاثة أميال لأن في معنى الحاضر كذلك لا يقصر حتى يجاوزها وهذا معنى قوله (وقولنا أيضا على مجاوزة ثلاثة أميال بقرية الجمعة) انتهى والظاهر أن هذا الخلاف حيث لا تزيد البساتين المسكونة على ثلاثة أميال فإن زادت عما اتفق القولان على اعتبارهما زلة السائق وكذا إذا كانت ثلاثة أميال وأما إذا كانت الثلاثة أميال تزيد على السائق المسكونة فيجوز فيما زاد منها على السائقين التأويلان في اعتبار مجاوزتها وعدمها والمراد بالمسكونة المسكونة ولو في بعض الأحيان وهذا أولى من البناء الخرب فإنه لا يقصر حتى يجاوز (ص) والعمودي حلت (ش) أي وإن جاوز وطرق العمودي ساكن البادية حلتته الأصاح هو في حلتته صدق أي حلتته صدق والمحللة منزل القوم ولو تفرقت البيوت بحيث يحتملهم اسم الحلي واسم المار فلا يقصر حتى يجاوز الجميع ويكون ذلك حكم الفضل والرحاب وإن لم يحتملهم اسم الحلي واسم المار قصر إذا جاوز بيوت حلتته هو وإذا جمعهم اسم المار دون اسم الحلي فهو كما إذا جمعهم اسم الحلي واسم المار كما هو الظاهر والظاهر أيضا فيما إذا جمعهم اسم الحلي ولم يحتملهم اسم المار بأن كان لكل فرقة منهم داران فتعتبر كل دار على حدة ولو هذا ظاهر حيث كان لا يرتفع بعضهم ببعض والأفهم كاهل المار الواحدة كذا ينبغي كما في شرح (هـ) (ص) وانفصل غيرهما (ش) يريد أن كان في قرية لا يسكن بها متصلة ولا بساتين فإنه لا يقصر حتى يفصل عن قريته وكذا من كان في الجبال فإنه لا يقصر حتى يجاوز محل (ص) قصر ربيعة وقتية (ش) يعني أنه يسكن قصر الصلاة الرابعة أو وقتية ولو في الضر وري قصر الظهر من من سافر قبل القربى بثلاث فأكثر ولو آخره عمدا أو لا فمن ثلاث إلى خمسة على العصر سفره وتزنت الظاهر حضرة ويقصر فائتة السفر وإليه أشار بقوله (أو فائتة فيه) ولو أداها في الحضر خرج بالرباعية الثلاثية والثمانية فأنه ما يقصر إن أتاه فبقوله قصر ربيعة فائتة فاعل من ورا إذا المؤلف بالوقتية الحاضرة بدليل قوله أو فائتة فيه ولو عبر بخاصة فكان أولى لأن الفائتة وقتية أيضا

والأفلا (قوله إن كنت غري بجهة) تقام بها ولو في زمن دون زمن فيما يظهر على التأويل الأول وهو المشهور فاما بحسب الآية يريد مجاوزة البساتين قطعا وأما على الثاني فهل يحسب الثلاثة الأميال من الأربعة برد وهو ظاهر كلامهم واختاره البرزلي وغيره أولا وصوبه ابن ناجي وصوب بعضهم بالشخص (قوله تفسير أي) تفيد (قوله وتوالت على هذه الرواية) هو ما أشار إليه المصنف بقوله وتوالت وهذا التأويل لا ينشد وهو موجود فتقول من قال لم تؤزل المدونة عليه مردود كما أفاده محشي تب (قوله وهذا معنى قوله وتوالت الخ) والظاهر أن المراد بتسرية الجمعة ما تقام فيه الجمعة بالفعل أو ما وجد فيه شرط إقامة الجمعة هكذا قال عجي وهو مردود بدليل ظاهر التعلل تقام فيه الجمعة بالفعل (قوله فيجوز في التاويلان) أي فهو محل التأويلين (قوله فاته لا يقصر حتى يجاوز) ومجاوزة مقامه من الطرف الذي ليس به مثله (قوله والعمودي) سمى بذلك لأنه يجعل يتصل على عمد (قوله أي

بمحله صدق) أي منزلة صدق أي مرتبة هي صدق ويكون ذلك بعلقة في الصدق أو أنه جعل منزلة طرفا للصدق وكان الصدق جسم من الأجسام نظر وفا في المنزل ويكون أيضا كناية عن اتصافه بأعظم الصدق (قوله ويكون ذلك حكم الغضاء) أي يكون البيوت التفرقة بجاية الغضاء والزباب التي يلقى الانبئة فكان أنه لا دمن بمجاوزة الغضاء كذلك لا دمن بمسافة جميع البيوت المتفرقة (قوله إذا جمعهم اسم الحلي) أي يتسبون لأب واحد كمن تعلق هذا معناه لغة والشارح تبع عجز في هذا والذي يظهر من كلامهم أن المراد بذلك أنهم مجتمعين في موضع واحد ولو لم يقاتل حتى فعل هذا اسم الحلي والدار شي واحد أفاده محشي تب (قوله والمار) بأن جمعهم الحيرة فربما من قرى مصر (قوله لا يسكن بها متصلة) أي ساكنة أو بخرية أي أو منفصلة من نفقة (قوله أو فائتة فيه) ولو صلاها ثمانية أجز أو لا عانة لا يخرج حوزها

(قوله لان الوقت الخ) فيه ان الوقت اذا اطلق يصرف لوقت الاداء (قوله أو قربها) أي بأن يكون منه وبينها أقل من ميل قال ع
 دخول البساتين المسكونة المتصلة ولو حكما كدخول البلد أو القريب بأقل من ميل كالتقريب من البلد بأقل منه ثم أو رداً ما بين من
 السخول القرب واجب بأجرة الاول أن العطف لتفسير أي ان أو بمعنى (٥٩) الواو والتصد لتفسير الثاني ان السخول ان

استمر سائر وقوله أو قربها اذا نزل
 خارجها أو أوان قوله حتى يدخل قول
 وقوله أو قربها قول آخر وتظهر غرّة
 الخلاف فيمن نزل خارجها أقل
 من الميل وعليه العصر ولم يدخل
 البلد حتى غربت الشمس فعلى
 الاول يصلي العصر سريّة وعلى
 الثاني يصليها حضرة (قوله على
 منتهى سفره) أي انتهه سفره
 (قوله اذا نزل منتهى) أي انتهه
 سفره فانهما تطل (قوله ولا يصير
 بأقل الخ) المذهب أن الاربعه
 بر محمد بن علي يجوز الاقدام على
 القصر فيما دونها قاله الشيخ سام
 واما الخلاف اذا وقع (قوله على
 أربعين) الغاية داخله فتشققا
 ثم لا يخفى أن عين تقتضي منعدا
 وإلى الانتهاء فالنائب للفتنة بين
 أن يقول وأربعين بل يقول فيما
 بين تسعة وثلاثين وتسعة وأربعين
 والذي بين ذلك الأربعون والغاية
 والأربعون وما بينهما أو المناسب
 لقوله إلى أربعين أن يقول على
 من قصر من ثمانية وأربعين إلى
 أربعين بادخال الغاية وكذا يقال
 فيما بعدوا الثمانية والأربعين
 ميلا هي أربعين (قوله إلى ستة
 وثلاثين) الغاية داخله (قوله فولان)
 والراجع عدم الاعادة كما هو مفاد
 الخطاب وقت (قوله أقل من ذلك
 على المشهور) ومقابلته أقوال فقيل
 إنسان وأربعين ميلا وقيل

لان الوقتية منسوبة لوقت وكل صلاة لها وقت وقوله أو فائتة أي أو بأجرة فائتة فيه (ص) وان
 فونيا به (ش) برهانه بسن المسافر القصر بشرطه المذكورة ولو كان فونيا معه أهله
 خلافا لاجد وأخرى غير التوقي والنوق بغير أهله فنص على التمهيد ذيتهم فيه عند القصر لان
 المركب صارت له كالدار والنوق خادم السفينة (ص) الى محل البند (ش) يعني أن المسافر
 اذا رجع الى وطنه لا يزال يقصر حتى يرجع الى المكان الذي قصر منه في خروجه فاذا انما تم
 حيث شد لان منتهى القصر في السخول هو مبدأ وفي الخروج وهو خلاف قول المدونة واذا
 رجع من سفره فليقصر حتى يدخل البيوت أو قربها لانها ان منتهى القصر ليس كبند
 ونحوه في المسألة ولما نجل بعضهم كلام المؤلف على منتهى سفره في الذهاب لافي الرجوع أي
 بقصر اذا بلغ منتهى سفره الى قتل على البند أي هو البساتين في البلد التي ذلك أو الحلة
 في البدوي ومحل الاتصال في غيره ما يكون ساكنة من منتهى رجوعه وهو أو من حله
 على منتهى رجوعه لئلا يكون ماشيا على القول الضعيف (ص) لا أقل (ش) معطوف على
 أربعة ودعى حذف الموصوف أي المسافة أقل أي لايابح القصر في مسافة أقل من أربعة
 بردوان كلف اللفظ لا يعلى الا عدم سن القصر وهو لا يقل ولا قصر بأقل لا فلهذا فان قصر في
 الأقل فنه تفصيل قال ابن رشد لا إعادة على من قصر فيما بين ثمانية وأربعين إلى أربعين
 وفيما بين الأربعين إلى ستة وثلاثين في اطنه في الوقت أي وعدم الاعادة أصلا فولان وفيما
 دون ستة وثلاثين بعد أن (ص) الا لكي في خروجه لعرفة ورجوعه (ش) يريد ان السفر
 السبع للقصر انما هو أربعة بر دفعا بعد الأقل من ذلك على المشهور فاستثنى من ذلك مسألة
 المكي والحصبى والمنزوى والمزني قاله يباح بل بسن أن يقصر في خروجه من وطنه لعرفة
 للتسكوت ورجوعه منها مكة وغيره من تلك الاوطان للسنه وافهم قوله في خروجه ورجوعه
 أن كل خارج من وطنه يقصر في خروجه منه ورجوعه اله لاقه فلا يقصره سكى ومنوى
 وحزنى وحصبى ومالهيم يقصر المكي اذا خرج الى وطنه ولو أدركه الصلاة قبل أن يصل الى المكي
 الاحسن والماصل أن الرجوع الى بلد موطنه عليه شيء من أعمال الحج يقصر حيث كان ما عليه من
 العمل يعلمه في غير موطنه فلذا أم المنزوى لان ما بقي عليه من العمل انما عليه وطنه وليس
 عليه بعد عمل من أعمال الحج ولا يتم المكي في رجوعه فله وان كان رجوعه موطنه لكنه بقي
 عليه شيء يعلمه بشيرو وهو التزول بالحصبى ثم ان كلام المؤلف لا يقيدان العرفى في ذهابه الى
 لرى جرة العقبة ولكه لطواف الاضائة وفي رجوعه الى لرى يقصر منه يقصر وفى كلامه
 في باب الحج ما يشهد حيث قال وجع وقصر الا كاهلها كنى وعرفه وما ذكره من انه لا يقصر
 غير ظاهر (ص) ولا راجع لدونها ولولتى تسبى ولا عاد على قصر بلا عذر ولا هاتم طالب
 رضى لأن يعلم قطع المسافة قبله (ش) يعني ان الرجوع الى موضعه بعد عزمه على قصر مسافة
 القصر وانفصله عن وطنه لا يقصر اذا كان رجوعه من دون مسافة القصر ولولتى تسبى
 فيه وعود لاجل سفره لان الرجوع معتبر بغير نفسه وقال ابن الماجشون اذا رجع لثى
 تسبى يقصر لانه لم يرض سفره وهذا ان لم يدخل وطنه ولا فلا شك في اتعلمه فلو لم يكن مكان

أربعين ميلا وقيل خمسة وأربعون (قوله يقصر المكي اذا خرج الى) أي فله عرفة (قوله على الاحسن) ومقابلته الوقت لما ان
 (قوله فلذا أم المنزوى) أي اذا طاف طواف الاضائة ورجع الى بلد موطنه فله من العمل وهو لرى يعلمه في بلده (قوله
 ولا يتم المكي في رجوعه) أي من من بعدوى الجرات وتوجه الى مكة (قوله وهو التزول بالحصبى) أي اذا اواه (قوله ثم ان كلام المؤلف
 لا يقيد الخ) وذلك لانه جعل القصر منوطا بخارج لعرفة والراجع منها من نحو المكي فلا يدخل في ذلك من كان يصر فله

لا يصدق عليه ما يخرجه معرفة (قوله جرى قصره على الخلاف الآتي) الخلاف الآتي في انتموه في حالة الدخول في البلد وأما في خلاف الذهاب في قصر بل لا خلاف لما بيننا (أقول) وبهذا فلا حرج أن يتم قبل قوله ولا يرجع لونهما شامل حتى لما إذا نوى إقامة تقطع حكم السفر ولو نوى الإقامة على التأيد لا يرجع كما يأتي (قوله وتعليقه) أي بعدم قصره في الطريق القصيرة (قوله مبنى على علم قصره الآية الخ) تقدم أن الآية إذا قصر الرجوع عدم الاعاد مع أن نقل المواقيت في بلدان العادل عن القصر بلا عذر بطلت حلاله لأن يقال انتموه وربى على ضعيف وهو حرمة قصر (٦٠) الآية (قوله اللهم الآن يعلم الخ) بأن يجزئ القصر المتخير

بأنه من سدا سفره إلى الموضع إلتفاتاً لتيسر فيه طبيب العيش (قوله والله بال) أي بحسب الامتعة (قوله الآن يجزئ بالسفر دونها) أي قبل إقامة أربعة أيام في قصر بمجرد تعديه محل ذلك القصر وكذلك أن تحقق بحسبها قبل إقامة أربعة أيام وأما لو خرج على السفر دونها لكن بعد أربعة أيام أو شغل يلحقونه قبل أربعة أيام أو لآتم (قوله والاعمال هو الأصل) في ما يقدر تحججه (قوله الأعم من وطنه) مفاده أن راد البلد ما هو أعم من أمرين الأول الوطن وهو ما تخلفه الإقامة بنية التأيد الثاني ما مكث فيه مدة طويلة بنية عدم التأيد فصاح الاستئثار المشارة بقوله الأمتون فالسنتي منه عام لصدقه بصورتيه والسنتي إحدى صورتين ويدل على ذلك أيضاً قوله في مسألي من يبادر كره انخاص بعد العلم فالأحسن أن يراد بالبلد ما يشمل ثلاث صور ربله الأصلية والتم تكن أصلاً إلا أنه قوى الإقامة على التأيد وما نوى إقامة تقطع حكم السفر دون نية الإقامة على التأيد (قوله وإذا كفته بنتها) أي أشار إليها بقوله ونية دخوله وليس يشهدو نية المسافة (قوله وسوا الرجوع بعد مسافة القصر

خروجه ووطنه وانما تقدمه إقامة جرى قصره على الخلاف الآتي في قوله الأمتون ككدة صرح به النحوي ولا يقصر من عدل عن طريق قصير ليس فيها مسافة قصر بلا عذر إلى طريق فيها المسافة أمانا كن عذرك وفوقه فانه يقصر فوقه قصر مسافة قصر بلا عذر إلى طريق قصير وانظر لو كان كل من الطريقين يبلغ مسافة القصر واحداً ما أطول وسلك من غير عذر هل يقصر في زائده وتعليقه بأن ذلك مبنى على عدم قصر الآية بسفره يقتضى عدم قصره أي في زائد الطول وأما الهام وهو الذي لا يعزى على مسافة معلومة فلا يقصر كالفقراء المتجدين فاهم يخرجون ليدوروا في البلدان لا يقصرون مكاناً معلوماً لكن كيفما طابت لهم يلدن فيمكنون فيها ومثل الهام ما لم يدرى قال مالك في المجموعة في الرعاة يتبعون الكلاب بمواشيهم أنهم يتقون الهام الآن يعلم كل من الهام ثوراً في قطع مسافة القصر قبل البلد الذي يطيعه المقام به وقبل محل الرعي يرد وقد عزى عليه عذره وجهه في قصر حيث شئت أنه يصح رفع قوله ولا يرجع الخ إلى أنه فاعل بقدره أي لا يقصر راجع لونهما أي لبلد من مسافة القصر وجره على أنه مسافة لموصوف محذوف صطف على مسافر المقدر قبل أقل إذا التقى ولا سافر أقل منها ولا سافر راجع لونهما أنه يجري مثل هذا في قوله ولا عادل وما بعد موصوحاً بأن المكس عذر وينبغي أن يقبله بال (ص) ولا منفصل ينتظر رفقة الآية أن يجزئ بالسفر دونها (ش) يريدان من رزغن البلد اعزاً على السفر الآية ينتظر رفقة لسافر معهم فإن كان جازماً بالسفر على كل حال فله قصر وإن لم يكن يسيراً الاسرهم فلا يقصر حتى يسروا وإن كان متردداً فولا والاعمال هو الأصل (ص) وقطعه دخول بلدان ربيع (ش) الضمير في وقطعه راجع لقصر وليس راجعاً بقيد السنة لأنه هو أن السنة تنقطع ويبقى الجواز وليس كذلك وبعبارة أخرى أي وقطع حكم السفر من القصر وغيره فقطر رمضان دخول بلد الأعم من وطنه إذا المراد بالموضع الذي تقدمت فيه إقامة طويلة وجب الاتمام كانت إقامته فيه على نية الانتقال أو عدمه بلسل الاستئثار وانما قطع دخوله السفر لأنه منظمة الإقامة وإذا كانت أوقصر في رجوعه فتقدم أنه يعتبر سفر إن نفسه فليس مرادها ولا فرق في قطع حكم السفر بين أن يدخل البلد اختاراً أو غلبة كإلزامه الرجوع النسي وان رده غلب لكن على القصر في رجوعه وإقامته الآن سوى إقامة أربعة أيام اه أي لأن الغالب يمكن الاختلاص منه بخلاف الرجوع ومثل الرجوع الدابة إذا حجت به ورجعه (ص) إلا متوطن كتمكده في سكنها ورجع ناو بالسفر (ش) أي إن من طالت إقامته في مكانه من غير اختيارها ووطنانية عدم الانتقال يخرج منها ورجع سكنها ورجع إليها بعد بلوغ مسافة

أولاً أقول يستعين على ما إذا رجع بعد مسافة القصر لانه إذا رجع قبل مسافة القصر يتم ولا يتوقف على القصر الدخول ويكون من أفراد قوله ولا يرجع لونهما (قوله كإلزامه الرجوع) أو بالغ عليه داعي محضون القتال يجوز أن قصر مغلوب الرجوع (قوله) لأن الغالب يمكن الاختلاص منه أي بحيلة كان يتشعب بها خروا يستعين عليه بأعلى منه فهو بخلة عدم إقامة أربعة أيام بخلاف الرجوع فانه لأجله تفعل معه إذا كان أحمر من الله وادى شب ان هذا الفرق في عكس المقصود ولم يظهر لي (قوله بنية عدم الانتقال) متعلق بدخول غير الذي هو المختار لها وثنأى أن المختار الوطن يقتضى بنية عدم الانتقال (قوله ثم خرج منها ورجع سكنها) والجواب أنه قوى بسفره مسافة القصر (قوله ورجع إليها بعد بلوغ مسافة القصر) لأنه هو بل ولورجع قبل بلوغ مسافة القصر

ويكون موافقاً لما تقدم من الشعم هكذا فهم بعض الشراح ورد معنى تت بأنه تعيين جعله على ما إذا كان جالساً في القصر
 إذ يرجع قبل مسافة القصر كأنه أحر من الجعنة أو التمتع فله يتم لقول المصنف ولا راجع لكونها وقصره على ما إذا خرج من
 وطنه لا من محل إقامته فاقطع حكم السفر بخلاف للقول (قوله ناو بالسفر) ليس بشرط بل المراد يمكن ناو بالاقامة فيصدق
 بما إذا قوى السفر أو لا يتنه وأما يرجع ناو بالاقامة فاقطع حكم السفر فله يتم كالأخرج منها محل دون مسافة القصر بحسب فيه
 والحاصل أنه يفرق دخول بلده ووطنه ودخوله محل إقامته بما يقطع حكم السفر من وجهين أحدهما أن دخول الأولين يقطع ولدخول
 ناو بالسفر حيث لم يرض سكنها أو محل اشتراط الرض حيث مات أهله بحسب الرض أو لأهله وأما الرض مع وجود أهل أي
 الزوجة فله لا غير به ويتم دخوله محل الإقامة لا يقطع إلا إذا قوى به إقامته فاقطع فاقطع ما كان نية دخول محل الإقامة غير ناو بالاقامة
 ولو كان منه وبينه دون مسافة القصر أي على ما تقدم من البحث بخلاف نية دخول وطنه وامنه فله يقطع حكم السفر إذا لم يكن ينسبه
 وبين ذلك مسافة القصر (قوله على ما يرجع إليه مالك) وجمعه قول الأول بالاعتماد لما لوطنه وأتم الصلابة بإصدارها حكم الوطن
 فكأنه يرجع لوطنه ووجه القصر الذي يرجع إليه أنها ليست وطنه على الحقيقة (٦١) وانما أنهم عاوى الإقامة (قوله وأما في

حكمه محطوف على وطنه وفيه
 أنه في حالة الرجوع لا يعتبر البسنتين
 في القصر الآن يحمل كلام المتن
 على دخول المرور كيدل عليه
 ما يأتي بقول الشارح من باب ذكر
 الخاص بعد إتمام الخ لاحتاجه
 لاختلاف الموضوع لأن قول
 المصنف وقطعه دخول بالبلد في
 دخول رجوع وقوله وقطعه دخول
 وطنه في دخول مرور (قوله فلا فائدة
 فيه الخ) جواب عن سؤال مفقد
 وهو أن عطف الخاص على العام
 يحتاج لنكتة وما هي (قوله على
 أصالته) أي أصالة ذلك الخاص في
 قطع السفر أي وأما الذي لم يفتحه
 وطناً أي على التأيد فليس متصلاً
 في قطع السفر وهو ما أشاره

القصر كغيره من كل حجة ناو بالسفر بأن يقسمها دون أربعة أيام بقصر في رجوعه بلا
 خلاف وفي إقامته على ما رجح إليه مالك (ص) وقطعه دخوله وطنه (ش) وعلى ما قررنا
 من أحسنه البلدي يصرف وقوله وقطعه دخوله وطنه وهو موضع فوبت الإقامة فيه على الدوام أو
 ما في حكمه من البسنتين المسكونة من باب ذكر الخاص بعد إتمام فلا فائدة فيه إلا التنبيه على
 على أصالته في قطع السفر ومحل الاستيطان شبيهه في ذلك أو التنصيص على شرطية دخوله
 ولا يكفي مجرد المرور وبلا الاجتياز من غير دخوله أو نية دخوله فاقطع حكمه في شرطية دخوله
 ومهوره وطنه أو ما في حكمه كنية إقامته وقد سبق في توضيحه بأنه هو من مطلق المرور
 مانع وليس كذلك إجماعه بشرط دخوله أو نية دخوله لأن احتياز فقط (ص) أو مكاناً زوجة
 دخل بها (ش) أي وقطعه دخول مكان زوجته التي دخل بها فيه ولو لم يفتحه وطناً وذلك قال
 (فقط) ولا ينبغي أن يرجع الزوجة لخرج السرية وأم الولد كالفصل بعض فإن أخذنا
 يخرج جهماً وأما علم أن ابن الحبيب وابن عرفة الحق السرية بالزوجة علمت ما في الشارح
 الوسيط ولو انتقلت الزوجة لبلد فإنه يصير وطناً أيضاً فلو مات وعليه فله يعتبر موضعها
 حينئذ إذا كان متوطناً غيره ولا يفتحه بل موتها كالفرض والوطن لا يرض إلا أن يتوطن
 غيراً فأنظر الطعني وقوله (وان يرجع غالبة) فله الغلبة مراعى في الرجوع السابقة ثم انرج
 المرور لا يقطع حكم السفر إلا إذا انضم لذلك دخول أو نية دخول وفي كلام ابن غازي نظر (ص)

بقوله ومحل الاستيطان فلم يرد الاستيطان ظاهره بل أرادته الإقامة القاطعة حكم السفر الخاصة بنية الملك على التأيد (فان
 قلت) أي صورة توجد فيها المشايخ فجمع قوله المتوطن كذا الخ (قلت) توجد فيها إذا رجع متوطن لمكة ناو بالاقامة (قوله أو
 التنصيص على شرطية دخوله) فله أن المصنف قد قال وقطعه دخول بلده والوطن من أفراد البلد وجعل عب بلده محل إقامته
 أصالة فقال لدخول بلده أي محل إقامته أصالة وإن لم يوافقاً أربعة أيام حيث لم يرض سكنها أو لأهله فلا فائدة من نية إقامته وجعل وطنه
 ما قوى عدم الانتقال عنه بل قوى إقامته به على التأيد وليس بلده أصالة (تنبيه) قال ابن غازي أن الخول في البلد الرجوع
 والخول في الوطن بالمرور (أقول) وهو المعنى تنبيه عبارة ابن الحبيب إلا أنه باختلاف الموضوع فلا يكون من عطف الخاص
 والحاصل أن المتن أن قوله وقطعه دخول بلده دخول رجوع وقوله وقطعه دخول وطنه الخ دخول مرور فاختلاف الموضوع فلا يكون
 من عطف الخاص على العام (قوله الاجتياز) هو نفس المرور (قوله علمت ما في الشارح الوسيط) من إخراج السرية (قوله والوطن
 لا يرض) أي لا يعتبر رفضه إلا إذا وطن غيره وأما الذي يتوطن غيره ورفضه فلا يستبر (تنبيه) إذا عزم بعد الإقامة القاطعة
 على السفر فقال يصحون لا يقصر حتى يظن كلاً بشداً أو ابن حبيب يقصر بالعزم رفضاً ثانية بالنية ابن ناجي وبالأول أقول شاهدت
 شيخنا في يده وهو يقول أن يقصر موضع ثم يرحله بنية قبل الدخول إليه فله بقصر فله في المقدمات (قوله هو في كلام ابن غازي نظر) أي لانه
 قال الدخول في البلد الرجوع والدخول في الوطن المرور (أقول) يمكن أن مراده أن الدخول في البلد يكون في حالة الرجوع والخول
 في الوطن يكون في حالة المرور فلا اعتراض بل هذا متعين

(قوله وليس بين محل النية) هذا تقرير وبقدر يأخذ كذا الشيخ أحد وحاصله أن المراد وليس منه أي محل بدء سفره لأن محل النية يظهر من اختلاف بين التقريرين فيما أن قصد سفره إذا تداخلى بل هو بين استبداد سفره وبلد مسافة قصر وقوى دخولها بعد سفره بعض المسافة بحيث يفي من وقت نية إلى بلد دون مسافة قصر فعلى ما ذكره الشارح يتم لأن ما بين محل نية وبلد دون مسافة قصر وعلى الثاني بقصر لانه لا يعتبر محل النية والراجح (٣٦٣) الثاني كأنه قد محسنى نت (قوله في تلقين يوم الدخول) أي تلقين الباقي من يوم

الدخول وقوله إلى مثله أي إلى مثل الماضي منه من يوم الخروج مع ما بينهما في نسخة أخرى الدخول في البلد بالرجوع وفي الوطن بالمرود (أقول) مفاد كلامه هناك قول المصنف وقطعه دخول وطنه في مرور الرجوع ولا يكون من عطف الخاص على العام لاختلاف الموضوع كما تقدم (قوله ولا بد من كون الأربعة الأيام الصباح بيلاليا) هذا معتمد على فقال نية أقامة أربعة أيام صباح أي مع وجود عشرين صلاة في مدة الأقامة التي فيها (قوله هي ما كانت في غير السفر) أي بيان كانت في البدل الشروع في السفر (قوله لما بيننا) أي انقصر المعنى على ذلك أن الأقامة المذكورة تقطع أن كانت في متجه بل ولو خلاه كن خرج لسفر طول نابوا سرا لا تقصر فيه الصلاة ويقم أربعة أيام ثم يسمر ما بين فقال ابن القاسم لا يلقن ما قبل الأقامة لما بعد ما وتصير هي والأقامة سفرين فلا تقصر وقال مصنون وابن الماحشون يلقى ويقصر وهو وإن كان فيه على هذا الاحتمال لا يشترط بلواني خلاف مذهبه ولكن يستغنى عنه بقوله فصار قصبت دفعة (قوله الآن يكون السفر) قال القاضي الآن يكون السفر العظيم (قوله

ونفذ دخول وليس منه وبينه المسافة (ش) يعني وما يبطل حكم السفر أيضا بانه دخول بلد أو وطنه أو مكان زوجته أو سرته أو أم ولده وليس بين محل النية وبين الحمل المنوي دخوله مقدرا مسافة القصر فانه يتم من محل نية إلى ذلك الحمل المنوي دخوله ثم يعتبر باقي سفره فان كان أربعة بد قصر والأتم أيضا ولو كان بين محل النية والمكان المنوي دخوله المسافة قصر السه واعتبر باقي سفره أيضا فالصواب أربع بقصر قبله وبعد ان وجدت المسافة فيها لا بقصر فيها ان عذمت المسافة فيها بقصر قبله ان وجدت فيه لانه ان عذمت فيه بقصر بعده ان وجدت فيه لاقبله ان عذمت فيه (ص) ونيفاقامة أربعة أيام صباح (ش) أي وما يبطل حكم السفر أن نوى إقامة أربعة أيام في أي مكان من ربو البحر وانما إقامة نية إقامة ولم يقل إقامة أربعة أيام لان الأقامة المجردة عن النية لا أنزلها كما يأتي ووصف الأيام بقوله صباح لقول ابن القاسم يلقي يوم دخوله المسبوق بالغبر ويوم خروجه خلافا للمصنفون القائل باعتبار عشرين صلاة ولأن نافع في تلقين يوم الدخول والاعتداده إلى مثله قال في توضحه علم أن الأربعة الأيام تسكن عشرين مسلكا بخلاف العكس فلو دخل قبل العصر ولم يكن صلى الظهر ونوى أن يصلي الصبح في اليوم الخامس يخرج فقد نوى عشرين صلاة وليس معه الاثلاثة أيام صباح انتهى ولا بد من كون الأربعة الأيام الصباح بيلاليا كافي الجلاب والمعونة وغيرها ولعل ذلك يؤخذ من قوله في توضحه ان الأربعة الأيام مستترة لعشرين صلاة والأفاد دخل قبل الغبر وقته انخروج بعد غد وبالأربع لكانت الأربعة الأيام صباحا وليس معه الاثنية عشرة صلاة فالأقامة القاطعة في ذلك ان يخرج بعد غد الأربع وليس المراد كمال الليلة الرابعة إلى الغبر كما هو التعبير باليالي وقال في قوله صباح بان يدخل قبل الغبر ويرحل بعد غد وبالأربع ولا يتوعد عشرين صلاة على المذهب (ص) ولو خلا (ش) يعني أن نية الأقامة معتبرة في قطع السفر ولو حدثت خلال السفر إلى أي أنشأته من غير أن تكون مقارنة لاوله وفيه رد لما شوهم من أن النية المؤثرة هي ما كانت في غير السفر لا ما كانت في أثناء لانها حيث شد كأنها في غير محلها وارجاع المبالغة إلى نية الأقامة الحادثة في أثناء السفر لفتح التوهم المذكور ما من بلفظه وأولى من ارجاعها إلى نفس الأقامة لما بيناه في الشرح الكبير (ص) الا العكس بنا بالحرب (ش) يعني أن نية إقامة أربعة أيام فأكثر تبطل حكم سفر غير السفر بنا بالحرب وأما هو بهما طهره بقصره وان نوى الإقامة للذة الطوبة وأقسم قوله العسكر اعلم الاسير بذاهم ونص عليه في المدونة واتعلم العسكر دار الاسلام والمراد بنا بالحرب محل إقامة العسكر ولو في دار الاسلام حيث لا من (ص) أو أليم (ش) عطف على قوله ونية إقامة أربعة أيام وما يبطل حكم السفر العلم بالأقامة ولو لم ينوها كما علم من علته الحاجنا نزل العقبة أو دخل مكة أن قسم أربعة أيام الضمير فيها للأقامة القاطعة لحكم السفر وهناك احتمال آخر انظره في شرحنا الكبير وعاد متفقون مطلق

وأهم (قوله العسكر الخ) المراد أنهم قوة العسكر الخ دليل قوة العسكر بنا بالاسلام (قوله أو العلم بما عاده) لقول آخر ذكره عن المشرك فيسفر على قصره لأن من خوطب بالقصر لا يتقبل للاعتناء بما هو مشكوك فيه (قوله وهذا احتمال آخر) أشد بقوله ويمكن عندي أن يرجع التعمير إلى الأمور للثقة مقدم قوة وقطعه دخول بلد وما يعتد به دليل ما وقع في بعض نسخ ابن الحاجب والعلم بما عاده مثلا قال في توضحه قال ابن عبد السلام وابن هرون أي العلم بوزره بالوطن أو ما في حكم الوطن كرويهما أي ويشدان بأن تكون المسافة أقل من مسافة القصر (قوله وعاد متفقون مطلق) أي واعتد العلم عاده

(قوله وان قرئ بالآخره بالموحدة) أي وذلك أنه يتوهم أنه إذا كان في آخر السرف فقد انفصل عن السفر فتم (قوله لا اختلاف في النية) أي لا نية الأولى نية السفر الموجب لقصر وهذا النية التي حدثت نية الإقامة الموجبة للإتمام (قوله لم يخرج وقتها) أي بخلاف ما لو أحرمه بالعصر بعد الغروب ثم نوى الإقامة المذكورة فلا يضرو بتأدي على صلاته بغيره لأن الصلاة تقتضي على نحو ما فاقته (قوله واختار في الاحتمال الأول) ضعيف والراجح أنه لا بد أن بعد ركعة كافي للمدونة وأما إذا لم يقدر ركعة فليقطع قال ابن رشد في البيان اختلف في المسافر ينوي الإقامة في سفره مغيب المدونة أن ذلك مفيد لصلاته فهو كمن ذكر صلاتي صلاتي يخرج عن نافلة أو يقطع على الاختلاف في ذلك اهـ وتقدم احتساب الشفع بعد ركعة وعلى تخريج ابن رشد يأتي فيه جيع ما تقدم من القطع قبل عقد ركعة والتكبير بعد شفع من المغرب ثلاث من غيرهما وقطع الامام والمأموم (٢٣٣) فانه يحسب نت (قوله الجزم بالنية) النية هي القصد ولا يتعلق به زمن فالأولى أن يقولوا لنية وجوب بأنه لم يرد بالجزم الذي هو من قبيل السلام حقيقة بل أراد بمعنى أخر يجازيا بين بقوله بالنية قال بالتصوير وقوله لا بد من تزوي ترد وقوله ففعل مبدأ النية أي مقدماتها لأن التردد ليس مبدأ النية بل مقدمة لها (قوله وكذا لفظة نية) فاعلم ان الكراهة متعلقة بالاعتدال وهل يتعلق الكراهة بالامام تقدم ما يفيد (قوله الآن) يكون المقيم ذاسن الخ ليه اشكال من وجهين الأول أن السلطان إذا اجتمع مع عدو السن فانه يقدم وهذا يقتضي العكس الثاني أنه كيف ترك سنة لتفصيل مستحب وهو كونه مع خصم أو أفضل ثم بعد ذلك هذا رأيت محسني نت أعرضه فقال مانصة قال س أي الشيخ سالم وكركه كعكسه أي لو في الساحد الثلاثة أومع الامام الاكبر الآن يكون المقيم ذاسن أو أفضل أو يرب منزل لكن الكراهة هنا أشد من الأولى لخالفته سنة القصر ولزوم الانتقال إلى الجماعة مع الامام أن أدرك ركعة مع الامام والأقصر ونى على إجماع صلاة سفر وكذا يتوهم دخول معه فأحدث الامام قبل أن يفعل هذا مع شيأ فقدمه أو لم يكن ورا غير لا بد دخل في حكمه ودخل معه في الجاوس الاخير لم يصل هذا الا

لفعل محذوف أي واعتبد العلم عادة (ص) لا الإقامة وان تأخره سفره (ش) يريد أن الإقامة المجردة لأثرها الأتري ان من أدام موضع شهر أو ان كثرت الحاجة رجوعه فلهما على كل يوم ونية السفر من غير نية إقامة أنه يقصر وقوله تأخره بالمثناة الفوقية بصيغة الفعل ورفع سفره فاعل به هو نحو قول الساجي وان كثرت وصدق بأشياء السفر ومنتهى وان قرئ وان تأخره بالموحدة كان كقول ابن الحاجب والاقصر أبدا ولو في منتهى سفره وقرره في موضعه فقال أي وان لم يرب وطنه ولم يعلم الإقامة قصيرا أبدا لو كان في آخر سفره كما لو سافر إلى الاسكندرية ودخلها ولم ينو الإقامة أربعة أيام فانه يقصر بها انتهى (ص) وان فواها صلاة شفع ولم يخرج حضره ولا سفره (ش) يعني أن المسافر اذا دخل في صلاة سفره ثم عرضت له نية الإقامة فاقطع فيها وهي أربعة أيام فانه يصرف عن ركعتين فانه يريد ثم يتبدل صلاته حضره لا اختلاف في نية لم يخرج حضره أن أتمها أربعة ولا سفره أن أضاف إلى الركعة أخرى بمثل نية الإقامة المذكورة ما إذا دخله الرجوع وهو في الصلاة محلا يقطع دخوله حكم السفر من بلد ما ووطنه أو محل زوجته التي دخل بها فيه وقوله صلاة لم يخرج وقتها سواء عقد ركعة أم لا ويحتمل وقد عقد ركعة كافي للمدونة بما يشعر بقوله شفع ندبا وتخرج عن نافلة واختار في الاحتمال الأول (ص) وبهذا أعاد في الوقت (ش) معطوف على صلاة أي وان نوى الإقامة المذكورة بعد إيقاع الصلاة أو فراغ منها سفره بأكادها حضره في الوقت المختار واحتجوا باحتجاب واستشكلت الأعادة لوقوع الصلاة مستحبة للشرائط قبل طر والنية فتكاد أن لا وجه لها الآن قال فيها ان الجزم بالنية على جري العادة لا بد من ترقيقه ففعل مبدأ النية كان فيها حاشطه بالاعادة ولما كان الأفضل لا يؤتم المسافر مقيما ولا عكسه في غير المغرب والصبح عن الحكم لوقوع فقال (ص) وان اقتصدى بيقم به قبل على منته وكركه (ش) يعني ان المقيم اذا اقتصدى بالمسافر لا ينتقل عن فرضه ويصير كل منهما على منته فيصلي المسافر فرضه فاذا سلم أتم المقيم ما بقي عليه من صلاته فذا كركه لخالفته نية امامه (ص) يكفيه وتاكد وتبعه (ش) أي ذكر الكراهة اقتداء بالمسافر والمقيم ولو في المساجد الثلاثة أومع الامام الاكبر الآن يكون المقيم ذاسن أو أفضل أو يرب منزل لكن الكراهة هنا أشد من الأولى لخالفته سنة القصر ولزوم الانتقال إلى الجماعة مع الامام أن أدرك ركعة مع الامام والأقصر ونى على إجماع صلاة سفر وكذا يتوهم دخول معه فأحدث الامام قبل أن يفعل هذا مع شيأ فقدمه أو لم يكن ورا غير لا بد دخل في حكمه ودخل معه في الجاوس الاخير لم يصل هذا الا

ذلك في اقتداء المقيم بالمسافر الا أنه لا يأتي فيه ان يكون رب منزل أي وتبعه من بعده على ذلك فاقضى كلامهما ان هذا هو المعتد في بيده كلام المؤلف وليس كذلك بل الكراهة في كلام المؤلف على الإطلاق والمطلب لم يرد كذا في تقيدنا إلى أن قال وقد أطلق غير واحد الكراهة (قوله ولزوم الانتقال الخ) من عطف الامام عليه إشارة إلى أن نقول المصنف تبعه ما مومه أي وجوب (قوله أن أدرك ركعة مع الامام) هذا الثاني الاتمام وأحرم بما أحرمه الامام وقوله والاقصر يعمل على ما إذا كان نوى القصر فلم يكن الكلام على وتبعه واحدة (قوله وكذا يتوهم) أي ان نوى الاعمال أو أحرم بما أحرمه الامام (قوله قبل أن يفعل هذا شيأ) وأولى لفعل (قوله أو لم يكن الخ) أي أو لم يقدمه لكن لم يكن ورا غير نقول بل ولو كان ورا غير ولم يقدمه فالحكم

الانعام حيث كان نوى الانعام أو أحرع بما أحرمه الامام لوجود العلة التي هي قوة لا تدخل في حكمه (قوله مستند بريند الخ) ذكر ان ما قاله مستند قاله من عند نفسه وذكر عن النعمي ما يفيد أنه لو نوى الانعام لقلته اذ ذلك ركعة فحين أنه لا يدرك كما يقتصر على ركعتين على الخلاف في ذلك (قوله بريند ان يدخل بنية الانعام) أي ولو حكا كالنا أحرع بما أحرمه الامام أي بأن نوى القصر وأما ان لم ينو شافعي ما في نية عليه المصنف بقوله وفي ترك نية القصر والانعام ترد والحاصل كما يستفاد من عجم ان نوى الانعام حقيقة أو كسائر الامتياز في الانعام لم يترك ركعة أم لا وان نوى القصر خلفه ولم يدرك معه ركعة فإنه يصلي صلاة متفرقة ويصلي وان أدرك معه ركعة بطلت صلاته وينتبه على ما يوضحه ان الامور خلف المسافر تارة بنوى الانعام خلفه ومنه الاحرام بما أحرمه الامام وتارة بنوى صلاته وفي كل امان لا يدرك معه ركعة أم لا في القسم الاول يتبعه مطلقا وفي الثاني ان أدرك معه ركعة بطلت صلاته وما لا يصح ويصلي ركعتين هذا حاصل ما قاله عجم فانما علمت ذلك فتقول لفظ المدونة وان أدرك مسافرا خلفه ركعة أم لا وان لم يدرك كما يقتصر أي والغرض أنه علم بان امامه مقبيل كما قاله ابو الحسن ثم ان محشى نت ذكر ما حصله ان ما قاله عجم خلاف النقل وان كلام المدونة لما عرق كونه نوى القصر لا الانعام وان ابو الحسن (٦٤) وقف في كونه نوى القصر والانعام وذكر بعد ما يفيدانه نوى القصر كما

ركعتين وادعيسى عن ابن القاسم سند بريند ان يدخل بنية الانعام والاصل في أربعا ثم بعد في الوقت (ص) ولم يعد (ش) متعلق بالفرع الثاني لا متعلق بالتوهم اذ يقال انه مسافر قد تم وسيأتي في المسافر ينوى الانعام ويثبت أنه يصلي في الوقت وأما الفرع الاول فلا يتوهم فيه الاعادة لا تمقيم صلى الله عليه وسلم انما لم يعد هنا وأعاد في الفرع الآخر لا مع اشتراكهما في كون كل منهما أم المسافر فيه لان الصلاة هنا قد أوقعت في الجماعة وقد قيل ان فنية الجماعة أفضل من فضيلة القصر واساوية له لو قويا بما في قد أوقعتا متفرقا فذلك لم يطلب بالاعادة هنا وطلب بها هناك (ص) وان أم مسافر نوى انما ما وان سهوا وسجدا والاصح اعادته كما هو عليه وقت والارجح الضروري ان يتبعه والابطل (ش) الكلام السابق فيما اذا نوى في الصلاة أو سجدا وهذا فيما اذا نوى قبلها ولا يتكرر لكثرة الصور وقتها فلا يتعلق بذلك غرض والمعنى ان المسافر اذا خالف السنة ونوى الانعام سجدا أو جهلا أو تأويا لا رأتها فانه يصلي في الوقت أربعا ان تدخل في الحضرة وقتها ومقصود ان لا يدخل في وقتها ولو شك في بقاى من قصر أو انعام قال مستد فليتم ثم يصلي في الوقت وان نوى الانعام سهوا عن سفره أو عن اقصره فانه يصلي لان انما من معنى الزيادة وسواء تم سهوا أو عمدوا السجود في الاول ظاهر وفي الثاني مرعاة لحصول السجود في نية وقبل يصلي في الوقت نوى الانعام سهوا أو تأويا ولا يصحود عليه كما يدل عليه كلام ابن الحبيب وابن عرفة وان عبد السلام وهو الذي يرجع اليه ابن القاسم ومأمومه أيضا يصلي في الوقت وكان مقبلا أو مسافرا لكن المقبيل يصلي أربعا وغيره ركعتين الا ان يدخل الحضرة وقتها فيصلي أربعا وفي الوقت في هذا الباب الاختصاص كما عند الايباني والضروري كما عند أبي محمد وموهبا بن يوسف وعليه اقتصر المؤلف لكن المأخوذ من

نيته وان ما قاله عجم خلاف النقل وعلى هذا فيكون الكلام على وتيرة واحدة ثم بين بعد ان الشيخ ما لا جد على نية القصر كما قاله محشى نت فهو المتعين (قوله ولم يعد) هذا خلاف مذهب المدونة ومذهبها يصلي في الوقت ذكره محشى نت عن قوله وأعاد فقط في الوقت (قوله وقد قيل ان فضيلة الجماعة أفضل) هذا قول النعمي وطريقان في رد ادعاء القصر والمساواة قول ثالث (قوله وفيما يأتي أوقعتا متفرقا) فيه نظير قبل ما يأتي أيضا وأوقعتا جملة لقول المصنف والاصح اعادته كما هو عليه وقت وأجاب عجم بأنه ليس لعن الانعام مندوحة حيث قصد تحصل فضل الجماعة وفيما يأتي مندوحة اذ تركه القصر ونية الانعام حصل

منه اختيارا وعن نفسه والسامعي ملحق به واذا قد ما موهبا للتل حاصل لامامه بخلاف ما هنا تشبيهه اه (قوله لا يتكرر لكثرة الصور الخ) أي لا يتكرر كون الصور فليدركه أو كثره بل يتكرر تصور المسئلة وفهمها وقد يقال ان كثر الصور وقتها لا يتركها المعنى على وجهه وهو مطلوب فصار النظر لها لازما والصور ست عشرة صورة وذلك لانه اذا نوى الانعام تارة بنوى سجدا أو جهلا أو تأويا لا وسهوا وانما تم تارة بنوى سجدا أو جهلا أو تأويا لا وسهوا وأربعة في أربعين عشرة (قوله أو تأويا) أي في الاحوال الاربعة فهذه اثنا عشر (قوله سهوا أو عمد) أي أو جهلا أو تأويا بلا فقهه أربع صور (قوله لحصول السجود في نية) أي باعتبار نية (قوله وهو الذي يرجع اليه) أي القول بكون السامعي يصلي في الوقت وهو الراجح (قوله ومأمومه أيضا يصلي في الوقت) أي تبع الاعادة امامه فيما تقدم اتفاقا فيما بعد السجود في القول الثاني جال محشى نت قول المصنف كما موهبا سواء كان الامور مقبلا أو مسافرا ان دخل على القصر وهو كذا وجح أي الجهورى هذا الذي هو الميقر الانعام كما نوى الامام وأما ان يحصل على ركعتين طائفا ان امامه كذلك فحين خلافه فالتصريح ان صلاته باطله لقول المؤلف ان نية مسافر الخ وفي المقدسات ما يقتضي ذلك بخلاف ما لاطاقهم اذ لم يعد في ابن الحبيب وابن عبد السلام ولا المؤلف في توضيحه ولا ابن عرفة ولا ابو الحسن ولا ابن وسد ولا غيرهم عن وقت عليه والمستلزم يختلف فيها في الوقت أو ابدأ أو نال على الخلاف في عدد الركعات هل لا يضمن تعيينه أم لا

(قوله أما الاصرار) أى انه ينتمى في الظاهر من الاصرار أى وفي العاشمين والنجور وفي الصبح الطلوع فيكون في العصر الاختبارى وفي الظاهر الاختبارى وبعض الضرورى وفي العاشمين والصبح الضرورى هـ واعلم أنه يلزم من طلب الاعادة في الوقت الضرورى طلبها في الوقت الاختبارى دون العكس (قوله بالاعادة في الوقت والسجود في السهو) (٦٥) هذا محل بحسب الفقه والاكلام المصنف في

الاعادة في الوقت لم يصرح بسجود المأموم ولا يلحق في اجتهاد طائفي الاكفاه ذلك انما هو بحسب المعنى وفي الحقيقة بشرط في صحة صلاة المؤتم لقوله ولا انبطل (قوله) ويسجدون الخ) جمع نظرا لافراد المؤتم (قوله عدا وهو ظاهر) أى أوجهلا أو تأولا (قوله سواء أتم سهوا أو عدا) أى أوجهلا أو تأولا. (قوله وعلى اسقاط الخ) أقول يجب بأعلى نسخة الاستساق يكون الجواب بمحذوف وقوله وان سهوا مساقفة في مقدر (قوله والظاهر أن حكم الخ) فيكون صوره اتى عشر من ضرب أربعة في ثلاثة وأما إذا قصر سهوا أى وكان نوى الاتمام عدا أوجهلا أو تأولا وسهوا (قوله والمأول هنا هو الخ) هذا باعتبار القصر لا باعتبار نية الاتمام أولا (قوله لانه قال به جمع) وانظر هل بشرط في كونه متأولا لا محقة ذلك أولا وهو الظاهر (قوله بعد نية قصر) أى عدا أوجهلا أو تأولا وسهوا فلهذا أربعة تضرى في أحوال الاتمام الأربع غير أن البطلان انما هو فيما إذا كان الاتمام عدا (قوله وسهوا أوجهلا في الوقت) أى الضرورى شيئا (قوله) والعمل فيما أتم) أى بقطع النظر عن القصر صرح به السعد وحاصله أنه أن عدا عدا بطلت وان أتم سهوا ففي الوقت فالأول في قيدي البطلان والثاني لم يعرفه ذلك القدي شيئا (قوله وسجده) أى تسبيحا يحصل به

تشبيهه في المدة بالمصلي بالنسي أه الاصرار وحمل الاكتفاء من المأموم بالاعادة في الوقت أو السجود في السهو ولا اكتفاءه ان تسع الامام في اتعلمه ولا انبطل صلاته ويعدون أنها كانوا متبينين وأمسافرن في مخالفتهم مامهم فقوله وان أتم مسافرا نوى اتعاده أو وقت كذا في بعض النسخ بآيات أعاد وقت وظاهره أنه لا يسجد عليه سهوا وقع الاتمام عدا وهو ظاهر أو سهوا لأنه فعل ما يلزمه فعله فقوله وان سهوا بصح مسافر أى وان نوى الاتمام سهوا وأتم وسواه أتم سهوا وعدا وعلى اسقاط قوله أعاد وقت يصرفه وان سهوا بالصفة فيفضل في قوله نوى وأتم فالنقد ونوى الاتمام عدا بل وان سهوا أن أتم عدا بل وان سهوا وجواب الشرط محيد لكن يشكك عمومه بأنه لا يسجد على التمسك انما عليه الاعادة ومثله الجاهل والمأول (ص) كأن يقصر عدا والساهي كأن يحكم السهو (ش) التشبيه في قوة بطلت وقصر بخفيف الصاد تشديدا وهو الاصح والمعنى ان المسافر اذا نوى الاتمام عدا أو جهلا أو تأولا ولا وسهوا أتم قصر عدا فان صلاته تبطل لانه يشبه للمقيم بقصر صلاته عدا ويعدا سفره لا حضرة وان قصر سهوا أو عدا دخل عليه من نية الاتمام كان كاحكام السهو الحاصل لقيم لم من ركعتين فان طل بطلت وان قرب جبرها ومصد بعد السلام وأعاد بالوقت كسافرا تم والظاهر أن حكم الجاهل والمأول كالعامدان الامر في العادات الحافها ما لا في مسائل معينة ليست ههنا فلان قلت باقى في المسئلة الا انه ان الجاهل والمأول ملحقان بالساهي فما الفرق قلت انه فيما باقى فلهما رجوع للاصل الا انه هو الاتمام بخلاف ما هنا والمأول هنا هو من تأول وجوب القصر في السفر لانه قال به جمع من اثنتا كذا كذا الشرح أول الفصل (ص) وكان أتم مأمومه بعد نية قصر عدا وسهوا أوجهلا في الوقت (ش) عطف على قوله كان قصر عدا يعنى ان المسافر اذا أتم صلاته بعد نوى القصر فلما ان يتها عدا أوجهلا أو تأولا وسهوا فان أتمها عدا بطلت صلاته فخالفتم ما دخل عليه وصلاة مأمومه تبعه أم لا كلن مأمومه متقيا ومسافرا سواء نوى مأمومه القصر عدا أو غير عدا وان أتمها سهوا أو جهلا أو تأولا ولا فعد في الوقت وسجدة في حالة السهو وقوله عدا محمول أتم وقوله وسهوا أوجهلا أو تأولا ولا محطوفان على عدا والعمل فيهما أتم والمأول هنا هو إعادة القول بان القصر لا يجوز أولي يرى ان الاتمام أفضل (ص) وسجده مأمومه ولا يشبهه وسلم المسافر بسلامه وأتم غير بعد أعذا وأعاد فقط بالوقت (ش) التضرى مأمومه فالتدعى الامام للمسافر يعنى أما إذا أتم على القصر ثم ظم ان تغفر سهوا أوجهلا فان مأمومه يسجد عليه رجوع اليهم فان رجوع اليهم يسجد له وسجده وان غدا لم يتبعوه كما انما قام لخمس على بل محمولون فراعهم سهوا كان المأموم متقيا ومسافرا اذا سلم المسافر ولا يسلم قبله فخو على متابته وقام المقيم باقى عابى عليه من صلاته فلا اعتد بما أحد لا متاع الاقتداء بما من في صلاته واحد في غير الاختلاف وبعد الامام وحده في الوقت السابق دون المأمومين لانه لا خلل عليهم ان لم يتبعوه فالضمر المحرور بعد تدعى السلام أى أتم غير المسافر وهم المقيمون بعد سلام الامام أعذا وظاهره أنه لا يكمله اذ لم يفهم بالتسبيح وهذا ظاهر ما تقدم في الخامسة وأراد بالغير الجنس الصادق بجمعه وقلت قال أعذا

(٩ - خرى ثلثي) الاقام (قوله وظاهره أنه لا يكمله) أى عند محضون وأما عند غيرهم فظاهره أنه لا شرع له والعبارة بما تقدم من كونهم بشيرونه أولا فان لم يفهم سبع فان قدم لم يضر شيئا فلان يسجد فهل تبطل كاتقدم في الخامسة أم لا وهو الظاهر لان هذا أخف من شرح عب قال عجم واقتران الم عمل فام عدا وسهوا بل بعض التسبيح والظاهر أنهم يسجدون

حال قيامه فلان يرجع فواضع وان لم يرجع بساؤه بعد سلامه ان قال قلت عدا بطلت عليهم والاقلا (قوله ظنهم سقرا) جمع لسافر
 لا المسافر كصاحب خلافا لعب ومفهوم ظنهم ان شكهم مسافر سقرا فان احرم بما احرم علماهم صحت ان ظهر انهم سقروا وكذا
 مقبم انهم معه والابطلت كان لم يبين شي وفي ما اذا شكهم مسافر سقرا احرم بحضرة أو سقرا في كل اما ان يبين انهم احضرة
 أو سقرا أو لا يبين شي فالصورتان ظهرا ولوشكهم مقبم صحت في الاقسام الثلاثة ان قوى حضرة فان احرم بما احرم بالام
 صحت ايضا ان تبين انهم مقبم لان تبين انهم مسافر أو لم تبين شي فتبطل (قوله في الوجهين) أي سواء اظهر انهم مسافر أو مقبم (قوله واما
 ان لم يظهر شي) أي بان ذهبوا عن سلوان ركعتين ولم يدخل في صلاتهم أو أخيرا تأمة (تثنية) قال من أي الشيخ سالم انظر
 تعليمه البطلان في هاتين مخالفة نسبة الاموم ومخالفة فعله نية وقوله متى أدرك المسافر ركعة مع الغيم زمة الاتمام والاقصر فظاهر انه
 يتم مع كونه قوى القصر بل يفيد ذلك قولهم والاقصر ان دخل بنية الاتمام لانهم غير تفصيل بين ادراك ركعة أو دونها فبني ان يعمل
 الكلام على لم يسوقه الا لاتمامه (قلت) لامعارضه لان نسبة عدد الركعات ومخالفة النية اصل مختلف فغاية بقوله ونارة
 يعتبره فالذوق لم يتغير في المدرك وان اعتبره في مسائل وما درج عليه المؤلف رحمه الله تعالى هنا قول ابن القاسم في المواز يقول
 معارضة مع الاختلاف وقوله مع قولهم (٦٦) متى أدرك المسافر يقتضى أنه متيقن عليه وليس كذلك

وانظر لو نعيمه والظاهر يرجع على حكم وان قام امام لحامسة (ص) وان ظنهم سقرا فظهر خلافه
 أعاد ابدأ ان كان مسافرا (ش) يعني ان من مرجع جماعة يصلون فظنهم مسافر من فدخل معهم على
 ذلك ثم تبين انهم مقبمون فانه بعيدا بان كان الداخل مسافرا لانهم ظنهم سقرا أو القصر
 فان استمر الامام الى ان يسلم وسلم مع مخالفة نية وفعل وان كان صلاته مخالفة في النية ومخالفة فعله
 ما احرم حبه فهو كقوى القصر فام عدا ولو كان مقبلا لآتم صلاته ولم يضرب ظن المخالفة لان
 الاتمام واجب عليه في الوجهين وقد وافق الامام في التيقن بنفس الامر فلا مخالفة واحترز
 بمفهوم ظهر خلافه عما اذا لم يظهر خلافه بان ظهر ما وافق ظنه واما ان لم يظهر شي فبني فيه
 البطلان كما هو متقول في مسألة العكس وان كان ظاهرا المفهوم الصدق بالصورتين (ص)
 كعكسه (ش) العكس في التيقن باعتبار متعلقه لان الموضوع ان الظان مسافر ولو اخرج قوله ان
 كان مسافرا عن قوله كعكسه لكان احسن والمعنى ان المسافر اذا ظن القوم مقبمين قوى الاتمام
 فتبين انهم مسافرون أو لم تبين شي فانه بعيدا بان كان الظان مقبلا فتبطل صلاته في
 الصورتين لانه في الاولى كشف القياس ما وافقه نية وفعل كما هو ولا غايه ما في الثانية انه
 مقبم صلى خلف مسافر ثم لم لا اعاد في هاتين الصورتين في الوقت كما يفهم من نقل المقدّمات
 فالتشبيه في قول المؤلف كعكسه في الاعادة ابدأ وفي قوله ان كان مسافرا (ص) وفي ترك نية
 القصر والاتمام تردد (ش) أي وفي كيفية ما يفعل من ترك نية القصر والاتمام بل دخل بنية

(قوله كعكسه) وانما بطلت
 صلاته ان كان مسافرا مخالفة نية
 لنية امامه ومخالفة فعله لنيته
 أي ان صلى بصلاته الامام فان
 صلى صلاة مقبم فلم يخالف فعله
 نية فكان القياس الصحة كما في
 التصرف ما على قوله وان اقتدى
 مقبم مع ان ظاهر المصنف كظاهر
 كلامهم بطلان صلاته ان كان
 مسافرا كما في هذه ولو صلى صلاة
 مقبم والفرق كما في الشيخ اجدان
 قوله وان اقتدى بمقبم لم يدخل على
 المخالفة بخلاف هذا دخل على
 الموافقة فتبين المخالفة (أقول)
 لا يخفى انه اذا اقتدى بمقبم بانسان
 يعتقد انه مقبم فتبين انه مسافر

ان صلاتا المقدّمين صحيحة مع ادخل على الموافقة فتبين المخالفة (قوله في الصورتين) أي اللتين هما قوله وان ظنهم
 سقرا فظهر خلافه وقوله كعكسه وقوله فالتشبيه هذا معارض صدر له حيث قال العكس في التيقن باعتبار الخ لا اما ان كان الموضوع
 هكذا لا يبالى بالتشبيه في قوله ان كان مسافرا الخ وقوله العكس في التيقن باعتبار متعلقه أي باعتبار مفعوله لا باعتبار فاعله (قوله
 أي وفي كيفية ما يفعل من ترك الخ) اشار الى ان كلام المصنف لا يؤخذ بظاهره بل لا بد من تقديره وهو ما اشار اليه بقوله أي وفي
 كيفية فقدر عب أي وفي موجب بفتح الجيم والمعنى واحد وظهر المصنف كغيره انه لا يزعم اعادة كما قال عجب والمتبادر من المصنف
 ما قرره من قوله وفي صحة صلاته من دخل على صلاة ظهر مثلا على ترك نية القصر والاتمام بما عساه أو عدا وعدم صحتها
 تردد اه وعلمه قبل التردد ان صلاته غير نية ولا صحت اتفاقا ويجري ما قلته في الاموم أيضا فان قوى الصلاة وترك نية القصر
 والاتمام فان كان الامام صلى صلاة سقرا في صحة صلاته الاموم لخلافه المذكور وان كان يصلي صلاة حضر صحت صلاته اتفاقا
 كما قلته عجب في حاشيته فاذا علمت هذا كله فنقول قد اثنان من الحاجب الى هذه المسئلة بقوله الثالثة ان اتم أو قصر في الصحة قولان
 اه ومراده الثالثة ان ترك التيقن امامها أو مضربا أي طمدا وقرره بان عبد السلام على ظاهره ولم يتعقبه قلبي في غيبة عن تقرير
 شارحنا التابع للشيخ سالم والناسب حينئذ هو تقريره ولا يخضر على ما اذا خلاها مضرة كما قل عجب لقول ابن الحاجب المذكور
 أقاده محض ت

(قوله الرجوع الى وطنه) أي بعد قضاء وطره (قوله ان طالع سفره) بالعرف فيما يظهر (قوله واستد اخذوه بالسجد) أي ولا يفعل في الخروج كما في شرح شب (قوله لانه لا يبلغ في السرور) هذه العلة تقتضي ذلك ولو في غريزة الرجعة وقوله وبكره أي فيكون مقابل المسحب الكراهة وقوله هذا أي جعل كلام المصنف كما في شرح شب (قوله خوف أن يجحد في بيته ما يكره) أي لم يجحد أهله على غير أهبة من التسلف والذين المطلوبين من المرأة فيكون ذلك سببا للفرقة بينهما أو يجدها على غير علة مرضية أو السرم مطلوب واقصم انتهى رجلا فوجد كل في بيته رجلا (قوله وهو انما يكون ليلا) قال في الصباح وكل ما أتى في لا تقدر في ذلك يكون قوله ليلا كبد القول والطروق (قوله المراد بالعنى ما قبل الاصفرار) وأول النهار طلوع الفجر وان كانت عبارة المصنف لا تقيد في فائدة في سبب اذ اخرج السفران يسلم هو على اخوانه ما أذا جالس من السفر وقدمته فان المسحب لاخوانه أن أتوا اليه يسلموا عليه وأما ما يقع عند الوداع من قراءة الفاتحة فوقع ذلك للتجويد وأنكره ما لم يرد في السنة وقد ذكر ذلك عنه الشيخ (٦٧) الشعر اوى في ذيل الطبقات وقال عجم عن

شيخه ابن الترجان بل ورد في الحديث ما يؤخذ منه جواز ذلك وهو قوله في الحديث كان مذكراته في كل أحواله ومن الأحوال سفره السفر ومن الذكر القرآن بل أفضل الذكر القرآن لقوله تعالى أنا نحن ربنا الذكروا ما لا فاتحة صلى الله عليه وسلم قد ذكر الحطاب في باب الحج عن الشافعية قولين أحدهما عدم الجواز ولا نص في منفيهما في المسئلة والتي عليه علماء الشافعية الآن جواز ذلك قال عجم وإذا لم يوجب مذهبنا نص فترجع الى مذهب الشافعية في ذلك فلا يجر ذلك والفقهاء يقول ما لم يصح بأهل يرد جواز ذلك عنه ولأن فيه ولا يهتم على العظيم الأما أن فيه وهذا لم يأت فيه

الظهر مثلان غير قيد بأحد الوصفين سابقا أو مع ضاعتهما متجددا ترى هل يلزمه الاتمام كما قاله سند أو يجر كما قاله النعمي (ص) ونسب تفصيل الاو بوقول الخول ضعي (ش) يعني أنه سبب السفر تفصيل الاو بوقول الرجوع الى وطنه وبسبب استحبابه بقدر حاله ان طالع سفره واستد اخذوه بالسجد والخول ضعي لانه لا يبلغ في السرور وبكره والطروق ليلا خوفا أن يجحد في بيته ما يكره وهذا في غير معلوم القدوم بوقت حتى في ذى الزوجة فالمراد بضعي أن لا يدخل ليلا لان النعمي عنه الطروق وهو انما يكون ليلا وفي كتابة أخرى للمراد بالضعي هنا ما قبل العنى أي ما قبل الاصفرار * ولما أنهى الكلام على ما أرا من القصر شرع في أسباب جمع المشتركين وهي ستة السفر والطروق والرجل مع الخلق والمرض وعرفة ومن دلفه وتكلم المؤلف على الأربعة الأول وسيد كذا الباقي في محله ولطوف ولم يتكلم عليه فيه قولان ثم أعلم أن المسافر تارة تقول عليه الشمس وهو نازل أو راكب وفي كل ما مان شوى القول بعد الغروب وأقبل الاصفرار أو بينهما فان زالت عليه الشمس وهو نازل فوى الرحيل والتزول بعد الغروب فيجمع العصر قبل ارتفاع المسحور لانه وقت ضروري للعصر فيغفر ما يقع فيه من شقة القول وان شوى التزول قبل الاصفرار فلا يجمع بل يصلي الظهر قبل ارتفاعه وبؤثر العصر وجوب التزول فيه وقعها في محققها وان شوى التزول بعد دخول الاصفرار وقبل الغروب فله يصلي الظهر ويحذف في العصر ان شوى جمعهم مع الظهر وشهر ما ينشرون شأنا خالزا وله واختاره النعمي قال وهو أخف من تقديمه عند الزوال لان ذلك يخصها ولا يتعلق على المصلي حيث غلبت لان ذلك للضرورة اه وان زالت الشمس عليه وهو سائر فان شوى التزول قبل الاصفرار أو نه آخر الظهر والعصر الى زواله فيوقعهما في ضروره مما في الثانية لانه معذور بالسفر وفي محقق العصر في الأولى وان شوى التزول بعد انقضاء الاصفرار ودخول الغروب فله يجمعهما معا صوره بالاولى في آخر مختارها والثانية في أو له ثم اجمع للذ كور حكه الجواز الغير المستوي الطرفين اذا لوى تركهن غير كراهة ولا فرق في السفرين كونه طويلا يتصرف فيه الصلاة أم لا يجسبه فيه لادراكه من مال أو رقة أم لا على من شهر ما ينشرون وفي المذوق ما يحل له لكن لا يضمن كونه غير عاص به ولا لاد وان يكون يبرأ بعروا الى هذا كله أشار المؤلف بقوله (ص) ورخصه بجمع الظهرين يبر

اه (قوله والخول) أي خوف العدو (قوله قولان) ذكرهما لان الحاجب حيث قال ولا ين الغائب قولان وجه الجمع ان مشتقة كثر من مشقة السفر والطرق والمرض وعليه فهو على ضربين كل أرض ان كل وقتا يتوقع مع تأخير الصلاة يجمعهما في أول الوقت وان كان خوطا يمنع من تكرار الاقبال عليها والافتراء فيها يجمع بينهما في وقتها المختار (قوله وشهره ما ينشرون) أعلم ان ظاهر تلك العبارة ان ابن شهر شهر الجمع والنعمي اختار التأخير للتزول أي القول بذلك فذلك تكون المسئلة فقولان فان التأخير الذي أهله المصنف فلان ما ينشرون بالكلية في ذلك الوجه وذلك ان ابن شهر يقول انه يجمع ويجمعها المشهور ونه ان كان ارتفاعه بعد الزوال وكان لا ينزل لا بعد الاصفرار أدى الصلاة حين ارتفاعه هذا هو المشهور من المذهب والنعمي يقول بالتأخير لأن تأخيرها الثانية أولى وهذا القول ثالث تأخير الثانية والصواب ان المصنف لما شى على كلام النعمي فقطر قوله لان ذلك يخصها أي على تقدير الضيق لانه اذا ضاق الوقت اختص بالخير (قوله وهو سائر) إشارة الى أن قوله وهو راكب أو سائر وان لم يكن راكبا (قوله لكن لا يبلغ) استندراك على التحيز قوله لكن لا بد ان يكون غير راكب به ولا بد فلو كان طويلا أو لا يهابه لم يجر فيه كما جرى في القصر من أن الرابع عدم الاعتدال هو الظاهر (قوله يبر) أي لا يبر

لا تلتزم الجمع للسافر الا عند حد السرخوف قوات أمر وهذا معدوم في سفر الرجح ٨١ وانظر هل يلزم من لا يشترط الجلف سفر الرجح ان يجمع الجمع في العرف فصل التعارض بين كلامه قوله بعض التراح (قوله وفيه شرط الجلف) لرجل أو امرأه لا لمرء قطع المسافة كذا في شوب وقال في ذلك والجذب كسر الجمع الاجتهاد في عب رجل تخرج من المرأة فتجمع وإن لم يجذبها سائر ولم تحش قوات أمر وكلام الموق يقول (قوله وقوى التزول بعد الغروب) وليس عليه تأخير الجمع بقدر ما يحض من الزوال ما يصل في فيه الظهور (قوله وقبل الاصرار انظر العصر) وجوبا كقيل فان قدمها أجزأت وينبغي أن تعاد في الوقت (قوله خريفها) والاولى تأخيرها لئلا يضر وجه الاصل (قوله آخرها الخ) وجوبا كذا قيل وفيه شوب والقياس ان تأخيرها لجواز في الصورة الاولى وأما في الثانية فتأخير الصلاة الاولى جائز والثانية واجب لتزوله وقتها الاختياري كذا كتب والده عب ولحقني ان تأخيرها ما جازى ويجوز ان يقع كل صلاة في وقتها ولو جعلا صوريا ولا يجوز جمعها جميع تقديم لكن ان وقع فظاهر الاجزاء اعادة الثانية في الوقت قال فيخترجه الله تعالى ويمكن الجمع بأن من قال بالوجوب بمعنى لا يقدم العصر فلا ينافي انه يجوز ان يقع كل صلاة (٦٨) لوقتها والجواز في كلام اللغوي بالمعنى المتقدم (قوله أى في جوازها) أى الجمع المناسب

أحق فيجوز زواى تجوزة الجمع ويجب بأنه تقسيم الشىء بأجزائه وقوله وأما كونه أفعال جمع (قوله هو عمل الخ) الا حسن في هذا كالمساكن من أن يبرر متعلق بجمع وعمل بطلانه لانه اذا جعل قوله يبرر متعلقا برخص ربما يتوهم أن ترخيص الشارع حين صدر منه كان في البر وليس كذلك كما قاله البدر (قوله مهم) لم يقيد الاصراف المدونة بكونهم افتقيد من وغيره كلام المؤلف به فيه نظر اه حشى ت (قوله هو عمل التزول) أى في هذا الموضع فلا ينافي أنه في الاصل الموضع الذى فيه الماوية عجم وقال في المصباح والمنهل يجمع الخ

وان قصر ولم يجذب لا كرميها بشرط الجدل لا در الثأمر عمل زالت بهوى التزول بعد الغروب وقيل الاصرار آخر العصر وبعد خريفها وان زالت كما ذكره ثمان قوى الاصرار وأقبله والا ففى وقتها (ش) كلام المؤلف في الترخيص أى في جوازها وأما كونه أفعالاً ومرجوحاً ففى آخر والجواز لا ينافي المرجوحه وقوله بلا كراهة لا تنافي للمرجوحه أيضاً والضرب في السفر السابق لا يبرر مدوحي أربعة رد قصدت دفعه الخ بل بعضها هو غير عاص ولا ما الضمير راجع للقيدين بعض قيود أى خص بالسافر غير العاصي بالسفر والا هي به وقوله يبرر متعلق برخص وعمل متعلق بجمع وقوله ولم يجذب معطوف على قصر واستناد الجلب للمبرر الاستناد للجواز وهو استناد الشىء الى ملائسته والا فالحال تأخيرها بالسافر قوة بلا كرميها برخص لكن زكاه رخص وقوله وفيها شرط الحاقى في السفر لا لمرء قطع المسافة بل لانها أصح منهم من مال أو وقت أو مبادر متمايخ فوائه وان جمع على هذا القول من ليجب به السيرة بعد الثانية في الوقت قوة عمل التزول وان لم يكن فيه ما هو متعلق بجمع وقيل برخص وقال ز قوله بعمل الخ بطلان قوله يبرر بعض من كل فهو متعلق بجمع الغدو يبرر متعلق بجمع المذكور وانما لم يكن متعلقاً بجمع المذكور لا يكون دلالاً لزوم تعلق حرفي ومقتضى المعنى يعمل واحداً وذلك لا يجوز اه وقوله زالت الخ أى زالت على المسافر كونه أى بالمثل وهو عمل تزوله لان الشىء انما تزول في السهله وقوله بعد الغروب متعلق بالتزول لا بنوى لان التبع عند الزوال وقيل وبعد معطوف على بعد قوله خريفها أى في العصر ونسخة فيما تنبيه الضمير فائدة وتقرر نت لها وحاولت لتخصها غير سديد قوله وان زالت وا كالأخ أى ما تروى لوعبر بذلك أن أحسن ليشمل الماتى على مافى الضرر لأن عان وقوله والا ففى وقتها أى وان لم ينو التزول في الاصرار ولا قبله بل بعد الغروب على كلام ابن مسلمة وعند أبى الحسن أن حكمية التزول في الاصرار حكمه بعد الغروب (ص) يكن لا يضبط تزوله (ش) يعنى أن من لا يضبط تزول من المسافر ين حكمه حكم ما قبله في جمع الصلاتين في وقتها وقوله (وكالبطلون) ثانياً

والها المورود وهو عين ما شرد لا بل اه وعبر عن نزول المسافر مطلقاً أى سواء كان فيه علم أم لا (قوله معطوفان اسباب على بعد) فيما تقدم من الاعتراض والجواب (قوله فائدة) فيه نظير بل حقيقة بتوجيه الضمير لتأخير وعدمه أو اجمع وعدمه (قوله وتقرر نت) أى لانه قال والثالثة أن نوى التزول بعدمى لا بعد دخوله الاصرار أو قبل فراغه صورة بين الصورتين السابقتين خرفه ما بان بجمع بينهما في المنهل أو بعد الاصرار ونحوه في توضيحه عن الجواز عند قول ابن الحاجب فان قوى الاصرار الخ (قوله لحقني وقتها) جماعاً صورياً أى فهو جمع صوراً أى مجازاً لا حقيقة لان حقيقة الجمع تأخير إحدى الصلاتين أو تقديمها (قوله على كلام ابن مسلمة) وذلك ان ابن مسلمة يقول ان قوى التزول في الاصرار أو تزولها معه معذور بالسفر ولا ياتى واستشكله في التوضيح ثم قال والقياس ما نقله أبو الحسن عن ابن رشد انه يجمعها معذور بواقعه والا بان لم ينو التزول في الاصرار ولا قبله بل بعد الغروب على كلام ابن مسلمة (قوله وعند أبى الحسن الخ) فان حل كلام المنصف عليه فيجعل قوله الاصرار على تقديم مضائق أى مقارب الاصرار ويجعل قوله قبله طولية وقوله والاى بان لم ينو التزول بمقارب الاصرار ولا قبله قبله طولية أى بان نوى التزول في الاصرار أو بعده (قوله كن لا يضبط) هذا اذا زالت وهو ركب والاصل الظاهر قبل أن يتحل والعصر في وقتها (قوله حكم ما قبله في الجمع الخ) ويحصل فيه قبله قبل الوقت (قوله وكالبطلون)

وتحصل فيه قضية أول الوقت شيئا (قوله كل من تلقه المشقة الخ) أي إذا صلى كل صلاة في وقتها ولا تحصل له إذا صلاها بمحضه من (قوله برقع الغائمة) أي يحصل من الظل ربع التامة والمعتدل الأول وهو الحجل على الجمع الصوري (قوله والعطف يقتضي المغايرة) أي فيقتضي أن المبطون يضبط أسهال بطنه لأن تقول أن قوله كن لا يضبط تزوجه فربما شغل أن قوله وكل المبطون أي الذي لا يضبط أسهال بطنه والمغايرة حاصله تحقيقا (قوله بخلاف المسافر) انظر مع قوله برجوحه (قوله والمعتدل الخ) ويؤخذ أنه من قصر بحبه وحذف مقابله (قوله يستحب أن يقدم على الشهور) الظاهر أن قوله (٦٩) على المشهور على أن يقدم بقطع النظر عن قوله

يستحب أي فالتقديم مشهور وم يحتمل أن يصحبا ويحتمل جواز أي خلافا لابن نافع القائل بأنه لا يجوز لذلك وبني كل صلاة لوقتها فمن أغنى عليه حق ذهب وقته لم يكن عليه قضاء واستظهر لأنه على تعدد الأعمه فلا ضرورة تدعو إلى الجمع وكذا إذا خافت أن ينحصر أو تمت فله لا يشترع لها الجمع ذكر ذلك بهرام ومرفق بين الحضيض والأعمه فان الحضيض يسقط الصلاة قطعا بخلاف الأعمه فان فيه خلافا أو أن الحضيض الغالب فيه أن يتم الوقت بخلاف الأعمه فهذا يقتضي مساواة الحنوف له (قوله وارتضاء) أي إذا كان المراد الجواز المستوي الطرفين (أقول والظاهر الأول وهو التقديم استحبابا في المواضع كلها إذا خاف المريض أن يغلب على عقله جمع بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس لأجل ذلك وبين المشايخ عند الغروب أنه فان صيغة الفعل أن لا يحصل على الوجوب فلا أقل من أن يحصل على التنبه وقال مالك في المسبحة عند الزوال أحب إلى من أن يصليها في وقتها فاعلم أنه ثم بعد ذلك هذا حديث محض قال قال ته لم يذكر

أسباب الجمع عطف على ما قبله مشاركا له في الحكم وهو الجمع الصوري وليس الحكم مخصوصا بالمبطون بل يشترك فيه كل من تلقه المشقة بالوضوء أو القام لكل صلاة لقوله فيها وإن كان الجمع للرخص أرفق به لشدة حره أو بطن مفرق من غير خشية على عقل جمع بين الظهر والعصر في وسط وقت الظهر وبين العشاءين عند غيبوبة الشفق جعل جماعة قوله واسقط الوقت على الجمع الصوري وهو آخر القامة ويؤيد قوله عند غيبوبة الشفق وفسر بعضهم برقع القامة وقيل بجمع جمع تقديم في أول وقت الأولى وقوله وكل المبطون أي الذي لا يضبط أسهال بطنه والأصل في ثبوت هذا الحكم بل إمامان يقدم أو يؤخر وكلام المؤلف مشكل لأنه معطوف على كن لا يضبط تزوجه والعطف يقتضي المغايرة (ص) والصحيح فله (ش) يعني وللصحيح القديم أن يجمع بين الظهر والعصر جمعا صوريا فالصحيح راجع إلى الجمع الصوري وإنما حازه ذلك لأنه لم يخرج أحد الصلوات عن وقتها بل أوقع كلامه في وقتها لأن فضله أول الوقت تفوته بخلاف المسافر وذي العذر فلا تفته فضله الوقت (ص) وهل العشاء أن كثيف تأويلان (ش) يعني أن من غربت عليه الشمس وهو نازل هل حكمه حكم من زالت عليه الشمس وهو نازل من تقديم وتأخير وتغيير فيقول العجم تزول الشمس والغروب والثلث الأول منزلة ما قبل الاضطرار وما بعده للغير منزلة الاضطرار فأنغربت عليه الشمس وهو نازل وفي الرحيل والتزول بعد الغروب جمع العشاء مع المغرب قبل الارتحال وإن نوى الرحيل والتزول في الثلث الأول أخر العشاء وجوباً إلى تزوله وإن نوى الرحيل والتزول بينهما خبر في العشاءات شافعهما مع المغرب وإن شأنا أخرها إلى تزوله والمعادل هل يحذف أي وأى أليسا كالظهور بين وأما يصلي كل صلاة في وقتها الاختيار لأن وقتها ليس وقت رحيل وجعلنا كلام المؤلف على من غربت عليه الشمس وهو نازل لأن من غربت عليه الشمس وهو راكب لا خلاف أن حكمه فيها كالظهور فيؤخرهما أن نوى الثلثين الأخيرين أو قبلهما وإن نوى بعد الغروب في وقتها جمعا صوريا والمختار التأويل هو التأويل المصرح به لا المطلق (ص) وقدم خائف الانحلال والتأخير والميلد (ش) يعني إذا التخص إذا خاف الانحلال أو الحلي النافضة أي المرعدة والموعدة عند العصر أو العشاء فله يستحب أن يقدم العصر أول وقت الظهر والعشاء عند أول وقت المغرب على المشهور وقوله أي استحبابا كما قاله ابن ونس وجوزا كما قاله ابن عبد السلام وارتضاء وانما قاله في النافضة لأن الحلي غير النافضة يمكن معهما الصلاة (ص) وانسلم أو قدم ولم يحتمل أو أرحل قبل الزوال وزيل عند مفتح أعاد الثانية بالوقت (ش) يعني أن خائف الانحلال من معه إذا قدم الثانية عند الأولى لم يحصل ما يخافه عند الثانية أو قدم المسافر الثانية عند الأولى سواء كان تقديمها واجبا

المؤلف حكم التقديم سبق أن ابن عرفة عبر بالجواز وكذا في التوضيح وغيره ومن تبعه بالاستحباب وهو خلاف ما تقدم وخلاف قول ابن عبد السلام المشهور بجوازه وقال الرافعي عن ابن ونس التقديم على جهة الاستحباب فله بعض مشايخه واقتصر عليه أنه وهو لا يبادل الأول فالصواب حمل كلام المؤلف على الجواز وإن كان تفسيره بالفعل يقيح ذلك أنه (أقول) تعيين ابن عبد السلام المشهور بالجواز أغلظ في مقابلته من هذا الذي أتى الاستحباب خصوصا وقد علت النص الصريح في الميل عند الزوال أحب إلى وقد اقتصر بعض شيوخ البدر على التنبه الخ (قول المصنف أو قدم) معطوف على مثله محذوف لأنه هذا عليه والتقدير وإن قدم وسلم أو قدم ولم يحصل (قوله سواء كان تقديمها واجبا) انظر هذا مع ما تقدم من أن من زالت عليه الشمس وهو نازل ونوى الرحيل والتزول

بعد الغروب يرخص له الجمع والاولى ترك الجمع أي يؤخر العصر وقتها ويمكن الجواب بان يادبقوله فتدبرها واجب أي لا يجوز تأخيرها بعد الغروب وأجل بعض الشيوخ بحمل ما هنا على من يتعذر عليه النزول في وقتها وما تقدم على ما إذا كان يمكنه عشرة (قوله) والافلا إعادة أي فانه يرخص السفر بالكلية حتى يزول عند الزوال أعاد الثانية (قوله لمطر) ظاهره لو حصل قبل المضي لم يحصلوا لابق هذا أن المطر الشديد المسرع للجمع مع اختلافه عن الجماعة لان اعادة الخلف لاتنافي أنهم يجمعون اذالم يقطفوا (قوله كانت المدينة أو غيرها) أي خلا فلان خمسة بمسجد المدينة أي وأخيه هو بمسجد مكة ومثل المسجد الحرام الذي اتخذناه أهل البادية لمصلاتهم بمسجدهم كما أتقوا البرزى (قوله يعمل الناس) أي وأواسط الناس كما في شرح عب (قوله بالمسجد) بكسر الميم لأن هذا ظاهر إذا كان الطين في جميع الطرق فإذا كان (٧٠) في بعض الطرق فهل لم يكن في طريقه الجمع تعالى في طريقهم انظر في ذلك والظاهر

الجمع (قوله ولو لم يرج شديد الخ) لا يخصني ان الظلمة وحدها لا يجمع لها اتفاقا والطين وحده فيه خلاف والمشهور عدم الجمع وأما الظلمة مع شدة الريح فلا يجمع لها عندنا خلاف لقهر بن مسعود العز بن (قوله) معطوف على نائب فاعل (رخص) لا يخصني ان نائب الفاعل هو جمع الظهريين المتعلقين بالسائر وهذا متعلق بالحاضر والظلمة يقتضي تعلقه بالسافر فيقال هو معطوف عليه بدون التقيد بقوله غير أن الأول عداة بنفسه وهذا عداة هنا أيضا كذلك فيقول وجمع العشارين والموافق لما في المصباح ويختار الضاح والقاسوس الثاني فاتفقوا على التعدية بحرف فيلزم أن رخص في كذا ترخيصا وقال الساملي ان في جمع

أوحا تر الزوال الشمس عليه نازلا ونوى النزول بعد الغروب أو في الاصفر أو لم يرخل لاسر اقتضى ذلك أو لغير أمر أو لم يرخل قبل الزوال ثم أدركه الزوال كما هو في عند الزوال ونهته عدم الارتحال فظن جواز جمع التقديم بجمع جهلا بعد استصحاب الصلاة الثانية في الفروع الثلاثة في الوقت المختار والاربع الضروري وما ذكر في الفرق الثاني من الاعاد في الوقت ليس بظاهر والصواب لاعادة عليه أصلا وما ذكر من الاعادة في الوقت في الفرق الثالث متعديا إذا جمع غير نوا والارتحال والافلا إعادة (ص) وفي جمع العشارين فقط بكل مسجد لمطر أو طين مع ظلمة لا طين أو ظلمة (ش) يعني انه رخص في الحضر برحمان جمع العشارين فقط بان يقدم الثانية عند الاولى بكل مسجد وفي كل بلد كانت المدينة أو غيرها لأجل المطر القزير وهو الذي يعمل الناس على تقطيع الرأس والطين الذي يمنع المشي بالمسجد مع ظلمة الشهر القديم ومثل المطر الثلج والبرد ولا يجوز الجمع المذكور لأجل طين فقط ولا لأجل ظلمة ولو لم يرج شديد قوته وفي جمع العشارين معطوف على نائب فاعل رخص أي ورخص في جمع الخ وقوله فقط يعني ان الجمع لمطر وما معه مخصوص بالمغرب والعشاء ولا يجمع بين الظهر والعصر لعدم المشقة فهما غالب بخلاف العشاءين لأنهم لو منعوا من الجمع لادى إلى أحد أمرين إما حصول المشقة ان صبروا لدخول الشقق أو فوات فضيلة الجماعة ان ذهبوا إلى منازلهم من غير صلاة (تتبعه) المطر التوقع بفترة الواقع كذا كره الشيخ زروق وقوله عنه الساذلي فان قلت المطر انما يجمع الجمع إذا كثر والتوقع لا ينافي فيه ذلك قلت يمكن علم ذلك بالقرينة ثم ما إذا جاع في هذه الحالة ولم يحصل فينبغي أن يعيد في الوقت كافي مستأنسا من عادى وقت وقوله لا طين معطوف على لمطر وأعاد الايام إشارة إلى ذلك ولو حذفها ما ضره لانه لا يتوهم عطفه على ظلمة (ص) لأن المغرب كالعادة وآخر قليلاته مصلها ولاه الاقيدان من منقضى عسجدوا ظلمة (ش) هذا شروع من المؤلف في صفة الجمع وهو أنه يؤذن المغرب على المسافر في أول وقتها بصوت مرتفع كالعادة ثم يؤخر صلاة المغرب قليلا بناء على الرابع بقدر ما يدخل وقت الاشتراك لاختصاص الاولى بثلاث بعد الغروب وقال القرطبي في حاشية المدونة يؤخر قدر ثلاث ركعات وقيل قدر ما تخلص فيه الثالثة ثم يتم المغرب ثم يصلح ان يؤذن للعشاء إذا كانا منفصلين المسجد ويقيم لها ثم يصلح لمن غير فصل فقوله ثم يداى الفرضان ولقد ذكر الضمير ولولا تكسر الواو والمضمر غير فصل ولولا الاذان منقضى الخ بدل قوله قدر اذان الخ لكان

متعلق بمحذوف بعد الواو أي ورخص والتاسع الفاعل بكل مسجد ويحتمل أن يتعلق بأذن اه أي بأذن في قوله وأذن للمغرب (قوله بصوت مرتفع كالعادة) أي قهقهسة (قوله بناء على الرابع) وقيل وجوبا كذا كره الخطيب (قوله يؤخر قليلا قدر ثلاث ركعات) بمعنى متباعدة قال بعض السراخ والظاهر ان قدر ثلاث ركعات مقدار ما يجمع يحصلها إلى أن كان يحصل الشروط وأما من لم يكن يحصلها لا فيكون قدر الثلاث بعلمه مقدار ما يجمع يحصلها وانظر ما وجه طلب التأخير قليلا في جمع العشارين دون الظهرين ولعله لفرق بالسافر (قوله إذا منقضا) قال بعض السراخ الظاهر أن هذا الأذان مستحب لا مفس في جماعة تطلب غيرها ولا يسقط به طلب الاذان في وقتها وتؤذن لها وقتها (قوله بعض المسجد) هذا عندنا حبيب وقيل عسجد أي كافي المدونة وارتضا لقناني أي لا بالمسافر ولا يحتاج المسجد للابتنس على الناس فيظنون أن وقت العشاء حل وهذه العلة تشتر بحرمته فيما ذكر (قوله ثم يصلح لمن غير فصل) هذا شرط في كل جمع وليس ناجيا بالجمع ليلتلف

أحسن

(قوله لان كلامه لا يدل الخ) وكما لا يدل على فعل الاذان لا يدل على فعل الامة (قوله انا الظاهر ان الاذان الخ) الظاهر انه يختلف قدره (قوله فيصرم) موافق لظاهر قوله وكذا كل جمع غنغ التنقل بينهما الخ (أقول) والظاهر راء الكرامة ولا وجه العزيمة وان كان ابن عرفة غير مالمع لانه قال المشهور من التنقل بينهما الخ (قوله) أو الفصل بينهما بحر موعن الجمع) الظاهر لاجرمه ولا يمنع الجمع تنبيهه قال الشيخ زروق قال وقد عدا ما جمعا أو الحميب الشق أعادوا (٧١) العشاء قبل لا يصدون وقبل ان يفتل الجبل أعادوا لا الاقل اه وهو يقيد ترجيح الاول ورجح ابن عرفة الثاني (قوله)

أحسن لان زيادة لفظة قدر مضى وذلك لان كلامه لا يدل على فعل الاذان بالفعل كما هو المطلوب وقد يقال ان قوله مخفف مشعر بفعله اذ الظاهر ان الاذان لا يختلف قدره سواء كان مخففاً أو مرفوعاً (ص) ولا تنقل بينهما ما لم يتعمده ولا بعدهما (ش) أي ليس ان اراد الجمع ان يتنقل بين الفرضين اذ لو شرع تأخير الجمع لكانت العشاء في وقتها أفضل لكن لو وقع وتنقل بينهما لم يتنقل الجمع ولا يتنقل بعدهما ايضا في المسجد لان القصص من الجمع ان ينصرفوا في الضوضاء والنقل فيقتض ذلك قال زروق وكذلك كل جمع غنغ التنقل بين الصلاتين فيه انتهى وظاهر مرجع تقديم أو تأخير فلا خصوصية لتنع النفل بين الصلاتين يجمع العشاءين لانه المظهر وانظر لو فصل بينهما بغير تنقل فهل يكون كالفصل بينهما بغيره ولا يمنع الجمع أو الفصل به يجرى موعن الجمع لان المتنقل اشغل الوقت عدا موعن جنسها بخلاف الآخر والظاهر الثاني والظاهر أيضا انه لو كثر التنقل بينهما بحيث دخل وقت الفلحة الشديدة منه يتنقل الجمع ثم ان قوله ولا تنقل بينهما يغني عنه قوله ولا ز وأعاد لم يلزم عليه قوله ولم يتعمده أي يمنع النفل الجمع وقوله ولا بعدهما عطف على قوله يتم ما لا يتنقل بعدهما أي يتنقل وهذا في جمع العشاءين وانظر في جمع الظهر والعصر جمع تقديم هل يجوز تنقل بينهما لا كما ذكره اهل سابقا وفيهما (ص) وجاز لتفرق بالمغرب بعدهما العشاء (ش) يعني أن من ضل المغرب غدا أو في جماعة ثم وجد جماعة يجمعون في العشاء فله يجوز ان يدخل معهم في العشاء حيث كان يدرك معهم ركعة فأكثر فضل الجماعة على مذهب المدونة فلا كتفه بنية الامام عن نية فبالاقل ان نية الجمع تكون عند الاولى وقد فاتت عملها بغير علمان غير ان سوى الجمع وهذا ربما يأتي من جمع المنفرد بأحد المساجد الثلاثة واحدا ايضا ان يكون نية الجمع عند الاولى في حق من أدرك الصلاة الاولى ثم عجز بالجماعة في هذا منع أنه مستحب لتحصيل فضل الجماعة لاجل المخرجات الائمة وامانة الامامة فتكون عند كل منهم مقبولة لمنفرد أي عن جماعة الجمع فيصدق عن صلاها مع غيرهم جماعة ويحسن صلاها منفردا كالمفردا وقهم من قوله وجاز لتفرق بالمغرب بأنه ان لم يكن صلاها ووجدهم في العشاء أنه لا يدخل معهم ويؤخرها وقتها لان الترتيب واجب ولا يصلي الاولى في المسجد لانه لا يجوز ان يصلي فيه صلا مع صلا الامام (ص) ولم يكتب بالمسجد (ش) هذا معطوف على قوله لمنفرد أي جاز الجمع ايضا للعشكف والغريب يكون في المسجد بجماعة ثلاثا بغيره فضل الجماعة ولاجل التبعة يستحب الامام للعشكف وجوبا من يصلي بهم على ظاهر التهديب ابن عرفة يقول ان عبد السلام استحب بالاعرفه (ص) كان انقطع المظهر بعد الشروع (ش) أي ان الجماعة اذا شرعوا في صلاة المغرب بل وجود سبب الجمع وهو المظهر فلا صلوا ما وبضه ان رفيع السبب فله يجوز لهم التبدى على الجمع اذا توفرت عودته وظاهره ولو ظهر عدم عودته اما لو انقطع قبل الشروع فلا جرح الا بسبب غيره فالحال الشروع في الاولى (ص) لان فرغوا فيؤثر الشق الا بالمساجد الثلاثة (ش) هذا يخرج من قوله وجاز لمنفرد بالمغرب بيجدهم بالعشاء أي وان وجدهم فرغوا من العشاء بحيث لا يدرك منهم ركعة

والنصب والجزم لانه عطف على جواب الشرط بالغة قال ابن ماثوا الفعل من بعد الجزم ان يقرن * بالفاء والواو وتبليغ في أي لا يجوز ان فرغوا فيؤثر قوله بحيث لا يدرك منهم ركعة فلا يدخل ولم يدرك معهم ركعة فينبغي أن يتنعموا من غير خلاف لانه يصل أولا ما دخل مع الامام ليعمل لا يجري فيه ما جرى في معيد دخل مع امام بدون ركعة من قول القبط والاشناع واستحسن الواو الثاني والحاصل اما اذا وجدهم فرغوا فلا يجوز ان يجمع لنفسه ولا مع جماعة بامام لان فيه اعانة جماعة قبل ان يركب فلو جرحوا فلا بد من تعليم كذا كوفي له

والنصب والجزم لانه عطف على جواب الشرط بالغة قال ابن ماثوا الفعل من بعد الجزم ان يقرن * بالفاء والواو وتبليغ في أي لا يجوز ان فرغوا فيؤثر قوله بحيث لا يدرك منهم ركعة فلا يدخل ولم يدرك معهم ركعة فينبغي أن يتنعموا من غير خلاف لانه يصل أولا ما دخل مع الامام ليعمل لا يجري فيه ما جرى في معيد دخل مع امام بدون ركعة من قول القبط والاشناع واستحسن الواو الثاني والحاصل اما اذا وجدهم فرغوا فلا يجوز ان يجمع لنفسه ولا مع جماعة بامام لان فيه اعانة جماعة قبل ان يركب فلو جرحوا فلا بد من تعليم كذا كوفي له

(قوله الآن يكون الخ) هذا ظاهر في كونه دخلا أو أمانا لم يكن دخلا فلا طالب به دليل ما تقدم من قوله فيصلون أفذاذا ان دخلوا فبقيما هنا بما عايناه ذلك في كونه قوة وفات جمع جامعها) ظاهر في كون الجماعة أقيمت في قولهم بجماعة فظاهر أن ذلك أولى (قوله وينبغي أن المراتل الخ) أي المشاركة بقوله ولا المراتل الضعيف الخ (قوله الآن يكون أمانا ما رتبنا جميع) أي إذا كان ينصرف من السجود لا يجمع بين التسبيح والتسبيح بل يقول مع أهل من حله فقط وصوبه من نأجى وصوب بعضهم الجمع بينهما (أقول) والصواب عندنا الأول وما تقدم من أن الراتب يستخلف ولا يتقدم ويصلي بعد ذلك في المكثف الذي لا يخرج من المسجد وهذا يذهب لثمة فلا يحتاج للاستقلال بل يجمع مخدوم يخرج في الضوء (قوله أنهم يجمعون بها) أي أن يذهب لبيت وليس منقطعا بل يجمعونهم (قوله إذا كانوا أمانا كن (٧٣) متفرقة) أي وان لم يكونوا كافي عابا فيجمعون إذا كان لهم موضع يجمعون

فلا يجوز أن يجمع لنفسه لقوات فضيلة الجماعة التي شرع الجمع لأجلها فيؤثر العلة حتى يغيب الشق الآن يكون بأحد المساجد الثلاثة المدسة ومكة وبيت المقدس فإنه يصلي العشاء قبل الشق فيجمع حيث صلى المغرب بغيرها وقت جمعها فإن كان عليه المغرب والعشاء معهما أيضا فاجتمع ففضلها على الصلاة جماعة في غيرها (ص) ولأن حيث السبب بعد الأول (ش) معطوف على قوله لأن فرغوا يعني أن السبب وهو وقوع الممر إذا حدث بعد الشروع في المغرب وأولى بعد الفراغ منها فأنهم لا يجمعون لأن نية الجمع قد فاتت ساعى أن عليها أول الأولى فخرجوا لشيء عليهم أن أي منين وينبغي أن المراتل والضعيف كذلك إذا جمعتا الجماعة التي في السجدة أي من أمانا بل يقول يجمعهما (ص) ولا المراتل والضعيف بينهما (ش) ويدان المراتل والضعيف من مرض أو غيره لا يجوز لهما الجمع بين جميع جماعة المسجد المحاورين فإنه أبو عمر أن وصو بهما الحق وقال غيرهما يجمع المراتل وظاهر كلام الشارح أن هذا الخلاف جار في الضعيف أيضا (ص) ولا يفرد بمصدا كجماعة لا حرج عليهم (ش) يعني أن المفرد يجمعها لا يجمع بين العشاءين إذا كان لا ينصرف منه بل ولو كان ينصرف منه إلى المراتل لا مشقة عليه في إيقاع كل وقتان شرط الجمع الجماعة الآن يكون أمانا ما رتبنا جميع كما أن الجماعة المتطعين بدرجة أو تربة لا يجوز لهم الجمع إلا لأجل ولا مشقة عليهم لعدم احتياجهم إلى الانصراف من مكانهم إلى غيره لأن الجمع إنما هو لضرورة الانصراف في السفر قبل مغيب الشفق ثم أنهم يجمعون بها كأيضه كلام ابن عمر وغيره ومن ذلك أن يكون الإمام خارجا عنه فأنهم يجمعون بغيره ثم إن أهل التربة إذا كثر وانصمون حسنة كآهل تربة طائفة في الشيوخ كرم الدين قوله إذا كثر الخ حقنه أن يقول بده إذا كانوا أمانا كن متفرقة كما أشدله (هـ) في شرحه

الصلواته وينصرفون إلى أماكنهم فصل صلاة الجمعة هي تلك الاجتماع آدمع حواها الأرض فيه وقيل للجمع فيمن التمر وقيل للاجتماع الناس فسلطنة وقيل غير ذلك فائدة لا شك أن العمل فيها له منزلة على العمل في غيرها ولا يذهب بعضهم إليه إذا وقع الوقوف بصفة يوم جمعة كانت تلك الحقبة فضل على غيرها وأما ما رواه ابن زبير أنهما فصل من سبعين سنة في غزوهم الجمعة فضة وقصة كائن على ذلك المنزلة ذكره شيب في شرحه (قوله يجمعون الحق) أعلم أن التراقي قد قال المذهبين أو واجب مستقل وقال الفقيهان المشهور رأيتاهما من الظاهر واستشكل بأن البلد لا يفضل إلا بعد النظر المبلل منه وقال ابن عرفة بالجمعة ركعتان ينعان وجوب الظاهر على رأي ويستقلها على آخره وقوله ينعان وجوب الظاهر على رأي وعليه فهي فرض ومهما هو الظاهر يدل منها هذا هو المذهب وقوله ويستقلها على آخره عليه فهي

بلحن الظاهر وهو قولنا نافع وابن وهب أن الشاذ أن لو كانت بدلان التطويل يصرح قطعا مع إمكان فعله العصر ويستثنى على الظاهر في وقت سعي الجمعة ثم فاتها الجمعة فإن صلاته باطلة ولا بد من إعادة له لم يصل الواجب عليه والقرول الشاذ لا إعادة عليه لأنه أي الواجب عليه إذا علمت ذلك فقوله كالمواالحى كأي جمع بين القولين (قوله كلها) استعمال كل المضافة للضمير في غير الانتداب والتأكيدي بعض وعلى الآخر فالمراد كالمحذوف على قوله أي وقوعها كلها (قوله القروب) حقيقة على الثاني لأن أوقبه ركعة على الأول فأطلق القروب على ما شذ به وما قبله أو قال بزم المشهور ولا تنها عن الخلاف بعد ذلك ولأنه قال القرائي أن قول المصنف هو أن أدرك ركعة من العصر ضعف وظاهر كلام المصنف أنه لا بد من أدرك كل الجمعة قبل الغروب وان من أدرك منها ركعة قبله لا يتبها جمعة بل ظهر أنه يقطع مع أنه يتبها جمعة على المشهور قال عجب ويجب بأن كلامه في وجوبها

استداه أي أنهم هل لا يطلعون بأقامتها إلا إذا كانوا معتقدين أنهم مذكرون ركعة من العصر بعد فعلها قبل الغروب وأولا فعله الأول
 إذ أتى من الغروب بقدر ما سيج خطبتها وفعلا فقط لا لمحبة أقامتها لكن إن فعلت أجزاء وعلى الثاني يجب والحاصل أن الواجب منوط
 باعتقاد ذلك لكل الصلاة أو ما مع ركعة من العصر أو دونها فلا يدخل معتقدا ذلك ثم تبين أنه لا بدرك الأركعة قبل الغروب فإنه يتبعها
 جمعة بعد الغروب وأما لو علم ابتدائها لم يبق للغروب الأركعة فلا يصح جفتوا أن من حرمها جفتوا لا يعتد بأحكامه ولو أدرك ركعة
 هذا هو الواجب خلافاً لبعض الشراح والوقت المذكور ليس كاه اختيار بل هي فيه وفيه الضروري كالظاهر سواء قبلها أم لم يبدل
 أو فرض فيها (قوله) أو انتق على ذلك لكن إن كان لغرض عذر أو نون ومع القول لا (قوله) وأشبه برواية ابن القاسم) ظاهر العبارة
 أن هذا ليس برواية ابن القاسم بل أشبه به قال المؤلف في أن القاسم إن أخر الأوامر صلا الجماعة حتى يدخل وقت العصر فإنه أن يصلي
 الجماعة بهم ما لم تنب الشمس وإن كان لا بدرك بعض العصر إلا بعد الغروب فلا يلتزم ذلك النص فيصير كلام الشارح أن ابن القاسم لم
 يصرح بذلك إلا أن كلامه ظاهر فيه ثم قال المؤلف بعد قوله رويت عليهما ابن (٧٣) رداً يختلف في أخروقت الجماعة قليل ما يني العصر

ركعة إلى الغروب وهو ظاهر
 المدونة وجهه عيسى وقيل ما لم
 تقرب الشمس وهي رواية مطرف
 وما في بعض روايات المدونة من
 قوله وإن كان لا بدرك العصر إلا بعد
 الغروب اه أنما هذا في حق
 روي باعتبار الأول أن المدونة
 ظاهر فيه (قوله) وحقيقته أن
 أراد المداومة في نفس الأمر فلا
 يظهر وإن أراد معناه الذي يسطه
 ظاهر القبط فهو عين ما قبله قوله
 وعمل الخلاف الخ رده محض ثبوت
 بأن ظاهر كلامهم الإطلاق (قوله)
 باستيطان أي شرط صحة الاستيطان
 من تعقله لبلدها التي تقام فيها
 وأما استيطان بلد غير هاهنا بية
 منها كفر من من الشارح شرط في
 الوجوب ولا تعقله إلا أن محض
 ثبوت اعترضه في عبء الاستيطان
 من شروط الصحة فقال ما منه قوله
 باستيطان الخ وهو شرط وجوب كما
 في ابن شاس وابن الحاجب وابن

العصر وصحح أو لا رويت عليهما (ش) لا خلاف عندنا أنه يفرض عين وقد ذكر أن من شرط
 صحته أن يقع هي خطبتها في وقت الظهر فلا خطبة قبل وقتها ثم صلى في وقتها أو وقع الخطبة
 في الوقت والصلاة خارجة لم نصم وقد اختلف في أخروقتها لم يختلف أن أوله زوال الشمس
 والمشهور أنه بعد الغروب كما قال المؤلف وهو مذهب المدونة وقيل الأصغر وهذا إذا أخرها
 الإمام والناس بعد ذلك أو اتفق على ذلك وهل استند وقت الجماعة للغروب وجوباً فامة الإمام
 لها محله أن خطب وصلها أو أدرك بعدها ركعتي العصر والأمر لا لها ظاهراً وسقط وجوب
 الجماعة عنهم ومعه عيسى وصحح هذا القول عياض فقال هو أصح برواية ابن القاسم عن
 مالك وعليه فلا يرد بقوله للغروب بغيره أو لا يشترط أدراك شيء من العصر قبل الغروب بل
 حينما أدرك خطبتها وفعلا قبله وجب كما هو ظاهر القبط وحقيقته ورواه مطرف عن مالك
 قولنا رويت المدونة علم ما يحصل الخلاف حيث كتبت العصر عليهم ما لم يرقوا العصر
 ناسين للجمعة فإنه يتفق على أن وقتها ينتهي للغروب ب (ص) باستيطان بلداً أو أشخاص لا خيم
 الباء اللبسية أي شرط صحة الجماعة وقوعها بمحيطتها في وقت الظهر إلى الغروب ومع
 الاستيطان وهو العزم على الإقامة على نية التمسك لا على نية الإقامة ولو طالت ولا فرق بين
 أن يستوطنوا بلداً أو أشخاصاً أو أشخاص بيوت من قصب لأنه يمكن التمسك بها أو الاستغناء
 عن غيرها بخلاف الخيم لا يمكن قسماً كزنا ولشبهها بالسفن لا تتأهلها بخلاف
 الأشخاص وبعبارة أخرى المساراد بالنسب هاهنا العرف أي باسمي في عرف الناس خصاً كان
 من قصب أو خشباً أو بناء صغيراً وغير ذلك لا خصوص بالنسب القوي فإنه ليس شرطاً فالمراد
 بالأشخاص ما قابل الخيم والمراد بالخيم هاهنا الخيم العربية أي باسمي في عرف الناس جمعة
 كانت من ثياب أو صوف أو وبر أو شعر أو غير ذلك لا خصوص الخيم القوية لأنها ليست شرطاً
 فقوله باستيطان الباء اللبسية وهو متعلق بعامل مقدراً وقوله صلح استيطان لا يوقع

(٩٠ - ترمذي ثاني) عرفة وغيرهم ونص المؤلف فيما أتى بقوله المتوطن وليس ذكره هنا على سبيل الشرطية وإنما مراده
 يجب باستيطان البلد والأشخاص لا الخيم فقد ثبت من شروط الأداة غير صحيح اه (قلت) كما أنهم أرادوا بشرط الصحة بشرط الاعتقاد
 (قوله) مع الاستيطان) البين زائدة قلنا كيد (قوله) وهو العزم على الإقامة على نية التمسك بالنسب أي بقوله لا على نية الانتقال فيصدق
 بالنية لا نية كما تقدم في ذلك وقال في توضيح التوطن الإقامة بغير نية الانتقال ولا يخرجهم عن حقيقة الاستيطان كما تقدم بغير جون
 في أيام الطرم نحو الشهرين فقد نقل أبو الحسن إلى عزان في الجماعة يعقون سنة أشهر بمرجع وفي آخر سنة أشهر بجمعهم
 فيه لأنها صارت كترتين إذا دخلوا أحدهما أو أوجاه (قوله) بيوت من قصب) هذا هو النص القوي الذي يتكلم عليه (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
 هكذا يخطه بغيرهم وهو البناء المثلثة أي الإقامة وأما المثلثة القوية فهو الهلاك كذا في الشيخ سالم يخط الشيخ إبراهيم القاني (قوله) (قوله) (قوله)
 من قصب) وهو النص القوي كما تقدم (قوله) لا خصوص الخيم القوية) وهي بيت تبنه العرب من عبيد النجر قال ابن الأعرابي
 لا تكون النخلة من العرب من ثياب بل من أربعة أحواد ثم يسقف بالثياب كذا في الصباح وقال النووي ولا يكون إلا من أربعة أحواد
 ويسقف بالثياب قال أهل القصة ولا تكون النخلة من ثياب وصوف وبر وشعر اه (تبيينه) يجب الجماعة على أهل الخيم إذا
 كانوا على كثر من منة فرقة بجمعة بجمعة (قوله) وهو متعلق بعامل مقدراً هذا يعلو من مقتضى قوله السابق والاولى أن يقول ووقعها

(قوله وكلام ز فيه نظر) لانه قال لا باستيطان خيم (قوله فتصحل الطريقة والمعية) المناسب الطريقة (قوله وقيل شرط فيهما) أي يتوقف الوجوب عليه والصحة أيضا لان الصواب أن شرط الوجوب ما يتوقف عليه الوجوب بشرط الصحة ما يتوقف الصحة عليه وهذا المعنى يصح اجتماع الوجوب والصحة هنا ما كتبه شيخنا عن بعض شيوخه (قوله أنه لا يكون مسجدا) أي تمام فيه الجمعة (قوله الا ما كانه سقف) أي وبنا على وجه مخصوص (قوله لانه قد يعدم) أي المسجد على هذه الصفة صادق بعدم وجوده أصلا ووجوده دون سقف (قوله فيكون من شرائط الوجوب) أي من شرائط التي يتوقف الوجوب عليها وفي العبارة حذف والتقدير لانه يعدم على هذه الصفة فلا يجب الجمعة فظهر حينئذ كونه شرط وجوب لان الوجوب يتوقف عليه (قوله وقد وجد) أي على هذه الصفة في العبارة حذف والتقدير فتصح الجمعة فيه فيكون من شرائط الصحة والحاصل أن معنى كونه شرط وجوب وصحة أن الوجوب يتوقف عليه والصحة يتوقف عليه وعلى هذا القول فلا يجب على اهل القرية بناءه مسجدا لصا وفيه الجمعة وعلى هذا القول يقول المصنف مبنى الخ وصف كلف (ثم أقول) وظاهر الشارح أن الوجوب والصحة باعتبارين لا باعتبار واحد فالوجوب باعتبار عدم والصحة باعتبار احراز الوجود مع أن ما كن من شروطهما للاعتبار فبما واحد كالقول فانه شرط وجوب وصحة أي يتوقف الوجوب والصحة على وجوده (٧٤) فكذلك اتقول هنا يتوقف الوجوب والصحة على وجود الجامع الآن يقال ان الاعتبار

فيه ما وان كان واحدا لانه ظاهرة وما بالانظر لتحقيق فيهما اعتباران (قوله ومنهم من قطع بأنه من شروط الصحة) هذا الذي صدر به الشارح أي أن الجامع الموصوف بثلاث الصفات من شروط الصحة أي لاتصح الجمعة الا فيه (قوله وهذا مبنى) أي القول بأنه بالصفات المذكورة من شروط الصحة صاملا أن وجوب الجمعة منوط بوجود الجامع والجامع موجود متحقق بمجرد التعيين والتعيين لا كلفة فيه فصار الوجوب متفراغا لاصافة وأن صحتها ليست منوطة بمجرد تحقق الجامع المتحقق بالتعيين بل

المذكور لانه لا يصح تعلقي حرفي بمقتضى المعنى بعامل واحد اه واذن فاستيطان اني بلد على معنى في وقوله لا تخيم بقدره عامل مناسبه أي لا بالامة في خيم وكلام ز فيه نظر لان الخيم لا يمكن فيها الاستيطان (ص) وجامع (ش) هذا ثالث شروط الصحة باؤه فتصحل الطريقة والمعية وقيل شرط وجوب وقيل شرط فيهما ابن رشد وهذا بناءه على قول من يرى أنه لا يكون مسجدا الا ما كانه سقف لانه قد يعدم على هذه الصفة فيكون من شرائط الوجوب وقد وجد فيكون من شرائط الصحة ومنهم من قطع بأنه من شروط الصحة وهذا مبنى على قول من يرى أن القضاء من الارض يكون مسجدا بتعيينه اذ لا يعدم موضع يصح اتخاذ مسجدا على هذا اه ولا يفي النطقة أن تكون في الجامع (ص) مبنى (ش) صفة الجامع أي لا يفي المسجد حتى يكون مبنيا فلا تصح في براح حجر أو خط حوله والمراد بالبناء البناء المعتاد لاهل تلك البلد فيشتمل ما لو قيل اهل الاختصاص بجامعين ووصفهم وصحة في الجمعة (ص) مقتضى (ش) أي لا يفي الجامع الموصوف من أن يكون متصفا فلا يجوز التعلد على المشهور ولو في الامصار وفاتك هذا أنه لو قل يعدم تكن الجمعة الا للعتيق كما يقول المؤلف (ص) والجمعة للعتيق (ش) جواب عن سؤاله قد رآه قال قاله قد شرط في الجامع أن يكون متصفا للحكم اذ تعدد فأجاب بأنها عند التعلد في البلد الواحد أو ما في حكمه صحيحة لاهل الجامع العتيق من تلك الجوامع

بأوصافه المشار لها بقوله مبنى الخ (قوله لا يكون مسجدا) أي جامعاً

باطلة

بتعيينه أي الوجوب شرط به أعني كما كان جامعاً موصوفاً بالأوصاف المذكورة لا يكون الا بشرط صحة (قوله اذ لا يعدم موضع) علة لقوله وهذا مبنى الخ أي وانما صح ذلك بالانحلال كل موضع يصح اتخاذ مسجدا بمجرد التعيين والوجوب منوط به فليكون الأوصاف المذكورة لا يكون الا بشرط صحة لا بشرط وجوب لان الوجوب ثابت بمجرد التعيين (أقول) الآن نأظره أنهم اذا عينو موضعاً يتعلق الوجوب بهم فاذا لم يصيروا موضعاً فلا يجب وعلى هذا القول يكفون بيناه لاجل صحة الصلاة ما عدا على أمر شرط وجوب وصحة فلا يكفون بيناهم اذ انما واحد وجبت وعلى هذا قوله مبنى مختصراً لا كلف في قول من يقول انه شرط وجوب فقط (أقول) لا يفي أن معنى الكلام أنهم لا يجب الجمعة الا اذا وجد الجامع واذا وجد قسم الصلاة في غير موضع لمكانه أنما هو شرط في الوجوب فقط وعبارته في ل وظاهر كلام المؤلف أن غير المبنى يسمى جامعاً كالقصر من الارض اذ عني وجس وعلى من لا يرى أن القضاء من الارض لا يكون مسجداً يكون قوله مبنى صفة كاشفة وهو الموضع المبنى بالقضاء لا يسمى جامعاً اه (قوله أو خط حوله) عطف على حجر (قوله فلا يجوز التعدد على المشهور) أي ولو عظم رعا عليه كان عليه السقف وجعل لكل وطناً لخالصه القلوب ومقابله ما له يحسن بن عمر بن حوارة التعددان كانت البلد ذات جانبين ومثله المؤلف في مثل مصر وبغداد قال لا تأمنهم بختلف فيه قاله القائل وقول المؤلف لا تأمنهم الخ فيه نظر فان الخلاف موجود في مثل مصر وبغداد والمعلول عليه عدم التعدد اه (أقول) وهذا المشهور الذي حكاه الشارح قد جرى العمل بخلافه

(قوله بل هي صحيحة) خلاصة ما قبل ان الجمعة العتيقة مقيده بثلاثة الاول ان مقامه هو بالجديد فان هجر العتيق وصلوا ما في الجديد فقط صحت الثاني ان لا يحكم حكمه بما في الجديد سعالنذر ما به عتيق عديته ان صحت صلاة الجمعة فيه فان وقع ذلك وحكم بخلاف بعتق العبد لصحته ما صحت فيه اذ حكمه بالداخل في العبادات تعالى عتيق كما في به الناصر لا تقتض وصول ذلك ان يقول بان الجامع ان صحت جمعة في مسجدى هذا فعدي فلان من فصل في فيه الجمعة فاني العبد الى من يقول بالاعتد كالخني فثبت عندما تمهلي في المسجد جمعة صحيحة فيحكم الحاكم بعتقه لوقوع المعلق عليه فليزمن ذلك الحكم صحة الجمعة ضمنا فصر حينئذ الصلاة بالجامع المذكور وغيره صحيحة وذلك لان الغوري حين بنى مسجده ارسل القافي وطال به اذ ثبت صحة الصلاة في مسجدي هذا أي صلاة الجمعة قال له الناصر قل ان صحت صلاة الجمعة في مسجدى هذا فعدي من ففعل ثم ارفع الامر للقاضي الذي يرى صحة صلاة الجمعة بالسجد الذي حصل به الاعتد وهو الخني فحكم بصحة العتيق فخلصه ان حكم الحاكم (٧٥) يرفع الخلاف فولو كان الحكم بطريق

الزوم لحكم آخر تبعا والحاصل ان حكم الحاكم لا يدخل العبادات الاسما وحقيقته القراني وخالفه تليذ ان راسد فعد زخوله فيها اه وصح القراني المذكور بان حكم الحاكم يرفع الخلاف سواء كان بالطاعة أو الضمن أو الالتزام تحكيمه بصحة بيع العبد الذي أعنته من احماد الدين بملكه فانه ملزم لنقض العتيق الثالث ان لا يحتاجوا العبد لنقض العتيق عنهم ولا يصح في الجديد ويثبت في ذلك شيئا بأنه لا يثبت في الاحتياج لانه وسع ويجوز من محاب السبي على البيع ولو كان وفقا للتوسعة واشتد الثمن من بيت المال فان تعذر فبقي جماعة للسلمين الان يقال فاني من حيث اذا وسع لم يحتاجوا السمع فيه فحصل الخلل في الصلاة (قوله حكم بفسادها) الا أنهم في حالة الجهول يعيدونها لظهر الاحتياط بصحة جمعة العبد والجمعة لا تصلي مرتين (قوله ليس شرطا الخ) فتقول والشرافي معسرف بأنه ليس شرطا لقوله كماذا سفي الخ حيث أتى بالكاف

باطله لاهل الجديد وهو ما حصل به الاعتد ان صلى فيه الامام وأما لو أقيمت في الجديد وحده صحت والمراد بالقديم ما أقيمت فيه الجمعة أولا في تلك القرية وان تأخر بناؤه عن بناء غيره وإذا ثبت كونه عتيقا بالجمعة الاولى ثم تأخر اداء الصلاة عنه عن غيره في غير الجمعة الاولى فلا يخرج عن كونه عتيقا وبالله اشارة بقوله (وان تأخر اداءه) أي وان تأخر اداءه عن الجديد في غير الجمعة الاولى التي أقيمت فيه كونه عتيقا وأحرى ان يسبقه أو ساواه وليس المراد ان الجمعة لا تصح الا بالجامع العتيق حتى لو تركت اقامته به وأقيمت بالجديد وحده لم تصح فان هذا غلط ظاهر بل هي صحيحة ولو أنشئ جامعان في قرية وأقيمت فيهما الجمعة بالجمعة الاولى صلى فيه بتولية السلطان أو نائبه أو الفاسقان بالارحام ان علم فان احرما لم يحكم بفسادهما وأعدا جمعة لبقا وقتها ولا يتميز بهم ظهر ابع بقا وقتها وان لم يعلم السابق حكم بفسادهما أيضا كذا قال الوليين (ص) لا يبيد ينعطف (ش) هذا بمنزلة الصفة المقدسة أي بمنزلة الصفة القدسية لا يبيد ينعطف ولو كان الثامن الجهات الاربع وكلام ز حيث قال لا يبيد ينعطف أي كما اذا بنى في المسجد حائط مثلا اه ليس شرطا (ص) وفي اشتراط سقفه (ش) أي وقع تردد فيها اذا هدم سقف المسجد هل تصح فيه الجمعة أم لا فظن وفي اشتراط دوام سقفه هذا مقتضى كلام من أشار إليه بالتردد وعليه فالوحي من غير سقف لم تصح فيه بل لا زاع نظر السهوري وقد استظهر الخطاب عدم اشتراط السقف ابتداء ودواما (ص) وقصدنا بيدهاه (ش) أي هل يشترط في الموضع ان يثبت فيه أو نقلت إليه العزم على ايقاع الجمعة فيه على التأني لا فذهب الجاهل الى ان ذلك شرط وانما أصابهم ما يتبعهم من الجامع لعذرهم لم تصح لهم جمعة في غيرهم لأن الحكم له الامام يحكم الجامع وتنقل الجمعة اليه وواقعه ابن رشد مرفق في بعض مكنية وخالفه في المقدسات قال وقد أقيمت الجمعة بقرطبة في مسجد أبي عثمان دون ان تنقل اليه الجمعة على التأني والعلامة متوافرون على ذلك غير ذلك قال ولونقل الامام الجمعة في جمعة من الجمع من المسجد الجامع الى مسجد من المساجد غير عذر لمكان الصلاة بمنزلة ونقل بعض الشراح ان محل التردد صحت نقلت الجمعة من مسجد الى آخر وأما ان لم تنقل بل أقيمت ابتداء فالشرط ان لا يقصدوا عدم التأني بديان يقصدوا التأني بديان يقصدوا تأنياملا (ص) واقامة الخمس (ش) أي وفي اشتراط اقامة الصلوات الخمس فلا تصح اقامة الجمعة فيما يتخذ

وعتلا (قوله بلا نزاع) أي ان التردد لا ينافي في الدوام وعدمه وأما سقفه ابتداء فهو متفق على شرطه هذا نظر السهوري والذى قرره الشيخ سالم والشافعي والجمهور ان التردد في الابتداء والاداء والذى رجع الخطاب عدم اشتراط ابتداءه ودوامه فادام بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله عدم اشتراط السقف) المراد كافي الشرحا حقيقته المقصود منه ظاهري القبول وما لا يصح اذ هو غير مشروط والعقد كلام الخطاب (قوله وتنقل الجمعة الخ) بيان للصحة بالحاكم وقوله وتنقل الجمعة أي على التأني (قوله دون ان تنقل) أي انها نقلت من مسجد كان في قرطبة بهذا المسجد (قوله متوافرون) أي يتفقون (قوله قال ولونقل الامام الخ) أي بدون ان يقصدوا التأني بديان ولا يقصدوا عدمه أي كقول بعض قرطبة أي وهذا القول هو الظاهر (قوله ونقل بعض الشراح الخ) هذا الخلل هو المذهب كما لا يخفى تحت وغيره خلاف الخلل الاول (قوله واقامة الخمس) ظاهر قوله الخمس أن جل الخمس ليس كالخمس

ولعلمه انه وانظر في ذلك قاله في ك غير ان قول الشارح فيها يقتضيه خصوصها يقتضي أن المراد جنس الجنس المتحقق في واحد وان القول الاول لا ينعى الا فيما اتخذ لخصوص الجعة ويكون قول الشارح وتعدل الجنس أي كل الجنس فلي ذلك لوفر من انه يصل فيه صلاته واحدة من الجنس تكون صحيحة باتفاق فليحذر النقل (قوله منزلة تصر بهم بعدم اشتراطه) وهو المعتقد أي ان القول باشتراط اقامة الجنس ضعيف (قوله وصحت برحبته) أي لاختلاف الامام فلا تصح ولا لهم والحاصل ان على صلاته الامام والخطبة ايسر الا للسجد ولومع الضيق أو اتصال الصفوف (قوله متصلة) أي لم يحل بينهما بين أرضه غيره ولو فيها أروان الدواب وأبوها ومثله للمارس الى حول الجامع الا زهر بالقاهرة قاله الشيخ سالم وظاهره انه لو فصل بينهما بين الطرق حوائط كجامع الأزهر بمصر من ناحية بابي المغاربة والمقصود لا تصح فيها الجعة وبعض الشراح تفرقها ثم اذاعلى في نفس مصاطب الحوائط باز (قوله ان ضائق الخ) الظاهر ان الضيق يستلزم اتصال الصفوف وبعد كتي هذا رأيت (٧٦) الثاني قال مانصه وتصوره من المسجد مع عدم اتصال الصفوف

لا يعقل ومعنى اتصال الصفوف أن يكون صفائي صفا وقال البدر والمراد اتصالها من المشرق الى الغرب لامن جهة الامام وتامل وقال شيخ والمراد اتصالها برحبته (قوله أو اتصالات الصفوف) أي اتصالا معتادا وكلستاد قاله الزرقاني (قوله تصح الجعة بواحد منهما) هذا ضعيف في الموازين رشد ظاهر مذهب مال في المدونة وصاح ابن القسم اتصاله صحيحة في الطرق التسلمع انتفاء الضيق والاتصال ولكنه أساء (قوله كيت القناديل) وفي معنى ذلك مستطع وسفاه لانه محذور وظاهره ولومع الضيق ونظر فيه صاحب الطراز بان أصله من المسجد وانما قصر على بعض مصالحه (قوله لا تصح على سطح المسجد) موافق أولا كان المؤنف أو غيره وبهم منه صحتها يذكة الملقين والفرق بين السطح والطريق ان الطرق المتصلة متصلة بأرضه (قوله أو عشرة) يقتضي انها تصح في العشرة اذا تفرقت بهم

قوله وليس كذلك (قوله وأقيم كلام المؤلف ان الاثني عشر الخ) أي أفهمهم كونه جعل الاثني عشر كافة صلاتهم في غير الاولى فيقتضي ان الاثني عشر لا تكفي في الاولى (أقول) ولا يخفى مناهة هذه القوة أو اثني عشر أو عشرة كإقبال بكل منهما فالمناسب ان يأتي به على طريق الاستدلال كأن يقول لكن كلامه فيما سديهم ان الاثني عشر الخ ثم أقول وظاهره ان الثلاثة عشر تقررى بهم مقر به أو عرق بين الاثني عشر والثلاثة عشر على ان ابن عبد السلام قال في قول ابن الحبيب ولا بد من تقررى بهم قسم القرية اثني عشر اشارة الى ان الامم جماعة عظيمة لانهم هم الذين يمكنهم التوى في الامن والخوف اه (قوله فيقبوز ذاتي عشر) اراد ان ذكر امتهوطين هما الذين أو حفيين كشافين فقلدوا واداءا منها فليما ذكر ان لم يقلدوا فلا تصح جعة المالكي باثني عشر شافعين لم يقلدوا لانه يشترط في صحتها عندهم أربعون يحفظون القاطعة بثلاثها

(قوله فلو فسدت صلاة الخ) أي ولا يضرك عافيتك لاحتدامهم لعدم تروجه من الصلاة (قوله على أولية أحرامها وال دخول فيها الخ) أي وإن كان في غير ابتدائها فإتمامها في البدل أول الشرع فيها كل جنة وأنه لا بد عند الأحرار من حضور كل من تتقرب به ولو حصل انقضاء بعضهم بعد الدخول في الصلاة لم يبق مع الإمام الا ثلث عشر فيصم (قوله وقال ح والذي يظهر الخ) وهو المختار (قوله في) وجدت الجماعة المذكورة صبح بالقرية) لا فرق بين الأولى وغيرها ولو كان في القرية جماعة تتقرب بهم فربما سافر منهم جماعة حتى لم يبق منهم من تتقرب بهم فربما سافر وانما سافر وأبصره قريب بينة العود فالتقارن بالجمعة يجب على الباقي أي حيث كانوا اثني عشر والإمام كذلك إن كانوا دون ذلك وجب ما خرج من جنة العود ما يمكن به العدة المطلوبة ولو جاعل على العود والتظاهر أن المراد بالقرية بمن يحصل لهم بهم الاستعانة حيث استأفوا بهم ويحصل بهم كف الأذى عن يديهم رهبة عن الجمل القرب أهله عجم (قوله ويكن جل الخ) معني كلام المؤلف على الأول والأبأن كانت الجمعة في الأولى وعلى الثاني بأن تفرقوا بعد الأحرار وأما على الثالث فتصل الأولى في كلامه على أولية (٧٧) إتمامه وجوبها على أهل البلد وخطابهم بها

أي شرط خطابهم بها أول أمرهم كونهم عن تتقرب بهم سم القرية وليس ذلك بشرط طاق حاضرها فخصي والأعلى سماعي وإن لم يكن وقت الوجوب والخطاب بل وقت الحضور فتجاوز باثني عشر (قوله) ما مقيم) وأما شرط في الإمام الإقامة ولم يشترط فيه الاستيطان كما شرط في جامعها لأنه نائب عن الخليفة وهو لا يشترط فيه الإقامة (قوله يجعل الخ) أي نوي للأجل الخطبة فقط فتصح ولو سافر من غير طر وعذر بعدها أي والقرض أنه لم ينو لأجل الخطبة (قوله الا لخليفة) أي المسافر يمر بقرية جمعة من قرى عمله قبل صلاحته احترازًا عما إذا قدم بعدها في الوقت فلا يقعها على الأصح فلو حضر ولو بعد الشرع في الأحرار بل ولو بعد تركه بطل وبطل هو وأغريبانه وقيل تصح بعد عذر تركه كما ذكر في ك (قوله)

صلاتهم فلو فسدت صلاة واحدة منهم ولو بعد ما سلم الإمام بطلت صلاتهم وصلاتهم ومقرراته كلام المؤلف من أن المراد الأولى أول جمعة تقام مطابق لما فهمه في توضيحه من كلام ابن عبد السلام وقرر بعض الأولية على أولية أحرامها وال دخول فيها أي تشترط الجماعة التي تتقرب بهم القرية أو لا أي عند الدخول فيها أو ما قبله فترقوا عنه بعد الأحرار أم أنها باثني عشر وقال ح والذي يظهر من كلام ابن عبد السلام خلاف ذلك كله وأنه أعيا إذا كان الجماعة التي تتقرب بهم القرية بشرط في وجوب إقامة الجمعة وفي حصتها في كل مسجد وفي وجدت الجماعة المذكورة بالقرية وبجبت إقامة الجمعة وصحت وإن لم يحضر منهم الا ثلث عشر وأما ولا فرق بين الجمعة الأولى وغيرها في ذلك ويكن جل كلام المؤلف على كل من الاحتمالات الثلاثة انظر شرحنا الكبير (ص) بامام مقيم (ش) هذا حال من جاعلًا من قوله باثني عشر والمراد بالإقامة المقابلة للسفر فيصم أن يؤمهم غير مستوطن من نوى إقامة أربعة أيام أو جوبها عليه إذ كل من وجبت عليه تصح ما لمعه وبعبارة أخرى بامام مقيم وإن لم يكن متوطنًا فتصح إمامة المسافر في الجمعة فيصم نوي بإقامة قطع حكم السفر وكذا الخارج من قرية بالجمعة على كفر مخرج وأما الخارج منها على ككثرت من كفر مخرج حكمه حكم السافر على ما عليه ابن علاق والشيخ يوسف بن عمر وفي حاشية الطرابلسي لا تصح إمامة غير المتوطن بقرية الجمعة في الجمعة (ص) الا لخليفة غير بقرية جمعة ولا يجب عليه بغيرها تصد عليه وعليهم (ش) هذا مستثنى من مفهوم الوصف أي فلا تصح إمامة المسافر إلا أن يكون السافر خليفة وهو مسالوقول غيره الا لا امام وعبرة الام تقتضي تعيين ذلك في كل أمر يمر بقرية جمعة من قرى عمله فوثر الشرط في أهلها فتصم بهم أألمر يمر بقرية من قرى عمله فتوفر الشرط في أهلها فتصم بهم الجمعة فلا تأنها بطل عليه وعليهم والمراد بالخليفة من الحكم والصلابة وأما الفتنة إلا أن فليس لهم نيابة في الصلاة فيخطب بمحضرتهم (ص) ويكونه الخاطب العذر (ش) يعني أنه يشترط أن لا يصلي غير من خطب إلا أن حصل الخاطب عذر من مرض

وعبرة الام تقتضي الخ) ثم لا يحنى أن الإمام نص في المدة فقال لا جمعة على الإمام المسافر إلا أن يمر بمدينة في عمله أو قرية فتصم فيها الجمعة فتصم بأهلها ومن معهم غيرهم لأن الإمام إذا وافق الجمعة لم ينبغ له أن يصلها خلف عامله أه فهي مساوية لقول المصنف الا لخليفة فإن كان قصده الاعتراض على المصنف فلا يظهر له ما عطف من المساواة وإن كان قصده غيره فلا ينبغ وأيضًا قوله في كل أمير لا يظهر مع كونها في الخليفة الذي هو واحد (قوله فليصم بهم) أي ندبا (قوله والمراد بالخليفة الخ) أشار بذلك إلى أنه ليس المراد بالخليفة السلطان الأعظم بل كل حاكم (قوله وأما لأن الخ) أي أن الحاكم إلا أن كالتفاضل ليس له الحكم والصلابة من السلطان بل ما جعل لهم السلطان الأحكام فقط والحاصل أن قوله والمراد الخ إنما يكون في نحو القاضي والباشا وأما السلطان فمن العاصم قطعًا أنه له الحكم والصلابة بطريق الاصالة (قوله ويكونه الخاطب) وصف فإن لا امام أي امام مقيم موصوف يكونه الخاطب (قوله لعذر) أي حصل بعد الشرع في الخطبة أو بعد الفرج احترازًا من عذر حصل قبل الشرع وفيها يقتضي أن يبقى لدخول وقت العصر قدر ما يدر كونهما جمعة أن قدر وعلى الجمع دونها إلى ما بقي مقداره ما صلواته الظاهر أن لم يشددوا على الجمع دونها وصلواته الظاهر أن لا

(قوله بالسمع) أي الاستماع والاصغاء كما يقول حضرة هاشم فكرافي أمره بآب السمع بخلاف الجمعة فلا يشترط ذلك بل المدار على الحضور وعدم وجود ما يشغل من كناية وفراغة (قوله واستقبله غير الصف الأول) أي عند نقطة بالخطبة (قوله من بل القبة وغيرها) في عب أن غير الصف الأول يستقبلونه لأنه وجهته وما الصف الأول فيستقبل جهته لأنه قال شتخنا وهو ضعيف والمعنفه لا فرق بين الأول وغيره في استقبال الامم قال شتخنا لا عرف بذلك هل تستقبل ذاته أو تكتفي بالجمعة (أقول) وفي كلام عجم ما يفيدان المراد تستقبل ذاته فيغيرون جلستهم التي كانت تقبله بل التماسي كما قلنا في ك صرح بأن المراد استقبال الذات هنا والقول القوي أن الاستقبال ليس بواجب كما يفيد المتقول بل سنة كما يفيد الموطأ وغيره وقيل بالاحتجاب كما أفاده محشي تحت رحمه الله تعالى (قوله لا أكثر) راجع لقول بالشرعية أي فلا أكثر على أن القيام لهما واجب كما قال ابن عرفة وقوله وابن العربي راجع للسنة وقوله وقال عبد الوهاب لا يخفى أنه موافق لأن العربي ظالمناجب أن يعطيه على ما قبله من ابن القصار وعبد الوهاب وله ادعاء أنه فردته لتعبيره بقوله أسألهوا الظاهر أنه أراد الكراهة وإن كان التبادر الحرسه وحرر وإذا كان المأزى موافقا لا كثر فأدع لا تفرداه وهلا أكتفي بذلك أكثر عنه و يكون مندرجاً معهم وله ذلك كونه من أحله المذهب وقد استمر عنه ذلك القول وأنه قول الأكثر ممن تقبله لا قول الأقل وكان قد استأذنه روي بما يؤخذ من بعض الشراح في أن يقال (٧٩) وابن العربي وابن القصار يعطف ابن القصار على ابن العربي وله ليكون القول اشترع من ابن القصار ووافقته عليه ابن العربي (قوله تقدم الكلام على ذلك) لم يتقدم في ذلك الشرح بل تقدم في ك ونصه من يحدو حوزها كفر ومن امتنع من فعلها كسب لا يقتل ولست كالظهور يؤخر قدر ركنة قال محزون ولا يصح الأمن تركها ثلاث مرات متواليات بلا عند خلاف لا يصح القائل بأن ترك الفريضة مرة وتلاها مرة في العصيان وتعدى الحدود كن ترك الصلاة وقتها مرة ابن رشد وقول محزون بأشراط الثلاث أظهر إذ لا يسل المسلم من موافقة التقدير فوجب أن لا يخرج العدل بمادون الكفار إلا أن تكرمه فيعلم تهاونه اه والحاصل أن

العبدان بالسمع حيث قال وسماعهما فافهم بذلك أنه لا يجب سماع خطبتي الجمعة والواجب الحضور في الجامع وأنه يستحب في العبدان السماع ولا يكتفي في الاحتجاب الحضور في الجامع (ص) واستقبله غير الصف الأول (ش) المذهب لا يجب على الناس استقبال الامم أو حوزهم على أهل الصف الأول وغيره ممن يسمعون لا يسمع ومن رآه ومن لراه يقول المأزى غير الصف الأول وأما هو فلا يجب استقبال من هو فيه لأنه لا يأتى في لهم ذلك إلا بانقلاهم عن مواضعهم تبع فيه الشعبي قال ابن عرفة وبعده بعض من تقيت خلاف المذهب وخلاف نص الموطأ لقوله فيه من بل القبة وغيرها اه (ص) وفي وجوب قبله لهما تردد (ش) أي وفي وجوب قبله المصطفين على جهة الشريعة كما عند المأزى وسنته تردد لا تروى ابن العربي مع ابن القصار وقال عبد الوهاب السنة القيام فان خطب بالأساء وصحت (ص) وزمت المكلف الحرافة كبر بلا عند (ش) لما أنهى الكلام على شروط العدة وهي على ما تحصل من كلامه خمسة شرع في الكلام على شروط الوجوب وهي أيضا خمسة فتى وجدت لزمت وجوبها ثم زكها وعقوبته وهل يفسق بتركها ولمرة أو لا ما تقدم الكلام على ذلك فقال وزمت الخ أي وزمت الجمعة عينا المكلف ولو كفر على المذهب من خطبهم بفرع الشريعة لا الصبي والمجنون وهذا الشرط ليس مخصوصا بالجمعة وإنما يتركه غير المؤلف في شروطها بل في شروط الصلاة من حيث هي وانما ذكر المؤلف لتعظيم الكلام على شروطها وتوطئة لقوله الحر لا فرق ولو كانت سنة ولو أن سيد على المشهور لو وجد عليها بخلاف غيرهما من الصلوات وظاهر هذا الشرط وما بعده في الوجوب عن اشدادها عينا وتخييرا وانما يخبر عن حاضرهما منهم بلا عن الظهور ولقرا في هنا كلاما نظره ورد في شرحنا

المعتدان مادون الثلاث من الصغار ولا يفسق الا بترك الثلاث مرات متواليات (قوله لتعظيم الكلام على شروطها) لا يظهر ذلك ما قاله من أن ذلك الشرط ليس خاصا بالجمعة والقاعدة أنه لا بد من شروط التي إلا كان خاصا بذلك الشيء (قوله عينا وتخييرا) أي أن بالجمعة ليست واجبة على اشداد وليست واجبة تخييرا بان تقول الواجب عليه أحد الأمرين بالجمعة والظهور كالقصر والواجب أحد الأمرين (فان قلت) ان كلامه لا يفهم الذي الوجوب عن اشدادها عينا لان المصنف قال ولو زمت الحرافة أي عينا استأذنا من العبد فليست واجبة عينا فكيف يقول بذلك ويمكن الجواب بان ذلك متطورفة لتظاهر الاقنأ أي زمت الحرافة لا بد منه فان ظاهر اللفظ الاطلائي وان كان المراد في الوجوب العيني (قوله ولقرا في هنا كلام الخ) ونصه وقال القرافي بأنهم ذلك بخلاف الاجماع من عدم ابرء النقل عن الفرض فيجب أن يعتد بأن المراد في القوم العيسق وبقاء الوجوب المخير فالواجب على العبد مثلا احكام الصلاة والنسبة في التمين كتحصيل الكفارة فهو متوقع بالعين فقط والحر مفروض علم فليس من باب ابرء النقل عن الفرض وما ظاهرا لقرافي من التصرفه نظرا لان التصرف انما يكون بين متساوين اه والظهور بالجمعة ليسا بتساويين إذا الواجب عليهم الظهور بالجمعة فلا يلزم عليهم في تركها بخلاف الظهور (أقول) ولا ينبغي ترك أحد افراد

الواجب الخبر وفعل غير مقدر (فائدة) ان أدرك ركعتين الجمعة أجمعها جعة ودون ركعة أيها طهرها (قوله بلا عذر) فلا تحب على من به العذر وانما استحب له أن يحضرها (قوله التراء) بالثلاثة وأما التاء المتأخرة فهو الهلاك (قوله وانما أعاد الخ) فيه تنافي لأن المابقة تعد التكرار لأن المابقة تكون هذا أعين الذي تقدم ودفع التكرار عب يجعل ما قبل المابقة التامة بأقل من كفر سخر وفانقر بعض الأشياء بخلاف شارحنا وان العذر سواب لتكرار لأن الاستيطان المتخذ في شروط الصحة استيطان بلدا الجمعة ولذا قيل هناك ان التنوين في قوله باستيطان بلد عوض عن المضاف اليه أي استيطان بلدها وأما الاستيطان الذي ذكر هنا في شروط الوجوب بقوله المتوطن فهو استيطان ببلد غير خارج عن بلدها ولكن داخل كفر سخر من المنافر هذا تحب عليه ولا تتعقده وقال الثاني المتوطن هو المستوطن السابق وأعاد الإشارة إلى أنه من شروط الوجوب والعصاة باعتبار جهتين مختلفتين لأن الاستيطان العزم على الإقامة والمتوطن المراد به المتوطن (٨٠) بالفعل فهناك عن وهما فعل (قوله من ربيع ميل أو ثلثة الخ) قال في المدونة

يشهد هامن على ثلاثة أميال أو يزيد هامن المدينة ابن ناجي فسر أو الحسن للفري الزيادة البينة ربيع ميل وثلثة وانما اعتبرت الزيادة البينة تحقيقا لثلاثة أميال اه (أقول) فثبت له ولو كان على طرف ما ذكر وهو مفاد ما قبله عن عجم في محل قول المصنف كان أدرك الخ إلا أنه خلاف ما قرره بعض شيوخنا من أن المعنى حال كونهما في كفر سخر من المنافر فيثبت لادان تكون تلك القرية داخلية في كفر سخر فان كانت على طرفها لا تحب عليه غير من نفي كلام عجم (تنبه) راعى تحضه لاسكنه فن خرج من مسكنه الداخل ثلاثة أميال فأخذها وقت خارجها فلا تحب عليه وبعب على من منزله خارج الثلاثة وأخذها الوقت داخلها واتى وصف من عمر في الثاني فقال لا تحب عليه إلا اذا دخل مقعلا لاحتياز أو غير الظاهر (قوله أو المتعبر بالنار الذي في وسط البلد الخ) في شرح شيبان المنافر

الكبير الذي كرفلا تحب على المرأة وان حضرتهما أجزأتهما اجاعا وأشر بقوله بلا عذر إلى أن هذه الشروط انما تكون موجبة للجمعة حيث اتسنى العذر وأما مع العذر فلا وسأقي الاعتذار المسقط لها (ص) المتوطن (ش) هو أي ضمن شروط الوجوب يعني أنه يشترط في وجوبها الاستيطان ببلد متوطن فيه ويكون محلا لأقامة يمكن الشواغف وان بعدت داره من المنافر مع النساء أو لا وعلى خمسة أميال أو ستة باجاء فلا تحب على مسافر ولا مقيم ولو نوى إقامة زمنا طويلا لا يتبعه كأيان وانما أعاد قوله المتوطن وادان استغنى عنه بقوله سابقا باستيطان بلدت عليه قوله (ص) وان بقية تامة بكفر سخر (ش) أي تحب على المستوطن وان كان نوطته بقية بعيدة عن قرية الجمعة بثلاثة أميال أو ما قاربها من ربيع ميل أو ثلثة أو ابتداء الفريخ (من المنافر) وانظر لنعلم المنافل المتعبر بالنار الذي يصل في جامع من يسي أو المتعبر بالنار الذي في وسط البلد (ص) كان أدرك المسافر النداء فيه (ش) تنبيه في لزوم الجمعة الثاني بالفريخ والمسافر مفعول مقدم والنداء بكسر النون وقد تضمن بالمسافر فعل مسوخر والمراد به الأذان الثاني و مراد المؤلفان من مسافر من بلد الجمعة وهومن أهلها أو مستوطن بها وأدرك النداء قبل مجاوزة فريخ كان يدرك مناهر كعدة ان رجوع فله يجب عليه الرجوع وما ذكرنا من جل المسافر على من أنشأ السفر من بلده أو وطنه هو الذي يفيد النقل وأما من أقام ببلدا فامة تقطع حكم السفر ثم خرج منها وسمع النداء قبل مجاوزة الفريخ فله لا يطلب بالرجوع (ص) أو صلى الظهر ثم قدم (ش) عطف على أدرك يريدان المسافر اذا صلى الظهر قبل قدوم من السفر في جماعة أو فدا أو صلوا العصر كذلك ثم قدم وطنه أو غير ذلك أو إقامة تقطع السفر فيصير الناس إصلاوا الجمعة فله يلزمه أن يصلوا معهم عند ما كان لتسنى استعماله (ص) أو بلغ (ش) يعني أن من صلى الظهر ثم بلغ قبل تمام فعل الجمعة بحيث يدرك مناهر كعدة مع الإمام فله يلزمه ولا ينبغي أن يختلف فيه كأيان يرضيه لان ما أو قصده نقل والبالغ خوطبه (ص) أو زال عذره (ش) هذا وما قبله معطوف على أدرك أي وكان بلغ العبي أو زال عذره المصلي والمعنى أن من صلى الظهر لعذر من جنين أو مرض أو ورق ثم زال

الذي طرق قال البلد اه (قوله من بلد أو وطنه) البلد غير الوطن لأن الوطن هو ما سكن فيه ونوى الإقامة عذره على التأسي والبلدا كانت متناهية ولا صلة له ولا من الزوال إقامة على التأسي لأن الأصل المكث فيه على التأسي فلا يشقوف على نية (قوله قبل مجاوزة الفريخ) أي لأقل كفر سخر كاهو ظاهر المصنف لصنفه بالرجوع حيث أدرك النداء في سافة قد قدر ثلاثة أميال مع أن كلامهم يقتضي عدم الرجوع فله الشيخ أجود وحصل شب أن كلام الشيخ أجدهو الذي يفيد النقل قال عجم وقد يقال من أدرك النداء بعد الفريخ قبل مجاوزة ربيع الليل أو ثلثة كذا كن يحمل كذلك أو أولى فيجب عليه الرجوع اه (قوله فله يلزمه أن يصلوا معهم الخ) فإذا كان قد صلى العصر فظاهر كأيال بعض الشراح أنه يعيد العصر استحبابا لا وجوبا بخلاف من صلى العصر قبل الظهر ناسا اه فلن يصدلهم معهم فهل يعيدها طهر إفضاء عازر من أعادتها الجمعة أو لا تقدم صلاته لها قبل لزومها للجمعة وظاهر قوله لا في غير العذور ان صلى الخ الثاني لعذره بالسفر الذي أوقفها اه (قوله يعني أن من صلى الظهر ثم بلغ) معطوف على الجمعة ثم بلغ ووجب جمعة أخرى فظاهر وجوبها عليه من غير تردد في ذلك فان لم يجد جمعة أخرى صلاها طهر اه (قوله أو زال عذره) انظر من صلى

الجمعة عمل أامة يحب عليه فيه تعاتم قدم وطنه قبل أامة تحميه هل يحب عليه اعادته (قوله أسفرت) أى أظهرت (قوله مع قطع النظر عن الضمير) أى الذى فى قدم أى لأن شهر قدمه للسافر والضمير فى قوله أو زال عذر من ظاهره العذر وذلك أن تقول إن الضمير فى قوله أو صلى المطلق وبصرف فى كل مسألة لما ساءب أن تقول ثم قدم أى المسافر وقوله أو زال عذره أى عذره ذى العذر (قوله وجعل ثياب) أى ولبس جميل ثياب وقوله وطيب أى واستعمال طيب (قوله وقراءة الجمعة) أى المواظبة على أتمه عليه وسلم على ذلك غالباً (قوله وجاز بالثانية) أى وحاز فى القراءة فى الثانية سبع الساعات فتدق فى نسخة سبع بدون ماه (قوله وسواء) أى مطلقاً وجعله من تحسين الهيئة لأن فيه تنظف القسم من القز وحاجت قد يجبان كل كوم وبها وقفت الزالة راحته عليه فان لم يزلها سقط حضوره (قوله وأبكونه شعرانة) هذا دخل فى قوله ونحوها (٨١) (قوله ولبس الثياب الجميلة) فيه إشارة إلى أن قوله

المصنف وجعل ثياب من إضافة الصفة للوصف (قوله وأفضلها البياض) يقتضى أن الجليل شرعا يكون أبيض وغيره أبيض الآن الأبيض أفضل وفيه ثيل الجليل شرعا هو الأبيض خاصة وان عتقا بنى أن قوله وأفضلها البياض بمعنى ذوالبياض (قوله الجميلة وهو الجديد ولو أسود فالثياب الجميلة يوم الجمعة الصلاة اليوم بخلاف العيد فهو لا للصلاة فان كان يوم الجمعة يوم عدى لعل الحسد غير البياض أول النهار والأبيض بعد وقت الجمعة (قوله ولو بالطيب المؤت) أى كالسند والمذ كر كالورد (قوله وهذا ما قبله) القليلة لحرف متع فصدق بكل ما قبله (قوله بتيه) انما طلب الطيب والسؤال وبها لأجل الملازمة الذين يكونون على أبواب المساجد يكتبون الاول فالاول وبها

عذره قبل الجمعة بحيث يدرك مع الامام ركعة بأن على سبيل المسجون وأصح المربض أو عتق الرقيق فانما يحب عليه لأن العاقبة أسفرت أنه من أهلها وعطفاً على قدم مع قطع النظر عن الضمير (ص) لا بالامة الاتعا (ش) معطوف على المعنى أى لمزمت بالاسطوان لا بالامة أى من نوى أامة أربعة أياماً كرمين المسافر ينقأها لا يحب عليه الاطربى فى الشيعة وفائدته أن هذا كان لا يتم العدد الا فلا يعتبر ولا تنتم الجمعة وأما ما قبله فانما جازة وقال ابن علاء وهو البين كاتفه الموافق وزعمت الشيوخ سليمان البحرى فى شرحه فلا رشاد (ص) وندب تحسين هيئة وجعل ثياب وطيب ومشى وتجهيز وأامة أهل السوق مطلقاً لوقتها وسلام خطبته ووجه لا صوره وحالوه أولاً منهم ما وتقصيرهما والاشارة أقصر ورفع صوته واستخلافه لعذر حاضرهما وقدم ما ونتم الثانية بغير اقه لتأولكم وأجراً اذكر والله ذكركم وو كعوى كقوس وقراءة الجمعة وإن لم يسوق وهل تأكل وجاز بالثانية سبع أو الملقون وحضور مكاتب وصي وعبد مديراً أذن سيدهما (ش) هذه من تعجبات الجمعة منها تحسين الهيئة لم يد حضورها من قص شارب وظفر وتنقابط وسواك ونحوها لمن كان له أطعام يحتاج إلى القص وشارب يحتاج إلى القص أو يكون له شعرانة فان لم يكن له شيء من ذلك وبها بان كانت هيئة حسنة فلا يتعلق بها القصين إذ تحصيل الحاصل محال ومنها لبس الثياب الجميلة شرعا وأفضلها البياض بخلاف العيد فان المراد بالجميلة فيها الجميلة عند الناس ومنها التطيب بأى رائحة طيبة ولو بالطيب المؤت وهذا وما قبله خاص بغير الثناء ومنها المشى فى غدو والجمعة لم يخفى من التواضع لله عز وجل وقوله عليه الصلاة والسلام من اغترب قدما فى سبيل الله صرعه الله على البار ومنها التجهيز وهو الرواح فى الهاجر وهي شدة الحر ويكره التبرك لأن لا يشغله عليه الصلاة والسلام ولا الخلة بعد وخيفة الراء والسجدة والمراد بالهجرة الأتيان فى الساعة السادسة فالمراد بالساعات المذكرة فى قوله عليه الصلاة والسلام من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فى الساعة الأولى فكن كما قرب بدنه ومن راح فى الساعة الثانية فكن كما تحقر بقرع من راح فى الساعة الثالثة فكن كما قرب كبشاً أقرن ومن راح فى الساعة الرابعة فكن كما تحقر بدجاجة ومن راح فى الساعة الخامسة فكن كما تحقر ببيضة فانما خرج الامام حضرت الخلائكة يستعملون ذلك كبراءاء الساعة السادسة كذهب اليه الباجى وغيره وشهره الرجاى خلافاً لاختيار ابن العربى من

(١١ - ثمرى) فى طلب منه التواضع له ليكون سبباً لاقباله عليه بقبوله صلاته ودعائه وأما الرجوع فلا يطلب بالمشى لأن العادة قلنا نصف (قوله من اغترب) أى فى طاعة الله تعالى أى وشأن المشى الاغتراب وان اتفق عدم الاغتراب فمن منزله قرب واغتراب قدى الراكب نادراً ومظنة لعدم ذلك غالباً لا بد من قضاء قوله صرعه الله على النار) أى كان يسامعنى أن من فعل ذلك فاصداً أمثال أمر الشارع كان سبباً فى عقوبة الله عز وجل فلا ينافى أن الكثرة لا تكفرها الا التوبة أو عفواً الله (قوله وخيفة الراء) أى أو السجدة فالاول فمن راء والثانى فمن سمع به (قوله غسل الجنابة) أى كغسل الجنابة (قوله أجزء الساعة السادسة الخ) خير المراد الا الساعات المتعارفة المنتهية إلى أربعة وعشرين جزءاً من الليل والنهار (فان قلت) جل الساعة الواقعة فى الحديث على أجزء ساعة من ساعات النهار مجاز بل اقرئته وجعلها على ساعات النهار كذهب اليه الشافعى حل لها على حقيقة توجب المصير اليه فالجواب أن المجاز لازم

على كلا المذهبين . وإن ذلك أن الشافعي جل الساعات على ساعات النهار الحقيقية والراح على الغدو أول النهار وهو مجاز وحله ما على حقيقته وهو الذي بعد الزوال أو قبله والساعات على أجزاء الساعة فتعقّب الشافعي في لحظ الساعات ونحو زفي الراح وتخصّر ما في الراح ونحو زفي الساعات . خرج ما قاله مالك لقوله تعالى إذا نودي للصلاة إلا من طهر والذين كانوا في الجاهلية من أمة واحدة هم يومئذ على غير فطرة الإسلام وهم على ما كان آباءهم على فطرة وهم على ما كان آباءهم على فطرة وهم على ما كان آباءهم على فطرة . وأيضاً وجاف حديث بعد الكسبي لمعة ثم دجاجة ثم عصافير ثم بيضة واستند ما صحح وعلمه فتكون الساعات ستاً وفي النوو شرح مسلم ما أنه اختلف أصحابنا هل تعتبر الساعات من طلوع الفجر أو من طلوع الشمس والأصح عندهم من طلوع الفجر وكذا ذكرهما في حاشية والشافعية فلا يعبر عن أنكر ذلك قالوا لأن مذهب الشافعية أن الساعات عندهم من طلوع الشمس فقط وغلط من نسب القول إلى الشافعية فقط كالترافي وغيره من كبار المالكية والخلاف في المسئلة مشهور بيننا وبين الشافعية قال النووي في شرح مسلم البدنة والبقرة يقعان على الذكر والأنثى بانفاقهم واليهما فتم بالمواحدة كقصبة وشعر وقوتها وهما الدجاجة بكسر الدال وقصبة الغنم مشهورتان ويقع على الذكر والأنثى وقال البساطي الدجاجة بنتليت الدال والفقهاء أصح ثم الكسري والملاحقهم في التخيير يشمل الامام وقال السيوطي في حاشية الموطأ استنبط الماوردي من قوله صلى الله عليه وسلم فإذا خرج الإمام حضرت (٨٢) الملاحة أن التكبير لا يسحب للإمام قال ويدخل المسجد من أقرب أبوابه إلى

المنبر والماوردي شافعي فلذا عاب بالتكبير على مذهبه ووزانه على مذهبه لا يسحب التخيير وقوله صلى الله عليه وسلم حضرت قال النووي يفتح الضاد وكسر هالفتان مشهورتان الفتح أقصع وأشهر وبه جاء القرآن فقال وأنا حضر القسمة اه (قوله الأول أصح) لأن الامام يطلب غير وجهه أول السابعة ويغير وجهه تحضر الملائكة وحله على أرمته من السابعة في غاية الصغر بأما الحديث والقواعد لأن البدنة والبيضة لا بد أن يكون بينهما من التعجيل والتأخير وتحمل المكلف من المشقة ما يقضى هذا التفصيل والاقلام معنى الحديث قاله الشيخ سالم (قوله أو يستبد) أي يستقل (قوله فالأقامة

أنه تقسيم الساعة السابعة والأول هو الأصح ومنها أنه يشدب للإمام أن يقسم في السوق عند دخول وقت الجمعة من تزيهه ومن لا تزيهه لثلاثين شغل من تزيهه أو يستبد بالراح نيران الامام في وقتها تحتل التعجيل والترتبة أي لا تجل وقتها وأبعده لا قبل ذلك فالأقامة مستحبة وأما قيام من تزيهه فواتها فهو واجب والنقل كذلك فلا يحتاج إلى جعل القامة بمعنى قيام أو أن الاستقبال ينصب على مطلق أي على المجموع اه وقتها هو الاذان الثاني ومنها سلام الامام عند خروجه على الناس في المنبر وإن كنا نصل السلام منه وبكره وأخيره السلام لانتها صعوته على المنبر ولو كان كإدخال المسجد لعدم خبر صحيح به فلا استحباب معتل بوقوعه عند خروجه لا ياصل فعله فاللام في غير وجهه معنى عند ومنها جاف الطيب بأثر صعوته على المنبر فراغ الأذان وكذلك حاله بين الخطيبين الفصل والاستراحة من تعب القيام قد راجع إلى الجوس بين السجدين ابن عات قد رقل هو الله أحد لكن النقل عن ابن عرفة أن الجوس بينهما استراحة أو أن الجوس في أولهما من على الراجح ومنها تقصير الخطيبين بحيث لا يغير جهما عما تسميه العرب خطبة وتقصير الخطبة الثانية عن الأولى ومنها رفع الصوت بالخطبة ولذا لا تسحب الخطيب أن يكون على منبر لأنه أبلغ في الاستماع ومراد رفع الصوت زبادة على الجهر لقول ابن عرفة لم يراها كعدمه ومنها أن الامام يستحب له إذا حصل له عند بعد الخطبة وقبل الصلاة أن يأتسأها أن يستخلف من حضر الخطبة كما يستحب له إذا حصل العذر في أثناء الصلاة أن يستخلف من حضر الخطبة قال فيها وأكرهه أن يستخلف من لم يشهد الخطبة وكذلك القوم إن لم يستخلف عليهم الامام تقبيلهم أن يستخلفوا حاضرهم وافقوه

مستحبة) أي كونه يقبل الناس أي يستحب للإمام أو نائبه أن يقبل رجلاً ثابته يقبل الناس من السوق حاضراً وقتها تكلي شيب (قوله وبكره وأخير السلام الخ) أي ولا يجبره كما يجبره البرموق على نقل عجم وظاهره ولو شافعي يقول به قال أبو الحسن يسل الخطيب والمؤذن الذي يناره الصلاة إذا دخل قال بعض فيرخضه أن يكون معه مؤذن يناره الصلاة (قوله ولو كان كإدخال) أي ولو كان على الحالة التي دخل عليها المكلف معنى على (قوله عدم خبر صحيح) قصد ذلك الرد على ابن حبيب حيث قال إن كان كإدخال فليس إذا جلس للخطبة ويرد عليه ومعه ولو كان في المسجد ركع مع الناس ولا تركع لم يسل إذا جلس للخطبة أي قاله صواب أنه لا يسل كن كما دخل أو كان في المسجد لا يرد ذلك من الروايات الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما ما عرفت في حديث وهو مذهب الشافعي اه وفيه إشارة إلى ورود خبر صحيح (قوله لا ياصل فعله) أي لأن أصل فعله السنية (قوله قدر الجوس) أي أي الجوس الشرعي الذي فيه اعتدال وطأ ثنية (قوله ابن عات قد رقل هو الله أحد) الظاهر أنه قريب مما قبله أو فسرته ويستأنس بذلك بعدم أثناءه بالمعطف فيه فربما قل وقال ابن عات (قوله لكن النقل) أي وهو الراجح (قوله وتقصير الخطبة) أي أي فهو مندوب آخر وكذا نذب تقصير صلاته لما عرفت أن التقصير لكل أمانه يجمع على نذره (قوله أو في أتسأها) أي أي الخطبة وتطلب الثاني من انتهله ما وقف عليه الأول إن علم والابتداء كذا ينبغي تكلي عب (قوله أن يستخلفوا حاضرهم) قال شيب كلها أو بعضها

(قوله ابن يونس الخ) يستفاد من نصه أن المراد بقوله قراءة فيها أي في مجموعها أو عبارة شب واستحب أهل المذهب سورة كاملة في الأولى من قصار المفصل فخصوا استحباب القراءة في الأولى ويكون ما قرئ من قصار المفصل وشبهه للوقائق وانظر لمعدل أهل المذهب عما كان يفعله صلى الله عليه وسلم من قراءة ما أي الذين آمنوا الخ ولعله للعمل وإشارته إلى أن فعله ليس بيان الجواز (قوله لكنه دون الأولى في الفضل) أي فكل منهما مستحب إلا أن ذلك أقوى في الاستحباب (قوله وليس كذلك) أي بل كلاهما حسن لكن الأول أحسن وحاصله أن ما حلقه كلام المصنف وإن كان معني محصيا لكن عبارة لا تفيد وقوله وجه جواب عن ذلك وقوله فيسه تكلف وإن كان هو المراد وتقول لا تكلف فيه والمعنى وأجزأ في أصل الاستحباب (قوله فظاهر كلامه أنه غير مطلوب) أي ويكون ما ورد عن عمر بن عبد العزيز خلاف ما عليه عمل أهل المدينة وقوله غير عود المنبر فيه حذف أي وغير ذلك غير عود المنبر (قوله المهدي) بفتح الميم وهو ابن أبي جعفر المنصور (قوله وهو من الأمر القديم) أي قبل الإسلام في الجاهلية أو في الأمم السابقة قال البدوي وانظر هل اتخذوا الخ ولم يتدبوه هل يجعل على يسار المنبر (٨٣) أوعينه (قوله وأغير ذلك) أي قبل أن ذلك لا يسيب

الحاضر بن وأشعاراً من لم يقل تلك الموعظة فله العصفان عداي قتل بالسيف أو القوس والمراد القوس العربية لطولها واستقامتها بخلاف الرومية فإنها قصيرة غير مستقيمة فلو لم يتوكلأ فلاسته فيها يصنع بسده فان شاء أرسلها أو قبض باليمنى اليسرى أو عكسه (قوله وإنما استحب كون العصا الخ) أراد بالعصا التي المسوكة لخصوص العصا لأن عود المنبر لا يقال له عصا عرفاً (قوله خوف سقوطه) تعطل لثني لا مدخوله (قوله فالقوس أو السيف) أي فكلها معلى حد سواء (قوله لانه يقضى القول وصفته) هذا التعليل يقضى أنه لا يرقوها إلا إذا قرأها الإمام وظاهر المصنف كالدونة أنه يقرأ بالجمعة وإن لم يكن الإمام قرأها فهو ذلك التعليل

حاضرها هو محط الاستحباب وأما الاختلاف من أصله فواجب ولو قالوا باختلاف الخ بمحض الضمير لكان أولى لشمول الامام والمأموم عند عدم اختلاف الامام ومنها القراءة في الخطبتين ابن يونس ينبغي قراءته سورة تامة في الأولى من قصار المفصل وصكان عليه الصلاة والسلام يقرأ في خطبته ما أي الذين آمنوا الله وقولوا قولا سديدا الخ قوله راعظما ومنها ختم الخطبة الثانية بغير قرائتنا ولكم وأجزأ أن يأتي مكان ذلك قوله ذكر والواحد كركم لكنه دون الأولى في النضل وتعبير المؤلف بالأجزاء لا يفيد ذلك بل يقتضي أنه انتهى عنه ابتداء وليس كذلك وجه على أن المراد أجزأ في الاستحباب ذكر والواحد كركم فيه تكلف وأما قوله إن الله يأمر بالاعتدال فظاهر كلامه أنه غير مطلوب في ختمها أو لمن قرأ في آخر الخطبة إن الله يأمر بالعدل والاحسان الآية عن عمر بن عبد العزيز وأول من قرأ في الخطبة إن الله وملائكته يصلون على النبي المهدي العباسي ومنها أن يتوكلأ الخطيب في خطبته على عصا أو قوس غير عود المنبر ولو خطب بالارض ويكون في عينه وهو من الأمر القديم وفيه التي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده خوف العشب عيسى لحته أو غيرها أو قبل غير ذلك وإنما استحب كون العصا غير عود المنبر لانه لا يمكنه إرساله خوف سقوطه بخلاف عود المنبر فله يمكنه أن يرسله ولا يسقط والعصا وإن كان لم توجد بالقوس أو السيف ولو ذكر المؤلف العصال كان أولى لأنها المذكورة في المدونة فهي الأصل وسوى ابن حبيب بالقوس ومنها قراءة سورة الجمعة في الركعة الأولى ولولم يسقط لانه يقضى القول وصفته وفي الثانية لم يأت ذلك حديث الغاشية على ظاهر المذهب وأجاز مالك أن يقرأ فيها أو يصابيح لم يربط الأعي أو المناقون ومنها حضور المكتاب ولا يتوقف نيب حضوره للجمعة على أن يسهل لسقوط تصرفه عنه بالكعبة وكذا يستحب حضورها لقصبي اذن وليه أم لا ليلتذنه ويستحب بالسفر حيث لا مضرة عليه في الحضور ولا يشغفه عن حوائجه وأما العبد والمدير فيستحب لهما الحضور وإن

بأن يقال لانه فاض لقول وصفته المسند فيها وإن يفعله الإمام فلو قال الإمام قرائتها في الأولى فلا يندب له قرائتها في الثانية على ظاهر المذهب إلا أن يكون قرأ في الأولى من فوقه لانه يكره تنكس القراءة طاله سند (قوله وأجاز مالك) أي في تحصيل المنسوب كذا في عب فتكون حاصله أنه يخفى في الثانية بين الثلاثة وقد اعتدنا التحصير بحسب فت قال القصر هو المتعني وفي كلام غيره ما يفيد أن المسئلة ذات قولين وأن الاقتصاد على سبع قول المدونة والتصريح بالثلاثة قول الكافي (أقول) هذا ما يفيد شارحنا أن قوله على ظاهر المذهب أطلق أن المسئلة ذات خلاف ويكون قوله وأجاز مالك أي في مقابل ذلك والحاصل أن المتقدمين المصنف القصر وإن كلا يحصل به أصل الندب لكن هل أئالا أقوى في الندب (قوله حيث لا مضرة عليه) والآخر كما ينبغي طاله في التوضيح والظاهر أنه يختلف الحال باعتبار تلك المضرة فقد يجب التخلف (قوله العبد والمدير) وانظر هل يندب الاذن لندبهما أم لا هكذا انظر بعض الشراح (أقول) والظاهر أنه يندب الاذن لانه وسيلة الواجب (وتنبيه) إذا حضرها المكتاب لم يندب فيها نظير ولا يندب على الإمام بخلاف السافر والاتبى والعبد فلا يلزمهم إذا حضرها الحضور مع الإمام هكذا استظهر عب القزوم في المكتاب بوقية نظير بل الظاهر عدم القزوم أي فرق بينه وبين السافر فتدبر

(قوله فيذهب الى الجمعة في يومه) أي نذبا (قوله والافله التحجيل) أي على جهة الندب ان كان منفردا وفاقا لقوله فيما سبق والافضل
 لقد تقدمنا الى آخر ما تقدم وقول الشارح على سبيل الاحتياط أي خلافا لظاهر المصنف والمراد بقوله والافله التحجيل أي بعد
 فراغ الامام من صلاة الجمعة (قوله على سبيل الاحتياط) فان خالف المندوب وقدم الظهر ثم زال عذره بحيث يدرك ركعتي الجمعة
 وجب عليه الجمعة (قوله مدركا) حال منتظرة أي مقدر اذ كان كما (قوله على الاصح) مقابلة ما لا ينفع ان يصلاها وهو لا يد
 الخروج الجمعة لم يعدها وكيف بعد رعاها وقدرها بالاصل (قوله عدا أوسوا) تتميم في قوله أم لا وذلك لان جمعا عنه
 عازما على ذلك تكون عازما قطعاً (قوله من سفر ومرض الخ) ويدخل في المرض الخدي فاتهم يجمعون في موضعهم بل ان كان
 لا يمكن حضورهم لاجتماع من غير ضرر (٨٤) على الناس كإسباني وقصر الشارح العذر على الثلاثة التي هي المرض والسجن

والسفر يقتضي أن المطر الغالب
 ليس كذلك وليس كذلك بل أهل
 المطر الغالب يجمعون كإصناف عليه
 ان عرفه وذكره متى نت (قوله
 لكن يستحب صبرهم) لا يناسب
 قوله أنزل العبارة فاتهم (قوله
 ولا يؤذوا ولا يجوعوا الخ) قال عجم
 وهل يجوز له ولا يجمع ولو بعد
 الراتب أو يكره لهم ذلك وهذا هو
 الظاهر (قوله ومن فاتته الجمعة)
 أي نسيها وقوله على الاظهر أي
 أنه اختلف في الاعادة كما في بهرام
 والظاهر عدم الاعادة (قوله لوصف
 بها) وهو الجمع (قوله خلافا لابن
 وهب) فانه لما اختلف خوف بضعه
 الظالمين وقوله ذلك من ابن القاسم
 بالاسكتندرية قبل بحضور الجمعة
 فلم يجمع ابن القاسم ورأى أن
 ذلك كن فاتتهم الجمعة لقد رتبهم على
 شهودها وأما ابن وهب فيجمع بالقوم
 ورواهم كالسافرين وخرج ابن
 القاسم عنهم ثم قدم على مالك
 فسأله فقال لا يجمعوا ولا يجمع
 الأهل السجن والمرض والمسافرون
 فان كان ابن وهب يرجع عن قوله

فقول الشارح خلافا لابن وهب أي في أنزل الامر وان لم يكن يرجع عن قوله فتقوله خلافا لابن وهب ظاهر (قوله ان) وذلك
 منع) وأخرى من أهل بأن لم يحصل منه منع ولا نذبا (قوله والافله التحجيل) أي بأن انتفى الامر المنع والا من وأنتفى الامن ووجد
 المنع ولا يصلح ما لا يوجد الامن وانتفى المنع (قوله على الاصح) ومقابلته قول يحيى بن عمر مباشرة فقال الذي أجمع عليه مالك وأصحابه
 أنهم لا تقام الا ابتلاء وتشروط المصروف والجماعة والامام الذي يخاف مخالفته فأنعاهم من ذلك لم تكن جمعة (قوله لم يحجزهم) قال في
 ومقتضاها دخول حكم الحاكم في الصلوات اه أي قصدا (قوله لانها محل اجتهاد) أي لان اقامتها محل اجتهاد وانظر ذلك فان كان
 بعض الامة يقول ان السلطان يمنع من اقامة الجمعة فلا امر واضح وان كانت الامة اجتمعت على أنه لا يجوز له المنع فامضى ذلك ورأت
 بعضهم انه قد عدم الجواز وجعلها محجزة وهو الظاهر ثم رأيت بعض شيوختنا قال بانه قد يقضي أن المنع صدر عن اجتهاد لا عن فرد
 وعندنا مع ان ظاهر النص الجوع

(قوله متصل بالروح) في كـ وحده عند ما نصله قال الأزهرى يقال راح الى المسجد أى مضى قال وتوهم كثير من الناس أن الروح لا يكون إلا آخر النهار وليس ذلك بشئ لأن الروح والعقد عند العرب يستعلان في السراى سواء كان في ليل أو نهار يقال راح في أول النهار وفي آخره لأنه شرع لازالة الأوساخ والأقدار وعدم الاتصال المؤذن بحصول ذلك (قوله على المشهور) ومقابلته القول بالوجوب وإن ذكره المسجد أصح بوجهه وإن فاته الخطبة وإن كان يقترن بعض الصلاة فلا يخرج ويصل بغير غسل فإنه في تعاقب ابن هرون وفي الأكل ما يقتضى عدم الخروج فظاهر انكاره على عثمان ولا نسمع الخطبة واجب ولا ترك السنة قال بعض وهو الظاهر وما في التعاقب جار على عدم وجوب صلاحة الخطبة اهـ (قوله وصي) أورد البدر أن الصبي ومن معه مخاطب بالجمعة على جهة الاستيجاب فكيف يكون الفصل سنة لما هو مستحب (قوله أى العلماء) تفسير للفصل وقوله والسمك راجع لغزله والحوات يقال قصبت الشاة قصصا بامن باب ضرب قطعتمت اعضا (٨٥) عضوا والفاعل قصاب أفاده في الصباح

وذلك لا يحل فعله فلا يجوز عن الواجب اهـ زاد ابن غازى وفي النفس من هذا التعليل شئ ووجهه أنه جعل على عدم الاجزاء المخالفة مع انضمام وجوده فيما إذا انشأ من أن النفس وجوب انضمامها ولو قال الموقوف واستثنان امامها المصدر ولكن أول من التعبير بالفعل المشعر بالوجوب والى باب ضبط لم يجز تضم التاموسكون الجيم من الاجزاء لا يفتح الشاء وضم الجيم من الجواز كما ضبطه أبو عبد الله القورى إذ لا يتأتى بعد التصريح بالضمير في قول الطراز عن مالك لم يجزهم لأنه جعل اجتهاد الخ والمفارغ من مندوبان الجمعة شرع في سنوناته واجازتها ومكر وهاتوا وعذرت كما على هذا الترتيب فقال (ص) ومن غسل متصل بالروح ولو لم ينزهه وأعادن تغذى أو نام اختيارا لا كل خف (ش) والمعنى أن غسل الجمعة مؤ كفة على المشهور على كل من حضره ولو لم ينزهه من مسافر وعبد أو موصى كان ذرا راحة كالقصاب والحوات أى العلماء السماك أولا وقيدا للمعنى سنة الفصل بل لا راحة والا وجب كالقصاب ويجوز بشرط الفصل للذكور أن يكون نهارا فلا يجوز قبل الفجر بنية ومطلق وصفته كغسل الخبابة وأن يكون متصلا بالروح الى الجامع وهو صلاة اليوم فلا يفعل بعد الصلاة فإن فصل بين الغسل والروح الى الجامع بالفداء أو النوم اختيارا أعاده وظاهر رسواه كان عامدا أو ناسيا أما ما وصل الغسل بالروح ونام أو تغذى في المسجد فلا يطلب بإعادة الغسل وبعبارة أخرى ونظامه كلام شرابه ان قيدا لاختيار راجع النوم فقط لكن ربما يقال ان من كل شئ مجموع أو لا كراه أعيد من نام غلبة وظاهره وهو الغسل ما ذكر في طريقه أو بعد دخوله المسجد وظاهر كلامه أن فعله بعد دخوله المسجد لا يضر في الاتصال لقولها وإن تغذى أو نام بعد غسله أطاح حتى يكون غسله متصلا بالروح اهـ وكذا في السنهورى وأما لا كل الخفيف فإلى لا يذهب الغسل فلا يضر تقضه لا لا كل خف معطوف على معنى أن تغذى أى وأعاد لتغذى أو النوم لا لا كل خف (ص) وجاز تحصيل قبل جلوس الخطيب (ش) يعنى أنه يجوز للداخل يوم الجمعة الى الجامع تخطي رطب الجالس فيه قبل جلوس الخطيب على المنبر للفرجة ويكره تغيرها وأما بعد فحرم ولو للفرجة

والدهو ما ذكر كل قبل الزوال وأما الغداء فقال الجمعة هو ما تغذى به سواء كان أول النهار أو آخره فذا قرأنا ما بالجمعة يكون قاصرا على ما إذا كان أول النهار وإذا قرأناه بالجمعة يكون شاملا لما قبل الزوال وما بعده فقرأته بالجمعة أولى كما أفاده بعض الشيوخ (قوله لكن ربما يقال) قال عب وينبغي تقيد الاكل بها أيضا لا يخرج من كل شئ مجموع أو أكره (قوله ان فعله بعد دخول المسجد لا يضر) بل وظاهره أن كله ما شألا لا يضر كثيرا بما شأوا واستظهر بعض الشيوخ (قوله وأما لا كل الخفيف) قسرا لاختصاصه على الأكل وكلام ابن حبيب يفيد أنه لا فرق في الخفة بين الأكل والنوم فلو لم يزل يطل لا يضر فإنه قال بعد قول الدعوت أن تغذى أو نام وهذا الطال أمره وإن كان شاملا خفيفا لم يعدوه وكذا لا يطل بغض وضوئه ولو قبل دخوله المسجد واستظهره تقضه بالجمعة وكذا لا ينتقض باصلاح ثيابه وتغيرها ونحو ذلك ولا شأما في طريقه ان خف (قوله أى وأعاد لتغذى والنوم الخ) هذا يفيد أنه لا يضر بالغذاء إلا إذا كان كثيرا (قوله وأما بعد فحرم ولو للفرجة) فظاهره ولو في حال الفقه قال عجم وينبغي أن يجزى عنه ما جرى في الصلاة قال عب وقد فرق بأن منع التخطي وهي أذية الجالس من وجوه حتى حال الفقه وعنه جواز الكلام والصلاة عند الفقه غم حرمته على سامعيه اهـ

(أقول) الظاهر كلام عجم لان ما قاله غب موجود فعلمنا بعد الخطبة وقبل الصلاة ثم أن الحكم الجواز حينئذ (قوله وأما بعد الخطبة) ويدخل في بعد وقت الترضي والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويحذف (قوله بين خطبتيه) وكذا أولى فيهما أن خطب جالس العذر كغيره مناعلى سنة قيامه فيها (قوله اذ ادناخ) أى جعل الجالس ثوبه مدرأى يحيطان ظهره وركبته ولا مفهوم لثوبه بل شئ يعتد عليه (قوله ثوبه) ليس المراد بما سلك في العنق بل المراد بمفهومه لحقة (قوله هو) وإن لم يتقدم لها ذكر (أى قرين) فلا ينافى أن المصنف قال ويخطب على الخ (قوله لكن دل عليها) فالرجوع تقدم معنى (قوله لان الخطبة بمثابة ركعتين) أى في قول المصنف وكلام بعد الصلاة يدعى من يقول ان الخطبة مدل من ركعتين ووجه الرأى الخطبة لو كانت مدلا من ركعتين لم يحز الكلام بعدها الصلاة لأنه لا يجوز الكلام في الصلاة وأهملهم جواز الكلام في حال الترضي عن العصب والاعتناء بالسلطان ونحو ذلك مما عجم بعد الخطبة (قوله بلاذن) قاله القفاني أى بلاذن من الامام الاعظم وأتبعه ان كان لان امام المسجد لا يعتبر اه وانظره وفي شرح غب خلافه لانه قال بلاذن من الخطيب (قوله يعنى انه يجوز الاقبال على الذكر) قال غب وهذا ليس بما استوى فقهه وتركه كما هو منه المصنف بل هو مندوب اه وهو مستقر قبل بل هو خلاف (٨٦) الاولى كما افاده شيخنا رحمه الله تعالى وقرره غيره وعليه نت في كبره وشبه

(قوله أو الجهر باليسير) وأما الجهر بالكتبة فيصير قطعاً (قوله وهل المراد بالغ الكراهة) مفاد النقل هو مع الجهر انظر محشى نت (قوله تشبيه لاقتيل) الكاف داخله على التشبيه كما هو قاعدة الفقهاء اعلم انه اختلف في جواز النطق بالذكر وعدمه وانفق على جواز النطق بالتأمين والتعوذ عند السب وانما اختلفوا في مقفه من سر وهو قول مالك رحمه ابي جهر وهو قول ابن حبيب قال يؤمن الناس ويجهرون بجهر اليسر والى والراجح أن التأمين والتعوذ عند السب مستحب خلاف ما يشهد له الخطاب من أنهم مستوى الطرفين بخلاف الذي ذكره وسلاف الأولى كما تقدم في تشبيه مثل التأمين والتصلة والاستغفار عند سب كل من ذكره عليه الصلاة والسلام وأمره باستغفار (قوله ولا يشته

وأما بعد الخطبة وقبل الصلاة فجاز ولو لم يفرجة ويجوز المشي بين الصفوف ولو في حال الخطبة (ص) واحتياجهما (ش) أى يجوز للأموم الاحتياجه الامام بخطب من غير كراهة وكذا احتياجه الامام في جالسوه بين خطبتيه والاحتياجه ادارة الجالس ثوبه بنظره وركبته وقد يكون بالبدن عوض الثوب فيضمهر في قوله في الخطبة وهي وإن لم يتقدم لها ذكر لكن دل عليها قوله قبل جالس الخطيب أى في خطبته كقوله تعالى اعدوا له أو اقرب لتقوى أى السدل اقرب للتقوى (ص) وكلام بعدها الصلاة (ش) يعنى أنه يجوز الكلام بعدها الخطبة وقبل الصلاة ولو في حال نزول الخطيب زال مانتعه وهو الاشتغال عن الاستماع لها وانعاض على جواز ما ذكره لسلا يتوهم منع الكلام حينئذ كاتفل عن عطاء ومجاهد لان الخطبة بمثابة ركعتين فكأنه تكلم في صلب الصلاة وببارة أخرى قوله للصلاة أى لا فاتها لو بكر من أخذ في الآفالة إلى ان يجرم الامام ويجرم اذا احرم ولا يختص هذا التفصيل بالجمعة (ص) وخروج كسبت بلاذن (ش) يعنى أن من طرأ له حدث في الخطبة أورد كراماً أو رافقاً أو نحو ذلك من الامور التي تنبج الخروج من الجامع فله يجوز ان يخرج من غير أن يستأذن الامام فالجواز منه قوله بلاذن فلا ينافى أن التزوج واجب لتفصيل الطهارة (ص) وإقبال على ذكر قل سرا (ش) يعنى انه يجوز الاقبال على الذكر بركة اللسان عند السبوع وماذا قل والامام بخطب منع الكثير أو الجهر باليسير وهل المراد بالغ الكراهة وقوله (كأمن وتعوذ عند السب) تشبيه لاقتيل لانها غير مقيدتين باليسارة (ص) كسبت طاب (ش) هو كقول المدونة ومن عطس والامام بخطب جده اقم سرا في نفسه ولا يشته غير وصفه بكاف التشبيه لانه مستغفار ما قبله فان جواز مستوى الطرفين وقوله سرا في نفسه وفيما قبله وبكره جهر او به يعلم ان قول الزقاني المناسب هنا أو ما كان الكاف لان الجسد من الذي كرفلا ينفى أن يشبه بالاشكال لان التشبيه بالشي غير ذلك الشيء والجسد مطلوب هنا (ص) وهي خطيب أو أمره (ش)

غيره) أى لاسر أو لاجهر الحق الخطبة كما افاده بعض الشراح قال أو الحسن أى فقط أى لا يثبت تقابل مشيراً وكذا لا يرد السلام فقط بل بردمشياً بقى أن شب قال ولا يشته غيره من الخطبة أى فغاده ان التسمت حرام (قوله لامة) أى لان جلاله امل سنة في عب الراجح أنه مندوب وكذا في شب الان محشى نت أقر كلام نت الحاكم بالسنية (قوله فان جواز مستوى الطرفين) الراجح ان ما قبله من التأمين والتعوذ مستحب وأما الاقبال على الذكر بخلاف الاولى (قوله وبكره جهر) انظر من نص على الكراهة وظاهر كلامهم بأن في ما في الذكر كراهة محشى نت (قوله به يعلم) أى يكون مستحباً لكن تقدم أن الراجح أنه مندوب على ما في عب (قوله رد قول زالح) حاصل ما يستفاد من عبارة زان الكاف في قوله كأمن لاقتيل والجميع جملة الذكر كرفط على مثال الذكر أى الذي هو قول كأمن لاقتيل للذكر (قوله فلا يشبه أن يشبه) أى مثلاً من أمثلة الذكر مثلاً من أمثلة وقوله لان التشبيه الخط قوله والامر هنا كذلك لان الاشياء للشي متغايرة فالأولى أن يقول لا يشبه تشبى أهليس من أفسر اذ لا جمع أهمن أفسره (قوله والجسد مطلوب) يستفاد من الشيخ أحيان هذا ادفع لما ينزه من أن

قال

الانسان مشغول بسمع الخطية فلا يسمع كالمصلي فأجاب بقوله والجمعة مطلوب هنا أي بخلاف الصلاة فإنه ليس مطلوباً بقصد قال المصنف في باب سجود السهو سبب ترك الحمد وسر وجهر الان ما هو فيه أهم بالاشتغال وهنا انتهى كلام ز (قوله وجاز أن يشكلم الخطيب في خطبته لامر أو نهى) أي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخطي رقاب الناس احس بقصد أدب (قوله ولا يكون لأغيا) أي الحبيب أي لا يكون متكلماً بكلام ماسط باطل أي لأن اجابته مطلوباً أي يجوز اجابته لا بما فيها للإمام التكلم فيه أي وجاز لمن كله الخطيب في أمر أو نهى اجابته فأجابته مصدر مضاف لفعله وإذا وقف الخطيب فلا يرد عليه أحد لأنه اجابة للإمام من غير أن يطلب منه الكلام (قوله الذي المعنى فيه أنه مستحب الخ) هذا هو الذي ين عليه سابقاً وقوله أي يقتضي الخ يقتضيان الكاف الداخلة على تأمين التأميل وليس كذلك بل هي التشبيه فتدبر (قوله نزل الغسل) أي وجوباً (قوله وانتظر وان قرب) انظر هل القرب يحجباً بتقديم قوة والقرب قدراً ولأن الرابعة وقراءتهم ملو (أ٧) الظاهر (قوله وتعالى) أي من تكلم بالحرمة والحاصل أنه يتعلق به الكراهة فيلحقه

أه يتعلق به الكراهة فيلحقه
مختلفتين (قوله اذا تركه تعظيماً)
أي اليوم (قوله اسبغهم) أي اليهود
وقوله وأحددهم أي النصارى ثم
لا يخفى أن المصنف في ترك العمل
وأما العمل فنه ما هو مندوب وهو
العمل في وظائف الجمعة واشتغاله
بالعمل فيما زاد على ما يعمل فيه
وظائف الجمعة ومنه ما هو مكروه
وهو العمل الذي يشغله عن وظائف
الجمعة ومنه ما هو جائز وهو العمل
الذي تركه جائز (قوله ونحوه) أي
كتيب (قوله في وقت الخطبة)
ويشعل وقتها يخلص الإمام على
النذر لبقائه ولا بعدد الفراغ من
الصلاة (قوله فيدخل عليهم الضرب)
ولم يكن ذلك مقتضياً للحرمة
(قوله الحرمة مع من تزاممه) أي
لأنه اشغل من تزاممه قال في المدونة
إذا تابيع اثنين عن تزامهما الجمعة
أو أحدهما ان التبع يضم وان
كانا عن تزامهما الجمعة لم يضم

قال فيها وجاز أن يشكلم الامام في خطبته لامر أو نهى ولا يكون لأغيا ثم قال ومن كله الامام
فرد عليه لم يمكن لأغيا وهذا معنى قوله واجابته أي ويجوز له اجابة الخطيب بقوله ونهى
بالرفع عطف على فاعل جاز لا بالرفع لئلا يكون مطلقاً على تأمين الذي المعنى فيه أنه من
المستحب أي يقتضي أنه من جهة أنه لا ذكر وليس كذلك (ص) وكره تركه ظهر فيما (ش)
ضهير التنبه عاقل على الخطيبين أي وكره للخطيب أن يترك الطهارة الصغرى والكبرى في
الخطيبين اذ ليس من شرطهما الطهارة على المشهور لأنه ذكر قدم على الصلاة وان حرم
عليه في الكبرى من حيث الملك بالجماعة في المسجد ابن يونس عن مصنفون ان ذكر في الخطبة
أنه جنب نزل الغسل وانتظر وان قرب وبني وقال غيره فان لم يفعل وتعالى في الخطبة
واختلف في الصلاة أو أهم (ص) والعمل يومها (ش) أي يكره ترك العمل يوم الجمعة
اذا تركه تعظيماً كما يفعله أهل الكتاب لاسبغهم وأحدهم وأما تركه للاستراحة فباح وتركه
للاشتغال بأمر الجمعة من تنظيف ونحوه مفسر بناب عليه فقوله والعمل بجروا بالاضافة
عطف على المضاف اليه وهو طهر أي وكره ترك العمل يومها أي يوم الجمعة (ص) ويبيع كعب
يسوق وقتها (ش) معطوف على السرفوع وهو ترك أي وكره بيع العبد ومن هو مشغول في
سقوط الجمعة عنه كالصبي والمراعى وقت الخطبة والصلاة بالسوق مع مشه وهو ظاهر المدونة
لا سبغهم بالجمع دون الساعين فيدخل عليهم ضرر وقهوانسه له سلاح العامة وهذا اذا
تابيعوا في الاسواق وأما غير الاسواق فإثر العبد والتساووا للسافر أن يشاءوا فاسبغهم
ومنهوم مع مشه الحرمة مع من تزاممه (ص) وتنقل امام قبلها (ش) هو من فوع عطف على
ما قبله أي وكره تنقل امام اذ جاء وقد ساء وقت الخطبة وليرق للنذر كما يدخل الان بكر قبل
ذلك فلا بأس أن يركع ويحسب مع الناس (ص) أو جالس عند الاذان (ش) هو مجزوع وعطفا
على امام أي وكره تنقل جالس في المسجد يوم الجمعة عند الاذان الا في حاله قبل خروج الخطيب
فلا يعارضه قوله في الحرمة وانما الصلاة بخروج وجهه وكذا يكره للجالس التنفل وقت كل اذان
للمساوات غير الجمعة نص عليه في مختصر الوفاة قال ويكره قيام الناس للركوع بعد فراغ

فقدم فسخه دليل على أنه غير حرام لك (تبيينه) قال محشي نت انظر ما ذكره المصنف من الكراهة في كل جمعة قولها وإذا
قعد الامام على المنبر وأذن المؤذن حرم البيع ومنع مشه من تزاممه الجمعة ومن لا تزاممه فقال الواوغي قيده ابن رشد في رسم حلق بطلاق
أمره أن بما اذا كان في الاسواق ويجوز في غير الاسواق ان لا تجب عليه ويمتنع في الاسواق كالمسيب وغيرهم واليه اشار ابن عرفة بقوله مع
ابن القاسم رفع الاسواق حينئذ ابن رشد يمتنع تابع من لا تجب عليهم لها ويجوز له م يغيرها اه (قوله وقد ساء وقت الخطبة) أي
والجماعة حاضران (قوله الا ان يترك قبل ذلك) أي أو جالس وقت الخطبة الا ان الجماعة لم تحضر (قوله فلا بأس الخ) لا بأس لمعروخ
من غيره لانه سببه في ذلك الحالة الصية (قوله الوفاة) فضحة فوق القاف بدون تشديد وهو محمد بن زكريا أبو بكر بن أبي يحيى الوفاة
وله مختصر ان في الفقه الكبير منها في سبعة عشر برأ بقعه بابه وابن عبد الحكم وأصبغ (قوله ويكره قيام الناس للركوع) قال عيج
والظاهر أن الكراهة تنهى فعل الصلاة الثاني أن ذلك لها ويجز وجهه من المسجد وبوضو فيه ولو تجلدا اه

(قوله أن يعتقد) بالشا فاعل (قوله وأما من فعله معتقداً ممن النقل المندوب) أي والفرض أنه لا يشتد به (قوله وهذا مراد الخ) أي من قوله ولو فظهر أن الإنسان في خاصة نفسه مراده أنه مع ذلك يعلم أن من النقل المندوب (قوله أن يعتقد فرضه) بالبناء للفاعل أتاده ع (قوله ولو فظهر أن الإنسان في خاصة نفسه) أي إنسان يعلم أن من النقل المطلوب كأفانه ع (قوله إذا لم يحصل ذلك استثناء) أي لم يفعله على أنه مطلوب بخصوص ذلك الوقت كذا ينبغي كذا قال ع (أقول) ويمكن أنه أراد استثناء أي لم يفعله على أنه أمر أكسده زائد على الندب وأما الفصل لغير الجالس عند الأذان كداخل المسجد أو كان معتقداً قبل ذلك فلا يكره ولو فظهر على أنه مما يخص بخصوص ذلك الوقت كظهر ظاهر كلامهم ويجري مثل ذلك كالمعتقل بعد الجمعة كذا قال ع وقال ابن عبد السلام يعتد بوقت الكراهة بعد الجمعة حتى يصرف أو كثر المصلين لا كلهم أو يجي وقت انصرافهم وإن لم يصرفوا ويحتمل أنه يكره لكل مصل أن يتنقل بعد الجمعة في الجامع حتى يصرف وهذا هو المصو وهو لا ملام أشد كراهة اه (قوله والاكره) وهل يقيد بما إذا كان غيره حاضراً من الجهال الذين يقتدون به ما وبطريقاً لأنه مظنة الاقتداء به انظره (قوله وكمرحضور شاة الخ) وأما المناجاة التي لأرب الرجال فيها خائز (٨٨) وإنما كره حضور الشاة للجمعة وباز حضورها الفرض غير الكثرة من بحضور

الجمعة وهو مظنة لزاجحة الرجال وازواجها فرض غيرهما لعدم المظنة المذكورة والظاهر أن المناجاة التي للرجال فيها أرب كل شاة التي لم تكن خشية الفتنة (قوله على المشهور) ومقابلها ماروامان زيادوا بن وهب من اجتهادهم في مناولة الخطاب (قوله على المعروف) ومقابل المعروف الكراهة حكمها الذي كما أفاده ت (قوله لقصص سفره) أي يفهموا طزم ولو حكا على صلاة الجمعة في البلدان في يسافر لها وهل ولولم ينوا إقامة أربعة أيام وهو الظاهر وانظر هل مثله من يعزم على أنه يدخل بلداً في طرده يصلي فيها الجمعة فلا يحرم السفر بعد الزوال والظاهر لا يسرق وحرر (قوله لكن أجاب بعض الخ) مراد وندك الجواب فكلام الخطيب ظاهر فاعلم أنه لا يحرم السفر يوم العيد بطول الشمس (قوله واحتزبه) أي عجزاً كراي من قوله في خطبته وقوله عما قبله أي قبل ما ذكرناه (قوله لا يلهيه أن القيام بحرم) أي لا ينقذه بتمامه بدل من قوله في خطبته وعط القصد البطل وقد يقال أن هذا الإيهام لا يأتي إلا على البلية أي كلفنا وأما لو جعل بتمامه صفة لقوله في خطبته وكانه قال ككلام في خطبته الكائن في قيامه فبقيت الإيهام الأولى (قوله يجب استماعها) أي لا يصح ما وانظر هل أراده عدم التكلم وعدم الفعل فلو كان غافلاً عن سماع الخطبة ونكره لأمراً آخر لا يحرم أو أراده عدم الفكرة في غيرها والظاهر الأولى (قوله طارق) لعلها ما أشير لها في التوضيح الأولى الحرمية في خارج المسجد ما لو طرقت فتمتد وتدخله وهو مراد ابن المازن من ماك الثانية ما ظاهراً طرف وابن الماسيئون من أنه لا يجب الاصناف حتى يدخل المسجد الثالث يجب أن تدخل رباب المسجد التي يصلي فيها الجمعة فإذا علمت ذلك علمت عدم ظهور قول الشارح ولعل مراد ابن عرفة الخيل يقول مراد بفتح ج المسجد ما يشمل الطرق المتصلة بالخصوص الراب

المؤمنين من الأذان يوم الجمعة وغيره انتهى وبحل الكراهة حيث فعل ذلك من يخشى منه أن يعتقد وجوبه وأما من فعله معتقداً ممن النقل المندوب فلا يكره ذلك وهذا مراد الشارح بقوله قال الأصحاب يكره أي التنقل العالي عند الأذان خشية أن يعتقد فرضه ولو فظهر أن الإنسان في خاصة نفسه فلا بأس به إذا لم يحصل ذلك استثناء انتهى وينبغي أن يقيد بذلك بما إذا لم يكن الفاعل ممن يقتدى به والاكره (ص) وحضر شاة (ش) أي وكمرحضور شاة يريد غير خشية الفتنة والامنع حضورها (ص) وسفر بعد العجر وباز قبله وحرم بالزوال (ش) أي وكمر السفر يوم الجمعة فإن لم يركب بعد فجره على المشهور إذا لم يركب على السفر لفصل هذا الطريق العظيم وأما قبله فباز وحرم بالزوال قبل التسا على المعروف وتعلق الخطاب به إلا أن يتحقق عدم ترك الجمعة بسفره لقصص سفره فيجوز وبحل الحرمية ما لم يحصل ضرر وبقصد الضرر عند الزوال من ذهب ماله ونحوه كذهاب رفته فله بياح السفر حينئذ ابن رشد ويكره السفر بعد فجر يوم العيد قبل طلوع الشمس ويحرم بعد ما لو عاها قال ح وفيه نظر انتهى لكن أحاب بعض بأن كلام ابن رشد يعمى على القول بأن العدد فرض عين أو كفاية حيث لم يتم بغيره ولا غرابة في من مشهور على ضعف (ص) ككلام في خطبته بقيامه وبينهما ولو لغير سماع (ش) هذا تشبيه في التحريم والمعنى أن الكلام والامام يجب بحرم لوجوب الانصات ولا خلاف فيه والضمير في خطبته بقيامه عائد على الامام والباقي فيه ظرف واحد تمز به عما قبله فانه جاز قبل الشروع فيها قال بعض والظاهر الاستغناء عن قوله بقيامه بقوله في خطبته لا يلهيه أن القيام بحرم من غير أخذ في الخطبة واختصاص الحكم عن خطبته فاعلم وليس كذلك ولما كان كلام المؤلف وهم أن التكلم في حال حاله على المنزلة لا يحرم ولو بين الخطبتين بين ذلك يشوه بينهما أي أن الكلام يحرم بين الخطبتين كما يحرم في قيامهما أن عرفة يجب استماعهما والصمت لهما وبينهما وفي غير سماعهما ولو خارج المسجد طرق إلا كثر

كذلك فاعلم أنه لا يحرم السفر يوم العيد بطول الشمس (قوله واحتزبه) أي عجزاً كراي من قوله في خطبته وقوله عما قبله أي قبل ما ذكرناه (قوله لا يلهيه أن القيام بحرم) أي لا ينقذه بتمامه بدل من قوله في خطبته وعط القصد البطل وقد يقال أن هذا الإيهام لا يأتي إلا على البلية أي كلفنا وأما لو جعل بتمامه صفة لقوله في خطبته وكانه قال ككلام في خطبته الكائن في قيامه فبقيت الإيهام الأولى (قوله يجب استماعها) أي لا يصح ما وانظر هل أراده عدم التكلم وعدم الفعل فلو كان غافلاً عن سماع الخطبة ونكره لأمراً آخر لا يحرم أو أراده عدم الفكرة في غيرها والظاهر الأولى (قوله طارق) لعلها ما أشير لها في التوضيح الأولى الحرمية في خارج المسجد ما لو طرقت فتمتد وتدخله وهو مراد ابن المازن من ماك الثانية ما ظاهراً طرف وابن الماسيئون من أنه لا يجب الاصناف حتى يدخل المسجد الثالث يجب أن تدخل رباب المسجد التي يصلي فيها الجمعة فإذا علمت ذلك علمت عدم ظهور قول الشارح ولعل مراد ابن عرفة الخيل يقول مراد بفتح ج المسجد ما يشمل الطرق المتصلة بالخصوص الراب

(قوله ولولغير سامع) أي وان كان خارج المسجد تت (قوله ابن حارث انتقاما) هذا قليل الا كثرة وكما يقول ابن حارث لا يقول بأن الاكثر كذلك بل يقول انتقاما وهذا انتقامه كلام ابن عرفة ووسط الشارح من كلام ابن عرفة وقوله واليه أشار الخ (قوله وما في المدونة مقدم على غيره) أي ما في المدونة من وجوب الانصات مقدم على غير من عدم وجوب الانصات (قوله ما ذكر ابن رشد في شرح السماع) أي سماع ابن القاسم مالك في تنبيهه يحرم الكلام على من كان بالمسجد وأرجحته مع من هو واحد ما وظاهر مولانا وعبيد الله ومع خارج عنهم وما يباح لخارجين عنهم ولولولوعا الخطبة على المعتكف لكن ينصب الانصات عند السماع وكذا يحرم غير الكلام من تحريك ماله صوت تكديد وثوب حديد ولا يشرب أحد الماء ولا يدور به والحاصل أن الكلام وما معه يجوز قبل الشروع في الخطبة فحال جلوس الامام قبل الخطبة أو آخر الخطبة التامة عند شروع الخطيب في الدعاء للصلاة ونقل العزلي عن ابن الرعي رأيت الزهاد عذبة التي صلى الله عليه وسلم والكوفة اذ بلغ الامام الدعاء لامرأه أو أهل الديار فلو اوصاوا بتكلمون مع جلسائهم إنما يتكلمون اليه من أمرهم أو في علم ولا يصحون اليهم لانه لغو وهذا صريح في أنه لا يحرم (٨٩) الكلام ولا التنقل اذ قال الامام قوله المنفرد

(الخ) مسلم انه يقيد الان لا يخلق موجود في عبارة التوضيح (قوله الان يخلو) ومن جلسته الدواة للسلطان وليس من الخطبة وكذا الترضي على العصب كالاشرف والمومن البدع المكروهة التي يستعملها أهل الشام وهب بنو أمية العرقية وما يقوله المرقى من مساو عليه وأمين ورضي الله عنهم فهو مكره وكذا قوله الحديث عند فرغ المؤذن قبل الخطبة انما يتعافى ذلك أهل الشام وخالفوا أهل المدينة من عدم فعلهم ذلك وهون أعجب العجائب (قوله بان يخرج إلى السب) أي أو يخرج إلى غير محرم كقراءته كتابا غير متعلق بالخطبة وكسكلمه بما لا يعني وبذلك يعلم أن قوله أو مدح من لا يجوز مدحه لا مفهوم له لأن مدح من يجوز مدحه يخرج عن الخطبة لان وقت تحفي وتشيير وجه لمن التبشير بعيد تأمل

كذلك واليه أشار بقوله ولولغير سامع ابن حارث انتقاما انتهى قال في المدونة من أتى من داره والامام بخطب فانه يجب عليه الانصات في الموضع الذي يجوز له أن يصلي فيه اه قوله الذي يجوز أن يصلي فيه أي عند الضيق والمراد به فقط كأيدي عليه ظاهر كلامهم وما في المدونة مقدم على غيره ولعل مراد ابن عرفة بخارج المسجد ما به فقط لواقف ما ذكر ابن رشد في شرح السماع المنفردة لا يجب الانصات على من كان خارج الرقاب ولومع الخطبة انتقاما (ص) الان يخلو على المختار (ش) يعني ان الانصات واجب ان يخرج الامام إلى القفر فان لم يخلو على واجب فهو مستثنى من قوله كلام في خطبته ولغو أي يتكلم بالكلام الا على أي الساقط من القول أي الخارج عن نظام الخطبة بأن يخرج إلى سب من لا يجوز سبه أو مدح من لا يجوز مدحه (ص) وكسلا مودبه (ش) ابن عرفة لا يسلم ولا يرد ولا يشرب ولا يشمت والامام خطب قال في مجمل العاطس في نفسه (ص) ونهى لاج وجهه أو اشارته (ش) يعني أنه لا يجوز لمن حضر الخطبة أن ينهي من لغا وأن يرميه بالصباء زجره عن لغوه ولأن بشرى لفلان الاشارة عترة قوله اصم ذلك لغو وكذا الاشارة لرد السلام (ص) وابتداء صلاة يخبر وجهه وانما يخل (ش) يعني ان الخطيب اذا خرج على الناس من دار الخطبة أو من باب المسجد الخطبة فانه يحرم ابتداء صلاة قبل حينذ ولول يجل على المنبر ولولا دخل المسجد حين خرج الامام وهذا حكم النقل وأما اذا ذكر المسمع الخطبة منسوبة فانه يصليها قال العزلي في أول مستثنى من مسائل الصلاة اذا ذكر صلاة الصبح والامام يخطب فليصلها موضعها ويقول بله أنا أصلي الصبح ان كان ممن يقبده والافليس عليه ذلك والضيق خروجه عائد على الامام واليا معني بمد أي بمدخو به فانه الشارح والمراد به توجهه إلى الخطبة (ص) ولا يقطع ان دخل (ش) يعني أن من أحرم من قبل جاهلا للمسك أو غافلا عن كون الامام يخطب أو عن خروجه للخطبة فانه لا يقطع ما هو فيه عند ذكره أم لا على المذهب ولا يضر هذا فقرة فيما سبق وقطع بحسب وقت نهى لان ذلك في المتعد

(١٣ - خروني ثاني)

(قوله ولا يسلم ولا يرد) أي لا يجوز لمن كان يسمع الخطبة أن يسلم أو يرد (قوله ونهى لاج) أي ما ينطق (قوله يعني أنه لا يجوز لمن حضر الخطبة) احترزنا لمن نفس الخطيب فانه الذي يأمر من لغا بالترك (قوله وانما يخل) بالخ عليه مدعى الخاتبة ودفع الباتوهم من أن لا يدخل مطلوب الصحة فبأي بها (قوله من دار الخطبة) جلوس الامام في دار الخطبة أعجب منه من جلوسه بين الناس والايه بقل كلامه (قوله ويقول بله) الظاهر أنه يقوله وجوبا (قوله ان دخل الخ) وأما المجلس قبل فليقطع مطلقا انتقاما لها ما عدا أو جاهلا أو ناسيا خروجه أو الحكم عند ذكره أم لا فهذا من هذا غير ما يفيد قول الشارح لأن ذلك في التمسك وذلك لأنه يفيد ان المجلس اذا أحرم جاهلا أو ناسيا لا يقطع وذلك خلاف ما يقيد آخر العبارة لا يفيد أنه يقطع المجلس ولولا غفلا أو جاهلا الموافق في علم (قوله أو غافلا) أي ما هي عن كون الامام الخ أي أو جاهل عن الحكم أو جاهلا كونه يخطب أو جاهلا بحسبه (قوله عند ذكره أم لا) هذا أربع صور وجوبها صلها أن لا يخل ان كان جاهلا أو ناسيا لا يقطع ما هو فيه عند ذكره أم لا وأما لو كان متعمدا يقطع عند ذكره أم لا فهذا مستصحب (قوله على المذهب) وبمقابلته لان شعبان من أنه يقطع

(قوله وأولى لأمر قبل دخول الإمام) سواء أحرع عبداً وسهواً أن يخرج عليه أو جهلاً عقدر كمة أم لا فله مستوفى يفتي أن يخفف
 بقوله (المورد غايية عشر) (قوله يرجع لصلاة النفل) أي ويحصل على أنه كان داخل المسجد فوجد جالساً على المنبر أو متوجهاً
 وأمر جاهلاً ونافلاً لا لاعتاد ولا أن كان يالسوا أمره حيث يقطع مطلقاً ويصح جل كلام المصنف على الستة التي لا قطع فيها المعنى
 ولا يقطع أن يدخل عليه الإمام وهو يصلي عقدر كمة أم لا أمر عامداً وجاهلاً أو ناسياً (قوله وإقالة) في طعام ونحوه لا في غيره أي يسع
 تدخل في الأول أو يقال حقيقة الإقالة غير حقيقة البيع وإن تركت تركته (قوله أو شفقة) أي أخذنا تركه (قوله بأذان ثان) أي عند
 الأذان الثاني أي عند الشروع فيه فالباب يفتي عند سحار أو بعد ما ساعدت الفل وإن كان ذلك في المشرعية وهذا واقع الأذان
 الثاني بعد جلوس الإمام على المنبر (٩٠) كالمستوفى العبد بأوله فإن أذن متعديون اعتبر صراح أولهم في وجوب السبي وسرمة

الذكرورات انظر له (قوله)
 وتضمن أي حيث كانت
 من تأزم الجمعة ولومع من
 لا تأزمه (قوله إن لم تقف)
 أي بحيث لم ينتقض وضوءه
 وقت النداء أو لم يجده له
 إلا الشراء فيجوز وهل
 الفسخ ولو كانا مشيين
 الجامع أو لا فإن (قوله)
 وقبل يفتي العقد أي أنه
 يفسخ ما لم يفت فإن قلت
 بتغير سوق مضي بالتمن
 كذا قال المصنف وهذا القول
 آخر يقول لا يفسخ والبيع
 ماض ويستغفر الله (قوله)
 كللتني عنه بقوله فيه
 أنه لا استفاد من قوله فسخ
 الفوات بالقيمة فأجاب بقوله
 ذلك أن الفوات بالقيمة
 (قوله ولو كان الخ) أو لا
 لصال (قوله لا تكاح) يعني
 على أن التكاح من العبادات

وأولى لأمر قبل دخول الإمام المسجد ثم دخل عليه قبل انقضاءه أي يمدى قال سندا أنه إذا قطع قول دخل
 يرجع للصلاة أي صلاة النفل ويحصل صرف قوله أن دخل المسجد والمعنى حيث لا يقطع المحرم وقت
 النحلة أن يدخل المسجد لأن كان جالساً فيه يقطع ولو جاهلاً أو ناسياً (ص) وفسخ بيع وأجار وتولية
 وشركة وإقالة وشفعة بأذان ثان فإن فات القيمة حين القبض كالبيع الفاسد (ش) يعني أن هذا الأمر
 إذا وقع عند الأذان الثاني إلى انقضاء الصلاة لا يجوز فسخه ويجعل الفسخ لهذه الأمور وورثها من يد
 المشتري إن لم تقف بيده فإن فاتت على ما يأتي في محله فإن لم يشتري القيمة حين القبض على المشهور قيل
 يفسخ العقد وقيل بالقيمة حين البيع ثم إن قوله فإن فات الخ كللتني عنه بقوله فسخ وأخذ كره ليعين
 وقتها بقوله حين القبض وقوله كالبيع الفاسد أي كالبيع الفاسد غير ما ذكر أي الذي موجب فساد غير
 وقوعه وقت الأذان الثاني فلا يزم تشبه الشيء بنفسه أو يقال كالبيع الفاسد المتفق على فساد إقالة
 الشيخ عبد الرحمن وهذا يقتضي لزوم التهمة في الفاسد المذكور ولو كان محتلفاً في فساد وحيث نفى
 مستثنى من قوله في باب البيع فإن فات مضي المختلف فيه فإن من هذا بعض القيمة وهو مختلف فيه
 كالموت مقتضى كلام الشارح (ص) لا تكاح وهو مصدق (ش) يعني أنه لو وقع عند الأذان الثاني وأحداً
 ذكر فلا يفسخ وإن لم يتدأوا الفرقين ما ذكر بين البيع وما لمع من أنه يفسخ إن وقع وزل أن البيع
 ونحوه مما فيه العوض يرجع لكل واحد عوضه بالقيمة فلا يغير ضرر بخلاف ما لا عوض فيه فإنه بطل
 أصلاً وفسخ انظر إلى الحسن ومقتضى هذا أن جهة الثواب كالبيع وأما الكتابة فالظاهر فيها إرعاة كونها
 من باب الصق وأما الطلع فينبغي أمضاً وعلى مقتضى العلة المتقدمة (ص) وعذر تركها والجماعة عتيدة
 وحل ومطر وحذا مرسى وغيره وأشراف قريب وقوم (ش) لا أجل في العذر المسقط لفرض الجمعة
 المشار إليه سابقاً بقوله ولزم المكلف إلى قوله بلا عذر أخذ بينه والأعذار المبيحة تركها أربعة ما يتعلق
 بالنفس والأهل وبالمال وبالدين فقال وعذر الخ والمعنى أن من الأعذار المبيحة ترك الجماعة ترك الجماعة
 في الصلوات الخمس شد أو لول وهو الدين الرقيق وبعبارة أخرى وهو الذي يحصل للناس على ترك المداين
 ومنها شد الطر وهو الذي يحصل للناس على تقضية رؤوسهم ومنها شد الختام بحيث تقصر رائحته بالناس

(قوله أن البيع ونحوه عليه العوض يرجع لكل واحد عوضه) أو لعله أن أخرى وهي حصول

ثلاث

الضرر يفسخه من يمانع على أحد الزوجين صاحبه (قوله بخلاف ما لا عوض فيه) كالبينة فإن قلت التكاح فيه العوض فالحلوب
 لا لأنه لا تنفع بالتزويج فالإطالة لا تنفع فليس عوضاً حقيقة (قوله على مقتضى العلة المتقدمة) وهي أنه يبطل أصلاً وفسخ (قوله والجماعة)
 لما تنصوب عطفاً على الفعول وهو مضاف إليه أو غير ذلك تقدير المعطوف مضاعف بدواً والعطف من قوله والجماعة أي ترك الجماعة
 لا لامة من العطف على الضمير المحذوف من غير عادة لئلا يفتن أو تركه لذهب الكوفي للاختصار وانظر لمعطف بعض الأعذار أو
 وبعضها بالواو (قوله وهو الدين الرقيق) هكذا فسرها أهل اللغة فقيل الرقيق أي لا مذهب له وقال في المصباح ما حاصله أن الوصل
 بفتح الحاء يأتي مصدران باب تفع وبأنى أحسن فجمع على أوصل مثل سبب وأسباب وبالسكون اسم مثل فلان وفلوس في شرح شب
 وحل بالضم على الانصاع (قوله ترك المداين) بكسر الميم أي يحصل أو أساط الناس وكذا يقال في قوله الذي يحصل للناس على تقضية
 رؤوسهم (قوله شد حذام) لا يشترط الشدة والمداين على تحقق كونهم حذاماً ولو لم يتضرر من رائحته ورد ذلك محض تفت قال كلام الأمة
 فيمن تقصر رائحته ظاهراً في اشتراط الشدة الصواب ما عليه جهرهم التقصير برائحته

قوله وتجميع الخدي أي يصلون الظهر جماعة جميع أحفم قوة إذا كان المكان يحترق فيه الجمعة ولو لم يطرقت لم تقدم ان المعتدان الجمعة يحترق في الطريق قوله بحيث يشق عليه الاتيان) تصوير لشدته للمرض وان لم يشق جدا كما في شرح شب ومن باب أولى اذا تعذر معه الاتيان (قوله ومثله كبر السن) لكن ينبغي زومه القادر على مر كونه لا يحجب كالحج طه المنوف في فائدة المرض قيل نقصان القوت وقيل اختلال الطبيعة (قوله ويخشى عليه الضيعة) الواو بمعنى أو كما أفاده شرح شب والمراد الضيعة ان يخاف عليه ان يقع في نار مثلاً أو يخاف عليه العطش بل خوف الضيعة أعم (قوله اشراق غريب) أو أو موت كل حال عجب والحاصل ان شدة مرض أحد الاوثر أو زوجته أو ابنته ونحو ذلك عجب الخلف أو أو أو اشراق من ذكر على الموت وأما الصديق فلا ينبغي شدة مرضه التظف ويصعبه الاشراق (قوله من صديق) قال نت ولا يدخل فيه صاحب غر الصديق كما هو ظاهر كلام ابن عرفة طالع عجب ولتقريب المريض أن يخرج من المسجد والامام يجنب اذا بلغه ما يخص من الموت وقد استصرخ عمر (٩١)

فتركهوا وذهب اليه بالعقيق اه قلت وفي المدخل ما منه وقد وردت السنة ان من اكرام الميت تعجيل الصلاة عليه ودفعته فقد كان بعض العلماء رحمه الله تعالى عن كان يحافظ على السنة اذا جاءوا الميت الى المسجد صلى عليه قبل الخطبة وأمر أهله ان يخرجوا الى دقته ويعلمهم أن الجمعة ساقطة عنهم ان لم يرد كرها بعددقته فخر الله خيرا عن نفسه على محافظته على السنة والتبني على البدعة اه وقوله وقد وردت السنة الخ فيه تصديق لقول بعض علماء عصرنا ان من اكرام الميت دفعه وتكذيب لمن كذب به يدعي العلم بل أنه لا علمه ثم ان ظاهر كلام صاحب المدخل ان السنة ما ذكر وان لم يخش تقرب الميت ولا يخشى عليه الضيعة وهو ظاهر من مسألة الاشراق وكلامه بقوله انهم اذا دخلوا وقت الخطبة بأمرهم الصلاة عليه والذهب بدقته وجوز فله في ك (قوله بمأدبهم القبرانية) أي

ثلاثا تاذي بعضهم من بعض وتجميع الخدي في موضعهم بلا أذان وأوجب ابن حبيب عليهم السعي اليها قال ولا يتعوضون من دخول المسجد فيها خاصة والسلطان منهم من غيرها بالازر بعد ذكره الخلاف المذكور وهذا على أهم لا يجد من موضعاً يتزود فيه أمواله وجده بحيث لا يلحق ضررهم بالناس وجبت عليهم اذا كان المكان يحترق فيها الجمعة لا مكان الجمع بين حق الله وحق الناس ومنها الجذام البرص المضر الرأحة ومنها شدة المرض بحيث يشق عليه الاتيان ومثله كبر السن ومنها المريض لمن يخاف عليه الموت ويخشى عليه الضيعة لكن غرض القرب بالانصاف وان لا يخاف عليه الموت ولم يترتب على ذلك ترشيع مضاعف وأما القرب غير انصاف فظاهر كلام ابن الحبيب أنه كذلك وكلام ابن عرفة يفيد ان ترشيعه كثر في بعض الاجنبى وظاهر كلام التتامل ان القرب من المسقط هو ما يحصل تركه كماله المرض ولو ترشيعاً خاصاً وهو خلاف ما يشهد كلام ابن عرفة وان الحليب فلا يعول عليه ومنها اشراق غريب على الموت ونحوه من صديق وشخص وزوجة وعاوله ولو لم يخش اليه لان ثقافته ليس لاجل ترشيعه بل لما علم بمأدبهم القبرانية شدة الضيعة ابن القاسم عن مالك ويجوز الخلف للنفرة في أمر ميت من اخوانه مما يكون من شأن الميت ابن رشد ان خاف ضياعه أو تغيره وبهذا ظهر ان قوله واشراق غريب غير قوله وترشيع (ص) وخوف على مال أو جسد أو ضرب (ش) أي ومن الاعذار المبيحة للتظف عن الجمعة والجماعة لخوف من ظالم أو غاصب أو نادر على ماله أو لغيره بشرط أن يكون المال له بالأن يحجب فيه وكذلك خوف على عرض أو دين كخوف الزام قتل رجل أو ضربه أو عين بعة ظالم أو خوف جسد أو ضرب بقوله أو جسد وما بعده بالرفع عطف على خوف بعد حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه لا بالرفع عطف على مال لفساد المعنى فالتقدير أو خوف جسد أو ضرب فالحذف وكان سبب عطفهما بأو خوف وتهم ان كل واحد لا يكتفي منفرداً (ص) والظاهر والاصح أو جسد مبسر (ش) يعني انهم الاعذار المبيحة للتظف خوف الغرم المبسر ان يصعب غرمه أو وليت عسر لانه يعلم من باطن حاله ولو تحقق ليحجب عليه الشخص فهو مطلق الماطن بحكمه عليه محقق في الظاهر كما قاله ابن رشد وقال حصون لا أعذره في التظف وتظفر فيه ابن رشد والخصي عاتقهم فحق المؤلف ان يقول

الاطراب قال في المصباح ذههم الامر يدهمهم باب تعب وفي لغتهم باب نفع فلجأهم فقر أفتح اليه وفتح الها وقوله بشدة الباطني من أعمالاً أيضاً الاقرار من شدة المصيبة أو ان الماتقصور (قوله ابن رشد الخ) لا يعني ان كلام ابن رشد هذا خلاف ما يقيد كلام صاحب المدخل (قوله أو جسد أو ضرب) ظاهره ولو قلنا (قوله أو غاصب) هو نفس الظالم (قوله أو عين بعة ظالم) مبطوف على قتل رجل أي كخوف الزام عين بعة ظالم بالأن يقول الذي يريد التولية لخلقوا في على أنكم لا تختر جون من تحت حديد ولا من تحت حكي وهو يتصل الدين ومثال العرض خوف من سب أو تلف (قوله لفساد المعنى) أي لانه يصير التقدير أو خوف على جسد الخ (قوله والاطهر والاصح) خير لشدته انحذف والجمعة تعترض بين المبطوف عليه والمبطوف أي وهو اظهر وأصح (قوله ليست سمير) فالو كان ثابت الصبر فلا يجوز له التظف لانه لا يجوز حبس قلوبهم انهم يحبس لفساد الحال فيجوز له التظف فيما يظهر (قوله وتظفر فيه ابن رشد) القضي بما تقدم أي فلا وفي ذلك نظر لانه يعلم من باطن حاله ولو تحقق ليحجب عليه معين لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فهو مطلق الماطن بحكمه

عليه بحق و الظاهر (قوله لطاق النفل) من حيث ان هذا ليس الاختيار الشئى لاختيار غيره كما يشهد التعبير بالاصح وقوله وكان أظهر
 أى من حيث ان قوله والاظهر المختص بحسب المعسر لا ين تقدم (قوله عدم وجدان ما يستبر به عورة) قضية كلام شارحنا انه لو وجد
 ما يستبر به الوأتان فقط يجب عليه الذهاب للجامع وهو تابع في ذلك للقائى وهو بعيد قال شيخ عجم أى لا يجب ما يستبر به عورة فقط اذ
 هو الواجب للجامع الجسدان وجدوا ولو تكررا واعاودة وجب عليه ذلك وحضور الجمعة وظاهر كلامه ولو على القول بان ستر العورة ليس
 بشرط الصلاة اه (أقول) وحاصله ان المراد ما بين السر والركبة فقط قال عجم قلت وما ذكره فيمنعوا ذكره من أن العذر عدم
 ما يستبر به العورة فقط لا يجب الجسد فيقيدان من وجدوا ما يستبر به عورة ولكنه يرى عليه يجب عليه حضور الجمعة ولو وجد فقط بعض
 الفضلاء من أنه لا يجب عليه حضور الجمعة في هذا الحالة غير ظاهر اه وقال حشى نت كل من وقتت عليه من شراره وغيره يفسره
 بأنه لا يجب ما يستبر به عورة (أقول) بمقتضى المحافظة على العرض صحة ما له بعض الفضلاء بعد كى هذا رأيت أن بعض من شرحه
 فسر العرى بأنه عدم ما يلبس منه وقال بعض ٩٣ اتع العرى لا يجوز له الخروج وهل عليه ان يستعير أو يستبر بالنص

كما تقدم في قوله وان باعارة أو طلب
 أو نجس وحده أو لا تكونها لها
 بل فهو أخف مما تقدم وإذا
 أعطى له ما يستبر به عورة ولو اعارة
 من غير طلب فالظاهر وجوب
 قبوله من غير نظر لانه اه (قوله
 ونحوها) أى كذا التلطف اذا بلغ
 العلم (قوله وأ كل كرم) ما لم يكن
 عندهما بل بل بالراحة (قوله فهل
 يجوز أو يكره قولان) فسر
 القولين انه لا يرد به جمل من درس
 ونحوه كما يفيد بعض الشراح
 والاسم أى اذا تاذوا وراحتته ولم
 يقدر على زلاته بجزيل وانظر ولو
 باستقبال يجوز اعادوا للحرمته على
 الرجل على الاصم وقبل يكره
 أو يستألف السبعة فقط لتبنيها
 للغيرها وقال ابن عرفة الاظهر
 كراهته كل البصل والثوم يوم
 الجمعة وفي عب وفي حوا زخول أكله المسجد بغير جمعة وكرهه قولان
 وصرح ابن رشد في القدماء والبيان بأنه محرم على أكله دخول المسجد وهو الظاهر (قوله فلا يصح ما) قال بعض الشراح ورواه
 ذلك الكراهة والحوا زخول بعد ما ين له بل بالراحة فقط عنه (تبيينه) قال بعض الشيوخ نوخل من قول المصنف وأ كل كرم
 اخراج بنى الأسان من المسجد كعص الجواهرين بالزهر ونقله عن أهل الاندلس (قوله حاشية) أى شدة وليس منها شدة البرد ولا شدة
 الريح والشمس الآن تكون ربح حار تحت تذهب به التربة والاشعة فيكون عندها من حوا زخول المصنف اه (قوله بذكر وروث)
 راجع للطعام فقط كما يفهم من مختار الصحاح ولم يتكلم على ذلك في حالة الكسر وكذا لانه اذا كان اسما لأمر الرجل يكون مؤثرا لا غير
 و يطلق العرس بالكسر على رجل المرأة على قلة وهو خلاف ما في الصباح فانه جملة بذكر فقط اذا أر بدنه طعام الوليمة (قوله لا على
 ما ذكره الجوهرى) فى أنه يحتاج تقدير والتقدير لا الدعوة الى طعامه وليقمن الول وهو الاجتماع (تبيينه) اغتابه المؤلف على ذلك
 لقول بعضهم لا يخرج عنها ان هو حق لها بالنسبة قاله فى الطراز (قوله أو عندهم بقوده) ومن ذلك ما اذا علم أنه يرشد الى المسجد اذا خرج
 لسكة (قوله ولو وجد قائدا بآخرة) أى لا يتجفف به

موضع الاصم المختار بل لو قال كس معسر على الاظهر والمختار لطاق النفل وكان أظهر (ص)
 وعرى (ش) يعنى ان من الاعذار المبيحة للتحلف بعدم وجدان ما يستبر به عورة التى تبطل الصلاة
 بتركها (ص) ورجاعه فو قد (ش) يريدانه اذا حشى ان ظهر على نفسه من الاهلال بسبب دم
 ترتب عليه ويرجو بتخلفه العفونة فامحجورة التحلف عن حضور الجمعة والجماعة ثم ان القرد
 يشمل النفس وغيرها وكذا سائر ما يفيد فيه العفون من الحدود كذا التدف على تفصيله بخلاف
 ما لا يفيد فيه العفون كذا السرقة ونحوها (ص) وأ كل كرم (ش) يعنى ان من الاعذار المبيحة
 للتحلف عن الجمعة والجماعة كل ما تؤذى راحتته كرم قبل انضاضه بالثوب وفى لا ذاحضاته
 ونحوها مما له راحة خفيفة وأ كل ما ذكر فى المسجد حرام قول واحد أو ما اذا كل شئ من ذلك خارج
 المسجد بل بالجمعة قبل الصلاة ما لم يكن عندهما بل بل بالراحة الما كرم فلا يحرم وعمل بل راثة
 الثوم ونحوه موضع السخو والعسر (ص) كرم عايفة بيل (ش) هذا من الاعذار المبيحة للتحلف
 بالنسبة الى صلاة الجمعة لا بالنسبة الى الجمعة اذا تكون بيل (ص) لا عرس (ش) هو بالكسر اسم
 امرأة الرجل والضم طعام الوليمة بذكر وروث قلة الجوهرى وقال الخطيب الشيرازى العرس بضم
 العسر والرسكونها لا يتناول زوجة طان قولى بالكسر فالكلام على حذف مضاف أى لا ابتداء
 عرس وان قرئ بالضم فلا تقدر على ما ذكره الخطيب لا على ما ذكره الجوهرى وبعبارة أخرى أى
 لاحق للزوج فى طامة زوجها عند هاجب ببيع ذلكم يتخلف عن الجمعة والجماعة اذا لم يشقه فى
 حضوره ولا مضرة عليها فلا روجه للتحلف قاله مالك (ص) أو عى (ش) يريدان العى لا يكون عنده
 ببيع التحلف عن حضور الجمعة وهذا اذا كان عن يدهنى الى الجامع أو عندهم من يقوده اليه والا
 فبياح التحلف ولو وجد قائدا بآخرة وجب عليه حيث كانت الآخرة بآخرة المثل (ص) أو شهود

الجمعة وفي عب وفي حوا زخول أكله المسجد بغير جمعة وكرهه قولان
 وصرح ابن رشد في القدماء والبيان بأنه محرم على أكله دخول المسجد وهو الظاهر (قوله فلا يصح ما) قال بعض الشراح ورواه
 ذلك الكراهة والحوا زخول بعد ما ين له بل بالراحة فقط عنه (تبيينه) قال بعض الشيوخ نوخل من قول المصنف وأ كل كرم
 اخراج بنى الأسان من المسجد كعص الجواهرين بالزهر ونقله عن أهل الاندلس (قوله حاشية) أى شدة وليس منها شدة البرد ولا شدة
 الريح والشمس الآن تكون ربح حار تحت تذهب به التربة والاشعة فيكون عندها من حوا زخول المصنف اه (قوله بذكر وروث)
 راجع للطعام فقط كما يفهم من مختار الصحاح ولم يتكلم على ذلك في حالة الكسر وكذا لانه اذا كان اسما لأمر الرجل يكون مؤثرا لا غير
 و يطلق العرس بالكسر على رجل المرأة على قلة وهو خلاف ما في الصباح فانه جملة بذكر فقط اذا أر بدنه طعام الوليمة (قوله لا على
 ما ذكره الجوهرى) فى أنه يحتاج تقدير والتقدير لا الدعوة الى طعامه وليقمن الول وهو الاجتماع (تبيينه) اغتابه المؤلف على ذلك
 لقول بعضهم لا يخرج عنها ان هو حق لها بالنسبة قاله فى الطراز (قوله أو عندهم بقوده) ومن ذلك ما اذا علم أنه يرشد الى المسجد اذا خرج
 لسكة (قوله ولو وجد قائدا بآخرة) أى لا يتجفف به

(قوله إن شهد العبد) أي صلاته العبد (قوله أو أخرجه) أي بان كانت صلاته العبد بالحضر أم بالخلاء أو ليس مراد ابل مراده كان منه داخل البلد أو خارجه (قوله وإن أذن الإمام في التخطف الخ) أي غلبت عليهم أذنه في التخطف ومقابله مار وامن حبس من أنه أن يأذن وانهم يتفعلون وظاهر الشارح أن الخلاف جارواه كان في البلد أو خارجه وعادة نت أو شهود عدد أخصي أو فطر إذا وافق ومهالا يباح التخطف عنها ولو أذن الإمام في التخطف وسواء كان مسكن من شهد العبد داخل الحضر أو خارجه خلافا لاجد وعطاء في الاول وأطرف وابن الماحشون وابن وهب في الثاني أي لما في جوع أهل القرى بالخارجة عن المدينة من المشقة على ما به من شغل العبد (قوله وهو أحد قول ما في التخطف) أقوله به يعلم أن الخلاف عندنا في التخطف والخارجة عن المصراى وكان على ثلاثة أميال أو داخلها كما أنه بعض الشيخ فاذن قول الشارح على الشهر ويشدان الخلاف داخل البلد وقد علمت أنه في داخله وخارجه والتعبير بان يفيد أنه خارج المذهب (فصل صلاة الخوف) لم يجد المصنف ولا ابن عرفة صلاة الخوف ولا غيرها قال بعض الأشياخ ويمكن رميها بأنها فعل فرض من الجس ولو حصة مقسومة ما أمومون قسمين مع الامكان ومع عدمه لا قسم في قتال جائز (قوله جميعها لا شرط) لا شك أن ذكر عقاب الجمعة جمع لهما الخ من المعلوم أن جميعها ذكر أحدهما عقب الآخر وظاهر عبارة شيخه خلافا فلو قال أعلم أنه قد جمع صلاة الخوف والجمعة لكون كل منهما من المفراين بشرط الجماعة فعملوا آخره عن الشدة بغيره لكان أحسن (قوله يعني انه يباح الخ) تبع الشيخ أحدناه جعلها بمسألة وقال ليست مستوفى لافرضها وضعيف والراجح انها مستوفى وقيل انها مستوفى (قوله قسمين) تساويا أولا كذا أو قل ثلاثة يصلي اثنان ويحرس الثالث خلافا في الغراز (٩٣) والخيرة (قوله قتال أهل الشرك) أي الكفار (قوله والبقى) أي المسلمون

عبد (ش) يعني أنه إذا وافق العدو جمعة فلا يباح إن شهد العبد داخل البلد أو خارجه التخطف عن الجمعة والجمعة (وإن أذن له) (الإمام) في التخطف على المشهور وأذلى حقه ولما كان الخوف من جملة ما يغير صفة الصلاة ذكر عقاب الجمعة التي هي من المفراين أيضا جميعها لا شرط الجماعة فيهما وآخره عن الشدة بغيره وأما حكمه لم يعم بغيره من مفارقة الإمام ونحوه فقال (فصل) يذكر فيه حكم صلاة الخوف وصفتها وما يتعلق بها • وليس المراد بقوله صلاة الخوف أن صلاة قصصه كالبدن ونحوه وإنما المراد الصفة أي كيفية صلاة الخوف ولما كانت صلاة الخوف نوعين كما قال ابن الحاجب أشار إلى الاول بقوله (ص) رخص لقتال أهل الشرك ترك لبعض قسمين (ش) يعني انه يباح قسم المقاتلين قسمين لقتال ولجب لقتال أهل الشرك والبقى أو يباح لقتال مريد المال لأحرام لقتال الإمام العدل والهزيمة المنوعة بخصر أو سفر يبرأ ويحرم والجمعة وغيره ما سوا على الأشهر بشرط أن لا يمكن ترك القتال لبعض المقاتلين بأن يكون فيه مقاومة العدو وخلاف خروج الوقت على أقسام التيمم من راج ومتروك وأبى فان لم يكن التفرقة وخالفوا ان اشتغلوا بالصلاة دهمهم العدو وانهم مواصلة على ما عيكتهم رجالا وركبانا كإياي ولا فرق بين أن يكون العدو قوية أو بيرة أو خلف أو مقابلة القبلة

فصل جماعة وتمسكت جماعة تنتظر العدو ولكن على تقدير لو احتجزوا • وأعلم ان الهزيمة الحائرة ناطعة لقتال لاقتال حقيقة وظاهره أنه لا يدخل فيه المكره كما أشاره المقق في الباعية بغيره وكره لرحل قتل أبيه ورويه (قوله على الأشهر) يستفاد من شرح شب والشيخ أحمد انه راجع لقوله بغيره أو سفر ومقابله ما نقل عن مالكين انها لا تصلى في الحضر (قوله بشرط أن يمكن ترك القتال لبعض المقاتلين) أعلم أن قول المصنف لبعض يصح قتلها ما يمكن ويتركه لكن ان علق ما يمكن كان البعض هناك كأي أمكن لبعض تركه لقيام البعض الآخر مع ان علق تركه كان البعض هناك كأي أمكن على حذف مضاف أي تركه لقيام بعض به والامام على الاول معدوم وعلى الثاني التلطيل (قوله بأن يكون فيه مقاومة العدو) أعني البعض التارك مقاومة العدو كما يشترط في الطائفة التي تخلت معه أولا وأيضاً أنها تقاومه (قوله خروج الوقت) أي التي هو فيه قال عجم ولا تصلى صلاة الخوف على الوضوء المذكورا لا حيث لم يوج انكشاف العدو وقبل هزاهب الوقت فان رجع انكشافه استمر ما لم يجر الوقت (قوله وركبانا الخ) كإياي لكن في حلة عدم ما كان قسمهم يصلون أنفذنا مطلقا ركنا أو مشاة وأما في حلة امكانه فان لهم أن يصلوا على دوامه إيماناً بامام • أعلم أن صلاتهم على الدواب اعتكاف حيث احتاجوا ذلك والحاصل أنها إذا لم يمكن قسمهم وهي الآتية في قول المصنف وان يمكن الخ يصلون أنفذنا ولو على شمولهم وان أمكن قسمهم يصلون ولو بامام ركنا أو مشاة (قوله يعني) أي بقية القبلة يظهر العبارة في نسخة التبريد وسر القليلة وخلف القبلة ومقابل القبلة ومعنى خلف القبلة أن العدو مستدير القبلة ومعنى مقابلة القبلة أن العدو مستقبل القبلة فقلبه يكون

قول المصنف وإن وجه الخلع منه وإن كان العدو ولكن يلزم تثبيت الضمير على النسب ترجيح الضمير بين قسمي والمعنى وإن كان من
يضم وهو الأمام والملتون وجه يضم الواو وكسر هاء ضمي مستقبل القبلة قال في الصباح قد واجهه ووجهه أي مستقبلين
فيه والحاصل أن ظاهر محل الشارح أن قول المصنف وإن واجهه القبلة معناه وإن كان العدو وجه القبلة فيلزم عليه تثبيت الضمير
فإذا كان المعنى ولو كان من قسم مستقبل القبلة لم يلزم تثبيت على أن القصد الرعي الخائف القائل بأن المسلمين إذا كانوا
مستقبلين القبلة والعدو في قتلهم أنهم لا يضمنون ولا يأتون في ذلك إلا بالوجه قوله وإن وجه القبلة أي المسلمون القامعون وجه القبلة
أي مستقبل القبلة ولورجح الضمير العدو وكان المعنى وإن كان العدو مستقبل القبلة وهذه صورة اتفاق على التقسيم فيها (قوله كما
كان بصفتان) يضم العين وسكون السين المهملة فيعين مكة والمدينة على مرتحتين مكة عين كان على المشركون خالدين الوليد
والحاصل أن في غزو دغفان كان المسلمون وجه القبلة (قوله أو على دواجم) قال عجم وأمامهم صلى الله عليه وسلم مستأنفين قولهم
فما تقدم إن المولى لا يؤمر المولى إلا بالحل محل ضرر وتوصل ما هنا أنهم هناك صالون على الدواب أي لجمع القسم لأكامه بخلاف
مأياق فانهم يصلون على دواجم أنفاد عدم (٩٤) إمكان القسم (قوله ومعهم مسافرون) أي كثيرون (قوله إلا ناحة) تقدم إن

الراجح أنها سنة (قوله ولكن
يتدب) أي يتدبها أن يعلمه أن
تتحقق أنهم يعلمون كيفية الاحتمال
نسيانهم في تلك الحالة الفظيعة
(قوله وصلى بالذان) في شرح عب
وشب بالذان استئنافا في حصر كسر
أن تكروا وأطلبوا غيره وهو الاندبا
ثم ظالم وشب واقعة لكل صلاة
على طريق السنة اهـ (أقول) وهذا
خلاف ما تقدم في الأذان فان الذي
تقدم فيه أن التوم في السفر يتدب
لهم الأذان إذا لم يطلبوا غيره هم
وظاهره ولو تكروا (قوله استئنافا
يباينا) اعترضه المقتضى بأن
الاستئناف اليباني لا يقتضيه بالواو
أي فلما ناسب أن تكون للاستئناف
النموى (قوله والواو للاستئناف)

شهر العنبر ما لها الاستنفاس السائر وقد علمت أنه لا شرف له ولو
 وإن أراد التصريح بما في الموضوع (قوله وفي الأولى للدراسة) انظر ما في الملابس التي مصاحبه قرح جمع اللعبة (قوله كالصبي) أي
 ودخل تحت الكاف والجمع والظاهر أن الطائفة الأولى صلوات الركة الثانية أفضاذا ولا يكتفون لابسهم عزق من حصل له رافق بناء
 في الثانية حتى فاته فعلها مع الامام فانه في ما هو جدوا للظاهر أنه لا من حضور كل من الطائفتين الخطة والظاهر أنه لا بد أن تكون
 كل طائفة اثني عشر غير الامام من تقديمه ولا يكتفي أن يكون في الطائفتين اثنا عشر لأن الامام يقامه الثانية انقطع ثقله بالاولى
 بحيث لو تم عند طلال بطل صلاحهم والظاهر أنه يسرى الخلل في صلاحهم اصلالات الامام لاهامهم بكتل الطائفتين (قوله ثم فلم) أي
 بهم ومعين إلى أن يستلزم بفارقون فان أحدث قبل استتله عدا بطلت عليهم كهم وسهوا وأغلبه استنفق هو أو هم من يتم
 بهم ثم ثبت المستخف وبمن خلفه ثم تأتي الطائفة الأخرى بحصى يسير كصفو يسلم بخلاف ما إذا أحدث ولو عدا بعد تمام قيامه
 بصلاتهم فامة (قوله أو داعيا) الأولى بالنصر والفتح (قوله في الثانية) ان جعل متعلقا مقام كانا عن حكم غير ما على القول
 بالقيام أو جعل متعلقا بمرأ أقدامه فالأولى تعلقبه ولو زاد أو افضال أو وطرفا في الثانية كان أولى (قوله وفي قيامه بنفسيهما) وهو
 المشهور فالنسبة لاقصار عمله

(قوله أو ينتظر ما هو جالس) وعليه فغاوة الأولى بنجام تشهد بالشهادتين بكافٍ تت ويعلمهم ذلك بإشارة أو جهرا بآخره في تنبيه
 لمين حكم قيامه في المسئلة الأولى وفي خدمه جالوسه فيها على القول به وعبارة البدع عن بعض مشايخه قوله في قيامه أي هل يتعين
 الجالس أو يتعين القيام (قوله وانصرف) والمعتبر من دخل معه من الطائفة أول صلاته ولا ينتظر صلاته مع الثانية اتمام صلاة
 المسبوق من الأولى وهذا هو التاخير من النقل (قوله فان أهمهم أحدهم) أي باختلافهم أم لا أي مع نسبة الإمامة كابتداء من قوله أهم
 أحدهم وكان القياس السلان ويجاب بأن نسبة الإمامة قد لا تضر كذا كروية المرأة إذ اختلفت الإمامة وما تباين الطائفة الثانية فضاه
 لانهما كذا كروية المواقف فيكون فيه بالافتح وسورة (قوله ولو صلاوا بامامين) أي ما واثموا كان (٩٥) ينتهي بغيره بالفاء كاهو صنيع
 ابن المواز فيكون مفردا

انه في الثانية فتنظر الطائفة الثانية فاما لاه ليس محل جالوس لكن يتعين ثلاثة السكوت والعدو
 ومثله التسليم والتهيل والقرض اعلم انه لا يتهاجي باقي الطائفة الثانية وأما في غير الثانية كالثالثة
 والرابعة فهل ينظر الطائفة الثانية أيضا فاما وعليه فسكت أو يدعو ولا قرأ الا قراءة هنا بام
 القراء فقط بغير غنمها قبل جعي الطائفة الثانية وهي لا تكرر في ركعة أو ينتظر ما هو جالس
 لاه محل جالوس ساكتا أو دعا أو ان كان الطائفة الجالوس الأولى مكرها فقد يتفق هنا على جواز تردد
 للتأخير في النقل فحكي صاحب الاكمال وابن بشير في خلق قولين الأول لابن القاسم مع مطرف وهو
 المشهور ومذهب المدونة والثاني لابن وهب مع ابن كنانة وابن عبد الحكم والاتفاق على قيامه في
 الثانية وعكس ابن بزتر فحكي الاتفاق على استمرار حالها في قيامه في الثانية قولين قال بعضهم
 والطريقة الأولى أصح لو افتتحتها المدونة (ص) وأتمت الأولى وانصرفت ثم صلى بالثالثة مابق وسلم فأعوا
 لانفسهم (ش) هذا بيان لما تعلقه الطائفة الأولى والثالثة يعني أن الطائفة الأولى إذا صلى بهم الإمام
 الركعتين في غير الثانية والركعة في الثانية فانهما تتم مابق عليهما من الصلاة فإذا اذنا وصلى وانصرفت
 وجاء العدو فان أهمهم أحدهم فصلاته تامه وصلاته فاستدقته في الطراز عن ابن حبيب كذا كروية الثاني
 (ص) ولو صلاوا بامامين أو بعض فذا جاز (ش) لما كان إيقاع صلاة الخوف على غير الوجه المذكور جازا
 اتفاقا أشار إلى صفتين آخرتين وان كانتا غير مختصتين بالخوف وهو أن القوم إذا صلاوا بامامين بأن صلت
 الأولى بامامها الصلاة كاملة والأخرى وجاء العدو ثم صلت وقضت وجاء العدو وجعلت الأخرى بامامها
 وصلى الصلاة كلها وصلى بعض فذا والباقي بامام قبله أو بعده وصلى الجميع أفذا جاز (ص) وإن لم
 يمكن أخروا لا آخر الاختياري وصلوا ايماء (ش) هذا الشارحة إلى النوع الثاني من صلاة الخوف وهو صلاة
 السابقة فهو قسم قوله سابقا يمكن تركه لبعض أي وان لم يمكن قسم الجماعة ولا تفرقهم لكثرة عدو
 ونحوه ورجوا انكشافه قبل خروج الوقت المختار بحيث يدركون الصلاة فيه أخروا استحبوا فإذا بقي من
 الوقت ما يبع الصلاة صلاوا ايماء على خيولهم ويؤمنون ويكون السجود أخفض من الركوع ولو كانوا
 طالين لأن آخرهم على أن تمنع عدوهم من قبض ولا بأس بآثار حوهم أي فهم خائفون فوفت العدو
 ولحصول الخوف في المستقبل وقال ابن عبد الحكم ان كانوا طالين لا يصلون الا بالارض صلاة آمن
 قوله وصلوا ايماء أي منفردين وهذا حيث يمكنهم الصلاة ركعتين وساجدين ذكر في الرسالة وشرحها
 وتنظير بعضهم بقوله وانظر له بامام أو أفذا لاه وتلاهم كلامهم قصور (ص) كان دهمم عدو بها

انه في الثانية فتنظر الطائفة الثانية فاما لاه ليس محل جالوس لكن يتعين ثلاثة السكوت والعدو
 ومثله التسليم والتهيل والقرض اعلم انه لا يتهاجي باقي الطائفة الثانية وأما في غير الثانية كالثالثة
 والرابعة فهل ينظر الطائفة الثانية أيضا فاما وعليه فسكت أو يدعو ولا قرأ الا قراءة هنا بام
 القراء فقط بغير غنمها قبل جعي الطائفة الثانية وهي لا تكرر في ركعة أو ينتظر ما هو جالس
 لاه محل جالوس ساكتا أو دعا أو ان كان الطائفة الجالوس الأولى مكرها فقد يتفق هنا على جواز تردد
 للتأخير في النقل فحكي صاحب الاكمال وابن بشير في خلق قولين الأول لابن القاسم مع مطرف وهو
 المشهور ومذهب المدونة والثاني لابن وهب مع ابن كنانة وابن عبد الحكم والاتفاق على قيامه في
 الثانية وعكس ابن بزتر فحكي الاتفاق على استمرار حالها في قيامه في الثانية قولين قال بعضهم
 والطريقة الأولى أصح لو افتتحتها المدونة (ص) وأتمت الأولى وانصرفت ثم صلى بالثالثة مابق وسلم فأعوا
 لانفسهم (ش) هذا بيان لما تعلقه الطائفة الأولى والثالثة يعني أن الطائفة الأولى إذا صلى بهم الإمام
 الركعتين في غير الثانية والركعة في الثانية فانهما تتم مابق عليهما من الصلاة فإذا اذنا وصلى وانصرفت
 وجاء العدو فان أهمهم أحدهم فصلاته تامه وصلاته فاستدقته في الطراز عن ابن حبيب كذا كروية الثاني
 (ص) ولو صلاوا بامامين أو بعض فذا جاز (ش) لما كان إيقاع صلاة الخوف على غير الوجه المذكور جازا
 اتفاقا أشار إلى صفتين آخرتين وان كانتا غير مختصتين بالخوف وهو أن القوم إذا صلاوا بامامين بأن صلت
 الأولى بامامها الصلاة كاملة والأخرى وجاء العدو ثم صلت وقضت وجاء العدو وجعلت الأخرى بامامها
 وصلى الصلاة كلها وصلى بعض فذا والباقي بامام قبله أو بعده وصلى الجميع أفذا جاز (ص) وإن لم
 يمكن أخروا لا آخر الاختياري وصلوا ايماء (ش) هذا الشارحة إلى النوع الثاني من صلاة الخوف وهو صلاة
 السابقة فهو قسم قوله سابقا يمكن تركه لبعض أي وان لم يمكن قسم الجماعة ولا تفرقهم لكثرة عدو
 ونحوه ورجوا انكشافه قبل خروج الوقت المختار بحيث يدركون الصلاة فيه أخروا استحبوا فإذا بقي من
 الوقت ما يبع الصلاة صلاوا ايماء على خيولهم ويؤمنون ويكون السجود أخفض من الركوع ولو كانوا
 طالين لأن آخرهم على أن تمنع عدوهم من قبض ولا بأس بآثار حوهم أي فهم خائفون فوفت العدو
 ولحصول الخوف في المستقبل وقال ابن عبد الحكم ان كانوا طالين لا يصلون الا بالارض صلاة آمن
 قوله وصلوا ايماء أي منفردين وهذا حيث يمكنهم الصلاة ركعتين وساجدين ذكر في الرسالة وشرحها
 وتنظير بعضهم بقوله وانظر له بامام أو أفذا لاه وتلاهم كلامهم قصور (ص) كان دهمم عدو بها

ايماء) فان قبل يصلون هنا ايماء أفذا وانما تقدم في قوله أو على دواهم يصلون أي بامام متدين بالامام فقلت لان مشقة الاقتداء هنا أشد
 من مشقة في الأولى (قوله ورجوا انكشاف) أي ما إذا لم رجوا انكشاف فيقدمون (قوله أخروا استحبوا) أي كذا في بي قياسا على
 الراي لما في التيم تقر لبعضهم (قلت) بوما يأتي من أن هذه المسئلة شاملة لسئلة الراف أي من ردف قبل دخوله في الصلاة فيبدان
 التأخير على جهة الوجوب بقول ابن ناجي لا بعد اجازة على الراف بتداعي يهدم وخاف خروج الوقت انظر عجم (قوله فوث العدو)
 أي شافقون أن يقوتهم العدو أي شافقون أن لا يمكنهم غلبته وقهره (قوله لحصول الخوف) أي لا احتمال حصول الخوف أو متعلق الخوف
 وهو فوت غلبة العدو في المستقبل (قوله أي منفردين) أي لان العرض انهم لا يمكنهم الصلاة قسما (قوله وهذا حيث الخ) أي وما
 قلنا من انهم يصلون ايماء حيث الخ (قوله وتنظير الخ) الأولى التفرع أي حيث كان في الرسالة وشرحها فتنظير الخ وانظر اذا كان
 لا يمكن التيم ويمكن القوم أن يصلوا طائفتين كل طائفة بامام والظاهر

أنه يصلي كل طائفة مائة (قوله من إجماعاً وغيره) لا يتم مع قوله قبله والركوب بدوامهم لأن صلاحهم على دوامهم لا تكون إلا به
وينبغي من أحسن الجواهر أو يقال فبادروا إلى جنسهم المتحقق في البعض أي المراسم الواردة البعض لاحقاً الجنس (قوله وهذا ما
يشير على النصف الثاني) هذا ما يتعلق بالقسم الأول أصل هذا الكلام لأن بشره بأوضاع من ذلك فقد قال لصلى بهم صلاة آمن فطراً
أخوف وهم في الصلاة فالحكم أن تقطع طائفة وتكون بماء العدو ويصلي الإمام بالتي معه ثم يفعل معهم على ترتيب صلوات أخوف وهذا
أن لم يشرع في النصف الثاني من الصلوات ما أن شرع فيه حتى ركع أو صعد فلا بد من قطع طائفة وتب بالاولى وقضى الثانية لنفسها
إما اقتذا أو بإمام آخر (قوله كتحذير الخ) إشارة إلى أن الكلام لا بد أن يصاحبه في ما يتعلق بذلك كالتحذير ودخل تحت الكافي
التسبيح والافتخار عند الركن والبرز أن ترتب على ذلك توهين العدو والام بأن يكن من المحتاج إليه (قوله كان في غيبة عنه أم لا) إلا أن ابن
شامس قد قال الآن يكون في غيبيته (٩٦) ولا يخفى عليه ومشي عليه عب وظاهر محض ثبوت اعتداده (قوله على ما رجح إليه

(ش) يعني أنهم إذا اقتضوا صلاحهم أمّنهم ثم فاهم العدو في أثناءه فبادروا إلى ركوب بدوامهم فأنهم
يكونون على حسب ما يستطيعون من إجماعاً وغيره طائفة في الجواهر والبعض في الطائفة والضعيف
عائد على الصلوات قال ق كان دهم أي بفهم التشبيه تام أي في قوله رخص لقتال ما ترك
لبعض وإن جاء القبلة قسمهم فمعين كان دهم عدوهم أي في قسمهم فمعين إن أمكن وفي قوله وصلوا
إليه كان دهمهم عدوهم فكل ما كان على ما تقدم من صلواتهم فبعض وبعضاً ركع وبعضاً ركع وبعضاً ركع
خلافاً لأن قال أنهم لا يكونون على ما تقدم ويقطعون وهذا ما لم يشرع في النصف الثاني والأوجب القطع
على طائفة وطائفة تثبت معه (ص) وحل للضرورة مشي وركض وطعن وعدم توجه وكلام وأمسك
ملطخ (ش) هذا راجع لقوله وإن لم يمكن أي وحل في صلاة السابقة ما هو حرام في غيرهما من مشي
كثير وركض وهو غير مكروه والشيء والقاعة عليه وطعن في ركض وركض وركض وركض
نوحه قبله وكلام اقتضوا صلاحها ولو كثر كتحذير غيره عن ركض أو مشي وقوله وأمسك ملطخ بفتح اللام
وظاهره كان دهم أو غيره كان في غيبة عنه أم لا لأن لكل محل ضرورة (ص) وإن أمّنوا لم يأت صلاة
أمّن (ش) ضمير ما عائد على صلاة أخوف مطلقاً كانت صلواته سابقة أو قسمه وثابت فاعل أتم ضمير
مستتر أي أن سفره بغيره فأن حضره فحضره أو صلاتاً من صلواته السابقة فحكمها ظاهر
بأن كل إنسان صلاته وأما صلاة القسم فلأن حصل الأمن مع الأولى قبل مفارقتها اسفرت معه ولا بأس
بدخول الثانية مع على ما رجح إليه ابن القاسم وإن حصل الأمن مع الثانية وقد فارقته الأولى رجع
إليه من لم يفعل لنفسه شيئاً من أتمهم صلاة أجزأه ومن صلى بعض الصلوات أمهل حتى يصلي الإمام
ما صلوا الإمام ثم يقبضه (ص) وبعد ما لا إعادة (ش) معطوف على الجار والجواب وإن
أمّنوا بعد ما فلا إعادة عليهم في وقت ولا غيره فكان ينبغي إدخال القاعة على الجملة الاسمية لأن حذفها شاذ
ومنه حديث القطة فأن جاء صاحبها والاستفتح بها والجواب أن المبتدأ محذوف مع الفاعل وهو غير شاذ
أي فالحكم لا إعادة ولا فرق في المبتدئين أن يكون ضميراً كافياً الحديث أو ظاهراً كإيهنا (ص) كسواد

ابن القاسم) أي بعد أن
قال تصلي بام ولا يدخل
معه ابن رشد ولا وجه
ووجه في الطراز ما قبل
عقد الإحرام صلاة خوف
وكان إجماعاً أمّا يحكم
الحال ما ركن أحرماً بالأس
ثم يصح بعد ركعة فقام فاته
لا يصح أحد خلفه فقام
(قوله رجع إليه من لم
يفعل) يحصل على ما إذا
كان مسبوقاً بالطائفة
الأولى (قوله ومن صلى بعض
الصلوات) أي فترك ركعة
انتظر الإمام حتى يفعل
مافيه ثم يقبضه فيصلي
ولو السلام فإن خلفاً
فعل ما بين عليه أو سلفه
طلعت صلاة فإن تأخر
وأعاد مع الإمام مافيه حال
الفارقة لجملة الإمام مع أن

كان سهواً لا اعتدالاً أو جهلاً كذا في عب وقبضته أنهم إذا فعلوا ما بين عليهم أو سلفاً قبله تبطل مطلقاً
عامدين أو جاهلين أو ناسين وانظر الفقه في ذلك فاته بعد الطلوع مع التسكين **تنبه** انظر هذا مع قولهم إذا فرق الرج
السكن ثم اجتمع فلا يرجع إلى الامن من عمل لنفسه شيئاً أو اختلف قال عبيد بن عمير وعين الفرق بأنهم هنالك يمكن الاستخلاف كان
ارتباطهم بالإمام أشد من فرقهم إلى رجوع إلى السكن وإذا حصل الطائفة الأولى سهو بعد مفارقتها الإمام ثم حصل الأمن قبل سلامهم
ورجوعه فأنظر أنه لا يجتمع عندهم وسجدون القبلي قبل سلامهم وبعد سلام الإمام والعدى بعد سلامهم وانظر لوسا الإمام وحده
بعد مفارقتها ثم رجعوا إليه يسجدون معه تماماً ولا (قوله أمهل) في الصباح أمهل أنظره فتقول أمهلته أي أنظرته أي أخرت
طلبه اه فكون على هذا استعمال الشارح أنظر في معنى استظر على طريق التوضيح وأما بالنسبة للقول والمعنى انظر أي أخرج أي أخره
الشارع بالتأخير (قوله ومنه حديث القطة) أي ومن المذهب الشاذ من حيث هو وأن تكون الجملة اسمية حديث القطة (قوله ولا
فرق في المبتدأ الخ) عبارة ك ويمكن أن يجاب بأن المحذوف هنا القاصع المبتدأ وهو غير نادر أي فالحكم لا إعادة ويجري مثل ذلك في
الحديث أي والألف استفتح بها ووقع الجملة التأسيسية جاز وفي كلام الزرقاني ما يفيد هذا **تنبه** وعارضه ابن ناجي
بالمضطر للصلاة بالتياسة ثم وجدوا بظاهر آفته يصيد في الوقت وقرى القاتين بأن صلواته أخوف وردا لأن فيها النص الصريح

قرأنا وسنة فلذلك لم يعدنا أمنا بخلاف الصلاة بالقبلة للضرر لم يرد فيه إلا أن بالصراحتين القرآن والسنة وانما هي باجتهاد
 الأئمة فلذلك كل اذا زال الاضطراب بالوقت صلى وفرق بينهما (قوله قسرا) عبارة نت فسر السواد في الصحاح بالنقص ثم العدد
 الكثير أيضا زاد في القاموس ومن الناس عامتهم اه ولعل الثاني هو المراد هنا نت وقرر شيخنا رحمه الله تعالى به يصح أي معنى من
 تلك المعاني الثلاثة والعامه خلاف الخاصة والجمع وعام مثل دابة ودواب فله في الصباح والمغربي حيثئذ كسواد أي جماعة من العوام
 لم يواعدوا (قوله فنه) أي الظن معناه يتبين أنهم يكن عدوا والا فالظن واقع ورفعه محال أي يظهر في متعلق الظن أو أراد بالظن
 الظنون (قوله بأن تين) (الخ) راجع لقوله أو في الخوف منه قرره شيخنا أي تين في الخوف منه والاف الخوف واقع ورفعه الواقع محال
 (قوله فيؤخذ منه الفرق) (الخ) وقرأ خبرا أن العدو يطلب النفس واللص (٩٧) يطلب المال غالبا وحرمة النفس أقوى من

حرمة المال ولا يرد السبع لانه وان
 كان يطلب النفس لكن دفعه
 عن مطلوبه يحصل بأيسر مما يدفع
 به العدو فان السبع يدفع صوت
 الذئب ويصوه كثر الطلوع ومن
 الهرز ويغير عند رؤية النار ولا
 يخوف المرأة الطامث ولو بلغ
 الجهد وكذا دفع البصر مع
 القشع وباطنه ما يجزئ من الصم
 ورجل يري يده فله عجب (قوله)
 انما نحن من لئس أي المتقدم في
 باب التيم اذا غلب سباعا على الماء
 فتبين أنه لا سبع (قوله مجتهد بعد
 اكملها) فان لم يصدر وسجدته
 بطلت بسلامته ان ترتب عن
 نقص ثلاثين وطال ثمان كان
 موجب السجود مما لا يفتي كالكلام
 أو زيادة الزكوع والسجود وشبهه
 فلا يحتاج لشارته لها وان كان
 مما يخفى أشار لها فان لم تفهم م
 بالاشارة سمع لها فان لم تفهم به
 فكأنها كان النفس مما وجب
 البطلان والافلا كذا ينبغي فسر
 عجب (قوله أي وان كان
 الخطاب) (الخ) هذا حل بحسب القفه
 لا يجب ظاهر لفظ المصنف

ظن عدوا فظهر نفسه (ش) أي لا فرق في عدم الاعادة بين كون الخوف محققا او مظنونا
 كسواد فسر بالنقص والعدد الكثير وبالعامة من الناس ظن برؤيته أو بأخباره عدوا
 يخاف فصولا صلاة الانصام أو صلاة القسم فظهر نفسه أي في الظن أو في الخوف منه بأن تين
 أن منهما تميرا أو نحوه فلا اعادة فان قلت لا عبرة بالظن السبع خطؤه قلنا من فيما يؤدي لتحصيل
 حكم لا في ما غير كفته قلت فيؤخذ منه الفرق بينه وبين التيم انما نحن من لئس ونحوه ثم يظهر
 نفسه فانه بعيد لانه أصل بشرط (ص) وانتهى مع الاولى مجتهد بعد اكملها (ش) يعني أن
 الامام اذا ساهم الطائفة الاولى سهوا وترتب عليها سجود سجدت لسهو بعد كمال صلاحها
 لنفسها القبل قبل سلامها والبعدي بعده ولا يصح جوده قبل سلامها لغيره وتواز وترتب عليها
 بعد مفارقة الامام سجود قبله وكل ما ترتب عليها من جهة الامام بعد اتمامها فاقبل بآداب
 النفس (ص) والامجدت القبل معه والبعدي بعد القضاء (ش) أعيدوا كل الخاطب
 بالسجود الثانية بأن ساهمها أو مع الاولى لما تقدم من لزوم السجود للسجود المذكور كفة
 ولو لم يدر لموجبه مجتهد كالجسد المسبوق القبل معه قبل اتمامها عليها والبعدي بعد قضاء
 ما عليها ولا يلزم الاولى سجود لسهو مع الثانية لاختصاصها عن امام حتى لو أفسد صلاته
 لم تقصد على او الحاصل أن الطائفة الاولى تخاطب بالسجود اذا ساهل امام معها وأن الثانية
 تخاطب به ساهل امام الاولى أو معها أو بعد مفارقة الاولى وقبل دخول الثانية (ص) وان
 صلى في ثلاثية أو رباعية بكل ركعة بطلت الاولى والثالثة في الرباعية (ش) هذا مفهوم القسم
 المسنون وهو قوله فيسبقي تسعين والمعنى أنا الامام اذا قسم القوم أقساما عددا أو جهلا
 وصلى بكل طائفة ركعة في الثلاثية أو الرباعية فان صلاته صحيحة وأما صلاة القوم فتبطل
 صلاة من فارقه في غير محل المفارقة وهي الطائفة الاولى في الثلاثية والاربعة لان السنة
 أن يصلي بها ركعتين وأيضاً فقد صاروا يسألون الركعة الثانية أفذاذا وقد كانوا يخافون
 يصولها مأمومين والطائفة الثانية في الرباعية لما تقدم من التعليل وتصح صلاة الطائفة
 الثانية في الثلاثية والاربعة انصاروا كن فاته ركعتين الطائفة الاولى وأدرك الثانية
 فوجب أن يصلي ركعتي البناء ثم ركعة القضاء هذا اقتد فسل هؤلاء كذلك وكذلك تصح صلاة
 الطائفة الثالثة في الثلاثية ولو افتقهم بها سنة صلاة الخوف وكذلك تصح صلاة الطائفة
 الرابعة في الرباعية لانهم كن فاته ركعتين الطائفة الثانية في الثلاث ركعات قضاء

(١٣ - خري ثاني) ولعل عدول الشارح عن ظاهر المصنف لكون ظاهر المصنف تقوته سورة ما اذا ساهم الاولى فان
 الثانية تخاطب بالسجود فيها ولو نظر لظاهر المصنف لم يعلم منه مخاطبة الثانية بالسجود فيها (قوله بأن ساهمها أو مع الاولى) أعيدوا بين
 الاولى والثانية أي بأن كل أو سرب سهوا (قوله القبل معه) وانظر لآخره واما الظاهر ما يجزئ في السجود في السجود ثم انما سجد
 القبل ولو ترك امامهم وتبطل صلاته فقط ان ترتب عن ثلاثين وطال ما تقدم (قوله وأن صلى) (الخ) وصلاة الامام صحيحة على القول
 الاول باطله عن الثاني (قوله هذا مفهوم القسم المسنون) الذي قدمه الا باحق فهو منافي لما تقدمه وهذا هو الراجح شيخنا رحمه الله (قوله)
 عدا أو جهلا أي لسهولة الايجاز أن صدور مثل ذلك سهوا بعيد

(قوله اقول الاخوين) مطرف وابن المباحشون

فصل صلاة العيد (قوله حكا) أي بقوله سن وكيفية بقوله واقترح سماع تكبيرات الخ ومخاطبائها وهومن يؤمهم بأقوله لا مورا لجمعة ووقتا يفهم من حل النافلة الخ والامتناد بأقوله وتنبأ الخ وموضعان أراد موضع إيعاها بقوله فندب إيعاها به أي بإيعاها به أي بالقضاء إلا بكثرة (قوله مشتق) أراد إذا اشتقاقا لا كرم (قوله والمعادة) عطف نفسه (قوله ينكر الزاواته) أي في أوقانه لا يفتني أن يوم العيد وقت والوقت ليس له وقت ولولا لانه ينكر (٩٨) وسكت لكان أحسن وبعد كسبي هذا رأيت في شرح شب لتكرره في نفسه وبجواب

وقد نعلم ان ذلك هذا قول الاخير ينطرف وان المجسئون وقول اصبغ وصحة ابن الحاجب
وقال حصون تبطل صلاة الجميع الامم ببقية الطوائف بخلافه السنة ابن يونس وهو الصواب
والله اشارة مشبهة في البطلان بقوله (كثير ما على الاربح) أي كبطلان غير الطائفة الاولى
والثالثة في الرابعة وهي الثانية فيمما والثالثة في الثلاثة والرابعة في الرابعة وكذا صلاة
الامام ايضا على ما عند ابن يونس وأشار بقوله (وصحح خلاقه) الى تصحيح ابن الحاجب لقول
الاخير وهو قصر البطلان على الطائفة الاولى والثالثة في الرابعة دون ما عداها ودون
الامام وهو القول الاول المصدر مقهور عنده المنه

فصل ١٠٠ بذكر فيه صلاة العبد وكيفية وظائفها ووقتها وسند واما موضعا *
فيل مشتق من العود وهو الرجوع والمعاودة لانه يتكرر لا وقاته ولا يرد مشاركة غيره في
ذلك يوم الجمعة ويوم عرفة فباللغتين من ذلك بعد وان كان قد بان يوم الجمعة عيد
المؤمنين فمن باب التشبيه بليلى انه عند الاطلاق لم يبتدأ الفتح الى الجمعة البتة اذ لا يزم
الطرد وجه التسمية وقيل لعوده بالفرح والسرور على الناس والعبد ايضا ما علم من هم
اوغرهم وهم من ذوات الواو قلت بالكثران وجمعها وحقه ان يرد لاصلة فرقا فيه وبين اعود
الخشب وأول عيد صلاها النبي صلى الله عليه وسلم عند القطر في السنة الثانية من الهجرة
وهي سنة مشر وعينها مشر وعية الصوم والركن كذا الاحكام واسقموا انطباعا على حاشي
ظرف الدنيا (ص) من ليعبد ركعتان أو لمو الجمعة من حل النافلة تالوا (ش) يعني انها تختلف
في حكم صلاة العبد فالشهور كما قال انها سنة عين وقيل كقاية يؤمر بها من ثلثة الجمعة فيخرج
العبد والصبي والمرأة والمسافر ومن هو خارج ثلاثة أميال من المصرفة تسن في حقهم لكن
يستحب كما يأتي ويخرج الحاج بمنى لكن لا يستحب صلاتها الا ن صلاتهم يوم النحر وقوف
المسافر الحرم لبل ولا تقين بمنى عن الحجج ووجهه بأن الحاج بمنى ليس بمنى المسافر والمقيم بها

(قوله لعبد) أي في عسقلو في شرح شب لأجل عبد وهو متعلق بمن أي جنس عبد فطر أو أخصى وليس
أبعدهما أكدم الآخر (قوله للمو راجعة) المراد ما موردها جو باهوا والذ كرا الحر المتوطن غير المعذور الداخل ثلاثة أميال
(قوله ستة عين) وقيل بفرصتها عينوا كقافية (قوله لكن لا يصب) استدراك على ما نبههم من استعجاب انظار المسافر والمرأؤ من معهما
(قوله لأن صلاتهم يوم النحر) أي وقوفهم بالنسح الحرام فاقام مقام الصلاة (قوله بل ولا يقيم بيني) ظاهره لا يصب ولا يسن
مع أن أشبه قال من صلاهما من أهل حنى الذين ليسوا بواجب فلا يسن بهما والظاهر أنه مستحبة على كلامه ثم أقول لا حاجة لقوله ووجه
لأن صلاتهم يوم النحر

(قوله من على كفر مخرج) أى من فى كفر مخرج كما تقدم فى الجمعة وفى شرح شب وغيره ويجوز الاقتصار بالشافعى الذى صلاها غائب الطلوع عزلة لا اقتداء بالخالف فى الغرور وان لم يقبله فما يظهر أم أقول ولا يظهر ذلك لعدم وجود السبب ثم كتب شيخنا فقال الآن يقال ان دخول الوقت بشرط لا سبب ثم أتى أن تقول أى ما عن أن يكون حاراً على النفل فيصير بعد طلوع الشمس أنها تكرر قبل ارتفاع الشمس فقل قولهم وقتها ارتفاع الشمس الخ أعرفتها السبب فكأنه موافقاً لشافعى (قوله من حل النافلة قال) ولو أدرك منها ركعة قبله (قوله أول وقتها طلوع الشمس) أى بعد الطلوع وان لم ترتفع قبله عم عند الطلوع وبسبب عند تأخيرها لا يرتفعه وعبارته المنهج وقتها بين طلوع الشمس ووزاها (قوله يؤخذ بالخ) أى وذلك لأنها لو كانت سنة عين لكان من فائتة تسن فى جميع أهل الأسن بل تسحب فى حقها (قوله بشرط إيقاعها مع الأمل) لا يجزئ أن الماعى حيث تسن فى حق ما أو بالجمعة إذا أراد أن يوقعا مع الأمل أى أنه إذا أراد إيقاعها مع الأمل تسن فى حقها وأما إذا لم يوقعا مع الأمل فلا تسن فى حقها بل تدب بقول الشارح بشرط إيقاعها أى إرادة إيقاعها وذلك لأن الخطب الشئ قبل حصول ذلك الشئ وكون المراد دفع سنة إذا حصل إيقاعها مع الجمعة لا يصح لأن المراد الطلب على جهة السنة وهو سابق على الفعل وبعده هذا برأى يقال إن الجماعة مندوبة بقى السن ولو رتبة كروعيد فلا يظهر جعلها شرطاً على السنة وحينئذ يقال أنه قبل صلاتها جماعة يسن فى حق كل أحد أن يصلح مع الجماعة فلو وقع أصلاً وحده فقد فاته السنة فلو كان ذلك قبل أن تصلى فيستدبره أن يصليها (٩٩) فى جماعة فيما يظهر وورد **تيسير**

تابع للقافي الذي هو الشيخ ابراهيم وحاصله أنه اختلف في محصور علمها فحج بنكرها أي شكرها الصلة ويقول بور وما لا اله الا
بهمج والقافي شتمها وصل عب بقتضي ترجيح كلام عجم ويقول اغتال التي صلى افعليه وسلم نكث في صلاة الكسوف
ومضى الصلة جامعة أي طال جمع المكلف الملوأسانا لجمع لها مجاز عتق لان الطالب هو الشارع (قوله وافتح) أي انبأ وهو
الظاهر وجزئه بالقافي وعجم والمراد بالافتتاح الانبأ والانه لا يفتتح الا بشكيرة واحدة (قوله ثم يخص الخ) أي ثم افتح الثانية
بخص فلا حاجة لقوله غير اقيام لان تكبيرة القيام سابقة على الافتتاح ولا يتبع الأمام ان زاد على السبع أو الخمس مند لانه غير صواب
والخطا لا يتبع فسمه وظاهر ما زاد عددا أو سهوا ولا يتبع أيضا في نقص التكبير بل بكل المأموم كما يفهمه كلام مختصر الواضحة وأما قول
كل الامام يرى الزيادة على السبع ففي شرح شب الظاهر أنه يزيد وليس تكبيرة الجنازة لان تكبيرة الجنازة انقذه عليه الاجماع
اه أقول الظاهر عدم الزيادة ابن ناجي انفتحت الشيوخ على قولهم بكري في الاولى سيما بالاحرام وفي الثانية خساغا والقيام ولم يناسوا
منها بأن يقولوا بكري في الاولى خساغا الاحرام أو يقولوا بكري في الثانية سيما القيام وكان شذوذا يجب عن ذلك بأن تكبيرة القيام
كلت بدوت في جهاتي حال القيام فهي كالأول ولما بعد فتناسب التكبير فيها بغير بخلاف تكبيرة الاحرام كما كلت منه بالتكبير والجميع
من قدام مناسب ان يجمعها بخلاف تكبيرة القيام فانها في حال القيام قبل الاستقلال وأيضا تكبيرة الاحرام فرض فلا شوبهم كونهم
التكبير اقتصار بالبعد بخلاف تكبيرة القيام فلنفسه فتناسب ان يخرجها من نوعها (قوله مولاي) أي ويكون التكبير والى أو حال
عاجي عليه السلام التكبير في الصلاة الاولى والثالثة فلكل داعي لقتلهم باعتزازهم بما هو اجمع وكله

قال يجمع في التكبير والاقبال واليات وأصلهم بالانحر ك اليوافتح ما قبلها قلت ألفا ثم حذف ألفا لاتناء الساكن
وهما الألف والتنوين رأى لا يفتل بين أحد التكبيرين بما يظهر كافي عب (قوله لا تكبير المؤتم) قال شب فيسحب الامام أن
يسكت بقدره ولا يتابع خشية القطع على المؤتم (قوله بلا قول) أي من تسبى وتحميد وتبجيل وتكبير فكره أو خلاف الاول
(أقول) وهو الظاهر ونبت متابعة امامه فيه كبقية التهديب (قوله ونحرم مؤتم) انظر على سبيل السنة أو الاستحباب كذا في شرح
شب والظاهر أنه مستحب للتبعية وقوله لم يسع أي لا من امام ولا من مأوم ولا من مسمع فتدبر (وتبنيه) كل واحد من تكبيره
سنة مؤكدة يسجد الامام والمقر للقص واحسنهوا قبل السلام ولا يادتها بعد بخلاف تكبير الصلاة (قوله فالظاهر كمال بعض
تأخير بلخ) البعض هو الخطب وريان الظاهر أنه يقدم على القراءة ولا يفتل لامامه يفرق بان مخالفة القنوت يلزم عليها عدم
تبعية في ركن فعلي وهو الر كوع بخلاف ما هنا وحاصل ما في ذلك ما حله عجم من قوله قلت ظاهرا إطلاقاً كثرهم أو جميعهم الاماخذ
انه يكر في الاول يسجد قبل القراءة في الثانية (١٠٠) خالفه لمساواة التسدي من زياد ونقص وسواء كان يؤخر التكبير عن

القراءة أولا وقال شارحنا في له
وانظر لورج بعد ان المنخفض
للتكبير ينبغي ليطان صلاته
وتبنيه انظر لورج بعض التكبير
حق قرأ هل ينبغي على ما فعله قبلها
أو يتدنى وهل بعد القراءة بعدما
بأن ياتر كأم لا وعلى الاول ما حكم
اعادة القراءة اذا ذكره في آتائه
القراءة وفعله هل ينبغي على ما قرأ أو
يتدنى وهو الظاهر وانظر ما حكم
اعادة القراءة حيث قبلها اه عجم
(قوله ولا يصح أن تكون اليد اليسرى)
يقال ان الجوز صيب في الكل أي
مبداً داخل أي لان حصول جزء
الشيء مسبب في حصول ذلك الشيء
(قوله لان المصاحب والملاصق)
لا يجزئ أن الملاصق مصاحب فلا
حاجة (ثم أقول) لا مانع من أن
يقال انه من مصاحبة الكل للجزء
وكذا يقال في غيرها (قوله والا
تعدى) فان رجع تكبيره فانظر

الابتكاري المؤتم بلا قول ونحرم مؤتم لم يسع (ش) هذا شرح وعي كيفية صلاة العبد
والعني أن المصلي صلاة العبد يكر سبع تكبيرات تكبيرة الاحرام قبل القراءة في الركعة
الاولى ويحسم قبل القراءة غير تكبيرة القام إلى ركعة الثانية الآن. تكون مأوما
عن يؤخر التكبير عن القراءة كالخفقة فالظاهر كمال بعض تأخيرها تعالى كتحخير القنوت
والسجود القبلي عن ريتك ويكون التكبير موالى من غير فصل بين أحداً إلا أنه يفصل
بينها بقدر تكبير المأموم بلا قول بين كل تكبيرتين تكبيرة وتبجيل ويكون تكبير المأموم
بعد تكبير الامام ان سمعه منه أو من المأموم أو من المسمع فان لم يسمعه عن ذكر خلفه صوته
أو بعده فانه يقرأ ما يشاء بقدره وقوله يفرض نفسه أن الامام قد صكر في هذه السجدة
وانه فصل بقدر تكبير المؤتم وهذا بخلاف التأمين فان المأموم لا يفرضه ولا يؤمن خلف
الامام حيث لم يسمعه لانه تأمين على فعل الغير والتكبير مطلوب من كل أحد أو أضافاً
كل التكبير سنة كان أقوى مطلوباً من التأمين ولم يصرح المؤلف بكون التكبير قبل
القراءة كقوله عند كرا الافتتاح لا شاعراً به فقلها وبما الاحرام للصورة أي صورة التكبير
سبع الاحرام ولا يصح أن تكون اليد اليسرى لان الاحرام ليس سبباً للسبع تكبيرات
والأعنة والاصاحبة والالابسة لانه يقتضي أن تكون التكبيرات ثمانية كالشافعي
لان المصاحب والملاصق والملاصق والملاصق (ص) وتكر ناسيه ان
لم يركع ومبداً بعدد الإجماع وسجد غير المؤتم قبله (ش) يعني أن من نسي تكبير العبد كلا
أو بعضاً حتى قرأ فان لم يركع بالاختلافه يرجع إلى التكبير لان عمله القيام ولم يفت فأنار جع
فكر أعاد القراءة وصعد بعد السلام لانها القراءة لانها أتم شريعت بعد التكبير واستغنى
عن ذكر اعادتها فذكر السجود لانه لا يسلية غير اعادتها القراءة وعن تقييد الساجد بغير
المؤتم لوضوح انه لا قراءة عليه فان لم يفتي على ما كان وأغیره وأمرى لو رفع من الر كوع

هل لا يبتل صلاته بتركه فترك الجلويس الوسطه هو ارجع به بعد استغفاره لانه في هذا رجع من
فرض لسنة أم تبطل وهو الذي ينبغي كماله في له لان الركن المتلبيس معنا أقوى للاتفاق علم من الركن المتلبيس به فتركه
لاختلاف وجوب الفاتحة في كل ركعة (قوله أعاد القراءة) في شرح شب وانظر ما حكم اعادة القراءة (أقول) الظاهر الاستحباب
لانه تقدم أن الانتحاش مندوب باتفاق القائلين وجب فتركه اعادتها تبطل صلاته (قوله لزاد القرائن) هذا يفيد أن القراءة
الرائدة لوجبة السجود هي الاولى وواقفه آخر السجود لكن يتأخيره بقوله لانه لا يجب له غير اعادتها والفرق بينهما وبين من زاد
سورة في آخرة ان كماله متفق عليه فقد استحبها بعض العلماء فلم تكن زائدة مأومة للسجود فلان قلت ان من قدم السجدة
على الفاتحة يعيدها ولا يسجد عليه مع ان زيادتها اقرا ثم جرد أيضاً والجواب أن من قدم السجدة لم يقدم شيئاً غير نفسه بخلاف
الذي قدم القراءة على التكبير (أقول) والذي ينبغي أن يقال ان الموجب للسجود زائد الركن القولي فلا ردئ (قوله وعن تقييد
الساجد) يمكن أن يقال ان قوله غير المؤتم يتنازع فيه قوله يسجد بعد ما يسجد قبله أي يقطع النظر عن قوله قبله

(قوله ولا يصح على المأموم) أي أو المأثور فلا ينبغي بسبب ترك التكبير خلف الإمام ولو تركه أحد المصلين الجاهل بالحد ومن باب أولى لو كان الترك من إمام لا يرى السجود لنقص التكبير كالشافعي والحنفى فإذا شافى عن جميع التكبير صح صلته المالكى خلقه ولا سجود عليه لقول المصنف وسجد غير المأثور سواء أتى به المأثور تركه كنبه بعض شيوخنا (قوله ولا مفهم مناسبه) أي بل وكذلك متعدده مؤثر بالتكبير ثم بعد القراءة ولكن لا يصح دونه لأنه لم يترك التكبير سهواً بل تركه عندما (أقول) إن إعادة القراءة أغاهاى عدم وهو مطالب بها على كل حال فالمناسب صدور العبارة من أن الموجب (١٠٩) القراءة الأولى التى وقعت سهواً (قوله لا أجل قوله

وسجد الإمام والفضل ترك التكبير كلاً أو بعضاً قبل السلام ولا يصح على المأمول أن إمامه يحمله عنه ومكان يمكنه الاستغناء عن قوله غير المأثور بقوله في السابق ولا سهو على مؤتم حالة التردد وقوله وكبر على سبيل السنية ولا مفهم مناسبه وأما قصر على التسيان لأجل قوله وسجد بعده (ص) ومدرك القراءة تكبر فذكر الثانية بكبر خسا ثم سبعا بالقيام (ش) يريد أن المأموم إذا جافو حد الإمام قد فرغ من التكبير وهو فى القراءة فانه يكبر على المشهور خلفه الآخر فليس قضاء فى جلب الإمام أو أولى حدرك بعض التكبير ثم يكبر بعد فراغ الإمام ولما جاز قوله ومدرك القراءة تكبر مدرك الأولى والأمر منه واضح من أنه يكبر سبعا بالأحرار ومدرك الثانية فيه خلاف عن مختاره منه بقوله فذكر الثانية بكبر خسا غير تكبيرة الأحرار الغنى بناء على أن ما أدركه آخر صلته فتكبيرة القيام ماقطة عنه وبعد الأحرار من الت وبضى سبعا على أن ما أدركه أول صلته بكبر سبعا وبضى خسا اه ثم إذا قام لقضاء الأولى بضى سبعا بالقيام وهذا مشكل مع ما تقدم من أن من أدرك ركعة لا يقوم بتكبير وهذا قلتم يقوم به وأجاب بعض عنه بما يصل من شرحنا الكبير (ص) وإن فاتت خضى الأولى يست وهل بغير القيام تأويلان (ش) أى وإن فاتت الثانية ورفع الإمام من ركوعها كبر بالأحرار وجلس ولا يقطع خلافاً بل يوجب ثم يصل سلام الإمام قام وقضى الركعة الأولى يست تكبيران لكن اختلف هل يقوم بتكبير كما يفعل كل من أدرك تنهها الإمام وعليه فيكون التكبير سبعا وهو فهم ابن رشد وابن رشد وسند أولاً تكبیر بل يقوم من غير تكبير وبأى يست تكبيران فقط وبعد التكبيرة التى كبرها قبل جلوسه فلا بعدها وهو فهم عبد الحق قال فى توضحه ولعل الفرق بين هذا وبين من جلس فى تشهد أو فى ركنه أنه إذا قامها كبر السجد فله بطل ابتدأ مقامه من تكبير بخلافه فى الفريضة فانه يستدعى فيها بالقيام ولا يلزم ابتدأ القيام فى الصلاة من تكبير فاختص به التكبير للقيام انتهى وحذف المؤلف هذا التأويل بل لا لقوله تأويلان عليه فلا يعترض بقول ابن عازى ظاهر كلام المؤلف أن تكبيرة القيام موجودة وأما التأويلان هل هى معدومتان السأ وألا وليس كذلك بل التأويلان فى وجودها كافى التوضيح ولما فرغ من كيفية الصلاة شرع فى تشديدات العبدین فقال (ص) وتب احاطيته وغسل وبعد الصبح وتطير وترى وإن لم يصرصل ومشي فى دخابه وفطر فله فى الفطر وتأخير فى الفطر وخروج بعد الشمس وتكبير فيه حينئذ لأقوله وصحى خلافه وهو هل يجىء بالإمام وأقامه لصلاة تأويلان (ش) يعنى أن من مندوبات الصلاة عليه عدى الفطر والتحرير من أحيا ليلى العبد ولله التصف من شعبان لم يمت قلبه يوم تموت القلوب وفى لفظ من أحيا ليلى الأرمع ونجبت الجنة ليلة العروة

وسجد الإمام والفضل ترك التكبير كلاً أو بعضاً قبل السلام ولا يصح على المأمول أن إمامه يحمله عنه ومكان يمكنه الاستغناء عن قوله غير المأثور بقوله في السابق ولا سهو على مؤتم حالة التردد وقوله وكبر على سبيل السنية ولا مفهم مناسبه وأما قصر على التسيان لأجل قوله وسجد بعده (ص) ومدرك القراءة تكبر فذكر الثانية بكبر خسا ثم سبعا بالقيام (ش) يريد أن المأموم إذا جافو حد الإمام قد فرغ من التكبير وهو فى القراءة فانه يكبر على المشهور خلفه الآخر فليس قضاء فى جلب الإمام أو أولى حدرك بعض التكبير ثم يكبر بعد فراغ الإمام ولما جاز قوله ومدرك القراءة تكبر مدرك الأولى والأمر منه واضح من أنه يكبر سبعا بالأحرار ومدرك الثانية فيه خلاف عن مختاره منه بقوله فذكر الثانية بكبر خسا غير تكبيرة الأحرار الغنى بناء على أن ما أدركه آخر صلته فتكبيرة القيام ماقطة عنه وبعد الأحرار من الت وبضى سبعا على أن ما أدركه أول صلته بكبر سبعا وبضى خسا اه ثم إذا قام لقضاء الأولى بضى سبعا بالقيام وهذا مشكل مع ما تقدم من أن من أدرك ركعة لا يقوم بتكبير وهذا قلتم يقوم به وأجاب بعض عنه بما يصل من شرحنا الكبير (ص) وإن فاتت خضى الأولى يست وهل بغير القيام تأويلان (ش) أى وإن فاتت الثانية ورفع الإمام من ركوعها كبر بالأحرار وجلس ولا يقطع خلافاً بل يوجب ثم يصل سلام الإمام قام وقضى الركعة الأولى يست تكبيران لكن اختلف هل يقوم بتكبير كما يفعل كل من أدرك تنهها الإمام وعليه فيكون التكبير سبعا وهو فهم ابن رشد وابن رشد وسند أولاً تكبیر بل يقوم من غير تكبير وبأى يست تكبيران فقط وبعد التكبيرة التى كبرها قبل جلوسه فلا بعدها وهو فهم عبد الحق قال فى توضحه ولعل الفرق بين هذا وبين من جلس فى تشهد أو فى ركنه أنه إذا قامها كبر السجد فله بطل ابتدأ مقامه من تكبير بخلافه فى الفريضة فانه يستدعى فيها بالقيام ولا يلزم ابتدأ القيام فى الصلاة من تكبير فاختص به التكبير للقيام انتهى وحذف المؤلف هذا التأويل بل لا لقوله تأويلان عليه فلا يعترض بقول ابن عازى ظاهر كلام المؤلف أن تكبيرة القيام موجودة وأما التأويلان هل هى معدومتان السأ وألا وليس كذلك بل التأويلان فى وجودها كافى التوضيح ولما فرغ من كيفية الصلاة شرع فى تشديدات العبدین فقال (ص) وتب احاطيته وغسل وبعد الصبح وتطير وترى وإن لم يصرصل ومشي فى دخابه وفطر فله فى الفطر وتأخير فى الفطر وخروج بعد الشمس وتكبير فيه حينئذ لأقوله وصحى خلافه وهو هل يجىء بالإمام وأقامه لصلاة تأويلان (ش) يعنى أن من مندوبات الصلاة عليه عدى الفطر والتحرير من أحيا ليلى العبد ولله التصف من شعبان لم يمت قلبه يوم تموت القلوب وفى لفظ من أحيا ليلى الأرمع ونجبت الجنة ليلة العروة

ويجوز فيه ما بأتى ولا يتسببها كرمسين دخوله للاحتياط (قوله بعد بالتكبير) أى التى هى تكبيرة الأحرار (قوله فلا يعترض) الاعتراض بوجهه على كل حال أى إذا علمت ما قررنا من أن فى الأولى بكبر للقيام دون الثانية (قوله وغسل) وسجد وأوقته السندس الأخير (قوله وإن لم يصرصل) كتب والده عاب بيقضى أن يرجع للاحتياط (قوله ومشي) والاحتياط الأولى فقط بدون كراهة لأن يشق عليه لعله وشيخه (قوله وصحى خلافه) ولخرج قبل الفطر عن بعضهم (قوله وجهر) ولا يرفع صوته حتى يعقر قلبه بضعه (قوله يجىء بالإمام) قيل لخل اجتماع الناس بالمصل وقيل لظهوره لهم ولوقبل دخوله والأولى أقوى (قوله ليلة العروة) أى ليلة الجمعة

من الاعراب وهو الصنفين (قوله والمراد باليوم الزمن الخ) أي الزمن الشامل لثلاثة المواضع الثلاثة لأنه محصله التحجير فيها كما عليه
محمدي نت ولا يخفى أن هذا الحسن مما قبله الذي هو قوله عند النزاع ولا في القيامة لكونه مبد كرفه حالة القبر وقيل لم يمت قلبه يجب
الذي ساقى تصدع عن الآخرة وعليه فالمراد باليوم الزمن الذي يحصل فيه موت القلب بحال الدنيا (قوله والاحياء يحصل بمحظم الليل
على الظاهر) هكذا استظهره ابن الفرات ومقابله أنه يحصل بساعة ونحوه فتقوى في الآخرة لا وقيل يحصل بمحصول صلاة العشاء
والصبح في جماعة (قوله بالصلاة والذكر) ويدخل قراءة القرآن بل هو أعظم (قوله على المشهور) ومقابله أنسنة واقصر عليه ابن
الحاجب (قوله ونحوه) كحق حالة الفاكهة والمراد بها الشعر الذي فوق ذك الرجل وحواليه وهو محل فرج المرأة وعن ابن شريح
أنها الشعر النابت حول حلقة البرين ناعج غزير واحد كلفا كهيئة الخلاف للعلماء في جواز خلق حلقة المأبر ولا عرفه منصوصا
في المذهب (قوله ولقفل) بل ولا الاحياء كما تقدم (قوله يستحب كونه وتران أمكن الخ) ظاهره أن الأمرين مستحب واحد وفي رواية
أخرى تقديم الربط بلان في رواية أحد والترمذي وأبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقطر على رجليه فتمرات فان لم يكن
حاسبوا من ماء وانظر هل تنقيد (١٠٣) الرواية الثانية التي فيها تقديم الربط بكونه وترأولا وعلى الأول هل هو مستحب واحد

كأن كزنا في الرواية التي انصهر فيها
على القمر وهو الظاهر أم لا تأتشر
والتي أقوله أن الظاهر أن كل
واحد منهما مندوب فكونه بغير
مندوب وكونه وترأ مندوب آخر
(قوله ليكون أول طعامه من لحم
قربته) أي أكل مطعومه أي
ما كوه من لحم قربته غير
المأبر على أنه صلى الله عليه وسلم
لم يكن يقطر يوم النحر حتى يرجع
لأكل من كبده أخصته وهل
ذلك لأن الكبدة أيسر من غيره
أي أسرع نضجا من غيره أو تفادى
كلية أن أول ما يأكل أهل الجنة
عند دخولها كبدة النور الذي
عليه الأرض فيذهب ذلك عنهم
حرار فلو كانت كذا قال نت والصاب
الحوت كذا كره أبو الحسن وفي

وليلة عرفة وليلة النحر وليلة الفطر ومعنى عدم موت قلبه عدم تحجيره عند النزاع ولا في
القيامة والمراد باليوم الزمن الشامل لوقت النزاع ووزن القبر ويوم القيامة والاحياء يحصل
بمحظم الليل على الظاهر بالصلاة والذكر ومنها الفقل على المشهور ويستحب كونه بعد
صلاة الصبح بأن اغتسل قبل ذلك ولولا خلافاته هذه الفضيلة وحصل فضيلة الفقل ووقته وقت
أذان الصبح الأول ولا يشترط فيه الاتصال لأنه مستحب ومنها الطيب والزين بالثياب
الجديدة وتحسين هيئة من قص شارب ونحوه لأن من كماله الطيب بل لا يظهره فائدة إذا
كان البدن دنسا وهذا حق غير النسا وما ألسنا إذا خرج من وإن كن بجهاز فلا تطيق ولا
يتزين خوف الافتتان بين ثياب المبالغة راجعة لخطيب والزين والفقل ومنها الشيء في
ذهابها بعد المباشرة عليه لأقرب رجوعه من المصلي لفرغ العبادة ويستحب رجوعه من طريق
غير التي أتى الفقل منها فهو بالطريقين فبذلك لا فرق بين الامام والمأموم ومنها فطره في
عبد الفطر قبل الغداء للمصلي ويستحب كونه بغير وتر أن أمكن ليقارن أكله خارج كذا
فطره للمأموم بخارج قبل صلاة العيد ومنها أخيه الفطر في عبد النحر ليكون أول طعامه
من لحم قربته ومنها خروج المصلي غير الامام صلاة العيد بعد طلوع الشمس من قرب منزله
والاقتضاه بقدر ما يكون وصوله المصلي قبل الامام فله الفضي ثم لو طال المؤلف وبعد الشمس
بالواو وكان أحسن لأنه مندوب فان واذا خرج بعد طلوع الشمس استحب التكبير لأن خرج
قبل الطلوع ليعلم منته ونحوه فيؤخر التكبير إلى أن تطلع الشمس على مذهب المدونة لأنه ذكر
شرع الصلاة فلا يؤخر به إلا في وقتها كالأذان ولذلك في المبسوط يكبر من انصراف صلاة

الحديث نزل أهل الجنة زيادة كبدون والنزل بضم النون والراء طعام النزل بل الذي يجب كذا في ثم قال
وهذا ظاهر فمن يضي كليل عليه التعليل المذكور وأملن لا يضي فهل هو كذلك وهو الظاهر حفظا لفعله صلى الله عليه وسلم
من الترك أشد عجم (قوله غير الامام) أي وأما الامام فينبغي أن يؤخر خروجه عن خروج المأمومين إذا كان منته بقربان
المصلي فيؤخر حتى ترتفع الشمس وتعمل التافة أو قبل ذلك قليلا لأن كل ذلك أرقق الناس لا ينبغي للمأمومين أن ينتظروا في المصلي
ولا ينبغي أن ينتظروا أحدا بل أن وصل على وإن كان منته بعبادتها أمر بالخروج بقدر ما أوصل أتمت الصلاة (قوله لا يمتدوب
فان) أي فخرج صلاة العبد الصبر امتدوب لأن كونه في العصر امتدوب ووسيلة للتدوب مندوبة (قوله استحب التكبير)
أي غردى وخلسته أن كل واحد يكبر في الطريق على حدة لا جماعة فله ندعة كافي نت وأما في المصلي فقال ابن ناجي افرقت
الناس بالشعروا غرتين بمحض رأي عمران الغامسي وأبي بكر بن عبد الرحمن فإذا غرت احداهما من التكبير سكنت وأحبات الأخرى
بمثل ذلك فستلغن ذلك فقالنا نحن واستمر العمل عندنا على ذلك بأقر بقية بمحض غير واحد من كبار الشيوخ (قوله لا يمتدوب
شرع الصلاة) فيه أنه ليس وقت صلاة إلا أن يقال وقت صلاة في الجملة نظر المذهب الشافعي ولأن قول هذا بما يقوى ما بهجته
مابقا (قوله ولذلك في المبسوط الخ) هو الذي أشارة المصنف وهو محض خلافه كما فاداه الخطاب

(قوله تحققة الشبه بأهل المشعر) الحرام لانهم يكبرون عند ملاسقا رويدعون لقوله تعالى فاذا كروا لله عند الشعر الحرام (قوله وفي حيثئذ الخ) فيه تسامح لانه لا ضمير فيه (قوله غير النساء) أي ظلم آت سمع تشبهه فقط (قوله وفوق ذلك قليلا) أي فلا يرفع صوته حتى يقره فانه يدفعه وخرج عن حد السمعة والوقار (قوله حتى يقوم للصلاة) أي حتى يدخل في الصلاة كذا فسره عجم واعتضه بحسبته بان الموافق لان المحلب والجواهر وغيرهما ان القول الثاني يقول يقطع بمحاول الامام محل صلاته وان لم يدخل في الصلاة والقول الاول يقطع بمحاولة محل اجتماع الناس (قوله جاز وكان صوابا) ظاهره ان فيه التواب فيكون قوله جاز أي اذن فيه فله الاجر ويظهر حيثئذ ان كلامه ذبح الامام وذبح غيره مندوب الا ان الامام أكد (قوله وهذا في الامصار الكبار) أي قول المصنف وغيره الخ في الامصار الكبار (قوله وأما القرى الصغار) المناسب ان يقول (١٠٣) وأما غيرها من الامصار غير الكبار والقرى

مطلقا والظاهر انه أراد بالامصار الكبار ما يعلم من ذبحه في البلد ذبحه وأراد بالقرى الصغار ما يعلم من ذبحه ذبحه (قوله والعصراء) مرادف (قوله بدعة) أي مكروهة (قوله لاتنقضه الخ) عطفه وقوله لا للفصل (قوله لاتنقضه الخ) أي لاتنقطع قبله وسببه أفضل من مسجدة مكة (قوله ستون للطائفتين) ظاهره انه يقسم على جميعهم ويحتمل انه ينزل على كل واحد ستون رجلا وهكذا يقال فيما بعد وقوله حديثه انه ينزل على كل متصافين مائة رجلة تسعون لئلا عشرة فلا تحرقه شيب في شرحه وبعبارة أخرى أي تقسم على جميع الطائفتين وان اختلف قدر طواف كل ستون هذا هو المتبادر واحتمال انه ينزل على كل واحد ستون وأربعون وتسعون بعد من لفظه (أقول) الظاهر ان ذلك كناية عن كتب حسنة للطائفتين والاصل والمشهد (قوله من الحيف) جمع حافض كراحم

الصبح ابن عبد السلام وهو الاول لاسيما في الاضحية تحققة الشبه بأهل المشعر فالضحية في المشعر وروح في الفطر والاضحية في حيثئذ لطلوع الشمس وفي خلافه لعدم التكبير الخارج قبل طلوع الشمس أي وصح خلاف منهج المدونة من عدم التكبير قبل طلوعها بل يكبر قبل ويستحب الجهر بالتكبير لكل أحد غير النساء بقدر ما سمع نفسه ومن يله وفوق ذلك قليلا اظهره للشيعة وبذلك خالف تكبير الصلاة واختلف هل يستمر تكبير من المصلي لمجيء الامام اليها فاقطع حيثئذ وهو قسم ابن بونو أي يستمر يكبر ولو جاء الى المصلي حتى يقوم للصلاة وهو فهم الشئ تأويلان (ص) وقوله أخصيته بالمصلي (ش) فيها استنباط ما لا امام ان يخرج أخصيته فسذبحها أو يضرها في المصلي يبرئ الناس اذا فرغ من خطبته ولو ان غير الامام ذبح أخصيته في المصلي بعد ذبح الامام جاز وكان صوابا وقد فعله ابن عمر رضي الله عنه انتهى وهذا في الامصار الكبار أما القرى الصغار فليس عليه ذلك لان الناس يعلمون ذبحها ولو لم يفرجها انتهى أي ليس عليه على جهة الاستصحاب (ص) وابقاها بالامعة (ش) أي يصب بايقاع العيد بالمصلي ولو بالبدية والمراد بالمصلي القضاة والعصراء وصلاتها بالمسجد من غير ضرورة داعية بدعة لم يفعله عليه السلام ولا خلفاء بعده وهذا في غير مكة وأما من في مكة فالأفضل أن توقع في المسجد لا يقطع بالعقبة ولا الفضل لاتنقضه بمسجد المدينة بل المشاهدة للكعبة وهي عبادته مفعولة في غير التلويح ينزل على هذا البيت في كل يوم مائة وعشرون رجلة ستون للطائفتين وأربعون للمصلي وتسعون للناظرين اليه وانما أخصب في غير مكة البروز الى المصلي لاهله عليه الصلاة والسلام بذلك حتى النساء من الحيف وربات الخلد ورفقات احداهن يارسول الله احدا نالا يكون لها جلباب قال تعصمها أخواتها جلبابا يشهدن الخبير ودعوة المسلمين وتسير باعدوا بين أنفاس النساء وأنفاس الرجال ولبعدهن عن الرجال لما فرغ من خطبته وصلاته بجاء العين فوعظهن وذكرهن فلو كن قريبا لسمعن الخطبة والمسجد ولو كبر يقع الحصر فيه وفي أوهاه بين الرجال والنساء دخولا وخرجا فتوقع الفتنة في مواضع العبادات (ص) ورفع يديه في أوله فقط (ش) الضمير فيها تدعى المصلي ومراده انه يصب بالمصلي أن يرفع يديه في التكبير الاول وهي تكبير الاحرام وأما في غيرها فاما أن يكون خلاف الاول

وركع أفا بالمصباح والمراد بالحافض بالفضل لامن بلغت حسن الحيف وقصص كالومه بعض الناس لان ما قلناه هو الذي في كتب الحديث والاولى أن يقول حتى الحيف وربات الخلد ومن النساء (قوله الخلد) جمع خلد وهو ستر يكون في ناحية البيت تقعد الكبروراه (قوله جلباب) قيل المراد بالجلباب أي تعصمها من ثيابها بالاحتجاج اليه وقيل المراد تشر كها معها في لبس التوب التي عليها وهذا ينشئ على تقسيم الجلباب وهو بكسر الجيم وسكون اللام وموحدين بينهما ألف قيل هي الفتنة والجلود وأعرض منه وقيل التوب الواسع يكون دون الرد أو قيل الازار وقيل المنقعة وقيل التيمص (قوله وتلويح باعدوا) معطوف على قوله لاهله (قوله والمسجد ولو كبر الخ) اجواب عما يقال المساعدة يمكن وجودها في المساجد الكبار لا ينتج هذا الحديث طلب الصلاة في العصر ما في ذلك قال في المدخل ابن حبيب ان لم يستطيعوا الخروج الى المصلي لمطر وغيره صلوا في المسجد الجامع على سنة العبد في المصلي قال مالك ولا يلبس عروضين في مصر خلافا للشافعي (قوله ورفع يديه في أوله) لا يعني ان في إطلاقه ولا يعني تكبيرة الاحرام كما يجاز علاقه المجاوزة

(قوله ونحوهما من قصر المصل) زائد في ذلك أن الكافي لقوله عليه الصلاة والسلام اه فأردا بالصلاة ما عدا الطوال فيشمل المتوسط (أقول) ويظهر من الإقتصار على سبع والنسب آكد مما على غيرهما تنذر (قوله وخطينان كالجمعة) ابن حبيب يذكر في خطبة الفطر الفطر وفي الأضحية الضحية وما يتعلق بها ويتأدى إذا أحدث فيها أو قبلها بعد الصلاة ولا يستخف وحب بعضهم الجلوس بين الخطبتين بقدر الجلوس بين السجدين وهل يقضيهما من غير قولان (أقول) وظاهر ما بين الجلوس في أولهما وفي وسطهما كما تقدم مع أن الخطبة في حد ذاتها (١٠٤) مندوب ولعل الظاهر أنها مندوبة بان (قوله ومن الجهر بهما) أي ظهرا رها

كمد هما وانظر هل يندب قضاؤه
لهم لا (أقول) أي يندب استماعهما
والإصغاء أي غن كان يتأقلم
بأن بالسحب (قوله وليس من تكلم
فيها) أفاد محض تنبأ نقل أن
الكلام فيها كالكلام في خطبة
الجمعة وإن هذا هو المعتد خلاف
ما قلناه مع وغيره وما قلناه ذلك
الحق ظاهر من النص الذي ذكره
رحمته الله تعالى (قوله أي وندب
استقبال الامام) أي أنه ولا يكتفي
بجهته (قوله لا تكلم بلسوا منتظرين
الصلاة أي حتى يفرق بين الصف
الأول وغيره (قوله أسأله) أي
ارتكب مكرها (قوله كالقرب
الذي بينه في الصلاة) قد
تقدم أنه يعرف أو بالحروج من
المسجد (قوله وذكره السواك
مقتصر على) أي فيكون هو
الراجح فعول على أن العبدية سنة
والاعتدال مقتضى (قوله بلا حد الخ)
أي لا فلا زاعمة ذلك وندب لتبعية
تكبيرهم تكبيره فسنى الرسالة
ويكون أي أمر استكبر الامام
(قوله وأقامته من يومئذ) في
ل وندب لسيد العبد أنه فيها
(قوله وهل في جماعة) القولان
في كل من المستتين والقول الأول

أوسكرها (ص) وقراءتها بكسح الشمس (ش) أي يندب قراءتها لالعديد بعد الصلاة
بسم اسم ربك الأعلى والشمس ونحوهما من قصر المصل (ص) وخطينان كالجمعة (ش) أي
وندب خطينان كالجمعة في الصف من الجلوس في أولهما وفي وسطهما ولو تفسيرا هما من الجهر
بهما ونحو ذلك قال بعض وأتقهرل هما مندوب واحد أو كل واحد مندوب مستقل انتهى
(ص) وسماهما (ش) أي وندب استماعهما أو الإصغاء لهما وإن كان لا يسعهما ولو غير
بالإصغاء لكان أولى لأن السماع ليس من قدرته وليس من تكلم فيها كمن تكلم في خطبة
الجمعة (ص) واستقباله (ش) أي يندب استقبال الامام في الخطبتين من في الصف الأول
وغيره لا تكلم بلسوا منتظرين صلاة بخلاف الجمعة (ص) وبعدتها (ش) أي وندب أن
تكون الخطبتان بعد الصلاة فلا بد بالخطبتين أعادها استقبالا فإن لم يفعل أسأله أو جأه صلاته
لأن الخطبة ليست شرط في صحة الصلاة إليه أشار بقوله (ص) وأعد ثلثان فدمتا (ش) أي أن
قرب والظاهر أن القرب هنا كالقرب الذي بينه معه في الصلاة وهذا على أن قوله وبعدتها
من المستحب كما هو ظاهر كلام المؤلف وأما على أنه سنة وهو ما اقتصر عليه ابن عرفة وذكره
المؤرخ مقتصر على أنه فيكون أن تكلم ما سنة كما هو الأصل في نحو هذا ولكن رأيت في ابن عسبر
المرجع باستصحاب الأعادة وهو لا يخالف سنة بعدتها كما في فطمتان فاقته كأشارته
(هـ) في شرحه (ص) واستفتاح تكبيره وتخطيلها بلا حد (ش) أي وندب استفتاح
الخطبتين وتخطيلها بالتكبير بلا حد في الاستفتاح بسبع والتخطيل ثلاث بخلاف خطبة
الجمعة فإن افتتاحها وتخطيلها بالتمديد وما في أن خطبة الاستفتاح تكون بالاستغفار
(ص) وأقامته من يومئذ أو فاقته (ش) أي أنه يستقبل ليوم الجماعة وجوباً وأوقاته
صلاة الصلوة مع الامام أن يصليها وهل في جماعة أو أفذاذاً أقولان فمن أمر بالجمعة وجوباً
أمر بالصلوة ومن ليومئذ بها وجوباً أمر بالمساجيب أو الضمير فيهما على أنه على الجماعة
من قوله لا مأمور بالجمعة إلا على العبد ثم لا يستثنى من قوله وأقامته من ليومئذ بها الخ
ظاهر لا يؤمر من فاطمتها لا بد ولا سنة (ص) وتكبيره أربع عشرة مرة فريضة وجوبها
البيدي بن ظهر يوم النحر لا تأتله ومقتضية فيها مطلقاً (ش) أي يستقبل لكل فصل
ولو أمر أو ما ساقراً أو أهل بادية صلى في جماعة أو وحده أن يكبر عقب خمس عشرة
فريضة وقتية أو هل صلاة الظهر من يوم النحر وآخره صلاة الصبح من اليوم الرابع وهو
آخر أيام التشريق على المشهور لا فاقته ولو من أيام التشريق ولا فاقته ولو نابعة ففرض وإذا
ترتب على المصلي ففرض سجود بعد فاقته وقع التكبير المذكور عقب السجود المذكور

صحة في ثلث في تبعية بالأقامة لا على غير الامور بالجمعة لا يؤمر بالخروج إليها قال فيها ولا يجب قوله
صلاة العبد على التسامع للعبد لا يؤمر بالخروج إليها اه فلو خرج أحد من ليومئذ بها صلى مع الامام في الدونة عقب ما تقدم
ومن حضر منهم لم يتصرف إلا بصلوة الامام اه (قوله لا على العبد) ويحتمل أن يعود على العبد (قوله ثم لا يستثنى الخ) وأما هل
من غير الخراج فلا يشقونها لجمعة كذا في أي ويقيمونها أفذاذاً (قوله لا تأتله الخ) في شرح شب ظاهر كلام الشارح
الكرامه وكذا قال في قوله ومقتضية اه (قوله فيها مطلقاً) أو أخرى ولو قضى فاقته أيام التشريق في غيرها (قوله ولو أمر أو) ولو مضى كما
في الزدقاني والمراد أن تسبح نفسها فقط والرجل يسبح نفسه من يله (قوله في المشهور الخ) ومقابلها ما قلناه ابن عسبر أنه يكبد

عقب ست عشرة مكتوبة يختم بظهر اليوم الرابع (قوله وكبر تاسع ان قرب) في ك ولا يؤمر بالرجوع اليه ووضعه الذي صلى فيه اه (قوله وفي الامهات) هي أربع المدونة والموازية والعنية والواضحة فالمدونة لحضور والعنية للغي والواضحة للغيدين للمواز والواضحة لان حبيب (قوله ولقوله الخ) قال في ك وجد عندى ماضيه ولقوله الا تاتين بهذا القفص مستحب والكبير من الصلوات في حديثه مستحب (قوله المرة بعد المرة) في العبارة حذف أى بان يقولها المرة بعد المرة يقول الله كبر ثلاثا ثم بعدها مرة أخرى فقط كما يدل عليه عبارة ك فليس قوله المرة نظر فالتكرير (١٠٥)

فقوله وتكبر أى المصلى كان بمن يؤمر بصلاة العبد أم لا وقوله اتركه بكرة الهمزة أى عقب يقتضى أنه تكبر قبل التسبيح وقبل قراءة آية الكرسي وهو كذلك وقوله ويجزئها الخ عطف على خمس عشرة أى واثر وجودها العدى وقوله لا تافله عطف على خمس لا على عشرة ولا على فريضة لفساد المعنى (ص) وكبر تاسع ان قرب (ش) لا مفهوم لتاسع وكذا ما عمده كما استظهره بعض لقول الجلاب من ترك التكبير خلف الصلوات أيام التشريق كبر ان كان قريباً انتهى والقرب هنا كالقرب المتقدم في البناء كاذ كرسد وأشار بقوله (والمؤمن تركها ماضيه) لقول المدونة وان سباعت الامام كبر الاموم انتهى وأولى ان تعد الامام تركه ولم يعلم من كلام المؤلف والمدونة هل فيه الامام أم لا وفي الامهات وأما ما يفتيه الامام فانهم ينهونه بالكلام لا بالتسبيح لانهم يخرجون من الصلاة (ص) ولقوله وهو الله كبر ثلاثا (ش) ظاهر انه يخرج من عهدة الطلب بقوله الله كبر الله كبر الله كبروا لم يعد هذه الثلاثة مرة أخرى وهو ظاهر ما نقله الواق والحديث وعليه جمهور الشراح وذكر السهري ما يفيد أنه اغنى عن من عهدة الطلب بتكريره هذه الثلاثة المرة بعد المرة لكن اعترضه ق (ص) وان قال بعد تكبيرتين لا اله الا الله ثم تكبيرتين والله الحمد فن (ش) هذا في مختصر ابن عبد الحكم والمذهب الاول وقوله ثم تكبيرتين رد وتكون التكبيرات الثلاثة معطوفة على التلبية بالواو وهذا لا يظهر من كلام ح (ص) وكبره تنقل بمضى قبلها وبعدها لا يصحدها فيها (ش) المعروف كراهة التنقل بالصلاة والامام والمأموم قبل الصلاة وبعدها لعدم ورود ذلك فان صليت العبد في المسجد فلا يكراه التنقل فيه لا قبل الصلاة ولا بعدها وهو مذهب ابن القاسم في المدونة ووجه ذلك ان الخروج لصلاة العبد بمنزلة طالع الفجر بالنسبة لصلاة الفجر فكما لا يصلى بعد الفجر نافلة غير صلاة الفجر فكذلك لا يصلى قبل صلاة العبد نافلة غير هذا ووجه كراهة التنقل بالمصلى قبلها وأما وجه كراهة فيها بعدها فخشية أن يكون ذلك ذريعة لعادة أهل البدع لها القائلين بعدم صحتها كتمرها خلف الامام غير المعصوم ولا يقال كل من هذين يجري في التنقل قبلها وبعدها في المسجد انه لا يكبر ذلك فيه لا تقول لان تسليم ذلك اذا المسجد يطلب تحيته ولو في وقت النهي عند جمع من العلماء وأما جواز بعده في المسجد فلا يشترط حضور أهل البدع لصلاة الجماعة في المسجد تأمله

نصل (ب) ذكر فيه حكم صلاة الكسوف والكسوف وصفته وما اتصل به يقال كسفا وخسف فمبين للعلوم والجهول وانكسفا وانخفاست لغات ولا كثر على أنهم جامعان واحد في الشمس والقمر وهو نهاب كل الضوء مما أربضه الآن يقل جيل بحيث لا يدركه الا أهل المعرفة فلا يصلى له وقيل الاجود بتأنيهما في الكسوف والتغير والفسوف والنهاب بالكسبة

(١٤ - عرشي ثاني) الكراهة هنا تأتي ما تقدم (قوله الخروج لصلاة العبد) أى في الجهرام (قوله لعادة أهل البدع) أى لصلاة العبد (قوله لا تقول لان تسليم ذلك) فيه شئ لان التعليل موجود أو ما ظاهرا من أن الحصة تطلب ولو في وقت النهي فليس بشئ على أنها تقول ان قوله الخروج لصلاة العبد معناه أى في الجهرام فلا تأتي في المسجد (٢) (قوله لان الخروج لصلاة العبد) أى الجهرام فصل صلاة الكسوف (قوله مبين للعلوم والجهول) لا يخفى أنها ماذا كانا مبين للعلوم يكون كسفا بمعنى انكسفا واذ كانا قول الحشى قوله لان الخروج الخ كما قد جوع منه لقول الشرح ووجه ذلك ان الخروج الخ اه مصحح (٣) قول الحشى قوله لان الخروج الخ

منين لأنه قول يكون النافع لهما ذلك هو الله تعالى والاصل كسفه الله تعالى أي غيرهما فظهر أن كسفه أي لازما ومتعلبا كما
أخذه المختار (قوله وإن لم يردى) المناسب حذف الاوه التقدير من الأمور الصلاة هذا إذا كان بلديا (قوله لم يجتسهه)
ظاهره وإن لم يكن لا لذلك أمر أي بان كان لم يرد قطع المسافة كما في المواق أو يقيد بان يجتهد لا لذلك أمر كما في سد شرح الرسالة
والسهموي وتحت حيث قال لأن ذلك يقول عليه مصلحة ما حذ السراج له ومفاد ع انه ارجح وهذا الثاني هو الظاهر فنقول
فقوله لم يجتسهه كان حذ قطع مسافة لا لذلك أمر يخاف فواته في المفهوم تفصيل (قوله لكسوف الشمس) أي ذهب ضوءها
كأنه أو بعضه لأن نقل جدا بحيث لا يدر (١٠٦) الأهل المعرفة بذلك فلا يصح (قوله ركعتان) أي صلاة ركعتين (قوله زيادة

قامين) أي مع زيادة الخ وهذا
الزيادة سنة مؤكدة لأن سندها
على أنها ذات ترك القيام وأل كوع
الرائد سهوا وصح قبل السلام وأما
القيام أل كوع الأصلي فهو فرض
فلا يغير بالحيود (قوله والمشهور
كما قال نهاسنة عين) ومقابلته يجب
على من يجب عليه الجمعة (قوله
على المشهور) ومقاله قول ابن
حبيب الجماعة شرط فيها (قوله
وهذا بما يستغرب) لأغرابه لأن
الصبيان الصغرى وعدم ارتكابهم
للمخالفات يرجى قبول دعائهم أكثر
من غيرهم فقوله والفرق الخ هذا
يدفع الاستغراب (قوله هرب)
بفتح الهاء أي خوف (قوله لحدث
آية من آيات الله الخ) أي لاجل
الخ والفتل قبل سب كسوف الشمس
إن الله تعالى إذا أراد أن يحسوف
عيله حبس عنهم ضوء الشمس
ليرجعوا إلى الطاعة لأن هذه
النعمة إذا حبست لم يشته زرع ولم
يجف (قوله فيؤمر بها بالاعاء
الصودي) المناسب أن يقول
فيؤمر بها الصبي لكونه لما كان
غير مكلف يرجى قبول دعائه قال

ولما كان القمر ذهب جله ضوءه كان أولى بالكسوف من الكسوف فيقال كسفت الشمس
وخسف القمر (ص) من وإن لم يردى وما قبل لم يجتسهه لكسوف الشمس ركعتان سرا
زيادة قامين ور كوعين (ش) ابتداء المؤلف ببيان حكم صلاة كسوف الشمس والمشهور كما
قال نهاسنة أي عين يخاطب بها النساء والعبد المكفون والصبي الذي يعقل الصلاة
وساكن البلدة والمسافر الذي لم يجتسهه ومقتار كعتان في كل ركعة زيادة ركوع وقيام كما
يأتي بقرأه فيمضيه على المشهور أن لا تخطف لها وعن مالك جهر واستحسنه الشامي أن يجازي
وبه عمل بعض شيوخنا بجمع الزينة ثلاثا يسلم الناس انتهى وعلى المشهور بتأ كذب
الاسرار فيها كما كذب الجهر في الوتر وليس من شرطها الجماعة على المشهور بل هي
مستحبة قوله سن أي سنة عين حتى في حق الصبي الذي يؤمر بالصلاة كما هو مفاد كلام ابن
عرفة وغيره وهذا بما يستغرب وهو أن الصبي يؤمر بالصلاة الخ تسبى نداء يؤمر بالكسوف
استاناموا قال المؤلف سن الأمور الصلاة وأن سافر لم يجتسهه سيرة لكان أحسن والفرق
بينها وبين صلاة العبد التي لا يخاطب بها الأمن يخاطب بالجمعة أن صلاة الكسوف صلاة
رهب لحدث آية من آيات الله فيؤمر بها وبالاعاء المردى وغيره بخلاف صلاة العبد فيها
صلاة شكر فيصلى فيها الثياب ويقصدون المباحة (ص) وركعتان ركعتان لخسوف
كالنوافل جهر بالاجع (ش) يعني أن حكم صلاة خسوف القمر السنية على ما صرح به النجاشي
وشهره من عطائه الله في البيان والتقريب واقصر علم المؤلف هنا وأما قال ركعتان ركعتان
مكرر إلا أنها اقصر على لفظ واحد من ذلك لأنهم أنهار ركعتان فقط وليس كذلك فذكر أنها
تصل كذلك حتى يتجلى وظاهره أن السنة لا تحصل بصلاة ركعتين فقط ولكن النقل يفيد
حصولها بصلاة ركعتين فقط سند ووقتها الليل كلفان طلوع مكسوف غابني بالمغرب وإن كسف
عند الغروب لم يصالحوا وكذلك لو خسفها رافلا لم يصالحوا حتى غاب بيل خلافتنا في فيموا بكرة بالجمع
لها الفعل في البيوت فقوله وركعتان نائب فاعل فعل محذوف أيوسن ركعتان كما هو ظاهر
أو وندير كعتان لخسوف قمر وهو العظيم وما ظهر من عطائه الله من شينها ضيف وبالجملة
معطوف على الجملة الأولى ومستأنفة كالنوافل حال (ص) ونذر بالمسجد (ش) هذا راجع
للكسوف الشمس وكان الأولى أن يتم الكلام على كسوف الشمس ثم يأتي بخسوف القمر كما
فعل أهل المذهب ولا تنكته فيما قبله والمعنى أنه يتحسب في صلاة كسوف الشمس أن يفعل في

في لظاهرا متقدما كلام الصبي والعبد يخاطب بها ولولم يأنزله (قوله لخسوف قمر) أي ذهب المسجد
ضوءه أو بعضه الآن يقل جدا (قوله كالنوافل) أي قليلة بقيام واحد ركوع واحد في كل ركعة قال القاني وقوله كالنوافل
يقى عن قوله جهر بالاجع ومقصود التصريح بالاحكام وظاهر قول مالك عدم افتقارها لنية تخصها كالنوافل بخلاف خسوف
الشمس فتقترب لنية مخصوصة (قوله حتى تجلى) أي أقول المصنف وركعتان ركعتان أي وركعتان وهكذا أفليس القصد خصوص
الاربع (قوله ولكن النقل يشد الخ) أي وكلام المصنف يخالف النقل وأحب بأن أصل السنة أو الندبة يحصل ركعتين وهذا
لا يناق طلب زائد كصلاة الضحى فإن أهلها يحصل ركعتين مع أنها كثرهما لأن كثرهما من (قوله أيوسن ركعتان) لأخذه
لذلك بل يعطى على أن تقدم من قوله ركعتان على أن يازمه عليه حذف الفعل في غير المواضع المعروفة فالأحسن أنه على المعتقد يحصل
قوله ركعتان مبتدأ وقوله كالنوافل خبر أي حكوا كيفية (قوله ولا تنكته فيما قبله) يجب بأن فيه تنكته وهو اجتماع الحكي في

موضع واحد (قوله نظر الفعل) أي نظر الفعل المقدّر الذي يضاف اليه ويندب فعله أي فعله لا لا الكسوف والمناسب للفظ المصنف أن يقول نظر الفعل ما والتدبر ويندب فعلهما بقي أن الفعل المضاف يعني الإيقاع وكأنه قال ويندب إيقاعهما بالمسجد فبعد أن الإيقاع أمر اعتباري يحضّر لاشتقاقه بالنسبة والغيره والجواب كما أعلم أن قاسم على الخي أنه يجوز أن يستند الحكم للعنى المصدرى لأنه سبب (قوله الشيخ وهذا إذا وقعت الخ) أراد به المصنف حقه الله تعالى أن هذا كلامه في توضيحه كما يعلم بالأخلاق عليه (قوله ولا ينادى بالصلاة الخ) أي يكره (قوله وهو قول الشافعي) وهو الرابع لأنه أقوى المدرك (قوله فهو البات الخ) ولا رد على ما به يقتضي أن يكون القيام الثاني أطول من الأول مع أن النص يندب كون كل قيام أقصر مما قبله لأن سورة التيسر تسع أسرار فرائضها يكون قيامها أقصر من قيام آل عمران مع القربيل كما قال بعض الشراح (٧٠) ويحتمل أن يقال المندوب تقصير الركنة الثانية عن الأولى والنسبة والمائة أقصر

من البقرة وآل عمران لكنه خلاف الظاهر (قوله يعني أنه يندب الخ) اعتقاد نحو كما قال بعض الشراح لأن ظاهر المصنف أن المندوب لا يحصل الإيقاع البقرة ثم هو الباتها وليس كذلك بل مذهب المدونة والرسالة أنه إذا قصر أحد ركنيها من غيرها أتى بالمطلوب لأنه خلاف ما ذكره في كونه ونصه وحديثه المدونة يقوم قياماً مطلوباً نحو ما سورة البقرة على الشيء نفسه كما قاله ابن عرفة كلام الرسالة للتقدمة فلا يحتاج في كلام المؤلف هنالي تقديره أن قراءته من السورة هو الأول كما هو ظاهر ولا اعتراض حينئذ (قوله تسن فيه القراءة) عليهم القولين أن تطويل القراءة تسن وأما على المعتمد من أنه مندوب فلا (قوله أي ويندب الوضوء الخ) أي فيذ كرههم بالعواقب وبأمرهم بالصيام والصلاة والصدقة والعنف ويقو ذلك (قوله إذا ورد بعد الآيات

المسجد وأما ذكر الضمير نظر إلى الفعل أي ويندب فعلها في المسجد مخافة أن يخفى قبل الآيات إلى المصلي وقال ابن حبان أن شأناً فعلها في المصلي أو في المسجد الشيخ وهذا إذا وقعت في جماعة كما هو المصنف فاما المفسرون أن يفعلها في بيته ولا أدان لها ولا إقامة لها من خواص الفرض ابن عروة لا يقال الصلاة جامعة ابن ناجي قبل ابن هرون أنه لو نادى مناد الصلاة جامعة لم يكن به بأس وهو قول الشافعي واستحسنه عياض وغيره لما في الجمع من أنه عليه الصلاة والسلام يبعث مناد ينادي الصلاة جامعة ويكره في افتتاحه كالتكبير في سائر الصلوات (ص) وقراءة البقرة ثم هو البات في القيامات (ش) يعني أنه يندب أن يقرأ بفرض سورة البقرة بعد الفاتحة في القيام الأول من الركنة الأولى ثم يضمو البات ما هو آل عمران والنساء والمائدة في القيامات الثلاثة الباقية بعد قراءة الفاتحة في كل قيام على الشهر ولأن من سنة كل ركوع أن يكون قبله فاتحة ولأن كل قيام تسن فيه القراءة في فاتحة وقال ابن مسleme لا تكرر الفاتحة في القيام الثاني لأن الفاتحة لا تقرأ في ركعة مرتين (ص) وعظ بعدها (ش) أي ويندب الوضوء بعد الصلاة لأن الوضوء إذا ورد بعد الآيات يربى تأثيره وليس هنا خطبة وإن كانت عائشة سمعت ما وقع من الوضوء من النبي صلى الله عليه وسلم حين أقبل على الناس فحمدوا ثم على الله خطبة لأن جماعة من أصحاب الرسول عليه السلام منهم علي بن أبي طالب والعمان بن بشر وابن عباس وجابر وأبو هريرة فقالوا صفة صلاة الكسوف ولم يذكر أحد منهم أنه عليه السلام خطب فيها ولا يجوز أن يكون خطب وأغفل هؤلاء كلهم مع نقل كل واحد ما نقله الخلفاء من أن عائشة رضي الله عنها خطبت على معنى أنه أي بكلام منقول فيه حمد الله وصلاة على الرسول عليه الصلاة والسلام على طريق ما يأتي في الخطبة فلذلك سميت خطبة وكان ينبغي تأخير قوله وعظ عن قوله كل ركوع (ص) وركع كالقراءة وحيد كل ركوع (ش) أي وركع ركوعاً قريباً من القراءة أو ركن كركوع كالقراءة التي قبلها أي قريباً منها في الطول ولا يساويهم فيها وهذا واقع المدونة وكذلك يصح كل سجود ذكر كونه ولو ترك التطويل في القيام أو ركوع أو السجود هو ما وجد قبل السلام لأن التطويل سنة مؤكدة وأما عندنا فصرى على ترك السن متعمداً وفي كونه أخرى يذكر صاحب القلب والشامل وغيرهما أنه إذا ترك التطويل في القيام أو ركوع أو السجود وحيد

أي ورد بعد الآيات والصلاة لقول المصنف وعظ بعدها أي بعد الصلاة التي هي بعد الآيات التي من جملتها الكسوف (قوله قريب من القراءة) أي لا يعمساؤه ويصح في ذلك الركوع ولا يقرأ ولا يدعو (قوله وكذلك سجدة كل سجود ذكر كونه) أي سجدة كل ركوع الثاني أي يقرب منه في الطول لأنه كسوف سند ولا يزيل الفصل بين السجدة في جماعة قال ابن عبد السلام وينبغي أن تكون الاطالة في السجود دون الركوع كما في الركوع دون القيام ثم كذلك في بقية السجود أي تكون السجدة الثانية دون التي قبلها والثالثة كذلك والرابعة كذلك (قوله ولو ترك التطويل) قد أشار الخليل إلى أن السجود ترك التطويل في القيام أو ركوع أو في السجود مبني على القول بسنة كل واحد منها على وجه التأكيد أما الاختلاف ما في المدونة من أن تطويل السجود مستحب وكذلك التطويل في القيام أو ركوع كما يدل على كلام المواق وعليه فلا يجوز وهو المعتمد (٢) عليهم القولين أي هذا على أحد القولين من أن التطويل الخ كذا في ما مضى

(قوله خلافا أنت الخ) ونصه ومحمد كمال كوع يحتمل في الطول ويحتمل في القرب منه وهو اختيار ابن عبد السلام قال في الشرائع ان
سها عن طوله سجد لانه من سننها كسكبرات العبد قد بين القصور اذ اضايق الوقت والحكم في تطويل القيام والركوع غير يرى على
ما ذكرنا في السجود اذ اقبلت تلك القوة خلافا لت أنت أي من أنه لم يصرح بالتأ كعدمه أن كلامه متضمن للتأ كد (قوله قلت الخ)
لما كان ظاهر كلام ابن ناجي مشكوكا بخلافه (١٠٨) للقول اعلم ان الشهور بطول ولوا نخرج خلقه أراد عجم أن

يصرف العبارة لمعنى لا يخالف
القواعد وحاصلها ان القولين اتفاقا
على عدم الضرر والآن القول الاول
الذي هو المشهور يقول بالتطويل
واته محمد ود الثاني يقول بالتطويل
الا انه ليس بمحدود (قوله لانه
الواجب) أي فلا يقضى من أدرك
الركعة الاولى شيئا ويقضى من
أدرك الركوع الثاني من الركعة
الثانية الركعة الاولى فقط بقيامها
ولا يقضى القيام الثالث ومن
فرضية الركوع الثاني القيام
الذي قبله والركوع الاول سنة كما
في الشيخ سالم كافيها الذي قبله
وتأهرا ان الفاتحة كذلك سنة في
الاول وفرض في الثاني وظاهر
الموافق ابن ناجي فرضيتها قطعا في
أول كل قيام من الركعتين والخلاف
في سنيها في كل قيام ثلث وفرضيتها
كثافي شرح عب وقسمي ثلثان
المفهوم من الموافقات فرض في
الاول قطعا وأما الثاني فهل يقرأ
أولا بقرأ قال بعض شيوخنا
والحاصل أنها ثلاثة فرض فيها
وهو المشهور وفرض في الاول ولا
يقصر في الثاني الفاتحة لأنها
لا تكرر وقفا للشيخ سالم قال في
ان قيل كيف يكون القيام الاول
سنة والثاني واجبا أنهم اتفقوا
على وجوب الفاتحة في الاول من

ومعنا يدل على أن التطويل فيها سنة مؤ كد خلافا لتت والبساطي وح فقوله كالقراءة
على سبيل السنة وفي شرح (هـ) ان التطويل مقيد بالعدم في المأمومين كافي المواق وبما
اذا لم يفتخر وج الوقت ولكن كلام ابن ناجي يفيد ان المشهور خلاف هذا فانه قال في قول
المدينة ويقوم قياما طويلا نحو البقرة إلى آخر ما ذكره هو المشهور وقيل بطول الامام
بحيث لا يضر بين خلفه من غير تحديد فله عبد الوهاب وبه اقول انتهى لفظه قلت لعبد
الخلاف في كون التطويل محددا أم لا وأما حيث حصل الضرر فمتفق على عدم التطويل
انتهى (ص) وقتها كالعبد (ش) يعني أن وقت الكسوف كوقت صلاة العبد من حل
التأفة الى الزوال (ص) وتذكر الركعة بالركوع (ش) أي وتذكر الركعة من كل من ركعتيها
بالركوع الثاني من الركوعين لانه الواجب جليل له يؤتى في محله فيصلى أولها والقراءة والرفع
منه بالسجود بخلاف الركوع الاول لانه في أثناء القراءة وهي محمولة عن المسبوق فوجب
أن يكون محمولا عنه ولو ركع نية الثاني فسها عن الاول مجع قبل السلام وان ركع بنية الاول
وسها عن الثاني فحكمه حكم من ترك الركوع أي يفصل فيه بين كونه ثاني الركعة الاولى
أو الثانية فان كان ثاني الاولى فانت بالرفع منه وقضاها بعد سلام الامام أو ثاني الثانية فاني به
ما لم يرفع الامام من سجودها على ما سبق في قول المؤلف وان ذكره يوم مؤتم الخ (ص) ولا تكرر
(ش) أي يمنع من تكرار صلاة الكسوف في اليوم الواحد حيث لم يتكرر السبب فيه لانها
صلاة مستقلة على فعل لوقوع في غيرها لا بطلها زيادة القيام والركوع فلا يجوز فعلها الا في
محل ورودها وأما اذا كسفت يوم وقعت ولم تفصل ثم استمرت تمسكسوفة فتصلى في اليوم
الاخر أو ما لا كسفت فخطي لها فخطت ثم كسفت وكان ذلك قبل الزوال فأنها تكرر (ص)
وان انحلت في أثناءها في آخرها كالنوافل قولان (ش) يريد ان الشمس اذا انحلت كلها
في أثناء الصلاة هل تصلى على هيئة ركوعين وقيامين من غير تطويل أو انحلت على كلتا النوافل
بقيام ركوع واحد وسجدة من غير تطويل وأما الواجب في بعضها فقط أجمع على سنها باتفاق
كلواجب في بعضها قبل الدخول ومحل الخلاف ان انحلت بعد تمام شرطها أو امان انحلت قبل
تمام الشرط في نفسه ابن زرقون قولين القطع وانعماها كالنوافل والراجح الثاني لحكاية
ابن عمر زالاتفاق عليه ولو اراد المؤلف هذا قلنا في تمامها كالنوافل وقطعها قولان ويمكن
حل الاتساع على ما هو أعم من الشرط فيصدق بالصورتين أي وان انحلت في أثناءها لمطلقا في
تمامها كالنوافل أي وقطعها ان انحلت قبل تمام شرطها الاول وانعماها على هيئة ركعتين من غير
تطويل ان انحلت بعد تمامه فالتفصيل في المقابل وقوله كالنوافل هو احد قولين في التعمين
وانظر اذا زالت عليه الشمس وهو في أثناءها هل يصحكون بنية ما اذا انحلت في أثناءها فيجوز
فيه الخلاف أو يتمها على سنها ان أدرك ركعة لان من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك

الركعتين واختلفوا في تكررها في الثاني الجواب لا يلزم من وجوب القيام وجوب القراءة اه (قوله ولو ركع بنية الثاني) الوقت
يأتي في الفذوالامام والمأموم من السجود لا يتأخرا ولا يفتوا الامام (قوله وان ترك بنية الاول الخ) هذا الثاني الا في المأموم ولا
يأتي في الفذوالامام (قوله فيجوز في خلاف) أي على الوجهين المذكورين من كونه تارة يكون بعد تمام شرطها وتارة قبل
تمام شرطها (قوله أو يتمها الخ) أي ويفصل بين كونه يتمها على سنيها ان أدرك ركعة لان الوقت يدرك بركعة وأما ان يدرك
ركعة فيجوز ان يتأخرا لا يتأخرا أي كالتأخير والظاهر الثاني أي التفصيل بين كونه يتمها على سنيها لان كونا الوقت يدرك بركعة

(قوله يعني انه يجب الخ) فيه اشارة الى أن الترتيب من هذا الامر ومنه ما هو واجب ومنه ما هو مندوب (قوله ويستحب تقديم الكسوف على العبد) أي وان كان العبد قد علمه الخوف انخلها بتقديم الاكد عليه الا ترى الى تقديم حكاية الانا على قراءة القرآن مع أنضبط على الحكاية لان حكاية تقوت باستغالة بالقراءة فكذلك الكسوف يخافه بصلاته العبد واستشكل اجتماع الكسوف والعبدان الكسوف انما يكون يوم التاسع والعشرين من الشهر والعبد لا يكون فيه اذ هو اما أول يوم من الشهر أو أخره بل أحوال أهل الهيئة اجتماعها مع فلا يكين القرافي كلامهم ورواين العربي (١٠٩) كلامهم بان الله ان يخلق كسوفها في أى وقت

الوقت (ص) وقدم فرض خيف خوانه ثم كسوف ثم عید وأخر الاستسقاء ليوم آخر (ش) يعني انه يجب تقديم الفرض الذي خيف خوانه على الكسوف ويستحب تقديم الكسوف على العبد عند الاجتماع ويؤثر الاستسقاء عن العبد باليوم آخر لان العبد يوم شدة وقبحه والاستسقاء على الضد والمراد بالفرض هنا فرض العين كفتح العدو وما أشبه ذلك لا يقال المراد بالفرض صلاة الجنائز لاننا نقل خوف الفوات متعسر فيها اذ لا تقوت بالهفن فيمكن أن تدفن ثم يصلى عليها بعد ذلك وقد يقال يصور بالجنائز والمراد به جميع ما يتعلق بهم من حصول اشراف وتجهيز وغسل وكفن وتشييع ودفن ونحو ذلك لا خصوص الصلاة كانهم المقترض والمراد بخصوص صلاة الجنائز لان الصلاة على اقبل الهفن واجتمع التمكن وهي هنا كذلك لان صلاتها فرض وتمامها للترتيب الاخبارى أى ثم أخبر أن الكسوف مقدم على العبد عند الاجتماع وأما واجتمع الاستسقاء والكسوف فيفعلان معا ويؤثر الاستسقاء ولما ذكر المؤلف الاستسقاء في الفصل السابق ناسب أن يعقبه فصلا يذكر فيه حكم صلاته وهشما وما يتعلق بذلك فقال

فصل في ذكر الاستسقاء وهو المطلب السبق اذ هو استفعال من سبقت ويقال سبق وأسبق لغتان وقيل سبق ناوه الشرب وأسبق جعل له سقيا والاستفعال غالب المطلب الفعل للاستسقاء والاستسقاء طلب الفهم والرشد وشرع المطلب السبق من الله ليقط نزيلهم أو غيره ثمان الاستسقاء ككون الاربع الاول للجل والجذب والثاني عند الحاجة الى الشرب لشفاهم أو دواهم ومواشيهم في سفر في صحراء أو في سفينة أو في الحضر والثالث استسقاء من لم يكن في محل ولا حاجة الى الشرب وقد أتاهم من القيثمان اقصر واعليه كالأوفادون السعة فلهم أن يستسقوا يساؤا الله للزمن فضله والاربع استسقاء من كان في محل وجذب وهذه الاربعة في الحكم على ثلاثة أقسام فالوجه الاول سنة لا ينبغي تركها والثالث مباح والرابع مندوب اليه انتهى وساقى الاشارة الى هذا الرابع بقوله واختار أقامة غير المحتاج تحتاج وقد أشار المؤلف هنا الى حكم القسمين الاولين بقوله (ص) سن الاستسقاء (ش) أي صلاته لاجدشين بينهما بقوله (زرع) أي لاجل احتياج زرع وقاله محل وجذب بالاله المهمة ولا يستعملان في احتياج الحيوان أو لادى أى (أو) لاجل احتياج آدمي أو غيره من حيوان الى (شرب) بسبب يختلف (نهر أو غيره) من مطروعين ولا يخص الاستسقاء بن كان في القرى والعصر ابل بشرع ذلك لمن في السفينة اذا غمد حصول شىء مما يرمان يكون في بحر ملح أو عذب لا يصل اليه واليه الاشارة بقوله (وان بسفينة) وقوله (ركعتان) خبر مبتدأ محذوف أى صلاة الاستسقاء ركعتان (جهرا) لانها

فصل صلاة الاستسقاء (قوله) وسق وأسبق لغتان) وهل معناها كل واحد من المعنيين الاتيين أو واحدهما (قوله الشرب) بكسر الشين الخ من الماء قاله في المختار وذكر أن مصدر شرب بكسر الراءش بابضم الشين وفتحها وكسرهما أى ناوه يسقه (قوله) واستسقاء جعل له سقيا أى أعدته ما يشرب منه وهو بضم السين (قوله) ليقط نزيلهم الخ القبط احتباس المطر (قوله للجل والجذب) الخ للجل والجذب شى واحد وهو انقطاع المطر ويس الارض وقال بعض الشيخ يقال زرع أسابه جعل أو جذب ولا يقال الحيوان أصابه

محل أو جذب بل أسابه زال أو ضعف وقال في الصباح محل السبل يعمل من باب تعب اه فالجاف محل مفتوحة والجماعل أن محل والجذب هو عين قوله ليقط وما بعده عن قوله أو غيره (قوله لشفاهم) جمع شفة أى أنفسهم (قوله حسب) بكسر الهمزة كافى شب (قوله أى لاجل الخ) أى بقوله لزرع طرف لقوله الاستسقاء أى سواء كان احتياج الزرع لآباته أو بقاءه (قوله بسبب الخ) اشارة الى أن قوله بنهر على حذف مضاف الى الله ليسية ويجوز أن تكون الية بمعنى من أن شرب من نهر (قوله عملهم) أى بعض مائة وهو احتياج آدمي أو غيره بسبب مختلف مطر وقوله بأن يكون الية ليسية وقوله لاجل اذا كانت خطبة أى الصلاة

(قوله ويحاطب به الذكر البالغ) ظاهر مر أو عبدا (قوله وأما الصغير الخ) الفرق بين الاستسقاء والكسوف حيث يطلب الصلاة الكسوف استسقاء والاستسقاء سنة أن الكسوف عام في سائر الأقطار بخلاف الاستسقاء لا يكون عاما (قوله كلامه فيقيد أنه مطلوب) أي على طريق السنة تبين المار في أيامه لا في يوم واحد وعلى طريق الذنب فيما ينبغي فيه أن تأخر حصول المطلوب بيان لم يحصل منه شيء وأوصل دون الكفاية (قوله والذي في المدونة أنه جائز) أي غائبا قالت وجائز أن يستفي في السنة مر أو أتم أقول قول المدونة جائز أي ما دون فيه فصدق بالمطلوب المراد فلا يشترط في المصنف والاحسن أن يقال وكرسته فندب وجاز أعلى أحوال الاستسقاء الثلاثة وكتب محض نت فقال تعبره بالفعل ظاهر في مطلوبه وفي المدونة وجائز أن يستفي في السنة مر أو أتم أقول قول ابن حبيب لا بأس به وأما واقصر عليه ابن عرفة وصاحب الجواهر فيحصل المؤلف على الجواز فقوله الخطاب ومن تبعه وكره على وجه السنة خلاف ما قاله اه أقول كون عبادة يعقل أنها جائزة مستوية الطرفين بعيدا فظاهر أن مرادهم بالجواز الإذن (قوله إلى المصلي) أطلق المصنف كالاصحاب في (١٩٠) طلب الخروج والظاهر تقييدهم عن غير مكة فإن أهلها يستسقون في المسجد

بالحسد (قوله محتضن) وهو تكلف التشوع ونشأته ظهور الخشوع فأنشأ به إلى أنه إذا لم يكن حاصل لهم فأنهم يتكفونه (قوله إلى مصلاهم) أي خاشعين وقوله إلى مصلاهم متعلق بقوله انخروج (قوله أذا رأى خبايل العقوبة) أي أمارات العقوبة كاحتباس المطر (قوله والبنية ما عمن من الثياب) والظواهره ستبقى ذلك حال لابه فله في تبيينه حتى السبوطي أن السلطان المؤبد خرج للاستسقاء في حجة يضاهو طائفة بيضاء ولم يركب ولم يجلس على شيء وأمر الامام بعدم المصلاة (قوله لأن الخ) معطوف على محذوف أي ومعية يعقلون لامن لا يعقل وقوله لا يوم معطوف على محذوف أي انفراد موضع لا يوم (قوله ولا يمسح) أي بكره وقوله وانفراد

أن خطبة كالعبادة ولا خطبة كالفراقة فيها جهر الإجماع بعرفة فان القراءة فيها سرا لأن الخطبة لتعليم للاصلاة فقوله من أحسنه عن ويحاطب به الذكر البالغ وأما الصغير الذي يؤمر بالصلاة فيحاطب به أيضا وكذا المجتهد (ص) وكره أن تأخر (ش) كلامه فيقيد أنه مطلوب والذي في المدونة جائز (ص) وخروجوا حتى مشاة بنية ويخرج (ش) أي خرجوا استحبابا إلى المصلي حتى أي أن وقتها وقت العبد من منعه إلى الزوال ومن سنها أن يخرج الناس سائفة فلتسهم لا للمسلمون ثياب الجمعة يسكنه ووافر متواضعين محتضنين وجلين إلى مصلاهم فلما أرتفعت الشمس خرج الامام ماشيا متواضعا في بيلته لأن العبد إذا رأى خبايل العقوبة لم يلزم مولاه الاصة الذلل والبنية ما عمن من الثياب (ص) مشايخ ومجتهدين ومعية لامن لا يعقل منهم بجمعة وحائض ولا يعجز في انفراد لا يوم (ش) الجوز في شرح الرسالة الذين يخرجون للاستسقاء ثلاثة أقسام قسم يخرجون اتفاقا وهم الرجال والصبيان الذين يعقلون الصلاة والعبيد والمجانين من النساء وقسم لا يخرجون اتفاقا وهم النساء في حال حيضهن ونفاسهن لأنهن ينجسوا وكذا الشابة الناعمة لأن خروجها ينافي الخشوع وقسم اختلف فهم وهم البهائم والمصلي الذي لا يعقل والشابة التي ليست بناعمة وأهل الكتاب انتهى ابن شاس والمشهور أن خروج الصبيان والبهائم غير مشروع وكذلك الشابة التي لا يخشى منها الفتنة وأباح في المدونة خروج أهل النعمة ومنعه أشبه ثمانية ألقابنا بالاحقة فهل يتردون يوم أو يخرجون مع الناس ويكونون على جانب خشية أن يسبق قدر يستقيم فيفتن متخافة المسلمين بذلك فيه خلاف فقال القاضي أبو محمد لا بأس بانفرادهم يوم ومنعهم ابن حبيب وهو المشهور ابن حبيب وإذا خرجوا فلا ينعون من التطويق بصلبهم ويكرهون في ناحية مفصولين من المسلمين ينعون من اظهارها في الأسواق وفي جماعة المسلمين في

نبا وقوله لا يوم أي بكره (قوله الذين يخرجون) أي يتلوهم انخروج اثباتا ونفا (قوله وهم الرجال) أي على سبيل الاستسقاء السنة وقوله والصبيان والمجانين من النساء أي على سبيل الاستحباب كما في شرح شب أي التعلات التي لأرب الرجال فيها اعتزازا عن غيرها فلا يخرج أي لا يؤمر بالخروج فان خرجت لم تمنع * واعلم أن النساء عند العمى على ثلاث مرات مجتهدة بحسن خروجها وشابة طاهر يكره خروجها وان خرجت لم تمنع وحائض تمنع من الخروج اه والمصنف تابع للخصي (أقول) ظاهره أنه يحرم على الحائض الخروج ولو اوجه الحرمة إذا خرجت الصغار من الطاهر الكراهة ثم لو أريد أن الخروج للصلاة لكانت الحرمة ظاهرة وكذلك الشابة الناعمة يحرم خروجها كان تؤدي الفتنة (قوله في حال حيضهن الخ) أي حال حيض ناعمة وكذا بعد انقطاعه وقبل الغسل بل هي الآن وفي الجاهل لا قدرتها على الاغتسال اه وأما الجانب فله مخرج إن كان فرضه التيمم أو وجداه يفتسل به والا فلا (قوله غير مشروع) الظاهر أنه أراد الكراهة (قوله وكذلك الشابة) أي بكره (قوله وأباح في المدونة) المراد أنه يسوغ لناعمة منهم (قوله ومنعه أشبه) أصل المنع الحرمة والتأثير أنه أراد الكراهة (قوله ويكونون على جانب) أي يندبوا والتعليل بالنفقة فلا يقال أنه يقتضي الحرمة كما في عب (قوله وانفرادهم يوم) أي بمن لا يعقل ولا يمسح في اليوم الذي المعروف (قوله من التطويق) أي يحاط به

في طوقهم (قوله بمحتمل التصب على الحال) قال البدر وهو المحفوظ عن المصنف وقوله لا المشايخ بالمعنى المذكور وهم بلغ السنين (قوله ثم خطب) في كذا فاقدم الخطبة فيستحب اعادتها بعد الصلاة وقوله خطب معطوف على بمقدراً أي صاموا ثم خطب وعبر بتم لانه يجلس بعد الصلاة جلسة مستقبلاً للناس ثم خطب كذا المدونة (قوله ولا يدعو لميراج) أي يكره فيما يظهر رأى الاطراف منه (قوله أن يجعل الخ) هذا بيان للقول في ذاته فلا ينافي أن الاول أن يبدأ يجعل ما على يساره على يمينه لانه يبدأ يجعل الذي على جهة يمينه على جهة يساره (قوله ويطونها الى الارض) ورفع اليدين تقرباً أحد اليدين من الآخر وهل بلا شئ أو يفرق قليلاً خلاف بين المغاربة والمشاركة أشاره في شرح الحسن الحسني (قوله والناس معه) أي حاضرون معه (قوله على النصب) الظاهر انه راجع لقوله في خر وجه الخ رداً على عبد الملك افعال لا يتكبرون في الغدوا لها ولا (١١١) يستغفرون الا في الخطبة قال جبرام ويبقى انه اذا استغفر في الخطبة أن يستغفروا

الاستغفار وغيره فقوله مشايخ وما بعده محتمل التصب على الحال والرفع على أممبتداً محذوف خبر ما أي خر حواصل كونهم أو وقعهم مشايخ ويجوز الرفع على أنه بدل من الواو في خر جوا أو الفاعلة بلعني أن الواو في خر جوا حرف على لغة من يلحق الفصل علامة جمع أو تنبيه وهي لغة كوفي البراغيش والتظاهر أن المراد بالمشايخ ما قابل الصبية لا المشايخ بالمعنى المذكور في الوقت (ص) ثم خطب (ش) أي ثم بعد صلاته كعتين يخطب خطبتين يجلس في أولهما وسطهما ويترك على عصا أو كذا ذلك كله بقوله (كلمة) ولا حذف طول ذلك ولكنه وسط قاله الاقنيسي وقال ابن عمر الجالس بين الخطبتين على قدر الجالس بين الصلوتين ويدعو في خطبته لكشف ما تركهم لا يدعو لامر المؤمنين ولا لخدمهم الخلقون فإذا فرغ الامام من خطبته استقبل القبلة مكانه فحول رداءه فتأولوا بقوله بل حالهم من الشبهة الى الرخاوصفتة أن يجعل ما على منكبيه الايمن على منكبه الايسر وما على منكبه الايسر على منكبه الايمن وليقبل الناس مثل الامام وهم جالس والامام قائم ثم يدعو كذلك وهو قائم مستقبل القبلة جهراً ويكون الدعاء بين الطول والقصر ومن دعائه عليه الصلاة والسلام اللهم اسق عبادك وجمعتك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت ويستقبل قريسته أن يؤمن على دعائه ويرفع يديه ويطونها الى الارض وروى الى السماء ثم إذا فرغ الامام والناس من الدعاء فانه ينفرد بوضوء فون على المشهور (ص) وبدل التكبير بالاستغفار (ش) يعني أنه يخطب خطبتين كخطبتى العيد وبدل التكبير هناك بالاستغفار هنا والناس معه لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً جعل المطر جزء الاستغفار وبعبارة أخرى وبدل تدافع خرجه وخطبته التكبير بالاستغفار لا في صلاته على المذهب والباء الداخلة على الاستغفار لا أخوذ (ص) وبالغ في الدعاء آخر الثانية (ش) أي وينبئ بمبايعة بالاعتاق آخر الخطبة الثانية حال كونه (مستقبلاً) للقبلة وتظهر للناس (ص) ثم حول رداءه يمينه يساره بلا تكبير وكذا الرجال فقط فعوداً (ش) أي ثم بعد فراغه من الخطبة واستقبال القبلة على المشهور وحول رداءه قبل الدعاء فجعل يمينه يساره يساراً يمينه فأي أخذ ما على عاتقه الايسر وبجزمه من رداءه ليضعه على منكبه الايمن وما على الايمن على الايسر فتأولوا بان يحول الله ساعة الجلب بساعة التحص وساعة العصر بساعة اليسر ولا

منصوب على نزع الخافض أي يجعل ما على يمينه على يساره وعليه فالضمير لفاعل التحول بل أقول ذلك الشيخ سالم ثم أقول وهذا بيان التحول في ذاته فلا ينافي أن الاول أنه يبدأ يجعل ما على اليسار على اليمين فيأخذ كآمال الشارح ما على عاتقه الايسر ما راجع من وزائنه ويجعل على عاتقه الايمن وما على الايمن على الايسر فتأولوا بلزم من هذا التحول بل قلبه ففسر ما على ظهره السما وما عليها على ظهره (تنبيه) ظاهر المصنف أن التحول من الامام وغيره مرة واحدة وهو كذلك كافي بقوله يبدأ يمينه أي يبدأ يحتاجه عنه بالمثل عينا بدليل قوله فيأخذ فائدة مهمة اعلم أنه لا يقتضي في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها شي ثم قال أنه نقل عن عائشة أنها سبعة أذرع في عرض ذراع في حال نزع الخلاف في الراد أقفل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقيل أربعة أذرع ونصف أو شرعان في عرض ذراعين وشبر وقيل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الاشارة الا القول الثاني ذكره الشبر بالمعنى في حواشي

منصوب على نزع الخافض أي يجعل ما على يمينه على يساره وعليه فالضمير لفاعل التحول بل أقول ذلك الشيخ سالم ثم أقول وهذا بيان التحول في ذاته فلا ينافي أن الاول أنه يبدأ يجعل ما على اليسار على اليمين فيأخذ كآمال الشارح ما على عاتقه الايسر ما راجع من وزائنه ويجعل على عاتقه الايمن وما على الايمن على الايسر فتأولوا بلزم من هذا التحول بل قلبه ففسر ما على ظهره السما وما عليها على ظهره (تنبيه) ظاهر المصنف أن التحول من الامام وغيره مرة واحدة وهو كذلك كافي بقوله يبدأ يمينه أي يبدأ يحتاجه عنه بالمثل عينا بدليل قوله فيأخذ فائدة مهمة اعلم أنه لا يقتضي في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها شي ثم قال أنه نقل عن عائشة أنها سبعة أذرع في عرض ذراع في حال نزع الخلاف في الراد أقفل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقيل أربعة أذرع ونصف أو شرعان في عرض ذراعين وشبر وقيل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الاشارة الا القول الثاني ذكره الشبر بالمعنى في حواشي

الرمي (قوله ولا تغفاري) هو شي يجعل من الجوع على شكل العرس (قوله ما لم يلبس) عائدا على ما ذكر من الغفار والبرانس (قوله) وبعبارة أخرى ظاهر الخ) آيات الشيخ أجد من ذلك بقوله والجواب عن ذلك أن تم الترتيب الذي ذكر في الزينة وقد وقع الجواب على هذا في كلام بعض المحققين اه (قوله وتنب خطبة بالارض) أي لا ينبغي فكره والظاهر أن الخطبة في ذاتها مستحبة وتكونها بالارض مستحبة آخر ولم يشك على شيء من ذلك (قوله ويخرجون مسطرين) هذا مستفاد من الترف (قوله والاقتلاع عن القلوب) من أجزاء التوبة لأن التوبة يتم على المعصية لأجل فيها شرعوا ولا يضر استحسانها طبعوا عزم على ألا يعودوا والاقتلاع عن المعصية في الحال أي إذا كان متلبسها وقوله والأيام هي مبيحة عن القلوب أي التي هي المعاصي وقوله والظلم هي المشار إليها بقوله المستنصف ورتبة وتعيد عبارة أن رتبة التوبة ليس دخلا في التوبة وليس ذلك على الإطلاق من نفسه شيئا أو بعينه أقبه فصحة التوبة متوقفة على رده وأما إذا استلكت عينه فرد عونه (١١٣) واجب آخر مستقل بنفسه يحتاج لتوبة كما أفاده السنوسي كتلميذ النفس

في القصاص والشرب وكسليم ما وجب في الزكوات وقضاه الصلوات فهذا كله واجب آخر كما أفاده في شرح القاصد قلنا القصاص شرعاً أي ولا يضر استحسانها طبعاً وأما التمتع فلو التلذذ ولطمع في الجنة فوقع تردد ومبنى ذلك هل هو ندم عليها لقبحها أي شرعاً ولكونها معصية أم لا وكذا وقع التردد في الندم عليها فهو لا أمر آخر والحق أن جهة التفتيح كانت بحيث لو اتفردت تصفح الندم عليها توبة والاقتلاع كانا كان الترضي مجموع الأمرين أي أن كل واحد منهما ما انفاده لا يتحقق به التدم وكذا وقع التردد في التوبة عند الأمر مخوف * واعلم أن توبة الكافر بإسلامه مقبولة قطعاً وكذا المسلم من عصيته على المشهور وقبل تلذذوا ذنب بعدها لا يعود على القطع بقبول توبة الكافر إن لم يغفر أي يشاهد ملائكة العذاب وإن لم تطلع الشمس من مغربها والأمر يقبل إسلامه فيما بالجهنم على عدم القبول من المؤمن عند التفرغ وتوبه الطلوع وادرج عليه ونعمه ولو عب مقابله أظلم بعض شيوخنا (قوله فان الجميع الخ) تعليل لقوله أطعمهم الله (قوله فليس من سننها) بل بكرة (قوله بل بأمرهم) وإذا أمرهم بواجب طاعة فقد قال سيدي أجنزرو فوجب طاعة الأمام في كل ما أمرهم به ما لم يجرم مجمع عليه وهل يدخل هوق أمره فوجب عليه ما على قول من يقول بالنكاح يدخل في عموم كلامه (قوله وتباعه) بكسر التاء كما ذكر في المختار (قوله لأن المقصود من الاستسقاء) أي من طلب الاستسقاء (قوله فكان الترتيب بالنقل البقي) أي لافي الصلوات من عظم التفتل والخشوع الذي يرجى به الاغتاة (قوله وقوله الشافعي) أي فالشافعي اختار ما عليه الشافعي (قوله وكلام الشافعي) معطوف على المسئلة (قوله وفيه نظر الخ) ظاهره أن التفرغ منه ليس بسوء أظامه بجملة أو في العمل المحتاج وهو كذلك إلا أن الثاني بقدمه هذا لم يجز إليه منتقلاً وأما إذا جاءه لينتقلنا نوباً بالسكنى فيبصر عليه بكمهم (قوله لا يشرع على أطعم الخ) أي فيهي لا يجوز أن تذكره

يجعل أسفه أعلاه ولا خلاف أن النساء لا يحولن أرديتهن لأن ذلك يؤدي إلى كشفهن ولهذا قيد التحويل بالرجال ويقع على ذلك فهو لا يحول البرانس ولا الغفار أي ما لم يلبس كالرأه ويعادة أخرى ظاهر كلام المؤلف تأخير التحويل عن الدعاء وهو قول لكنه ضعيف والمشهور تأخير الدعاء عن التحويل فيجب ثم يستقبل ثم يدعو وهذا الربعة مرتبة (ص) وتنب خطبة بالارض (ش) أي ابتاع خطبة وهو من باب إطلاق البعض على الكل أي خطبتان (ص) ويصام ثلاثة أيام قبل يوم الاستسقاء ويخرجون مسطرين للتقوى على الدعاء كيوم عرفوه ويستحب أن يأمر الأمام قبله بالتوبة والاقتلاع عن القلوب والأوامر والظلم وأن يتحلى الناس بعضهم من بعض مخافة أن تكون معاصيهم سبب منع الغنى وأمر بالتقرب بالصدقة فليعلم إذا أطعموا فقرهم أطعمهم الله فان الجميع فقراء الله فاطر هذا مع قول الشيخ أن الأمام لا يأمر بالصدقة بل يحكي الجزو في الاتفاق على أنه يأمرهم بالصدقة وأما الأمر بصيام ثلاثة أيام قبلها فليس من سننها قاله في الجواهر واستحب ابن حبيب وهو قول مالك وأبي والفرقة غاذ كرم المؤلف فسلم في الصوم وأما الصدقة فلا يلزم أمرها كما مر وتبعة بفتح المشددة كسر الموحدة وقال تبعاً (ص) وإجازة تنقل قبلها وبعدها (ش) أي انصبروا لتقبل بالسجد والمصلي قبل صلاة الاستسقاء وبعدها بخلاف العدة فإنه يكره قبلها وبعدها بالمصلي لا بالسجد كما مر لأن المقصود من الاستسقاء الاقتلاع عن الخطايا والأوامر من فعل الخير وإذا استحب فيه العتق والصوم والصدقة والتلذذ والدعاء فكان التقرب بالنقل البقي (ص) واختار أظمة غير المحتاج لمحتاج (ش) أي واختار الشافعي نيب أظمة الخصب غير المحتاج صلاة الاستسقاء على سننها عمله محتاج بحسب وقوله الشافعي وظاهره سواء أظامه غير المحتاج مجتمعاً معه أو أظامه وكل مجمله ولو في زمنين مختلفين بسبب حصول جسد لا من التعاون على البر والتقوى وقال المازري لم يأتكم على المسئلة وكلام الشافعي قال وفي ذلك عندي نظر لأنه لم يقع على أظامه أصلاً بل لا نملو كان مطلوباً بالفعل الصدرة الأولى من بعده

والأمر يقبل إسلامه فيما بالجهنم على عدم القبول من المؤمن عند التفرغ وتوبه الطلوع وادرج عليه ونعمه ولو عب مقابله أظلم بعض شيوخنا (قوله فان الجميع الخ) تعليل لقوله أطعمهم الله (قوله فليس من سننها) بل بكرة (قوله بل بأمرهم) وإذا أمرهم بواجب طاعة فقد قال سيدي أجنزرو فوجب طاعة الأمام في كل ما أمرهم به ما لم يجرم مجمع عليه وهل يدخل هوق أمره فوجب عليه ما على قول من يقول بالنكاح يدخل في عموم كلامه (قوله وتباعه) بكسر التاء كما ذكر في المختار (قوله لأن المقصود من الاستسقاء) أي من طلب الاستسقاء (قوله فكان الترتيب بالنقل البقي) أي لافي الصلوات من عظم التفتل والخشوع الذي يرجى به الاغتاة (قوله وقوله الشافعي) أي فالشافعي اختار ما عليه الشافعي (قوله وكلام الشافعي) معطوف على المسئلة (قوله وفيه نظر الخ) ظاهره أن التفرغ منه ليس بسوء أظامه بجملة أو في العمل المحتاج وهو كذلك إلا أن الثاني بقدمه هذا لم يجز إليه منتقلاً وأما إذا جاءه لينتقلنا نوباً بالسكنى فيبصر عليه بكمهم (قوله لا يشرع على أطعم الخ) أي فيهي لا يجوز أن تذكره

(قوله جل ابن الصباغ الخ) أي ابن الصباغ الشافعي ٢ بل يجوز أن لم يأت محله بنسبة الالمامة (فصل الخنازة) فائدة
 ترد بعض هل شرعت الخنازة عكة أو بالمدنية وتظهر بعض الأحاديث أنه بالمدنية (قوله ذات أحرار وسلام) فلان قيل صلاة الخنازة
 قد قيل أنه لا أحرار لها وإنما تكبيراتها كل ركعات ولذا أنسخ الإمام المأمون تكبيراً أو أكثر فلا يكبر حتى يكبر الأمام لا تملو كبره
 لكان فاضاف عليه فتج من هذا أن فيها تسليماً فقط لأحراراً وسلاماً فلا تدخل تحت الرسم فلها هذا الأيصار لأنه لا تكبيرات
 الأحرار غير الأحرار والأحرار وسلامهم وجوداً في هذه الصلاة على كل قول وإن لم يكن لها تكبيرات أحرار (قوله وجودية) وصف
 كشف وذلك لأن الكيفية لا تكون الا وجودية ودليله الذي خلق الموت إذا عدم لا يخلق ووردان معنى إطلاق التقدير وقيل عدم
 الحياة فتأبى له الصائم قيل تقابل عدم والمليكة (قوله فلا يعرى الخ) المناسب فلا يعرى بالواو لأن الصديق يجوز أن ترفعها
 والنفر بع يقتضى أنه لا يجوز أن ترفعها (قوله أنه معنى) ظاهر أن في العبارة حتماً (١١٣) أي سبب معنى خلقه الله تعالى وذلك

لان الموت صفة لليت وصفة الشيء
 قائمه به فلا تكون قائمه بغيره من
 ملك الموت (قوله ان الله خلقه)
 فيه ما تقدم أي خلق سببه في
 صورة كس والظاهر أن جرحه
 فلا ينافي أن الملائكة تعالج جرحها
 من البدن وليس كل الناس يشعرون
 ذلك بل من قرب أجهلوه كبرض
 المعترين من أهل المذهب ما منه
 البارز الموت عرض من الأعراض
 عندنا فاضداد الحياتة أن قال ولا
 يصح أن يكون الموت كشاولاً
 جسماً من الأجسام وإنما المراد
 بهذا التشبيه والتشليل وقد يخلق
 الله سبحانه وتعالى هذا الجسم
 ثم يذبح ويجعل هنذا مثلاً لان
 الموت لا يطرأ على أهل الآخرة
 اه (قوله جسم لطيف) أي فهو
 جسم نويدن ورجلن وعينين
 ورأس وأورد عليه أن سن قطع
 يدينه عليه قطع بالروح واجب
 بأنه يعود على الشخص المفقوع
 اسرعة بدون قطع أو مع قطع ولهم

ولو فعلوه لنقل أمداد أولهم فندوب وجل ابن الصباغ قول الشافعي على أنه أقامها معه لاجل
 لان ذلك بدعة لم يفعلها أحد من تقدم ولما فرغ من الكلام على الصلوات المطلوبة بعينها قرأنا
 ونفلا شرع في الكلام على ما يطلب كفاية وهو ما يحتاج إليه الموتى من غسل وغيره فقال
فصل فيما ذكره وتقدم دخول صلاة الخنازة في رسم مطلق الصلاة من قول ابن عرفقات
 أحرار وسلام والموت كيفية وجودية تضاداً لما فلا يعرى الجسم الحيواني عنهم ولا يجتمعان
 فيه وصرح كلام الأشعري أنه عرض لان الكيفية عرض وفي بعض الأحاديث أنه معنى
 خلق الله في كس ملك الموت وفي بعضها أن الله خلقه في صورة كس لا يعرى بشئ يجدر به
 الامات والروح جسم لطيف مختل في البدن نذهب الحلية بذهابها (ص) في وجوب غسل
 الميت بظهره ولو برز من الصلاة عليه كدفنه وكفنه وسننه ما خلا (ش) يعني أنه اختلف
 هل غسل الميت المسلم المتقدمه استقراراً حياً وليس يشهد ولا فقداً كثره واجب كفاية
 وشهره ابن راشد وابن فرحون أو سنة وشهره ابن يزوت كذلك اختلف هل الصلاة عليه
 واجبة وجوب الكفاية وعليه الأكثر وشهره الفاكهي وغيره أو سنة وأما دفن الميت أي
 مواراته وكفنه ففرض كفاية من غير خلاف إلا ابن وبن فله حكم منية كفنه وإنما قدم
 المؤلف ذكر الدفن على الكفن وإن كان متأخر عنه في الوجود ويكون القيل بمسماط على
 المشهور بأنه على أن القيل تعبد كأي في فصل قوة وفعل سدر على غير الأولى كاصرح به
 ابن حبيب وما من مزعم كفه لكن مع الكراهة بينه على نجاسة الأذى بالموت وعلى طهارته
 يجوز ابن هرون إلا أن يكون في جسد نجاسة فقول ابن شعبان لا يفصل عما من مزعمه ولا
 نجاسة إن غسل على الكراهة كان نكاحاً وان غسل على المنع فلا وجه عندنا لأصحابه
 فقوله في وجوب خبر مقدمه وخلافه متداوئاً وقوله بظهره متعلق بفعل ولو برز من أي
 مع الكراهة أن قلنا بنجاسة الأذى غالباً لبقاء في الجواز الغير المستوي الطرفين فهو رد على ابن
 شعبان القائل بالحرمة أو في الجواز المستوي إن قلنا بطهارته وقوله والصلاة تعطف على غسل
 الميت فهو من محل الخلاف أيضاً وقوله كدفنه وكفنه تشبيه في القول بالوجوب فقط وهو

(١٥ - ختمى ثاني) وروح كل إنسان على صفته (قوله في وجوب الخ) أي وهو الأرجح أي أن الأرجح القول بالوجوب
 (قوله وكفنه) أي وضعه في الكفن وإدراجه فيه (قوله المسلم) أي ولو سحياً لاجل أن يدخل المحكوم بإسلامه تبعاً لإسلام سابعه
 من مجوس وغيره كذا في شرح شب وعب وانظر مسألتنا في قوة ولا يحكم بكمفره (قوله بما عاين على المشهور الخ) ومعنا أنه
 ما قاله ابن شعبان من أنه للظن لا قاطع ويجوز غسله بما لا يردونه القرض (قوله في فصل قوله الخ) لا يخفى أنها لا تسمية بجاء
 مطلق كإساقى سببه وذلك لان السدر يجعل في وطء ويخص ثم يعرك بمسحاً مطلق (قوله وعلى طهارته يجوز)
 أي بل أولى راجد ركسه (قوله كان وقفاً) أي أنه على نجاسة مشددة الأذى (قوله فلا وجه عندنا) أي سواء قلنا بنجاسة ميتة
 الأذى أو قلنا بطهارتها (قوله غالباً لبقاء في الجواز الغير الخ) الأولى الجواز مطلقاً (قوله القائل بالحرمة) أي أن غسل كل كرامة على
 الحرمة (قوله أن قلنا بطهارته) فهو رد عليه على تقدير أن يكون قاتلاً بالكراهة

(قوله وتلازما) أي وجودا وعدما (قوله لان التيمم قائم مقام الغسل) فان لم يمكن تيممه أو فاضا لم يصل عليه وكذا من ترك غسله لم يكره الموتى ومن تقطع جسده بالغسل حيث لم يمكن غسله ولا تيممه ويحتمل ان يقال بالصلابة الجسم لوجود الاوصاف (قوله ان من تقطع جسده) أي خفف تقطع جسده (قوله ثم على اليسر) في شرح شب وهذا كله على جهة السند وبالجملة على القول بالمعذرة بعد أن يتوضأ يغسل رأسه ثم رقبته ثم يغسل شقه الايمن واليسر الى ركبته اليسرى بطنها وظهورها ثم أخذهن الى ركبته اليسرى الى الاسفل ثم الى ركبته اليسرى الى الاسفل (قوله أي حال كون الغسل) المفهوم من غسل تعبد أي تعبد به أي ما مر من غير مرة وقوله أو لاجل التعبد لا يظهر لان المعنى انما وجب الغسل لاجل أننا بعدناه بدون غسله ولا ظهوره ومرادنا بالهبة الحكمة والحاصل كالمعنى بعض شيونا (١١٤) ان التعبد عندنا كثر الفقهاء لا اعلم له أصلا وعندنا كثر

ظاهر من كلام المؤلف أنه بعد وسببها أي الغسل والصلاة (ص) وتلازما (ش) يعني ان غسل الميت والصلاة عليه متلازمان في وجبه الغسل ووجبه الصلاة بان كل ما لميت مسلما ما ضرر تقدمه استقرار حية وليس بشيئ ولا تقيدا كقولنا فقتلنا من ذلك سقطا ولا ردان من تقطع جسده يصل على عليه ولا يغسل لان التيمم قائم مقام الغسل (ص) وغسل كالجناية (ش) الاجزاء كالاجزاء والكمال كالكمال الا ما يختص بغسل الميت كالتركيز ولا يكرر وضوءه على الراجح ويستفاد مما قلناه من معنى التشبيه انه بعد اغسل يدي الميت أو لا ثم يزيل الاذي ان كان ثم يوضئه مرة ثم يثبته رأسه ثم يفيض الماء على شقه الايمن ثم على اليسر (ص) تعبد (ش) أي حال كون الغسل تعبدا أو لاجل التعبد بدليل تيممه عند عدم المعاقلة الضمي وعلى التعبد فلا يغسل الذي المسلم اذا لم يوجده مسلما وعلى النظافة بغسله قال مالك عليه السلام الغسل يغسله وانظر مع قوله وكاتبه الاجمعة مسلم ولما ذكر ان الغسل تعبد خشى أن يتوهم ان يحتاج الى التيمم لان كل تعبد يحتاج الى تيمم فذكر ان هذه المسئلة ليست من ذلك بقوله (بلائية) لان ما يغسله في غيره لا يحتاج اليها كغسل الاناس ولو غ الكلب والنعيم بخلاف ما يغسله في نفسه كغسل يده في الوضوء فيحتاج اليها (ص) وقدم الزوجان ان صم النكاح الا ان يفوت فسد به بالقضاء (ش) يعني ان كل واحد من الزوجين اذا مات الآخر تقدم في غسله على سائر الاولاد وسبقه اذ نازعه الاولاد لان من ثبت له حق فالامس ان يقضى له وهذا ان صم النكاح بينهما حصل سواء الا لان فسد اذا معدوم شرعا كالمعدوم حسا الا ان يفوت الفسد فوجه من المقولات الائمة كالدخول في بعض صوره والطول في بعضها فيخلق حينئذ بالصحيح فيقدم فيه الزوجان كافي الصحيح ثم ان عمل تقديم الزوجين حيث لم يكن الحى منهما محرما والا فلا يقدم لقوله في المدونة لا ينبغي ان يغسل أحد الزوجين الهرمين الا خرفان فعل كرهوا هدى ان أمضى ثم ان الاستئمان المفهوم أي لان فسد الا ان يفوت فسد ولو قال ولو فوت فسد لكان أظهر (ص) وإن رقيقا اذن سيده (ش) يعني أن الحى من الزوجين اذا كان رقيقا يقدم على الاولاد في غسل الميت ان اذن له سيده في الغسل ولا يكتفى الاذنه في النكاح وسواء كان الميت رقيقا مثله أو سوا وظاهر ما تقدم بالقضاء مطاوعه ابن القاسم وقال محسنون ان كان أحدهما أو كلاهما رقيقا فانه يقدم بغير قضاء الا في صورة واحدة وهي ما اذا كانت الزوجة حرة وورثت وأذنه

أهل الأصول ما علم لم يطلع عليها وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في كونه سجانه وتعالى جميع أفعاله الموجودة في الدنيا لا تتصلو عن مصلحة فضلانه أو يجوز خلوها عنها (قوله اذا لم يوجده مسلما) أو لا ولو وجد (قوله وانظره) أي انظر قوله تعبد مع قوله فيما في أي فان بينهما تنافيا وحاصله ان ما بان مشهور مبنى على ضعف (قوله وقدم الزوجان) أو لا ووصي بخلافه فان كن أكثر من زوجة اقربهن فيما يظهر كذا قيل (وأقول) الظاهر التشارك وظاهر كلامهم ان تقديم أحد الزوجين بالقضاء حيث كان يسار ذلك بنفسه وأما ان لم يشاره وأراد ان يستعين به فعل ذلك فلا يقضى له (قوله ان صم النكاح) ظاهره ولو كان فيه خيار كنكاح المحصور عليه من غير اذنه وليس له (قوله بالقضاء) ويندب لهما المباشرة (قوله في غسله) وكذا تقدم الزوج على أولاده زوجته في اثر الهاء هاء في نفسها ويقضى لهما الأزوجة فلا تقدم (قوله والا فلا يقدم) بل الحق

لا غار بوقوله أي ان فسد الحى في الحقيقة فان المستثنى منه عام أي لان فسدت كل حالة الا في حالة الفوات وقوله كالدخول أي وكولادة الاولاد في البعض (قوله لكان أظهر) أي لان المعنى حينئذ ولو كانت الصحة لاجل فوات الفاسد ففوات الفاسد موجب للصحة فلا يضر لجعلها استئمان المفهوم (قوله وهي ما اذا كانت الحى) وأما اذا كان كلاهما رقيقا فلا يقضى للميت منهما ما اذا كانت الزوجة رقيقة والزوج سرا وما ان الزوج فلا يقضى لهما بنفسه اذا مات الزوج ولو اذن له سيدها في الغسل • اعلم ان ما ذكر عن محسنون نقله عنه ابن نونس وظاهر ما نقله في التوضيح عنه أنه لا يقول بالقضاء فيما اذا كانا رقيقين أو أحدهما في صور من الصور قال يحج ويكفن حل ما في التوضيح على ما لابن نونس ولعل الفرق على نقل

سيله

ابن يونس أنه إذا كان كلاهما قايما وان أحدهما فلسيد المستندة لرباط يمنع الفضل الآخر ولو كانت الزوجة رقيقة والزواج حرا فلا يقضى لها إلا أن العصة ليست لها بخلاف العكس فالعصة بيد الزوج والنسل من ورائع الحياة (قوله وكلام الخطاب) أي وكذا كلام الشيخ أجد يشيدان كلامه حصون مقابل وهو ظاهر المصنف أيضا ولا ضعف لبعض الشيوخ كلامه حصون فيكون المعتقد كلام ابن القاسم (قوله أو وضعت بعد موته) لا يمكن ثبت الموت فلا يتقدم العلة كالمرث والموت لا يصلح أن النسل من ورائع الحياة لا يقتضاه جواز رؤيته الفرج بعد موته مع اجتماعه على ما أتى فيمن الكلام (قوله لأنه) أي في النسل جعل وليس في عدمه الجمع المذكور وعراده بمجرى الجمع أي بحسب ما كان وأما الآن فلا حرج في جمع بينهما وهذه علة كافية في ختمها وقوله وقد عرفت لتبديل لقوله جمعا أي إنما كان جمعا لأنها قد عرفت أنها الخ (قوله يجرى في حال الحياة) أي حياتهما معا (قوله ويكره في المات) أي بماتهما معا والحاصل أن في النسل جمعا بين محرمي الجمع ولو بحسب ما كان وإنما كان جمعا لأنه الخ فلذلك أمر بعدم النسل خفة أن عتوت الثانية فيكون جمعا بينهما في المات والجمع بينهما في حياته معا لمعناهما معا لمعني عنهما إما كراهة أو تحريما (١١٥) (قوله وظاهر كلام المؤلف) أي لأنه قال إن تزوج الخ (قوله لأنه قد سرم

سدم في النسل فيقضى له وكلام ح يشيدان كلامه حصون مقابل وكلام الشيخ عبد الرحمن يقتضيه الرابع (ص) أو قبل بناء أو أحدهما عيب أو وضعت بعد موته (ش) هنا في حين البلغة يعني أن أحد الزوجين ثبتت له التقدم على الأولياء ولوصل الموت قبل بناء أو أحدهما إلى أواله عيب يوجب انبيلار لأنه بالموت صار كالعدم لقوا الرأى وضعت بعد موت زوجها فهي أحق بتبديله وان حلت لتغير بالوضع سائر زوجات أم لا والمبالغة في المسائل الثلاثة إشارة لخلاف فيها (ص) والأجاب نفسه أن تزوج أختها (ش) أي أوالها عيب في النسل حيث ماتت تزوج أختها أو من يجرى جمعه معها فإله ابن القاسم وأشبه لأن فيه جمعا بين محرمي الجمع وقد عتوت أختها لجمع بين غسليها وجمعها بمجرى الحياة ويكره في المات وهذا يشيدان فعله مكره ولا خلاف الأول ويقيده إذا طلى أختها عاك اليقين فإن الأصله في غسليها أيضا وظاهر كلام المؤلف خلافه وأشار بقوله (أو تزوجت غيره) إلى قول ابن يونس وكذلك إذا طلق المرأته تزوجت غيره فأجاب إلى أن لا تقبله لأنه قد سرم عليه تزويجهما أن لا كان ذلك طلاقا وكان حيا كما أنه ابن غازي وفيه تنكيت على المؤلف في عدم تغييره بزوج آخر اختيار منه من نفسه (ص) لا رجعية (ش) معطوف على المعنى أي وبفسل أحد الزوجين صاحبه لا رجعية ولا تقبل واحد منهما على الآخر وهو مذهب المدونة يصح رقه على أنه فاعل الفعل محذوف وهو وقع معطوف على قدم الزوجان من عطف الجمل أي ولا تقبل رجعية لكن لا تعطف الجمل الأعلى قول ضعيف عند النصارى وكان الأولى قرنه بالوادة يصح بره عطف على فاعل المصدر المحذوف ويكون هذا محترزة والتقدير في وجوب غسل المتأهل الميت لا رجعية الخ (ص) وكتابة الإحصنة مسلم (ش) أي تقبل زوجها بحضرة مسلم ويقضى لها بذلك ولو ماتت هي لم يفسلها زوجها المسلم وقوله لا يحضرة مسلم أي خضع مسلم كراواتي عارف بأحكام النسل وهذا ينبغي أن النسل للظافة وما على القول بأنه لا يتقدم فلا نفسه ولو بحضرة مسلم لأن الكافر ليس أهلا لتبديله لأنه قد سرتع أن المؤلف قال فيما تقدم تبديلا وهو مشكل مع حكمه هناك الكتابة تقبل زوجها المسلم بحضرة مسلم (ص) والجواب الوطء الموت

على أحد وقوله ولا تقبل الوطء لتبديل وقفه ان شرط معطوفها أن لا يكون داخلها فإفساده ويجاب بأن ربا أحد الزوجين أي زوجة لا خلل فيها (قوله أي ولا تقبل) حل معنى وذلك لأن الوطء ليس المصنف (تبيينه) المظهر منها يقضى لها وطء وكذا المولى منها لأن السبب في كل منهما وهو الزوجة قائمه وان كان مطوبا وطء الثانية دون الأولى فانه ممنوع عنه قبل الكفارة (قوله لا يحضرة مسلم) ظاهره ولو لم يصيبها (قوله ولو ماتت هي لم يفسلها) وينبغي ولا بد خلفها في غير هذا الآن تضع فلوارها (قوله عارف بأحكام النسل) زاد عب ويؤمن معه إقرارها على خلاف ما يطلب في نفسه (قوله مشكل الخ) والجواب لا اشكال أي فلا مانع من مراعاة كل من القولين فتدبر هكذا أجاب بعض الشيوخ ثم إن محشيت أتت على ما حمله من التحقيق أنه هذا حار ولو على القول بالتبديل أي فيكون النسل تبديلا لا ينافي موالاة الكافر على ما منى عليه المصنف قال يقول بأن الغسل تبديلية قول بتبديل الكافر تزوجها المسلم (أقول) وله لانه لا يتوقف على نية (قوله وإباحة الخ) فيه إشارة إلى أن يحجز الإباحة كلف وإن لم يحصل وطء بالفعل

(قوله بيع الغسل الخ) لبيد عليها ولها غسله من غير قضاء على عصية السيدات فما قلنا من انهم لها ان لم يكفروا أو لم يحكمهم القتل
فانما هو أنها الحق وبقي السيد تغسل أمته فيما يظهر لانها لم تكمع اباحه وطهارة أظنه يحسب نت (قوله وأمة المدين بعد الحجر
عليه) أي لنفسه من وطهارة الحق الغمره قال الساطي وفي منع من تغسلها انظر (قوله والامة المتزوجة) وينبغي منع المتقدمة
كالزوجة وكذا الامة المولوة منها الغسل بدخول الابلا في الاماء يعني الخلف على ترك وطهارة المولوة كذا في عب وقبه نظر
بل الامة المولوة منها تغسل كما قال شيخنا وأما المسترا في زمن استراثها ان كانت عن تواضع فلا تغسل من استراها ولا يغسلها بخلاف
بأنها أي يغسلها ولا تغسله وان كانت عن تشراف انما تغسلها المشتري وان ماتت هو غسلته وأما البيعة بالخيار فلا يطؤها واحد
منها ولا تغسل المشتري ولا يغسلها ولا تغسل البائع ان ماتت وان ماتت غسلها لا تقطع حق المشتري عنها بالوت (قوله وأظهار) قد
علمت ان مثله الابلاء الآن يحسب نت (١١٦) فسحق منع الغسل في الامة المظاهرة منها والمولى منها مقدم على الطلب

في استظهاره المنع لقول
التوارد وكل من لا يغسل
ه وطؤها تغسله ولا
يغسلها وأما الزوجة
المظاهرة منها والمولى منها
فيقدم كل منهما في نفسه
صاحبه بالقضاء ويدخل
في كلام المؤلف والفرق
بينهما وبين الامهات
الغسل في الامة منوط
باباحه الوطء وفي الزوجين
بعقد الزوجة (قوله ثم
أقرب أولياته) ولو كافرا
بمحضه مسلم (قوله ثم
أجنبي) ولو كافرا بمحضه
مسلم (قوله وهل تستره
أو عورته) فان لم يوجد
سار عورته غسلته مع
غض البصر ولا يسترك
الغسل كذا ينبغي (قوله
كاعضدان عرفة) أي في
الصهر وهو المحدث خلافا
لسند (قوله ويقدم محرم

برق بيع الغسل من الجانبين (ش) يعني ان من أبيع له الوطء بسبب الرق واسترت الاباحه لأوت فذلك بيع
الغسل من الجانبين السيد عليها ولها عليه فبدل فيه القن وأم المولى المدين بوقول كان السيد عبدا واخر
يقول اباحه الوطء من المكاتب والمبعدة والمعتقة لاجل وأمة القراض وأمة الشركة وأمة المدين بعد
اطر عليه على النصوص والامة المتزوجة خلافا لفهمه القضي عن حضوره فها ولا يضرب بعارض
من حيز أو فاس أو ظهر كما قاله الساطي (ص) ثم أقرب أولياته ثم أجنبي ثم امرأته ثم وهل تسودوا
عورته تأويلان فيعمل فقيه (ش) أي وان لم يكن أحد الزوجين وكان وأسطحقه وأجاب فالرجل الميت
أحق بغسله أقرب أولياته على بعدهم كالصلاة على الخائفة والسكاح فيقعدان فأنه فاب فأنه فبذ
فم فأنه فالتشقيق وما صاب السب على غيره ويرفع عين التساويين ثم ان لم يوجد من ذكر رجل أجنبي
مسلم أو في محضه مسلم ثم ان لم يوجد أجنبي فرائعهم ولو كافرة بنسب أو رضاع أو صهر كاعضدان
عرفة كانه زوجته وأزوجة ابنه ويقدم محرم الرضاع على الصهر عند النزاع لكن اختلف اذا غسلته
الفرم هل تسرجع جسد الميت شوب وهو فهم القضي وغيره وهو الذي في الامهات واخصر وهو عليه
أو انما تستر عورته أي بالنسبة اليها ويقدم أن عورته معها كعورة الرجل مع مثله وهو فهم التونسي
ويصعد مجاوزة ثم يلبسها عداها في الحياة تأويلان ثم ان عدم من تقدم ولو جلد النساء الاحابهم
لمرقية على المشهور على حكم ابن منيه جاول لكل كعبه ثم ان تقدم الأقرب على القريب بالغسل
وظاهر كلام المؤلف ان الاجنبي بعد أقرب أولياته وقبه نظرا لان الاجنبي بعد جميع الاوليه فيحصل
الاضافة بآية وأقرب ليس على ما أي ثم قرب بها أو وليا أو ميتة تنقل من الفساد لاجال وهو أخف من
الفساد وتعلم التفصيل وهو تقدم الأقرب على أصدق سبب الوقوف على كلام أهل المنهج (ص) كعدم
الاباء (ش) يعني ان الميت اذا لم يوجد من جلد الماخين وجد قبل الصلاة غسل والا فلا (ص) وقطيع الجسد
وتزليه (ش) أي عيم عند خوف قطع الجسد وتزليه من صب الماء عليه ومعنى تقطيعه انفصال بعضه
من بعض ومعنى تزليه تسليخه وأما لو كان مقطوعا فهو ما يأتي في قوله ولادون الجسد وكان ينبغي أن
يقول وتقطع وتزله بلابه (ص) وصيب على مجروح أمكن ما كيدور ان ليحفظ تزليه (ش) يعني

الرضاع الخ) أي ومحرم النسب يقدم على محرم الرضاع كما قال في ل (قوله لكن اختلف الخ) ان
قال عب انظر العز والمتقدم هل يقتضي تساوي القسولين أو الأول أرجم (أقول) أما العز وقضاءه أن الأول أرجم الآن
الثاني أرجم بحسب المعنى (قوله يجر فقيه) وجوبا كما هو ظاهر اطلاقهم ولا يلتزم تركه كالمغسل (قوله فيصالح الخ) هذا كلام القرافي
وهو بعد فالاحسن أن يقال أن أقرب يستعمل في حقيقة ما تنظر لاجل القرب الاخولان كل واحد أقرب بما بعده بخلاف الآخر
فهو أقرب لا أقرب فأقرب مجاز (قوله والا فلا) بأن حذبه صلاة أو فم اهوذا التمسك يجري فيما اذا عمت الرجل الاجنبية ثم
سار الرجل قبل صلاته أو بعدها أو فيها (قوله وتقطع الجسد) أي أو بعضه والظاهر أن المراد بانقوش الشك فاقوله لا ما يشمل الوهم
و يرجع في خوف ذلك لاجل المعرفة (قوله أي عيم عند خوف الخ) ردمحسب نت بالتال الدال على ان المراد بالقطع بالفعل لا خوفه
وأما قوله فهو ما يأتي الخ فقيه نظرا لان الأقرب لم يوجد جده بل وجده بعضه وهو انما فعله قطع بالفعل وجدكه (قوله أمكن ما) أي بان لم

يحق التزاح فقول المصنف ان لم يحترق لعله لاحتماله (قوله أو خشي الخ) المناسب ان يخشى من صب الماء والخوف كما تقدم (قوله الجسدي) بفتح الجيم وضهوا أو ما دل المفتوحة فيه ما قروح تنقط عن الخدعة مائة ثم تنفخ مباح وقوله وأول ما ظهر الجسدي أي السبب في حصول هذا العاقبة أصحاب القبل المشار إليها بقوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب القبل الخ لكن يعارض ذلك ما قاله في المصباح حيث قال ويقال أول من عذب به قوم لوط ثم نرى بعدهم اه (قوله وألف شعرها) أي أدبر على رأسها كالجمجمة (قوله فوق ثوب) المناسب تحت ثوب والجواب ان المراد فوق خلف أو ان المعنى حالة كونه ناظر افوق الثوب ثم لا فرق في الحر من أن تكون محرمة نسب أو وضاع أو صهر كما في شرح شب (قوله لان تشوق الرجل ١١٧) الخ ولا رد ان شهوة المرأة أقوى لان كونهما شهما تنفع من اظهار آثارها (قوله) واظفر

ان الجسدي والخصوب والجروح وهذا القروح ومن تهنمت تحت الهدم وشبههم ان أمكن تفصيلهم غلوا والاصب عليهم الماء من غير ذلك ان أمكن فان زاد امرهم على ذلك أو خشي من صب الماء ترلع أو تطلع عموما والخصوب بالمال الملهمة والمجعة وأول ما ظهر الجسدي في قصة أصحاب القبل ولم يكن قبلها (ص) والمرأة أقرب امرأته أجنبية وألف شعرها ولا يضفر محرمة فوق ثوب تهنمت ككوعها (ش) يعني ان المرأة أقدم كل رجل قبل نفسها الزوج أو السديتان عدما فالأزب اليها ان أهلها النساء ولو كانتا بمحضرة مسلم على ترتيب العصبية في الرجل فتمت باقتفاء انما فالام فالاستغنى في الاخ فالخلة فالعمة فتمت العلم وتقدم الشقيقة على غيرها فان لم يوجد من أطراف النساء أحد فالمرأة الأجنبية ولو كانتا بمحضرة مسلم ثم حرمت من أهلها الرجال بغسلها من فوق ثوب وصفتها على ما قال بعض أن يعلق الثوب بين السقف يتناولون الفاسد ليعن النظر ويغرق على يديه غلظة ولا يباشرها بيده ثم ان لم يوجد محرمة عمت في وجهها يديه الكوعها وانما يحتمل الرجل لم يقف المرأة ككوعها لان تشوق الرجل للمرأة أقوى من عكسه واظفر كيف جازلر أثار الرجل الاجنبيين لوجه الآخر يسد مع انه لا يجوز في حال الحياة فان قلت يحصل على أن يجعل على يديه ثمرة يضعها على الثوب قلت لو كان كذلك لافترس في التيمع على الكوع وأشار بقوله ولا يضفر الخ لقوله في التيمع سئل ابن القاسم عن المرأة ذات الشعر كيف يصنع شعرها يضفر أم يضل أم يرسل وهل يجعل بين الاكفان أو يقص ويرفع مثل ما ترفعه الحجة قلت قال ابن القاسم يفعلون فيه ما شاؤوا وأما الضفر فلا عرفه ابن رشد بدلالة قوله من الامر الواجب وهو ان شاعقة حسن من الفعل لما روي عن أم عطية قالت توفيت أمة الرسول عليه الصلاة والسلام فلما اغتسلها ضفرنا شعر رأسها فجعلناه ثلاث صفات فربما يضفرها وقرنها ثم التفتناها من خلفها وقد روي يصنع باليت ما يصنع بالعروس غيرها لا يلقق ولا يتور اه والضفر نسج الشعر وغيره عريضا وعقسه مضموم عليه على الرأس (ص) وسنتر من سرته لركبته وان زوجا (ش) أي وسنتر الغاسل الميت من سرته لركبته وان سدا أو زوجا لكان السنتر وجوبا بالنسبة للاجنبي واستحبنا بالنسبة لزوج والسبب طلب العفة مشككة لان ما قبلها السنتر فيه واجب الان فعمل على ما اذا كان مع أحد الزوجين معين (ص) وركبته التورع وأربع تكبيرات وان زاد لم ينظر والعاود بعد الرابعة على اختيار وان والاه أو سلم بعد ثلاث أعاد وان دق في القبر وتبليغ خفيفة وسع الامام من يله (ش) الضعيف يذكر كذا تدعى الصلاة على الميت المتقدم ذكره في أول الباب وذكر المؤلف ان أركبها أربع مائة التوبة وهي قصد الصلاة على هذا الميت خاصة واستحضر

رأسه بحلقه بخفيف الام (قوله وعقسه مضموم عليه على الرأس) لا يخفى ان الضفر أعين من حيث صدقه الشعر وغيره ولا فرق في الشعر بين كونه غير مضموم على الرأس أو لا بخلاف العقص فله مضموم على الرأس والظاهر ان قوله ولنه تضرع لقوله وضفره فظهر ان العقص فيه مخصوص من حيث الشعر ومن حيث كون الشعر ملوبا على الرأس (قوله واستحبنا بالنسبة للزوج) في عب وان زوجا وجوبا وما مشى عليه شارحا كلاما من ناجي وما مشى عليه عب قول الشاذلي (قوله واستحضر كونهما فرض كتابا) هو واجب ولا يضفر الغفلة عنه شيئا وكذا لا يضفر تدمر كذا وبعض الشراح كما لا يضفر ذلك فرض العين وانظر هل ذلك فرض أو مستحب قال الترمذي لان التصديق الشخص فلا يضفر جعل منه (أقول) والذي يستدعي في الفهم ان المستحب لا واجب وقصة كلام الشارح انه بعض ركن لكن لا يضفر الغفلة عنه نظرا لما نصحنا فانه ركن وأما ترك بعض منها هو ان لا يضفر وقصة قوله غفل أم لوتره

عدا أو جهل أنه يضرب والظاهر أنه لا يضرب (قوله ولو صلى عليها على أنها أتى الخ) وكذا الوصل ولا يدري أوجب هو أو أمر أم لا للصلاة
 بمنزلة أن شاهد كروى الشخص أو البت وان شاع أو قوى الجنازة أو النعمة وإن علم أنها الصلاة بتعيينه خصه فيها بقى على ما جرى
 فيه وإن حصل التعدد لم يعلم من صلى عليه قال من أصلى عليه فوقع من على الذكر والمؤث والمفرد والجمع والخش والمشكل
 حيث كان خشي (أقول) والظاهر أنه أنصلي على أنه يدق قين أنه عروا وبالعكس لا يضرب ما لم يقصد به الخصوص وفي شرح عب
 ولو كانت الجنازة واحدة وظن المأموم كالأمام أنهم جماعة فإن الصلاة تجزئ لأن الجماعة تتضمن الواحد وأما وظن الإمام أنها
 واحدة وظن المأموم أنهم جماعة فإنها جماعة ظن تعاد من المأموم لأن صلاتهم من رتبة صلاة إمامهم وكذا تعدادا كان في النش
 اثنان وظنهما واحدا وروى الصلاة عليه فقط تعاد عليه ما إن لم يعبه ما به مثل ما يلزم بالرجوع بالمرجع فإن عبه أعيدت على غيره
 (قوله ولو صلى عليها على أنها أتى الخ) أقول ما لم يقصد به الخصوص كونها أنني فيما يظهر (قوله) وأن تعاد الإجماع في زمن عمر الخ) اعلم أنه
 قد اختلفت العناية فيه من ثلاث إلى تسع ثم انعقد الإجماع في زمن عمر على أربع وإن زاد الإمام خامسة عددا في مخرج شب والزائدة
 مكروهة (قوله ولا ينتظر) أي لأن التكبير في المجلس بمنزلة الركعات من كل وجه وأيضا الخامسة في فرض العين زائدة لاجتماع الزائدة
 هنا قبلها للاختلاف في تكبيراتها من ثلاث إلى تسع فإن انتظر فينبغي عدم البطان وهل انتظر مكره أو مكروه وهو الظاهر وحرم
 (قوله وإن زادها سهوا) ومثل السهو الجهل (١١٨) فيما يظهر فإن لم ينتظر على ذلك فينبغي الصحة وانظر لو لم يعلم هل زاد عددا

أو سهوا والظاهر أنه يصل
 على ما إذا زاد سهوا كما قال
 عجم وكلام محقق نت
 يعنى كلام السهوي فإنه
 قال أما لو زاد سهوا فإنه
 ينتظر وجوب يسبحه كن
 فله خمسة هذا مقتضى
 المنصب اه (قوله كما
 قاله بعض) وهو الشيخ
 سالم (قوله يجعل على ظاهره
 الخ) ويدخل في كلامه
 المسبوق فأتى بمسبوقه
 ولا ينتظر حتى يسلم فإن
 انتظر فينبغي الصحة كأن تقدم (قوله وفيه نظر) لأن الصلاة صحيحة عليه وعليهم وسكت الشارع عما إذا نقص وحاصله كافي بعض
 الشراح أن إن نقص انتظر حيث كان سهوا ولا يكفونه بل يسبحون قال محضون فإن لم يتبعه وتركهم كبروا وصحت صلاتهم إن تبعتهم
 قرب والابتلى صلاتهم بطلان الصلاة كما هو الأصل كذا في عب وفيه خلل لأنه على مذهب محضون الذي لا يقول بالكلام أن
 صلاتهم صحيحة وإن لم يتبعه عن قرب ولا يكفونه على كلام غير محضون فإن نقص عددا وهو رابدها لم يتبّع وأما لو انتظر أن تنقص
 عددا دون تقليل فهو بمنزلة تقصسه هو إلا أن منهم يقول بأن التكبير ثلاثا وبطل عليهم ولو أوزار به لبطانها على الإمام اه لكن
 سيأتي عند قوة أو لم بعد ثلاث ما يشيد الثاني كما تقدم في (قوله ومنها الدعاء بعد كل تكبيرة) أي حتى من المأموم فليس كالصاحبة
 في حق المأموم لأن المقصود كثرة الدعاء على في (قوله) وسعدني ما منه والظاهر أنه هو الواجب إذا كان خاصا بالمت وأما ما كان متعلقا
 بالتبعية فجب اه (قوله) يظهر المذهب كراهة الصلوة فإذا قرأها للزوج من خلاف الشافعي أي قرأها بعد التكبيرة الأولى
 فالمتعين عليه طلبه بدعا قبلها أو بعدها (قوله حتى بعد الرابعة) أي جوبوا بالمشهور بخلافه وهو أن لا يدعو بعد الرابعة وهو قول
 الجمهور وقد ذكر المصنف استحسانا لمتنبه على قوة فقط في الجملة لا لكونه هو المشهور عنه لأن المتن أنه لا يختلف الجمهور (قوله)
 فاعتذر والذات ترك الدعاء) فإن قيل العمل واجب من غير نزاع والصلاة على غائب مكرهة فكيف ترك الواجب خوفا من ارتكاب
 مكروه فالجواب أن يقال لعل ترك الدعاء مسبق على حرمة الصلاة على غائب وهو أحد قولين (قوله) ولكن أوهو يرتفع الجنازة) قال في
 ل أن ظاهر ما تقدم أن دعاء أي هر رتبهما بعد كل تكبيرة وذكره ابن عرفة بعد التكبيرة الأولى وذكره كل من الثلاث غيرها
 دلت عليه فراجع إن شئت وظهر ما تقدم أيضا أنه في الصغير والكبير وينبغي اختصاصه بالتكبير وأما الصغير فيسعد دعائه

أو سهوا والظاهر أنه يصل
 على ما إذا زاد سهوا كما قال
 عجم وكلام محقق نت
 يعنى كلام السهوي فإنه
 قال أما لو زاد سهوا فإنه
 ينتظر وجوب يسبحه كن
 فله خمسة هذا مقتضى
 المنصب اه (قوله كما
 قاله بعض) وهو الشيخ
 سالم (قوله يجعل على ظاهره
 الخ) ويدخل في كلامه
 المسبوق فأتى بمسبوقه
 ولا ينتظر حتى يسلم فإن
 انتظر فينبغي الصحة كأن تقدم (قوله وفيه نظر) لأن الصلاة صحيحة عليه وعليهم وسكت الشارع عما إذا نقص وحاصله كافي بعض

عبدك
 الشراح أن إن نقص انتظر حيث كان سهوا ولا يكفونه بل يسبحون قال محضون فإن لم يتبعه وتركهم كبروا وصحت صلاتهم إن تبعتهم
 قرب والابتلى صلاتهم بطلان الصلاة كما هو الأصل كذا في عب وفيه خلل لأنه على مذهب محضون الذي لا يقول بالكلام أن
 صلاتهم صحيحة وإن لم يتبعه عن قرب ولا يكفونه على كلام غير محضون فإن نقص عددا وهو رابدها لم يتبّع وأما لو انتظر أن تنقص
 عددا دون تقليل فهو بمنزلة تقصسه هو إلا أن منهم يقول بأن التكبير ثلاثا وبطل عليهم ولو أوزار به لبطانها على الإمام اه لكن
 سيأتي عند قوة أو لم بعد ثلاث ما يشيد الثاني كما تقدم في (قوله ومنها الدعاء بعد كل تكبيرة) أي حتى من المأموم فليس كالصاحبة
 في حق المأموم لأن المقصود كثرة الدعاء على في (قوله) وسعدني ما منه والظاهر أنه هو الواجب إذا كان خاصا بالمت وأما ما كان متعلقا
 بالتبعية فجب اه (قوله) يظهر المذهب كراهة الصلوة فإذا قرأها للزوج من خلاف الشافعي أي قرأها بعد التكبيرة الأولى
 فالمتعين عليه طلبه بدعا قبلها أو بعدها (قوله حتى بعد الرابعة) أي جوبوا بالمشهور بخلافه وهو أن لا يدعو بعد الرابعة وهو قول
 الجمهور وقد ذكر المصنف استحسانا لمتنبه على قوة فقط في الجملة لا لكونه هو المشهور عنه لأن المتن أنه لا يختلف الجمهور (قوله)
 فاعتذر والذات ترك الدعاء) فإن قيل العمل واجب من غير نزاع والصلاة على غائب مكرهة فكيف ترك الواجب خوفا من ارتكاب
 مكروه فالجواب أن يقال لعل ترك الدعاء مسبق على حرمة الصلاة على غائب وهو أحد قولين (قوله) ولكن أوهو يرتفع الجنازة) قال في
 ل أن ظاهر ما تقدم أن دعاء أي هر رتبهما بعد كل تكبيرة وذكره ابن عرفة بعد التكبيرة الأولى وذكره كل من الثلاث غيرها
 دلت عليه فراجع إن شئت وظهر ما تقدم أيضا أنه في الصغير والكبير وينبغي اختصاصه بالتكبير وأما الصغير فيسعد دعائه

وانظر أدعية الصغير وغيره في عب (قوله هذا أحسن ما سمعت من الدعاء) أي أقصره وأخذه (قوله فأنسوى عليه التراب) انظر ما المراد بالنسوة هل هي غمام وضع التراب أو مجرد وضعه والظاهر أن المراد وضعه عليه (قوله فيصل على القبر) ولا يخرج وأن لم يطل وهذا أي قوله وأن دفن خاص بالثانية وأما الأولى وهي الموالاة فليس معها عادة كقوله الشارح وغيره بخلافه أنت وأرضي ذلك بحسب تن ثمان كلام المصنف في الثانية ضعيف إذ العمد أنه في الثانية وهي ما إذا انقصر على بعض التكبيرات ما تعاد ما لم يفتن فأن دفن قوله كما يعلم من نص المواق وقواعد بحسب تن والحاصل أن قوله أعاد عام في الأولى وغيره وقوله وأن دفن الخ خاص بالثانية ومع انصوص هو ضعيف وهذا خلاف ما عليه شارحنا من رجوع قوله وأن دفن لهما معا (قوله ومثلها ما إذا سلم بعد ثلاث تكبيرات) أي أو اثنتين سهوا أو طلال ومثل جهلا والحاصل أنهما إذا والى أو سلم من اثنتين مثلا سهوا أو جهلا وقرب الأمر يرجع بالنسبة وأن طلال بطلت وكذا عباد مطلقا واذا فاني في الأولى فالظاهر أنه ينبغي على تكبير واحدة لأن الرابعة صارت أولى بطلان ما قبلها كما في الصلوات الخمس كذا في شرح شب (قوله ومزب ابن ناجي أنه يرجع بتكبير) والظاهره (١١٩) يحسبه انظر هل يرجعه بتكبير على الأول حرام أو مكروه وكذا على قول ابن ناجي هل يرجعه بتكبير واجب

عبدك وابن عبدك وابن أمك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلمهم
 أن كان محسنا فزني أحسنا وإن كان مسيا فتجاوز عنه اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعد قال هذا
 أحسن ما سمعت من الدعاء على الجنازة ٨١ وإن والى التكبير ولم يقبل بينه وبينه دعاؤه وإن قل أعاد الصلاة
 ما لم يفتن فأنسوى عليه التراب فيصل على القبر ومثلها ما إذا سلم بعد ثلاث تكبيرات أو أقل سهوا وطال
 أما لو قرب فانه يرجع بالثانية ويتم التكبير ولا يرجع بتكبير ثلاثا لأن الزيادة في عدده فأن كرجع في
 الأربع قلته إن عبد السلام وصوب ابن ناجي أنه يرجع بتكبير كما في القرينة ومنها التسليمة واحدة
 يسبح الإمام بها بنفسه ومن يليه ويسبح بها المأموم نفسه فقط وإذا سمع من يليه فلا بأس بوضاها كلام
 المؤلف أن الركن تسليمة خفيفة وليس كذلك فأن الركن هو التسليمة والخفة مندوبة وكذلك تسبيح
 من يليه والمراد بجمع من يقتدي به كما يفعله كلام المواق (ص) وضعا المسبوق للتكبير (ش)
 يعني أنما إذا جهل شخص وقد كبر الإمام وتبعه أبا فرغ المأموم من التكبير فلا يكبر لأن والإمام
 مشغول بالمعامل ينتظر سأكنا أو دأعالي أن يكبر الإمام فإن كبر دخل معه لأن التكبيرات كل ركعات
 ولا يقضي ركعة كاملة في صلص الإمام وقيل يكبر ويدخل كصلاة العبد ورواها مطرف وقال بها اختياره
 ابن حبيب ومن المتأخرين ابن رشد وسند ومفهوم قوله للتكبيرات أو تسبوق الرابعة أي سبقه الإمام
 والمأمومون بتكبير الرابعة ولم يبق إلا السلام لا يدخل معه وصوب ابن نونس قال استدلاله في حكم التشهد
 والداخل حينئذ كالقاضي لجميع الصلاة بعد السلام وعن مالك يدخل ويكبر أربعا (ص) ودعاه أن
 تركت والاولى (ش) يعني أن المسبوق اناسم الإمام فانه يدعو بين تكبيرات قضاه أن تركت الجنازة
 ويخفف في الدعاء لأن يؤخر رفعها ليهتدل في دعائه وإذا رفعت فورافته باليدين التكبير ولا يدعول ثلاثا
 تسير صلاة على غائب يؤخذ من هذا التعليق أن الصلاة حينئذ مكروه (ص) وكفن يلبسه بجمعة

الاولى أو مكروه وما علمت من أن الخفة مندوبة وهي بالنسبة للمأموم يمكن أن يكون الشارح أراد أن يفعله ولا يدعاه فاره
 شيخنا (قوله وضعا المسبوق للتكبير الخ) وجوبه بأي يصبر إذا تابعه العبد فرأى المأمومين من التكبير كما إذا حده بحسب تن فأن لم يصبر لم
 تبطل صلاته ولكن لا يعتد به اعتدالا كثر (قوله بأن فرغ) احتراز عما إذا ذكرهم في التكبير فانه يكبر ويدخل معهم من غير صبر
 (قوله كالقاضي لجميع الصلاة) أي فأن علمه تكرر بالصلاة على الميت وظهر أنه يطلب بالقطع حينئذ وقوله عن مالك دخل قال
 بعض الشراح والاول هو المناسب لأنه ثلاثا تكرر بالصلاة لانه يكون كلقبص لصلاة في جنازة صلى عليه وانظر لوشك أي ثلاثة
 أو هي الرابعة هل يدخل أو يترك لتحقيق أنها الرابعة وإذا دخل في هذه الحالة على أنه لا يدخل فالظاهر هل تعص صلاته (قوله ودعاه أن تركت) أي
 وجوبه كما في شرح شب في تنبيهه ما ذكره المصنف من التفصيل بخلاف لذهب للدونة التي هو العمد كما يفعله ابن عرقين أنه
 بواله مطلقا وينبغي على المصنف ترك خامس وهو القيام وظاهره أنه فرض على القولين في صلاتها (قوله وكفن الخ) فنه تقرير أن في
 الشارح حاصل الاول أن الميت لو كان صاحب مال فقال القاضي أو أحد الورثة يكفن في الثياب الشريفة وقال الورثة أو بعضها
 نكفنه في ثياب ليست تلك الصفة فينظره باعتبار حال حياته فأن كان يلبس الثياب الشريفة في الجملة فيقبض ثياب شريفة بكتن
 فيها والافيقض في ثياب لثمة الورثة

أو بعضها الثاني أن معنى كفن أي ذب أن يكفن والمعنى أن من كان يشهد مشاهد الطر ومات وعنده الثياب التي كان يشهد فيها شاهد الخبير فانه يستحب الورثة أن يكفونه في تلك الثياب وظاهر ذلك ولو كانت قد عوجت حيث شذفلا فقضاه في تلك الصورة لا معنى للقضاء بذلك لانهم اختلفوا في تلك الحالة وكانت قد عوجت فلا يقضى بها اذا كان يشهد مشاهد الخبير في الثياب الجديدة كقبره شيئا (قوله) ويحتمل انه ياتى باستحب الخ أي الذب في المصنف متعلق بالورثة (قوله) اما ما يتعلق بالاعيان) بخبر القصة ثم في عبارة شئ وذلك ان أول حل يقتضى أن دين المرتحن انما يتعلق بالقصة وآخره يقتضى أنه تعالى بالاعيان انه لم يخصر فيها ويكن أن يقال ان فيه شائتين تعلق القصة وتعلق العين فتعلق العين من حيث ان المرتحن مقدم على غيره وتعلق القصة من حيث انه لو فضل له فضل من دينه رجح بها على الدين بخلاف العبد الخاني فهو منحصر وذلك لانه لو فضل للحي عليه فله ان يكون العبد الخاني المسلم للحي عليه لو بارش الحناية فان الحي عليه لا يرجع بالفاضل (قوله أو نبش) (١٣٠) المناسب أن يقول بان نبش (قوله عوض) بمفهومه ولو جلد قبل ان يعرض يكفن فيه الساطي ان أمكن تداركه والأورث ولو جمع له عن كفن فكفنه رجل وتماجم لأبيه ولا أخاه الورثة ولا غيرها الأمان بدعه أرأيه لهم فان لم يعرف أرأيه اصدق به منهم لقول مالك ومن عليه من لا يعرف صاحبه تصدق به عنه (قوله) ورث ان فقد الدين) قال في لثاغيبه على ذلك علم انه لا ارشع الدين خسة أن يتوهم انه لما لم يكن لغيره المنع منه فقدم على دينهم لا تتعلق به به حق وأتقوا في ذلك الوصايا فيه لث (قوله) أب على ابنه أو ابن على أبيه) فلا اجتماعا كل هؤلاء من له ابن وأب لم تقطعه نفقته لماته قال الخزولي

(ش) يحتمل انه بيان لصفة الكفن أي اذا تباح الورثة في الكفن قضى بتكفينه بملبوسه في الجملة ويحتمل انه بيان للاستحب أن يحصر على التكفين فيه وعلى الأول بقدر مضائق أي مثل ملبوسه لجملة وعلى الثاني كان ينبغي أن يقول لجملة ليدخل ثياب جسته وصلاته وأحرامه وعباده وما شهد مشاهد الطر والاحتمالان صحيحان (ص) وقدم كونه الدفن على دين غير المرتحن (ش) يعني ان الكفن مقدم من رأس المال لا يقيد كونه ملبوس جسته كونه الموارث من غسل وحمل وحفر وجراسة ان احتج بها على كل ما يتعلق بالذمة من الدين غير دين المرتحن الخاثر لزمه اما ما يتعلق بالاعيان سواء انحصر فيها كالعبد الخاني وأم الولود كالمطهر والمثناة أو لم يخصر فيها كدين الرهن فتقدم على الكفن ومؤون التجهيز ولو كان الكفن مرهونا فالمرتحن أحق به لانه حازه عن عوض والا لم يكن للعورثة ثمة وأشار بقوله (ولو سرق) الى أن الكفن مقدم على غيره ولو سرق ما كفن به أولا أو نبش القبر ولو لم يقسم المال بين القاسم ولا يداخله ولا السلامة عليه (ص) ثم ان جد وعرض ورث ان فقد الدين (ش) يعني أن الكفن اذا وجد بعد ان سرق أو ضاع وقد كان الورثة أو غيرهم عوضوه فانه يورث ان لم يكن على الميتدين والأقاربين (ص) كما قال السبع الميت (ش) تشبيهه في الحكم بقلب الصورة وهي ما اذا فقد الميت وبقي الكفن فمورث مع فقد الدين (ص) وهو على المتفق بقراءة أو رث (ش) يعني أن ما ذكر من الكفن ومؤون التجهيز يجب على المتفق على الميت بسبب قرائنه أن على ابنه أو ابن على أبيه أو بسبب رقة من قن أو من فيه مثابة ولو مكا بالان نفقته على سببه لث فيها جزأ من الكتابة ولومات شخص وعبد ولا يخلط السيد لا كنفوا احدا كفن به العبد لانه لاحقه في بيت المال بخلاف السبلة حق فيه والمراد بالاتفاق القدوة عليه بالجارضا الفعل بدليل قوله والقبر من بيت المال ويلزم ما في البعض من الكفن بقدر ملكه منه (ص) لازوجة (ش) يعني أن الكفن وما معه من المون لا يكون تابعا لنفقة الامن جهة القرا والرق وأمان جهة الزوجة فلا ولهذا لا يجب على الزوج أن يكفن زوجته ولو كانت فقيرة وهو قول ابن القاسم ونسبه في الجواهر لسبحون فكفنه على ابنه وهو يفيد ان النفقة كانت أولا على الاب لزماته الولد ثم حدث الزمن ولم يورث ان نفقته تنقل على ابنه ولومات والخص وهو لثقال الشارع حرام وغيره في النفقات قبل تصاصان وقيل يقدم الابن اه وهو الصواب اه ثم التصاص في الكفن اذا كان يحصل لكل ما يترتب عورته أي يحصل لكل مما يكفن به ما يستغوره (قوله كفن به العبد) أي اذا مات معا أو تقدم موت أحدهما على الآخر لم يمل عن المتقدم أو عمن المتقدم وكان البتلو مالو كان السيد فكفن العبد من عليه بعد موت سيد مناع على انتقاله بمجرد الموت وكذا يظهر على الآخر وسأني القولان في البين (قوله بدليل قوله والقبر) أي لان قوله والقبر من بيت المال معناه الشخص الذي لا ماله ولا نفقته لازمة لاحد فان كان له ماله ولا نفقته تازم انما يورث بحره عليه بالفعل ثم مات فان كفته ومؤون تجهيزه تازم ذلك الانسان اعتبارا فوجب الاتفاق لا بالاجراء بالفعل فهو ليس فقيرا لا باعتبار المذكور (قوله) وهو قول ابن القاسم ومقابله ما لا يثبت انه تازم لانه من لوازم العصمة ولا يثبت ان كانت موسرة قبلها ولا اقلية ونسبه في الرسالة لسبحون وعمل الخلاف اذا دخل أو دعي بالدخول وهي مطيعة والا فهو عليه بالاتفاق وذكر في لث عن

فيه الساطي ان أمكن تداركه والأورث ولو جمع له عن كفن فكفنه رجل وتماجم لأبيه ولا أخاه الورثة ولا غيرها الأمان بدعه أرأيه لهم فان لم يعرف أرأيه اصدق به منهم لقول مالك ومن عليه من لا يعرف صاحبه تصدق به عنه (قوله) ورث ان فقد الدين) قال في لثاغيبه على ذلك علم انه لا ارشع الدين خسة أن يتوهم انه لما لم يكن لغيره المنع منه فقدم على دينهم لا تتعلق به به حق وأتقوا في ذلك الوصايا فيه لث (قوله) أب على ابنه أو ابن على أبيه) فلا اجتماعا كل هؤلاء من له ابن وأب لم تقطعه نفقته لماته قال الخزولي

فكفنه على ابنه وهو يفيد ان النفقة كانت أولا على الاب لزماته الولد ثم حدث الزمن ولم يورث ان نفقته تنقل على ابنه ولومات والخص وهو لثقال الشارع حرام وغيره في النفقات قبل تصاصان وقيل يقدم الابن اه وهو الصواب اه ثم التصاص في الكفن اذا كان يحصل لكل ما يترتب عورته أي يحصل لكل مما يكفن به ما يستغوره (قوله كفن به العبد) أي اذا مات معا أو تقدم موت أحدهما على الآخر لم يمل عن المتقدم أو عمن المتقدم وكان البتلو مالو كان السيد فكفن العبد من عليه بعد موت سيد مناع على انتقاله بمجرد الموت وكذا يظهر على الآخر وسأني القولان في البين (قوله بدليل قوله والقبر) أي لان قوله والقبر من بيت المال معناه الشخص الذي لا ماله ولا نفقته لازمة لاحد فان كان له ماله ولا نفقته تازم انما يورث بحره عليه بالفعل ثم مات فان كفته ومؤون تجهيزه تازم ذلك الانسان اعتبارا فوجب الاتفاق لا بالاجراء بالفعل فهو ليس فقيرا لا باعتبار المذكور (قوله) وهو قول ابن القاسم ومقابله ما لا يثبت انه تازم لانه من لوازم العصمة ولا يثبت ان كانت موسرة قبلها ولا اقلية ونسبه في الرسالة لسبحون وعمل الخلاف اذا دخل أو دعي بالدخول وهي مطيعة والا فهو عليه بالاتفاق وذكر في لث عن

الغمي ان فقد سائر كله يدعى ستر عورته الى تركته ومافضل الى ما فوق ذلك الى صدره اه (قوله ولا مرد) بضم الميم من ارمض (قوله) يعني انه ينبغي بلن حضرة أسباب الموت الخ) فيه إشارة الى أن الضمير في قوله فلهما أي الميت لا يعنى من طاعة الموت بل يعنى من حضرة أسباب الموت وعلامته وأطلق عليه ميتاً باعتبار المال (قوله وعلاماته) عطف تفسير (قوله يستحب غلبته الخوف) أي ما لم يؤد الى يأس والا كان مذموماً ورجعاً كان كفراً ثم اعلم انه من غير ضرورة الجهور ورجع بعضهم بتقديم الراجح لمطلق الاحتمال طرق الموت في كل نفس وهو موفى في كل لحظة وبعبارة أخرى هو الافرط للشخص تغلب الراجح لا تغلب عليه أيا من ردة افعاء والخوف لئلا يغلب عليه داء الامن من مكراته أو ان كان عاصياً للخوف أفضل وان كان مطيعاً فالراجح أفضل أو ان كان قسلاً للثب فالخوف أفضل وان كان بعد فالراجح أفضل أو ان كان صحيحاً فالخوف أفضل وهو المختار عندنا والذي عند الشافعية انه يكون ترجاه وخوفه مستويين وان كان مريضاً فالجوفه صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب حسن الظن (قوله لا غرة الخوف تتعذر حينئذ) أي التي هي العمل الآن قضية التعذر انه كان ينبغي الخوف رأسماع ان قضية التعذيران هناك خوفاً (قوله لانها) كذا في نسخة ماى الرجلواخوف بكناسي (١٣١) طار اذا مال أحدهما أي المتخفض وتلف

سقط الطائر ~~سقط~~ الخوف اذا مال أحدهما أي ذهب وتلف هك الشخص (أقول) وبعد فهذا دليل المذهب الشافعي انهما يكونان على حد سواء لا المذهب الذي هو مذهب الجهور أن يكون الخوف أفضل (قوله) وتقبله عند احدهما) كان ينبغي أن يقول وعند احدهما بالاولان هذا مذنبون فان كافي له وبه نظر الم الذي ينزل فيه الملائكة لقبض الروح أولان الروح اذا خرجت تبعها البصر كالمرد في الخبر وروى ابن القاسم كراهته لانه لم يفعل به صلى الله عليه وسلم (قوله) وشخصه) أي ارتفاعه وهو عطف تفسير على ما قبله (قوله وظاهره انه

نظر الى انقطاع العصية (ص) والفقير من بيت المال والافضل المسلمين (ش) هكذا قال ابن شاس ونفسه ومن لا مال له يكتف من بيت المال فان لم يكن بيت مال يريد أو كان لا يمكن الوصول الى شيء منه فكفته على كافة المسلمين كفاية ان لم يكن وقف ولا مرد والانهى الكلام على الواجبات شرع في الكلام على المندوبات وبدأ بمناجيب المرض ومن حضر وقت موته وبعد فقال (ص) وندب تحسين ظنه باقية (ش) يعني انه ينبغي بلن حضرة أسباب الموت وعلاماته ان يحسن ظنه باقية تعالى عاين يستحب غلبة الخوف سلاماً للانسان في مهلة العمل فاذا نادى بالاجل وانقطع الامل استحب غلبته الرجاء قال غيره لان غرة الخوف شته فحينئذ اه ان قيل لم كان تحسين الظن بالله مستصحباً انه يجب تحسين الظن بالله تعالى بأدائها بكناسي الطائر اذا مال أحدهما سقط فالجواب انه ينبغي تحسين ظنه بالله عند الموت فلا تعرض (ص) وتقبله عند احدهما على أين ثم يظهر (ش) أي وينبغي بلن حضر عندهم بض تقبيله على شقه اليمين الى القلبية عند احداً بصره ومخوضه الى السماء فان لم يقدر فعلى ظهره ورؤسائه القلبية وظاهره انه لا يجعله على شقه اليسر وفحوى الطراز وما في التوضيح من بصره على القولين في صلاة المريض يقتضى انه يجعل على أين ثم يسر ثم يظهر وانما اسقط اليسر واقتصر على اليمين فمأولاه من اصحاب اليمين لامن اصحاب اليسار (ص) وتحجب الحاض وجنبه (ش) أي وينبغي تحجب الحاض والجنب عن الكلب والتناول وكل شيء تكرهه الملائكة والصبي الذي يبعث ولا تكف اذا نهى ليت ويندب كونه طاهراً وما عليه طاهر وان يحضر عنده طبيب وحضور أحسن أهله واصحابه من اخوة اودينا

(١٦ - نرى ثانياً) لا يجعله على شقه اليسر) أي قبل الظهر (قوله من بصره على القولين في صلاة المريض) اعلم ان الاقوال في صلاة المريض اربعة فقيل الجنب اليمين ثم اليسر ثم الظهر فانه المأول وغيره وقبل الظهر مقدم على اليسر فانه ابن القاسم وقيل ان الظهر والجنب اليمين سيان لا مزية لأحدهما على الآخر وقيل ان الظهر مقدم على الجنب اليمين فلهذا ان محرز عن أشبه وابن مسلمة وكلها على جهة الاستحباب اه وهذه الاقوال ذكرها ابن الخليل في صلاة المريض ثم لم يلحق في ذلك الموضوع طائفة وكيفية التوجه كقولين في صلاة المريض فقال المصنف في التوضيح أي بتقديم اليمين على الاستلقاء والاستلقاء وأشار الى قولين من الاقوال الاربعة باعتبار ما يفعل فإذا علمت ذلك فلا يظهر قول الشارح وما في التوضيح الخ ولو قال بولجى على صلاة المريض المتقدمة لقال على أين ثم اليسر ثم ظهر لكان أحسن وظهر من ذلك ان المصنف انما مشى على قول ابن القاسم في صلاة المريض من حيث تقبيله الظهر على اليسر ويكون في عبارته حذف أي ثم يسر (قوله) وانما اسقط اليسر) أي كان يقول ثم ظهر ثم يسر الذي هو أحد الاقوال (قوله) الحاض) ومثله التقسم (قوله والكلب) غير المأذون في اقتحامه ومطلقاً في خلاف في ذلك (قوله ليت) كذا في نسخة ملحقه متعلقة بتجنب أي تجنبها ليت لا ليت وهو خيط بالصبي وما أشبهه كالثوب النجس وليس راجعاً لما قبله لان المراد بتجنبها الحاض والجنب اه أن لا تكونا في البيت الذي هو فيه وكذا يقال في تجنب الكلب والتناول وأما الثوب النجس والصبي الذي يبعث ولا تكف اذا نهى فلما أراد بتجنبهما بعد ما نهى وكذا يقال فيما أشبههما (قوله كونه طاهراً) أي من الخبث (قوله جنتا) أي هبة (قوله وخلفا) كذا في نسخة

لفظة واحدة وبفسدهي شحمة لفتح الخاء وضمة هاء في لُ تكرر اراء تكون اُحدهما يفتح الخاء والاخر يضعها وكان السميت بجمع
 يسكون الخواصر والزناة فيكون مغاير الخلق بالوجهين (قوله وان لا يتل من يسكي) أي بعدهما عنه لاعن البيت كما يستفاد من
 عبارة لُ (قوله رفع صوت) أي أو ماذا كان يسكي لا يرفع صوت فله لا يعد (قوله اللهم أجز الخ) قال في المصباح من باب شرب
 وقتل وآبره باللفظة ثالثة فإذا أظلمه (قوله وأعقبني) من أعقب فهو يفتح الهمزة وكسر الغاق (قوله بأن يقال بصخرته) ولا يقال
 له قل ثلاثا وافتى ذلك قوله لا ردقة الفتاتين أو أليس وأورد على ذلك أنه عليه الصلاة والسلام قال لا أي طاب قبل لاله الا الله كلمة
 أبلغ الشهادته عند الله تعالى ورد بان هذا لم يكن سبق منه قولها للكفر وإذا قالها بالاتحاد عليه الا أن يتكلم بكلام أخفى فعاد
 لتكون آخر كلامه مغيب من كل آخر (١٣٢) كلامه من الدنيا لاله الا الله محمد رسول الله دخل الجنة ولا ينصير

وتلقينه كلمة التوحيد برفق وكثرة تعلقه بالخير من لان الملائكة يؤمنون وهم من مواطن
 استجابة الدعوة وان لا يتل من يسكي برفع صوت وقول ياتوه واليه راجعون اللهم أجز في
 مصيبي وأعقبني خدامها وابعاد التساهلة تصبره وانها راجعون التبدلان حضرم من الرجال (ص)
 وتلقينه الشهادتين وتقبضه وشحمة اذا قضى (ش) يعني وبما يستحب أيضا تلقينه الشهادتين
 يقال بصخرته أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله لحديث لقنوا موتاكم لا اله الا الله
 وان عدا عبيد ورسوله ليكون ذلك آخر كلامه ولطريقه الشياطين الذين يحضرونه دعوى
 التبدل والعدا بالله تعالى ولا يلقن الا بالحق وظاهر الرضا لمطلقا ينبغي أن يلقنه غير واره ان
 وجدوا الأفرافهم به ولا يبلج عليه ولا يشاله قل ويكتب بين كل تلقينه سكتة وبما يستحب أيضا
 تقبضه لان فتح عينه يحصل به قمع منظره وبما يستحب أيضا أن يتدلى عليه الاسفل مع الأعلى
 بعضا عرضة ويربطها من فوق رأسه ثلاثا يترخي لحيا فيفتح فله فيدخل الهواء منه الى جوفه
 ويقمع ذلك منظره فقوله اذا قضى راجع لهما أي اذا تحقق قضاؤا مومنه وإذا عبر باذا دون ان
 لان اذا تحقق وعلامات الموت أربع انقطاع نفسه واحدا يصبره موافق اجز شحمة فلا ينطقان
 ومقطو قديمه فلا يتصان ومن علامات البشري التي أن يسفر وجهه ويعرق جبينه وتذرف
 عينا دموعا ومن علامات السوءان محمر عينا وتر يشقها وبط كعيط البكر اه وترد
 بالاله الموحدة بعد هذا المشددة قال في القاموس الربة بالضم لون الى الغيرة (ص) وتبلغ
 مقاصله برفق (ش) أي عقب مومنه فيرد ذراعيه لعضديه وغذبه لبطنه تسهيل على القاسل (ص)
 ورفقه عن الارض (ش) أي كسر بر خوف لمسراع الفساد والهوام في فصله التشويه ونجس
 مأمورون بحفظه قبل الدفن (ص) وسفره شوب (ش) أي وينسب شوب زيادة على ما عليه حال
 الموت وقال بعضهم انما امر بتغطية وجه الميت لانه ربما يتغير تغيرا وحشا من المرض فيظن به
 من لا معرفة ما لا يجوز (ص) ووضع ثقل على بطنه (ش) أي وبما يستحب أيضا وضع ثقل
 ثقل على بطنه كسيف أو حديدة وغيرها فان لم يمكن فثقل بمول قال حلا لوق قوله وتبلغ
 مقاصله برفق ورفع من الارض ووضع ثقل على بطنه ما ذكر من هذه المنذورات لم أر من تبعه
 عليها من الاصحاب وهي منصومة للشافية وأبكر ان عرفة ما ذكره ابن عبد السلام عن
 المذهب من وضع المني على بطنه اه وما ذكره حلا ولو اخص محاذ كره ان عرفة (ص) وامر

من عديم قبول الخضر لما يلقنه
 لانه شاهد ما لا يشاهده (قوله)
 أشهد الخ) أي فأراد الله صنف
 بالشهادة الشهادتين فأكفى بذكر
 أحسدهما عن الأخرى أو ان
 الشهادة صارت على مجموعهما
 معا ولا يشترط قوله أشهد قوله في
 الحديث لقنوا موتاكم لا اله الا الله
 تنبيه على التلقين مندوب كفاي
 متوجه على أهل البيت ثم على
 غيرهم على التدرج الاقرب
 فالأقرب أقدمه الاي (قوله ولا يلقن
 الا بالحق) بالبناء لفعل هذا
 للتورى والاعتدال اطلاق كاتمه
 عبارة عم (قوله ولا يبلج عليه)
 بالجمع كذا في نسخة وفي غيرهم
 الشرح بالحال المهملة (قوله وما
 يستحب أيضا تقبضه) قال في لُ
 وينبغي أن يلى ذلك أرق أو لياه
 بأسهل ما يقدر عليه عن التورى
 من لم يقض عند مومنه وبقي
 مفتوح الجفنين والفتين جينه
 شخص بضديه وآخر بابها في عرضه
 فلهما ينطقان (قوله منظر)
 بفتح الظاء (قوله ومن علامات

البشري) الظاهر انه أراد بها علامات أهل الخير الذين لا يلقنهم عذاب وأراد بعلامات السوء
 الموت على الكفر ويكون ساكناعن علامات السوء مع الاملام (قوله وتذرف) من باب ضرب أي دعت (قوله وبط) من باب ضرب
 صوت كذا تل من المصباح (قوله البكر) بفتح الباء القسي من الابل (قوله خوف اسراع الفساد) رد القافي بأن الفساد لا يأتي اذا
 لا دخل وضعه على الارض ولا علمه في الفساد اه (قوله وسفره شوب) أي حتى وجهه (قوله زيادة على ما عليه حال الموت) في عب
 خلافه وسفره شوب بعد نزاع ما عليه من الثياب فله سند وفي المنخل يترع ما عليه من الثياب ما عدا القمص ويمكن جعل كلام سند
 عليه اه (قوله وشا) كذا في لُ بفتح الواو وكسر الحاء (قوله ووضع ثقل على بطنه) خوف انتفاخه (قوله فان لم يكن ثقل بمول) قال في
 لُ واظهر ما وجه هذا الترتيب (قوله وأبكر ان عرفة) مراد بها عذ كور لا بن حبيب (قوله وما ذكره حلا لو) أي بالنسبة لطرف وهو

بجهره

قوله ثقل والاولى ان يقول اعم لان ثقل اعم من حمله الا ان يقال ان ثقل في الاخراج أي مخرج ثقل ان خص مخرج صديد (قوله وتأخيره) اعلم ان موته عليه الصلاة والسلام كان خضوة الاثني ودفن ليلة الاربعاء اول من صلى عليه عه العباس ثم نوحا ثم المهاجرين ثم الانصار ثم اهل القرى وجه من صلى عليه من الملائكة تسون الفا ومن غيرهم ثلاثون الفا وصلا عليه فردى لآلام يكن خليفه يجعل اماما (قوله ويجوز الحق لئلا) ارادهم ما شمل خلاف الاول في كذا والبارأفضل اذا لم يكن عند اه قال النووي والنهار أفضل (قوله ايام التشرى) أي تقديد الفهم (قوله الا لفرق) مفادا الاستثناء انه لا يندب اسراع بجبهته وهو صادق مندب تأخير وهو جوه وفي كلامهم ما يفيد الثاني بل رأيت التصريح بذلك كذا (قوله لكان اتمل) أي يفيق أي لو أتي عليه ومات أو ثلاثة كما في شرح شب (قوله ليشمل الصعق) هو المقتضى عليه من معاصي موت شديد (قوله فقاءة) في الصباح فقتل الرجل الخزيمة وهو من باب تعيب وفي لغة بعض خنيت جثته بقتله والاسم الفجأة بالضم والمد اه وحيتن (١٣٣) فغير آقاءة (١) بأوجه ثلاثة ناسل

(قوله ومن به مرض السكنة) أي
فلا ينكح بشئ (قوله من كان غاسول)
كذا في نسخة أرواد الغاسول
ما يغسل به لخصوص المعروف
عندنا الغاسول بمصر فدخل فيه
ماد كره بقوله كاشنان أو صابون
(قوله كاشنان) بضم الهمزة
والكسر لغة كذا في الصباح (قوله)
عند الجهور (الخ) ومفاله ما قاله
ابن حبيب من كون الاولى بالماء
والسدر والثانية بالماء القراح
(قوله والثانية بالماء والسدر (الخ)
وهو في الثانية مطلق خلافا لما
قاله بعضهم لان السدر يتم ويجعل
في الازالة ثم يؤخذ منه شيء فتنقش
ويحك به جسد ثم يصب الماء
ولا يقال انه يتغير لان قولنا اذا وصل
الماء العضو طاهرا ثم تقبر بالسدر
فلا يضر في كونه مطلقا وأراد
بالثانية المخطئ بين الاولى وغيرها
قيصدا كما كثر من واحد

تجهيزه (ش) أي ونوب اسراع تجهيزه ودفنه خيفة تقبره وتأخير عليه الصلاة والسلام
لا من ذلك أو الالهام بصعدنا لثلاثة أو ليلين خبر موته التواحي القرية ففصر أو
للمسلة على لا غنام التوابو يجوز الحق لئلا كاتل بضامته أو أي بكر وغيرها واحتسنا
من قاعدة الخلف من الشيطان ست مسائل التوبة والصلاة اذا دخل وقتها وتجهيز الميت عند
موته ونكاح البكر اذا طفت وتقديم الطعام للمصنف اذا قدم وقضاء الدين اذا دخل وزد يتجمل
الا ومن السفر وروى ايام التشرى واخراج الزكاة عند حلولها (ص) الا لفرق (ش) أي
فلا يسرع بخوف عمر الملة قلبه ثم يفيق فتؤخر حتى يظهر موته أو تقبر ولو ادخل الكاف
على الفرق لكان أشمل ليدخل الصعق ومن عوت فقامون به مرض السكنة ومن مات تحت
الهدم (ص) ولا قبل سدر (ش) أي ونوب للفسل سدر وهو ورق شجر التين وقيل تحت
بالين لمرأته كذا وانما يخص السدر بالكر وان كان غير معد من كل غاويل كاشنان
أو صابون أو نحوهما يقوم مقامه فتأول بالهروج روحه الى سدر تلته التي تنهي اليها
أرواح المؤمنين عياض وليس معناه عند كاتفهم ان تلقى ورفاته في الماطة فعل منكر ومن
فصل العامة بل طين ويجعل في الماي يفض حتى تبدله ورغو تويمرك بهجسد الميت
وتكون الفسلة الاولى عند الجهور بالماء القراح تطهير والثانية بالماء السدر لتنظيف
والثالثة بالماء الكافور لطيب (ص) وتغير يده ووضعه على مرتفع وابتاده كلكن لسبع
ولم يعد كالوضوء لمجاسة وغسلت (ش) أي وعما استحب بالضم بقطر ووضعه على شئ
مرتفع سرا وغيره وانما استحب شجر بدم من ثيابه التي مات فيها لانه لا يمكن الاستعزونه
وهو مذهب مالك وظهر انه يجرد ولو انحل المرض جسمه خلاف قول عياض استحب العلماء
غسله تحت ثوب لتغيره بالمرض وكراهية أن يطلع عليه تلك السنة وانما استحب أن يوضع
على مرتفع لانه لا يمكن وثلا يقع من ملغسه على غلته شئ وليس من سنة الفصل استقلال
القبلة بل يستحب حينئذ البصر للناشم منه الرأحة الكريمة واشتغال الغاسل بالتفكير

(قوله والثالثة بالماء الكافور) صورته يجعل الكافور في الماء ثم يطلى به وجهه في كذا والاطهر أن معنى قوله في الحديث واجعل في
الآخرة كافورا أن يخط الكافور بالماء فيفصل بدن الميت فلا يتبع صديقه كما أفاد بعض شيوخنا بخلاف غسله بالسدر فانما صبه
الماء بعد عرك بدن الميت لاختلطه بالماء كالفهم النقي عن اللدقة وأخف منه غسله بالماء المضاف كذهب ابن سبعان وتقدم قول
بعضهم غلط الماء السدر بضعفه ووصه على الجسد بعد حكمه لا يضيفه واختاره أشياخ ابن ناجي فقال ان الماء الطهور اذا ورد العضو
طهورا واتفاق به لا يضر اه وهل يقوم المسك مثلامقام الكافور ان نظرت الى مجرد التطيب والافلا وقد قال اذا عمد الكافور
فلم غير مقامه اذا مات له ولو خاصة واحدة قاله الحافظ (قوله وهو مذهب مالك) أي أو أي خيفة وأحد قول الشافعي والمذهب عند
أصحابه تقصيف قيمه لانه الذي يغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الصحابة نحرده كقبر دعوات لئلا نلوان الشان عندهم في
زمنه القبر يدوا على الجرد صلى الله عليه وسلم تعظيما وتوقيرا (قوله خلاف قول عياض) مرشد بقوله وظاهر انه يجرد بدله عليه
قول بعض الشراخ وظهر انه يجرد ولو انحل المرض جسمه وهو كذلك خلافا لعياض (قوله ولتلايق الخ) لاطهر تلك الملة

(١) بأوجه ثلاثة كذا في الأصل وانظر ما ليسه الثالث في فاقوليس في الاربعين وحر كيه مجمعه

(قوله على الدكة) يفتح الدكان المكان المرتفع وتجمع على دكاك كصعق وقصع (قوله وما يستحب أيضا ابتداء الغسل) واستحب الابتداء
 انما هو اذا حصل الاتصاف بما فيه كذا حصل بالسادة فتسبب السادة فان لم يحصل الاتصاف بالسادة فلا يطلب الوتر بعدها (قوله ثلاثا
 أو خبثا) خبر لكان محذوفة تقديره ان يكون ثلاثا أو خبثا قالهم راجع يستحب ابتداء الغسل بما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال في
 أمر ابنه اغسلني ثلاثا أو خبثا أو أكثرنا عن ذلك بما عودنا الحديث قال في المدونة وأحسن ما جافى الغسل ثلاثا أو خبثا عليه
 وسدر اه اذا علمت ذلك فقوله الشارح ثلاثا أو خبثا جملة المدونة أي روا كذا اذا احتاج الحال الى ذلك ولم يبين خلاف الاحسن من الذي
 جاء من ظاهره ان ما عدا الاخير بالسر ولو الاول فيفضل ما تقدمت رعايتهم من كلامه لخطاب ان المرام عدا الاولى والاخيرة وهو
 المتعين كما يفهم من مجموع النص (قوله وكذا غسل النبي صلى الله عليه وسلم) وهل غسل صلى الله عليه وسلم ثلاثا أو خبثا أو غير ذلك
 (قوله لا يكفن الميت في أقل من ثلاثة أبواب) اختلف الايباني وابن حبيب في الابواب ففهم الايباني كلام الامام ان المراد بالثلاثة
 الابواب التيمم والغفان وسكت الامام عن العامة والمقرر وفهم ابن حبيب كلام الامام ان المراد بالثلاثة الابواب العامة والمقرر
 والقيم وسكت عن الفاقين (١٣٤) وثبت قال ابن حبيب ويلف في ثوبين من خط بعض شيوخنا ومفاد انه الصغير فيها

يعود على الثلاثة الابواب
 ويكون المني ويصنعها
 كل من العامة والمقرر
 والقيم فقوله المصنف
 كالكنف تشبه في الابتاء
 فقط لافيه وفي السبع
 خلافا لت اذ لا ياتي
 في الرجل لان كفته تحته
 فقط وانما يستحب الابتاء
 فيما زاد على اثنين وقول
 المصنف لسبع متعلق
 بالابتاء وقوله لتوهم
 انه كالكنف تشبهه في
 الابتاء وفي كتابه أخرى
 راجع لهما كنك في الكنف
 لسبع في المرأة وفي الرجل

والاعتبار وكثرة الذكر لانه اذا كان لم يتعد لكل عضو ظاهرا بدعة ويكره وقوفه على الدكة ويجعل
 الميت بين رجله بل يقف بالارض ويقبض عليه حين غسله وهذا الارتقاء غير الارتقاء السابق لان ذلك ثلاثا
 تارة فهو اموه هذا لا يقع في من ما غسله على الذي يغسله وليتمكن غاسله من تقبضه وما يستحب أيضا
 ابتداء الغسل وأحسن ما جافى الغسل ثلاثا أو خبثا بما عودنا ويجعل في الاخير كذا روا ان يسر وهكذا
 روي ابن وهب عن مالك ابن حبيب السنة ان يكون الغسل ورا وكذا غسل النبي صلى الله عليه وسلم
 فان لم يحصل الاتصاف بالسادة فلا يطلب بعد الوتر وما يستحب أيضا غسل الكفن قال مالك احب الي ان
 لا يكفن الميت في أقل من ثلاثة أبواب الا أن لا وجد ذلك الايباني يريد العامة والمقرر ابن حبيب قد
 في العامة والمقرر والقيم ويلف في ثوبين والسبع لراء واذا خرج من الميت بعد غسله نجاسة أو
 وطئت الميتة فله لا يغسله ولا وضوء قبل تقبيل الضامة فقط عن يمينه وكفته لا تقطع التكليف
 بالموت والقدر المأمور به بعد اقتبيل (ص) ويصبر بطنه برفق وصباحه في غسل بخر حبه حرة
 في الاقباض ان اضطر ووضئته وتهد اسنانه وانف بخره وامالة رأسه لمضغمة وعدم حضور غيره من
 وكافور في الاخير وتنف وغتسال غاسله (ش) هذا ايضا من مصنفات الغسل قال فيها ويصبر بطنه
 عصر اخيفا قال اشبه واذا عصر بطنه فلما مر من نصب عليه الماء ان لا يقطع ما دام ذلك يغسل ما قبل
 وما أدبر ويلف على يديه شيئا كغسله لا يجتمع له ان ما تمر عليه اليد في يغسل تلك الخرقه ويغسل بدواخذ
 خرقه أخرى على يده يدخلها في يغسل تنظف أسنانه ويدخل في أنفه الماء ثلاثا واذا اضطر الى الاقباض

الحبس وفي الغسل عام فيها وكلام المؤلف موزع (قوله فله لا يغسله الخ) أي يكره فيما يظهر كذا
 في شرح شب (قوله بل تغسل الضامة فقط) أي من يدها وكفته وجوبا واستناقا على ما مر في إزالة النجاسة (قوله وصباح الماء) أي ونب
 صب الماحتبا فالتدبير صبها المتابع والافاضل الصواب (قوله بخره) متعلق بمحذوف أي يغسل وجوبا بخره كيفة
 ويغسل الخرجين يسارهما ومضغ الجسد بينه (قوله ووضئته) أي قبل التسله الاولى وبعد ان لا يذرى من تر (قوله وتهد اسنانه الخ) هذا
 قبل الوضوء فيما يظهر (قوله وانف بخره) أي بملوحة (قوله وامالة رأسه) أي برفق (قوله لمضغمة) أي وكذا الاستشاق فيما يظهر
 (قوله ونشف) وانظر على من قوله وتشفع انه يستحب لفظه يقتضي الوجوب (قوله ما دام ذلك) أي الفاضل أي ما دام ذلك
 التماس (قوله ما قبل) أي هو القبل وقوله وما أدبر أي هو الدبر وهو مفعول قوله يغسل (قوله ويلف على يديه) أي في حال غسل دبره وقوله
 (قوله ثم يغسل تلك الخرقه) أي بدنيا فيما يظهر لما لا يمكن على انه قصدا لا اشتغال بها في أمر زائدا وان طرحت لا ينبغي طرحتها
 وهي مشلولة بالتغذي فهاهم ان لا يده هذه العبارة التي ذكرها الشارح لهم راجع وقوله في يغسل تنظف أسنانه أي وكذا أنفك تنظفه
 وقوله ويدخل الماء في أنفه ثلاثا انظر ان ذلك لاجل الاستشاق فتكون الاولى ستورا الثانية والثالثة مسحان الا ان ذلك يكون في
 حال الوضوء فيكون الاولى تأخير لاذكر منها (قوله واذا اضطر الى الاقباض الخ) قال في لظواهره يشمل ما اذا غسل الحرم للمراة من
 محلهما أو غسلت المرأة من محلهما

(قوله والمباشرة) عطف تفسير (قوله ولا يكر الوضوء) أي يكره فما يظهر (قوله أي تفقدوا الوضوء ما فيها) هو عين ما تقدم في قوله يدخلها في حملتلف أسنانه (قوله إما لم يرأسه لمحضضة) أي بعد تنظف الأسنان ولا يجزئ أن تنظف الأسنان والآن يكون ما تعامل الوضوء المحتوي على المحضضة والاستنشاق (قوله لكن مخالفة للندوب) الأولى أن يقول لكون مخالفة للندوب تصدق الخ (قوله ولو قال الخ) سند لا ينبغي أن يكون الغاسل الأتمة آمينا صالحا يجزئ ما رامن عيب وإن استغنى عن أن يكون معه أحد كان أحسن ك (قوله في الغسل الأخيرة) كتب بعض شيوخنا أي يضع الكافور في الماء المطلق لا ما لاورد (قوله لا علمته رده) من ذلك يؤخذ أن الأرض التي لا تبلى أفضل عندنا من التي تبلى خلافاً لما في (قوله والملائكة) أي الذين يحضرون غسله أو يوصلون عليه أو يسلون أو الجلس وهو الظاهر قال في المدخل وصقته أن يأخذ شيأ من الكافور فيجعل في أنفه ما يودي به يديه ثم يغسل المبتدئ فان لم يتيسر فغيره من الطيب ولو غيراوان صمغ أنه تفقدناه من دواب الجرفاته طاهر كافي ك (قوله للشمع) الرجاء الطاهر أو لوقولنا أن سبته الأدي تحبسه كما في شرح شب وقوله وعلى قول ابن القاسم أي الذي يقول به ابن (١٣٥) عبدالحكم وذلك لأن قوله وهل يغسل

أي أو لا يغسل وقوله قول الخ تلف ونشر مرتب فإن عبدالحكم يقول بالاول الذي هو النجاسة ويحسون بعد مهال وقوله ونقل الشيخ عن ابن العربي انظره فان الشيخ اذا أطلق يغسل لأن أي يغسلنا الله تعالى بيقينته في أن ابن العربي متقدم على ابن أبي زيد وليس كذلك بل مات ابن العربي في ربيع الاول سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة ومولد ليلة الخميس لثمان مئتين من شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة ومات ابن أبي زيد سنة ست وثمانين وثلاثمائة وكون المراد بالشيخ نجه ابن عبد السلام خلاف عاتمة (قوله خلاف قولهم الخ) وذلك لأن الغسل الذي ليستغفر طهارة فحينئذ لا يقول على ما نقل عن ابن العربي (قوله يغسل جميع جسده) أي لا تبايه كأما قلنا ك عن تقرير

والمباشرة العود وقد ذكّر وما يستحب أيضا وضوءه المبتدئ قبل الغسل الأولى وبعد إزالة الأذى من مروة لا يكر الوضوء على الرجاء كاهر وما يستحب تعهد أسنانه أي تفقدوها وإزالة ما فيها وأنه بجرقة مبلولة لا زالة ما يكره مريجه أو روثه وما يستحب أيضا إزالة رأسه لمحضضة ليخرج الماء بجليه من الأذى وما يستحب عدم حضور غيره مع الغاسل لسبب أو تغليب بل يكره حضوره وكلام المؤلف لا يشبههم منه الكراهة لكن مخالفة للندوب تصدق بخلاف الأولى كما تصدق بالكراهة المراد منها فلو قال وكره حضور غيره مع لا فاد المراد وما يستحب جعل كافور في الغسل الأخيرة إما كانت ثلثة أو غيرها ونخص الكافور لأنه أشد برده لا يسرع به تقير الجسم ولتطهير الأجزاء الملتصقة وللملائكة عليهم الصلاة والسلام وما يستحب أن ينشف المبتدئ بعد الفراغ من غسله وهل يغسل التوب الملتصقة قولنا إن عبدالحكم ومضون الأضي وعلى قول ابن القاسم يغسل المبتدئ غسل التوب الملتصقة ابن عرفة ونقل الشيخ عن ابن العربي لا يصلح بول أو بياض ما بين ما نه خلاف قوله في الغسل الأخير المتغيرة وما يستحب أيضا اغتسال غسل المبتدئ ولو اغتسل بعد فراغه ثلاثين يوما يصيبه منه فلا يكاد يبلغ في أمره لضعفه فاذا وطن نفسه على الغسل فممكنه أكثر فالمراد باغتساله أن يغسل جميع جسده للتنظيف فلا يحتاج للغسل ولا يسهل كما يشهد أنه ليل (ص) وبياض الكفن وتجميره وعدم تأخره عن الغسل وإن يذعن على الواحد ولا يقضي بالزائد أن شخ الوارث إلا أن يوصي في ثلثه وهل الواجب توب يستمر أو ستر العورت والباقي سنة خلاف (ص) لما قرئ من مصيبات الغسل شرع في مصيبات التكفين ثم تكلم بعد ذلك على مصيبات التشيع وغيره وهو يدعي في الترتيب منها بياض الكفن فطنا أو كسنا وعمل عن أن يقول والكفن بياض كمال والغسل سدر لعدم حسنه فبما عطف عليهم قوله وتجميره بالجسم وفيه شيء أي تضييره وترائلا أو خبثا أو سببا بالعود وغيره لا لما المقصود عبود الرجحة وصفه بعضهم

(قوله كما يشهد التعليل) أي بالتكفين (قوله بياض الكفن الخ) وما فيه من علم أو حاشية لا يخرج عنه البياض أي يستحب جعل الكفن أبيض فليس المستحب نفس البياض وقوله عدم تأخره أي الكفن بمعنى التكفين في العبادة استخدام أو في العبادة حذف أي التكفين بالكفن (قوله وفيه شيء) أي في عدم حسنه شيء أي في هذا التوسيع وهو قوله لعدم حسنه شيء أي بل هو حسن والمعنى ونبذ الكفن أي فيما يتعلق به فيجوز بقطع النظر عن التغير (قوله تلام أو خبثا أو سببا) أي بحسب الحال وظاهره أنه لا يراد على السبع والظاهر أن التغير في ذاته مستحب كونه وتر استحب آخر (قوله وصفه بعضهم تخمير) وجه التحصيف كما في شرح شب أن التضمير التضمين ولا يصح إرادته هنا فان قيل يقال وجدت خمر الطيب أي ريحها طيب جواب أن هذا خاص بلفظ خمر والآخر هو التضمير اه وحاصله أن التحصيف ليس متعلقا بالمعنى الذي أراد بل متعلق بذات اللفظ وإن كان المعنى الذي أراد محصلا سنداً أو إشارة بقوله تبسطه لا كسنا ويجعل المبتدئ عليها فان قلت غاية ما فيه أنه استعمل اللفظ في مجاز ولا يعد تحميها ذلك لعله جعله تحميها لكونه يثبت عنده ان نجاسة المصنف تحمير بالجسم

(قوله وأفضل الخ) محط الأفضلية بقوله من القطن لأن الأفضلية قد تقدم استحبابها (قوله لأنه أستر) قال عجم فيه نظر لأن من الكنان ما يكون كهو في السرا وأستر منه فاعلمت أفضلية القطن على الكنان بأنه صلى الله عليه وسلم كفن فيه لم رده عليه ما ذكر اه المراد منه (قوله خوف خروج شيء منه) في كذا لا يقال هذا ما هو موعود عدم تأخره لا يقال له هو نادرا وأنه فعل ما هو المقتدور وجه قوله هو نادرا أنه نادور بالتكفين بل من يعرفه بالمادة يدفن في قفل خروج الخياط بخلاف ما إذا لم يدارقنا نخرج من القفن فيحصل الخروج ونوره وأنه فعل ما هو المقتدور هذا يقتضي أن يخرج بعد التكفين بحيلة لا تفصل وليس كذلك (قوله وبما) أي عيا (قوله هذا هو المذهب الخ) في شرح شب ولا يقتضي على الورثة بالزائد في الصفة على ما يلزمه في حقه وأعيانه أن يخرج الوارث وأما الزائد في العدد فيقتضي بولوح الوارث لأن تكفينه (١٢٦) في ثلاثه حق واجب مخلوق كماله الأفق هي هذا هو المعتقد ولا ينافيه قوله فغل

إن الزائد على الواحد مندوب وهو لا يقتضي به وقوله الآتي وعلى الواجب الخ لجل المحلين المذكورين على حقه وعلى الواجب لخلق الله توب يستتر الخ انظر عب واعتقد خضا الصغير كلام شارحا وضعف كلام عب (قوله ما لم يوص بسرف) أي فلا يكون في ثلثة الزائد (قوله كما لو أوصى) بيان للسرف أي بالنسبة للرأ (قوله فالسادم من رأس المال) خالف كذا والظاهر أن مراده بالسداد الواحد وهو الواحد لقوله لم يوص ما له ويطلق الوصية كلها (قوله لتقسيد والتقسيم) اسم كتاب لابن رشد (قوله وعلى كل حال يقتضي بستر جميع الجسد) قال في القول بستر الجميع هو السجدة فكان ينبغي الاقتصار عليه لأن القول الثاني لم يشر عليه يقتضي وحمل قولهم السنة لا يقتضي بها في سنة لم تنهر فرضتها وظهر قوله أن من الوارث أعماء والقرم إنه أوسع الوارث يقتضي بالزائد وليس كذلك لأنه

بالله المجهوب بعد ما لم يقل والمراد جعل الثياب بعضها فوق بعض ودرج في الميت وأفضل الثياب الأبيض من القطن أو الكنان والقطن أفضل من الكنان لأنه أستر وكفن فيه عليه الصلاة والسلام ومنها عدم تأخير التكفين أي الدراج عن الغسل خوف خروج شيء منه قبل التكفين وحكم تأخير عن الغسل مكره وكلام المؤلف لا يفيد هذا كما مر ومنها الزيادة على الكفن الواحد كالثلاثة وكلام المؤلف صادق بالاثني بقوله بعد ووتره أي غير الواحد فالواحد مفضل بالنسبة لجميع المراتب فالاثني فيه مستحب واحد أي من حيث الزيادة على الواحد والثلاثة مستحبان وكذا الثلثة والسبعة لأن يذو الوتره ولو أوصى أن لا يراد على الواحد حتى يرد بعض الورثة أن لم يرض لان عليهم في الواحد وصفا وإذا شئ الوارث أو القرم ومنع الزائد على التوب الواحد فلا يقتضي عليه بذلك لأن الزائد مستحب وهو لا يقتضي به هذا هو المذهب وقول عيسى بأنه يجوز على ثلاثة أو أبضعف وإن استظهر ما من عبد السلام خلا فالواق الآن وصى بالتكفين في أربعين واحد ففي ثلثة الزائد إذا لم يكن دين الموص بسرف كالزاد أوصى بأكثر من سبعة فالسادم من رأس المال أي يطل الوصية كلها واختلف هل الواجب في كفن الرجل ستر جميعه بخلاف الخ وهو ظاهر كلامهم وصرح ابن بشر في الخلاف فيه أو الواجب أن يغسل عورته فقط كالنبي وستر الباقي سنة قاله أبو عمر ابن عبد البر ونسبه في توضيحه للتقسيد والتقسيم قولان وكان الاتفاق التبرير بذلك لا بخلاف لأنهم لم ينهروا على كل حال يقتضي بستر جميع الجسد كقوله الشيخ كرم الدين وقيدنا الخلاف بالرجل لأن الرأس يجب ستر جميعه جدها قولوا واحد دليل عليه قولهم كالنبي (ص) ووتر (ش) أي وعاء يصب فيه عدد الكفن أيضا الوتر الثمنى يصب أن يكون ثورا ثلاثا على فوق سبع أو خمس ولا يكتفي في واحد إلا أن لا يوجد غيره والاثني وإن كانا شعاعا أولى من الواحد وإن كان ثورا لأنه نصف والاثني أستر وثلاثة أولى من أربع وخمس أولى من ست ولا يرى أن يجاوز السبع لأنه في معنى السرف وهذا معنى قوله (والاثني على الواحد والثلاثة على الأربعة) أي أو الاثنان مقدمتان على الواحد والثلاثة مقدمتان على الأربعة لحصول السرة والوتر في الثلاثة وكذلك الخمسة على الستة والسبعة عليها وقوله ووتر مكرم قوله سابقا وإتياه كالكفن وأعاد ليربط بقوله والاثني على الواحد الخ (ص) وتقصيه وتقصمه

لا يقتضي به ملقا أو أيضا هو مستفاد من قوله ولا يقتضي بالزائد لأن الفضل لا يكون الاعتدال في الشاغل وعذبة أسقطه كان أخضر وأحمر لأن معنوهما ماز وشوا وقوله في ثلثة يستفاد من قوله الآن وصى بالوصية أنما تكون في الثلث اه (قوله بستر جميع جدها) ظاهره ولو الوجه والكفين (قوله سبع) بالنسبة إلى المراتب وقوله وأحسن بالنسبة لمرجل (قوله ولا يكتفي في واحد) بل صرح بالجزولي بكرة اه لا تقتصر على الواحد (قوله والثلاثة على الأربعة) في كلامه اعلم بأن الأربعة أفضل بالنسبة للاثني وأولى الواحد هو فضل الثلاثة لأنه أيضا هو مقتضى التعليل بأن فيها الزيادة على الواحد وهو الظاهر أولا وهو التلبد من قولهم الثلاثة على الأربعة وإنما على الستة كذا في بعض شروحه (قوله وتقصيه) أي يجعله في قفن من جهة أهله أو كفاه الخمسة وقوله وتعميه) وموضعها الخ وظهر الرسالة أن هذين من قبيل الحائز وسئل بالله رضى الله تعالى عنه كيف

يهم أي هل يلف من العين أو اليسار فقال لأدري إلا أنه من شأن الميت (قوله وعذبة فيها) وأكثرها ذراع أو سطرها ثمروا عليها أربعة أصابع قال بعضهم صارت اليوم شعار قوم يسمون الصوفية فلا ينبغي أن يتخذوا الأمن على طريقهم والالكان كذا (قوله كما يفعل بالحي) أي كما هو موجود في بعض المغارب الذين يسمون مصر والحاصل أن العذبة مستحبة للحي فإن لم يكن عذبة تذكروه (قوله ذؤابة) الذؤابة بالضم هموز يطلق على الضعيف من الشعر وعلى طرف العمامة وهو الراد هنا فإذا كان الحال ما ذكر فيكون قوله ذؤابة حالاً مؤكدة فائدة قال في ذلك وهل يحيط القمص ويجعل له أكماماً ولا يظهر الأول لأصغر السنة (قوله وازرة) تحت القمص ولو جعل بدل الازرة سر اويل كان أسيراً والمراد بالازرة هنا ما يستمر من حقويه إلى نصف ساقه وكان ينبغي أن يقول ومتر كآطه ابن عرفة (قوله ما يؤثر به) قال في الازرة ما يستر العورة والمراد به هنا ما يستمر من حقويه إلى النصف ساقه كثر الخ في عب وازرة تحت القمص أو سر وال وهو أسرو و زاد على الخس والسبع الحقاط (١٣٧) الذي يجعل على القطن المجهول بين القندين

خيفة ما يتزل من أحد السيلين ويجعل أسفلها أي المولى للارض لا لجسد الميت أحسن لأن أحسن ثياب بالحي يكون ظاهرها ولا تخاط لفاتها جاعاً إلى خسلها لأن شعبان أشهب يشد الكفن من عند رأسه ورجليه ثم يجعل ذلك في القبر وإن تركه عقده فلا بأس ما لم تنتشر أكفانه اه (تيسه) قال ابن فرحون على ابن الحاجب هذا أي ما ذكر في الأكفان في الكبير أو المراقق وأما الصغير فله طرفة تجزعه قاله أشهب وسحقون قاله البدر (قوله وحنوط) ويقال حنط وزن كتاب (قوله الكافور الخ) معناه أنه يسد بان يكون كافورا وليس معناه كما هو المتبادر أن يجعل الكافور في الحنوط وعليه فوالق المؤلفون كونه كافورا لكن أحسن ويجعل البدر ضمير فيه القطن والحاصل أن الحنوط

وعذبة فيها (ش) أي أن كل واحد من هذه مستحب والضمير فيها للعمامة المستفاد من قوله وتعمية قال في المدونة والثاني في الميت أن يعم مطرفو يعم تحت لحته كما يفعل بالحي ويترك منها قدر النزاع ذؤابة تطر على وجهه وكذلك تترك من خمار الميت كفك كذا تفه في النوادر قاله الشارح والمراد بالثان المسحب (ص) وازرة ولفاتان والسبع المرأة (ش) الازرة بالضم والكسر ما يؤثر به كاهول المراد هنا الابهة فأنها بالكسر لا غير ولفاتان بدرج فيها فهذه الخمسة عدا كفن الرجل ويجعل العلما أو سمن السفلى وينتهي كفن المرأة إلى السبع فتبدل العمامة بخمار وتراد لفاتان ولا يحسب في شيء من ذلك الخسوق ولا العصابة التي تشد على الوجه والوسط وغيرهما (ص) وحنوط داخل كل لفافة وعلى قطن يلقى عنافته والكافور وفي مساجده وحواسه ومراقفه (ش) أي ويند حنوط يجعل داخل كل لفافة من لفائف الكفن لا فوقه ويزد منه على قطن يلقى في منافذ الميت عينة وأنشعوا أنفسه وقه ومخرجه من غير إدخال فيها أو يسحب الكافور قال في التوضيح الحنوط ما يطيب به الميت ولا بأس فيه بالمسك والعنبر والكافور أو في ما مع كونه طيباً يشد الأعضاء كما يجعل الحنوط الذي أقضه الكافور داخل كل لفافة وعلى قطن يلقى عنافته يجعل أيضاً في مساجده جميعه ويديه ورصصه وأطراف قدميه في قطن وحواسه الأذنين والعينين والتم والاقص ومراقفه بفتح الميم وشدة القاف مارق من جلده كابليه ورفصه وعكن بطنه وجميع ركبته وجميع حسده إن كثرا الحنوط فإن ضاق بالمسجد (ص) وإن خرج ما ومعتبه ولا يتوليا به (ش) يعني أنه يطلب تحنيط الميت بكل نوع من أنواع الطيب وإن مات محرماً ومعتبه من وفاة العمل ولا قطع التكليف بالموت وإنما يتولى المحرم ولا المعتد تحنيط الميت لبقاء التكليف ولو كان الميت زوج المعتد بل نفسه وتكفنه ولا تحنطه لأنها حادثة إلا أن تكون وضعت بعد موته أو موضع ليس فيه من يتولى تحنيطه فلتفعل وتحمل بعد أو يغيبه ولا تمسه بيدها فقول ولا يتوليا ما حيث وجن غيرهما يتولى ذلك ولا يتوليا ويختار في عدمه كما قاله

في ذاته مستحب وكونه كافورا أصبحت آخر (قوله وفي مساجده) ليس معطوفاً على قوله فيه بل معطوف على قوله عنافته أي يلقى بمساجده ومراقفه بفتح وعلية جعل شارحاً ولكن في شرح عب وشب تعالجه أي يدون قطن في المساجد والمراقق بطن في المنافذ التي من جلته الحواس وعارة شب ثم أن الحنوط تارة يكون يدون قطن كذا في المراقق وتارة يكون بطن كذا في الحواس وبقي المناقذ كما يفيد كلام الخطاب اه وإنما اختلفت هذا لما كن بالحنوط على الوجه المذكور مع تعميم عمل جسده بالكافور لما فيها من اسراع التغيير بدون غيره ما من باقي الجسد فعلى كلامهم هو معطوف على منافذ بحسب المعنى والتقدير وفي منافذه لكن على قطن وفي مساجده أي يدون قطن وقوله وحواسه أخص من المنافذ أشبه المنافذ قبل والدبر وليس من الحواس فأور حذف حواسه لكان أحسن والأصل ويجعل حواسه ومن جعله على الحواس حاسة اللمس وعليها جميع البدن وهو غير مرادنا (قوله ويند) بالذال المعجمة يقال نذرت الرج التراب إذا ترقته (قوله وجميع جسده الخ) هذا كلام أي عمر فلذلك قال بعض الشراح أبو عمرو وجميع جسده إن كثرا الحنوط فإن ضاق القليب بالمسجد اه (قوله لأنها حادثة) أي مطلقاً بغيره إلى الزينة

(قوله وتقدمه) أي وشأن الشافع أن يتقدم (قوله وتاخر ركب) أي لينخف عن الناس (قوله وستراه بقية) سئل بعضهم لم اختص بذلك وهي في حياتها لا يلزم انخفاؤه ما لم يسترجع جسدها فقال لما جلت على الاعناق وتعين خصه هاز بقى سترها حتى لا يعلم ملو لها من قصرها ولا هزلها من جنها وهي في حياتها محتضنة فلم يتعين وقال غيره لا يلزم انكأ أمرها لعل لها أتم السر (قوله فأتاها هو خير) حديث الموطأ أسرعوا بجنازكم فأتاها هو خير تقدمونه إليه وأشر فتضعونه عن رقابكم قال شارحنا بعد قوله إليه أي الخير باعتبار التوبة أو الأكرام الحاصل في قبره فبسرعه يليق ما ذكر بعد قوله وأشر الخ ماضيه فلامصلحة لكم في مصاحبة لانتها بعدة من الرحمة وحوابه فأتاها هو أي الأسرع سبب خيره تقدمون الميت إليه ولا يخفى أنه باعتبار هذا الحل لماناسبة بين المتقين (أقول) إذا جلت ذلك فإن كان شارحنا أراد بذلك الحديث فقد أسقط شأنه وهو قوله وإن لم يكن أراد ذلك فقد أراد مدنا آخر وهو على ذلك فإما أن يقال إن فيه مدحا والتقدير يتقدمونه (١٣٨) إليه لاجل الموافقة أو التقدير والمعنى فأتاها هو أي ماذ كرم الجنائز خيره باعتبار ما يرب على موتها من الثواب

عبد الملك وابن المجلشون (ص) وسئل متى سيع وإبراهيم وتقدموا وتأخر ركباً وبأمرأة وسيرها بقية (ش) هذه مستحبات التشيع فيسحبان يشيع الميت ما شاف في ذهابه الصلاة والغفر ويكره الركب ولا بأس بعد الدفن ويستحب أسرع التشيع حاملاً أو غير ملبس أسرعوا بجنازكم فأتاها هو خير تقدمونه وأشر فتضعونه عن رقابكم وهذا لا ينافي ما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال عليكم ما يسكنه عليكم ما يقصد في المشي بجنازكم لأن المراد بالأسراع ما فوق المشي المتداولون الخيب وهذا هو المراد بالقصد فليس السرا بالأسراع ما يشل الخيب لأن في شموله الخيب منافاة لحديث عليكم ما يسكنه ولأن فيه اضطراباً بالميت واضراراً بالمشييع ويستحب تقدم التشيع أن كان غير ركباً أو تأخر كاستحب النساء التأخير وراء المأثر ابن شعبان ويكره رماه الركب أن كان في المشي أسرع وتقدم حصله فلا تخلفاً وإن تأخر الركب حصله فضيلتان وإن تقدم حصله فضيلة التشيع فقط ويستحب أن يحصل قصة على ظهر نفس المرأة السر ولا بأس بذلك في نفس الرجل وهو في المرأة أكداً شهاباً كره أن يسر القبر في دفن الرجل وأما في المرأة فهو الذي ينبغي (ص) ويرفع اليدين أو في التكبير وابتداء بصحبه وصلاة على نبيه عليه السلام وإبراهيم (ش) يعني أنه يستحب رفع اليدين في التكبير الأولى خاصة على المشهور أماماً أو أماماً والرفع في غيرها خلاف الأولى وكذلك يستحب الابتداء بعد كل تكبيرة بالجمود هو التماس على اقتداء الصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام لا السورة المعهودة فإن قراتها مكرهه القرافي يقرها وروى القزويني عن الخلاف ويستحب له الأسرار بالاعلان أو وقع في التمس من الجهر لانه يجوز على تساهل الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم والأسرار بذلك أفضل (ص) ويرفع صغير على أكف (ش) أي يستحب له في الغالب إلى المعلى والتمس على الذي ولا يحمل على دابة أو نفس لأن في ذلك شرباً من المفاترة والمراد بالصغير من يمكن جعله على البدن من غير مشقة فاحده ولود كالمؤلف هذا في مستحبات التشيع لكن الأولى (ص) ووقوف أمام بالوسط ومنكبى المرأة (ش) أي ووقوف أمام بالوسط الرجل وعند منكبى المرأة على المشهور ولا

ما يرب على موتها من الثواب لأن موتها مصيبة وإما ترى الجنائز أي الأموات شرباً باعتبار شوقنا فإلا خير لكم في محبتها ولا يخفى أن فيه الثواب أيضاً لكن لم ينظره اعتقاد دفع الشران دعه المقاسد مقدم على جلب المصالح (قوله وهو في المرأة أكداً) يقتضى أنه مطلوب في الرجل ألا أنه في المرأة أكداً فيكون قوله لا بأس لما هو خير من غيره مع أنه ليس على المعلى (قوله وما كرم الخ) أي فهو جازم مستوى الطرفين (قوله) وابتداء بصحبه أي بعد كل تكبيرة وهو ابتداء تحقيق وقوله وصلاة الخ وهو ابتداء اضافي (قوله على المشهور) ومقابله ما رواه ابن وهب من أنه يجنبه الرفع في كل تكبيرة وروي عن ابن القاسم لا يرفع في الأولى ولا في غيرها وفي ميعاد أشبه أن شاء الرفع بعد الأولى وإن شاء لم يرفع فهي أقوال أربعة (قول لا السورة المعهودة أي

تذكر

التي هي الفاتحة (قوله من الخلاف) أي خلاف الشافعي القائل بوجوبها بعد التكبيرة الأولى (قوله لا ما وقع في النفس) وينبغي أن يسمع بها نفسه للفرج من خلاف الشافعي لأنه يقول إذا لم يسمع فيه نفسه كالعلم إن عرفة بدعوى لست وكل إنزالاً لأمر إلا آخره تنبى على الحقائق وأمر الله أن ياتى على الظواهر (قوله ولا يحمل على دابة أو نفس) أي فكذلك مكرهاً فيما يظهر وكونه ضراً من المفاترة أو مخالفة لحجب القننة (قوله ووقوف أمام بالوسط) قال الطبراني أجوعاً على أن لا يلاصقها بل يكون بينهما فرجة أه زاد قبل قدر شبر وقيل قدر ذراع وليس بينهما كبير تفاوت لأن المراد بالذراع عظم الذراع (قوله على المشهور) وقد حكاه في المدونة عن ابن مسعود ومقابله ما رواه ابن غانم عن مالك أنه وقف أيضاً عند وسط المرأة كرجل النخعي وثبت في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام قام في امرأة عند وسطها قال البدور ولا رد على ذلك صلاة على الله عليه وسلم على المرأة عند وسطها كما في الصحيحين لا يمتصوم فلا يتوهم في حقها ميتهم في حق غيره أه وقال أبو هريرة

لا يسترها عن الناس وقال ابن شعبان حيث وقف الامام في الرجل والمرأى (قوله والتعليل) أي المتقدم وهو التذکر (قوله جملة حاله) قال البساطي ولو أني بالواو لكان أولى بغير التدوير (قوله مسما) أي وسطه كهيئة السنام أي سنام البعير (قوله ليعرف فيه) فيه أن المعرفة تأتي بالتسطيح أيضا كما يأتي بيانه (قوله وإن زيد على التسليم) أي من حيث كثرة التراب بحيث يتكرر برما سفا عظمها وقوله فلا بأس به أي أولى من غيره أو بما ترسم على الطرفين (قوله وعلى هنا) أي احتجاب التسليم كألفا البساطي وغيره (قوله وهو أثبت من رواية تسطحها) أي تسليم قبور هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر أثبت من رواية تسطحها أي يقدر وثب قبور هؤلاء برأيتين التسطح والتسليم ورواية التسليم أقوى (قوله وتؤولت على كراهته) أي كأنه مؤولت على عدم الكراهة وقال نت وفهم بعضهم قول مالك في المدونة أنه تخصيص القبور والبناء على البناء الذي (١٣٩) يكبره إلا أن ارتفاع ترابها عن الأرض كالشبر

على هيئة السنام وعن تأولها على هذا ما مضى إلى آخر ما ذكره نت وقوله وشعار الزى والشعار شئ واحد (قوله فسطح) أي ولكن لا يسوي بالأرض وهل كسيرا أو قليلا فقد ما يعرف بخلاف مستفاد مما ذكره المواق وحاولوا ذكره عجم وتبعه شب وقى عب ولكن لا يسوي بالأرض بل يكسر أيضا على المذهب وقيل قليلا بقدر ما يعرف اه وعلى شكل فالراجح التأويل باحتجاب التسليم (قوله لا تارها) أي المنقوعة عن السلف اقولها روى ابن وهب عن بكسين سوانة أن القبور كانت تسوى بالأرض وقوله لا أجوب بها أي أجوبة ما أتت عن الاستئذان التي قدمت له أو أجوب بها أن القاسم لم يصنعون أو هم ما عانوا والمعول عليه الأجوبة لا إلا كما رآني تنقل في المدونة وخلاصة ما يشبهه عبارة الشارح للبدونة لفظ وقع فيه التأويل وهو غرر اللفظ المصرح فيه بكراهة التسليم (قوله وحشو قريب) في النود ومن الشأن صباه على القبر ليستند وفصل

يذكر أن وقف وسطها ما يشغله أو يفد صلاته وإنما حذف المؤلف الرجل استغناء عنه بذكر مقابله وهو المرأة وأما التفرقة فصفة ووقوفه مثل الامام وأما الاموم فوقوفه على ما تقدم في صلاة الجماعة في قوله ووقوف ذكر عن عينه وأما المرأة فأنما صلت على امرأته فتقف حيث شاءت وأما على الرجل فظاهر كلامه أنه كنف والتعليل يقتضي أنها تقف عند منكبي الرجل (ص) ورأس الميت عن عينه (ش) جملة حاله تعني أن المصلي يجعل رأس الميت عن عينه وكلام المؤلف فيمن صلى عليه في غير الرضوة الشريفة وأما تفصيل الامام رأس الميت عن يساره لتكون رجلا مقبر حجة قبره عليه الصلاة والسلام وفي كلام أختنا ما يؤخذ منه ذلك (ص) ورفع قبر كبير مسما (ش) أي يجعل وسطه كهيئة السنام أو كما استحب ذلك ليعرف به وإن زيد على التسليم فلا بأس به وكراهة مالك للرفع محمولة على رفعه بالبناء لا لرفع ترابه على الأرض مسما وعلى هذا تأويلها عياض لأن قبره عليه الصلاة والسلام مسما كافي البخاري وكذا قبر أبي بكر وعمر وهو أثبت من رواية تسطحها لأنه عزى أهل الكتاب وشعار الروافض وفهم التسمية المدونة على كراهة التسليم واليه أشار بقوله (وتؤولت أيضا على كراهته فسطح) وضعفه عياض لأن كراهة التسليم المذكور فيها التامه ولا تارها إلا أجوب بها أن المعروف من هذا ما حواز التسليم بل هو مستعمل في الامهات على خلافه (ص) وحشو قريبه ثلاثا (ش) برباه يستحب لمن كان قريبا من القبر أن يركن على شفيره أن يحثي فيه ثلاث حبات من تراب بالدين جيعا يقول في الأولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعبدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى ابن حبيب وقد قلع من الله عليه وسلم في قبر ابن مفلحون مالك لا أعرف حبات التراب عليها ثلاثا ولا أقل ولا أكثر ولا سمعت من أمر به والعين يرون دفنها يرون رد التراب عليها فانتظر كيف اقتصر المؤلف على قول غير مالك لكن اقتصر عليه صاحب المدة قال بعض وانما في مالك معرفته وسماعه فلو سمعتم بركته (ص) وتسطح طعام لاهله (ش) ابن رشد ارسل الطعام إلى أهل الميت لاشتغالهم بهم اذ لم يكونوا اجتماعا لاجتماعهم الفعل الحسن المرغب فيه للتدوير اليه (ص) وتعزية (ش) أي يندب تعزية نفوس عزى مصابا كان همتل أجره قال الجوهري هي الجل على الصبر وعود الأجر والدعاء للمصاب ابن حبيب في التعزية ثواب كثير ابن القاسم فيها ثلاثة أشياء أحدها تهنين المصيبة على

(١٧ - شئ ثاني) فلقبره عليه الصلاة والسلام قال بعض ويكره من القبور بدش الماء عليه (قوله لكن اقتصر عليه صاحب المدة) أي فالصنف تبعه (قوله وانما في مالك معرفته) اعتذار عن الصنف وحاصله كيف يلحق بالمصنف أن يقتصر على قول غير الامام وترك كلام الامام وحاصل الجواب أنه لا ياقى الاعتراض الا لو كان الامام أنكر ما سألوا عما أنكر معرفته (قوله اذ لم يكونوا اجتماعا لاجتماعهم) أي أو لا يفرق من لاثمن عصاة وأما جاع الناس على طعام ميت الميت فهو بدعة مكر وهما يتقبل فيه شئ وليس ذلك موضع ولائم وأما عقرباها ومن جملة على القبر فمن أمر الجاهل بمخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا تعرف في الاسلام قال العلماء العقربا في حق القبر (قوله كأنه مثل أجره) أي مثله في مطلق الأجر لأن الأجر من مساويين ومعلوم في لفظها عظيم الله أجرك وأحسن عزائك وغفر لثقتك فأمد هذا ثلاثة أيام ولا يعزى بعد ذلك إلا أن يكون غافيا

(قوله وتسلية) عطف تفسير وقوله واحتساب معطوف على الصبر وكذا ما بعده ومعنى احتسابه الاجر أى ادخاره الاجر عند الله تعالى
ونكث الاشياء لها شئ واحد وكذا الامور المذكورة في الثالث ترجع لأمرو واحد فلا يراد بها ما قال كيف يقول ابن القاسم فيها فلا
يناسب مع أن فيها أكثر (قوله مومنة) بضم الميم موضع السلام (قوله أى وما يستحب عدم غنى) قال عمر بن عبد العزيز لا تفتقر وأقربى
فإن خير الارض أعلاها وشهدا أسفلها وسأنى أن أفقه ما منعه راحته وحرسه (قوله أضيق من أعلاه) أى ثم يغطي فم الشئ ثم يصب
التراب (قوله الجدلنا) معشر هذه الامم المتجددة (قوله والتقى لغرينا) معشر أهل الكتاب (قوله في السليمانية) تاليف في الفقه
لنظمان بن السكيت فمن تلا هذه محزون (قوله فعلى حسب الامكان) أى كوضع على شقه الايسر مثلا (قوله باسم الله) أى أضمه على
باسم الله وله رسول الله أى صاحب الذلث (١٣٠) (قوله اللهم تقبله) أى تقبل عملها وتقبل ذاتها بأن ترهبها ليس تفضل لا بدون الالتفات

للمل (قوله بان لم يسوع عليه
التراب) كذا قال الشيخ سالم يفسره
ما طالع تليذه للثاني حيث قال والمراد
بالحضره أن لا يشرع من غماديقه
أن عرفه سمع موسى أن ذكره
بعد أن اتقوا عليه بستر تبارك
وضعه على شقه الايسر لغريته
حؤل لها وبعد فراغ دفنه لم ينش
ابن رشد لان وضعه للقبه مطلوب
غير واجب (قوله تنكيس رجله)
أى كنتكيس رجله في دفنه بأن
يجعل موضع رأسه وجعلت
رأسه موضعها فانه يتدارك ولو قال
كنتكيس رأسه لكان أخصر (قوله
فان سوى عليه) بأن فرغ من دفنه
(قوله وفي أرجاعه الجميع الخ)
هو الصواب أى أن الصواب ان
قوله ان لم يخف التغير يرجع لقوله
وكتوك الفصل الخ وأن من دفن
بغير غسل يخرج ما لم يخف تفسيره
وعليه جهل المواقف لانه قول محزون
وعيسى وروايته عن ابن القاسم
وليس المواقف أن يرشد ترك الفصل
والصلاة معا أو الفصل دون
الصلاة أو الصلاة دون الفصل سواء

المعزى وتسلية عنها وحضه على التزام الصبر واحتسابه الاجر والرضا بالقدر والتسليم لامر
الله الثاني للعلم بان يعوضه الله من صابه جل الزواب الثالث الدعاء للبت والترحم عليه
والاستغفاره ويجوز أن يجلس الرجل للتعزية كما فصل عليه الصلاة والسلام حين جالعه خير
جعفر وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة ومن قتل معهم بموته واسم كونه قبل الدفن
وبعده والادب عند جوع لولى الى بيته (ص) وعدم عقه والهد (ش) أى وما يستحب
عدم غنى القبر وما يستحب البعدون التقي وهذا في الارض الصليبية لا يخاف من أهلها
والا فالتقى وهو أن يحفر في أسفل القبر أضيق من أعلاه بقدر ما يسع الميت وانما فضل البعد
تغير الجدلنا والتقى لغرينا (ص) وشيخ فقهه على عين مقبلا (ش) قال في السليمانية ويجعل
الميت في قبره على شقه الايمن الى القبلة لانها أشرف الجهات على الشمال وتقبل القبلة وتعد
به الهوى على حسده ويطرد رأسه بالتراب ورجلاه مرفوع ويجعل التراب خلفه وأمامه
ثلاث تغيب فأن لم يتمكن من جعله على شقه الايمن فعلى ظهره مستقبل القبلة وجهه
فان لم يتمكن فعلى حسب الامكان ويقول واضع الميت باسم الله وعلى ماله رسول الله صلى الله
عليه وسلم اللهم تقبله بأحسن قبول وان دعا بغيره أوترك فواسع (ص) وتدرك ان خوف
بالحضره كنتكيس رجله وكتوك الفصل ودفن من أسلم بغيره الكفار ان لم يخف التغير
(ش) يعنى أن الميت اذا خولف به الوجه المطلوب في دفنه ولم يطل ذلك بان لم يسوع عليه
التراب فانه يتدارك استحبابه ويجعل عن تلك الحالة كما اذا وضعت رجلاه موضع رأسه
ومثله ما اذا دفن من غير غسل أو صلاة فان سوى عليه الاستراب فالتدارك وأما دفن
من أسلم بغيره الكفار فانه يخرج الان يخاف عليه التغير والافلا فقوله وتدرك أى
استحبابا ان خوف بالحضره وهى عدم الفراغ من الدفن والطول يكون بالفراغ منه وقوله
كنتكيس رجله مثال المخالفة وقوله وكتوك الفصل مشبه به ومثله ترك الصلاة وأعاد
الكاف لانما التنبية ولا ينفى عنها كلف التمثيل وعطف على ذلك قوله ودفن من أسلم الخ
للتشارك بينهما في مطلق التدارك وان اخص هذا عما قبله يعود الشرط اليه من قوله ان لم
يخف التغير بتحقيقا أو نكثا فانه شهادة النقل خاص به كإصرح به بالشرح في الصغير وفى
أرجاعه الجميع كافى الكبير نظر وانما فالتدارك كن دفن بغير صلاة فانه يصلى على القبر

في الحكم وتقل ابن رشد ان الفوات الذى يمنع من اخراج الميت من قبره الصلاة عليه هو أن

يخشى عليه التغير قال محضى نت وأجيب من الخطاب كيف يجعل القيد كما سابا لآخره وان بقية المسائل تقرب بالفراغ من الدفن
الذى هو بالحضره وقال اقران عرفه ولم يشبهه أن ذلك قول ابن وهب فقط وحل عليه أيضا قوله الآن دفن بغيره وروايته الشيخ سالم
اه ثم قال محضى نت وبكلام ابن رشد ان حكم ترك الفصل حكم ترك الصلاة بل أنما فالتدارك صلى على قبره وهو حكم ترك
الصلاة خلافا لاجمهورى ومن تبعه انما فالتدارك من لم يغسل ان يصلى عليه بتحجتها بلا زعمهما فاما سقط سقطت وفيه نظر لمراد
ببلا زعمهما طلبا أى من طلب غسله طلبت الصلاة عليه ومن لا فلا لأنه مهمما بفعل أحدهما قدم امكانه لا يفعل الآخر اه ومن
جمله من تبع عجب شارحنا في قوله وليس مثل الخ ومثل كلام محضى نت قرر بعض الاشياخ أيضا ذلك

(قوله وسد بلين) ونسب سدا لخلل الذي بين اللين (قوله ثم قروم) ومنه قرومت الناطقة بالقرم وبفتح الصاد أي بالخص مجرى على لامية ابن مالك كذا كتب بعض شيوخنا وضبط نصه بفتح الصاد بالشكل مع أن المحفوظ انما هو والضم وقوله ثم أجرأ ثم جهر أي فترتب بعد الجهر وقوله وسن التراب الخ كان الأولى أن نسن طال شخنا رجه الله تعالى والذي عليه جههر والشارحن ان المراد بقوله وابن مطلقا مع مولا بالقلب أم لا والذي ليس مع مولا بالقلب يكون قطعاً مكسبة وانما كان اللين أولى مطلقاً من القرم ودلالة أقوى منه وقال عجم وانما قدم اللين على القرم ودان كان كل منهما مصنوعاً لان السدا اللين أسكن (قوله وهو الطوب التي) ظاهر مطلقاً مصنوعاً بالقلب أم لا (قوله كما فعل بالخ) هذا توجه تقدم اللين على غيره وقد علت وجه تقدمه على القرم ودان وجه الترتيب في غير ذلك (قوله صبه باب الجهد) وحديثنا لا يعتد بالقرم وإنما دل على الجهد (أ) (قوله أولى من التابوت) الذي يجعل فيه الميت أي قد قال ابن عات التابوت مكروه عند أهل العلم وليس هو من عادة العرب بل من زى الأعاجم وأهل الكتاب ويكره جعل منبر به فتحه أو مخدة تحت رأسه لأنه لم ينقل عن السلف وما روى من جعل قطيفة خراف في قبره صلى الله عليه وسلم فلا ثبت أنها أنكرت (قوله المغربي وثمان) هذا ما دخل تحت الكاف والمغربى هو أبو الحسن الصغير كذا كره المطالب (قوله ابن العربي) ما لم يؤمر مثله بسرا العورة) أي يجوز تفصيل الصبي ما لم يكن مرافقاً فان الذي يؤمر مثله بسرا العورة المراهق (١٣١) فان تنقل على هذا القول ابن التقي عشر سنة لأنه ليس عراقى وأولى ما لم يصل إلى الاثني عشر ولا تفصل ابن ثلاث عشرة سنة لأنه مرافق (قوله لا يجوز لها) أي انما جاز لها أن تنظر إلى بدن غير المراهق وفيه أن تفصل جسا فلا يلزم من جواز النظر التفصيل فكلام ابن العربي ضعيف كما هو ظاهر المصنف وظاهر كلام غيره وكذلك قرر شيخنا الصغير رجه الله تعالى فقال وحاصل الفقه أنه يجوز لها أن تنظر غير المراهق جسا أو ميتا ولكن غنم من الحس لأنها أقوى بصيرة عليها تنظر المراهق اه والاصل في ذلك قول القرطبي يجوز أن تنظر لها العورة غير المراهق أي في حياها ومنع من موته

كما يفيد قول المؤلف فيما يأتي ولا يصلي على قبر إلا أن يدفن بغيرها وليس مثل دفنه بغيرها دفنه بلا غسل كما يفيد ما تقدم في قوله وتلازم (ص) وسد بلين ثم لوح ثم قروم ثم أجر ثم قصب وسن التراب أولى من التابوت (ش) أي ونسب سدا للجد بلين وهو الطوب التي كما فعل به عليه الصلاة والسلام وأبى بكر وعمران لم يوجد اللين قبل أولاد خان لم يوجد قروم ودورثي يجعل من البطين على هيئة وجوده الخيل بجمع فرائد خان لم يوجد فاجر حمزة بمدة فبعم الطوب المحروق فان لم يوجد قصب فان لم يوجد سدا للجد بالتراب أولى من دفن الميت بالتابوت أي في الخشبة المسماة بالصلبة في زماننا فقله وسن بفتح السين مهملة ومجربة وسد النون مسبه باب الجهد لسده عند عدم ما تقدم أولى من التابوت الخشب الذي يجعل فيه الميت (ص) وما غسل امرأتين كسبح ورجل كرضعة (ش) لما فرغ من ذكر المسند وبأن شرع في ذكر المباحات المتعلقة بتجهيز الميت فلما جاز تفصيل المرأة الصبي كان ست وسبع سنين المغربي وثمان ابن العربي ما لم يؤمر مثله بسرا العورة وقال بعضهم لا يجوز لها أن تنظر إلى بدنه لقوله تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء النخعي والمنهزم ككبير وهذا يقتضي أن ما قابل المناظر للجل لها طر عورة وهو يصدق بين عمره فوافق عشر سنة لأنه غير مناظر للعلم وأما تنظر غير المناظر إلى أنفليس في كلامه ما يدل على عين الحكم فيه وفي كلام القرطبي ما يفيد أنه نظر فاعدا الوجه والكفين منها اه ومن ذلك جواز غسل الرجل الرضعية وما مر بها اتفاقا والطبقة يمنع من أن يغسلها اتفاقا واختلف فيما بينهما

بأن يدمن ثمان لان فيه جناحه هو أقوى من النظر اه (قوله لقوله تعالى) استدلالا بطريق المزوم وذلك لان سباق الآية في جواز نظر الصبي لها لا في نظر الصبي إلى الكلام فيه قال القرطبي في هذا الآية طفل لم يراهق الخ والوطه معنا بطه قسا الوطه أي لم يكشفوا عن عورتهم للبعاع لصغرهن وقيل لم يبلغوا ن طبقة النساء (قوله والمناظر ككبير) أي أن المراهق حكمه حكم البالغ في وجوب السرا ومنه الشيخ الذي سقطت شهوته اختلف فيه أيضا على القولين كافى الصبي والصحى بقاء المحرمه قاله ابن العربي هذا ما أفاده شب والحاصل أنه لا يجوز لها أن تفصل المراهق ولا تنظر لعورة وهو عجم من النظر لعورتها أي زجر ويضرب لأنه يحرم عليه (قوله وهذا يقتضي الخ) وبعضهم قال لأنه لا مقتضى وقد تشبه أيضا (قوله في كلام القرطبي ما يفيد) ظاهره قول ما بين السرا والركبة كما في شرح عجب (أقول) ولكن لا ينبغي ذلك وانما حازه أن يرى من المرأة ذلك حازه للسرا أن ترى منه ذلك كما في شرح شب (قوله ومن ذلك جواز غسل الرجل الرضعية وما مر بها) أي كشر من زائد من ما على الحلين وما على البهر من الملقين بمدة الرضاع كما في شرح شب (قوله والطبقة يمنع من أن يغسلها اتفاقا) يعرف الرضالة بكان الطبقة بمن تشبهى له (قوله يمنع الخ) أي ويجوز له النظر والحاصل أن الرجل يجوز له نظر عورتا لرضعية وتغسلها ولا يجوز له نظر الطبقة ومن تشبهى وأولى التفصيل وأما غير الرضعية وما الخ لم يبلغ حد الشهوة فيجوز له النظر لعورتها لا تغسلها المزوم لمسهوا نظر

الراهن لعودة غير البالغة بحري على نظر البالغ لعودة غير البالغة (قوله ومذهب المدونة النع) هذا العزو وغير صحيح كما لا يخفى بحسبى نت
 اذ يذكر في المدونة غسل الرجل الصغير وتواضعها ولا بأس بغسل النساء الصبي ابن سبع سنين وشبهه فقط ولم أر من عزاه للمدونة غير
 انما كنهى ومن تبعه قال الفاشى في قول الرسالة المتقدم لا يغسل الرجل الصبية قبل هذه السن لثبوتها في الرسالة على المدونة
 اذ ليست فيها اه (في نفيه) علمت من ذلك حكم نظر المرأة البالغة لعودة الا حكم مطلقا وحكم نظر الرجل لعودة الاثنى مطلقا ومن المعلوم
 انما اجاز للرجل ان ينظر عورة من لا تستحي يجوز لها ان تنظر لعودة أى لا تمنع من ذلك وقد علمت ان لا ينظر عورة من تستحي وهل
 تمنع هي من ان تنظر لعودة أى تزهرها ونكحها وان كان لا حرمه عليها وهو الطاهر وانما نظر الرجل لعودة الا ذكر العبر البالغ الشامل
 للراهن فيستفاد من كلام عجم جوازها وانظر في ذلك رؤيته المرأة البالغة عورة الاثنى التي ليست بالغة من اه (قوله)
 لانه يحسب الميت بحدائق فاعلمدهم (١٣٣) ان الارض التي تبلى افضل الا ان يحسبوا بان المراد عيسكه قبل الدفن وهو بعد لان

الغالب عدم التمسك قبل الدفن كما
 هو العادة (قوله أى ويصلى عليه)
 هذا هو المعتد خلافا لعجم ونص كلام
 محسنى نت قوله وعدم التمسك قبل
 وعدم التمسك أسلا لكثرة الموتى
 جذا نص عليه في الجواهر وابن عرفة
 وغيرهما على ما نص عليه حسب
 تقدم (قوله وهل تقيد بكونها
 فاحدة) الظاهر انها تقيد بكونها
 فاحدة والمراد بها الخارجة عن المعتاد
 كما فاده عجم (أقول) وهذا معنى
 قول محسنى نت لكثرة الموتى جدا
 نص الخ فيكون التنظير قصورا
 (قوله علبوس) غير مستوفى لمن
 نجاسته وسالم من قطع يكشف العودة
 ولم يشهد فيه مشاهد الخبر والا كره
 في الاوابين ومنع في الثالث ونوب
 في الرابع ولم يعلم من كلامه هل هو
 افضل أم الجديد والمذهب أن
 الجديد افضل (قوله وهل غير
 أربعة) ظاهره يجوز غسل النساء
 حيث أئث المدون لم يقل أربع وقصة
 قول المصنف فيما سبق واسارع

ومذهب المدونة النع والمستفاد من كلام الرسالة وشرحه ان بنت ثلاث ليست كالرضيعة
 وانما يمنع تغسيلها كن تستحي (ص) والماء المصنوع وعدم التمسك لكثرة الموتى (ش) أى وما
 يجوز ايضا غسل الميت بالماء الساخن خلافا لاشافى القائل باحسية البارد لانه يحسب الميت
 وكذلك يجوز اذا كثرت الموتى ترك التمسك أو الغسل أى ويصلى عليه ويشكلى عليه قوله فيما سبق
 وتلازمه فقيده ما تقدم به عباد الامور الحادثة كما قاله ق وفي شرح (هـ) انما ناسط الغسل
 لكثرة الموتى لا يصلى عليه وهذا حيث يمكن التيمم الا بما واصل عليهم والمراد بالكثرة
 الموجبة للشفقة وهل تقيد بكونها فاحدة أم لا (ص) وتقيد بعلبوس أو من عرفا أو مورس
 (ش) أى وكذلك يجوز تكفين الميت بلبوسه وان كان الحنفية افضل وهذا اذا لم يشهد فيه
 مشاهد الخبر كالجمعة ونحوها والا كان تكفينه فيه مندوبا كما هو وكذلك يجوز التكفين
 بالمصوغ كالزعفران والورس وهو نوب ما بين أسفر يقتضيه الجرد واجبه لاهما من الطيب
 وسأني انه يكره التكفين بكأ خضر وغيره حيث يمكن غيرهما ان ليس في مصيغهما طيب (ص)
 وجعل غيار أربعة (ش) يعنى انه يجوز غسل العنق على ما لا يمكن ولا منعه لدفعه على عقد طهارة في
 المدونة وهو المشهور وقيل يستحب ان يحمله أربع لثلايل وقدره ما بين الحجاب واعترض
 عليه (ص) وبه ماى ناحية واليمين مبتدع (ش) أى يجوز غسل العنق بدعاى ناحية شاه
 الحامل من اليمين أو اليسار من مقدمه أو مؤخره داخل ٤ وبه أو خارجهما أو المعين لجهة
 كقول ابن حبيب يبدأ بمقدم عين الميت وهو مقدم يسار السرير ويختتم بقدم يسار الميت وهو
 مقدم عين السرير وقوله أشهب يبدأ بمقدم عين السرير ثم مؤخره ثم مقدم يسار السرير ثم يختتم
 بمؤخره مبتدع بدعة مذمومة قاله مالك في المدونة وانظر هذا مع نقل ابن حبيب عن غير واحد
 من الصحابة والتابعين قلعه لم يبلغ ما لا كأول بلفظه ولم يصحبه عمل وقال ق مبتدع لفصيصه في
 حكم الشرع مالا أصلا ولا نص فيه ولا اجماع وهذه صيغة البدعة وما وقع لس في شرحه ما
 يخالف ما تقدم من ابن حبيب وأشهبه في نظر انظر شرحنا الكبير (ص) ويخرج مجتابة
 أو ان لم يخش منها الفتنة في كأب وزوج وابن وأخ (ش) يعنى انه يجوز للرجل ان يلبس

كراهة جلهم ونقل النووي في شرح مسلم عن مذهبه كراهته وانظر هل مذهبنا كذلك أو لا وبكره جله على الدواب فعدت

(قوله واعترض عليه) قال في ك وأجيب عما يشكك بالخالف بأن يحمل اثنان فاقبته المتقدمين أو المتأخرين ويحمل الثالث بين
 المتقدمين وليس هناميلان اه (قوله وبدعاى ناحية) أى بكل ناحية واستعمال أى يعنى كل البدلية لا الشمولية بمجاز ان ليس من
 معانيها الخمسة وهي الشرط والاستهام والوصوة والموصوفة وله ثلثا ما فيه آل (قوله ويختتم الخ) قال عجم وليس في كلام ابن
 حبيب تعين ما يسأله من جمعي المؤثر ولعل ذلك لجواز الدعاة ما به ما عده اه (قوله انظر شرحنا الكبير) ونصه بعد ما تقدم به هذا
 شيئا أن قول س في شرحه انه يبدأ بمقدم عين الميت ثم مؤخره الا عين الميت ثم المقدم الا يسر ثم المؤخر الا يسر غير صواب
 (قوله أو ان لم يخش) في العبارة شذو أو شباهة ان لم يخش منها الفتنة (قوله كأب الخ) قال في ك وجدعنى ما منه أدخلت الكاف
 في كلام المؤلف الام والبت اه (قوله وأخ) شقيق أولاب أو لام وفي شرح عجم وتبعه شب ولا يخرج بلنازعة ومن ورد أنه كلاب

في الاحترام والتعظيم في الخساف والشفقة فلم يكن كذا ذكره محشي نت بان معاد المدونة كما يفقد من عرفه خروجها عنها
ثم اقول ولم يفصلوا هنا في التجاهل بين ان يكون فيها ارب لرجال ام لا والظاهر ان التي فيها ارب لرجال كالشبهة وحرر (قوله) وجاوس
قبل وضعها قال في ك وفيهم من كلام المؤلف جواز البقاء على القيام حتى يوضع اه (قوله) ولم يقول المؤلف رحمه الله تعالى على تقدير
ذلك بالمأشئ قال نت ونقل الشارح عن ابن ابي زيد بقوله قد لا يمشي وأما الراكب فلا ينزل حتى يوضع لم يقول عليه المصنف
(قوله) بل يصحب حينئذ أي حيث كان بين آثاره كذا نص في ك ومنه ما اذا كان بين قوم صالحين (قوله) ولا تنتهك حرمة أي
بحيث يتقانونه على وجهه فيه تنقيده وعدم الانتهاء فيحقق قرب المسافة واعتدال الزمن واتمام الحافض مع التلف في حله (قوله)
ويحتمل بقاؤه باجماع من معنى (ال) قال الكرمانى وورد ومن معنى الى ما اذا دخل في القصيع (قوله) واستظهره نت (فإنه) نت
بزم حيث قال وظاهر كلامه ولو بعد الفتن وهو كذلك اه (قوله) ما لم تنع حاجة لنقله هو معنى (قوله) ويستترط أن يكون مصلحة الخ
(قوله) فهو من جملة ما يستثنى (الخ) أي ما تقدم من قوله ونقل وان من بدو وقوله من جملة ما يستثنى لان الذي يستثنى أكثر من ذلك كما
سأيت في قول المصنف الآن يشرب كفن غصبه الخ (قوله) وبكاعندمونه (١٣٣) قال في ك ثم ان بكافى كلام المؤلف

مقصود وما بعده كالصفة الكاشفة
له لان ما كان يرفع صوت لا يطلق
عليه بك بالضم اه وعكس بعض
الشرح فيجعل المبدل صوت قال
السدر والمحفوف في المصنف الاد
وظاهر القاموس الاطلاق (قوله)
ويحرمه (٧) أي مع رفع الصوت
وكذا في شب وعب وبعض
فصل فقال ان رفع صوته فان
كان عند الموت جاز وأما بعده
فلا يجوز قال التادى وبطل عليه
قوله فيما يأتي وصباح خلفه فإنه
اذا كان الصباح خلفه لم يكرهها
فلا يكون ممنوعا عند الموت وأما
ما يفعله المسلمان الزغري عند
حمل جنازة الصالح أو فرح يكون
فاه من معنى رفع الصوت وانه

قد عتد عن المحض والخروج لجنازة كل أحد ولصلاة عليها وتشييعها والشاة التي لا يحنى منها
الفتنة لجنازة من عظمت مصيبتها كآب وما بعد يوم يكره في غيرهم ويحرم ان يحنى منها
الفتنة (ص) وسبقها وجاوس قبل وضعها (ش) يعني أنه يجوز سبق الجنازة الى القبر تخفيفا
على المشيعين لاني موضع الصلاة عليها الاختلاف الاول وكذلك يجوز لمن مع الجنازة من
ماش وراكب جالس قبل وضعها عن اعتناق الرجال بالارض ولم يقول المؤلف على تنقيده
بالمأشئ (ص) ونقل وان من بدو (ش) أي جاز أن يظل الميت من مكان الى آخر قرب بحيث
ترجى ركة الموضع المنقول اليه أو يكون بين آثاره بل هو حينئذ مسحوب ويحتمل لا ينشجر ولا
تنتهك حرمة اذا كان المنقول منه حضرا الدواب وان كان من بدو حضرا ولعل قلب المبالغة
أحسن ويحتمل بقاؤه باجماع من معنى الى واطلاق المؤلف يشمل ما قبل الفتن وبعده
واستظهره نت ولا يقال يعارضه قوله ولا ينش ما دام به لانا نقول معنى قوله لا ينش
ما دام به ما لم تنع حاجة مبيحة لنقله فهو من جملة ما يستثنى (ص) وبكاعندمونه وبعده
بلا رفع صوت وقول فيج (ش) يريد أنه يجوز البكى على الميت عند مماته وبعدهما الشرطين
الذكرين ويحرم معهما أومع أحدهما لغير ليس من شأنه حلق وخرق وثاق وصلنى الاول
حلق الشعر والثاني خرق الثوب والثالث ضرب الخدود والرابع الصباح في البكاء وفتح
القول وكلام المؤلف محل حيث لم يكن مع اجتماع نساء كما سأيت في كلام المؤلف النص على
كراهة اجتماع النساء للبكى تنقيده كلامه بما ذكره في ك ما يأتي (ص) وجمع أموات بقبر
إضرورة (ش) يعني أنه يجوز جمع أموات في خندق واحد بقبر وكفن واحد لضرورة من ضيق

بدعة يجب النهي عنها كما نقله س في شرحه ك وبعض الاشياخ قوله بلا رفع صوت أي حال وما يأتي في قوله وصباح خلفه هو
في صوت متوسط فلا تعارض وذكر الكافى أن القول الصحيح أي كالقتل والنهب والظلم وغير ذلك حرام ورفع الصوت مكره وسأيت في
قوله وصباح خلفه والصحيح أن ضرب الخدود (قوله) ليس من الخ (قوله) ليس على سنننا وطريقنا فنشاور على ما نرى من العوام نلهمه فزعوا
أن من خرج من ثوبه بشقة خرج من دينه وهو ملوث فسد (قوله) وذل في خطه في ك نقطة فوق صورة الدال فتكون ذا لامجة الآن
لوجود في نسخة بعض شيوخنا بالدال المهملة وليس في القاموس ويختصر الصباح والمصباح بل معنى ضرب في حادثة الدال المهملة
ولامادة الدال المهملة فلما راجع شرح الحديث ثم في القاموس ناقدة وناقمة متكررة والاسنان وذلك في باب الدال المهملة ولا يحنى
انمعنى مناسب لقراءة الدال المهملة والحاصل أن يقرأ ذلك بالدال المهملة (قوله) وذل في خطه في ك نقطة فوق صورة الدال فتكون ذا لامجة الآن
الوجهين الصاد والسين وقال بعض شيوخنا يفهم من قوله بلا رفع صوت جواز صوت خفي وهو كذلك (قوله) بقبر وكفن أي شعرا
بكنن ويلزم من وضعهم في كفن واحد وضعهم في قبر واحد لا العكس واعلم أنه اذا أمكن جعله بجانب الاملى وجب ذلك ولا يجوز
عظامة مصلحة أو منفعة ولا تقطيع العظام المتصلة فلوها وقرر شيئا أنه اذا أمكن أن يجعل بجانبه فلا يجوز وضعه عليه وأما اذا لم يمكن
يجعل عليه اه تقريره وفي شرح شب وكذلك يجوز اجتمعهم في كفن ٧ قول المحشي ويحرم معه كذا في نسخ زياد ياوليتأمل بعض

واحد لغيره وروى ما لغيره فذكره وان كانوا أحاب اه وفرج ح ع وكذا العلي أنه يجوز جمع أموات ولو واحد بعد واحد عليه
 فيسمى ذلك من حرمية الناس اه مدر (قوله ولاد عند ابن القاسم) أي على جهة التنبأ فادع شيوخنا (قوله كان يجمع بين
 الرجلين) أي بأمر بالجمع (قوله أجمع) أي القتل كان أكثر أخذ القرآن أي حفظ القرآن من حيث كنه المحفوظ (قوله فإذا أشير إلى
 أحدهم الخ) له أنه أراد بالاشارة ما يشعل القول كالذئبق فلان أي أكثر أخذ القرآن (قوله قدمه في العبد) أي قدمه النبي صلى
 الله عليه وسلم في العبد أي بما يلي القبله أي أمر بتقدمه (قوله في تعدد قبورهم) أي فاذا وجدنا قبوراً متعددة فلي القبله الأفضل
 (قوله وفي أقبارهم) أي أديانهم (١٣٤) في القبر أي ان القبر ان كان واحداً أو متعدداً وأردنا أقبارهم فيقدم

أوتعد حافر ونحو ذلك وان كانوا أحاب وما لغيره فذكره وان كانوا أحاب لم يولد عند ابن
 القاسم من جعل شي من التراب بينهم وقال أشبه بكني الكفن (ص) وولي القبله الأفضل
 (ش) يعني أنا إذا جعلنا أمواتاً في الحد واحد فله في القبله الرجل ثم الصبي ثم المرأة ثم الجنان التي
 عليه الصلوة والسلام كان يجمع بين الرجلين من قتل أحد في قبر واحد ثم يقول أيهم كان أكثر
 أخذ القرآن فإذا أشير إلى أحدهم قدمه في العبد ويجري مثل قول المؤلف وولي القبله
 الأفضل في تعدد قبورهم في كل واحد وفي أقبارهم فيقدم قبل الأفضل إلى القبله و يقدم أقبار
 الأفضل ولو مؤثراً (ص) أو بصلاة (ش) عطفاً على بقوله لا بقيد الضرورية يعني أنه يجوز جمع
 الجنائز في صلاة واحدة بل هو أفضل من افراد كل جنازة بصلاة (ص) بل الإمام رجل فطفل
 فعبد نفسي تخفى كذلك (ش) ذكر المؤلف اثني عشر مرتبة في الإمام الأحرار الذكور
 البالغون ثم أحرار الذكور والصغار ثم العبد البالغون ثم العبد الصغار ثم الخصى الحر
 البالغ ثم الخصى الحر الصغير ثم الخصى العبد الكبير ثم الخصى العبد الصغير ثم الخنثى الأحرار
 البالغون ثم الخنثى الأحرار الصغار ثم الخنثى العبد الكبير ثم الخنثى العبد الصغير
 ولم يذكر مراتب النساء الأربع العبدات نأخذ من عن الجميع وهي حرة بالغة صغيرة فامة بالغة
 فضيرة وزاد ابن حجر بعد الخصى وقبل الخنثى أربعاً العجوزين فقال العجوز عجوز رجل فطفل
 فعبد رجل فطفل وعلى هذا المراتب عشر ونحو كبر ثم صغير ثم عبد كبير ثم عبد صغير
 ثم خصى كبر ثم خصى صغير ثم عبد كبير ثم عبد صغير ثم عجب كبير ثم عجب صغير ثم
 عبد كبير ثم عبد صغير ثم خنثى كبر ثم خنثى صغير ثم عبد كبير ثم عبد صغير ثم حرة كبيرة
 ثم حرة صغيرة ثم أمة كبيرة ثم أمة صغيرة فقوله المؤلف رجل حر مراده فيه وفيما بعده
 الجنس ابن رشد فلان تفاضلاً في العلم والفضل والسن قدم إلى الإمام أعلمهم ثم أفضلهم ثم أسنهم
 فنفى قوله كذلك بالغ ثم صغير ثم عبد كبير ثم عبد صغير كل من الخصى والخنثى ثم إن هذا
 الترتيب مستحب فلان حصل ثلثا من كل وجه آخر ع الآن تراعى الأولياء على أمر (ص) وفي
 الصنف أيضاً الصنف (ش) أي ويجوز في الصنف أي الجنس الواحد رجال فقط أو نساء
 فقط أحراراً أو أرقاء المختلف بالعلم والفضل والسن أن يجعل من الإمام إلى القبله
 على ما تقدم إلى الإمام الأفضل فالأفضل ويجوز فيه أيضاً الصنف من المشرق إلى المغرب
 ويقف الإمام عند أفضلهم وعن عيسى الذي يليه في الفضل رجلاً المفضل عند رأس الفضل

في العلم والفضل والسن فعلى ما تقدم في الأحرار وقال بعد ذلك لا تقدم مرتبة لاحقة على سابقة
 كما بدعي سر وأتى على ذكر ولو فضله في العلم والفضل والسن اه والحاصل أن أصناف الرجال الأحرار يقدم الأعل على الأقل ثم
 الأفضل على الأسن وكذا يقال في صنف الأطفال الأحرار يقدم الأعل على الأقل ثم الأفضل على الأسن وكذا يقال فيما بعده
 ويقدم كل واحد على من بعده وان كان من بعده أفضل فقدم الرجل على الصغير ولو كان أعلم وأفضل من الرجال ويقدم الحر الصغير
 على العبد ولو كان العبد أعلم وأفضل وأسن وهكذا (قوله أي الجنس الخ) لأجابه وتأويل الصنف بالجنس بل بسقي الصنف
 على حقيقته ويمكن أن يجاب بأنه ما أوله اشارة إلى أن الصنف والجنس في عرفهم بمعنى خلاف الاصطلاح للمخالفة من الفرقين
 الصنف والجنس

(قوله فان كان رابع دون الثالث الخ) زاد في كذا ومقتضى كلام المؤلف أي بان الحاجب كان شاس والشمي اختصاص الصنف بالنسب الواحد ومقتضى كلامه في البيان عدم الاختصاص ومقتضى كلامه اختصاص عين الامام بفضول واحد وباقي المقضون عن اليسار بقوة فان كان رابع جعل عن يساره ومقتضى كلام ابن رشد عدم الاختصاص بل يفرقون فمن عنه فمن يساره وأما والراجح طريقة البيان وأفاد عجم أنها جارية في الصنف الواحد وفي الاصناف يمكن جل الصنف على الاصناف خلافاً لما قلده الشارح بان يقال روق جنس الصنف المتقدم فبشمل المراتب المتقدمة كالمواهي العشرة فيقف الامام عند أفضلهم ويجعل عند رأسه رجلاً مقفوله وهو الحر الصغير ثم مقفوله عند رجليه الأفضل وهكذا إلى آخر المراتب عند ابن رشد وابن عبد السلام واستظهره الشيخ أحمد الفندي دون ما ذكره الشارح (قوله من أتبع) بفتح الهمزة وتسكون التاء (قوله إيماناً) أي حصداً بالاجر الموعود أو حسناً أي أجره على الله لراء أو غيره من مكافأة أو خوف (قوله فانه يرجع من الاجر بقراطين) قال في كذا وقت استحقاق الاول وقت الفراغ من الصلاة وقت استحقاق الثاني بالفراغ من الدفن وتوابعه من صب الماء وغيره والفراط مثل جيل أحد جيل بالذ سنة وانغصص القبيل بلانه كبر الحيل فانه بلغ إلى الارض الساعة وان كتب تراصغيران لان كل عرقه بنشعب منه عرف وتصل بكل جيل من جبال الدنيا فاعني أنه لو كان هذا الجبل من ذهب أو فضة وتصدق به كان ثوابه مثل ثواب هذا القيراط وهذا ما عليه الاكثر ويحتمل (١٣٥) أنه لو جعل هذا الجبل في كفة والقيراط في كفة

لساواه قال الجزولي وانظر هل يحصل للشي على الجماعة دفعة واحدة من القيراط بعد عنهم قال الفقيه أبو عمران يحصل بكل ميت قيراط واحد وقصوه للشيخ سليمان في شرح الملح اه (قوله) ومن صلى الخ) يظهره بقيد الاتباع وذلك قال القسطلاني ومقتضى التقيد بقوة في رواية أحد وغيرها خشي معهما أهلها أن القيراط يختص بمن حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة لكن يظهر حديث البزار السابق حصوله أيضاً لمن صلى فقط لكن يكون قيراطه

ومن دونهما في الفضل عن مثله رأسه عند رجليه الأفضل فان كان رابع دون هذه الثلاثة جعل عن يساره رأسه عند رجليه الثالث الخ وفي صحيح البخاري قال الرسول عليه السلام من أتبع جنازة إيماناً واحتساباً أو كان معها حتى يصلي عليها يفرغ من دفنها فانه يرجع من الاجر بقراطين كل قيراط مثل أحد ومن صلى ثم رجع قبل أن تدفن فانه يرجع بقيراط من الاجر وقال الشيخ أحمد زروق عن التادلي يظهر كلام الشيخ صاحب الرسالة أن القيراط في الدفن يحصل وان لم يتبعها في الطريق وهو ظاهر قول المدونة وما تزان سبقت وينتظر ثم ان حضور الجنازة امارغبة أو رغبة أو مكافأة فالأول فيه الاجر والآخر ان لا أجر فيه ما يدل عليه حديث البخاري المتقدم لكن ذكر الشيخ سليمان في شرح الملح عن ابن العماد في شرحه على عدة الأحكام أنه لا يشدح في نقص الاجر من القيراط كون الانسان يتبع الجنازة لأجل آثارها لان ذلك مأمور به فلا يدخله الربا كما هوهمه بعضهم وقد وجد في الخلية لأبي نعيم عن ابن سيرين أنه سئل عن ذلك فقال ان فيه صلة للحى والميت فيكون ذلك أعظم أجراً (ص) وزيادة القبور بلاحد (ش) يعني أنه يجوز بل أنه يشد بزيادة القبور بلاحد في المقدر من الأيام كيوم في الاسبوع أو أكثر أو في قدر المكنث عنده أو في التعيين كيوم الجمعة أو في أي يوم

دون قيراط من شيع مثلاً وصلى ويؤيد ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة حيث قال أصغرهما سئل أحد فقهاء مدلاة على أن القيراط يتفاوت أيضاً وفي مسلم انضمام صلى على جنازة ولم يتبعها فله قيراط قطارهم حصول القيراط وان لم يتبعه أتباع لكن يمكن جعل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة لا سيما وحديث البزار ضعيف اه قلت ويجري مثل هذا البحث في قيراط الدفن من حيث أن الحديث يفيد أن حصوله مفيد بالاتباع والظاهر يجري فيه ما جرى في قيراط الصلاة واستظهره الحافظ ابن حجر حصول القيراط بمجرد الصلاة لان ما قبل من المشي وسيلة لها (قوله يظهر كلام الشيخ الخ) أي يختلف لظاهر الحديث (قوله امارغبة) أي في الاجر وقوة أو رغبة أي خوفاً وقوة ويؤيد ذلك الحديث المتقدم أي يدل على أنه لا ثواب في المكافأة أو الخوف لأنه لا يمكن احتساباً (قوله لأجل آثارها) أي لأجل مكافأتهم أو لأجل خاطرهم أو لأجل خوف آثارها وقوله لان ذلك مأمور به أي في نفس الامر ولا يضرون الباعث ما ذكر (قوله فلا يدخله الربا) أي الواحد مما ذكر وظاهر البشارة أن فعل كل مأمور به لا يدخله الربا ولا يظهر ذلك والام يكن له ما جعل أصلاً ان كل ما يقع فيه الربا مأمور به ولو ندباً (قوله لا ينعيم) بضم النون (قوله فيكون ذلك أعظم أجراً) حاصله إذا أتبع الجنازة للمكافأة أو غيرها مما ذكر يكون ثوابه أعظم من ثواب من كان الباعث له قد نوه الله تعالى وحده ولا يخفى بعده (قوله أو في التعيين كيوم الجمعة) انظره مع ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من زار به كل جمعة غفر له وكتب باراً وعن بعضهم أن الذي يعلون زوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده وعن بعضهم عشية الخميس ويوم الجمعة ويوم السبت إلى طلوع الشمس قال القرطبي وذلك يستحب بزيادة القبور رتبة الجمعة ويوماها ويوم السبت فيماد كذا العلماء لكن ذكر في البيان قد جاز أن الارواح باقية في القبور وأنهم انظر رتبة يومها وان أكثر

اطلاعهاموالجنس والجمعة وليلة السبت (أقول) ويمكن الجواب عن الشارح بأنه عير بالتعين لقاصد كلامه أن يوم الجمعة لا ينعين فيه بارة إلا أنه وإن كان لا ينعين إلا أنه أفضل من غير موافق القرطبي من حديث علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من صرع لي المقار قرأ أقل هوائه أحد عشر مرة ثم وهب أجره لأموات أعطى من الأجر بعدد الأموات (قوله أو في الجمع) هذا هو الأول (قوله النفل ليلا) إلا أنه أفضل ثمارا فيكون دفن الصديق ومن ذكر كرمه ليل الأمار عرض وقوله ليل أراجع لكل من الصلاة والدفن كما أفاده بعض الشراح صريحا (قوله وكرملق شعره) أي وخشته وذلك لأنها كالجز من البستولس جزأ حقيقة كما هو الحق وقوله وهو يدعه كأنه يشعرا نا كدنت الكرامة (قوله مما يجوز لحلقه الخ) احتز بذلك عن البصية والشارب فإنه يحرم حلقهما في حالة الحياة (قوله بقصد أن يكون على هذا الحال ميتا) فيشرح عب وغيره يبقين ضمه معه قياسا على مسألة المصنف وانظر إذا لم يكن قصده شأوا الظاهر أنه عمل ما إذا قصد أن يكون (١٣٣٩) على هذا الحديث لا إطلاقا للمصنف (قوله جمع بينهما) أي ليفيد أنه مكروه

وبنية قال ع لکن القرض انما
 يتعلق هنيئان بحكمه لا يبين
 دعيته (قوله) لانه يفعل المكره
 أى فى حق غيره وأما بالنسبة
 فليس بمكروه بل اما واجب
 أو مستحب (قوله) لانه حرمته
 لا يفتى أن ليس بجزأ حقيقيا كاليد
 والرجل فلا يعطى حكمهما فظاهر
 كلام اللغاني (قوله) وينهى أن تنكأ
 قروحه) أى على وجه الكراهة
 (قوله) وبثرات قال فى ذلك والبثرة
 بفتح الباء وسكون التاء وبضمهما
 أيضا خارج صغير اه (قوله) وهو
 مكروه أى خروج ما فيه هذا
 ظاهره الآن المسرد بالانخراج
 أى وإذا كان الانخراج مكرها
 يكون الانكاء مكرها وفيه أن
 الانخراج نفس الانكاء (قوله) ما سأل
 أى بغير ذلك كما هو للموافق لإبرام
 من قوله ويؤخذ فقولها أى ما سأل
 منها هو ومعقوفه اه وقد
 اعترضه بعض أشاخ ع بما

أوفى الجميع وبني من الجائزات على المؤلف الصلاة والتفن لئلا يكافأ المطرف عن ابن شهاب وابن أبي حازم وقد دفن السديد وفاطمة وعائشة لئلا يوفى عليه تعجيل الميت وهو جائز وقد فعله أبو بكر البائي والتي عليه السلام بعثمان بن مظعون قال ابن حبيب (ص) وكره خلق شمره رقل ظفر وهو بديعة وضرمهم نفل ولا تنكأ فروعهم ويؤخذ عفوها (ش) هذا شر وعنه في مكر وهان هذا الباب بعد أن فرغ من جائزاته والمعنى أنه بكرة خلق شعر الميت ك رأسه ونحوه مما يجوز خلقه في الحياة وتقليم أظفار موته وسخاها ولا يفعله قبل موته بنفسه أن يكون على هذا حاله ميتا أو أمانا أن لا تنصراحة نفسه فلا يكره ولما يلزم من كراهة شيء بدعته ولا من بدعته كراهة جمع بينهما لأنه عليه السلام يفعل المكر والتشريع وإذا وقع وتعلل أوسقط بنفسه أو خرج في مشط بفسر بحليته أو رأسه ضم معه وجوب بالأسير منه وقال في الضم على سبيل الاستحباب لأن هذه الأجزاء لا يجب عواراها وأيضا لو كان الضم واجبا حرمت الزنا والمؤلف حكم بالكرهاته ونهى أن تنكأ فروعهم كعدمامل وقرأت لأنه سبب لخروج ما فيه وهو مكره ولو لم يكن يؤخذ عفوها غير الزنا منها ما سال من الدوا القبح مما يسهل إزالته وإنما كان الزنا عفوها وإن عني عنه لمحي قصد النكافة وظاهر ما أنه يؤخذ عفوها ولو كان فيجاءون بدمهم فهو مخالف للمحي وقد اعترض على قول بعض الشراح لأن من النكافة وإزالة الجسامة بأنه يقيدان المراد بقوله ويؤخذ عفوها أنه بنفسه وهو خلاف ظاهر كلامهم (ص) وبقرائة عديموته (ش) يعني أنه بكرة أن يقرأ أسورة يس أو غيرها عند التضرع إذا فصل ذلك استأنا والافلا وكذلك يكره أن يطاف في الدار بالصور وهو المراد بقوله (كبحر الدار) وأما عند خروج روجه وغسله فليس ببحر كبحر شيهه وإنما كره أن يطاف في الدار بالصور لأن فاعله يفعل بقصد زوال الرائح الملوثة غالبا ويقهمنه أنه لو قصد بفعله إزالة ما ذكر من الرائحة لم يكن مكرها وأشار بقوله (و بعد على قبره) إلى أن القراءة ليست أيضا مشروعة بعد الموت ولا عند القبر لاعتباس من عمل السلف (ص) وصباح خلفها وقول استغفر وألها

[illegible]

وذكره رامة عند موه سورة يس وغيرها لا ليس من عمل الناس ولأن المقصود هنا تدبر أحوال الميت ليتعظ بها وهو أمر يشغل عن تدبر القرآن إلى أن قال وأجازها ابن حبيب لخبر أقروا يس على موتاكم ولعله لم يصح عند مالك لما يحسنه فقيل الكراهة على فعلها استئناها وظاهر كلام المؤلف الإطلاق اهـ وذكر بعضهم أن الشيخ ابن أبي جرة قال مذهب مالك كراهة القراءة على القبور وقالا ما تمكفون بالتفكير فمقابل لهم ومالوا ونحن مكفون بالتدبر في القرآن قال الأمر إلى إسقاط أحد العليين اهـ (أقول) وسبب كل المقصود تدبر أحوال الميت ليتعظ بها فلتكن القراءة عند موهة مكرهة مطلقا قصد استئناها أم لا لأن ما تنافي ما هو المقصود فتكون الأحوال الثلاثة التي عند الموت وعلى قبره يعلم مستوية في الكراهة مطلقا استئناها أم لا وأن ما قاله ابن حبيب مقابل مذهب مالك إلا أن ابن رشد ذكر في نوادره أن قرأ الرجل وجعل ثوابه لميت جاز ذلك حصل للميت أجره ووصل إليه نفعه إن شاء الله تعالى وفي الإتيان قرأ ابتداء بنية الميت وصل إليه ثوابه كالصدقة والمطعمان فقرأ ثم وجهه لم يصل لأن ثواب القراءة لا ينتقل عنه إلى غيره ونقل ابن القرافي شرح قول المصنف باب الحج وتطوع ولعله يعني بغيره عن القرافي فيه أن يحصل لهم بركة القراءة كما يحصل لهم بركة الرجل الصالح يدفع عنهم ما يؤيدون عند وصول القراءة للميت وأن حصل الخلاف فيها (١٣٧) فلا ينبغي إعمالها فقل الحق الوصول

فإن هذه الأمور مغبية عنا وليس الخلاف في حكم شرعي إنما هو في أمر هل يتم كذلك وكذا التعليل الذي عادة الناس يعملونه اليوم ويحدث في ذلك على فضل الله تعالى اهـ أي الذي هو لا اله إلا الله السبعين ألفا المعروفة قال في المدخل من أراد وصول ثواب القراءة لغيره فليجعل ذلك صدقة بأن يقول اللهم صل ثواب ذلك اهـ (قوله خلف الخائف) لا مفهومة ولعله إنما ذكره لكون الصلاة تارة في ذلك (قوله أي من غير قول قبح الخ) لا يعني أنهما في مفهومه قوله سابقا وبكراهة عند موه بل أرفع صوت وقول قبح وأجاب بعض الشراح لما جاءه على أنهما من الرجال وما تقدم من التسليم وأنهما قد تقدم في الصباح

وانصرف عنها بلا صلاة أو بلا دناء لم يطولوا (ش) ريدناه بكرة الصباح خلف الجنائزة أي من غير قول قبح والاحرم وقول القائل استغفر وألها الله فعل السلف وما ذكره أيضا الانصراف عن الجنائزة بلا صلاة عليها لاهمة ولطعن في الميت أو بلا دناء من أهلها بعد الصلاة عليها حتى تدفن لأن لهم حق في حضوره وليدعوليتهم ويكرههم ولأن فيه إبطال العبادة وهي حضور دفنها إلا أن يطول ذلك فيصرف قبل الدفن وأما الانصراف قبل الصلاة عليها فمكروه ولو بذنأ عليها ولو لحاجة لمغيبه من الطعن على الميت فقوله أو بلا دناء أي بعد الصلاة وقوله أن لم يطولوا راجع لثاني فقط وأما الأول فيكره لهم الانصراف قبل حصوله ولو طولوا (ص) وجعلها لا وضوء (ش) يعني أنه يكره لمن على غير وضوء أن يحصل الجنائزة لمنصرف إذا بلغ المصلى لاهمة ولا انصراف عنها بلا صلاة لأنه ليس من عمل الناس ويجعل الكراهة ما لم يعلم أن موضع الجنائزة ما توضع فيه أو لا يكره جعلها بلا وضوء (ص) وإيجاله بمسجد الصلاة عليه فيه (ش) يعني أنه يكره إدخال الجنائزة في المسجد أو الصلاة عليه فيه ولو كان الميت خارج المسجد إلا أن يضيق خارجه ما له فلا بأس أن يصلي عليها في المسجد بصلا لا أمام فقوله فيه ظرف لغو متعلق بالصلاة أي ولو كان الميت خارجه لانه وسيلة لإدخاله المسجد لاحتال من الها في عليه (ص) وتكرارها (ش) ريدناه عادة الصلاة على الميت مكرهة إذا صلى عليه أو لا جماعة والاستحب اعادتها جماعة اتفاقا لأن الجماعة فيها مستحبة تسحب تداركها ما ترتب بالحق كما قاله ابن رشد (ص) وتيسيل جنب (ش) هومن باب إضافة المصدر إلى الفاعل أي ~~يكره~~ لمن يكون جنباً أن يغسل ميتاً لأنه عطف طهره

(١٨ - خرشي ثاني) مع البكاء وهذا في صباح ليس معه بكة (قوله الآن يطول ذلك) ويكون ذلك عند راق ترك العبادة التي هي الحضور للدفن (قوله ولو لحاجة) وينبغي ما لم يرتب على تركها ضرراً شديداً من خوف الطعن (قوله من الطعن) أي مظنة ذلك (قوله أن يحصل الجنائزة الخ) لا مفهوم للعمل بل والظاهر معها كذلك لتعليل المذكور (قوله وإدخاله المسجد) ولو لغير صلاة خوف انفجاره أو لحصول نجاسة منه ولوعلى القول بطهارته ما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم صلى على سهيل بالتصغير كما ضبطه شارح الموطأ ابن سبأ في المسجد فلم يصعب العمل (قوله بأهل الخ) أهل الخارج (قوله إذا صلى عليها أو لا جماعة) أي فكره تكرارها جماعة وأفتاناً أفتاناً ثلاثة (قوله أو لا استحباب اعادتها جماعة) أي أو لا بأس أن يصلي عليها فتد أو أفتاناً أو استحباب اعادتها جماعة إن صورتان لا فتاناً ولا أفتاناً فهي أربعة فالتجمل تسعة وإنما كره تكرارها لاحتياض فرض كتابة طنائها لم البعض سقط عن الباقي فكادت الصلاة ماياً كأن قل وهو لا ينتقل عليه ولأن الميت إذا غسل لا يعادغله فكذلك الصلاة ابن رشد اعلم أنها ضاع على الجنائزة واحتفظ طهه يصلي عليها بافتاناً أي جماعة واختلف هل ذلك على طريق الوجوب ما لم تقم الصلاة عليه وهو قول ابن رشد القائل باشتراط الجماعة فيها وعلى طريق الاستحباب وهو قول الغني القائل باستحباب الجماعة فيها إذا علمت ذلك فقوله الشراح كما قاله ابن رشد المناسب أن يقول كما قاله الغني فتدبر

(قوله وانما لا يكره تقبيل الحائض الخ) وانظر هنا مع ما تقدم من قوله وتجنب حائض وجنبه وقد قال مفادها ان تقبيل الحائض غمركه وهذا لا يتنافى مع خلاف الاول فيوافق ما تقدم الا انه يقال ان ما تقدم في حالة التزعم فلا يرد ما ذكر (قوله بفعل السقط) أي التقبيل الشرعي فلا يتنافى بما يأتي من ان (١٣٨) السقط بفعل ميم يلف في حرفه نواري ثم ان في سين السقط ثلاث لغات

مشهور وان ذكر في ك (قوله كانت كالحلب) ويبقى تبسيد الكراهة بعدم خشية تغيير الميت فان خشية يتشاغلها سيما نفسها فقبل حيث لم يوجد غيرها (قوله أو مظهر كبيرة) وكذا اذا اشتهر بها ولم يظهرها (قوله ترد لابي عمران والشمسي الخ) فالشمسي يقول بعدم الصلاة وهو الاظهر وأبو عمران يقول بها ومن مشمولات التردد ما اذا مات بالحبس لقتل المذكور خلا فاعلم فقد جعله محل نظر تأمل (قوله بحر) أي وخزولو ببعض الاكفان (قوله وبحر) ولا يحرم لامآيل القناسة ويقدم الحر على النفس عند اجتماعهما (قوله لا تقطع التكليف عنه بالموت) هذا التعليل لا يظهر لان الحكم منوط بالحي لا بالميت اذ الكراهة في حق من كنهه وهو مكلف (قوله وقوله بكاف التشبيه الخ) فيمان كلف التشبيه لا تدخل شيئا ويجب بانه تمثيل لمخوف والتقدير وثي كاخضر (قوله

وانما لا يكره تقبيل الحائض لانها لا تعلم طهرها كما يأتي (ص) كسقط وتخطيه وتسميته وصلا عليه ودقته وداروليس عيبا بخلاف الكبير (ش) هذا مع سد مضاف الى مفعولة وهو تشبيه في الكراهة والمعنى انه يكره ان يفعل السقط والمراد به من لم يستهل صلوها عن أن يكون ولو قبيل غلام الحبل أو بعده أو يحض أو يمسح أو يدفن في الدار لانه لا يؤمن عليه ان ينش مع انتقاله الى الملا لا يمكن ليس يعيب اذا وجد غيره في الدار المبيعة فلا يمسح له من المولى أو ما دفن الكبير والمراد به من استهل صلوها فلا يكره ووجود غيره في الدار المبيعة عيب وجوب للشرع الرد واعترض بانه يسرع وهو لا يجب الرد وأجيب بان ذلك العيب لا يمكن ازالته صار ضرورة كثيرة (ص) لاحائض (ش) بل يستر عطف على جنب أي لا يكره أن تقبل الميت لعدم قدرتها على رفع ما فيها ولذا لو قطع عنها كانت كالحلب (ص) وصلاة فاضل على دعي ومظهر كبيرة (ش) صلاة بالرفع عطف على المكروهات أي وكراهة صلاة فاضل من امام أو غيره كما هو صالح على دعي كحروري ونحوه أو مظهر كبيرة من زنا ونحوه ودعائهم هو يتابعهم عالم يخفف ضيعتهم (ص) والا امام على من حده القتل بقودا وحده (ش) يريد انه يكره ملاما ان يصلي على من حده القتل كالزاني المحصن والمحارب وتارك الصلاة أو بقود قتل مكافئ واحترز عن ليس حده القتل كالتدافع والزاني البكر ونحوهما اذا مات احدتهم بسبب الحد فان الامام يصلي عليه فله في المدونة ولا مفهوم الا ملام وكذا أهل الفضل وهذا انتهى كراهة وعلقت بالردع والزجر لانه وانما خص المؤلف الامام بالردع الضمير عليه من قوله (وان تولد الناس دونه) أي وان تولد القتل الناس دون الامام أي دون اذ لم ينفذ في المدونة على أن المحارب اذا قتلته الناس دون الامام لا يصلي عليه أي الامام (ص) وانما يمان قبله فتردد (ش) يعني ان من وجب عليه القتل فقات قبل اقطه الحد أو القصاص عليه فهل الامام ان يصلي عليه أو ليس له ولا لاهل الفضل الصلاة عليه ردعا فتردد لابي عمران والشمسي (ص) ويتكفي بحر ونجس وكاخضر ومعصرا مكن غيره (ش) يعني انه يكره التكليف بما لا يدرى كحيث مكن غيره والا فلا كراهة وكراهة الحر ولو لم يعضد الرجل لانتقاطع التكليف عنه وانما لم يعضد لانه لم يعضد وقصد القتل والعظمة وانما قرن الاخضر بكاف التشبيه ليم ماعدا الاض من الالوان ويستثنى من الموم ما تقدم النص على جوازها وهو المزعفر والمورس لانه من ناحية الطيب بخلاف المعصفر من ناحية الزينة وقوله أمكن غيره راجع للجميع أي أمكن غير ما ذكر (ص) وزاد في رجل على خمس (ش) يعني انه يكره للرجل الزيادة على خمسة أبواب وهي العامة والمتردد والقصص ولفق في بين وصرح بالكراهة في الطراز وهذا يسقط قول ابن غازي لم أر من صرح بكرهاته وكذلك يكره الزيادة على السبع لانه لا سند اقال في الطراز والمرأة كل رجل (ص) واجتماع نيسل كالحوان سرا (ش) يعني ان اذا اجتمع ليل كالحوان سر او بالغ على ذلك لثلاثتهم جواز اذ انما ذكر قيد السرو حيث علقت الكراهة بالارادة حسنت بالمباقة ففهم منه انهم لو اردن الاجتماع لا يكره من لهن ما وجبه فلا كراهة وهو كذلك والبكاء معدود العويل والصراخ ومقصود ارسال المعوي عن غير صوت فان قيل اذا كان البكاء مقصودا بالجميع كان قوله

حسنت بالمباقة) حاصلة انه اعترض بان المباقة لا تحسن لان المعنى هذا اذا كان الاجتماع لكاهن جوازا وان بل وليس راع اختلاف ما يدل عليه خبر من انه الصالحة وهي الرافعة لصوتها بالبكاء هذا ما افاده الشيخ عالم وحاصل الجواب ان عدم الحسن حيث علقت الكراهة بالاجتماع كما هو ظاهر المصنف وأما اننا علقت بالارادة فنحن (وأقول) في شيء لانه ولو حسنت الكراهة متعلقة بالارادة الاعتراض يتوجه لان ارادة الشيء تعطى حكم ذلك الشيء فاذا نزلت عن أن تكون المباقة في اجتماع أو ارادة فلناسب جعلها عاما (قوله فان قيل) هذا الاياتي الا انما جعلت الواو والعال لا بالمباقة كما هو سياقه

ولا يخفى أنها إنما جعلت الباقية تكون قوة وبكيفية القصر يستعمل في مطلق البكمن استعمال المضيف المطلق (قوة بما فوق الحاجة) أي بحيث يكون مظنة المباشرة أو عظم المصيبة فإن كانت زيادة ليست كذلك فلا كراهة (قوة) وكذا يكره فرض التشجير (ير) ولو لم أره (قوة) أن الاستدلال يكره) أي الآن يكون أمحر ملو أو لا أو لا كرم ولو لا أمحره أو قاله ابن حبيب (قوة بئوبساج) الاضافة لليسان أو بدل والساج قال في المختار الساج طيلسان أو خضر أو الظاهر أن المراد هنا مطلق طيلسان سواء كان أمحر أو أخضر أو نحو ذلك وظاهر ملو (ير) فهو مختز (قوة ففكره ثمانية لشرق) فيه تقابل كراهة واحدة قرر شيخنا وادل عليه شرح عبارة الموطأ (قوة فلذلك جازي باجاء) أي الاستكثار من الصلاة عليه بل هذا التعليل يقتضي نفيه لأن وسيلة (١٣٩) المطالب مطلق بقوله هذا) أي الموت

وان سر اعترى مفيد قلت فائدة التوكيد ليقع ان وادبه الصراخ بجازا (ص) وتكبير نفس وفتره
يجري روا اتباعه بار وندابه بمجدا ويا بلا يكتفي بصوت خفي (ش) يعني انه يكره اعظام النش
بما فوق الحاجة وكذلك يكره فرش العرش يجرى ومفهوم فرش ان السرا لا يكره قال ابن حبيب
لا بأس ان يستل الكفن ثوب ساج وقصوه ويزرع عند الحاجة وكذلك يكره اتباع الست منار
للتناؤل والام من فعل التصاري وان كان فيها طيب فكرهه ثالثة للسرف وكذلك يكره ان
ينادي بالميت في المسجد او على بابها واما الاعلام بها من غير اخذ فلحاز باجاع وهذا معنى قوله
لا يكتفي بصوت خفي وخلق بكسر الحاء ففتح الهم جمع حلقة يفتح فكون وقيل الجمع يفتن
وقيل يفتن في فهم ما على هذا فهو من اسماء الاجناس الغرقين مفردها جهماء التلويق ثالثة
من رأى جنازة فذكر لنا قال هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله المهزذة اعيانا
ونسلمنا كتب الله عشر حسنات من يوم قالها الى يوم القيامة (ص) وقيل لها (ش) اى يكره
القيام للصلاة وهذا صادق ثلاث صور احدها انه يكره العالس غره جنازة ان يقوم لها
الثانية انه يكره ان ينهه ان يستمر فالتحقى بوضع الثالثة انه يكره ان يسبقها المقبرة ان يقوم اذا
راه حتى يضع واما القيام عليها حتى تدفن فلا بأس به والقول بنسخه غير صحيح وقوله على رضى
انفسه وقال قليل لا يخفى انما على قبره واما القيام على القبر فقد اطلال القراني في فروقه
وحاصله انه يصير على محبه ويحب به يكره ان لا يحبه ويأذى به يجوز ان لا يحبه ولا يعجب به
ويستحب له العلم والصبر والوالدين ولين زلجهم فيعزى او يسرو فنه او لا يقدم من السرف وهذا
كله ما لم يرتب على تركفته والا فليجب (ص) ووقطين فعاد بتيبته (ش) اى يكره طين قبربان
يلبس بالطين وكذلك تبيسه بالجير وهو معنى التخصيص (ص) وبنعله او يتجوز وان هو يبه
حرم حاز التبيز كجبر او خشية بلا نقض (ش) يعني انه يكره البتلة على القبر ونفسه او القبر
لموضعها بالنحو لها وهذا اذا عرفت هذه الامور عن قصد البهات لم يبلغ الى حد باوى اليه
أهل الفساد فان قصدوا كمن التطين فابعدا البهات او رفع الى ما باوى اليه أهل الفساد
حرم ولا تتناول الوصية قاله ابن عبد الحكم كمن اوصى ان يبنى على قبر ميت ابن شير وظهر
هذا التحريم والاولا كل منكر وهاتفت الوصية اى كانت توصيته بشره يعل على قبره وضربه
على قبره لئلا يجوز منه على قبره لاجل ما يعلقه من عداها او قد ضربه عسر على قبر

شهر وسنتين وهذا فيه اعتناء بالمتى وإذا قال على القول المذكور وقوله قليل خبر مقدم أي متى قليل بقول لاجل أخينا وقوله قيسنا مستأخر (قوله هو بحسبه) قال في المصباح وأبعد زيد نفسه بالنساء لفعول إذا ترفع وتكبر أي فعلى هذا يقرأ بالنساء لفعول بحسب النسخة لفاعل أي يتكبره وأما إذا كان بحسب ولا يحسب فمفكره ويلزم من كونه يجب أن يكون يحسبه (قوله ولا يحسبه) أي ولا يتأذى منه (قوله هو بحسب المعالج) أي عند الحاجة من المانع الموجب للشيء عن القيام (قوله ويلزمه هم الخ) أي كان قد علم على ستم من فاهم الهم أو السرور فيسبب أن تقوم له عزه أو هنيهة وسئل ما معنى قيام المراتز وحها فقال لا فعله قيل هي من أقوم الناس طريقة في أمرها قال تؤذى حقه في غيره هذا ولا يحسبه اه (قوله لم يرتفع على ترك الخ) أي بأن غلب على نفسه حصول فتنة أن لم يقم له ولو كان القوم له يحسبه (قوله أجوز منه) لا يخفى أن تلك الأجوزية ترجع للتدبئة وبذل عليه التعليل المذكور

(قوله زيب بنت جحش) أم المؤمنين التي زوجها الله لرسوله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى فليقتضى زيمنا وطرا الخ (قوله فأجيز وكره) ولأن كتب بعض شيوخنا قال فرغ من ضرب الجلبوا القبة على القبر فلا يجعل بالوصية بذلك بخلاف الوصية بالصوم والصلاة اه زاد في لئ على ما ذكره هنا فقال ونحن كرهه أبو هريرة وأبو سعيد وابن المسيب وغيرهم بمحمد بن الحنفية على قبر ابن عباس يوم عليه ثلاثة أيام ابن حبيب لأياس بالقبلة عليه اليوم واليومين ويأت فيه لداخف من ينشأ وغيره ابن عتاب وتتقد الوصية كوصية الضراعة على القبور وإجازة الحج اه (قوله وهو الذي يفهم من كلام الحج) أي وشأن الذي للقبير أن يكون يسيرا ثم تقول ذكر الخطاب ما حاصله ان الناس حول القبر أي أعله إما في أرض ملكه لآل أبي الفرج وأذن في النافذة أو مباحة أو موقوفة للدين مصرعا ووقفته أو مرسدة من غير تصرف وقتها وحكم الثلاثة الأولى وما هو حرمه كثير النافذة كالفية والمدرسة والبيت بقصد المباداة اتفاقا وبغير قصد كالمظهر كلام النجاشي والحراز ابن القصار والكرامة لمصاحب المدخل وتظهر كلام المازري وابن رشد لفتوا ما نهى الله لهم ويجوز السير للتميز اتفاقا كالمطاط الصغير وحكم الآخرين حرمة البناء الكثير كالبيت والمدرسة والمطاط الكبير فيما اتفاقا وإن لم يقصد البهائم (١٤٠) وجوز السير للتميز كذا كرمياض ولكن في المحبة اه

زيب بنت جحش وأما ضرب على قبر الرجل فأجيز وكره خوف الرأ والمهمة فان قصد البناء والتصور للتميز جاز وتظهر سواء كانت الأرض ملكه أو مباحة أو مسجلة للدين وهو الذي يفهم من كلام النجاشي وغيره وكما بالبناء والتصور لآل أبي الفرج وأذن في النافذة أو مباحة أو موقوفة للدين مصرعا ووقفته أو مرسدة من غير تصرف وقتها وحكم الثلاثة الأولى وما هو حرمه كثير النافذة كالفية والمدرسة والبيت بقصد المباداة اتفاقا وبغير قصد كالمظهر كلام النجاشي والحراز ابن القصار والكرامة لمصاحب المدخل وتظهر كلام المازري وابن رشد لفتوا ما نهى الله لهم ويجوز السير للتميز اتفاقا كالمطاط الصغير وحكم الآخرين حرمة البناء الكثير كالبيت والمدرسة والمطاط الكبير فيما اتفاقا وإن لم يقصد البهائم (١٤٠) وجوز السير للتميز كذا كرمياض ولكن في المحبة اه

تبيين ما ثبت في مقابر المسلمين ووقف فان وقفه بالطل وأتقنه باقية على مطهرها ان كان حيا أو كان له ورثة أو مؤخر فقلها عن مقابر المسلمين وان لم يكن وارث فبستاجر القاضي على نقلها منها ثم يصرف الباقي في مصارف ميت المال (قوله ومفهومه بلانقش الكرامة) أي ان الكرامة مع النفس أي وان هو حي مرم (قوله بذكر أضافتها) أراد بالفتنة مطلق المناق (قوله شهيد معقول) قال الشيخ سالم مراد المقتول بسبب ما هو مفقود عن ترك جليل قوله ولو لم يقتل لكن لو لم يقتل العدو كماله ابن الحاجب ولا يصلي على شهيد قتال العدو ليخرج معتوك المصوص والبعاء وقتنة المسلمين والذبح عن الحرم والمال والاهل مكان أحسن ويكون مراد مظنة العرالة لاصوره بالفعل لينشئ من قتله

العدو في منزله من غير ملاقات ولا عرالة وهو قول ابن وهب وأصبح ومعتون وسواء كانوا رجالا أو نسأا وصيانا (قوله ولم أفسد عليه) بعض الشراح جزم بالقرع (قوله وهو قول ابن وهب وقتن الدوة) مقابلهما لان التقاسم من أنه يغسل ويصلى عليه ثم ان تظاهر الشراح ان الخلاف جار في كل الصور لذكورة وليس يظهر ويعد كذا هذا رأيت الخطاب طأذان الخلاف فيما اقتل العدو المسلم في منازل المسلمين غير عرالة ولا عاقلة وكلاهما يرمضد صريحا أن الخلاف فيما اقتل العدو شخصنا تأما (قوله وبالله أشار بقوله على الحسن) ظاهر يرجع قوله على الحسن لآخره التي هي قوة وان أحب والذي يفيد كلام ابن ناجي ان قوله على الحسن راجع لقوله ولو بولد الاسلام وما بعدها وأعلن تظاهر كلام سيدنا الحافظ كالحنب وأما عليه من نجاسة وورث وقال بخلاف دمه خاصة لا شهيد على خصمه وترفع ما عليه من جلد الميتة والخزيراجا (قوله) انما يصل على الشهيد لانه مغفور له ولكافة واعتز بالايام فاعلمهم كذا وقد غلبوا على علمهم وأجيب بأن المزية لا تقتضي الانفضية اه وقال في لئ وجد عندى

مشروحة

ما فيه فرغ نقل الشيخ في الدين الزبدي أن السؤال عام في كل مكلف ولو شهدا الشهيد الحرب ويحمل ما ورد من عدم سؤال الشهيد ونحوه على عدم القسمة في القبر خلافا للسوطي (قوله ولو أنفذت مقاتله) الذهب ان منقذ المقاتل لا يفضل رفع مغمورا أم لا وكذا غير منقذها وهو مغفور اهـ (قوله الذي لم يأكل ولم يشرب) أي الأما كل من غرر الموت ولم يأكل ولم يشرب فليس قوله الذي لم يأكل ولم يشرب أهـ (قوله يعني ان الشهيد ليس لوليه نزع ثيابه) أي ثيابه البيضاء وغير المباحة يجزى على قوله وتكفين يجزى (قوله ولا يزدي عليها) أي تمنع الزيادة وهذا أحد قولين أحدهما أن الشهيد لا يلبس ثيابه من غير الزيادة ولا بأس به بقولان حكاها صاحب الطراز قال الأول أحق بالاتباع اهـ كلام الشيخ ما اقتصر (١٤١) شارحا على ما اقتصر عليه بقيد الرجح

(قوله كأنه يكفن إذا وجد جردا) وثالث قال في ك ولوعاد العدو وجب صدقه بنوب ولا يجزى فيه اختلاف المتقدم في الكفن (قوله البلاء الصاحبة) أي دفن ثيابه مصو مصفى ومن جعله كت بدلائن ثيابه رد عليه أن دفنه بها واجب ويغفر وما معه مستحب أي دفن ثيابه وجوبا وبالخلق ثيابه يعني في ظاهر كلامهم ان المعتبر ان يسترجع جسده فلا يجزى فيه قوله وهل الواجب ائ (قوله الشاشية) أي الطربوش (قوله وليست هي (١) البيضاء) أي التي هي انقودا لانها سلاح (قوله وخاتم) ولا بد في الخاتم من كونه على الوجه الشرعي والائزج ومفهومه ان الذهب لا ينفق معه ولا غير ما كالنحاس والرصاص كافي شرح شب (قوله ولادون الخبل) قال في ك والنهي على سبل الكراهة اهـ ولا يصح عطفه على شيه لان دون لا تصرف فيحصل المعطوف الوصول المحذوف أي ولا مادون الخبل لكن رأيت في بعض مقدمات ابن هشام انها تصرف فيلبس

منسوجة على الاحياء عند القيام للصلاة وقد رقت بالموت (ص) لان رفع حيا (ش) يعني ان من رفع جيلن المسترك ثمنات في أهله أو في أبدي الرجال فانه يغسل ويصلى عليه ولو كان حين الرفع منقذ المقاتل واليه أشار بقوله (ولو أنفذت مقاتله) وقوله (الا لغفور) الذي لم يأكل ولم يشرب إلى ان مات فله حكم الشهيد وسواء أنفذت مقاتله أم لا يستغفر من قوله لان رفع حيا (ص) ودفن ثيابه ان ستره ولا يزيد (ش) يعني ان الشهيد ليس لوليه نزع ثيابه التي مات فيها ولو نسيه وتكفينه بغيرها ولا يزدي عليها شأن ستره جميع جسده ولا يزيد عليها ما ستره كأنه يكفن إذا وجد جردا (ص) يتحف وقسوة ومنطقه قل عنها وخاتم قل فيه لادع وسلاح (ش) البلاء الصاحبة متعلقة بدفن أي دفن ثيابه مصو مصفى يتحف وقسوة وهي التي تقول لها العامة الشاشية وليست هي البيضاء كآثره بضمهم فقد ذكر في الجواهر انها تزرع ومنطقه قل عنها وان تكون مباحة وخاتم قل غن قصه وهل القسوة في هذا وفي غن القسوة بالنسبة للمال في نفسه أو بالنسبة للثالث والأول هو الموافق لما قبله أو الحسن عن العينة ولا يجوز دفن الرزع وهو اسم لما يتقي به والسلاح وهو اسم لما يضرب به (ص) ولادون الخبل (ش) أي ان الانسان اذا وجد جسده دون الخبل من الجسدة لا يغسل ولا يصلى عليه والمجد ما عدا الرأس فاذا وجد نصف جسده ورأسه لم يغسل ولا يصلى عليه وهذا موافق لظاهر المدونة والرسالة وليس من ادعى جمل الذات لا يقتضي غسل ما ذكره كلام المؤلف يقتضي أنه يصلى على ما فوق نصف الجسد ودون ثيابه ولكن نص ابن القاسم على مانته لشرح الرسالة ان عمر يقيدناه انما يصلى على ثلثي الجسد أو أكثر ولا يصلى على ما تنص عن ثلثي الجسد وزاد على نصفه ولو كان معه الرأس وانما يصلى على ثلثه ولم يصلى على مادون ذلك لان الصلاة لا تجوز على قائب عند ما أتوا أصحابه واستحقوا اذا غاب السيرة من الثلث فدون الصلاة عليه أي لا تنبع ثلثه أو أكثر وفي تعليل نت تقريره بالتأمل (ص) ولا يحكمون بكفره وان صغرا ارند (ش) يعني ان المحكوم بكفره من زندق وسلم وسلم بنوب من رد ولو صغرا لا يجوز غسله ولا الصلاة عليه ولا يبيع ما به أو ما لك في الاسلام واليه أشار بقوله (أو يوزي ما به) أو ما لك (الاسلام) الآن بسم ظاهرها من اشترى صغرا من العدو أو وقع في شبهة فقتل صغرا لا يصلى عليه وان نوى بمشتره الاسلام الآن فيجب اني الاسلام ما يعرف اهـ ولما كان حكم الفرج الا أو احدى أخواتها وان كان من باب المقهور على الاصح لكنه لقوته يترامى المتطوق حتى قيل ان متطوق شبهه مقهور قوله (الا

قوله وفي تعليل نت نظري عبارة نت ولادون الخبل من ميت غرور ولو رأسه نصفه فلا يغسل ولا يصلى عليه على المشهور لاحتمال ان يكون غسل كله وصلى عليه أو لاحتمال كون صاحب ذلك العضو حيا فصلى على حي اهـ وجهه النظران التعليل الثاني يقتضي أن لو وجد الرأس وحده ما وقع نصف الجسد له يصلى عليه وليس كذلك لا يقال كيف تركه واجب وهو الصلاة عليه خوف ارتكاب مكروه وهو الصلاة على قائب ما هي مكرهه لا تقول ما هنا مشهور ومن على ضعفه هو القول بدينه (قوله ارند) أي لان رده معتبر من نقا الحشة لان من حقت قتلها لم يمت قبل الخو كافي اسلام المعتز فانه معتبر من حيث تدب الصلاة وجوب الزك في حاله وتقسيمها ذاتا (قوله لم يرب) راجع لكل ما ذكر من الزندق وما بعده (قوله من العدو) أي اشترى من العدو

(١) البيضاء الخ الذي في كتب اللغة البيضاء بيضا الحرب بالفتح والخو توضع في المعجبة والناسن السلاح اهـ كسبه معجمه

(قوله أي فلان أسلم الصديق الخ) هذا هو مفهوم الأنا بـ لم وكان الصديق يقول ولا يحكم بكتفه الخ عند عدم العلم بالاسلام أي وأما عند الاسلام الخ (قوله أنولوني في دار الحرب الخ) قال في لـ بعدهذا وعلى هذا أناس أولاد الهوى والنصراني حكموا بـاسلامهم في سيوت بأبائهم (قوله وأظن الجواب) أي بأن هذا في الكفاي ولو غير مما في باب بالرفض أم يحكم بـاسلامه بـاسلامه تعالى بـاسلامه بـاسلامه فهو في المجموع مما أزم الامعة أو أوزن لان الكفاي لا يغير مساهة على الاسلام كما هو رواية ابن القاسم عن مالك وأخذ به ظاهر رواية ابن نافع عن مالك في كتاب الصلاة في أرض الحرمين الدولة أم يحبر عليه فلذا فرغ المصنف على الاول انه ان مات قبل النطق بفصل وأما على الثاني فلا ينقل كذلك ان مات قبل الجبر واعلم ان المجموع يحبر على الاسلام كبيرا كان أو صغيرا والكفاي الحر لا يغير مطلقا (قوله والنفقة عليهم من بيت المال) أما تكفين المسلم من بيت المال فظاهر وأما الكافر فلا وأما همون باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب أي فلا يتم الواجب الا به فغسل المسلم لا يفضل الكافر في غسل الكافر من بيت المال (قوله جبره ما تكفين بالآخر من بيت المال) هذا ظاهر اذا تكف بالمال (١٤٣)

عليه أهل القصة للاحق في
بيت المال أي مال المسلمين (قوله لم
يسئل) أي لم يصح عند ولائهم هو
وصف كلف موضع لأن السقط
هو الذي لم يسئل واللام يكن سقطا
وحيث ذفقوا لهم صار حال
مؤكدة (قوله ولو تحرك) أي حركة
قوية لانهما حصل الخلاف وأما
الحركة الضعيفة فلا تفترا اتفاقا
(قوله أو عطس) من باب ضرب
وعم (قوله الآن تحقق الحيلة)
أي الآن ما بقي من تحركه أو عطسه
أو جبه أو رضاعه أو طول مدته
مبادل على تحقق الحيلة فله التفتي
وقال أيضا لو طال المنصف الآن
تستمر الحيلة لكان أولى لانه المتعبر
بالاستقرة (قوله يكون من الرجم)
أي من الهوان الخارج لاربع
منعقد في الباطن (قوله استخره
المواضع) جمع مائة أي التي
تمسك البول غفمة من الخروج

شب ولا يصلي على غائب على سبيل المنع الحيان قال والعقد التحريم خلافا لقول عياض بالكراهة (قوله النجاشي) بفتح النون على المشهور وقبل بكسر هاء وخة الجيم وأخطأ من شذها وتشدب آخرها ولقب لكل من مثلك الحشة واسمه أخصمه أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجر إليه (قوله وذلك أن الأرض رقت له) أي رقت جنازته حتى شاهدها كالرفع له بيت المقدس حين سأله قريش عن سقته فتكون صلاته كصلاته على علم على ميت أو لم ير المأمومون ولا خلاف في جوازها كذلك شرع الموطأ وفيه أنه حينئذ لا تكون صلاته على غائب (قوله وضاع الخ) أي أخبرهم عنه (قوله ولا يصلي) أحده على النبي بعد أن يورى (حكى الواقدي) لما كفن صلى الله عليه وسلم وضع على سريره ودخل أبو بكر وعمر ومعهما نفر من المهاجرين بقدر ما بع البيت فغلا السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والأنصار كالسائم مفواصقوا لا يؤمهم أحد غير حوون ويدخل آخرون حتى صلى إلى حال ثم النساء ثم الصبيان وفتقبل منهم صلوا عليهم من بعد الزوال يوم الاثنين الجمعة يوم الثلاثاء وقيل مكتوا ثلاثة أيام يصليون عليه وصلاتهم عليه فرادى لم يؤمهم أحد يجمع عليه واختلف فيه فقيل تعدد وقيل ليأبى كل واحد من الصلاة عليه منه اليه ولا تكرر صلاته المسلمين عليه مرة بعد مرة من كل فرد فمن أحاد الصابغ رجالهم ونسائهم وصبيانهم حتى (١٤٣) العبد والاماء قال عياض الذي عليه الجمهور

أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كانت صلاته تحقيقا لا مجرد الاتفاق فقط اه نعم لا خلاف أنه لم يؤمهم عليه أحد (قوله وهذا الذين قبر) أقول فيه نظروا ذلك أنهم حكم على التكرار بأنه مكرره وحكم في الصلاة على القبر بالحرمه (قوله وهذا) فيه أنه يقبهم الذي تقدم بطريق الأولى وما ذكره أحد قولين في الفرق بين التكرار والتكرار والقول الثاني عكس ذلك (قوله واللاحق) أي يوجب في وليس المراساة منسوب كالأوصى أن يدين في مكان فيجب أن يتبع فلون في غيره يقتل ما لم تنتهك حرمة على ما تقدم قاله في ك (قوله نطق الحكم) مفاد أن الحكم هو الإصلا والحق يظهره الأولى (قوله والاقدم الرضى) فيه أنه نطق الحكم عشتق يؤذن

وأكل سبع وميت في محل أو بلد وصلاة عليه الصلاة والسلام على النجاشي من خصوصاته وذلك أن الأرض رقت له وعلم يومه ونفاه لأصحابه يوم موته وتخرج بهم فأمتهم في الصلاة عليه فبذل أن يورى ولم يفعل ذلك بعده أحد ولا صلى أحده على النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن وورى وفي الصلاة عليه أعظم رغبة فدل ذلك على الخصوص (ص) ولا تكرر (ش) يعني أنه يكره تكرار الصلاة على الميت وهل هذا مكرره أو تكرر أو هوذا فحين لم يبق ذلك فحين قبر أو هوذا من التكرار وهو كون المصلي تابعا عن المصلي أولا وذلك من التكرار وهو كونه غيره (ص) والاولى بالصلاة وصى (ش) أي باللاحق بالصلاة لما على الميت من وليه وصى أو صاه بالصلاة عليه لأن ذلك من حق الميت وهو أعلم من يشفع له هناك لأن يعلم أن وصيته موجبها عداوتين المستويين الأولى فلا يجوز وصيته والولى أولى وإليه أشار بقوله (رحى غيره) وهذه الجملة صفة لوصى وتعلق الحكم بالوصف بشر بالعبية فكأنه قال أو صاه بالخير فيقيد انه لو أو صاه عداءة بينه وبين الولي لا يكون الحكم كذلك فيقيد الولي أن يرحى خيره والاقدم الوصى ولو قال وصى لكان أحسن (ص) ثم الخليفة لا فرعه الامع الخطبة (ش) أي ثم إن لم يكن أوصى إلى أحد فالاولى واللاحق الخليفة من الولي وأما ما سمع على الحكم من اماره حكم أو خندا أو قضاء أو شرطة وهو المراد بالفرع إذا حضر مع الولي فإنه لا يقدم على الولي اللهم الا أن يكون ولا شيئا من ذلك مع الخطبة للبيعة وصلاته فيكون كخليفة (ص) ثم أقرب العبية (ش) أي ثم إن لم يكن خليفة ولا فرعه المذكور فالاولى بالصلاة أقرب العبية من ابن وابنه وإن سفل وأب وأخ وابنه وإن سفل وجد وعم وابنه وإن سفل كولاية التكاثر وميراث الولد فان استوفى العلم والفضل والسنان فاحسبهم خلفا بضمين فان تساوا في ذلك

بالعبية بخلافه (قوله موسى) أي موسى بالصلاة (قوله لكان أحسن الخ) أي لأن التباين وصى وصيه على التركة أو أولاده مثلا (قوله اماره حكم) أي اماره منوطه بحكم كالامور التي يرسله السلطان للبيح كمنه أو قوله أو جند أي اماره منوطه بالجند أي كان يبعده رئيس الجند بصل الارزاق اللهم وشكل عليهم وقوله أو قضاء أي اماره متعلقة بالقضاء وهو القاضي المعروف وقوله أو شرطة أي اماره متعلقة بشرطة في مجلسهم أي علامة تميزون بها في مجلسهم عن غيرهم كالجوايش في مصر ولا يخفى أن الاربعه ثابتون في الحكم الآن كل واحد حكم بخصه (قوله من ذلك) أي من اماره حكم أو جندا أو غير ذلك (قوله للبيعة وصلاتها) أي للاحدها فقط وحاصلها أنه عليه أن يختب بنفسه ويصلى الجمعة كما كان في الزمان السابق بخلاف هذا الزمان فان الخطبة أعظم السلطان والقضاء انما له من ثمر روائ الوطائف لمحققة فقط وليس لهم صلاة فان وكله على حكم دون الصلاة وعلى الخطبة مع الصلاة دون الحكم فلا حق له في الجنازة كره في ك (قوله ثم أقرب العبية) وظاهره تقدم العاصب في موت الرقيق على سيده وظاهر قول ابن الحاجب ترتيب الولاية كالتكاثر أن السبي يقدم فالتكره (قوله فان استوفى العلم) الاولى أن يقول فان تعددا والاولد مثلا يقدم اعلمهم ثم افضلهم ثم أنسبهم

(قوله وهو مختار ابن حمز الخ) قال كما يذهب الرب القزل العبد لن غشيه فيه وفي السلمانية لا يتقدم الا اذا كان الذين كانوا معه عبدا (قوله ثم ان كلام ابن رشد الخ) وانظر هل يجوز ان يضاف الخليفة أولا اه (قوله سواء باشر أو أرا دالخ) وانظر على هذا القول هل تقدمه اذ لم ياتر حيث كان يصح للبشارة أو مطلقا اه (قوله) قول المصنف الاقرب ما يوقت الصلاة (قوله الافضل زيادة تفقه الخ) فان تساوا فبني اجرا وعلى قوله وان تناسخ متساوون الخ فانه في ك (قوله وينيب بتقديم أب و عم الخ) أي اذا كان جازا متبعدة والاب ولى جنازة والابن ولى الآخر فقدم الاب على (١٤٤) الابن ولو كان الاب مفضولا وكذا يقال في الم فابته وقوله وهذا الخ راجع لقول المصنف

وأفضل ولى الخ (قوله) وقدم ابن المباحثون ضيف (قوله) وصلى التسادفة (الخ) ثم ان قلت واحدة فكرملها أن صلى بعدها قال في ك وفيهم من تعطيل تت في كسيرة وقوله وانا فرغن لم يجز لن قالت من صلاة لانه قد صلى عليه أن الرجل المنفرد للراءة في الكراهة يستحب اذا وجد الرجل اعادتها جماعة (قوله) لا تصرف فيه بغير الخفن قال صاحب المدخل اتفق العلماء على أن الموضع الذي يدفن فيه المسلم وقف عليه مادام شي منه موجودا فيه حتى ينفى فان نفى فيجوز حينئذ دفن غيره فيه فان بقي فيه شيء من عظمه فالمرمة باقية لجمعه ولا يجوز ان يغير عنه ولا يدفن معه غيره ولا يكشف عنه اتفاقا اه فاذا علمت ذلك فقول الشارح لا تصرف

وتشاحوا أفرع بينهم وظاهر كلام المؤلف ان أقرب بالعصبة أحق ولو كان عبدا وهو مختار ابن حمز ثم ان كلام ابن رشد يقتضي ترجيح القول بأن أقرب بالعصبة يقدم على من بعده سواء باشر أو أرا د تقدم غيره وكلام ابن ونس يقتضي ترجيح القول بتقديم الأقرب على من بعده حيث باشر (ص) وأفضل ولى (ش) يعني اذا اجتمع أولي المنازاة أو جنازة فالأولى بالصلا من أولئك الأولياء الافضل زيادة تفقه اه وحديث أو غيره مما من الربحان السابقة في باب الامامة وينيب بتقديم أب و عم على ابن وأخ ولو كانا مفضلين كما مر وهذا الاختلاف فيه حيث من كن عنه وصف الافضلية ولى الميت الذي كرهت باجتماع ميتان ذكر واثني أمالو كان ولى الميت الاثني أفضل من ولى الميت الذي كرهت بالنقل عن مالك انه يقدم الافضل على ولى الرجل المفضل باعتبار الفضل واليه أشار بقوله (ولو لولى المرأة) لان الناس يفترون بيننا زهم أهل الفضل وقدم ابن المباحثون ولى الرجل اعتبارا بفضل الميت (ص) وصلى التسادفة وصح ترهين (ش) يعني اذا لم يوجد من يصلى على الميت الا التسا فاهن يدين عليه أفذاذا دفعة ولا نظر لتفاوت تكبيره من والاسبق بعضهم بعضا بالتسليم وقيل تؤمهم واحده من كاتله النفس عن أشبه لانه محل ضرورة وصرا على من يرى جواز امامة المرأة التساه وصح ابن المباحث القول بصفة ترتب صلاة النساء واحدة بعد أخرى ويريد أن ذلك في معنى التكرار للصلاة وهو خلاف المذهب وأيضا فانه يؤدي الى تأخير الميت والسنة التجليل وقال ق وقوله وصح ترهين أي يجوز ذك وهو ضعيف (ص) والقبر حيين لا يمسي عليه ولا ينشئ (ش) أي بغير غير السقط أي من لم يستعمل صار خلو لزل بعد عام أشهر ابن عرفة بغير غير السقط حبس على الففن بمجرد وضع الميت فيه يئ أوفى لا تصرف فيه بغير الخفن ولا يجوز أخذ أحجار المقابر العانية لنا فقطرنا أو مسجد عليه فلا يجوز زجره لولا لكن لو رثت جعل كراهي مؤنة دفن الفقراء وقال ابن عبد الغفور تحرق المقبرة اذا ضلقت عن الدفن بعد عشرين سنين ثم ان النبي الاول وهو المشي على القبر على سبيل الكراهة والتأني على التحريم أي الانتقال والافى الامور الانية وقوله (مادامه) بمن محسوس مشاهد وعيب الغيب لا يحس ولا يشاهد قيد في الاخيرة وكراهة المشي عليه ان كان مسنوا الطريق دونه والا جاز (ص) الا أن يشرب كفن غصبة وقبر عليه كذا ونس معه مال (ش) استثنى المؤلف فسا وضع يجوز دفن القبر بها اذا كفن الميت بكفن غصبة الميت وغيره وبنت ذلك بيعة أو تصديق أهل الميت وضع القصب منس في شتمه فانه يصرح الآن بطول بحث بعلم منه فساد الكفن والافلاو يعلى رب الكفن قيمته فالضمير في قوله غصبة للكفن وأما غصب عنه أو مطلقا بتمه فلا

قوله بغير الخفن راجع لقوله أوفى وأما اذا كان باقيا فلا يجوز التصرف فيه بالدفن ولا تغير (قوله لبناء قطرة) يسوغ قال بعضهم لا يجوز لأحد أخذ حجارة المقابر الفانية ولا أن ترالعتها لانهما حتى لاهلها ولا تشتما فانه قطرة ولا يصح (قوله فلا يجوز زجرها) المراد منها الزراعة (قوله تحرق المقبرة) أي الزرع كما قال عجم لا للدفن وان كنت قد سمعته من بعض الشيوخ فانه خطأ (قوله مادام به) أي نطن دوام شي من عظمه (قوله قد في الاخرة الخ) أي التي هي قوله ولا ينشئ والاحسن أن يكون قد في الشئ لان في قوله حبس لا محس ولم يسبق فيه الا عيب الذنب فلا يجوز بناؤه اذ لا حرمه الزراعة وانما يجوز زنته بالدفن حيث لا يعلم متافاة لكونه حسبا ومن ذلك يعلم ان ما له عبد الغفور ضعيف (قوله والا جاز) ولو اتعا بالنجسة كافي كذا وشب وزاد ابن ناجي ويجوز عندنا الجلوس على القبر وما روى من النبي عن الجلوس عليه فعمول على الجلوس لقضاء الحاجة كذا في مسالك وكان يوسدها على ويجلس عليها فانه الخطأ وانظر هل يقيد الجلوس عليها بغير المشي أم لا وانظر مشي الدواب على القصور (قوله غصبه) نائب الفاعل ضمير عائذ على الكفن والتعبد بغير غصبة الكفن منه وهو من باب الخلف والابصال (قوله فالضمير في قوله غصبه) أي المستتر والتقدير

غصبه منه (قوله أخرج مطلقا الخ) محل إخراج التوب ونحوه من العزم وغيره التقيس مطلقا وغيره إذا كان القبر إذا لم يطول بحيث
ينلف ولم يروح فيه ما ولا بدني بغيره على الواو لا يخرج (قوله تعديا) يفهم منه أنه لا يجوز النفن فيما يشهد وهو كذلك (قوله أمر
عرف فكأنه أوصى به) ومن ذلك القليل ما جرى به العرف مما يفعل بعمل الموتى (١٤٥) قرأه وفعل أظمة ثلاث جمع كان قدنا

عصر قال الشيخ سالم أبو يوسف
هذا أن من أوصى بدفنه يمكن فعل
بوصته كالذا أوصى ابن يصيل عليه
(قوله وأقله) أي أو أكثره لأجله
(قوله وهل نصاب الإكنا الخ)
استحسن بعض الأسيخ الأول
وهو نصاب الزكاة (قوله صحيح)
هكذا أنضه الشارح صحيح من
الصفة (قوله وقبده ابن بشير) أي
قيد الخلاف (قوله ولو شاهد
وبين) فإن بين بعد البقرة كنه عزز
فقط ولأقاصص عليه (قوله لأن
جنين) ولكن لأن من تحقق موته
قبل دفنها لم ولو تغيرت قبل موته
ارتكاب الأخف الضررين (قوله
يطلق على ظاهرها) ونص المدونة
لا يقرعن جنين الميتة إذا كان
جنينا يضرب في بطنها اه
اذلا شك أن ظاهرها أنها لا تقبر
ولو جري (قوله تقريبا) لأجاة
لأن هذا أمر أصلي عليه
ولامشاحة في الاصطلاح (قوله
من خاصرتها اليسرى) أي حيث
كان الحبل أثنى أما إذا كان ذكر كراهته
يكون من خاصرتها اليمنى لنص عليه
الطب أن الذكر يكون من الجهة
اليمنى والآن من جهة اليسار كراهته
عاص (قوله وهذا مما لا استطاع)
لأنه لا بد من القوة الدافعة وشرط
وجودها لاحتاجا لا لتسرق العادة
(قوله برذان المتصور) فيه
إشارة إلى أن المتصور بمعنى اسم
الفعول أي المتصور العقل عليه

يسوغ ذلك وقوله غصبه بالنسبة لم يلزم غصب الميت وغيره ومنها أن يشجر قبره يحفر
بذلك بغير إذنه ودقن فيه فانه يخرج ومنها إذا نسي معه مال نحو ثوب أو خاتم أو دينار ولكن إن كان
لقبر الميت أخرج مطلقا وإن كانه أخرج إن كان نفي (ص) وإن كان جاعلا فيه الففن
بني وعليهم قيمته (ش) يعني فإن حفر شخص قبر الميت في مكان غير ملك لأجله عليه الففن كل
أحد دفن فيه شخص ميتا متعديا فإن الميت لا يخرج بل يبقى على حاله بلزم المتعدي قيمة الحفر
فالضيق قوله فبنته طائفة على الحفر وقوله على أي يمكن ولو شاح الورثة في دفنه في ملكه أو مقابر
السليين فالقول من طلب المقابر بخلاف تشايعهم في تكفينه من تركه أو مال بعضهم فإن
القول لمن طلب تكفينه من تركه لأن الففن في المقابر المسئلة أمر عرفي فكأنه أوصى به وبني
على المؤلفين مسائل جواز إخراج الميت إذا اقتضت ذلك مصلحة للسليين كفضل معاوية في
شهاد أحد لما أراد إخراج العين بجانب أحد أمر مناديا فنادى في المدينة من كان له قبيل
فلخرج إليه وابنيته ولضرجه ولبضوه قال جابر فأتاهم فأخبرناهم من قومه رطبا (ص)
وأقله ما منع راحته وسره (ش) أي وأقل القبر عما منع راحته البت وسره من السباع
وغربها (ص) وبقر من مال كثر (ش) القبر عبارة عن شق جوف الميت يعني أن من ابتلع
ماله أو لغيره ثمات فانه شق جوفه فبصر منه أن كان له قدره بالجان يكون نصلا وهو
نصاب الزكاة أو السرقة فولان وقال ابن حبيب بعبد البقرة قال في التوضيح قال شيخان بنى أن
يكون الخلاف إذا شمله لقصد صحيح كخوف عليه أو لولد أو أمانة أو لغيره قصد ما منعوا كحرمان
وارثه فلا ينبغي أن يتخلف في وجوب القبر لانه كالغصب وقبده ابن بشير إذا كان الميت
مال يؤدي منه والا فلا ينبغي أن يتخلف في استخراجه ولا فرق بين أن يثبت الابتلاع وبينه
أو يشاهد ويحلف المدعي لذلك معه والله أشد بقوة (ولو شاهد بين لآخر جنين) أي
لا يقر بطن أم الجنين عنه لأجل إخراجها عند ابن القاسم خلافا لمصنوع فيها لا يقرعن جنين
الميتة إذا كان يضرب في بطنها وظاهره ولو جري ولما كان المؤلف يطلق على ظاهرها
مقرونا بالتأويل الذي هو جعل الظاهر على المحمل المرجوح تأويله تقريبا قال (و) كاتولت
المدونة على عدم القبر مطلقا (تأولت أيضا على القبر) من خاصرتها اليسرى لأنه أقر بطنه
الجنين وهو قول مصنون وأصبح تأويلها عليه عبد الوهاب (اندرج) خلاصه حيا ويكون
في السابع أو التاسع أو العاشر وحسنه سندوا وأشار بقوله (وان قدر على إخراجهم من محله
فضل) إلى ما وقع الخلاف في الميسوط وذكر في النوادر وهو أن السامع إذا قدر على إخراجهم يرفق
من مخرج الولد كان حسنا القضي وهذا مما لا استطاع انتهى وانما يقرعن المألوس في
الجنين خلاف لأن المال محقق بقاؤه وانما إرجاعه على ما هو وبنى أن عمل الخلاف في جنين
الآن ديوان غيرهم من الاتهام أدرج الولدان يقر عليه قول واحد (ص) والنص عدم جواز
أكله المضطر (ش) يريدان التصوص لاهل المنه أن المضطرا لا يأكل من ميتة الآدمي شيا
ولو كانوا إذا انتهك حرمة آدمي لا يقر وقيل يأكل ابن عبد السلام وهو الظاهر والله أشد
يقوله (وصحح أكله) خرج الجواز على جواز القول بالقبر لانه الجواز هنا أولى لأن ميتة

(١٩ - خري ثاني) (قوله وصحح أكله) وظاهره ولو كان الميت مسلما والمضطر كافرا وانظر هل يطبخ ولا ينافعه
بحرم طبخه لمات به من هناك من متعمد انتفاع الضرورة (قوله قال) أي ابن عبد السلام وقوله لكن هذا ليس من كلام ابن عبد السلام
تحقيقا وقوله هل ذهاب الجرح مع حق الحياة يوازي أي فيجوز ألا يوازي ولا يجوز

(قوله وقد ثبت منكره) أي كافر وذلك لما قال النووي المشرك يطلق على كل كافر من عاديون وصموم ويومئذ ونصراني وعلى هذا فلا يحتاج إلى من قال لوال المؤلف وقد ثبت كافر تلك كان أميل (قوله أو أسلم عنها) لا يعني أن يشمل المصنف هذه الصورة أعني ما يكون يجعل قوله لم يستملا في حقيقته ويجازه وذلك أنه لم سلم إلا في هذه الصورة وفيه تأمل (قوله وحتى قوله الخ) ويمكن صحة ذلك في هذه المسئلة بأن كل من بزم ضياعها أن لم يوارها المسلم (١٤٦) أي ولا يستقبل بالذكور من المرأة (قوله غير متقل) استحسنت

هذا بعض الشراح وهو الظاهر (قوله يوم القيامة) أراد قيامته فتدخل مدة القبر (قوله والأفلا يجب) أي بل يجوز تقدير (قوله وهو أولى ما يقال فيه) هذا مشكل إذ لا شك أن النجاسة حرام والأصالة بالحرم لا تكون إلا بالحرمان والحرمان يستحق به العذاب الحقيقي لا التام فتدبر (قوله ولا يترك مسلم الخ) لأنه لا يؤمن على غشه وقد ثبت إلى مقاربه أو تقيه به قبلتهم (قوله أو المسلمون الخ) معناه أنه عليه وله المسلمان كأنه ولي مسلم وأما إذا لم يكن له ولي فليس المسلمون (قوله وأما مسلم الخ) مفاد أنه لا يحضر غسله ولا تكفنه وليس كذلك إذ لا مانع من الحضور لغسله أو تكفنه كأن يعاون نائباً عنه أو يؤخذ ذلك قال القناني قوله لوليه الكافر أي فقط بل يشارك المسلم الكافر أي أن وليه المسلم يتولى تكفنه مثلاً يحضره وليه الكافر ولا يمكن الكافر من ذلك اهـ (قوله الآن يقول يخاف أن يضع) أشار إلى أن يقول الصنف الآن يضع لا يؤخذ بظاهره لأنه لا يعقل موارد بعد الضعة بالفعل (قوله بل يقصد مواراة له نحوه مخصوصة) فيه أنه يدخل في هذا قبلته وقبلته وذلك لأن فعل الفاعل اختلاري (قوله وقال بعض يترك الحري) أنظره فانه لا فرق بين كافر وكافر

الآدي بحقيقة بخلاف المصنفنا يمكن مناقبه أذهب جزء من الآدي وليس في البقرة إلا الشق فنظر هل ذهب الجزع مع تحقق الحياة بوازي الشق مع عدم تحقق الحياة والضعف في كله طائد على الآدي الميت المفهوم من سياق الكلام وهو من إضافة المصدر إلى المفعول وأما الضعيف في كله الشق فيجتمل أن يكون عائد على ما عدا له الأول ويكون أيضاً من باب إضافة المصدر إلى المفعول أي وصحح كل الميت للضرر ويجتمل أن يكون عائد على المضطر ويكون من باب إضافة المصدر إلى الفاعل أي وصحح كل المضطر الميت الآدي (ص) وقد ثبت مشركة جلت من مسلم عقيرتهم (ش) يعني أن المشرك كما جازت من مسلم زوج فيما تصور فيه كهودية ونصرانية وأغبره كجوسية من وطء شبهة أو أسلم عنها فانها تدين عقيرتهم إذ لا رسة لجنيتها حتى يولد لأمه عضو منها حتى يزالها وحتى قوله (ولا يستقبل بقلتنا ولا قلمتهم) أن تشمل بقوله إلا أن يضع فليواره لأن هذا انما هو في المسلم بوازي، أما الكافر إذا خاف عليه الضيقة وهذه أعني دفنها أهل دينها بتجربتهم ونحن لا نترص لهم فعل ناسخ المبيضة ترحم في غير موضعه (ص) ويرى ميت البحر ممكناً أن لم يرحم البر قبل تغيره (ش) أي ويرى ميت البحر ممكناً أن عليه مستقبل القلعة على شقه إلا عن غير متقل فانه أصبح وان المسلمون وعلى واحد مدقته بالر وقال مصنفون يتقل هذا أن لم يرحم البر قبل تغيره والأرجح التأخير حتى يدفنوا بالر وأضاف في قوله ميت البحر معنى في أي ميت في الصرا على ظهر البحر وقوله أي فيه (ص) ولا يعذب بكلمة نوصيه (ش) يعني أن الميت لا يعذب بكلمة على من رفع صوت أو في مثلها إلا إذا أوصى بذلك فانه يعذب بما يصح يوم القيامة ومثل الإصمام إذا علم من حالهم أنهم سيكونون يومهم بتركه ويجب عليه أن يتهاهم عن الكفار إذا علم أنهم يتناولون أمره والأفلا يجب عليه وقيل معنى تغذيه سماع بكلمة أهله عليه والرفقة لهم وقد سفسر بذلك في حديث وهو أولى ما يقال فيه (ص) ولا يترك مسلم لوليه الكافر (ش) أي لا يجوز ترك المسلم فيما يتعلق بمؤن تجهيز لوليه الكافر من غسل أو غيره بل عليه وليه المسلم أو المسلمون ابن القاسم وأما مسير معه ودعاؤه فلا يمنع منه (ص) ولا يفضل مسلم أباً كافر ولا يدخله فيه إلا أن يضع فليواره (ش) يعني أنه لا يجوز للمسلم أن يضل أباً الكافر وأولى غيره من قريب أو أجنبي لأن الغسل يظهر وتابع الصلاة وهو ليس من أهلها ولا يتبعه ولا يدخله فيه بل يتركه أهل دينه بلوغه الآن يخاف أن يضع يترك أهل ملته فليواره بالكفر في شيء والحق لكن لا يستقبل بقلتنا لأنه ليس من أهلها ولا قبلتهم لا لا أنظم قلمتهم (١) بل يرضع مواراة له مخصوصة ولا خصوصية إلا ب مع خوف الضعفة بل كل كافر يجب أن يوارى وتستر عورته إذا خاف عليه الضعة ولو رسا وقال بعض يترك الحري (ص) وللصلاة أحب من التفل إذا ظلمها العتوان كان حلالاً أو مالحاً (ش) يعني أن الصلاة على الخنازة أحسن إلى المثلث من صلاة النافلة والحلوس في المسجد بشرطين الأول أن يقوم بها الغير إذ فرض الكفاية تسقط فرضيته بقيام الغير به على أنه

وكونه غير محرم في حال الحياة لا واجب تركه بعد الموت ويجب تأمل الميركن محتمة حال الحياة فاستحب بعد الموت بحيث تبين تأكله الكلاب (قوله تسقط فرضيته بقيام الغيره) أي بالشروع في التسليم به وذلك لأن الشروع بغيره يمكن لا يعني أن القول بسقوط فرض الكفاية عن الغير بالشروع ضعيف إذا لم يصب لا يسقط إلا بالاعمال فما ذكره الصنف مشهور ومن على ضعفه وانما

(١) بل يقصد كذا في نسخة وفي أخرى بل لا يقصد بحرف التثنية ولعله الظاهر كتبه معجمه

بناء على القول الضعيف ولم ينفه على المشهورة خوفا منه عليه بأن يكون المعنى عليهم أي فرغ منها بشكل كيف تستحب الصلوات مع
 أن تذكر أركانها كموجوبه يسقط ما يقال أيضا كيف يكون النفل أحب من فرض الكفاية أو ستمها (قوله بالسجدة الجامع) أي التي تصل
 فيه الجمعة الآن الشيخ سألنا اقتصر على الأول فيفيد ترجيح وقوله قال في المخل والاشتغال بالعلم أو أولى من الخروج لمظهره ولو جازا
 أو صلاحو له فبما أن يكن جازا أو صلاحو ذلك لأن ساقه فيما إذا عدم الثاني وجهه (باب بيان كونه) (قوله بعد الاعتناء) أي دال
 الايمان وهو الشهادتان (قوله إذا غلبوا طلب وحسن) عطف الطب والحسن على التوهم عطف الردف على مرادفه فلا يقال الأولى
 للشرح أن يقول وهو التو والطب والحسن (واقول) وأراد التو بما يشمل العظم والحسن وقوله إذا أولئك فيها أي وقعت البركة فيها ولا
 تقل من حيث أن الله أوقع البركة فيها وأن كلنا الله فاعل ذلك لانه باعتباره لا تكون البركة ظاهرا والبركة في البقعة ترجع لكثرة الخير
 فيها فيكون من أفراد التو وكذا قوله وزيادة الخير (فان قلت) وعلى هذا لا يحتاج لقوله والبركة وزيادته لا خير لما قلناه من أن أفراد التو
 (قلت) لأن التوفيق الأول من حيث التوفيق الذات كموالزج بخلاف التوفيق الأخير من فليس كذلك فخير (قوله وسيتبه) أي
 ونسبت إلز كاتعني الجز ما أو أخرج الجز وقوله أي يلفظ (قوله لانه وفي نفسه) أي بهما عند الله تعالى وذكر العندية أشارت إلى أن
 المراد بانه نوابه لاحقيقته في العبارة تسامح وكأنه سبب في الثواب سبب (١٤٧) في عدم تعلقه حواسم في والحاصل أن ذكره

معنى من كونه أي منية أي سبب
 في التمه (قلت) وهذا الوصف
 أن يكون ذلك حقيقة فلا يقال
 بعض الشراح فسمى المال المأخوذ
 زكاة وإن كنتم متقاصا لثبوته
 في نفسه عند الله تعالى من مجاز
 التشبيه أي من التسمية مجاز
 التشبيه أي مجاز وهو التشبيه
 أي فالمعنى أنها كالزكاة أي كالتو
 حيا وذلك لأن تسميته ترجع لما
 قلناه من أن التسمية لا يقطع
 زكاة مما حيا (قوله لغة وشرا)
 أي في اللغة والشروع (قوله اسم)
 منصوب على إسقاط الخافض قال
 شارح الحدود وهو أقرب إلى أنه
 قليل وقيل على التميز وهو مردود
 وانما ذلك لأن اللفظ المشترك لا يصح

تعيين بالشروع ويبقى نبيه الثاني أن يكون الميت من لهن بكار وقريب وصديق أو ممن ترجى
 بركته وهود بأن يكون صالحا فان عدم الأول بأن لم يقم فيه القبر تعينت أو عدم الثاني وجهه
 كان النفل والجلب في المسجد أي مسجد كان أفضل وخصه ابن العربي بالسجدة الجامع
 قال في المخل والاشتغال بالعلم أو أولى من الخروج مع الحارة وقال ق أصحابي أفضل أعيان أكثر
 فوابه ولي أنهى الكلام على أعظم أركان الإسلام بعد الايمان بالله تعالى وهو الصلوات
 فيما يليه رتبة وهو الزكاة يوصل بينهما فاصل لان حالهما يتعاقب كتاب الله الاكدهما في لغة
 التو يقال ذكر الزكاة إذا غلبوا طلب وحسن والبركة في البقعة إذا أولئك فيها وزيادة الخير
 فلا يزال أي كثير الخير وسيتبه وان كانت تنقص المال حال التو في نفسه عند الله وشرا
 اسم جزم من المال شرط وجوبه بلسحقه بلوغ المال فصا ومصدر الخراج جزم من المال شرط
 وجوبه الخ قاله ابن عرفة ومتعلقات الزكاة شرطية للمشايخ والحديث والتفصيان والتجارة
 والمعادن والقطر وقدم المؤلف كائنا من شئ من كمال المشايخ والحديث على النقد عكس ترتيب المذكورة
 وابن الحاجب لشرف ما ينمو بنفسه وقدم الحيوان لشرفه على الجماد فقال
 (باب تجبيز كاتعصاب التو)
 (ش) هذا في قولنا كل نصاب من أنواع التو تجب فيه الزكاة وكتيتم المعنى المصدري

نصب التميز بعد الفرق بين الأنهم الفاني والابهم العرضي (قوله جزم من المال) هذا يتناسب الامية لانهم يقولون جزم من المال
 يشعل الجنس في الزكاة وغيره وقوله شرط وجوبه الخ يخرج الجنس وما شابهه وقوله في الحد الثاني خراج مناسب المصدرية وأراد الشرط
 القوي فلا يتأني أن النصاب سبب في الوجوب لا أن شرط فيه لان حد الشرط لا يصدق عليه وأورد على التعريف بأن الحد غير مانع
 لدخول صورته ما إذا قاله على أنه أبلغ مالى عشر زكاة ما أو خمسة دنانير فان قلت النصاب غير معلوم للتأخر قلت لانه كمتدرا بعد تسامح
 في ذكره في الحد لا يقال بره في حد ما من الذين إذا قضى منه دون النصاب بعد قبض النصاب يصدق في ذلك غير النصاب انها زكاة لم يبلغ
 ما لها انصافا لا تقول المالك مضاف للقروض تقدر اقله شارح الحدود (قوله ستة الخ) هكذا قال ابن شاس والى صواب اسقاطه أو يقول
 سبعة لأن الزكاة يعلق به الزكاة في بعض أحواله فله عيشي نت (قوله نصاب) هو لغة لاصل وشرط ما فيه الزكاة وهي النصاب بذلك
 لأن التفرقة نصيبا (قوله في قوله نصاب الخ) أخذ من جعل إضافة نصاب إلى التو العموم وأما هذا أن التو اسم جنس فتميم
 أنواع الابل والبقر والتو أي أمر كل في حد ذاته اسم جمع تحتها أنواع هي جوع أي دال على جماعة الابل والبقر والتو والابل اسم جمع
 كما صرح به في الصباح وكذلك التو كائنا من شئ من آخر غير الصباغ وأما البقر فصريح في المختار بأنه اسم جنس ويجعل واحده بقرة أو ثمة
 تطلق على الذكر والأنثى وأراد به اسم جنس محي

(قوله أولى الخ) لا يخفى ان تعليله ينتج التعيين لا الاولوي ويجوز ان يشرى الى انه يصح بالمعنى الاسمي لكن مع تقدير مضاف أى اخراج زكاة (قوله ولا تكليف الا بضعل اختيارى) أى لا يتعلق تكليفه الا بفعل اختيارى (قوله بعلق وحول الخ) انفقوا على ان الحول شرط واختلفوا في المالك فقبل سبب وقيل شرط وهو الرابع وقرن المؤلف له بالشرط يؤكده كونه شرطاً ولا يشكّل جعل الباه السببية لانها لا تتعين لموازن تكون العينة (قوله لمن التصاب) أى ذات التصاب (قوله وأولاهم كالامهات الخ) لا يخفى انه في تلك الصورة تصدق عليه أنه مالك ذات التصاب عند اخراج الحول والمصنف أطلق في كمال المالك فصدق بما آخره (قوله والمودع) ينتج المال (قوله عن ملك الدين) أى عن ملك ما كان يدناوقه لكن قبض دينا الخ لا يخفى انه يصدق عليه أنه ملك ذات التصاب تحققاً واستصحاباً انما هو لكونه لم يجر عليه الحول من يوم ملك ذات التصاب فالاولى (١٤٨) أن يقول كل فدية أو سلم عندنا فانه في تلك الحالة يقال له مالك للدين لا للعين

(قوله عن ملك الغنمة) أى قبل قسمها على الجيش وبعد حوزها وقوله لعدم استقرارها أى لم يتغير ما يخصه (قوله فلا يجب قبل مجي الساعي) الاولى أن يشترط فلا يجب قبل مجي الساعي فيما يسمع ولا قبل مضي العام فبالم يكن ساع (قوله لان ما قارب الشيء الخ) المناسب أن يقول ولان ما قارب الشيء يعطى حكمه (قوله وهى التى ترى) أى فى السكك والغيب البابت بنفسه (قوله اذا قوتربها الشروط) أى شروط الزكاة المتقدمة بقوله بعلق وحول كلا (قوله لنا عموم الخ) فيه نظر لان الاول مطلق ومفهوم التام فمفيد والتقاء مستند بالطلاق الى التقيد (قوله فى كل أربعين)

وهو الاخراج ويحمل المعنى الاسمى وهو المال الخارج ولكن جعله على المعنى المصدرى أولى لان الوجوب من الاحكام التكليفية ولا تكليف الا بفعل اختيارى (ص) بعلق وحول كلا (ش) يعنى ان شرط وجوب الزكاة كمال المالكين التصاب وأولاهم كالامهات المكة بالنسب والحول واحترز بقوله بعلق عما لا يملكه كالفاسد والمودع وبعلق العين عن ملك الدين كمن قبض دينا أو سلم بعد اعرام فستقبل واحترز بكلمة المالكين ملك الغنمة لعدم استقرارها وعن ملك العبد ومن فيه شاة بقوله لعدم تمام تصرفه لا لتسلط سيده عليه لا لتقاضى المالكين ومن فى معناه بمن ليس السيدات نزاع عاله واحترز بكلمة الحول عن عدم كماله فلا يجب قبل مجي الساعي وأما جواز اخراج الزكاة فيما لا اسمى فيه قبل الحول فخصه لان ما قارب الشيء يعطى حكمه كسائى (ص) وان معاونة وعامة (ش) الاخلاف ان الزكاة يجب فى الساعة وهى التى ترى اذا قوترب فيها الشروط واختلف فى المعاونة فى الحول أو بعضه والعامة فى شرط أو جعل ونحوهما فذهبوا لوجوب الزكاة فيما لا يضاف خلافاً لى خيفة والسائى لنا عموم منطوق قوله عليه الصلاة والسلام فى كل أربعين شاة وفى أربع وعشرين قدوتها الغنم فى كل خمس شاة وهو مقدم على مفهوم قوله فى ساعة الغنم الزكاة ونظر وجهه يخرج الغالب قوة وان معاونة أى وان كان التيم معاونة وعامة الخ وكان الاولى التذ كرفيقه وان معاونة لا يملكه لان فى اسم الجمع لغة ضعيفة تأتى الضمير وعليها معنى المؤلف والعامة مقابلها المهمة لا الهامة والعامة عبارة مهمة (ص) وتساوى (ش) أى وان كانت كلها متساوية ان الزكاة يجب فيها لان هذا فعل الخلاف ولا يميز من وجوب الزكاة فى التناج الاختمه بل يكفدها ان يشترى ما يميز فهو التناج بكسر التون ليس الا يقال تقتبث الناقة والشاة بضم التون وكسر التاء تنقيتاً وتناولت وقد تبعتها أهلها بفتح التون وتناجوا ظهر قوة وتساوى ولو كان التناج من غير جنس الاصل كالتنقيب الابل غنماً وعكس فتركى على حكم أصلها (ص) لانها ومن الوحش (ش) أى لا من المتولدة من الانعام ومن الوحش ومعنى ذلك اذا ضربت قول القليل فى اثبات الغنم أو العكس ان الزكاة لا يجب فى التناج المتولدة لعدم تحقق دخول هذا النوع تحت جنس جملة الانعام وظاهر قوله لانها ومن الوحش تشمل ما كان منهم مباشرتاً وبواسطة أوباً كثر (ص) ويثبت القائنته وان قيل حوله يوم

لا

كذا فى نسخة والمناسب اسقاط كل (قوله وفى أربع وعشرين) أى من الابل (قوله الغنم) مبتدأ مؤخر

وقوله فى أربع الخ مضموم (قوله أو نذر وجهه يخرج الغالب) أى قول النبي صلى الله عليه وسلم فى ساعة الغنم الزكاة يخرج من ج الغالب لان الغالب فى غنم أهل الحجاز السوم (قوله لانه) أى من التيم (قوله عبارة مهمة) فيه نظير بل وردت (قوله وتناجى) قال داود لا زكاة فى التناج أصلاً (قوله تنج) بالنسبة لقول كرايته مضبوطاً بالقلم فى نسخة ظن بها الصنف من المختار الآلهة بمعنى المبنى للفاعل فلذا قال الشارح وفدت (قوله تنجها أهلها) أى استولوها (قوله فتركى على حول أصلها) مثلاً لو كان عندنا قنود أربعين شاة فتركى شاة عن الأربعين فتنظر الحول الام وسماه أنه تركز كذا فى قوله فانظر الحول الاصل (قوله لانها ومن الوحش) وقيل بالزكاة مثلنا تأتيا الفرق بين كون الام وحشية فلا زكاة والا فلا زكاة لكونها من الجوزى فى شرح الرسالة وهو الجارى على الاخصية (قوله وضعت الفائدة) وهى هنا ما يتجدد ولو شره أودية لا ما ياتى فى قوة واستقبال الخ (قوله حوله) يحتمل رجوع الضمير لملك ويحتمل رجوعه لئساب قال فى لا وجد عندى ما مضى الى الحول أعين أن يكون بالاهة فيما لا سائى أو مجي الساعي بلغنى الآتى اهـ

(قوله لا أقل) معطوف على الضمير المحرور وأعاد الخافض لزوم ذلك عند البصرين (قوله لا أقل) ولو صارت أقل قبل الحول يسوم
 أو بعده وقبل ما يجي السأي فالحشنى نت (قوله ولو لم يخطئ) فيه إشارة إلى أن المصنف أطلق اليوم على مطلق الزمن كما في قوله تعالى
 كل يوم هو في شأن **تنبيه** كلام المؤلف في فائدة الماشية بخلاف فائدة العين فأنهم لما قبلها ولو نصابا بل تبقى على حالها والفرق
 أن الماشية موكولة بالسأي فلو لم تضم فائدتها لم يخرج السأي أكثر من مرفعة السنة وهو مشقة والعين موكولة إلى ما نمتأربها فلا
 مشقة عليهم في تكرار الأخراج وهذا الفرق كرهه عبد الحق واعترضه الضمى وغيره بأن في العتية هذا الحكيما جارين لاسعة لهم أو
 أصح ولعلها كان الحكم هكذا في السعاة صارا أصلا طرأوا وهذا هو المشهور وقيل حكم من لاسعة لهم أن تبقى كل فائدة على حوالها
 كالعين اه حشنى نت (قوله الأبل) لوقرته بالفال كان أحسن وهذه الفاعلى الغلام الفصيحة وهى الواقعة في جواب بشرط مقدرأى
 إذا أردت تفصيل قولناز كان تصاب التمع فالأبل فيها كذا الخ (قوله ضائنة) بتقديم الهمزة على النون لأنهما من الضأن وهو مهموز وليس
 هنا به خلافا للبرام ومن تبعه (قوله وان خالفته) أى وان خالفت (١٤٩) غنم الماشية غنم البلد ويصح
 رجوع الضمير المستتر إلى

اللا أقل (ش) الضمير في الموضعين عائد على النصابين يدأن من كان ماشية ثم أقدم ماشية أخرى فان
 الثانية تضم إلى الأولى ولو لم يستفد منها قبل كمال الحول الأولى بلطفة إذا كانت الأولى نصابا وترك
 على حول الأولى وان كانت أقل من النصاب فلا تضم الثانية لها بل يدو يستقبل بهما من يوم حصول
 الثانية إلا أن حصلت الفائدة قولاً لا فاعلاً لمهما قبل فحولها وحولهن وان كن أقل من نصابا تنافا ثم ان ضم
 الفائدة للنصاب مقدم إذا كانت من جنسه أمالو كانت بخلاف جنسه كابل وغم فكان كل مال على
 حوله انصافا كما قال في توضحه فإذا كان عنده أربعون من الغنم فدخل على الحول ثم قبل على السأي
 مائت خصلن الأبل استقبل بها حولا من يومئذ وكلام المؤلف في فائدة الماشية بخلاف فائدة العين فأنها
 لا تضم لما قبلها ولو نصابا بل تبقى على حوالها (ص) الأبل في كل خمس ضائنة أن لم يكن حمل غنم البلد
 المعز وان خالفته (ش) بدأ المؤلف من الحيوان بالأبل كما في كتاب أبي بكر ولأنها أشرف أموال العرب
 والعنى أنقى كل خمس من الأبل شاة ضائنة والتم في أقل من خمسة وتؤخذ الضائنة ذكر أو أنثى
 وجوبا إذا غلب شأن البلد على معزها وتساويا ولا يعتبر غنم الزكى أما ما غلب معز البلد فعن أخذها
 منه إلا أن يتطوع يدفع الضأن ابن عرفة المزنى ان عدم محله الصفان طول بكسب أقرب باله إليه
 فقوله الأبل مبتدأ وفي كل خمس خبر وضائنة متعمول الطرف أو ضائنة مبتدأ ثان وفي كل خمس خبره
 والجملة خبر للأول وعلى كل حال فلا يمين تقدير العائد وقال في كل خمس ضائنة أو خبر والجملة
 خبر للمبتدأ والابط محذوف أى في كل خمس ضائنة (ص) والأصح إجازة بغير (ش) يعنى أنه إذا دفع
 بعرا عن خمس أبعد فلا عن الشاة الواجبة عليه أجزأ لأنه مواساة من جنس المال أكثر مما وجب عليه
 وهو قول عبد المنعم القروى من أصحابنا ابن عبد السلام وهو الأصح واليعرب في اللغة يطلق على الذكر
 والأنثى وتعبيره بالأجزاء يفيد أنه ليس بجائزا يستداهو كذئب ولا يدق البعراء أن في قيمته بقية الشاة فله
 ابن عرفة وظاهره ولو كان سنة أقل من عام خلافا لعلية بعض الشراح ولا يجوز بيعه على جزئى فيه

والأنثى بل وصح لهما أيضا قال ابن الأثير في النهاية الضائنة هى الشاتين الغنم خلاف المعز اه (قوله أو تساوى) بشيرأى أن قول المصنف
 ان لم يكن الخ سائلة فصدق بنى الموضوع فصدق بما إذا لم يكن هنالك جمل وأعلم أن المصنف تبع في عبارته ابن الحاجب واعترضه ابن
 عبد السلام بأن ظاهرا إذا تساوى أو لا يؤخذ من الشاتين والأقرب في فهم تخيير السأي وكذا قال ابن هرون وزادوا ويخسر بالمال وقد نقل
 في توضحه هذا الاعتراض ثم ارتكبه هنا فالحشنى نت **تنبيه** لا بد أن تكون تلك الضائنة بلغت السن الحرجية بأن تكون جذعة
 أو حذفا ولعل المؤلف اعتمد ذلك اعتمادا على ما يأتي في ذكر كتاب الغنم **تنبيه** قال زروق وهل يطلق غنم الترك الشاتين والمعز أناف
 على شئ مفسه (قوله إلا أن تطوع) وأما عكسه وهو ما إذا وجب عليه شاة من الضأن فأخرج عنها واحد من المعز ظاهرا لا يجوز لأنها
 مفضولة بالنسبة للمال منه شحنا عداقه (قوله فليخرج من جنسها) هذا إذا قدرت التعلق فعلا تكون ضائنة فاعلا وأما إذا قدرته إما
 أى وضائنة فاعله فهو مفرد (قوله وقال ز الخ) هو داخل في ما قبله (قوله لا مواساة) أى إتمام هذا التعليل صلى حتى عند زيادة
 قيمة البعراء أخرج عن شاتين مع أنه لا يجوز (قوله من أصحابنا) أى معشر المالكية وهل يتوهم خلافا (قوله خلافا الخ) كاه قال
 وهو كذلك خلافا للخ

(قوله ولو نت فتمت الخ) مع ان العلم المتقدمه وهي قوله مواسبقا كثر موجودتها كاتبها عليه (قوله فان لم توجد بنت مخاض الخ) هذا شبهه المصنف وذلك ان حجة حال من فاعل تكن بمعنى توجد والمعنى فان لم توجد في حال كونها سلبية وهو صادق بعدم وجودها أصلا ووجودها معية أو مستر كنه لان السالبة تصدق بمقتضى الموضوع فان كانت بنت مخاض حكره فبذلك لا ينقل لان البون للنهي عن أخذ كراه التامس أولا لا يمكن الاصل فلا ينقل الى هذه وهو ظاهر المصنف (قوله فان لبون) أي ويجزئ عن ابن لبون بنت لبون الاولى وهل يجزئ السامعي على قبولها خلاف (قوله فان تأماين لبون) مرط بقوله أي بنت المخاض والحاصل انه اذا وجد أحد السنتين تعين وان وجد معا تعينت بنت مخاض وان قدما معا كلف بدرب المال بنت مخاض فان تأماين لبون فله أخذها ان رأى ذلك نظرا هذا ما ذكره محضى نت (قوله ورأى ذلك نظرا الخ) أي اماله ان يكونا أو لغيرهم بما يكونه لكونه أكره لانه أكرهنا وليس لنا في الابل ما يؤخذ فيه الذي ذكره عن الانثى الابن البون عن بنت المخاض (قوله ولولم يلزم السامعي الخ) شروع في قول النخعي مقابلا لكلام ابن القاسم في المدونة الذي هو قوله ان تأماين لبون فذلك السامعي الذي هو الرايج وقد تبع ح والشيخ سلمي في هذه العبارة القليلة تأمل يس بكلام آخر يخالف (١٥٠) لما قبله مع انه مخالفه كاتبه عليه عسى نت (قوله وفي ست وثلاثين بنت

لبون) ولا يقوم مقامها حتى وانما قام ابن البون مقام بنت المخاض لانه يجمع قسم من صفات السباع و رد المهور الى العشب فعادت هذه القضية قضية أو ثمة بنت المخاض والحق ليس فيما يزيد على بنت البون فليس فيما يماثل فضيلة أو ثمة (قوله انما السامعي وتعين الخ) فان احتل السامعي أحد السنتين ويصحب المال ان المصنف الآخر أفضل أجزاء ما أخذ السامعي ولا يصحبه انما شيء زائد فله سند وان وجد الصنفان معا وكان أحدهما معيا كان كالمسحوقا ان كان من الكرام ويتمين المصنف الآخر الا ان يشاء رب المال دفع الكرام والتعبر في الزيادة على المائة والعشرين زيادة واحدة كلمة

شأن ولو نت فتمت بفتحها كما هو ظاهر كلامهم (ص) الى خمس وعشرين بنت مخاض فان لم تكن سلبية فان لبون (ش) تقدم انصاب الابل خمس فاذا بلغت فيها ثمانية تسع فاما بلغت عشرة ففيها ثمانية الى أربع عشرة فاذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه الى تسع عشرة فاذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه الى أربع وعشرين فاذا بلغت خمس وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض فان لم توجد بنت مخاض أصلا أو وجدت معية فان لبون ذكر ان وجد عنده فان لم يكن عنده أيضا فان بنت مخاض أحبا أو كرهه فان ابن القاسم فعل حكم عدم المصنفين حكم وجودهما فان تأماين لبون فذلك السامعي ان أراد أخذه ورأى ذلك نظرا والآن زنه ابنة مخاض ولولم يلزم السامعي صاحب الابل بالانثى بنت مخاض حتى جله بان البون أحبر على قوله وكان يخرجه لو كان فيها وعلى أصل أصبح لا يجزئ بقوله النخعي (ص) وفي ست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة واحدة وستين حقة وست وسبعين بنتا لبون واحدة وستين حقتان ومائة واحدة وستين الى تسع حقتان أو ثلاث بنات لبون انما السامعي ويتمين أحدهما منفردا (ش) يعني ان بنت المخاض تؤخذ في أو بدلها الى خمس وثلاثين فان زادت واحدة علم الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون ولا يؤخذ عنها حتى فان زادت واحدة على خمس وأربعين ففيها حقة طروقة النمل الى ستين فلو دفع عنها بنت لبون لم يجز خلافا للشافعي فان زادت واحدة الى خمس وسبعين ففيها حقة فان زادت واحدة على خمس وسبعين ففيها بنتا لبون الى تسعين فان زادت واحدة على تسعين ففيها حقتان الى مائة وستين فان زادت على عشرين ومائة واحدة كان السامعي بالخيار في أخذ حقتين أو ثلاث بنات لبون على المشهور وان وجد أو فقد انظر فيما لم يأخذ لسا كين فاخذت الى تسع وعشرين ومائة وان وجد أحد السنتين تعين أخذت رقبا بأرباب الموانى (ص) ثم في كل عشرين تغير الواح في كل

فلو زاد من يعبر في ذلك خلافا لخاصة في قولهم ان ذلك يؤثر (قوله طروقة النمل) بفتح الطاء معجمة بمعنى مقفولة أي بطنان بطرقها النمل وفي بعض روايات المدونة الجمل بكسر الجاء بدل النمل أي مبطنة الجمل أفاده محضى نت (قوله على المشهور) هو قول مالك جلا لقوله في الحديث غزا ادى بعد المائة والعشرين على الزيادة في العقد خلافا لقول ابن القاسم ما زاد على مائة وعشرين ففيه ثلاث بنات لبون فقط الى تسع حقات ملقوة في النسيب فزاد على مطلق الزيادة العشران بعد ان اوجبه في المائة والعشرين حقتين ثم قال عليه السلام فزاد في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون فاقضى مالك وابن القاسم على حقتين في مائة وعشرين نلص الحديث على ذلك وعلى حقة وبنق لبون في مائة وثلاثين وانما اختلفوا في مائة وأحدى وعشرين انك تسع كالحقت ووجه قول مالك الذي جعل فيه السامعي بخيرا انما كان في الحديث غزا زاد في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنتا لبون وكان زادا الواحدة يطلق عليها اسم الزاد فوجدت الواحدة والعشرين ومائة تصلى فيها حقتان واصلح فيها ثلاث بنات لبون ان فيها كثر من خمسين أو كثر من ثلاث أو بصفت واجب تخيير السامعي هذا ما ذكره كرم بن يونس

(قوله في كل تمام أو يحقق عشر الخ) تنوع في التعبير والمعنى واحد (قوله خير الساعي على الشهور الخ) اختلف على أقوال أربعة قيل يرجح جانب الساعي وقيل يرجح جانب المال وثالثها أن وجد آخر الساعي والاخير رب المال ورابعها وهو المشهور وهو ما ذكره الشارح (قوله وتعين أحدهما منفردا) أي فإن وجد أحدهما فقد لا آخر أخضا وجدول يكلف ما فقد (قوله هي الموفية سنة) وتسمى قبل تمام السنة حوارا ولا يأخذها الساعي عن بنت الخاضع مع زيادة ثمن ولا ما فوق الواجب ويؤدى الثمن قال ابن القاسم وأشبه وأنزل ذلك أجزاء (قوله محض الخين بطنها) أي تحرك كما يؤخذ من المصباح (١٥١) (قوله البقر) انما لم يعطفها فيقول والبقر والغنم لان هذه بنفسه مستقلة

ليس فيها تابع ولا متبوع
قال فيك ثم ان النسخ هنا
مختلفة في نسخة البقر في كل
ثلاثين وهي فاسدة لانها
تعطى أن هذا صابط كلي
وليس كذلك بل هو بيان
لاقل نصاب البقر في نسخة
البقر كل ثلاثين يسير في
ونصب كل على نزع الخافض
ونك مقتضوع على السماع
التدبر في كل وهذه
كالاولى وفي نسخة كل
بالجر ونك على حذف حرف
الجر ابقاه عمله ونك
مقصود على السماع أيضا
وفي نسخة البقر في
ثلاثين وهذه أحسنها اه
(قوله تبيع) وان أعطى
تبعه كان أفضل لان
الآتي أفضل من الذكر
فخير الساعي على قبولها
ولا يغير المالك عليها (قوله
دوستين) أي أكل
ستين ودخل في الثالثة وتسمى
تبعه لا تبيع أمه أو تبع
قرنانه (قوله ذات ثلاث)
أي أكلت الثلاث (قوله
نقر الارض) من باب نقر

أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة (ش) أي نفى كل تمام أو يحقق عشر يتغير الواجب في مائة
وثلاثين حقة وبنت لبون فإذا زادت عشر ففيها احقتان وبنت لبون فإذا زادت عشر ففيها ثلاث احقات
فإذا زادت عشر ففيها أربع بنت لبون فإذا زادت عشر ففيها ثلاث بنت لبون وحقة فإذا زادت عشر
ففيها احقتان وبنت لبون فإذا زادت عشر ففيها ثلاث احقات وبنت لبون فإذا زادت عشر فصار ثمانين
خير الساعي على المشهورين أربع حقات أو خمس بنت لبون وتعين أحدهما منفردا فإذا زادت عشر
ففيها حقة وأربع بنت لبون فإذا زادت عشر ففيها حقتان وثلاث بنت لبون فإذا زادت عشر ففيها
ثلاث حقات وبنت لبون فإذا زادت عشر ففيها ست بنت لبون فإذا زادت عشر ففيها خمس حقات فإذا
زادت عشر ففيها احقتان وأربع بنت لبون وهكذا على صابط المؤلف ولا ينقص شيء مما أورد على
صابط ابن يسر وإن عرفة بما يعرف بالوقوف على كلامهما لجزاه الله عن السليين خيرا وقولنا في صدر
المسئلة نفى كل تمام أو يحقق عشر الخ ليدخل في كلامه المائة والثلاثون فإن الواجب بتغيرها لانها
تمام عشر (ص) وبنت الخاضع الموفية سنة ثم كذلك (ش) لما ذكر المقدار المأخوذ في النص بشرع
في بيان سنة فذكر ان بنت الخاضع هي الموفية سنة ودخلت في الثانية وصحت بذلك لان الابل سنة فصل
وسنة ترى فأمها حامل فدخل محض الخين بطنها ثم كذلك بقية الاسنان التي تفيق بنت لبون ما أوفت ستين
ودخلت في الثالثة لأن أمها صارت ترضع فهي لبون والحقة ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة
لانها استحققت الحمل وان لم يحمل عليها والجذعة ما أوفت أربعة ودخلت في الخامسة والدة كرجع
لانها تصنع عنها أي تقط (ص) البقر في كل ثلاثين تبيع ذو ستين وفي أربعين مستنات ثلاث (ش)
البقر مأخوذ من البقر وهو الشئ لانها تبقر الارض أي تنشقها وهو اسم جنس والبقرع رمطها والبيقر
والآتي وانما دخلت الهاء لانها واحد جنس والجمع البقرات والباقر جاعة البقرع رمطها والبيقر
البقر وكما النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب الصدقة لاهل اليمن في ثلاثين جاقورة بقرة طالة الجوهرى
والتبيع الذكر من البقر والآتي تبيعة والجمع تباع وتبائع وقال الأزهري ابن السنة تبيع وفي الثانية
جذع وجذعة وفي الثالثة تتي وتيبة وهي المستنة لانها ألفت تيتها وفي الرابعة باع لانها ألفت ربايتها
وفي الخامسة سدس وسديس لانها ألقت اللبن السمي سديسا وفي السادسة ظلع ثم يقال ظلع سنة وتطلع
ستين الخ والمعنى ان البقر اذا بلغ ثلاثين ففيه تبيع ذو ستين الى تسع وثلاثين فإذا بلغت أربعين ففيه
بقرة مستنة ذات ثلاث سنين الى تسع وخمسين فإذا بلغت ستين ففيها تبيعان فإذا زادت عشر ففيها
مستنة وتبيع فإذا زادت عشر ففيها مستنات فإذا زادت عشر ففيها ثلاثة أتبعه فإذا زادت عشر ففيها
تبعان ومستنة فإذا زادت عشر ففيها تبيع ومستنات فإذا زادت عشر ففيها خير الساعي بين أربعة أتبعه
أو ثلاث مستنات أو جذا أو فدا وتعين أحدهما منفردا كما أنه يخفى ما أتى الابل في أربع
حقات وخمس بنت لبون واليه أشار بقوله (ومائة وعشرين كائني الابل) أي في التعبير وشبه

(قوله وهو اسم جنس) جعي فدلوه بجمع (قوله رعاها) يضم الرا جمع راع (قوله تباع وتبائع) أي تحكف ويحائف فتباع بكسر التاء (قوله
رباع) بفتح الراء والأكبر على أنه يعرب متقوصا تقول هذا رابع ورب رباع وكبرت رباعيا وقد يعرب رباع السهم لخر كل الثلاث
في العين فانه في التسهيل (قوله سدس) بفتح السين والهاء (قوله وسديس) بفتح السين في المصباح السديس الذي منه بعدل رابعة (قوله
ظالع سنة) يقال ظلع البعير والرجل ظلعان باب تنفع غر في مشبه وهو شبه بالرجل والابال هو ربح ربحه أو المصباح (قوله تبيع
دوستين) يختلف كلام الأزهري في تأمل

(١٥٣) قوله جذع أو جذعة الأولى أن يزيد أو تنقص إلى المدونة الرسالة والمواهر وابن عرفة وغيرهم عليه يأتي هل التباين الساسي أو لا ذلك قال ابن عرفة في كون التفسيرين بالجذع والثاني الساسي أولهما قولنا أشبهوا بنافع طالع نحس نت (قوله ولو معزاً) راجع لقوله جذع أو جذعة لأن اختلاف (١٥٣) موجود في قول ابن حبيب لا يجوز الجذع ولا الجذع عن العز

(قوله إلا أن يرى الساسي) محرم في المدونة فقال أبو الحسن ظاهره أن لم يرض بها ابن الموزان ذلك بتراضيهما والقول بعدم اشتراط رضائها لأن التقاسم وهو ظاهر الحديث إلا ما شاء المصدق فيمن رواه بالكسر وهو الساسي من رواه بالفتح وهو اختيار ابن رشد فهو ريب المال وهذا بسبب الاختلاف وقوله إلا أن يرى الساسي جازم فيه بالوسط وما انفرد بالخيار أو الشرار وتخصيص بح تفسير الأولى بخلاف لا طلاق أهل المذهب ونظر انهم صومهم ونصوص الأحاديث طالع نحس نت (قوله فكأنه الخ) أي التي ذكره المطلق كافي المختار والمصباح وأراد شارحنا التي دنت ولادتها لخصوص التي ضربها الطلق بعد كسبي هذا رأيت نحس نت فسرها بآتي دنت ولادتها فقوله الجذع وقوله ونيس وهو الذكرا الخ) أي التي ذكره المعلق بلعز الجوز أن يرضى به الساسي لأنه دون حقه وهو ظاهر للذوق لعدم نزوات الزوار هكذا قيل الخطاب

باعتق الأولى وإن لم يتقدم هذا كالتفسير فيه إلا أنه يؤخذ من ضابطه المتقدم في قوله في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فليس فيه حواله على جهول (ص) الضم في أربعين شاة جذع أو جذعة ذؤنة ولو معزاً وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين وشاة ثلاث وفي أربع مائة أربع شاة لكل مائة شاة (ش) يعني أن الغنم إذا بلغ أربعين فخصه شاة ذكر أو أنثى ولاز كل في أقل من ذلك إلى مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيه شاتان إلى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلثمائة وتسعة وتسعين فإذا زادت واحدة ففيها أربع شياه ثم بعد الأربعين لا يتغير الواجب إلا زيادة اثنين فيجب لكل مائة شاة في الخمسة والخمسة عشر وهكذا في الغنم مبتدأ وفي أربعين خبير مبتدأ مؤخر والجمل خبر المبتدأ الأول ولم يقل في كل أربعين لفساد ما يملأ من عليه من في الثمانين شاتين وليس كذلك كاعتل واتحاد فية للوحدة كناية عن لا لأنت فلذا أدل منها المذكر والمؤنث بقوله جذع أو جذعة بالمعنى المفتوحة فيما (ص) ولزم الوسط ولو انفرد بالخيار أو الشرار لأن يرى الساسي أخذ المعية لا الصغيرة (ش) يعني أن الأفاعيل نوع أو نوعين إذا كان في الوسط فلا أشكال في أخذها فإن لم يكن فيها وسط بل كانت خيلاً كلها كالحض أو كوة وهي شاة الغنم تمين لتوكل ذكر أو أنثى أو شراراً كلها كخلة أي صغيرة ونيس وهو الذكرا الذي ليس معه للضرب وذات مرض وعيب فإن الساسي لا يأخذ منها شاة أو يرضى بها بالوسط لأن شطوع المالك يدفع للخيار لأن يرى الساسي أخذ المعية أخذ الفقراء فقهاء أخذها بالرفقها سن الإجماع وأما الصغيرة فليس لها أخذها لقصها عن السن (ص) وضم تحت لعرب جاموس بقرون لعز (ش) لما تكلم على ذكر النعم إجمالا وكان تحت كل نوع منها صفات شرع في الكلام على حكم اجتماعها وكالالتصايف منها والمعنى أنه يضم لتكميل التصايف تحت بل ضمة ماثلة إلى التصرف لساناً ما أحدهم مختلف الآخرون في ناحية العراق لعرب يؤمن برباب خلاف الضائق وكذلك يضم لتكميل التصايف جاموس دون نصاب كخمسة عشر بقير مثلها أو مجيب فيه نيسع والجاموس بقير صفة صغيرة لا عين طويلة الطراخيم مرفوعة الرأس إلى قدام بطينة الحركة قوية جدا لا تكاد تغارق المساء بل ترقد فيه غالباً وأقلامها إذا فارقت الماء يوماً كما هزنت أو بناها عصراً وأعمالها لا تزور وكذلك يضم لتكميل النصاب شأن كعشرين وهو الحيوان ذو الصوف لعز مثلها وهو الحيوان ذو الشعر فيص في المثال شاة وانما ضم ماذر لتقارب المنفعة كافي أنواع الثمل والذهب مع الفضة ثم انظر قوله وضم الخ يشعر بأن المضموع فرع والثاني أصل وليس برادواً كما كل منهما أصل (ص) وغير الساسي أن وجبت واحدة وتسويبا (ش) يعني إذا اجتمع صفات من شأن ومعز أو من يمت وعرب أو من جاموس بقير وتسويبا كعشرين صفات مثلها معزاً أو خمسة عشر بقير أو مثلها جاموس فإن الساسي يعني أن يأخذ الواجب من أي الصفات شامع مرها عاذا لاحظ ابن رشد اتفاقاً لأنه لا يرضى به لا حدهما على الآخر وقوله وخبر دليل الجواب وقوله وغير الخ مفرع على قوله وضم تحت لعرب أي وإذا ضم أحد الصفات فلا خرقاً له بحجب واحدة وتاريخ أكثر (ص) والأقرب أكثر (ش) أي وإن لا يكونا متساويين كعشرين عرباً أو جاموساً أو ثلاثين شاة وعشرين صفات لا خرقاً له أخذ تحت الخاص والتسع والثمانين الأكثر وهو والعشرون من أحد

الصفين

عن أبي الحسن عن ابن رشد في قوله لا يجوز أن يرضى به الساسي تطر مع قول المدونة وأذا رأى الساسي

أخذ النيس أو ألهمه أو ذات العوارف ذلك (قوله ضمة) الغليظة (قوله الطراخيم) جمع خرطوم كعصفور وعصافير والطراخيم

كافي المصباح أي طويلة الألف

والثاني فالتظاهر انتهى
كلتا سويين اه (قوله وتنتان
الخ) نائب فاعل محذوف أي وأخذ
ثنتان وقوله أو الأقل نصاب مبتدأ
وخبر ولا بد من تقدير كان الشاة
لان ان الشرطية لا تدخل الاعلى
الجملة الفعلية (قوله لكان أظهر)
وذلك ليكون نصافي أن الماخوذ
منه ثنتان لا أكثر ولو فظ كل صدق
به (قوله وان لم يكن فيه عددان كاه
الخ) هذا المثال لم يكن فيه عدد
ان كاه وهو وصف والاو ان يمثل
بما لا يمكن وقصا وما لم يكن فيه
عددان كاه من الضان
وثلاثين من المعز (قوله فاه ابن
القاسم) ومقابل ما المحضون من
ان الحكم لا كاه مطلقا واعلم ان
قوله هذا نكارة لقوله وهو مذهب
ابن القاسم فالوضع واحد (قوله
فيعتبر الخالص) الاو الواو (قوله
أما بعد تقررها) لعل الاو ان يقول
أما بعد تقررها أي انتهاء كافي الغنم
أو ابتداء كافي البقر فان النصاب
مستغرق عددا لا غير وهو ان في
كل ثلاثين بيما وفي كل أربعين
مئة فتعدا الخ في البقر
مستلزم لتقرر النصب (قوله ان
يستقر النصب) أي الموجب
أي ان الموجب تقررا أي يتحقق في
شيء معين كقائه في الغنم بعد الثلاث
فان المائة موجبة لثاة والثلاثين
موجبة لتسع والاربعين موجبة
لثسة فقوله لكل ما أي قدر وقوله
بافتراده واجمع لكل أي لكل قدر
بافتراده (قوله ما بدل ماشية)
الخلاصة ان لا ياب السبيبة ولا ياب
المصاحبة أي هرب من الزكاة

الصنفين الاولين والثالثون من الثالث ولا يخفى ان الحكم للغالب (ص)
وثنتان من كل ان تساوي أو الأقل نصاب غير وصف والا فلا كثر (ش) في هذا التركيب
حذف شرط وجواب أي وان وجبت ثنتان أخذنا من كل أي أخف من كل نصف شاة اد تساوي
كثيانية وثلاثين عرابا وثلاثين بقر أو ثمانين ضأ أو مثل ذلك مختارا جاموسا ومعزا أو لم تساوي
فكذلك يؤخذ من كل شرطين ان يكون الأقل نصابا وهو غير وصف أي موجب لثانية كقائه
ضأنة وأربعين معزا أو بالعكس لان الأقل لما كان تأثير في جوب الثانية صار كل تساوي
فان كان الأقل دون نصاب لم يؤخذ منه ولو كان غير وصف كقائه من الضان واحد وعشرين من
المعز وكذا ان كان نصابا وهو وصف بأن لموجب الثانية فله لا يؤخذ منه أيضا كقائه واحد وعشرين
معزا أو أربعين معزا وكذا ان كان غير نصاب وهو وصف كقائه وثلاثين ضأ أو ثلاثين
معز أو ثلث الشاة في المسائل الثلاث الداخلة تحت قوله والا فلا كثر ولو فظ وثنتان منهما
اسكان أظهر (ص) وثلاث وتسوا بينهما وغير في الثالثة (ش) أي ثلاث فرأى كانت من
ابل أو بقر أو غنم وقوله فاهما أي أخذت من مباديل قوله وخبر في الثالثة أي وان وجبت
ثلاث في حال كون الصنفين قد تساوا فاهما منهن ما وعرفي الثالثة كقائه وواحدة ضأ ومنها
معزا (ص) والا فكذلك (ش) أي وان لم تساوي فاهما كان في الأقل عددان كاه وهو غير
وصف بأن يكون هو الموجب لثاة أخذنا منه شاة وأخذنا الباقي من الاكثر كقائه وسبعين
ضأنة وأربعين معزا أو بالعكس وهو مذهب ابن القاسم وان لم يكن فيه عددان كاه كقائه
وشاة ضأنة وثلاثين معزا أو كقائه عددان كاه وهو وصف بأن لموجب الثانية كقائه وشاة
ضأنة وأربعين معزا أو بالعكس أخذنا الثلاث من الاكثر فاه ابن القاسم فاه بقوله فكذلك
ان الثالثة تؤخذ من الأقل بشرطين كونه نصابا وغير وصف والا فانه يؤخذان من الاكثر على
كل حال (ص) واعتبر في الرابعة فأكثر كل مائة (ش) أي يعتبر الخالص على حدة فان
كانت أربعة مائة منها ثلثمائة ضان ومائة مائة بعض ضان وبعضها معز أخرج ثلاثة من الضان
واعتبر في الرابعة على حدة كما لو انفردت في التساوي بخبر الساعي والا فاني الاكثر وبعبارة
أخرى واعتبر في الشاة الرابعة فأكثر كل ثمانية والسادسة كل مائة على حدة من خلوص
وصف لثاة الخالصة تؤخذ كقائه مائة شاة من كل مائة والمضمومة يعتبر الحكم فيها كما لو انفردت
فان تساوى صنفها خبير في شأنه وان اختلفا أخذت من الأكثرهما (ص) وفي أربعين
جاموسا وعشرين بقر فاهما (ش) يعني ان من له أربعون من الجواميس وعشرون من البقر
يخسر من كل نوع يتبعها وذلك لانه لا يخرج يتبعها من الجواميس مخط ما يقابل وهو ثلاثون
فالفاضل منها عشرة والبقر عشرون والحكم في مثل هذا الاكثر وهو البقر فيؤخذ التبع
الثاني منها كأربع مائة فاهما من الخالص منها ثلثمائة والرابعة مائة مجمعة فينظر فيها على حدة
كما لو انفردت ولذا عجب المؤلف هذه المسئلة بقوله واعتبر في الرابعة فأكثر كل مائة فان قيل
ما ذكر المؤلف مخالف لما لمس من انه لا يؤخذ من الأقل الا بشرين ان يكون الأقل نصابا وغير
وصف مع ان الأقل هذان نصاب قلت لا مخالفة لان ذلك حيث لم يتقرر النصب أما بعد تقررها
فانه انما ينظر لكل ما يجب فيه شيء واحد بافتراده فيؤخذ من الاكثر حيث اختلف عددا
ومستفاد بخبر حيث استوى عددا واختلف مستفاد الا ترى انه في المائة الرابعة في الغنم نظر لها
وقطع النظر عن غيرها لتقرر النصب بها والمرايد بتقرر النصب أن يستقر النصب في عدد
لا يتغير فيه (ص) ومن هرب بابل ماشية أخذ بركتها (ش) يعني ان من ابل ماشية

(قوله أو بقرائن الاحوال) كما ذاع الهارب يقول يد الساعي أن يأخذني الزك في هذا العام هيئات ما أبعد منها (قوله وان كانت زكاة أفضل) أي قوله في المدونة ومن باع بعد الحول نصاب بل نصاب غنم هر بل من الزك أخدمته المصدق كتمأ على وان كنت زكاة الذي أخذ أفضل لان ما أخذ نجب فيه زك فقد اه (قوله أي بقرب) أشارت الى ان كلام المصنف فيه شيء لان قبل لنظر متسع فلا ولي للصنف ان يقول و قيل الحول (قوله على الأرجح) أي خلافا لان الكاتب في قوله انما بعد هار بان كان بعد الحول وقبل يحيى الساعي وأما بعد هار فلا فرق بين الفار وغيره في الاخذ زك المبدل (قوله أي انه لا يكون الخ) لا يخفى ان هذا بيان في مصدر عبارة المصنف انه اذا كان قبل الحول يعدل لا يؤخذ زك المبدل ولو أقر بالهروب فلما علمت هذا فنقول نص ابن نونس يقيد الانبدال قبل الحول بقرب بدال على الهروب في حد (١٥٤) ذاته فكل ما من نونس وابن الكاتب في مجرد التهمة العارية عن القرينة

فضلا عن الاقرار بدليل قياس ذلك على الخليطين ونصه كرم ابن القاسم ابن الكاتب القروي انما يدهار با معنى باع بعد الحول فان باع قبل الحول فلا يدهار باقرب الحول أو بعده ذلك بخلاف الخلطة عند الحول وقدره فان ذلك لا يقعهما لان هؤلاء يثبت مواشيم بأيديهم حتى حل الحول والذي باع قبل الحول ليس في يده شيء ابن نونس وليس ذلك بصواب لان بيعها بعد الحول وقبل يحيى الساعي مثل بيعها قبل الحول لا بد حوله يحيى الساعي فلا فرق ولان المتضامتين انما هما حكم الافتراق لانهما أوادان ذلك اسقاط شيء من الزكاة والقارئة اعادة اسقاط الزكاة فهذه العلة الجامعة بينهما كما قلدهم حتى تمت (قوله ولو كان البدل نصابا) الاولى ان يقول وما لو كان المبدل دون النصاب فلا زكاة فان كانت لقفته وأبدلها بنصاب فان كانت التجارة وأبدلها

وهي نصاب سواء كانت التجارة أم لا عما عدا أخرى من نوعها أو من غير نوعها كانت نصابا أم لا أو عرض أو قد هار من الزك كما يعلم ذلك باقراره أو بقرائن الاحوال فان ذلك لا يسقط عنه زكاة المبدل بل يؤخذ من كاهما معاملهته بنقص قصده ولا يؤخذ زكاة البدل وان كانت زكاة أفضل لان الشيء أخذ نجب فيه زكاة بعد وسوا وقع الانبدال بعد الحول أو قبله باقرب فقوله (ولو قبل الحول) أي بقرب عند ابن نونس واليه أشار بقوله (على الأرجح) وكلام المؤلف لا يشيد بتقدير الانبدال قبل الحول بالقرين بل ولا بد منه فان قلت عزه ولا بن نونس يدل على ذلك قلت انما يدل على ذلك قهال بكلام ابن نونس فان وقع ل الحول بكثير يعتبر أي لا يكون الانبدال بعد دليلا على الهروب وسأني بخلاف في حد القرب في الخليطين وأما اذا كان المبدل دون نصاب فلا زكاة ولو كان البدل نصابا على ما ظهر من كلامهم وأما لو لم يكن أبدلها هو وباقساق في وجه التفصيل المشروك به بقوله كبدل ماشية مخارجات ثم ان الماشية في الانبدال وليست في الاخذ باز كقبول الحول اذ لا ركي كما قبل الحول وقد عارض قوله على الأرجح بأن فيه مجحا اذ ليس ما ذكره ابن نونس هنا اختيارا له من الخلاف بل من نفسه مقابل به فكان الواجب ان يعرجه بالفعل (ص) ويخفي في رابعة عيب أو فليس (ش) ضمير في رابع لبدل الماشية بعين أو نوعها أو عقالها سواء كان قاراً أو غير قار وما ذكره من أن من فاعل في النافع الغير القار فان وافق ما في الشامل غير ظاهر اذ لا شك ان الفاعل في قبيل كراي ضال لوقيل ان فاعل في ضمير المبدل القار لكان مطابقا لظاهر كلام المؤلف ويتغير القار مستند من بناء الفار بالاولى ولوقال بكعب وحذف القلس لكان أحسن اذ يدخل هو الفساد تحت الكاف وقد يقال ان الفساد يفهم مما ذكره المؤلف يار في الاولى لان المالك قد انتقل للمشتري في مسئلة العيب والنقص قطعاً بخلاف الفساد وسواء كان الفساد مختلفاً فيه أو متفقاً عليه والمعين ان من باع ماشية بهدان كتبت عنده نصف عام متلأم فأتمت عند المشتري ثم حردت عليه بفساد أو ردها البائع بفلس المشتري فان البائع يدعي على حوله الشيء عنده فيزكها عند تمام حوله من يوم ملكها أو من يوم كاهها أو كاهها ثم يخرج من يده بناء على ان رجوعها فيماد كرتقص للبيع من أصله وهو المنصوص وعلى القول بأنه ابتداء بنصاب اخذ من كاهها بالاولى من غير القار لا في قوله كبدل ماشية

بمع بقرينة قول المصنف ماشية مفهومة انه لو هرب بأبدل عين به مرض قينة لا يكون الحكم كذلك فهو كذلك فلا زكاة عليه ولو أقر على نفسه بالفار لان عرض القينة لا زكاة فيه أو فادق لك وأعلم ان تلك العلة لا تظهر لوجوبها في ابدال الماشية بعرض قينة (قوله ويخفي في رابعة عيب أو فليس الخ) فهم من قوله في أنما رجعت قبل تمام الحول فان رجعت بعد تمام كاهها بن زكاة المشتري عنده ثم ردها رجوع على البائع عاديان لم يكن دفع منها وكذا يقال فيما اذا فتمت عنده طين أو كترحيث كان للمشتري ردة ان لم يكن لمردها لكون البيع فاسداً فيزكها عليه لانها على ملكه من حين فوات الرد (قوله غير ظاهر) بل ظاهر وذلك لانه انما جعل الضمير هنا عائدا على غير الفار لان الفار تقدم الكلام عليه وان الكلام هنا في غيره لأن مراده ان الفار لا يبي له يؤخذ زكاة المبدل اذ انما يرجع له فاحرى ان يرجع (قوله مختلفا فيه الخ) أي بوليقت (قوله وعلى القول بأنه ابتداء بيع) عبارة هرام وعلى أن الرد بالعيب بيع حادث انما ينبغي ان يستقبل به حولا

(قوله كبذل ماشية تجارة) قال في لـ وجد عندى مانصه والمراد العين ما قابل الماشية فبشعل العروض وبشكل على دون نصاب ما تقدم من قوله وضعت الفائدة للالاقل والمشتراة فائدة كما تقدم فلنصاب الاستقبال لا البناء حيث كانت الاولى اقل من نصاب اللهم الا ان يقال جعلوا هذه الفائدة كالتاج او انشاخر جت من بد وبنال يخرج من بد تامل ولو كان اصل ماشية التجارة عرضا فان كان عرض تجارة فلولها من يوم ملك العرض وان كان عرض قسيه في يوم اشترى الماشية بتامل والفتنة بكسر الفاء وضعا وسكون النون الادخار اه (قوله كما يفيد مقوله وبني) أى لانه شامل لانا اذا ادلهلها بخلاف نوعه ولها اذا كان الابدال على وجه الفرار أو غيره (قوله كما اذا تلفها شخص وترقررت عليه القيمة) والحال ان ذلك بحسب دعواه ولم يتم عليها يشق فان قامت على دعواه بينة فانه يستقبل اتفاقا بما اخذ فيها من يوم اخذ ولا يبنى على حولها كما يفيد كلام ابن عرفة والشارح (قوله فقال ابن الحاجب بين اتفاقا) عبارة ابن الحاجب واخذ الماشية عن استهلاك كليلد لها ابتداء قال شارحه يعنى ان من استهلكه ماشية فاخذ عنها ماشية كان حكمه حكم من ابدل ماشية بماشية فأجر على ما تقدم من اخذ النوع عن نوعه وأغير نوعه وفاها خلافا ثم قال ابن الحاجب واخذ العين كالسادة باتفاق قال المصنف وان اخذ عينان الماشية السهلة فله يكون كالأبدل ماشية يعنى يبنى على قول ابن القاسم ولا يبنى على قولنا شبه وقوله باتفاق أى ان الشيوخ اتفقوا على ابراء خلاف (١٥٥) ابن القاسم وأشبه فلولها والاتفاق لا يمكن ان يقال ان البادة أمر

يسع الاتفاق يستقبل حولها من يوم جعت اليه (ص) كبذل ماشية تجارة وان دون نصاب يعنى أو نوعها (ش) هذا شروع في بيان الابدال على غيره وجه الفرار والتشبيه لفائدة البناء حيث لم يحصل فيها رجوع بعيب ونحوه ولا يصح ان يكون لفائدة البناء فيما اذا رجعت اليه بعيب ونحوه لانه يقتضى انه اذا ادلهلها بخلافها ورجعت اليه بعيب ونحوه لم يستقبل وليس كذلك اذ يبنى في هذه أيضا كما يفيد مقوله وبني في راجعة بعيب الخ والمعنى ان من ابدل ماشية بتجارة سواء كانت نصيبا أم لا فاما ان يبدلها بعين أو بنوعها فان ادلهلها بعين بني على حول الاصل أى الثمن الذى اشترى به ان ادلهلها قبل جريان الزكوة في عينها الكونادون نصابا ولم يحصل عليها الحول وعلى حول زكاة عينها ان ادلهلها بعد ان زكاهها لان زكاة عينها أبطلت حول الاصل وان ادلهلها بنوعها كتبت بعرباب وبقر بجاموس ومعرضان بني على حول البعثة مطلقا سواء كان عينها أم لا وعلى حول الاصل فقد ظهر ان فى كلام المؤلف اجالا الاختلاف كيفية ناهى البديل بعين وكيفية بناء البديل بنوعها وقوله (ولو لا سئل) بالمسافة قوله أو نوعها أى ولو كان الابدال بنوعها للاستهلاك كما اذا تلفها شخص وترقررت عليه القيمة فأخذ عنها ماشية من نوعها فكانت له ابدل ماشية بماشية أو مالوا اخذ عنها فقال ابن الحاجب يبنى اتفاقا والمؤلف قال ولو بالو فى خلاف مذهبي انظر للخبني خلافا لم فى ترجيعه للنوع والعين (ص) كنصاب قسيه (ش) يعنى ان من كان عنده نصاب ماشية لفتنة فأبدلها بنصاب عين

والمواهر وابن الحاجب وابن عرفة قال في المدونة ومن استهلك غنمه بعد الحول وقبل مجي المالىعى وهى أربعون فأخذ في قيمها دراهم زكاهها كانه لان حولها قد تم ابن نوس يريذا كانت الدراهم التى أخذها نصابا وكانت الغنم للتجارة فان كانت القسيه فهل يزكاهها كانه أو يستقبل حولها قولان أه وأما اذا اخذ النوع فى البناء والاستقبال فلولها ان القسم فى المدونة تم اخلاف الشيوخ فطر بن ابي زيد وهو مذهب حصنون الخلاف سواء ذهب العين أو لا وقال حصنون القول بالاستقبال أحسن وطريق حديث ان قول ابن القاسم اختلف في عيب وجب الجمار في اخذ العين أو القيمة فتارة جعل المأخوذ عوضا عن القيمة فلا زكاة كن ابدل عنها بماشية نارة جعله عوضا عن العين فيبنى كن ابدل ماشية بماشية وأمالو ذهب العين حتى لا يكون له الا القيمة فلا يختلف انه لازكاه فيها وهذه طريقة ابن رشد قال في المقدمات ان قامت أعيانها لم يزكوا ولا واحدا واستقبل بالمأخوذ حولها وان قامت فوات وجب التقدير بالرضا أو قضيه القيمة فهنا اختلف قول ابن القاسم وطريقه عبدالحق أيضا زاد هنا ثابت الاستهلاك يسيئة والا زكاة القيمة التى أخذها بههم ان يكون انما باع غنمنا فتم من التكت اذا علمت هذا ظهر ان للمؤلف اطلاق كان الحلب في الاستهلاك على طريق أبي محمود حصنون واقتصر على قول ابن القاسم البناء بما قول ابن الحاجب واخذ الماشية عند الاستهلاك كالسادة بها بناء مع ان القول بالاستقبال هو مختار لخصمنا والموا ان لم يفصل تفصيل حديث ابن رشد ولا اقتصر على مختار حصنون ولا يقتضى ابن القاسم معاه فله يحصى نت (قوله خلافا ليطالب) الصواب ما طلب ومن تأبه كالمزور بعض شيوخنا

(قوله أي من يوم مائة فاهما) نقصناه أنه لا ينظر طول الأصل الذي هو من الماشية المختدة للفتنة وهو التبعين وذلك لأن اشتراط التصاب في الأدبال بعين في القنية يدل على التماسك الأصلي وله لا ينظر الأحوال للسدة التي هي الماشية التصاب فليس الشروع من البحث هنا الجواب معتد على ظاهر كلام مجيب لا يسلم وفي ك وفي شرح (هـ) مانعه وحاصل إبدال غير الفار أنه إذا كان البدل من النوع وهو تصاب فله يني سواء كان البدل تصاب بخارجة أو بدونه أو تصاب قنسية أو بدونه وان كان البدل عين فان كان البدل منه تصابا لقنية فكذلك وان كان البدل دون تصاب فان كان من التجارة فكذلك وان كان للقنية استقبل وبشر المؤلف لهذا الأخير بقوله كئي مفتي وقد علمت أن قاعدة الشاعرا تظهري حيث كان البدل تصابا (قوله وهو تنبيه) أي تشبيه تام إبدال بين أنواعه ولو كان لا بد الوجهه لاستهلاك (١٥٦) كئنا في محض نت (قوله فلا اعتراض) لأن المفهوم إذا كان فيه تفصيل

لا يعترض به **تنبيه** مفهوم قوله ماشية أنه لو كان تصاب عين وللقنية فإله بعين فيني أيضا على حول الأصل فان كان العين دون تصاب أهداها بعين فكذلك أيضا أن كانت الأصلية للتصديقان كانت القنية استقبل بالبدل (قوله وروايته عن مالك) ومقابلها في الجلابعين روايته به يني على حول الأصل (قوله ان يصف ذلك الحالة) أي المواق للبدل في النوع (قوله والبيع) الانب التراء بدل البيع لأن البيع اخراج والشراء انكس ويكون المراد أنهم رجعت على مستأنف بغير ما يني فيه فان رجعت بالملك السابق (قوله من المشتري نفسه) أي لا من غيره فلا يني فتدبر (قوله فيصير على ما تقدم) من كونها لقنية

أو تصاب من نوعها فانه يني على حول الأصل أي من يوم مائة فاهما أو كاهما التشبيه في الصورتين ولو إبدالها بدون تصاب من العين فانه لا ز كئنا عليه اتفاقا لقوله في التوضيح وكذا إذا إبدالها بدون تصاب من نوعها ومفهوم تصاب أنه لو كان عند مدون التصاب للقنية وأمله تصاب أنه لا يني ويستقبل وهذا بالنسبة إلى العين صحيح وأما بالنسبة إلى نوع الماشية فلا يني كئنا في بقرة لقنية إبدالها بالإنسان أو ما من تركه على حول من يوم مائة البقر وبعبارة أخرى منطوق قوله كئنا تصاب قنية مسلم وهو تشبيه في قوله كئنا ماشية بخارجة بعين أو نوعها ولو لا استهلاك كئنا في كل منهما تصاب وفي مفهومه تفصيل وهو انه ان إبدال دون التصاب بعين استقبل مطلقا وان أمه من نوعه يني ان كئنا البدل تصابا وان كان دون تصاب استقبل فلا اعتراض (ص) لا مخالفا (ش) هذا مفهوم نوعها أي لأن إبدال ماشية التصارة والقنية نوع مخالفا كابل يقرأ أو غنم فله يستأنف عند ان القاسم وروايته عن مالك ابن رشد فاهما على الماشية تشتري بالدرهم والذئير وهذا كئنا حيث كان في البدل تصاب والافلاز كئنا عليه اتفاقا وقال التونسي يني إذا كانت تصابا فباعها بدون التصاب ان يصف ذلك إلى ما هو يني (ص) أو راجعة بأهالة (ش) قال ق قوله لا مخالفا يخرج من قوله ويني لكن بالنظر لقوله أو نوعها وقوله أو راجعة بأهالة معطوف على المخرج لكن بالنظر لقوله بعين فهو من باب الفهم والنشر المشوش والتقدير ويني فراجعة بعين لا في راجعة بأهالة كئنا بنوعها لا أن إبدالها بمخالفا وألحق ان من رجعت ماشية بعد أن ناعها بأهالة من مناعها فلا يني بل يستقبل لأنها بيع سواء وقعت الأهالة بعد قبض الثمن أو قبله ومثل الأهالة الهية والصدقة والبيع (ص) أو عيناً عاتية (ش) يعني أن من إبدال عيناً تصاباً ماشية بعد ثلاثة أشهر مثلاً فانه يستقبل الماشية حولاً من يوم اشتراها سواء اشتراها لقنية أو لخاصة لقوله أو عيناً معقول للفعل محذوف دل عليه ما قبله والتقدير أو إبدال عيناً **تنبيه** المراد بقوله أو عيناً ماشية أن تكون العين عند قبض ثمنها ماشية كافي كلام ابن رشد أمالو كانت عند ماشية بباعها بعين ثم قبل قبض الثمن أو بعد ما أخذ فيه ماشية من المشتري نفسه فله كئنا ماشية بعينية فيصير على ما تقدم فاه انزود ولما كانت كئنا خلطة تشارك زككاً لا انفرادي في بعض شروط ومخالفاتها في بعض أفرادها بالكلام وهي كإفال ابن عرفة اجتماع تصاب نوع نعم ما كئنا فاكئنا ما وجب تركيها على ملك واحد فقال (ص) وخلط الماشية كالكئنا فيما وجب من قدر وسن وصف (ش)

(قوله اجتماع تصاب الخ) يفيد انه إذا كان الاجتماع تصاباً فقط وعند كل ما وقع لا يكون خلطة مع أنه يني خلطة عند سنده وغيره وهو الراجح بخلاف ما يأتي عن التوضيح فانه خلاف الصواب كإفال محض نت (قوله فاكئنا) إشارة إلى أنه يصح ان يكون الخلطاء أكثر من اثنين وفي كلام المصنف إشارة إلى ذلك لأنه جمع بقوله سطلطوش بقوله واجتماعاً إشارة إلى ذلك (قوله فيما وجب تركيها) الموجب هو المشاركة بقوله واجتماعاً ومنعته في الأكثر أي في حالة وجب تركيها ما لم يوافق ولو قال فيما وجب تركيها فممكن أن يظهر لنسبل ما إذا كان كل منهما عند تصابان فاكئنا في كل واحد صاحبه بتصاب فقط وهذا في ان الصغير في تركيها ما يعود على الصاميين وأما على ما يعود على المالكين فلا يحتاج إليه وعلى محض في على الأزل وعلى حالها على الثاني (قوله من قدر) لا ضرورتاً كرمع قوله فيما وجب ولو قال المستثنى عطف قوله كالكئنا في أكثر من اثنين (قوله وسن) لا يني ان ما وجب

من سن وصف مستلزم للاول وهو ما يجب من قدر ويدل على ذلك قول الشارح تنقيص في القدر وتفسير في السن فيكون قوله من قدر أي بدون سن وصف ثم ان قوله ومن الواو يعني أو وكذا قوله وصف قوله بل هو (١٥٧) صادق الخ فديجاب عنه بان قوة آخر

فيما وجب الخ يدفع ذلك
(قوله ان نوبت) كأن
الطباير لم يرض ذلك واصل

كلامه انه يقول المختار ان
لا نوبت للقرار وأحدهما
قوى الخلطة أم لا على ان
توجههما للخلطة نسبة لها
حكموا بالنسبة بالحكمة تكني
على ان تلك النسبة لازمة

لوجودها فلا معنى لاشتراطها
(قوله ويسقط ما على العبد
على المشهود) ومقابلته
انهم ما يريان ذلك الخلطة
ويسقط ما على العبد (قوله
واو الحال) وصاحب الفاعل
مخدوف أي قوى كل الخلطة
في حال كون كل حراسها
والمخدوف مراعى لا يخال
شرط الحسرة والتصاب
والحول بفهم مما تقدم أول
الباب لا تأقول لما كان
يتمثل اذا اتصف أحد
المالكين بالشرط ان
يكون الاخر تبعه وتجب
الزكاة تعرض للشرط
(قوله وير وما بعد خبر
بعد خبر) أي المجموع عتق
على خبر بعد خبر وزاد
الطباير شرطا أيضا تنصير
سبعة وهو ان لا يقبلا

يعني ان الخلطة في الماشية المتعددة النوع كابل أو بقر أو غنم فلا أثر لخلطة نوعين كابل وغنم كابل واحد
لكن لا في كل الوجوه التي يوجبها المالك من ضمان ونفقة وغيرهما فان حكم الخلطة في ذلك حكم الانفراد
بل كابل واحد فيما وجب من قدر ثلاثة لكل واحد أربعون من الغنم فان الواجب عليهم شاة واحدة
على كل واحد ثلثها ومن كاتين لكل واحد ست وثلاثون من الابل فان عليهما ما جعده على كل واحد
نصفها وكان على كل واحد لولم توجد الخلطة ينت لبون فصل بينهما تنقيص في القدر وتفسير في السن
وصنف كاتين لو احدثت ثمانون من الموز ولا أثر أربعون من الضأن فان عليهما لو احدثت من الموز على
صاحب الثمانين ثلثها وعلى الآخر ثلث وليس في تعريف بن عرفة للخلطة دلالة على أن كل نصاب للمالك
بل هو صادق بما إذا كان نصف النصاب مثلا لا أحد المالكين ولا أثر نصاب ونصف نصاب وانظر
الكلام في ذلك في شرحنا الكبير (ص) ان نوبت (ش) هذا شروع منه رجعه الله في شروط الخلطة وذكر
انها سنة الاول أن يكون أبابهم قد فوهوا أي قصدوا الخلطة وأصل ان نوبت ان فوها كل واحد منهما
قنية أحدهما دون الآخر لغو الضعيف في نوبت الخلطة المفهومة من خلطاء (ص) وكل حرم مسلم (ش)
الناس من الشروط أن يكون ~~كل~~ من الخلطة صرا فلا أثر لخلطة عبد وسور في الحظر كذا الانفراد
ويسقط ما على العبد على المشهور الثالث أن يكون كل مسلما فلا أثر لخلطة كافر ومسلم ويرى في المسلم
على حكم الانفراد ويسقط ما على الكافر ثم ان الواو في كل الخ والواو الحال وكل مبتدأ وسوغ الابتدائه
الجموع وير وما بعد خبر بعد خبر أي ان نوبت في هذه الحالة أي في حال كونها على هذه الاوصاف (ص)
ملك نصابا (ش) الشرط الرابع أن يكون كل ملك نصابا ولو لم يخالط جميعه فاذا كان عند أحدهما
نصاب وخالط بعضه صاحب نصاب ضم المالك يخالط به الى حال الخلطة وزكى الجميع وكذا لو كان عند كل
نصاب وخالط كل بعض نصابه بعض نصاب الآخر بحيث صار ما وقع فيه الخلطة نصابا هذ اظهر كلام
المؤلف لانه قال ملك نصابا ولم يقل خالط نصاب وهو موافق لظاهر تقرير ابن عبد السلام ولكنه خلاف
ما يقتضيه كلام التوضيح من أن شرط الخلطة أن يكون لكل واحد نصاب وأن يخالط به لكن اقتصر
في شرحه على ما نفاه كلام المؤلف وقواه ق بقوة قوة ملك نصابا ولو خالط بعضه اذا حصل من
مجموعهما نصاب ولو لم يكن خالط نصاب لان هذا الشرط وما أفهمه قول ابن عرفة اجتماع نصابي من
أن الخلطة بجميع النصاب فليس شرطا (ص) يجوز (ش) الباء الجاوز وهو الخاضع أي ملكا يجوز
الحول ولو لم يخالط به الا في بعض الحول ما لم يترجدا كقول من شهر على ما عتد ابن حبيب فلا ذكره على
من لم يجاوز ملكه نحو لاون في حجاز ونسكافا لا انفراد لوزكي أحدهما غنمه وليست سنة أشهر ثم خالط
رجلا قدم حوله فاني الساعي في شهر الخلطة ذكر من تم حوله ولا ذكره على الاخر حتى يحول الحول على
صاحبه من ويرى أن الان يخرج غنمه منها قبل ذلك وبصارة أخرى الباقى في محول يعني مع وهي متعلقة
بملك أي وكل واحد منهما ملك نصابا يملك كصاحب الحول والحول فالحول مع صاحب الملك لا للخلطة فانها ملك
الماشية ثم مكنت عند سنة أشهر ثم خالط بها ومضى ستة أشهر من الخلطة ذكر لان الحول مع صاحب

بالخلطة القرار من تكثر الواجب الى تقليد فان قصد ذلك فلا أثر للخلطة ويؤخذ ان بما كان عليه وشئت القرار بالقرار سنة على
المشهور وانظر عجم (قوله لكن اقتصر في شرحه) وهو المعتقد (قوله المخر بجا) اختلف في حد القرب فقيل اذا ظلم الساعي
كأقال ابن المواز وقيل الشهر وقيل أقل من الشهر والشهر فاكثر بعد وقيل القرب شهران (قوله فالوزكي أحدهما غنمه وليست سنة
أشهر) قال في لئ انظر كيف يصور دجى الساعي يعني سنة أشهر من ذلك أحدهما بعد محول الاخر لان الساعي لا يخرج في العام
إلا واحد مرتين اه شرح من حاصله ان الة لا تجب الا بجمي الساعي والساعي لا يخرج في العام الا مرة واحدة فلا يتم هذا الكلام

(قوله ذكر الخطاب والمواق) زاد في كذا فقال ابن رشد لا يكون الرجال خليطين ويزكيان كذا الخلطة حتى يكون الحول قد حال على ماشية كل منهم فلو كانت ماشية أحدهما مائة قد حال على الحول وماشية الآخر خسون لم يحل عليها الحول فأخذ الساعي منهم اثنين ذن أخذ هاتين صاحب المائة لم يكن على صاحب الخمسين شي لأن الواحد قوادة عليه والثانية مظلة وقعت وان أخذ هاتين صاحب الخمسين وجمع بالواحدة على صاحب المائة فوكت الثانية مظلة وقعت وان أخذوا حدة من غنم صاحب المائة وواحدة من غنم صاحب الخمسين لم يكن لصاحب الخمسين على صاحب المائة ترجوع بالاشارة التي أخذت، نه لانها مظلة وقعت عليه ولو تراد في هذا الاختلاف فيه بخلاف ما اذا ركبوا وليس كسيلة تاويل الاخذ من صاحب المائة الخ الا ان أخذنا كانهما في هذا الحالة لم يقل به أحد كما اشار به بقوله كالاخذ من غير تاويل وليس كسيلة تاويل الاخذ من صاحب المائة وافق لقول بعض العلماء اه ك وفي باب الاعتراض على الخطاب بأنه وهم أو اذلاختلاف فيه بخلاف مسئلة تاويل الساعي لان فعله فيها وافق لقول بعض العلماء اه ك وفي باب الاعتراض على الخطاب بأنه وهم أو يقتضي أنه اذا حال الحول على مال أحدهما حال على مال الآخر ولم يأت الساعي الا بعد مدمر والحول الثاني ظنهم مالا يكونان خليطين وليس كذلك ولو قال يعني ابن عمر على (١٥٨) كل حول السلم من هذا ووافق ما نقله عن ابن رشد اه وقد يقال ان الحول اتفق فيها

لان الحول عوجي والساعي
فصل اتفاق باعتبار العام
المار عليه سماعا (قوله
واجتماعا) أي المالكان أو
الخليطان وفي الحقيقة
الاجتماع في الخمسة أو أكثرها
انها والمشتبان ولا ينفقه
قوله بانهم ماله يعود على
ما يصلح من مائة الفين
(قوله ولولهم الناس) أي
كان يكون الماء مباحا
وللمراحي في أرض المواث
المباحة (قوله حيث يجمع
الغنم لقاتلة) القاتلة وقت
القبولة وهو النوم نصف
النهار كذا في الصباح فاذن
تكون الامم في لقاتلة ثلاثة
وهذا التفسير هو الظاهر

لأن الخلطة ولا بد من اتفاق حولها فلو لم يتفق لم تضع خلطتها كره والمواق (ص) واجتماعك أو
منفعة في الاكثر من مراح وماله وميت وراعي باذن ما حول برق (ن) هذا هو السادس من شروط الخلطة
وهو ان يجمع الخلطان على الرقبة أو منفعة باجارة أو اعادة أو امانة ولولهموم الناس في الاكثرو هو
ثلاثة فأكثر من خمسة أشياء الاول المراح يضم المير وقيل يقتضيهما قبل وجبت يجمع الغنم لقاتلة وقيل
حيث يجمع المراح للبيت الثاني الماهومعني اجتماعهما في الماه بالمنفعة أن يستأجر ائثار على أخذ قدر
معلوم لكل يوم مائة ذنول أو يستأجر أحدهما من الآخر لانه يجوز الاستئجار على شرب يوم أو يومين
الثالث البيت وعبر عنه بالمسرح وموضع الحلاب الرابع الرأى بأن يكون واحد ايرى الجميع أو لكل
ماشية راع وعاونان بالنهار على جميعها بآذان المالكية أو لهما في ذلك لكثرة الغنم ولو كانت من القلة
بحيث يقوم كل راع على خمسة ذنون عون غيره لم يكن اجتماع الرعاة على حفظهم من صفات الخلطة وكذا لو
كان تعاونهم من غير آذان أو باجالة الباشي الخامس الفحل بأن يكون واحدا مشتركا أو مختصا بأحدهما
بضرب في الجميع أو لكل ماشية فلهما وضرب في الجميع أيضا فيحصل الاجتماع فيه برق بعضهم من
بعض وقد علم مما مر أن المراد بالاكثر ثلاثة من الخمسة فان كان أحدا ثلاثة الفحل فلا بد أن تكون
الماشية كلها من صنف واحد كضأن أو معز ولا يجوز أن تكون من صنفين لأنه يعتبر شراب الفحل في
جميعها وأما أن لم يكن أحدهما الفحل فيصوز أن تكون من صنفين كضأن ومعه وجاموس وبقرو هذا
يردوهم من فهم أنه لا بد أن تكون الماشية في الخلطة من صنف واحد أو ماشية برق راجع للجميع
كأذكره والمراد برق بالنسبة للبيت والمراح الحاجة اليه حيث تعدد وبالنسبة للماء الاشتراك في

(قوله وقيل حيث يجمع المراح للبيت) أي الحبل الذي يجمع فيه ثم تساق منه
البيت كما أفهم بعض النسخ (قوله أو يستأجر أحدهما من الآخر) أي شرب يوم أو يومين أي بقر سنة التحليل (قوله بالمسرح) موضع
السروح أي الخروج للرعي قال في الصباح مرحت الابل مرحا من باب تنفع وسروا خرجت للرعي بالعادة وبعبارة أخرى المسرح يفتح
السبن الاوصال (قوله ولو كانت من القلة) أي من أجل القلة المعتمدان المدار على تعاون ماوان لم ينجح لهما اخلافا لالباشي (قوله لم يكن
اجتماعها) أي فلا يصح عد من الثلاثة (قوله المباحة اليه حيث تعدد) الظاهر ان يقول ارتفاق في كل منهما ما الموضوعين حيث تعدد فاقبل
في الراعيين قال عجم وانظر هل تجزى الا ببيعة في البيت والمراح لمكون كل منهما ما بارض موات ليست بيد واحد وهو الذي قد عتدنا اولاد
من الاشتراك بالاجارة والاعارة والظاهر ان الاشتراك في منفعة الرعي شرع بينهما كما لا اشتراك فيها بالاجارة والاعارة وعلى هذا لو
استظهرناه في المراح والبيت يكفي اجتماعهما في السقي من البحر وكون مراحهما وميتهما ما بارض موات ليست بيد واحد ولتفترع
شرع لهما متخص بمنفعة الفحل الذي يحتاج اليه المشاعية سواء اتحد أو تعدد اه وقوله واجتماعه مطوف على قوله ان فريت أي هما
كالمالك الواحدان فويت الخلطة واجتماعا في الاكثر في الخمسة للذ كورق بشرط أن يكون كل منهما مراحا مسلما الخ (قوله الاشتراك الخ)
لا يعني ان لا معنى لاجتماعهما في الماء الا اشتراكهما فيه سواء كان للمباحة أو نحو ذلك

وقوله وفي الفعل لا يعني اجتماعهما في الفعل الا كونه بضرب في الجمع بان مالكة قوله ما اشترى اليمن التعاون (الخ) لا يعني انه لا معنى للاشتراك في الراي الا التعاون فغيره عند التعدد يدل على ما قلنا قوله سابقا لفرق بعضهم من بعض (قوله وراجع الخ) فاعل بمعنى فعل اذ هو قديما يعني فعل وعبره رومالا اختصارا لعلوعبره لاحتياج الى انه من يدعي فيقول ويرجع على شريكه وقوله في القيمة متعلق براجع وقوله شريكه أي خلطه المشاركة فيما أخذوا وعبروا بالخلط بدل الشريك لكان أولى وقوله بنسبة عديم ما يؤخذ من اشتراط اتحاد جنس الماشية لان هذا التام لا يكون مع اتحادهم (قوله وفي كلام الشارح نظر) لانه قال فلما أخذ من كل واحد شاة ورجع صاحب الخمسة عليه بأربعة أتباع اذا الشاة التي أخرجها صاحب التسعة عن خمسة وبقى معه أربعة غير (١٥٩) من كاتم خمسة الاخر فأخذت الشاة عن التسعة ورجع عليه بنسبة

المتبقية من مائتيه (قوله لكن باتفاق ان كان الواجب جزئيا) كما اذا كان لواحد تسعة ولا خرخسة فان الواجب على صاحب الخمسة خرشة وكذا على صاحب التسعة باعتبار الزائد على خمسة وقوله وعلى المشهور ان كان الواجب شاة كاملة كما اذا كان لكل واحد خمسة فقط وأخذ شاتين من واحد (قوله فالقيمة يوم الأخذ) هو مذهب ابن القاسم أي بناء على ان الرجوع عليه كالمستلف وقوله بناء على راجع لقول أشهب وذلك أن من سلف شيئا ثم عند الاجل أراد ان يدفعه فانه يعتبر بقيته يوم التراجع بخلاف من استهلك شيئا يعتبر بقيته يوم الاستهلاك (قوله وزاد الخلطة) مفهومه انه لو لم يزلها فلا تراجع كان يكون لاحدهما سبعون من الغنم ولا خر

منفعة ما هو صاحب جميع الناس وفي الفعل جعل مالكة اياه بضرب في الجمع وفي الراي ما اشترى اليمن التعاون حيث تعدد وقوله واجتماع الخ معطوف على قوله ان قوت أي هما كمال الواحدان فوالخلطة واجتماعي الا كثر من الخمسة للذ كونه يشترط أن يكون كل منهما من أصل مالكة التصابيل حولها أي بالجمع أولا وبضمير التثنية تأمينا لاشارة الى أنه لا فرق بين الاثنين والا كثر من ذلك (ص) وراجع المأخوذ منه شريكه بنسبة عديم ما ولو ان فرد وقص لاحدهما في القيمة (ش) هذا مرة الخلطة والمعنى ان الساعي اذا أخذ من أحد الخلفين ما وجب عليه ما كان المأخوذه من رجوع على صاحبه بنسبة عديم ما شئت ما كان لكل وقص انفاها كان يكون لاحدهما تسعة من الابل ولا خرست تقسم الثلاث شياء على خمسة عشر لكل ثلاثة شخص فعلى صاحب التسعة ثلاثة أشخاص الثلاثة وعلى صاحب الستة شخصا وكذا ان انفراد أحدهما بالوقص على المشهور من ان الاوقص من كذا كان يكون لاحدهما تسعة ولا خرست خمس فان أخذ الشاتين من صاحب التسعة ورجع على صاحبه بخمسة أسابيع من أربعة عشر سباعا من قيمة الشاتين أو من صاحب الخمسة ورجع على صاحبه بنسبة أسابيع من قيمة الشاتين بعد جعلهما أربعة عشر سباعا ومن كل واحد شاة ورجع صاحب الخمسة على صاحبه بسبعين من قيمة الشاة التي دفعها وفي كلام الشارح نظر وعلى القول بأن الاوقص غير من كذا يكون على كل شاة والمرامحة تكون في القيمة لكن باتفاق ان كان الواجب خرشة أو المشهور ان كان الواجب شاة كاملة لانه معنى الاستهلاك فالواجب القيمة لا العن وعليه فالقيمة يوم الأخذ لا يوم التراجع خلافا لأشهب بناء على ان الرجوع عليه كالسلف (ص) كتاب أول الساعي الأخذ من نصيب لهما أولا وحدهما وزاد الخلطة (ش) تشبيه في التراجع بنسبة العديدين والمعنى ان الساعي اذا أخذ من نصيب لهما كان الشاتين أو أكثر أربعة عشر لكل عشرة فأخذ من الاربعين من أحدهم شاة فقامت بأربعة دراهم رجوع على كل من خلطاه درهم ابن القاسم فان أخذ الساعي من أحدهم شاتين كانت لهما مائة مائة وراة في الثانية يقيم ان أسست قيمتهما وان اختلفت فنصف قيمة كل شاة مثلا وراة والنصفين الاخرين أو كان لاحدهما نصاب ولا خر فاخذ شاتين وقد علمت أن المذهب يرم شاة واحدة لصاحب المائة لكن لما كان أخذها بالتأويل أشبه حكم الحاكم في مسائل الخسلاف فيقتض وتراجعان في الشاتين على صاحب المائة أربعة أشخاص ما وعلى الاخر خمسة ما هو قول محمد ومحمود وقيل على صاحب المائة شاة وتقسيم الثانية على مائة وخمسة وعشرين وهو مذهب ابن عبد الحكم اه وذكره وهذا نت الا أنه وقع في كلامه في بيان القول الاول تحريف (ص) لاغصبا (ش) معطوف على معنى ما تقدم أي كأخذها تأويلا لاغصبا استكون

ثلاثون فأخذ شاة زائدة محض ظلم (قوله ورجع الخ) أي عند من يرى تأخير الخلطة بما دون النصاب اذا كملت فصار وقد نسب جهرام لان وهب (قوله وقد علمت ان المذهب) مقامها ما قلنا يرفع من انه يلزمه اثنتان الخ وأراد ان المذهب مذهب مالك فالتقابل بالرائد خارج المذهب وهو أربعة فليحصر (قوله على صاحب المائة أربعة أشخاص) وذلك لان الشاتين أخذت من المجموع وبنيت ان يكون هذا القول هو الراجح ولما تقدمه (قوله وقيل على صاحب الخ) أي لان اجتماعهما مائة واجب الخلطة في الأخرى (قوله الا أنه وقع في بيان الاوّل تحريف) فقد قال نت في بيان القول الاول ما تقدم وفي الثانية على خمسة على صاحب المائة أربعة أشخاص وعلى الاخر خمسة

(قوله لا يضمن القصد) أي لاجل ما في ذلك من الخلاف (قوله ذوى غائبين الخ) (وقال ذوى أربعين لكان أظهر لان كلامه يقتضى ان كل واحد يدين غائرون على حقوقه تعالى ذوى عدل منكم وليس كذلك لكن قوله على غير نصف القيمة يدل على ان لكل واحد أربعين واحترز بقوله نصفها على الخاطئ أحد الطرفين بأقل من نصفها كالثلاثين وأخرى ثمانين نصفها يتمسك فان خلطه الأول كالعديم على ما تقدم (قوله الأول الخ) ولم يذكر بقية الأقوال القول الثانى ان كل واحد من الطرفين لاخلطه منه وبين الطرفين الآخر بناء على ان خلط الخليل ليس بخلط فيكون على صاحب الثمانين أيضاً لان كل غائبين فيها شاة عليه نصفها وعلى كل من الطرفين نصف شاة القول الثالث ان صاحب الثمانين يستخلط لكل واحد من الطرفين بجميع الثمانين وكل واحد من الطرفين خلط لصاحب الثمانين بالاربعة فقط فالواجب شاة وثلاثون على صاحب الاكثر ثمانين وعلى كل نصف شاة لان صاحب الثمانين اذا عد خلط لكل واحد منهما بجميع ما كان هو صاحب الاكثر عليه ثمانين شاة وعلى كل واحد نصف شاة لان كل واحد منهما انما يعد خلطاً لصاحب الثمانين بالاربعة التي خالطه فقط والقرص انه أربعين والقول الرابع ان صاحب الثمانين بقدر خلط لكل واحد من الطرفين بجميع ما شاة وان كل طرف لاخلطه بينهما الاخر فالواجب شاة وثلاثون على صاحب الثمانين

(١٦٠)

ثمانين وعلى كل واحد ثلث عروجه ثلثاً اذا نظرنا الى الثمانين مع الاربعين مع قطع النظر عن الطرف الاخر كان الواجب شاة على صاحب الثمانين ثلثها وعلى صاحب الاربعين الثلث وكذا التفسير مع الاربعين الثانية ولكن صاحب الثمانين اعترض على فرض واحد وهو واضح (قوله ان الخليلين كل خليل أي الخليلين أي صاحبي الاربعين أي الخاطئين لصاحب الثمانين بمثابة الخاطى الواحد لان خليل الذي هو أحد

صميمته من أخذ من نعمه ولا رجوعه على صاحبه بشئ وبالجهل حكمه حكم الغائب وقوله (أول بكل لهما صاحب) المعطوف محذوف أي أو من لكل لهما صاحب أي كأخذ غائباً وأخذ من لكل لهما صاحب كالأول لكل خمسة عشر من الغنم فان أخذ من غنمه لا يرجع على صاحبه بشئ والأخذ من ذكر غنم محض والمقارنة بالمعطوف والمعطوف عليه ظاهرة لان الغنم في المعطوف عليه لا يضمن القصد وأما في المعطوف فهو حاصل من غير قصد وهذا مفهوم من كلام ابن بشر (ص) وذو غائبين خالط بينهما ذوى غائبين أو نصف فقط ذاً أربعين كل خليل الواحد عليه شاة وعلى غير نصف بالقيمة (ص) اعلم انه ذكر مسألتين الأولى اذا كان عند شخص غائرون من الغنم خالط بأربعين منها صاحب أربعين وبالاربعة الاخرى فخصاله أيضاً أربعون من الغنم وهو معنى قوله خالط نصفها أي يضمن الثمانين وهو أربعون وأربعون ذوى غائبين يغتفر الواوأي صاحبي غائبين وقد اختلف في ذلك على أقوال أربعة الأول ما ذكره المؤلف وهو قول ابن القاسم وأثبت عند ابن شاس وابن رشد وغيرهما قال ابن زرة وهو الأصح ان الخليلين كل خليل بناء على أن خليل الخليل خليل فالواجب شاتان على صاحب الثمانين شاة لانه نصف المشاة وعلى كل واحد من خليليه نصف شاة القيمة وكذا الحكم على القول ان خليل الخليل ليس بخليل لا يختلف اهـ ثم يظهر الفرق بين القولين في رجل فسخه عشر بعير خالط بخصمته من رجال صاحب خمسة والعشرة صاحب خمسة فعلى الأول المشهور في مسئلة المؤلف على الجميع بنت خاص وعلى الثاني عليهم خمس شاة على صاحب الخمسة عشر ثلاث شاة وعلى كل واحد من الطرفين شاة في المسئلة الثانية اذا خالط من الثمانين بأربعين رجلاً أربعون شاة فقط وأبقى الاربعين الاخرى بيده يلد واحد أو بدين وقد اختلف فيها أيضاً على ثلاثة أقوال الأول وهو مذهب السندونة واختيارها بالمواز

صاحبي الاربعين الخليل أي صاحب الثمانين لانه خالط

صاحبي الاربعين الاخرى وقوله خليل أي لصاحب الاربعين الاخرى فكأنهما كل خليل الواحد لصاحب الاربعين ثم أنت خير بان هذا نصير بان المشبه بخليل الواحد هما الخليلان والمصنف مخالف لانه استدل بخبر الذي هو قوله خليل الواحد لصاحب الثمانين ولا يفتى انه على كلام المصنف يقتضى ان صاحب الثمانين خليل متعدد حقيقة الا انه كالأحد كالأول لا ظهوره فلا احسن ما في الشرح (قوله ثم يظهر بل يظهر الفرق في أخذ الساعي فقلنا ان خليل الخليل خليل بأخذ من الثمانين منهم شاتان وان قلنا ليس له ذلك بل بأخذ من كل غائبين شاة في حديثنا (قوله يلد واحد) أي كذا ذلك أي ما ذكر من كونه خالط بأربعين ذاً أربعين وأبقى الاخرى وقوله أو بدين أي بأن تكون الاربعون التي يخالطها يلدوا التي حصل فيها الخلطة يلدوا أخرى وقد وجد شرط ان يلد من اتحاد الراي والمراح وغير ذلك في الجزء الذي عليه الخلطة (قوله على ثلاثة أقوال) القول الثاني ان على صاحب الثمانين شاة وعلى صاحب الاربعين نصف شاة لان الساعي بأخذ منها شاة عن الثمانين المختلطة ثم أخذ عن الاربعين التي لاخلطه فيها نصف شاة لانه يضيفها الى الاربعين التي قدرها مع خلطه وهو قول عبد الملك ومصنون وقال ابن الماجشون على صاحب الاربعين نصف شاة وعلى الاخر ثمانين شاة والواجب شاتوسدس مصنون وهو أحق

ان

الى (قوله أن الجمع) أي الغنى هو مجموع الاربعين التي خاط بها والتي لم يخاطبها (قوله وهو جواب عن المستثنى) قال في ك والمرد
 يكون جواب الجواب الحكيم لا الاصطلاح إذ لا شرط هنا يكون جوابا عنه (قوله لا مخطئ حكا) في العبارة حذف والتقدير انما قلنا
 كل مخطئ الواحد الخفي ولم نقل مخطئ حقيقا لا مخطئ حكا باعتبار الاربعين التي لم يخاطبها (قوله لا مخطئ حكا) أي باعتبار
 التي لم يخاطب بها مخطئ حكا باعتبار صاحب الاربعين لأحقيقة وقوله لأن معه مخطئ أي حقيقا باعتبار التي خاطبها وقوله ومخطئ
 خط أي خط المخطئ لشيء فخطيب الاول واقع على نفسه باعتبار التي لم يخاطب بها المخطئ واقع على نفسه باعتبار الاربعين التي خاطب
 بها والتي واقع على صاحب الاربعين والفاعلة أن المخطئ لشيء مخطئ لأن الذي تنفصه باعتبار الاربعين التي لم يخاطب بها مخطئ
 لنفسه حقيقة باعتبار الاربعين الأخرى من حيث انها في ملكه فعددتا اعتبارا لنفسه باعتبار التي خاطب بها مخطئ حقيقة لصاحب
 الاربعين فيكون باعتبار التي لم يخاطب بها مخطئ حكا لصاحب الاربعين ومخطئ حقيقة لنفسه باعتبار الاربعين التي خاطبها من حيث
 انها في ملكه فقد خطت خمسة بمسمن حيث الجمع في ملكه واحد وخمسة الثانية مخلوطة بخمسة الغير وقوله وهي الاربعون أي أنه
 باعتبار الاربعين التي لم يخاطب بها مخطئ خطيب (قوله ومخطئ خطيب) وهو الاربعون (١٦١) (قوله وانما استصعبه الباسط) أي

بقوله أن مخطئ الخطيب لا يجري
 في المسئلة الثانية لأن معناه أن
 المخطئ لشيء خاطب آخر فيكون ذلك
 المخطئ مخطئ لا آخر كالمسئلة الاولى
 فان صاحب الثمانين مخطئ لكل
 من صاحب الاربعين قطعاف يكون
 بين كل من صاحبي الاربعين خطئة
 بناء على أن مخطئ الشخص
 مخطئ لذات الشخص ولا يات هذا
 في المسئلة الثانية لافليس هناك
 الاخطأ واحدا خلا من هذا بيان
 ما أشار اليه الباسط بقوله لأن
 الثانية ليس فيها الاخطأ واحد
 أي فليس فيها مخطئ خطيب وحاصل
 الجواب أنهما مخطئ خطيب باعتبار
 الاربعين التي لم يخاطب بها والخفي أنه
 امتنعاب حق (قوله وحذف
 جواب الثانية) وأحسن منه أن
 في كلامه حذف الواو وما عطف

أن الجمع مخطئ فالواجب شاة على صاحب الثمانين ثمانا وعلى الآخر الثالث الباقي وهو مذبح
 ما لم ينله على أن الاقواس من كاد على عدمز كما هي يكون على كل نصف شاة وقوله كل مخطئ
 الواحد غير المبتدأ وهو ذو وهو جواب عن المستثنى ومعناه بالنسبة للثانية كل مخطئ الواحد
 الخفي لا مخطئ حكا لأن معه مخطئ وهو صاحب الاربعين ومخطئ خطيب وهي الاربعون
 التي لم يخاطب بها فلا يات تمثيه الشيء بنفسه وانما استصعبه الباسط وقوله عليه شاة الخ جواب
 الاولى وحذف جواب الثانية ليعلم من جواب الاولى أنه لم يعلم منه أن المقامية على حكم
 النصف علم منه أن المقامية في الثانية على حكم الثالث وقوله وعلى غيره أي كل واحد من غيره
 واتصاحر بحكم الاولى وهو قوله عليه شاة الخ مع علمه من قوله كل مخطئ الواحد وقوله الخ لا خلاف
 فيه وليس قوله بالقيمة تكرار امع وقوله وراجع المأخوذ منه بشر بكة لأن ذلك في تراجع الخطأ
 وهذه في السأى معنى أنه اذا وجب لجزء من شاة أو بعير بأخذ القيمة لجزء أو عليه بقدره
 عامل يتعلق به أي وان وجب للسأى جزء شاة أو جزع بعير على أحد المخطئين أخذ القيمة والبلاء
 زائدة على حذف قول الشاعر و تأخذ بعدد ثلث عيس (ص) وخرج السأى ولو بمحيط طالع
 الثريا بالقيصر (ش) أي وخرج السأى لبيان الزكاة كل عام خصب أو جدد لان الضيق على
 الفقراء أشد فحصل لهم ما يستغنون به وسنة خروج طالع الثريا مع القيصر فالتر باعدة
 نجوم معرفة طالعها يكون تاريخ خروج طالع الثريا عند ثلث الليل وتارة عند نصفه
 وتارة عند غير ذلك من أجزاء الليل بحسب الأزمنة من شاة وصف وخريف وريح
 وتاريخ طالع القيصر ولا يكون الا في أول الصيف وبصار قأخرى وطالع الثريا هو النجم
 المعروف بالقيصر حين تسمى النامس عواشيم الى مباهمهم وطالعها بالقيصر منتصف يار

(٣١ - خري ثاني) دليل قوله كل مخطئ الواحد تقديره عليه شاة وثمانا أي شاة في الاولى وثمانا في الثانية وقوله وعلى غيره
 الخ أي نصف ما وجب على صاحب الثمانين وهو نصف شاة في الاولى وثلاث في الثانية (قوله بمعنى انه اذا وجب جزء شاة) لا يتصور وجوب
 الجزء مع ما حمله المصنف من أن مخطئ المخطئ خطيب فلا يتصور الا على مقابلة (قوله عامل يتعلق به) أي الذي هو أخذ الذي هو جواب
 عن شرط مقدر (قوله ولو بمحيط) اليه لبيان الزكاة في المصنف فذكر داعي أشبه القائل لا يخرج سنة الجماعة ثم في سنة وطعها
 وأخذها سنة انصحب للعامة فولان (قوله طالع الثريا بالقيصر) ليس نزل فواتها هو مصدر نائب عن الطرف أي وقت طالع القيصر والمصدر
 ينوب عن ظرف الزمان بكونه حال ما كان وقد ينوب الجوفقة الساعمة أموالهم بخلاف الاجرة من الزكاة كافي ك (قوله خصب)
 بكسر الخاء المحضة والجند بالذال المهملة وأما المثال المحضة فهو ما تقدم في قوله ولا يجب أحد (قوله وسنة خروج) أي طرقة وقوله
 وليس المراد بالنسبة حقيقة (قوله فالتر باعدة نجوم) أي أحد عشر (قوله وتاريخ طالع القيصر الخ) الحاصل أن الثريا ما هو جود دائما
 الا نحو شهر في كل سنة فانها تقيس وتكون في ذلك الزمن موجودة في النهر وتسمى العام ذلك بالخمسين (قوله هو النجم المعروف) جملة
 معقوفة وقوله من غير قوله وطالع وقوله بالقيصر متعلق بطالع

(قوله على حساب المتقدمين) أراد اصطلاح أهل الروم (قوله وعلى حساب المغاربة والقلاحين) أنت خبير بأن هذا كإنتسار اصطلاح قطبي فكيف يستند للقلاحين والمغاربة وعكس الجواب بأنه لعله أراد فلاح مصر لانتسارهم قطب في الأصل وبفهم منه أن اصطلاحهم حادث وإن اصطلاح الروم قديم يعلم من ذلك أن المغاربة وافقت أهل مصر في هذا الاستعمال (قوله ونيط الحكمه) هو مطلب خروج السعate (قوله فمن أعوزه) أي احتاج اليه في الاختيار أو زه الشئ إذا احتاج اليه فقل بقدر عليه وفي المصباح أعوزه أعجزه وتأهل (قوله يحمل الخ) أي المشقة الخاصة بسبب حمل الزكوة (قوله أوتب) معطوف على المشقة (قوله واختار ما من بعد السلام) وذلك لأنه يلزم على تعلق الحكم بالسنة الشمسية إسقاط عام في نحو ثلاثين عاماً قال والصواب البعث أول الحرم لأن الأحكام العامية متعلقة بالعام القمري لا بالسنة الشمسية ابن عرفة مرد أن البعث حيث نزل عليه القمري بقين لاحتجاج الناس بالمسألة لا محمول لكل الناس بل لكل على حوله القمري فالأزمن قبل بلغت أحواله الشمسية ما تزد عليه القمريه حولاً كونه في العام الزائد كن يختلف ساعيه لاسقطه ومن يختلف ساعيه وأخر جاز على المختار وقال القافي قوله ونخرج الساعي ولو أدى إلى إسقاط عام في نحو ثلاثين عاماً أي ثلاثة وثلاثون كقوله ربنا الله خير وجه الله تعالى وهذا هو الذي جزم به المصنف في التوضيح ومثله القرافي في قوله لأن ما تكلمنا عليه الحكم هنا السنة الشمسية علم أنه يؤدى إلى إسقاط عام في نحو ثلاثين عاماً وبهذا ابن عبد السلام وابن عرفة ضعفه ٥١ (فائدة) أعلم أن كل سنة من السنين الشمسية (١٦٣) تزيد على السنة القمريه بأحد عشر يوماً (قوله فاصل خروجها الخ) أي لانه

وسيلة لأوجب (قوله فيصنع) أن يكون الخ) ولا ينافيه قول المدونة سنة الساعات يخرجوا أرباب الصف عند اجتماع أرباب المواشي بمواشيهم على الماء لتصفيف عليهم وعلى الساعات لأن معامطر يشتم وقوله والتعليل يفيد أي لتعليل المدونة بالتصفيف على أهل المواشي وعلى الساعات (قوله أن تصاب على المشهور) أي أن يجي الساعي شرط في وجوب الزكاة على المشهور ومقابل لافرق بين المشايخ وغيره ما وإن زكاتها يجب بمرور الحول وسواء على الساعي أو لم يجي وهو مقابل المشهور على حساب المتقدمين وعلى حساب المغاربة والقلاحين السابع والعشرون من سنس والشخص في أشد درجة من بروج الجوز أو هو أول فصل الصيف وانما طلب خروج السعate في هذا الوقت نيط الحكم به وفقاً للناس لاجتماع المواشي على الميعين أعوزه من يجده عند غيره وتحت المشقة عنهم يحمل الزكاة إلى السعate أو تعب السعate بالسير اليهم وهم متفرقون على المياه والمراي لو خرجوا في زمن الربيع وإن كانت الأصل ناطحة الأحكام بالسنة القمريه بوجه قال المصنف هنا واختار ما من عبد السلام وانظره وافتراض ابن عرفة عليه والرد على ابن عرفة في شرحنا الكبير وأصل خروج الساعي واجب وأما خروجه في الوقت انقضاء فيصنع أن يكون واجباً بحيث يتع تقدم عليه التأخر عنه ويحتمل أنه سنة والتعليل يفيد (ص) وهو شرط وجوبه أن يكون مبلغ (ش) يعني أن يجي الساعي شرط في وجوب الزكاة كتصايب على المشهور لعل أهل المدن أن كل ثم سعته ويحكمهم الوصول إلى أرباب المواشي وعدوا أخذ أماناً لم يكن أول يصل إلى قوم فلا زكاة ثم ويراجعوا اتفاقاً أو وصل ولم يعد أو عدواً يأخذوا زكاة أو تنصت بوجوب أو لم يجز بقصد الفرار لا تعتبر بل وجد كما يأتي في قوله وإن سأل فنقصت أو زادت ولم يصدق أو صدق ونقصت فالجود الضعيف في قوله وهو راجع إلى الساعي لا لخروجه فهو عائد على غير مذكور ولا الساعي لأنه ماض

حكمه ابن بشر ثم إن كلامه صريح في أن التصايب شرط مع أنه سبب (قوله ويحكمهم الوصول) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وبلغ مقامه وأمكن بلوغه أي وصوله لا مألواً بدم حقيقته وهو الجي المزمع عليه أن يكون الشيء شرطاً في نفسه لأن الضمير في وهو راجع إلى الساعي (قوله وعدوا أخذ) فيه ثلاثة أمور هي أنه يقتضي أن أخذها أخذها قبل وجوب العدم إمكان وجود الشرط قبل وجود شرطه وأنه إذا مات المالك بعد بلوغه وقبل عدواً وبعده وقبل أخذه فيستقبل الوارث مع أنه ما غابا مستقبل كما يأتي بوجه قبل تمام العام أو بعده وقبل بلوغ الساعي وأنه إذا نقصت ولو بذبح فرار قبل الأخذ لا يحسب على ربه وليس كذلك إذا تلف أو ضاع بتفريطه بعد تمام العام وقبل مجي الساعي بقصد الفرار يؤاخذ به معاملة بقبض قصبه باتفاق بخلاف ما تلف أو ضاع بغير صنعه ولو بعد بلوغ الساعي وعدواً فلا زكاة فيه ما شأنا قوماً وكذا اتفاقاً على عدم الزكاة فيه ما تلف أو ضاع بغير قصد فرار بعد التمام وقبل بلوغ الساعي فإن كان بعده وقبل أخذه فاختلاف ما بين عبد السلام لأن كذا من عرفه فيجب كذا في عب الآن قوله أو ضاع بتفريطه بعد تمام العام رد على المصنف فالأولى أن يقول أو ضاع بتفريطه بعد مجي الساعي وبقي ما إذا بذبح قبل العلم بقر فرار قبل بلوغه وهو المعتقد وأوجب الشارح أن فائدة ثلاثاً لا بد أن تعامى بالتسريز بانقضاء النص كما أشاره الشارح بقوله أو وصل ولم يعد الخ والماضي إسقاط ثلاثاً لا بد أن تعامى بانقضاء النص فما انتهى مسئلة أخرى أشار إليها المصنف بقوله وإن سأل الخ (قوله فهو عائد على غير مذكور) أي لأن الجي لم يذ كره المصنف بخلاف الخروج فانه في كلامه معنى وذلك لأنه قال

وخرج الساعي والفعل يدل على المصدر نحو اعدلوا هو أى العدل ثم أقول والمحو حذفت عنه جل قوله وبلغ على معنى الامكان والتقدير وهو أى الجى شرط وجوبان كان هنالك سماع وأمكنه الجى وقد يقال لا دأى لأجل ابتداء الحق على ظاهره حسن والتقدير وخروج الساعي شرط وجوب لكن لا مطلقا بل بعد وجوده وصورة بالفعل (قوله أو والعرض) عطف خاص على عام وذلك لأن العرض لا يكون الا حادثا بخلاف المعنى يكون قدما (قوله وقبله) المناسب للتفرع أى قبله وقوله قبله نظر فلقد رأى ويستقبل الوارث اذا مات مورثه قبل بلوغ الساعي (قوله فلا يجب على الوارث الاخراج) زائد لئلا يتسبب الاخراج في مسئلة الموت مورثه (قوله بل تكون في مرتبة الوصايا بالمال) وعلى الورثة أن يفرقوا في المالكين الذين تحمل لهم (١٦٣) الصدقة وليس للساعي قبضه لانهم لا يجب على الميت وكان مات قبل حصوله اذ

حولها جى بالساعي مع مضى عام والاولى في الحل أن يقول بعد قوله قلت وبالمشقة بعد الحول وقبل جى بالساعي فإنه لا يجب على الوارث الاخراج وعلى فرض أنه يوصى فلا يجب من رأس المال ثم من الثلث لكن في مرتبة الوصية بالمال المعلوم (قوله ومحل الخ) لا يحتاج لهذا التفتيد لان كلامه هنا في استقبال هذا المال بخصوصه وأما الضم فقد تقدم ولا يصح أن يراد وقبل الوصية الذي يتوقف على البلوغ والعقد والاختيار قبل الوارث لانه يقتضى انه اذا مات بعد البلوغ وقبل العقد وبعد وقبل الاختيار يستقبل الوارث بمورثه وليس كذلك فكذا أقول الشارح ان الضم في قوله وقبله راجع لجى الساعي (قوله ولا تجزئ زكمتن أخرجهما) اذا اصل انه لا يجزئ تطوع عن واجب (قوله ولا يختص الخ) فيه أن المصنف لم يسهه بغيرها وانما افسح كما يستقل لان التفرع لا يصح لانه لا يلزم من نفي الوجوب نفي الجهة وقد يقال

ذات وهو لا يكون شرطاً وانما الذي يكون شرطاً للمعنى أو العرض مثلا وقوله ان كان يولد فان لم يكن وجبت الزكاة عند الحول اتفاقا وكذا ان كان ولم يكن بلوغه كما أفاده كلام الشارح فلو أمكن بلوغه ولم يبلغ فان الزكاة تجب برور الحول (ص) وقوله يستقبل الوارث ولا تبدأ ان أوصى بها (ش) أى واذا فرغنا على المشهور من أن يجى الساعي شرط وجوب غلات رب المشقة بعد الحول وقبل جى الساعي أو أوصى بها باخرجهما فلا يجب على الوارث الاخراج لان المورث مات قبل الوجوب ويستقبل الوارث حوالا من الآن ولا تبدأ الوصية على ما يصرح قبلها من الثلث من ذلك أسير ومصدق من بعض ونحوهما بل تكون في مرتبة الوصية بالمال المعلوم مما يأتي آخر الوصايا في قوله وقدمه فليس في الثلث فلا أسير الخ لا يقال هذا بعرض ما يأتي من قوله كثر وما شقة وان لم يوصى أى ففرض من رأس المال لان ما هنا محمول على ما اذا كان ساع وما يأتي على ما اذا لم يوجد صلح أو وحيومات بعد حية وعمل استقبال الوارث اذ لم يكن عند الوارث نصاب فان كان عنده فانه يضمه ويزكى الجميع كما يفيد قوله وضمت الفائضة الخ (ص) ولا تجزئ (ش) أى ولا تجزئ زكمتن أخرجهما قبل جى الساعي ولا يختص تفرع هذا على كون جى الساعي شرط وجوب بل ولا على انه شرط مهمة لان ما قبل قبل حصول شرط الاداء وهو ما يأتي من قوله وقدمت بكثرة في عين وما شقة محمول على من لا ساعي لهم وأولهم ولم يبلغ (ص) كرومهم نافضة (ش) تشبيه في الاستقبال والضمير المجرور بالمصدر عائد على الساعي والمجرور بالحرف عائد على المشقة أى كروم الساعي بالمائة نافضة عن نصاب (ص) ثم رجع وقد كملت (ش) بولادة أو ابدال من نوعها فانه يستقبل ربه بل حوالا لان حوله انما هو ضروري به بعد مرور الحول عليها ولا ينفي الساعي أن يرجع على المشقة ولا يرجع عليها في العام الامرية ان رشد لاهو كان يرجع بعد ان عمرهما ككلم لم يكن لثالث حد ولا انقضاء له الحول وقدنا كما هو لولادة أو ابدال لان محل الخلاف أموال كملت بقاؤهم من شراء أو هبة أو ارب فانه يستقبل قولا واحداً لكن ليس في كلامه بيان الوقت الذي يستقبل منه وفيه تفصيل وهو انهما ان كملت بولادة أو ابدالهما مشقة من نوعها فانه يستقبل من يوم مروره لان مرور الساعي أو بولادة الحول وتقدم ان التنازع حوله حوالا منه وتقدم ان تبدل المشقة عيشة جى على حوله المبسطة وان كملت بعمر أو شراء أو نحوهما فانه يستقبل من يوم كملت كأمه عند قوله وضمت الفائضة (ص) فان تجلف وأخرجت

لا حاجة لذلك لان من المعلوم أن ما كان شرطاً في الجهة متى فقدت الجهة (قوله أولهم ولم يبلغ) أى لم يكن بلوغه (قوله لان حوله) لتبديل قوله يستقبل وكأنه قال وانما كان يستقبل لان حوله امروري به أى وقد كانت نافضة الراجح ان يستقبل أى يومها من ضم التنازع ولولا قل فيما قبل الحول بما مر أى ضمان قوله كبذل ماشية تجارة وان دون نصاب يعنى أو نوعها وان التشبيه في البنائلا بعرض ما هنا في الاستقبال في الابدال بنوعه لان ما هنا انما حصل ابدال بعد مقام الحول مروري به نافضة وما مروره الابدال قبله (قوله فله يستقبل من يوم كملت) كتب شيخ بعض شيوخنا ملصقة قوله فله يستقبل الخ ثم ان به الساعي في ثاني عام بعد ان مضى من يوم الكمال انا عشر شهرا فلا اشكال وان ما قبل ذلك بان به أو ان رجع وهو طوع التبرع الفجر فاني علم قبل تمام انني عشر شهرا انما ظهر اياه باخذ زكمتن يكون بمثابة اذ اقبلت قبل الحول يستمر أو بشهرين لانه ان لم يأخذها في هذه

الحالة يلزم عليه ما نروجه عند تمام اثني عشر شهرا فلزم عليه نروجه مرتين في العلم وهو لا يجوز ان لم يخرج أو مرناه بالصبر الثاني عام فيه ضياع على الفترة وهو لا يجوز اه والحق أقول ان الظاهر الامر بالصبر واغترضنا حق الفقر ان في ذلك لصلحة السعة (قوله اجزأ) أي الخارج أي مع ثبوته بينة فلا يصدق بدونها قاله ابن تاجر ولعل المصنف اذ اعبر بالاجزأ لمتابعة قول عبد الملك بعده والافعال وانه مصرحة بالجزأ وقضيت ايضا (١٦٤) انه لا يجب الرجوع والحول ولا يعارض هذا قوله ولا يجوز ان آخر جهابذة لانه فيما اذا

بلغ بعد ذلك في عامه وما هنا يختلف (قوله لشغل) أي بذهاب أوقته في قوله وعكس ابن راشد في المذهب ضعيف كما قاله الثاني (قوله على المشهور عرف عند المالخ ومقاله ما قاله ابن الماحشون من انه انما يأخذ كل عام مضى على ما قاله صاحبها انما كانت عليه (قوله ابن عرفة ولا يضمن ركعتيه تخلفه) أي لا يضمن رب الماشية فليس الفاعل الساعي ونص ابن عرفة ولا يضمن ركعة مسنة تخلفه ولا تنصها ولو يذبح أو يبيع الباقي ما لم يرد قرار اه (قوله ولا يبدأ بعام مجيئه) أي فلا قلنا يبدأ بالعام الماض لا خذ جميع ما تقدم ولو نقص الأخذ بالنصاب لانها ترتبت في ذمته فإخذتمه الكل (قوله وهذا بلا خلاف) أي ما تقدم من كون التبدية بالعام الاول امر متفق عليه فيمن تخلف عنه السعاة وأما الهارب فبقية خسلاف أو فذلك عبارة الخطاب والراجح ان الهارب يعرفه بتدنية العلم الاول (قوله ولو قال والأعمال على ما وجد في الماضي الخ) يوفيه إشارة الى أنه لا ينظر قول المالك ولو أقامته قاله في كل بعض الاشياخ والظاهر قوله بينة بالاولى من قبول بينة الهارب (قوله هذا قائم بالخ) لا يخفى ان هذا يؤيدون

أجزأ على المختار (ش) يعني اذا كان السعة موجودين وشأنهم الخروج وتختلفوا في بعض الاعوام لشغل فأخرج رجلا زكمتا شبهه أجزاء وحلها كلام المؤلف على ما اذا تخلف لعذر لا يمكن الخلاف على ما قاله الرجاء واما ان تخلف لا العذر فلم يخرجون زكمتهم ولا خلاف في هذا الوجه وعكس ابن راشد في المذهب في أن المشهور عدم الاجزأ في اذا تخلف لا لعدم ان الرجاء حكى فيه الاتفاق على الاجزاء (ص) والأعمال على الزيد والنقص للماضي بتدنية العلم الاول (ش) يعني ان الساعي اذا تخلف الماشية نصاب ولم يخرج الزكاة في حدة تخلفه فإنه يعمل على الزيد ما لم يوجد عام مجيئه اتفاقا وللماضي من الاعوام على المشهور عرف عند هاهنا في كل سنة أول ما يعرف وهو قول ابن القاسم وأشباهه ومحمد وابن حبيب ومحمزون وعليه عمل أهل المدينة فلو تخلف عن خمس من الابل أربعة أعوام فوجد هذا عشرين أخذ ست عشرة شاة ويسمى على النقص أيضا للماضي ولو يذبح أو يبيع لم يقصد به قرارا كالتخلف عن عشرين أربعة أعوام فوجد هذا خصالا أخذ أربع شياه ابن عرفة ولا يضمن ركعة مسنة تخلفه قال في المدونة وان رجعت الى المأزر كلفه فلا صدقة فيها وذلك بابتداء العلم الاول في الأخذ ثم ما بعد ما في عام مجيئه ولا يبدأ بعام مجيئه ثم يطالب زكمتا بقوله في ذمته القسي وهذا بلا خلاف فمن تخلف عنه الساعي واختلف قوله في الهارب وقالوا بالعمل على ما وجد في الماضي لكانت أخضر وتعمل ما لا توجد ما فيها (ص) الآن ينقص الأخذ بالنصاب أو الصفة فيعتبر (ش) هذا قائم القول بتدنية العلم الاول وهو مستثنى من قوله عمل على الزيد والنقص ولأنه يبعد التفرع فنقول فان نقص الأخذ بالنصاب أو الصفة اعتبر لكانت نسب والمعنى ان الساعي يأخذ ثلاثا كما عاين جسد الماضي الاعوام مبتدئا بالاول الآن ينقص الأخذ للاعوام الماضية النصاب كخلفه عن مائة وثلاثين شاة أربعة أعوام ثم وجدها اثنتين وأربعين أو ينقص الصفة كخلفه عن ستين ابلا خمسة أعوام ثم وجدها سبعة أو أربعين أو خمسة وعشرين فيعتبر ما بقي ففي الاول تسقط زكاة العام الرابع لنقص النصاب بعد أخذ ثلاث شياه الثلاثة للاعوام وفي الثاني يأخذ ثلاث نلت لبون عن العام الثالث والرابع والخامس لقصور عن سن الحقائق بعد أخذ حقتين العامين الاولين وفي الثالث ست عشرة شاة لقصور عن بنت الخصال بعد أخذها للعام الاول وأوفي قوله أو الصفة مائة خلو لا مائة جمع فيصدق عاذا نقص الأخذ بالنصاب والصفة معا وأما على القول بأنه يبدأ بعام مجيئه المقابل لما ذكر المؤلف فإنه يأخذ زكمتا على ما وجدها عليه في عام مجيئه ولا يراعى تنقص الأخذ بالنصاب أو الصفة فإذا كانت عام مجيئه مثلا أو أربعين شاة فقد تخلف عنها أربعة أعوام فإنه يأخذ عن كل عام شاة ولا يعتبر النقص الحاصل بأخذ الثلاث شياه (ص)

بان النصاب التفرع فالتناسب ان يقول فيما بعد فلو ابقى بقية التفرع (قوله وهو مستثنى من قوله عمل على الزيد) استثناه كخلفه من محذور وفي وهو في الحقيقة مستثنى عنه بقوله بتدنية العلم الاول لانه لا قاعدة في التبدية بالعام الاول الا أنه اذا نقص الأخذ بالنصاب أو الصفة اعتبروا غايته بل يذبح الايضاح والبيان (قوله فيصدق عاذا نقص الأخذ بالنصاب والصفة) مثله بعض بقوله كما لو تخلف خمس سنين ثم جاء فوجدها خمسة وعشرين من الابل فإنه يأخذ بالاول بنت خاص ولغيرها ست عشرة شاة اه أقول لا يخفى ان هذا مما شمل ما اشرحت تنقيص الأخذ الصفة ويكون معنى قوة تنقص النصاب في هذه الصورة أي النصاب التي تركت في نفسه نفسها لانها ناقصة أصلا (قوله وقد تخلف عنها أربعة أعوام) أي وجعل في العام الخامس (قوله بأخذ الثلاث شياه) الاولى ان يقول يأخذ

أربع شاة (قوله وصدق) أي من غير عين متما أو غير متما في علم الكمال فذا أخبر أنها كملت في العالم الأول منها أو الثاني صدق شب (قوله عند مالك وابن القاسم) ومقاله لا يشبهه في الحنفية في الأعوام كلها بالكمال (قوله ولكنه يعمل) الأولى الغاء وقوله ولكنه الاستدلال بالنظر لقوله الأول أنقص (قوله على ما وجدته) أي في وقت الكمال أي لو كان الكمال ولو حذف في لكان أحسن (قوله إلا أن نقص الخ) مثال ذلك كئلائين شاة أربعة أعوام فكل النصاب في تخلفه وصارت مثلا إحدى وأربعين وأخبر أنها كملت في العالم الثاني أخذ منه للعام الثاني والثالث وسقط الأول لعدم كماله الرابع لنقصه عن النصاب فهو تسمية في اعتبار وقت الكمال (قوله وهو المرتضى) خلافا لما ذكره الشيخ وت نص الشيخ أي الشيخ عبد الرحمن قوله كتخلف الخ تسمية في مطلق الاعتبار فان هذه يتبرر في كل سنة ما فيها كاتمه الشارح وفي المشبه بما يعتري ما قبل بعد النقص اه (قوله تشبيهه بما تضمنه) أي بما تضمنه وقوله وهو الكمال هنا بخلاف ما تقدم فان فيه كالاوتصال لقوله على الزيد والنقص فالشبهه بالتخلف عنه الساعي (١٦٥) لا ما تضمنه بل هو وجه شبه وقوله وبقره الباء

عسى من معطوف على قوله من أهل أو بما تضمنه بقوله بتبديده الخ وكونه تابدا بالعام الأول من أعوام الكمال وقوله لانه حيث شد تشبيهه كور أي في مسد كور أي ان الجامع موجود وعلى كل حال فالشبهه بالتخلف عنه الساعي (قوله بما تضمنه) أي بما تضمنه لان هذا وجه شبه وأما التشبه به فهو من تخلف الساعي عنه وهي كلمة ونقصت قال عجب تشبيهه بما ذكره ان ما غدا التقرير في التشبيه واحد وان كان الثاني أحسن لأنه تشبهه بمذ كور في كلام المصنف وأخذ المصنف تصديقه في تعيين عام الكمال على التقرير في قوله وصدق أي وصدق في عام الكمال أي في تعيينه (قوله على ما وجد) أي على زكاته كل عام من يوم كملت على ما وجد لانه زك كل عام ما فيه (قوله لا يصح تشبيهه بمذ كور) أي بخلاف ما اذا جعل تشبيها في اعتبار وقت الكمال فإنه لا تقدم وقت الكمال ذكره كذا في رد المحتار

كتخلفه عن أقل فكل وصدق (ش) يعني ان الساعي اذا غاب مدة كئلائين سنين مثلا عن أقل من نصاب كئلائين غنما ثم وجدها كملت بولدا أو بدل من وقوعها نصابا وصارت خمسين مثلا فان المعتبر وقت الكمال عند ابن القاسم ومالك وسقط ما قبله هو زكاه من حين كملت ويصدق بها في وقت الكمال ولكنه يعمل على ما وجد فيه لأن نقص الاختصاص أو الصفة فيعتبر هكذا فيسدمافي ح وهو المرتضى ولو كملت بقائده لم يجب الامن حين الكمال اتفاقا وبعبارة أخرى التشبيه في اعتبار وقت الكمال ولو قبل أنه تشبيه بما تضمنه وقوله والاعمل على الزيد والنقص الخ من العمل على ما وجد وهو الكمال هنا بقوله بتبديده العام الأول من أعوام الكمال لكان أحسن لا يصح تشبيهه بمذ كور (ص) لان نقصت هارنا (ش) هذا يخرج من قوله والنقص أي فإنه لا يعمل على النقص وانما يعمل على ما قرره الا في عام القدرة فعلى ما وجد ولا يصدق في النقص وهذا هو حكمة تأخير هذه عن قوله وصدق بل لو لم يبق شيء أخذت منه لان الغايز صان له كانه ظاهرا بهما وهي ثلثا ثم بعد ثلاثة أعوام قدرنا عليه ووجدنا هاربا بعين فيؤخذ منه على حكم ما هرب به في الأعوام الماضية وأما في عام القدرة عليه فيؤخذ منه على ما وجد وراى هنا كون الاختصاص النصاب والصفة بالتبعية للأعوام الماضية لا بالتبعية للعام الاطلاع لانه يعمل فيه على ما وجد قبل اخراج ما يجب للأعوام الماضية فلو اطلعنا عليه في الفرض للذ كور بعد خمس سنين فانا تأخذ عن الأعوام الماضية اثني عشر شاة وتأخذ عن العام الخامس شاة وبما قررنا عمل أن قوله بتبديده العام الأول راجع لهذه أيضا كما ذكره ح وانه بالنسبة لماضي الأعوام للعام الاطلاع تشبيهه قولهم لا يصدق الهارب في النقص يردون اذا لم يتم له حقه كاصرح في التوارد وأيضا فقد قال ابن عبد السلام هنا بين ان قدرنا عليه وأما ان سلة تأبوا فامتته منه فيبني أن لا يؤخذ منه الا على ما ادعاه من النقص واعترضه بان عرقه في الثائب ولم يعترضه فمن قامت له البينة فقال وفيما بالقدور عليه كونه ونقل ابن عبد السلام مسمى في الثائب يحون من قدر عليه لا عرفه الا في عقوبة شاهد الزور والزندق والمال أشد من العقوبة لسقوط الحبس المشبهه دونها تسمى

من كلام عجم ان خلاف الاحسن تقرر الشيخ عبد الرحمن وذلك لانه تشبيهه في مطلق الاعتبار وهو لا يتقدم لمذ كور (قوله هاربا لا يبنى على العربة لا يجعله حاله السبي أي هاربا ما هو جعله حاله السبي بل من عليه سلف الفاعل والقاع لا يصف الا في مواضع وليس هذا منها ولو شئى على العربة لقال لان نقصت شاة الهارب (قوله هذا يخرج من قوله والنقص) الاولى أنه يخرج من قوله صدق لمعهم منه ايمان قامت به عمل عليها بخلاف اخرجهم من النقص كذا ذكره محشى نت وحاصل مسئلة الهارب لانه لا يعمل على النقص وانما يعمل على ما هرب به في الأعوام الماضية وتمام الحضور يعمل على ما فيه كان عام الحضور نصابا أو أقل وراى تسدئة العام الأول (قوله وراى الخ) مثال ما اذا نقص الاختصاص النصاب أن يهرب بها وهي ماتان وشاة ثمن قدره على في العام الخامس وهي اربعون فيؤخذ واحدة عن عام الاطلاع وثلاث عن أول عامين الأربع سنين قبله ثم عن كل سنة من الثلاث سنين شاة لنقص الاختصاص الثلاث شياه بالنسبة لماضي مع تسدئة الأول (قوله عقوبة الخ) عقوبة شاهد الزور والتعزير بما يلحق به وعقوبة الزندق القتل وقوله والمال وهو الزك في وقت قوله لمذ كور لانه لا يبنى التعزير بالنسبة لشيء الزور والقتل بالنسبة لشيء الزندق (قوله الا في عقوبة الخ)

أى إن شاهد الزور وأذناه تأثرا بالآفة أفتب والزيد بن أذناه تأثرا بالآفة (قوله هو) أى كلام الخطاب بقيد أنه إذا جاء الخ أى رجعا (قوله) كما صدق في الزيادة) أى أى كما صدق في الزيادة فحقنا حفظ أى (قوله على أحد القولين) هذا ظاهر في أن القولين الآخرين في التائب مع أنه ساق في أن التائب اتفاق صدق (قوله) وإن زادت فذلك ما فيه تبديله الخ) أعني أن قوله تبديله تراجع له هارب وجهه من نقص وزيادة (قوله) أحسن حالا لأن النقص (١٦٦) يختلف عنه السعة لا ينهم مع هذا فعل على الزيادة لما في الأعوام فكان هذا بالاول منه

كلام ح وهو بقيد أنه إذا جاء تأثرا بالآفة صدق في النقص وكلام ابن عبد السلام بقيد أنه صدق في النقص كما صدق في الزيادة على أحد القولين وقد ذكر الطخني وت كلام ابن عبد السلام هذا في شرح قوله لأن نقصت هاربا كما فصل ح وكذا فعل في التوضيح وبذكره في شرح وإن زادت الخ ولعله لفهم التصديق في الزيادة حيث جاء تأثرا بما يطريق المساواة أو بطريق الأولى (ص) وإن زادت فذلك ما فيه تبديله العام الأول (ش) الضمير المحرور باللام عائد على الهارب عاشته والمعنى إن الهارب إذا زادت عاشته عن القدر الذي هرب به فانه ترك لكل عام من الأعوام الماضية ما فيه فأنه هرب وشاة ستون ثلاث سنين ثم أقبل بعد ذلك ما بقي شاة منها الهام كما كذلك سنين مثلا ثم وجد الساعى فانه يأخذ عن كل عام تركنا كل نفسه من قليل أو كثير ولا يأخذ كل ما أكله آخر في العلمين الآخرين لماضي من السنين وهو قول مالك النقي وهو قول جمع أصحابنا الذين والمصريين إلا أشبه فانه قال يؤخذ لماضي على ما وجد ولا يكون الهارب أحسن حالا ممن يختلف عنه السعة قال سندو حكي في زيدا اتفاق أهل الأفاق على خلافه وعلى المشهور فان قامت زيادة في الزيادة فتمت في هذا العام مثلا فلا كلام أنه يعمل عليها وإن لم تقم له حصة بذلك وادعى أن الزيادة حصلت في عام كذا فهل يصدق وهو قول ابن القاسم ومضمون النقي وهو أحسن لأن الزيادة لا تصح عليه إلا بالقرارة أو بينة ثبتت عليه وليس نفسه بالنقي يحصى عليه إلا ما يصدق وهو قول ابن الماجشون وتؤخذ منه كذا تأثرا بالأعوام على ما هي عليه إلا أن الأعوام القرارة يؤخذ على ما في فقط بالخلاف واليه أشار بقوله (وهل يصدق قولان) ويعتبر تبديله العام الأول على القولين كما يعترف مستثما إذا نقصت هاربا فان نقص الأخذ بالتصايب والأصقة اعتبر كاهم وظاهر كلامهم أن تصدقه على القولين ببلالين وحمل القولين تصدقه وعدم تصدقه حتم يجرى تأثرا بالاتفاق فان على تصدقه كما يفده كلام ابن عبد السلام كما تأثر إليه سابقا (ض) وإن سأل فنقصت أو زادت فلو جرد أن لم يصدق أو صدق ونقصت وفي الزيد (ش) يعنى أن الساعى إذا سأل العرب المصلحة عن عدها فآخر وعنها ثم تغيرت عما كانت عليه لنقص عوت أو دمج لم يقصده القرار من الزكنا وزيدا فلو دلت أو فائدة ثم رجع الساعى فعده المصلحة فوجدنا قد تغيرت عما أخذه فان كان الساعى لم يصدق رب الماشية عما أخبره أو لا فاعترفا ما وجدوا صدقه وتغيرت إلى نقص فكذلك وإن تغيرت إلى زيادة ففي ذلك طريقان الأول أن المعتبر ما صدقه عليه والثانية أن المعتبر ما وجدوه وهو مراد المؤلف بالتدويل متشاهل تصدقه بعد حكم الحاكم لم لا والراجح منهما العمل بما وجد (قوله) فلو عزم أن يثبت شيئا للساعى فقلت لم يثبت دفع أولادها فله سند قال ولو عينه طعنا ما تعين

ويعمل بالزيادة على ما في الأعوام (قوله) أولي (صدق) أى ولابد من إقامة بينة وبكفي الشاهد واليمين خلافا لتقدير الزرقاني والابن على الكمال لما في الأعوام إلا أن القرار شب (قوله) بلالين وهذا القول رأى لا أكثر النقي وهو أحسن فكان ينبغي للمصنف أن يقتصر عليه لقائل أن يقول لم يسا والمصنفين المتخالف عنه الساعى والفارق ذكر الخلاف في التصديق بل جعل الأول لا يصدق حيث قال عمل على الزيادة ولا يلتفت لقوله وحكي في الثاني قولين وكان ينبغي العكس اه وفوق بأن الهارب لما شهد عليه حال النقص فنقص عليه حال الزيد واستشكل الساعى الثاني قائلا لا أدري كيف لا يصدق والفرض أنه لا يخفى ولا يعلم حالها في تلك الأعوام الامنة (قوله) كما يفده ابن عبد السلام) فيه أن ما تقدم يقيد بالخلاف إذا جاء تأثرا (قوله) وأدفع لم يقصده القرار) التوابية على ما اتفقت بسماوى وقد تبع الشارح المصنف في التوضيح بما لابن عبد السلام وهو ما يعرف فقال وقول ابن عبد السلام على تصدقه

نقص ما دمج غير فاز كونه بالآفة إنما ذكر ابن بشر نقصها بالموت أو تفرح حتى تت فانه سوى بينهما (قوله) ولابد (قوله) والثانية أن المعتبر ما وجد اعلم أن الطريقة الأولى ما ذكرها الشارح والثانية تحكى قولين أحدهما كالطريقة الأولى والثاني العمل على ما وجد فالشارح رحمه الله حذف شأن الطريقة الثانية (قوله) هل تصدقه الخ) فان قلنا تصدقه بعد حكم الحاكم فمعتبر ما صدقه عليه ولا يعتبر ما وجدوا فقلنا ليس حكم الحاكم فالعبرة بما وجد (قوله) فله سند) أى لأن الواجب عليه الإمل لا الزائد ولا لأنه لا يلزم الساعى أخذ معايرة للناقل بل أخذ غيره أى لا يلزمه المبالغة مع ما عرفت أنه لا يعنى به (قوله) ولو عينه طعنا) أى يجب عليه من الخبيثة أو سقي ولا يقال تعين المنسلي كالطعام دون الأعوام كالشاة والقياس بالعكس لا نقول

لزم الوسط في المقدم لابعينه ولزوم العنق في التثني لقوله تعالى وأتوا حقبة يوم صا حدها في شرح غب ووجهه أن قوله حقه يدل على حقيقة شئ فانما عين شأمن الطعام فكانت عليه انحصرت فيه (قوله فيا زلن هي فيدم) أي كإنا كان عليه خمسة أرا ديب قضا من سلم فيها لربها فيكون أنه أن تصرف فيها ويطعمه بدلها وانظر ذلك في شدة على قوله ولوعين طعاما تعين (قوله كسلف) أي كسلف منسلف ثم لا ينبغي أن تفسر الوديعه إذا كانت مقومة بغيره وإذا كانت نقدا أو ملبا وهما كمدون ذنوبها ولا فيجوز ولا زوم فيه وكأنه أراد بالجو ازعمد الحزمة فصدق بالكرهه ويجعل على ما إذا كانت الوديعه نقدا وتلف بغيره لأن وكان غير معدم (قوله وتسلم الوصي) انظره هو لجانا ومكرهه (قوله وهم الذين يرون الخ) أي من النقص في الحكم والتكفير بالذنب وانظر أي داع لذلك أي خصوص هذا التفسير والقاهر أن المراد مطلق طائفة خارجة على الامام (قوله فظنوا توخذ منهم الخ) هذان ثمرات العمل بحال الهارب (قوله ويقتي الخ) أي فتوخذ منهم بيقظة الاول (١٦٧) الآن ينقص الاخذ بالنصاب أو الصفة بالنسبة

للاعوام الماضية وأما عام القسنة فتوخذ منهم على ما فيه ولو قال أي فيعاملون معاملة الهارب بل كان أحسن (قوله الآن يرمعوا الاداء) أي يدعوا الاداء (قوله الآن يفرحوا المنعها) أي فقط أوسع غيره (قوله أي الطوائف) أي لا يقتضي الذوات الخلق جات (قوله على معنى طائفة خارجة أي لذات الخواصة وكان المانع من ذلك أنه تصوف استعمال هذا الجمع في الطوائف (قوله وفي خمسة أوسق) جمع وسق يفتح الواو على الافصح مصدر بمعنى الجمع واسطلاحا كمال معروف هو مستون صا وهو الذي أراد المصنف والصاع أربعة أمداد والدمل والسدين التوسطين لاقبوستين والامسوطتين فالنصاب بالكيل ثلثمائة صاع وهي ألف مائة مائنة وقد رُفد في مختلف باختلاف الامكنة والازمنة (قوله ألف الخ) هذا بيان للنصاب بالوزن الشرعي وأما تقديره بالطل

ولا يبيعه فان باعه ضمنه عتله ولا يبيخ السبع لان الزكاة في حكم الدين فلا زلن هي في فيه التصرف فيها بشرط الضمان كسلف الوديعه وتسلم الوصي من مال يجبره (ص) وأخذ الخواص بالخاص (ش) يعني ان الخواص على المسلمين وهم الذين يرون ما إذا انخرجون على على رضى الله عنه اذا استعملوا من اعطاهم كانا عواما ثم قدر عليهم فانها توخذ منهم في تلك الاعوام الماضية عن العين والحرث والمأسبة وينبغي أن يعاملوا فيها معاملة من تخلف عنه السامعي لمعاملة الهارب ولهذا قال (الآن يرمعوا الاداء) لماعلمهم فصدقوا ولو في عام القدرة قال أشبه لانهم يتأولون بخلاف الهارب وقد بيضهم تصديقهم بما ذل يمكن خروصهم امتناعا من دفعها واليه أشار بقوله (الآن يفرحوا المنعها) أي لا تكتفوا بصدقون في النفع وتوخذ منهم لانهم حينئذ وينبغي أن يعاملوا حيث معاملة الهارب قوله الخواص صفة للموصوف محذوف أي الطوائف الخواص جمع خارجة على معنى طائفة خارجة (ص) وفي خبة أوسق فأكروا بأرض خراجية ألف ومائة مائة ثمانية وعشرون درهما ميكا كل خمسون وخمسة من مطلق الشعر (ش) هذا معطوف على قوله أول الباب يجب ان الكفة في كذا وكذا أي والواجب في خمسة أوسق فأكروا لا وقص في الجيوب كالفين العشر ان سقى بلا ألف ونصفه ان سقى بألف على ما في وسواه كانت الارض خراجية أو غير خراجية كالف على ابن شاس وغيره ونحوه في المدونة ومبلغ النسخة الاوسق بالكيل المصري ستة أرا ديب وثلاث ارباب وربع ارباب والقاهرة موصفر قال المؤلف مقرر كلف ستة سبع أوسقان وأربعين وسبعمائة بعمدة على مدالتني حتى الله عليه وسلم يحضره شيخنا عبد الله المنوفي رحمه الله انتهى والله أن تقول فوجد ستة أرا ديب ونصفا ونصفا يتوابعها بالوزن ألف درل وثمانية درل وكل درل مائة وثلاثة وعشرون درهما ميكا وكل درهم خمسون وخمسة من الشعر المطلق أي ما يصدق عليه اسم الشعر من غير قيد من ولا ضرر وهو المتوسط وكان ينبغي أن يقول من متوسط الشعر والفيان اثنان وسبعون حبة على المعقد ولما كان الكيل لا يثبت لانه يختلف باختلاف الازمنة والامكنة ضبط المؤلف بالنصاب بالوزن

المصري لان فهو قال عجم ألف درل وأربعة درل وخمسة وعشرون درلا وجزءه مستند في الطراز أن الشعر يرب حتى ونقصت اليسير وجبت الزكوة لان النقص اليسير كالمع والطل يكسر الراء وفتحها قاله النووي وقوله ألف يستعمل كونه مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف ويجوز على أنه بدل من خمسة أوسق ومنصوبا على أنه معمول للعلل محذوف تقديره أعني على التفسيرية الذين يفتون في المنصوب على السكون ولا يقال هو ليس محل وقف لانه قول الاصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الاستدراك والوقف عليها اه وقوله مائة على حسب ما قبله من رفع فقط وقوله ثمانية حذفته العاطف وهو جاز وأعلم أن الدرهم المصري يزيد على الدرهم الشرعي بحجة خروب وعشرها ونصف عشرها (قوله القاهرة موصفر) القاهرة هي للوضع التي فيه الازهر وأراد بصير مصر العتقة (قوله فوجد ستة أرا ديب ونصفا) والأرا ديب بكسر الهمزة مكال لاهل مصر وقال عياض يفتها وظاهر القاموس أن فيه لغة بالضم (قوله وكان ينبغي) أي لأن مطلق الشعر معناه مطلق شعر كبير أو صغير واضع أم لا على حتم مطلق الماحول المطلق

(قوله ان الكيل الآن) هذا خبر عجم فقد ذكره امر والنصاب في اثل سنة اثنى واربعين والناب كبل مصر وقوله اربعة ارباب وبيته وذلك لان المذ كثر رمل باليد من المتوسطين الذين لا مقبوسين ولا مقبوسين وقد وجدت القدر الحصري بأخذ ملاً هماً ثلاث مران كحورن ذلك بأيدي جماعة ومن المعام أن النصاب ثلثا عشرة صاع والصاع اربعة أمهات فيكون النصاب بالقدر الحصري اربعة أرباب قد حوى اربعة ارباب وبيته (قوله الجص) حب مصر وحب مصر الحامو فليد الملم لكنهما كسورة أيضاً عند البصرين ومفتوحة عند الكوفيين والرمس وزان بتدق الواحد خمسة وقوله الكز برضم الباء مفتوحاً كل ذات من الصباح والغفل بضم الفاءين وقوله الحبة السوداء هي الكون الاسود (قوله لا يتون) أدخله في الحب قال ابن غزالي كنه أدراج فيه الزبيب يطربق المقايسة لا بطريق النص (١٦٨) وعن صرح بأن الزبون يطلق عليه أنه حباب ين ونس في أول كتاب الحبوب (قوله المسم)

بكسر السين (قوله وحب الفجل) بضم الفاء وقسوه أي الاحمر (٢) صفة للفجل أي احمران من الفجل الاسف وهو ما يشربه آخر العبارة بقوله ولا في حب الفجل فان المراد به الابيض (قوله في التمر) بالثمانية فوق وعليه لا يلتزم مع قوله مقدراً للجفاف لا بارز كحب الجوز في قوله وغيره وحسنه المصنف قوله وتمر واستغنى بشمول الحب له ما ضره وكذلك الآية يلزم لسلم من هذا وكلام المصنف يقتضي أنه يقدر بحفاف ما يحجب بالفعل وان لم يترك قبل جفافه ومنه يقال قماش بالفعول وهو خلاف كلام أي عسran وبجوابه أنه يحمل ما قبل المبالغة على ما اذا أراد كل ما يحجب بالفعل أو يبيس بالفعل (قوله كشر الخ) أي الاليسير التي لا يتكلم عنه غالباً (قوله فيقال الخ) هذا فيقال بكن شانه أن يبيس أو يحجب بالفعل كربط مصر وعنها أو يكون شانه ذلك وأراد أنه قبل جفافه كربط غير مصر وعنها وكقول وجص أخضرين وكشعر زمن سبعة ونحوها فهو راجع لبعض ما يجعله قوله من حب وأما ما يبيس أو يحجب بالفعل ولم يترك قبل يبيسه وجفافه فاما ذكره بعديسه وجفافه من غير تقدير وإلى هذا أشار صاحب السليمانية في قوله وفي السليمانية الخ (قوله ما ينقص العنب والتمر) لا شك أن التمر بالثمانية الفرق لا يعقل فيه حفاف الا باعتبار ما كان (قوله في وقت رفعه) أي قطعه (قوله وهذا اذا كان الخ) أي قوله بمقدار الجفاف عادة أن يحجب أي أو كل قبل جفافه والافلا تقدر بل شطره بعديسه (قوله أن يحجب) من باب ضرب وعلم (قوله ان لو كان فيه حفافه) أي ان لو كان الجفاف فيه ممكناً (قوله تقدم في قوله وفي خمسة أوسن) لولا أنه خمسة أوسن لكان أحسن (قوله بيان لقدر الخرج وصفته) فيه نظير بل بيان لقدر الخرج فقط (قوله الحب الذي لازيت لحسه) كالقشم والشعرو وبقية أنواع الحبوب ما عدا ذات الزبون (قوله فيخرج من زنته ان كان في بلاده فيها زيت) ولا يخرج الا اخرج من حبه الالمسم والقرطم فيخرج من حبه وحب

(ص)

وكقول وجص أخضرين وكشعر زمن سبعة ونحوها فهو راجع لبعض

ما يجعله قوله من حب وأما ما يبيس أو يحجب بالفعل ولم يترك قبل يبيسه وجفافه فاما ذكره بعديسه وجفافه من غير تقدير وإلى هذا أشار صاحب السليمانية في قوله وفي السليمانية الخ (قوله ما ينقص العنب والتمر) لا شك أن التمر بالثمانية الفرق لا يعقل فيه حفاف الا باعتبار ما كان (قوله في وقت رفعه) أي قطعه (قوله وهذا اذا كان الخ) أي قوله بمقدار الجفاف عادة أن يحجب أي أو كل قبل جفافه والافلا تقدر بل شطره بعديسه (قوله أن يحجب) من باب ضرب وعلم (قوله ان لو كان فيه حفافه) أي ان لو كان الجفاف فيه ممكناً (قوله تقدم في قوله وفي خمسة أوسن) لولا أنه خمسة أوسن لكان أحسن (قوله بيان لقدر الخرج وصفته) فيه نظير بل بيان لقدر الخرج فقط (قوله الحب الذي لازيت لحسه) كالقشم والشعرو وبقية أنواع الحبوب ما عدا ذات الزبون (قوله فيخرج من زنته ان كان في بلاده فيها زيت) ولا يخرج الا اخرج من حبه الالمسم والقرطم فيخرج من حبه وحب

القبول الاخر معاذا الزبون كذا في خط بعض الشيوخ (قوله ان كان مالاً زينة) أي التي هو المشبه به (قوله اخرج نصف عشر زينه) أي وهو قول المصنف كزيت ماله زيت والمضاف المحذوف هو لفظ ذاته فالجميع هو المشابهة في مطلق أخذ النصف وان كان المأخوذ في المشبه به نصف ذات الحب في المشبه نصف زينه هذا انما يصير ما أو كما يصير قد مر ما يخرج منه ويخرج بحسبه فان لم يكن حجر به سأل أهل المعرفة فان لم يكن اخرج من قيمته وان باعه قبل ذلك بل يصير سأل المشتري عن قدر ما يخرج ان وثق به والا فاعل المعرفة فان اختلفوا أخفقوا لا يعرف الاثنى كل جزء على الظاهر فان تعذر ذلك ذكر غنسه وظاهر الثاني أنه لا يصير وذ كر بعض شيوخ عجم أي يعمل حجر به بل قدمه على سؤال المشتري وحكم ما هو به ثواب حكم ما باعه وأما حكم ما هو به ثواب فان وهب لمن باه كذا فظاهر ان حكمه حكم ما باعه بل يصير له لكن اذا تعذر حجر به من كل وجه يخرج من قيمته بقي ما اذا باع الزبون الذي زينه أن لا يصير وفيه تردد عجم والظاهر أنه مثل الذي باه لكنه اذا تعذر الترخي يخرج من غنسه (قوله غنسه) هذا كذا اذا كان غير جليلان فان باعه وهو جليلان بل يصير فهل كذا أو يجزئ اخرج زينه من حبه ولو علم قدر ما فيه من زيت لانه اراد ان يوزن زيت من زراعته وأكله صاعاً فأمرو فاولاه في ذلك الاخراج عنه من غنسه مع معرفته قدر ما يخرج منه من زيت من غنسه من أهل المعرفة تردد عجم (قوله ونحن غيروا الزيت) هذا اذا باع وعنه كذا في غنسه ان لم يبيع أو ان المراد (١٦٩) بالثمن العرض فيمثل القيمة وهذا اذا بلغ حبه خسة أو سقى بلغ غنسه نصاباً أو لا ولا

(ص) كزيت ماله زيت (ش) مشبه في نصف عشره لكن على حذف مضاف أي نصف عشر ذاته ان كان مالاً زينة فان كان ماله زيت اخرج نصف عشر زينه ولا يجزئ الاخراج من حبه ولا من غنسه على المشهور ومنه المبدوءة ومنه الرسالة حيث قالت فان اخرج من غنسه اجزأ ان شاء الله ضعيف (ص) ونحن غيروا الزيت وما لا يحيف وقول أخضر (ش) هذا معطوف على زيت لاعلى الهمزة عشره لان التشبيه يمنع منه أي نصف عشر من غريزي الزيت بماله غنسه زيت كزيتون مصر سوا يبلغ الاثنى عشر ين دينار الا لا مال فالحق في المدونة ونصف عشر من مالا يحيف كزيت مصر وعنها ولا يجزئ الاخراج من حبه أي بان يخرج غراماً أو زيباً وأما ربطاً أو عنقاً فلا يتوهم ونصف عشر من قول أخضر أو حص أو عنق حيث تعذر يسهو يبيع أخضر وان شاء اخرج ما يسهو من حبه وظاهر كلام المؤلف أنه يتعين الاخراج من غنسه كافي الذي قبله وليس غراماً بل المراد أنه ان يخرج من غنسه شاة وان شاء اخرج غنسه ما يسهو كافي الغنية ومفهوماً لا يحيف أن ما يحيف لا يخرج من غنسه وهو كذلك ويخرج من حبه سوا ما كاه أو باعه وهذا اذا باعه من يحفقه وأما ان باعه من لا يحفقه فانه يجوز ان يزني من غنسه كما يفيد كلام المؤلف وهذا في قول أخضر لا يترك حتى يسهو وهو الذي يستحق بالسواق فان كان كذلك فحكمه حكم غير النخل والعنب الذي يسهو كل منهما يخرج عنه جبالاً يخرج من غنسه انظر (ز) فان قلت وجوبه بالزكاة في القول

(٢٢ - ترمي) من يسهو ولو كاه أو باعه فان ترك المساوى حتى يسهو اخرج من حبه كذا في باب فان قلت ما الفرق بين القول الاخضر الذي أشاره المصنف بقوله وقول أخضر وبين ما قبله في أنه يخرج في القول الاخضر دون ما قبله فيعين الاخراج من غنسه قلت أنه لا يمكن فيه اليسر جائزة النخل والى ما يشترى من كاه أخضر بخلاف المثلثين قبله (قوله أن ما يحيف) أي كعنب أو بل الواحات (قوله وهذا اذا باعه من يحفقه) أي أو أراد كاه أو باعه من لا يحفقه (قوله وأما ان باعه من لا يحفقه) أي أو أراد كاه أو باعه من لا يحفقه فيه نظر بل يتعين الاخراج منه ولا يصح من غنسه فقد قال عجمي نت ما تصاب من زينة قال مالك في القول والجس يسهو أخضر ان شاء آخر من غنسه ولم يقل ذلك في النخل والكرم لان النخل والكرم انما يشترى به المشتري ليس به فهو يتقص في غنسه فالتك والجس والقول لا يشترى كذلك فلا تنقص في الثمن فكذا على من الثمن لبعض المساكين اه وهذا الذي قلناه ان زينة باعتبار الثقال فلا يؤخذ منه أن الكرم والنخل اذا اشترى به مالاً لا يتيسر حكمهما كذلك خلافاً لما هو في زينة الجس وهو غير ظاهر بل يتعين فيما ذكر الاخراج من الحسب على المشهور (قوله وهذا في قول أخضر الخ) أي قول المصنف وقول أخضر (قوله فان كان كذلك) أي شأنه أن يترك حتى يسهو وظاهره ولو كاه أخضر أو يبيع فلا كل فيخرج غنسه جبالاً أو كل أو يبيع أخضر وتقدم أن المساوى اذا ترك حتى يسهو يخرج من حبه (قوله ولا يخرج من غنسه) غنائه هدم أنه ذكر في الذي شأنه أن يحفقه باعه من لا يحفقه يجوز الاخراج من الثمن والظاهر أن الحكم واحد ثم ان بعض الاشباح ذكر أن النص في الذي شأنه أن يترك حتى يسهو لا يجوز الاخراج جبالاً ونسأ كما

أنه سار في الذي غناه عدم البيع كالقول المستأوى أي إذا كلفه أخضر ثم وجدت في نص ابن رشد ما يقو به (قوله والاظهار) لفظة المؤنة وما يجب فيه العشر ما يزرع من (١٧٠) ألفه و يضع عليه عند زرع قليل ما من (قوله السبع) جمعه سوح وهو الماء الجاري

على وجه الأرض (قوله وهل يغلب الاكثر) المراد بالاكثر الثلثان فما فوقهما وهو الظاهر وقوله والاول ظاهر كلامه لما في أي فيكون ذلك القول هو المعتد فيقال بالظن للقابل يخرج ثلثا الزرع يخرج نصف عشره ويخرج ثلث الزرع ويخرج عشره وأما على القول الثاني فيخرج ثلثا الزرع فيخرج عشره والثلث الآخر نصف عشره (قوله وظاهر كلام زوجه) فيه ان زائما قال بظاهر الاكثر في السقي وحينئذ فلا يعتبر مدة كل من الارزوع والتمر (قوله وتضمن القطاني) أي ويخرج من كل جسمه وان لم يكن في كل واحد نصيب وليس معنى تضم تخط وكذا قوله فيضم الوسط له ما بل المعنى تضم في الحساب لكل النصاب فصل هذا لو كان في كل نصاب فلا حاجة الى الضم ويجوز اخراج الاعلى والمساوي من الأدنى والمساوي الى الأدنى من الأعلى فله ح وظاهر القطاني وغيرها لكن في المقدمات ما يفيد تخصيص الاعلى والادنى بالنصف الواحد لا تقع عن عدس والظهاران الأدنى والاعلى والمساوي يعتبر مما عند أهل محل الاخراج (قوله) وبسبب ما يلبس بدونه من جن العملة كما في شرح شب (قوله) والجلبان) المناسبت الترس وقوة وجب القليل أي الاحمر والصواب استقامه لا من ذوي الزبون (قوله والجلبان) ضم الجلب وسكون الادم كما في التنبيه (قوله قبل حصاد الاخر) أي ليحتمل في الحول وهو شرط في الضم وقوله لان الحصد في الحبوب حتى كالحول أي كتمام الحول من غير الحبوب فان زرع أحدهما بعد حصاد الآخر ليحتمل في الحول فلا يضم أحدهما الاخر (قوله) حصد يلدان) فله أنه اذا كان في بلدة واحدة لا يشترط أن يزرع أحدهما قبل حصاد الآخر مع أنه يشترط قطعاً (قوله أو الطرفين الخ)

الاخضر والجص الاخضر والتمر بل يضاف لقوله ولو جوب باقر الكلب قلت لان لماته مخالفة لانه حصل في كل الافرالك والليل على أن الافرالك يكون قبل ايسر قول المؤلف في باب تناول البناء والشجر ومضى بيع حب أفرالك قبل بمسه بقبضه فان قلت المرجح أن الوجوب عيس الحب لا الافرالك قلت هذا مبني على القول بأن الوجوب باقر الكلب (ص) ان سقي بالة (ش) هذا شرط في قوة نصف عشره أي نصف العشر واجبي في كل ما ذكر ان سقي بالة كالدالب واليدى يدخل في الالة التقاتل من العر (ص) والاظهار ولو اشترى السبع أو اتفق عليه (ش) يعني أن الواجب فيما لم يسقي بالة العشر كمالا ولو اشترى السبع عن زل بأرضه أو أجزاه الى أرضه بنفقة لعمرة وقوله عليه السلام لم يسقط السماء والعيون العشر (ص) وان سقي بها فحلى حكمهما (ش) معناه اذا تساولا أي تساوى مدته السقي بالة لم تنع مدة السقي بغيرها أو تساوى عدد السقي جمعا على ما تبينه والمضى فيهما سقي واحد وما تارب التساوى وهو ما دون الثلثين في حكم التساوى وحلتا كلامه على ما اذا لم يكن أحدهما أكثر بلبيل قوة وهل يغلب الخ والرايكونه على حكمهما أن يقسم الحرتن نصفين فيؤخذ من أحدهما النصفين العشر على حكميه بالسبع ومن النصف الآخر نصف العشر (ص) وهل يغلب الاكثر خلاف (ش) أي وهل يغلب الاكثر عند اجتماعهما يخرج من الجميع وشهره في الجوهر ولا يغلب الاكثر ويعطى كل على حكمه وشهره في الارشاد خلاف وهل المراد بالاكثر الاكثر مدة وكل كان السقي فيما كلس في الأقل أو دون أو أكثر أو الاكثر سقيا وان قلت مدته كالأكثر مدة السقي ستة أشهر منها شهران بالسبع وأربع بقية بالة لكن سقيه بالسبع مران وسقيه بالة لعمرة فانه يكون كله كالسقي بالسبع دائما والاول ظاهر كلامه لما في قوله ويخرج عليه بعض الشراح وعزا لابن عرفة والثاني قول البابي وظاهر كلام (ز) ترجمه وعلم مما قررنا أن الموضوع أن السقي بالة أو السبع زرع واحد سقي كله مدة بالسبع ومدة بالة أو وعدد سقيه بأحدهما ومدة سقيه بأحدهما الثلث فأقل (ص) وتضمن القطاني (ش) يعني أن القطاني يضم في الزك كمنعهما البعض فلا يجمع من جميعها خمسة أوسق زكاهما على أنها جنس واحد في الزك كونهما المذهب بخلاف البيع فانها فيه أجناس يجوز بيع بعضها بعض متفاضلا بدس كإياي والقطاني كل ما خلافا كالقول والجص والوينة والبسلة والجلبان وجب القليل والعس والجلبان (ص) كقبض وشعر وملت (ش) تنبيه في الضم أي فتمضم كاتضم القطاني فنرفع من جميعها خمسة أوسق فليزرع ويخرج من كل صنف بقدره والست حبين الشعر والقمح لاشتره ويعرف عند القاربة بشرا التي عليه السلام (ص) وان يلدان ان زرع أحدهما قبل حصاد الآخر (ش) يعني أن هذا الاشياء ضم بعضها الى بعض سواء كانت من زروعة في بلد واحد أو يلدان بشرط أن يزرع الثاني قبل حصاد الاول لان الحصد في الحبوب كالحول سواء كان في فصل أو فصلين وهذا الشرط لطلب الضم أي حيث قلنا بالضم كان يلدان أو كخر خلافا لتت حيث خصهما زرع يلدان والضمير في أحدهما المضمومين للمفهومين من قوله وتضمن القطاني لانه يقتضى مضموما ومضموما اليه أو الطرفين للمفهومين من قوله لهما أي الطرفين وانما قال أحدهما

فيه نظر اذ يابى عليه فساد يعلم بالتأمل (قوله أن يجامعه) أى فى الحول بأن يزرع الثانى (١٧١) قبل حصاد الاول والثالث قبل حصاد

حتى يفيد أنه لا بد فى الضم أن يجامعه ولو قال أحدها بالافراد ليقصد هذا المعنى بل لو قال كذلك
لا فدان الثلاثة المضمومة يكنى فى ضمنها أن يزرع واحدتها قبل حصاد الآخر وقوله قبل
حصاد الآخر أى ولو بالقرب وكلام التثنية ضعيف فإنه لا بد أن يسبق من حب الاول الى
حصاد الثانى ما يكفى به التصاب على المشهور وهو مذهب ابن القاسم فى القائلتين انهما
يزكىان اذا جمعهما الملك وكل الحول قال بعض يفتى أن يعتبر بقاعب الاول الى وجوب
أن: كذا فى الثانى فقط لا الى حصاده بالفعل (ص) فضم الوسط لهما (ش) أى يفسب اشتراط
الاجتماع فى الارض ولو كانت الزروع ثلاثة زرع ثانياً قبل حصاد الاول وثالثاً بعده وقبل
حصاد الثانى بضم الوسط لهما أى لغير فتن على سبيل البدلية اذا كان فيه مع كل منهما تصاب
مثل أن يكون فيه ثلاثة وفى كل منهما وسقان فتر كى الجميع ان يضى حب السابق لحصاد الاخر
فان لم يكن فى الوسط مع كلا الطرفين على البدلية تصاب وقبه معها على المنة تصاب فقال
التثنية وابن رشد لا زكوة فى الجميع واليه أشار بقوله (لا أول ثالث) مثل أن يكون فى كل
وسقان فلو كمل التصاب من الوسط مع أحدهما وهو مع الآخر فصر مثل أن يكون فى الوسط
ثلاثون فى الاول ثمان والثالث واحد أو بالعكس فصر التثنية لازك على القاصر وظاهر
ابن بشير ونص ابن الحاجب كى يخط الخطط والى استظهر ما من عرفة ان كمل التصاب من
الاول والوسط زكى الثالث معهما وان كمل من الثالث والوسط زكاهما دون الاول قال بعض
ولعل الفرق اما اذا كمل من الاول والثاني فالاول مضموم لثاني فالحول لثاني وهو خطب
الثالث وانما كمل من الثاني والثالث فالثاني مضموم لثاني فالحول لثاني ولا خطبة للاول
به وهو فرق جدو يمكن أن يحسم قول المؤلف فضم الوسط لهما على ما لنا كمل التصاب من
الوسط مع كل منهما أومع الاول وقوله لا أول ثالث على ما لا يكمل مع واحدتهما أو كمل
من الوسط والثالث فبدل فبما قلنا ان عرفة فى هذا الباب (ص) لا لعكس ودخى وزنة
وأرويه أجناس (ش) يعنى ان هذا الاربعة لا تضم لاسبق من القصر وما بعدو بعضها
لا يضم الى بعض لانها أجناس على المشهور ولما عدا منها فقولنا لعكس الخ معطوف على
معنى قوله كقمع الخ انمعناه كقمع قح شعير لالعكس الخ وانما به على ذلك لانهما كان يقرب
من خلقته البرر بما يتوهم أنه كالتصانيف لقمع كقيل به فتن ذلك وأما عدم ضم القطنى
فغير متوهم (ص) والسهم وبرز القيل والقرطم كازيتون (ش) كان الاول أن يقول
والسهم وبرز القيل والقرطم أجناس ويسقط الزيتون أى غلايض واحدتها لا تزالان
هذا بحث الضم لا الارباع لاسبق فى قوله كزيتون ما له زيت اللهم الآن يقال امتلأناه
النص على الزيتون بالصراحة فليس سبق نص عليه هنا أى أنه حب تحبب فيه أكثره وان كان
الحكم وهو الارباع ليس مرادها الخ نقر برأى خرد شفع الاعتراض به ونظفه وليس فيه
تكرار مع ما تقدم لان قوله من حب سائل فيه الزكوة كقطن الحبوب ودخل تحت الزيتون
كأمر وقوله كزيتون ما له زيت بين فيه صفة الفرج فقط وهما تكلم على حكم الفتنه زيت غير
الزيتون فقال ان السهم وبرز القيل يعنى الاجر والقرطم حكهما كازيتون لا لان كان فانه
لا زكوة وكلام الشارح بهرأى خصوصاً فى الشرح الصغير فربى من هذا الكلام والمعنى
ان هذا الاشياء تكون كازيتون فانه اذا بلغ حب كل واحد حصة أو سق أخرج من زبته
العشر أو نصفه قبل الزيت أو كزيتون لا يريدانه كالبس الواحد فقتضى انتهى المراد منه (ص)

ذلك الاثنا كالمستفهم الحكم فيما تقدم والمنصغى يتم الحكم بل المتولد منه أن الزيتون مشبهه وان حكمه معلوم وحكم غيره من
أجله (قوله حكهما كازيتون) أى فى وجوب الزكوة كزيتون (قوله فى ذلك شئ) وذلك لانها كاهل تدل تحت قوله من حب

الثاني (قوله ولو بالقرب) أى بأن
أفرك خلاً فالتجنى القائل بأنه
لا يكتفى أن يكون زرع أحدهما قبل
حصاد الآخر بالقرب بل لا بد أن
يكون ذلك بعد (قوله قال بعض
ينسب الخ) عليه جل القول
الاول أى قوله الى حصاد الثانى
أى استحقاق حصاده والحصاد
بفتح الحاء كسرها فرجع القولان
الى قول واحد (قوله الاجتماع فى
الارض) أى ليصحب على الملك
والحول (قوله ان كان فيه مع كل
منهما تصاب) أى لاجتماعهما فى
الملك (قوله ان يضى حب السابق
لحصاد الاخر) أى بأن يسبق الاول
لثاني والثاني لثالث والتاخر ان
مثله لثاني حب الاول لثالث (قوله
فالحول لثاني) أى لانه المضموم
اليه والحاصل ان الحول للمضموم
اليه مطلقاً لانه صار باعشار كونه
مضموماً اليه الاصل وقوله مع كل
منهما أومع الاول هذا لا يظهر
(قوله لانها أجناس على المشهور
الخ) والحاصل أن المشهور وانها
لا تضم لما تقدم ولا يضم بعضها
لبعض وحكى ابن القائل كهاى قولنا
بعضهما لما تقدم من القصر وما
بعدو قال ابن حبيب يضم العلى
فقط لما تقدم وقبل انها تضم بعضها
لبعض ان قلنا انها نصف واحد
(قوله انمعناه كقمع) هذا ينافى
مقتضى قوله أو لا يعنى ان هذه
الاربعة الخ (قوله الآن يقال انه
لما قلناه الخ) لا يعنى ان هذا يدل
على ان الكاف داخل على المشبه
لقصد افتاد الحكم مع أنه لا يصح

(قوله على المشهور) راجع للكان وما بعده من السليم والجوز كما يصلح بالاطلاع على أقوال أهل المذهب السليم بمصر والجوز بخراسان (قوله وحسب قشر الارز والعسل) أي اللذان يخرجان به فليس تكرار مع قوله منقلى لان ذلك منقلى من نفسه وهو انه الذي لا يخرجنه (قوله وله ان يخرج الخ) أي وان كان دون نصاب اذا كان بقشر نصابا (قوله وما تصدق به) أي أو أهده أو وهبه لاحد وقوله بعد طيبه أي وأما ما كان قبل الطيب فلا يجب فيسقط عنه ذلك (قوله المعطوف محذوف) أي معطوف على قشر لان المعطوفان باو وان تكون على الاول وقوله وقتما تصوب ينزع الخافض لان ما استاجر به هو نفس القوت الآن تجعل الخافض بمعنى به التصور فلا يظهر جهله حاله على انه (١٧٣) جامدا لا مشتق (قوله ويجب لفظ القاطع الذي مع الحصاد) حاصله ان الصغير

القاطع الذي يلفظ السبل من الارض لنفسه مما لا تصاع فيه لغيره ويجب ويخرج منه لانه من جله أجر الحصاد الذي يحصل بالكرافهي اجارة بمجره يحصل فقي فلسه فيها أجر المثل لان رب الارز مما تصاع لغيره في ذلك القاطع الا يكون وله حصده عنده بخلاف ما ذكره فلا يجب الارز انه لو اخرج زرعه كله فقتره من غير احتساب عليه لم يطالب به كانه هذا هو التعين في قشر بذكر ما يفيد القاطع فلذا رأيت خلاف ذلك لا تقول عليه (قوله لا كدابة في درسها) بضم الميم نفسه شيئا عبدا لغيره شارح ولا يلزم شكهما لانه يضرب بها في فرع قال البرزنجي لازم كانهما يعطيه قشر طين خمسة السلطان وهو عشرة الجائحة (قوله وذهب) معطوف على قوله ان يبلغ (قوله وذلك انما يكون بيسه) أي فقول المصنف والوجوب باقراله الحب أي بتأخير مو بعد القلتدان المراد بالقراله حقيقة انظر محشي تت (قوله وهي قوته وحسب قشر الخ) أي لانه اذا كان الوجوب

لا للكان (ش) أي ان يزاد للكان لاز كاتفه ولا في زرعته وليس واحدا منهما بطعام ولا في زيت السليم والجوز على المشهور (ص) وحسب قشر الارز والعسل (ش) أي حسب ليكل النصاب فلذا كان الارز مثلاً أربعة أوسق وبقشر خمسة كانت الزكاة واجبة فيه فيخرج منه العشر أو نصفه بعد قشره أو عشرة أو نصفه بقشره ولا يتعين الاجراجه من غير قشره كما قاله بعض شيوخ (ص) وما تصدق به (ش) أي انما تصدق به بعد طيبه ولم ينوبه الزكاة بحسب ويخرج عنه (ص) واستاجرنا (ش) المعطوف محذوف أي وما استاجرنا واستاجر مفعله أو ملته والمعطوف عليه قشر وقتما تصوب ينزع الخافض أي يثبت أو حال ولو اسقطه كان أخصر وأحسن أي قنأ أو أعجز أو كلاً ويجب لفظ القاطع الذي مع الحصاد لانه في معنى الاجارة لا لفظ القاطع الذي ذكره به على أن لا يعود اليه وهو حلال لمن اخذناه أبو الحسن (ص) لا كدابة في درسها (ش) يعني انما كان كله الدواب في حال دراسها فلا يجب لمصلحة القشر زرعته فقل منزلة الاكل السماوية وأكل الوحوش والطيور وأما ما كانه الدواب في حال استراحته فله يجب بلزك عنوه أو كل بضم الميم بمعنى المأ كقول (ص) والوجوب باقراله الحب وطيب القشر (ش) ألف الوجوب عوض عن المضاف اليه وأصله وجوب الزكاة كائن باقراله الحب والمراد بالقراله أن يبلغ حدا يستغني معه عن السقي وذهب الرطوبة وعدم التقص وذلك انما يكون بيسه والمراد بيطيب القشر بلوغه الحد الذي يجعل بيعه فيه وقد ذكر المؤلف في ما به بقوله وهو الخواص والمراد بالقراله العسل ولقوله والوجوب باقراله الحب الخ فائدة ان ما قد فسقت وهي قوله وحسب قشر الارز والعسل كما تقدم التسمية على ذلك فائدة ثانياً وهي قوله (ص) فلا تنى على وارث قبلها ما يصير نصاب (ش) الضمير في قبلها ما تدعي اقراله الحب وطيب القشر والعسل ان الانسان اذا مات قبل الاقراله والطيب للذ كورين فلا زكاة على وارثه انما يصير في حصته نصاب ولو كان المثلوث أكثر من نصاب لان الموت كان قبل الوجوب أما الوفاة بعد اقراله الحب وطيب القشر لو جث الزكاة في المثلوث ولو لم يثب كل وارث نصاب اذا كان في المثلوث نصاب وفي قوله على وارث اشارته الى أن حصل الوارث أو الموات قبلها وقد عارضه من قبله فليس الحكم كذلك وهو كذلك في ذكره على ملك الميت لا يملك على ملكه لا ميراث الوارث فيه لكونه الذي ينقسم قوته على وارثه بقوله وقوله قبلها ما تدعي وارث وقوله ما يصير نصاب صفة لوارث ولو قال

موقوف بالقراله وقشر متعلق به في حالة الاقراله الذي هو سبب الوجوب صار الوجوب موقوفاً بالحب وما كان سائرله كوارث في قشره وفيه ان ذلك موجود في قشره الذي لا يخرجنه (قوله اذا لم يصير في حصته نصاب) أي الا ان يكون عند مزرع في حصته هو يركى (قوله لان الموت الخ) لان الشر كلفي الزرع أو غيره لاز كلفي من لم يبلغ حصته نصاباً (قوله لو جث الزكاة في المثلوث) أو صمى أم لا فان كان المجموع أقل من نصاب فلا زكاة على الوارث فيما ياتيه الا اذا كان عند من الزرع أو الوارث ما يكل به النصاب وانظر لاختلاف زمن طيب زرع الوارث والموروث هل يضم ان أو ان زرع أحدهما قبل حصاد الآخر أو يزرع من طيبهما أولاً حرره نقلاً (قوله الى أنه حصل الوارث) أي ما ذكر من الحب والتمر (قوله حصل الوارث) أي وورثته وانتقل الملك به بغير دعوى الموت والموروث غلى أحد الطرفين يقتين أو بعد التجهيز وذلك فيما اذا لم يكن عليه دين

(قوله وكذا إذا اعتق العبد الخ) تشبيه باعتباره مفهوم قوله لم يصرفه نصاب أي فإذا صار في حصته نصاب فترك أي ومثل ذلك ما إذا اعتق العبد الخ وقال لشوكة كذا وكذا كان أحسن (قوله أو وهب الزرع) لعين وأما إذا كانت الهبة أو الصدقة لغيره من تركي على ملك ربحا على ما يأتي في الوصية (قوله أو تصدقه على معين) أي قبلها على كاتفي الموصي له المعين (قوله واستحق النصف الخ) أي والحال أن الزوج كان أصغر من زوجته حائطا وزرعها ثم طلقها قبل النحول وأخذ الزوج نصفه قبل طبع الزرع فله تركه إذا بلغ نصابا (قوله فقبض الراكه) أي في جميع ذلك أن كان فيه نصاب (قوله لم يتصرف المحكم عما كان عليه) فلو كان عبدا وكافر أعتق أو أسلم فلا زرع عليه ما في الهبة والصدقة لأن كاتفي الواهب والمتصدق وفي صورة الاعتراض لا زرع على السيد سوى على ذلك مثلا العبد كان قبل عقده لازر عليه بعد الطيب فكذا بعد عقده والكافر بعد الطيب لازر عليه وكذا إذا أسلم بعد الطيب والمراد لازر عليه مع الصحة فلا يخالف ما تقرر من أن الكفار يخاطبون بغير عرق الشريعة والواهب كان يجب عليه أن كان بعد الطيب المذهب وكذا إذا وهب بعد محب عليه أن كان قوس لك (قوله وإن كان على البائع) دل كلام المصنف صريحا على أنه لا يجب إخراج زرع كذا زرع في عينه ونص عليه أن جاء أيضا يجوز اشتراطها على المشتري أن كان (١٧٣) ثقة لا يتم في إخراجها (قوله إذا باع زرع

كوارث كان أحسن ويصير المعنى فلا شيء على كوارث الخ لشوكة لما إذا اعتق العبد قبلها أو أسلم الكافر أو وهب الزرع أو بعضه أو تصدقه على معين أو احتق النصف كافي للطلاق أو أوتى زرع السيد مال عبده فقبض الراكه وإذا وقع شيء من ذلك بعد همل يتصرف المحكم عما كان عليه (ص) وإن كان على البائع بعد همل (ش) يعني أنه إذا باع زرع بعد أن كان له وأضره بعد طبعه فإن الزرع كاتفي ذلك على البائع لتعديده لأنه ما بعد بعد تعلق الزرع نفسه والفرع آخر كاتفي ذلك العشر أو نصفه فهو كبيع القضي وسواء باع الزرع فأما أو لأجره أو لأولو ويكون المشتري ما موقوف قدر ما يوجد في الزرع فإن لم يكن ما موقوف البائع أن يتصرف قدر ذلك ويريد عليه ليسلم من الخطأ فإن باع ذلك من تصرفه فإن البائع يتصرف ذلك حتى يسلم ما خرج منه وتركه من عبده (ص) إلا أن يعدم فعل المشتري (ش) يعني أن ما تقدم من أن الزرع كاتفي ذلك من البائع محله إذا لم يكن معدا أو الأصل المشتري على مذهب ابن القاسم في المدونة وأن وجد عبده ذلك الطعام بعينه ويرجع على البائع ما يتوكل من الثمن ابن رشد ويرجع عما يتوكله أيضا من الثقة التي أنفقها في عمله انتهى أي لأن السقي والعلاج على البائع فيرجع المشتري ما يخص ذلك من الثمن أي فإن لم يوجد عند ذلك الطعام بعينه أتبعه البائع أن يسره وماما وتريد تت فاسد وبعبارة أخرى فهو فعل المشتري أي أن كان البائع باقيا بعينه عند المشتري أو أنلفه للمشتري أو أمان ثقب أمر مملوك فإن الزرع كاتفي ذلك من المشتري طاله أو أوالحسن وكذا لو أنلفه أجنبي وما في ث من مخالفت ذلك لأبطل عليه (ص) والثقة على الموصي له المعين يجوز له المالكين أو بكل فعل الميث (ش) يعني أن من أوصى لشخص معين بجزء معين من غرام أو زرع كل ربع وقصوره بقبول طبعه فإن الثقة القدر الذي وقعت الوصية به من سقي

بعد اقرا (ك) أي ويصير لانه وقت حل بيعه أو بعد الافتراق وقبل البيع ولم يخصص حتى قبضه المشتري فانه يكون وإن كان على البائع وأما لو بيع بعد الافتراق وقبل البيع ولم يقبضه المشتري فإن البيع يفسد (قوله ويكون المشتري ما موقفا) هذا جواب عن سؤال مقدس قدروا أن قبل كيف يتخاطب من كاتفي ذلك قدره (قوله يتصرفي ذلك) زاد عيج وينبغي أن يتصرفي هنا ما سبق فيما بيع من ذي الزرع من يتصرفي البائع سؤال المشتري أن وثقه ثم سؤال أهل العرفه والأخرى أن الزرع من الثمن وقال في ك ويخرج البائع من نوع المبيع عنه ولو قدما عن جدد ولا يسلي شعرا عن كقيم (قوله إلا أن يعدم) يقال أعدم وعلم مجردا

وعزينا بفتح أول مضارع مجرد ويضم في المز يدومعناه فهو ما اقتصر ولغير مدعى آخر لا تعمر إرادته هنا وهو الفقد أو ذلك الصالح (قوله على المشهور الخ ٢) مقابلة لأن القاسم لا شيء على المشتري يجوز بيعه مضمون هو عندى صواب (قوله أي لأن السقي والعلاج) أي فمما إذا كان بعد الطيب يحتاج لشي في قوله فإن لم يوجد ذلك الطعام بعينه) ظاهره ولو أكله المشتري فيكون مخالفا للظاهر الثاني (قوله وتريد تت فاسد) حاصل تزيده ما يقول هل إذا عدم تسقط عن المشتري وأولا واصل إذا عدم ذلك الطعام بعينه تسقط عن المشتري قطعا وتؤخذ من البائع وأما أن تلفت عامر مملوك فإن الزرع كاتفي ذلك من المشتري طاهره وتؤخذ من البائع أي إذا تلفت بعد ما خارجه وقوله وكذا لو أنلفه أجنبي والظاهر أن الزرع يكون من البائع على الأجنبي (قوله فإن الزرع كاتفي ذلك من المشتري) أي وتؤخذ من البائع بعد سقيه (قوله وكذا لو أنلفه أجنبي) أي لا تؤخذ من المشتري (قوله وما في الخ) تقدم حاصل ما في ث (قوله أو بكل الخ) أي لا تترك المالك قرية على القيام بأمانة من ماله وتسليمه للموصي لمن غير قصص (قوله قبل طبعه) في عج خلافه ونصه ولا يفرق بين كون الوصية في الصور كما قبل الطيب ولقد مات للموصي فله أو يمدد بين كونها بعد الطيب كما يفيد الترجيح للذكور في المسائل كلها وصرح ببعض شيوختنا اه ٤ قول المحقق قوله على المشهور ليس ذلك في نسخ الشرح التي بأيدينا

(قوله أي عتق دارها وقد تقدم ذلك) تقدمه في ذلك فقال مانصه قال يهون مات وقد أوصى تركه زعرا إلا خضر قبل طبعه أو بتر حائطه قبل طبعه فهو وصية من الثلث غير مبدأ ولا تقط هذه الوصية عن الورثة تركها مني لهم لانه ترك رجل استثنى عشر زعرا لنفسه وما في قلوبهم فان كان في حظ كل وارث وحده ما يحب فيه الزكاة تركه علىه والا فلا وإن كان في العشر الذي أوصى بها لسا كن خمسة أو سقا أكثر زكاته المصدق وإن لم يقع لكل مسكين إلا ما دنا ليسوا بأعيانهم وهم كالأحد ولا ترجع المساكين على الورثة بما أخذ منهم المصدق وإن جعل ذلك الثلث لانه كشيء بينه أوصى لهم به فاستحق هو وأبعضه اه وهذه المسئلة يخرج بها لان المال قد ترك في مرتين وفي بعض مرة فالثالثة اه (قوله كانت الوصية بغير مال) المناسب أن يقصره على ما إذا كان بغير مال الزم التكرار (قوله وسكت المصنف عن الزكاة على من) وكان الأولى بالبذخ كرها وهي فان كانت الوصية بعد الطبع أو قبله وتأخر موته بعده فتكون من رأس مال الميت مطلقا بجزءه أو بكيال معين أو لغيره وإن كانت الوصية قبل الطبع ومات قبله في ماله أيضا يكيل لساكين أو ليعين فان كانت بجزءه كربع معين أو كعاشقين أو كان نصا أو لولو باضمحلها لساكين تركت على ذمتهم نصا ولا ترجع على الورثة بما أخذ من الزكاة وقوله وإن كانت قبله في ماله غير مشكل مع ما مر من أنه لا ترك عليه بموته قبل الوجوب لان ما مر لم يتعلق به وصية (قوله وانما يخصص التبر والعنب) قال في (١٧٤) لانه وجد عدي مانصه لانه أن المناسب للعنب الرطب والقرانزيب

وعلاج يلزمه لانه بمجرد الاصابة والموت يستحقه وله فيه التبر والتصرف العام فصار شركا واحترز بالمعز من غيره كالساكين فانه إذا أوصى لساكين بجزء لا نفقة عليهم لم يعدم العين ولا تهم لم يستحقوه الأبعد الأقران والطبيب وبقوله بجزء ماعا أوصى بكيال خمسة أو سقا أو نحوها فان النفقة على الميت كالساكين ويدخل في الجزء وصيته لا يدخل في تركه أي عتق دارها وقد تقدم ذلك فقوله لساكين كانت الوصية بجزء أو بكيال وقوله أو بكيال تام في الموصى له سواء كان معينا أو غير معين ولو قالوا النفقة على الموصى له المعين بجزء أو لأقربى الميت لكانت أخصه وسكت المؤلف عن الزكاة على من انظر الحكم في شرحنا الكبير (ص) وانما يخصص التبر والعنب (ش) انظر من يقع انما هو سكون الراء صدر خص بخصص بضم الراء وكسرها وهو خرما على الفحل من الرطب قرأوا بكسر الهمزة والتثنية المقدس فيه يقال خرص هذه النحلة كذا وكذا وسقا والمعنى ان التخصيص خاص بالتبر والعنب على المشهور وفي الحاق الزرع جميعا عند عدم أمن أهله عليه أو جعل أمين عليهم قولان صحيح كل منهما واختلف في سبب مشروعية التخصيص فيهما نقبل لاجلها أهلهما واليهما هو ظاهر قول مالك فيها لا يخصص إلا العنب والتبر لاجل الحاجة إلى كلهما سارطين انتهى وعلى هذا يلحق غيرهما بما ابن عبد السلام لا سيما في سبي الشكائد وقيل لتيسر زرعهما لشدتهن ظهورهما وقيل لعدم وروده فيهما فيقتصر عليهما كما تقتصر القرعة على محالها وبني ابن الحاجب القرطين في تخرص غيرهما وعدمه على التعليل بالحاجة وامكان الزرع قال في توضيحه وفيه نظر لانه عل

وكأنه أراد ما يصير قرا لانه بعد صيرورته لا يخصص لانه يقطع ويتحقق به في تخرصه الآن انتقال من معلوم مجهول وقد منع ضبطه بالمتن فوق بل يضبط بالثنية ويكون من اطلاق العام وإرادة الخاص وهو غير الفحل إذا كان خرما اه ثم نقول أراد التبر الذي يولي تقرر بالفعل والعنب الذي يرب بالنقل أن يولي في خرص بل مصر وعنها فانه لا بد من تخرصهما ولو لم تكن له حاجة كل وغمو لتوقف زرعتهما على تخرصهما مع حل بيعهما ورده محضت فت بان قال هذا غير صحيح اذا انما لا بد منه تقدير حقا فهو فرق بين تقدير الخفاف والتخصيص فلا يتنون

وتجوز لا يخصص ويقدر جفاته فخصص مصر ووطها أخر صافى رؤس الأشجار وإن لم يخرصا كإلزام قد في جفاتها واعترض حصر المصنف بالأشجار لا خضر إذا أفرك أو كل أو بيع زمن المسغبة والفقول لا خضر والجص لا خضر وبالجملة الخضرى فان كان لا يخصص كما رأينا كالثلاثة أو بعض زمن مسغبة أو لاعي المشهور في كل وإن كان قبل يساهل مامشى عليه المصنف من أن الوجوب بالأفراك واجب بان حصصه منسب على أول شروطه اه ورد محضت تت مما حصله أن تخرص الشعير زمن المسغبة أت على غير المشهور وان القول لا خضر والزرع لا تخرص فيهما لا معان كان بحسب ما كل منه لكن فرق بين ما كل بالتخصيص وبين تخرص الذي فاعا على أصوله (قوله خرص الخ) خرص من باب قتل كافى المصباح ولكن قول الشارح وكسرها يؤذن أيضا بان من باب ضرب (قوله أو جعل الخ) معطوف عن الحاق حاصله أن هذا التخصيص ليس لاجل احتياج أهل الزرع لانه لا كل منه كما في التبر والعنب وانما هو لتوقف من أكلهم من الزرع فخصص حق الفقراء وظاهر كلام المصنف القول الثاني الذي هو جعل الأمين (قوله وعلى هذا يلحق غيرهما بما) أي من الزيتون وغمو (قوله لا سيما في سبي الشكائد) اشارت إلى أن تخرص غيرهما على هذا القول لا يخصص بسبي الشكائد (قوله لتيسر) أي لا مكان لزرها (قوله فيقتصر الخ) تفرع على قوله تيسر زرعها وعلى التعبد

(قوله فيلزم على ما قال) أي على ما قاله ابن الحاجب السماعي أنه لا يلزم من كونه قال إذا علمنا الحاجة بخبر من غيرهما أن يكون ذلك مشهورا لأن المشهور بمصنفه ثابت لا بدليل كأن ثبت أنه قاله إلا كذا ما قوى دليله أو قول ابن القاسم في المدونة على ما تقدم من الشارح في أول الكتاب الآن يقال برواياته أولى ونعم في روايته أي نصا أو قسما ثم ادعت هذا تصحفا للمشهور عدم تخبر بص السمع من السبعة وغير ذلك كإثباتها عليه (قوله والذي ينبغي أن يقال إنما اعترض في المدونة الخ) أي قل بتعريب مطلق الحاجة وفيه أن المدونة ظلت الحاجة إلى أكلهم مارطين ويجب بأن الحاجة للمدونة والغيب والتبر لا تكون إلا عند الحاجة وأن أكل الكلب على أنه نص في التوضيح على أن علمه التبر يصح فيهما التوسعة على أهلها على مذهب المدونة والموطأ إلا أن الحاجة داعية إلى أكلهم مارطين اه ففهم منه أن العلم في التوسعة والحاجة علم للتوسعة (١٧٥) وقال بعض الشراح والظاهر أن يقال العلة

التوسعة على أهلها واخضعت التوسعة مع ما دون الحبوب لأن شأنهم أن ياكلوا ويأخذوا كمال الطيب بخلاف الحبوب فإنه لا يتنقع بها كمال الانتفاع لا بعد كمال الطيب (قوله وفي التعليل الثاني نظر) أي وفي السماعي التعليل الثاني نظر (قوله لا أن يزنيون الخ) حاصلة أنه ينبغي على كون العلة تبريرا لحزب أي إمكانه أنه لا يخبر من غيرهما ومن المعلوم أن مقتضى ذلك كونه لا يمكن تخبر بص غيرهما وحاصل النظر أنهم صرحوا بجواز بيع الزنسون واللب وما ذاك إلا أنه يمكن حزبهما فلو لم يمكن الحزب لهما لم يمكن بيعهما والتالي باطل فكذا المتقدم وحيث يمكن حزر غيرهما فكيف يصح أن يقال ينبغي على الثاني عدم تخبر بص غيرهما (قوله وطابت عطف تفسير) قوله وتقدم أن الخ) فيه أن الذي تقدم انما هو الحاجة على أنها معترض التعليل باختلاف الحاجة بأنه انما ذكر في البيع وأما ما قاله الحاجة

في المدونة الأول فيلزم على ما قال أن يكون المشهور تخبر بص غيرهما إذا احتج بالسماع وليس كذلك والذي ينبغي أن يقال إنما اعترض في المدونة تشددا للحاجة في غالب الأوقات والأزمان والزنسون وغيره وليس كذلك وفي التعليل الثاني نظر لأن الزنسون واللب يحوز بهما إذا ذك فلو لم يمكن الحزب فمالم يخبر بهما اه (ص) إذا حل بيعهما واختلفت حاجة أهلها (ش) هذا بيان وقت انحصار وهو غرض قول المدونة تخبر بص الكرم عينا إذا طاب وحل بيعه والتخل إذا زفت وطابت وحل بيعها أي لأن حلية البيع عندها يحصل حل منفعة أو باب الشيء المخبر من أي كل ومعاوضة لا قبل وتقدم أن علمه التبر يصح اختلاف الحاجة فمهم مريد البيع ومريد الاكل ومريد التيسير وهو ظاهر قول السماعي لا يخبر من إلا انفس والغيب الحاجة إلى أكلهم مارطين اه وسيتضح في المؤلف حيث ذكر الاختلاف هنا شرط طمع كونه علمه الأقرب نصب قوله (نحلة نخلة) على الحال بتأويل مفضل مثل بابا ما أي لا يجمع الخارص الحائط في الحزر ولا يجوز به بل يحرز كل نخلة على حدة لأن الجمع أقرب إلى الخطأ أما كثر من نخلة فإن اتحدت في الجفاف جاز والافلاقي المفهوم تفصيل (ص) بأسقاط قصصها لاسقطها (ش) يعني أن الخارص يسقط باجتهاد ما يعمل طاعة أنه إذا جف التمر أو الزبيب ينقص منه بفعل ذلك في كل نخلة يقول مثلا قدر ما على هذه كذا وإذا جف ينقص كذا فجعل على قوله أن كثر عدلا وأما ما ربه الهوا أو أكله الطير وما أشبه ذلك فإنه لا يسقط لأجله شأنا تغلب الحائط الفقراء هو غرض ما رده قوله لاسقطها وإذا لم يسقط عنه هذا ظمير به والصلة ولا كذا والعطف من باب أولى في عدم الاسقاط وسقطها بفتح الصاد ويكون بمعنى مقبول ويسكونها أو يكون بمعنى فاعل (ص) وكذا الواحد (ش) يعني أنه يمكن خارص واحد أن كثر عدلا عارفا لهما كم فيصون أن يكون واحدا وكان عليه السلام يبعث عبدا قنبر وواحدة وحيدة خارصا إلى خير بخلاف حكي الصيد فلا يمين التعدد والفرق أنهم لما كانا خبر جان عن الشيء من غير جنسهما القومين والتقويم لا يكتفي فيه واحد ولنص الآية (ص) وإن اختلفوا فالأعرف (ش) يعني أن خارص ثلاثة في زمن واحد قد انفقوا فلا كلام وإن اختلفوا فقل أحدهم مثلا استأخر غنمية وآخر عشرة أخذ يقول

كافي نص المدونة وإن لم يختلف اه فالتعن أن يقول واحتاج أهلها أو احتاج ما وجب بأنه أطلق اللزوم وهو الاختلاف وأراد أن يزمه وهو الوجود دونه يلزم من الاختلاف الوجود فكأنه قال لوجود حاجة أهلها على أن وجود الحاجة بالقبول ليس بشرط بل المراد القلعة أفلاحة محشى نت (قوله وحيث تغير الخ) وأوجب بأن إطلاق الشرط عليهم لا اعتبار توقفه المأمول على علمه كوقوف الشروط على شرطه (قوله والأقرب الخ) فيه إشارة إلى أن هناك غير وهو كذلك فقبيل منصوب على التمييز من محل التمر وقيل يعمل محذوف أي ويكون الخبر من وإنما كان أقرب لإدائه التفصيل للموطأ في المقام (قوله بل يحرز) وكذا يجوز وتبريرة تبرير في الغيب (قوله فإن اتحدت في الجفاف) أي ولو اختلفت الأصناف (قوله والصلة) عطف علم على خاص (قوله أن كان عدلا عارفا) فهم من كلامه أنه لا بد من كونه مسلما (قوله والفرق أنهم لما كانا خبر جان عن الشيء من غير الخ) من معنى الخبر خبر جان من خرج أي خبر جان في حكمهما عن الشيء إلى غير جنسه

(قوله سواء رأى الأقل أو الأكثر) فبدأ بن عبد السلام بما إذا رأى الأكر وأما إذا رأى الأقل ففي هذا الأصل اختلاف في الشهادات
فهذه الثاني وللذهب في الشهادات تقديم السابقة على المستحبة وعليه فيقدم غير الاعرف لانه ناقل لان الأصل عدم الزكاة كذا قال
القاضي وانظر هل سلم كلام ابن عبد السلام (قوله والاخر كل جزء) أي وان لم يكن أعرف (قوله وان استواء في المعرفة) لا يعني أن
السابقة تصدق بصورتين بنى المعرفة رأسا ونقبي (١٧٦) المفصلة مع وجود المعرفة لأن الأنا شرح أعاد أن المقصود الثانية فقط

الاعرف ان كان سواء رأى الأقل أو الأكثر وقولنا في زمن واحد احتراز عما إذا وقع الخصر بص
منهم في زمان فانه يؤخذ بقول الاول (ص) والاخر كل جزء (ش) أي وان استواء في المعرفة
أخذ من كل واحد جزع على حسب عددهم ان كانوا ثلاثة أخذ من قول كل الثالث وهكذا
فالرأى أحدهم مائة وأخر تسعين وأخر ثمانين ترك عن تسعين وليس ذلك أخذنا بقول
من رأى تسعين انما هو ملوافة ثلث مجموع ما قلوه وصاروا المؤلفات تصدق بقدر المراد تصدق
بأخذ الثلث من قول واحد ملوامين الآخر الثلثين مثلا فكان ينبغي أن يقول من كل نسبة
فأخيه وعهم (ص) وان أصابته بالثمة اعتبرت (ش) الضمير في أصابته لما وقع فيه الخصر
أي وان أصابته بالثمة ما وقع فيه الخصر من قبل فاذنه اعتبرت فان بقي بعدها ما يجب فيه
الزكاة كما لا خلاف وليس هذا يسع وجه الشيخ عبد الرحمن على ما سيع بعد الطيب انظر
نصفه في شرحنا الكبير (ص) وان زادت على خمر من عارف فالأحب الأخرج وهل على
ظاهرها أو لوجوب تأويلان (ش) تقدم أنه بشرط في الخمر أن يكون عدلا طاهرا
فإذا خسر في الثمرة فوجبت كذا ما خسر من فانه يأخذ كذا الرائد قبل وجوبه وقيل استصحابا
فالغيبا من خسر عليه أربعة أوسق فوجبت خمسة فأحب إلى أن يزكى له لأنه أصابة الخمر اصر
اليوم فقول الامام أحبابي أن يزكى حله بعض الاشياخ على الوجوب كالماكم يحكم بظهور
أنه خطأ صراح وهذا جل الاكثر وجهه بعض على الاستصحاب كان رشدا وعياض تغلبه بقلة
أصابة الخمر اصر فلو كان على الوجوب لم يفتن الى أصابة الخمر اصر والى خطيئهم ومفهوم
زادت لو نقصت الثمرة عن خمر من الصل العارف فان ثبت النقص بالبينة العادلة عمل بها
والا لم تنقص الزكاة ولا يقبل قولهم في نقصها الاحتمال كون النقص منه فالة الجلاب
ومقتضى التعليل أنه لو تحقق أن النقص من خطأ الخمر لنقص الزكاة وهذا الموضوع أحد
مواضع من المدونة حل فيها على الوجوب ومنها لا يتوضا بشي من أو الابل والابل وألبانها
ولا بالعسل المزوج ولا بالنبيذ والتم أحبابي من ذلك ومنها قولها في العبد يظهر أحبابي
أن يصوم ومنها قولها في السلم الثاني اذا باع الوكيل بغير العن أحبابي أن يضمن وفي السلم
الثاني النصراني يبيع الطعام قبل قبضه وقد اشترى من مثله أحبابي أن لا يشتره مسلم
حتى قبضه من النصراني ومنها قوله في استبراء الامة الرائعة يغيب عليها غاصب أحبابي أن
يستبرأ وفي الحج الثالث أحبابي أن يصوم مكان كسر المذموم وفي الصلاة وأن من يفرقة
أو شروها أو بشي مما يشغل أحييت له الاعادة بأدوا في الجفر ولا يتولى الجفر الا القاضي قيل
فصاحب الشرطة قال القاضي أحبابي وفي السرقة أحبابي أن لا تنقطع الألباء والاجداد
لأنهم أبدا ولا ينفذ تعلق عليهم (ص) وأخذ من الجب كيف كان (ش) يعني أن الزكاة تؤخذ
من كل نوع من أنواع الحياذا اجتماع من الأوقاع نصاب ويؤخذ من كل نوع بقدره فان كان

(قوله على ما سيع بعد الطيب) أي
أنه اذا يسع بعد الطيب ثم أصابته
بالثمة فان كانت ثلثا فأكسرت
من البائع ما أوجب لوجوب رجوع
المشتري بحصته من الثمن على
البائع ونظر لما بقي فان كان نصابا
زكاة والا فلا وان كان دون الثلث
زكى جميع ما باع وظاهره ولو كان
الباقى بعد اداون النصاب وقوله
لوجوب رجوع المشتري ظاهره
وان لم يرجع به ما وقع في أثناء كلام
الخطاب حتى يرجع المشتري
ومقتضاها الرجوع بالقيل وانه
انما يرجع بالفصل لم يسطع عن
البائع زكاهما أجمع فانظره وانظر
عب وقدم قال الأولى حل كلام
المصنف على العموم فيقال يحمل
كلام المصنف على ما سيع بعد
الطيب وعلى ما يسع قبل وعلى ما لم
يسع أصلا كما ذهب اليه شارحنا
فان كان الباقي في التسعين الاخيرين
نما بازكى والا فلا وقد يقال حله
على غير ما ذكره الشيخ عبد الرحمن
يؤدى الى نوع تكرار مع مفاد قوله
وان تلف جزع نصاب ولم يمكن الاداء
سقطت ولا يعني ان اعتبار الجائحة
وعدمه انما يظهر فيما خسر من قبها
وعلى تقرير شارحنا لافريقين
أن تأخذ الجائحة الثلث أو أقل

لان الجميع على ما ذهبه (قوله وان زادت على خمر من عارف) أي وعدل فان لم يكن طارفاً أي
أول يمكن عدلا لوجبا الأخرج باتفاق (قوله وهذا على حل الاكثر) يعلم منه ترجمه (قوله يبيع الطعام) أي يريد ببعه قبل قبضه لقوله
أحب إلى أن لا يشتره مسلم الخ (قوله حتى قبضه) أي المشتري من النصراني يحتمل البايع الأول ويحتمل من ياتيه أي بان يقبضه
من ياتيه ثم يعطيه لمن يريد انشر امنه على أنه لا يشتره حاله على قبض المشتري بل يكفي قبض ياتيه من ياتيه ويحتمل حتى يقبضه
باتم السلم وقوله من النصراني أي الذي هو البايع الأول وأولى لو كان مسلما

والقصة وما أشبهها من جملة تلك الحول (قوله فيحصل كلام ابن غازي الخ) أي القائل بأن وقت بمعنى بعد (قوله أي وقت الخ) الأول أن يقول والمراد وقت تقرر الشراء بواب آخر (قوله لا يوم الحصول) أي لا يملأه كان المراد يوم الحصول بل يضم ما يقع بعد الشراء وقبل البيع ولو قلنا يوم الحصول يضم ما يقع قبل الشراء ويوم الحصول مع أنه لا يضم على العقد (قوله خلافاً لأشبه) حاصله أن العقد كلام ابن القاسم وهو أن تاريخ وجود يوم الشراء المعتبر قد مر وجود تاريخ الحصول وأشبهه قد مر من الحصول فلما حصل أن العقد له لا يوفق الخسعة قبل مرور الحول أو بعده وقبل شراء السلعة ثم اشتراها بالجملة الباقية فباعها بخمسة عشر فلا يضم بقبضه قد عرفت، فإن عرفه وأما الفسخ فقال ابن عرفة ما عاين من أصل فارن ملكه غنوة حواناً وأنياباً وأرض فقوله ما عاين في الجنسية لأن المراد عرفاً بالغة المال وهو أحسن من عبارة ابن الجاحب في قوله غنوة لأن الغنوة مصدر وقوله عن أصل أخرجه القائدة وقوله فارن ملكه غنوة ما أخرجه بالرجح لأنه لم يقرن غنوة الملك بل

(١٨٥)

الغنوة غنوه ووضعه بقوله حساناً وأنياباً الخ وقوله فارن أي بالقوة لأنه ما عنده (قوله واستقبل الخ) ومنها فيما يظهر ما يقبض من وظائف وجوال لم يشترها ولا الجنس الاقتصاديات ويحتمل ولو اشترها حال المبدول فيها مقابلته بغير ماله كالمعدن لا شراء حقيق وهو التجنين ومن الفوائد ما يحصل للأنسان من عمل كآجرة كتابة وصناعة أو اطعمة أو نحو ذلك (قوله لا عن غرض ملك لتجر) يصدق بصورتيه بأن لا يكون عن غرض أصلاً أو غرض غير تجر بأن يكون عرض فنية (قوله وهو معنى قوله وهي التي تجدد الخ) فبمعنى بل أزيد معنى الآن يدل الخ (قوله أي وميراث) بيان لما دخل تحت الكاف (قوله أدخله الخ) أي أدخله في الفائدة من ادخال

كما قاله ح أي الآن التي يأتي بمعنى بعد ما عاين عند فيحصل كلام ابن غازي على أنه قد مر معنى لا تقدر أرباب أي وقت تقرر الشراء متى كان وقت تقرر الشراء كان بعد الشراء بالضرورة ولو أنفق قبل الشراء بل يضم على المشهور بناء على تقدير الرجح موجود يوم الشراء وهو مذهب المدونة لا يوم الحصول ولا يوم الحول خلافاً لأشبه والمغيرة فإذا مضى لعشر ذوات عنده شخص حول فاشترى بخمسة منها سلعة ثم أنفق الخمسة الباقية ثم باع السلعة بعد ذلك بأيام أو سنة أو سنتين بخمسة عشر فإنه يزك عن عشرين فلا يوفق الخمسة قبل شراء السلعة ثم اشتراها بالجملة الباقية فباعها بخمسة عشر فلا يزك كعقله حتى يبيعها بعشرين ولم يقر غرض من الكلام على حكم الرجح شرعي في بيان حكم الفائدة مع ما على تصويرها بالمال المقصود بالذات فقال (ص) واستقبل بفائدة تجددت لا عن مال (ش) عرفت ابن عرفة القائدة بقوله هي مملك لا عن عوض ملك لتجر وهو معنى قوله وهي التي تجددت لا عن مال فقوله لا عن مال خرج بالرجح والفسخ ومثلها بقوله (كعطفة) أي وميراث ولا يمكن ذلك شاملاً لأن عرض الفينة وهو أحد فروع الفائدة أدخله بقوله (أو غرض من) أي أو تجددت عن مال غير من كي فهو معطوف على معنى قوله لا عن مال ومثله بما لا يرد في الخارج غرضه قال (كثمن) عرض (مقتضى) واحتج به عما تجددت عن مال من كي كمن سلعة التجارة فإنه من كي الحول أصله كاجر وما قرأ من جعل قوله تجددت له موصول حذف مع مبتدئه لأصالة الفائدة المحصورة القائدة في النوعين وانذفع الاعتراض عنه بأنه هو من الفائدة أعم مما ذكره أن كلام المؤلف معتد بما إذا كان المقتضى غير مائة فإن كان مائة أو مائة بعين أو نوعاً على حال الأصل وهو المبدل أن كان نصاً أو بان كان دون نصاب فإن أنه بغير استقبل وإن أنه نوعه بنى على حال المبدل ثم أنه يستقبل بنى المقتضى حوالاً من يوم قبضه سواء باعه بتدقيق قبضه فوراً أو باعه وآخر قبضه ولو فوراً أو باعه بمؤجل ولو آخر قبضه فإراهنا هو ظاهر كلام المؤلف هنا وهو موافق لظاهر كلام المدونة وقوله بعد لا عن مشتري الفينة وباعه لأجل فلكل إشارة لطريقة ابن رشد وهي مخالفة لظاهر المدونة (ص) وتضمن ناقصة وإن بعد علم

(٣٤ - غرضي ثاني) الجزئي في الكلي بقوله (قوله فهو معطوف على معنى قوله لا عن مال) إذا لم يقتضد عن غير مال أو عن مال غير من كي ويجوز أن يكون قوله لا عن مال معطوفاً على محذوف والتقدير وهي التي تجددت عن غير مال لا عن مال أي لأن تجددت عن مال فلا يستقبل والمعطوف عليه بلا يجوز حذفه إذا علم كقولك أطمعتك لا تنظم ويكرن بقوله أو غير من كي معطوفاً على المحذوف والناسب وهو معطوف لأنه لم يتقدم ما يتفرع عليه (قوله صفة موصول) أوصفة موصوف وانما حذف المبتدأ والموصول أو الموصوف للعلم بها ألدس لساناً فائدة غير هذه وحذف ما يعجز جاز كما قال ابن مالك وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدر كأن قال قاله ما الفائدة فأجاب بقوله وهي الخ (قوله ثم أن كلام المؤلف مفيداً لنا) كأن الخ تأمله مع مفهوم كلام الصنف وذلك لأن الماشية من كة أي الشاة فيها الزكوة والمصنف قد قال أو غير من كي فاذن لا حاجة لتلك التقيد (قوله بنى على حال المبدل الخ) والفرقان الإبدال من النوع شيبة بالتأنيح بخلاف العين فأله بعض شيوخنا (قوله وتضمن ناقصة) اعلم أن الناقصة لا تضم لما بعدها إذا حصل لها ربح كمل به التصاب قبل حول الثانية سواء حصل الربح قبل وجود الثانية أو بعده واعلم أن أقسام الفوائد أربعة إما كانت

أو ناقصتان أو الأولى كلمة والثانية ناقصة أو عكسه الكامل لا يضم والناقص الذي بعده كامل يضم إليه والناقص بعد الكامل لا يضم لیسقه بالكامل والناقص يضم للناقص كما يضم للكامل (قوله ثالثة أو ثالثة) المضي ضم ناقصة وان بعد تمام لثانية فقط أو ثالثة أو ثالثة (قوله) ويصير لها بعد (١٨٦) حول مؤنث ولو كان ناقصا نصاب لانه بعد تمام النصاب

ثالثة أو ثالثة (ش) يعني أن الفوائد يضم بعضها البعض فإذا استفاد فائدة بعد أخرى فإن كانت الأولى ناقصة ابتداء كضمير مثلا أو كانت كاملة أو لا ثم رجعت إلى عشرة مثلا قبل جريان الزكاة فيها فإذا استفاد ما يكمل النصاب فلهما يضم إلى الثانية ويصير حولهما من حول الثانية فإن نقصت الأولى والثانية عن النصاب كنصف أو خمسة فأنهم يضمون إلى ثالثة ناقصة مكملتهما نصابا أو كاملة كعشرين ويصير حول الكل من يوم أقاد الثانية وهكذا انضم الثالثة والرابعة إلى ما يكمل النصاب مما بعده فإذا كل النصاب وقبض عن الضم ويصير لها بعد حول مؤنث بقوله وتضم ناقصة لثانية رفقا برب المال وقوله ناقصة حال من نائب فاعل انضم أي تضم الفائتة حال كونها ناقصة أو نائب فاعل انضم أي فائدة ناقصة وقوله وتضم أي يجب ضمها وقوله وان بعد تمام أي وقيل الحول دليل الاستئناس أي وان بعد تمام النصاب لا الحول خلافا لما شرحه ولو قال وتضم ناقصة لم يكن لأخصر وهذا كله بالنسبة للعين وأما الماشية فقد تقدم أن ما حصل من فائدتها بعد النصاب يضم كما مضى في قوله وضعت الفائتة (ص) لا بعد حولها كلمة فاعل حولها (ش) يعني أن الأولى إذا عرض لها النقص تضم لثانية عجلها إذا لم يحل عليها الحول وهي كلمة أما إذا كان النقص انما عرض لها بعد أن حال عليها الحول كلمة فاعل ما حيث لا تضم لما بعدها بل ترك على حولها يراد إذا كان فيها وفيها بعد ما نصاب والاقضمان إلى ما بعدها قوة إلا بعد الخ مستثنى من قوله وان بعد تمام استثناء مستللا من مستثنى من التمام وبعد متعلق بالمستثنى المقدر بعد الأعي تنص التحول عليه المستثنى منه ترك الأولى عند حولها بالنظر لثانية والثالثة على حولها بالنظر الأولى لكن يلزم على ما ذكر في الثانية قبل مرور الحول عليها حيث تركت الأولى حيث لم تضم بالنظر لما بعدها إلا أن يقال روي قول أشبه الذي يشترط الاجتماع في المثلث وبعض الحول وأشار بقوله (كالكاملة أو لا) أي أن الفائتة الأولى إذا كانت كاملة من أول الأمر واستمرت على كمالها فإنها لا تضاف إلى ما بعدها ولا يضاف إليها وكان الأولى اعفاها لأنها مستفادة من قوة لا بعد حولها كلمة (ص) وإن نقصت أفرج مع فيها أو في إحداها تمام نصاب عند حول الأولى أو قبله فعلى حولها وقض ربحها ولو بعد عشر ربحها لثانية على حولها وعند حول الثانية أو قبله فيه لا يجمع فيه كعده (ش) يعني أنه إذا استفاد فائدة بعد أخرى ونقصت عن النصاب بعد جريان الزكاة فلهما كصيرور الحزمية محسوبة والرحبية مثلها فإن حال عليها الحول فأيا وهما ناقصتان بطل حولهما ورجعنا كال واحد لا كلفه ثم أن أقدم من غيرهما ما يشبه معهما ما قبله من كذا مستقبل بالجميع حولا من يوم أقاد المال الثالث هذا ما لم يقتر فيها أو في إحداها ما يكمل النصاب أو لم يجز فرج بينهما أو في إحداها تمام نصاب فلا يحتاج وقت كمال النصاب من خمسة أوجه أشار إليها بقوله فإن حصل الكمال عند حول الأولى بحزم أو قبله كذا لجهة فعلى حولها بحزم ورجع فخص صاحبة الربح به ترك معهما وان انجر فلهما بعد خطهما فاض ربحهما على حسب عدد ما فترج ربح كل واحد على حولها وأما إذا لم يخططهما ترك كل واحد ربحها وان حصل بعشرين مثلا من حول الأولى كرجع فهي منه

يصرير ما حصل من الفوائد على حوله ولا يضم لما قبله ولا يضم ما قبله لأنه لا يضم إلا الناصب وأما الكامل فلا يضم لما بعده حيث استمر على كماله أو نقص بعد تمام حول وكان قد مضى ما بعده نصاب (قوله فعلى حولها) أي ولا تضم لثانية بكل ما مع الأولى نصاب بل تبقى الأولى على حولها وأما التي لم يسرها حول بل كانت ناقصة ابتداء أو عرض لها قبل مرور الحول فأنها تضم لما بعدها وهي المتقدمة في قوله وتضم ناقصة ولكن بحال الضم بالمختصر في الأولى ويرج فيها ما يكملها والا فتبقى على حولها ولا تضم لما بعدها لأن الربح حوله حول الأصل قال ابن عرفة ويوجب إحداها نصابا يرجع قبل اجتماعهما في حول ناقصتين كبلغها إياها ابتداء كان قبل مضى حولها أو لا حولها من يوم بلغته اه (قوله) يراد إذا كان فيها مع ما بعدها نصاب ولا يضم كل منهما إلا أخرى (قوله) والاقضمان لما بعدها هذا انما علىهما الحول ناقصتين وإما أن كلتا قبل مرور الحول بقيت كل على حولها (قوله) مستثنى من قوله الخ في الحقيقة المستثنى منه محذوف والتقدير وان بعد تمام في كل حالة من الحالات التي حالة قصصها (قوله)

دعى الثانية قبل مرور كان في أصل نصته تركه ثم عدلها للفتنة دعى (قوله) لأنه مستفادة أي الأولى إلا أن قال الشيخ أحدهما كليل الأول (قوله فعلى حولها) أي فيهما ناقصتان على حولهما أو قبيحتان على حولهما لكن جعل الجواب جملة تسمية أكثر قاله البدر (قوله هذا) أي ما ذكرناه ما لم يتغير فيها أي قبل مضى الحول عليهما ناقصتين (قوله) وأما أن لم يخططهما الخ فأنزج في إحداها ما عطلت اختصاصه بطل حولها عنها جعل لثانية لا الأولى

الاولى ان يبرز كانه قبل حول محقق (قوله أي وليس فيها أي مع ما بعدهما) الاولى اسقاطها لانها تفيد ان هذا شيئا يسمع انهم ليس
 بعدهما شي (قوله فان خرج فيها وفيما حدث) والاولى أي أو وفيما حدث بعدهما أي على تقدير ان يكون هناك بعد قوله وفيهم أنها
 نقتض بعد الكمال أي بعد الحول (قوله كما يفهم الخ) جواب عن سؤال وهو أنه لو حذف قوله وان نقصنا كالتف لم يعلم ذلك فأجاب بان
 ذلك يعلم من كذا (قوله ويضمان لما بعدهما) أي ويصدر الحول من هذا البعد الختم (قوله وانظر تحصيل مسئله الشك) حاصله ان الام
 في قوله لا يهاجمني عند أي الشك في الراجح عند حول أي ما حصل هل عند حول (١٨٧) الاولى أو الثانية أو بينهما أو بعدهما فانما
 يركبان عند حول الثانية أو الاولى

والثانية على حوله وان حصل عند حول الثانية وجب انتقال الاولى اليه وز كتلمع عند
 حول الثانية فقوله وان نقتض أي وليس فيها أي مع ما بعده ما نصاب بدليل قوله خرج علم
 نصاب أو ما لو كان فيهما مع ما بعده ما نصاب فكل على حوله حصل بخروج أو قوله وان
 نقصنا أي ويرجعنا للنقص بعد التمام وجرى ان كل في كل منها لان الكلام فيما يأتي كل مال
 على حوله ولا يكون ذلك في الناقصين ابتداء لان الاولى تضم الثانية كما اشار اليه ابن غازي
 وعلما ان هذا التفصيل على الوجه الذي ذكره المؤلف ليس خاصا بهذا المذهب بل يجري أيضا
 فيما اذا نقصت الاولى فقط بعد جريان ان كل في كل ما لو كان المؤلف وان نقرر الحول لكل ور
 لكل واحد فالمداري نقرر الحول لكل منهما فالحول المؤلف وان نقرر الحول لكل ور
 فيما الخ لتشمّل المسورتين المذكورتين وكذا لو حذف قوله كالكمية أو لا وقال عقب قوله
 الا بعد حولها كلمة فعلى حوله امانة فان خرج فيما وفيما حدث بعدهما أو في احدهما تمام
 نصاب الخ لا فاذ ذلك مع الاختصار وبقوم أنها نقصت بعد الكمال من قوله الا بعد حولها كلمة
 كما يفهم من قوله خرج فيما أو في احدهما تمام نصاب ان ما بعدها أخرى ناقصة وأما للرجوع
 للنقص بعد التمام واستمرنا في نقصهما حولها كمالا فان حولها مبطل ويضمان لما بعدهما
 وكذا اذا حصل ذلك في أكثر من قائدين وانظر تحصيل مسئله الشك المشار اليها قوله أو شك
 فيه لا يهاجمني في شرحنا الكبير وقول المؤلف كيعده تشبيه في مطلق النقص الى ما تأخر
 اذا حصل الراجح بعد حول الثانية فان حول الاولى والثانية يضم الى ذلك البطلان وان حال
 حولها فانفصلها حال حول الثانية ناقصة فلا زكاة (ش) يعني اذا كان لشخص قائدان لانضم
 احدهما الاخرى كمالا كان عند عشرة وعشرة حال حولها ثم صارت بعد الحول عشرة
 واستفاد بعد ذلك في رجب عشرة فانه اذا جازعهم وعندهما عشرون فله بركتها أي العشرة
 الحريمة بالنظر الى العشرة الرجبية فاذا أتتها بعد ذلك أو تلفت فلاز كة عليه للعشرة
 الرجبية فتصورها عن النصاب لانها انما كانت تركت لتلوا الاولى وجلسا كلامه على
 القائدين الذين لا تضم احدهما الاخرى في حال بعضهم خلافا لما عليه المواقف انهما
 قائدان تضم احدهما الاخرى لا لتتمام حول الثانية والمؤلفا ثبت لها حول ولكن جعل
 كلام المؤلف شاملا للمسورتين (ش) والمؤلف يدعي على العبارة لا يبيع كلمة عيدها وكتابه وعرة
 مشترى (ش) هذا عطف على قوله واستقبل فثبت تصديدها الخ فتدبره فائده لان
 العطف يقتضي المغايرة مع أمارة المؤلف قال بعضهم هذا غلط لان وحيد لا اعتراض
 والمغنى ان اللفظ الناشئة عن بيع التجار يقلل بيع طليها كلمة العبد المشتري للتجارة فأكراه
 وكبحوم كتابه لان المأخوذ من الحيوم غلة لا من رقبته مالا لا خدم العبد اذا عجز وغلة

والثانية على حوله وان حصل عند حول الثانية وجب انتقال الاولى اليه وز كتلمع عند
 حول الثانية فقوله وان نقتض أي وليس فيها أي مع ما بعده ما نصاب بدليل قوله خرج علم
 نصاب أو ما لو كان فيهما مع ما بعده ما نصاب فكل على حوله حصل بخروج أو قوله وان
 نقصنا أي ويرجعنا للنقص بعد التمام وجرى ان كل في كل منها لان الكلام فيما يأتي كل مال
 على حوله ولا يكون ذلك في الناقصين ابتداء لان الاولى تضم الثانية كما اشار اليه ابن غازي
 وعلما ان هذا التفصيل على الوجه الذي ذكره المؤلف ليس خاصا بهذا المذهب بل يجري أيضا
 فيما اذا نقصت الاولى فقط بعد جريان ان كل في كل ما لو كان المؤلف وان نقرر الحول لكل ور
 لكل واحد فالمداري نقرر الحول لكل منهما فالحول المؤلف وان نقرر الحول لكل ور
 فيما الخ لتشمّل المسورتين المذكورتين وكذا لو حذف قوله كالكمية أو لا وقال عقب قوله
 الا بعد حولها كلمة فعلى حوله امانة فان خرج فيما وفيما حدث بعدهما أو في احدهما تمام
 نصاب الخ لا فاذ ذلك مع الاختصار وبقوم أنها نقصت بعد الكمال من قوله الا بعد حولها كلمة
 كما يفهم من قوله خرج فيما أو في احدهما تمام نصاب ان ما بعدها أخرى ناقصة وأما للرجوع
 للنقص بعد التمام واستمرنا في نقصهما حولها كمالا فان حولها مبطل ويضمان لما بعدهما
 وكذا اذا حصل ذلك في أكثر من قائدين وانظر تحصيل مسئله الشك المشار اليها قوله أو شك
 فيه لا يهاجمني في شرحنا الكبير وقول المؤلف كيعده تشبيه في مطلق النقص الى ما تأخر
 اذا حصل الراجح بعد حول الثانية فان حول الاولى والثانية يضم الى ذلك البطلان وان حال
 حولها فانفصلها حال حول الثانية ناقصة فلا زكاة (ش) يعني اذا كان لشخص قائدان لانضم
 احدهما الاخرى كمالا كان عند عشرة وعشرة حال حولها ثم صارت بعد الحول عشرة
 واستفاد بعد ذلك في رجب عشرة فانه اذا جازعهم وعندهما عشرون فله بركتها أي العشرة
 الحريمة بالنظر الى العشرة الرجبية فاذا أتتها بعد ذلك أو تلفت فلاز كة عليه للعشرة
 الرجبية فتصورها عن النصاب لانها انما كانت تركت لتلوا الاولى وجلسا كلامه على
 القائدين الذين لا تضم احدهما الاخرى في حال بعضهم خلافا لما عليه المواقف انهما
 قائدان تضم احدهما الاخرى لا لتتمام حول الثانية والمؤلفا ثبت لها حول ولكن جعل
 كلام المؤلف شاملا للمسورتين (ش) والمؤلف يدعي على العبارة لا يبيع كلمة عيدها وكتابه وعرة
 مشترى (ش) هذا عطف على قوله واستقبل فثبت تصديدها الخ فتدبره فائده لان
 العطف يقتضي المغايرة مع أمارة المؤلف قال بعضهم هذا غلط لان وحيد لا اعتراض
 والمغنى ان اللفظ الناشئة عن بيع التجار يقلل بيع طليها كلمة العبد المشتري للتجارة فأكراه
 وكبحوم كتابه لان المأخوذ من الحيوم غلة لا من رقبته مالا لا خدم العبد اذا عجز وغلة

فأضافه الحول اليها باعتبار أنه مر عليها لا انتموها لشرعنا ولو قال ولو مر عليها الحول لتسلم من هذا ويمكن ان يقال ما ذكره المؤلف بانه
 على الظاهر أي ان لكل واحد منهما حول لا يحسد الظاهر وان لم يكن ذلك لاولي شرعا (قوله عن بيع التجار) وأولى أنه يستقبل
 بالمجدي عن بيع الفتاة أو البيع المكثرة لقيمة وأما المكثرة بالتجارة فان عليها كل ربح (قوله هذا عطف على قوله واستقبل الخ) فيه
 تساهل معطوف على قوله فائده (قوله ولذا قال بعضهم) أي ولو روي هذا الاعتراض قال بعضهم في دفعه هذا غلط فان لاجحة لقوله
 وحيد لا اعتراض بل قال بعضهم قال بعضهم هذا غلط لان كان أحسن (قوله والاخذ بالابتداء الخ) وجهه ان الكتاب لم يثبت في

مقابلته بقوله لم يجمع بين الجزالة إلا على رتبة نفسه بل يجمع عبد القلم أنه ليست غرضاً عن الرتبة وإنما الكتابة عتق على مال (قوله المستتر) الخ أي الماشترى أصله لأن الشراء إنما يقع على الشجر والثرى حصل عنده بعد الشراء وأوصل قبل الشراء لأنه لا مغيراً أو غير (قوله لا تمن قيل الفوائد) على لقوله يستقبل (قوله لا تمن قيل الفوائد على المشهور) خلافاً لمن قال إنها ريج (قوله ولهذا) أي ومن أجل قوله على المشهور (قوله هل هي من قبل الأرباح) وترتبع على كونهم من قبل الأرباح أن حول الربح حول أصله وقوله أو ممن قيل الفوائد أي فيستقبل ثم هذا بخلاف ما تقدم من أن الفقه مغاير لقلنا مثلاً لأن يقال المغايرة طريفة ابن عرفة (قوله أي وعن كتابة) يخالف قوله الأول وكيفوم كتابة والمعنى صحيح على كل حال في لـ وقوله وكتابه وكذا قوله باعها على المذهب بالاستسظهار والطلب بقوة الظاهر أي ختمها بغية بقرتها بقوله وكتابه أي وعن كتابته اهـ (قوله باعها لفردة) وحاصله أن موضوع المصنف كانت القرعة لا مغير موجوداً أو موجوداً غير مؤثر إذ ما حقه أن يستقبل بمن تلك القرعة باعها لفردة أو مع الاصول سواء كانت ههنا أي قرعة كفضل وعن الأول لا كنوع ورومان سواء جبت كل (١٨٨) في عينها أولاً وقوله فيما يأتي وأن جبت كثرة في عينها أي لا راجع لهم نعماً وإنما

ورجعنا بعد الاستئذان ومانا بال
 الاصل فزك حله لاول واما
 ان لم يجدوا لم يمارق الاصول فان
 باعها لم يضر فذلك وان باعها
 معها فهي نسيح للاصول ان باعها قبل
 الطبيب سواء كانت مما تركى او لا
 ويكون ويجازى كحل لاول
 وان باعها مع الاصول بعد الطبيب
 فيستقل بثمنها لولا من يوم قبض
 الثمن لان يوم التركة كان وجبت
 زكلفت عنها لان قوله وان وجبت
 زكلفت الا يرجع اليه من خلاصته انه
 يستقبل بالثمن حولا لمطلقا وجبت
 زكلفت عنها ولا والموضوع ان
 الثمن يوم الشراء لم تكن موحدة
 او موجودة غير ماورة واما ان
 كانت ماورة فانه يزك الثمن لحلول
 الاصل الا ان كانت مما يزك
 وزكهاو باعها فالحول من يوم
 التركة قد اما الاعتناء لفظ المصنف

ورد معنى ثمان هذا الاستثناء الذي هو قوله **الأمور** الخ **تجزئ** لا يعول عليه وقال **الحال** لصفها منصفه قوله **وغيرهم**
 وغير متبصرى التجار ولا ثم فيه فاعر عندما فيه تجر لم يلبسوا أمراً ولا ثم تجزئ في السوريين و باع قبل الطبيب أو بعد منفرداً ومع
 الأصل سواء كان عمار كثره أو ألقاه بسبق قبل منها أو لم تجر عينا على المتصور وإن ثم تشارك الأصول فإن باعها منفرداً فكذلك وإن
 باعها معاً فهي تسع للأصول أو باعها قبل الطبيب سواء كان عمار كراً أو لا وبعد وهو عمار كراً أو ما زجر كيو قصرت عن النصاب فإن
 كان فيها النصاب فخص الثمن على قيمتها وقمة الأصول واستقبل عيناها أو كثر ما بال الأصول على حول الأصل وعليه إلا تنز كذا الفقرة
 العشر أو نصفه فله في كتاب محذور تجزئ من ما يجب فيه كذا وكذا وغير فعل غير ما يجب فيه كذا كذا لا يكون غلباً بال محذور به يكون
 تابعاً للأصول وإن طاب وبس وما يجب فيه كذا كذا تكون غلباً للطبيب **(قوله الأمور** الخ **)** الاستثناء منقطع لأن هذين لم ينفردا
 وانظر لوشك في كونهما مؤتمنوم الشراء وشقي طبعها على أنها غير مؤتمنة **(قوله وهذا في الفقرة)** أي قد زكفت الفقرة في الكلام
 على زكفت عينا لأن هذا يأتي **(قوله وأنا كثرى الخ)** يفيد أنه كان أكثرى الأرض فكتبة ثمانية وزرع التجار فله يستقبل أيضاً
 حولاً من فضة عن ماباعه **(قوله عمال التجارة)** الظاهر أن ذلك ليس شرط بل ولو كان المال لمصلحة أو وصدة

(قوله انه لو اشترى الخ) الفرق بين الكرا والتمسك ان ما اشترى التجارة العرض حصول الربح في ذاته حيث يبيعه واما ما اشاعه فهو فائدة بخلاف ما كثر في التجارة فان العرض ما اشاعه ولذلك كان ما اشاعه ربحا مما مثل هذه المسئلة ما لو كثر دار التجارة واكرها من غير فان الكرا الحاصل منها ربح فاذا اشترى التجارة فان ما يحصل من الكرا يكون فائدة (قوله المسترارة) أي أصولها وقوله وكلام المؤلف فيما سبق يفيد هذا أي قوله فيما تقدم كقوله مكثري للتجارة فالشارح هناك احتج به عن غلته مشترى للتجارة (قوله وما في ان الحاجب معترض) هو انما اذا اشترى يكون الحكم كذلك (قوله وهل يشترط كون البذرا الخ) هو انما ان المصلحة ما عزل لزراعة من الجيوب بوجه بذور و بذار (قوله لان الزرع مستهلك) أي لان (١٨٩) بذرا زرع مستهلك أي ناهب فلا يتطره وبعد كسبي هذا رأيت عبا قال ماله

و يفهم انه حلول الاصل لا حلول مستقبل من الخلفاء بينه وبين المتصدق عن سلع التجارة اه ومفهوم ا كثر ما لو اشترى لم يكن الحكم كذلك بل حكم ذلك حكم التفرقة المسترارة في مستقبل يثن ذلك حولا من يوم القبض وكلام المؤلف فيما سبق يفيد هذا وما في ان الحاجب معترض (ص) وهل يشترط كون البذرا ترد (ش) أي وهل يشترط في زكته ما ذكره حلول الاصل ان يكون البذرا نصا إلى المبدؤ وللتجارة فان بذرها مما اتخذ للوقوف فانه يستقبل يثن ما حصل من زرعها حولا لا صدق قبضه وبالله ذهب ا كثر القرو وبن وان شلوا وفهم عليه ابن ونس المدونة أولا يشترط ذلك فيز كيه حلول الاصل ولو كان البذرا في اتخاذ لقوله لان الزرع مستهلك فلا يصح كونه لقوة وهو رأي أبي عمران وفهم عليه المدونة تردده ولا المتأخرين في ردوع قولها للتجارة للجميع أولا لا كثر ما لو زرع فكان الاثن باصطلاحه ان يقول تأويلان وقوله (لان لم يكن أحدهما للتجارة) أي أنه يستقبل بفتح حولا حيث كان أحدهما لقنية وأولوا كانا للقنية فان قلت ما التكتة في التصريح بمفهوم الشرط هنا قلت له لرفع توهم ان الواو بمعنى أو (ص) وان وجبت زكته في عينها في (ش) أي وان وجبت زكاة في عينها بلوغ النصاب وهي من جنس ما في كأي في عين المذكورات وهي الثما المتصددة عن سلع التجارة والخارج من الزرع والاكثرة للتجارة أو للقنية أو غير ذلك في العشر أو نصفه في جميع ما تقدم وتخصيص الشارح لهذا بالغة وتبعه نت قصود وانما ذكر هذا وان علم بما تقدم لم يرب عليه قوله (نظر في الثمن لحول التزكية) وهذا خاص بقوله لا الموزة وبقوله وان ا كثر يوزع للتجارة أي انما كان من التزكية أو من التزكية ووجب الزكاة في عينه قبل بيعه فزكته بوجه نصاب فانه في الثمن اذا مره حولا من يوم في عينه وكذا يقال فيما اذا ا كثر يوزع للتجارة وقد علمت ما قررنا ان قوله ثم في الثمن الخ لا يرجع لقوله وغرة مشترى وانما يرجع لما في كيه حلول الاصل وهو ما ا كثر يوزع للتجارة وما اشترى مؤبرا • ولما فرغ من الكلام على زكاة الربح والقوائد القلة أتبعه بالكلام على زكاة الدين فقال (ص) وانما يذكر دين ان كان أصله مينا يمدأ وعرضه تجارة فقبض عينا (ش) أي ان دين المحتكر سواء كان عرضا أو عينا وانما يذكر في ثمنين يوم في أصله أو ملكه ان يجنيه زكاته ولو أدام عند الدين بغير ما اشترط منها ان يكون أصل هذا الدين عينا يمدأ أو يسكنه فاقترعه لا يمدأ من اربث ونحوه أو عرضه من عروض التجارة من اربا أو احتكالا

من ادارة أو احتكالا رجل على ما هو اعم ولكن على هذا التفرق ينبغي ان يقال قوله من ادارة أي على نفسه لا على غيره ان والمناصب الاول (قوله أي ان دين المحتكر سواء كان عرضا أو عينا) فيه ان المالك اذا اتمها العين فقط كالمستدين (قوله لا يمدأ من اربا الخ) فلا زكاته الا بعد حصول قبضه ولو أخر مقرا ولو قبضت العطية سلم على قبل القبول والقبض من غير فلا زكته لما في الاعوام على واجد منها ما على المعطى بالفتح لعدم القبض ولا على المعطى بالتكسر عند حصوله لا يقبل المعطى بالفتح بين أنما على ملكه من يوم الصدقة ولذا تكونه الثمانية يوم العطية خلافا لما في حضوره عن ان التماس لا تسقط زكته لما في الاعوام عن ربح الانما لا يخرج عن ملكه الا بالقبول وبوجه قول «حضوره ان الصدقة قبل القبول موقوفة» فلا يقال علم أنها خرجت عن ملك المتصدق من يوم الصدقة فان لم تقبل فلا زكاة على المعطى بالتكسر لما في السنين (قوله أو عرضا من عروض التجارة) قال الزهري أي سواء املكه

من ادارة أو احتكالا رجل على ما هو اعم ولكن على هذا التفرق ينبغي ان يقال قوله من ادارة أي على نفسه لا على غيره ان والمناصب الاول (قوله أي ان دين المحتكر سواء كان عرضا أو عينا) فيه ان المالك اذا اتمها العين فقط كالمستدين (قوله لا يمدأ من اربا الخ) فلا زكاته الا بعد حصول قبضه ولو أخر مقرا ولو قبضت العطية سلم على قبل القبول والقبض من غير فلا زكته لما في الاعوام على واجد منها ما على المعطى بالفتح لعدم القبض ولا على المعطى بالتكسر عند حصوله لا يقبل المعطى بالفتح بين أنما على ملكه من يوم الصدقة ولذا تكونه الثمانية يوم العطية خلافا لما في حضوره عن ان التماس لا تسقط زكته لما في الاعوام عن ربح الانما لا يخرج عن ملكه الا بالقبول وبوجه قول «حضوره ان الصدقة قبل القبول موقوفة» فلا يقال علم أنها خرجت عن ملك المتصدق من يوم الصدقة فان لم تقبل فلا زكاة على المعطى بالتكسر لما في السنين (قوله أو عرضا من عروض التجارة) قال الزهري أي سواء املكه

ثمانية أشهر واقتضى من دينه ما يصير ماضيا فأما كثر قوله لا يزى كما اقتضاه إلا إذا بقي تمام حول الفائت بقيت أيضا يحصل جمع
الحول للفائدة والاقتضاء جميع المثلثة ما فيه فلو اقتضى عشر فأنقضها بعد حولها وقيل حول الفائدة أو استفادته فأنقض بعد حولها
ثم اقتضى من دينه قبل الحول ما يكمل النصاب فلا زكاة (قوله عطف على كل بنفسه) المناسب أن يقول عطف على قوله بنفسه
(قوله كأنه إذا عشرين الخ) لا يشترط تقدم الفائدة إذا فرق بين أن تكون قدمت أو تأخرت لكن أن تأخرت بشرط بقاء الاقتضاء
حتى يتم حولها (قوله أو بعدد على المقول) عزاء ابن عرفة بمقابلته لصلقي (قوله لأن مراد ما من أي فلا حاجة لقوله جميعه ما ملك
الخ لأنه خارج عن مراده فسلم الخلف في قوله ملك وأما قوله وحول فيقال يحتاج السلك لاثبتهم الاكتمال في بعض الحول وأيضا
شرط المبالغة أن يكون ما بعده داخل في ماضيه قبلها ومن المعلوم أن قوله (١٩١) وإن بقائه لم يدخل تحت قوله

بنفسه فلو قال الشارح
واظن لم يقل كل بنفسه
أو بقائه جميعه ماحول
أو بعدد لكان أولى على
أنه لا يظهر قوله كل بنفسه
وإن بقائه الخ لأن ما بعده
المبالغة لا بد أن يكون
داخل في ماضيه قبلها وهنا
لا يدخل (قوله لسنة من
أصله) حل الشارح يقتضي
أنه متعلق بقوله يزى
وليس متعلقا بقض وقول
الشارح لا من حين قبضه
معطوف على قوله من أصله
وجعله عب متعلقا زى
وبقضى قائلا أنما قبض
قبل مضى سنة من أصله
لا يزى ولا يضم لما قبض
بعدها وظاهرها ولو بقى
أشهر (اقول) الظاهر
تفسيره بما إذا سبق والأزكى
(قوله أن لم تجزوه الزكاة)
فان وجبت قبل اقراضه
ولم يضر جهازه كالمضى

عطف على كل بنفسه أي كل بنفسه أو بقائه أي بعين من فائدة جمع الدين والفائدة مطلق وحول
كأنه إذا عشرين وقال عليها الحول عنده ثم اقتضى من دينه عشرة بعد حول فانه يزى عن عشرين
دين أو نصف دينار يريد ولو تلفت الفائدة قبل أن يقضى العشرين من دينه كما يأتي للوقوف حيث قال فان
اقتضى خمسة بعد حول ثم استفاد عشرة فأنقضها بعد حولها ثم اقتضى عشرة من العشرين والاول
إذا اقتضى خمسة وليس المراد بالفائدة هنا ما حددت لأن ما دل المراد بها هنا أعم من أن تكون من
مال أو غيره (ص) أو بعدد على المقول (ش) أي وكذلك يضم ما اقتضى من دينه لما أخرج من
المعدن مما يكمل به النصاب ويزى كى حيث دل أن خروج العين من المعدن كمال حال حوله إذا يشترط
مرور الحول في الخارج منه على ما حسن المازوى واظن ما الحكمة في عدوله عن أن يقول كل
بنفسه وإن بقائه أو بعدد لأن مراده أن شرط الزكاة كمال النصاب مع أنه أخصر (ص) لسنة
من أصله (ش) يعني أن الدين يزى كى كذا واحدة إذا قبضه صاحبه لسنة من أصله أي لسنة من حين
زى أصله أو ملك أصله أن لم تجزوه الزكاة لا من حين قبضه أو ما أقام عند الدين سنين أو سنة أو
بعضها كأنه إذا أقام عنده أي عند ملكه بعدد كاتسعة أشهر ومثلها عند الدين (ص) ولو فر تأخير ما
كان عن كعبة أو أرض استقبل (ش) هكذا في بعض النسخ المعلقة إذ لم ينقلها أحد عن المؤلف والمعاني
دين الميراث والعطية والأرض وما أشبهه لا زكاته إلا بعد حول من قبضه حالا كان أو مؤجلا ولو فر
بتأخيره وعلى إسقاط قوله استقبل يكون الكلام تاما وأما الشرط في مقدراى ولو فر تأخير الدين
استقبل إن كان عدا كرمه ومفهومه عدم الاستقبال إن لم يكن عن ذلك وهو الزكاة لكل عام على قول ابن
القاسم ويحتمل أن يكون مبالغة في مفهوم الشرط لا لتقديم في قوله إن كان أصله عينا سيدها أو عرض
تجارة أي فان لم يكن أصله ذلك استقبل به ولو فر تأخير موهبه يستقيم قوله إن كان أصله عن كعبة أو دخل
أو أرض ما ليس أصله يده قال في المقدمات الدين على أربعة أقسام من غصب وقرض وتجارة قال
وحكمه ما سواه في الزكاة لعدم واحد قال بعض وتوخذا الثلاثة من كلام المؤلف فالغصب من قوله لا
مقصود ودين القرض والتجارة من قوله إن كان أصله عينا سيدها أو عرض تجارة ثم قال ابن رشد ودين
للفائدة وهو أربعة أقسام أولها الميراث والعطية والأرض والمهر والمخل وما أشبهه فهذا لا زكاته
الإبـد حول من قبضه حالا كان أو مؤجلا ولو فر تأخير ثم قال ابن رشد الثالث أن يكون عن غن

التين التي قبل اقراضه ويراعى فيما تنقضى الأخذ بالنصب كما ذكر ت عن ابن القاسم (قوله وهو الزكاة لكل عام على قول ابن القاسم)
حاصله أن رب الدين إذا لم يكن الدين عدا كرم فزى تأخير قبضه سنين عند الدين لم يقضه فانه يزى كى لعلم واحد على رأي غير ابن القاسم
وقال ابن القاسم يزى كى الماضى الأعوام مما لم يقض من قبضه مقصوده وتعب الشيوخ قول ابن القاسم بأن ذلك لا يخل بعامل إذ لو قبضه
وأنجزه لم يزى فيه بمقدار الزكاة كما هو مقرره بعض من تكلم على هذا المثل بأنه خاص بالمتكسر قال ابن عرفة ولو أخر إلى متى المتكسر فزاد
ز كى لعلم واحد وجميع أصنع ابن القاسم لكل عام يستفاد من كلام ابن عرفة ترجيح القول بأن كل عام واحد (قوله من غصب الخ) هذه
ثلاثة والأربع ما يشبهه بقوله ودين الفائدة (قوله أولها الميراث الخ) أي أن الميراث وما أشبهه كقسه واحد وقوله الثالث أي من الفائدة
وأما الثانى والزابع فهما ما أشار إليه العصف بقوله وعن إجارة وأعرض فالثانى هو ما أشار إليه بمفهومه عرض مقداره الزابع ما أشار إليه بقوله
وعن إجارة فأد كل ذلك مرام (قوله إن يكون عن غن عرض) المناسب أن يقول إن يكون عن غن عرض

(قوله اشتراء) أى اشترى العرض (قوله من ههنا الموجود) أى المشار إليه بقوله ان باعه بالتقدو وقوله أو بالتأخير وقوله فان ترك قبضه الخ (قوله والى آخر كلام) أى المشاركة بقوله فان ترك قبضه فرار الخ (قوله مع ان ظاهر كلامه) أى لانتقوله فان أخر قبضه فرارا اجمع للتقدم والتأخير (قوله فلو مالئ عرض الخ) وسكت عما اذا كان اشترى العرض الذى كور به من قبته فالظاهر اذا كان اشترى الاصل بنفس خفيه - حكم ما اذا اشترى العرض الذى كور براض وان كان اشتراؤه بعض ما عين عليه تخفيكه - حكم ما اذا كان العرض الذى كور عطية (قوله وهو نص المدونة) ونصها (١٩٢) قال مالك كل ملعة اشتراها رجل لتسقية دارا كانت أو غيرهما من السلع فما بيعها

عرض اشتراء لقنينة ناض عند فقهاء ان باعه بالتقديس قبل حصوله بعد القبض أو بالتأخير
قبضه بعد حوله في كل حال فان قبضه فراراز كل ماضى الاعوام ولا خلاف في وجوب من هذه
الوجوه والى آخر كلام ابن رشد في هذا القسم أشار المؤلف بقوله (ص) لا عن مشتري لقنينة
وباعه لا يجل فلكل (ش) أي لان ترتيب الدين عن عرض مشتري لقنينة بين ناض وباعه
جل وآخر قبضه فرارافز كبه عند القبض لكل عام من المصلحة لكن تقيد المؤلف
بالاجل وهم ان في كلام ابن رشد سمع أن ظاهر كلامه انه يز كبه ماضى الاعوام حيث فر
بتأخيره وسوا باعه بالتقديس أو بالتأخير ولا يعم كون الثمن المشتري به العرض ناضا كأشترنا
في كاهن في كلام ابن رشد فلو ملك عرضا غير اثاث أو نحو من وجوه العطفة فاشتري به عرضا
لقنينة ثم باع ذلك العرض بدين مؤجل وآخر قبضه فرارافز يستقبل ثم ماضى عليه المؤلف
طريقا لا يز رشد والمعد خلافا وأن عن المشتري لقنينة بين ناض أعان بز كسادا قبضه ومو
عليه حول من يوم القبض وسوا باعه بتقديس أو مؤجل وسوا آخر قبضه فرارافز لا يذكركه
ابن ونس وانضم عليه وهو نص المدونة ومافى التوضيح من حمل المدونة على غير ظاهرها
لا يعمل عليه انظر شرحنا الكبير (ص) وعن اجلة وأعرض مفاد قولان (ش) يعني ان
الدين اذا كان عن اجارة كاجارة لعبد أو مئانة مثلا أو كان عن عرض فأدبوه به من وجوه
الفائدة وترك قبض ذلك فرار من الزكاة بعد استيفاء منافع الاجارة ثم قبضه بعد احوام فقيل
يز كبه لكل عام مضى وقيل يستقبل بحلوله من يوم قبضه ومن كون الكلام في الزكاة
لماضى السن يعلم أن تلك الاجرة قد مرت وتباضع من الزكاة قبضه وذكر القولين
بعد ذكره الاستقبال هو التمسك للسنين يدل على ان الخلاف في ذلك وبه مافى قول الشارح
وقيل لسنة واحدة وقوله أيضا وليس في كلام المؤلف ما يدل على قيدا للاستيفاء ولا على معنى
القول بعدم أخذ ماضى الاعوام (ص) وحول المثل من التمام (ش) يعني انه اذا اقتضى
من دينه دون النصاب ثم اقتضى بعد ذلك ما يكمل به النصاب فان حول الاول وهو ما دام المثل
اسم مقعول من يوم اقتضى تمام النصاب فيز كبه جميعا حينئذ فاذا اقتضى عشرة فيز كبه حرم
ثم آخر فيز كبه ربع بقول المشرى من ربع على المشهور وخلافا لاشبه في بقوله المشرى بمثل
حولها (ص) لان نقص بعد الوجوب (ش) ويؤاخذنا اقتضى من دينه عشرة يز كبه بتأخر استل
نز كها ثم قبض عشرة أخرى فز كها ثم حال الحول الثاني وليس في الاولى نصاب لكتاب
التاسعة نصاب ثان الاول تبقى على حولها ولا تنتقل ويز كها عند حولها ما دام النصاب فيها
لثلاثة مئانة في الاول على حوله ان بقي من الدين على الدين ما يكمل به النصاب (ص)
ثم يز كبه القيعوض وان قل (ش) راجع لقوله وحول المثل من التمام وقوله لان نقص بعد

يُؤَدُّ ومطلعه بالتقدُّواً ناعها لاجل
فالمثل لاجل مطلعه الفتن منعاً أو
أنه بعد لاجل فمقبضه فيستقبل
به حلاً بعد قبضه ولاز كقبضه
قبضاً مضى كل مندر أو غير مندر اه
أض للدونة ولم أر أحداً ممن تكلم
عليها جعلها على غيرها هذا الظاهر
وقول المتوضِّح الآن تفعل أى
الدونة على غير فاصد القرار اه
لا يقول عليه مع ابغض من تكلم
عليها على ظاهرها اه (قوله وعن
اجرة أو عرض مفاد قولان) محل
القولين حيث آخر قبضه قرار أو لا
استقبل حلاً بعد قبضه اتفاقاً
والمنع من القولين في الفرعين
أنه يستقبل به حلاً من يوم قبضه
ولو آخر قبضه قراراً (في تنبيهه)
قوله وعن اجرة أو عرض معطوف على
مدخول لا وتقدير كلامه ولا عن
اجرة أو عرض فلا يستقبل به
نقط والثابت في ذلك قولان فقبضه
قولان غير لمتداخضوف ثمان
قوله أو عرض مفاد غير قوله أن
كان عن كسبه لأن العرض كان
مقبوضاً بیده بخلاف ما كان عن
كسبه اه والخاضل ان ما هنا باع
التي الموهوب أو الموروث
أو المأخوذ عن أرض خبانية وآخر
قبض النبي قراراً من الزكوة مستثنى

وأما لم يحصل سبع فشيء ١٢ أخونتم بخوارث أو أرض على غير مهرية أو موروثة وأخر قبضها
فراهم من الزكاة يستعمل قولاً واحداً (قوله وقوله أيضاً) معطوف على قوله في قول السراح (قوله ولا على معنى القول بفسد أخذ)
أي الذي هو القول بالاستقبال ولغض براهم يعني إذا كان الذين يترتب عليهم إجارة أو كراء موصوفين عن مرض الفائدة فانه أن آخر قبضه
فراهم من الزكاة خذ بر كانه لماضي الاعوام وقبل استمته واحدة (قوله فلو نقصنا عنه بقي على حوله وزكاهم بنى) أي وكان قبض
ما يكمل التصاب وأما لو قبض ما يكمل فلا زكاة (قوله تترك المتصور وإن نقل) الرابع على أقدمه بعض شيوخنا أن معنى تلف قبل

امكان كنه لازم في مابعد الاذبايع التصاب (قوله سواي كالتصايب الخ) برجم بقوله تمز كالمقبوض وان قل اي كالمقبوض وولول سواي كالخ (قوله على قول ابن القاسم وأشهب) ومقابلها لان الموازين انما اذا تلف بنفسه تفرط لا يز كحسني قبض تصابا (قوله بعشر ين) فرض مسئلة والمراد باع بمافيها الز كقولنا فرضها في اقل ما يجزئها الز كالتيسر فهم ذلك على المتسدى ولا مفهوم اقرب للمفهوم من قوله فآخر وكذا الحكم لو اقتضى الدينار بن دعة واحدة لا يختلف (٩٣) لكن لا ينافي جميع الصور المذكورة

واقترعها النكتة في الاتيان بالقاء دون ثم قوله فالفاء للتعقيب ليس بشرط وقوله معاى حالة كونها معطوبتين في الشراء (قوله فان باعها الخ) ثم انما ذكر المؤلف من امة ز كالأربعين في بيع صور ربع قيمان الحالب والقرافي والخفى وابن شاس لكن الذي له صاحب السوائد وابن ونس واختاره ابن عرفة معترضاه على ابن الحالب ومن واقفه واستظهر الحطاب ما اخذوا من عرفته انما يز كالأربعين في ثلاث صور وهي ما اذا اشتراها معا وباعها ماما معا أو افرصة قبل الرجعة أو الرجعة قبل المخرمة وما عداها اثنان في احدا وعشر ين لكن في الاولى وهي ما اذا باعها معا مافتر كذا الاربعين واخرصة واما الثانية والثالثة فالمراد بكا مائة تمز ك ربح مبيع فليعند قبض غنه ولا يؤخر ز كانه طامن يوم ز ك امله وهو يوم مبيع أولا فلا باع أولا احدا والبعين تسعة عشر دينار فانه يز كها والدينار الذي اشتريه السلعة الثانية فان باعها بعشر ين ز كاحدا وعشرين ثم اذا باع الثانية ز ك ربح ما فيها ولا يؤخر ز كامل في عام يوم

الوجوب ان كان قيمه مابعد تصاب أى ثم بعد تمام التصاب في مرة أو مرات ز كالمقبوض وولول ويسق كل اقتضاع في حوله سواي كالتصايب اولم يز كه وسواي في أو أفسقه أو تلف بغير ط أو بغير تفرط على قول ابن القاسم وأشهب (ص) وان اقتضى ديناراً آخر فاشترى بكل سلعة باعها بعشر ين (ش) يعنى أن رب الدين الذي لا يملك غيره أو يملك مالا بكل به التصاب اذا اقتضى من دونه الذي حال حوله عند ما وعند المدين أو عند هذا ديناراً فآخر فالفاء للتعقيب فاشترى بكل منها ما سلعة أو بالدينار الاول ثم بالثاني أو بالعكس ثم بعد اجتماع السلعتين عند في الصور الثلاث باع كلاهما معا بعشر ين ديناراً معا أو سلعة الاول ثم سلعة الثاني أو بالعكس فصور البيع ثلاث متضاربة في صور الشراء الثلاث يبيع أو واشترى بالاول وباع قبل الشراء بالثاني أو بالعكس وهذا مالا احدا وعشر صورة تاتي صورها بن عرفة وصور عز الاقوال فيها فليكن به واذا علمت شمول كلام المؤلف لها فالحاصل الحكم فيها عند هو مقتضى كلام ابن الحالب وابن شاس والقرافي والخفى انه في التسع يز كأي بعين وفي الباقيتين احدا وعشر ين كأشهر اليه بقوله (فان باعها معا) معاني وقت واحد وبقضته ثلاث صور لانه اما ان يكون قد اشتراها معا أو بالاول قبل الثاني أو بالعكس (أو) باع (احداها معا) بشرط الاخرى بحيث اجتمع في المثل وتحت صورتان لان المبيعا ما سلعة الدينار الاول أو سلعة الثاني والشرا في كل من الصور تبيعها معا أو بالاول قبل الثاني أو بالعكس فهذه ست صور مع الثلاث اجاب عن التسع بقوله (ز كالأربعين) جملة فان باعها معا ومفرقة ان باع مفرقاً في كعند بيع الاول عن احدا وعشر ين فتمام ربحه وعن الدينار عن الاخرى ثم عند بيع الثانية يز كعن تسعة عشر ربحها لان ربح يقدّر وجوده يوم الشراء خلافاً لاشهب في تقديره يوم الحصول (ص) والا احدا وعشر ين (ش) أى وان لم يبعها في وقت واحد ولا باع احداها معا بشرط الاخرى بل باع الاول منها قبل شرائها الاخرى سواء كانت المبيعة مشتركة في الدينار الاول والثاني وهما الباقيتان من الاحدى عشرة ز كاحدى وعشرين حين يبيع الاول عشر ين ثم بالدينار الذي لم يشتر به ثم اذا اشترى به وباع سلعته بعشر ين لا يز كالتسعة عشر ربح لانها ربح مال ز ك فتم حوله حول اصلها وبعبارة اخرى ز كاحدا وعشر ين أى ويستقبل الثانية تحولاً من يوم ز كالاول لانه ربح مال ز ك فيعتبر حوله من يوم ز كانه فاذما مضى فحول من يوم ز كالاول وباع فانه يز كعشرين ولا يز كه قبل مضى حوله من يوم ز كالاول (ص) وضم لا خلاط احواله آخر لا حول (ش) يعنى أنه اذا اختلطت عليه اوقات الاقتضاآت فانه يضمها الاول يعنى اذ انسى أو اوان الاقتضاآت ما عدا وقت الاول منها فانه يضمها وهو ما علم قدره اقتضى في كل واحد من الاقتضاآت أولاً وأما ان علم زمن الاقتضاآت وجهل قدر ما اقتضى في كل واحد منها

(٣٥ - خرى ثاني) ز ك امله (قوله واحد اهما) لا يجزئ امة ز كحين يبيع الاول احدا وعشرين وحين يبيع الثانية تسعة عشر فيصدق عليه تمز كالأربعين ولكن لا في وقت واحد حول الجميع من وقت يبيع الاول (قوله خلاط الاشبه الخ) وعلى كلام اشهب فلا يز كالتسعة عشر (قوله احواله) أى أعوامه التي تز ك فيها وليس المراد من الحالات (قوله آخر لا حول) ليس المراد بالاول والاخر في كلامه الاول الحقيقي وهو الذي لم يبق مضمّن والاخر الحقيقي الذي ليس بعرضي بل مطلق المتقدم والمتأخر الا عمن الحقيقي والاخر في عيب فان جهل الاول شمل به المعلوم وقوله آخر بالصرف فانه القائي

(قوله فكم ما علم وقته الخ) جواب أما الآن هذا الوجه لم يتقدم في المفرع عليه وذلك لان مدلوله علم وقت جميع الاقتضاآت وان هذا لهذا وهكذا وقوله أو علم الخ معناه علم بعض أوقات الاقتضاآت وما فيه ثم لا ينبغي أن الظهور وانما هو ظاهر في الاول وأما الثاني فلم يظهر ثم يقال فيه انه يحصل الاكثر الاول وما الفتوى كما يؤخذ من كلامه مثلا لو علم أن زمن الاقتضاآت ثلثا قعدة ومجرور سبع الاول وسبع الثاني ويرجع وعلم الاول والاخير والمجرور لم يعلم هل لم يسع الاول أو بعون ور سبع الثاني ثلاثون أو بالكنس فإنه يحصل الاربعين لم يسع الاول والثلاثين لم يسع الثاني بقدر تنبيهه قد عرفت ماذا نسي ماعدا الاول فأنها كلها تضم الاول فلو علم الاول والاخير دون المتوسط تضم أيضا الاول (قوله استويا) أي استوى كل وقوله اقتضى أي كل وهو بالنسبة للفعل وقوله في زمنه أي زمن نفسه ويجوز أن يفرد بالنسبة لفاعل أي اقتضاه (قوله فاقطر هل يقدم الاكثر والأقل ؟) الظاهر تقديم الأقل (قوله عكس الفوائد) خبر ليدل على حذف أي وهذا الحكم (١٩٤) عكس الفوائد بالنسبة على الحال أي حالة كون هذا الحكم عكس الفوائد

واختلف قدرها وأعلم قدر ما اقتضى في بعضها دون بعض حكم ما علم وقته وأعلم قدر ما اقتضى في بعضها دون بعض ظاهرا وأماما علم وقته وحول قدر ما اقتضى فيه فبني أن يجعل أكثرها اولها ومادونه ثانياً وامادون ثانياً الثالثها وهكذا فمن اقتضى في المجرور وفي سبع الاول وفي جمادى الثانية واختلف قدر ما اقتضى كأن يكون بعض ما عشرين أو بعضها عشرين بعضها خمسة فانه يجعل العشرين الاول والعشرين الثانية والثالثة في تقديم الاكثر مراعاة جانب الفقر اضع احتمال أن يكون هو المقتضى في الزمن الذي يجعله وتقدم غيره فيه عدم مراعاة جانب الفقراء وان احتمل أن يكون زمن اقتضائه قد استويا في احتمال أن يكون اقتضى في زمانه أم لا واختلف الاكثر بمراعاة جانب الفقراء دون الأقل فلذا قدم على الأقل فتأمل وقد يقال بركا جميع الاول الاقتضاآت كما إذا جهل وقتها وعلم قدرها وإذا التفت أوقات الفوائد أي نسيها ماعدا وقت الاخير منها فانه يجعل وقت الاخير للجمع وسواء علم قدر كل فائدة أم لا وأما إذا علم أوقات الفوائد وجعل قدر ما حصل في كل وقت منها فاقطر هل يقدم الأقل الاول أو بركا جميع حلول الاخير وتفوقه (عكس الفوائد) في الحكم لافي التمييز لان الاول والاخير معلومان في الفوائد والاقتضاآت والنسي ماعدها ما فيضيف مائتي من الاقتضاآت الاول وفي الفوائد يضيف مائتي منها ليعبد بأن يجعل كل فائدة لا يدري حولها الشهر المتقدم والمتأخر لتأخر وان نسي الجميع الاخير ضم الكل للاخير وفي الاقتضاآت يجعل كل اقتضا لا يدري حوله الشهر المتقدم والمتأخر للتقدم (ص) والاقتضاآت له مطلقا (ش) أي وضم الاقتضاآت النقص عن النسياب لثمة من الاقتضاآت المكمل لمطلقا أي سواء بقيت الاقتضاآت السابقة أو أنقضت أو ضاعت تحفظ بينهما فوائدها لا وفيه مع هذا نوع تكرار مع قوة وتواف المثل (ص) والفائدة للتأخر منه (ش) أي وضمت الفائدة للتأخر من الاقتضاآت سواء بقيت أو أنقضت قبل اقتضائه لا للتقدم المنقح قبل حصولها أو بعد وقبل حصولها أما التأخر ما بقيت حال حولها فانه يضم اليها (ص) فان اقتضى خمسة بعد دخول ثم استفاد عشرة وأنقضاها بعد دخولها ثم اقتضى عشرة

أي معكسها فاذ نسي أوقات ماعدا الاول والاخير فانه يضم الكل أي المجهول للاخير والفرق بين الفوائد والاقتضاآت أن الفوائد لا يتغير فيها زمان كذا فلو ضم آخرها لاولها كان فيه الزيادة كقول المحول بخلاف الذين فإن الأصل فيه الزيادة لانه جملوه وانما ضم منها وهو على المدين خوف عدم القبض وانظر اذا نسي وقت آخر الفوائد أيضا والظاهر أنه يضم لما قبلها للمسلم كذا ذكره عب في الاقتضاآت (قوله في الحكم لافي التمييز) أي خلافا للباساطي في قوة في التمييز والحكم (قوله لان الاول الخ) عليه تفوقه لافي التمييز لانه اذا كان الاول والاخير معلومين لا عكس الا في الحكم وهو وأنه في الاقتضاآت يجعل ماعدا الاول من المجهول مضموما اليه وفي الفوائد يجعل ماعدا الاخير مضموما اليه وأنت خير بأن هذا يخالف ما تقدم من أن المعلوم في الاقتضاآت الاول

فقط وفي الفوائد لا خرفط وعليه باقي كلام الباساطي والحاصل أن كلام المسنف يصور بماذا ذكر كان عالما بالاول والاخير في كل أو عالما بالاول فقط في الاقتضاآت وبالاخير في الفوائد فليس كلام الباساطي متعينا كأن حمل غيره ليس متعينا وعنده التحقيق أن المراد العكس في الحكم (قوله وفي الاقتضاآت الخ) لا ينبغي أنه في سياق نسيان ماعدا الوقت الاخير فلا متقدم معلوم يضم ماعدا اليه قال جميع واذا قلنا فانه الاول والاخير فلا يضم الا المختلط فقط دون غيره فلو اختلط عليه الاواسط فقط دون الاول والاخير فإن كان في الاقتضاآت تضم الاواسط فقط للاول ويستمر الاخر على حوله وان كان في الفوائد تضم الاواسط فقط لاخر ويستمر الاول على حاله وهذا قد أشركنا اليه وأما اذا لم يعلم شي أصلا فلا تظاهر أنه يختلط بل يجب الفقراء في الاقتضاآت ونفسه في الفوائد (قوله نوع تكرار) انما عبر بنوع اشارت إلى أن التكرار من جهة دون جهة فالتكرار من حيث العموم في الاقتضاآت بقاها وتلفا وعدمه من حيث العموم في الفوائد بخلافها

(قوله في العشرين) أي بناء على أن خليط الخليط ليس بخليط والأزكى خمسة وعشرين ولا يحتاج إلى اقتضاء خمسة أخرى لان العشرة القائمة بخليط عشرة لاقتضاء عشرة لاقتضاء خليط خمسة ولولا يمتنع إعلان الحول فتمسك علم اعتقاد الدين ولا خلطه بين عشرة القائمة وخسة الاقتضاء لانها أختقت قبل حولها (قوله الأولى إذا اقتضى خمسة) أي أنه يترك الأولى والأخيرة فقط إذا كان ذلك العشرين قبل اقتضاء الأخيرة والأزكى جميع لما علت أنه يضم بعضها (١٩٥) لبعض (قوله والمصور فيه قوله فكلايين) سياتي أنه

جواب بشرط مقدر فلا يكون المحصور فيه قوله فكلايين بل المحصور فيه الشروط (قوله وما دون النصاب الخ) فخرج ما في عنه من كانه كائنه وخرج ما في يركن أن يبلغ كل نصابا قبل اقترام ولو كان بدمعرا سواء به وقت التقويم قبل حوله أو بعده وإذا باعه بعد تركية عنه تركي الثمن لحول التركية وان باعه قبل بربان الز كانه يترك كانه لحول الاصل كما في الجواب (قوله بهذه الشروط) أي المشار لها بقوله الا في ملك معاوضة الخ (قوله أي ثمن عرض الخ) أي بقدره ان فرض الكلام في خصوص المختكر أو بقدر قيمة ان أو يدها هو أهم وقول المصنف الا في ان رصد الخ بقصره على الأولى وقوله فيها ساقط يسع بعين قيد عدم تقدير ثمن (قوله ملك معاوضة) ويشترط في المعاوضة أن تكون ماله فلا تركه فلا أخذ من خلق أو مذاق بل يستقبل بتمه حولان يوم قبضه أو قبله في قوله معاوضة لقيمة كما يفيد حل شارحا وقوله معاوضة هذا هو المقصود وأما ملك فهو عام في كل ما يترك لانه يشترط في كل ما يترك أن يكون ملكا الخ (قوله الا أن يؤخر قرارا) فسمي بل ولأخر قرارا (قوله

في العشرين والأولى إذا اقتضى خمسة (ش) هذا موضع لما تقدم المعنى أنه إذا اقتضى من دينه خمسة ذناب بعد حول مضي من وجه تركه أو من يوم ملكه وانقضاها كقوله ابن القاسم ثم استغلا عشرة وانقضاها بعد مضي حولها وأولى لو انقضاها ثم اقتضى من دينه عشرة فإنه ترك العشرين أي العشرة التي اقتضاها وحال حولها والعشرة التي استغلا حولها حولها لأجتماعهما في الملك حولا كاملا ولا يترك الخمسة الأولى عند ابن القاسم إذا كان انقضاها قبل حصول القائمة وقبل حوله لعدم كمال النصاب من الاقتضاءين المذكورين ولما لو اقتضى خمسة أخرى ترك الخمسة الأولى المنقضة قبل حول القائمة لتمام النصاب بالاقتضاء وقد علت أن حول الممتزج اسم مفعول من التمام ولا معنى فيه إذا انقضاها قبل حول القائمة والأولى بقيت إلى تمام حولها واشتد وعبارته التقيد المذكور بقوله قبل أو بقاءه تجمعهما في حولها ولما فرغ من الكلام على تركه المذكور أعقبه بالكلام على تركه العروض لأن أحد قسمي تركه العروض وهو المختكر يقاس بتركه الدين كإتيان وإلى أقسام العروض أشار المؤلف بقوله (ص) وأما ترك عرض لازم كلفي عنه (ش) هذا هو المحصور والمحصور فيه قوله فكلايين أن رصده السوق أي أغايير ترك عرض ليس في عنه تركه كالعبد واليتيم وادون النصاب من الماشية والحمر ترك أي تركه ليس من أصله أن رصده السوق فيه الشروط والمراد بالعرض هنا ما قبل الفضة والذهب وقوله وأغايير ترك عرض أي ترك عرض أو عرض عرض وهو قبه في المذهب قوم وغنه حيث يسع كالمختكر (ص) ملك معاوضة (ش) هذا من الشروط أي ومن شروط وجوب تركه العرض المذكور أن يكون ملك معاوضة عليه فملك بائرا أو مبيع أو شحوهما من وجوه الفوائد فلا تركه ولو قوبى به التجارة حسن الملك حتى يبعه ويستقبل بتمه حولان يوم قبضه الا أن يؤخر قرارا كالم (ص) بنية تجر أومع بنية غلة أو قبة على المختار والمزوج (ش) هذا من الشروط أيضا أي من شروط تركه أن يكون قوبى التجارة بتمه هذا العرض الذي عاوض عليه أي أن يكون ملكه هذا ماله فتركه فملك مما إذا لم ينو شيئا أو قوبى به القبة لانها هي الأصل في العروض حتى ينوي بغير القبة وكذلك يجب تركه في هذا العرض إذا قوبى به التجارة والغلة كما أن قوبى عند شرائه أن يكره وان وجد رجاء باع وكذلك يجب تركه في هذا العرض إذا قوبى به عند المعاوضة عليه البخر والتمه بما مكنته الاستماع بعينه من وطأ وغلعة وهذا هو القبة وان وجد رجاء باع وهذا هو التجارة لان الغلة نوع من التجارة على المختار عند التقسيم فسموا المزوج عند ابن رفس في الثانية ويحتمل في الأولى أيضا لا رويها تلك لانها ذاتها تؤخر مصاحبة بنية القبة في بنية التجارة فإولى أن لا تؤخر بنية الغلة في بنية التجارة (ص) لا بلانية بنية قبة أو غلة أوهما (ش) لاسم معنى غير ظهورهما فيها بعد هذا لكونها على صورة الحرف ونية مجرور باضافة لاله والمضى أنه إذا ملك هذا العرض بلانية لشيء فإنه لا تركه لان الأصل في العروض القبة وكذلك إذا اشتراه

لان الغلة نوع الخ) هذا التعليل لا يظهر الا عند ذكر اجتماع التجارة والغلة (قوله ويحتمل في الأولى أيضا) عن ذلك الاحتمال يكون قول المصنف بالتوجه لابن رفس نصا وقيل لا بالنص أو بقياس الاخرية (قوله أوهما) وأصلها وبنيتها من المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاقصص الضمير حيث ذهب في يحمل برطريق التيلة لا الأصل في الغلة الشيخ أجد (قوله لكونها على صورة ملرف) هذا يقتضي أن يترك بغيره وبالباقي قوله بعد بنية مجرور الخ

(قوله لان الاشتراء الفله هو معنى الغنية) هذا التعليل يعكس على التعليل الاول المشار به قوله لان الفله نوع من التجارة (قوله وكان كاصداً) هذا من عكس التشبيه فقهه أن يكون وكان أصله كهر (قوله أصله عرضاً ملكاً معاوضة) لا يخفى أن أصل ذلك العرض اذا كان عرضاً لشرط فيه أن يملك معاوضة وأما اذا كان عيناً فأنطق فيها فهو شامل لما إذا جاءه من هبة أو صدقة أو فهو ذلك فما الفرق قلت فرقوا بأن العين الأصل فيها التباين وهو البيع والشراء بخلاف العرض فان الأصل فيه القنية (قوله سواء كان عرضاً قنية أو لا) أشارت إلى أن قوله وكان أصله كهر أى في الجملة والتأويل هو أن يكون ملكاً معاوضة (قوله على المشهور) راجع لقوله كان عنده عرض قنية أى خلافاً لنقول به يستقبل ويخص المصنف (١٩٦) يكون الأصل عرض بتجارة (قوله لا عطاءاً للثمن حكم أصله الثاني) الاول أن

يقول فانه بذكر كنهه حلول أصله الثاني لأصله الاول لانه لا يعطى عندهم الا حكم أصله الثاني وتظهر ثمرة ذلك فيما انما مضى حول من أصله الاول ولم يخص حول من أصله الثاني فلازك (قوله لا يشترط في العرض الخ) لا يخفى أنه يقتضى أنه يعقل في العرض أن يكون نصاباً وليس كذلك (قوله والمدير ولو بدهم) أى لا أقل فلازك عليه ثم الدبر اذا نضضه شئ ما ولو دبره ليعترض عما قوم من العرض شاعلى المشهور لاعتراض بقية ويكون الحول من يوم تقوم الجسم وبقى الرأى الذى أوقف الاول (قوله ولا فرق بين أن تكون المعاوضة الخ) الاول أن يقول ولا فرق بين أن يكون البيع الخ ويجوز أن يكون قوله وان لا يستهلك مبالغة في قوله أيضاً ملكاً معاوضة فهو بيع بعين أى عوض فالمراد البيع القوي والاولى فالاستهلاك لا يقال ببيع (قوله الا أن يفعل ذلك فراءاً) حكى الرباجى الاتفاق على ذلك في المدير وحكامان يجرى في المشتكر (أقول) أى فرق بين ذلك وبين تأخير دين

بنية القنية فقط أو بية الفله فقط كنهه كراهه أؤنية الفله والقنية معاً لان الاشتراء الفله هو معنى القنية فلو قال لا بلا نسبة غير وحذف قوله أؤنية قنية أو فله وهما معا ضره على أن نسبة القنية تقفهم معاً هذا بالاولى (ص) وكان أصله أو عيناً (ش) أى ومن شروط وجوب الزكاة في العرض المنذ كروا أن يكون أصله عرضاً ملكاً معاوضة سواء كان عرضاً قنية أو تجارة فاذا كان عنده عرض قنية فباعه بعرض بنوى التجارة شباعه فانه بذكر كنهه حلول أصله على المشهور لا عطاءاً للثمن حكم أصله الثاني لأصله الاول أو يكون أصله الفنى اشترى به عيناً وان كانت دون نصاب اذا باعه بنصابين العين فأكثره إليه أشار بقوله (وان قل) وفيه رد لما عايدان ينوهم أن أصله اذا كان عيناً لا بد أن يكون نصاباً والمبالغة راجعة للعين ورجوعها لقوله وكان أصله كهر ولا فائدة لانه لا يشترط في العرض أن يكون نصاباً (ص) وبيع بعين (ش) أى ومن شروط وجوب الزكاة في هذا العرض أن يبيعه بعين وهذا طام في المدير والمشتكر كالشروط المتقدمه لكن المشتكر لا بد أن يبيع بعين وهي نصاب باع به في حرة أو مرتين فأكثر وبعد كمال النصاب بذكر ما بيع به ولو قل والمدير ولو بدهم ولا فرق بين أن ينضله أو الحول أو وسطه أو آخره ولا فرق بين أن ينسقي ما نض أو يذهب ولا فرق بين أن تكون المعاوضة اختصاراً أو اضطراراً كما اذا استهلك شخص للذرا والمشتكر سلعة من سلعة التجارة ودفع قيمته له وإليه أشار بقوله (وان لا يستهلك) واختار بمن البيع بعرض فن باع العرض بعينه لا زكاة عليه الا أن يفعل ذلك فراءاً من الزكاة وقوله (كلاين) كذا في بعض النسخ باسقاط الفله فيكون معمولاً لذكر أى وانما بذكر عرض بالشروط المتقدمه كالدين أى زكاة كزكاة الدين وفي بعضها يشترطها فتكون واقعة في جواب شرط مقدراً أى وان حصلت هذه الشروط فتكلاين وقال ز جواب شرط مقدس ومقدول الفاه مخوف أى وان حصلت هذه الشروط فز كانه كلاين أى كز كذا الدين فذكرى لست من أصله وهذا بالنسبة للسلم وأما الكافر فإني الكلام عليه فقهه يستفاد من التشبيه مسئلة ما اذا فر من الزكاة بتأخير البيع والفراءه وانما يسبق لا يعلم الأمن بجهته وقوله (ان رصديه السوق) شرط في قوله فتكلاين ولذا أخره عند تطبيق عليه يكون محلاً لخراج الاق والحاصل أن الشروط السابقة مشروطة في وجوب الزكاة سواء كان العرض عرض احتكاراً أو إدارة وأما هذا فشرط ليكون الزكاة كذا كذا الدين لا لوجوب الزكاة اذا لفرق في الوجوب كما قررنا بين عرض الاحتكار والإدارة بمعنى كونه رصديه السوق ان يسلكه الى أن يصيد فيه رجاء جدياً طاله في

المشتكر فراءاً حيث جرى فيه اختلاف فان قلت معاوض هذا ما تعلقه الخطاب من أن من اشترى عماله التوضيح عرضاً قبل الحول فاصداً به الفراء فلازك عليه عاجلاً كحكي ابن رشد قلت لعل الفرق أن ما لا ينشئ فقد اشترى به عرض قنية وما هنا في عرض تجرأ بذكر عرض تجر (قوله وأما الكافر) أى الكافر الفنى أسلم ولا حاجة لقوله فيه ولا بد من تقدير مضاف أى وأما عرض الكافر الخ الا أنك شير بالان لا في كافر مدير وما هنا في مسلم محتمر فلا يظهر حيث نعلم طاله المشتكر يستقبل من غير خلاف (قوله والفراءه وانما يسبق) لا يخفى أنه تقدم في دين المشتكره اذا قصد الفراء بعد ما قبض فيه قولاً وتقدم أن الذي يقبضه ابن عوفه قرع القول بركاه لمعلم واحد

(قوله قال في السوق للكمال) أي فقوله ارتفع الثمن نفسه السوق المعروف (قوله يحترزه عن المدير) فانه مردد السوق لأنه لا يقصد ارتفاع الثمن (قوله والا زكي الخ) أي بان يسبح السعر الحاضر ويختلفه بغيره بل ربما عجز عن خوف كساد (قوله فان كان عرضا مرجوا) حالا أم مؤجلا وقوله أو تقدم أو خلا أي مرجوا (قوله ولو طعام سلم) كذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن وحكي عدم التقويم عن الابناني لانه رأى ان ذلك تقدير بيع وهو متعج (قوله ولو بارت) مقابله ما ذهب اليه المان نافع وحسنوا إلى أنه يبطل حكم الادارة لهذا البوار (قوله لان لم يرجه) أي بان كان على معدم أو نظام فلا يقوم ليزكبه كل عام (١٩٧) وينبغي أن يحجز كانه اذا قبضه لعلم واحد

التوضيح انتهى وقوله أي بالعرض السوق أي ارتفاع الثمن قال في السوق للكمال يحترزه عن المدير الآتي (ص) والا زكي عنه ودينه التقديس للمرجو والا قومه (ش) هذا هو الضرب الثاني وهو عرض الادارة والمراد بالمدير من يبيع عرضه بالسعر الحاضر ثم يخلقه بغيره او لا مردد فاق سوق لبيع ولا حكا سادته ليشترى فيه كما فعله أو باب الحوائث والمال بون ليسلم من البلدان ولهذا قال ولا أي وان لم يرد بصلحه الاسواق زكي ما عنده من العين ولو حليا يزكي وزنه ان ربح يحجر كما هو روي في عده دينه التقديس للمرجو العبد للتحلفان كان عرضا مرجوا أو تقدم أو خلا مرجوا قومه بما يبيع على الفلوس العرض بنقد والتقدير بعرض ثم بنقد وزكي تلك القبة لانها هي التي تغلق لتمام غرقه وسأف في غير الموجودين القرض وانعاض المؤلف على زكي العدين ليستوفي الكلام على أموال المدير والا فلا خصوصية للمدير في زكي كالمعين وسأفي مفهوم قولنا المعدل للمنفق قوله أو كان قرضا (ص) ولو طعام سلم (ش) المشهور ان المدير يقوم طعام السلم ولا يترتب ذلك سعة قبل قبضه انما تلازم بين التقويم والبيع وانما هذا بمجرد تقويم فقط الا ترى ان أم الولد وشبهها تقوم اذا قللت ولا يكون ذلك بيعا لها (ص) كسلفة (ش) يعني ان المدير يقوم كل عام بصلحه انى اقتبارة بعين وزكي عنها التقيس في التقويم وأشار بقوله (ولو بارت) الى ان المشهور ان المدير يقوم بصلحه ولو بارت سنين كلها أو بعضها ولا يبطل حكم الادارة بذلك أي لا يتقها او رانها الى حكم القنية ولا الى حكم الاحتكار بل تبقى على ادارتها والفرق بين الاحتكار والبوار وان كان في كل منهما انتقام السوق هو ان المنتظر في الاحتكار ربح الذي مال وفي البوار ربح ما لو بيع بلا خسارة (ص) لان لم يرجه أو كان قرضا (ش) المشهور ان الدين التقديس ان كان غير مرجو فانه لا يزكبه وهو كالمديون وكذلك على المشهور ان كان قرضا لعدم التخليص لانتاج عن حكم التجارة وزكبه لعلم واحد بعد قبضه مما يؤخر قبضه قرارا من الزكاة كما هو في زكي كالمدين ولفظ المدونة ومن حال الحلول على مال عنده فلم يزكبه حتى أقرضه ثم قبضه بعد سعة زكاة لعامين فأسقط زكاته عنه وهو على المقترض قال الباجي لا خلاف ان القرض لا زكاته فيه وهذا تأويل منه عليه والدين انما يقوم اذا كان فله وتأولها القاضي عياض على تقويم القرض لمعوم قولها والمدير الذي لا يكتفي بجمع ماله عنه كالمخاطب والجزاء الذي يجوز الامتناع الى البلدان فيصيل لنفسه في السنة شهر يقوم فيه عرضه التي اقتبارة فنز كذا مع ما مع من عين وماله من دبر يرحي قضاؤه واليه أشار بقوله (ص) وتوالت أيضا تقويم القرض وهل حوله للاصل أو وسط منه ومن الادارة تأويلان (ش) أي وهل حول المدير الذي يقوم فيه عينه ودينه وطعامه وسلحه اذا تقدم وقت ملكه المال الذي ادناه أو تزكيته

كالمعين الضائعة والمقصورة قلة الشيخ المان فان رجا منقص عن أصله زكي قدر ما رجا ان كان غيبه زكاة (قوله وهو كالمديون) أي خلا فلا ين (قوله وكذا على المشهور اذا كان قرضا) ومقابله من ان ظاهر المدونة ان المدير يزكي جميع دونه من قرض أو غيره (قوله مالم يؤخر قبضه قرارا) أي يزكبه لكل سنة فانها وانظر هل يزكبه حينئذ قبل القبض كذا في عيب ولفظه أو كان قرضا يزكي لعلم واحد بعد قبضه الا ان يؤخر قبضه قرارا من الزكاة يزكبه لكل سنة اتفاقا فله عدا الحق في تهذيبه نفسه في موضعه وانظر هل يزكبه قبل القبض كدين غير المدير فله الشيخ أحد وتقدمه فما اذا أخر قبضه قرارا كما هو ظاهره وأما اذا لم يقصد قبضه زكته بعد قبضه لعلم واحد كافي الشيخ ما هو غيره ام (أقول) وانظر ذلك مع ما تقدم من حكاية الخلاف في دين المحتكر (قوله زكي كالمعين) هذا احتكام المدونة (قوله فأسقط) من كلام الشارح وفاعل أسقط هو الامام أو ابن القاسم (قوله لا زكاته فيه الخ) وهو على المقترض (قوله وهذا تأويل منه عليها) أي لا تملك انى

الخلاف دل على ابقاء المدونة على ظاهرها (قوله لمعوم قولها الخ) لتعليل لقوله فتأولها القاضي عياض والظاهر ان التأويل هو نفس قوله المالك كور أي بان أبقاه على ظاهره لا قولها الاول كما هو ظاهره فان ظاهره الاول عدم التقويم فتدبر (قوله وتوالت أيضا) هذا ضعيف والمعتقد الاول (قوله وهل حوله للاصل) أي الحلول المنسوب للاصل وهو الظاهر (قوله أو وسط الخ) مرفوع على أنسخر مبتدأ محذوف أي حول المدير وسط من الاصل ومن ادارة أو معطوف على محل الاصل أي أو حوله وسط (قوله وقت ملكه) فاعل يتقدم والمال المفعول ملكه وقوله أو تزكيته معطوف على ملكه

(قوله فالشهور أن كل واحد يتي على حكمة) ومقابلته ما قلناه من الماحشون من أنه يزكى الجميع على حكم الاحتكار (قوله فانه في جميع عروضه على حكم الادارة) ولعله لما عاين الجانب الفقراء (قوله يوزكهم ما معهم من التدعى المشهور) ومقابلته يتي كل على حكمة قال في البيان وهو القياس (قوله ولا تقوم كلف كتاب) أي اذا كان عنده عديم من عبيد التجارة كانه فلا يقوم كلفه (قوله خدمة مخدوم) أي اذا أخدمه انسان عبدا بوضو فانه لا تقوم (قوله وفي تقويم الكافر) أي من كان كفرا أي المدير كما تارة الشارح وهذا مفهم من قوله تقويم أي حيث فضله ولو بدبرهم كالدبر المسمي ابتداء (١٩٩) (قوله أو يستقبل بنهنا حول) ولاد أن تكون

وفى بعضها الادارة والبعض الآخر الاحتكار فانه يزكى كل واحد على حكم نفسه فيقوم العرض المدار كل سنة والعرض المحتكر يزكيه اذا باعه لعام واحد من أصله فلو كان العرض المحتكر أكثر من العرض المدار فالشهور أن كل واحد يتي على حكمة أو باق في كيه كما مر فالعرض المدار أكثر من العرض المحتكر فانه يزكى جميع عروضه على حكم الادارة فيقومها كل طوم يزكهم ما معهم من التدعى المشهور واليه أشار بقوله (ص) والأما في جميع الادارة ولا تقوم الا واني (ش) يعني أن المدير لا يقوم الا واني التي يدبرها بضاعته كالوأي العطار والرائحة وبقراط الحثاقه عنها فاشبهت النفس لا تقوم كتابة مكاتب وخدمة بخدمة المردب الا واني غير الذهب والفضة والارزاق والاول المعتدل لعمل كالا واني لا تقوم وزك عنها حيث كانت غنما (ص) وفي تقويم الكافر لحول من اسلامه أو استغفاله بالثمن قولان (ش) يعني أن الكافر اذا أسلم وكان مديرا هل يقوم عروضه ودونه فيزكهم ما يدين من العين لحول من يوم أسلم أو يستقبل بنهنا حول من يوم قبضه كالفائدة وأما المحتكر اذا أسلم فانه يستقبل بغير عروضه حول من يوم قبضه قول واحد فعمل عاقرنا ان كلام المؤلف في الكافر انقضى أسلم المدير (ص) والقراض الحاضر يزكيه ربه ان ادارا أو العامل من غيره (ش) يعني ان مال القراض يزكيه ربه وهو سيد طامه اذا كان حاضرا أو ما في حكمه عما يملك نفسه وشعره ومثاقوره ربه لكن ان كان العامل مديرا وره مديرا أيضا أو محتكرا فان ربه يزكيه كل عام بان يقوم كل ما يحضره زكاه ما يدينه ويستطاعه في الاولى وما يستطاعه فقط في الثانية وزك كراس ماله وقدر حصته من الربح فقط ولازك في حصته العامل على واحدته مما لا بعد المفاصلة فيزكها العامل لسنة واحدة ولو كانا مديرين ففوقه والقراض أي ومال القراض وظاهر قوله ان ادارا والعامل كان ما يدين العامل أفضل عما يدين رب المال أو مساواة أو أكثر وليس كذلك بل لا يدين تقييده قوله أو العامل عاذا كان ما يدينه من مال رب المال أكثر وما يدين المحتكر أقل ومثله ما اذا كان ما يدين رب المال أكثر وهو مدير وهذا التقييد بناء على القول بان ما هنا يجري على مسئلة وان اجتمع ادارة واحتكار الخ وهو ما صدر به ابن حجر وقوله من غير متعلق بزكبه أي لانه لا يشترط يتنص مال القراض والربح بغيره نفسه تنص على العامل لأن رضى العامل بذلك وفي كلام الناصر ما يشهد أن بزكبه من غيره أنه يزكيه منه ويحسبه على نفسه الرجوع من عنده ربه أو من المال مشكل انقضى خراجها من عنده بانقضى القراض وفي خراجها من مال القراض تنص منه فانه ح ويحجب بان هذا امر سرور وما يكون هذا امر مدخولا عليه (ص) وصبرنا غاب (ش) يعني أن القراض اذا كان غائبا يغيبه ينقطع خبره فيها من قبله أو

أو عتده على وجه الادارة وليس ذلك لازما لان المصنف في المال الذي يدين العامل فقط فلا موجب لظن في المال الذي يدين رب المال (قوله وهو ما صدر به ابن حجر) والفي لم يصدر به ان كلال على حكمه مطلقا قال ابن عرفة وهو الصواب (قوله تنص منه) أي وكل من التنص والزيادة لا يجوز (قوله بان هذا) أي ما ذكرنا من كونه من عند ما يؤمما بيد العامل وان كان المصنف ذهب الى أن من عنده (قوله بان هذا امر سرير) أي يحصل في آخر الامر فلا حكمه بل ربما كان مدخولا عليه أي امر يجوز المدخول عليه شرعا (قوله وصبر) أي أبلغ الصبر فلا أو خربها جاز فان تبزكها المال على ما ذكرنا عليه أخرجه وان شئنا قصه فالظاهر أنه لا يرجع به

على من دفعه ولو كان باقية لا يصغر شره من ذلك ماذا تلف (قوله فلا ضمان) أي لا يضمن ذلك (قوله فيؤخذ بالزكاة) أي السلطان يأخذ بالزكاة (قوله وليس المراد به سنة الفاضلة) أي انفصال أحدهما عن الآخر (قوله فيؤخذ بذلك) أي عن ذلك (قوله فلا زكاة فيه بالتسليم) فإذا زكى عن المال بعد إخراج سنة الفصل فإنه زكى عن العلم الذي قبله من مائتين السنة دينار وربع دينار أي عن المائتين وخمسين إلا اثني عشر دينار ونصف دينار كما يفيد الشرح أجدى

تسريلا لا لازم لها عشر دينار وربع وثلاثين وثنى عشر كذا في نسخة عبد الله (قوله) أو يزكى أي من الآن حتى يحصل النقص كالمقاييس مسئلة التوضيح بل مقتضى القياس عدم التغير بل الجزم بأخذه سنة الانفصال يتناول مقاييس حتى يقص الانفصال (قوله أول سنة الانفصال خاصة) أقول مقتضى كلام التوضيح سنة الانفصال خاصة (تنبه) قد علمت أنه يبدأ بركة سنة الانفصال مما قبلها وتقدم في المسألة أنه يبدأ بالعام الأول والفرق بينهما أنه هنا معذور وهناك ظالم والتألم أحق بالرجل عليه (قوله وفي مثال الشارح تقرر) لأنه من قبله بقوله قال ابن حصون سر أبيه وان أقام المال بيده ثلاث سنين فكان في أول سنة مائة دينار وفي الثانية مائتين وفي الثالثة مائة يترك الأعم مائة لكل سنة إلا ما نقصت الزكاة ولا يضمن ما قبل من الربح وقال عجمي كذا إذا غاب ثلاث سنين وكان في الأولى ثلاثين وفي الثانية خمسة وعشرين وفي الثالثة أربعين فإنه يترك عن خمسة وعشرين في سنتين وفي الثالثة عن أربعين إلا ما نقصه جزاء الزكاة وخبرنا هذا الحسن بن قولته وأزيد وأقص الخ على ما يشمل ما إذا كان أريد وأقص عن سنة الانفصال

تلف أو ربع أو خمس فإنه يصير إلى أن يرجع إليه ماله أو يعلم أمره فان تلف فلا ضمان ولا يزكىه العامل لاحتمال دين زكاة أو موهبة أو أن يأمره به بنفسه أو يؤخذ بالزكاة فيعجز هو ويجب عليه من رأس ماله ومضمر صريح راجع إلى الرب القراض ثم بعد حضوره لا تغلوا السنوات التي قبل سنة الفاضلة من وجوه ما أن يكون ما فيها مساويا لها أو زائدا أو ناقصا وقد ذكر المؤلف هذه الأقسام بقوله (فزكى سنة الفصل ما فيها) من قليل أو كثير والمراد بسنة الفصل سنة حضور جميع المال أي على وليس المراد بسنة الفاضلة ولا سنة النقص ثم لما يزكى سنة الفصل ما فيها ينظر قبلها من السنين فإن كان ما قبلها مساويا لها زكى ما قبلها على حكمها ولو وضوح هذا تركه وإن كان أزيد منها فاشارة إليه بقوله (ص) ومقط ما زاد قبلها (ش) يعني أن ما زاد على سنة الفصل يسقط زكاته لأن الزائد لم يصل إلى بدنه فلم يتغيره كأن يكون في العام الأول أربع مائة وفي الثاني ثلثمائة وفي الثالث مائتان وخمسون فإنه يزكى أصل الانفصال عن مائتين وخمسين ثم يزكى ذلك عن السنين الأربعة إلا ما نقصه جزاء الزكاة في التوضيح انتهى ونظيراته معنى ذلك إلا الشيء الذي نقصه جزاء الزكاة فهو سنة دينار وربع دينار في المثال المذكور فلا زكاة فيه بالنسبة للعام الذي قبل عام الانفصال وأما لو كان الأخذ بنقص النصاب كالمالك كان عند ما أحد عشر ودينار وأرباع عليها خمس سنين فأنظر هل يزكى عن الخمس سنين أو يزكى حتى يحصل النقص ومن هذا إذا مالوا كل سنة عشر ودينار وأرباع عليها المتأخذ كورة وما أسبغها هل يزكى للسنين الماضية أو لسنة الانفصال خاصة انتهى العمري (ص) وإن نقص فكل ما فيها (ش) يعني أن مال القراض إذا نقص عن سنة الانفصال فإنه يزكى لكل سنة ما كان فيها كذا كان حال القراض في السنة الأولى ثلاثين وفي الثانية أربعين وفي الثالثة خمسين فإنه يزكى لسنة الانفصال خمسين وفي السنة التي قبلها أربعين ويزكى في السنة الأولى ثلاثين (ص) وإذا دون نقص قضى بالنقص على ما فيه (ش) يعني أن مال القراض إذا كان في بعض السنين أربعين سنة الانفصال وفي بعضها نقص منها فإنه يقضى بالنقص على ما فيه كذا كان حال القراض في السنة الأولى خمسين وفي الثانية ثلاثين وفي الثالثة أربعين فإنه يزكى لسنة الانفصال أربعين ويزكى عن السنة الثانية ثلاثين وعن الأولى ثلاثين أيضا لأن الزائد لم يصل إلى المال ولا يتغيره وفي مثال الشارح تقرر وأما ما يصل أن يكون مثلا لقوله وسقط ما زاد قبلها (ص) وإن اجتبر أو أوالعامل فكل الدين (ش) يعني أن عامل القراض إذا كان محسركا في مال القراض ورث المال محسركا فيما بقي من المال بيده أيضا وكان العامل فقط محسركا ورث المال مدبر أو ما يد العامل مساويا للمدبر بالمال أو أكثر كما مر التنبيه عليه فإنه لا يزكى له إلا سنة واحدة بعد قبضه ولو طال بيد العامل أما إذا كان ما سيد العامل هو الأقل فلا يكون كالدين ويكون الأقل تبعالا كثر فقد نص ابن رشد على أن الحكم فيه محبذ للحكم فيها إذا كان مدبرين أي فالجميع للإدارة على ما قدمه

المؤلف

وعلى ما إذا كان قبل سنة الانفصال فيه أزيد أو نقص وهو متأخر عن الإيدوسنة لانفصال الزائد على

الجميع فإن قلت هذا يخالف قوله وان نقص فكل ما فيها قلت يحمل على ما إذا كان قبل سنة الانفصال مستويا في السنتين فأكثر أو مختلولا وليس النقص متأخرا عن الزائد (تنبه) استظهر الشيخ سالم أنه يعمل على قول العامل كن المال كذا في سنة كذا وهكذا إذ لا دليل لذلك إلا كذلك (قوله) فإنه لا يزكى له إلا سنة واحدة أي ما يد العامل أي ما قبله بقوله فكل دين فائدين أحداهما أنه

لا يزك قبل رجوعه عليه يد به بالاتصال ولو فرض بيد العامل والثابتة (٣٠٩) انما يزك بعد الانفصال استتواحدة (قوله فارجع على

المؤلف وانما يعتبر ما يسد باب المال حيث كان يتغير هو الا فاعتبر ما يسد العامل فقط (ص)
وعلمت زك كماشية القراض مطلقا وحسب على ربه (ش) لاختلاف ان زك كماشية القراض
المستتر اياه او منه فجعل ولا ينتظر بها الفاصلة لتعلق الزكاة بعينها وليست كالعين وحكم النمرة
والزك كالمشاة وسواء كان العامل مديرا او محتكرا وسواء كان رب المال شريكا او غائبا
مديرا او محتكرا وانما تجزئ كلة كالمشاة فلك هو انما تصب على رب المال وحده من
رأس ماله لان العامل اجير على المشهور ولا تفي كالمشاة فلو كان رأس المال اربعين دينار
اشترى بها العامل اربعين شاة اخذها الساعي منها شاة تساوي دينار ارباع الباقي يستزيد شاة
فارجع على المشهور اربعة عشر دينار وارأس المال تسعة وثلاثون (ص) وهل عبيده
كذلك او تلتقى كالثغفة تاويلان (ش) يعني ان زك كقطر عبيد القراض تجسب على ربه ولا
تجبر بالرجوع وهو معنى قوله كذلك وقيل تلتقى كالثغفة وانما يسر ويجبر بالرجوع هذا تقرير بركامه
وهو غير صحيح لقول المدقق زك كقطر عن عبيد القراض على ربه خاصة واما فقته فن
مال القراض فهذا صريح لا يقبل التأويل وانما التأويلان في زك كماشية القراض الحاضر
هل يزك به انما بينهما او من ماله وعلى هذا فاصوب عبارة المؤلف ان يقال ويجزئ زك كماشية
القراض مطلقا واخذت من رقبته ان غاب وحسب على ربه وهل كذلك ان حضر او من عند
ربه كزك كقطر عبيده تاويلان (ص) وزك ربح العامل وان قل ان اقام بيده حولا
(ش) يعني ان العامل هو الذي يزك ماله من ربح الحاصل في مال القراض عند المقامة
لسنة واحدة على المشهور ولو اقام بيده اعماما وسواء كان العامل مديرا او محتكرا
وسواء كان في حصته نصيب او اقل بناء على انه اجير لكن بشرط ان يقيم المال بيد العامل
حولا كاملا من يوم اخذه فقوله وزك بالنية للقول ومعلوم ان فاعله العامل لان المال
انما يزك بغيره وهو هذا العامل والشارح يقر ان كمينها للعامل وضمير ربح المال وقد
علمت ضعفه وقوله ان اقام في مال القراض فاضرب عند عله لا على ربحه والمعنى بدل على
المراد ولو قال المؤلف وزك العامل لعام واحد ولو اقام اعماما بجمعه وان قل لكان اظهر
(ص) وكأنا من مسلمين بلا دين (ش) يعني ان من شروط وجوب الزكاة في حصه للعامل ان
يكون نائما للعامل ورب المال من مسلمين بلا دين على واحد منهما لانهم لا يكونان من اهل
الزكاة عند فقد شرط من هذه فتقوله وان قل بناء على انه اجير وقوله ان اقام في مال القراض
شريك (ص) وحصر به ربحه نصيب (ش) الواو او المظالم اي وزك ربح العامل وان قل
ان اقام بيده حولا والمال ان حصته به ربحه ولو بالضم لماعنده نصيب وهو شرط في زكاة
ربح العامل والمراد بالحصه هنا رأس المال وتظاهر ما اذا لم تكن حصته به ربحه نصيبا
لا زكاة على العامل ولو كان عند ربه ما يملك به التصايب وليس كذلك بل يتغير التصايب ولو
بالضم كما اثرنا اليه في شرط سادس وهو فرض قبض ولا بد من هذا (ص) وفي كونه شريكا
او اجيرا بخلاف (ش) اعترض بان ظاهره ان الخلاف في الشهرة في كونه شريكا او اجيرا
وليس كذلك وانما الخلاف في المبنى علم ما يقتضي على كونه شريكا انه لا بد من كمال حوله لئلا
القراض بيد العامل من يوم التبر وانه يضمن حصته من الربح لو تلف ولا يرجع على رب المال
بشيء ولو اشترى من يفتق عليه عتق واحد عليه ان يوطئ امة للقراض ويطهعه الوارث ويطهعه
عليه ويشترط فيه اهلته الزكاة السابقة كانه حصة وهذا مشهور ويقتضي على كونه اجيرا
انه لا يشترط في حظه من الربح ان يكون نصيبا اذا كانت حصته به ربحه نصيبا وان ربح المال

المشهور (الخ) وعلى مقابلة الربح
عشر ونوعين ورأس المال يوتي
على حله الاول اربعين ويلزم
على الاول زيادة في مال القراض
وعلى الثاني النقص منه وكلاهما
لا يجوز كرفي ك (قوله على
المشهور) ومقابلته لا تنهيه من
انه يلحق كالمشاة (قوله كزكاة
قطر عبيده) انما هما من عند
ربهم ان حضر وان غاب اخرجهما
العامل وحسب على ربه زك ربح
(قوله على المشهور) راجع لقوله
يعني ان العامل ومقابلته ما ساقى
في قول الشارح وقد علمت ضعفه
وراجع لقوله عام واحد على المشهور
ردا على من يقول انه اذا كان هو
ورب المال مديرا يزك به لكل
عام أي بعد القبض (قوله والشارح
يقر الخ) لانه قال يعني ان ما يخص
العامل من ربح يزك به رب المال
(قوله وكأنا من مسلمين بلا دين)
السلالة في رب المال بناء على ان
العامل اجير وفي العامل بناء على
أنه شريك (قوله ولو بالضم الخ)
فيه تسامح حيث جعل الحصه
شاملة لماعنده فانقص مناه
عن التصايب لم يزل العامل وان
ناه تصايبا فذكر ويستقبل حولا
كالفاضة بناء على انه اجير (قوله
وهو فرض) أي يسع نقده (قوله وانما
الخلاف الخ) هذا لا يتم الا لو كانت
تلك الاحكام وقدم فيها خلاف شهر
ولم يكن ذلك بل اعتد كما ينبغي
على كل قول وانه معمول فيه الا ان
يجاب بان المراد بالخلاف في الشهرة
أي ان بعضهم شهر ما ينسب على
ذلك القول وبعضهم شهر ما ينسب
على الآخر وبعضهم لا يفتق

(قوله وليس الخ) قال الثاني في الخبر ثمان مائة لظاهره فلا حاجة الى جعل الخلاف في السائل المبني عليه (قوله تعلق حق الزكاة) إضافة حق له بمدة مائة وقوله ولان الحر الخ هذه المدة كل ثمان مائة التي قبلها (قوله أو فقد أو أسر) انظر لور أخرجه عن كتمانته أخرجه وهو مقفود أو أسره ولا يجوز (٣٠٣) أم لا فقدنية الزكاة فيه والظاهر الاجراء كما هو المفهوم من قول السارح قيل

أمرهم على الحية (قوله بيل ولو زاد الخ) هذا بيل على ان المراد بالمساواة أن يكون عليه قدر حايده وليس عسار وانما المراد بالمساواة كونه من صفته قال ابن الحلي بخلاف المعدن والحرث والمشيئة ولو كان الدين مثل صفتها اغتال بل الخ لانه فهم من المصنف أن الزكاة ليست كذلك (قوله مفهوم المساواة) أي مفهوم هو المساواة مفهومه نظري الا حربية أي من الزكاة فقد أن يقال ان لا يفي بالمباغة عليها فليجب قوله اغتال على المساواة لثلاثتهم أن المساواة الخ (قوله ولما ينبغي أن يركب بعد زوال المانع لسنة واحدة) خالفه غيره حيث قال وظاهره ولو لم يلقه وقد وخلص الاسر فلا يطلب مدة فقهه وأسر ولا يركبها بعد زوال المانع لسنة وان كان تعذر سقوطها بمدة يركبها ما قبل على عدم تيممها فهي كالضائعة يقتضى زكاتها لسنة بعد زوال المانع لانه خلاف ظاهر كلامهم وقد يفرق بينها وبين الضائعة ونحوها بان يركب الضائعة ونحوها عند من التفرط ما ليس عند المفقود والمأسور وكله غير ظاهر بل ظاهر كلامهم كما فاده عنى تركة لكل عام ذكرها النص المقيد لذلك وانظر لأعطى زكاة

حول حصول أصله وهذا مشهور وأيضا وليس لك ان تقول يلزم من تشيير المبني تشيير المبني عليه لانه كتمان مبني مشهور على ضعف كافي المحرمية والرجعية الآية (ص) ولا تعلق زكاة حرث وماشية ومعدن دين (ش) يعني أن الدين باطلاقة أي سواء كان عبدا أو حرا أو مائنة أو طعاما لا يسقط زكاته الحرث ولا المعدن ومنه الزكاة اذا وجبت فيه الزكاة ولا المشية تعلق حق الزكاة بعبثها ولا الحرث والمائنة من الاموال الظاهرة فهي موكوفة الى الانعام لا الى الأرباب فافهم في غيرها بخلاف العيين فهي موكوفة الى الأرباب فاقبل قولهم ان عليهم دينيا كما قبل قولهم في دفع زكاتها فكان الدين يسقط زكاتها كإبائي وأما زكاة القطر فلا تسقط دين ولا فقدوا لأسر لقول المؤلف وان يتلفوا وينتفوا وأشار بقوله (أو فقد أو أسر) لقول ابن القاسم ان الاسر أو القليل من المائنة أو لرب المعدن أو لرب الحرث لا يسقط شيأ من زكته ذلك فيحصل أمرهم على الحية لا على الوفا للمساواة لغير الجيوب والفساد حرث أم لا (ص) وان سأل ما يبيده (ش) المبابقة في عدم سقوط الزكاة والعين أن يركب الماشية أو الحرث ولو كان عليه دين يساوي ما يبيع من الماشية أو الحرث فان ذلك لا يسقط شيأ من الزكاة لتعلقها بعين ذلك بل ولو زاد الدين على ما يبيده مما ذكرنا ذلك لا يسقط شيأ من زكاة ذلك فهو المساواة مفهومه موافقة وانما يبلغ على الزكاة لتكون المساواة مفهومه بطريق الاخرى لثلاثتهم ان المساواة متفق عليها مع أن المصنف قال فيها القياس سقوط الزكاة لا يفسد أو غلام (ص) الا كما يفتقر عن عبده عليه منه (ش) هذا استثناء قطع ان القاسم لو كان عبده عليه مشيه من فرض أو سلم وليس مما يقابله فانه لا يجب عليه زكاة قطره (ص) بخلاف العين (ش) يعني أن الدين مطلقا أو التقدا أو الأسر يسقط زكاة العين أي يسقط زكاته لغير المساواة لانه ان الدين ليس كمال المثل ان هو يصعد الاتزاع كالعبد والمفقود والأسير فلو بان على عدم التيمم فاشبهه بالهم الاموال الضائعة ولهذا ينبغي أن يركب بعد زوال المانع لسنة واحدة ودخل في العين عرض التصاريح لان الزكاة انما هو غنمه أو قيمته وكلاهما عين كما هو مستفاد من التوضيح (ص) ولو دين زكاة أو مؤخر جلا (ش) يعني أن دين الزكاة يسقط زكاة العين فلا تجتمع عليه دين من الزكاة فله يسقط زكاة العين سواء كان الدين من عين أو حرث أو مائنة وان كان الدين يسقط زكاة العين فلا فرق في الدين بين كونه مالا أو مؤخر جلا ولو كان لا يطلب به عند وجوبه عليه لتعلقه بالمائة لاهلومات أو أقل حل المؤجل ان عرفه الدين ولو مؤخر جلا يسقط زكاته مقداره من العين والخبر بعدد لاهتمته فلو كان سيدا أحد وعشر ودينارا وعلمه دينارا مؤجلا فان الزكاة تسقط عنه ولو كانت قيمته دينارا واحدا (ص) أي يكره (ش) المشهور وهو قول مالك وابن القاسم أن مهر الزوجة يسقط زكاتها العين عن زوجها فان كان عبده عشرين دينارا ثم حولها وعليه لامر أحد عشر فلا زكاة عليه وظاهره قوله أو كره ولو مؤخر جلا ولو

عين المفقود والمأسور هل يرجع بها على الدافع أو لا اخذ ان كانت يده (قوله لاهلومات) الاولى ان تقول ولانه لاهلومات أو (قوله المشهور الخ) ومقابله المان حبيب فانه لا تسقط الزكاة بكل دين المهور والتسليم اذ ليس شأنهن القيام الا في موت أو فرار أو عند ما يتزوج عليهما فليكن في القوة ككفره (قوله ولو مؤخر جلا) قد يقال هذا بصدد ان لا يخلو فهي أقرب للاسقاط قالوا في المبابقة على غيرها بان الاصل عدم القرائن وشأن ان آدم أمل الحياة (أقول) أول ما في حق من عصى قد يقال الموقوف عليه الدين لمن في حق عصى هو يجب بالتغير باعتبار الوصف الفصواني والتأجيل لموت أو فرار مذهب أبي حنيفة لا مذهبنا

(قوله وهو كذا الخ) أي أن مذهب العامة وان القاسم من سقوطها ذلك مطلقا (قوله اتفق ابن القاسم) بل عبارة ثلث
تقتضي اتفاق أئمة المذهب لا خصوص الشيخين (قوله سواء حكم بها حكم) أي حكم بالقيمة لا حكم بالمستقبل ولا فرض كإثبات (قوله
أن حكم بها) ولو غير مالي تجمعه لأن الحكم صيرها كالدين تقدم ولو دسرام لا يتناقض ابن القاسم وأشبه وحاصلها أنه ليس
المردا حكم بها في المستقبل لأن حكم الحاكم لا يدخل (٢٠٣) المستقبلات كافة القرائن ولا فرضها وقدرها
لا يفرضه وتقدره لباحكام فلا

يسقطان فقول الشارع قد فرضها
عليه فيه نظر وانما هو متبناها
تجسدت عليه فيما مضى ثم حكم
بها كما يرى أنها لا تسقط بعض
الزمن قال القرائن ولا يصح فرضها
الا على هذه الصورة وأدحكم
الحاكم لا يدخل المستقبلات فلو
حكم فيه فحكمه باطل وانما مضى
زمنها لا يلزمه المال كما بها لأنها
حينئذ ماسة تسقط بمضى زمنها
كذا قاله الثاني (قوله سواء احتلنا
تقدم) أي على تأويل الوفاق وقوله
أولقلنا لم يتقدم أي على تأويل
الخلاف والاول أن يزيدا ولو
فيقول أولقلنا وان لم يتقدم (قوله
ففسد ابن القاسم لا تسقط وعند
أشبه تسقط) هذا صريح في أن
ابن القاسم صرح بعدم الاسقاط
وأشبه قال بالاسقاط وأطلق
وهل يقوم مقام الحكم ما إذا اتفق
على الولد شخص غير متبرع وانظر
هل حكم الحكم يقوم مقام حكم
الحاكم في ذلك أم لا لأن قلت ما وجه
أن تقدم اليسر موجب لعدم
الاسقاط وتقدم اليسر موجب
للاسقاط قلت لا ما إذا تقدم الولد
يسر تسقط تنقته بخلاف ما إذا
تقدم عسر لا تسقط تنقته (قوله
مخرج الخ لا يجني أن الخارج فرج
الداخل فلا حسن أنه معطوف

أفرق أولن هي في عصمتها وهو كذلك عندما وان القاسم (ص) أو تنقته زوجة مطلقا
(ش) اتفق ابن القاسم وأشبه على أن تنقته الزوجة تسقط الزكوة عن زوجها سواء حكم
بها فاض أم لا لأنها عرض عن الاستمتاع وهو مردا لا يطلق لأنه مقابلة للتنقيص لا في
(ص) أو ولدان حكم بها (ش) يعني أن تنقته الولد تسقط الزكوة عن والدهان حكم بها على
الوالد فإذا كان معه عشرين ديناراً حل حولها وعليه تنقته شهر عشرين دراهم ولو لم يقدر فرضها
الحاكم عليه قبل الحول بشهر مثلاً فيجعل النفقة فيما يريد فتسقط عنه الزكوة (قوله وهل
إن لم يتقدم يسراً وبالن) راجع لمفهوم قوله أن حكم بها على كل حال أي سواء قلنا أن تقدم
أو قلنا أن لم يتقدم وشراحه معطوفون على ذلك أي وإن لم يحكم بها فتعذر ابن القاسم لا تسقط
وعند أشبه تسقط لعملة على الوفاق والخلاف فعلى الوفاق صواب كلامه وهل إن تقدم
يسراً يسقط أم لا يجعل الفعل ماضياً قبل قول ابن القاسم بعدم الاسقاط أن تقدم يسراً فإن
تقدم عسر رجع لقول أشبه بالاسقاط وعمل قول أشبه بالاسقاط أن لم يتقدم يسراً أم لا
تقدم يسراً فراجع لقول ابن القاسم بعدم الاسقاط وعلى الخلاف خصوص العبارة وإن لم يتقدم
يسراً زيادة وقبل أن أي تان القاسم يقول بعدم الاسقاط مطلقاً تقدم يسراً أم لا وأشبه
عكسه ولو قال المؤلف أو ولدان حكم بها والأقلا وهل إن تقدم يسراً أو سقطاً وبالن لو في
بالمستمتع الايضاح (ص) أو ولد الحكم كالتلف (ش) يعني أن تنقته الابوين أو أحدهما
تسقط زكاة العين بشرطين الاول أن حكم بها كمالاً لأنها صارت حينئذ كالدين على الولد
في ذمته الثاني أن يتسلمها مائة ثقلان حتى يأخذها منه وله ما قبلها أو ثقلان من عند نفسه لم
تسقط ولو حكم بها كما وانما كانت نفقة الوالدين أخف من نفقة الولد لأن الولد يساعده والده
أكثر من مساعدة الوالدين (ص) لا بد من كفارة أو هدى (ش) يخرج من قوله ولدين زكاة
لأن قوله بخلاف العين يعني أن دين الكفارة والى وجب عليه ودين الهدى لا يعزب
عليه في حج أو عرفة لا يسقط أحدهما زكاة العين والفرق بينهما بين دين الزكاة أن دينها
ثبوته المطالبة به من الإمام العادل وأخذها كره من مائتي الزكاة بخلاف دين الكفارة
والهدى فلا يشوبه فيها ذلك (ص) إلا أن يكون عليه عشر زكاة (ش) أي عمل سقوط
الزكاة لأن إن لم يكن عند المدين عشر زكاة ومن باب أولى إذا لم يتركها كان مكان عنده
فإن الزكاة تسقط عنه لعله العشر في مقابلة ما عليه من الدين (ص) أو معدن أو فبعة كآبة
(ش) يعني أن الدين يسقط زكاة العين إلا أن يكون عنده ما يركب العشر أو نصفه سواء
وجبت فيه كقيمة أو سقى أو لم يجب كأربعة أو سقى من حب ونحوه كآمر أو يكون معه
معدن من العين فله يجعل ما ذكر في مقابلة الدين ويترك ما معه من المصاب والمشوراته
يجعل قيمة كآبة مكاتبه فيما عليه من الدين ويترك ما معه من العين فإن كانت غرضاً
قوله بعين وإن كانت عيناً لم يرض ثم قوم بعين فإن عجز المكاتب في رقبته فضل

على معنى ولدين زكاة لأنه في معنى كل دين يقضى به أي تسقط زكاة العين بكل دين يقضى به لا بد من كفارة أو هدى (قوله عشر)
أي أو دم ويكون قوله إلا أن يكون الخ مستثنى مما أفهمته المخالفة من قوله بخلاف العين وانظر العشر والنم غير المزك على بشرط
ففيها ما يترتب في العرض قال في ذلك (قوله قيمة الخ) لاقتنه مكاناً ولو أعبداً (قوله فإن عجز المكاتب الخ) صورتهما كآبة عليه شون
ديناراً ومعه شون وثلاثون كآبة باربعين ديناراً وعن أربعين ديناراً ولا يترك العشر من فلو عجز فثنين إن قيمة رقبته مستون

في ذكر عن العشرين الباقية وقوله لانه كعرض اكله أي الجزاء الذي من رقبته يساوي عشرين كعرض اكله أي حال عليه الحول
(قوله فعلى مذهب ابن القاسم) مقابله على ما قلناه أشبه بمن أنه يجعل الدين في قيمته مكافئاً لما قلناه أشبه بمن أنه في قيمته رقيقاً (قوله سواء
كل الخ) هذا ظاهر أن كل الدين سابقاً (٢٠٥) على التدبير وأما كون التدبير سابقاً فيقال هذا من أفعال عقل يقول يسع المدين كالتن

أقول مذهب ابن القاسم الغائل يجعل قيمة الكفاية فيما عليه فذكر عن أبي عمران أنه من كل من
ماله مقدار ذلك الفصل ابن يونس صواب لانه كعرض اكله ولا خلاف في ذلك (ص) وأورقة
مدير (ش) المشهور أيضاً أنه يجعل قيمة تدبر على أنه رقيقاً لا تدبر فيه فيما عليه ويزكي ما معه
من العين وسواء كل التدبير سابقاً على الدين أو لاحقاً (ص) أو خدمه معقن لاجل (ش)
يعني أنه إذا اعتق عبده لاجل أنه يجعل قيمة خدمته إلى ذلك لاجل على غيره فيما عليه من
الدين ويزكي ما معه من العين (ص) أو خدمه أو رقبته لمن مرجعها (ش) يعني أنه إذا أخذ
مخص عبداً من معلومة وأحياه فإنه يجعل قيمة ذلك الخدمة فيما عليه من الدين ويزكي ما معه
من العين فقوله أو يخدم أي وقمة خدمته يخدم وقوله أو رقبته أي أو قيمة رقبته لمن مرجعها
يقال ما تساوى هذه الرقبة على أن يأخذها المتابع بعد استيفاء الخدمة (ص) أو عند دين
حل أو قيمة مرجو (ش) يعني أن دينه الحال الرجوع كان على من مليل ما بعده فيجعل
عده فيما عليه من الدين ويزكي ما معه من العين فإن كان على من مقدم فهو كلامهم فإن كان
دينه الرجوع مؤجلاً كان على من سواء كان عيناً أو عرضاً فيجعل قيمته فيما عليه من
الدين ويزكي ما معه من العين لكن إن كان عرضاً فقيمة بعينه وإن كان عيناً فقيمة بعرض
(ص) أو عرض حل حوله (ش) بالرفع أي أو يكون له عرض وبالحذف بتقدير مضاف مخذوف
أي أو قيمة عرض والمعنى أنه يجعل قيمة عرضه الذي حال حوله عنده فيما عليه من الدين ويزكي
ما معه من العين بشرط أن يكون هذا المجهول في الدين مما يساع على الفحل ثم إن كلام المؤلف
يتقضى أنه لا يستبرر رجوع المجهول فيما يجعل في الدين من غير العرض وليس كذلك إذ كل
ما يجعل في الدين عيناً أو غيرهما لمن مرجع المجهول عليه فملكه قبل جعله في الدين ويمكن
عود الضمير في قوله حل حوله ليس ما سبق وأقر الضمير وذكر كل ما اعتاد كر وحول كل شيء
بحسب غرض المشرط والمصدرن ووجه واشتراط مرجع المجهول فيما يجعل في الدين
يخالفه قوله ومدين مائة الخ وأما الجواب عنه (ص) أن يسع وقوم وقت الرجوع على
بنفس (ش) الجار والمجرور يتعلق بيسع وقوله وقوم وقت الرجوع بجهة اعتراضية بين يسع
ومعموه وأظلم هذا أن ما يجعل في الدين لا بد أن يكون مما يساع على الفحل وأن قيمته التي
يجعل في الدين تتسبب وقت وجوب الرجوع لا كقولنا كير ما يجعل في دينه ذكر كير ما يجعل فيه مما
فيه مانع شرعي بقوله (لا آتي وإن رجى) لعدم جواز بيعه بحال فلا بد عليه المدين لانه يساع
في بعض الأحوال وقوله (أودين لم يرج) لأنه حينئذ كلهم بأن كان على من مقدم أو زائماً
(ص) وإن وهب الدين (ش) يعني أن دين الدين إذا وهب لائق تصاب الدين الذي تسقط
زكاة العين بسببه فلاز كل على المدين فيما عنده لأن جهة الدين منشا ملك التصاب لأن
فلا بد من استقبال حوله من يوم الهبة (ص) أو ما يجعل فيه ولم يجعل حوله (ش) أي وكذا
إذا وهب الدين عرض يجعل الدين فيه ولم يجعل حوله عند مقابلة لاز كل على المدين على
المشهور وهو قول ابن القاسم لا يشترط في العرض المجهول في الدين أن يحول عليه حوله

(قوله لمن مرجعها) أي بشرط
أو أخذ ما أي وذل لمن مرجعها
وفي نت وانما يجعل في الدين من
يتقرر قيمته ان مضى لرقبته حوله في
ملكه (قوله على أن يأخذها المتابع)
أي أو الموهوبه فإن قلت فيه
يسع معين بتأخر قبضه قلت يمكن
أن ينزل قبض الخدم قبض المشتري
(قوله فقيمة بعرض) أي ثم قوم
العرض بعينه (قوله ويمكن الخ) قال
محشى نت فيه نظر لانه حال الحول
في كلام الأئمة على غير مرادهم
لأن الخلاف بين ابن القاسم وأشب
في العرض هل يشترط فيه الحول
وهو مورد السنة أم لا ولا حاشه
التصوير أيضاً لأن الحول مذكور
في كلام المؤلف وغيره على سبيل
الشرط ولم يذكره الطبيب في العشرين
شرطاً بل فرض مسئلة وفخرج
المأزى الزرع قبل بدو صلاحه
على خدمة المدين وأقر ما عرفه
وغيره ولو كان على سبيل الشرط
ما تأتى بخبره (قوله وحول كل
شيء بحسبه) أي وهو في خدمة
المعقن لاجل وخدمة الخدم
وتصوفاً أن رجوع المدين لغير المعقن
لاجل أو الخدم في ملكه مال ك
ومرجعه أو لغيره فإذا كان الجاهل
في الدين الخدم بكسر اللام فلا
يدان غيره حوله في ملكه سواء كان
قبل الأخذ أم قبل رجوعه فملكه
لتصويره وإن كان غير ربه فلا بد من

مر رجوعه من وقت جعله في ملكه قبل جعله في الدين وإن لم يصل إليه حال الجعل (قوله أن يسع الخ) أي كعرض ودار وسلاح
وثياب جعته أن كان له أجرة لا يابحسده (قوله وقت الرجوع) أي وجوب الرجوع كقولهم آخر الحول تنصت قيمتها وأزادت (قوله لا آتي)
أي ومثله البعير الشارد فلو قال لا آتي لكان أشمل (قوله لانه يساع في بعض الأحوال) وذلك بأن يكون بصحوة السلب مطلقاً أو في
حياته والدين سابقاً على التدبير (قوله ولم يجعل) بكسر الخاء (قوله لاز فكل على المدين على المشهور) وبقيته بقوله أشبه بركي

(قوله أو مؤخر نفسه) مفهومه لو أجزع عبده أو دار ملكه ما يجعله في الدين أو بعضه فذكر ما ينوبه العام الأول وهل يجرد نفسه أو بعضه شهر من العام الثاني في كتاب الشهر الأول من العام الأول وهكذا إلى عام الثاني فثبت عشر الأول وهكذا يفعل في العام الثاني في دخول العام الثالث بقاء ثم على الطر يق إنشائي إذا تكرر كل عام الأول بشرائع العلم الثاني فله بصيرة حوله في المستقبل بجملة من يومئذ وما ذكره المصنف من سقوط الفركة عن الستين مشهور وقال ما إن ذكر في العشرين التي حل حوله لأن التيب كشف أنه كان مالكها من أول الحول وفي الموافق ما يفيد أنه الذي (٣٠٥) بحجب القوي لاما في مخرجه المصنف الخ

ما في عيب ورد ذلك محض تبت النقص وحاصل ما في البيان والمقدمات ترجيح كلام المؤلف (قوله لأنها) وإن كان مضي لها حول الخ يظهر تلك العبارة أن ملك العشرين آخر الحول تحبب مع ما كان كقولنا بسقطها إلا أن في أي باعتبار ما مضى مع أن ملكها آخر الحول لا يوجب كتابتها بل وجوب الاستقبال فلتناسب أن يقول لأن العشرين لا يملكها إلا آخر الحول وزيادة على ذلك أن عليه بدلالة قوله وليس عنده الخ) فيه أن عندما يجعله في الدين الأربعون التي عنده ثم أقول مقتضى كون العشرين ملكها آخر الحول أنها كانت عند مودعة في العام ومقتضى كون الأربعين ديناً أن يكون مالكها من أول الحول لا آخر الحول فهذا الكلام مشكل فلا حسن أن يقال وإنما ذكر في العشرين آخر الحول لأنها عنده غاية الوديعة فلا يملكها إلا آخر الحول وكذا العشرين الثانية عند مودعة فلا يملكها إلا آخر الحول الثاني وهكذا (قوله) هذا هو المشهور ومقابلته كذا الماتين قوله فالحجاب أن ما هنا مشهور) تقدمت محاولات

عند الدين فقوله ولم يحل حوله منطبق على جهة الدين ووجه ما يجعل فيه وإنما أفرد لأن العطف بأو (ص) أو مملوك مؤخر نفسه يستند بشرا ثلاث سنين حول (ش) يعني أن من أجز نفسه ثلاث سنين يستند بشرا أو قبضها بمجلا ولا يملك غيرها فخر عليه حول من يوم أجز نفسه فله لا زكاته عليه في شيء من الستين بشرا لأنها وإن كان مضي لها حول واحتققت فيه عشرين ديناراً من الستين وملكها الآن أي آخر الحول فإن الباقي من الستين وهو أربعون ديناراً دين عليه وليس عنده ما يجعله عنها وقوله (فلا زكاة) جواب الشرط راجع للمسائل الثلاث فإذا مر الحول الثاني ذكر في عشرين وإذا مر الثالث ذكر في أربعين إلا ما قصته الزكاة وإذا مر الرابع ذكر في الستين ولا مفهوم لقوله ستين ولثلاث سنين (ص) ومدين مائة لها أنه محرمية ومائة ربحية يترك الأولى (ش) صورتها تخص عليه دين ما تدينار ومعه ما تدينار وابتداء حول أحدها المحرم وابتداء حول الأخرى رجب فإذا جاز المحرم الثاني جعل المائة الرجبية في دينه وزكاته الأولى فقط وهي المحرمية ولا يزكي المائة الثانية وهي الرجبية عند حلولها تعلق الدين بهذا هو المشهور فإن قيل تقدم أنه يشترط قبضاً يجعل في الدين مرورا حولاً وهذا لا يحل ما يجعل حوله في الدين وهي المائة الرجبية فالحجاب أن ما هنا مشهور مبني على ضعف (ص) وزكاته عين وقت السلف (ش) أي سواء وقفت على معين أو على غيرهم وترى حيث لم تسلفها أحد من أهلها حول من يوم ملكها الواقف أو من يومز كما هو أن تسلفها إنسان فأنها ترك إذا قبضت حول واحد ولو أقامت أعياماً بد المقتضى وزكاته من تسلفها أن كان عنده ما يجعل في الدين وترى في التسلف لها ربحها أعياناً إذا قام يدم حولاً من يوم صار إليه بخلاف ربح القراض إذا ردى رأس المال قبل السنة فله أن يوافق (قوله) إن أقام يدم حولاً الخ) أي مر حول من يوم تسلف أصل الربح ولورده قبل أن يتم حول عنده وهذا مستفاد من قول المؤلف فمما سبق ونظم الربح لأجله ولورده مدين لا عوض له عنده وهذا يتضمّن قوله بخلاف ربح القراض الخ أي فله مستقبل بحولاً من يوم المفاصلة وأخترنا المؤلف بقوله وقتت أي حسبت عن الموصى بشفرة فله لا زكاته فيها على ما في قوله ولا موصى بشفرة وأقوله تسلف عما لو وقتت أي حسبت لتفرق أعيانها في سبيل الله أو على المساكين فله لا زكاتها كافي المدونة وقوله وزكاته الخ صريح في ضعف التردد لا في باب الواقف في قوة وفي وقف قطعاً مرتد وقوله وزكاته عين أي كثرتها وقوله وزكاته عين أي أن كان فيها نصاب الإفلا إلا أن كان عنده ما يضعه اليها أن كان من أهل الزكاة وقوله وزكاته الخ أي زكاتها التمول عليها على ملك الواقف فإذا مر لها حول من حين ملكك

الحول أنما يشترط في العرض (قوله وزكاته عين وقت السلف) قال القاضي الرقبة ما يتفرع به مع بقائه عنه خفيفاً أو سكا كذا راجع والمناظر (قوله إذا أقام) أي الربح (قوله أي مر حول من يوم تسلف أصل الربح ولورده الخ) خاصة أنه لو ملك المال عنده نصف عام ثم ربح ورده الأصل ثم ربح عند انقضاء النصف الثاني فصدق عليه أنه عند النصف الثاني مر حول من يوم تسلف أصل الربح وإن كان الأصل ما ملكه إلا النصف عام وكذا ما ملك الربح إلا النصف عام وهذا تفسير معنى وأما العبارة فهي مشككة لأن الضمير في أهم سواء رجع الربح أو الأصل لا يصح لأنه لا يشترط أكلة الأصل حولاً ولا الربح حولاً (قوله) حسبت لتفرق الخ) هو في معنى الموصى بشفرة فله لا زكاته فيها على ما في قوله صريح في ضعف التردد الخ) فيه شيء وهو أنهم كثيراً ما ينوب مشهوراً على ضعف

(قوله كسبت) أي وقف الحبس تحت بدنه فمضى ليزعمه ويصرف ما يخرج كل سنة حتى الزريعة فقط فيجب على التوليد أن يركب الخارج كل عام وأما الوقف الحبس فيسلف منه فلازك كما يفيد قوله كسبت عين وقت الحبس ذكر في لـ عن تقرير وقوله وتبقى الزريعة أي أوى الأرض مستأجرة أوزرقة فلو اقتصم فلا (قوله أوجب يعطى الفقراء) أي يعطى بعض الفقراء وعلى بعضه ليكون بذرا السنة القابلة وليس المراد أنه يعطى جميع الفقراء لأنه مذهب عنه (قوله وألصق بالداخل) لأن قوله لا أنى على مساجد أو غير معين راجع لهذه ولقوله أوئله (قوله وسواء كان الخ) قال في القدماء وإذا كان المواتى محبة لا انتفاع فملكه في وجهه من وجوه البرق فلا اختلاف أن الزكاة تجب في جميع ذلك كسنة على ملك الحبس كانت موقوفة لمعين أو في المساكين وإن السبل فإن وقت الانتفاع ينشأ وغلتها كانت لحكم في ذلك وأولادها أنكرت في جمع الامهات على حوالها وملك الحبس لها أن كانت على غير معين قولاً واحداً وكذا أن كانت على معين على مافي المدونة وأما على مافي كتاب محمد في كى على ملك الحبس عليه إذا حال الحول على ما يدل واحد منهم من يوم الولادة وفيه ما يجب أن كان انتهى إذا علمت ذلك ظهر أنه لا يظهر ذكر ذلك في سياق وقف الحيوان لينتفع بملكه والحل عليه إنما يناسخ ذكر وقف تفرقة نفسه (قوله أولت تفرقة نفسه) معطوف على مخدوف (قوله كملهم) فيه ادخال حرف جر على حرف جر فلاختصار على قول في العربية كاطلة المحلى في شرح جمع الجوامع عن بعض العلماء (قوله والا الخ) أي وإن لم يتول تفرقة النبات ولا سقه ولا علاجه بل يولاه الموقوف عليهم (٢٠٦) العينون وحلوا الحبس اعتبر ما ينوب كل واحد في كى أن حصل لكل نصاب والألم يجب وأقترلوا تولى المالك

أوز كسبت فلما تكرر كى حيث ذوقها لا يسقط زكاتها (ص) كسبت (ش) تشبیه في الحكم والمراد بالنبات الزروع والحوادث كأن وقف حوائطه أو زروعه على أن ما يخرج منها من ثمر أو حب يعطى للفقراء أو لله سبحانه لا يركب النبات من عينه وحيث لم يكن في جلته نصاب ضمه الواقف لمالكه ما كان عنده ما يملكه (ص) وجوان (ش) أي وقف حيواناً تأملاً لما يتففع بلبها وصوفها والحمل عليها وأولادها تابع لها ولو سكت عنها سواء كان الحيوان على هذه الصورة موقوفة على مجهولين اتفاقاً أو معينين على مافي المدونة وحول أولادها حوالها (ص) أوئله (ش) أي وقف الحيوان لينتفع بملكه أو يمين جل عليه في السبل ويجوز أو لتفرقة نفسه وقوله (على مساجد أو غير معين كملهم) أي تولى المالك تفرقة والآن حصل لكل نصاب راجع لقوله كسبت ولقوله أوئله فهو راجع إلى الطرفين لا إلى الوسط الذي هو الحيوان الذي ليس في شئ من الانتقال ما يملكه والحاصل أن النبات ونسل الحيوان الموقوف لغير قران كان على مسجداً أو مسجداً وعلى غير معين كالشجر أو نبتة زهرة أو نبتة غير ذلك في جلته على ملك الحبس أن يبلغ نصاباً وإن لم ينسب كل مسكن أو مسجداً أو نبتة واحدة بل لو نقص عن النصاب ضمه الحبس إن كان حياً إلى بقية ماله وإن كان على معين كزبدوعر وقولان الأول قول ابن القاسم عند ابن شاس ونسب النعمي لابن المواز وإن ردد للمواز في الاعتبار

بعض هذا الثلاثة والموقوف عليه بعضها هل يظن الأكران كان والأهمل يجعل في فاز كذا تصغير كل نصف وقوله وحلوا الحبس احترازاً عما إذا يولاه ولم يجوز به وإن كانت تحت جمال ككف في كى على ملكه من غير تفصيل فإن قيل إذا كان على معين وتولى تفرقة وبقية وعلاجه فله لا يكون إلا يجوز ولا يصح وأن يكون غير مجوز فالجواب لا نسلم ذلك إن كان لهم ما ذكر كتحديد الحبس ثم ما ذكره المصنف من قوة على مساجد الخ من التفصيل ضعيف والمذهب

أن النبات كالحوان يركب جلته على ملك الواقف إن بلغ نصاباً أو كان دونه والواقف حي وعنده ما يصير نصاباً إلا نصابه سواء تولى تفرقة أم لا وقف على معين أو على غيرهم فإن مات تركت أوضاعه على ملكه إذا مات الواقف حيث بلغت نصاباً (قوله والا حصل الخ) جواب الشرط مخدوف أي وإن لم يتول المالك تفرقة فز كى أن حصل لكل نصاب (قوله لا إلى الوسط الذي هو الحيوان الخ) لا يعني أن الوسط هذا هو المشار إليه في آخر البارة بقوله وأما الحيوان فإن وقف الحيوان على مافي ذلك (قوله الموقوف) صفة للحيوان فالوصف بالموقوفة الحيوان الأصل وواقف قول الشارع أولاد وقف لكذا وكذا ولتفرقة نفسه وصرح أيضاً في بقوله ما ذكر المراد على مساجد أو غير معين من التفصيل في ذات الحيوان الذي وقف لغير نفسه وبعض الأشياخ أخذوا ذلك على وجهين الأول أن يوقف نفس الامهات لغير نفسه ليعمل بقائه الثاني أن يوقف نفس القتل الحاصل من الحيوان لغيره مع كون ماله التسل غير وقف لكنه حيث نيلس له التصرف في الأصل لأنه يؤدي إلى إبطال الوقف وانظر هل نصيب الزريعة حيث شئت ذوقها أم لا قلت كلام المصنف في الزكاة يقتضي صحة وقف نسل الحيوان مع كون أصله ملكاً كما حصل مافي عم في باب العارة (قوله) ليس له التصرف في الامهات يبيع أو هب أو اعند اليأس من نفسه وهذا لا يستلزم وقفه لأنه لا يلزم من منع التصرف الوقف كذا في بعض الشراح وكان هذا عند سجل الموقوف النسل لا الامهات (قوله عند ابن شاس) أي إنما هو قوله عند ابن شاس وأما غير ابن شاس لا يشبه لابن القاسم ولذلك قال ونسب النعمي لابن المواز لأن شاس

(قوله وشهره ابن الحاجب) قال المصنف في التوضيح لم أر من صرح بشهرته كإفعاله المصنف مع أنه تسع ابن الحاجب هنا (قوله أي وسبقه وعلاجه) أي فليس المراد أن المالك تولى خصوص التفرقة بل تولى التفرقة وغيرها وأما قال في أن كان ينبغي أن يقول أن تولى المالك القيام به والفرق أن المالك إذا تولى تفرقة وعلاجه فكان المالك لم يخرج عنه فلذلك اعتبر الجلبه وأن لم يتول المالك ما ذكر كأنه يخرج عن ملكه فصار كإصدقة النسبة فلذلك اعتبر نصب كل واحد فلا يقال المالك وأما مطلقاً ولا ذكره على من يحصل له نصب مالم يكن عندما يكمل النصاب وهذا كله في الحبس المحوز والألفاظ العرفية كإل النصاب جملته اتفاقاً اهـ (قوله والثاني قول مصنون والمدينين) كإفعاله جملته مطلقاً وهذا هو الأرجح كإتقدم (قوله والنسل) بارفع أي وقس النسل على النبات يجمع التولد والحاصل أن النظمي لم يقع تقيده إلا في النبات وقس بعض الأشياء النسل (٢٠٧) عليه الجامع المذكور إلا أن الشيخ في المال قد قال

انه صرح العوفي عن النظمي بذلك في النسل كإفي النبات وما تقرري تفرقة النسل على كلام المصنف من أنه إذا كان الوقف على معين فالتعبد لا نصاباً بل على حصه كل نصاباً كالأفلا وإذا كان على غير معين ففي جملته إذا كان يبلغ ذلك نصاباً إذا تملأ ولا دخول من وقت الولادة في الوحيين والأفلا (قوله) فإن كان على غير معين فلا ز كإلتها (بواقفه) قول الجواهر إذا وقف المولى لتفرق أعيانها في سبل الله أو على المالكين كإتحويل قبل تفرقها فلاز كإتفها ثم هذا ليس متفقاً عليه فقد قيل أن الز كإتجحف في جملته إن كانت تفرق في غير معين وفي حظ كل واحد منهم إن كانوا معينين فإذا كان كذلك فيجب أن يتول المصنف له ويكون ذهاباً إلى القول فكيف يقول الشارع لم يجز من الانتقال ما يدل له إلا أن يقال لم يجز من الانتقال بالنظر إلى الشرط

الانصباء فن بلغ حصته على انفراد نصاباً كالأفلا وشهره ابن الحاجب قال في توضحه وقيلما الشئ عانداً كإفلا يسقون ويأون النظر لانها طابت على أملاكهم ومساواة كان الحبس شائعاً ولكل واحد حصة يعينها وإن كان بهما يسق ويولى ويقسم التمرز كيت يجعلها انتهى أي ولو لم ينب كل واحد الأوسى واحد واليه أشار بقوله (أن تولى المالك تفرقته أي) وسبقه وعلاجه والأي وأن لم يتول المالك ما ذكر بل لم يتولونه فلا تعتبر جملته بل يعتبر الحاصل لكل فن حصل له نصاباً كالأفلا فقولنا تولى الخ فاسر على ما بعد الكاف وهم المعنون ومثل تقيده النظمي لا راجع في شرحه على المدونة قاله بعضهم والثاني قول مصنون والمدينين أن الز كإفي جملته مطلقاً ومقابل المشهور عند ابن الحاجب وتقيده النظمي انه في النبات والنسل يجمع التولد والناعن الغير وأما الحيوان فإن وقف لتفرق أعيانه فإن كان على غير معين فلاز كإلا في جملته ولا في كل لاعي المالك لأنه يخرج من ملكه لأنه أوصى بتفرقة أعيانه ولا على المالكين لأنهم غير معينين وإن كان على معين فن بلغ حصته نصاباً كالأفلا وان وقف لغير أعيانه فلاز كإ كان على معين أم لا وكأنه أوصى بالثمن وان وقف ليقترع بثلثه فلاز كإفي جملته كان على معين أو غيرهم (ص) وفي الجاني ولإفلا بالمعنيين أو غيرهم قولان (ش) أي في الحاق الحبس على ولإفلا أن كإلز يدوم جزو الحبس على معين لأن ولإفلا العبد وإن كان مجهولاً لا يتحصرو في المعنيين كالمعنيين فيفصل فيه تفرقه من تولى المالك العلاج وعلمه أو ألقاه الحبس على غير المعنيين فيترك في جملته من غير تفصيل لجهله وإن كان محصوراً في معين قولان وأما الوقف على بنى زهرراً وغيرهم فهو من قبيل غير المعنيين اتفاقاً كالقرايع قولنا قال المؤلف ولو لم يقبل بنى (ص) وانما ذكر معدن عين (ش) أشباه إذا ما الحصر إلى أن الز كإلتا تجحف في معدن الذهب والفضة لا غيرهم فاسر المعدن فإن حصل من أحدهما أو منهما نصاباً كإوز كانه ربع العشر كل كإلتا حصر منصب على قوله عين أي وانما ذكر المعدن معدن عين دون معدن النحاس والحديد والرماس كإفاله النظمي وفهم من قوله إن كإلتا شرط ما يشترط في الز كإة ونفي ما ينفي (ص) وحكمه لإلامام (ش) الضمير في قوله وحكمه يرجع للمعدن عينا

المشاره بقوله أن تولى المالك الخ (قوله) فن بلغ حصته نصاباً كالأفلا أي والموضوع أنه متى حول قبل التفرقة بعد الموت (قوله) وإن وقف لغيره عنه) هذا ليس وقتاً في الحقيقة كإفي شب (قوله) وإن وقف لينتفع بثلثه فلاز كإة) قال تطوع أحد بانراج أن كإفعها) وكان في إجارة الإبل ما يشترى من مزرعها ففعل ذلك بها وهو عزلة غلتها وإن لم يكن لها عزلة ولا تطوع أحد بما يخرج عنها سبع منها واحد واشترى منه شاة بشرى باقي الثمن بعد دون العبد أو يشارك فيه ووجز كإة في هذا القسم أنه باق على ملك صاحبه قال الشيخ مالم أمان الحيوان فإن وقف لينتفع بثلثه فلاز كإة في جملته مطلقاً وحول النسل حول الأمهات اهـ (قوله وفي الجاني ولإفلا بالمعنيين) وهو الظاهر (قوله أو غيرهم) بولي المالك تفرقته أم لا (قوله في فصل فيه تفصيلها) أي في ذكر عليه إن تولى وإن لم يخص كل واحد نصاباً وإن لم يتول فإن تاب كل واحد نصيب كالأفلا (قوله كل كإة) أي في غيره (قوله وحكمه لإلامام) أي أو تابه

(قوله بوجه الاجتهاد) أي وجهه هو الاجتهاد أي يقطع على قدر قوته (قوله المقطع) بفتح الطاء (قوله فلا يقطع ملكهم عن أراضيهم) أي فيكون ما فيها لهم إلا أنه يشكل عليه (٨ ٣) قوله ولو بأرض معين لأنه لا فرق في المعين بين أن يكون مسلماً أو كافراً قال بعضي

تم ومراعاة الجمل والمادة أعلم بها
أنجلي عنه أهلها وانقرضوا لأنهم
مأواههم فغير المأوى لا أحد يحتشد
فلا فرق بين المسلمين وغيرهم (قوله
في أرض عنوة) لا يخفى أن أرض
الغنوة وقف فحساب بأن المراد المالك
في ذلك ملك الانتفاع لا ملك الذات
(قوله لأن المعدن) عليه لقوله
وحكمه للأمام (قوله ولو بأرض
معين) سواء كان المعدن مسلماً
أو من أهل الغنوة (قوله لأراضي
الثلاثة الباقية) التي هي أرض
الغياقي والمأوى لغير معينين
وبالحجس عن الكفار بغير قتال
(قوله وقيل بالفرق بين معدن
العين وغيره) أي أن كانت عنا
للامام وان كانت غيره فلا ملك
عكذا رأيت (قوله لمصالح) بفتح
اللام وكسر هاء قال في مفهومه
بما لوكة أن ما وجد في غير المأوى
من أرض الصلح كالأرض لا يكون
ملكه كذلك وحكمه للأمام اه
(قوله أشار الأول والثالث) أي إلى
الآخرين بقوله ولا عرق لا آخر
(قوله من جنس أو جنسين على
المذهب) أي ولو في وقت واحد
على المذهب وذكر ابن الحاجب فيه
قولين قال في التوضيح والقول بعدم
الضم لمعدن قال في الخصبة
وهو المذهب (قوله ولا عرق
لا آخر) وظاهر المصنف عدم
الضم ولو وجد قبل فراغ الأول
وفي المواضع ما يفيد أنه ضم

أو غير هاتئ وحكم المعدن لا ينفذ العين للأمام فله أن يقطع لمن يعمل فيه بوجه الاجتهاد
حيثما المقطع أو معدن من الزمان أو من كل من يعمل فيه المسلمين وانظر هل تقتصر عليه الأمام
إلى الحوز كسائر العطاء وهو المشهور وقال ابن الهندي لا تقتصر فائدة الخلاف تظهر فيما إذا
حصل للأمام مانع قبل الحوز كونه فأنها تبطل على الأول لا على الثاني ثم إن الأرض إذا كانت
غير مملوكة لأحد كالغياقي أو ما تبطل عنه أهلها حكمه للأمام اتفاقاً قال بعض ربي أهل
المذهب ما تبطل عنه أهل الكفار وأما المسلمون فلا يقطع ملكهم عن أراضيهم بالتجملاتهم
أنه هو واضع وإن كانت مملوكة لغير معين كالأرض الغنوة فلهما وللأمام وقيل الجيش ثم
لورثتهم وإن كانت مملوكة لرجل معين في أرض عنوة أو إسلام فنقل مالكاً للأمام في حاله لا يقطع
يقطعه لمن رآه قال لأن المعدن مجتمع اليأس إذا الناس أي فلو لم يكن حكمه للأمام لا أدى للفتن
والهرج والبلبه أشار بقوله (ص) ولو بأرض معين (ش) فأرض الأرض الثلاثة الباقية
وقيل الثالث وقيل بالفرق بين معدن العين وغيره (ص) الإجماع لمصالح فله (ش) وهذا مستثنى
من قوله يزكي من قوله وحكمه للأمام أي من الأرضين جميعاً أي إلا الأرض المملوكة لمصالح
معين أو غيرهما لمصالح أولورثته وليس للأمام منها حكم فإن قلت ما معنى قولكم أن المال لا غير
معين مع الحكم لورثته والوارث لا بد أن يكون مورثه معيناً فلو طواب أن المراد بعدم التعيين
كونه ليس لشخص معين ولا لخاصة قليلة بل لمجموعة كثيرة كأهل الصلح والجيش فلا
متافين عدم تعيينهم وبين الحكم لورثته بالمعدن وربما أشعر قوله لمصالح زوال ملكه عنها
بإسلامه ويرجع حكمه للأمام وهذا مذهب المدونة وقال حصون تنبيه ولا ترجع للأمام فله
نت وبيان الأشعار المذكور أن المؤلف جعل الصلح وقدره بالاسلام (ص) وفيه شبهة
عرفه (ش) يعني أن العرق الواحد من معدن واحد إذا كان أفضة يضم بعضه البعض إذا
كان ذلك العرق متصلاً ببعضه وليس كانت الأقسام أربعة بالتفرع إلى العرق والعمل به هو
اتصالهما وانقطاعهما واتصال العرق دون العمل وعكسه أشار إلى الأول والثالث بقوله
(ص) وإن تباخر العمل (ش) بانقطاعه والنيل أي العرق متصل وأخرى لو اتصلوا والمراد
بالعمل الاشتغال بالأخراج من المعدن وسوا العمل انقطاعه اختياراً أو اضطراراً كفساد الماء
ومرض العامل (ص) لا معدن (ش) يعني أن المعدن لا يضم بعضها إلى بعض ولو في وقت
واحد من جنس أو جنسين على المذهب وقوله (ولا عرق لا آخر) أي في معدن واحد يعتبر كل
عرق بانفراده فإن حصل منه تصابيح كثر في كل ما يخرج منه بهذا كوان قبل ولا شأن
هذه بقية عماله لأنه إذا كان لا يضم عرق من معدن واحد فأولى أن لا يضم معدن معدن
آخر وإن ادعى أن الاشتغال بالعمل على الهيئة فإن هذا ليس به انقطاع (ص) وفي ضم
فائدة حال حولها (ش) يعني لو كان عند مال دون التصاب من فائدة حال عليها حول عنده
ثم أخرج من المعدن ما يكمل به التصاب هل يضم ذلك بعضه بعضاً وجوباً أو بركي أو لا في
ذلك قولان فالقول بالضم لقاضي عبد الوهاب البغدادي والقول بعدمه لمصنفون قياساً
على المعدن بقوله وفي ضم إلى أي في وجوب ضم الخ (ص) وتعلق الوجوب بانفراده
أو تصفيه تردد (ش) يعني أنه إذا أخرج من المعدن ما يجيب به الزكاة فهل يتعلق بوجوب الزكاة

بما قبل انقطاع الأول وترك الجبل فيه حتى آتم الأول وفي غيرها ما يقتضي أنه العند (قوله وفي ضم
الخ) أراد بها أتعافى مما عارفاً رادهم مال بيده تصاب الأول وفي التعبير يضم إشارة بيقائها بيده حتى يخرج من المعدن ما يكمل به والقول
بالضم هو المعتمد (قوله أو تصفيه) للارتباط بالتصفيه الخاصة بسببه كذا في كذا فقلان عجم

(قوله فعلى الاول الخ) وكذا التوفيق بعضه حيث كان التوفيق بعد إمكان الأداء فان كان فيه امرٌ على اولى اياها (قوله وسواء كانت الاجرة الخ) أى فلا مفهوم لقوله المصنف غير نقد (قوله وما يخرج منه يكون للعامل) لا يعني أن عذاه هو الذى يناسب حل المصنف من حيث التقيد بقوله غير نقد والى ذلك عليه عب فقال وازار ب معدن نقد دفعه بأجرة معلومة بأخذها من العامل أى وما يخرج من يكون للعامل بشرط كون العمل مضبوطاً بمن أو شئ يتفقان عليه كقوله فامة وأطمنن بقي الجهة فى الاجارة وأمام معدن غير النقد كخص فيجوز دفعه بأجرة نقد يكون فى اسقاط حتم من اختصاصه لا فى مقابلة ما يخرج بله فان قيل اذا كان الدفع كذلك فلم امتنع حيث كان العوض نقد اقتل نظر الى وقوعه مدفوعاً فى الخارج بحسب الصورة وانما بعد بعض بل بأجرة لانها ليست فى مقابلة ذات بل فى مقابلة الاستحقاق والاختصاص وأما دفع معدن غير العين (٢٠٩) بنوع فينتع لمافى بيع معلوم فيجوز

من جنسه (قوله الى التفاضل فى التقدين) أى اذا كانت الاجرة من نوع المعدن وقوله والى الصرف الخ اذا كان من غير نوعه (قوله فيبقى عما قبله) أى لكونه أهم منه والعالم يقضى عن انطوائه الا انك خير بان هذا لى التالى الاعلى حل عب ولا يأتى على حله هو فانه على حل من عطف المياين (قوله وكذا فى مسئلة كراهه) أى التى يكون فيها الخارج لرب المعدن (قوله فان ناه نصاب زكى الخ) فانما كان رب المعدن واحداً وما يخرج يكون له ان جافيه نصاب زكى والا فلا وان كان متعدداً ان خص كل واحد نصاب زكى والا فلا (قوله يجوز نقل أكثر) أى كدس ونصف (قوله أولا يجوز الخ) والفرق بينهما ان القراض ان مافى القراض رأس مال وهو هنا منتف (قوله لا غرر) لا يعني ان هذه العلة حاربه فى القراض والمساقاة الآن يجاب بأنها وان كانت موجودة فى القراض والمساقاة لا أنها رخص

به يجزى داخراجه من المعدن قاله الباقى ويتوقف الاخراج على التصفة وقال بعض الشيوخ انما يتعلق وجوب الزكاة بعد تصفيتها من ترابه لا قبله وفانتم هذا التردد لا تفتى شيان ذلك بعد الاخراج وقبل التصفية هل بحسب اقله فى الاول بحسب الاعلى الثانى (ص) ويجوز دفعه بأجرة غير نقد (ش) يعنى أنه يجوز لرب المعدن دفعه بأجرة معلومة للعامل فى كل يوم مثلاً وسواء كانت هذه الاجرة من النقد او من غير حيث كان ما يخرج منه لرب المعدن وكذلك يجوز كراهه المعدن بأجرة معلومة غير نقد وما يخرج منه يكون للعامل أما اجارة بنقد فانه لا يجوز بان يقول له مثلاً اخذ هذا المعدن وادفع فى عشرة قدارهم لانه يؤدى الى التفاضل فى التقدين والى الصرف المتأخر وأما وجه الجواز اذا كانت الاجرة غير نقد فلا شبهة للتواب وهي يجوز مع الجهة (ص) وعلى ان يخرج للدفع (ش) أى ويجوز دفعه بأفضل من يعمل على ان يخرج للدفع (ل) أى يدفعه بمجاناً أو بعض فيبقى عما قبله الا ان المقصود منه قوله (واعتبر ملكك) يعنى اذا قلتم يجوز دفع المعدن لمن يعمل فيه وما يخرج منه يكون للدفع (و لا شئ عليه بل للمعدن وكان العامل متعدداً ان المتعريف كتما يخرج من المعدن حينئذ ملك العامل فان تاب كل واحد فاصاب وهو من اهل الزكاة كزكى والا فلا وكذلك فى مسئلة كراهه فان اعتبر ملك المصطفى لانه زكى على ملكه فان ناه نصاب زكى والا فلا (ص) ويجزى كالتراض قولان (ش) يعنى انه اختلف هل يجوز دفع المعدن لمن يعمل فيه يجوز نقل وأكثر لان المعدن لما يجوز بهما جازت العمل على ما يجوز به كالمسا قراض وهذا قول مالك وأولاً يجوز لانه غرر ولاه كراهه الارض على ما يخرج منها وهذا قول أصبغ وتشبيهه بالقراض يقتضى ان العامل يزكى ما يتبوه وان كان دون نصاب حيث كانت حصته ربحاً مع ربحه نصاب وليس كذلك لان العامل هنا كثيران فلا يزكى الا اذا بلغت حصته نصاب وان كانت حصته نصاباً فليس كالتراض من هذه الجهة (ص) وفي خبره الخس (ش) التدرية القطعة الخاصة التى لا تحتاج الى تخفيض والمعنى ان تدرت معدن العين تخص على المشهور وسواء وجدها جراً أو عبد مسلم أو كثر بلغت نصاباً لم كل كل زوجة الخس الامام بصرفه فى مصرفه كفى خسر الغنمة وأما بقوله (كل كز) القياس عليه وعدم اشتراط شئ من شروط الزكاة فغير رار كل بقوله

(٣٧ - خرى ثانى) فيها الشارع فى ما عدا ما على الاصل وهو المتع (قوله ولاه كراهه الارض على ما يخرج منها) فمضى ان ليس هنا كراهه الارض على ما يخرج منها (قوله حيث كانت حصته ربحاً مع ربحه نصاباً) فيه انه لا ربح هنا فالاولى أن يقول حيث كان عالماً بربها نصاباً الآن يجاب على بعد أن المراد بالصفة ما عتمد من المال والربح ما يخرج من المعدن (قوله وان كانت حصته ربحاً نصاباً) مبالغة فى مخدوف والتقدير الا اذا بلغت حصته نصاباً لا أقل وان كانت حصته ربحاً نصاباً (قوله خبره) بنوع مقتوحه فقلل مهملة ساكنة (قوله القطعة الخاصة) كانت جامداً ومثبتة أى بقرعة (قوله تخص على المشهور) ومقابلها هو ما من نافع من مال ليس فيها الازال كدوا على الخس فى الزكاة (قوله وحكم الخس للامام الخ) الخس خسر الزكاة كدوا على الخس فى الزكاة (قوله كل كز) ذكر كل كز عطف الزكاة لانه فى بعض صوره تؤخذ منه الزكاة (قوله القياس عليه) يظهره أن الكاف داخل على المشبه به مع أن قاعدة القياس لا تخلو على المشبه

(قوله وبالفتح المصدر ولا راد هنا) أقول يجوز فيه ابن حجر الفتح معنى المدفون كذا هم شرب الامر بمعنى المضروب (قوله ما عدا الاسلام) أي يشمل أهل الكتاب (قوله ومن لا كتب لهم) الظاهر أنه عطف مرادف لا عطف مغاير لانهم اذا لم يكونوا أهل فترة لا خلاف بينهم وبين أهل الكتاب (قوله وأما أهل الكتاب) أي الذين هم اليهود والنصارى فلا يقال لهم جاهلية على هذا أو ما على كلام التوضيح فيقتضي أنه يقال لهم جاهلية والظاهر أن الحكم واحد وان كان لا يقال لهم جاهلية ولأن قال الشيخ سالم ولو قال وهو مان كفر غرضي لكان أحسن لشمله ما قبل الاسلام وما بعده من مال كل كفر كتنائي وغيره بدل قوله وفي مسلم أودعي لفظة اه وكذا في شرح شب حيث قال والمراد بالجاهل ماعد المسلم والذي دليل ماسبق (قوله ولو قال الخ) اعترضه بحسبى نت بما حاصله أن تفسيره الى كاذن هكذا أي يكونه دفن جاهل تفسير أهل المذهب وغيره لا يقال له ركز وان كان فيه الجنس (قوله أو بساحل البحر) معطوف على قوله على وجه الارض (قوله من تصاوير الذهب والفضة) جمع تصوير بمعنى صورة هذا ما يظهر في تقريره وان كان الحال ما ذكر فتكون تلك التصاوير من أموال الجاهلية (٣١٠) وانظر لاي شئ خصصها بكونها توجب بساحل البحر ولعله أن الشأن وجودها

بساحل البحر لانه يشذها من الارض فيكون من عطف الخاص على العام انه باو (قوله ومن دفن الجاهلة) زائد على ويشمل في أرضه فلا يدري أصلية أو عنوة فلو اجدوا بحضه كما قال مضمون (قوله لعدم علامة) أي بان لا يكون عليه علامة أو انطمت أو عليه العلامة كان كافيه (قوله لان الغالب الخ) أي وأما غير المدفون فلا يكون عند الشك ركزا كما يدل عليه التعليق عند كور كذا في شرح عب الا أن حكمه حكم الركز

(ص) وهو دفن جاهل (ش) دفن بكسر فسكون المدفون وبالفتح المصدر ولا راد هنا أو الجاهلية ما قبل الاسلام والكفر يقع عليه وعلى دفن الاسلام طاه في توضيحه قال بعض وهو يقتضي ان الجاهلية ما عدا الاسلام وهو مخالف لما قال أو الحسن في كتاب الولا ما صلاجه من الجاهلية أهل الفترة ومن لا كتاب لهم وأما أهل الكتاب فلا يقال لهم جاهلية ولو قال مال جاهل لشمل المدفون وغيره لقوله فيها ما وجد على وجه الارض من مال جاهل أو بساحل البحر من تصاوير الذهب والفضة فلو اجدوا بحضه ٨١ لكنه جرى على القالب ومجانا لكلام الضاري وغيره (ص) وان شك (ش) يعني ان الركز يكون واحدا وعليه الجنس ولو لم يعلم هل هو من دفن الجاهلية أو من دفن الاسلام لعدم علامة تدل على ذلك لان الغالب في الحق ان يكون من أهل الجاهلية فهو ركز (ص) أو قل أو عرضا (ش) المشهور ان الركز خمس ولو كان دون النصاب وسواء كان عرضا أو عينيا كالجوهر والفضة والرخاص ونحو ذلك وهو مراده بالعرض وشغل العدو والرخايم والعضور ما تكن مبنية والافسكها حكم جدرها وأما المدفون من غيرها فيأتي أن الارض لا تتلوه ويكون لياثمه أو لوارثه ان ادعاه وأشبهه والافهول فظة (ص) أو وجهه عبد أو كافر (ش) المشهور ان الركز لا يشترط في واحد ان يكون حرا مسلما بل يخص وان وجهه عبد أو كافر غني أو فقير أو مدين أو مجري هذا في التدرعا أيضا (ص) الا كبر نفقة أو عمل في تخلصه فقط فالركز (ش) يعني ان ما تقدم من ان في الركز الخمس محلها انما يتج كبر نفقة في تخلصه حيث لم يعمل بنفسه أو لكبيره على نفسه أو عبيده في تخلصه من الارض بالمعرفان احتياجا الى ذلك ففيه حيثنا ركزاة بشرطها وبطل حكم الركز عنه وأما كبر نفقة أو عمل في السرفلا غير جرحه عن الركز بل فيه الجنس وهذا محترز لقوله فقط (ص) وكره حفر قبره بالطلب فيه (ش) المشهور ان حفر قبر

حيث لم يكن لاسم أودعي وانظر هل المراد مطلق التردد والمستوى الطرفين (قوله المشهور أن الركز الخ) وعن ابن مضمون أن ليس باليخص (قوله وسواء كان عرضا) وعن مالك لا يخص فيه (قوله أو عينيا) الاولى حذفه لا معاقبل بالمبالغة (قوله والمضور) جمع مخففة بمعنى الخمر (قوله والافسكها حكم جدرها) وجدرها ما ان تكون موقوفة كاني أرض العنوة تكون تلك الاجار موقوفة وان كانت مملوكة لاحقا فاجارها كذلك (قوله وأما المدفون من غيرها) أي من غير أموال الجاهلية أي بان كان من أموال أهل الاسلام وأهل القمة (قوله غني أو فقير) أي سواء كان البعد أو الكفار غنيا أو فقيرا أو أوفى غيرها (قوله في تخلصه) أي أخرجهم من الارض لانصفته فلا يشترط في ذلك (قوله يعني ان ما تقدم الخ) وأما الدرة ففيها الجنس نفقة المحرف عليها عادة دون الركز فذاته الجنس الا في الحالتين المذكورتين والحاصل ان التدرع في الجنس مطلقا والمدفون فيه الزكاة مطلقا والركز فيه الجنس الا في هاتين الحالتين هذا ما ذكرنا ثم ان محسنى نت وذلك لان المدار على كبر نفقة أو عمل بدون التقييد بقوله في تخلصه هذا هو الموافق لنقولنا أن ما نسب ترجعه للتدرع والمراد بالتخلص التصفية وباست التدرع خاصة بالقطعة من الذهب والفضة لانه وان فسرهما عاص وغيره بذلك فقد فسرها أبو عمران الفاسي بالتراب الكثير الذهب السهل التصفية وليس بينهم اختلاف في ذلك ولا بعضهم يرتفع بعض بل يستقام جميع ما قالوا وهو ظاهر المدونة أن جميع ما قبل من المعدن بسهولة ففيه الجنس وبشكل الزكاة وعلى هذا القول السارح وأما كبر نفقة أو عمل في السرفلا يعزل عليه (قوله المشهور الخ) ومقابل

الجاهلي

مالا شهب من جواز نبشه وأخضعه من مال أوسر زأووب وقبه الخمس (قوله لأن تراهم نجس) أي من الصديقين وكذا تراهم غيرهم نجس من الصديق (قوله وخوف أن يصادف الخ) فيه أن تلك العلة تقتضي الحرمة فيجيب بأن هذا خوف ضعيف فهو مجروح احتمال (قوله تتابع المطالب) جمع مطلب بمعنى الموضع الذي توضع فيه الدلالة وقوله فهم أي خبروا بالمقهومعة من ذكر مقربها الذي هو قهر (قوله من المسلمين الخ) أي عمل هو من المسلمين أو من أهل الأمة أي الكفر وكذا قيل الذي تحققت فيه وأما قوله المسلمين فخرام أي المسلمين تحتقيقا وما عند ذلك مكروه (قوله وحكم ما وجد في الخ) ومثله أهل الفقه أي من كان تحت نعمتنا أو شرف في كونه ذميا أو مسلما (قوله والطلب فيه بالحر) ويحمل الأول على حشر شيء يعلم وجوده والثاني على حفر طلب ما لا يعلم وجوده وعلم من ذلك الكراهة في كل ما يفراده (قوله وبقية ماله بالارض) أي أحيائه وأما المشتري فليس هو له قال إبراهيم نزع اختاف إذا اشتري رجل أرضا من أهل العتوة أو الصلح فوجد فيها ركازا هل يكون له أولهم فحكى النعمي عن مالك أن تكون البايع دون المشتري وحكي عن ابن القاسم أن ما في داخله بمنزلة ما في خارجه لا يرد فيكون للمشتري ثم قال وقول مالك أصوب (قوله وأما في حكمها) وهو ما كان مشبونا (قوله فحكمه كالعدن) يكون لمن أعطاه الإمام وقوله وما ذكره معطوف (٣١١) على كلامه أي مع كلامه في باب الشركة

وع الكلام الذي ذكره من تكلم عليه أي على الشركة (قوله ولو جيشا الخ) قال في ك وحيد عذري ما نصه وأرض الزراعة وإن كنت وقتا مجرد الفتح الآن للعادن الموجود فيها العيش ونسبة الملكية باعتبار أحيائهم لزعمهم فيها (قوله فهو مال جهل أربابه) أي خوصه من المال (قوله قال مطرف وابن الماشجون) ظهرا العبارة أنه مرتب على قوة مال جهل أربابه وليس كذلك بل هذا القول مقابل قول المصنف ولو جيشا خلافا لما ينهض من كلام الشارح (قوله أنه كالقطعة) مقابل قوله مال جهل أربابه والخامس انما إذا لم يوجد الوارث فقولان الأول كمال جهل أربابه فيوضع

الجاهل لا أخضعه مكره ولأن تراهم نجس وخوف أن يصادف غيري أو ولي وكذلك بكرة تتابع المطالب فيها لاجل الدلالة أن ذلك محل بالر ومفوض نجس ما وجد كركاز ومثل قبر الجاهل قبرين لا يعرف من المسلمين وأهل الفقه وأما قوله المسلمين فخرام وحكم ما وجد فيه حكم القطعة وقوله والطلب فيه بالحر كقولهم بخروا وعزجة (ص) وبقية ماله بالارض (ش) أي باقي الر كاز سواء وجب فيه الخمس أو الر كاز وهو الأربعة الأقسام في الأول والباقي بعد ربع العشر في الثاني ماله الأرض وأما باقي التمدن وأما في حكمها فحكمه حكم المعدن كالمظهر كلامه مع كلامه في باب الشركة وما ذكره من تكلم عليها وأراد بالمالك حقيقة أو حكما بدليل قوله ولو جيشا فإن الأرض لا تغلب العيش لأنهم يجسدوا الاستيلاء وتصير وقتا لها أو جدها ماله الأرض سواء كان جيشا أو عينا فإنه يكون لوارثه فإن لم يجد فهو مال جهل أربابه قال مطرف وابن الماشجون وابن نافع وأبو جده وحكي ابن شاس عن منصور أنه كالقطعة وبعبارة أخرى قوله ولو جيشا يعني على ضعف لأن الجيش لا يملك لقوله في ما يوقفت الأرض فماها يعني على أن الأرض كالنقمة تقسم على الجيش (ص) والافوا جده (ش) يعني أن الر كاز إذا وجد في أرض لا مال لها كوات أرض الاسلام أو باقي العرب التي لم تفتح عن تولد أسلم عليها أهلها فإنه يكون لوارثه ومعلوم أنه لا يتخمس لأن فرض المسئلة أنه من أسلم على الكلام في الباقي فليخرج إلى التقييد بالتخمس (ص) والادفن المصالحين فلهم (ش) هذا معطوف على قوله لا لا كبير نفقة والمعنى أن ما وجد من الر كاز مدفونا في أرض الصلح وسواء كانوا هم الذين دفنوه أو دفنه غيرهم فهو الذين صالحوا على تلك الأرض والمشهور لا يتخمس فإن وجد أحد المصالحين في دار فهو له بغيره وبالله أشار بقوله (ص) الآن يجيد ويدار جهاته (ش) أي ويدار من المصالحين فإن لم يكن رب الغار منهم فهو لهم لاه فقوله

في بيت المال والثاني تصدق بها على المساكين كإعلاء النص به صريحان معنون وعمل بقوله لأن الذي غنوه لم يعرفوا قال ابن رشد معناه لم يبق من وراثتهم أحد يعرف بعينه ولو كانوا قد ماتوا أو لم يبق منهم أحد ما كان حكمه حكم القطعة وإنما يجعل في بيت مال المسلمين أه وحكي ابن عرفة القولين ولم يرجع على تأويل ابن رشد (قوله كوات أرض الاسلام) وسكت عن أرض الاسلام أي أرض أسلم عليها أهلها ولم تفتح عن فتحه ماله الإمام كإبراهيم ما بقي عن الشيخ سالم (قوله التي لم تفتح عن تولد أسلم) وصف موضع لقباق العرب أي أن التلقيب التي تحمل فيها العرب وتتفضل من موضع لموضع ولم تصف بالفتح عن تولد أسلم عليها أهلها كإبراهيم أسكنه يدورقة (قوله والمشهور لا يتخمس) مقابل ما لا ينال الجلاب من التخيض فإن اقتصروا كمال جهل ربه كأي شرح عب أي يخوض في بيت المال (قوله الآن يجيد ريدار) فإن أسلم رب الغار عدل ماله الإمام كإبراهيم في المعدن كذا ينبغي لأن باهم ما وجد في بيت المال (قوله فإن لم يكن رب الغار منهم) بأن كان اشتراها منهم أو وهبته (فهو لهم لاه) وكذا في شرح شب وصوبهم رما وفي شرح عب انما المشهور وخلافه وأنه لو وجد ولا يخالف ما يأتي في تناول البناء والشجر من أن من اشتري أرضا أو دارا فوجد فيها ما كان له يكون له أو لوارثه إن ادعى وأشبهه ولا قلعة لأن ما يأتي فيما إذا كان الدفن لغيره وما هنا في كثر غيري

(قوله فان الذي يجمعه الفتوى) وهذا محتمل في معاملة ان المصنف تبع الشيخ وابا بعد قوله الذي يجب به الفتوى هو تاويل ابن حمزة وزيد الحق قال محتمل في وجهنا يعلم ان اعتراض ح على المؤلف بهذا التعقب وجعل كلامه خلاف ما يجب به الفتوى غير ظاهر لان كلام الام محتمل كما قال او الحسن فليس تاويل ابن حمزة وعبد الحق بأولى من تاويل الشيخ وابي سعيد حتى يجب المصير اليه اه (قوله تعرف على سنها) لكن القياس انه اذا غلب على الظن انقراض صاحبها أو ورثته أن تكون كمال جهات أربابه فموضع بيت المال (قوله وما لفظه الجبر) يقع الفاعل (قوله كعبري) قال الشافعي حدثني بعضهم انه ترك الجبر وقوعه على جزر رقة فظروا منيرة مثل عتق الشاة واذنهم غير قال فتح كناس حتى يكفر فآخذهم فبعت بريح قالته في البحر قال الشافعي ودواب البحر تبطلعه أوّل ما يقع لانه لبن فاذا ابتلعه قلماسلم (٢١٣) الاقلها القطر الحاررة التي فيه فاذا أخذ الصياد السمكة وجعل في بطنها

والادفن المصالحين فيه محذوف مضاف أي دفن أرض المصالحين ولو كان الدافن غيرهم ثم ظاهر كلام المؤلف انه انما يكون رب الدار حث كان هو الواجد لان كان غيره وليس كذلك فان الذي يجب به الفتوى انما يجرى اذا كان من أهل الصلح سواء جده هو أو غيره (ص) ودفن مسلم أو ذي لقطه (ش) يعني ان ما دفنه المسلمون وأهل القمة لعلمامة تدل على ذلك يكون حكمه حكم القطة تعرف على سنتها ولا مفهوم لقوله دفن فلو كان مال مسلم الخ مثل غير المدفون وقد يقال انما اقتصر على المدفون لدفع وهم انه ركز (ص) وما لفظه الجبر كعبري فلو واجده بلا تخمس (ش) يعني ان كل ما لفظه الجبر عما يتقدم عليه ملك لأحد كالعبري والذئب وما أشبه ذلك فانه يكون لواحد ولا يخمس فلو أجماعه فبادر إليه أحدهم فانه يكون له كالصيد عليه المبادرة فأجاز الجبر وروى محل الحال أحتمل كونه كعبري عاين أصله ملك أحد الألفان كان لجاهلي أو شك فيه فهو ركز وان كان مسلم أو ذي فهو لقطه * ولما أنهى الكلام على مقاصد من أجزأه ان كتبه الواجبة وما يجب فيه ومن يجب عليه شرع في الكلام على من يجب وما يتعلق بذلك فقال

فصل في مصرفها فقير ومسكين وهو أحوج (ش) مصرف اسم مكان لا مصدر لان الاصناف اسم محل ان كاد دليل قوله فقير الخ وفي كلامه لطيفة وهي الاشارة الى أن الامم الواقعة في قوة تعالى انما الصدقات للفقر الخ لبيان المصرف عند المالكة لا للاسحقاق والمالك والا لكانت بشرط تقيم الاصناف وانما مكان المسكين أحوج من الفقير لان الفقير من له بلغة لا تكفيه لعيش عامه والمسكين من لا شيء له بالكسبة وهذا هو المشهور ابن عرفة ظاهر نقل القمي والحقلي عن القمية عكسه قال ابو عمران وكل اصحاب مال شيع الحسب على ترادفهما ابن العربي ليس المقصود بطلب الفرق بينهما فلا تضيع زمانك في ذلك اذ كلاهما يصل له الصدقة اه ولا يشك على المشهور قوله تعالى اما السقينة فكانت لما كين حيث أنبت لها كين شيئا لان المراد بهم ما كين القهر والظلمة فلا طائفة لهم بدفع الملاء عن غصب سقينهم وهذا لا ينافي القمي أو المراد بهم كلوا أجزا في السفينة (ص) ومدة فالاربية (ش) يعني ان الانسان اذا ادعى الفقر والمسكنة فانه يصدق الاربية بأن يكون ظاهر كل منهما مخالفا ما يدعيه فانه لا يصدق وان ادعى انه عيال فاذا اذ الاختلاف كان من أهل الموضع

فيظن انه منها وانما هو غرة بنت قاله القسطلاني في شرح الحضاري (قوله فلو واجده) أي أخذ لأربابه قال الشارح لان الروية لا لأربابها باب الاستحقاق بخلاف اليد (قوله من أجزأه ان كان الخ) أي من أنواع الاز كعبري ربع العشر والعشر ونصفه واطلاق الاجزاء على الجزئيات مجاز استعارة (قوله وما يجب فيه) أي القدر الذي يجب فيه أي هو أو يعون في الفهم وخصة في الابل (قوله وهو أحوج) أحوج أقبل تفضل من احتاج فهو شاذ لئلا الاستعمال لانه لا يبي الامن ثلاث فكان ينبغي أن يتوصل الى ثبته من المزيد بأشدد بقول وهو أشد حاجة (قوله لا مصدر) أي ولا اسم زمان (قوله والا لكان الخ) ظاهر في المالك دون الاستحقاق لانه لا يبرز من الاستحقاق الاعطال بالفعل (قوله بلغة) بضم الباء ما يبلغ به من العيش ولا يفضل (قوله والمسكين من لا شيء له بالكسبة) أي ما أقوله عليه الصلاة والسلام اللهم

أحني مكينا وأمتي مكينا واشترني في ذمة مكين فقضاءه عليه الصلاة والسلام انما سأل المسكنة التي يرجع منها الى التواضع والى اشتكائه القلب ولا يكون من الجبارين لا المسكنة التي هي نوع من الفقر قال في التوضيح وتظهر غرمة الخلاف اذا أوصى الفقير له بالأسكن اه (قوله والحقلي) هو ابن ونس (قوله ترادفهما) أي بان مراد بكل منهما المحتاج مطلقا (قوله ولا يشك الخ) قد استدلل بالأمين قال بعكس المشهور (قوله لان المراد بهم ما كين الخ) ومن جملة الاجوبة انه محتمل ان تكون مستأجرة لهم كما قال هذمدار فلان اذا كانا كنهوا وان كانت لغيرة الثالث انه يجوز أن يهوما كين على جهة الرحمة والاستعطاف وينبغي للشخص أن يختار صدقته أهل الفضل والصلاح فان سخطهم أولى من سخط غيرهم (قوله والمسكنة) أي والمسكنة (قوله فانه لا يصدق) أي بل لا بد من يتقوه بل يكتفي فيها الشاهد واليمين أو لا يمين شاهدين كذا كرو في دعوى المدين لعدم

ودعوى الولاء لعدم التلازمة منقطة أو به وانظر هل يختلف معهما كما في المسئلة الأولى أو لا كما في المسئلة الثانية (قوله والاصدق) ظاهر بولاءين وكذا قوله صدق (قوله كاف بيان ذهب ماله) وهل يكتفى فيه بشاهدتين أو لا بمن شاهدتين (قوله فلعلى كسادها صدق) ويستحسن أن يكتفى بنكته في ذلك وان لم يعلم هل فيها كفاؤه أو لا صدق هذا عام كلام القسبي قال عي وظاهره ولو كانت الصلعة ترى بهوتعبير بصدق أو لا أو ثانياً يقتضي انه يعبرين كما هو القاعدة (قوله اثباته الخ) اثباته يحصل ولو شاهدتين واثباته عزه انما يكون شاهدين عدلين (قوله عن مبايعة لاعن طعام) أي لان شأنه أن تظهر وقوله لاعن طعام أكله لان شأنه أن يفتي كذا افاده شيخنا عبد الله أي فلا يكتفى اثباته بخلافه ان هذا الطعام لم يكن اشتراه فان تعدي عليه وأكله فانه أو اقترعه ثم قال وأي فرق بين الطعام وغيره في التعدي والقرض حتى قال لاعن طعام أكله بعد ما قول لعل العبارة عن مبايعة في غير طعام لاعن طعام متخذاً لكل ويكون الفرق ان الطعام المتخذ لكل ضروري لا يستغنى الانسان عنه كل وقت فلا يتعرض فيه لاثباته بالشك في شقة بخلاف غيره (قوله ان أسلم وتحرر) الأولى ذكر هذين الشرطين بعد الاضافات الثانية ليعود لجميع الاضافات ما عدا المؤلفة كما فعل في الجواهر في شرط الاسلام فانه بعد الفراغ من ذكره الاضافات حال فهو لا مالم يستحقون بشرط أن لا يكون الموصوف بهذه الصفات كذا ولا يستغنى من ذلك الا ما ذكر في قسم المؤلف فلو فهم اه لكن المؤلف يتبع ابن الحاجب على أن ابن الحاجب اعاد هذين الشرطين بعد الفراغ من الاضافات وكذا في آخر قوله وعدم منوه كما اثره ابن الحاجب وابن شاس قال في الجواهر وينشر خروجهم عن الرسول صلى الله عليه وسلم أي والضمير في خروجهم بقوله فهو لا مالم يستحقون محضى تت (قوله كل زوجة زوجها) قال في التواضع ماله والمرأة لا يغيب عنها زوجها غيبة بعيدة ولا يجحد مسلفاً يعطى ما يحتاج إلى من الزكاة قال بعض (٢١٣) معناه زوجها ومسرولو كأنه مصراً أعطيت ولو لو حدث مسلفاً لانها لا يتفق عليها ولا يعطى منها في شوارب قيمة لعدم شدة الحاجة الى ذلك ولا هله من مصرف الزكاة وقوله والولد بالدم المالكين الولد فقير أو يعجز عن الانفاق عنه كذا ظهر في (قوله ولا يرث للمكاتب) أي على قوة لا يفتي بسيد ما يمان يقال للمكاتب نفقته على نفسه وحاصل الجواب ان نفقته في الحقيقة على سيده لانه ما كانه بئلا يندينه ما مثلاً الا لكونه ينفق

وقدر على كشف ذلك كشف عنه والاصدق وان كان طاراً صدق وان كان معروفاً يسار كاف بيان ذهب ماله وان كانت له مصنعة فيها كفاية فلعلى كسادها صدق ويكاف صدق دين اثباته والعجز عنه ان كان عن مبايعة لاعن طعام أكله (ص) ان أسلم وتحرر (ش) يعني أنه يشترط في كل من الفقير والمساكين أن يكون مسليحاً فلا يعطى كافر الا أن يكون جاسوساً أو مؤلفاً ولا يعطى عبد له غنى بسببه كل زوجة زوجها والولد بالدم والولد بالدم والعنف ومن فيه شائبة كفر ولا يرث للمكاتب لان نفقته كما أنها اشترطت عليه بمكانته فهي في الحقيقة على سيده ما سقط عنه في مقابل ما يجب ايمان المكتاب وتعطى لئلا هو ينفق كفضل على سائر العصابة وتجوز في الخارجى والقدرى وهو على القبول بعدم تكفيرهم يعطى أهل المعاصى ما يصرفونه في ضرورياتهم وان غلب على الظن أنهم سيقفون في المعاصى فلا سطوا ولا تجزئ ان وقعت (ص) وعدم كفاية قليل أو اتفاق أو صفة (ش) أي من الشرط ان يكون عادماً للكفاية اما بسبب مال قليل معه لا يفيقه لعماله أو اتفاق أى عليه لا يفيقه أو صفة لا يفيقه

على نفسه ولولا ان كاتبه بار بعد ما عسر دأبى أسقطه الصدق بمقابلة النفقة في تنبيهه قال ت فأن عجز ساداتهم بسع منهم مبيعاً وجعل عتق غيره اه وكذا لو امتنع ساداتهم وظاهر كلام ت انه لا يؤجر منهم من تجوز احراره ولو كان في أجره ما ينفقته وان أم الولد تمتنع ولا تزوج كره بعضهم ما يؤجر من يؤجر ان كان في أجره ما ينفقته وان أم الولد تزوج فان تمد ذلك بسع ما يباع وعتق أم الولد اه (قوله لئلا هو ينفق) أي بدعة خفيفة لا تقتضى الكفر ولا يعطى اجالاً لمن يكفر بدعته اتفاقاً كالتفائل في بؤته على رضى الله عنه وان جبريل عليه الصلاة والسلام غلط والقائل بأن الأئمة والائمة لا ينفقون ما كان ما يكون وهل الاعطاء لئلا الهوى الخفيف خلاف الأولى أو مكر وموهو الظاهر وقوله وتجزئ لخارجى وقدرى وهل يحرم أو يكره (قوله في ضرورياتهم) أي في الامور التي يضطرون اليها أي يحتاجون اليها وهل الراد ما يليق بحالته التي هو عليها أو ما يندفع به الحاجة وان لم يكن لاثباته والظاهر الثاني قل المعصية (قوله وان غلب على الظن) أي زاده على الظن أنهم أي اذ ادلتهم أي بان نفقته الظن فهو مهو أم عندنا شك أو الظن الضعيف يعطون والظاهر أن الظن وحده كاف في عدم الاعط (قوله اما بسبب مال قليل) لا يفتي ان هذا صريح في كون الباقي قوله بقليل للسببية فيكون المعنى عدم الكفاية بسبب المال القليل فينا في قوله بدو وقوله وعدم كتابة بقليل فله بقيد ان الباطل المستلزمة بل للتدنية متعلق بقوله كفاية فيصدق بصورتين بان لا يكون عند من وهو المسكين أو عند ماله لا يفيقه طامه لان المعنى التكتفاة بالقليل ليست موجودة فيصدق بصورتين فإذا علمت هذا فنقول لاحاجة لقليل الشرط لانه رجع بصورتين لمصلحة الفقير والمساكين فعدم وجود منى أصلاً رجع لمصلحة المسكين وعدم وجود ما يفيقه العام رجع لمصلحة الفقير إذ الفقير منى لا يفيقه العام والمساكين من لا يفيقه أصلاً كما إذا السج أحدان قلت ما وجه صدقه بالصورتين قلت لان السالبة تصديق في الموضوع (قوله أو اتفاق لا يفيقه)

كأن كان متفق عليه كل يوم سلازرها ولا يكتفي بها إلا ما يشاء الكسوف من لزمت نفسه لملا يعطى من الزكاة
ولم يجزها عليه لأنه قد عذر على أخذها منه بالحكم فلم يعدم الكفاية وينبغي أن يستثنى من هذا ما إذا كان المال لا يمكن الدعوى عليه
أو تعذر الحكم عليه كافي الخطاب عن ابن فرحون لكن ذكر بعده عن المازري خلافه وذكر الخطاب أيضا ما نصه ظاهر ما تقدم عن
التوضيح أن من لم ينفق عليه ويكسوا يعطى من الزكاة ولو احتاج إلى ضروريات أخرى لم ينفق والظاهر أنه يعطى ما يسد
ضرورياته الشرعية كذا في عجم **فائدة** جرت العادة في هاب الناس للاسكندرية لا خذ الزكاة في ذلك خلاف فقيل لا يعطون
وأن أهل البلاد حق وقيل بالتفصيل أن أهل الزكاة أربعة أيام في سطون والأغلا والصواب أن يعطى مطلقا كافي البرز وكل هذا إذا كانوا
على مسافة القصر وأما إذا كانوا دون مسافة القصر فحكمهم حكم البلد الواحد **قوله** في لم يكن الخ لا يخفى أنه لا ينفق على كونه
عبد المطلب ابن هاشم إن لم يكن ولما لعبد المطلب لم يكن ولما لهاشم لجواز أن يكون ابنها لهاشم غير عبد المطلب إلا أن يقال نظرنا
هو معاصم خاربنا لم يعقب من هاشم غير **قوله** لكن لما كان لونه السمرة أي المجرأة أي برقه خافه وبذلك ظهر على التسمية **قوله**
أولاد عبد مناف في شبه خلافه ونصه وهاشم والمطلب بن عبد مناف وهما أخوان لاب وعبد شمس ووقل أخوة لأم وكان عبد
شمس ووقل في كفالة عبد مناف وليا أبيه وأما هاشم ابنا زوجته وأمه هانم بن عبد شمس **تنبيه** لم يجعل عدم إعطائه هاشم إذا أعطوا
ما يستحقونه من بيت المال فإن لم يعطوه **(٣٤٤)** وأضرهم الفقر أعطوا منها وأعطوا وهم حينئذ أفضل من أعطاهم غيرهم فالحق في

وقوله وعدم كفاية بقليل يصدق بعدم القليل من أصله بوجود عدم الكفاية لكن في الأولى
يعطى ما يكفيه وفي الثانية يعطى غما ما يكفيه **(ص)** وعدم شدة لهاشم بالمطلب **(ش)**
هكذا الصواب بالتقريب لأننا نصح أن أكله من اجتماع معه عليه الصلاة والسلام في هاشم والمطلب لم
يجتمع معه عليه السلام في هاشم لأن المطلب أخو هاشم ولها أيضا أخوان عبد شمس ووقل
ففرع كل من عبد شمس ووقل ليس بالقطعا وفرع هاشم آل قطعا وفرع المطلب المشهور
أهل ليس بالآل وأما عبد المطلب بن هاشم فن لم يكن ولما لعبد المطلب لم يكن ولما لهاشم وبه
يعلم أن كلام الشارع غير ظاهر لأنه فهم أن المطلب عبد المطلب وليس كذلك وعبد المطلب
اسم شعبة وهو ابن أخي المطلب لا عبد مكن لما كان في لونه السمرة سمى عبد المطلب وهاشم
والمطلب وعبد شمس ووقل أولاد عبد مناف والأربعة أخوة لاب وعبد شمس والمطلب وهاشم شقيقان
وأمه هانم بن مخزوم وعبد شمس ووقل شقيقان وأمه هانم بن عبد شمس والمراد بنو هاشم
من لهاشم عليه ولادة بلا واسطة أو بواسطة غير أخرى فلا يدخل في بني هاشم ولبناته لأنهم
أولاد الفروع **قوله** **(كسب على عديم)** مشه في المفهوم أي أن فقد شرط من هذه الشروط
لم يجز كسبه شبه الكائن على عديم من كانه كان يقول له أسقطته عنك من زكاة مالي وإذا

التخصيص وظاهره وإن لم يصح
المباحة أكل الميتة وقيل الباج
أعطاهم بوصولهم لها ولعله الظاهر
أولم ينفق لأن الانتقال من تهميم
الصدقة عليهم الثابت بالظواهر
يكون بجعل الميتة كذا في عب
(أقول) قد ضعف القين في هذه
الاعصار المتأخرة فأعطاه الزكاة
لهم أسهل من تعاطيهم خدمة النبي
والفاجر والكافر ويحوز صدقة
التطوع لا مع الكرامة على
المعتمد ثم بعد كنه هذا رأيت نصا
في كتاب لبعض علماء المغرب يذكر
فيه ما جرى به العمل عندهم مما

وافق ما قلت وأنه يقدم على المشهور ونصه هذا أيضا مما شاع العمل به لضرورة
أوقت وهو الصدق على الشرف أهل البيت وأخذهم من صدقة الصالحين وغيرهم إلى أن ذكر عن ابن غزالي في بعض أجوبته
ما نصه ما أربح محل لهم التطوع والفرصة وبه القضاء في هذا الزمان الفسد الوضع خشية عليهم من الشبهة فلهذه من حق ذي
القرى فيأثموا فقراسمهم فقل لهم على هذا الفتيا الصدقات وأما التي فلا تخلف صدقة التطوع وجه ولا تخلف أيضا صدقة
الفرصة لأن يكون فيه مضمون بقاها صدقة الاصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى أيعا الصدقات للفقراء أم لا نرى بين القارئ
والإي في كل ما ذكرنا أنه بلفظه فقد وجد **(قوله والمراد بنو هاشم)** تفسير لنبوة في حدتها لا النبوة في هذا المقام لأن من له عليه
ولادة بلا واسطة لا ياتي هنا **(قوله كسب على عديم)** لا مفهوم لقوله على عديم لأن الذين تأولوا لقوله أوله فقد دونوا وأما الذين فهمه
دون ولو على ملي وهو حال لأنه إنما يقوم دون لأن الذين لا يواوى التصدق قد يكون ثمة العشر متما لا خمسة فيكون قد أخرج أقله
عليه أو الحسن وكان ينبغي أن يقول كسب على مدين ولا يواوى هذا قوله فيما سبق والآن ذكره النقد حيث اعتبر عدده لأن
الذين هذا يخرج عنه وهذا يخرج **ل** وفي شرح شبه خلافه حيث قال وفهم من قوله عديم أنه لو كان على ملي وأما الذين دار
أو نادى فانه يرى حسبه عليه من الزكاة كان مما يسوغ له قبولها وكذا في شرح عب إلا أن قد علمت أن شارحا قد نسب ما قاله
لأبي الحسن وقال أشبه بالأجرام في موضوع المصنف قال المطلب بن هاشم بن عبد شمس عليه الزكاة أنه إذا لم يحجب ما على
العديم من زكاة لم يكن له ينفي العمل بما قال أشبه لأن الجرح الزكاة على قول أحسن من لزومه أنه على كل قول

قلنا

(قوله كاذ كرو الخ) أي فاته إذا أراد الرهن أن يرجع بقيمة رهنه فليرجع الرهن بدنه لأنه انما هو به الدين ليقط عنه الضمان هكذا قال أشعوب وارتضى الناس كلامه (قوله ولما جاع الضمير) أي ولو يرجع له اسم يجمع بل لا يتأني (قوله وقادر على الكسب) أي ولم يكتبس يؤخذ من قول الشارح لو تكفاه أنه لا بد أن يكون في فعلها كلفة فهو ظاهر الموان وظاهر المطلب ولو لم يكن عليه في فعلها كلفة ويمكن أن يقال إن الشأن في ذلك الكلفة فلا خلاف (قوله الأولى خلافه) أي الأولى أن لا يعطى ذلك (قوله وهذا هو المهور) ومقابلته مارواه المغيرة عن مالك (قوله لكن بشرط الخ) أي يعطى ما يكمل به السنة (قوله بشرط أن يكون كفاية سنة الخ) خيفة فلا يعطى ما زاد على كفاية سنة ولو دون نصاب (قوله فإن قيل قوله) أشارت إلى أن هذا السؤال إنما يقابل (قوله فالجواب) انتقال الوجه آخر غيما كان بصدد فتأمل (قوله ولا يردها ما يأتي الخ) أي لا يردها أقول المصنف إلا في مبدن أي عن أنه يعطى من الزكاة لأجل قضاء دينه وحاصل الجواب أنه لا رد لأن المدين حينما يبيع ما بقي لآته قال هنا (٣١٥) ودفع أكثر منه وهذا الجواب بعد

(قوله وكفاية سنة الخ) قال في له وجد عندى مانته ولا يعطى أكثر من كفاية عامتس كان يرجى له شيء والأعلى ما يغنيه حيث كان حاله لا خذ فقيرا أه (قوله وهذا إذا كانت الخ) يصح أن يقال ليس المراد بالتحقيق ما يغنيه وإنما المراد بها إعطاء مقدار ما يغنيه إلى الوقت الذي يعطى فيه ثم رد أن يقال إن الساقى لا يخرج في العلم الأمرة واحدة فحسب بفرص ذلك في العلم وفي الحرث كالمهر له أو أن والقرض لها أو أن والأرز كذلك (قوله ثم أخذها) فلما أخذها لا جزاء أو أخذته ثم دفعها لا جزاء (قوله تريد الأشياخ الخ) فالجواب رأى ابن عسك السلام والتمتع كما يفهم كلام الباقى (قوله فلا ينبغي أن يقال بالاجزاء) المناسب

فلما بعد الأجزاء فيما يحسبه على المعدم فهل يسقط ما حسبه على المعدم من الدين عنه أم لا واستظهر (هـ) في شرحه الثاني لآته معلق على شيء يحصل كإدخاله المقام كاذ كرو في حقه ما إذا ذهب الرهن الذي أراد الرهن وتلف الرهن كإساقى (ص) وجاز ولو له (ش) أي ملو بى هاتم ولما جاع الضمير أي وجاز دفع الزكاة لعقبتى بنى هاتم (ص) وقادر على الكسب (ش) أي وجاز دفع الزكاة لقادر على كسب ما يكفيه بصنعة أو بغيره ولو تكفاه لوجود ما يحترف به بالموضع مع الزواج لكن الأولى خلافه (ص) ومالك نصاب (ش) يعني أنه يجوز دفع الزكاة لمن نصابه أكثر من نصابه ولو كان له انقادم المار التي تناسبه وهذا هو المشهور ولكن بشرط أن لا يكفيه الشيء مع مولا دليل قوة بعدد وكفاية سنة (ص) ودفع أكثر منه (ش) أي يجوز أيضا أن يدفع من زكاة الفقير الواحد أكثر من نصاب ولو صار به غنيا لا يدفعه فهو صفة حازر وظاهر قوله ودفع أكثر منه ولو كان النصاب يكفيه مدين وظاهر قوله وكفاية سنة أنه لا يعطى أكثر من ذلك ففي كلامه تناقض والجواب أنه يدفع أكثر من نصاب بشرط أن يكون كفاية سنة لا أكثر فإن قيل بقوله وكفاية سنة يعني عن قوله ودفع أكثر منه لما تقر فليجمع بينهما فالجواب أنه يمكن أن يقال دفع أكثر من نصاب لأجل وجود دين ويحسب ولا يردها ما يأتي لا أن يقول أنه ليس فيه قدر المعطى (ص) وكفاية سنة (ش) أي يجوز دفع كفاية سنة من الزكاة لفقير في مرة واحدة من عين أو حرث أو ماشية ولو كان هذا المدفوع فوق النصاب وهذا إذا كانت الزكاة لا تدفع في السنة الأمرة واحدة أو أعلى من كل واحد مما سبقه لآخرى (ص) وفي جواز دفعها للدين ثم أخذها منه تردد (ش) يعني أن من دفع زكاة له لم يشأ المعدم ثم أخذها منه في دينه من غير أن يوافق على ذلك هل يجوز ذلك أم لا ترد للأشياخ المتأخرين بعد نص المتقدمين أما مع التواطؤ فلا ينبغي أن يقال بالاجزاء لأنه يمكن إعطائه كماله من ابن عرفة والمؤلف في التوضيح ثم أن ابن المؤلف يمت المقضية القرائن يرشد إلى أنه لو لم يكن تراخى أن أخذها عقب دفعها لا يكون الحكم كذلك أي الحكم المنع من غير تردد للحال ما حيث تدعى التواطؤ (ص) وجاب ومفرق (ش) مرفوعا عن عطف على فقير والاول مرفوع بضمه مفسدة على الياء المحذوفة لآته لآله كنين وهو ما لا يوافق التورين والثاني بضمة ظاهر والمراد بالباقي منه أنه مدخلة في الزكاة قد دخل الكتاب والحاشر وأما القاسم فيدخل لما تقدم أن يقول بالجواز لأن يقال انما عسر بذلك إشارة إلى أن المراد بعدم الجواز في حق واحد الشقين أي مع عدم الاجزاء (قوله كما جزم به ابن عرفة الخ) أي قال ابن عرفة الاظهر أن أخذها بعد إعطائه شطوع الفقير دون تقديم شرط أجر أو بشرط كن لم يعط أه أي الجزم مع تفسيره بالظاهر وأما المصنف فتردد وفيه توضيح ابن عبد السلام لا ملود دفع إليه الزكاة كما جزم أن يأخذها من دينه فانظر قوله لو دفع هل هو على التواطؤ على ذلك أم لا وهو الظاهر وأما على التواطؤ فلا ينبغي أن يقال بالاجزاء لأنه كن لم يعط شيئا فهو قد تردد ولم يجزم بشيء قال محشى نت وتعبير المؤلف بتم بقيدته أو أخذ من حبه لا يكون الحكم كذلك مع أن الظاهر من كلامهم أنه كذلك ولم أر من شرط التراخي أه محشى نت (قوله والمراد بالباقي الخ) لا ينبغي أنه على هذا التفسير لا يحتاج لقوله ومفرق (قوله والحاشر) هو الذي يجمع أبواب الاموال لا ختم عليهم (قوله وأما القاسم فيدخل

لما تقدم أن يقول بالجواز لأن يقال انما عسر بذلك إشارة إلى أن المراد بعدم الجواز في حق واحد الشقين أي مع عدم الاجزاء (قوله كما جزم به ابن عرفة الخ) أي قال ابن عرفة الاظهر أن أخذها بعد إعطائه شطوع الفقير دون تقديم شرط أجر أو بشرط كن لم يعط أه أي الجزم مع تفسيره بالظاهر وأما المصنف فتردد وفيه توضيح ابن عبد السلام لا ملود دفع إليه الزكاة كما جزم أن يأخذها من دينه فانظر قوله لو دفع هل هو على التواطؤ على ذلك أم لا وهو الظاهر وأما على التواطؤ فلا ينبغي أن يقال بالاجزاء لأنه كن لم يعط شيئا فهو قد تردد ولم يجزم بشيء قال محشى نت وتعبير المؤلف بتم بقيدته أو أخذ من حبه لا يكون الحكم كذلك مع أن الظاهر من كلامهم أنه كذلك ولم أر من شرط التراخي أه محشى نت (قوله والمراد بالباقي الخ) لا ينبغي أنه على هذا التفسير لا يحتاج لقوله ومفرق (قوله والحاشر) هو الذي يجمع أبواب الاموال لا ختم عليهم (قوله وأما القاسم فيدخل

في المفرق) ظاهر العبارة ان المفرق كل والقاسم من افراد مع آه هو (قوله ويخرج الرأى) ومثله الحارص الخ ولعل الفرق ان شأن الرأى كذا الاحتياج الى الجاني والكاتب والحارص والمفرق يختلف الرأى والساق والحارص فالتأنيذ عدم الاحتياج اليهم لكونها تفرق عند أخذها غالباً (قوله والساق) من السقي كقوله غشيت (قوله والقاضي والعالم الخ) أي قاضي المسلمين وعالمهم ومفتيهم وليس المراد القاضي في الرأى كقوله العالم في الآلة لا حاجة لذلك بعد قول المصنف في شروط الساق عدل عالم (قوله ولو أذا لم يعطوا منه) ظاهره ولو أغنياء وهو ما نص عليه ابن رشدوا الغنى فقد أجاب سيدي محمد الصالح بن سليم الاوحي حين سئل عن اعطائه الرأى كقوله العالم الغنى والقاضي والمدرس ومن في معناه من نفقه عام المسلمين بما يصاحبه الحمد لله يجوز اعطائه الرأى كقوله القاري والعالم والمعلم ومن فيه منفعة المسلمين ولو كانوا أغنياء لم يعم نفقهم وبقائه الذين كائن على جوازها ابن رشدوا الغنى وقد عدهم الله سبحانه وتعالى في الاصناف الثمانية التي تدعى لهم الرأى كاتحت قال وفي سبيل الله يعني المجاهد (٣١٦) لاعلاء كلمة الله وانما ذلك لعموم نفقهم للمسلمين فيعطى

المجاهد ولو كان غنياً كذا كراهه في عموم النفع وفي هذا المعنى العالم والقاري والعلم والمؤثون لان في ذلك منه الاسلام شهرته وتعتبه وادارة القلوب عليه فيخبر ذلك في سلك قسوة تعالى وفي سبيل الله قاله محمد الصالح ابن سليم الاوحي وقال الغنى العلماء أولى بالرأى ولو كانوا أغنياء كراه الشيخ محمد القاضي في حاشيته على المختصر قال شيخنا السيد محمد هذا كله ما يمكن لهم رتب في بيت المال وفي أسئلة محمد بن سلام محمد بن حصون ان الرأى كاتحت في العبد الفقراء وهي رواية ابن وهب عن مالك اه أي فقيد الفقراء ووجه بعض شيوخنا فانظرو (قوله عدل) في تفرقتها لا يخفى انما الذي يمكن المراد عدل الشهادة لا عدل الرواية بل المراد العدالة في التفرقة بين الفاسق فاولا غير هاشمي وفاسق لكن اولى لخروج الكافر من باب اهرى

في المفرق ويخرج الرأى والساق والقاضي والعالم والمفتي لأنهم يعطون من بيت المال ولو لم يعطوا منه اعطوا (ص) حر عدل عالم يحكمها (ش) أي وكل رأي يشترط في الجاني والمفرق ومن ألحق بها الحرة والاسلام والعدالة والعلم يحكم الرأى كذا فمن دفعه ومن تؤخضه وقد ما يؤخذ ويؤخذ من ويستلزم أيضاً كونه كايوا تخمين نذكر كبر الاوصاف والبلوغ كما يستلزم من كلامه في باب المفقود في الساق ان يجعلها كما والمراد بالعدالة عدالة كل واحد فيما ينفقه فعدالة المفرق في تفرقتها والجاني في جانيها وهكذا وليس المراد عدالة الشهادة والا لكان قوله حر وغير كافر مكرراً واقتضى انه يعتبر فيه أن يكون ذا منة ومثلاً غير لائق الى آخر ما يعتبر فيه أي مع ان اذا لا يعتبر ولا عدل رواية والا لكان قوله وغير كافر مكرراً أيضاً ولم يصح قوله حر لان العبد عدل رواية (ص) غير هاشمي (ش) يعني انه لا يجوز استعمال أحد من آل النبي عليه السلام على الرأى وهم نوهاشم ونوههم لان أخذها على وجه الاستعمال عليها لا يخرجها عن كونها أوصاف الناس وعن الاذلال في الخدمة لها وفي سبيلها قاله الغنى وهذا يقيد انه لا يفتى في الجاهدين بكونهم غير هاشمي وكذا في الجاسوس حيث كان مسلماً أو الكافر فإنه يعطى ولو هاشمي لم يستعمل الكافر (ص) وكافر (ش) يعني ان الكافر لا يستعمل على جباية الرأى كاتحت وتفرقتها ويعطى العامل ولو لم يكن فقيراً واليه أشار بقوله (وان غنيا) لانها أجرة فلا تنافي الغنى وكونها أوصافاً تنافي نقاسة آية عليه السلام (ص) ويدعيه (ش) أي العامل قبل كل الاصناف لانه المحصل حتى لو حصلت مشقة وبها يسير لا يساوي بمقدار أجره أخذ جيعه ثم الفقراء المالكين وفي عبارة وديني بأي حتى على العتق لان سدانة أفضل وتقدم المولفة ان وجدوا لان الصون عن النار مقدم على الصون عن الجوع كما يبدأ بالغز واذ اخشى على الناس ويقدّم ابن السبل اذا طقه الضرر على الفقير لانه في وطنه اه قوة تقدم المولفة ان وجدوا على أي الفقراء لبليل التعليل وقوله كما يبدأ بالغز والظاهر حيث يبدأ حتى على العامل (ص) وأخذ الفقير بوصفه (ش) وصف الفقر

قال السهري ولا يستعمل عليها فاسق اذا لماته قال في

لئلا يستعمل على العبد والاكافر والارملة ولا الصبي ولا الفاسق فان استعملوا اعطوا أجر مثلهم من غير هاشمي من حيث يعطى المال والولادة وذلك من الرأى قال بعض والذي ينبغي أن يفهم الكلام عليه انه من شروط لصحة اعطائه الجاني من الرأى كذا وان كان بعضه شرطاً في صحة كونه جانياً كالعلم والعدالة والحرة وعدم الهاشمية شرطان في صحة اعطائه منها لئ (قوله غير هاشمي) فلا يستعمل جانياً ومرفقاً ونحوهما بما يصح عمله على ما في غير ذلك فيجوز الباسي يجوز أن يستعمل في الحراسة والسوق الهاشمي والذي لانها أجرة محضة اه (قوله وفي سبيلها) عين قوله لها (لا يساوي بمقدار أجره) بل وكذا اذا كان قد أجره (قوله وفي عبارة وديني) ظاهر العبارة تدعي العامل من اه لا يناسب قوله لان سدانة أفضل لان هذا لا يناسب الاتقيع الفقير والمسكين على العتق (قوله وتقدم المولفة) أي على الفقراء (قوله على الفقير) أراد بها ما يستعمل المسكين والتلخيص يتبع انما الفقير والناحية (قوله وأخذ الفقير بوصفه) لكن لا يأخذنا الاعطاء إلا ما هو كذا لا يأخذ بوصف الفقر اذا كان له مالاً لا باعطاه لماله يشبهه فلا يحكم كنفسه

والعمل

وقوله وكذا كل من جمع بين وصفين كان يكون فقيرا ومدينا (قوله وكذا جابتهم) أى يعطون بوصف الفقر (قوله غلام فهو المفطرة) بل كذلك حارس الزكاة لا يعطى منها (قوله ومؤلف كافر الخ) وقيل المؤلف مسلم حديث عبد الله السلام يعطى ليعتقك اسلامه وبه صدر ابن عرفة ومقتضى عزوه أنه راجح (قوله وحكمه باق) تبع قول ابن الحاجب والصحيح بقاء حكمهم لانه نص في توضيحه وابن الحاجب تبع ابن شعبة في تغييره بالصحيح وهو قول القاضي عبد الوهاب والراجح خلافه على ما أولاه ابن عرفة (قوله الاوقات الحاجة اليهم) أى الاوقات الاحتياج اليهم أى ان المؤلف الكافر لا يعطى لعله الاسلام الاوقات الاحتياج اليه وقوله الحاجة الى دخولهم الاسلام أى احتياجنا الى دخولهم في الاسلام أى اتصافنا بالاحتياج الى ذلك (٣١٧) وقوله وأولى اعانتهم لنا أو المراد بالحاجة اليهم احتياجنا اليهم في الخدمة وقوله

وعلى الاول يعطون ان علم أنه أو غلب على الظن وقوله وهذا الثاني أى في التفرع الذى أشار به بقوله وعلى الاول وقوله وهو الائتم أى المناسب له بشرط أى ليجل الاحتياج شرطاً في الاعطاء المؤلف لعله الاسلام كأنه قال لا يعطون الا بشرط الحاجة وإنما كان ذلك مناسباً لانه اذا كان اعطاه المؤلف لعله الاسلام لا يناسب أن يكون الشرط فيه الاتصافنا بالحاجة الخوة في الاسلام لعلنا تأليفه فاذ لم نعلم بالتأليف فلا تنصف بالاحتياج لدخوله في الاسلام فان النظرية العلم بالتأليف وكان المعنى ان المؤلف الكافر لا يعطى لعله الاسلام اذ لعلنا اننا اذا اعطناه بسلام فاذ لم نعلم بذلك فلا يعطى ولا يناسب أن يكون الشرط فيه احتياجنا لانه لا ينضم لان الاحتياج للخدمة لا يخرجه لاسلام ولا عدمه (ثم أقول) وبذلك كما فاعلم

والعمل ان لم يشته خط العمل وكذا كل من جمع بين وصفين أو أوصاف ان كان في المال مسعة ولم يكن فيما يأخذ به أحد الوصفين أو الأوصاف ما يكفيه ولا يقصر كلام المؤلف على لامل (ص) ولا يعطى حارس المفطرة منها (ش) بل يعطى من حيث المال لانه لا مدخل له فيها أما بوصف الفقر فيعطى منها وكذا جابتهم أى لا يعطى إلا ذلك منها فله فهو المفطرة (ص) ومؤلف كافر ليسم وحكمه باق (ش) الصنف الرابع من الاصناف الثمانية المؤلفة فلو بهم وهم كفار يعطون لبناء الفروع الى الاسلام والصحيح ان حكم ذلك باق قال أبو محمد لكن لا يعطون الاوقات الحاجة اليهم اه وانظر هل المراد بالحاجة الحاجة الى دخولهم الاسلام لانقاذهم من الكفر أو اى اعانتهم لنا فعلى الثاني لا يعطون الا ان احتج لاعتهم في الخدمة متوعلى الاول يعطون ان علم من حال المعطى التألف للاسلام الاعطاء وهذا الثاني هو الذى يقتضيه كلام الشارح وهو الملائم لعله شرطاً (ص) ورفيق مؤمن ولو يعيب يعطى منها (ش) هذا هو الصنف الخامس من الاصناف الثمانية وهو الرقيق المؤمن الذى يشتري من الزكاة لاجل العتق وهو المشهور بالمعنى بقوله تعالى وفي القاب ولا يشترط فيه السلامة بل يجوز ان يعتق منها ولو كان مبيعاً باعاً خفياً أو غيباً كالزمانة وما شبه ذلك لانه أحوج الى العانة بخلاف الرقاب الواجبة وفي عبارة المتن في بسبب التعظيم اذ هو في محل الخلاف باؤه لعله وفي كلامه تن ظر حيث فهم في العيبان الخفيف لا يناسب بالمبالغة وغار المؤلف في التعبير حيث عبر بهما مؤمن وفيما قدم بقوله ان أسلم فقتلنا لان مراده بالمسلم المؤمن وبني يعق للمجهول إشارة الى انه لا فرق بين أن يعتقه الامام أو المتصدق كإحدى المدونة والظاهر انه لا يشترط فيه أن يكون غير عاصي (ص) لا قدره بغيره ولا يؤلف للمسلمين (ش) يشترط أن الرقبة التى تعتق من الزكاة يشترط فيها أن تكون خالية من شوائب الحر بهو يكون ولوا ذلك العبد المعتق للمسلمين فلا يصح عتقه مبدرة ولا مكاتبه ومقهورها فان فعل ذلك فإنه يرد على قول مالك الاول وعلى الآخر لا يرد ولا يجزئه (ص) وان اشترطه (ش) ان جعل مبالغة فيما قبله كان الضريح قائدا على الولاء وان جعل مستغافراً جواً لم يجز ما لا في كل الضمير قائدا على العتق بأن قال أنت عتقنى ولولاك لسليل لان الولاء لمن أعتق فقوله (أوفك أسير) على

(٣٨) سخرنى ثانى ان المراد بالحاجة الى الاسلام ليس من حيث الانقاذ بل من حيث كونه وادامته وانظر لانقاذ فهو أمر دائم لا ينقل لعله شرطاً (قوله يعطى منها) أى يعطى بمن يشتري منها فلا يجوز ان يعتقه مالكه بغير شرائها منه اذ أن الفعى سوى بين شرائها منها وعتق المالك له بغيره عن كانه وارثاً يعطى تن واستظهر الاجزاء اذ قال ان اشترى بنتاً غائبة عن زكاته واستظهر بعضهم خلافه وأنه لا يجزئ وان اشترى من يعق عليه بنفس الشراء لا يجزئ وان دفعها اليها كم فاشترى بها من يعق على النافع بالشراء واعتقه المالك لم يجز يعق في المصنف صفة أو حال مستترة وأصله أن يعق خلف النايب فان رفع القفل والشاهد بقاءه التصبيع حذف النايب فله البسر (قوله وهو المشهور) ومقابلته مالكا في المجموعة من المراد به اعانة المكاتبين في آخر كتابهم بايعتقونه (قوله لانه أحوج) أى ان هذا العيب أشد استباحة الى العتق من غير من حيث انه اذا صار حراً يعطى من الزكاة ومن غيرها ولو لا أمر الى سيده (قوله لا يرد ولا يجزئه) وينبى أن يكون هو المعتد (قوله كان الضمير قائدا على العتق) وكأنه قال لو ان اشترى العتقه وقوله ولولاك لسليل الخ ذكره ليس بلازم فالعنى تن والحاصل ان اعتقه عن نفسه لا يجزئ سواء

أطلق أو قال ولاؤه للمسلمين خلافاً لما ذهب فيه ما وإن اعتقه من المسلمين واشترط ولاسه فالشرط باطل ويميزه (قوله أي وأوان فلان الخ) لا يخفى أن الأتباع بأولي يد جعله مستأنفاً وجعل وإن مبالغة بل المواب ان غلبة وإن أي شرطية وقوله وأوانك معطوف عليه وأشعر قوله فكأن أسير الخلود دفعه إلى اشتراءه من الكفار بفن على أن يكون في ذمة الأسير واشترى نفسه يدين في ذمة لا جزأ فالمراد ذلك أسير من العدو بالزكوة وظاهره أن الفلأ لغريبه وبقرره الشيخ سالم وأما فكه بـ زكوة نفسه فأنها تجري كذا كره ابن ونس (قوله يحبس فيه) أي حشائه أن يحبس فيه فدخل دين الولد على والده في دفع الزكاة قالوا لا يفيض به الدين فيه وفي القنبي على العز به لا يعطى والراجح الأول ودخل أيضاً الدين على المعدم فلن شأن كل الحبس فيه وعرض على الحبس عارض الأبوة في الأول والعدم في الثاني (قوله بل قال بعضهم دين الميت الخ) أي لآله لا ليرجى قضاءه (٣١٨) بخلاف الخ أي أولئك يمكن عنده كفايته إلا أنه

الأول شدته عامل أي وأوان فلان أسيراً وعلى الثاني يكون معطوفاً على اشتراطه وقوله (لم يجزه) أي والعقو والفلأ ما ضربهما (ص) ومدبر ولومات يحبس فيه (ش) هذا هو الصنف السادس من الأصناف الثمانية المذمومة من قوله تعالى والقارمين والمراد بالمدبر هنا الذي عليه دين لغيرهم من الأديسين الذين يتقاضون فيه في القنبي فخرج حق الله تعالى كآز كآة والكفارات ولا فرق في المدبر بين كونه حياً أو ميتاً فأخذ منها السلطان ليقض به دين الميت بل قال بعضهم دين الميت أحق من دين الحي في أخذ من الزكاة وبعبارة أخرى وبشرط في هذا الدين الذي يأخذ من الزكاة أن يكون دينه مما يحبس فيه كحقوق الأديسين فإن كان الدين مما لا يحبس فيه كآز كآة والكفارات فإنه لا يعطى من الزكاة شيئاً ولو أخذت على هذا فلا يحتاج أن يقيد كلام المؤلف بدين الأديسين (ص) لآي فساد (ش) معطوف على مقدس أي هنا استدناه وضعه في مصالحه لآي فساد ذكرنا وخر وقار وغصب فلا يعطى من الزكاة (ص) ولا أخذها (ش) الجار والجور متعلق بمقتدر معطوف على ما تقدم أي ولأن استدنان لأخذها ومعنى ذلك أن من تدان لأخذها كآز كآة وعنده كفايته فاتسع في الاتفاق لأخذ الزكاة فلا يعطى وأما إذا استدنان للضرورة وتأوا بأداء فلان من الزكاة فلا منع وقوله (الآن يتوب على الأحسن) رجعه الشارح وغيره مقروءة لآي فساد (ص) أن أعطي ما يسد من عين (ش) يعني أن المدبر لا يعطى شيئاً من الزكاة لوفاء ماله إلا البعد دفع ماله من العين للقرماء مثلاً لو كان عليه أربعون ديناراً وبه عشرة دينارات فإنه لا يعطى شيئاً من الزكاة إلا البعد إعطاء العشرين التي يسدها للقرماء في عينه عشرة دينارات فيعطي ويكون من القارمين (ص) وفضل غيرها (ش) الضمير يرجع للعين والمعنى أن المدبران لا يعطى من الزكاة شيئاً إلا البعد دفع الفاضل عما يسده غير العين للقرماء مثلاً لو كان له دار تساوى خمسين ديناراً وبه تسعة دنانير ثلاثين فإن تلك الدار تباع عليه ويسترد دار تساويه ودفع الفاضل وهو عشرة دنانير للقرماء ثم وفي باقي عليه من الدين فلو كان هذا الفاضل يساوي ما عليه من الدين فإنه يدفع للقرماء ولا يعطى من الزكاة شيئاً إلا ما سبق عليه شيء من الدين قال ابن عرفة وصرفه للقرماء (ص) ومجاهداً له ولو غنياً (ش) هذا هو الصنف السابع من الأصناف الثمانية وهو الجاهل في سبيل الله وهو المذموم من قوله تعالى وفي سبيل

استدنان زيان على ماله الحاجة فلا تأخذ لا يعطى لأجل قضاءه وكذا لا يعطى من ماله من أنفق ماله فيما لا يجوز زلته بصرفه في مثل الأول إلا أن يتوب أو يجتف عليه (قوله للضرورة أو بالخ) في لزوجه ذلكين وهو أن الأول غني واحتال ليكون مديناً فهذا قصد ضم فيعادل بقبضه والثاني مقدمه صحيح في قوله به والقاهر أنما كان في الأصل من الأغنياء ويضرب به كل العلم الخشن أنه إذا استدنان كل الضان لكونه هو الذي يصلح به لا غير أنه يعطى من الزكاة (قوله رجعه الشارح وغيره) قال الشيخ أجد ونظره لم يجز في الشائبة أو يقال التدان لأخذها ليس محرماً حتى يحتاج للتوبة أو عليه من تدان لأجل أخذها على الوجه المذكور لا يعطى بحال كذا في عب (أقول) والقاهر الجريان وذلك لأن التوبة واجبة في المحرم ومندوبة في غيره وهو الظاهر وإن لم يصرحوا بعد كسبي هذا رأيت فمضت على الثاني أنه

يمكن بوجهه الثانية أيضاً لأنه لما تدين وعنده كفايته كان سفيهاً والسفه حرام اه (أن أعطي ما يسده) الله في لزوجه عند من ماله ليس أعطاه العين وفضل غيرها بالفعل شرطاً لأن الدين قد يكون مؤجلاً بل يمكن أن يقدر أن لو أعطى ما يسده من العين وفضل غيرها من دار ومخووف ما عليه فلا يعطى إلا من حيث الفقر وإن لم يوف قطعي تمام ما سبق عليه لانه غريم (قوله ويسترد له دار تساويه) في عب وبكفي الاستبدال بما يصلح السكنى والخدمة وكذا الركوب وإن لم يناسب حاله كما هو ظاهر كلامهم وكذا عبارة غيره حيث قال وبكفيه دار الخ حيث عبر بالكفاية ولم يذكر المناسبة وهو أن ظاهره ما قاله شارحنا وفي شرح شب والظاهر أن المدبر يعطى منها ولو كان حاشياً إلا ما ذل عليه في ذلك ولا تملكه الدين أعظم من ثمة أعطاه الزكاة في دينه وتطرق كلام الشيخ أجد ومن المدين المصادر من ظلم أن فكه منه شخص يدين في ذمة المصادر بالفتح

(قوله أي المتلبس به) أي فكأن المصنف استغنى عن التقييد بذلك لكونه أي باسم الفاعل لانه حقيقة في الحال والقاهران التلبس به يحصل بالشروع فيه أو في السفارة حيث احتج به ودخل فيه المرباط المتلبس بالباط (قوله ولو كان غنيا على المشهور الخ) ومقابله ما نقل عن عيسى بن دناوره إذا كان معه في غزوه ما يغنيه وهو غني ببلده أنه لا يأخذ من الزكاة (قوله وغير ذلك من آله) كتحليل الخ وبقية ذلك الجاهد بن (قوله ولو كان كافرا الخ) أي ولو من بني هاشم بخلاف ما إذا كان مسلما جاسوسا (قوله لاسور) ينقضي به من الكفار ولا مركب بقاؤه بينهم فيه لأن منتهى أعمامه هو المقصود الآن (قوله على المشهور) ومقابله ما نقله محمد بن عبد الحكم من أنه إذا أنشأ المراكب لغزو يعطى منها كراه التواني ويعطى منها حصن (٢١٩) على السليمان (قوله الفقيه) أي

يدرس أو يفتي أي إذا كانوا يعطون من بيت المال ولا يعطون ويعطى الفقيه ولو كثرت كتبه حيث كان فيه فائضة وإن لم تكن فيه فائضة لم يعط إلا أن تكون كتبه على قدر قيمته وقوة والإمام أي امام مسجد أي حيث أجرى رزقه من بيت المال والأعطوا ولا يعطى زكوة في غير الوجوه المبينة من عمارة المساجد أو بناء القنابر أو تكفين الموتى أو فك الأسارى وغير ذلك من المصالح (ص) وكما موسى (ش) يعني أن الجاسوس يعطى من الزكاة ولو كان كافرا لأنه ساع في مصالح المسلمين وهو شخص يرسله الإمام ليطالع على عورات العدو ويعلم حالهم ثم يعلم بذلك لتكون على بصيرة (ص) لاسور ومركب (ش) يعني أن الزكاة لا يجوز عمل سور منها ولا مركب على المشهور وشمل السور والمركب الفقيه والقاضي والإمام خل في الجلاب ولا يجوز صرف شيء من الصدقات في غير الوجوه المبينة من عمارة المساجد أو بناء القنابر أو تكفين الموتى أو فك الأسارى وغير ذلك من المصالح (ص) وغرب محتاج لما يوصله في غير معصية ولم يجز له ما هو على يده (ش) أشار به إلى الصنف الثامن من الأصناف الثمانية المذكورة في الآية وهو آخرها والمشهور أن ابن السيل الفرير يقطع يدفع إليه من الزكاة قدر كفايته وأن كان غنيا يملك بشرط ثلاثة الأول أن يكون محتاجا في ذلك الموضع الذي هو به إلى ما يوصله إلى وطنه فإن كان غنيا بما يوصله فلا يعطى لأن المقصود اغناؤه بإصله البلدة بخلاف الجاهل فإنه يأخذ منها وإن كان غنيا في الموضع للتقسيم فيه لأن التقصير من الأرباح الثاني أن يكون مسفرا في غير معصية أمالو كان مسفرا في معصية كن أن لا يحصل مسلفه ذلك الموضع الذي هو فيه وهو شرط عدي مشروط بوجود يعطى أن لا يعطى إذا لم يجد من يسلمه بشرط أن يكون غنيا في بلده فإن وجد وهو غني أنشأ أعداءه فأنشأ في الحكم وهو أخذ من الزكاة فإن وجد وهو فقير كان وجوده كعدمه فبقي الحكم لا تنفذ شرط ضده فإن لم يجد وهو فقير فهو فقير فهو موافق قوله ولو لم يجد مسلفا مطلقا أو وجوده وهو عديم ببلده لكان أظهر في إقائه المني وأشار بقوله (وصدق) إلى أن التريب إذا دعي أنه من سبيل فإنه يصدق إذا كان على هيئة الفقراء إذا لم يجد من يعرفه بذلك الموضع قال ما لا وإن لم يجد من يعرفه وظاهره من غير بن (ص) وإن جلس تزعمته كذا (ش) يعني أن كل من ابن السيل والغزاة إذا أخذ من الزكاة لغزوه أو لسيافر إلى بلده فلم يفعل ذلك بل جلس فأنشأ تزعمته وترد على محلها الآن بسوغه الأخذ من الزكاة بوصفها لفقرا أو غيره فلا تؤخذ منه وأما الديان إذا أخذ من الزكاة لأجل ما عليه من الدين فاستغنى عن ذلك

والقصر في الصلاة (قوله إلا يخاف على الموت) أي وإلا أن شوب فقد قال بعضهم أن حصول التوبة فيه مسوغ لإعطائه وإن لم يخف على الموت كذا ينبي والأحسن ما في شرح شب من أنه إذا خيف عليه الموت فقط ولم يحصل منه توبة فلا يعطى حيث خرج لقتل أو هتك حرمة (قوله فبقي الحكم) المراد به عدم الأخذ وإذا أنشأ في عدم الأخذ فالحكم هنا هو الحكم المتقدم ولو قال فبقي الحكم وهو الأخذ لو وجد شرطه وهو الفقر لكان أحسن (قوله لا تنفذ شرط ضده) الأولى أن يقول لو وجد شرط ضده أي لو وجد شرط الأخذ وهو الفقر واصلها أن السور أربع أن لا يجزى مسلفا مطلقا أو وجد وهو عديم ببلده فأنشأ وجوده وهو على ما يعطى (قوله إذا دعي أنه من سبيل) أي محتاج لما يوصله إليه وقوله كذا على أي رسم التزويج قبل الشروع وإن لم يجز ابتداء

والقصر في الصلاة (قوله إلا يخاف على الموت) أي وإلا أن شوب فقد قال بعضهم أن حصول التوبة فيه مسوغ لإعطائه وإن لم يخف على الموت كذا ينبي والأحسن ما في شرح شب من أنه إذا خيف عليه الموت فقط ولم يحصل منه توبة فلا يعطى حيث خرج لقتل أو هتك حرمة (قوله فبقي الحكم) المراد به عدم الأخذ وإذا أنشأ في عدم الأخذ فالحكم هنا هو الحكم المتقدم ولو قال فبقي الحكم وهو الأخذ لو وجد شرطه وهو الفقر لكان أحسن (قوله لا تنفذ شرط ضده) الأولى أن يقول لو وجد شرط ضده أي لو وجد شرط الأخذ وهو الفقر واصلها أن السور أربع أن لا يجزى مسلفا مطلقا أو وجد وهو عديم ببلده فأنشأ وجوده وهو على ما يعطى (قوله إذا دعي أنه من سبيل) أي محتاج لما يوصله إليه وقوله كذا على أي رسم التزويج قبل الشروع وإن لم يجز ابتداء

(قوله تردد للخمى وحده) فإنه قال وفي القاموس يأخذ ما يقضى به دينه ثم يستغنى قبل أدائه اشكال ولو قبل نزعه عنه لكان وجهه لا يتقدم في الخطبة أن المراد الجنس المتأخرين فيصدق بالواحد كما هنا وتسعين من كلامه أنه اختار أن يتزاع فلا وجه لحكاية التردد فلذا قال ولا وجه لحكاية التردد لأنه مال بعد ذلك التزاع (قوله على بعضها) بأن يقدم بعضها على بعضها بأن يقدم هذه البلد على هذه البلد ولو كانا من صنف واحد فترأى أو ما كين ويقدم صنف المساكين على صنف الفقراء ولو المراد بالاضطرار شدته الاحتياج وقوله وأفراد كل صنف الخ فإن المسكنة مقولة بالمشيك وكذا الفقرو وقوله وأفراد معطوف على قوله البلدان وقوله على بقتية متعلق بمحذوف أي بأن يقدم بعضها على بقتية (قوله ولا ينبغي أيضا الخ) إلا أن بقصد رعى خلاف الشافعي فيقيم لندب مرأته بخلاف غيره واحد (قوله الذي لا يساوى تسمة) ظاهر ما أنلو كان يساوى (٣٣٠) تسمة أنه لا يأخذ قال في له ما نصه قال الخطيب والحاصل أنهم لو دعت لصف

واحد أجزأ أي ويجوز أن لا العمل قبل أن يدفعه لغيره فإنه قبل ستر عنه ذلك ولا لأنه أخذ وجهه بآثره تردد للخمى وحده وهذا معنى قوله (ص) وفي غارم يستغنى تردد (ش) ولا وجه لحكاية التردد والمناصب اصطلاحاً من قول وأختار أخذها من غارم استغنى ثم إن التعبير بنزعت يقتضى أنها باقية فلوجه لم يرجع عليه بما وهذا بخلاف الغازي فإنه أتزعه من كانت موجودة وتكون عليه أن تلفت وكما فرغ من ذكر الأصناف شرع يشكم على كيفية الدفع اليهم بقوله (ص) ونذباثار المضطرون عوم الأصناف (ش) يعني أنه سبب التثني تفرقة أن كل ما مال مال الكليات المضطرون على غيرهم من البلدان والأصناف على بعضها وانفراد كل صنف على بقتية بأن يزداد إعطائه وأما عوم الأصناف المناسبة المذكورة في الآية فلا يجب أن يجمعها عند وجودها خلافاً للشافعية ولا ينبغي أيضاً يجوز دفع جميعها للصنف وأحدم إمكان تجمعهم ولو العمل إذا في بالشيء اليسير الذي لا يساوى تسمة وللشخص واحد من صنف عندما لا يأتى حنيقة لأن الألام في قوة تعالى أعمال الصدقات للفقراء الآية لبيان المصروف والاستحقاق أي أعمال الصدقات مستحقة للفقراء الخ ولا يلزم من الاستحقاق إعطاء الفضل للأكثر أمثال لم يوجد الأصناف واحد أو شخص منه أجزأ الإعطاء إجماعاً وأوجب الشافعي تعميم الأصناف إذا وجدوا ولا يجب تعميم أحدهم إجماعاً لعدم إمكان استصحاب أصح مذهب الشافعي قال لئلا يدرس العلم باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين المصالح من سداد الخلف والفز وروفاً الدين وغير ذلك ولما وجبه من دعا عليه ليس ومصادقة وفيه (ص) والاحتساب وقد توجب (ش) يعني أن الاستنباط في تفرقة الخ كذا تسحب ويكره أن يلبس بنفسه مخوف المصدة والشاوعر عمل السر أفضل وقد توجب الاستنباط على من يحقق وقوع الرأفة منه ومنه الجاهل بأحكامه ومصرها وكذا لو كان الأمام عدلاً ما لا وإن القامس أن طلب فقال قد أخرجها فإن كان الأمام عدلاً فلا يقبل منه انتهى ومن آدابها دفعها للدين ودعاها المصدق والأمام لدفعها والصلاة عليه وأوجه داود وقد قال عاص في قواعده من آداب الخ كذا أن يستريحه عن أعين الناس وقد قيل الأظهار في الفضائل أفضل ونحوه لسيد زروق قال لأن يكون الغالب تركها فيستحب

واحد أجزأ أي ويجوز أن لا العمل قبل أن يدفعه لغيره فإنه قبل ستر عنه ذلك ولا لأنه أخذ وجهه بآثره تردد للخمى وحده وهذا معنى قوله (ص) وفي غارم يستغنى تردد (ش) ولا وجه لحكاية التردد والمناصب اصطلاحاً من قول وأختار أخذها من غارم استغنى ثم إن التعبير بنزعت يقتضى أنها باقية فلوجه لم يرجع عليه بما وهذا بخلاف الغازي فإنه أتزعه من كانت موجودة وتكون عليه أن تلفت وكما فرغ من ذكر الأصناف شرع يشكم على كيفية الدفع اليهم بقوله (ص) ونذباثار المضطرون عوم الأصناف (ش) يعني أنه سبب التثني تفرقة أن كل ما مال مال الكليات المضطرون على غيرهم من البلدان والأصناف على بعضها وانفراد كل صنف على بقتية بأن يزداد إعطائه وأما عوم الأصناف المناسبة المذكورة في الآية فلا يجب أن يجمعها عند وجودها خلافاً للشافعية ولا ينبغي أيضاً يجوز دفع جميعها للصنف وأحدم إمكان تجمعهم ولو العمل إذا في بالشيء اليسير الذي لا يساوى تسمة وللشخص واحد من صنف عندما لا يأتى حنيقة لأن الألام في قوة تعالى أعمال الصدقات للفقراء الآية لبيان المصروف والاستحقاق أي أعمال الصدقات مستحقة للفقراء الخ ولا يلزم من الاستحقاق إعطاء الفضل للأكثر أمثال لم يوجد الأصناف واحد أو شخص منه أجزأ الإعطاء إجماعاً وأوجب الشافعي تعميم الأصناف إذا وجدوا ولا يجب تعميم أحدهم إجماعاً لعدم إمكان استصحاب أصح مذهب الشافعي قال لئلا يدرس العلم باستحقاقهم ولما فيه من الجمع بين المصالح من سداد الخلف والفز وروفاً الدين وغير ذلك ولما وجبه من دعا عليه ليس ومصادقة وفيه (ص) والاحتساب وقد توجب (ش) يعني أن الاستنباط في تفرقة الخ كذا تسحب ويكره أن يلبس بنفسه مخوف المصدة والشاوعر عمل السر أفضل وقد توجب الاستنباط على من يحقق وقوع الرأفة منه ومنه الجاهل بأحكامه ومصرها وكذا لو كان الأمام عدلاً ما لا وإن القامس أن طلب فقال قد أخرجها فإن كان الأمام عدلاً فلا يقبل منه انتهى ومن آدابها دفعها للدين ودعاها المصدق والأمام لدفعها والصلاة عليه وأوجه داود وقد قال عاص في قواعده من آداب الخ كذا أن يستريحه عن أعين الناس وقد قيل الأظهار في الفضائل أفضل ونحوه لسيد زروق قال لأن يكون الغالب تركها فيستحب

أي جزم لأن لا ينبغي ولاها بنفسه بقصد مدح الناس أي يجب مدح الناس وإنما لنا قصد مدح لان الأظهار القصد لا يتعلق بالفعلة لا بفعله لا بغيره أي جزم مدح الناس لا بحيث يصرفه على العمل لوجه الله تعالى وأما لو كان العمل لوجه الله تعالى إلا أنه يشرع بالمدح فلأنه لا يتعصب لفهمه قوة تعالى ويجوز أن يحمداً بعمله يفعلوا أن مفهومه أنه أحب أن يمدح بحلفه أنه يجوز الباعث على ذلك زيادة الأيمان في قلبه الحديث إذا مدح المؤمن في وجهه ربالاعان في قلبه وبفهم بالطريق الأولى الجواز إذا جزم بأنه إذا نولها بنفسه لا يقصد مدح الناس (قوله المصدق) هو الساعي (قوله والصدالة) عطف على الدعاء مرادف (قوله وأوجه داود) أي أوجب مدح الساعي ومن معه فدفعها (قوله وقد قيل الأظهار الخ) الفضائل مقابل الفقرات كأنه يرئاه إذا كان أظهار الفضائل أولى فيكون أظهار الفقرات أولى وأولى وقوله ونحوها أي ونحو ما عليه عاص

(قوله أن يخص قراية رب المال) وأما تخصص النائب قريب نفسه فإظهاره منوع لاختلاف ما امتناه عليه كإي شرح
 عب والذى في البداهة بكرة مثل قريب رب المال (قوله والله ذهب ابن القصار) وهو الظاهر (قوله خلافا لصحون الخ) أى
 القائل بأن إخراج الورق عن الذهب أجوز من عكسه لأن الورق أبسر على الفسقرا بخلاف العكس أى لأن نفعه متعدد كأهو ظاهر
 (قوله فالشهور والأجزاء الكراهية) ومقابل عدم الإجزاء على أنه من باب إخراج القيمة (قوله البلية متعلقة بإخراج) وهى
 بالمال بسبب أى متلبس بصرف وقته (قوله بقيمة السكة) أى في الخرج عنه وأما قيمة السكة في الخرج فلا يعتبر فيها إذا أخرج
 عن غير مسكوك قال في ك وعلم من قوله بقيمة السكة أن السكة لها (٣٣١) قيمة فلو كانت من السكك القديمة التى
 لا قيمة لها لا تعتبر قيمتها وقته

أه واعلم أن قوله بقيمة السكة متعلق بمحذوف ليس مرطبا بقوله جواز الخ والتقدير ويكون الإخراج مطلقا بقيمة السكة واقتضاه ذلك لأجل قوله ولو في نوع (قوله فانه يخرج صرفه مع قيمة السكة) لأجابه لقوله مع قيمة السكة لأن صرف الدينار المسكوك من حيث كونه كذا يستلزم اعتبار قيمة السكة بـ تليه الباقى قوله بقيمة السكة بمعنى مع لئلا يلزم تعلق حرف جر بمضدى العقد والمعنى بعامل واحد (قوله ولو في نوع) أى خلافا لأن حبيب (قوله أى ولو كان الخرج في نوعه) أى من نوعه (قوله كما إذا أخرج الورق المسكوك الخ) المذارعلى إخراج صرفه مسكوكا أم لا وحسب ذلك يكون صرفه بغير المسكوك أكثر من المسكوك وليس المراد أنه إذا أخرج الدرهم المسكوك عن الدينار المسكول أنه يخرج قيمة بغير ذلك زيادة على صرفها بما كأهو المذهب ومن العبارة والحاصل أن قوله مع قيمة السكة

الإظهار لا يقتضيه (ص) وكرهه حيث يخصص قريبه (ش) الضمير الجور واللام يرجع للنائب والضمير الجور والمضارع يرجع لرب المال والمعنى أن النائب بكرهه حين الاستمارة أن يخصه قراية رب المال بالزكاة كذا أثاره وأما أعطاهم مثل غيره فلا كراهية في ذلك إن كانوا من أهلها والنائب أن يأخذ منها أن كل من أهلها بالمعروف وكذلك بكرهه رب المال أن يخصه قريبه الذى لا تارز به نفقته بالزكاة أن أعطاه مثل غيره فلا كراهية (ص) وهل يمنع إعطائه زوجة أو بكرة أو أولاد (ش) قال في المدونة ولا تعطى المرأة زوجها من زكتهما الخلف الأشياخ في ذلك فمنهم من جله على المنع وعليه فلا يجوز ثم اولى هذا التأويل جعلها ابن زرقون ومن وافقه ومنهم من جله على الكراهية والله ذهب ابن القصار وعليه فلا فرق بين أن يرجع لها في نفقتها أو لا وأما أعطاه الزوج كانه زوجة أو ابن بزمه نفقته فله لا يجوز بل لا اشكال اللهم إلا أن يكون على أحد من هذين فيكون من الفارين (ص) وحاز إخراج ذهب عن ورق وعكسه (ش) يعنى أنه يجوز إخراج الذهب كانه الورق وكذلك عكسه أى من غير أولوية لأحدهما على الآخر على ظاهر المدونة خلافا لصحون وقوله وجاز الخ ونحوه مسكوك أم لا وأما إخراج الفلوس عن أحد النقدين فالشهور والأجزاء الكراهية (ص) بصرف وقته مطلقا (ش) البلية متعلقة بإخراج أى الإخراج بمقدار صرف وقته وافق الصرف الشرعى وهو عن كل عشرة دراهم دينار أو خالفه بنقص أو زيادة فلا وجب عليه دينار فأراد أن يخرج عنه فسد فليخرج صرفه في ذلك الوقت سواء زاد عن الصرف الشرعى أو نقص (ص) بقيمة السكة (ش) يعنى أنه إذا أخرج الورق عن الذهب أو عكسه فاته رضى السكة فليخرج قيمتها فإذا وجب عليه نصف دينار مثلاً في عشر دينار مسكوكه فله وجده كذلك فواضح وان لم يجد مسكوكا وأراد أن يخرج عنه ورقا فانه يخرج صرفه مع قيمة السكة وأشار بقوله (ولو في نوع) إلى أن السكة تعتبر ويخرج قيمتها ولو في نوع (واحد) أى ولو كان الخرج في نوعه فالتسوية عوض عن الضمير كما إذا أخرج تبرذه عن جز دينار مسكوك ومن باب أولى إذا كانت السكة في نوعين أنها تعتبر ويخرج قيمتها كما إذا أخرج الورق المسكوك عن جز دينار المسكوك مثلاً (ص) لأصاغة فيه (ش) صاغة بالمر منون عطف على السكك أى لأقيمة الصاغة في النوع الواحد كما إذا كان عنده مصوغ وزنه مائة دينار وأصاغة يساوى مائة وعشر فانه يخرج عن المائة فقط وفى كذا يخرج صاغة وتوسيه عطفاً على لفظ السكة

لأجابه كرمع قوله بصرف وقته لأنه حيث أدر صرف الدينار المسكوك وصفه مسكوكه فيلزم من ذلك أن ذلك الصرف متضمن لاعتبار قيمة السكة وعبارة أخرى فعمل عملهم أمانة أن يحدد نوع الخرج والخرج عنه صفقا كأن يكون كل منهما مسكوكا فالمر ظاهر وان كان المسكوك هو الخرج عنه اعتبر قيمة سكه وان كان بالعكس اعتبر وزن الخرج عنه كمن وجب عليه مثقال تبر فلا يخرج عنه دينار مسكوكا وان كانت قيمته تزيد على قيمة مثقال التبر لان وزن الدينار أقل من وزن مثقال التبر بل يخرج عنه وزنه من المسكوك ولا يعتبر زيادة قيمة سكه من كذا من وجب عليه ربع عشر قطع فضة عنه وزنه مائى درهم ثم ربعه فيخرج عنه ثمان الفضة المسكوك كوزنها ولا يعتبر زيادة قيمتها أه والظاهر والله أعلم معنى قوله بل يخرج عنه موزنه من المسكوك أى إذا أراد أن يخرج مسكوكا كالأدمن الوزن وهذا لا ينافى ما أن يخرج غير مسكوك لصح (قوله فانه يخرج عن المائة فقط) ولو ذهب المذهب ورائه

فه أن يخرج ربع العشر ذهبا مكسورا والفرق بين المصروع والمسكوك بعد أن نقول إن كلامهم ما زاد أن المصوغ لصاحبه كسره واعطاه لغيره الواجب بعد الكسر أن يكون للفقير حتى في الصيغة والسكة ليس له كسرها فلم يأخذ الفقير ما به بل دونه قاله في توضيحه فان قلت قدم المؤلف أن السكة والصياغة موجودة لاز كتمها وقد كرهنا أنه يخرج عن قيمة السكة مطلقا وقيمة الصياغة فيما إذا أخرج ذهبا عن ورق وعكسه على أحد القولين وهو خلاف ما قبله قلت مراد من تقدم ذكره أنه لا يكسر بقيمة النصاب ولا يزداد ربع العشر بها فن عند موزن عشر تدنا من الذهب وقيمتها بما فيه من السكة عشر وتدنا فإنه لا يجب عليه زكاة فان المتسبب في النصاب والزيادة عليه الوزن لا القيمة ومن عند من الذهب عشر ودينار أو زوا والسكة تساوى أربعين ديناراً فإنه يخرج ربع عشر عشر من مثلاً وهو نصف دينار لاربع عشر قيمته أو هو دينار وحاصله أن الواجب في المسكوك وغيره أخراج ربع عشر وزنه لأخراج ربع عشر قيمته والفقراء وغيرهم من يستحق أن كتمه كعرب المال ربع العشر المذكور على ما هو عليه أن تبرا قسبوا وإن سكو كاسكوكا أو يأخذونه بصنعة (٣٣٣) أو يأخذون قيمته بصنعة وحيدت فلا تخالفه (قوله إذا لم يكن فيه صياغة

فأشئ يبي يعتبر الخ) أي أن الاعتبار وعدمه في الشيء فرع وجوده والقرض أن الصياغة مشتبه (أقول) على هذا السنفه ليس الاعتبار متعلقا بالصياغة بل بالسكة نعم فشيء من حيث أنه يقتضي أن السكة تجامع الصياغة وليس كذلك (قوله وفي غير ترد) يعني إذا كانه حتى وزنه عشرون ديناراً وقيمه مصوغاً ثلاثون ديناراً وأراد أن يخرج عن ذلك ورثا فاختلف فيه فقيل يخرج عن الوزن لأن القيمة وهو قول ابن الكاتب وقيل باعتبار القيمة وهو قول أبي عمران (قوله أن يجعله حلياً) ليس بشرط كافي عب بل يجوز جعلها سبيكة ويدل على ذلك قوله بعد ولا يشترط شيء زائد على السبك قال في المصباح سبكت الفضة من باب قتل والسبيكة

والعطوف محذوف أي لا قيمة للصياغة في النوع الواحد فهو من باب العطوف لأن باب لا التأكيد ليس وصياغة اسمها والجار والمجرور خبرها والجملة صفة خلافاً للشارح أي ولو في نوع موصوف بأنه لا صياغة فيه أو بكونه لا صياغة فيه وهذا أعراب فاسد لأنه إذا لم يكن فيه صياغة فأشئ يبي يعتبر ولا يعتبر (ص) وفي غيره تردد (ش) أي وفي المصوغ غيره أي غير النوع الواحد أي وفي اعتبار قيمة الصياغة الجائزة كالحلي أو المحرمة كاللاواني في غير أي في غير النوع الواحد كإخراج فضة عن ذهب مصوغ جاز أو سرام وذهب عن فضة مصوغة كذلك وعدم اعتبارها واعتبار أي الوزن كافي النوع الواحد ترددين ابن الكاتب وأبي عمران (ص) لا كسر مسكوك إلا لسبك (ش) هذا معطوف على إخراج أي جاز إخراج ذهب عن ورق وعكسه لا كذا والمعنى أن المسكوك ذهباً أو فضة كاملاً أو غير كامل لا يجوز كسره لأنه من فساد سكة المسلمين نعم يجوز كسر المسكوك بأن يجعله حلياً بل يجوز له ليس كزونه وهذا معنى السبك الجوهري سبكت الفضة وغيره سبكتها سبكاً أي ذبتها والفضة سبيكة والجمع سبائك وقوله لا لسبك أي فيجوز ولا يشترط شيء زائد على السبك فقول الشارح أي فيجوز الصياغة إلى ذلك بيان لقوله لا لا اخترازا لأنه قال الأمامة (ص) ووجب ذبتها (ش) أي عند عزلها أو تفرقتها فإحداها كافي ولو جمع بينهما كان أتم سندنيوا إخراج ما يجب عليه في حله ولو فوزي كذمالة أجزأت وتجب بالنعيق فلا تلغ بعد عزلها أي حال كونه نائوا أجزأت ولو عزلها نائوا لم ينجح لنية عند دفعها وإن لم يعزلها أي وأعزلها غير نائوا ووجب النية عند تسليها له وانما احتاجت إلى نية لأنها عبادة مشتملة على واجب وغيره فاحتاجت إليها ونسوى عن المحنون والصغير وله ونقل الشيخ كرم الدين الأجزاء من نية النية أو جعلها نائماً فان المؤلف لم يقيد بالذكر والقصدرة (ص) وتفرقتها موضع الوجوب (ش) تقدم أن نية الزكاة واجبة

القطعة المستطيلة (قوله عند عزلها) لا يفتي أن

وكذلك

عزلها بوصف أنها زكاة مستطيلة لأن النية الحكيمة تكفي (قوله ولو فوزي كذمالة) أي لاحظ أن كذا بعنوان زكاة ولم ينظر إليه الوصف فان ذلك يجوز بغير رجوعه (قوله وتجب بالنعيق) فإذا عين للفقراء مرامهم فان تلك الأجزاء يجب إخراجها بحيث لو أخرج غيرها ثم هذا ظاهره وليس بمراد بل بالوجوب الصق وتفرقت ما فرعه عليه بقوة فلا تلغ الخ (قوله أي حال كونه نائوا) فيه ما تقدم (قوله لأنها عبادة مشتملة على واجب) أي لأن الزكاة التي هي واجبة مشتملة على واجب وغيره كدفعها باليمين ولا يفتي أن في ذلك اشتغال الشيء على نفسه وغيره ويجيب أن الضمير عائدة إلى الزكاة الكاملة ويجعل الاشتغال من اشتغال الكل على أجزائه وبلا حظ في المشتمل عليه التفصيل وفي المشتمل الأجزاء (قوله نية النية) أي بأن أخرج جزءاً من المال قد مر ما علم من الزكاة ولو بتدكر ما عليه من الزكاة حتى دفع ذلك الجزء لفقير من هوس أهلها وأما لو عزلها لم يلحظ كون هذا الزكاة هوسية وتكفي ولو نسي النية عند الدفع والمعنى أن من ترك النية لتيسان أو جهل ونقل مبتدأ وقوله نائل خبر أي وهذا النقل تأمله وقوله فاحتاجت تفرع على قوة عبادة وقوله والقدرة الأولى أن يقول والم

(قوله على الفور) يؤخذ منه ما قلنا من انه لا يجوز للانسان ان يبقى زكاه عنده يعطيه على التسريح بل يجمع به عن كان مستحقا (قوله يجي فيه المال وفيه المالك والمستحقون) لا يخفى ان هذا ظاهره فبالواقع هذه الثلاثة في موضع واحد وأما ان اختلاف الموضوع كأن يكون المال في موضع والمالك في موضع آخر فسأني (قوله وبعبارة أخرى) هذا أحسن من العبارة التي قبلها (قوله فلهذا يترتب عليها) أي التي جيت فيه وهذه العبارة متوافقة لعبارة عب (قوله وكلام الارشاد ضعيف الخ) عبارة الارشاد ولا تنقل عن بلدها مع وجود المستحق فإن فعل كرم أو أجزأت والاجرة عليه أي لأن عبارة عامة والحاصل أن المصنف فصل بين موضع الوجوب وقربه والبعد وأن موضع الوجوب وقربه حكمهما واحد دون البعد وكلام الارشاد (٣٣٣) جعل حكم الكل واحدا (قوله) وأعدم

أومتل أي أو كان القريب أعدم من موضع الوجوب أو ممل أو دون الخ قوله وأتقرر لنا ويل راجعت لك فوجدت عبارة من موقفة بالمراد نفسه أو قربه وهو مادون مسافة الفصر على الراجح وقال الناصر الثاني في قول حصنون ان القريب بمقدار ما لا تقصر فيه الصلاة وأما ما تقصر فيه الصلاة فلا تنقل اليه اه المراد ما لا يقصر الماقر حتى يجاوزه كاليوت والباطن المسكونة اه وهو مردوب بان تأويل العبارة من غير احتياج اليه وفي كلامهم ما يتقيه (قوله الا لا عدم) فصح تنوين أي من غير معنى مقدرة فله البدل (قوله فينقل أكثرها) وجوبا كما هو ظاهر المدونة وأتقرر هل قوله الاقرب فالأقرب شرط لا بد منه وفي الجاوي فأكثرها ينقل جوازاه اه فان نقل كلها أو فرق لكل بموضع وجوبها مع وجوب نقل أكثرها فالظاهر الاجزاء فيهما عب (قوله باجرة من التي) هذا انما نقلت لمسافة القصر وثلاثة

وكذلك يجب تفرقتا بموضع الوجوب على الفور وهو الموضع الذي يجي فيه المال وفيه المالك والمستحقون وأشار بقوله (أو قربه) الى قوله في وضعه وإذا قلنا انه لا يجوز نقلها من بلد الى بلد الا لغيره فلا بأس أن تنقل الى ما يشرى على موه في حكم موضع وجوبها لانه لا يزيده أن يخص أهل محله وجبراه بل يجوز ان يشارك أهل الحاجة من بلده كذلك ما قرب منها اه وبعبارة أخرى المراد بموضع الوجوب موضع المالك وهذا في العين كالحرث والمساكن ان لم يكن ساع والا فالعبارة موضعها وكلام الارشاد ضعف وأوفى وأقرب به تنويعه أي أن تفرقتا على نوعين نوع هو موضع الوجوب ونوع هو قربه والمراد بقربه مادون مسافة القصر سواء لم يكن في موضع الوجوب مستحق أو كان وفصل عنه أو أعدم أو ممل أو دون لان هذا في حكم موضع الوجوب فان كان على مسافة القصر فلا يجوز نقلها اليه لا تجزئ الا اذا لم يكن بموضع الوجوب أو قربه مستحق أو كان أعدم فان كان مساويا أو دون لا يجوز نقلها عنه لكن في المساوي تجزئ وفي دون لا تجزئ وان ترددنا ويل الناصر الثاني لكلام حصنون في شرحنا الكبير (ص) الا لا عدم فأكثرها (ش) هذا الاستثناء من مقدرة فهم من الكلام السابق أي بموضع الوجوب أقرب به لافي غير ذلك الا لعدم فينقل أكثرها الاقرب فالأقرب به نص في أهلها في محلها فهو استثناء منقطع وقوله أعدمه مفهوم من مفهومه متوافقة ومفهوم مخالفه وسأنيان الثاني هو قوله أو نقلت لغيرهم والاول هو قوله أو نقلت لغيرهم وفهم من قوله فأكثرها أنه لا بد من تفرقة الاقل بموضع الوجوب (ص) باجرة من التي مواليعت واشترى منها (ش) يعني أنا أنا قلنا ينقل الزكاة الى البلد المحتاج واحتاجت الى كرام يكون من التي أي من بيت المال لامن عند محضرها فان لم يكن في أو كان ولا يمكن نقلها فانها تباع الا أن أي في بلد الوجوب ويشترى بثمنها لئلا في الموضع الذي تنقل اليه ان كانت خيرا ولا يضمن ان تلت وان شافرق ثمنها (ص) كعدم مستحق (ش) تشبيه في النقل باجرة من التي مواليعت واشترى منها (ص) وقدم ليل عند الحمول (ش) المشهور ان الزكاة اذا نقلت فانها تقدم وجوبا قبل مرور الحول أي يقسمها الامام بحيث انها تفصل الى ثلث الناحية التي نقلت اليها في آخر حولها فتوجه وقدم أي وجوبا وهذا في العين والمساكن ان لم يكن ساع وأما الحرث فهو وقوله وان قدم معشرا الخ وقوله وقدم بالبيع للفاصل أي المزرعى أو الامام أو الباشا للفعول أي المال المنقول لقر كاه وقوله وان قدم معشرا أي دفعه لمستحقه وقوله أو قدمت بكسر في عين ومائنة أي

أيمال وأما ان نقلت من موضع الوجوب الى قربه فباجرة منها اه وتأمل (قوله منها) ليس المراد ما حقه قبل المراد بالثلثة الجنسية (قوله وان شافرق ثمنها) هذا اذا استوت المصلحة فيهما ولا تعين فعل ما فيه المصلحة واعلم أنا اذا كانت المصلحة في نقلها أو شرا مثلها أو بيعها وتفرق بين تعين والظاهر اه عند استواء المصلحة في النقل بالاجرة وفي البيع وجوبه بينهما كما يفتقر عند استواء المصلحة في تفرقة الثمن وفي شرا مثلها او ظن من ذلك التفرق وان شافرق ثمنها أي ان كان خيرا (قوله المشهور الخ) مقابلته وهو قول البايع لا تقدم قبل الحول ولا يرسله الا بعد وجوبها (قوله اذا نقلت) أي اراد بنقلها (قوله وقدم أي وجوبا) وهو للعلي وقال الثاني جوازها (قوله وأما الحرث فهو وقوله الخ) هذا ظاهر اه اذا اتحد التقديم والا فلا تقديم هنا تقديم نقل وقوله وان قدم معشرا تقديم اسراج (قوله المنقول) أي التي اراد بيعه

(قوله فالتقديم هنا) أي في قوة أو قدمت بكشهر الخ لا يعني أن أو قدمت بكشهر مافي فلا ياسب التعبير بلفظه هنا (قوله قبل القبض) أي قبض الدين وقبض عن العرض أي بعد البيع وانما لا يجوز التقديم فيما لا احتمال أن يطول فيكون مما تقدم على الحلول بكثير (قوله وتعذردها الخ) لا يعني أنه لا يجوز مطلقا (٢٣٤) تعذردها أم لا علم أنه نارة تنف بسمواى وتارة باكلهم أو صرهم فيما

يتعلق بهم فبدوا وعوضها ان فانت
باكلهم أو صرهم فيما يتعلق بهم
وكذا ان تلفت بسمواى ان غروا
فتؤخذ وتصرف لستحقها لان
لم يتروا وهل يفرمها بها الففراء
أم لا خلاف وأما عكس المصنف
وهو ما اذا قدمت لمن نلن أنه غنى
أو عبد فثنين أنه فقير أو حر فأنها
تجزئ وأما (قوله الا لا امام)
والوصى ومقدم القاضى تجزئ
ان تعذردها أو الام لا تجزئ فاقسام
الدافع ثلاثة المذكر لا تجزئ
تعذردها أم لا والامام تجزئ
مطلقا ومقدم القاضى فيه التفصيل
(قوله ومنها اذا قدمت كذا عرض
الاحتكار) أعني كذا عن عرض
الاحتكار وقوله قبل بيعه هنا
يقضى أن يكون كلام المصنف
على حذف طائف ومطوف أى
وقبل البيع مع ان البيع لا يكون
بل لا يمين قبض عن العرض (قوله
الدين الخ) وأما اعطاء العرض عن
عين أو سوث أو ماشية فلا تجزئ
وكذا حرث أو انعام عن عين ولا
سوث عن انعام وعكسه فتأمل
(قوله ويمكن تخشع كلام المؤلف)
ولعل الاولى أن يقول ان قوله
لا تجزئ راجع لكل لكن على تفصيل
وجواب الشارح بعيد وذلك لانه
يلزم عليه جعل قوة أو شيعة
لأمعنى (قوله فغير ظاهر لاقنانه)
فيمس انتم خال بالتوطئة يقول
يستغنى عنه عما تقدم فلامعنى

دفع لستحقها ومفهوم في عين وماشية لئلا كل حرثا فهو قوة وان قدم معسرا فالتقديم
هنا في قوة وان قدم معسرا تقديم اخرج في قوة وقدم لعل عند الحلول تقديم نقل (ص)
وان قدم معسرا أو دينا أو عرضا قبل القبض أو نقلت لدونهم أو قدمت باجتهاد لغير مستحق
وتعذردها الا لا امام أو طاع بدفعها الخ ارفى صرورها أو شيعة لم تجزئ (ش) ذكر المؤلف سبع
مسائل وأجاب عنها بجواب واحد وهو قوله لم تجزئ منها اذا قدمت كذا حبه وغيره قبل افراكه
وطيه بكثير أو قليل ولوا ترجها بعد الافراك وقبل التصفية أو حرات ومنها اذا قدمت كذا
الدين قبل قبضه ممن هو عليه و بعد دخوله هوذا في دين المحتكر لانه لا يلازم حتى
يقبض ومثل المحتكر دين المدير على العسر وكذلك في القرض وأما دين المدير اذا لم يكن
قرضا وهو من جوفه لا يدخل في قوة أو قدمت بكشهر في عين وماشية وسواء كان ترك عينه
أو قبضه وهذا مستفاد من قوة قبل القبض وذلك لانه لا بد على انه في دين يتوقف كانه على
القبض اه ومنها اذا قدمت كذا عرض الاحتكار قبل بيعه وأما المدير فيدخل في قوة أو قدمت
بكشهر في عين وماشية ومنها اذا نقلت الزكك لدون بلد الوجوب أو قرب به في الحاجة ولشهم
سائر أي أنها تجزئ وهذا اذا نقلها لمسافة القصر وأما دونها فهو في حكم البلد الواحد ومنها اذا
اجتهد ودفع زكك كانه شخص من أهلها ثم تبين أنه غير مستحق كعبد أو كافر أو غنى وتعذردها
عن أخذها أما ان لم تعذردها فأنها تؤخذ وتصرف في أهلها وأما الامام اذا اجتهد فدينه على
نظمه من أهلها ثم تبين أنه ليس من أهلها فأنها تجزئ عن ربه لان اجتهاد الامام نافذ لا حكم
لا يتعقب ظاهر هذا التعليل ولوا أمكن ردها وهو ظاهر كلام ص في شرحه تعالى ومنها
اذا طاع بدفعها لا امام ارفى صرورها أي جاز ولم يعد لقبه لانه من التعاون على الاثم
والواجب يجهدها والهر بسمها أم أمكن وأما الخ ارفى أخذها بان أخذها كثر من الواجب
ولكن صررها في مصرفها فأنها تجزئ كالمالك كان ارفى في دينه لكان قد اقر أنه عدل فيه
ومنها اذا طاع بدفع القيمة عملا بوجوب عليه من حب أو ماشية أو عين وماشية عليه المؤلف
مرافق لمتشبهه من الحجاب وقد اعترضه في التوضيح بان غير واحد قال ان المشهور راجع
اخراج العين عن الحرث والماشية مع الكراهة وهو ما بين ونس انتمى وقوله لم تجزئ جواب
عن السبع مسائل ويمكن تخشع كلام المؤلف على المشهور بان يجعل قوله لم تجزئ جوابا عن
المجموع وهو لا يتأني ان بعض أقرنا المجموع لا يجوز بيعه تجزئ (ص) لان كرهه أو نقلت لشهم
(ش) الاول مفهوم قوة أو طاع بدفعها الخ ارفى بقيمة أي فان كرهه في الخاتين أجزاء ولا روى
في الاكرامين الحقيقي والمجكي كتوف أن يلفه لا امام عليها والثاني مفهوم قوله فيما تقدم
لدونهم فهو قصر صريح فهو ما تقدم مع انه مفهوما شرط فكان المنسب أن يستغنى عما تقدم عن
هذا أو ما كونه كرهه وطئة كاله بعض الشراح فغير ظاهر لاقنانه (ص) أو قدمت بكشهر في عين
وماشية (ش) يعني ان كذا العين والماشية اذا لم يكن هناك سعة اذا قدمت قبل الحلول لا رباها
أو وكيل فأنها تجزئ بخلاف الحرث كاشهره قبل بقوله وان قدم معسرا الخ وما
يدخل في قوة عين وماشية كذا تعرض التجارة وز كالدين العين كما تقدم التنبيه على ذلك

لقوله لما قلناه (قوله أو قدمت في عين وماشية) كذا في خط الشارح (قوله أو وكيل) مطوف على لارباها وفي
أي وكيل يفرها قبل الحلول (قوله فأنها تجزئ) أي مع كراهة التقديم خلا لالتشبهه بان هرون جواز خلاف حالها ساع فكل الحرث
لا تجزئ تنبيه اتفاق المؤلف بينه المستلزم أي مفهومه وقوله وان قدم معسرا لا مفهوم لقب وهو لا يعتبر

(قوله سيبية) لا تظهر السببية (قوله أنطرفية) من نظرية الكلى في الجزئ والتصور ذلك الجزئ وكأنه قال أو قدمت زكاة العين والمباشرة (قوله على ما في رواية عيسى الخ) لاوافق رواية عيسى عن ابن القاسم في العتبية من اجزاء التقديم بالشهر فاما ان تسقط الكاف أو هذه النسخة بالكتابة بصريح الجمل لا محالة لكل قول والاولى أنه على قول ابن القاسم وقال في ك والتلاف في اجزاء التقديم والافلاش ان المطلوب تركها ابتداء في سماع عيسى وأرى الشهر شرى على زحف وكرو زحف بالزاد والحلة المة على أى استعقال قال بعض ولا أعلم خلافا في عدم الاجزاء اذا قدمت قبل الحول بكثير (قوله من أقوال سيبية) شبهة الاقوال وهي الشهران ونحوهما أو اليوم أو اليومان أو العشرة أيام ونحوها وأخسها أياماً وثلاثة أيام والتلاف في اجزاء التقديم والافلاش الخ (قوله اذا ضاع من يد الرسول الذي يملكه لا عدم) فيه انه فعل واجب يقتضاه أنه لا يخرج عن الباقي (٣٣٥) فهذا التفرغ غير مرضى كالأفداء عجم وقوله

أو الساق معطوف على قوة لا عدم لأنه معطوف على الرسول لانها انضاعت ممن يد الساق لا يلزم ربه شئ وقوله أو الوكيل معطوف على وقوله من يد الرسول أي الوكيل في التفرقة وقوله بالزمن السبب وهو الشهر على ما تقدم وقوله أو الكسبر وهو ما زاد عن الشهر على ما تقدم (قوله والوقت الذي الخ) وهو ثلاثة أيام لا أكثر وهذا على نقل ابن رشد عنه وأما على نقل النسخ عنه فليس إلا

وفي من قوله في عين ومباشرة سببية وأنطرفية وبعبارة أخرى في معنى عن أنطرفية بتقدير مضاف أي في زكاة عين وفي بعض النسخ بكسر وهي حنة لانها يعلم التقديم ليسر وحده وهو الشهر ونحوه على ما في رواية عيسى عن ابن القاسم وهي المشهور من أقوال سيبية (ص) فان ضاع المقدم فمن الباقي (ش) يعني أن المقدم على حوله اذا ضاع من يد الرسول الذي يملكه لا عدم أو الساق أو الوكيل الذي دقت له قبل الحول بالزمن السبب أو الكثير للمتنوع تقديمها قبل تقاضاها لاهلها فيخرج عن الباقي ان كان نصا با وضمان ماضع ساقا عنه قال ابن رشد لان تقديمها توسعة ورخصة فانها هلكت ولم تصل الى أهلها ولا بلغت عملها في ما بقي عنده حوله وقيدان المواز ذلك بما عاينا كان التقديم بالامد الكثير قال وأما لوقد مه باليوم واليومين والوقت التي لو أخرجهما فيه لاجزأه فانها يجوز له ولا يلزم غيرها لكن قال ابن تقي الدين المواز ضعيف (ص) وان تلف جزئ نصاب لم يمكن الاداسقط (ش) أي وان تلف جزء نصاب بعد الحول ببليل قوه ولم يمكن الاداسقط اذ هو شرعا بامد مطلوب وتلف المال كله كلف جزئه في التفصيل المذکور وهو ظاهر وأما ما تلف قبل الحول فلا تقبل فيه بين امكان الاداء وعدمه وهو بمنزلة العدم وتظهر الباقي فان كان نصا با وصل عليه الحول زكاة والا فلا ولا يعطى ما تلف قبل الحول مما يجزئ أخرجهما فيه حكم ما تلف بعده وتلف في الزمن الذي يجزئ أخرجه فيه كان بعد مله بها أو قبله اذ هو غير مطلوب بالخراج قبله فلا يكون حكمه حكم ما هو مطلوب بالخراج الا ان يكون أخرجهما قبله باليومين ونحوهما ولا كما المؤلف مقصدا اذا تلف جزئ نصاب أو ما عزل من الزكاة بغير تفریط ومفهوم قوه ولم يمكن الاداء انه لو تلف مع الامكان ضمنها وهو كلفك ومنه ما اذا تلف بشرط حيث لم يمكن الاداء (ص) كعزلها فضاحت (ش) أي عزلها بعد الحول أو ما بها الزكاة فضاحت أي فانها تسقط أيضا حيث لم يمكن الاداء وضاعت بغير تقصير في حفظها ولا ضمنها ولو قال تلفت كافي النقل لكان أحسن لان الضياع لا يطلق على التلف وربما يطلق التلف على الضياع فان وجدها بعد ذلك لزومه أخرجهما ولو كان حينئذ قصر امد بناؤه ابن عرفة وأما لو عزلها قبل الحول فضاحت ضمنها قال مالك وقيدان المواز عاصبقه عاذا عزلها قبل الحول بكثير وأما لو عزلها قبل

(٢٩ - خرشي ثاني) الذي يجزئ أخرجهما فيه وهذا التفرغ ولا يقال ان المبالغة في قوه ولا يعطى ما تلف قبل الحول مما يجزئ (قوله الا ان يكون أخرجهما الخ) الاولى حذف ذلك الاستثناء (قوله انه لو تلف مع الامكان ضمنها) الحاصل انه ان تلف جزئ نصاب قبل الحول فلا ضمان ولا زكاة مطلقة أي فرط أم لا سواء كان قبل الحول بكثير أو يسير ولو كان في زمن بحيث لو أخرج يجزئ أخرجهما ولا ينظر لما بقي فان كان نصا با زكاة والا فلا وأما لو كان التلف بعد الحول فان كان بتفریط ضمن مطلقا وطلب بالزكاة سواء تمكن من الاخراج أم لا وأما لو كان من غير تفریط فان كل مع امكان الاداء ضمن والا فلا وتسقط عنه الزكاة (قوله أي عزلها بعد الحول) أي أو قبله حيث يطلب بالتقديم (قوله وأما لو عزلها قبل الحول فضاحت ضمنها) قال في ك مراده أنها لا تجزئ وتزلة من العدم بشرطنا في بعد الضياع هل هو نصاب أولا كما تقدمت في قوه فان ضاع المقدم ولا ينظر لما كان الاداء ولا لعدم مكانه حيث كان ضياعها في الوقت الذي لا يجزئ أخرجهما فيه ولا في الوقت الذي يجزئ أخرجهما فيه

(قوله لأجرائه) أي ولا يطلب رتبة الباني لكن تقدم أنه ضعف (قوله وسواضع الأصل بتعصير في حفظها) كلام غريب مناسبت
لأن المناسبت لقوله وسواضع الأصل أن يقول بتعصير في حفظه فالكلام في ضياع الأصل وهذا يناسب الأضغاع (قوله أرق في عدم
انصرافها) ظاهر وسواضع الأصل بتعصير (٢٣٦) في عدم انصرافها مع أن المناسبت انصاعها وسواضع الأصل وأعلى ذلك فالمناسبت

أَن يَقُولَ فِي أَخْرَاجِهَا لَافِي عِلْمِ
 أَخْرَاجِهَا وَعِبَارَةٌ عِبَ أَحْسَنَ
 وَنَصْبُهُ ضَاعَ أَصْلُهَا بِتَقْصِيرِ أَمَلِ
 أَكْسَرَ أَنَا وَهَاقِبِلِ ضَاعَ أَمَلُ لَفَا
 تَقَسُّطٌ وَجِبَابٌ أَفْزَاخًا (قَوْلُهُ بَانَ
 مَفْرُوحًا) بِالْعَاصِيَةِ مُتَعَلِّقَةٌ بِضَمْنِ
 (قَوْلِهِ وَمَا فِي حِكْمَةٍ) هَذِهِ عِبَارَةٌ
 عَجِبٌ وَقَدْ قَالَ أَرَدْتُ بِهَذَا الْعَزْلِ قَبْلَ
 الْحَوْلِ بِالْيَوْمَيْنِ وَتَقْوَمُهَا (قَوْلُهُ
 أَوْ أَدْخَلَ عَشْرَهُ) وَأَمَّا الْوَضَاعُ فِي
 الْحَرِّينِ فَسَلَا بِضَمْنِهِ (قَوْلُهُ مَفْرُوحًا)
 بِأَنَّهُ يَكُونُ الْأَدَاقِيلُ إِدْخَالًا أَوْ لَا يَكُونُ
 وَقَصْرُ فِي حِفْظِهِ حَقٌّ تَلَفٌ (قَوْلُهُ
 لَاحِصًا) بِأَنَّهُ يُمْكِنُ الْإِدَاءُ وَتَلَفٌ
 يُفْهَمُ تَقْصِيرُ فِي حِفْظِهِ فَلَا ضَمَانَ
 (قَوْلُهُ وَالْأَفْرُودُ) وَالظَّاهِرُ عَدَمُ
 الضَّمَانِ لِأَمْسِئَةِ انْتَقَبَ الْفَرَاتُ
 عَلَى التَّصْمِنِ وَالْتَرْقِيطِ فَلَا يَعْلَمُ
 حَسْبُكَ كَوْنُ الْإِدْخَالِ لِلتَّصْمِنِ
 أَوْ عَدَمُهُ لِأَمْسِئَةِ جِهَتِهِ (قَوْلُهُ وَأَخَذْتُ
 مِنْ تَرْكَةِ الْبَيْتِ) هَذَا كَلَامٌ يَجْعَلُ
 بَاقِي تَقْصِيرِهِ فِي بَابِ الْإِصْبَةِ
 بِقَوْلِهِ نَزَّكَاهُ أَوْ صِيحَ بِأَلْحِ (قَوْلُهُ
 وَكَرَهَا) خَالِقٌ لَمْ يَجِدْ عُنْدِي
 مَا نَصَبَهُ أَيَا كَرَاهَا لِمُطْلُوفٍ عَلَى
 مَحَلِّ الْجَبْرِ وَالْجُرُودِ وَهُوَ مِنْ تَرْكَةِ
 الْمَتِّ لِأَنَّهُ نَصَبَ نَصَبٌ لِأَنَّهُ نَاقِبٌ
 ضَمِيرٌ لَكِنَّا لَا يَنْتَهَرُ نَصْبُهُ فِي الْفَصِيحِ
 وَلَا يَنْصَحُنَّ بِعَرَبِيٍّ إِلَّا لَظَرْفٍ
 لِقَوْلِ تَأْمَلِ وَظَاهِرُ قَوْلِهِ وَإِنْ يَمُوتُ
 أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَوْلُهُ وَالْأَقْلَامُ وَإِنْ
 يَمُوتُ أَهْلُ الْأَنْبَاءِ نَصَبُ كَرَاهَا مَا
 يَقْبَلُ بِمِثْلِ أَيِّ أَخْبَارِ كَرَاهَا أَوْ أَمَلِ

فلم يحصل تناسب بين المعطوف والمعطوف عليه لان المعطوف على طرف لقو الآن يقال منصوب على نزع الخافض كان
وقد ما فيه (قوله واذب) أي اذا امتنع واخذت منه ضرر قتال وأما اذا أخذت بالقتال كفي بالقتال أدبناه القتي واذب أشار الشارح
يشبهه متعلق بكرها أي مر سبط بلا مر سبط وقوله وإن يقتل تأمل (قوله ودفعت لإمام العدل) طلبها أو لا أي الحق عدلته
(قوله في أخذها وسفرها) كذا قال الشيخ سالم وابن سلق في غيرها (قوله لا في ذمته) ومقابل هذا القول أنها في ذمته

(قوله فان كله أو أنفقه فكذلك أي يضمنه وقوله والانتزعت عنه أي في صورة الغرور وعنده (قوله ولو فاقته ولا تجزئ) ولعل وجهه انه لما علم بحاله وأنه لا يجزئ الدفع له كما دفعه ما وجهه (قوله وزكى مسافرا معه ومات) يشعل الماشية وظاهره ولو لم يعلم ما بقي منها ولعل يتقوى بصره حيث لم يعلم قدره في غيبته عب (قوله حامعه في بلده) كذا في نسخة والناسب له في بلده (قوله فلا ذى في أجوبة ابن رشد) وأما ان لم يستوطن بلده سلطان والحال انه مات بغيره (٣٢٧) فهل يعتبر البلد الذي مات به أو الذي به المال

قولان مخبريان واقتصر ابن رشد على الاول (قوله من وكل الخ) تقدم أن من عاتد بالأخراج يجسر على ما في الاضحية وعليه فالمراد بالوكيل ولو سكا (قوله ولا ضرورة) ضرورة اسم لا خبرها محذوف أي حاملة أو موجد (قوله فان كان محتاجا الخ) وإذا وجدت الضرورة فهل يؤثر إلى أن يحتمل سلفه ما يحتاج اليه ويرى أو إلى بلده مقتضى كلامه للمواق عتار جمع الثاني وفي المعنى ترجيح الاول (قوله والمراد بالضرورة الخ) لا يضي أن الضرورة أضخم من الحاجة فللتناسب بقول والمراد بالضرورة الحاجة (قوله فقبيل الخ) في العبارة تقديم وتأخير والتقدير فقبيل لتعلقها بالأبدان وذلك لان ضرر ما عو من الفطرة وهي الخلقة فظهرت العلة باعتبار كون المضاف اليه مشتقا اشتقاقا أكبر من الفطرة وهي الخلقة وفي لاء والفطرة بالكسر لفظة مولدة لا عريية ولا مبر شحنت كانت عيسى زكاة الفطر وأما إذا كانت بمعنى الخلقة فهي عريية اه (قوله وأركانها أربعة) يتأمل وجهه ذلك فان زكاة الفطر ما اسم للخرج منه على أن المراد المعنى

كان الدافع لهم الامام فانما تجزئ وان كان الدافع لهم الوصى أو مقدم القاضي فان تعدد زكاة أجزاء ولا رجوع عليهم وأما ان كان الدافع لهم أبا أو وكيله فانما لا تجزئ ويحيث فان غير واحد منهم فانه يضمن ما أخذ ولو تلفت بسماوى وان لم يعرف فان كله أو أنفقه فكذلك والاقتلا ضمان عليه حيث لم تكن قائمة والانتزعت منه وهذا حيث لم يعلم بها بل يدفع والاقتلا رجوع له بها ولو فاقته ولا تجزئ (ص) وزكى مسافرا معه ومات (ش) يعني ان المسافر اذا حال على ماله حول وبعضه معه وبعضه الاخر في بلده فانه يركب معه بكل حال انفاقا لاجتماع المال بوجه وزكى انضماما تابع عنه في بلده في الموضع التي هو فيه أيضا ولا يؤثر الاخراج الى أن يرجع اعتبارا بموضع المالك قال مالك وهو أصاب الى وقال أيضا يؤثر اعتبارا بموضع المال وينفرد على الخلاف في اعتبار المالك أو المال لومات شخص لا وارثه الا السلطان ببلد سلطان وماله ببلد سلطان آخر فالتى في أجوبة ابن رشد ما لم يأت ببلده والخلاف في تركية الغائب شقيدين أحدهما خاص وأشار إليه بقوله (ان لم يكن يخرج) عنه من وكيل أو امام يخرج عما يبلده والاقتلا تركى من تين يخرج عما معه فقط والثاني تام وأشار إليه بقوله (ولا ضرورة) أي ان على الاخراج المسافر علمه ومات عنه ان لم تدعه الضرورة والى عدم الاخراج في ذلك الموضع التي هو فيه فان كان محتاجا لما وصله في عودته الى وطنه فانه لا يخرج حيث لا علم له ولا عاقب عنه ويؤخر الاخراج عن ذلك جمعه حتى يرجع الى وطنه الآن يحتمل سلفه في الموضع التي هو فيه فانه يركب ما يخرج الى كل من غير تأخير لوطنه فقوله ان لم يكن يخرج راجع لقوله ومات ومات وقوله ولا ضرورة راجع لمحتاج وما مضى والمراد بالضرورة وما يشعل حاجته لما يشقه وتنبه أراد المؤلف اعتبارا بمال الذى خلقه عنه يبلده أو امام دفعه قراضا أو بضاعة أو ربيعة فيجسر على ما تقدم في قوله وتعددت بتعدده في مودعة وتعتبر فيها بأجر وفي قوله ومنذوعة على أن الراجح العامل بلا ضمان وفي قوله والقراض الحاضر يركب ما كان أدار الى أن قال وصبر ان طالب الخ فلا يدخل في كلام المؤلف هنا * ولما تنهى الكلام على زكاة الاموال أتبعه بالكلام على زكاة الأبدان وهى زكاة الفطر وبعبارة أخرى واختلف في وجه اضافتها لفطر فقبيل من الفطر وهى الخلقة لتعلقها بالأبدان وقيل لوجوبها بالفطر فقبيل الفطر الجائز من آخر رمضان وقيل الواجب بغير يوم العياد أشار الى ذلك ابن العربي وبنى عليه الخلاف الا في وقت الخطاب به وحكمة مشرعتا الفرق الفقهاء في اغناهم عن السؤال وأركانها أربعة المخرج بكسر الراء والمخرج بالفتح والوقت المخرج فيه والمندفوعة اليه والمؤلف أشار الى هذا ما أشار الى الاول بقوله عنه الخ والى الثاني بقوله من مخرج الخ والى الثالث بقوله بأول ليلة العيد الخ والى الرابع بقوله وانما تدفع لمر مسلم الخ ولا يقتل أهل بلده على منع زكاة الفطر وانما تقدم المؤلف زكاة الاموال

الاسمى وأخرجه بناء على أن المراد المعنى المصدري وقد جعل المخرج ركنان أركانها ويمكن الجواب بان المراد بال كذا هذا المعنى المصدري وأراد بال ركنان ما يتوقف عليه ذلك الشيء معنى ان هذا الاخراج الموصوف بالوجوب لا يضيغ الا مع هذا الامور الاربعة (قوله ولا يقتل الخ) نادى لى وانظر الفرق بين ما بين بعض السنن التي مقاتل على تركها أو تتركها بكثر جاحدا ولا يبنى التفضيل بين ان يجسد مشروعيها فيكفر ويمن يمجسد جوبها فلا يكفر لا قبيل قول بالسنة اه وكذا لا يفتاؤون على صلاحه لا يبدل بخلاف الأذان والجماعة فمقاتلون على تركها أو قبيل في الأذان انما قول على تركه لا يشكروا تنوب الاعلام في حول الوقت عليه

قوله (علماء) أي ذكر من أركان الاسلام (قوله على المعروف) أي صاع من جميع الاقواع على المعروف ومقابلته ما لا ينسب ويؤدى من البرّتين وهو نصف صاع كما فهم من شرحهم الكبير (قوله أو صاعاً الخ) اقتصر على هذين مع انها يجب في غيرهما لكونه الموجود ذلك (قوله على العبدواجر) أي حلة كون الصاع كاتعالي العبدواجر (قوله كل مدرطل وثلاث) كل مدرطل المدين المتوسطين لا مقبوضتين ولا ميسورتين (٢٣٨) وقد حرر الصاع فوجد أربع حفلات بحفنة الرجل التي ليس يعظم التكفين

ولا صغرها وذلك قدح وثلاث (قوله ان جل على مسئلة) هي أنه اذا لم يقدّر على كل الصاع بل على جزئه قال سنده الطرازين قدر على بعض الزكاة أخرجه على ظاهر المذهب لقوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتك بما امرنا فواتمه ما استطعت (قوله في بيان الوجوب) فيه نظر بل في بيان الوجوب مع بيان كونه بقدر الحصى (قوله ولو خشي الجوع عما بعده على المشهور الخ) ومقابلته ما لا يجد العبد الوهاب يخرجها اذا كان لا يلغفه في آخرها مضرة من فساد معاشه أو جوعه أو جوع عائلته ولو فضل عنه أكثر من صاع ان خشي من ذلك لا يخرج (قوله وهو يرجو قضاءه أو يسأل الخ) أي أو كان لا يرجو قضاءه لكن يعلم من أعلم من يتسلف عنه أي يعلم بأنه يخرجها زكاة فاذن له أنه يخرجها كذا

فصل في وجوب السنة صاع (ش) أي يجب على المكلف وجوباً ثابتاً بالسنة صاع من جميع الاقواع على المعروف لغير فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن رمضان صاعاً من ثمر أو صاعاً من شعير على العبدواجر والذكرو الانثى والصغير والكبير من المسلمين اه وهو أربعة أمداد كل مدرطل وثلاث البغدادى وتقدم ان الرطل المذكور مائة وعشرون درهماً مكياً (ص) أو جزؤه (ش) ان جل على مسئلة سنده الكلام على مسئلة الرقيق وان جل على مسئلة الرقيق فانه الكلام على مسئلة سنده الاول كلام الخطاب لانه جل الكلام على ما هو أهم ولقظه يعني ان الواجب في زكاة الفطر قدر صاع يصاعه عليه السلام أو جزء صاع ولا يجب أكثر من ذلك أما الصاع فحق المسلم الحر القادر عليه عن نفسه وعن كل من تازمه نفقته بسبب من الاسباب الآتية وأما جزء الصاع ففي العبد المشترك والمتق بعضه وفي حق من لم يجد الأجر صاع وعلى حله على مسئلة الرقيق لا يشكر قوله لعماساني والمشرك والمبعض بقدر المقتضى لان كلامه منافى للوجوب وفي لسانه في القدوة فخرج أهل هو على الرأس أو على الحصى فبين أنه على الحصى وعلى حله على مسئلة سنده يكون قوله فيما يأتي والمشارك والمبعض بقدر المقتضى في بيان الوجوب أي يجب الاخراج بقدر الملك (ص) عنه فضل عن قوته وقوت عياله (ش) الشيعي قوله عنه يرجع المرسل المكلف القهوم من السابق كقوله ان لا يسلو جوبين مكلف يقطع به وقوة فضل مفعلة صاع ومعطوفه أي انها تجب على من فضل عنه ما ذكر من الصاع أو جزءه عن قوته في ذلك اليوم ولو خشي الجوع فيما بعده على المشهور أو عن قوته وقوت عياله الا لا زكاة الا لم يكن وحده (ص) وان يتسلف (ش) راجع لقوله صاع أو جزءه أي وان كان الصاع أو جزءه الفاضل عن قوته أو قوت عياله حاصلًا يتسلف أي هو يرجو قضاءه أو يعلم من يتسلف عنه وقبل لا يجب التسلف فلا يأتي بالو المشرك بخلاف المذهبي لكن أجود يؤخذ مما عدا عدم سقوطها بالدين لانها اذا كانت تسلف لها فلا يكون الدين السابق عليها سقاطاً لها من باب الاول وهو المذهب (ص) وجل بالاول لانه العبد أو بغيره خلاف (ش) التثاني أي وهل يتعلق الخطيب زكاة الفطر على من كان من أهلها بالاول لانه العبد أو بغيره غروب الشمس من آخر يوم من رمضان ولا يعتد بعده أصلاً ابن ونيس وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وشهره ما من الحاجب بنا على أن الفطر الذي أضيفت اليه هو النظر الحاضر وهو الذي يدخل وقته بغروب الشمس من آخر يوم من رمضان أو بغير يوم العيد ورواه ابن القاسم والاخوان عن مالك وشهره الا يهرى ويصحبان العربي يتسلف أن الفطر الذي أضيفت اليه هو الفطر الواجب الذي يدخل وقته بطاوع الغبر خلاف ولا يعتد

من سقطها بالدين (قوله وهل بالاول للعيد) أي عند غروب الشمس ان لم تحصل فرحة الفطر فتاب الوقت الصدقة أو بغيره مثلاً أغنوهم في هذا اليوم عن السؤال والظاهر ان من طارت ولادته وقت الغروب أو طلع الفجر ومات حيثما جازة من ولدته ما مات بعده لا يعتد من والبعده هذان من فقد وقتها كن فقد قبل (قوة الفطر الحاضر) انظر ما وجه كون الفطر عند الغروب جائزاً بعد الفجر وأجاب فان أراد الفطر بالفعل فهو ليس واجب في الموضع وان أراد بالتسليم فهو واجب في الموضع

(قوله من أغلب القوت الخ) نقل ابن ناجي عن بعض أشباهه والمعتبر في الغالب الغالب فيمبلغهم شهر رمضان لافيه اه
(قوله من أغلب القوت) لان الذي يغلب اقتباهه انما يكون من الاصناف الثمانية وأما القليل فلا تقتات الا في أوقات الضرورة
واعلم انه قد اتفق الشيخي بأنه يخرج من العبد والبن مقدار عشرين الصاع أي غداؤهم وعناؤهم في ذلك اليوم ولم يرض البرزلي كلام
الشيخي وقال الصواب أنه يكال أي وزن قال الخطاب ومائة الشيبي ظاهراً وعواوفاً لما يأتي في كتابنا الظاهر (قوله وقيل فقتنا)
هذا هو الظاهر دون الاول وذلك لان الاغلبية والقلبية متضادة لقوت (٢٣٩) الغالب فلا تغلق له ابتكر الصالح كل عام وعنده

(قوله لكنه في معنى المشتق) الذي
يظهر أنه فلف مفرد مستقر متعلق
بمحدود صفة لصاحبه على ما تقرر
من أن الجوريات بعد التكرار
المحصاة صفات (قوله أقط) جمعه
انطلق الخ حاصله يخرج من واحد
من التسعة انفراداً من غالبه
ان تعدد وغلب واحد من أي
واحد ان لم يغلبه (قوله خائر
البن) جامده (قوله والفتح
أفضلها) أنشبه في المجموعة أحبالاً
أن يؤدي في البلدان من المنفعة
وأما السلت أحبالاً من الشعير
والشعير أحبالاً من الزبيب
والزبيب أحبالاً من الاقط اه
ك (قوله فلا يجزئ الاخراج منه
مق وجدت الخ) فيه نظر بل يظهر
النصوص كما يعلم بالاطلاع على
محتوى ثلثهم متى اقتناوا غير
التسعة يعلى منه اذا كان عيشهم
ولو كانت موجوداً وبقوا بعضها
والشارح وغيره معواطط (قوله
وفي كلام المؤلف أمور الخ) عبارته
في ك ثمان كلام المؤلف ظاهره
مشكل من وجوه منها انه عبر
بالعشر الشامل لقطاني ولغيره
ذلك فيفهم منه أنه يؤدي من
جميع ذلك اذا غلب اقتباه ولو

الوقت على القولين في قدر في تفسر كلام المؤلف وهل يبدأ بالوجوب بأول ليلة العبد أو بغيره
خلاف في كلامه نظر لاجل ما لا يمتد ادوتهم فائدة اختلاف فيمن كان من أهلها وقت
الغروب وصار من غير أهلها وقت الغروب كالزوجة تطلق والعبد يباع أو يعتق وعكسه كن
تزوجها أو ملكها بعد الغروب وقيل الغير أي يفت الغير انما تطلق أو يعتق قبله لم يجب
ز كاتهما في القولين وبعبارة أخرى في من ليس من أهلها وقت الغروب على الاول أو وقت الغير
على الثاني سقط عنه ولو صار من أهلها بعد في مات أو بيع أو طلق بائناً أو اعتق قبل
الغروب سقط الز كذنه وعن البائع والمطلق والمعتق انما طابو بعد الغير وجبت على من ذكر
انما طابو فيما بينهما القولان فوجب في تركه الملت وعلى المالك والمعتق والبائع على الاول وعلى
المستري والعشيق والمطلقة ونقط عن المبت على الثاني وان ولدا أو أسلم قبل الغروب وجبت
انما طابو بعد الغير سقطت انما طابو فيما بينهما القولان الوجوب على الثاني لاعلى الاول (ص)
من أغلب القوت (ش) يعني ان ذلك الفطر يخرج من أغلب قوت أهل البلد في جميع العام
من غير نظر الى قوت المخرج ولما كان الصالح هنا يتكرر في كل عام في أغلب ما يهزم بخلاف
الصالح المخرج عن المصر انما يقع لافراد الناس فغيره في باب الخمار يغالب وقيل فقتنا في
العبارة ثم ان قوله من أغلب القوت يصح تعلقه بجيب أو صاع لانه وان كان جامداً لكنه في
معنى المشتق لانه في معنى مقدار أو كمال ولما لم يكن الاعتبار بالأغلب مطلقاً بل يكون من
اصناف مخصوصة تسعة اذا وجدت لا يجزئ غيرها ولو كان الغير أغلب أشار الى عبادة بقوله
(من معشر) ولا يريد كل ما يجب فيه العشر بل القمع والشعير والسلت والزبيب والتمر والذرة
والارز والذخن والى التاسع بقوله (أو أقط) بفقه المهر وتوسر هاتوا تكمس الشافى على الاول
وتسكن على الثاني خائر الخ المخرج زعموا القيم أفضلها ولما أراد العشر الثمانية للذكورة
وعم التاسع فهذا المراد يخرج غيره فلا يجزئ الاخراج منه متى وجدت ولو غلب اقتبات ذلك
الغير وخالف ابن حبيب في العلى خاصة فأجاز الاخراج منه اذا غلب اقتباه ولو وجدت التسعة
رواها في مختصرها واضع عن مالك خصه المؤلف بالرد فقال (غير على) وقوله (الا أن يقتات
غيره) أي غير المعشر والاقط من على ولهم ولبن وغيرهم يرضى من ذلك الغير حيث لم يوجد
شي من الاقط التسع والحاصل انما اذا كان القوت واحداً من التسعة فأنه يخرج ما غلب
اقتباه فان لم يقتت شي من التسعة واقتت غيرها فأنه يخرج ما غلب اقتباهه من غير
التسعة أو ما انفرد بالاكثاف من غيرها وهذا حيث لم يوجد شي من التسعة في المشتك فان
وجد شي منها أخرج منه ان كان الوجود منها واحداً فان تعدد فانه يخرج في الاخراج من أي
صنف منها وفي كلام المؤلف أمور منها علمنا في الشرح الكبير (ص) وعن كل مسلم غيره (ش)

وجدت الاصناف التسعة أو أحدها وليس كذلك وقد خصصناه بالمراد وهو في تقييده ذلك تابع لصاحب المأوى ومنها أنه
أخرج العلى والخصوصية بالاجزاء عما هو مود التمسنا لوجهها والرد على ابن حبيب ومنها الاستثناء بقوله الا أن يقتاتوا غيره
ظاهره الاخراج من ذلك الغير ولو وجد شي من المعشر وليس كذلك اه ثمان عجب جعل الصور خصاً به على ما تقدم مما عترضه
محتوى ثلثهم فقال فلان هنا خسر صوراً واحداً لوجود التسعة مع اقتبات جميعها سواء يفيض في الاخراج من أيها شاء فانها وجودها
مع غلبة اقتبات واحد منها فتعين الاخراج منه فانها وجودها أو بعضها مع غلبة اقتبات غيرهما فغيرها تخير ان تعدد لا يتغير
لما كان غالباً قبل تركها واحداً انفراداً ولو اقتت نادراً أو بعضها فقد جميعها مع غلبة اقتبات غيرهما فغلب عليها فقد جميعها مع

اقتيات غير هامة عددان من غير غلبة شيء منه فيحترق واحلمت وقد قال يدل على المراد العشر خصوص الثانية (قوله عن كل مسلم) من باب الكل الجبهي أي عن كل فرد فلا من باب الكل الجموي لأن هذا لا يتقوله أحد (قوله عنه) مسفة لسم أي مسلم عنه وله وكان الواجب إيراد الضمير على مذهب البصري فلفظ هشي على قول الكوفيين وليس مأمون لأن من المعلومات الذي يكون أي يقوم بالاتفاق أنما هو المخرج لا المخرج عنه (قوله قال سند مقتضى المذهب عدم وجودها) أي بالنظر لعباراتهم وإن كان مقتضى خطاب الكفار بفرع الشريعة أنها يجب عليه وظاهر أن عدمه هو المعتقدون كان مقتضى ما ذكره كوجب (قوله لكن ظاهر كلام المؤلف) كيف هذا مع قوله ولا ينبغي قول المصنف يجب بالسنة صاع عن وعن كل مسلم عنه وذلك لأنه لا يمكن أن يجب بالسنة صاع عنه وعن كل مسلم عنه الخ كان ظاهره عدم (٣٣٠) الوجوب كما هو مقتضى قوله ولا ينافيه الخ وذلك لأن ذلك فرع قومه المناقاة وابن تومهم

هذا عطف على الجار والمجرور من قوله عنه أي يجب على المكاف صاع عن نفسه وصاع عن كل مسلم عنه أي تزامه مؤتسبه شرعا يجب من الجهات الثلاث الآتية ويكون المراد بالصاع الجنس لا يريد أن كلامه هوهم أن الصاع الواحد يخرج عنه وعن غيره واحترز بالمسلم عن غيره من الكفار بسبب الأسباب كزوجة أو أب أو ولد أو عبيد كفار وانظر هل يجب على الكافر عن غيره من المسلمين مثل أن عتق عبدا مسلما قبل شوال قبل زعمه أو قبل أم ولد أو يكون كفرا بغيره مسلمون في نفقته كما هو به قال سند مقتضى المذهب عدم وجوبها على الكفار وهو قول أبي حنيفة وقال أحمد يجب ولشافعي قولان لكن ظاهر كلام المؤلف بواجب ما لا أحد ولا ينافيه قوله يجب بالسنة صاع الخ لأن الكفار عتاقون بفرع الشريعة ثم عتد جهات النفقة الثلاث لإخراج ما عداها مشرا أو لها بقوله (قرابة) والباسية متعلقة بيمونه فدخل الإوان والاولاد كورثي يحتلوا قدر ين على الكسب والاثان حتى يدخل من الأزواج أو يدعوا إلى الخول ولثانها بقوله (أوزوجية) أي ولو أمة تدخل بها أو دعى إلى الخول وسواء كانت غنية أو فقيرة أو مطلقه أو مطلقه رجعة لا تاتى ولو حملها ولها ما جعلها سببا مستقلا ولم ينفها بالقرابة والاعتقلت يسرها ثمان المؤلف بالغ في الأوزوجية فقال (أولاد) يعني أنه يترتب أن يخرج زكاة الفطر عن زوجة أو سبه بريدان كان الأب فقيرا والضمير بقوله (ونخادمها) البهية التي وجبت فيها النفقة فيشمل القرابة وأوزوجية ولا تعد نفقة خادم الزوجة وكذا فطرها الآن تكون ذوات قدر ولثانها بقوله (أورق ولو مكاتب) يعني أنه يترتب أن يخرج زكاة الفطر عن عبيده وأما هو ولا فرق بين الفتن ومن فيه شائبة ككلب وأم الولد والمعتق إلى أحد وكذا المكاتب على المشهور لأنه إذا عجز رجعه عن السيد ولا يزال كور والاثان للفتنة أو القسرة كانت قيمتهم نصا أو دونه أو جعلوا مرضى أو زنى أو ذوى شائبة وخص المكاتب بالذكور لفرق الخلاف فيه قال فيها ولا زكاة على عبد العبد الذي لا زكاة عنهم سيدهم لأن ذلك غير مستقر ولا سيد سيدهم لأنهم ليسوا عبيد له وانما عتقهم بالاتفاق ولا يترتب عليهم أن يخرجوا عن أنفسهم لأن نفقتهم على سيدهم (ص) وأخباري (ش) هذا عطف على ما قبله من جزئ مشاركه في الخلاف فان لم يخرج لم يجب وحكم المصنوب كذلك أي يفرق فيه بين من يرجى ومن لا يرجى فله ابن القصار قال عبد الحق أمان في حاله كونه في بدالعقاب

الناقاة مع انضمام الكلام بعضه ببعض (قوله ولا ينافيه الخ) كأنه توهم المناقاة من كون الكافر ليس من أهل السنة فتأمل (قوله بقرابة الخ) كالأولاد والاثان القسرة وخرج المستاجر بنفقة وهو حسن يؤمنه بالتزام أو يحمل كن طلق ثانيا وهي حاصل فانه لا يترتب فطرها وهو كذلك (قوله أوزوجية) أو كلامه يشمل الزوجة الأمة وهو كذلك لأن المشهور أن نفقة تنفع أعلى الزوج وظاهره مشورة للزوج البعد فطرة زوجته ولو حرة عليه لو جوب انفاقه عليها من غير خروج وكسب وليست على سيده (قوله ولها) أي ولها هذا التيم وهو قوله هو ما كانت غنية الخ (قوله فيشمل القرابة الخ) أي فيشمل كلامه خادم الأولاد والاب والأم وخادم زوجة الأب وعليه ينسرح قوله في التبصر ولو كان لكل من أوجه خادم لا يستغنى عنهم أو ما فقير أن أدى عنهم ما وعن خادمهما إذا تمكن الأم في عصمة الأب فإن كانت في عصمته وكان

يستغنيان بخادم الأب عن خادم الأم إذا هاجم الجميع لأخادم الأم وإن استغنيا بخادم الأم لا يؤد عن واحد منهم ليسر الأب بخادمه فعليه يبعها يؤدى من ثمنها وعن زوجته وعن خادمها والولد يكون له الخادم كذلك اه (في تبيينه) يخرج الأب عن ابنه وإن لم يعلمها من صغر بلغ أي قدر أن لا يمن إعلامه لأنه لا يلقى الزكمتي التمس على المذهب فله ابن فرحون وإعلامه قائم مقامها (قوله ولا تعد نفقة الخ) واقفه قول غيره ويخرج عن خادم واحد زوجته إذا كان لا بد له منه فإن كان لابد لها من اثنين فأكثر أخرج عن ذلك اه ولا خصوصية لثان بخادم الزوجة بل خادم القرابة كذلك (قوله ولو مكاتب) اسم كان عائدا إلى الرقيق لا يبتد كونه عنه وفي كلمة أخرى فان النفقة وإن سقطت عنه فلا يفي شوقه عما لا قلت والذي ذلك يشير الشارح بقوله لا يترتب أن يخرج رجعا رقيقا (قوله لأن نفقتهم على سيدهم) أي بسبب

(قوله في كمال) أي ابن القصار (قوله في ذلك قطر) أي اعتبار التفرقة بين من يربى ومن لا يربى بهذا البعض فيه نظر وقوله فقد تقدم أي لا مذهب تقدم ذكره أي تقدم الكلام في ذلك المذهب لئلا يقتضيه بعد أعوام وهو ما نترك كل عام أو عاماً على ما في ذلك من الخلاف فإذ يرجع إليه مالك ورجمه ابن عبد السلام وصورة ابن ونس أن التزم المصوبه ترك لكل عام ولابن القصار ترك كل عام واحد فلتكن في ذلك قطر إلا أني أذا قبض كنت (قوله صرح تهذيب) فاطر هذا التركيب فهل فاعل صرح صغيراً على ما ذكره والمعنى صرح هذا من تهذيب الطالب لعبد الحق ويكون قوله انتهى أي انتهى كلام الناقل لكلام ابن القصار وعبد الحق قد سدر (قوله وأقر البائع بوطئها) فإن لم يقر بوطئها يقال له استبرأ فمقتطعاً وز كقطرها (٢٣١) على مشترها (قوله على المشهور)

ولتسلاف جار في المبيع بخيار كما يفيد مبرام في وسطه ومقابله يقول بأن الملك ينتقل بالعقد فيحصل الزكاة على المشتري (قوله حتى يخرج من الاستبراء) المراد حتى ترى النعم لأن المراد الاستبراء الحقيقي لأنه فيه من ضمان المشتري بخلاف المتواضعة (قوله على المشهور) ومقابله ما قلناه من أن ذلك على من له النعمة وما قلناه عند مالك أن طالت فهي على من له النعمة والآخرى على من له الرقبة نفسه الباي (قوله الآن يقال مفهوم المثل) فمعه شيء وذلك لأن هذا منطوق المفهوم وذلك لأن الشيء من باب المفهوم الاستثناء ولو قلنا أنه من باب المنطوق فمضى الكلام منطوقاً وأقول ولا حاجة لذلك لأن السد في صورته ما إذا قلنا كان المرحع لشخص آخر على الرقبة هو الذي على الرقبة لا الخدم بكسر الدال إلا أن نفسه شياً من جهة أخرى لأن هذا الشيء المرحع له لا يقال له إلا أنه مشترك في (قوله المشهور أن العبد المشترك الخ) ومقابله ما روی عن مالك أن على كل واحد منهما زكاة كلمة وقيل

فكما قال وأما أن قبضه بعد سنين ففي ذلك نظر فقد تقدم ذكر كلامه في المصوبة إذا قبضها بعد سنين من الغاصب فتدبر ذلك صرح تهذيب انتهى (ص) وسبعا واضعة أو شدة (ش) يعني أن من باع أمة فله واضعة بأن كاتمن على الرقيق أو من وضعه وأقر البائع بوطئها فانفقتهما وز كقطرها على ما قلناه على المشهور لأن الضمان منه حتى يخرج من الاستبراء وكذا من باع رقيقاً على لئلا يراه أو لأحد هاتين فمقتطعاً وز كقطرها على ما قلناه لأن بيعه انبعاثاً على (ص) أو ضمناً (ش) يعني أن من أخذ من عبده شخصاً مضمناً وطوله أو قصيره فإن ز كقطرها على ما قلناه رقبته لا على ما قلناه من نفسه وكففته وأشار بقوله (الآخر بقصبي بخدمه) أي أن من أخذ من عبده مضمناً وطوله أو قصيره فمقتطعاً وز كقطرها على من له خدمته على المشهور إذ يبين ليس فيه شيء ثم انظر له أن زكاة القطر على الخدم بالكسر كان مرجع الرقبة أو الموصى بها دليل الاستثناء وهو أحد قولين في الموصى بها أو الراجح أنها على الموصى بها فالاستثناء مشكل إلا أن يقال مفهومه أن لم يكن طرفه فلا يكون على نفسه وبفصل كان كان مرجع الرقبة الخدم بالكسر فعليه وإن كان مرجعاً للموصى بها عليه (ص) والمشارك والبعض بقدر الملك ولا شيء على العبد (ش) المشهور أن العبد المشترك ز كقطرها على فدر الحصصه فيخرج كل واحد من المشتركين على قدر حصته وهذا معنى قوله بقدر الملك وكذا العبد البعض وهو الذي يخدمه وبغضه رقيق يخرج ز كقطرها على قدر الملك يعني أن صاحب الجزء الرقيق يخرج عن ذلك الجزء وأما الجزء الآخر فلا شيء فيه أو كان العبد مشتركين خرج وبغضه فإن لم يكن أن يخرج ز كقطرها عن حصته ولا شيء على العبد في حصته وهذا معنى قوله ولا شيء على العبد وكذا لا تترك العبد ز كقطرها وزجته لأن العبد لا ينطق على زوجته من خراجه وكسبه لأنهما السيد ولنا عندنا لا زكاة عليه ولا على أحد عنه وهو العبد الموقوف على مسجد (ص) والمشتري فاسد على مشتره (ش) يعني أن العبد المشتري بشره فاسداً ز كقطرها ونفقتة على مشتره بحسب قبضه لأن الضمان منه أو شيء منه العبد (ص) ونسباً آخرها بعد التبرع وقبل الصلاة (ش) يعني أن زكاة القطر ينسب إلى من يخرجها يوم العبد بعد طلاقه فقبل صلاة العبد ولو بعد الطلاق إلى المصلى أو الحسن محل الانتصاف أنما هو قبل الصلاة وقبلها ما قبل الصلاة بعد الطلاق إلى المصلى فهو من المستحب انتهى فاطر مع قوله المستحب آخرها قبل الغد إلى المصلى وبعد التبرع فإن لم ينفها حتى طلعت الشمس

على العدد (قوله لأن العبد لا ينطق الخ) هذا لا ينتج عدم لزوم زكاة قطرها وزجته فالأولى أن يقول وكذا لا يلزم العبد زكاة قطرها وزجته الآن يفضل عن قومتين غير خراجه وكسبه ففضل يخرج (قوله من خراجه الخ) كأنه أراد بطرح ما يجعل عليه كل يوم من درهمين أو ثلاثة أو بالكسب ما جعل من ربح في تجارة كأن يعطيه السيد درهمين يخرج بهما وجه السيد (قوله ولنا عندنا الخ) قال عجم ما معناه هذا مبني على ضعف وهو أن المالك ليس له الوقوف والعهد أن المالك في الشيء الموقوف الواو فز كذا العبد المالك كذا حينئذ على واقفه هذا هو الذي تجب به القنوت فينتد بقال ذلك في عبيد السيدات تقدم (قوله فاطر مع قوله الخ) المناسبات أن يشول مع قوله لأن هذا الكلام أنما هو كلام أبي الحسن فالتنافس أنما هو في كلام أبي الحسن وأما قوله فاطر منع فيه تناقض ونصها يستحب

أن يؤدى بعد الفجر من يوم القطر قبل الفدوى المصلى فان أدامها بعد الصلاة فواسع ٨١ والمعلول عليه كلام المدونة فقدر وي أشهب
أهله الصلاة والسلام أمر بإدائها قبل (٣٣) الفدوى المصلى ويوافقه نص المواضع فيه استحباب ما كان أن تؤدى زكاة القطر

بعد الفجر من يوم القطر قبل الفدوى المصلى لقوله فقد ألجم من ترك
الخصلى أى من أخرج زكاة
القطر ثم غدا إذا كراهه إلى المصلى
فصل ٨١ (قوله) واتعا استحباب
إخراجها (الخ) هذا ما بقى مافى
المدونة وكذا قوله أى يخرج زكاة
القطر ^{في تيممه} فان لم يوجد
مستحق في الوقت المندوب فعزلها
كمخراجها (قوله) فما قارب به سبب
لم يمين قدره وقوله كافي باب الفضة
أى أريد أن يقسم شئ من الفضة
فيه غلث فيخرج منه ما هنا (قوله)
كما يفسده التسل (أى) فالحاصل
على هذا التقرير أنه موافق للقول
والاقتدر والصفى بتقرير آخر
ونصه أى ويندب به الفضة التى
يخرج به زكاة عن القطر الآن
يكون الفضة غلثا فيخرج به
حيث كان غلثه بقسم من الصواب
ولا يتيقن ذلك بالتل ولا يفسره
أنه (قوله) زوال فقر) ويجب على
سيدنا إخراجها عنه ويلزمه إفعال
زكاة قطر آخر جرت عن واحد
مرتين في عام واحد (قوله) وجبت
عليه (بنا على أنه يجب بالفجر
(قوله) وجبت على المقتضى (الفتح)
أى بنا على أنه يجب بالفجر (قوله)
أى الزكاة مكرهة (قوله) أى
حيث تحقق الزائد لا أنشا (قوله)
أى يؤدى بالمال (الكبر) الفقه هو
مذهبنا وهو مدونتنا (قوله)
إخراج المسافر (في الحالة التى يخرج
عنه) أهله والأوجب عليه الإخراج
وإغنايب الإخراج لا يحتمل لاحتمال
أن لا يخرج أهله عنه (قوله) انما ترك

فقد فعل مكرهًا وقافنا بينهما فافوا واتعا استحباب إخراجها قبل أن روح إلى المصلى ليا كل من
الفجر في ذلك الوقت قبل غلثه إلى صلاة الصلوة عليه الصلاة والسلام أغنوهم من فعل
هذا اليوم عن السؤال وقال الله تعالى قد أفغ من تركه زكاة كراهه بخصلى أى يخرج زكاة
القطر ثم غدونا كراهه تعالى إلى المصلى فصل (ص) ومن قوته الأحسن (ش) يعنى أن من
كان يتقنا أحسن غالب قوت البلد فانه يستحب أن يخرج من قوته الأحسن فإذا كان
غالب القوت الشريف وهو يقنا الفضة فالمستحب أن يخرج من قوته فقوله الأحسن أى من
قوت أهل البلد أو من غالب قوتهم (ص) وغرط الفضة الثلاث (ش) أى ويندب غرطه
الفضة أى يخرج زكاة عن القطر الآن يكون الفضة غلثا فيخرج به حيث كان غلثه
يزيد على الثلث ويستحب حيث كان غلثه الثلث فما قارب به سبب كافي باب الفضة كما يفيد
النقل فانه لا مضموم للفتح بل كل يخرج كذا قال القرافى ولا يجزئ المسوس الفارغ بخلاف
القديم للفجر الطم عندنا وعند الشافعية (ص) ودفعها زوال فقر وروى بومه (ش) يعنى أنه
يستحب على زوال فقره يوم العيد أن يخرج القطر زوال فقره قبل الفجر من ذلك اليوم
وجبت عليه ومثله من زوال فقره بأن عتق الصلوة ودفعها الخ عطف على فاعل ندب وقوله
زوال أى لأجل زوال فقره أو رقه فان عتق بعد غروب الشمس من آخر يوم من رمضان
وجبت على المقتضى الفضة ويندب على سيده (ص) ولا امام العدل (ش) أى ويندب دفعها للإمام
العدل ونظامه المدونة الواجب ولعل المؤلف جعلها على الاستحباب ولعل الفرق بينهما وبين
زكاة الأموال من أنه يجب دفعها للإمام العدل مشقة دفع المال على النفس بخلاف القطر
ولو أخذها الفقير ثم استغنى بها فله أن يخرجها عن نفسه لأنه ملكها لكن أن ملكها قبل
الغروب يجب عليه الإخراج وأن ملكها بعده يستحب الإخراج (ص) وعدم زيادة (ش)
يعنى أنه يستحب عدم الزيادة على الواجب وهو الصاع فان زاد على ذلك فهو بدعة أى الزائد
بدعة مكرهة لا أو باقية قبل ما كان أن يؤدى بالمال الكبر قال لا بد عدالتى عليه الصلاة
والسلام فان أراد خير أو فعل حلة القرافى سالت لغير المقادير الشرعية (ص) وإخراج المسافر
(ش) أى ويندب إخراج المسافر أى يتولى إخراجها عن نفسه حيث كان من غالب قوت محله
ولا يوكله إلى أهله لقوله أو يؤدى المسافر حيث هو وإن أدامها عنه أهله أى أهله وأشار
بقوله (وإجاز إخراج أهله عنه) انما تركه عندهم ما يخرج منه وقتهم وأوصاهم زادنى
التوضيح وكانت عادتهم والألفاظ ظاهر عدم الإجازة لمدونة التيمم قال التيمم وإن
أخرج عن أهلها خرج من المصنف الذى يكونه وإن أخرجوا عنه أخرجه من المصنف
الذى أكله انتهى (ص) ودفع صاعا كبر أو أصغر واحد (ش) يعنى أنه يجوز دفع
صاع واحد من زكاة القطر لجماعة مساكن وكذلك يجوز دفع أصغر منها لمساكن واحد
وإن كان خلاف الأفضل (ص) ومن قوته الأدون (ش) عطف على صاع من قوله ودفع
صاعا أى ويجاز دفع قوته الأدون أى من قوته الآخر وهو مسالوقوت البلد كما إذا كان له قوتان
أحدهما مساكن وقوت البلد والآخر أحسن لا الأدون من قوت البلد لا نهيج عليه
الإخراج من الأغلب وليس له الإخراج من قوته الأدون إلا الجيز عن الإخراج من الأغلب

عندهم ما يخرج منه) ليس بشرط بل حيث أوصاهم وقتهم بكنى (قوله) أخرجه من المصنف الخ وإذا لم يعلم المخرج بالكسر وفى
صنف ما با كل ما خرج عنه أخر الإخراج حتى يعلم كذا ينفق (قوله) يعنى أنه يجوز أن يخرج من قوته الأدون (قوله) أى ويجاز دفع قوته الأدون
كذا في نسخة إذا كان كذا في العيار وحذف أى ويجاز دفع من قوته الأدون (قوله) وليس له الإخراج من قوته الأدون إلا الجيز

لا يخفى أن هذا هو المطلب لقول المصنف ما قلتم أن أغلب القوت (قوله وفي كلام الشارح وح ظر) عبارة عن أم إذا كان يقاتل
أدى من قوت أهل بلده فلا يحتاج أن يكون لشخص أو لبلد أن يقاتل بل يقاتل في نفسه وعدم قدرته على اقتياف غيره فله يجوز أن يخرج من
قوته وذلك لأنه لو كان يخرج من غير مكان من باب الخروج والمشيقة وإن كان يقاتل في نفسه وهو قادر على اقتياف
الاعلى فانه يكلف أن يخرج من غالب قوت أهل البلد إلا أن الشارح يقول إن ما قاله الشارح من أن ما قاله الشارح من أن المصلحة تفرض
هكذا في كلام الأئمة فإن ظاهر كلام المؤلف أن هذا مقرر على اعتبار الصلابة أي أن ما قلنا باعتبار غالب القوت فإن أعطى الادون
لشخص فلا يجوز ولغيره أو عاداً جاز على هذا مقرر من شرحه وأقره وتبع المؤلف في هذا التفرع على قول ابن الحاجب ويخرج من
غالب قوت البلد وأن كان قوته دونهم لا يخرج فلا يجوز وهو غير صحيح (٢٣٣) أن من اعتبر الغالب لا يخرج إلا من خارج الادون

الا ليجز كما في ابن ونس وابن رشد
وغيرهما القول بجزء الادون
الغير مع مقابل القول باعتبار الغالب
لامرغ عليه اه (قوله وبعبارة
أخرى بوجاهة) هذه العبارة
مغيرة للعبارة الأولى وهي موافقة
لفظ المصنف ولا يخفى أن قول
المصنف الأشع مما يؤدي هذه
العبارة (قوله وأما كالدوى
الخ) ضعيف والعبارة لا يجوز (قوله
واكثر لواقته لكسر نفسه)
في ك الجزم بعدم الإجزاء نقل
عن عجم (قوله وتأويلان) والراجح
الأول (قوله باليوم واليومين) كنا
فصل المدونة وهو الرابع خلافاً لما
الحلاب الثالث فإنه لم يسل عليه
بما قرره شيخنا الصغير (قوله عن
لزمته) قصر الكلام على حالة
الوجوب في شرح عب التعميم
فقال أي لا يسلط عليها وجوباً بقاها
يجب ونداً فيما يندب سند ولا يتم
مادام يوم الفطر باقياً فإن أخرها
عنه أي من وجبت عليه أتمع
القدرة (قوله والفرق الخ) ولا يتدح

وفي كلام الشارح والمطلب ظر شرحنا الكبير وبعبارة أخرى وجزاء آخر لها من قوته
الادون من قوت البلدان كان يقاتل ذلك لغيره ما تنافوا أو لمادة كالدوى يا كل الشعر
بالحاضرة وهو على أحد قولين كما هما في توضيحه لا لشخص وإليه أشار بقوله (الاشع) على
نفسه مع قدرته على قوت البلد فلا يجوز له أن يقاتل لغيره (ص) وأما ما ذكره
بكال يومين وهل مطلقاً أو لفرق أو ببلان (ش) يعني لا يجوز لك كلف أن يخرج من كلفه
قبل يوم العيد باليوم واليومين والثلاثة كما في الجواب بل هذا الجواب مطلقاً أي سواء كان
الموتى لغيره صاحباً أو ألاماً أو غيرهما وهو فهم القمى وشهر وعليه لا كذا أو الجواز
لأن كذا أو ألاماً أو غيرهما لا يثبت تفرقها كما فعل عمر بن الخطاب وهو فهم ابن ونس وعليه
لو تولى صاحباً تفرقها فانه لا يجوز له ولا يخرج منه أو ببلان ومعلوم أن ما قلناه الضيق قبل وقت
الوجوب وأما ما ثبت عنده إلى الوقت الذي يجب فيه لا جزاً أو قولاً واحداً إلا أن هذا هو
كانت لا يخرج أي أن يخرجها إذا تركها كان كذا ابتداءً دفعه ما حثت (ص) ولا تسقط بعض
زمنها (ش) أي ولا تسقط زكاة الفطر عن زمنه حتى زمن وجوبها وهو أول ليلة العيد وغيره
بل يخرجها لما في السنن عنه وعن تأويله عنه وأما ما مضى زمن وجوبها وهو عصر فانه تسقط
عنه وهذا بخلاف الأصح فلا يطلب بها بعد معنى زمنها والفرق أن الفطر لسائر السنة وهو
حاصل كل وقت والأصح لا يفرق على إظهار الشعائر وقد فانت (ص) وأما دفع الحر مسلم
فغير (ش) يعني أن زكاة الفطر تدفع للحر والفقير ولو كان المسلم لا الكافر ولو لمنا
أو جاسوساً الفقير أو ما يكن من بني هاشم وظاهر كلام المؤلف أن ما لا تدفع لغيره من ذكر وهو
كذلك فلا تدفع لمن يليها ولا لمن يحرسها ولا تعطي لجاهداً بضال ولا بشرى بها آله ولا لأولفة
ولا لأن السبيل إلا إذا كان فقيراً بالموضع الذي هو به يعطى منها يوصف الفقر ولا يعطى منها
ما هو عليه بل يسلط ولا بشرى من غير فقير يعنى ولا تقام * ولما أنهى الكلام على الصلوات كان
الذين لم يبق في القرآن الأمر وين شرع في الكلام على الثالث من أركان الإسلام فقال

باب الصوم

وهو لغة الإسلام وشرعاً الامتناع عن شهوة النفس والفروج أو ما يشبهه من مقلها ما

(٣٠ - عرشي ثاني) في الفرق خبر أغنوه من السؤال في ذلك اليوم لا احتمال أن يطلبها بعد جبرها
حصل لها أو لبعضهم من ذلك السؤال وما بعد عدم دفعه عليه (قوله لسائل الخ) بفتح الحاء أي الحاجة (قوله لا تخافوا) أي لا تعاونوا
وقوله وقد فانت أي الشعائر (قوله فقير) أي فقير لا كذا في المشهور قد دفع ما لا يتكفي له ما من وقال القمى لا تدفعه ويؤيده
خبر أغنوه من عن طواف هذا اليوم وقد دفع لها كذا في الأولى أي طلبها باعتبار أنها لا تدفع لمن يطلبها غيره مما عدا المسكين
تبيينه ليس لإمام أن يطلبها كما يطلب غيرها ولا يأخذها كرهاً أو قتال (قوله الأمر ونين) هنا مفعلة مخذوفة والتقدير أي الذين
هم أركان الأول من أركان الإسلام بل قبل قوله شرع في الكلام على الثالث الخ (باب الصوم) شرع الصوم في السنة الثانية
من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات والسلام كذا الفطر (قوله الأسلاك) أي مطلق الأسلاك والكف عن الشيء ومنه
قوله تعالى إن نذرتن من صوماً أي صوماً أو صوماً كمنع الكلام (قوله وقصرها هو الأسلاك) فيه إشارة إلى أن الصوم عبادة تقبل

لا علمه لان اعتقده انه كالصلاة وأمرنا به ما هو عادة فطرية كهي وقد علمنا القاعدة الاصولية ان المكلف يفعل أمرا كان
 بلا خلاف أو يتبعه في الاختيار فيقول من قال بعبادة عبدة أه الآن قال من قال عدمه أراد أنه لا صورية في التلحرج حسنة
 كالصلاة (قوله مخالفة) أي مخالفة كون الامساك مخالفة للهوى وأراد ذلك ما ينبغي أن يكون مراد الصائم لان الصوم يتوقف
 على ذلك ان لا يخلو عن ذلك الصبح صومه (قوله المس موجب للقطر) لا يخفى أنه لا وجوب القطر على ما سبق الا للذي وأما فلم يكن
 المس هو الموجب لانه ولم يكن فاعلم ان الفرج الا ان يكون ذاهبا لقوله ضعيف (قوله أي تتقرر حقيقة وتوجد) أي وليس المراد
 الثبوت عندنا كما نرى الثبوت عندنا الحاصص سهل تسمية كذا قرر ثم أقول لا يخفى ان قوله تتقرر حقيقة في الخارج أي يحسن
 لا يجب ما عندنا والقاعدة قد يكون الامر على خلاف ذلك بل وان لا يكون هناك قروا ان كان الامر كذلك فلا حاجة لقوله
 تتقرر حقيقة في الخارج بل راد ثبت عندنا أي يتحقق وجوب الصوم عندنا (قوله بكال شعبان) ظاهره ولو تولى القيم شهرا متعددا
 وهو كذلك فالت و ذكر عجي أنه بقوله بكال شعبان بما اذا لم يتوالى عليه أربعة على الكمال والاجل شعبان ناقصا لانه لا شوال
 خسة أشهر على الكمال كالشوال أربعة على النقص عند معظم أهل المقات وريد شيخنا رحمه الله تعالى بأنه لا يلتفت لكلام أهل
 المقات وأنه لا يمين كالشعبان ولو تولى القيم شهرا وكذا محققنا اعترض على عجي (قوله ويكذبان) أي الشاهدان بهلال
 شعبان (قوله لما قيل) تعليل القولين عدم (٣٣٤) الجواز مطلقا والتفصيل فقد حذف القول بعدم الجواز مطلقا والمراد الكراهة

مخالفة للهوى في طاعة للمولى في جميع أجزائها التها بنية قبل الفجر أرمعه ان أمكن فيمكنا
 زمن الحيض والغاس وأيام الاعياد في الخيرة وقوله أو ما يقوم مقامهما أي القيم والفرج
 فقوم مقام القيم آلاف وضوء فان الواصل منه الجوف والعلق مقطوع ويقوم مقام الفرج
 المس موجب للقطر (ص) ثبت رمضان بكال شعبان (ش) أي تتقرر حقيقة وتوجد
 الخارج بكال شعبان أي مع القيم أي اذا كانت السماطة الحادي والثلاثين مغيبة وأما
 لو كانت محيصة فلا يثبت بكال شعبان ويكذبان كما يأتي في كلامه وقوله بكال شعبان أي اذا
 ثبت أنه وفي كلام المؤلف جواز استعمال رمضان غير مضى في شهر وهو الصحيح ومنه
 البخاري والمحققين ليسوا اذا دخل رمضان فقصت أبواب الجنة وثمنها يجوز بشرقة كصنا
 رمضان ويكره بدونها بخلاف رمضان لما قيل أنه اسم من أسماء الله تعالى والذهب فاسدان
 قال النووي ولا يصح أن يكون من أسماء الله تعالى فقد صنف جماعة لا يحسون في أسماء الله
 تعالى خلق شجرة وما روي في الحديث ضعيف (ص) أو برؤية عدلين (ش) من إضافة
 المصدر لفاعله وحذف مفعوله أي أو برؤية عدلين هلاقه وهذا ذكر ان الكلفان المران
 المسلمين فلا يصح برؤية عدل ولا عدل وأمر أن لا يعدل وأمر أن لا يعدل وأمر أن لا يعدل وأمر أن لا يعدل
 بين رمضان وغيره من المواسم وعرفة وعاشوراء ونصف شعبان وكل ما يتعلق برؤيته

قطعا بدلالة القول بالتفصيل عليه
 الا انه دليل ظاهر لقول بالاطلاق
 وأما وجه دلالة القول بالتفصيل
 فذلك لانه وان كان اسم من أسماء
 الله الآن القرينة قد عدم ارادة
 الذات العلية وأرادنا التفسير
 فلا ضرر في عدم ذكر الشهر (قوله
 ولا يصح أن يكون من أسماء)
 قال في لث رمضان ما صح أنه اسم
 من أسماء الله فغير مشتق وراجع
 الى معنى القافر أي يعمو الذنوب
 ويحجبها ولا يخفى ان هذا في قوة
 التعليل لقوله والذهب فاسدان
 والتقدير لانه لا يصح أن يكون من
 أسماء الله تعالى (قوله من إضافة

المصدر لفاعل الخ) جواب عما يقال كان ينبغي له أن يذكر مفعول رؤيته لعينه الرؤية البصرية والعلمية
 وهذا الجواب الثاني فاجاب بقوله إضافة المصدر لفاعله وحذف مفعوله وهو الهلال لوضوحه وأراد بالعدلين ما هال بالسيفين وان
 كانوا ثلاثة فأكفوا في العبارة حذف والتقدير الحران المسلمين إلى آخر ما يذكر في باب الشهادة من كونه غير فاسق تاركا
 ما لا يليق به الخ (قوله أي أو برؤية عدلين هلاقه) أي لصوم واحد أو لا ولكنهما متقاربان ولو اعدا روته في الجملة التي وقع الطلب
 فيها من غيرهما ولم ير رؤيتهما (قوله فلا يصح برؤية عدل) أي لا يصوم الناس برؤية عدل أي خلافا لان الماحسون وأما هو
 فليتم الصوم (قوله ولا يعدل وأمره) أي خلافا لاشبه (قوله ولا يعدل وأمره) أي خلافا لان مسألة قال نيرام وهو يعدلان
 شهادتهن انما يلزم في الحقوق المالية أو ما لا اطلاع عليه الرجال (قوله وعرفة وعاشوراء) هذه المواسم المشار لها بقوله وغيره من
 المواسم وعاشوراء ونصف شعبان موسم من حيث الصوم وغيره مما يطلب نفسه والمواسم جمع موسم الزمن المتعلق به الحكم الشرعي ولم
 يرد بصفة موضع الوقوف بل أراد به زمنا وهو اليوم التاسع من ذي الحجة وأراد بعاشوراء اليوم العاشر من الحرم وقوله كقول دين أي
 كزمن حلول دين وقوله أو كمال العدة أي زمن كمال العدة من حلول الدين يتعلق به وجوب قضاء الدين وزمن كمال العدة يتعلق به
 حلية النكاح وقوله وأما أن أريد بهلال علم التواريخ أي هذا اذا أريد بهلال الزمان المتقدم وأما اذا أريد به الزمان المتعلق بحصول
 سادته كولاية أمومت أو غير ذلك مما يصح عنه في علم التواريخ فوجبهنا نظهر في المسألة في عبارة الشارح لانه لم يرد بهلال نفس
 العلم المذكور وعلم التواريخ هو العلم المعلن فيه حدوث ما يحدث في الأزمنة كما قلنا وقال بعضهم التاريخ تعريف الوقت من حيث

هو وقت وفي الاصطلاح هو وقت الفعل بالزمان ليعلم مقدار ما بين ابتداءه وبين آي غايه قرضه فاذا قلت كتبته من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وقري بعد ما كتبته بعد ذلك بسنة على ان ما بين الكتابة وقراءته سنة واختصت العرب بأنها تؤرخ السنة القمرية دون الشمسية فلذلك تقدم الثاني في التاخر على الاول لان الهلال انما يظهر في الليل (قوله فانه يقبل فيه الواحد) أي العدل الذي ليس بنافس الذي هو عدل الرواية (قوله لا مخير) أي لان الهلال شرأ ذو خير أي كلام خيرى يحتمل الصدق والكذب أي لا تلتبس المتعلق به محكمات غير عايل المتعلق به كلام خيرى كانت فلان في الشهر القلاني والحاصل ان مرادنا به بعد في ذلك أي ما ذكر من البعد والمرأة (قوله ان فرحون) بفتح الفاء (قوله خلاصه الصنون) فيه حل لقوله المصنف بعصر على الكبيرة وان خلاف مضمون انما هو في الكبيرة فان قلت أي قرينة تدل على أن المراد للمصر الكبيرة قلت ان العادة طاعة بان المصر اغايكون كبيرة اخصتني عن التصريح به وان التوثيق للتعليم والمصر ما توثق على خاص وحوائث كالمعروف والفرق بين ثبوت الاذان والحدود الهلال لا بد منه من اثنين ان المؤذن يشاركه في معرفة الزوال غير محتمل وان في غير الوقت لقيم عليه بخلاف ما يدعى رؤيه الهلال كـ (قوله يوم) أي كل من تحقق عنه كمال شعبان وقوله ولا يأم أي ولا يأم كل من تحقق عنده رؤيه العدلين أي بدون ما عمنهما وقوله الا اذا نقل عنهم أي وحكم حاكم يحقضي ذلك والحاصل ان الأشخاص ثلاثة اماراء أو سامع من الراي أو سامع من (٣٣٥) السامع من الراي فالاولان لا يجب عليهما

الصوم ولا يجب على الثالث الا اذا حكم حاكم (قوله وسدقهما) العتد انما يشترط الصديق حيث كانت عدالتهما مائة (قوله لا أو بالحكم) معطوف على محذوف والتقدير تقول في معنى كلام المصنف أو ينقض رؤيه العدلين لا تقول أو بالحكم برؤيه عدلين (قوله بصحوا) حال من بعد أي متى كون البعد صوا أي ناصحون لان المصنف لا يقع حالا الا بتأويل لا حال من ثلاثين لانه يومه ان يصير في الثلاثين ان تكون ممتعة وليس كذلك فان قلت فقد معصا آخر هالكت لا يصح فان المعصا انما هو المحذور لا خير وهو الحادى والثلاثون الا الآخر وهو الثلاثون

حكم شرعى لحلول دين أو كمال عتد وأما ان أريد بالهلال علم التواريخ فانه يقبل فيه الواحد والعدل والمرأة لا مخير فانه ان فرحون في الفارة وثبت بالعدل في القيم والبلد الصغير اتفاقا وفي العصور والمصر الكبير على الظاهر من قول مالك وأصحابه اليه أشار بقوله (ولو بصحوص مصر) خلاصه الصنون وبعبارة أخرى قوله بكامل شعبان ويوم وقوله أو برؤية عدلين ولا يأم الا اذا نقل عنهم وقوله أو برؤية عدلين فكل من أخيره وعدلان رؤيه الهلال أو معهما يصح بان رؤيته وسدقهما واجب عليهما الصوم لا أو بالحكم برؤيه عدلين لان هذا انما يشترط في النقل عنهما كإثباتي (ص) فان لم يرد بعد ثلاثين ضحوا كذا (ش) يعني اذا شهد عدلان رؤيه هلال رمضان فغنى ثلاثون يوما بذلك ولم يرد غيرهما الهلال ليس له الحادى والثلاثين فقد بطلت شهادتهما التين ككذبهما وهذا الحكم أهم من شهادة العدلين في المصر مع الصحو أو غير ذلك وانما كذا خلاصه الصنون انما يشهد على هلال شعبان ولا يقطرون ان شهدا على هلال رمضان وقوله فان لم يرد غير فرح على رؤيه العدلين ومثلها ما زاد عليهما ولم يبلغ عدد المستفيضة وأما الجماعه المستفيضة فلان كذب وقوله فان لم يرد غيرهما وأما جماعه فلا يقبلان لانهما على ترويج شهادتهما (ص) أو يستفيضة (ش) يعني ان رمضان يفتق مسموما أيضا لم يرد المستفيضة أي المنتشرة للحاصة من خبرين يستحصلوا طوطوهم على الكذب عانوا ولو كان فيهم السيد الصبيان (ص)

(قوله كذا) أي بالنسبة لغبرهنا وأما ما يفصلان على اعتقادهما قال الزخا في انظر لوقع الصوم في أول الشهر بنيت واحدة وحكما بتكذيبها هل يجرى الصوم الواقع بالنسبة الذي كوردا ولا يجوز لان التنية وقت في غير عملها وأجاب بعض شيوخنا بالاجزاء الثلاثة فائدة ذكر الناصر في جواب سؤال الحائصة أما الهلال انما يرى ليلة احدى وثلاثين كبروا ولم يثبت الاعتدال وقد كان لرؤية الثلاثين فهو وليد لاحتوا احدى ولا يصير تركيزه ولا يصغر اه (قوله تين كذبهما) قال في الجواهر لان الهلال لا يفتق مع كمال العتد لانها ليلة احدى وثلاثين وانما يفتق في تركيزه بعض الناس دون بعض مع نقصان الا شهر اه ابن عبد السلام وعلى هذا يجب أن يقضى الناس يوما اذا كانت شهادة الشاهدين على رؤيه هلال شوال وعدلان ثلاثين يوما وهرال ذي القعدة وكذلك يقضى ما لم يأتوا بشهادة هلال ثمانية من كـ (قوله وان كذا) أي حكمه بتكذيبهما أي الشاهدين أي لا يقدح كونهما شهدا على هلال رمضان كالموضوع (قوله أي برؤية عدلين) هذا القيد يحتاج لانه من العاصم ان الشهادة اذا جرت للشاهد فغنى ودفع عنه ضمانت (قوله الحائصة من خبر الخ) الظاهر أن يقال الحائصة من جماعة يستحصلوا طوطوهم على الكذب وذلك لان المصنف ساجل الاستفاضة صفة لرؤيه أو فاد أن الاستفاضة بالاختيار بان يقولوا سمعنا أنه رؤيه الهلال ليست مرادة لا يمتثل أن يكون أصل الخبر واحد (قوله من خبرين يستحصل الخ) لا يفتق أن الخبر الذي يثبت التماسه هو الخبر للتواتر هو ما لان عدلا الحكم وأما المصنف في التوضيح وابن عبد السلام ان المستفيضة هو الخبر للعدلين أو القن التري منعه وهو ليعتدوا بهون المستفيضة ليس لهم عدد محصور لكنهم لا يقنوا عن خمسة فقد تكون المستفيضة اذنا اذ خبرهم العلم الضرورى وقد لا يكون اذام فذلك (قوله ولو كان فيهم السيد الصبيان)

أي فلو كانوا كلهم عبيداً وساغراً لكانت بهم كافي الخطاب (قوله وعم الحكم) أي وعم الحكم وجوب الصوم كل منقول إليه أي من سائر البلاد قرياً أو بعداً ولا راعي في ذلك اتفاق المطالع ولا علمه ولا مسافة القصر (قوله عن الاستفاضة) والحكم برؤية العدلين ومثله الثبوت عند الحاكم سواء كان الحاكم عاملاً كالخليفة أو خاصاً بخاصة وهو كذلك (قوله بشرط فيه شروط النقل) أي بالصفة الحكم في البلد المنقول إليها فالتقل عن العدلين فيقتل عنهم اثنتان ليس أحدهما أصلاً يعني نقل اثنين عن واحد ثم هما عن الآخر (قوله ولا يمين) أي قبل الحكم فإذا نقل اثنين لقاضي بلد آخر وحكم بيمين وليس في نسخة الشيخ ولا يمين وحاصله أنه لو رأى الهلال اثنان ولم يثبت عند الحاكم ولا حكمه يقتضي الشهادةتين ثم نقل عن الاثنين المذكورين اثنان آخران لبلد أخرى وأخبره بشهادة الشاهدين فلا يجب على أهل تلك البلدة الصيام نعم إذا أخبر الحاكم برؤية التي نقلها من الشاهدين الرايين وحكم الحاكم بذلك فيمين فكل من جمع ذلك يجب عليه (٣٣٦) الصوم (قوله إلا كاهله) المراد بالاهل الزوجة وأدخلت الكاف ابنته البكر والظاهر أن زوجه كانته البكر وبعبارة أخرى وانما أتى بالكاف وذلك لدخول من في حكمهم كالأهلام والأجور ومن في عياله (قوله إذا لم يكن معتق) أي لو أن قولاً إذا لم يكن الأهل معتقاً (قوله عطف تفسير) أي فالحال إذا كان أحدهم من لا اعتناهم بأمره كانوا أهله أم لا هذا هو المقصود خلاصته أن لا يثبت الابتناء لمن ليس له اعتناء كان من أهله أم لا لا يثبت في حق من له اعتناء كان من أهله أم لا ولا يعني أنه سبق قوله كاهله فاعتدته ولا معنى للتشديد في قول المصنف الآن لا اعتناؤه لكان أحسن والحاصل أن رؤيته بالواحد كانته في محل لا اعتناؤه فيه بأمر الهلال ولو امرأة أو عبد التكن بشرط أن يكون بمن تنفق النفس بغيرهما وتكفي به لعدالة المرأة وحسن سيرة العبد كأفاده مع (قوله ابن ميسر) بفتح السين واسمه أحد أسكندري (قوله وهو أن نقل

وعمران نقل جماعتهما (ش) أي وعم الحكم وجوب الصوم أن نقل بالعدلين أو الاستفاضة عن الاستفاضة والحكم برؤية العدلين لا عن رؤيتهما ولا كان نقل شهادته بشرط فيه شروط النقل ولا يمين (ص) لا يغير دالا كاهله من لا اعتناهم بأمره (ش) يخرج من الرؤيه وان كان مستغنى عنه بغيره أو رؤيه عدلين وانما شرط بيمينت عليه قوله إلا كاهله أي لا رؤيه منفرد فلا يثبت إلا كاهله فلهذا هم إذا لم يكن معتق وقوله ومن لا اعتناهم بأمره عطف تفسير على جعله مخرجاً من النقل يكون ما شاعلي ضعيف فان المذهب ما قاله ابن ميسر وهو أن نقل المنفرد من سائر الناس أحد وغيرهم (ص) وعلى عدل أو من جوف رفع رؤيته والاعتبار بغيرهما (ش) يعني أن العدل الواحد الذي يحجب شهادته أو يرى أن غيره من كيه ولو كان يعلم برحمة نفسه إذا رأى أحدهم الهلال فإنه يجب عليه أن يرفع شهادته إلى الحاكم ويشهد عند عدل أن يرفع غيره فكل الشهادته فثبت الحكم الشرعي والمراد بالرجوع من الاستدلال ليس منكشف التسقي وأما من حاله منكشف فاختار القسبي قول أشهب باستصحاب رفعه فعلى المؤلف موافقتين جهة إجماعه وجوب الرفع على غيره ما عند القسبي وليس كذلك وبعبارة أخرى صرح في غيره بالبراءة على غيره ما الرفع أي وغيرهما كذلك وقوله وغيرهما أي والمختار طلب عدل أو مرجو وغيرهما والطلب في الأول على منيل الوجوب وفي الثاني على منيل الاستصحاب فهو من باب صرف الكلام لا يصلح له أداته استعمال على في حقيقته وإيجازها وهو الاستصحاب أي وعلى عدل أو مرجو أو على غيره ما استصحاباً بها ين دفع الاعتراض (ص) وأن أظفر وألفظ الصواب الكفارة لا تأويل فتأويلان (ش) أي وأن أظفر والعدل والمرجو وغيرهما المنفردون برؤية الهلال فإنه يجب عليهم القضاء والكفارة ولو لم تأويلان أو يلزم به المؤلف عند عدم الاستصحاب التأويل البعيد حيث قال كبراً لم يقبل فذكره هنا التأويل بعدم الكفارة مع التأويل ضعيف وبعبارة أخرى هذا غير ما يأتي لأن ذلك رفع ولم يقبل ورد ما حكم وهو موجب لأن يكون تأويله بعيداً وهذا الرفع فلذلك جرى فيه قول بعدم الكفارة (ص) لا يمين (ش) يعني

أن زوجه كانته البكر وبعبارة أخرى وانما أتى بالكاف وذلك لدخول من في حكمهم كالأهلام والأجور ومن في عياله (قوله إذا لم يكن معتق) أي فالحال إذا كان أحدهم من لا اعتناهم بأمره كانوا أهله أم لا هذا هو المقصود خلاصته أن لا يثبت الابتناء لمن ليس له اعتناء كان من أهله أم لا لا يثبت في حق من له اعتناء كان من أهله أم لا ولا يعني أنه سبق قوله كاهله فاعتدته ولا معنى للتشديد في قول المصنف الآن لا اعتناؤه لكان أحسن والحاصل أن رؤيته بالواحد كانته في محل لا اعتناؤه فيه بأمر الهلال ولو امرأة أو عبد التكن بشرط أن يكون بمن تنفق النفس بغيرهما وتكفي به لعدالة المرأة وحسن سيرة العبد كأفاده مع (قوله ابن ميسر) بفتح السين واسمه أحد أسكندري (قوله وهو أن نقل

المنفرد من أي سواء كان الحبل لا يعتني فيه بأمر الهلال أو يفتى على ما علمه من غير ذلك بشرط أن ينقل عن جماعة مستقيمة أو عن الثبوت عند الحاكم أو عن حكم الحاكم ولا يعتبر نقله عن الشاهدين أنفسهم (قوله الجرح) أي عطف على قوله عدل أي فهو من عطف المفردات وقوله والرفع أي فيكون مستنداً والرفع محذوف أي ويكون من عطف الجمل فأكدت التراقي (قوله أي والمختار طلب الجرح) أي فقد استعمل على في مطلق الطلب فهو من عموم الجرح وأما قوله بعد وأما استعمال الجرح فقد استعمل القسبي في حقيقته وإيجازه بوجه بالاسم لأن القسبي اختار ما لا يشهد من ذنب الرفع ولم يختار لأن عبد الحكم من وجوه فإن نقلت أي ثمة في رفع القصر أن شهادته لا تقبل قطعاً فليؤا بالبر بما كان صبيحاً في تسلط من قبل شهادته للرفع العام (قوله أي وأن أظفر العدل الجرح) أي وأما أن أظفر أهل المنفرد من لا اعتناهم بأمر فليعلم الكفارة ولو تأويل لأن العدل في جهته عطفه على دليل في حق غيره (قوله لأن ذلك في رفع ولم يقبل) أي وما وقع إلا لكونه عند مستدبر (قوله فلهذا جرى فيه قول) أي وإن كان ضيقاً (قوله لا يمين)

هو الحاسب الذي يصح فحس الهلال وفوره والكاهن هو الذي يخبر عن الأمور المستقبلية والعراق هو الذي يخبر عن الأمور الماضية أو السريوقا أو الضال أو نحو ذلك (قوله لا يباح أن يسطرق الظاهر) قال في ك الراد بالظاهر ما قابل النية فيقبل ما لو احتق عن الناس دليل المابقة (قوله عند الله كذلك) أي بحسب ما يقدم من الظهور عند الناس (قوله وصوم العدي حرام) أي تبطل النية فيه حرام (قوله لا يبيع) استثناء منقطع لأن هذا يدخل فيما قبله أي لو كان يقبل دعواه في ذلك المبيع وقوله أو سرق أي ولو أثناء قصد السرق في هذا الحالة بخلاف غير الرائي فلا يجوز أنشاء قصد سرقه من تلقه ببيع (قوله والأوجب الاظهار بظاهر) فيه نظر فقد قرر بعض الشيوخ أن صوابه الجواز فائلا لأن القطر لا يجب بل لو أسك عن الكل يوم العيد فلا يحرم أن كان قد نيت القطر وعلى كلام السارح فتكون هذه مستثناة من جواز الاكل يوم العيد (٣٣٧) لأوجه في تنبيهه مثل المبيع قطر الرائي في وقت

يتبس بالغروب أو الغير بحيث لو ادعى أن قطره لقبل ذلك قبل منه وأظهره بجوهر النظر ودعى أنه نسي لأنه يقبل قوله أولا أقبول قوله لا يبيع في الأقدام على القطر (قوله أو له الخ) أو له وآخره كل منهما منسوب بغيره الخافض أي بأوله وآخره وأطلق الآخر على مجاز وهو هو هلال شوال فهو مجاز علاقته المجاورة (قوله يشاهد) ظاهره ولو كان غير مقبول الشهادة عندنا كما أنه بعد مقبولتين عند حنبلي على أن الحكم يدخل العبادات ويحتل أن يتفق عندنا على عدم لزوم الصوم بحكمه بغير مقبول الشهادة (قوله صاف) محل الاجتهاد أي على ما يجوز فيه الاجتهاد (قوله لأنه أفتاه لأحكم) قال القاني والراجح عندنا الأصولين أن حكم الحاكم لا يدخل العبادات من صلواته وصوم فليس لأن الحكم فيها بصفة ولا بطلان وانظر اذا قيل بلزوم الصوم في الثانية فصلوا ثلاثين يوما ولير الهلال وحكم الثاني بالقطر فقلت يظهر أنه

أن الصوم يثبت بما تقدم لا بقول محتم فلا يثبت به إلا في حق غيره ولو لا في حقه هو لأن صاحب الشرع حصر الثبوت في الرؤى أو الشهادة أو أكل العدس فلم يخبر بزيادة على ذلك فإذا قال للمخيم مثلا الشهر ناقص أو زاد لم يثبت على قوله ولا إلى حاسبه وقع في القلب صدقه أولا (ص) ولا يظفر بغيره شوال ولو أمّن الظهور (ش) يعني أن من انفرد برؤية هلال شوال لا يباح له أن يسطرق في الظاهر ولو أمّن الظهور على نفسه على المشهور ولا يعرض نفسه فلا ذى لأنه لا يلزم من اعتقاده في نفسه عدم الظهور وأن يكون عند الله كذلك لاحتمال الظهور وأما القطر بالنسبة فهو واجب لأنه يوم عيد وصوم العدي حرام (س) الإجماع (ش) يعني أن محصل منع القطر للنفرد برؤية هلال شوال إذا لم يكن هناك مبيع للقطر من مرض أو حبس أو سفر والأوجب الاظهار أي كايحجب بالنسبة لعدم العدول عنه حيث أن يعتذر بأنه أعيا فطر لعذر (ص) وفي تلقين شاهد أو له لا آخره (ش) يعني أن إذا شهد عدل برؤية هلال رمضان في أول الشهر وشهد عدل آخر برؤية هلال شوال فهل تلقى الشهادة في الأفعال كان كونه في الثاني بعد تسعة وعشرين يوما فإن كان في رمضان فقد انقضت شهادته ما على اليوم الأول منه فليزم قضاه ولو لا يظرون أن شهادة الأول لا موجب كون هذا اليوم من شوال لجواز كون الشهر كاملا وإن شهد الثاني بعدة لاثنين من رؤية الأول فقد انقضى على أن هذا اليوم من الشهر الثاني فيصيب القطران كان ذلك في شوال ولا يلزم قطعه اليوم الأول لأنهم لم يتفقوا على أمّن من رمضان لأن الشهر يكون تسعة وعشرين أو ثلاثين وعليه فلا يجب الصوم برؤية الأول وانما يجب ما يثبت به الصوم شرعا اجتنبه الواحد في الرؤى كالعدم الصحيح عدم التلقين (ص) ولزومه حكم المخالف شاهد ترددي (ش) يعني أن المخالف إذا حكم بوجوب صوم رمضان بشهادة شاهد فهل يلزم للمالك الصوم هذا الحكم لأنه حكم صافي بحكم الاجتهاد وهذا قول ابن رشد ولا يلزم صومه لأنه أفتاه لأحكم لأنه لا يدخل العبادات من صلاة ونحوها فليس لما حكم أي بحكم بصفة ولا بطلانها وانما يدخل حقوق العباد جزية بل تليها القرافي وتردنيته ابن عطية الله وشهدوا وقوله ترددي المستثنى (ص) رؤى يشهد بها القائل (ش) يعني أن الهلال إذا أمار الناس في النهار فقه يكون

لا يجوز للمالك القطر تنبيهه أو يدعى القرافي في قوله الحكم لا يدخل العبادات لاعتناءه بتغسل أحد الزوجين صاحبه لأن غسل الميت بعد وفاته الرضا في شرحه كان عرفة للصوم أن كل ما تبعدنا عنه كمن عاده وأورد عليه أيضا أن تاريخ الزوج معصية المبته في عمل المؤمن قال الطراز يفتي أهلها (أقول) وأيضا أنها كبر على قوله فيما تقدم من قوله ومن أن نقل بها معصية ما أي عن الحكم بشهادة العدلين وقوله فليس لما حكم لأنه أنما حكم بحكم بغيرت الشهر لا وجوب الصوم وإن لم يثبت ثبوت الشهر وجوب الصوم وظاهره وقوله ولزومه بحكم المخالف شاهد لسان حكم المخالف ما كثر من شاهد ليس كذلك فليزم اتباعه وظاهره قتل القرافي بأن حكم الحاكم هنا يخرج عن الإفتاء لأنه لا يدخل في العبادات فتضى أنه لا فرق بين الواحد وحده لا بعد ذلك قبل كيف يكون الحكم فتبايع أن المخالف يحرم بأنه حكم معتبر فالجواب أنه بعد ذلك هذا الحكم لما كان ضعيفا لا يكون منسك في العبادات لم يعتبر حكمه (قوله ترددي المستثنى)

أى خذف من أحداهما لالة الأخر عليه أو خذف من أولهما لالة الثاني وهذا أظهر (قوله لعدم الجزم بالنية) ^{الفتا} هذا التعليل
 فانه لا موقفة له فقول بوليت التعليل لعدم الجزم بالكان أحسن بئى ان في العبارة ناسخا وذلك لان النية التصد والجزم لا يتعلق به
 وأغما تعلقه بالأمر الجزم وبه ويجب بأن مراد بالنية المنزوى أى لعدم جزمه بالمنزوى أى والجزم به يرجع الى النية فكانت له قال لعدم
 النية (قوله فصبيته يوم الشك) وعند الشافعي يعكس ذلك يوم الشك صبيحة الثلاثاء اذا كان صهرا حيث تحدثت فيها بارؤ من
 لا تثبت به كمدومر أم لا صبيحة الغيم ومال اليه ابن (٢٣٨) عبد السلام وينبى اعتماد تفسير الشافعي للشك (قوله من باب تسمية ما لم

لا تسمية انما خالف من باب الحكم على
 البعض بالكل والحكم غير التسمية
 نعم لو قال من باب تسمية الكل باسم
 البعض لصح (قوله والاولى) وبهها
 كون ذلكا واضحه معنى (قوله وصير)
 أى اذا ن في صومه أعم من أن يكون
 على جهة التنب كأي قوله علة
 وقطوعا والوجوب كأي قوله وقضاه
 (قوله وقطوعا) أى لا إعادة ولا سرد
 (قوله وقضاه) بولند كرفى أثناءاته
 قضاء فقال ابن القاسم لم يجز الفطر
 فان أفرط فهل يقضيه أو لا قولان
 لان القاسم وأتبعه وصوب الثاني
 لانه انما التزمه فلما أنه عليه (قوله
 وتطوعا على المشهور) مقابلة لالان
 مسلمة من الكراهة (قوله وكفارة
 عن هدى الخ) الاولى أن يقول
 وكفارة عن ظهار أو قتل أو فدية
 وذلك لان الصيام من جزئيات
 الفدية والهدى لانه كفارة عنهم
 (قوله لا يلزم لكونه نذر مفسدة)
 هذا ضعيف والمعتمد أنه يجوز نذره
 مع العلم بكونه يوم الشك حيث لم
 يكن على وجه الاحتياط أى أنه
 من رمضان وله الفطر ان نذر
 صيامه من حيث كونه يوم الشك
 ليطابق بماى على انه ان كان من
 رمضان احتسب بمنصه وان كان
 من شعبان كان قطوعا كما يشرح

شبه قلنا الكراهة أو التصريم لأن نذر من غيره له الحنفية بل يجوز ان التطوع بفيلانه نذره (قوله)
 لا تقدموا في نسفة بعض شيوخنا بالشكل بضمه على التله (قوله الارجل) كذا في نصه بديل من الواو تقدموا (قوله فليصله)
 كذا في نسفة أى فليصل ذلك الصوم (قوله الكافة مجعون الخ) أى وهو المعتد بقول النبي صلى الله عليه وسلم فقد عصى الله فعدى مراد
 ظاهره بل كنى بمعنى شدة الكراهة (قوله امساك) ظهر عبارة الشارح ان الضمير عائدة على مراد الصوم ويحتمل أن يعود على يوم
 الشك والمعد بمراد الفطر واستقر بعض

(قوله لاجل أي يتحقق) أطلد ان الام في تحقق التعطيل وهو بالنسبة لافعل أي ثبت من حق ثبت والنسبة لافعل أي تصور أي يدرك ويحتمل أن تكون للغاية وهو ظاهر قول ابن الحاجب حتى يشترى أمره (قوله شهد عند القاضي نهرا) ظاهره انه لو شهد عدلان عند القاضي لا يوترك كيمتات آخر التهار لا يكون الحكم كذلك بل يثبت الصومع أن ظاهر المصنف العموم المقيداته لا يثبت الصوم حينئذ (قوله أي لا يستحب امساك زائد الخ) في لا لقائل أن يقول بل يستحب الامساك في هذا الفرع عربيا كذلك لاجل أن يتحقق الامر فيه دون الذي قبله لان الشهادة أثرت فيه رتبة في الجملة (قوله عطف ٣٣٩) على قوله تركية لكن ظاهره انه في الثالث

لان تركية معطوف على قوله ليتحقق معانه ليس مختصا بشئ (قوله كضطر الخ) في ك وجده عند مناصه ويجوز للضطر أن يتماطى أولا لما ينبغ له الفطر لاجله كضطر لشرب فله أن كل أو يطأ زوجته لكن قال الموافق انه اذا بلغ ما هو مضطرب اليه لا يكفر كاهو منقول تأمل (قوله تشبيه الخ) من تشبيه الخاص بالعام علا خطه كونه فردا مغاير للعام (قوله وصي بلغ) أي بيت الفطر أو الصوم وأفطر عدا قبل بلوغه أو لم ينصوما ولا فطرا وأما لو بيت الصوم واستمر ما غا حتى بلغ أو أفطر فاسبق بلوغه قريب عليه بعدما امساك ولا قضاء عليه في هاتين كالصور الثلاث المتقدمة (قوله ويجنون ومغنى عليه الخ) هذان يرادان في مفهومه ويرد على منطوقه المكروه فان من أفطر لا كراه يجب عليه الامساك مع زوال عذرهم انه يسباح فيه الفطر مع العلم بمرضان وأما الكافر اذا أسلم فغنيبه الامساك بقية يومه واجب بان المكروه غير مكلف فضعفه لا يتصف بالاجبة ولا غيرها وكذا فعل المجنون والمغنى عليه

(ش) يعني ان المكلف يستحب له أن يحكم عن الافطار في يوم الثالث لاجل أن يتحقق الامر فيه بارتقاء التهار وخبر المسافرين ويحرمهم ظن ثبته من رمضان وجب الامساك والقضاء وان لم يثبت ثبته من رمضان فانه يفطر بقوله امساك أي يوم الشك أي امساك أو فطر دليل قوله ليتحقق فان التحقق يحصل البعض (ص) لا تركية شاهدين (ش) يعني لو شهدا ثبات برؤية الهلال واحتاج الامر فيه الى تركية لهما وفي ذلك تأخير فانه لا يستحب الامساك حيث ذى امساك زائد على ما يتحقق الامر فيه فلا نافي استحباب الامساك فيه وبعبارة أخرى لا لاجل تركية شاهدين شهدا عند القاضي نهرا برؤية واحتاج الى الكشف عنهما وذلك بتأخر فليس على الناس ميام في ذلك اليوم فانز كايصدق ذلك أمر الناس بالقضاء وان كان في الفطرة لا شيء عليهم فيما صاموا ومن تقدير الامم للتعطيل في كلام المؤلف يفهم التقييد بان في تركية تأخير او زائدة على الامساك السابق للتحقق أي لا يستحب امساك زائد على ذلك تركية الشهود وفي حمل المؤلف ذلك التقييد كقيل (ص) أو زوال عذر يدعيه الفطر مع العلم بمرضان (ش) عطف على قوله تركية أي لا يستحب الامساك تركية شاهدين ولا زوال عذرنا كان عذرا يساح معه الفطر مع العلم بمرضان كالخض زول في أن تغفل رمضان أو السفر أو الصباو يساح لهم التمدد على الفطر وقوله (كضطر) يحتمل أن يكون تشبيها ويحتمل أن يكون تشبيها لعذر المتقدم أي كضطر بلوع أو لعطش زال بالا ثل أو الشرب وحائض ونفسا طهر أو مرض مات ولها ومرض قوى وصبي بلغ ويجنون ومغنى عليه أفاغان هؤلاء يتدون على الفطر ولو بالجماع واحتيز بقوله مع العلم بمرضان عمر يساح الفطر لامع العلية كالا كل ناسيا يند كرا وفي يوم شك ثبت تحجب الامساك وفي كلام المؤلف أمور اوتلها في شرحنا الكبير (ص) فلقا قدم وطه زوجة طهرت (ش) هذا مفرع على ما قبله من جواز التمدد على الفطر أي تحجب ذلك يساح لن قدمه لرا من سفر يبيع الفطر وقد يسه فيه وطه زوجة أو أمه طهرت من حضاها ذلك اليوم واغتسلت وكانت صغيرة لم يثبت الصوم أو يجنونة أو قادمة مشهورة أو كناية ولو غير معذورة على ظاهر المذهب لا تا غير صالحة فله في توضيحه (ص) وكيف لسان (ش) هذا معطوف على قوله وندب امساك ليتحقق والمعنى ان الصائم يستحب له أن يكفلسانه عن الاكثار من الكلام غرض كراهة تعالى أماغى الغيبة وغروها من الحرمان فواجب في غير الصوم وثاكد في الصوم ولا يطله ولا يظهر رجل كلام الرسالة وينبغي للصائم أن يحفظ لسانه عن الكذب الخ على الوجوب كاحدا ان ناجى وحله على التذب كاذ كره ابن عرعن بعضهم غير ظاهر (ص) وتجييل فطر (ش) أي يستحب تجهيل

لا يتصف بالاجبة وفي شب التصريح بان فعل المص لا يتصف بالاجبة (قوله لم يثبت الصوم) أي أو يثبت أو أفطر تجعل البلوغ في شرح عب وانظروا بيته هل له ابطلة تشبه الشيخ عن بعضهم (قوله ولو غير معذورة) أي هذا اذا كانت معذورة بأن حاضت ثم طهرت بل وان لم تكن كذلك (قوله لا تا غير صالحة) هذا يقتضى انها اذا كانت صالحة لا يساح لجماعها وفي شرح شب ولو صالحة في دينها على ظاهر المذهب بان كانت متلبة بالصوم المطالب في دينهم اه ولا يعارض هذا عذر من معطلها من كيسة أو شرب خمر أو لم خنزير لان ترك الوطء مظنة الضرر ثم وجدت الخطيئة كرفي آخر الباب ما وافق شرحنا لا فلا من أصبح من جماع ان التماس فراجعه (قوله وتجييل فطر) قال ما قبل صلاة المغرب وفي الحديث بعد ما وجع يتم ما جعل كلاما على الفطر لتجفيف كلات

ثمرات أو زينات أو حسان من المأوا الحديث على العظام (قوله فلا منافاة) أي لأن الطريقة تشمل المستحب (قوله وتعين الحكم) أي الحكم الظاهري الذي هو السنة مقابلة للتدبير يحتاج لحليل وكأنه قال ولا دليل عليه إلا أن المذهب أنه مستحب (بنيته) بكرة متأخير القطر إذا كان على وجه التشديد كالموجود للآخرين وقت خطرهم على وجه التشديد وأما من أخره لما عرض أو اختياراً مع اعتقاد كمال صومه فلا يكره كذا قالوا والظاهر أن المراد في الكراهة فقط فلا ينافي أنه خلاف الأولى (قوله والمذهب أنه يستحب) يطلق المذهب ويراد به الراجح وهو المراد ومقابلة ظاهر الرسالة ونص عياض في قواعد أصول الجوز في كلام الرسالة على ظاهره من أن يحصل القطر وتأخير السجود وستان مثله قلباً (قوله على رطبات) بضم الراء وفتح الطاء جمع رطبة كذلك كما أخذ في المختار (قوله فإن لم يجد غرات الخ) الأولى أن يقول فإن لم يجد غرات في رطبات أو لا يجد غرات حاسحات من ماء (في المصباح الحسوة بالضم مل الفهم عما يحسب وبالجمع حاسا الرطب أن يقول وإنما استحب الرطب وما في معناه (قوله حاسحات من ماء) في المصباح الحسوة بالضم مل الفهم عما يحسب وبالجمع حاسا وحسات مثل مدية ومدى ومديات (٣٤٠) والحسوة بالفتح قبل لفظة وقبل مصدر له إذا علت ذلك فقوله حسات يجوز

قراؤه بفتح الحاء يصفها المجموع الفتح وتصريح الرواية (قوله ما زانغ منه بالصوم) أي ما كل وضف منه بسبب الصوم (قوله لا حدين ثلاث غرات) في شرح عب ولعل الرطب كذلك أو لم يسل عندنا خلافة في علي (أقول) قضية فليأت أقل من ذلك لا يحصل به السبب والظاهر الحصول بالأقل والأولى الثلاث وكلام عب وعبا يفيد (قوله ومن كان حكة الخ) ظاهره أنه أولى من التبر والرطب فقدم عليه ما ولكن الجميع أحسن والظاهر خلافه لأنه على الأول يلزم عليه الاستئمان ولم يظهر (قوله وتأخير السجود) هو بالفتح ما يفسر به وبالضم الفصل وهو المراد هنا بتدليل قرينة القطر الذي هو الفعل وهو الأكل وقت السجود ويدخل وقت السجود بنصف الليل الأخير وكلما تأخر كان أفضل وأشهر كلام

القطر بعد تحقق غروب الشمس والأوجب الامساك والمراد بالسنة في قول الرسالة السنة فيحصل القطر وتأخير السجود الطريقة فلا منافاة وتعين الحكم يحتاج إلى دليل والمذهب أنه يستحب وفي خبر أبي داود عن أنس كان الرسول عليه السلام يضر قبل أن يصلي على رطبات فإن لم يجد رطبات فغرات فإن لم يجد غرات حاسحات من ماء وإنما استحب التبر وما في معناه من الحلاوات لأنه يرد للصبر ما زانغ منه بالصوم كما حدثه ابن وهب فإن لم يكن فالحل لأنه طهور قال الأمامي عن ابن السكيت في شرح المنهاج ظاهر الحديث أنه لا بد من ثلاث غرات وبذلك صرح القاضي أبو الطيب ومن كان حكة استحب فطره على ما مر من تركه فإن جمع منه وبين التبر فسن (ص) وتأخير السجود (ش) أي يستحب ذلك وقد كان المصنف عليه الصلاة والسلام يؤخر بحيث يكون بين فراغه من السجود والفطر مقدرا ما يقرأ القارئ تحسین آية کافی الضاري (ص) وصوم يسير (ش) أي يوجب الشخص المسافر أن يصوم في سفره المباح للقطر وسبق شرطه لقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم أي ويكره القطر وأما قصر الصلاة فهو أفضل من تمامها لراحة الفقة والقصر سهولة الصوم مع الناس غالباً وأشهر بقوله (وأن علم خوة بعد الفجر) أي أنه يستحب الصوم للمسافر ولو علم أنه يدخل منه أول النهار وأما علمه عليه ثلاث شعور أو لم يعلم بذلك يجب عليه الصوم لكونه دخل وطنه أول النهار فلا رخصة في دفع ذلك التره (ص) وصوم يوم عرفان أو الحج وعشر ذي الحجة (ش) برهان صوم يوم عرفه مستحب في حق غير الحاج وأما هو فيستحب فطره ليتقوى على الدعاء وقد أفاضل النبي صلى الله عليه وسلم في الحج وأن صام عشر ذي الحجة مستحب واختلف في صيام كل يوم من العشر المذكور هل يعدل شهر أو شهرين أو سنة وهذا ما عدا الثامن والعاشر أما الأول فيعدل سنة وأما الثاني فيعدل سنتين ثم إن قوله وعشر ذي الحجة من باب قلب الجزع على الكل إذا المراد بالعشر التسعة الأيام من أوله وحطفه على ما قبله من عطف الكل على الجزء

المصنف يندب أصل السجود وهو كذلك في خبر تصدقوا ولو لم يجز عنه ما قال ابن العربي في كتاب السنة (ص) فيحصل القطر بخلافه أهل الكتاب كذلك السنة تقديم الامساك إذا قرب الفجر عن محظورات الصيام (قوله تحسین آية) انظر فإن الآيات فيها القصر وفيها الطويل ولكن القصداً للتقريب (قوله ليراحة الفقة بالقصر) أي ولتبراحة الفقة بالقطر وهذا فرق وقوله ولسهولة الحج فرقاً آخر وصعوبة الاتمام في السفر فرق آخر من حيث النقل وهو أن الله تعالى قال في الصوم وأن تصوموا خير لكم وجعلت السنة بالقطر (قوله وصوم يوم عرفه) ويوم التروية ويوم كرم الحاج صوم كل منهما والقطر في حقه أفضل وتنبصوم غير عرفه والتروية ولوحاج (قوله هل يعدل شهراً) وهو لشراح جهرام (قوله أو شهرين) وهو للطياب (قوله أو سنة) أي كما قال في الفخيرة (قوله وأما الثاني فيعدل سنتين الخ) قال الرسول صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفه أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده قال الأمامي معناه ونحوه شافي التي بعده يكرهه والأصل الثواب قال في ذلك ظاهره حصول ما تقدم من الثواب ولو صلصم ما ذكره فيه لكن وقع في عبارة بعضهم يعني ثلوثاً وأما فاضلاً لقوات التدبیر وان لم يناف الواجب (قوله من قلب الجزع على الكل) المناسب

أن يقول من اطلق اسم الكل على الجزء كما هو ظاهر (قوله محمودان) خبر عاشر وهو تأويله في ثلث حاجة لقوله أيضاً وقوله لا يكفر سنة لقوله عليه الصلاة والسلام صوم يوم عاشوراء ما احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله ورواه مسلم وغيره وقال عليه الصلاة والسلام ان عنت القابل لأهل الصوم والتاسع والعاشر ظلمات القابل حتى توفي فلم يصم التاسع فقد كآله القرطبي في تفسيره ولكن حديث ابن عباس ان الرسول عليه الصلاة والسلام كان يصومه فلا احتياط صومه ك (قوله العاشر من الحرم) أي ان المراد بعاشوراء العاشر من الحرم والمحدثان عرفة أفضل من عاشوراء لان عرفة محمدي وعاشوراء موسوي (قوله الادل والاقارب) أي الاخوان (قوله لا يذنبها) أي طريفة لا يذنبها أي الاكل والوجع أو سنة اصطلاحية كذا كان يمكن ثبوت المثابة فلا هذا ظاهر والظاهر ان مثله اعتقادنا سنة ولم تكن مؤكدة (قوله والا كصالح) هذا باق على أحد القولين من جواز والى متى عليه في الرسالة الحرمه اذا كان غير ضرورية (قوله ومسح رأس النبي) ذكر بعض أن رأس النبي مسح من وسطه الى ناحية ومن له أب مسح من ناحية الى وسطه كما قال عليه الصلاة والسلام (قوله لم يرد من ذلك الا الصوم والتوسعة) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة اه وضع أهله صلى الله عليه وسلم صام عاشوراء أو صام يومه وقال اذا كان العالم القابل صمنا التاسع اه أي وما عدا ذلك فاستصان من العلماء (قوله طاز كراهي) بان رزقه الله غلاما كافيا الآية (قوله فيه أنزلت الكعبة على آدم) اعلم ان آدم لما وصل الى مكان البيت نزل اليه جبرائيل بياقوته (٢٤١) حرام من ياقوت الجنة تلته نور الهاباب

شرقي وباب غري مقابل من ذهب من تيراجنة وفيها ثلاثة قناديل من تيراجنة تلته نور الهاباب من ياقوت ابيض والخز في الركن من ياقوت سبعة من ياقوت الجنة فوضعه على البيت فسدده ولم تزل عليه الى أن مات ولهم من العمر ألف سنة وصلى عليه جبريل والملائكة ودفن بحجفين كجليل ورفعت الصخرة بعده وقبل انه بنى البيت على حدودها ثم رفعت وقيل استمرت من قرونه حتى رفعت في زمن طوفان نوح صلى الله عليه وسلم من السبعة اللطيفة للشيخ شهاب الدين القلوبي وقوله وضعها

(ص) وعاشوراء وتاسوعاء (ش) عاشوراء وتاسوعاء أيضاً محمودان اليوم العاشر من الحرم والمثاني صيام يوم عاشوراء يوم تاسوعاء مستحب وانما أقدم المؤلف عاشوراء لانه أفضل من تاسوعاء لانه يكفر سنة وستة وستين في التوسعة على الادل والاقارب والتاسع من غير تكلف ولا اختناك سنة لا يذنبها ولا كره لا سيما لا يقتدي به . واعلم ان جهة اتصال التي ذكرناها تنقل في يوم عاشوراء فتتأخر خمسة الصلاة والصوم والصدقة والا كصالح والاعتقال وزيارة عالم عبادته من صوم رأس النبي والتوسعة على العمال أي ومن في حكمهم وتعلم الاطراف وقرآن سورة الاخلاص آت من توصلة الرحم لكن لم يرد من ذلك الا الصوم والتوسعة ويقي من الايام المرغيب في صومه يوم ثالث الحرم فيه طاز كراهي فاحتسبه وسابع غير واجب فيه بحث محمد عليه الصلاة والسلام وخامس عشر في القعدة فيه أنزلت الكعبة على آدم ومعها الرحمة ونصف شعبان لنسخ الآجال والنجس والتائبين للترغيب في ذلك بحيث عرض الاعمال فيهما وعدعيان من المرغيب في الصوم العشر الاول من الحرم وكره بعض صوم يوم المولد أي لانه من اعياد المسلمين (ص) والحرم واجب وشعبان (ش) يعني انه يستحب صوم شهر الحرم وهو أول الشهر الحرم وجب وهو الشهر الفردي من الاشهر الحرم وشعبان ثلث عشرة مارأيت المصطفى أ كرم صياماته في شعبان وعنه لما رأيت الرسول في شهر أ كرم صياماته في

(٣١٠ - خروشي ثاني) على البيت أي مكانه وعلى هذا فقوله أنزلت الكعبة أي صورته وفي مقر ربه أي أنزلت هدى النبي لها في الموضع الذي هو فيه (قوله ومعها الرحمة) المعية مجازية أي ومعها الوعد بالرحمة لفرجها (قوله ونصف شعبان لنسخ الآجال) أي فيكتب الملك الموكل بذلك في لوح الوقت الذي يموت فيه الشخص والعالم الذي يموت فيه وسلك الملك الموت (قوله بحيث عرض الاعمال) قال في القدمات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الاثنين والنجس وقال ان الاعمال تعرض على الله سبحانه وتعالى فيهما وأنا أحب أن تعرض على الله سبحانه فيها وأنا صائم (قائمة) . قال البدر اقتصر لاصوم يوم عرفة عن قضاء عليه وقوى به القضاء وعرفة معافا ظاهرا أنه يجزى عنها ما عافا على من نوى بفسله الجناية والجمعة فانه يجزى عنها ما عافا على من صلى الفرض ونوى القصة واقتصر النقل في المسئلة وكذلك يقال في عاشوراء وتاسوعاء نحوهما تأمل اه كلام البدر (قوله لانه من اعياد المسلمين) ينتقص يوم الجمعة (قوله والحرم) منه بغيره به جواز اضافته لجميع اعلام الشهور الى شهر رة السيوطي وقال بعضهم يحد كلها الا رمضان والربيعان أما رمضان فلما تقدم وأما الربيعان فلما تباعد فصل الربيع لان العرب كانت تسميه ربعا أولا والخريف ربعا ثانيا (قوله وجب) بل يندب صوم بقية الحرم الأربعة وأفضلها الحرم ثلث رجب فذو القعدة فالجمعة (انقل) هو صلى الله عليه وسلم صام شهر امثل شعبان بل كان يصومه كله أو الاقل على روايت طحاوي لاحتمال اشتغاله في حرم أو قبله بفضله محرم (قوله لما رأيت المصطفى الخ) في العبارة ملغى والنقد لما رأيت المصطفى اذا كان في غير شعبان أ كرم صيام من نفسه اذا

كان في شعبان وكذا قال فيما بهدأى فهو في شعبان أكثر صياما (قوله كان يصوموه الا قليلا) منه فلا يصوموه وخلاصته أنه يصومون أغلبه (قوله زاد في رواية مسلم الخ) قد روي أو داود والشافعي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان أحب الشهور إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصوم شعبان كان يصوموه الا قليلا بل كان يصوموه كله (قوله تأكيده) أي زاد وعبره بدون زائد تأديا لأن الأنخير بأن قوله زاد في رواية مسلم بل كان يصوموه كله يقتضي أنهم ليستزادوا على تسليم أنهم زادوا فلا وجه له تركها والاحسن أن المراد بل كان يصوموه كله في بعض السنين وهو اشراب انتقال ظالم للمصاييح ويمكن الجمع بطريق آخر هي أن يكون قولها وكان يصوم شعبان كله مجعولا على حذف أداة الاستثناء والمستثنى أي الا قليلا منه وبدل عليه حديث عبد الرزاق بلفظ ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر صياما منه في شعبان فإنه كان يصوموه كله الا قليلا (قوله أو يصوموه كله) كذا باو في نسخة جع ثامن لا يعني أن هذا منافي لقوله كان يصوموه الا قليلا (قوله ٣٤٣) ويستحب له أيضا قضاؤه وهل هو خاص بما إذا أسأله بقبته أم إذا لم يسأل فحب

شعبان كان يصوموه الا قليلا زاد في رواية مسلم بل كان يصوموه كله وخبر أم سلمة رضي الله عنها ما رأيت الرسول يصوم شهرين متتابعين الا شعبان ورمضان وجمع بعض بين رواية كان يصوموه الا قليلا وكان يصوموه كله بأن لفظه كله تأكيد أو يصوموه كله في سنيين بأن يصوم في ستمين أو وفي أخرى من وسطه وفي أخرى من آخره (ص) وإسالك بقية اليوم لمن أسلم وقضاؤه (ش) برى أن الكافر إذا أسلم في شهر رمضان فله يستحب له الأساءة في بقية ذلك اليوم ليعظم عليه صفات الاسلام بسرعة وأعماله يجب عليه الأساءة في باقي الشهر ويستحب له أيضا قضاؤه (ص) ويحب له القضاة (ش) أي ويحب له القضاة ليعظم عليه في السنة من كل صوم موسع في فضائله رمضان وغيره ليلادنه الطاعة في أول وقتها كالملازمة المؤداة في الوقت الموسع أما ما سبق في وقته كقضاها لم تكن كفارة متناهية كظواهر فواجب تحصيله ووصلها وأشار بقوله (وتابعه) إلى أنه يستحب أن يكون القضاء متتابعا لأن في القضاء متفرقا خلافا لما ذهب إليه من الباردة إلى القضاء لتراخي الآخر عن الأول (ص) ككل صوم يلزم تتابعه (ش) برى أن الصوم الذي يلزم تتابعه يستحب تتابعه كصيام كفارة البعث ثلاثة أيام وقضاها رمضان وصيام الجوارح والموالاة فانه فرقها جزأ أو يئس ما فعل وأما الصوم الذي يلزم تتابعه فانه يلزم تتابع قضاؤه أيضا وقوله ككل الخ فاعلمه كسوة وان كان المؤلف قد نص في باب البعث الكفارة على استحباب التتابع في الثلاثة الأيام إذا كفر بها فهو جزئي من جزئيات هذه القاعدة فليس هنا في كلام المؤلف تكرار لأن هذا أهم من ذلك (ص) وبه يكتمون نعم إن لم يبق الوقت (ش) معطوف على مرفوع عذب أي أنه سبب ابن عليه كصوم تمتع وقضاها رمضان أن يبدأ بفعل صوم التمتع ونحوه قبل صوم القضاء لم يبق الوقت عن صوم القضاء فانما الوقت عنه وجب تقديمه (ص) وقده لهم لم يعطش (ش) يعني أن من لا يستطيع الصوم وجه لهم لم يعطش سببه أن يفرج عن كل يوم بغير مناداة الكفارة الصغرى وقول المدونة لا قد يسهله أو الحسن أنه لا قد يسهله واجبة

القضاء أو فيه وفيما إذا أفطر بقية اليوم وهو الظاهر وأما يجب عليه الأساءة أي مع أن الواجب مقتضى القاعدة السابقة في قوله أو زوال عذر مباح لأنه لا بأس له الفطر مع العلم بربطه لأن الصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وكذا يقال في قوله وتنب قضاؤه (قوله ويئس ما فعل الخ) لا يعني أنه نصيحة ذم وهو إنما يكون في الحرم لافي خلاف المندوب الذي هو مكروه وأخلاف الأولى (قلت) لعله كفي بذلك عن الكراهة أي أنه مكروه لأخلاف الأولى (قوله وأما الصوم الذي يلزم تتابعه) يمتاز قول المصنف يلزم تتابعه وقوله يلزم تتابع قضاؤه صحيح لأنه لا بأس به مقتضى الاستعانة (قوله وان كان) الواو للعالم (قوله جزئي) أي فرع وذلك لأن الجزئيات إنما تقب للكل (قوله أي في كلام المؤلف في ذلك

الموضع تكرار) أراد بالتكرار أنه لا يمتنع الاستغناء أي لا يستغنى عما يأتي عما لا نال ما هنا أعم ولا يستغنى بالخاص عن العام فإذا علمت هذا اندفع ما يقال أن التكرار إنما يفسر الثاني لا لاول واعلم أنه لا حاجة لقوله أي في كلام المؤلف لأن المعنى عليه أنه لا يشترط خلافه وحاصله كافلنا أنه لا يستغنى بالآخر عما هنا فليس هذا تكرار مع ما يأتي لأنه لا يستغنى بالخاص وهو لا يفتقر العلم وهو ما هنا (قوله ويحبكم تمتع) أي أو قرآن وكل نقص في حج أو نهار أصاب فيه فالكف داخله على تمتع وأما قدم التمتع لأنه مقتضى القضاء موسع إلى رمضان الثاني والقاعدة تقدم المتصق على الموسع (قوله وجب تقديمه) لا يعني أن هذا وان كان مرادا لا يفهم من المصنف أن كلام المصنف في الاحتياط وعدمه وان كان كلام المصنف عقدا بما إذا لم يؤخر صوم قضاء رمضان حتى يدخل عليه رمضان آخر فان آخر ذلك فانه يستحب له أن يبدأ على صوم التمتع ذكر المواق (قوله لهم أعطش) ظاهره بفتح الراء والطاوع الاحسن بكسر الراء والطاوع لا منه شرع بأن الهرم والعطش ملازمه (قوله وقول المدونة لا قد يسهله) كلام المدونة في الهرم لافي الهرم والعطش كما هو ظاهر العبارة والحاصل أنه نص في الرسالة والجلاب على استحباب القدية لهم وحل

أما الحسن المدونة عليه وقال زروق في شرح الرسالة هو المشهور وأما قول الأشعي لا إطعام علسه وهذا هو الصواب من المذهب فهو اختيار لا يعول عليه خلافا للمواق وأما العطش فنص ابن حبيب على استحباب القديمة قال الشارح وهو معنى ما رواه ابن وهب بن نافع عن مالك لا إطعام عليه وأجيبا وحكي في النوادر عن ابن وهب عن مالك أنه لا شيء عليه الاقتضاه فقط قوله المواق على المؤلف بأن العطش قال لا شيء عليه الاقتضاه ولم يذكر غيره واعتمدنا لاجرم في مقال مقتضى كلامه لا إشراك وكلام المواق ان الرأى لا يقدية على العطش بحال اه (قوله خليل) أي الذي امتلا قلبي من حبه (قوله وان أوتر قبل أن تأم) أي لم يكن أن يري رزقي الله تعالى عنه كان مشغولا بدرس العلم (قوله وكن صياما مالخ) أي ما كان صياما يوم ثلث الأيام لان اليوم الأول بحسنة وهي بعشر أيام والحادى عشر أول العشرة الثانية والحادى والعشرون أول الثالثة والحكم للغالب فلا مرد للنقض بأول يوم من شوال ثم يقال لا يخفى ان في ذلك تعدينا فنؤدى الى اعتقاد العائى الى حوب وهو امام (قوله صيام أيام البالي البيض) أي قد حذف المضاف الى الموصوف والموصوف (قوله كستمن شوال) في خبر أبي أيوب ومن (٢٤٣) صام رمضان ثم أتبعه ستان من شوال فكأنما صام الدهر الحسنة بعشر شهر رمضان

أما لو قدر على الصوم في زمن آخر اليه ولا فدية عليه لا وجوب ولا نكاح (ص) بصوم ثلاثة من كل شهر (ش) أي زيادة على الخميس والاثين لانهما مستحبان مستقلان أي بسبب صيام ثلاثة أيام غير معين من كل شهر فغير أي مرة أو صائى خليلي ثلاثة لا أدهن بالسواك عند كل صلاة وصيام ثلاثة أيام من كل شهر وان أوتر قبل أن تأم وكن صياما مالخ أول يوم من الشهر وحادى عشره وحادى عشره (ص) وكذا كونه البالي البيض (ش) يعني أنه يكره صيام أيام البالي البيض ثالث عشر الشهر وثالثه وصفت البالي بذلك ليساضها للتر وانما كرم صليها لمخافة اعتقاد وجوبها وفراد من التعديد وهذا اذا قصد تعيينها أمالو كن على سبيل الاتفاق فلا ثم شبه في الكراهة قوله (كستمن شوال) خوف اعتقاد وجوبها وهذا اذا صامها متصلة بمرضان متواليه مظهرها معتقدا سنة اتصالها لا فلا كراهة ويكره نصف أن يصوم الا بذنوب المثل ومن مكرهات الصوم الوصال والخول على الاهل والنظر اليهن وقبول القبول والعمل واحتمال الفهم كل رطله طعم واكثر التوهم ثم قاله عياض وابن جرير (ص) وذوق طعم وعك ثم يجبه (ش) ذوق الطعام اختيار طيبه والعك اسيم كل صمغ يجمع منه عاكلا وباتمه عاكلا وقدهك بعك بضم اللام علكا بفتح العين أي مضغه ولا كدوج الرجل الشراب من قيعا ذار به والمعنى أنه يكره لما تم فراضا أو فلا أن يذوق الخ الطعام ثم يجبه خوف سبق وكذلك يكره ذوق العسل والخمل أو مضغ الطعام للصبي أو مضغ البان والعك وما أشبه ذلك ثم يجبه فقوله وذوق طعم أي تناول ملح لصمغ فطامه على عك لا لأنه لا مذاق وانما يجمع على حذوقه * علفنا بتناولها باردا * أي أن تلها وتقدر مضغ لا قد ينفع عليه (ص) ومدوا أو سخر زمينه (ش) الحفر بفتح الفاء مرض بالاسنان وهو فساد أصولها بصبي أنه يكره مداواها لحفر زمن الصوم وهو التهلر أشبه الانفاك كان في صمد الى الليل شر كما أشار

الزوجه السرية فظاهر أنه لم يعتقد السنية وانما اعتقاد السند لا يكره أو قل ما هنا أن يكون خلاف الأولى لأن يكون مراده مطلق الطلب وخو (قوله ثم يجبه) من جهة تصوير المسئلة أي يفكر بأن نصب كلهم موافقا للشارح ويحتمل أن يكون مستأنفا غير المارفع أي عصبه وجوبا لما يظنهم وعليه فان أسكه بضم أوله بضم منه شيئا حتى دخل وقت الغروب هل يأثم لا منقطة وصوله من منه الى حلقه أم لا وعك من باب قتل مصباح (قوله كل صمغ يجمع) عبارة المصباح والعك وزان كل كل صمغ يجمع من لبان وغيره فلا يسيل والجمع عاكلا واعكلا اه والحاصل أنه أراد بالعك كل شيء موضع تحت الاضراس لا ذنوب بل يتصل ببعضه ببعض (قوله اذارويه) أي أهداه اذا تفرق ذلك علت أنه لا يضر على الشارح حتى تصير بصمغ لان الصمغ لا يتناول البان ونحوه وقوله والمعنى أنه يكره للصائم فراضا أو فلا أن ذوق الخ الطعام ثم يجبه (ش) أي لو لم يصنع محتاجا لوقته (قوله أو العك) تقدم ان العك طعام فلا تناسب علفه على البان (قوله وما أشبه ذلك) لاجل أنه لان العك يتم ذلك (قوله ثم يقد مضغ لا قد ينفع عليه) أي يخصومه قد يقال عدم صحة السلط قرينة على تقدير مضغ (قوله زمينه) مفهوم زمينه مجازا وانه لا يلائم وصل منه شيء الى حلقه ثم اراه هل يكون كهيوط الكل ثم اراه لا وهو ظاهر لان هيوط الكل ليس فيه وصول شيء من الخارج الى الحوف بخلاف دوا الحفر (قوله بفتح الفاء) أي وسكونها

الزوجه السرية فظاهر أنه لم يعتقد السنية وانما اعتقاد السند لا يكره أو قل ما هنا أن يكون خلاف الأولى لأن يكون مراده مطلق الطلب وخو (قوله ثم يجبه) من جهة تصوير المسئلة أي يفكر بأن نصب كلهم موافقا للشارح ويحتمل أن يكون مستأنفا غير المارفع أي عصبه وجوبا لما يظنهم وعليه فان أسكه بضم أوله بضم منه شيئا حتى دخل وقت الغروب هل يأثم لا منقطة وصوله من منه الى حلقه أم لا وعك من باب قتل مصباح (قوله كل صمغ يجمع) عبارة المصباح والعك وزان كل كل صمغ يجمع من لبان وغيره فلا يسيل والجمع عاكلا واعكلا اه والحاصل أنه أراد بالعك كل شيء موضع تحت الاضراس لا ذنوب بل يتصل ببعضه ببعض (قوله اذارويه) أي أهداه اذا تفرق ذلك علت أنه لا يضر على الشارح حتى تصير بصمغ لان الصمغ لا يتناول البان ونحوه وقوله والمعنى أنه يكره للصائم فراضا أو فلا أن ذوق الخ الطعام ثم يجبه (ش) أي لو لم يصنع محتاجا لوقته (قوله أو العك) تقدم ان العك طعام فلا تناسب علفه على البان (قوله وما أشبه ذلك) لاجل أنه لان العك يتم ذلك (قوله ثم يقد مضغ لا قد ينفع عليه) أي يخصومه قد يقال عدم صحة السلط قرينة على تقدير مضغ (قوله زمينه) مفهوم زمينه مجازا وانه لا يلائم وصل منه شيء الى حلقه ثم اراه هل يكون كهيوط الكل ثم اراه لا وهو ظاهر لان هيوط الكل ليس فيه وصول شيء من الخارج الى الحوف بخلاف دوا الحفر (قوله بفتح الفاء) أي وسكونها

(قوله ومنه) أي ومن الزيادة معنى الزيادة التام بالمرض وإن لم يحدث في ذلك المرض زيادة غيره أي غير ذلك المرض (قوله فلا بأس بمنهارة)
 الفلأمران المراد التنبؤ قال في له فان قلت سبب كفي الحجمة أنها تكره وظاهره وإن علق ضرر ما عساه كرهنا أن مداواة الحفر
 جاز تمع خوف الضرر قلت الفرقان بحجة المرض مظنة القطر لأنه يحصل به من الوهن ما لا يحصل من مداواة الحفر بخلاف مداواة
 الحفر هذا ما لم يخف من ذلك الحجمة فلا بأس به فلا كراهة في ذلك ولو لم يخف من ذلك الحجمة فلا بأس به فلا كراهة في ذلك ولو لم يخف من ذلك الحجمة فلا بأس به
 يشده لانه أقصر على أقل القليل فكما كثر المكرر كان أولى بالكراهة (قوله أو أسبوع) أي كأن يقول على صوم كل أسبوع من أول
 كل شهر وقوله أو شهر كأن يقول على صوم كل شهر يجب (قوله أو عام) كأن يقول كل عام فيه نصب فعلى صومه (قوله أن علمت
 السلامة) أراد بالعلم ما يمتثل للثمن (قوله والشئ) أي الشخص الشئ دليل قوله رجل أو امرأة (قوله أن قبل زوجته) أي قصد
 لذاتها وجودها لا لإدراج أو رجة أي بدون قصد وجود فلا كراهة ولكن الظاهر عدم قيدا باعتبار المتقدم في الوضوء كما أفاده بعض
 الشيوخ رجه الله تعالى وجهه ظاهر لأن الصوم الامساك عن هذا المذ كوراء فلا يلزم على من يكن صائما (قوله أو يابس) قال أشهب
 ليس البس إذا خفف من القلة والقلية أخف من البشارة والبشارة أخف من العيب الخارج على شيء من الجسد ترك ذلك كله أحسن البنا
 فيهم منه إن البشارة كونه محضها مثلا والملاعبة أهم من أن تكون مع ليس أو حصى (قوله أو ينظر أو

(٣٤٤)

باليه بقوله (الاحقر ضرر) في الصبر فلا بأس بمنهارة لاشئ عليه أن سلم فإن اتلع الهواء
 غلبة قضى وفي العدا الكفولة والمراد بالضرر خوف حدوث مرض أو زيادته ومنه التائب
 وإن لم يحدث فيه زيادة غيره وما تقدم من أنه إذا خاف الضرر فلا بأس بمنهارة محله لم يخف فلا بأس
 أو شديداً أو لا أو لا واجب كما تقدم ما يأتي (ص) ونزود مكرر (ش) أي عمن المكرهات
 أيضاً ندوم مكرر كليس وغيره وقته على نفسه كلفرض لانه باق على كسل فيكون
 لغیر الطاعة أقرب وأيضاً التكرار مظنة التردد ولا مفهوم ليوم أي أو أسبوع أو شهر أو عام
 وأما يوم أو أسبوع أو عام معين فلا كراهة (ص) ومقدمة جاع كقوله وفكر أن علمت السلامة
 (ش) يعني أنه يكره لشاب والشئ رجل أو امرأة أن يقبل زوجته وأمنه فهو صائم أو يابس
 أو يلباغ أو ينظر أو يفكر على المشهور إذا علم من نفسه السلامة من مذنب ومنه وانعاط
 على قول ابن القاسم وجعل المؤلف بين المثالين لانه لو أقصر على القلة لتهوهم أن الفكر لا شئ
 عليه فيه أو على الفكر تهوهم أن القلة حرام لأنها أشد (ص) والاحرم (ش) أي أن علم عدم
 السلامة أو شك فيها حرمته في الشارع وكلام القضي يشده أنه لا حرمته مع الشك ولا شئ
 عليه إن لم يحصل شئ مما تقدم فإن حصل فالقضاء والكفارة في المني والقضاء فقط في المني
 إذا لم يأت على قول ابن القاسم خلافاً لابن الحبيب (ص) وحجامة من ينظر فقط (ش) أي وما
 يكره أيضاً الحجامه أو الفصد في حق الصائم المرض مخافة التفرغ فيه ودعي ذلك إلى غيره وهذا
 إذا شك في السلامة وإن علمت بغيره وإن علم العطب حرمته فهذا التفصيل هو المشهور (ص)

يفكر على المشهور) لفظه على
 المشهور راجع لقوله أو ينظر أو
 يفكر ومقابلته ظاهر الكتاب أنها
 ليس بأكبره ومن يتخصص الكراهة
 بجهل أو شدة أهله تت (قوله)
 وانعاط الخ) أي ابن القاسم يقول
 بالقضيه في الانعاط ورواه ابن
 وهب وأشهب في المسدودة عن
 مالك سقوط القضاء وهو المعتمد
 (قوله أو شك فيها حرم) أي أو ما
 انقضى عدم السلامة فلا يحرم
 عليه ذلك عب (قوله وكلام
 القضي يشده أنه لا حرمه مع الشك)
 قال القضي من كان يعلم من عادته
 أنه لا يعلم من الزوال أو يعلم مرة
 ولا يعلم أخرى كان ذلك محرماً
 عليه ومن كان يعلم من عادته

وتلوع

السلامة من ذلك وأنه لا يكون عنه إزال ولا مذي كان ذلك عابها أه انظره

فأه بقضاء الحرمه مع الشك فالأولى أن يقول كلامه بقضاء الاحتمال مع علم السلامة وأما الحج فسأني في قوله كيدستلخ معن
 غير ما أوال صلاة فقد قدمها في قوله وجب قضاءه مطلقاً أه (قوله خلافاً لابن الحبيب) ورض ابن الحبيب في فكره ونظره لم يستم
 فلا قضاء أنظر أو أمضى الشك أه أي أو إذا استدام بالقضيه (قوله وحجامة من ينظر فقط) احترازاً عن الصحيح فلا يكرهه إن شك في
 السلامة وأولى أن علمها فإن علم عدمها حرمته فتحقق مع المرض في حالي علم السلامة وعلم عدمها ويحتل في حله الشك فيكره
 للمريض دون الصحيح كذا يشهد ما لم يطلب وتبعه الشيخ سالم ثم جعل المنع فيها أن لم يخش تأخره فلا بأس به ولا بأس بغيره وإن
 أدت إلى القطر ولا كفارة عليه حيث ولو الفصد كالحجمة فتكره للمريض دون الصحيح كافي الحجاب عن الزيادة ويحتل أن يقال أنها أشد
 لأنها تقضي من جميع البدن بخلاف الحجمة في الرأس فقط (قوله وهذا التفصيل هو المشهور) ويبحث عجم بما أحاطه المرض لا يتأتى
 أن يعلم من نفسه سلامة فهو من يجعل في فكره ومقابل المشهور كراهة الحجمة علمت السلامة لا في شرح شب خلافاً لوجه
 أنها تكره للمريض في حله الشك وعلم السلامة وتحرم في حله علم عدم السلامة وأما الصحيح فتكره في حله الشك وتحرم في حله علم عدم
 السلامة ويحجز في حله السلامة وهو ظاهر

(قوله التطوع بعبادته من صوم) أي صيام غيره وكذا ما لا يؤكده كعاشوراء ففي ابن عرفة أن ردت في جميع صوم يوم عاشوراء انقطعوا و
 فضله التماسه والراجح الاول (قوله أو صلاوة) أي خذرت أو إذا كان عليه فضا صلاوات فيصوم عليه التخلل وفي شرح شب أن
 قول المصنف أو قضاه خاص بالصوم وأما العبقة فهو عام في الصوم والصلاة (قوله فلا يجوز في زمن غيره) وان فعل الخ) عبارة شب
 تصدير بأن ذلك في الصوم والصلاة (قوله أم لا) وهو الظاهر (قوله تخير شهر أو صامه) هذا إذا سأل وجب الشهور وعند في الشك
 فيها فلو شك في شهر قبل صومه هل هو شعبان أو رمضان وقطع فيما عداهما (٣٤٥) أنه غير رمضان صام شهرين وكذا لو شك

هل هو شعبان أو رمضان أو شوال
 فله يوم شهرين أيضا ولو شك
 هل هو رمضان أو شوال وقطع
 فيما عداهما أنه غير رمضان صام
 شهر واحد إذا كان رمضان
 فلا اشكال وإن كان شوالا كان
 قضاء له ح انظر ح وانظر
 لو شك هل هو رجب أو شعبان أو
 رمضان هل يطالب بالثلاثة وكذا
 يقال في كل (قوله اللهم الآن
 تريد بالالتباس) أي والمراد يدفع
 الإرادة على التحقيق فإن لم يمت هذا
 مجاز والجاز لأنه من قرينة
 ولا قرينة قلت هذا على مذهب
 من لا يشترط وجود القرينة
 فإن قلت ما علاقة الجواز قلت
 مجاز امره علاقة التقيد لأن
 الالتباس هو التردد على حد سواء
 أطلق وأرد به مطلق التردد (قوله
 لأقبح) أي ولو تعددت السنون
 فلا يجوز شعبان الثانية عن
 رمضان الاولى ولا شعبان الثالثة
 عن رمضان الثانية وهكذا
 وظاهر الشارح أنه من عطف
 الجمل حيث قدرتين والاولى ان
 المصنف يحذف أي لا ملابله
 موصولة أو موصوفة (قوله عطفًا
 على متعلق الظرف المنقضي) وهو
 لأن اثنين ومراد مطلق الارتباط

وقطوع قبل نذرا وقضاه (ش) أي ومعهما مكره والتطوع بعبادته من صوم أو صلاوة أو غيرها
 قبل براءة الغنم من واجب عليه من ثلث العبادات من نذر غير معين أو قضاه لما عليه من الالتزام
 الغنم بذلك فسمى في رامتها فإن فعل صبح تطوعه لم يمت تعين الزمن لشيئ منها ثم يأتي بمقابلته
 وخرج بغير المعين المعين فلا يجوز في زمن غيره وان فعل زنه فضا أو انظر هل تطوعه صحيح
 أم لا تعين الزمن لغيره ولا راحة في التطوع قبله لعدم اشتغال الغنم به قبل زنه (ص) ومن
 لا يمكنه رؤية ولا غيرها كسب كل الشهر (ش) يعني أن الذي لا يمكنه رؤية الهلال في أول
 شهر رمضان ولا يمكنه أن يسأل عنه غيره كسب ومجوس ونحوهما فإن الواجب في حقه أن بكل
 الشهر ثلاثين يوما كالجزم الهلال أشهر كسرة فله بكل كل شهر ثلاثين يوما وهذا إذا علم
 الأشهر ببليل قوله بعد وأن التيسر وظن شهر أصامه واحترز بقوله لا يمكنه رؤية ولا غيرها
 من الذي يمكنه ذلك فله كغيره من المطابقين فيعمل على ما ثبت عنده (ص) وإن التيسر وظن
 شهر أصامه والاختير (ش) يعني فإن أشكل أمر الشهر وعليه بأن لم يعرف رمضان من غيره
 مع معرفة الأهلة أو التباسها فإن ترجع عند شهر أنه رمضان يفتي على ثلثه وصامه وإن احتسب
 عنده الاحتمالات تخير شهر أو صامه فإن قلت كيف يحصل التيقن مع أن المؤلف فرض المسئلة
 في الالتباس وهو التردد على حد سواء أو لا يس مع التيقن اللهم الآن يريد بالالتباس عدم
 التحقيق أي فإن لم يمت شهر من الشهور وعدم التحقيق شامل للظن (ص) وأجرا ما بعده
 (ش) يعني إنما إذا علم على ثلثه أو تخير ثم زال الالتباس وجهه فله أحوال أربعة أشهر إلى أولها
 بهنأى أو أجرا الشهر الذي فيه أصامه بعد رمضان اتفاقا يكون قضاءه وأشار بقوله
 (بالبعد) إلى أنه إذا صام شهر متأخر عن رمضان لا بد أن تكون أيامه أيام رمضان في العدد
 فأوصاهم شوالا أو صامه كملان أو أنقصه حتى يوما أو الكامل رمضان فهو معين وبالعكس
 لا قضاء وكذلك إن تيقن أنه صام ذلك الحجة لا يمتد يوم العيد ولا أيام التشريق ويصير ما بقي
 أي بقوله هنا البعد مع الاستخفاف به بما في من قوله والقضاء بالعدول لا توهم أن لهذا
 حكما يخصه غير ما يأتي في غير ما تيقن ولو أنقصه العذر وعدم تعدد ثلثها بقوله (لا قبله) أي
 لأن تيقن أن الذي أصامه قبل رمضان فلا يجزئ وقوعه قبل وقته وثلثها بقوله عطفًا على
 متعلق الظرف المنقضي (ص) أو يفتي على شك (ش) أي أو لم يمت حتى يفتي على شك ولا طرا
 عليه شك غير فلا يجزئ عندئذ القاسم لاحتمال وقوعه قبله ولا تبارك الغنم إلا سيقن ويجزئه
 عند أشبه وإن الماحشون ومنحوتون ورجحه ابن ونس لأن فرضه الاحتياط وقد فعل فهو على
 الجواز حتى يكشف خلافه وحل كلام المؤلف عليه بحمله معطوف على التثبت بسبب وإبها

فلا شاقا أنه حسب تقدير الذي قدز من متعلق معذوف وهو كائن لأن التقدير لأن تيقن أن الذي صامه كائن قبل رمضان (قوله أو يفتي على
 شك) أي على الظن والتمسح لأن الظن ثلاثة كائن قوله أجرا ما بعده لأما قبله ما بعدهما كائنه ما بين ردتهم حل فيما اتفقا على شك
 يطالب بالشوم أو يصير حتى يتحقق الأمر أو مال البذل لا مل يطوع على نقل ومن جعل ما يتحقق به الأمر أن قضى من غير بعض
 شهر رمضان فيها فإن قلت هو في الشك فعل ما أمر به طرا ولم يمت خلافه قلت انما عطف مع الشك لأنه ما دام قائما عند
 لم يمت ذهب وقت قطعا فطلب منه أو لا احتمال وجود وقته وثالث الاحتمال تأخر وقته عن الفصل الاول لم يسلسل للشرح (قوله
 فهو على الجواز) الاولى أن يفتي فهو على الاجزاء (قوله معطوف على التثبت) أي التصدق وقوله أجرا ما بعده هو التقدير وأجرا

فأثبت أنه بعد ما بقي على الشك (قوله وفي مصادقه) أي وفي عدم إجزائه عند مصادقه له وهو الذي حكاه ابن رشد عن ابن القاسم
 ووجه عدم الإجماع أن ما إذا تبين أنه بعد مجزئ أجاب ت بأن مصادق من الأدلة وما بعد من القضاء بفقر في باب القضاء
 ما لا يتفرق في باب الأدلة إجزائه وهو الذي جزمه النجدي وفي النوادر الإجماع ابن القاسم كذلك بعض الشراح وبعض في إجزائه الخ
 وهو المتبادر من تقرير شارحنا والاول أقر ببلانسته لقراب التي هو قوله لأقبحه (قوله وجعل الخ) المناسب العموم من الظن
 والشك كما هو مفاد البيان وان كان وجهه ظاهرا (قوله وعلى إجزائه المصادقة) أي وعلى القول بإجزائه المصادقة أي أحد القولين المشار
 لهما بقوة وفي مصادقه (قوله إن حدثت شك الخ) ليس المراد أن حدثت شك في مسئلة المصادقة بل المراد أن حدثت شك إن كان شك
 في صورة المسئلة أم شك وصام ثم بعد أن خرج من السج من ملاحظه شك آخره التفصيل الذي قلناه وأما على القول بعدم إجزائه المصادقة
 فلا يجزئه في كل صورتين صورتين وأما على القول بإجزائه المصادقة فيصير في الصورة الاولى كما صرح به الشارح (قوله وعن هذا
 احتزرت) وجهه تغير الشك أن الشك الاول (٢٤٦) كان عاما في جميع السنة وهذا في بعضها (قوله مطلقا) يجوز بعضهم نسبته

على التمييز ويجوز ناصبه على الحال
 لكن يجي المصدر حالا مع
 (قوله نية) أي نية الصوم هذه
 أصل النية وأما النية الكاملة فان
 ينوي القرية الى اقله نادعا فترضى
 عليه من استغرق طرفي النهار
 للاستسقاء عن الطعام والشراب
 واجتماع ومثل ذلك يقال في نية
 الصلاة قل ابن رشد ولا يظهر كمال
 البدور في بين الصلاة والصوم في
 أن الاولى تركها لتلطف (قوله بخلاف
 الاغمة والجنون الخ) في عب
 بخلاف الاغمة والجنون في بطلان
 النية السابقة عليهما ان احترا
 لطلوع الفجر والابصر كسباني
 اه وسياق ما بينت محته (قوله
 وقصد الماضي) أي وقصد صوم
 الماضي وهو الجسر الذي مضى
 من اليوم وفي الحقيقة الحال ليس
 القصد بل المقصود (قوله أومع
 القبحر) أي وقف مصاحبه

بقوله (وفي مصادقه تردد) يعني أنه اذا تغير شهر أو صامه ثم علم بعد ذلك أنه رمضان فهل يجزئه
 أم لا ترد للآخرين وجعلنا كلامه على المختصر وأما الظاهر فلا ينبغي أن يجزئ فيه التردد بل
 يقطع فيه بالإجزاء تبعا لبعض وعلى إجزائه المصادقة قال النجدي إن حدثت شك هل كان
 ما صامه رمضان أو ما بعد أجزأ أو ما من شك هل كان هو أو ما قبله قضاء اه وعن هذا احتزرت
 بقولي ولا طرأ عليه شك (ص) وجهه مطلقا فيميتية (ش) يعني أن شرط صحة الصوم فرضا
 كان أو غيره النية البتة وأول وقتها الغروب حتى الفجر ولا يضر ما حدث بعده من الالكل
 واجتماع والتميم بخلاف الاغمة والجنون والحض والتفاس كما يأتي فلا تكتفي النية قبل
 الغروب عند الكفاية ولا بعد الفجر لأن النية قصد فعل الحاض محال عقلا ونص القاضي
 عبد الوهاب على أنه يصح أن تكون النية مقارة للفجر وعليه بنه بقوله (أومع الفجر)
 وجهه ابن رشد وهو القياس لأن الأصل في النية أن تقاين أول العبادة وانما يجوز الشرع
 تقديمها المشقة فخر الاقتوان ولا بد أن تكون النية جازمة لا ترد في بقا لا تصح نية صوم
 غدا إن كان من رمضان ولا يضر التردد بعد حصول الظن بشهاده واستصحاب كاتر يوم
 من رمضان أو باجتهاد كاسر وليس عليه استصحاب كراهي الفجر بل إن لا يحدث
 ما يقطعها قبله فلا طلع الفجر اعتبره هو عليه من صوم أو فطر (ص) وكيف نية قبل ما يجب
 تتابعه (ش) المشهور أن النية الواحدة في حق الحاضر تكتفي في الصوم الذي يجب تتابعه
 كصوم رمضان وكفارة وهي صيام شهرين في حق من أبطل صومه متعمدا كما يأتي وكفارة
 القتل وكفارة الظهار والتسدي المتتابع كن نذر صوم شهر بعينه لأن كل عبادة يجب تتابعها
 يمكن فيها النية الواحدة كركعات الصلاة وأفعال الحج وأشعر قوله كفت أنه شديب التبيت
 كل ليلة هو كذلك أما ما كان من الصيام يجوز تفرقة قضاء رمضان وصيامه في السفر
 وكفارة اليمين وفدية الأذى فلا يكتفي في ذلك النية الواحدة ولا بد من التبيت في كل ليلة لقوله

لطالع الفجر وليس المراد وقته في الجز من الليل التي اتصل به الفجر بل المراد وقت مقارنته لطلوعه ويقال مثله
 في قوله كتر عما هو مكحول أو مشروب طلوع الفجر فله عجم عند قوله ووجب أن ظهرت (قوله وانما يجوز الشرع الخ) نصريح بان
 تقديم النية جائز وأما المقارنة فلم يبين من المصنف الجواز وكذا لم يبين من النقل إلا الإجزاء (قوله بجزمة) أي يجوز زعم أي يتبعها
 من الصوم (قوله شهادة) أي لأن الشهادة بطلان الشهر وجب الظن بمصومه (قوله ليس عليه الخ) ظاهره لا وجوبه لا بد أن يكون الشهادة
 أن النية الواحدة الخ خلافا لابن عبد الحكم ومنشأ الخلاف هل هو كالعبادة الواحدة اعتبارا بركعات الصلاة أو أفعال الحج أو كالعبادات
 المتعددة لعدم فساد ما مضى منه (قوله كركعات الصلاة) ولا يقال حيث كان الصيام كالصلاة يلزم عليه بطلان جميعه بطلان يوم
 منه لا تقول أنما يلزم ذلك في العبادة التي يتوقف آخرها على أولها وأما التي لا يتوقف آخرها على أولها فلا تطل بطلان بعضها لأن ذلك
 أن تصوم بعضهم رمضان وتقطر بعضهم ولا يلزم كفضاضة صومهم بعد الفطر في الباقي وأما الصلاة فتتوقف آخرها على أولها ولا يقال
 بردي على هذا الجواب كفارة نحو الظهار فأنما أبطل بطلان بعضها لأنهم لم يشرعوا في شديب قبله لم يشرعوا في غيرها

(قوله وقدنا كلامه بالخاضر) لاحاجة لهذا التفتيد لأن كلام المصنف صريح في إخراجها (قوله لا مسرود) أي لا مسرود وغير واجب التتابع وهو معطوف على ما من قوله لما يجب تتابعه وانقاد هذا التبع لأن شرط العطف بأن لا يصدق أحد مع ما قطعنا على الآخر فلا يصح إخراج رجل لا يزيد فله السبي في نيل العلف بالمطاف بلا والمسرد يصدق واجب التتابع فلا يمكن بقدر هذا التبع صدق أحد مع ما قطعنا على الآخر (قوله أو نذر وما الخ) أي أو نذر (قوله الأجرى) بفتح الألف وسكون الباء الواحدة وفتح الهاء مع النسبة إلى الأجر بفتح الجيم بالقرب من زخائن (قوله أو نحويه وتكرره) أي فاشبه رمضان (قوله لأن قطع) معطوف على مقدار يعقوبه وكفت أي وكفت نسبة لما يجب تتابعه واستمر لأن قطع وبهذا سقط ما قبل كان المناسب أن يقال لأن قطع أو العطف ثم التفتيد في هذا ونظاره أن يقال إن المعطوف محذوف وان شرطه (قوله لأجل مرض) إشارة إلى أن الباقي يذكر من نسبة وقوله أو سقر الخ إشارة لما دخل تحت الكاف ويحل تحت الكاف أيضا القطر (٢٤٧)

ناسيا أي نسيب قطر أو ناسيا
فيقطع التتابع على المشهور لا لآخر
ناسيا مع نسيب فلا يقطع تتابعه
على المعتمد من قطر عبد الله
بوجوب التتابع كما يقتضيه كلام
الطبيب (قوله ولو تعادى على
صومه) لا يخفى أن هذا يعقوبه
وذكرنا الخ (١) أن الشارح حل قول
المصنف لأن انقطع تتابعه على
الانقطاع بالفعل فيقضي الغياب
لكلام المسوق مع أنه ضعف
فإن حل المصنف على أن المراد
لأن انقطع وجوب التتابع مع
بل بدل عطف قول المصنف أولا
لما يجب تتابعه وقوله سابقا في
الحيف وجوبهما محل الحيف
ينع وجوب الصوم إلا أن خسر
بأنه إذا نسي القطر ناسيا في أثناء
الصوم فلا تأنه عليه يقطع
التتابع مع أن وجوب التتابع لم
يقطع (قوله وفي العتية) هذا
هو المعتمد وكلام المسوق ضعيف
وأما المكروه فحكمه عند التخي حكم
من أقطر ناسيا وعند ابن نونس حكم

لما أي لصوم الذي وقوله يجب تتابعه صفة أو صفة وقدنا كلامه بالخاضر لخرج المسافر فلا
يدله من التتبع في كل ليلة فله في العتية والمرضى يلحق بالمسافر (ص) لا مسرود يوم معين
(ش) يعني أن من كان يسرد الصوم دائما ونذر وما معينا يصوم في بقية عمره كالشيخ أو
الجنس دائما لا دلهم من التتبع في كل ليلة قال الأجرى وهو القياس وحكي ذلك في البيان
عن ابن القاسم قال وهو الصحيح وهو مذهب مالك في المدونة وقيل لا يحتاج إلى التتبع في كل
ليلة بل تكفي التبعة الواحدة من أوله في المسرد واليوم المعين إليه أشار بقوله (وروي على
الاكتفاء بينهما) أما المسرد فلا نالتابع يحصل له الشبه بربضه أو ما به وأما المنذور
المعين فلخرجوه بتكرره يومين زمانه (ص) لأن انقطع تتابعه بكم مرض أو سقر (ش) تقدم
أن الصيام إذا كان يجب تتابعه فله تكفي فيه التبعة الواحدة وذكرنا لماذا انقطع التتابع
بالقطر لأجل مرض أو سقر أو حيف أو ناسي فله لا يمنع تجعيل التبعة لبقية الصوم لعدم
تواليه فلو تعادى على صومه في سقره أو مرضه أجزأ ذلك من غير احتياج إلى نسيب نسبة كافى
المسوق وفي العتية لا يمنع التتبع في كل ليلة ولو استمر على الصوم (ص) ونبهناه (ش)
عطفه على النسبة التي هي شرطه لا بنافي أن شرطه صحة وجوب لأن المؤلف قدم أن كلا
من الحيف والناسي مانع من الوجوب والصحة فالنقطة شرط فيها فالاعتراض غفلة عما مر في
باب الحيف (ص) ووجب أن يظهر قبل الغير وإن غفلة (ش) أي أنه يجب الصوم على
من رأت علامة الطهر قبل الغير وأن كان ذلك بغفلة ولو تغفلت الأبداء للغير بل ولو تغفلت
أصلا فنقول المدونة غفلة لا مفهمه لأن الطهارة ليست شرطاً فيه بخلاف الصلاة فلا
مفهوم لقوله قبل الغير بل من شأنه ما إذا رأت العلامة مع الغير فله يجب عليه الصوم كما
استظهره الشيخ كرم الدين (ص) ومع القضاء انشكك (ش) يعني أن من شك هل
رأت الطهر قبل الغير أو بعده فله يجب عليها الصوم لاحتمال طهرها قبله والقضاء لاحتماله بعده
ولا يزال فرض صغيرين وسواك شك حال التبعة أو طرأ الشك ابن رشد وهذا بخلاف الصلاة
فإنها لا تؤثر بقضاء ما شكك في وقته هل كان الطهر فيه أم لا فإنها انشكك هل طهرت قبل الغير

المرض (قوله فالنقطة شرط) عدم شرطه لتابعه لا في الحقيقة عدم مانع كما قال ابن رشد لأن الفقهاء يستعملون الشرط في عدم المانع
(قوله فالاعتراض غفلة عما مر في باب الحيف) حاصل الاعتراض أن كلام المصنف يفيد أنه يجب على الحائض الصوم إلا أنه لا يصح إلا إذا
حصل اليقاع وما حصل الجواب إن عطفه على شروط الصحة لا بنافي أن شرطه وجوب كالتشرط صحة والدليل على أن شرطه في الوجوب كانه
شرط في الصحة أن كلام من الحيف والناسي مانع من الوجوب والصحة فيكون التفاسر طاهما (قوله أن طهرت) أي أدت علامة الطهر
ومعاصرة القصة لا تنتظر ههنا بل من رأت العلامة سواء كانت معتادة الخوف أو القصة وجب عليها الصوم (قوله ومع القضاء انشكك)
المراد من الشك مطلق التردد هل ترك اللفظ بالنية المنيعة أولى من اللفظ كالصلاة والظاهر لأقر بين الصلاة والصوم اه (قوله وسواء
شكك حال) أي وسواء كان هذا الشك المذکور حال التبعة فيكون المعنى أنه يجب عليها التبعة الصوم وقوله أو بعده جامع بين أنما أو لا وت
الصوم معتقدها طهرت قبل الغير ثم شك فله يجب عليها الصوم يعني المسألة لأنها أو لا وتقبل

(١) كذا في الأصل ولعل النسخ أسقط يفيداً ويشقى أن الشارح الخ كما هو ظاهر كنهه صحيحه

(قوله فلا يجب عليه أصلاً الصبح) تقدم أن النص انما هو بالنسبة لعدم وجوب صلاة الليل لأصلاً النهار فلا حاجة لقوله بحيث لم يسبق الخ وقوله وهو حاصل أي استحباب وقوله وأما في الصوم أي وأما الحيض بالنسبة لمصوم (فان قلت) قد اشترى كافي حصول ما منع الأداء فلم يجب أداء الصوم دون الصلاة فليجوز أن الصلاة متوقفة على الطهارة المائية أو ما يقوم مقامها بخلاف الصوم (قوله وإن كان الخ) فالتضاد أمر جدي فلا يتناقض عند العقل من شروط الوجوب والصحة (قوله سنين كثيرة) هذا من باب المدونة وقيل إن قلت السنوات فعله القضاء وذلك ككلمة الأعوام وإن كثرت فلا قضاء كراهي عن ابن حبيب (قوله ولو أبطل الواو الخ) قد يقال ما فعله المصنف أحسن لأنه لا يتفرع على ما ذكره إلا لعدم الصحة لا القضاء (قوله ست حالات) في أربع القضاء وتثاناً لا قضاء فيما الأولى وفيه وما الثانية قوله وأوجهه الثلاثة قوله أو أقله تحته (٢٤٨)

أو بعده بحيث لم يسبق من وقت الصبح ما نذر فيه ركعة بعد الطهر فلا يجب عليه أصلاً الصبح إن عبد السلام وما قاله بين لأن الحيض مانع من أداء الصلاة وقضائها وهو حاصل وموجب القضاء وهو الطهر في الوقت مشكوك فيه وأما في الصوم فانه يمنع الإداخلة ولا يمنع القضاء فلهذا وجب عليه قضاء الصوم دون الصلاة (ص) ويعقل (ش) هذا بشرط في الصحة والوجوب باتفاق فلا يصح الصوم من يحضن ولا مني عليه ولا يجب عليه ما عاقل تفصيل باقي في الأغصاء وأما فهم قوله ومع القضاء ان شكت وجوب القضاء على الخاض فأداء الجنبون والمغني عليه في بعض أحواله نصاً بقوله (ص) وإن كان ولو سنين كثيرة (ش) يعني إن جهة الصوم تتوقف على الفعل فلا يصح الصوم من يحضن وعليه فتنه ما بين فيه ولو سنين كثيرة كعشرة ولو أبطل الواو بالفتح لكان الأولى ولما كان لا غشاً في حالات أشار إليها بقوله (ص) أو أنجي يوماً أو جله أو أقله ولو لم يسلم أو قلته القضاء لا أنسلم ولو نصفه (ش) والمغني أنه إذا أغنى عليه اليوم كله من غير مغروبه فالتضاد وكذا لو أغنى عليه جمل اليوم سلم أو لم أو ما زاد أو أغنى عليه أقل اليوم وهو ما دون الجبل الشامل للنصف فإن لم يسلم أو لم أن ما نطق عليه الفجر مغني عليه بحيث لو كان صحيحاً وقيل صحت نيته فالتضاد أيضاً وإن سلم قبل الفجر حتى طلغ بحيث لو قوى لصحت نيته فلا قضاء عليه وأشعر وجوب القضاء على من طلغ عليه الفجر وهو مغني عليه بوجوبه على من طلغ عليه وهو سكران بالأولى تسمية نص عليه المغني وليجزئه فطر بقية يومه كما قال ت وفيهم من كلام المؤلف عدم وجوب القضاء على السائم مطلقاً إلا ما كف ولونه لا تبيته كما قاله ابن ونس وفيه إشارة لفرق بينه وبين الأغصاء وأعمال المؤلف كثيرة بعد قوله سنين لأن جنع التحميم مع التكبير لقوله لا يصدق على أكثر من ثلاثة ولو عرفت سنين لا يطلت إلا أنما هو الملامع في الصحة (ص) ونذكر جماع وإخراج حتى ومضى وفيه (ش) أي شرط الصوم ترك الجماع أي مغيب الحشفة أو قدسها من بالغ لامن غيره فلا يفسد ذلك صومه ولا يصوم موطؤه السابقة حيث لا يوجد منها مني أو مبدى واحتز بقوله إخراج عن الاحتلام والمني والمذي المستنكح والتي قالها بما يرجع منه شيء بعد ما كان مباحه وفي المستدعي القضاء إلا أن يرجع فالكفارة وتبع ابن المأجيب في عد تركه ما ذكر وما بعد شرط وصرح في الشامل بأنه ركن فقال وركه أصلاً من طلوع الفجر الصادق والقروب عن إيلاجها

نصفه فيه صورتان في أربع القضاء واثنان لا قضاء فيها وهما المشار إليها بقوله ولو نصفه هذا ما أفاده ت (قوله أو أنجي الخ) والسكر يحرم كالإغصاء في تفصيله بل الأولى والإخلال كالزوم كافي شب (قوله فاقضاه) ولو تقدمت منه في المسئلة الأخيرة تسمية الصوم إما بخصوص اليوم أو بأنداجها في نية الشهر لطلوعها بالمعجم قبل الفجر واستمراره طالوعه (قوله لا أنسلم) أي من الأغصاء وقت التسو ولو كان قبلها مغني عليه ولو نصفه فلا قضاء ولو أغنى عليه فيما قبل وقت التمتع من الليل لبقائها بحيث سلم قبل الفجر بقدر ما يقعها وإن لم يوقها على العتيد حيث تقدمت نية تلك الليلة قبله أو تأخرها في نية الشهر والأقلاد منها عدم صحتها دون نية ثم الراجح أن الجنون في يوم واحد يفصل فيه كالإغصاء (قوله وهو سكران بالأولى) أي بمرام وأما الإخلال فكما الجنون والمغني عليه ففصل فيه تفصيلهما وليس السكران يصلح أن يأنفد

يتوهم من كلام ع ومن جهة الجنون والمغني عليه ع في باب الاعتكاف عند قول المصنف وكسركه بليلة حشفة فظهر من ذلك تساوي حالتي السكر (قوله لأنه مكلف) أي بصدد التكليف وقوله ولونه كالتعليل وقوله لفرق أي لوجه الفرق (قوله) لأن جنع الخ) أي فيكون استعمل لفظ سنين في معنى الجازي (قوله فلا يصدق على أكثر من ثلاث) فيه أنه يصدق على ما فوق العشرة (قوله لا يطلت إلا أنما هو الملامع الخ) أي ويستغنى عن قوله كثيرة هذا ظاهر إذا جعت للاستفراق أو ما إذا جعت الجنس فيحتاج لقوله كثيرة (قوله ونترك جماع) أي بغير سائر ونظر لوجاع ليل أو نزل بعد الفجر منه والظاهر أنه لا شيء عليه كي أكمل ليلاً ثم يسطع نهاراً (قوله) مذي عن فكر أو نظر ولو غير مستدام (قوله ما يرجع الخ) فأن رجوع فالتضاد ما يتمدوا لا كالكفارة (قوله إلا أن يرجع فالكفارة) ولو غلب (قوله وصرح في الشامل بأنه ركن) يمكن الجمع بأنه أراد أن ركن ما يتوقف عليه الحقيقة وإن كان خارجاً عن المأجبة كافي قوله وركه

ولي الخ (أقول) ان الصوم هو الامساك عن شهوة البطن والفرج مع التمسك به في كل وقت من وقت مجيئه
 المقضية لفعل ذلك عمدا فيقتضي أن وصورة نسيانا لا يضرم منه يضرم عند النسيان فيقتضي المقتضى ذلك (قوله أو خلق الخ) ظاهره
 شبهه بخارجه كما أنه أضاف أو أو سطحا ثم في ذلك تفصيلا أي أو وصل المختل فقط الى خلق أو ما وصل غيره وروى فلا يجب النظر
 والحاصل أن ما وصل للخلق ورجح لا يوجب القضاء إلا أن كان ما أتى لاجل ما ورد بعد وصلة خلقه فلا شيء (قوله وهو كل ما يمنع
 الخ) ولو في المعدة (قوله غير ما بين الأسنان) من فحوجة فلا وجوب قضاء لانه أمر غالب وإن كان متعمدا لانه أشد في وقت مجيئه وهو
 بعيد قاله ابن رشد (قوله على ما اختاره القسبي) عبارة القسبي اختلف في الحصة والدرهم فذهب ابن الماجشون في المبسوط ان في
 الحصة والدرهم حكم الطعام فطيلة في السهو والقضا في المعد القضاء والكفاية ولان القاسم في كتاب ابن حبيب لاقتضاه ان الأنا
 يكون متعمدا فيقتضي إتمامه بصومه فعل القضاء مع العدد من باب العقوبة أو لأشبهه لان الحصة تشغل المعدة اشغالاً تاماً ونقص كالب
 الجوع وإليه أشار المصنف بالاختيار (قوله ما تخفف) أي ما كان تحت التخفيف (٢٤٩) لان المعد معتزلة الكرش للصوم (قوله

بسبب حقيقة) فيه إشارة الى أن
 الحقة تفسر بسبب الدواء فقوله
 بعدما يصلح به الأرباح أي حب
 دواء وقوله بمعنى من لا ينظر
 والاحسن ان تكون للأرباح أي
 وصلة بسبب عوائق وفي العبارة
 تجر يد وقوله من يدر من معنى في
 وحديث في عبارة المصنف حذف
 أي أو يصل مختل الخ بسبب حقيقة
 أي أو غير هاولا كان قوله بحقيقة
 شاملا للأرباح بالمائع وغيره
 والسراد الاول قال عاتق وكأنه
 قال لكن لا بكل ما ذكر بل بالمائع
 (قوله أو دواء) معطوف على الأرباح
 وبدل على ما قلنا قول شب
 بحقيقة الباسية أو دواء الآفة
 وهي صفة الدواء من الداء بالة
 مخصوصة لمن به أرباح أو دواء في
 الامعاء اه (قوله الامعاء) أي
 المارين (قوله ولو قتال عليها
 دهن) أي خلفها كما ذكرنا

حقيقة مثلها من مقطوعها ولو بدراً أو فرج حصة أو مهمة وإخراج معنى ولا أثر لتسكع منه ومن
 الذي (ص) وإيصال مختل أو غيره على المختار لمعد بحقيقة عاتق أو خلق (ش) أي وجهه
 بترك إيصال مختل وهو كل ما يمنع من منفذ عال أو سافل غير ما بين الأسنان أو غير مختل كدرهم
 من منفذ عال كما يأتي على ما اختاره القسبي وقوله لمعد متعلق بقوله وإيصال أي أو يصل مختل
 أو غير معدته والباقي بحقيقة السببية وفي عاتق بمعنى من والتقدير وإيصال مختل لمعدته
 وهي ما تخفف من الصدر الى السرة فبسبب حقيقة من بدراً أو فرج امرأته لا تحليل من مائع
 فان فعل شيأ من ذلك فالشهور وجوب القضاء والحقة ما يصلح به الأرباح الغلات أو دواء في
 الامعاء يصب اليه الدواء من الذرب بالة مخصوصة فيصل الدواء لأمعاء وما وصل للامعاء من
 طعام حصل بفائدة الغذاء فان الكبدي يجذب من المعدة ومن سائر الامعاء عند الحاجة
 فصار ذلك من معنى الالكل فله سند واحترز بالمائع من الجلاء فلاقتضاه في ولو قتال عليها
 دهن وانظر هل مثلها ما يصل من نية تحت المعدة أو فوقها المعدة أو يجري على ما مر في الموضوع
 وقوله أو خلق معطوف على معدة وعطفه على حقيقة يقتضي أن الواصل من الاعلى بشرط فيه
 ان يصير الى خلق وهو قول لكنه ضعيف والمذهب ان ذلك لا يشترط (ص) وإن من أنف وأذن
 وعين (ش) يعني أنه لا فرق فيما يصل الى النفاذ الاعلى بين ان يكون قد وصل من منفذ واسع
 كالقنم أو غير واسع كالأنف والأذن والعين بخلاف ما يصل الى النفاذ الاسفل بشرط كونه
 واسعا كالذرب لا كالحليل أو جاشنة فلا شيء فيه ونقل ابن الجايب في القضاء سكر (ص)
 ويخبر (ش) كصبر وما ينظر به وهو معطوف على مختل والتقدير وترك إيصال مختل
 ويحذر قال في السعاسعة من نضر بالدواء وهو قد علم النفاذ في حلقه فقتل صومه اه
 فقوله ان لباية بذكره استشفاه ولا يفطر خلاف أو يحمل على من لم يجد طعمه واستشفاه
 قدر الطعام بعبارة الجوز لان في الطعام جسم يتقوى به الدماغ فيحصل به ما يحصل بالاكل

(٣٣ - خرقي ثاني) وعبارته في ذلك ولو قتال عليها دهن فإنه لا يحصل به غداء إنما فعل لحظ في غيرهما
 فلهذا هو وجوب القضاء مقابل ذلك ما في الجلاب من انه يتسبب القضاء وقوله وانظر هل مثل الخ الظاهر انه مثلته وقرره الشيخ أحمد
 النبراوي ولا يجري على ما مر في الموضوع لان الداء هنا على الوصول للوعاء (قوله وان من أنف وأذن وعين) مقتضى للمصنف ان من
 نكس الأذن بكمود لاشي فيه وهو خروج عن ما لا يصل به في الأذن واللسان والخصيل من كل ثمارا قال أبو الحسن ان تحقق أنه
 يصل الى حلقه لم يكن له ان يفعل وإن شك كرويتا وعليه القضاء فان علم انه لا يصل فلا شيء عليه وهذا أصل في كل ما يصل من حناء
 أو دهن الشيخ ويختبر نفسه في غير الصوم ومحل وجوب القضاء فيما يصل من هذا المتأفان ففعله هنا فان فعله لسل فلا شيء عليه في
 هو ما ذلك ثمارا للخلق لا خاص في أعماق السند فكان بمنزلة ما يتعذر من الرأس الى البدن (قوله أو جاشنة) هو المرقع الواصل للجرع
 (قوله من نخر الخ) قال في ذلك غلو وصل بغیر اختياره لم يفطر وفهم منه أن نخره غير الغرور كالكس والكسر وماله راحة طيبة
 لا يفطر وهو كذلك اتفاقا اه (فاشقة) بكرشم الرياحين بد (قوله بكره استشفاه ولا يفطر) أي استشفاه للذئبان (قوله لان في الخ)

وأما ما يحصل به غذا الحروف كدخان الحطب فلا يضل في وصوه لحقه كذلك في فتاوى عجم وظاهره ولو استشهد لانه لا يتكف قاله الشافعي بشرطه فمطر انهم يتكف ويصل الى الحلق بل الى الجوف أحيانا بقصد عب (قوله وقى موبلغم الخ) وقية لا شيء عليه في ابتلاعه ريقه ولو بعد اجتماعه لعلنا فلا لعب (قوله معطوف على قوله وإيصال محتل) أي على محتل من قوة وإيصال محتل (قوله وهو صحيح حكاه الخ) لاجتماع ذلك لان الحديث في الرجوع والامكان صفة انظر ح نعم قوله يرجع عددا وسهوا انما يتم في الفرض وأما الرجوع سهوا في النقل فلا يوجب شيئا كما تقدم فيك (قوله أو الهوات) في المصباح والهايات الهمزة المشرفة على الحلق في أقصى النعم والجمع لهي والهايات مثل حصة وصى (٣٥٠) وصيات ولهوات أيضا على الأصل (قوله لكن المختار انه لا قضاء في البلغم)

أن يبلغ الغضامة ابن رشد روى أصح عن ابن القاسم في الغضامة انه لا شيء عليه في ابتلاعها بها طالما انه (قوله ويلغم مشاركه في شرطه) أي الذي هو قوله أمكن طرحه وقوله وإطلاقه أي المشاركة بقوله مطلقا (قوله خاص بالفرض) أي وأما النقل إذا وصل شيء من ذلك غلبة فيه فلا قضاء (قوله فلا يعد في الأدلالية) أي بالنزاع على المهرج (قوله والفرضية ظاهرة) وهو ان الغلبة تنافي الاختيار (قوله على أي وجهه من عداه وسهوا) هذا تفسير لا إطلاق (قوله ولا فرق في الفرض بين كونه الخ) لا يفتي ان هذا عين قوله رمضان وغيره (قوله وما أشبه ذلك) وهو المتطوع على أحد قولين وأكثر ان عرف ذلك القول والثاني لا يجب الامساك أي وهو الصحيح (قوله وان كان مضمونا لم يكن عليه امساك) أي لانه عليه به لا وجوبا ولا ندبا بل لا يجب الامساك ولا يتب وان كتبت على لا تقضي الا بتي الوجوب فقط (قوله فان كان في رمضان امساك) أي حرمة وان كان يقضى ومثله التفرع المعين والتطوع اتفاقا (قوله وان كان في

وقوله ويحتمل ويرى بين صانعه وغيره (ص) وقى موبلغم ان أمكن طرحه (ش) هو معطوف على قوله وإيصال محتل يعني ان حصة الصوم يتولا إيصاله في موبلغم أو قل ان أمكن طرحه أي طرح ما ذكر وقوله (مطلقا) يرجع لكل منهما متضافا في كونه من عداه وامتناعه تغري عن الطعام أولا يرجع عداه وسهوا زاد بعض أو غلبه وهو صحيح حكاه لفظنا لان امكان منع القلبية ومعناه في البلغم كان من الصدأ من الرأس وسواهم لطرف اللسان والهوات أم لا لكن المختار انه لا قضاء في البلغم ولو أمكن طرحه ولو بعد وصوه الى طرف لسانه (ص) أو غالبا من مضغته أو سواك (ش) هذا عطف على قى موبلغم مشاركه في شرطه وإطلاقه وبعبارة أخرى ولما طلب الشارع للمضغته والسواك من الصائم فقد بيدهم ما غفرا ما سبق للفق من مفرغ ذلك بقية أو وصول غالب المضغته من أثر ما مضغته أو يجمع في فيه من سواك وهذا خاص بالفرض وتقدر المضاف وصول لا إيصال المذكورا أو لأن الغلبة تنافي الإيصال المشعر بالاختيار والمصدر المزبد فرع المهرج فلا يعد في الأدلالية به عليه والقرينة ظاهرة من (ص) وقضى في الفرض مطلقا (ش) يعني انه يفتي في الصوم الواجب رمضان أو غيره بكل مقطر من كل مضغ على أي وجهه من عداه وسهوا أو غلبه وجبت عليه الكفارة أم لا ولا فرق في الفرض بين كونه ماضيا أو غير مضغ بل قوله لا المعين بل من الخ أن كان عامدا ففقر الجواب في امساك بقية ذلك اليوم فان كان معينا كرمضان والتذكار المعين وما أشبه ذلك ما لم يمتص في الغضامة كان عليه امساك بقية اليوم وان كان مضمونا لم يكن عليه امساك وان كان غير عامدا فان كان في رمضان امساك وان كان في فضائه كان ماضيا في امساك كذا والاحتسان الامساك وان كان كالتطهر وقتل النفس مما يجب تتابعه فافطر أول يوم فيسحب به الامساك بقية يومه ثم يستأنف العدة شهرين وان افطر في أثناءه من حال الفطر يسقط حكم الماضي فدان يضر وان كان كجزاء الصيد وفدية الأذى وكفارة الأعيان مما لا يجب تتابعه فهو بالخيار بين الامساك وعدمه قاله القضي (ص) وان يصح في حلقه نحيبا (ش) يعني ان الصائم اذا أصاب انسان في حلقه ما أدى سبكه لان الصب هو السبك فوصل الى الجوفه او الى حلقه فعليه القضاء ولا كفارة عليه ولا على فاعله (ص) كجماعة تأتة (ش) يعني ان المرأة التأتة اذا جوعت في شهر رمضان فالضابط في ذلك فقط بلا كفارة عليها ولا على فاعله عنها الا انها غير محتاجة بخلاف من أكرم زوجته على الوطء فانها لما كتبت على كفارة التكفير عنها (ص) وكأ كاشا كافي القبر (ش) أي فانه يقضى مع

أن يبلغ الغضامة ابن رشد روى أصح عن ابن القاسم في الغضامة انه لا شيء عليه في ابتلاعها بها طالما انه (قوله ويلغم مشاركه في شرطه) أي الذي هو قوله أمكن طرحه وقوله وإطلاقه أي المشاركة بقوله مطلقا (قوله خاص بالفرض) أي وأما النقل إذا وصل شيء من ذلك غلبة فيه فلا قضاء (قوله فلا يعد في الأدلالية) أي بالنزاع على المهرج (قوله والفرضية ظاهرة) وهو ان الغلبة تنافي الاختيار (قوله على أي وجهه من عداه وسهوا) هذا تفسير لا إطلاق (قوله ولا فرق في الفرض بين كونه الخ) لا يفتي ان هذا عين قوله رمضان وغيره (قوله وما أشبه ذلك) وهو المتطوع على أحد قولين وأكثر ان عرف ذلك القول والثاني لا يجب الامساك أي وهو الصحيح (قوله وان كان مضمونا لم يكن عليه امساك) أي لانه عليه به لا وجوبا ولا ندبا بل لا يجب الامساك ولا يتب وان كتبت على لا تقضي الا بتي الوجوب فقط (قوله فان كان في رمضان امساك) أي حرمة وان كان يقضى ومثله التفرع المعين والتطوع اتفاقا (قوله وان كان في

فضائه) أي الفرض أن الفرضين (قوله وان كان كالتطهر) أي والفرض أنه ناس (قوله في قال الفطر يسقط حكم الماضي فدان يضر) التعبير به يقتضي أن الأولى الامساك وهو ظاهر وأما على القول الآخر ان الفطر نسيان لا يقطع التتابع وهو ارجح فيجب الامساك كالفطر نسيان في النقل والحاصل أنه لا يجب الامساك بعد الفطر العبد للغير عذر الا اذا كان الزمان مبيحا كرمضان الحاضر والتذكار المعين والتطوع على أحد القولين وما عدا هذا في لا يجب (قوله وان كان كجزاء الصيد) أي والفرض ان الفطر نسيان (قوله مما لا يجب تتابعه) في العبارة حذف والتقدير وغير ذلك مما لا يجب تتابعه وقوله فهو بالخيار والظاهر ان الامساك قياسا على ما تقدم (قوله بلا كفارة عليها ولا على فاعله عنها الخ) للمتعدان على المجمع لقائمة الكفارة وما لم يمتص فاعلم على التضاضقة (قوله وكأ كاشا كافي القبر)

المراد بالشك عدم التيقن فيدخل فيه ما قاله رجل أكلت بعد الغبر وقال له أكلت قبله (قوله مع سره) وذلك عليه على المشهور ومقابله الكراهة (قوله وأولى في الحرمة الخ) بل الحرمة اتفاقا كالأطعمة المرام (قوله ولا كذا مرة على المشهور) ومقابله الكفارة والحاصل أن الحرمة في الغبر تختلف فيها وفي الغروب يتفق عليها وعدم الكفارة في الغبر متفق عليه كافي ١٢ وبخلافه في الغروب والفرق أن الأصل بقاء الليل (قوله عطف على قوله شا) والتقدير أو كاه في حال كونها كافي في الغبر وكاه في حال كونها طرفة الشك فهي حال منتظرة (قوله أي وان كان أكل الخ) المناسب للمتن يقول وكان أكل شا كأوطر الشك ١٣ في النفل بخلاف الفرض في هذا فليس عليه فيه قضاء كما هو الظاهر (قوله أو الصوم وهو أولى) أي لأنه لا يجوز أن يتكلف بخلاف الأول فإنه يجوز إلى اعتبار ما ذكره الألكان الواجب دليلهما (قوله فانه يقتضي عن) أي شخص يستدل بذلك الشخص أي يستدل به في ذلك وقوله حيث كان أي الشخص الذي استدل عليه وهو شامل لما إذا كان مفقدا (٢٥١) أو مجتهدا فصرح بقوله حيث الخ فإذا علمت ذلك تجد ذلك أعين كلام المصنف

حرمه ذلك عليه على المشهور ولا كفارة عليه اتفاقا وأولى في الحرمة وجوب القضاء من أكل شا كافي الغروب ولا كفارة على المشهور وهذا ما بين أن أكل قبل الغبر وبعد الغروب والأفلا قضاء عليه ولا كفارة وقوله (أوطر الشك) عطف على قوله شا كاه فيحتمل عطفه على معنى أكله أي وان كان أكل شا كأوطر الشك (ص) ومن لم يتدر عليه اقتضى بالاستدلال والاحتياط (ش) الضم في دليله يرجع للغبر والغروب والصوم وهو أولى والمعنى أن من لم يتدر دليل الغبر أو الغروب أو دليل الصوم أي الدليل المتعلق بالصوم من غروب وغروب لغيره عن ذلك فانه يقتضي عن استدلاله على ذلك أي يقلده حيث كان عدلا عارفا أو مستندا إلى عارف عدل ابن عبد السلام وظاهر كلامهم وإن كان قادرا على الاستدلال بخلاف ما قاله في القبلة ويمكن أن يتأول كلامهم على العاجز انتهى فلان لم يجد الاستدلال أو عدمه فإذا بعض ما يعتبر فيه استطاعت تأخير القطر وتقديم الصور وقال في يتدر يعرف أي ومن لم يعرف دليله وكذا لو عرف لأنه لا يراه في النظر بنفسه وذلك قال ومن لم يتدر ولم يقل ومن لم يقدر على الدليل ففهم كلام المصنف مفهومه موافقة لأن من في كلامه موصولة بالشرطية وهو لا يعتبر فيه مفهوم الشرط وحينئذ فوافق ظاهر كلامهم (ص) إلا المصنف لمرض أو حيض أو نسيان (ش) هذا مستثنى من قوله وقضى في الغرض مطلقا والاستثناء متصل والمعنى أن التدر العيني إذا أفطر فيه بعد ذكر مرض أو حيض أو نسيان أو كراهة فانه بقوت بقوات تركه ولا قضاء عليه وأما لو أفطر فيه نسيانا فانه يقضيه على مذهب المدونة مع وجوب الأصل ببقية يومه والشح تبع إن الحاجب في النسيان والفرق على مذهب ما بين النسيان والمرض أن الثاني معه شرط من التقريط وجعل مستحطا الوقت كالنسيان ويجب القضاء بغير السر اتفاقا قاله ابن هرون (ص) وفي النفل بالعدم الحرام (ش) يعني أن الصوم النفل إذا أفطر فيه بعد إتمامه لم يلزم مضاؤه وخرج بالعدم النسيان وبالحرمان غيره كالضرب أو نفاس أو نحوهما ثم بالغ في القضاء بقوله (ولو بطلاق) أي ولو كان فطر مستندا لطلان

قدتر (قوله فوافق ظاهر كلامهم) بن أن انه ان يقلده غيره وان كان قادرا على الاستدلال (قوله التدر العيني) احتراز عن التدر المضمون إذا أفطر في مرض وغبر ويجب فحله بعد زوال المانع لعدم تعين وقت له ولا يجب عليه إمساك بقية اليوم (قوله أو كراهة) رجح المطلب وتبعه عجم أن الكراهة كالنسيان (قوله فانه يقضيه على مذهب المدونة) ظاهر العبارة أنه يثبت الصوم فيكون حل المصنف على ضرورة واحتج في شرح عبه ما قصه وشمل المصنف ما يثبت الصوم في العين ثم ذكر أن التدر المظفرية تأسيابعد يثبت الصوم وتأرك التيقن فيه عدمه فقد أمه القتيبي لها وبعد ثم بين في إثباته أن العيني فيصحب عليه الأصل لعدم القضاء على كلام المصنف والراجح وجوب القضاء في هذه الصور الثلاث نظر غ (قوله كالنسيان) أي في وجوب القضاء (قوله فانه يلزم مضاؤه) وهل يجب فيه الإمساك أو لا تقولان (قوله وخرج بالعدم النسيان) ويجب عليه إمساك بقية يومه لا صومه لم يطل وكذا من أفطر في النفل لشدة جوع أو عطش أو كراهة لانه وان كان عدما فهو غير حرام (قوله ولو كان فطر مرام) اشتد على أن الباق في قول المصنف بطلاقه معنى الكلام ويحتمل أن تكون اللابسته وهذا حل بحسب المعنى

(قوله المقدّر) صفة لفطر لان قول المصنف بالعمد الحرام معناه الفطر العمد الحرام وفي الحقيقة يخرج من محذوف والتقدير بالعمد الحرام في كل حالة الا لو جه (قوله لان هذا ليس بفطر حرام) فيه ان عمدا ليس بفطر حرام (قوله وشيخ الخ) المراد به الذي أخذ على نفسه العمدة لا يخالفه قاله ان علاق ويحت فيه البدل بانما أخذ عليه العهد في فعل العبادة لا في تركها اهـ ويجب ان ترك السوم عبادة تحت كان ذلك على وجه الختان والشقة ان ناجى وظاهر الذهب انه لا ينزل منزلة الاب شخصه المعمل للعلم والخفة ببعض من اقيدها وظاهر العلم الشرعي كذا في عب والظاهر ان آله كذلك (قوله ثم يحتمل ان يكون قوله كونه) أي كما مر والنفاذ الوجه ليس نفس الوالد بل أمر الوالد (قوله والكافي لا تدخل الخ) لاحاجة لتدخل دخول السيد تحت الكافي (قوله والام كالأب) أي ويراد بالوالد ما يشبهه ما لذلك قال أي تخصص والد (قوله ٣٥٣) والمراد به المسلم الخ) هذا ليخالف ما ساقى من قوله والكافر كغيره في غير (قوله

ولو ترك الخ) هذا خلاف ما تقدمه من قوله يخرج من تحريم والحاصل ان هذا الكلام باعني الظاهر من غير تقدير (قوله لكان حسنا الخ) أي فظاهر المصنف غير مناسب لأن الشارح أجاب بأنه مستثنى من تحريم الفطر الخ (قوله وهو يحتمل ان يكون تشبيها) هذا هو التبيين لأنه الذي يفيد التعليل كما علم من محشيت (قوله وبأنها الاختيار) مفاده ان هذا لم يذكره المصنف لأنه لم يكن متعمدا وفي بعض الشروح ان قصد التعمد محسرا للاختيار فقال فلا كفارة على ناس ولا على غير مختارين فعل شيئا من موجبات مكرها أو غلبة لعدم وصف هذه الثلاثة بالتعمد حقيقة الامن استلزام اجزائها عدا وابتاعها غلبة عليه الكفارة (قوله الانتهاك الحرمه) أي عدم المبالاة بها (قوله كحديث عهد) بالاسلام أي قرب اقصاف بالاسلام أو قرب على الاسلام ممن حيث الاتصاف به (قوله

بت وقوله (الالوجه) يخرج من تحريم الفطر في التعليل المقدر في الكلام ويكون ما كنعان القضاء قال ابن غازي ولا ممن القضاء على ما عليه عباس وخالفه الخطاب وأما على ظاهره مستندا لما صرح به التأذي من نفي القضاء لان هذا ليس بفطر حرام وكلام عباس ضعف (ص) كوالفويج وان لم يطقا (ش) هنا حذف مضاف أي كما مر شيخ والله قاله ان يفطر وان لم يخلط بشرط ان يكون على وجه الختان والشقة عليه من الصوم لادامته ومثل الوالد السيد في عبده والمراد بالحدنية لا بالجد والجدية ثم يحتمل ان يكون قوله كونه الخ تشبيها للوجه والكافي لا تدخل الا فراد الفحشة وان انحصرت في الخارج فيما ذكر كشمس والام كالأب فقوله كونه أي تخصص والد والمراد به المسلم كالأب ق ولو ترك المواقف قوله الالوجه الخ لكان حسنا لان الفطر مع الوجه غير حرام ويحتمل ان يكون تشبيها ويكون المراد بالوجه بان يكتفخص بطلاق زوجته أو عتق أسمة وهو متعلق بمحبة فإباحة الفطر ولما تقدم ان القضاء واجب في كل واجب بين أن الكفارة واجبة في بعض بقوله (ص) وكفران تصيد بلا تأويل ثم يوجب في رمضان فقط (ش) يعني ان الكفارة الكبرى يجب بشروط خمسة أولها الصمد وبأنها الاختيار فلا كفارة على ناس ولا على مكره وثالثها الانتهاك الحرمه فلتأول وأو بلا قريلا كفارة عليه ورابعها ان يكون على البهمة الموجه الذي يفعله فلا كفارة على جاهل وهو من يستدلى كحديث عهد لا سلام ينظر أن الصوم لا يصح بالجماع ويجمع فاته لا كفارة عليه فظهر ان الجاهل جهل حرمة الموجه الذي يفعله وأما جاهل وجوب الكفارة فيه مع حرمة فلا ينقطع الكفارة وأما جاهل رمضان فينقطع عنه الكفارة اتفاقا كما إذا أفطروا الثلث قبل ثبوت الصوم وناسها كونه صوم رمضان فلا كفارة في غير من قضائه أو كفارة أو تلهار أو نحوهم ما لان القياس لا يدخل بلب الكفارات أو يدخله ولكن لرمضان حرمة ليست بغيره وتعدد الكفارة بتعدد الايام ولا تعدد تعدد الاكلات أو الوطأت وسواها خارج كفارة الاولى أم لا (ص) جاء أو رفع ينهض أو أكل أو شربا (ش) هذا معمول فعمد أي وكفران تعدد جاء أو حب الفطر أو رفع ينهض أو أكل أو شربا لا حاشية طلع عليه الفجر أو فعلها أو سواها في الصوم بعد ذلك أم لا أو كلاً ما يقع به الا فطر ولو حصة

لا يدخل بل الخ) أي لا يصح دخوله وقوله أو يدخلها يصح دخوله (قوله ولكن رمضان حرمة) ودرهما أي فلو قسمنا لكان ينال سبع الفارق (قوله هذا معمول تعدد) فيه إشارة إلى أن أو رفع مطبوع على جماعه هو يقرأ أسما ولا يرد عليه ان الرفع متعد لان الرفع قد يكون سهوا اهـ والظاهر ان رفع ينهض أو لا يكون الاعدا (قوله جاء أو حب الفطر) أي لا من غير بالغ فلا كفارة على موطأه البلقه حيث لم تزل ولا فمن لا تطقه فلا كفارة على البالغ الذي وطأه ثم يمتد إلى الانتهاك الفطر حيث لم يتبين خلافه فخر تعدد الفطر في يومين أو ثلاثين ثم تبين انه يوم العيد فلا كفارة ولا فضة (قوله أو رفع ينهض نهضاً) هذا اذا رفع رفعاً مطلقاً أو مطلقاً على أكل أو شرب وحصل نهضاً لا في معلق عليه ولم يوجد فلا كفارة وكذا لا قضاء كما صوبه التمس (قوله وأولى لئلا) إنما كان أولى بالمدارفة في غلظتها فكانت أفعالها وحداً في المصنف أعان على التروهم لا تدرعاً بهم إنما أوقعها في محلها وهو السبل وأصح صائبانه لا أثر لرفعها في النهار (في تيسره) يفهم من المصنف انه اذا قصد الاكل والشرب لم يفعل فلا شيء عليه

لا يدخل بل الخ) أي لا يصح دخوله وقوله أو يدخلها يصح دخوله (قوله ولكن رمضان حرمة) ودرهما أي فلو قسمنا لكان ينال سبع الفارق (قوله هذا معمول تعدد) فيه إشارة إلى أن أو رفع مطبوع على جماعه هو يقرأ أسما ولا يرد عليه ان الرفع متعد لان الرفع قد يكون سهوا اهـ والظاهر ان رفع ينهض أو لا يكون الاعدا (قوله جاء أو حب الفطر) أي لا من غير بالغ فلا كفارة على موطأه البلقه حيث لم تزل ولا فمن لا تطقه فلا كفارة على البالغ الذي وطأه ثم يمتد إلى الانتهاك الفطر حيث لم يتبين خلافه فخر تعدد الفطر في يومين أو ثلاثين ثم تبين انه يوم العيد فلا كفارة ولا فضة (قوله أو رفع ينهض نهضاً) هذا اذا رفع رفعاً مطلقاً أو مطلقاً على أكل أو شرب وحصل نهضاً لا في معلق عليه ولم يوجد فلا كفارة وكذا لا قضاء كما صوبه التمس (قوله وأولى لئلا) إنما كان أولى بالمدارفة في غلظتها فكانت أفعالها وحداً في المصنف أعان على التروهم لا تدرعاً بهم إنما أوقعها في محلها وهو السبل وأصح صائبانه لا أثر لرفعها في النهار (في تيسره) يفهم من المصنف انه اذا قصد الاكل والشرب لم يفعل فلا شيء عليه

(قوله فانه لا يفر على المشهور) ومثاله ما قاله أبو ميمون عن أنه يكفر وكأثره إمامة الجند ويرى هذانتها (قوله الذي أخص من العدد) فيه ان الانتهاء عدم المبالاة بالحكمة وهي موجودة (قوله فنفى) أي ان ابتلها ولا كفارة الا ان يتعدا ابتلاعه (قوله قضى وكفر) أي اذا ابتلها ولو غلبه بخلاف ما اذا استعمله البلا وتعلمها من ارا غلبة فلا كفارة ما اذا ابتلها عمدا في هذا الموضوع فانه يكفر (قوله كرهها لا على مذهب الخ) ومقابلها لا شيه من أنه لا كفارة عليه الا ان تابع القسوة والمباينة والحاصل ان القسوة والمباينة والجلس والملاعبة فيها الكفارة ولو مر على المذهب فقوله الا ان يخالف عادة راجع الى ما قبل عليه واما ما قبل المبالغة ففيه الكفارة وان خالف عاده (قوله أو تظن) سكت للمصنف عنها أخذنا (٢٥٣) لها من مفهوم قوله وان أمني بتعدية نظرة فتاوى بلان فلان التام في نظرة للوحدة

في فهم منه أنه اذا ادام النظر كان عليه الكفارة من غير تأويل ولا تؤخذ ادامة النظر عما قبل المبالغة لان ما قبلها ان يمكن ادامة فكره فيصدق بعدم ادامة الفكر فقط وعدم ادامته وادامة غيره فهو أعم (قوله وفي الانعاط الخ) أي الانعاط من غير مضي وأمني (قوله والاقرب عدمه) لا يقول ما في المدونة وهو العتد (قوله وهنا اعتراض على المؤلف الخ) هو ان الصواب أن المصنف يقول على الاحسن لا ما لا ينحسب السلام وليس القسوة في هذين اختيار وانما اختياره مسقوط الكفارة في القسوة والمباينة حيث خالف فيه ما عاده والعتد خلافه وقول الشارح وهو أنه غير مسلم والحواب انه اذا طال ذلك في القسوة والمباينة يقول ذلك في غيرهما بطريق الاولى (قوله فخرج الردة مبطله ولا يرضه فلهذا افترقا اذا رجع للإسلام) (قوله فكان ينبغي أن يقول الخ) هذا غير مناسب والاولى أن يقول فكان ينبغي

ودرهما وقلقة طعام تلتقط من الارض أو شرابوا حترز بقوله (يقم فقط) مما يصل من نحو الاتق والاذن فانه لا يصح كفر فيه على المشهور لان الكفارة كاعتل معلة بالانتهاك الذي أخص من العدد وأيضا فان هذا لا يتشوق اليه النفوس (ض) وان ما ينالك (ش) أي وان حصل شيء من ذلك بسبب استنساك رطب مغفر ليق على ما صوره الباجي أي في تعد ابتلاعه القضاء والكفارة فلا خصوصية لقوله (يجوزاء) وهو قسوة يتضمن أصول الحوز وأكثر من يستعمله أهل الغرب والهند ثم هي أشد من غير ما لا تقل بعض عن ابن رباة وغيره من استنساك به البلا وأصبحت على فيه نارا قاضي وان استنساك به نارا قاضي وصكفر (ص) أو نسا (ش) يعني ان من تعدا خارج الخالي بلا جاع في الفرج بل يقبله لا لإدخاله وغره وان في غير الغم في زوجة أو أمة أو غيره ما كان من عاده الانعاط أم لا قصد الانعاط لا م كرهها لم لا على مذهب من القاسم في المدونة فان عليه القضاء والكفارة ومثل القسوة الأس والمباينة واما النظر والفكر في شرط ادامتها كما أشار اليه بقوله (وان بادامة فكر) أو تظن من عاده الا تزال منها ساء والسلامة منه تارة دون أخرى أما ان كانت عاده السلامة وان ادامها فقد خالفنا فلا كفارة قطعه القسوة واله أشار بقوله (ص) الا ان يخالف عاده على التخيل (ش) من قولين حكاهما ابن الحاجب لك في النظر والفكر خاصة كقوله في كلام المؤلف وتقول بعض كلام القسوة عام في جميع مقدمات الجماع وهو أظهر وتقدم ان في الذي القضاء فقط وان لم يستند بسببه على المشهور وفي الانعاط قولان الاشهر القضاء والاقرب عدمه ومفهوم قوله بادامة فكر أنه لا كفارة مع عدم الاستدانة بل القضاء فقط الا أن يسر فلا قضاء أيضا للشفقة وهنا اعتراض على المؤلف وجواب عنه انظره في شرحنا الكبير (ص) وان أمني بتعدية نظرة فتاوى بلان (ش) ظاهر كلامه ان التأويلين في الكفارة وعدمها هو مخالف للقول لان المدونة صرحت بأنه ان أمني بتعدية نظرة واحدة لا كفارة عليه لانها قالت وان لم يتابع النظر فأمي أو أمني خليف فقط وقال القاسبي ان اقصى بالنظر الاولى المدونة فأمي فعليه القضاء والكفارة واختلف هل كلام القاسبي وفاء للمدونة أو خلاف فكان ينبغي أن يقول وان أمني بتعدية نظرة فلا كفارة وهل الا أن يكتفى ببلان ليلو افاق الفصل وبعبارة أخرى بمعنى كلام المؤلف ان من تعدا النظر فأمي بمجرد قبيل عليه الكفارة بناء على أن كلام القاسبي وفاء للمدونة وانها محمولة على من لم يتعد كآلة عبدالحق وقيل

أن يقول وان أمني بتعدية واحدة فلا كفارة وهل الا أن يتصديها اللذة ومطلقاتها بلان فلا قول على الوفاق والتاقي على الخلاف وانما كان أولى لان المدونة لم تصرح بالتصديق القاسبي لم يقل التذبل قال قصد القول لا يترجم قصد الوجود (قوله محمولة على من لم يتعد) مفاده ان القاسبي انط الكفارة بالتصديق ان القاسبي لم ينهها بل انما انطها بقصد اللذة كما أنه في هذا الكلام صحيح على نقل آخر عن القاسبي انه قال ان اظن الصائم نظره متعمدا فأنزل له عليه القضاء والكفارة والحاصل ان العبارتين غير ظاهرين على ما نقل الشارح عن القاسبي واما نقل غيره وهو صاحب النكت فتصعب العبارة الثانية (تبيينه) التأويل بالكفارة منصف والراجح عدمه والحاصل انه اذا أمني بتعدية نظرة واحدة فلهذا القول ان من غير ما يناسبه فلا كفارة قطعه وانما عليه القضاء الا ان شك منه بمجرد حتى يصير مستحيما فلا قضاء عليه للشفقة كذا قال ابن الحاجب ومن أمني لقبه نواع أو رجلا فلا كفارة عليه وعليه

التصاموم يحتمل لأقضاء لانه مستحكم (قوله والمعرف أنهما على التصير) ومقابلهما على الترتيب كرميرام (قوله ولو عبره لكان أولى) أي لا يلبس المراد أن طعامه حتى يقدم الطعام لهم يأكلوا **تتمه** تتعدد الكفارة بتعدد الأيام ولا تتعدد بالنسبة لثنا على في اليوم الواحد ولو حصل موجبها الثاني بعد إخراج الأول سواء كان الموجب الثاني من جنس الموجب الأول أم لا لبطان صومه في ذلك اليوم بالأول وأما بالنسبة للفقول فتتعدد (قوله ويحرم بها الكفارة) احترازه عما إذا اشترى أمة أو شرط بها على مشترها العتق (قوله شهرين متتابعين) أن يبدأ بالهلال (٣٥٤) والنسبة الواحدة كافية (قوله وأن ينوي بهما الكفارة) كذا في نسخة بالثنية

لا كفارة عليه بناء على أنه خلاف ما عندنا ونفس كذا في التوضيح ومعلومنا إذا كانت عاده الانعام غير بالنظر « ولما كانت أنواع الكفارة ثلاثة والمعرف أنهما على التصير قال (ص) بطعام متين مكين الكل مد وهو الأفضل أو صيام شهرين أو عتق رقبة (ش) فقوله بطعام متين بكفر المراد بالاطعام التمسك ولو عبره لكان أولى والمعنى أن كفارة الفطر في رمضان على التصير فإن شئت استعين مسكينا والمراد بما يشعل الفقير لكل واحد مد ثم عليه الصلاة والسلام فلا يجزئ غدا موعده خلافا للشبه وإن شاء أعق رقبة مؤمنة بشرط كمالها وقهر بها الكفارة وسلامتها من عيوب لا تجزئ عنها وإن شاء صام شهرين متتابعين وأن ينوي بهما الكفارة ولكن أفضل هذه الأنواع الأاطعام لانه أشد نفعا لتعديه والذي يظهر أن العتق أفضل من الصوم لانه متعدد للفقير وقيل الصوم أفضل وقوله (كأنظهار) التشبيه في شرط التتابع ونسبه وقوله بما ينقطع فيه وفي بيان الرقبة وكالها بغير رهو وسلامتها من عيوب لا تجزئ معها وغير ذلك لافي المقدار في الأاطعام والترتيب بين الأنواع فلا توهم إرادتها بعد قوله لكل مد والعطف بأو وصح التشبيه بأنظهار وإن لم يتقدم شهرته ثمان التصير المذكور بين الثلاثة في حق الحر الرشد أو أماً العتق كما يكفر بالصوم فإن عجز بقيت دناءته في ذمته أن لم يأنذره في الأاطعام وأما الضمة فأمره وله بالصوم فإن لم يقدر عليه أو أنى كفر عنه بادي النوى عن أي قيمة العتق أو الأاطعام (ص) وعن أمة أو طهر أو زوجة أو كرها بناية (ش) يعني أن من وطئ أمة في شهر رمضان كرها أو طهر عاقله بكفر عنها بناية وجوباً عليه لأن طهرها كرها لأجل الرق وكلف بكفر عن زوجته إذا كرها ولو لعبدا أو كره زوجته وظاهر النوادر وأمر بها وأمته ابن شعبان وهي جناية إن شاء السيد أسلمه أو أفكته بأقل القشتين أي قيمة الرقبة التي تكفر بها لو الطعام وليس لها أن تأخذ وتكفر بالصوم إذا لزم له ولا بد من كون الزوجة عاقلة بالغه مسلمة فإن كانت صغيرة أو كافرة أو غير عاقلة لم تجب الكفارة عليه عنها لانه بكفر عنها بناية وهي إذا كانت نصفه من هذه الصفات لا كفارة عليها فلا كفارة على مكرها عنها وكذا يقال في الأمة ولا فرق في الزوجة بين الحرية والأمة (ص) فلا يصوم ولا يعتق عن أمته (ش) يعني أن الزوج أو السيد ليس له أن يكفر بناية بالصوم عن ذكر لأن الصوم لا يقبل البناية وكذلك ليس للسيد أن يكفر عن أمته بالعتق إذ لا وطأ لما يقتضي استمراره بل يكفر عنها بناية بالأطعام فقط ويكفر عن زوجته الحرية بالأطعام أو بالعتق واعتقلنا يقتضي استمراره بل يكفر عنها بناية بالأطعام ولا بد من ذكرها كذا في التفسير يضاف أن الولاء لها ما ثبت في هذه الحالة إذ ليس للسيد أن تزاع ما قلنا من الولاء وان ثبت لها في هذه

والجمله ما قبله والتقدير ويشترط أن ينوي بهما الكفارة وظاهر أن النسبة لا يمدح في الثلاثة لافي صوم الشهرين فقط كما هو ظاهره (قوله) لتعديه أي لتعديه من مسكينا بخلاف العتق فإنه متعدد واحد ويختلف الصوم فلا تعدى فيه والمخلص أن التعدي موجود في كل من العتق والأطعام لأن الأاطعام أكثر تدبيرا وقوله ولطعمه أي التتابع بما أي بشئ يقطع التتابع في الظاهر (قوله بعد قوله لكل مد أي) لأن كفارة الظاهر قال في الكل مد وثلاث (قوله أي قيمة العتق) أي فإن كانت قيمة الرقيق أقل كفر عنه بالعتق وإذا كانت قيمة الطعام أقل كفر عنه بالأطعام قال بعد الحق ويحتمل بقاؤها في ذمته إن أبي الصوم وهو أي أنه في توجبه وهو يشد أنه لا يجبر على الصوم وأما الصبي فلا قضاء عليه صولا كفارة فلا يأتي فيه ما ذكر (قوله) وعن أمة الخ) مطوف على مقدر أي ويكفر عن نفسه أصالة وعن أمة وزوجة بناية بعتق أمة مطوف على قوله عن نفسه ونسبته على أصالة وهذا من النوع المسمى عند أهل السديع بالأكفاه (قوله)

الحالة

بنابة) مقول مطلق أو حال معناه أي يحاطب بذلك لا يعاها بالنسبة المعروفة المقضية أنها مخاطبة بها وقد علم عنها (قوله طهرها أو كرها) أي الآن طلبه أو تزين (قوله أو أمته) أي لا شيئا كرها المراد طهر أمته طهرها أو كرها بناية عت ولو عبدا أو كره زوجته وهي حر وظاهر النوادر وأمر بها وأمته (قوله إن شاء السيد أسلمه) أي فخر وشتمه لأن أسلمه لا يقتضي ملكه وانسخ ملكها هو لعتقه حيثما نصير به عتقا لزم في الأصل أو لا قولنا نقلها أنت (قوله وليس لها أن تأخذ وتكفر بالصوم) أي فكفر بالأطعام أو العتق (قوله وكذا يقال في الأمة) أي فلا بد أن تكون عاقلة بالغه مسلمة (قوله فإن الولاء هنا ثابت في هذه الحالة إذ ليس للسيد الخ) ظاهره أنه متى انشئ الاتباع ثبت الولاء وسيأتي ما يرد وقوله لأن الولاء لا يلزم بالنسبة الآن الولاء وقوله فإن الولاء

عنه لقوله وانما قلنا يتحقق مع طه وقوله وان ثبت والاحمال والغير غير محقق ولكن زادنا وان لم يرد محذور والتقدير الآن الولاد في تلك الحالة مستبعد واما لكنه غير محقق الاستمرار واتي بدفعنا لما يتوهم من اعتقاده واما محقق دوايه (قوله ولا رد على ذلك المعتقة لاجل) أي على التحليل المشار به بقوله لام وان ثبت لكنه غير محقق الخ فانه يقتضي أن المعتقة لاجل اذا قرب بالاجل والمعتقة يكفر عنها بالعتق لانه اذا قرب بالاجل لا ترجع بحيث تكون بعدة الاجل بحيث يزعم مالها بعدان كان لا يمكن النزاع قرب بالاجل بخلاف أم الولد والمدر اذا مرض السبيل لا يزعم مالها لا يمكن المعتقة فاذا حصلت أمكن انتزاع مالها والمعتقة لا يمكن انتزاع مالها أصلا وخلاصته أنه يقال ان مقتضى تلك العلة أن الولد لا يملك ما يستمر لعدم طر وما يضافه فمقتضى صحة العتق مع انه لا يصح وما صل الجواب أن الكلام فيحصل وطه ومن الامه والمعتقة لاجل والمعتقة لا يصح وطه والامه انك خسر بأن فقتضت ذلك تسليم استمرار ثبوت الولد له ولو ليس كذلك (قوله كانتا كالا جنيتين) أي ومن أكرما جنبتهما على أن يحملهما كفر عنهما بما كاتلت والحاصل أن التسمية من حيث التكفير بالا طعام عند الأكرام لا عند الطوع وليس المراد التكفير بالعق كظاهر العبارة وأما لو طوعته فلا يكفر عنها وأما عكس ذلك وهو ما لو أكرهت زوجة أو أمة وزوجها أو سبيلها على الرطه وأخذت أجنبيا على وطه لم تنكفركم الكوفة عنه فيما يظهر نظرا لاشارة فانه يخرج منه عن الأكرام وانظرا أكرام أحد الزوجين (٢٥٥) يكون عمادا (قوله وكيل الطعام) المناسب

وقمة الطعام لان الاقلية بين القيتين والرجوع بنفس الطعام (قوله والاضلار رجوع لها) أي صلت فقط وأضمت لها طعاما أو عتقا بغير اذنه وكذا اذن لها في أحدهما فصارت ثم فعلته نظرا لتقديم الصوم ويحتمل وهو الظاهر رجوعها عليه بأقلها ما كانا فعلته ثم صارت له (قوله التي أعققتا) أي حقها أن تعقها في الكنفارة (قوله التي كفرت به) الحاصل أن التكفير لما لا طعام أو بالعق وفي كل أمان تشتري ذلك أو يكون من عندها فإذا كفرت بالطعام وكان من عندها وكانت قيمته أقل ترجع عكسها الطعام فإن اشترته وكان عنه أقل

الحالة ولكنه غير محقق الاستمرار لا يقد يصح السيد ولا رد على ذلك المعتقة لاجل والمعتقة اذ ليس السيد وطه ما فان تعدى ووطه ما كانتا كالا جنيتين (ص) فان أعسر كفرت ورجعتان لم تصم بالاقل من الرقة وكيل الطعام (ش) يعني أن الزوج إذا أكره زوجته على الوطه في نهار رمضان فانه يلزمه الكفارة عنها إن كان موسرا فان أعسر فان الزوجة يلزمها الكفارة عنها بالامالة بأحد الأقالع الثلاثة ان كانت موسرة وترجع بذلك على زوجها ولو بعدا وهي جنابة في رقبته فليسيد أن يفديه أو يسلمها له هذا ان لم تصم والاقل رجوع لها وإذا كفرت بغير الصوم ورجعت فظهرت ترجع على زوجها بالاقل من قيمة الرقة التي اعتقها ومن مكيلة الطعام التي كفرت به بر بعدة فتوقعه أكثر جمع بالاقل منهما فان كانت قيمة كبل الطعام أقل من قيمة الرقة رجع عتق الطعام وان كانت قيمة الرقة أقل من قيمة كبل الطعام رجع بشعة الرقة فقوله وكيل الطعام معطوف على الرقة أي الاقل من قيمة الرقة وكيل الطعام فالأقل بين القيتين والرجوع بكل الطعام لانه منى وهذا اذا أخرجه من عندها فان اشترته رجع بالاقل من الثلاثة قيمة الرقة وكيل الطعام وعنه التي اشترته به ولا مفهوم لقوله فان أعسر ليلها للرجوع اذا كفرت عن نفسها مع براء أيضا (ص) وفي تكفير عنها أن أكرهها على القبلة حتى أنزلنا وبلا ن (ش) يعني لو أكرهت زوجته في نهار رمضان على القبلة حتى أنزلنا أو أنزلت فقط فهل يلزمه أن يكفر عنها ذهب إلى هذا ابن أبي زيد وتأول المدونة عليه

من قيمة الرقة وقيمة الطعام رجع بثمنه فان كانت قيمة الرقة أقل منه رجع بشعة الرقة فان كانت قيمة الطعام أقل من قيمة الرقة وعن الطعام رجع عكسها الطعام وأما اذا كفرت بالعتق وكانت المعتقة عندها وقتها أقل من قيمة الطعام رجع بشتمها فان كانت قيمة الطعام أقل رجع بثمن القيمة (١) اشترت الرقبة قال عنها أقل من قيمتها وقيمة الطعام رجع بالثمن وان كانت قيمة الطعام أقل من قيمتها رجع بقيمتها رجع بشعة الطعام قال بعض الشيوخ والمراجع معتادا على ذلك فعمل أن الباقي قول المصنف بالاقل ليستقدمه بل للاستاؤ والتقدير رجع رجوعا متناسبا بالنظر للاقل من قيمة الرقة وقيمة كبل الطعام ويكون سكا عن الرجوع به فتدبر (قوله رجع عتق الطعام) هذا ظاهر ان كفرت به بالفعل وأمان لم تنكفركم بالفعل بان كانت كفرت برقة وقيمتها تدعى قيمة الطعام فانما في تلك الحالة لم تغط طعاما فالتى يظهر أن ترجع جثثه بقيمة الطعام (قوله لا معنى) والميليات ترجع فيها للمثل ظاهر فكيف اذا دفعت طعاما ويدل عليه قوله وهذا آخر حجة (قوله رجع بالاقل) أي فاذا اشترت طعاما بشعة دراهم وبعته خمسة عشر درهما وقيمة الرقة عشرون درهما فترجع بعشر دراهم فالو كانت القيمة عشرة والثن خمسة عشر رجع عتق الطعام فالو كانت قيمة الرقة خمسة دراهم في الفرض المذكور رجع بقيمة الرقة (في تبيينه) تعتبر قيمة أقل الامرين يومئذ انما سألنا لا يوم الرجوع واعلم ان ظاهر كلام المصنف اعتبار تكفير السبيل الزوج على الوجه المذكور وان لم يأنه قبل لظاهر ولو منع من ذلك وهو محقق مقتضى كون تكفيرهما عنهما بية لك أقوله قد تقدم ما يفيد الجواب وانما رجع بالاقل ولم تكن كالميل يرجع على الأقل لا يفيد مضطر قال أن تنكفركم عن نفسها

وغير ما خوذت بذلك وانما هي كالأخفى (قوله) ولا يابزمه أن يكفر عنها) أي ولا كفارة عليها أيضا على هذا الثاني (قوله) لأن الزنا الهاديل على اختيارها فهو (أي) وجوب من الوجوه وهو الزنا لا على اعتبار الأكرام فانها غير مختارة وظاهر العبارة أن الوجه غير الزنا وليس كذلك فتدبر فإن خلاف لا يتقيد بالزنا لمعلمها كغير زنا بل الزنا لما حفظ كزناهما فلا شيء لم يقصر عليها أحجب بأمر عما بينهم أن لو تعلقت به الكفارة لاشي عليه عن تقصص على التوهم وعلى القول الأول يأتي هنا نحو ما تقدم من قوله وأن عسر كقرت الخ (قوله) (مطلقا) أي سواء كان رجلا وأمرأة (قوله) وكذا لا كفارة على المكره بالكسر الخ) هذا أحد القولين المشار إليهما بقول المصنف وفي تكفيره مكره رجل على قراهة كسر الراء كما هو مفاد شارحنا والمحصل أن مفاد شارحنا قرأه مكره بكسر الراء وان المعتمد عدم التكره بقول شارح لأنه فهم من قوله (٢٥٦) ليجمع أهوا كرم الخ أن المصنف يقر بالكسر وجهه عب على فتح الراء

فقال وفي تكفير مكر من رجل أ
رجل مكر بالفتح يجمع أي
تكفر عن نفسه نظر الانتشار
أولاً نظر الكوفة مكرها في الجمل
قولان العبد منهما الثاني ثم قال
وضبطناه بفتح الراء الذي فيه
القولان في الجمل وأما المكر بالكسر
فلا كفارة عليه المكر بالفتح اتفاقاً
أه وهو تابع للطالب في ذلك وفيه
نظر بل في المكره بالكسر قولان
محكماه ابن عبد السلام قاتلاً
والأربيقوطها **تسميه** أن
أكره امرأة كفره من أن أكرهها
نفسه فإن أكرهها لغيريه لم يكره
الرجل كفر ذلك ألف بفتحها فقط
ولو أكرهوا طي أيضاً نظر الانتشار
(قوله والفرق) أي بمنزلة أكره
غيره على الأكل والشرب عليه
الكفارة وإذا أكرهه على الجماع
لا كفارة (قوله وتقدم عن ابن
عروة) أي عرق بيا حديث قال
كأن كره الواو فران عرقه (قوله
لائي بالشهور) أي من أن من
أكره رجلاً على الجماع لا كفارة
على المكره بالكسر وقوله مع كونه

أولاً يزمه أن يكفر عنها بل يكفر عن نفسه حيث أنزل وإلى هذا ذهب أبو الحسن القاسبي قال عياض وهو ظاهر المدونة لأن أنزاله دليل على اختيارها بوجه تأويله على المدونة وعليه القضاء على كل حال اتفاقاً ولا مفهوم للقبلة والمراد أن كبرها على ما عدا الجماع وأما لو أكرهها على الجماع فهو ما روي في قوله أوزجاً كرهها (ص) وفي تكفيره كبر رجل لجماع قولان (ش) اعلم أن من أكرهه عن جماعة شخص آخر فإنه لا كفارة على المكروه بفتح الراء مطلقاً ولا كفارة على المكروه بالكسر إن كان المكروه بالفتح وجلاً وإن كان امرأة أكرهها اتفاقاً وإنما يلزم الكفارة المكروه بالكسر فيما إذا كان المكروه بالفتح رجلاً لا فقراً لأن الشرب يقطع عن المكروه بالفتح قطراً لا كراهته في الجلمة . وفهم من قوله لجماع أنه لو أكره شخصاً على الكل أو الشرب لا يكفر عنه وهو كذلك ذكره ص في شرحه تعالى بعضهم لأن الجماع أشد وفيه نظر فإن المتقول نعم إن كبره على الشرب إن عليه الكفارة كاذ كره الموافق وإن عرقه والا كل منه فبما ينظر والفرق أن الانتشار دليل على الاختيار في الجلمة وتقدم عن إن عرقه أن المكروه بفتح الراء على الكل أو الشرب لا يكفر فلو عطف المؤنث بقوله وفي تكفيره الخ فزال عن أمه وطهنت بآية كبره امرأة عليه فلا يصوم الخ لا في بانه شهر ومع كونه أشمل عما ذكره كأشارته (هـ) في شرحه (ص) لأن أنظر ناسياً (ش) الأولى عطفه على قوله بل تأويل بل قريب فهو محتمزه وبحث عادة فيذكر الأحكام ويعطف عليها محتمزاً ثم كقوله وشروط العقود عليه طهارة لا كزبل وزيت تجس وعدم نهى لا ككلب صيد أي وكفر إن تعمد بل تأويل بل قريب لأن استئذني تأويل بل قريب كقوله أنظر ناسياً ثم أنظر تعمداً طائناً بالإباحة فلا كفارة عليه وهذا ما عطف عليه في قوله فتنظر بالإباحة أمثلة لتأويل القريب وإن كان شبهة بعض أضعف من الآخر كما بينه والحاصل أنه ذكر ستة أمثلة منها ما تقدم ومنها ما كان جنساً وأحاضاً قبل الفجر ولم يقتل من ذلك إلا بعد الفجر فاعتقد أن صوم ذلك اليوم لا يزمه فأقترع عندنا فلا كفارة عليه وإلى الإشارة بقوله (أول مقتل الإسد الفجر) ولم يحك المؤرخون إلا ابن عبد السلام ولا إن عرقه فيه خلافاً لأن ابن عبد السلام قال عند هـ . فذا أضعف مما قبله ولهذا عاكبوا . وإن الخلاف في هـ . ومنها أن من نصر قرب الفجر فظن أن صوم ذلك اليوم لا يزمه فأقترع عندنا حامداً لا كفارة عليه وإلى الإشارة بقوله

أشبه لان قوله امرأة أعظم من أن تكون تزوجة (قوله لان أفطر ناسيا) الحاصل ان من أفطر ناسيا فقد ناجب القضاة (أو) وعند الشافعي لا يجب القضاء صومه جميع ومن اغتسل بعد الفجر صومه جميع عندنا وعند الشافعي والذي يقول بعدم صحة صومه أوهر بختار عن جماعة الأربعة فعذر من أفطر ناسيا في الفطر فيه قوته من حيث ان الفطر ناسيا واجب القضاء فيكون الصوم باطلا وأما من أصبح جنباً عذره أصغف من حيث ان صومه جميع عندنا وعند الأخوة ما هو باطل الاعتداء في حرمة (قوله الأولى عطفه على) قوله بلا تأويل (الخ) ظاهر ماته بصح أن يكون المعطوف عليه شياً آخر غير ذلك وهو كذلك لانه يصح عطفه على قوله ان تصدوا عما كان هذا أولى لان هذا مع ما عطف عليه من التأويل القريب الذي هو محذور وأما بل قريب بخلاف عطفه على تمهيد لا تظلمه مقابلته لان قوله لان أفطر ناسيا لا يابى عليه تقدير (قوله ولهذا عنكم حرمان الخلف) أي الحارفي المسئلة الأولى لان فيها أقوال الأئمة

القضاء بكون كفارة وقيل بوجوب الكفارة وإنه أنقصر لجماع كفر وغيره لا كفارة (قوله والفاعل على بابها) فمضى ولو جعلنا
الفاعل على بابها لاوافق جماع أي زيد (قوله يؤيد هذا الخ) أي كونه من البعيد وأن الخطاب بقاء على ظاهره والحاصل أن
جل المتن على ظاهره ضعيف (قوله أذنب قبل أحدان من تصغيره يسل صومه) بخلاف الفطر ناسيا فيقل الصوم عندنا والمصيح
جنبيا يسل صومه عندنا بغيره (قوله أضعف من المستثنى الأولين) أذنب (٢٥٧) أحدان أي ما تفرقه مظاهر العبارة أنه ذهب

أحدان أي أن من أفطر ناسيا في رمضان
يساح له الفطر وكذلك أصبح
جنبيا لم ينف على ذلك (قوله لأن
بعضهم قال بذلك) أي بأباحة
الفطر وقوله بخلاف ما قبلهم
الاعذار هذا ناقض مقتضى قوله
أذنب ذهب أحدان ما تفرقه (قوله
قال ظاهر لا نعلم عليهم) هكذا نقل
الخطاب عن ابن رشد وفيه عند
قوله وجهل عن الجزل ما يفيد
خلافه وهو ظاهر أذنب لا أحد
أن يقدم على شيء دون أن يعلم
حكم الله فيه ويذكر ذلك من كل
يوم الثالث بعد ثبوت الصوم فلما
الأباحة والظاهر أنه يلزم الكفارة
من أكره على الفطر قلنا يلزمه
الامساك فأفطر متعمدا معتقدا
جواز الإفطار كذا استظهر والظاهر
أنه لا يلزمه وحده (قوله إن شئت
أخرجته مما قبله) أي الفتي هو
قوله لأن أفطر الخ ثم فيه مسأحة
لأن مثل هذا لا يقال فيه إخراج
(قوله مما قبله) هو قوله لأن أفطر
ناسيا الخ (قوله خلافا لا شبه)
يقول بسقوط الكفارة ابن عبد
السلام وهو أقرب تأويل من
القديم ليلادع تصغيره في الضمير
قال عجم وهو في هذا قد استند في
فطره لوجوده فلا يكون تأويله بعيدا
إله أي فاته هنا استدليل
موجود وهو عدم قوله (قوله ومثله

أو تصغيره) أي مقاربه والفاعل على بابها لاوافق جماع أي يزيد إذ فيه تصغير في الضمير
أي وأما التصغير فبمعنى التأويل البعيد ويؤيد هذا قول الخطاب والعذر في هذا أضعف منه
في المستثنى قبله أذنب قبل أحدان من تصغيره في الضمير يسل صومه ومنه ما قدم
سفره في رمضان لئلا يعتقد أن مبيحة تلك الليلة لا يلزمه صوم وإن شرط لزوم الصوم
أن يقدم من سفره قبل غروب الشمس فأصبح مفطر فلا كفارة عليه واليه الإشارة بقوله
(أو قدم لئلا) وعذره في هذا أضعف من المستثنى الأولين قال ابن عبد السلام أذنب ذهب
أحدان ما تفرقه إله ومنه ما سافر دون مسافة القصير على ما يشبهه متلاقظ أن مثل
هذا السفر يبيع الفطرية الفطر وأصبح في ذلك السفر مفطر فلا كفارة عليه واليه الإشارة
بقوله (أو سافر دون القصير) وهذا عذره قريب لأن بعضهم قال بذلك بخلاف ما قبلهم
الاعذار فلم يقل بها أحد ومنه ما رأى هلال شوال فيه صبيحة ثلاثين لم يعتقد أن ذلك اليوم
يوم فطر لظنه أن الهلال ليلة الخامسة ففطر عمدا فلا كفارة عليه وسواء أقبل الزوال
أو بعد واليه الإشارة بقوله (أو رأى شوالا) فهو على حذف مضاف أي رأى هلال
شوال وقوله (قلنا لا الإباحة) راجع لجميع من تقدم الستة على الحرمة أو فطرها
أو شكوا فيها أو توهموها كقروا أو فطروا أي بين بخلاف من ظن الإباحة من سبق قال ظاهر
لا نعلم إله ذكر بعضهم وفي قوله أو توهموها ظن أن ظن الإباحة وقوم الحرمة
(ص) بخلاف بعيد التأويل (ش) أن شئت أخرجته مما قبله وإن شئت أخرجته من قوله
بلا تأويل قريب وقوله بعد التأويل من إضافة الصفة إلى الموصوف والحاصل أن المؤلف
ذكر التأويل البعيد خمسة أمثلة من رأى هلال رمضان فشهده ذلك فلم يقبل لأم
ظن برده شهاده أنه لا يلزمه الصوم في صبيحة تلك الليلة فأصبح مفطر لأنه لا بعد بذلك وتزعم
الكفارة على المشهور واليه الإشارة بقوله (ص) كراء ولم يقبل (ش) أي أو حال أنه لم
يقبل وهو قول ابن القاسم خلافا لا شبه ومنه ما ظنه أن تأنيبه الجني في كل ثلاثة أيام
أوفى كل أربعة أيام مثلا فأصبح في اليوم الذي تأنيبه فيه مفطرا ثم إن الجني أنه في ذلك
اليوم الذي أفطر فيه ظاهرا أن عليه الكفارة ولا بعد بذلك ومثله من عاتقها الحيض
في يوم معين فأصبحت في ذلك اليوم مظهر فافطر ثم جاءها الحيض في بقية ذلك اليوم واليه
الإشارة بقوله (أو الجني ثم أو لم ينجس ثم حصل) وأخرى أن لم ينجس أو لم يحصل حيض
ومنهم من احتجهم أو حجه غير فطر فلما الإباحة لأجل ذلك فإن عليه القضاء والكفارة
لأنه تأويل بعيد وهو قول ابن حبيب وعليه مسمى المؤلف بقوله (أو حجة) خلافا لابن القاسم
أنه من التأويل القريب فلا كفارة على الحاميم ولا على المحتمين كذا كره الخطاب والمواق
ومنهم من اعتقد شخص في رمضان وظن أن ذلك أبطل صومه لأنه كل لحم أخيه فافطر
عمدا فاته يلزمه الكفارة ولا بعد بهذا التأويل واليه الإشارة بقوله (أو غيبة) ولما لم يكن

(٣٣ - ختمى ثاني) (الخ) وقال ابن عبد الحكم لا كفارة في المستثنى ورأى من التأويل القريب (قوله خلافا لابن
القاسم الخ) والمعتد كلام ابن القاسم لأن التأويل القريب ما كان مستند السبب موجود والعيد بخلافه والاستداف مستلزم
الحجامة لسبب موجود وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم أفطر الحاميم والمحتمين أي ذلك المؤول سقى اللفظ على ظاهره أي أساغ
له الفطر ولكن ليس المراد بذلك إغماره لافضل صاحب الفطر أما الحاميم فلهذا لم وأما المحتمين فلما لا يقع من الرض (قوله أو غيبة)

قال الخطاب وليرى في هذا من الخلاف ما جرى في الحجة ما بعد ذلك لم أر فيها الا قول ابن حبيب وجوب الكفارة (قوله وكان قد قدم) لانه قال وفي النقل بالعدم الحرام لان المعنى وكل فطر عندا حرام في النقل يجب فيه الفضة وقوله مطرد الخ أي الا اذا كان الفطر بوجه (قوله أي غلبة الخ) تباع في ذلك عجم وهو مخالف للنص ان ذكر في التوضيح المسئلة وأن كلام ابن القاسم محمول على العمدة أي زلت في حلقه عندا وان القاسم (٢٥٨) ثابت أصلا في ذلك والحاصل أن كل ما أوجب الكفارة في القرض أوجب الفضة

في النقل الا في تلك الصورة فتثبت لم يصح قوله واجباب الكفارة والحاصل أنها اذا زلت في حلقه عندا فالكفارة في القرض ولا فضة في النقل وأولى في النقل اذا كان غلبة وأما في القرض فالفضة فقط أي في حالة الغلبة (قوله ورد على ذلك) أي ولا يرد مسائل التأويل القريب لان الحق أن مسائل التأويل القريب لا فضة فيها كذا كره حتى نت (قوله وبعض) أي التاموسة وقوله والذباب بطريق أو مثله البعض (قوله وغبار طريق) وان لم يكثر الغبار وأغبار غير الطريق فالفضة في دخوله في حلقه فيما يظهر واقلنا كغير الطريق وأمكن التقرض بوضع حائل على فمه بلزم بوضعه أم لا وهو ظاهر كلام غير واحد كذا في بعض الشراح وانظر اذا احتج لكس البيت هل يغفر ما وصل الحلق من غبار أو لا (قوله أو دماغ أو كان) ظاهر العبارة أو غبار دماغ أو كان وهو ظاهر وفي عبارة جليل بعضهم علم الدماغ كغبار الدقيق اه فهذا ان جعل كلام الشارح عليه مستند وطعم دماغ وكذا يقال في مكان أي علم مكانان لي يفرقه الا أن ابن قدامح أثبت بان غزاله المكان اذا وجدت طعم ما لو شه

بين الكفارة ولزم القضاء تلازمه ببقوله (ولزم معه القضاء ان كانت له) يعني أن من لازم الكفارة القضاء صحت كانت الكفارة لا كفارة لغيره من زوجة أو أمة أو غيره مما على ما مر فالقضاء على ذلك الفرض لا على الكفر لا يقبل النيابة والام يعنى عن الضمير عائدا على المكفر لا الصوم رمضان ولما انتهى الكلام على الكفارة وشروطها وكان قد قدم ضابطا لقضائه التطوع مطردا مع كذا كره هنا ضابطا بالكفارة ببقوله (ص) والقضاء التطوع بموجبها (ش) والمعنى أن كل ما أوجب الكفارة في رمضان أوجب القضاء في التطوع وقد قدم أن الذي وجب الكفارة هو الفطر عندا بلا جهل ولا تأويل قرب بل لكن رد عليه قول ابن القاسم من عبثنا وان في حلقه فتزلت في حلقه ما عليه القضاء والكفارة في القرض ولا يقضى في النقل قاله نت قوله فتزلت في حلقه فواته أي غلبة وأما عندا فهو وجب القضاء في النقل واجبابه الكفارة في هذا بالغلبة كما يجاب في مسألة الاستيلاء بل هو زعمي على منطوق المؤلف أيضا من أن فطر في القرض لوجه كذا والفوشج أي فقه بلزمه الكفارة ولا يلزمه القضاء في النقل وكلام المؤلف يجب مفهومه يفيد أن ما لا يوجب الكفارة في القرض لا يوجب القضاء في النقل ويرد عليه من أصح ما عني الحصر فطر بعد ما شرع في السفر فانه لا كفارة عليه في القرض ويقضى في النقل (ص) والقضاء في غالبه عذوب (ش) يعني أن التي اذا غلب على الصائم فلا قضاء عليه حيث يرجع منه شيء خرج تحقير أم لا من علمه أو امتلا وتقدم مفهومه غالب كون القضاء في دخول غالب الذباب وبعض الشقة والامانة في قوله غالب في من إضافة الصفة الى الموصوف أي التي والغالب وغير الذباب والبعض ليس مثلها كما يفيد التعليل من أن الصائم لا يذعن حديث والذباب بطريق سبق الى حلقه فلا يمكن الاستمتاع منه فظهر في القم (ص) وغبار طريق (ش) يعني أن غبار الطريق اذا دخل في حلق الصائم فلا قضاء عليه فيه الشقة ولا خلاف في ذلك (ص) أو دقيق أو كسل أو جيب لصاحبه (ش) أي وكذلك لا قضاء في غبار دقيق أو جيب أو دماغ أو كان لصانع ما ذكرناه ههنا أن الحاسب في الصناعة في الفقيه اغترضه المؤلف وقوله أو كسل أي مكبل من جميع المحبوب وبعبارة أخرى ودخل في قوله أو جيب من بكاه ومن يخلعه ومن رفعه من جهل لا آخر وهذا ان خص قوله أو كسل بالمحبوب كما صرح به بعضه ولا يدخل فيه كسل الخسيس (ص) وحققين إحليل ودهن ياقفة (ش) يعني أن الحقة ولو لم يات من الإحليل والمراد به عن الذكرك لا قضاء فيها على المشهور ولا يشمل فرج المرأة لا تقدم في الحقة أن في القضاء من ذر أو فرج المرأة وكذلك لا قضاء في دهن الحائض لان ذلك لم يصل الى أمعائه أي لم يصل الى المدخل الطعام والشراب اذ لو وصل لم يمت من صاحبه (ص) ومنى مستنكح أو مذى (ش) يعني أن التي المستنكح أي الكثير والذي المستنكح أي الكثير لا قضاء فيها على المخرج والشقة أنه يصح قرأه وقوله ومنى بالتسويين أي ومنى مستنكح من رجل أو امرأة وبالإضافة أي ومنى شخص

في حلقه باطل صومها ذكره الخطاب واعتمده بعض الشيوخ (قوله في دهن الحائض) الحاجة في اصطلاح الفقهاء ما أفضى من الجراثيم الى الخوف ولا يكون الا في الظهر والبطن (قوله أي الكثير) أي بان يكثر بحيث يبرق دمل أو فطر من غير تباع فان قل بحشيشه أو تساوى هو وعده فغير مستنكح وعلى ذلك فخر المصنف بكسر الكاف (قوله وبالإضافة) وعليها قال الكافي مفتوحة

(قوله وتزعماً كول) وظاهر عدم القضاء ولو تزج منه منى أو منى بعده هو كذلك إن لم يزج عن فكر مستدام بعده والأما الكفارة في الأول والقضاء الثاني (قوله في الجزأ الملاق الخ) لا يخفى أن هذا الجزأ من الليل فلا يتوهم فيه شئ فالصواب أن المراد في حال طلوع الفجر لا قبله فالنفي تكميل التصديق حل قول المدونة وأما رابط فكر منامته فنرى بظاهر إطلاق فهم في تزج الما كول عند رؤية الفجر أنه لا يحتاج معه إلى مضغنة وقال ابن حبيب أن طالع عليه الفجر هو أكل فليقل ما في فيه وينزل عن أسرته أن كان بطاً ويجزئه الصوم الآن بخفضض الواطئ بمعدك قاله ابن القاسم وغير ذلك فخطى ظاهرة في رد حل الشارح التابع فدل عليه (قوله) كان نازحاً في النهار) لا سلم لأنه لا يكون نازحاً في النهار إلا إذا كان بعد طلوع الفجر وليس مرادوا عما مراد حال طلوع الفجر وبالحاصل أن المراد بقوله طلوع الفجر نفس الطلوع ولا يحتاج للكلام نت (قوله لا حرمهم بالسواك) أي أمرهم بوجوب الأضطرار والالتزام بحاصل (قوله بضم الحاء) وأما قطعها فهو خطأ وقيل لغيره (قوله وذلك لا يذهب السواك) (٣٥٩) لأن العلة موحودة وهي خلو المعدة (قوله وهو أن عبادة) لأنه أثر الصوم المتناسب أن يتحرل كونه أطيب عند الله

من دمع السك فيكون القسم طيباً لأنه لا يصح أن يكون خبيثاً مع كونه أطيب عند الله من دمع السك (قوله كدم الشهادة) أثر عبادة وهي الجهاد (قوله لا تقول المصلى) شاي (ره) أي مخاطب (ره) فيصعبه تطيبه فيه فإذا كان أطيب عند الله من دمع السك فيكون القسم طيباً لأنه لا يصح أن يكون خبيثاً مع كونه أطيب عند الله من دمع السك (قوله) ومعنى طيباً الخ جواب عما قبل كيف يكون ذلك مع أنه سبحانه وتعالى منزّه عن استئطبة الأرواح وحاصل الجواب أن ليس المراد استئطباته بحيث يحصل له سرور بذلك بل المراد به رضاه ورضاه الله عبادة عن انعامه وأوراده أفضاله فهو صفة فصل أوقات هذا عند الخلف وأما عند السلف فيفرض

مستحب رجل أو امرأته أو لا يحتاج إلى تقييد المذنب بمنسك لا يمتطوف على المقيد والمطوف على المقيد بقيد بغيره القيد أيضاً وهو على القاعدة الأصولية (ص) وتزع ما كول أو مشروباً أو فرج طلوع الفجر (ش) يعني أن من أكل قتيق لم يفعل ما ذكره عند طلوع الفجر فانه يسك عن الأكل والشرب ولا شئ عليه على المشهور ولو لم ينضمض كاهو ظاهر كلامه لا غير هو كذلك وكذا لا شئ على من طلع عليه الفجر وهو جامع فترفعه من فرج حوط أو أنه على المشهور وبعبارة أخرى قوله طلوع الفجر أي مع طلوع الفجر أي في الجزأ الملاق للفجر سواء احتل الزرع وطأ أم لا فهو واقع في السك ولا يتأق قول نت وهو مبني على أن الزرع ليس وطأ إلا إذا كان المراد بقوله طلوع الفجر في طلوع الفجر مع أنه لا يصح أن نازح في طلوع الفجر كان نازحاً في النهار فلا يتأق السك المذ كور (ص) ويجازي سواك كل النهار (ش) يعني أن الصائم يجوز أن يشرب كل النهار وما لا يذهب حنقه ليس لولأن أشق على أمي لأمرهم بالسواك عند كل صلاة قطع الصائم وغيره وكرهه الشافعي وأجدهما زال شرب مخلوف ثم الصائم بضم الصاد من دمع السك قال في توضحه ولا دليل على كراهته لأن المخلوف هو ما يحدث من خلو المعدة وذلك لا يذهب السواك انتهى لا قالوا أن لم يذهب فيضفقه وهو أثر عبادة لا يتأق إزائها ولا يفتيقها كدم الشهادة لا تقول المصلى شاي (ره) فيصعب تطيبه فله خلاف الشهيد ومعنى طيبه عند الله رضاه وثناؤه على الصائم والرضا بفعله قال ابن الحاجب والسواك يساه كل النهار بما لا يتقبل منه شئ وبكره بالمرطبة لا يتقبل فان تحلل وصل إلى حلقة فكذلك مضغنة انتهى وأما المؤلف بالجواز ما قبل المحرم لأن بعض ما ذكره من الجواز أن مستحب كالسواك في بعض أحواله وصوم الدهر وبعضه مكروه كالشفر في السفر وبعضه خلاف الأولى كالاصباح بالجماعة وبعضه جائز حوازا مستثنى الطرفين كالضغنة لقطعش وبعبارة أخرى يجب الجواز في كلام المؤلف قوله كل النهار أي ويجازي سواك لغير مقتض شرعي وأما مقتض شرعي كل وضوء والصلاة والقيام

الامر إلى الله تعالى في منامه مع تزج المولى عن استئطبة الأرواح وقوله وثناؤه على الصائم أي بكلامه القديم وقوله والرضا بفعله أي فعل السواك يراد بالسواك المعنى الحاصل بالمصدر ويراد بالفعل المضاعف المعنى المصدري على أنه يقال إن مدحه يدل على فضيلة لا فضيلة على غيره لا ترى أن الزرع أفضل من الفجر وقد قال عليه الصلاة والسلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وأمتها وكمن من عبادة أتى الشرح على جامع فقبل غيرها (قوله والسواك مباح) معنى الفعل (قوله عملاً لا يتقبل أي بما لا يتقبل (قوله) لا يتقبل أي يحصل للمصلى يتقبل (قوله فكذلك مضغنة) أن وصل للمصلى عمداً كغيره غلبه قضى فقط (قوله كالسواك في بعض أحواله) كصلاة قبل الزوال إلا أنه يتأ كدققت صلاة وضوءه وأما بعد الزوال فحائز ولو لا ضلوه وضوءه مع وطأه لا يتقبل الزوال يتب ولكن يتأ كدققت صلاة وضوءه وأما بعد الزوال فهو جامع بطلوع وقت الصلاة وضوءه أو غيرهما (قوله مسبب الجواز قوله كل النهار) أي أن المصلي متعلق بالحكمة لغير اعتبار ما بعد الزوال وأما عليه فهو حائز (قوله) أو ما يقتض شرعي الخ يظهر أنه لا يتقبل الزوال فبنا في ما تقدم ولكن هذا العموم هو الذي ظهّر التجسري وظاهره لا يوافق شارحها كالمادة بعض شيو خا (فائدة) يجب بالسواك

إذا تفرغ زال سبب تخلف عن جمعة عليه (قوله فهو مندوب) أي تأكد (قوله فلا يدخل) حاصلها ما عترض على الصنف بأنه يقتضي أن السؤال بجميع جزئياته جائز مع أن بعض الجزئيات مكروه فاجاب بان هذا لا يؤردنا بالسؤال الآلة فإذا أردنا به الفعل فلا رد (أقول) وهذا لا يظهر فلا اعتراض بأن ظلت السبب ما عارضه إرادته الفعل لأنه لا تكليف إلا بقبل (قوله لأن فيه تفريرا) أي وقوعا في الغرر باحتمال سبق شيء منه إلى الخلق (قوله ليس على يابه) بل المراد به خلاف الأولى (قوله أفضل من الصوم والفطر) ولا يرد قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما لمجده على أنه التمسك ببعض سنابيه ذلك (قوله فان ضعف فالفطر والصوم) فتارة يفطر وتارة يصوم ولم يذهب أحد إلى جواز امتنوا وأما الخلاف في كراهته مؤنوبة (قوله وما سمعت من شكر صيامه) كفى هذا مع حديث لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبلها وبعده والجواب أن هذا من تقدم العمل على الحديث كما قاله بعض الشراح (قوله وقطر بغير قصر) قال الشراح أي شبيته فيه بدل قوله شرع فيه وأشار إلى أن الفطر بالسفر شروط أربعة ثم إن الشرط الرابع (٣٦٠) منها ما يميز يوم السفر وما بعدهما قوله سفر قصر وقوله ولم يؤنوبه ومنها ما يخصه

والد كرهه ومندوب والسواك يطلق على الآلة والفعل وهو المراد هنا فلا يرد أنه يكره الاستيلاء ببعض الآلات وأما الاستيلاء المحرم وهو الاستيلاء بالجواز فيقتضيه فليس في كلامه إطلاق (ص) ومضغعة لعطش (ش) أي وكذا لا يجوز المضغعة لصائم لأجل عطش أو سواها ما وبجوها وغيره كعطش مكره ولا لأنه تفريرا (ص) وإصباح بخانية (ش) يعني أنه يجوز للإنسان أن يتعدت تركه الفسل من الجنبات في رمضان إلى أن يطعم الغبير ويصوم صومه والجواز هنا ليس على يابه (ص) وصوم دهر (ش) الجواز هنا ليس على يابه إذ صوم الدهر مستحب قال المفسر الصوم أفضل من الصوم والفطر إذا لم يصف فيه عن شيء من أعمال البر أن ضعف الفطر والصوم اه (ص) وجمعة فقط (ش) يعني وكذا يجوز صيام يوم الجمعة فلا يقبل ولا يصده ككذار وعن مالك قال ورأيت بعض العلماء يصوم يوم الجمعة وأراه يفطره وما سمعت من شكر صيامه مفردا اه والمراد بالجواز هنا أنه مندوب وليس لناس ما جاز جواز المستوى الطرفين (ص) وفطر بغير قصر شرع فيه قبل الغبير ولم يؤنوبه ولا يقضي وتوطع ولا كفارة إلا أن يؤنوبه بغير كقطر بعد دخوله (ش) الضمير المحرور يعني في الموضعين تأدعي السفر والضمير المصوب بالفعل في الموضعين تأدعي الصيام المفهوم من كلامه والضمير المحرور بإضافته إلى المصدر في الموضعين تأدعي المكفوم معنى كلامه أنه يجوز الفطر في سفر قصر فيه الصلاة إذا شرع في السفر قبل طلوع الغبير ولم ينو الصوم في السفر فإن شرع بعد الغبير أو نوى الصوم في السفر ففطر ولو كان الصوم تطوعا ولا كفارة إلا أن ينو الصوم يريد صوم رمضان في السفر كالأفطر بعد أن دخل محل إقامته ولا خلاف أن الفطر يجوز في السفر لكن جواز غير مستوى الطرفين إذا الصوم أفضل والفطر مكروه ثم إن كلام المؤلف هذا خاص بربط

دون ما بعده وهما الاضطرار المشار إليهما بقوله شرع فيه وقوله قبل الغبير ولا يفتي عن الرابع قوله قبله شرع فيه لأنه ذكر لم يرجع له أيضا (قوله ولا الضم) ومعنى كون الأول شرط في يوم السفر وما بعده أنه لا يثبت الفطر في يوم السفر ولا في غيره إلا إذا كان السفر تقصر فيه الصلاة ومعنى كون الرابع شرط في يوم السفر وما بعده أنه متى ثبت الصوم امتنع فطره في اليوم الأول وما بعده وفي عليه شرط تركه لهما من السابق وهو كونه في رمضان فلا يجزى في فطره كفارة ظاهر كذا ذكره (أقول) إذا كان معنى قوله وفطر بسفر قصر بمعنى ثبت الفطر فيه صار نفس قوله ولم يؤنوبه فلا معنى لعدم شرطاً فخلل الأحسن أن يرد الفطر

ما يشمل الفطر بالفعل بعدنية الصوم وما يشمل التمسك تأشرا لثاني بقوله وفطر بسفر قصر وتأشرا للأول بقوله ولم يؤنوبه فصارا لحاصل أن الفطر بمعنى الفعل مشروط بعدم تيمم نية الصوم بمعنى التمسك مشروط بكونه شرع فيه قبل الغبير والحاصل أنه إذا ثبت الفطر في الحضر ولم يشرع في السفر إلا بعد الغبير فالكفارة عليه في ثمان صورا فطر بالفعل أو لم تأت ولا عزم على السفر قبل الغبير أو لا فهذه أربعة وثلاثة نية الصوم في الحضر ولكن أفطر بعد أن عزم على السفر وقبل الشروع فيه فان كان متأولا فلا كفارة عليه عزم على السفر قبل الغبير أو لا تكن بشرط أن يسافر من يومه أو لا فلا كفارة وإن لم يكن متأولا ففطر فيها فهذه أربعة ولو ثبت الصوم في الحضر وأفطر قبل العزم على السفر فعليه الكفارة مطلقا تأولا أو لا شرع في السفر بعد ذلك أم لا وأما لو ثبت الصوم في الحضر وشرع في السفر قبل الغبير فهنا نأظر في السفر كفرن مطلقا تأولا أو لا كما إذا كان في أثناء السفر وبيت الصوم فيه ثم أفطر فعليه الكفارة مطلقا تأولا أو لا فهذه أربع وفي معانها إشارة التي بقوله كقطر بعد دخوله أي نوى الصوم في السفر ثم أفطر بعد دخوله فعليه الكفارة مطلقا تأولا أو لا وهي مفهومة مما تقدم بطريق الأولى

(قوله والام) بأن تختلف الشروط أو بعضها فنقض وهذا مستثنى عنه لأن القضاء لازم على كل حال تختلف الشروط أو بعضها وقد قال المصنف وقضى في الفرض مطلقا لكن أتى به لرب عليه قوله ولو تطوعا فوجب ذلك ما لم يخلف عليه لا بد أن يكون ما قبل المباشرة صادقا عليه ولا شك أن قوله وفطر المراد به الفطر في رمضان كالمشعر به (٣٦١) قوله ولا كفارة وهذا لا يصدق على التطوع

(قوله فممنه الخ) فيه أن هذا في الفطر ما فعل فلا يمنع أن يقال الفطر في الكفارة بمعنى التوبة جائز وقوله أو يضطر رمضان الخ هذا يظهر في الفطر بمعنى التوبة (قوله خاف زيادته) أما بقول طبيب عارف ولون ساعد الضرورة كإفالة البدر أو علم ذلك في نفسه بخبرة أو من هو موافق في المزاج كما تقدم واعلم أن الصحيح إذا خاف بسببه الهلاك أو شدة الأذى يجب عليه الفطر ويرجع في ذلك لأهل المعرفة واليه يرجع الفطر ولو أصبح كاهو ظاهر أخطأ وصرح بعض الشراح لكن مقتضى ما في المجموع وما ذكره الفقيه أنه إنما يجب ذلك للرخص (ثم أقول) ولم أر قريبا يصدق من الروايات المراد بالخوف هل ما يشمل الشك والظن أو الظن خافوقه والظاهر أن المراد به الظن مخافوقه (قوله زادت قوعه) أي صغرت قوعه وأقول لو ليس ذلك بلازم بل راديهما يشمل ذلك حتى يشمل اشتداد ذلك الضعف أو حدوث ضعف آخر من قوعه ~~في~~ تنبيههم أنهم قوله مرض أن خوف أصل المرض ليس حكمه كذلك وهو كذلك على أحد قولين لأنه لا يغزى به ولا آخر يجوز أنه (أقول) حيث كل زوج لأهل المعرفة أو غيره ذلك يظهر أن الزواج أنه كذلك (قوله حدوثه) كزمانة

ولا يجوز في غير من يجوز كفارة فظهر أن قول ويل عليه قوله والاقضى ولو تطوعا وذلك لأنهم لما أوجبوا القضاء في التطوع على من طرأ له السفر وهو صائم متطوع فافطر فهم منه أنه لا يجوز للتطوع أن يقتر لاجل السفر فغيره عاين رمضان ولو اضطر المسافر في رمضان رخصة والمراد بالسفر وعقدان يصل إلى محل بد القصر المشار إليه بقوله أن عدى البلدى البساتين المسكونة فافطر على الفطر ولو سافر بالفعل أو سافر لكنه لم يصل لمحل بد القصر إلا بعد الفطر فهذا بشرع قبله في غير الصورتين (ص) وبمرض خلق زيادته أو عياده (ش) هذا معطوف على قوله بسفر قصر وبالطائفة أي وحال الفطر بسبب مرض خاف زيادته من حدوث عياده بالصوم وبعبارة أخرى أي زيادته قوعه بأن تحدث له علة أخرى فان خاف على نفسه الهلاك أو أن يلحقه مشقة عظيمة فله يجب عليه الانطران لحفظ النفوس وأجبا ما مكن وإليه أشار بقوله (ص) ويجب أن خاف هلاكا أو شديدا في (ش) أي مشقة عظيمة لقوله تعالى ولا تلغوا بآيديكم إلى التهلكة فغير ذلك خوف كلف وجوب الفطر ولا يشترط وجود الخوف منه وهو الهلاك أو شديدا لا في (ص) بكمول ومرضع يمكنها استئجار أو غيرهما فتعاضل ولهما (ش) تشبيهه بالجواز والوجوب والمعنى أن الحامل إذا خافت على ولدها هلاكا أو شديدا في وجب عليها الفطر وإن خافت حدوث علة أو مرض جاز لها الفطر على المعتد وقيل يجب عليها الفطر حيث خشيت حدوث علة وكذلك المرضع إن خافت على ولدها هلاكا أو شديدا في وجب عليها الفطر وإن خشيت عليه مرضا أو حدوث علة جاز لها الفطر وهذا بشرط أن لا يقبل الولد غيرها أو يقبل ولكن لا تجتمع تسامحا أو تجدد ولكن لا مال هناك ولا تجد من رضعه مجاها والواجب عليها الصوم ونوبه بقوله على ولدهما إن خوفهما على أنفسهما داخل في عموم قوله سابقا ومرض لأن الحمل مرض والرضاع في حكمه وقوله لم يمكنها صفة الرضع وقوله أو غيره أي غير الاستئجار وهو رضعها بنفسها أو مجاها أي لا يمكنها واحدهما على حذفه تعالى ولا تطعمهم أعمأ وكفورا أي لا تطعم واحدا منهما وقوله خاف الخ صفة لها وما ظهر كلام المؤلف أنه لا يباح لهما الفطر لغير ذلك لمن غير خوف وقد صرح الفقيه بجوازهما والمشهور أن الحامل لا تطعم عليها بخلاف المرضع (ص) والجرع في مال الولد ثم هل مال الأب أو مالها أو ماله (ش) هذا مفهوم قوله سابقا يمكنها استئجار وهي الحاملة التي يجب عليها فيها الصوم والمعنى أن الجرع في مال الولد إن كان له مال لأعنة ثقتة حيث سقط رضاعه عن أمه بل يوم الصوم لها وظاهره ولو كان الرضاع واجبا عليها لولا الصوم ثم إن عدمه ما وجد مع مال الأبوين فهل تكون في حال الأب طالة القسي ومال إليه التونسى أو مالها حيث يجب رضاعه عليها وهذا علة طالة سند تأويله ويفهم من النقل هنا أن يحمل التأويل على حيث يجب الرضاع على الأم ولا يتفق على أنه في مال الأب (ص) والفضل بالعدد (ش) معطوف على فاعل وجب المسترطلول الفصل ومبص الوجوب قوله بالعددي ووجب الفطر أن خلق هلاكا أو وجب عليه قضاءه أو فطر من رمضان بالعدسوله صام بالهلاكا أو بغيره على المشهور وقوله تعالى فممنه أيام آخر وروى ابن وهب ذلك أن صام بالعدسوان صام

فهي غير المرض بهذا الاعتبار (قوله والمشهور أن الحامل لا تطعم عليها بخلاف المرضع) وذلك لأن الحامل مرضة بخلاف المرضع فانما ذلك لتغيرها (قوة تأويله) اعترض المواق على المصنف في ذلك التاويل بأن الفتي قد قال أن كل الحكم الجائر قيد بأعمال الزمان لم يكن في حال الأب فان لم يكن في حال الأم وليد كزمانة غيره وبالأقل بعض شيوخنا والرابع أن مال الأب مقدم الفقيه

(قوله بقاء عليه مع الادب) الا انه ان كان غير جرم فقد قدم الحد في المدونة وشرب الخمر في رمضان حله للغير عاتين ثم ضرب للاطعام في رمضان يعني الاطعام في شهر رمضان وان كان جرحا قدم الادب عليه فيما يظهر (قوله لفرط) الامم بمعنى على أي وجه الاطعام على فرط والامم قلته بمعنى الذي انتهت الغاية من ربط غفرط والتقدير لفرط تقريبا منتهيا فيه الى دخول مثله وقوله عن كل يوم يتعلق باطعام أو بوجوب وكل الجميع أي عن كل فرد فمن أفراد الايام وقوله لمسكين الذي يظهر انه مصنف للمحتاجين باطعام ومطعموه في اصابته لمدى عسدا أوصفها كان التفرط حقيقة (٣٧٣) أو حكا كذا في القضاء لا المكره على تركه ولا جاهل بتقديره على رمضان التالي فليسا

أيضا الادب عايراه الامام من ضرباً ومجنأ أو مما لو كان غفرط معاً بوجوب حد اكرنا أو شرب خمر فانه يقيم عليه مع الادب الا ان يأتي تأنيلاً قبل الطهور وعليه فلا أدب عليه (ص) واطعام مده عليه السلام لفرط في قضاء رمضان لانه عن كل يوم لمسكين ولا بعد بالرائد (ش) هو معطوف أو نضع على فاعل وجب التقديم وهذا شروع منه في أحكام الكفاية الصغرى والمعنى ان من فرط في قضاء رمضان الى ان دخل عليه رمضان آخر فانه يجب عليه ان يكفر بأن يطعم عن كل يوم بقضيه مدها لمسكين وبأن معنى التفرط في اطعام مدين من كفارة واحدة لمسكين واحداً واطعم مدها واحداً اكثر من مسكين لم يجز ولا يعتد بالرائد على المد ويبقى ان يترفع منه ان يقي بصدقه وبين (ص) ان امكن قضاءه بشعبان (ش) هذا شرط في وجوب الاطعام المتقدم يعني انما يرضاه اطعام قدر المد لكل مسكين عن كل يوم اذا امكنه القضاء في آخر ايام شعبان بقدر ما عليه فاذا امر بقدر ما عليه من آخر شعبان وهو صحيح فمقيم حال من الاعذار وجب الاطعام وان بني من شعبان بقدر ما عليه فرض أو سافر أو نكس أو وضعت ليجب عليه اطعام ولو كان فيما قبله من الايام ممكناً لا عذر وقوله (لان اتصل مرضه) مفهوم قوله ان امكن قضاءه شعبان صريحاً بل ياتى الايضاح أي لان اتصل مرضه من مبدأ القدر الواجب عليه في عام شعبان لان رمضان الى رمضان كجواهره ولا يجمع شعبان (ص) مع القضاء (ش) متعلق باطعام أي انه مخير في اطعام مدين عن كل يوم لمسكين مع القضاء فكلاماً اخفى قضاء يوم اطعم فيه أو اطعم بعده هذا وقوله (أو بعده) يحتمل أن يكون معناه بعد مضي كل يوم أو بعد فراغ أيام القضاء فيخرج جميع الامداد بعد فراغ أيام القضاء وتظاهر المدونة أنها لا تفرق قبل الشروع في القضاء ولو بعد وجوبها بمضي رمضان الثاني وذكر ان حبيب انه ان فرقها قبل القضاء جرحاً أو خاف الضعيف وكلام الموافق يقتضي أنه موافق (ص) وينذره (ش) معطوف على فاعل وجب والضمير عائد على الصوم أو المكلف أي يوزن المكلف الوفاء عند ذوره من أي نوع من أنواع الطاعات من صوم أو صدقة أو حج أو نحو ذلك وعلى كل هذه تأتي في باب النذر واتخاذ كراهات الترتيب عليها ما بعدها (ص) والا كبران احتمله لفظه بلانية (ش) أي وجب الاكثر احتياطاً لان احتمال لفظه الاكثر والاقل بلانية لشيء أو الاقل عمل عليها ومثل لما يحتمل الكثير والقليل بقوله (كثير ثلثين ان لم يبدأ بالهلال) فاذا نذر صوم شهر الصادق ثلاثين وتسع وعشرين فصوم ثلاثين على مذهب المدونة ما لم يبدأ بالهلال لزمه عمارة كاملاً أو ناقصة انما طافه قوله ثلاثين معمول للفعل مقدر كثره والافاقيا ثلاثون أي فاللازم ثلاثون وعورض ما هنا بما في كتابنا الحج من أن من قال لله على هدى آخراته شاة وقياس ما هنا أن تكثر منه في فرق بعضهم بان الاصل في الشهر ثلاثون وأما الهدى

أن يكون المراد ما هو أهم وهو ظاهر (قوله ان فرقها قبل القضاء) أي وبعد وجوبها كما قال معج فانه قال واعلم ان تعدد ما قبل وجوبها مع جرحاً أو وجوباً يحصل بدخول رمضان الثاني ولم يبق من شعبان ما يفعل فيه ما عليه من القضاء (قوله بلانية) حال أي حلة كون لفظه متباعداً من التوبة ومن ذلك القليل من نذر ان يصوم نصف شهر ولا تبتة لزمه خمسة عشر ومطابق نذره بعد مضي نصفه كخمس عشرة ولو جاء الشهر ناقصاً على الشهر ولا احتمل كون نصف الشهر خمسة عشر وما أورد في شهر رمضان ومن نذر نصف يوم لزمه اتبعه

(قوله وابتدأ سنة) أي وماصله بالأهلة احتسبه ويكمل ما أنكسر (قوله ولا يزمه أن يقضي أيام العدين إلخ) وكذا يقضي عن نذر ما وجب صومه منها بالانذار كما (٣٦٤) إذا نذر صوم كل خمس مثلا (قوله في أنه لا يصوم الرابع) مع صمته أن وصاه

(قوله وهذا بين) لأنه أسهل لم يصحها
فصار اليوم الرابع لم يذره بعينه
ولا دخل في ضمن نذره لكون السنة
مهمة واعتقد ذلك حتى تت
وبعض شيخنا أنه عند كلام ابن
عرفه وتظاهر المستصحب صومه
لأنه قال وقضى ما لا يصح صومه
والرابع يصح صومه لأن لا يريد
صحة كاملة (قوله ما يقيدناه بصام)
أي لا ملأ صوم صومه تناوله النذر
ويكون من أفراد ورابع التصبر
لنذره في الجملة (قوله وينوي
بأفها) وأما إن لم ينو الباقي فيكون
كندسة مهمة (قوله وكلام
الحيف والنفس) وكذلك ما وجب
كرمضان (قوله حيث كان في
أثناء السنة) أي أولها (قوله
أن قدم له غير عدد) فلا يقدم له
حيث فلا يلزم النذرة صيامه ولو
كانت تلك الليلة ليلة الجمعة مثلا
وكانت قدره دواما وأصحت في
ذلك اليوم ما ضاع فانه يلزمها الأيام
الخالية من الحيف من شرح عب
(قوله ولا يلزمه ذلك في الثانية)
أي ولا يلزمها ما نهى في الثانية
أي إلى هي قوله أول ليلة لا تصام
صحتها فإذا كان ليلة عیدو كان
يوم الاثنين فلا يلزمه ما بعد ذلك
من كل يوم اثنين ظلال للمثل
يوم الاثنين مثلا لا يوم عید كما أهله
بعض شيخنا وقد وجدته عن سند
فقال ولو قدم ليلة الاثنين وهي ليلة
عید فلا يصوم صحتها ولا كل
اثنين ووافق ما لا يحل مما استقبل

فمن تفرقه أصل فأجزأ أنما هو بأن المال يشق فليزمه الأقل ولما لم ين قال مالي في سبيل الله
ثالث ما له تخففا (ص) وابتدأ سنة وقضاه لا يصح صومه في سنة (ش) يصح قرعاً ابتداء فلا
أو أسماه والأولى لتناسب المعطوفات والمراد بالابتداء الاستئناف والاستقبال لا الشروع
من حين النذر أو ألغيت أي واستأنف واستقبل سنة أي عليه أن يصوم سنة كاملة في قوله
لله على صوم سنة أو أن فعلت أو أن لم أفعل كذا فعلى صوم سنة وحش ولا يعتري باقيها
ويأمره أن يقضي أيام العدين وأيام التشريق ورمضان وفي إطلاق القضاء يجوز لأن
ما لا يصح صومه ليست أياما معها فالتقضي انتهى شيء في القصة وبعبارة أخرى أي أن من
نذر صوم سنة فانه يلزمه سنة كاملة ولكن لا يلزمه الشروع فيها من حين نذره أو من حين
حش ولا يلزمه تناسها أو قولنا أيام التشريق يشمل رابع النذر وهو ما في الشارح وت
والخطاب مع أن صومه مكروه لغير النذر ولا يزمه على المشهور وظاهر المدونة أنه يصومه
ولا قضاء عليه كما يقيد نقل للمواقف بما ذكره عن المختصر ما وافي ما ذكره الخطاب
والشارح وت في أنه لا يصوم الرابع ويقضي قال المواقف وهذا بين ولكن في كلام ابن
عرفه ما يفيد أنه يصام على المعتد (ص) إلا أن يسمى أو يقول هذه وينوي باقيها فهو ولا
يلزم القضاء (ش) هذا مستثنى مما قبله يعني أن من نذر صوم سنة بعضها كسنة ثمانين
مثلا فانه يلزمه أن يصومها من حيث نذره ولا يلزمه أن يقضي ما لا يصح صومه كيوم العيد
وتاليه وكأيام الحيف والنفس وما مضى منها في مرضه إلا أن ينوي قضاء ذلك وكذا
لا يلزمه قضاء ما لا يصح صومه ولا ما مضى إذا أشار إلى سنة بأن يقول هذه السنة وقدم معنى
بعضها حيث نوى باقيها فله فهو ولا يلزم القضاء راجع للسنتين وقوله وينوي باقيها راجع
لثانية فقط فهو لا يزال يأمر كذا كراهة إن غازی أي خال لا يزمه حيث كان في أثناء السنة وسمها
أو قال هذه وني باقيها صوم باقي ولا يلزمه قضاء ما لا يصح صومه ثم يأمره في هاتين صوم
الرابع لأنه من ذره بعينه بخلاف الأولى لأنه غير معتنه على ما ذكره الخطاب ومن واقعه لا على
ما ذكره ابن عرفة أنه لم يعتد وانعصر حقوله ولا يلزم القضاء ممن أن الاستثناء بنفسه لأن
دلالة الاستثناء دالة لمفهوم ودلالة المنطوق أقوى وقوله (بخلاف فطره لسفر) يخرج من
قوله ولا يلزمه القضاء أي ولا يلزمه قضاء ما لا يصح صومه بخلاف ما يصح كفطره لسفر
أو نسوان أو أكرهه فان عليه قضاءه (ص) وصيغة التقديم في يوم قدومه أن يقدم ليلة
غير عيد (ش) هذا أضاعطوف على فاعل وجب وما بعد موفيه حذف مضاف والتقدير
ويجب صيام صيغة التقديم فمن نذر صوم يوم قدومه أن يقدم ليلة غير عيد ونحوهما
لا يصام شرعا كحضر أو ما تعين لغير النذر كرمضان وأشار بقوله (والأفلا) إلى أن ما قدم
نهارا أو ليلة لا يصام صحتها فلا يلزمه شيء وسواء في الثانية نذر يوم التقديم فقط أو نذره أبدا
أشبه أن نذره يوم قدومه أبدا لزمه لأن وافق وما لا يحل صومه فلا يصومه ولا يقضيه
والخاسل أن من نذر صوم يوم قدومه أبدا فانه يقدم نهارا أو ليلة لا يصح صوم يوم صحتها
لا يلزمه صوم يوم التقديم في حال لكن يلزمه صوم ما نهى في المستقبل أبدا فيما إذا قدم نهارا
ولا يلزمه ذلك في الثانية وقوله عید لو قال عیدو كان أولى أي أن يقدم ليلة عید وقوله أو الأفلا

ولا يقضيه أه والفرق بين ما إذا قدم لغير عيد وما إذا قدم ليلة عيد أن يقدم ليلة العيد لم يقل أحد جهة صوم
صحتها فلذا لم يلزمه ما قبل يوم العيد بخلاف ما إذا قدم نهارا فقدم صحتها صومه أعماه فلو نذر وقت السنة فلما يلزمه ما مثل وجهه فلذا
كان يوم حيف وكان يوم الجمعة مثلا فلا يلزمه صيام كل يوم جهة بعد ذلك وليس المراد اليوم الذي يأتي فيه الحيف في المستقبل

(قوله ما ينسب مطلق الزمن) أي ما قصد بقوله يوم قدوم زيد أصوم ومما ينسب الأيام (قوله والظاهر أن يوم لولم) أي بان كان أخبر بان زيدا قد صوم يومين ولم يدخل قدما ليلته أو أنها فاته طلب بصوم يوم وأما لو تنقذ أنه قد صومها فإنما يطلب بصوم يوم (قوله هل يلزمه الصوم أم لا) الظاهر أنه لا يلزمه صوم كان الحامل على التذلل والسرور بقدمه (قوله أن يصوم جميع أيام الجمعة) أي التي أولها يوم السبت وآخرها يوم الجمعة كما أفاده محض نت ومقابل المختار قولنا أولها ما صوم يوم الجمعة لأنه آخر أيام الأسبوع فأيضا ما صوم أي يوم فيه (قوله ومثله ما إذا نسي الصوم) أي بان أخبر بقدمه زيد ليلة القدر ثم نسي هل قد صوم ليلة الأحد وغيرها فانه يلزمه صوم الجمعة بقسمها الظاهر أنه لا يلزمه إلا يوم واحد لأنه ما بينه من نفي يوم عينا وظن فانه يلزمه يوم واحد وعلى كلام الشارح يلزمه إلا إذا زاد (قوله وان تعينا) هذا متفق عليه ومقابل المبالغة يختلف فيه فكان حقه (٣٦٥) أن يقال على ما قلنا يمكن تعينا واجب

بأنه لا يأتي ذلك إلا بعبريلو مع أمنا معا عريان (قوله لكان أشبه) نزل القرآن وكل من أزمه هدى لنقص في شعار الحج وليحججه ويرعبى تقاد من نت أن جراه الصيد كذا وكلام غيره يشبهه والقدية ليس كذا كما في شرح عب وكلامه في القدية غير ظاهر لمن المؤلف على أنه يصومها في أيامه (قوله لا يتابع سنة أو شهر أو أيام أو نوى نواهي الشهر ركنا ذكره مع ورد عليه محض نت بان العتيد أنه يلزمه المتابع إذا نواه كما يعلم بالرد وقوله وتتبع بالرفع عطف على فاعل وجب (قوله أو فاضه الخارج) لوحده فليكان أولى لأنه داخل في الغير وفي شرح عب أم لو نوى الحاضر رمضان فضله

ما ينسب مطلق الزمن فيلزمه صوم يوم والظاهر أن يوم لولم يعلم هل قد صوم ليلته أو أنها فاته احتياطوا وانظر ما الحكم لو قدمه ميتا ليلته يلزمه الصوم أم لا (ص) وصيام الجمعة أن نسي اليوم على المختار (ش) هذا معطوف أضاعلى ما تقدم به بدان من نذر صام يومين أيام الأسبوع فله يجب عليه أن يصوم جميع أيام الجمعة ومثله ما إذا نسي اليوم الذي قد صوم ليلته زيدا لنذر صوم يوم قدومه فيمسبق فلا يدري أي يوم هو منها (ص) ورابع الخبر لنذره (ش) هو أيضا معطوف على فاعل وجب أي وجب صيام اليوم الرابع من أيام التشريق وهو رابعه رابع الخبر على من نذره أن لم يكن نذره تعينا كأن نذر صوم شهر الحجة أو كل اثنين أو يوم قدوم زيد بقدم ليلة الرابع بل (وان) نذره تعينا به كمل صوم رابع الصرا على الاقتدر ما أمكن ويكره صومه تطوعا (ص) لا سابقه إلا المتع (ش) يعني أن سابق الرابع وهو الثاني والثالث من أيام التشريق يحرم صومهما إلا من وجب عليه هدى لنقص في إصراره وليحججه فلا يجزى صوم ساقى الرابع ولو أدخل الكاف على متع لكان أمثل وكلام المؤلف لا يفيد إلا عدم وجوب صوم ساقى الرابع مع أن الحكم الحرمة وقوله (لا يتابع سنة أو شهر أو أيام) فلا يجب حتى من ذلك ولكنه مندوب (ص) وان نوى رمضان في سفر غيره أو قضاء الخارج أو نواه ونذر الحجة عن واحد منهما (ش) يعني أنه إذا نذر في رمضان سفرا سباح فيه القطر فصام في سفره ذلك نوى به التطوع أو أوالنذر أو الكفارة أو نوى به قضاءه رمضان الذي شرح وقته أو نوى بصومه فرضه ونذره أو كفارة أو قضاء أو تطوعا لم يجز في الجميع عن واحد منهما أي لا عن رمضان عامه ولا عن غيره من فداء أو جمعا فقهه غيره لنذر والكفارة والتطوع فقهه ثلاث صور وقوله أو قضاء الخارج صور وقوله أو نواه ونذره أي أو نواه أو كفارة أو نواه أو تطوعا أو نواه أو قضاء الخارج فهو نذر عن السفر ومنها في الحاضر وهو موقوف سفر وإما شخص السفر بالحكم لا حرية الحاضر (ص) وليس لأمر أي يحتاج له لزومها أو طوعا بلاذن (ش) يعني أن الزوجة وأم الولد والسرية ليس لواحدة منهن أن تطوع بالصوم أو غيره وزوجها أو سيد ما يحتاج إليها أن تطوع فله أن يضطرها بالجماع لا مالا كل أو الشرب فإن أسأنته فقال لا تصومى فأصبحت صائمة فله جماعها إن أراد وكذا لو دعاها للترامة فأحرمت صلاة فاته أو فرضة متعة الوقت فله قطعها وضربها به بخلاف ما مضى وقته فله أو الواجب حسن حاله وقطع الفريضة إذا اتسع وقتها لظلال الصلاة أو نواه يسير وقتها ناسبت بها وترد برامتها اه ومثل الزوجة في ذلك السرية وأم الولد كما مر بخلاف أمهات الخلع والعبيد الذكور في تطوعون بلاذن إلا أن بعضهم ذلك عن العمل فقوله وليس لأمر أم الخال أي حيث علمت

(٣٦٤ - خرشي ثاني) الخارج الفى في خمسة قبله فانه يجزى به عن رمضان الحاضر على ما ينبغي أن يكونه القترى لا يقول ابن القاسم في المدقوق صوم في النكاح كما في (قوله وليس لأمر اه) أي حاصر (قوله تطوع) أي فلا تسأنته في قضاء رمضان كان زوجها أو سيدا وليس له أن يجبر الزوجة على تأخير القضاء لمعين (قوله بلاذن) ومثلهما إذا أسأنته ففزع ومثلهما لو جئته على نفسها أو وجب عليها لكفارة أو فدية أو جرم أو سيد (قوله لا بالكل أو الشرب) أي فلا يجوز أن يضرها بالكل أو الشرب لأن المراد بالاحتياج من جهة الوطء (قوله وفي قطع الخ) فله أو الواجب وفيه مني لأنه لا يناسب أن الإنسان مذكر حاكمه يناقش فيما لا يناسب له أن يحصل قوة فله أو الواجب عن غيره فيصير ورأيت في بعض الشرح نسبة هذا البحث لابن ناجي فله سقط من نسخة الشارح لنظرة ابن ناجي بعد قوله فله

(باب الاعتكاف) (قوله تصفة مرآة العقل) أي تصفة العقل الشبيهة بمرآة وفي الحقيقة المعنى هو النفس الآن العقل آلة وقوله التام التشبيه بهم أي صلحبه (قوله في استغراق) متعلق بقوله التشبيه (قوله خص شرعا بالكوف على الخير) ليس المراد مطلق الخير بل الخير المأمور (قوله قصر القفظ المشترك) أي المشترك اللفظي الذي هو القفظ الموضوع بأوضاع متعددة فتلعبان متعددة فالتأولات هي العاقبة المتعددة كلباصرة ومواجرية في لفظ عين وقوله وأختصيص العام ببعض احتمالاته أراد بالعام المطلق والتخصيص التقيد والمطلق هو القفظ الذي لا على معنى كلي وأراد بعمليته جزئية مبدولة والتجاءر عنها بعمليته لا أنه يحتل حقيقة مبدولة في هذا أوفى هذا ولما كانت معاني المشترك دال على القفظ ابتداء عن بعمليته وتأولات لان القفظ متناول لها أي أخذها أي دال عليها لاقامة من غير واسطة والاعتكاف من قبيل المطلق لا يلتزم لزوم الشيء من خبر أو شر فقول الشارح وخص شرعا أي وقد شرعا (قوله قاصرة) خرج المتعبد كندريس (٣٦٦) العلم والحكم بين الناس ومن لازم ذلك لا يكون معتكفا طاله الرماح

ولا يعارض هذا أن اشتغاله بالعلم ونحوه مكره كما يأتي واعتكافه صحيح وهو معتكف بالشرع من لازم مجرد العبادة المتعبدية ومن فعلها غير هذا لأول لا يكون معتكفا دون الثاني كما فاده ابن عرفة (قوله بصوم) أي مع صوم أو ملابس الصوم من ملابسة المشروط للشرط أو الكل الجزاء إذا اختلف هل الصوم ممكن أو شرطاً وينبغي على أنه ركن أنه لا يصح في رمضان أن نأذره نأذره بجميع أجزائه وإن قلنا شرطاً يصح (قوله بومولية) متعلق بدوامه وهو أدنى الاعتكاف ويصح تعلقه بالزوم على تقدير لزوم المسجد بومولية معزوم وعلى ذلك الزوم (قوله أوله فيه الخ) يصح أن يقر العتية بنون ثمها بالإضافة لاعتكافه فيه ما يفتيه أي ما تدعو ضرورة إليه كضمان الحاجة ويختل والسلام تقديم الباعلي النون والضمة تدل على الخروج بصيغة اسم الفاعل والمراد الذي يتعين عليه الخروج فيه ويصح أن يقرأ اسم مفعول على حذف والضمير أيضا الخروج أي معنى فيه الخروج فلان قلت قد ذكر شارحه أن نفعه هذا شامل للجميع والقاسد فالجواب أن شموله لذلك انما هو من جهة تركه في التعريف كافتان الجماع ومقدماته (قوله ومن وصف المعرفة بالركوة) لا يفتي أن لزوم ليس معرفة لا ثمان كان مضاعفاً لأنه مضاف للركوة مضاف للركوة تكرر (قوله لان ذلك كله لا يجوز في المسجد) أراد لا يساغ في شغل الحرم كالبول في المسجد المذكور كالشراف في المسجد زاد في كُ وأمالا كل تخفيف فلا يخرج له وكذا التزم (أقول) ويجعل المرض على ما إذا كان يلزمه تقدر المسجد (قوله ولم يخرج المؤلف الأعلى أركانه) أي ولم يخرج على تعريفه لانه ما يفتان الاركان يدرك التعريف لانهما احتوى على الاركان (قوله مستحب على المشهور) ومقابلها طاله ابن العربي من أن يسته ومما طاله ابن عبد البر في الكافي من أنه في

(باب) يشتمل على ما ذكره تبيين حكمه فقال

(ص) الاعتكاف نافذ (ش) أي مستحب على المشهور وليس سببه لانه ان فعله عليه الصلاة

والسلام تقديم الباعلي النون والضمة تدل على الخروج بصيغة اسم الفاعل والمراد الذي يتعين عليه الخروج فيه ويصح أن يقرأ اسم مفعول على حذف والضمير أيضا الخروج أي معنى فيه الخروج فلان قلت قد ذكر شارحه أن نفعه هذا شامل للجميع والقاسد فالجواب أن شموله لذلك انما هو من جهة تركه في التعريف كافتان الجماع ومقدماته (قوله ومن وصف المعرفة بالركوة) لا يفتي أن لزوم ليس معرفة لا ثمان كان مضاعفاً لأنه مضاف للركوة مضاف للركوة تكرر (قوله لان ذلك كله لا يجوز في المسجد) أراد لا يساغ في شغل الحرم كالبول في المسجد المذكور كالشراف في المسجد زاد في كُ وأمالا كل تخفيف فلا يخرج له وكذا التزم (أقول) ويجعل المرض على ما إذا كان يلزمه تقدر المسجد (قوله ولم يخرج المؤلف الأعلى أركانه) أي ولم يخرج على تعريفه لانه ما يفتان الاركان يدرك التعريف لانهما احتوى على الاركان (قوله مستحب على المشهور) ومقابلها طاله ابن العربي من أن يسته ومما طاله ابن عبد البر في الكافي من أنه في

رمضان سنة وفي غير مائة (قوله شرط في صحة كل عبادة) مفاد كلامه أن القربة والعبادة تنشئ واحد دليل قوة لأن الكافر ليس من أهل القربى وبعض ذكر أن القربة ما عم لا يشترط في العبادة النية ومعرفة المعبود ولا يشترط في القربة بالاعرفعة المتقرب إليه وإن لم يشترط النية كالعتق (قوله المميز) راجع للرقيق والسبي (قوله لأنه إذا دعى إيجاب) لأنه يوجد في بعض الحيوانات (قوله وأعراب الشارح الخ) لا يعني أن قوة في أول الخلل يعني أن صحة الاعتكاف يشترط في الحل الشارح وهو أن صحة اعتكافه لا يفسد ما لم يخبر (قوله الاعتكاف عن الموصول) أي الموصول للحرف لأن قوله وصحته في قوة قوله أن يصح لأن المصدر لا يعمل في كل موضع إلا إذا كان مؤولا بأن والفعل (قوله الصوم على المشهور) مقابلة لما لا ينافيه من أنه يصح من غير صوم (قوله وإنما يقل الخ) أي لأن مطلق الصوم يفيد أن المراد الماهية سواء قيدت أو لا والصوم المطلق يفيد أن المراد الماهية (٣٦٧) يقيد الإطلاق والاول أعين الثاني

وهذا شبه بقوله مطلق الماء والماء المطلق وإذا علمت ذلك فمن لا يتطوع الصوم لا يصح اعتكافه كرجل الضعيف والنية والنية الكبير (قوله يخصصه) أي يخصصه في نذر أيضا كذا في عب ولم يكن في غيره فظاهر أنه لا بد أن يكون مندورا كاعتكاف فلا يصح في تطوع وليس كذلك بل المراد من قوله يخصصه أنه لا يصح في كفارة ورمضان بل نذر الاعتكاف نذر الصوم فلا يصح بصوم رمضان وقصوه كصوم كفارة والصوم الذي نذره قبل الاعتكاف وصوم التطوع يصوم نذره وإن نذر الاعتكاف كذا أفاده عجب فعلت يخصصه في أربعة أقسام اعتكاف وصوم مندوران ومتطوعهما الأول مندور والثاني متطوع والرابع عكسه ومعنى نذر الصوم أي قبل الاعتكاف ومعنى تطوعه نية قبل نية الاعتكاف فلا ينافي كون صحته بصوم فكأن صافرا غيره من حيث وقفه عليه (قوله أي وصحته مطلق مسجد) فيه إشارة

والسلام لكنه لم يوطأ عليه لأنه نارة يعتكف وتارة يترا فلا يصدق صائبا السنة عليه (ص) وصحته لم يعمد (ش) يعني أن صحة الاعتكاف ثابتة لمالك الكافر لا يصح اعتكافه لأنه ليس من أهل القربى وإن خوطب بها لأن الإيمان شرط في صحة كل عبادة وكذا لا يصح اعتكاف غير المميزين يمتحن وموسي ويصح اعتكاف الرقيق والسبي المميز وهو الذي يفهم الخطأ وبرد الجواب لا يشترط بس بل يختلف باختلاف الأفهام والظاهر أن المراد يفهم الخطأ وبرد الجواب أنه إذا كلف بشئ من مقاصد العقلاء فهمه وأحسن الجواب عنه لأنه إذا دعى إيجاب وقوله لم يوطأ طرف لغو متعلق بصحة مطلق صوم غير أي وصحته كونه أوحاشة مطلق صوم وأعراب الشارح يلزم عليه الأخبار عن الموصول قبل كمال صحته (ص) مطلق صوم (ش) يعني أن من شرط صحة الاعتكاف الصوم على المشهور وسواء قيد الصوم بزمان كرمضان أو بسببه كندو وكفارة أو أطلق كتطوع وإنما يقل بصوم مطلق كتلا يخرج ما قبله بزمانه كرمضان وما قبله بسببه كندو وكفارة وأشار بقوله (ولنذرا) إلى أن الاعتكاف لا يندور لا يتعين له أيضا صوم يخصصه بل يجوز أن يفعل في رمضان وغيره ككفارة النذور وهو قول مالك وابن عبد الحكم وقال عبد الملك ومضمون لا بد للاعتكاف المنذور من صوم يخصصه فلا يجوز في رمضان (ص) ومسجد (ش) أي وصحته مطلق مسجد لا يشترط كونه جامعاً بل دليل الاستئذان لكن بشرط الإباحة كالحرف في حدان عرفه فلا يصح الاعتكاف في مساجد البيوت ولو لاها لم تكن إذا أطلق المسجد فالحاشي صرف المسجد الباطن فيؤخذ منه قيدان عرفه ونسبه بقوله (الآن فرضه الجمعة وتجب فيه الجميع عما تصح فيه الجمعة) على أن من فرضه الجمعة من ذكر بالغ عاقل على دون ثلاثة أميال من المنار ومقيم بلا عذر إذا نذر اعتكافاً يذكر فيه الجمعة قبل خروجه منه لا يجوز أن يعتكف إلا في المجمع فقوله وتجب فيه أي وهي تجب فيه أي فرض من الاعتكاف الذي يرد له أن يسأله كان استأذنه كالنذر أو قوى اعتكاف عشرة أيام أو أتمها كالنذر أربعة أيام وأهل البيت عرض بعد موطن وصح يوم الخميس فالواجب خلق الاستدعاء أو إتمامه الجميع التي تصح فيه الجمعة إنما الجمعة في الجمعة فتخرج رخصته لأن لا يصح فيه الجمعة إنما أتمها تصح فيه جميع المجمع وأتصال الصفوف وما في المدون فمن أنه يعتكف في رخصة المسجد فالمراد بالربعة فيه صحته (ص) ولا يخرج وبطل (ش)

إلى أن ومسجد معطوف على صوم والباء يجوز أن تكون للالفة أي ملتصقا بمطلق صوم ملتصقا بمطلق مسجد وإن تكون اللفظة وصح أن تكون في مسجد القرية ويكون من باب استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة (قوله فلا يصح الاعتكاف في مساجد البيوت) أي ولا في الكعبة بخلافه لأن الحاج وإن جاز له دخولها (قوله مما تصح) أي فيما تصح فيه الجمعة وإنما عرّف من دون أن في أوضح اختصاصا بادعاء التوفيق في المفسر فقط حرف في الخط بخلاف في خان ياءه لا تدغم في الميم (قوله فالمراد بالربعة فيه صحته) لا يعني أنه قد تقدم أن المعتد صحة الجمعة في الزاقي والطريق المتصلة بدون عرفة بل يجري صحة الاعتكاف على ذلك أولا ويكون ما نذر مشهورا لما ينافي في ضيق وهو الصواب لا يوافق لقتل (قوله يخرج وبطل) فإن لم يخرج حرم عليه ذلك وهل يبطل اعتكافه لا نكتبه الذنب أم لا ولا يظهر عدم البطلان لعدم تركيب كثيرة الأعلى قول من يسلطه بالتوب سلطانا

(قوله الآن بعدد ؟ مجهول) أي مجهول وجوب الاعتكاف في محل صح فيه لاجتماع هذا التقيد لفتيشي ولذكره عيج ولعل قوة
 قالوا القنرى (قوة ثم يرجع يتم الخ) ظاهر ذلك أنه يرجع للجامع الأول فإذا كانت الجمعة يخرج ويبيطل اعتكافه مع أنه تقدم أنه هذه
 قولا وأنها لا خلاف عليه الرجوع إلى المثل الذي صح فيه الجمعة (قوله تأمل) أمر بالتأمل إشارة إلى ضعف هذا القول وأن الرجوع
 إلى الأول كان هو مفاد أول العبار يقتدر (قوله كرض أبو به) وظاهره الوجوب ولو كان منزها والمرض خفيفا كان لا يخرج من بطل على
 أحدائنا وبلن (قوله المراد الخ) انما هذا ذلك لان ظاهر عبارة المؤلف تقتضي انه لا يطلب بالخروج لجنازتها وهو خلاف المراد أفاده
 في ك (قوة معناه) فيه يجوز وهو انه ليس المراد المقارنة بل المراد انها ممتومة ما ماعا أومات أحدهما بعد الاخر بأن مات أحدهما
 ودفن ثم مات الآخر (قوله هو المشهور) ومقابلته يخرج لجنازتها كما يخرج لارتباطها فكذلك كره الخزولي وسكن في مثله قولن
 هل يبق على اعتكافه أو يبتدى (قوله ٣٦٨) لا يجوز له الخروج وان خرج بطل اعتكافه (قوله لا دال على الشهادة) أي أو

تحملة لان التصل كالاداء ما قصر
 القضي على الاداء وكذا الكافي
 والحاصل ان ظاهر كلامهم انه
 مقصور على الاداء قال البدوا في
 قول المصنف لا يخرج وان وجب
 اعتبار بانه في الاداء واما التصل
 فلا يحتاج فيه إلى الخروج (قوة
 مطوف الخ) هذا على ما في بعض
 النسخ من العاطف وفي بعض النسخ
 بدون عطف راجع لفتي في قوة
 لا جنازتها أي لا يخرج لجنازتها
 كما لا يخرج للشهادة بل عليه قوة
 والتؤدب للسجد والحاصل أن قوله
 كشهادته ما يشير عطف راجع
 لفتي في قوة لا جنازتها ما عا أي
 لا يخرج لجنازتها كما لا يخرج
 للشهادة بل عليه قوة والتؤدب
 بالجد وعلى العطف فالمعطوف
 عليه اما قوله جنازتها كما قال
 الشارح ولما قوله كرض أبو به
 والمشاركة في أحد حكميه وهو
 البطلان لاقى مجموع الحكمين من
 وجوب الخروج والبطلان وقوة

يعني أنه اذا كان فرضه الجمعة ونذر اعتكاف أيام تأخذه فمع الجمعة واعتكف في غير الجماع
 فانه بمنزلة أن يخرج إلى الجمعة لتعينها عليه وإذا خرج بطل اعتكافه على المشهور وقضيه
 قالوا الآن مجهول ذلك كحديث الأسلاف فيقصد ولا يبطل اعتكافه بخروج وجه فلو نذر أياما
 لاجتماعها أو اذاعتكافها فرض بعد ان شرع ثم خرج ثم رجع يتم فاصدق الجمعة فلا خلاف
 في هذا أنه يخرج إليها ولا يبطل اعتكافه تأمل ثم شبه في وجوب الخروج والبطلان قوله
 (كرض أبو به) فيه حنف مضاف أي أحد أبو به وأخرى هما فيجب أن يخرج لبرهما
 لوجوبه بالشرع فهو فوق وجوب الاعتكاف بالتأخير ويبطل اعتكافه لان آخر وجه ذلك ليس
 من جنس الاعتكاف ولا من الموانع الأصلية التي لا تفكك عنها فهو عارض مكشور
 لقول الفرقي والهدى وفي شرح (هـ) تبيحه هذا وما بعد يجرى في الإبرين الكافرين أيضا
 ومراعاة ما به أبو ادنية كذا ينبغي (ص) لا جنازتها معناه (ش) المراد انه لا يجوز له أن يخرج
 لجنازته أو يبعثها لخروج بطل اعتكافه كالموطأ وهو المشهور وأما جنازة أحدهما
 فيخرج وجوبه على عدم الخروج من عقولنا أي انه من مثله ذلك ولا كذلك في موتهما معا
 ويبطل اعتكافه (ص) وكشاهدته وان وجبت ولتؤدب السجد أو تقل عنه (ش) يعني أن
 المعتكف لا يجوز له الخروج من معتكفه لاداء الشهادة وان تعين عليه ولكن يؤدب وهو في
 السجدة بأن يسهل إسماعها أو تقل عنه وان لم تتوفر شروط التقل من غيبة بعدة أو
 مرض لقنورد وقوله وكشهادته معطوف على جنازتها أي ولا كشهادته الكافي للتأمل
 وهي من مثله لغيره فإذا كان عليه دين وفيه في المسجد ولا يخرج لالتقيه لانه لا فائده
 مع العطف وأشار بقوله (وكرته) إلى بطلان الاعتكاف بالردة لان الاسلام شرط فيه
 والردة تحبط العمل ولا يجب استئنافه اذا تاب وظاهره بطلانه بإردة ولو كانت أمامه معينة
 ورجع للاسلام قبل مضيه فانه لا يلزمه انما علمها ثم ان قوله وكتره يعني عنه ما بعده (ص)
 وكعبيل صومه (ش) مبطل اسم فاعل متون فاعله مستتر يعود على المعتكف
 وصومه مفعولة أي ان المعتكف اذا بطل صومه يفسد الغدا فاستفاد اعتكافه واستأنفه

وان وجبت مباقة في عدم الخروج على نسخة عدم العاطف وعلى العاطف والمعطوف عليه قوة جنازتها
 واما على ان المعطوف عليه قوة كرض أبو به فالباقية في البطلان وقوة وكتره اما أن يعطف على قوة كرض أبو به أو على جنازتها
 (قوله كالكافي التمثل) أي التمثل شيء محذوف والتقدير ولا شيء مثل شهادة (قوة وأشار بقوله وكتره إلى بطلان الاعتكاف) لا ينبغي
 انه اذا كان قوله وكشهادته معطوف على قوة لا جنازتها معناه يكون المعنى لا يخرج للشهادة وان خرج بطل فاعطف قوله وكتره على
 جنازتها تكون المشاركة في البطلان فمن حيث انه يحصل عند الخروج لجنازتها البطلان كذلك يحصل عند الردة البطلان (قوة
 ولا يجب استئنافه اذا تاب الخ) فنه نظر قال في الجواهر الردة والسكر المكتسب ما عا من صحة الاعتكاف فان ابدأ ابتداء أو طرأ
 ويجب استئنافه بطر وأحدهما اه (قوله مبطل اسم فاعل متون) أي وكما لبطل مبطل صومه لان الكلام في بيان البطلان للصوم
 (قوله أفاد اعتكافه واستأنفه) ولو كان تطوعا في الأصل لان من أفاد اعتكافه فله قضاء ما من باب أو لم يكن منزها ولو ابدأ
 ميتة فوفاة لانه غير معذور رأى أو شره من بعد (قوة واستأنفه) أي من أوله لأنه يعني لان الذي يعني هو العاطف على البطلان

كلما نقص والتفاسيتين بعد زوال المانع لقول المصنف وبني زوال الغلغل وبنيون لاتهم وان لم يكن المعتكف على سمارحه
 الاعتكاف فلذا يرجع بعد زوال المانع من غير فصل (قوله أما لو بطل صومه) أشار لهذا عجم فقالو يقضي الصوم الذي حصل فيه
 ثلث وأصله باعتكافه وهذا إذا كان الصوم فرضاً بحسب الأصل أو بالندو ولو تعبتنا وأما إذا كان تطوعاً فإنه ان أفطر فيه ناسياً فكذلك
 وان أفطر فيه مرضاً أو حيضاً لم يقضه فان قلت ماذا كرهتم قضاء النذر المعين إذا أفطر فيه مرضاً أو حيضاً تخلفاً لما تقدم في الصوم
 قلت الصوم من المانع المعتكف وهو مشبه للحيج فإنه انما يكون في محل معين وفي منع الجماع ومقدمانه فيه لا تقوى جانب الصوم
 فلماذا وجب قضاؤه وهذا الجواب يجري مثله في وجوب القضاء على من أفطر في التطوع ناسياً ويجب أيضاً أن الصوم لما كان شرطاً
 في الاعتكاف تقوى جانبه فان قيل لم أوجب القضاء على من أفطر ناسياً في التطوع دون من أفطر فيه لحض أو نفاس مع أنه في كل غير
 متبعب في حصول المانع قلت النسي معه نوع فربط مع ما انضم له من الاعتكاف للموجب لقضائه كما شرنا إليه انظر عجم والحاصل
 ان مفاد عجم ان من اعتكف في رمضان تطوعاً وحصل له المرض أو الحيض أو النفاس فإنه يقضيه متصلاً باعتكافه الآن ثم عجمي
 قال مانعه وقال في الجواهر قال محضون اذا اعتكف في رمضان فرض ثم نزع (٣٦٩) رمضان ثم أفاني فليقضه قضاء الصوم
 وليعتكف فيه اه

أما لو بطل صومه على البر بديه كآله ناسياً أو غيره بمعدا الوطء ومقدمانه كحيض أو نفاس أو مرض
 قضى متصلاً كان الصوم نذراً معيناً أو مبهماً أو واجباً غيرهما فان كان تطوعاً ففي قضاؤه وعنده
 قولنا عبد الملك مع ظاهره اوجب عبد الملك أيضاً عجمي بن حبيب ولو قرئ بطل صومه بغير تنوين عائداً
 ضمير على غير المعتكف دخل فيه المانع والمرض والفطر ناسياً وهو فسد أما الوطء ومقدمانه
 فمعدا وهو ما هو اعم من الاندكا كما يأتي والفرق بينهما وبين الاصل انهما من مخطورات الاعتكاف
 بخلافه ولهذا يأكل في غير زمن الصوم (ص) وكسكر ملبلاً (ش) يريدان المعتكف اذا سكر
 بشي حرام ليلاً أو ليلاً فان اعتكفه بطل وان سكر في غير الليل أو ما يحل في غير الصوم اعتكافاً فبطل
 ان حصل السكر نهاراً كالجنون والالغاف في غير ما جرى فيه من التفصيل الذي أشاره المؤلف
 بقوله في الغلغل وان عجمي يوماً أوجهه أو أقله أو بطل أو أقله فالتفاته ويدل على ان المؤلف جري على
 تقييد كون السكر حراماً قوله (وفي الحاق الكافر) غير الفسدة للصوم كفسد وغيبة وغصب
 وسرقة (هـ) أي بالسكر الحرام بجماع الذنب وهو فهمهم العراقيين وعدم الحاقها به لأنه علمياً
 بتعطيل الزين وهو فهم المغاربة (أو بطلان) وفهم منه عدم بطله بالمضار وهو كذلك اتفاقاً على نقل
 الاكثر (ص) وبعدم وطء وقبلة شهوة وتلويح مباشرة (ش) هذا معطوف على قوله وصحت بطلان
 صوم والمعنى ان حصاة الاعتكاف كانت بغيره بطله وبعدم قبلة شهوة وتلويح فسد الفضا ووجدنا بطل
 اعتكافه فلو قبل صغيرة لا تشهي أو قبل زوجة متلويح أو رجعت ولا قصد الفضا ولا وجدنا ذلك لا يبطل

وأما اذا أفطر ناسياً وكان ذلك لمرض أو حيض أو نفاس فلا يبطل الاعتكاف ويبنى مع القضاء لكن ذلك في الصوم المنذور مطلقاً معيناً
 أو غير معين أو واجباً غيرهما كرمضان وأما ان كان في التطوع ففي المرض والحيض والنفاس لا قضاء وفي النسيان قولان والمعتد بالقضاء
 (قوله فلو لا عبد الملك) أي فقد قال عبد الملك عليه القضاء وهو ظاهر المدونة لقولهم ان كل يوم من اعتكافه ناسياً يقضى ويما كونه
 وكذا قال بعضهم ان معتد المدونة القضاء مطلقاً وحل بعضهم للمدونة على النذر المعين وأما التطوع فلا يقضى فيه بالنسيان وهو قول
 عبد الملك وابن حبيب وقد تقدم ان الاول هو المعتقد (قوله عائداً ضمير مطروح) والمعنى وكذا في العارض الذي أبطل صومه من حض أو
 نفاس أو فطر ناسياً (قوله وهو فسد) وانما كان فساداً لأنه يتقضى بالحيض والنفاس والمرض والعيد فانما لا يبطل الاعتكاف كما سألني
 وكلامه هنا في البطلان وأما البناء وعنده فسيأتيان (قوله أما لو طوع ومقدمانه) بخبر قوله بغير القضاء (قوله وكسكر ملبلاً) قال بعض
 وكل محدث ولو شرب كل ما يضر به من تقييد فسد اعتكافه (قوله غير الفسدة للصوم) لا ينبغي ان يدخل تحت الفسدة للصوم هو الاثنا عشر
 لاجنبية حتى أمدى فينبغي بطلان اعتكافه (قوله في نقل الاكثر) أي لا في نقل الاقل فضع الخلاف (قوله وبعدم وطء) بينه وبين
 قوله وبكامل صومه الموم والخصوص الوجهي فتأمل (قوله وقبلة شهوة) من باب اضافة السبب إلى السبب (قوله فلو قبل صغيرة مطروح)
 وأما الوطء لا يبطل ظاهره ولو في غير مطيقة وهو كذلك لأن أدناه ان يكون كقبلة شهوة وتلويح فهو كالوطء ولا كالمسيح المتقدمانه
 لا يوجب كفارة الإجماع وجب الفصل

(قوله وطه النائمة والمكرهة الخ) أي فيسطل اعتكافهما متى لـ عن الخطأ وان الموطأ ثمانية والمكرهة بسطل اعتكافهما أو أما
تقبلها وليس بمكرهة فيجب أن يراعى وجود المذنب أو الاقلاشي عليها كافي لـ وبهذا المعنى وهو أن وطه المكرهة والنائمة بسطل
اعتكافهما يظهر من قول المصنف وبعدم وطه الخ مع قوله وليس وقوله شهوة فلا يقال يستثنى بذلك عن قوله وبعدم وطه (قوله فقد تدخل
الخ) لا يظهر ذلك في غير المباح ليلا (قوله يثنى في غير القم والأقلاش شرط الشهوة) زائد لـ ولا يصدق في أنه برد الشهوة لأنها
مذنة الشهوة وهذا بحث في لزوم رتبة حج وجهه بخلاف الظاهر النقل (قوله المانع من الصوم) أي كالعدم وقوله أو الاعتكاف
كلبنون (قوله أي وان كانت الملاسة ٣٧٠) لحافض كانت فاعلا أو مفعولا أي وقوله ناسية لا يعين أنها فاعلة لا مفعولة

اعتكافه أو عوان وطه المكرهة والنائمة كغيرهما بخلاف الاحتلام وقوله وبعدم وطه أي حياح ليلا فان
كان غير مباح أو أنها ارتقدت دخل في قوله وبسطل صومه وقوله شهوة يثنى في غير القم والأقلاش شرط
الشهوة وقوله وليس مباشر أي ليس شهوة وبما يشترط شهوة فتدفع شهوة من مخالفة ما مر عليه
أن الزام أعدا أونسينا وهذه تدعى قولان الحالج بهو غير الكل كالا كل (ص) وان لحافض
ناسية (ش) مبالغة في المفهوم أي وان حل شي مما ذكر لحافض ناسية لعقوبها الذي خرجت منه
ولا مفهوم للحض بل المرض وغيره من الأعداء المانع من الصوم أو الاعتكاف كذلك ومفهوم
ناسية أخرى شأن الإدمام الملاسة أي وان كنت الملاسة لحافض كانت فاعلا أو مفعولا وهذا
أول من جعل الإدمام معنى من (ص) وان أذن لعبد أو امرأة في نذر فلا منع (ش) يعني إذا السيد
أو الزوج إذا أذن لعبد الذي تضر عبادته بعهده أو امرأة التي يحتاج زوجها لها في نذر عبادته من اعتكاف
أو صيام أو أحرام في زمن معين فنذرهما فلا يس له بعد ذلك منع الوفاة وان لم يدخلها فلا لأن يكون
النذر مطلقا فلا يمنع ولو دخلا لا يس على الفور وأما أذن السيد والزوج لعبد أو امرأة في الفعل
خاصة دون نذر فلا يقطع عليهما دخلا وهذا معنى قوله (كغيره دخلا) أي كلفه في غير النذر
بل في الفعل خاصة أن دخلا أي في النذر الأول وفي الاعتكاف في الثاني ولو منع من النذر الأول
فقال العبد وقع في النذر وخالف السيد فقول قول العبد كما في شرح (ه) بلفظ يثنى وكذا الزوجة
(ص) وأعتق ما سبق منه أو عتقه (ش) يعني إن المرأة إذا كانت معتكفة أو محرمة ثم طلقها زوجها
أومات عنها فأنقض على اعتكافها أو أحرماها أو اختطبت للمكث عتزل العدة فلو كانت معتكفة
من طلاق أو وفاة ثم نذرت الاعتكاف فأنقض على عتبتها فإذا أعتبها اعتكفت إن كان مضوئا أو
بما سبق منه إن كان معينا أو فأت فلا قس عليه عليه بقوله ما سبق أي التي التي سبق منه أي من
الاعتكاف أو الأحرام وقوله أو عتقه عترو عتفا على الضمير المحرور ومن غير طاعة الجار على حد قوله
تعالى وانقوا القم الذي تساطون به الأحرام أي أو ما سبق من عتده وأشار بقوله (الآن تحرم
وان يعتقون فينفذو بسطل) إلى أن المرأة إذا كانت معتكفة من طلاق أو من وفاة ثم أحرمت
بالج فان أحرماها بالج نفذت ونهت إليه وبسطل إن كان بالنسبة فضميرها لبيت أي وبسطل حقها
في البيت وإن كان بالقوة فضميرها يرجع للعدة على حذف مضاف أي بسطل مبيت عتبتها ومن قيد

كون القبيل أو الألامس
أو المباشر لها غير ما هو
ناسية وبالغ المصنف ثلاثا
يتوهم أنها لما كانت ناسية
كانت معذورة لأن الفرض
أنها التنت (قوله ولو منع
من النذر الخ) الحاصل أن
الأقسام ثلاثة الأول في
المعين فلا منع مطلقا إلا
في غير المعين المتع مطلقا
الأذن في الفعل فقط لأن
لم يدخلها والأقلاش وتنازعا
في أصل الأذن فقول قول
السيد والزوج (قوله وأعت
ما سبق الخ) أي مفعلا لأن
فدخل في ذلك ما إذا
نذرت اعتكاف شهر بعينه
فطلعت أومات زوجها
قبل أن يأتي الشهر فأنما
تستمر على عتبتها ولا تقضى
الاعتكاف لأنه لم يسبق في
الفعل لكن تصوم الشهر
عند مجيئه (قوله أو عتده)
فإذا أعتبها فإن كان نذرهما

مطلبا فلعته وإن كان معينا ومضى وقتم نقضه عند مضون قله

الفوذ

في السكت (قوله الآن تحرم) الاستثناء منقطع (قوله وان يعتقون) بالغ عليه للمعاني من الشدة على عدة الطلاق بالأحاديث (قوله
فينفذ) أي مع العصيان واعلم أن المشرع قد تقدم الأحرار على العتد والمطلقات في الصور شرط وأحرار على عدة وعكسه وطرو
اعتكاف على عدة وعكسه وطرو واعتكاف على أحرار وعكسه فتم السابق الإقلاش وأحرار على عدة وإذا طرأ أحرار على اعتكاف فتم
الاعتكاف الآن فخصي فوات الخ قد تقدمه أن كافر ضيق أو فظن أو الأحرار فصرنا الاعتكاف نفسا فلان كان الاعتكاف فرضا
والأحرار فلا تمت الاعتكاف هذا المستظهر عـ ولكن إطلاق أبي الحسن وأبي عمران كما قال بعضي تت يتابعه فإن ظاهر
الإطلاق ما أنها تمت الاعتكاف مطلقا أي خبت فوات الخج أولئك أن تجعل الصور ستة عشر لأن العدة لما من طلاق أو وفاة وطرا
عليه الاعتكاف أو عكسه فهذه أربعة والأحرار ما يجي أو عتده وطرا على عدة بصورتها أو فطرأ أي بصورتها عليه أو طرا اعتكاف
على أحرار بصورتها أو عكسه وقد علم حكم كل وانظر لوتقارن أحرار ما تقدم منه يسبق السابق لوتقارن كما إذا نذرت العدة والأحرار

الاعتكاف أي بما يغلب ويقدم كذا نظر عجم (قوله وإن منع عندئذ الخ) وليس السبدان يسقطه عنه مطلقا بخلاف الدين لأن
بقائه عيب يفسد من غلبه بخلاف التذرع كذا قال في التوضيح (قوله وأطاع العبد) وأما قوله بطله فإنه يتبرأ إذا أذن له في التذرع وكان
معناه وتذرع ليس له منعه (قوله وهو للذهب) أي فيكون نفاه من صنع التوضيح ضعيفا (قوله وأيضا) مرتبط بقوله وفيهم الثاني الخ
وكأنه قال وقد أنشأه لخاصة الأول لشيئين كونه فيهم في الثاني بطريق الأولى وأيضا الخ (قوله فلأخرجها لكم) هذا إنما يكون
في الكثير ثم أقول إن أخرج الحاكم فرغ عن منع السبدان منع السيد متفرع عليه (قوله لثم عمل الخلاف) لأن هناك من يقول إذا
تذرع له لا يلزمه شيء لأنه تذرع لا يصح فيه الصوم زاد في كـ والله الذي يلزمه من هذا إنما هي ليلة اليوم التي تذرع له لا التي بعدها كذا هو
ظاهر ما لا ينوي وغيره ويلزم في هذه الدخول قبل الغروب أو مع كذا في (٣٧١) مسئلة المؤلف وسأني الكلام على

ذلك (قوله لبعض يوم)
معطوف على ليله أي فلا
يلزمه يوم وإذا اتقى لزوم
اليوم مع أن أقل الاعتكاف
يوم وبطله علم أنه لا يلزمه
ما ذكره وهو بعض اليوم
فصل أن قول الشارع فلا
يلزمه شيء أي لا يلزم ولا
بعض اليوم إلا أن في لزوم
اليوم بطريق الصراحة
وفي لزوم البعض بطريق
اللزوم (قوله هل للاعتكاف
خصوصية) وهو كذلك
فقد قال بعض وقد يفرق
بأن الصوم والصلاة
كلاهما دعائم الإسلام كان
لهما من بة على الاعتكاف
وقوله انظر شرحنا الكبير
المناسب امتثال كلامه
فنقول قال في كـ قد يفرق
بين الصلاة والاعتكاف
بأن الركعة تقع بها التفتل
في الجملة وهذا الفرق
لا يفيده فيما إذا تذرع
ركعة إن قلنا أنه يلزمه
أن يأتي بركعتين ولا يتم
بين الصوم والاعتكاف

استوفى في الاحرام الطارئ بالعتدة فيهم أن العتدة لا يشق إذا أحرمت بل تبقى على اعتكافها
حتى تنقضي أو قيل إنها تخرج للحج إذا أحرمت لبطل اعتكافها لكونه لا يصح إلا في المسجد بخلاف
الاحرام فإنه إنما يبطل الميت لأصل العتدة وهنا سأل ذكرناها في الشرح الكبير وفيما كتبنا على نت
(ص) وإن منع عبده تذرع عليه اعتكاف (ش) أي وإن منع السيد عبده الوفاء بتذرع بغير إذنه
فعله وفأذن اعتكاف حيث كان مضموفا عند مصنوعين وظاهر قول ابن القاسم في المدونة ولو عتق مضى
زمنه وبقيته وظاهر صنع التوضيح أن قول مصنوع خلاف لا تقصد وجنا كلام المؤلف على ما إذا
تذرع بغير إذنه سيده تعبا (له) في شرحه ونصه كلام المؤلف شامل لما إذا منع من فعل ما تذرع به غير
أنه لو أذانه من فعل ما تذرع به أطاع العبد سيده بأن ترك الدخول في تذرع لو أن تجعله خاصا
بالأول وفيهم الثاني بطريق الأولى والظاهر أنه في الثاني عليه بدل ما منعه منه ولو كان معينا ولا يجري
فيه الخلاف الجاري في الأول وهو ما إذا كان تذرع بغير إذنه سيده وكان يعتكف المنع عليه فهو
ظاهر قول ابن القاسم أوليس عليه جلة وهو ظاهر قول مصنوع وهو للذهب كما يفيد كلام أبي الحسن
وعليه اقتصر ابن عيوس على المواق (ز) وأيضا قلته عليه في الثاني ولم يعتق وأما ما منع من تذرع
ما أذنه في تذرع أو من فعل ما طوعه قبل تذروعه في كل منهما فلا شيء عليه (ص) ولا يمنع مكاتب
يسيره (ش) أي ليس السيد مع المكاتب ومثله المرأة يسر الاعتكاف بغيره والصوم وبقيته العبادات
وهو لا ضرر فيه على سيده في عمله ولو فاجتمع به وجمع من كثير يضر ذلك فلا يخرجها كما عند
سأول أجلها هو حرز فليسعدان ينعمن من الاعتكاف ويقيم في باقي ذمته ولو اعتكف بانه لم يكن له
إخراجها ومن بعض من يعتكف في يوم خدمته نفسه وإن لم يكن ينعمن من سيده ما لم يعتكف إلا بانه
(ص) ولزوم يوم أن تذرع ليله (ش) أي وكذا تذرع ليله أن تذرع يوما أو غائص المؤلف على الأولى لأنها أشغل
الخلاف (ص) لبعض يوم (ش) يعني أن من تذرع بعض يوم فلا يلزمه شيء إلا أن ينوي الجوار فيلزمه
ما نوى وانظر قول المؤلف لبعض يوم مع نقلت عن ابن القاسم من نذر طاعة نافعة كصلاة ركعة
أو صوم بعض يوم لزومه كما لها عند خلافه لصنوع هل للاعتكاف خصوصية أو هو خلاف وانظر
شرحنا الكبير (ص) وتابعه في مطلقه (ش) أي ولم يتابع الاعتكاف التذرع بها إذا كان مطلقا
أي غير مقيد بتتابع ولا عدة قال فيها من نذر اعتكاف شهرا وثلاثين يوما فلا يفرق ذلك اه وهذا
بخلاف من نذر أن يصوم شهرا أو أياما فإنه لا يلزمه تتابع ذلك والفرق أن الصوم إنما يفعل في النهار
دون الليل فكيف حال أصابه متتابع أو مفرقا إذا وفي العدة فقد جاء بتذرع الاعتكاف يستغرق الزمانين
الليل والنهار فكان حكمه يقتضي التتابع اعتبارا بأجل الاجارة والخدمة والدين والاعمال لما كانت

وقد يفرق بأن الصوم لما كان دعائم الإسلام كله من بة على الاعتكاف وأيضا هو مثل الصلاة في أن كلامهم من الدعاء ولو نذر
بها وهذا الجواب يأتي في بعض ركعة (قوله اعتبارا بأجل الاجارة) فإذا استأجر سكرتي الغار شهر فهو شامل الليل والنهار وقوله
والخدمة أي وأجل الخدمة وهو من عطف الخاص على العام هذا الاستأجر شخص الجدة فيمثل الليل والنهار (قوله والدين)
فإذا باع مسلة بثلثي شهر رجب مثلا فليس له الطلب لافي الليل ولا في النهار وقوله والاعمال بفتح الهمزة كأذا حلف أنه لا يكلم زيد بشاهرا
فهو يستغرق الليل والنهار (قوله لما كانت) أي تلك الأشياء أي لأنها لما كانت

(قوله لم يحصل فيه نية متابع ولا علمه) فان قوى أحدهما عمل به (قوله وهذا في التذلل للفظ) اللفظ وصف كلفه وقوله بدليل ما بعده الذي هو قوله ومنه هو الخ فراه الاحتراز عن الاعتكاف المنوي (قوله من تتابع وتفرق) فان لم يتوحد أحدهما منهما فبني لزوم تتابعه والمحصل أن كلام المصنف في مجرد التبع من غير تذلل للفظ أن الاعتكاف المنوي من غير تذلل لا يلزم الاتيان به إلا أن دخل المتكف فيه نية وبأنها متابعان لنوى المتابع أو دخل السجدة الاعتكافية غير النوا المتتابع أو التفرق في فائزته المتتابع أيضا ونية الاعتكاف مجرد عن التذلل لأن الزوم بسبب الدخول بخلاف نية الجوار لا يلزم بينهما شيء إلا في يوم الدخول فقهنا أو بلا ن هذا ما ارتضاه بعض الشيوخ خلاف ما حل به الشارع من أن النية متعلقة بالتتابع أو عدمه لا بأصل الاعتكاف وقوله لا النية مجردة أي نية الاعتكاف (٢٧٢) بمجرد هذا لا وجب شيئا هذا هو المناسب لما قلنا (قوله لا ن كل أحد

يلزمه) أي يصرف أنه يلزمه الخ وهو غير مسلم (قوله مقصود أن السؤل بسبب الزوم) هذا على من منعه (قوله بسبب الزوم) أي لزوم الاعتكاف على ما قررنا وذلك كقوله بعض أن الطلوعات بعد الشروع فيها تتعين ولا يجوز قطعها أو ما بعدهن أو قبل الدخول فيها لا يلزم شيء لأنه لم يشرها وإنما نوى فقط فلا يلزم إلا بالشروع (قوله وقد تكسر) وفي القاموس ما يفيد أن الضم هو الكثير فانه قال ولما رأى الضم وقد تكسر والحاصل أن قول المصنف كطلق الجوار تشبيه لم في جميع ما سبق من أحكام الاعتكاف كافي بالدلالة فليزمه تتابعه أن نوى ذلك أو لم ينو ولا علمه وإن نوى عدم المتتابع عمل عليه وسواء كان متذورا أو منو أو يلزم فيه المصهور يفعل فيه ما يفعل في الاعتكاف ويتبع فيه ما يتبع منه ويطلق ما يطله ويبني فيه ما يبني في الاعتكاف (قوله والمراد بالطلق الخ) أي فالنائب المصنف أن يقول للجوار

تستغرق الزمانين جميعا فوجب تتابعهما والشروع فيها عقب عقدها فالمراد بالطلق الذي لم يحصل فيه نية المتتابع ولا نية عدمه فان حصل فيه نية أحدهما عمل بها ولا شك أن ما فيه نية المتتابع يفهم عذرا كمراد المؤلف الأول وهذا في التذلل للفظ به دليل ما بعده (ص) ومنه حين دخوله (ش) أي وزم المتكف منو به من تتابع وتفرق وقت الشروع وهو حين دخوله فيه ولا يلزمه بنيت فقط لأن النية مجردة لا وجب شيئا فلو حين دخوله متعلق بزمه لا عنه بل لأن هذا لا يتوهم لأن كل أحد يلزمه منو به حين دخوله أي وزم المتكف حين دخوله في الاعتكاف منو به من جمع أو تفرق أو عدد وبعبارة أخرى مقصود أن الدخول بسبب الزوم وبعبارة لا تؤدي ذلك فلاو قال بدخوله أو دخوله لكان أخصر مع تأدية المعنى المراد (ص) كطلق الجوار (ش) الجوار بالضم وقد تكسر والمراد بالطلق ما لم يبدل ولا يغير وهذا تشبيه في كل أحكام الاعتكاف السابقة قال في الجوار كالأعتكاف فيلزم فيه الصوم لكن في كلام أبي الحسن ما لم يتوحد الجوار المطلق والفطر وأما أن نواه فله ذلك ويزم باللفظ لا بالنية كالقيد ويزم في مطلق الجوار المتتابع في مطلقه والمنوي حين دخوله ويقسمه ما يفيد أنه آخر ما سبق من استدلاله على أن أحوار المسجد لا ينهوا إعادة أيامهم فهذا نداء اعتكاف بلفظ الجوار ولا فرق في المعنى بين قوله اعتكاف عشرة أيام أو أحوار عشرة أيام فليزمن في ذلك ما يلزم في الاعتكاف ويتبع فيه ما يتبع في الاعتكاف واللفظ لا يراد لعينه وإنما اراد لعلناه ولولم يسم اعتكافا ولا جوارا إلا أنه نوى ملازمة المسجد للعبادة أياما متوالية وشرع في ذلك فانه يلزمه سنة الاعتكاف (ص) لا التبرير فقط (ش) أي لا الجوار بحسب عقيدته لفظ دون الليل فليس في أحكامه كالأعتكاف ولا يلزم بالنية بل باللفظ بنذره وأنه أشار بقوله (فباللفظ) وكذا يقال في الجوار المقيد بالليل فقط وفي الجوار المطلق الذي نوى فيه الفطر ولعل المؤلف إنما اقتصر على المقيد بالليل لقوله (ولا يلزم فيه حين تنصوم) إذ المقيد بالليل أو المطلق الذي نوى فيه الفطر لا يتوهم فيه الصوم حتى يحتاج النص على نية أي ولا يلزم فيه أي في الجوار المقيد بالليل لاحتشائي حين لفظ بنذره صوم ولا غيره من لوازم الاعتكاف لكن لا يخرج العبادة المرضي ونحوها لأن ذلك مناف لما نذرناه للجوار ونفى للسجدة له ويخرج لما يخرج له المتكف ولا يخرج لما لا يخرج له المتكف هذا هو الظاهر (ص) وفي يوم دخوله أو لا ن (ش) راجع لفهم قوله

المطلق لما تقدم من الفرق بين مطلق الجوار المطلق (قوله لا بالنية) المناسب للدخول وذلك لأن النية لا توجب ولو في الجوار المطلق وحاصل أن الجوار المطلق أقوى فيه الفطر لا يلزمه إلا أن نذره باللفظ لا بالاعتكاف إنما يلزم أن نذره باللفظ بأن قال نذري أن أحوار المسجد لراي أو ليلة أو ما نذري بخاروة المسجد أو ما نذري الفطر أو نوى المسجد نهارا أو ليلة أو باللفظ باللفظ باللفظ أي أن المقيد إنما يلزم باللفظ أي نذره باللفظ لا بالنية (قوله وإنما اراد لعلناه) أي وهذا في معنى الاعتكاف (قوله ولولم يسم اعتكافا الخ) حاصله أنه نارة يسمى اعتكافا نارة بمعنى جوار أو نارة لا بمعنى شأوا وإنما يتوهم ملازمة المسجد للعبادة فنهنا الثلاثة حكمها أو أحد في أنه يطالب بنية الاعتكاف (قوله إلا أنه نوى) أي ولم يذر أي أو ما لو نذر فيكون كالأعتكاف والجوار المتذوران (قوله ولا يلزم بالنية) المناسب ولا يلزم بالدخول على ما سبق (قوله وفي يوم دخوله الخ)

قال اتفاق المراد باليوم الزمن الذي يدخل فيه لانه قد دخل الظهر مثلا وقوله تأويلان ذكر عجي أن الظاهر من القولين أنه لا يلزمه
 وله أن يخرج متى شاع من يومه ذلك اذ لم يثبت بعمل سطر عليه سقطه (قوله فهماني الجواز المقصد) أي بسطر فقط أو بهنار
 فقط لكن بالنسبة من غير فقط وأما اللفظ فيه بالنسبة لانه يلزمه متكئة اتفاقا لكن بهنار فقط أو بسطر فقط ولا يلزم أن يقد بلليل
 (قوله انما هو فيمن نوى مجاورة أيام) حاصله أن نوى الجوار المقصد لا يلزمه ما بعد يوم دخوله وفي يوم الدخول تأويلان ومحلها كما
 قرر الشارح حيث نوى أياما متعديا وهذا بخلاف نوى الاعتكاف من غير تعدل يلزمه من قبل الدخول في المعتكف وأما ان دخل
 فيلزمه وهو ما أشاره المصنف بقوله ومنسوبة لكن يلزم التسابع ان نواه وأطلق (٢٧٣)

فباللفظ أي فاللفظ لا بالنسبة فلا يلزم ولما كان هذا هو عدم الزوم مطلقا أي في يوم الدخول
 وفي غيره قال وفي يوم دخوله تأويلان فهماني الجواز المقصد إذا كان مجرد التنية أي هل يلزمه
 اتحام اليوم الذي دخله أم لا وأما اليوم الذي بعده فلا يلزمه اتفاقا وما ذكره من أن كلام
 المؤلف شمل لمن نوى مجاورة يوم واحد ولن نوى مجاورة أيام تسع فيه ح والشارح سمع
 أن سندا حكى الاتفاق فيمن نوى مجاورة يوم أنه لا يلزمه اتحامه السخول فيه ومقتضى كلام
 المؤلف أن اختلاف اتحامه فيمن نوى مجاورة أيام زاد ه في شرحه وهو الذي يجب حمل
 كلام المؤلف عليه (ص) وأما ساحل لنذر صومه مطلقا (ش) هذا معطوف على ما قبله
 وهو يوم من قوته ولزم يوم أي وزمن من نذر أن يصوم بساحل أي بشر من الانقار كعسقلان
 وديماط وانما سمي ما ذكره ساحلان الغالب أن يكون النذر على شاطئ البحر وأخرى في
 الزوم الاتيان الى أحد المساجد الثلاثة لنذر صومها سواء كان الصوم الذي نذر فعله بها
 فرضا أو نفلا ومثل الصوم الصلاة كاذكر ابن عمرو والساذني في كفاية الطالب وتحقق الماني
 (ص) والمساجد الثلاثة فقط لنذر عكوفها (ش) هو مطوف على ساحل البحر ورأى وزمن
 اتيان المساجد الخ يعني أن من نذر أن يعكف في أحد المساجد الثلاثة مستحكمة والمدينة
 ويدت المقدس لزمه أن يأتيه وأشار بقوله فقط إلى أن هذا الحكم خاص بها لا يتعدى إلى
 غيرها فلا يأتي السواحل لنذر عكوفه يعكف بوضعه وهذا معنى قوله (والا فهو ضمه) لان
 الصوم لا يقع الجهاد والحرم والاعتكاف ينعكس ذلك وظاهر كلام المؤلف لزوم الاتيان لأحد
 المساجد الثلاثة للاعتكاف ولو كان الموضوع الذي هو فيه أفضل كن كان بالمدينة فتقدر
 الاعتكاف بمسجد بيت المقدس أو مكة قال الشارح وينبغي أن لا يبق من الفضل إلى
 المفضل أو قال أحدهما في نادر الصلاة إذا لفرق بينهما اه والحاصل أن المنذور ما صوم
 أو صلاة أو اعتكاف والمحل الذي هي عليه قطع عليه أما أحد المساجد الثلاثة وأما ساحل من
 السواحل وأما غير ذلك فان كان المحل أحد المساجد الثلاثة لزمه أن يفعل فيه ما نذر فعله فيه
 وهل الآن يكون محل النذر أفضل فيفعله محل النذر أو يفعل فيما نذر فعله فيه ولو كان محل
 النذر أفضل خلاف يأتي في وجه النذر وان كان ساحلا لزمه أن يفعل فيه الصوم والصلاة
 لا الاعتكاف فيفعله بوضعه وان كان غير ما ذكره كان بعد فعله يفعل ما نذر منها بوضعه نذر
 وان قرب جدا فان كان المنذور اعتكافا أو صلاة ففعله قولان وان كان صوما ففعل كذلك

فالتعكاف المسوي من غير نذر
 يلزمه ما نواه به من دخوله وأما
 الجوار المقصد فلا يلزمه بالنسبة حتى
 يتلفظ الا يوم السخول نفسه
 تأويلان هل يلزمه أن يتعدل دخول
 المعتكف أولا يلزمه لانه يشبه
 الاعتكاف (قوله ديماط) بالثال
 للمدينة وحكي إجماعها قاله السوطي
 في الب (قوله وانما سمي ما ذكر
 ساحلان) الساحل في الأصل
 شاطئ البحر الذي يلي فيه البحر
 وله أي فأراد بهما النذر من نسبة
 الحال باسم المحل قال ابن ديد هو
 مقابض وانما المساجد أي قياضه
 مسحول (قوله وسواء كان الصوم
 الخ) هذا تفسير الاطلاق في
 المصنف وقسرت الاطلاق
 بقوله سواء كان موضعه الذي هو به
 أفضل كذا في محل المواضع الثلاثة
 وهي المدينة أو ببلده أو مكة أو
 التي نذر الاتيان اليه أفضل
 (قوله فائدة) هل يحصل فضل الرباط
 لمن سكن في الثغور بأهله وأولاد
 أن يكون خرج بنيت الرباط هكذا
 تقرر بعض الشيوخ وهل الرباط
 أفضل من الجهاد والعكس قولان

(٢٥ خرقى ثاني) (قوله كما قال أصحابنا في نادر الصلاة) لا يخفى أن ذلك أحد قولين ذكرهما المصنف في باب النذر في الصلاة
 فقد قال ومشي ليلة أو ايليا لعمري صلاة بمسجد جهاد أو يسمة ما فركب وهل وان كان يصومها أو لا يكونها أفضل خلاف
 فالشارح جهاد أي أحد القولين في الصلاة من أي في الاعتكاف وسياق الشارح أنه يجزئ الخلاف في الثلاثة الصوم والصلاة
 والاعتكاف حكاه ندرأي الباب واحدا ففلس الاعتكاف والصوم على الصلاة أحد التأويلين (قوله لزمه أن يفعل فيه ما نذر فعله
 فيه) أي مطلقا سواء كان صلاة أو وصلا أو اعتكافا وقوله وان كان غير ما ذكره رأى غير المساجد الثلاثة والسواحل (قوله بوضع
 نذر) أي مطلقا سواء كان صوما أو صلاة فرضا أو نفلا (قوله ففعله قولان) أي هل يذهب بقطعه فيه أم لا قولان لمحلها ما لم يكن جن
 النذر في أحد المساجد الثلاثة أو في ساحل من السواحل والافعله في محله اتفاقا لان محل النذر أفضل من النذر فيه (قوله فهل كذلك)

أجبر فيه القولان كذا عند بعض أشياخ عجم وقوله أو بفعله موضع أي من غير قولين كما عند الشيخ كرم الدين فإن قلت لم يرى القولان مطلقاً في الصلاة والاعتكاف دون الصوم قلت لعل ذلك أنه ورد أن في الخطأ للسجدة للصلاة الحسنات والاعتكاف يمتنع على الصلاة أي لم يكن الصوم معلوماً والله أعلم (قوله بل بأصل كل فيه أو في رجاها) المراد بل رجاها العين لا الرحبة المأموية والانهي بين يديه كما قلده لك (قوله أو في المنارة ينفق عليه) في ك وإتخاطب بفتح المنارة عليه زيادة في السر وحباً ما ن تشاغل مع من يأتي بالتحدث ونحوه (قوله فإن خرج عن ذلك بطل اعتكافه) أي عما يكرهه لا كل فيه بطل اعتكافه لانه لا يبطل بالمسكورة فالقولان المصنف وكراهة بقاء المسجد لم يمارد عليه لشبهة لا كل خارج الغناء أيضاً مع أن لا كل خارج القناعة نوع لا يبطل الاعتكاف والشرب (٢٧٤) مثل إلا كل في الكراهة وظاهر النص للصف كراهة لا كل ولو خفف (قوله

واعتكافه غير مكفي) فإن اعتكف غير مكفي جاز زوجه لشرائه طمعه ولا ينفق بحد أحداً ولا يطلب حدوا للضاهدين ولا يملك بعد قضاء حاجته شيئاً للتأخير بذلك عن عمل الاعتكاف وحرمة الاعتكاف عليه فإن فعل شيئاً من ذلك فسد اعتكافه ويستحب شراؤه من أقرب الأسواق وظاهره أنه الخروج لحاجته ولو وجد من يقوم مقامه في ذلك بغير عوض أو بعوض لا يثبت مثله عليه (قوله ودخوله منزله) القريب منه أهله والابن في الأول ولم يكره في الثاني (قوله والمراد بأهله زوجته) أي أمه وأبوه من إجماع ومقدماته ولا وازع في المنزل أمه ثمه إذا خرج لحاجته فلا يجاوز القريب الممكن فعله فيه فإن جاوزه بطل اعتكافه (قوله وكانت) الواو يعني أو أو يعني ما لم يكن لغائه (قوله أن كراخ) فإن قلت الصف لا يكون إلا كثيراً فائدة التقيد بالنسبة (قلت) المصنف اسم مفعول من أصفحت إذا جعلت الصف

أو بفعله موضع وهو المتبادر من كلام ح ولما تنكح على شروط الاعتكاف وأركابه ومقدماته شرع في مكرهاته ثم جازاه ثم مندوباً فقال (ص) وكراهة خارج المسجد (ش) أي وكراهة للعتكاف أن كل خارج المسجد أي بين يديه بل كل فيه أو في رجاها أو في المنارة ونفق عليه فإن خرج من ذلك بطل اعتكافه (قوله الباقي لأنه مشي في غير محل الاعتكاف) (ص) واعتكافه غير مكفي (ش) يعني أنه يكرهه لأنسان أن يعتكف غير مكفي حتى لا يخرج الحاشية الإنسان من بول وغازط (ص) ودخوله منزله وإن لغاطط (ش) يعني أنه يكرهه للعتكاف أن يدخل منزله الساكن فيما أي الذي فيه أهله قضاء حاجته البول أو الغائط مخافة أن يشغل بهم عن اعتكافه ثم إن كان منزله خالياً عن أهله أو كان أهله في علو المنزل ودخل فوق أسفله فلا كراهة حيث ذل والمراد بأهله زوجته ولا ينافي تعجيل الكراهة عند كراهة عجي مزوجهته الهوا كراهته وحدش بهال المسجد وازع ولا وازع في المنزل (ص) واشتغاله بغيره وكذا به وإن مضى كثر (ش) يعني أنه يكرهه للعتكاف أن يشغل بالعلم يعلم أو تعلم أو كذا يكرهه أن يشغل بالكتابة ولو مضى وهذا في الكثير أما اليسير من العلم والكتابة فلا بأس به لكن الأولى الترتيب والفتح على المصنف ثلاثيته ثم كذا به والواو في كذا به يعني أو المراد بالعلم ما يجب علينا فإن قلت الاشتغال بالعلم أفضل من صلاة التافلة فلم كوفي هذا للوضع وأستحب فيه صلاة التافلة قلت لعل ذلك لأنه يحصل بالنافعة من رياضة النفس وخصوصها من صفاتها المذمومة غالباً المطولين في الاعتكاف ما يحصل بالعلم وقد الكثرة يرجع لما ذكر من العلم والكتابة والضمير في كذا به للعتكاف بقرينة المبالغة ولو كان الضمير عائداً على العلم صححت المبالغة فهو من إضافة المصدر لفعله على المبالغة ثم أشار إلى قانون عبادة للعتكاف وكراهة غيرها مما دخل فيما تقدم بقوله (ص) وفعل غير ذكر وصلاة وتلاوة (ش) يعني أنه يكرهه للعتكاف أن يفعل غير هذه الثلاثة من اشتغال بالعلم وكتابة وغيره مما لا يكره يشمل التسبيح والتفليس والدعاء والتشكر في آياته وفي معنى الصلاة الطواف بالبيت بالمسجد الحرام ودخول الكعبة فقولت أن الطواف يدخل في الكراهية بطل وقوله أيضاً لم يعلم من كلام المؤلف عن الحكم فيه بطل لأن حكم المؤلف بالكراهية على فعل غير الثلاثة المذكورة يمتنع على أن فعلها ليس واجباً إذ لو كان واجباً لم يفعله غير هو وقد حكم بكراهته ولو كان فعلها جازراً لكان فعله مقابلاً كذا قل يمتنع الاحتجاب بفعلها ثم شبه في الكراهة

بعضها إلى بعض فيصدق حيث ذل القليل والكثير فلذلك احتج إلى التقيد (قوله أدلو) كان واجباً (الخ) فيه نظر أن يجوز أن يكون فعل الثلاثة واجباً وفعل غيرها مكرهاً وقوله ولو كان فعلها جازراً لكان فعله مقابلاً الخ فيه نظر لأننا لم نكن نعلم فعلها جازراً أن يكون فعل غيرها كذلك إذ قد يكون شرعاً واجباً بأن المراد بقوله أدلو كان واجباً أي أن الوجوب متعلق بفعلها بقصد الخصوص وعلى كل حال فالعصية متوجهة من جهة أن ما لا يمتنع خصوصاً الأشخاص لا محتمل السنة فتدبر وقال في ك قال بعض ولا يمتنع عن الحكم في هذه العبادات من كلام المؤلف هل هو الوجوب وهو ظاهر قولنا لا يقبل على شأنه وقول الغني فعلى من دخل متعذراً أن يلتزم ذلك في بله ونهه بغير ملطقة ولا يدعي ذلك الأغلبية أو الاحتجاب بقول التلقين ينبغي له التماساً بالذكر والعبادة والصلاة والدعاء

فزاود قراءة القرآن دون أن تتصدى لغير ذلك من أفعال القرب اه (قوله ولو جازاً أو مسلماً) هذا المخصص قول المصنف سابقاً والصلاة أحسن النفل إذا قام بها التعمد أي لأن يكون معتكفاً (قوله وصعودتان ذين) وقيدت الكراهة بما ذكرنا من رد الوقت والابتكره هكذا قال عجم وهو هو والمحصل أنه يجوز له الأذان بعين المسجد كاعتصم عليه القمى فتبينوا زماناً لم يكن المؤذن يرصد الأوقات فإن كان يرصدها كقول القدره عراض (قوله بخلاف الخ) وقرئ بأن التماسه قد تعدت على المسجد من سطحه لانه يبنى للأعلام دخول وقت ما بنى المسجد لاجله فكان كل العتكف فيه أهلاً في المسجد وهو مطلوب بذلك عندنا لظاهر الأثرى أن الجمعة تصح في العين لافي النار ولعل وجهه أن لا كل يطلب فيه الاختلاف وهو موجود في النار (قوله لانه يبنى للإمام وذلك عمل الخ) زاد شب في شرحه ومجتهد فلا فرق بين أن يكون ربنا أهلاً له ومقدار التعليل لانه أكرهه إذا لم يبنى وهو كذلك على ما أحده الاتفاق وعورضت الكراهة بما تقدم من جواز الأذان بعين المسجد وقرئ بأن شأن (٢٧٥) الإقامة للمشي للإمام دون الأذان بعين المسجد

وفيه تكلف ولكن التصريح كافٍ في شرح عب (قوله وبفسد اعتكافه) هذا أحد قولين والحاصل أن ابن الحبيب صحح بناءه إذا أخرجه الحائض كمنكرها وظاهره كراهة أخرجه أو لا وهو موهوم لوتخرج طائفاً بطل اعتكافه واعترض ابن هرون تصحيح ابن الحبيب فإن ابن الحبيب صحح رواية ابن نافع في المدونة من استصابت الاستنفاً لا يبطل اعتكافه ورواية ابن القاسم يفسد اعتكافه وأما أن خرج الحكمه اختاراً فيبطل بلائشكال قال في المدونة وأن خرج يطلب حله أو دسا أو أخرج فيما عليه من حداً أو دين ففسد اعتكافه وقال ابن نافع عن مالك أن أخرجه قاضٍ لغرضه أو غيرها كراهه إلى أن يتدنى اعتكافه وإن بنى أجزاء وقال ابن عرفة وخروجه يطلب حله بطله وفي ابتداءه من أخرجه قاضٍ لحق واحتماله رواية ابن القاسم وابن نافع فيها أنه وظاهر الخلافها

التي هي حكم غير ما ذكره يطفل لأجل العطف على ما ذكره فقال (ص) كعادته جوازاً ولو لا صحت (ش) يعني أنه يكره للعتكف عبادته مريض في المسجد لأن يكون مريضاً فلا بأس أن يسلم عليه ولا يقوم لغير عزمٍ ولا يبنى وكذلك يكره صلته على الجائز ولو جازاً أو مسلماً ولو قرب منه بأن لا صحت وانتهى زطمه إليه إلا أن ينعى عليه الصلاة عليه أو غسلها ولو خرج لشيء من ذلك بطل اعتكافه كأثره من خروج من أرض أو به فقوله ولو لا صحت دافع للعبارة فقط (ص) وصعودتان ذين عتاراً وطلع (ش) يعني ويطلع ومكره في حق العتكف أن يرقى المنار للأذان أو أن يؤذن فوق سطح المسجد لانه كلفه وروج من المسجد وكذا كل فوق سطحه بخلاف صعوده لا كل بالمر فلا كراهة فيه وأتهم قوله لتأذين أن تأذيه بعين المسجد ليس بكره وهو كذلك أنه هو جازز وكره ما قال أن يقيم الصلاة لانه يبنى إلى الإمام وذلك عمل (ص) وترتبه للأمانة (ش) أي ويكره ترتب العتكف للأمانة لكن قال ابن ناجي المشهور جوازها اه بل استصابت في كلام المؤلف نظر وقد أقال بعضهم وفي بعض النسخ وترتبه للأمانة وفيه نظر أيضاً فإن النص عن مالك أنه يكره إقامة الصلاة (ص) وأخرجه حكمه كومة (ش) معناه أنه يكره لما كمن يخرج المعتكف من معتكفه قبل تمامه إلا الاعتكاف لاجل حكومة توجهت عليه إن لم تكن مدة الاعتكاف كثيراً أو لقلها كمن يخرج لانه لا يرب الحق بتضرر بذلك وكذلك أن يخرج ويفسد اعتكافه إذا تسعين للهجه وأنه أعمال العتكف غير إرا من أعطى الحق سواء كانت مدة الاعتكاف قليلة أو كثيراً والله أشار بقوله (ان لم يلبثه) ويلتزم فيقولوا لا يلبثه لانه جميع له وأد (ص) وجزاء قرآن (ش) أي جازله قراءة القرآن على غيره وسماعه من الغير ولا يعمل على ظاهر من تعلية القرآن لغيره بموضع كما في الجلاب طاه معترض انظر شرحنا الكبير (ص) وسلامه على من يقربه (ش) أي من صحب أو مرض والمراد بالسلام هنا السؤال عن الأحوال كدونه كيف حاله وحال عياله ما فاقوه السلام عليكم فقد دخل في الذكر والمراد بالقرب أن لا ينتقل اليه من محله (ص) وتقليبه وأن ينكح وينكح (ش) المشهور أنه يجوز للعتكف أن يتطيب بجميع أنواع الطيب ثم لا لأن العتكف معه مانع عنه من أن

سواء ألب اعتكافاً ولا وقال الفسافي في شرح الرسالة أن أخرجه مكرهاً حق وكان اعتكافه هراماً من ذلك الحق فخروجه بطل اعتكافه اتفاقاً اه ونحوه في الجواهر فقيده كلاً ما يلبثه به يعلم قصور قول الإجموع في صحح ابن الحبيب بناءه أن أخرجه لما كمن مكرها وظاهره سواء كان يكره لما كمن أخرجه أو لا وفيه أيضاً ما تقدم أن قوله من تبعه لخرج باختياره بطل اعتكافه وانظره قصور محضى نت (قوله سواء كتبت مدة الاعتكاف الخ) في شرح شب وعب إلا أن يبقى يسعون على الاعتكاف لا يحصل للرب الدين ضرر يصير إليه فمكره ما أخرجه حيث لم يرض خروجه ولم يأن يجعل فائظه مع كلام الشارح (قوله وجزاء قراءة القرآن على الغير) الخوازمي نصب على القراءة على الغير لا القراءة في ذاتها فإنها مندوبة وكذا سماعها (قوله وسماعه من الغير) قال عب لا على وجه التعليم أو التعليل ولا كره على الذهب وكذا في شرح شب فله قال المراد بقوله أقرأه أن أي قرأه على غيره أو سماعه من غيره لا على وجه التعليم أو التعليل (قوله طاه معترض) أي بما تبعه الجلاب وهو ضعيف (قوله المشهور أنه يجوز للعتكاف الخ)

ومقابلهما الجديس من أنه لا تطيب (قوله ولذا كرهه الطبيب لصائم) لأن الطبيب يحصل بسببه هيجان وتوران الشهوة **في تنبيه** حال في المدونة ولا بأس أن تطيب وتطهره كان المتكبر وجلا أو امرأة قال القائل كما في الاختلاف أن المعتكف أن تطيب واختلاف في المعتكفة فقال عنه ابن وهب لا يكره المعتكفة أن تنزع وتلبس الخي وذكرا ثم لا التطيب وفي المجموعة أن المعتكفة تطيب (قوله أن تزوج ولده الصغير) وأما لزوج جرحه والكبرياء ومكرهه لأنه من أفراد قوله وفعل غير ذكر وصلاة وانظره (قوله من غير انتقال ولا طول الخ) أي فإن وجد انتقال إلى أي المسجد أو طول بدون انتقال كره فلا يغني عنه قوله يجلسه والفرق بين جواز ذلك للمعتكف ومنه الحرم أن مقدسة الاحرام أعظم أو بأن الأصل جوازها ما خرج الحرم بالحديث أو أن مع المعتكف وإزافه هو الصوم والمسجد أو أن الحرم بعيد عن الأهل بالسفر غالباً بعد شدت الشوق والتفكير (قوله لغسل الجمعة) ووجهه أن الجمعة واجبة عليه وهو مخاطب بالغسل لها وذلك لا يمكنه في المسجد اهـ (٢٧٦) (قوله أن يحلق شعر رأسه أو عاتقه) كفا في ذلك إلا أن للنقول عن أبي الحسن أنه

لا يجوز له حلق الرأس إذا خرج لأنه يشغل فان أمكنه إخراج رأسه لم يحلقه جاز وهذا القول عن أبي الحسن ظاهر المصنف قد بصر (قوله وتحرم جهامته وفصادته) عبارة المطالب قال في الطراز ولا يجوز العجامة في المسجد ولا الفصادة وإن جمعه كالأجورة البول والتغوط فان اضطر إلى ذلك خرج إلى آخر ما في شارحنا فإذا كره كناية بالعمى وعبارة شب ونحصر جهامته وفصادته ولو أخذ الدم في الأصملا وألقاه خارجه لكن قال القائل فعل العجامة والفصادة في المسجد ليس بكبيره وأما هوسمكر ونفط وأما الدم فيصير طهره ما خرج المسجد لأنه مكث بنفس وماتته التأتا عن مستغفر محرو اهـ (أقول) قد علمت نص المطالب (قوله فان اضطر الخ) في شرح شب والظاهر أن غروجه قد ثبت اضطر لا يبطل اعتكافه لأنه صار من الأمور المحلجة طاهره أنه لا يطالب

بكونه يخرج رأسه خارج المسجد ويحجمه على منهي عنه والظاهر الكراهة لاحتمال وصول شيء من التماس في المسجد يريد فلذلك قال يخرج **في تنبيه** أشعر قول المصنف إذا خرج الخ أنه لا يخرج جرحه من الشارب والتفرو ولا بأس أن يخرج يداً وأيدي رأسه من خارج المسجد فإذا خذ ذلك منه وصله (قوله وانتظر غسل ثوبه) أي عنتمن يغسله (قوله إذا لم يكن له ثوب غيره) فإن كان له غيره أو وجد من يستب كره ذلك اهـ من شرح شب (قوله لمن كان آخر اعتكافه غروب آخر يوم) طاهره كظاهر كلامهم قصر التدب على عيد القطر لأنه مفعلة عليه الصلاة والسلام لأنها ما اعتكف العشر الأخيرة من رمضان لا عشر ذي الحجة **في تنبيه** أشعر قوله ليلة العيد أنه لو كان اعتكافه العشر الأول أو الوسط من رمضان مثلاً لم يندبه ميتة البتة التي تلبه وهو كذلك فخرج إذا غربت الشمس آخر أيام اعتكافه قاله ت (قوله ودخوله قبل الغروب) من الليلة التي يريد منها ابتداء اعتكافه قبل الغروب في اعتكاف منوع ولو لم يقط أوله فقط اهـ (قلت) والظاهر أن مثل ذلك ما إذا دخل مع الغروب قيل على صورة القزوم كابتين

فعل شيئاً بفعله ما هو فيه وهو المسجد ولما كرهه الطبيب لصائم فقط ويجوز للمعتكف أيضاً أن ينكح بضم الياء غير زوج ولينه محبوبة كانت أو غير محبوبة وكذلك أن يزوج ولده الصغير وكذلك أن ينكح بفتح الياء أي تزوج هو بأن يعقد نفسه إذا كان ذلك كله (يجلسه) من غير انتقال ولا طول ومفهوم قوله يجلسه لو كان غير مجلسه فان كان في المسجد كرموان كان خارجه بطل اعتكافه (ص) وأخذ إذا خرج لاعتكاف لجمعة طهر أو أوشار يا (ش) المراد بالأخذ الإزالة والكافي في الحقيقة داخل على جمعة والمعنى أنه مما يجوز للمعتكف إذا خرج من معتكفه لغسل الجمعة أو لغسل الجنابة أو لغسل العيدين أو غيرها أصليه وما أشبه ذلك أن يحلق شعر رأسه أو عاتقه وأن يقص أظفاره أو يشارب أو يتفأطه أو يستاك بفعل ذلك خارج المسجد لا داخله فله مكره غرمة المسجد وأن جمع ذلك في ثوبه وألقاه خارجه قاله في المدونة وتحرم جهامته وفصادته كالأبولو لا يتغوط فيه فان اضطر للفصادة والعجامة خرج فان فعله ما في المسجد من أطل اعتكافه بكل منهي عنه بطله من ذا ومن رأى كون الغيب كبيرة فلا كراهة (ص) وانتظر غسل ثوبه وتحفيقه (ش) هذا معطوف على الحائزات والمعنى أن المعتكف إذا خرج بفعل ثوبه من جنابة مثلاً فلا ينتظر غسله وتحفيقه إذا لم يكن له ثوب غير مولو وجد من يستب في ذلك كالأبسة لا لا حرج من الأمور الضرورية فلا يعترض عليه بقوله فيها ولا ينتظر غسل ثوبه وتحفيقه أي يكره فعل ذلك له فمن لم يغيره (ص) وثب أعداد ثوبه ومكنه ليلة العيد (ش) يعني أنه يسحب المعتكف أن يعتق بآخر ما أخذ إذا أصابته جنابة وكذلك تدبيل كان آخر اعتكافه غروب آخر يوم من رمضان مكث ليلة العيد وأما إذا مكث ليلة العيد في أثناء اعتكافه فهل يجب عليه المكث وهو ظاهر المدونة على ما عند بعض الشيوخ وأولاً لأنه لا يصوم صبيحة ذلك الليلة ولو قال المؤلف وثب أعداد ثوب آخر لكان أولى إذ كلام المؤلف ظاهر في أنه يسحب المعتكف أعداد ثوب الاعتكاف وأنه لا يعتكف في الثوب الذي كان عليه قبل الاعتكاف وليس عبر ادواعة المراد ما حل عليه أولاً (ص) ويخوة قبل الغروب (ش) أي وثبيل أن أراد أن يعتكف أن يدخل معتكفه من الليلة التي

(قوله ينأى أن أقل الاعتكاف يوم) أي أقل ما هت لا أقل كماله إلا في (قوله فله ياتمه الدخول قبل الغروب) أي أو معة حاصله ان قول المصنف ودخوله قاصر على الاعتكاف التوى وأما قوله وسع الدخول قبل الغير فشمال التوى والسند ومع مخالفة التذب في الاول والواجب في الثاني كذا في عب وقه مني وذلك أن قول المصنف وسع ان دخل قبل الغير مزمع ورعى قول عبد الوهاب في رواية الميوس على أصلهم أن أقل الاعتكاف يوم وان من نذر يوم لا ياتمه يوم وليست وهو خلاف ما تقدم المصنف من أن من نذر ليته ياتمه يومها ومن نذر يوم لا ياتمه يوم وليست من باب أولى بل حكى بعضهم الاتفاق عليه وماتمه المصنف هو مذهب المدونة وقول مصنفون وعلى مذهب المدونة وقول مصنفون لا بد من الدخول عند الغروب كما سارنا فيك والمؤلف يخرج على القول بالصفة قبله في توضيحه تعالى ان عبد السلام انه المشهور وان عادته متباعدة المشهور متى وجد ولم ينته الى أنه خلاف ما تقدمه وخلاف مذهب المدونة قال ابن قريحون في قول ابن الحبيب وأقله يوم وقيل ليته ياتمه هذا القول ليس يبيد لانه أضاع الاقوال قال ابن راشد ومعه ان اذا نذرا اعتكافا مطلقا ونذرا اعتكاف يوم فهل يكتفي باعتبار النهار ولا بد من اعتكاف ليته قبله قولان والقول بالاكتفاء معكاه القاضي أبو محمد فلا اذا دخل معتكفه قبل طلوع الفجر أبرأه وهو قول مالك في الميسر وحكما يستدعي ابن القاسم والقول بالاخر كما صاحب اللباب عن مصنفون قال سارم يوم وليته يدخل معتكفه عند غروب الشمس اه كلام ابن قريحون (قوله فاته قال) لفظ ابن الحبيب أقله يوم وقيل وليته أو كذا عشرة وفي كراهة ما دونها قولان اه فاذ اعلمت ذلك تعلمان ابن الحبيب لم يقل ويكره ما فوقها وانما الكراهة من حيث ان الذي يقول أو كذا عشرة متصرف بانه يكره ما فوقها وقوله (٢٧٧) وفي كراهة ما دونها القول بالكره انما ياتي

على القول بان أقله عشرة كما يؤخذ من التوضيح والقول بعدم كراهة الدون هو الذي يقول أقله يوم وليته أو يوم أو ثلاثة أيام ويعلم من ذلك أن كناية القول بالكره لا يناسب ما صدر به من أن أقله يوم وقيل يوم وليته أو كذا عشرة للميل كمال الدون لا كراهته وقيل ان قول الشارح والقول الثاني ان أقل المستحب عشرة الذي هو الراجح هو القائل بكرهاته الدون قال فيما يلقى عن مالك انه قال أقل الاعتكاف يوم وليته فالتبعة فأنكر وقال

يريد ان يتدنى فيها اعتكافه قبل غروب الشمس فان دخل قبل الفجر ومع واليه أشار بقوله (ص) ومع ان دخل قبل الفجر (ش) ينأى أن أقل الاعتكاف يوم وأما على أن أقله يوم وليته فلا بد ان يدخل قبل الغروب وحلنا كلامه على من لم يندرا الاعتكاف ما لا نذره فاته ياتمه الدخول قبل الغروب واليوم الباليه وعبر بالصفت دون الجواز لصيرفه موهما لا يصح بعد الفجر وأما مع الفجر فهو بمنزلة دخوله قبله (ص) واعتكاف عشرة أيام (ش) ظاهر كلامه أن ما زاد على العشرة ليس حكمه كذلك فيكره وهو قول ابن الحبيب فاته قال أو كذا عشرة ويكره ما فوقها وفي كراهة ما دونها قولان اه والثاني أن أقل المستحب عشرة أيام لانه لم يقتصر على القليلة وسلم عنها أو كذا شهر ويكره ما زاد عليه كما يكره ما نقص عن العشرة كما ظاهرا في المدونة وقاعدة الخلاف في الأقل تظهر من نذرا اعتكافا ودخل فيه ولم يغير فاته الأقل على هذه الأقوال (ص) وبآخر السعيد (ش) يعني أنه يجب للعتكف أن يعتكف في عجز المسجد يسكون الجيم وهو مرامه آخر المسجد ولا يشترط رجعة لانه لو نه في الفضل لاجل اخفاء العبادت وليجده عن شغفه بالحديث (ص) ورمضان والعشرة الاخير اليه القدر

أقله عشرة أيام وبه أقول اه ولما قال ان عرفة القسي ما دون العشرة كرهه فيها وقال في غير هالبا به اه وتعلم انه لا ياتي على قول المصنف فيمسبب المقيدان أقله يوم وليته (قوله لا تلتصق) يقال أي لم يرتفع قد قال القسي أي ولا ينبغي أن يجاوز العشرة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان أشد الناس عند وقاه حتى تورمت قدماه ولم يجاوز اعتكافه عشرة أيام وانما ه أسوة حسنة اه فكيف يكون هذا والراجح (قلت) يمكن أن لا تستلوا ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول فأتى به جبريل فقال له ان الذي تطلب أيامك فاعتكف العشر الاخر وقد يقال ان الكلام في الشهر رتبة واحدة (قوله وتظهر فاته تختلف في الأقل) اختلاف أي الذي هو أي القول بان أقله عشرة والقول بان أقله يوم أو يوم وليته داخل تحت القول الثاني المحذوف في قول ابن الحبيب في كراهة ما دونها لان مخالفا في كراهة ما دونها وعدم الكراهة والحاصل أن ما اختلف في الأقل فقيل يوم وقيل يوم وليته وقيل ثلاثة أيام وقيل عشرة أيام والمراد الأقل مستحب كما صرح به بعض المحققين قال معي ظن فيل من نذرا اعتكافاً كثر من شهر أو من عشرة أو من أقل من عشرة ولو لم ياتمه ياتمه من اعتكافه يكرهها قلت انما لا تلتزم نظر الفضل بجمده (قوله يسكون الجيم) غير متعين فقد ظاهرا في التاموس الجيم مثله وكذا وكذا في كراهة ما دونها اه واقتصر في المختار على ضم الجيم (قوله لا خفاء العبادت) يفهم من هذا التعليل نيب تصديره عند انعكاس الامر بان يكون الصدركا والجهن مشغولا وهو كذلك (قوله رمضان) أي نيب كونه رمضان أي نيب الاعتكاف وينيب كونه في رمضان فن اعتكف في رمضان فقد حصل مستحبين (قوله بالعشر الاخير) فن اعتكف في العشر الاخر فقد أتى ثلاث مستحبات

(قوله واليه القدر الثاني الخ) هذا العلم ليست هي المشاهدة بقوله المصنف عليه القدر لأن هذه العلم تطرأ لها من حيث نزول القرآن في رمضان والتي أشارها المصنف من حيث حصول ليلة القدر وليلة القدر يسكون الحال وتفحصها جز ومثبت بذلك ما لتقدير الكواثر فهما من أركان وغیرها أي أظهرها الثلاثة أو لعظم قدرها أو قنارها (قوله فالتاسعة ليلة إحدى وعشرين الخ) هذا بناء على أن الشهر يعتبر ناقصا لخواص ما حصل أنه مختلف هل يعتبر الشهر ناقصا أو كاملا فافترده الشارح بنقله على أن الشهر يعتبر ناقصا وما على اعتبار كونه كاملا فالتاسعة ليلة الثاني (٢٧٨) والعشرين والسابعة ليلة الرابع والعشرين والخامسة ليلة السادس والعشرين وهو ما عليه الأصناف فأنهم قالوا معنى

قوله اطلبوها في تسعة تبقى هي ليلة اثنين وعشرين وعليه فتسكون في الاشتقاق لكن أفراد بالتسبة لما بقي واختار ابن رشد اعتباره ناقصا لأن يوم الثلاثين غير متيقن كونه من الشهر ولو افترقه لحديث طلب التسوية في الأفراد فالتاسعة أن يبقى تسع والسابعة أن يبقى سبع والخامسة أن يبقى خمس وهذا القول تفسير ما ذكر في المجوعة والاحتياط العمل بكل من القولين (قوله وانما خص المؤلف الخ) لا يخفى أن هذا الكلام انما يأتي على أن الواو ليست لترتيب وإن السابعة ليلة سبع وعشرين (أنه وبني بز والاعلم الخ) اعلم أن المانع لما انما جاء بخون أو جف أو فاس أو مرض والاعتكاف امانا من غير معين أو معين من رمضان أو غيره أو نطوع معين أو غير معين فهذه خمس وعشرون صورة وهذا الموانع اما ان نظرا قبل الاعتكاف أو بمقارنته أو بعدا لا يخلو فيه فصار تسعا وسبعين فان كنت تلك الموانع في الاعتكاف المنذور المطلق أو المعين من رمضان فلا بد من البناء بعد زوالها طرأ قبل الاعتكاف أو طارأت أو بعد الخ

الخ يخلو كلعين من غير حصول بعد الخ يخلو لا قبل أو طارأت أو كان الاعتكاف تطوعا بقية والمراتب الخمسة مضرورة في أحوال الطرأ الثلاثة فلا يلزم هذا حاصل الخمسة البعير ونصبت خمسة البناء ما هو الفطر ناسا في الاعتكاف ناقصا من الخمسة فالباقية تخافون والمراد البناء كما قالوا الا ان يبطل ما حصل فيه المانع سواء كان ما ياقبه قضاء عما منع صومه كان ما يقبه سداته منته كرمضان والنذر المعين أو لم يكن كالتنذر الغير المعين (قوله أو معينة من رمضان) وكذا معينة من غير رمضان وطرأ المانع بعد الخ يخلو في ذلك التنذر

الاعتكاف

الاعتكاف تطوعا بقية

والمراتب الخمسة مضرورة في أحوال الطرأ الثلاثة فلا يلزم هذا حاصل الخمسة البعير ونصبت خمسة البناء ما هو الفطر ناسا في الاعتكاف ناقصا من الخمسة فالباقية تخافون والمراد البناء كما قالوا الا ان يبطل ما حصل فيه المانع سواء كان ما ياقبه قضاء عما منع صومه كان ما يقبه سداته منته كرمضان والنذر المعين أو لم يكن كالتنذر الغير المعين (قوله أو معينة من رمضان) وكذا معينة من غير رمضان وطرأ المانع بعد الخ يخلو في ذلك التنذر

(قوله الذي طهرت منه نهارا) أي لم يستعمل جميع النهار فاذا اغتسلت مجلس في المسجد مع أنهم اغتسلوا فمصلحة فسد على أن منع الصوم فقط لا المكث في المسجد (قوله ألا ترى أنه يجب عليه الرجوع لمعتكفها) هذا أنما يأتي على الرابع من أن قوله ونرج عليه حرمة فاصر على العذر المانع من الاعتكاف وما قاله الشارح من قوله حواضع (قوله فليس المراد به مطلق الحضي) أي الشامل للاستعمال جميع النهار (قوله ونرج عليه حرمة الوجوب في الانعقاد والجنون متعلق بولي) (قوله وجواز الخ) يرد عجم بأنه يجب البقاء ويمنع الخروج كافي البراجي والموافق وهو المعتمد ولا يتفيه قول (٢٧٩) المصنف الآية العبد يومه لأنه كلام على عدم بطلانه

بعد نرج وجهه فلا يتناقض قول الرابع يجب بقاؤه ليلته أي إذا كان قد بقي عليه أيام بعد العبد كما هو الموضوع فلا يتناقض قوله فليصام ولكنه ليلته العبد (أقول) قول المصنف الآية العبد يفرض في مانع الاعتكاف (قوله) فان اعتكف يطل لعدة صوم ذلك اليوم) بناء على أن قوله ونرج عليه حرمة في العذر المانع من الاعتكاف (قوله وإن اشترط الخ) أي قبل دخوله أو بعده وقوله لم يفده شرطه واعتكافه صحيح ومثل اشترط سقوط القضاء اشترط غيره كعدم صوم أو اعتكاف النهار دون الليل أو مباشرة النساء فالشرط بالليل والحاصل أن الشرط يبطل ويصح الاعتكاف على المشهور وقبل بطلانها وقبل بالفرق إن اشترط قبل الشروع فمبطل معاوان اشترط بعد أن دخل بطل الشرط وصح الاعتكاف والله أعلم

باب الحج

(قوله وهو القياس) لأن مصدر حج قيسه الفتح لأنك خير بيان المراد بالحج هو الهيئة المخصوصة الموصوفة بأنها دعامة وله لاجل ذلك كان الكسرا أكثر مما عا

الاعتكاف جعله كالانعقاد والجنون أو الصوم فقط كالمرض الخفيف والحضي والعبد وأقرب نسيان فان قلت الحضي مانع من الصوم والمجهد فكيف جعله مما يمنع الصوم فقط قلت مراده بالحضي هنا الحضي الذي طهرت منه نهارا وهو مما يمنع الصوم فقط ألا ترى أنه يجب عليها الرجوع لمعتكفها فليس المراد به مطلق الحضي أنه صوم من الصوم والمسجد وانظر تفصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير (ص) ونرج عليه حرمة (ش) أي يخرج من محل له عذر من هذه الاعذار لا القطر نسيانا إلى زوالها لكن وجوبه في العذر المانع من الاعتكاف وجوزا في العذر المانع من الصوم وعليه حرمة الاعتكاف فلا يفعل ما لا يفعله المعتكف رجلا أو امرأة كما مر من قوله وإن لحائض ناسية فحكم المؤلف على زوالها بقوله وبني زوال النعامة الخ وعلى طردها بقوله ونرج الخ والواو في قوله يخرج إلى آخره للاستئناف لبيان الحكم وكان قائلا قاله وإذا حصل له عذر من هذه الاعذار ما لم يقف لقل ونرج الخ (ص) وإن أخره بطل (ش) أي وإن أخر البناء بعدم رجوعه إلى المسجد عند زوال عذره فوراً ولولا عذر من نسيان أو زاء بطل اعتكافه واستأنفه ما لم يكن التأخير لكون الوقت وقت خوف كما قاله عبد الحنف عن بعض شيوخه وأشار المؤلف بقوله (الآية العبد يومه) إلى أن المعتكف لو زال عذره ليلته العبد أو يومه وأخر رجوعه إلى المسجد حتى مضى يوم العبد وتبادله في عيدا لأضي فلما اعتكف لا يبطل بخلاف ما لو طهرت الحائض أو صرع المرض وأخر كل الرجوع إلى المسجد فان اعتكافه بطل لعدة صوم ذلك اليوم لغيرهما بخلاف يوم العبد فان صومه لا يصح لأحد (ص) وإن اشترط سقوط القضاء لم يقدم (ش) يعني أن المعتكف إذا اشترط ما ينافي اعتكافه بأن قال إن حصل ما منع وجب القضاء لأقضي فان شرطه لا يفده ويصح اعتكافه على مقتضى الاعتكاف المشروع ابن عرفة وشرط متافيه لقوا * ولما أنهى الكلام على دعائم الإسلام الثلاث وهي الصلاة والزكاة والصوم وما يلحق بها شرع في الكلام على النظامة الرابعة وهي الحج ففتح الحاء وهو القياس والكسرا أكثر مما عا وكذا القنات في الحجة وقيل الحج بالفتح المصدر بالكسرا الاسم وقيل الاسم هما الجوهري الحج القصد وجعل مجموع أي مقصود وهذا الأصل ثم تعرف في استعماله في القصد مكة الشرفة لتسك تقول حجبت البيت أحجه حججا فاعا حاج ورعا أظهر والضعيف في ضرورة الشعر قال الربيع * بكل شيخ طمأ وأحاج * وإنما أضف الحج والمرقة في قوله تعالى وأتوا الحج والعرقة ولم تنف بقبه العبادات لأنها مما يكثر التراجع فيها جدا وبطل على ذلك الاستقراء حتى إن كثيرا من الحجاج لا يكاد يسمع حديثا في شيء إلا ذكره ما أنفق له في حجه فلما كانا مظنة الرياء قيل فمعها اعتناء بالاخلاص والحج في الشرع ما أشار

(قوله وقيل الحج بالفتح المصدر) أي يفرد من الحج بالفتح المعنى المستدري أي أنه هو تعلق القصد بالحاجة بالحركة المخصوصة وقوله وبالكسرا الاسم أي بالكسرا اسم الفعل المخصوصة أي الحرك كل والسكنان المخصوصة وهو المعنى الحاصل المصدر (قوله القصد) وقيل بقيد التكرار وعليه المقصر صاحب القصد من وسند وقوله القرائ عن التقليل وهو ظاهر الصراح لتكرار الناس إليه في كل سنة أو لعودهم إلى البيت بعد التفرق ولقد وقع أو لعودهم إليه في المرة (قوله ثم تعرف) أي في عرف القصة (قوله حجبا) الذي في صحاح الجوهري أحجه حجبا يعني أنه هو ظاهر فلهذا نسبنا ما وجدنا في قوله طمأ أي معتبر

قوله ينافي ذلك لان العطف يقتضي تسلط المزمومة على بقية الاركان والمزمومة خارجة فلا يكون حدثا قال بعض وقد يقال انه يرى هنا على طريقة الفقهاء من أن الحدو الرسمي واحد (قوله لاني بالمقصود الخ) فيمنى لان قوله ذات بمعنى صاحبة والمصاحبة وصف خارج فلا يكون حدا فسمي مات بالمقصود (٢٨٠) (قوله انه لما ذكر كرماء عمر الحج) أي لما ذكر كرماء كره عن ابن عبد

السلام من عمر الحج فقد قال هو عمر وقتا تركا كان الحجاب ابن عرفة يرد بعدم عمر حكم الفقيه بشيؤ وتوفيجه وصحته وفساده ولازمه ادراك فله أو خاصته كذلك أي دون عمر (قوله على ما فيه) أي من النصن السابق من أن كلامه لا يقيد أنه حد بل رسم (قوله في ذلك نوع من التكتيك على من عسر عليه) وهو ابن عبد السلام (قوله وفيه إشارة إلى ان الحج عبادات) لا يعني أن فيه إشارة إلى انه لا بد من الاحرام في جميع أجزائه المذكورة لكونها متفرقة أما كون عبادات لأعبادة واحدة فلم يظهر الآن يقال فيهم من تفرقها أنهم عبادات لان شأن العبادة انضمام أجزائها (قوله لكن من طاف) أي طاف (قوله ويحتمل الخ) حاصلة أن الاحتمال الاول المعنى على الشرطية فالعنى أنه لا بد أن يكون الاحرام مضمورا بالمجمع وأما على الاحتمال الثاني فالعنى على الاخبار أي وذلك الاحرام متعلق بمجملة الاجزاء (قوله بعض أحكام الخ) أي الاحكام المتعلقة بالمجمع والعمرة أي باحرامهما وقوله وأفعالهما معطوف على الحج والعمرة أي أحكام أفعالهما أي أحكام أفعال تتعلق بهما كلاحكام المتعلقة بالأفعال التي تفعل في حاله الاحرام من قتل صيد وغير ذلك (قوله فرض الحج) ثم انه يقع في

المباركة عرفة بقوله ويكن رسمه بأنه عادة يلزمها الوقوف برفة ليسلة تأسر ذي الجبة وحده بزيادة وطواف ذي طهر أصح بالبيت عن يسار سبعا بعد فجر يوم النحر وسي من الصغالي المروم منها اليه سبعا بعد طواف كذلك لا يقيد وقته بأحرام في الجمع فقله عبادة جنس يدخل فيه الصلاة وغيرها وقوله يلزمها الخ خاصة قلها لانها يلزمها ذلك ولا يفارقها فتنزع عن كل عبادة شرعية بذلك وشمل الرسم الصحيح من الحج والقاسد ولا يخفى أن لزوم الوقوف ليس جزأ من ماهية الحج بل هو أمر خارج عنها الذي هو جزؤها قبل الوقوف لازومه وبهذا يتبين صحة جعل ما ذكره من الكثرة بعد وحده بزاد طواف الخ شاف ذلك ولو حده بقوله عبادة ذات وقوف برفة فله عشر ذي الحجة وطواف الخ لاني بالمقصود ولم يرد عليه ما مر فان قلت ما مر كونه عرف الحج بغير شقين وذكر في الثاني جميع لوازمه شرطا وعرف الصلاة ترفعا واحدا قلت ويمكن الجواب بأنه لما ذكر كرماء من عسر الحج أراد أن يعين بغيره بدين رسم تام ويحده على ما فيه وأن الفقيه المار في بقا عدا الشرية لا يصعب عليه ذلك في ذلك نوع من التكتيك على من عسر عليه وقوله ذي طهر أي شخص ذي طهر والمراد بكون الطهر أصح أن يكون من الحدث الأصغر والا كبراً وعما ذكر من ان ثبت وبعبارة أخرى والطهر الأصح هو رفع الحدث الأصغر فلا يلزم من ثبوته وجود الطهارة الكبرى ولا يلزم من وجود الكبرى ثبوته رفع الحدث الأصغر فلذا قيل ذي طهر أصح لأنه لو قل ذي طهر فقط لصدق بالطهارة الكبرى وقد أحدث حدثاً أصغر فيلزم أن يصح الطواف وليس كذلك وقوله عن يسار بيان لصحة الطواف الشرعي ونصب سبعا على المصدر وقوله بعد فجر يوم النحر أخرجه طواف القدوم فله من الاركان وقوله وسى معطوف على طواف وقوله ومنها أي من المروم إلى الصفا وقوله بعد طواف كذلك أي مثل الطواف المذكور بصفته وهو طواف ذي طهر أصح الخ وقوله لا يقيد وقته أخرجه بخصوص طواف الافاضة المذكور وان السى انما يشترط فيه حصول طواف قبله صحيح شرعي لا خصوص طواف الافاضة ولا يشترط فيه أن يكون طوافاً واجباً وقوله بأحرام في الجميع صفة لعبادة أي عبادة معصية بأحرام في جميع ما ذكره وفيه إشارة إلى أن الحج عبادات مجتمعة وإن الاحرام معصية بكل منها لا يلزم من هذه الزيادة لكل من طاف بالبيت ثم أحرم بعد أن يكون ذلك الطواف جزأ من الحج ولا يصح ذلك وكذلك غيره ويحتمل أن يريد أن احرام الاركان لما كان مندرجاً في احرام الحج فصار ذلك الاحرام المجمع * وأما العمرة فلهما علة الزيادة يقال اعتبر فلان فلا تارة ذكره ويقال الاعتبار القصد وقيل انما قيل المعصية بالعمرة معقولة لا قصدان بعمل في موضع عامر وشرعاً لعبادة يلزمها طواف وسى فقط مع احرام ولما كانت أحكامهما أي الحج والعمرة تنصير أشار إلى ما ظهر منها فقال

(باب يذكر فيه بعض أحكام الحج والعمرة وأفعالهما)

(ص) فرض الحج وسنة العمرة مرة (ش) يعني أن الحج فرضنا كذا سنة واجاباً

غالب النسخ تنص على فرض وسنة للفعل وأقامة الحج والعمرة مقام الفاعل ونصب مرة على المفعول المطلق بين الفعل والفاعل فيه العمرة ويشكك في صحة اللفظ لان الحج والعمرة مصدران أو الفعل والمعنى فرض أن يحج مرة ومن أن يعتبر مرة ولا يصح أن يعمل فيه فرض ومن أنه أعما يقيد أن الفرض والسنة وقعا من الشارع مرة لان المفعول المطلق يقيد في عامه وليس المراد

ذلك ويجوز نصب مرة على التبعز المحول عن نائب الفاعل أي فرض الرمن الحج وسنت المشرق من العبرة ثم حول ونصب على التبعيز
 و هو حذف بعض النسخ فرض الحج مصدر فروع بالابتداء وعطف سنة العبرة عليه ورفع مرة على الخبر وعلمه فالصدر بمعنى اسم
 المفعول أي مرة فرض الحج وسنت العبرة مرة وقوله استراج مرة عملهم معتاد المحققين من أنها جميع أحوالهم طوارق أو قروا واذنات
 من منصوبة على المفعولية المطلقة فليكن هنا كذلك إذ التقدير فرض الحج بجماعة ثوبين العبرة باعتبار إيمانه لا يقال المراد من الحج
 والعبرة الحقيقة المخصوصة فهما جامدان فلا يعلان لا نقول عملهما نظر الأصل هما من المصدرة اه (قوله مرة في العبر) أي
 وما زاد علمه فهو مستحب لكن احتساب العبرة تأمها في كل سنة مرة ويكره تكرارها في السنة على المشهور وأجاز تكرارها ابن
 الماحشون وأول السنة الحرم فيجوز أن يعتصر في أو ترزى الحجة أن يعتصر في الحرم الحاصل إلى الحج أول مرة فرض وأما في غير الحرم
 الأولى فينبغي له قصدا خاصة الموسم ليعرف فرض كفاية فإن لم يقصد أهله وقع مندوبا والظاهر جريان مثل ذلك في العبرة سنة مرة
 في العمر وكفاية إذا قصد القيام بالناس والافتدوب كل عام نظر شرح عب (قائمة) في مشروعية الحج قبل العبرة والعكس
 قولان اه (قوله والله على الناس حج البيت) قبل زل سنة تسع وقبل زل سنة عشر (قوله وصحبه الشافعي) أي صحب كونه سنة ست
 (قوله وصحبه) أي صحب كونه سنة تسع (قوله بحجة واحدة) أي عام عشر من الهجرة ولم يحج من المدينة بعد أن نزل عليه فرض الحج
 غيرها وجب حجة قبل أن يفرض عليه الحج حتى على ما روي في البخاري في المغازي أنه حج مكة حجة واحدة قبل أن يهاجر فزعله الشراح
 وقال المروئي أنه لم يترك وهو بمكة الحج قط (قوله بحجة الوداع) أي وداع الناس (٣٨١) بالوصافير بسوته فقد وصلهم قبل موته بقوله

مررت في العمر في حجة كثر واستبب من تركه مستطيعا فنهضت عليه أي لا يتعرض له وأما
 العبرة ففي سنة في العبرة مرة على المشهور هي أكدم من الوتر وقيل فرض كل حج وبه قال
 الشافعي وقيل فرض على غير أهل مكة وغير المؤلف هنا بفرض وعرف باب الزكوة بقوله لم يجب
 لكن فرض غير مرادف للواجب في الحج لأن الواجب يصير بالهم كطواف القدوم وأما في
 بقية العبادات فترادف وهل فرض قبل الهجرة فزول الله على النبي حج البيت تأكيذا أو
 بعد هاتين خمس أو ست وصحبه الشافعي أو عن أن تسع وصحبه في الأكل أقوال وجمع عليه
 الصلاة والسلام حجة واحدة وهي حجة الوداع في السنة العاشرة وسئل أنس كم اعتصر عليه
 الصلاة والسلام قال أربعين مرة حتى صدعته الشراكون عن البيت في الحديث في ذي القعدة
 وعمره أبيض من العام القبل حين صدعته في ذي القعدة وعمره ثمانين سنة فسم غنائم حين من
 الحصر سنة في ذي القعدة وعمره مع حجه وقد روي عن ابن عباس أن عمر أتته لجرعته كانت
 ثلاثين بيتان شوال (ص) وفي غزيرته وتراخيه ملوف الفوات خلاف (ش) أي وفي

(٣٦ - خروني ثاني) كانوا جليلين زمن آدم عليه الصلاة والسلام (قائمة أخرى) حاصل ما قالوا إن الحج المبرور يسقط الصغار
 اتفاقا وكذا الكبار على الأظهر وأما التبعات فقال القرافي لا يسقطها الحج وظاهر كلام ابن حجر وغيره ما ساقه أباهما للأحداث الواردة
 في ذلك وأجمعوا على عدم سقوط ما ترتب عليهم من الصلوات والكفارات وحقوق الأديين من دين وغيره ما كودبته ومروا به بالتبعات
 التي قال ابن حجر بسقوطها أي التبعات الباطنة كالغيبه والغفد والقتل كالأكل بعض شيوخنا ولما قال الخطاب في شرح
 للناسك عقب قول القرافي مانته وما قاله من عدم سقوط الصلوات المترتبة في الغيبة والكفارات وحقوق الأديين من دين وغيرها
 أي كالواجب جمع عليه إذ لم يقل أحسن العلماء من حج لا يجب عليه أن يقضي ما في ختمته من ذلك نعم روي أن الله يقدر ذلك في الآخرة
 لمن هجر عن أدائه في الدنيا ويرضى عنه بالمصوم للأحداث الواردة في ذلك والمبرور هو الملتزم بعلامته أن يزداد بعده خيراته قلت لم تأخر
 حجه صلى الله عليه وسلم إلى عام عشر من الهجرة فالجواب أن من أجل تنزيهه أما كن السلوك الطواف عن فعل الجاهلية والطواف
 عربا بنوا بعد الكفار عن ذلك ولما ثبت الصديق حج بالناس ووجه كل تدبوا بعث خلقه ما إلى طالب ينادي بالناس لا يبقى مشرك
 إلى آخر ما هو معلوم في هذا دليل على أن الصديق هو الخليفة بعده (قوله عمره التي صدعته الشراكون) فقهر الهدي وحلق
 هو وأصحابه ورجع إلى المدينة لا يعني أنه أذاعه كيف يصح أن يقال اعتبر طواف الجواب أن المراد من العبرة فلا تنافي أنه لم يكمل والاحسن
 أن المراد اعتبر حقيقة أي حصل ثواب العبرة حقيقة لأنه أفقر على عدلها كإلها (قوله من صلحوه الحج) ويقال لها عمرات القضاء والقبضة
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى قرب شافى الأولى على أن يأتي من العام المقبل فيدخل مكة بصومه بقم ثلاثة أيام (قوله وفي غزيرته)
 هذا هو الرابع

(قوله ويعصى بآخيه) أى مع كونه آداه (قوله لا تدرعه) أي من غيضا وأغويه (قوله أى إن شاء الله فى الاحرام) وليس المراد بإبراهيم الذى عنه حقيقة وأعله عنه أنه لا يجوز دونه أى فى الاحرام أى فيكون أحرامه عنه فى حال تجريدك لأن الله إنما سجدت معه قولاً وفعل (٢٨٢) فلقابهم وأنهم جعلوا وتجريدك كالتوضيح فى حق غيره ولا يشترط أن يكون الذى يحرم

وجوب الأتيان بالحرف في أول عام القدرة وبعض يتأخيره عنه ولو تلى السلامة وهو الذي نقله
العراقيون عن مالك وشهره القرافي وابن زرة وألا يجب الأتيان به على الفور بل وجوبه على
التراخي لخوف القوات وشهره الفغا كهاني ورأي الباجي وابن رشد والتسائي وغيرهم من
المخاربة أنه ظاهر المذهب خلاف في التشهير أم أعند خوف القوات فيفتق على الفورية
وتختلف القوات باختلاف الناس من ضعف وقوته وكثرة أمره اضع وقلة أمره من طرفها
ورخاؤها وجدان المال وعدمه وانظر هل يدخل هذا الخلاف في العرة كالحلم لم أر من تعرض
لهنبي ولا ثابت يكافله ح ولا خلاف في الفور بماذا فسد حجه سواء قلنا أن الحج على الفور
أدعى التراخي كما في عند قوهو وجبا تعلم المقدس سواء كان الأول فرضاً أو نقلاً (ص)
ومعظمها بالاسلام (ش) الشهور أن الاسلام شرط في صحة الحج والعمرة أنه على الكفار
مخاطبون بفروع الشرع سواء كان الحريم هذا كراواتي أو بعد أصغرها أو كذا (ص)
فيمرولى عن رضيع ورد في الحريم (ش) أي غيبان بشرط الصحة الاسلام لأزائده
يندب الحرام الولي من أب أو أكل أو غيره مقرّب أو غيره عن الرضيع أي ادخله في الأحرار
بأن ينزى عنه ويجرد أنه كمن الخط ووجه الاتي وكفاها كالكبيرة ويكون كل من الأحرار
والغير بدرب الحرام إذا لا يكون محرماً إلا بالغير بدو النية ولا يقدم الأحرار عند المقات ويؤثر
الغير بدال قرب الحريم كإفهامه بعض ولا يفهم رضيع وكذا غيره عن لا يميز بدليل مقابلته
بالميز وأما خص الرضيع بالذ كرا لا يقع له لا يميز عن الرضيع (ص) ويطبق لا يميز
عليه (ش) معطوف على رضيع أي يصرم الولي عن المطبق ويجرى على ما ذكر في الصبي من
تأخير أحراره ومجرى بدال قرب الحريم وغيره والمطبق من لا يفهم الخطاب ولا يحسن رد
الجواب ولو ميز بين الإنسان والفرس كان أفاق أحساناً تنظر ولا يصدق عليه ولا على المعنى
عليه أحرار غيره فان خيف على الجنون خاصة أفوات فكالمطبق قال فيها أو الجنون في جميع
أموره كالصبي لا معنى عليه فلا يصرم عنه أحد ولو خيف القوات ولا يصح أن تفعل بفرض
أو تفعل والفرق بينهما الجنون أن لا يصرم من رضى زواله بالقرب غالباً بخلاف الجنون
فإنه شبه بالصالب أو ما وصح الأحرار عن الصبي لأنه يتبع غيره في أصل الدين فان أفاق
فأمر عن نفسه بمثل ما أمر به غيره أو يفكره فالأحرار ما أمر به هو وليس ما أمروا
به عنه بشئ ولا دم عليه لتعدى المقتات وإن بقى حتى طلع الفجر من ليلة النصر وقد
وقفه أصحابه ليحجزه (ص) والميز بانه أو لانه لم يحمله ولا فاضله بخلاف العبد (ش)
معطوف على ولين قوله فيصرمولى عن رضيع والمعنى أن المميز وهو من يفهم الخطاب
ويحسن رد الجواب ومقاصد الكلام لا يفتبط بين مخصوص بل يختلف باختلاف الأهمام
هو الذى يصرم عن نفسه من أول المقتات إذن وليه وبياش لنفسه فان خالف وأحرار غيره
إذن وليه فلولى تحمله بحسب ما رآه وحلفه يكون بالنسبة والخلق ولا يكتفى رفض النسبة
وحدها وإذا حله وليه لاقضاه عليه لما حلفته ومنهال فيه بخلاف العبد البالغ أن أحرار
يصرم إذن وليه فله منة فله يزمه لقضاهن ذلك إذا أن نصيبه أو متق وبقدمه على

ولأن سبوا في الأحرار (قوله)
ويكون كل الخمر المراد الخمر هنا
مكة علم ذلك أنه يتناول به المقات
حسب الألفاظه وخوف من الضرر
عليه فإذا كان يحصل بغيره
بالحال ومما ذكر من الضرر
فالتأثير أنه يؤخر الأحرار عنه
والقبول إلى دخول الحرم كأن
الظاهر من كلامهم أنه إذا كان
يحصل بغيره يما للضرر فانه يصح
عنه بغير تحريمه ويقدر كافي
شرح شب (قوله لأنه وقع لماك)
حاصله أنه إذا حصل الخلاف فيه
(قوله لا معنى عليه) ثم أن لم يبق
الأبعد زمن الحج فلا شيء عليه فإن
أفاق في زمن يترك الوقوف فيه
أحرأ وأدركه ولادم عليه في عدم
رجوعه إلى المقات (قوله أي
قصر المولى عن المطبق) ولا يجوز
من الفرض لأنه إذا كان يمكن الحج
فرض عليه فلا فاق المطبق بعد
ادخله في الأحرار فالتأثير (زومه
له وليس له فرضه) وإذا أحرار
بالفرض لعدم فرضه بالنسبة ويحتمل
أن ما يأتي من عدم فرضه بالنسبة
فمن أحرأ عن نفسه (قوله يرى
زواله بالقرب) أي الشأن ذلك فلا
ينتقض بانه قد يكون الانعاش
طوبى (قوله فإن أفاق) أي المعنى
عليه لا الجنون لأن الجنون العوبة
بأحرار المولى عنه فلا يرضى بالجنون
أن أفاق (قوله يشك في ما هو به)

لأنهم ليس لهم أن يعبروا عن المعنى عليه وإنما هذا بعد الوقوع (قوله يعجزه) أي المعنى عليه وأما المنجور فحجبه صحيح الفرض
الأدلة لا يعبروا كما تقدم (قوله من أول المقامات) أطلق العباد وتوفي عب نقلا عن المدونة أن هذا في التمايز وأما غيره فمقرر بالحرم
كما تقدم في غير المنز (تبيينه) إذا نال الحز الجوارق والتأول وأراد من عقل الحر ما مفي في الشامل ليس لسيديع عب أدنه

وان لم يحرم على الاظهر ولاي الحسن على المدونة منه قبل احرامه لابعده (اقول) هو الصواب الموافق لما تقدم في الاعتكاف
 واكثر محشى نت (قوله الرأ اذا حالها زوجها) أي من حج التطوع الخ قوله فان لم يشدر على ذلك) أي المميز كما هو ظاهر فقضية اشارة
 الى أن قول المصنف والاب عنه في خصوص المميز في عب وشب والا يكن مقدوره بأن عجز عن شيء أو لم يكن عجزاً أو كان مطيعاً
 ثم ان في كلام المصنف نظر فان حقيقة النيابة أن يأتي النائب بالتعل دون المتوب عنه (٢٨٣)

الفرض فان تقدم حج الفرض صح ومثل العبد في وجوب القضاء حاله من المرات اذا حالها
 زوجها مما حرمت به من غيراته والفرق ان الخارج على الصبي والسفيه لهما ما والجزر على
 المرأة والعبد خلق غيرهما (ص) وأمره مقدوره والاب عنه ان قبلها كطواف لا كلبية
 وركوع (ش) يعني ان الولي بأمر الصبي المميز بان يأتي بجميع أفعال الحج وأقواله من طواف
 وسعي وركوع وتلبية ويقدر ويرى الى غير ذلك ان كان بقدر على ذلك فان لم يقدر على ذلك أو
 على بعضه فان الولي يتوب فيما عجز عنه ان كان ذلك الذي عجز عنه الصبي يقبل النيابة ولا
 يكون الا بعد ان يطوف عنه ويسعى ويرى الجمار وأما مثل ركعتي الطواف أو الأحرار أو
 التلبية أو التعميم أو أشبه ذلك فانه لا يصح النيابة فيه لان ذلك من الاعمال البدنية (ص)
 وأحضرهم للمواقف (ش) أي وأحضر الولي الرضيع والمطبق والصبي المميز والمعنى عليه اذا
 طرأ غماؤه بعد الإحرام للمواقف عرفه ومن دلفه ومنى وظهره الواجب وليس كذلك وانما
 هو على سبيل التسبب وهذا بالنسبة لغيره فلو انه هو واجب وأما الولي فيجب عليه الوقوف
 وانما كانت معنى من المواقف لانه يطلب فيها الوقوف اثرى في الجمر الاولى والثانية وبسائر
 أخرى قوله المواقف فيه تطيب لان الموقف لا يتعدد وقلنا للمشاهد كان أحسن أي المشاهد
 التي يطلب فيها الحضور كعرفة ومن دلفه ومنى (ص) وزيادة الثقة عليه ان خف ضعة (ش)
 يعني ان الولي اذا أخذ الصبي الذي في حجره معه الى الحجاز فان نفقة الصبي تكون في ماله فان
 كانت نفقة السر مشل الحضر فلا كلام أي لاه ولا عليه وان زادت نفقة السر على الحضر
 فالزائد في مال الصبي ان كان يحشى الولي على الصبي الصبي الصبي لانه لا نفقة حيث شذ
 من مصالحه فان كان لا يحشى عليه الصبي انما سائر وليه وتركه فزاد نفقة الصبي حيث شذ
 على الولي لانه أدخله في ذلك من غير ضرورة واليه اشارة بقوله (والاقوله) أي وان لم يصف
 عليه الضعة اذا تركه سائر فزاد النفقة على وليه ولا خصوصية الحج به ذابل حيث سائر
 الولي يسرى أو يجنون فيفصل فيه هذا التفصيل وكان الا ولان يقول في ماله ليشعر بأن هنالك
 مالا أو افعلى وليه ولا تكون في ختمه خلافا لما عليه ظاهر لفظه (ص) كجزء الصودفية
 بلا ضرورة (ش) التسمية بما بعد الا والمعنى أن زاد الصبي الذي حاد الصبي محرمات في غير
 الحرم لازم وليه سواء خاف الولي على الصبي الضعة أو لم يخف عليه الضعة على المشهور
 وكذا يلزم الولي غرام الضعة بالانزاع للصبي ليس أو طيب أو غيره وسواء خاف عليه الضعة
 أم لا على الا شهر عند ما قلنا من أقوال ثلاث مؤيد به ان الحاسب لا فرق بين كون الضعة
 زمت الصبي لضرورة أم لا لان الولي أدخله في عهده بانحاجه كما هو ظاهر هاهنا حيث شذ فلا
 مفهوم لقول المؤلف بلا ضرورة وقولنا الذي حاد الصبي محرمات في غير الحرم احتراز عما اذا
 صلد في الحرم فانه يفصل فيه تفصيل زيادة الثقة كما قلنا الخمي اذ لا تأثير للاحرام فيه (ص)

أمكن فعله بفعله به كطواف وسعي
 ووقوف بعرفة وغيرها فهو مشارك
 له لا تاب عب وان لم يكن فعله
 فعله الولي ان قبل النيابة كرى
 وزبح كما قلنا ع (قوله لا نذكر
 من الاعمال البدنية) اعترض ذلك
 في حاشيته على نت بان الصواب
 أن يقول العينة أي التي نظر فيها
 لعين الفاعل وخصوصه والا فالكل
 أعمال بدنية يعني مقابلة القلي
 (قوله اذا طرأ غماؤه) وأما قبل
 الاحرام فقد تقدم انه لا يحرم عنه
 الولي وعلى كل حال المعنى عليه لم
 يتقدم به (كر) قوله وأما الولي فيجب
 عليه الوقوف أي يعرفه أي بنفسه
 بخلاف من ذكره ان الوقوف بعرفة
 به واجب الا أنه ليس بالنسب (قوله
 وزيادة الثقة عليه) أي التي
 يحتاج لها الجمهور ميباً أو غيره في
 السفر ولوجه لا خصوصاً ما كاه
 أو ليسه (قوله عليه) أي الجمهور
 جمع الضمير في أحضرهم وأوردنا
 والمراد في أهلين الجمهور والشامل
 تقننا (قوله ان خف ضعة) انظر
 هل يتأهل للفعول للاشارة الى أن
 مجرد دخول خائف ما كان الولي
 أو غيره حتى ولو يخف الولي الضعة
 وخاف غيره من الناس من أرباب
 المعرفة فالعزة تخوف الغير ولا عبرة
 بخوفه أو بالعكس فالعزة تخوف
 الولي ولا عبرة بخوف غيره من الناس والأشارة الى أن خوف الولي وحده لا يكفي ولا بد من موافقة الغيره على انخوف من الناس من
 أرباب المعرفة أي في ذلك فاعلم القائل (قوله ضيعة) المراد الهلاك أو ما يحتل حقه ومن ذلك معاشرته أهل الفساد وفرض المسئلة
 أنه لا كافله سوى من سافر به وهذا يؤيد حقن قوله ان خف ضعة (قوله على الا شهر عند ما قلنا من أقوال ثلاثه) الاول التفصيل
 وهو انه ان خاف عليه الضعة فالضعة وجزء الصبي على الصبي والافعل على الولي وقيل ذلك على الولي مطلقاً لانه وان خاف عليه الضعة
 في تركه فقد أدخله في الاحرام بلا ضرورة وقيل على الصبي مطلقاً (قوله احترازاً عما اذا صلد في الحرم) أي سواء كان محرم أم لا لا يلزم به

في عبارة شب (قوله) وشرط وجوبه (وتكليف) واستطاعة كاستقوله وجوب استطاعة فالاستطاعة انما هي شرط في الوجوب لاقى الوقوع فرضا لا انما لو تكلفه غير المستطيع لوقع فرضا (قوله حال من المضاف إلخ) فيه انه حال من المضاف اليه والشرط ليس بوجود الجواب انه من قبل أو مثل جزئه في تنبيهه قال بحسب نت استفيد من كلام المؤلف ان شروط الوجوب ثلاثة فقط الحرية والتكليف والاستطاعة وهكذا عددا في الجواهر وابن الجلب وزاد الاسلام وقوز غير ما بان عرفة وغيرهم من أهل المذهب فبدخل في كلامه السفيه فيجب عليه وهو (٣٨٤) كذلك لم أر من اشترط في الوجوب الا شروطا قال ابن جماعة اتفق الاربع على

ان المجبور وعليه سبقه كغيره من
وجوب الحج عليه لكنه لا يدفع
اليه المال بل يصعب الوالي لينفق
عليه بالمعروف أو ينصب فيما ينفق
عليه من مال السفيه من يتفق
انظر بحسب نت (قوله) أو أطلق
الحج) كذا في نسخة بأول المناسب
الوادي وأطلق أى والحال انه
أطلق (قوله) لم يقع عن الفرض) أى
والفرض باق عليه (قوله) بشره
أو كراهه لا يخفى أن هذا انما يكون
في الرحلة فلا يكون قوله بائنا
الوصول يدل كل من كل بل يدل بعض
من كل فذهب (قوله) أى تشقة
عظيمة) أى خرجت عن المعتاد في
ذلك الحمل بالنسبة لتشخص (قوله)
وتحمله) أى كان يصح له ان (قوله)
وحيث غسر استطاعة بائنا
الوصول) هنا يقتضى أن الباعني
قوله بائنا الوصول للتصور فيناق
قوله أو لا يدل كل من كل وقوله
دخل فيه أى في قوة استطاعة
وقوله من عطف الخاص على
قوله استطاعة (قوله أو عشار)
أى مكاسب بأخذ العشر الا أنه
لا يشترط كونه بأخذ العشر (قوله)
ويقف عند قوة) أى يقف عند
قوله أخذ هذا المقدار لا غير ما
وعلمته ذلك عادة كائنه عليه

وشرط وجوبه كوقوعه فرضا حرية وتكليف (ش) قد علمت مما تقدم من قوله وصحهما
بالاسلام ان الاسلام شرط في صحة الحج والعمرة وذ كالمؤلف هنا أن الحرية والتكليف
شرط في وجوب الحج فلا يجب على عبده ولا على من قبله بقية رفق من مكاتب وبعض ولو قبل
جزءا ونحوهما ولا على صبي ولو مرأها أو مجنون وضعيف عقل وهو المراد بالعمرة كلام
بعض ولا يقع منهم فرضا ولو نوه نعم يصح من جميعهم وقوله (وقت احرامه) وما بعد راجع إلى
بعد المكافاة والمعنى ان الحرية والتكليف انما يعتبران في وقوعه فرضا وقت احرامهن لم
يكن راءا وغير مكاف وقت لم يصح منه الفرض ولو عتق العبد أو كف الصبي بعد ذلك قبل
الوقوف وصح ففلا ولا يتقبل فرضا ولا تنقض احرامه ولا يجوز بهم ايراد احرام عليه وقوله
(بلاية نقل) قال بعض حال ولم يبين علما والظاهر انهم ان المضاف أى احرام أى شرط وقوع
الحج فرضا حرية وتكليف وقت احرامه حال كون ذلك احرامها ليس من نية تغفل بأن قوى
الفرض أو الحج أو أطلق وينصرف للفرض فله سند فلو لم يتقبل لم يقع عن الفرض خلافا
لشافعي وبكره تقدم النقل وكذا النذر على الفرض قال بعض ولو قرن نية النقل بنية الفرض
لم يجز أيضا قال آخرو هو في عهده من لم أره الصبر (ص) ووجب استطاعة (ش) تقدم ان
الحرية والتكليف كل منهما شرط في وجوب الحج وكذلك الاستطاعة شرط في وجوبه ثم أبدل
من الجار والمجرور قوله (بائنا الوصول) بدلا من كل راجلا أو راكبا بشرأ أو ركبا وقوله
(بلاية عظمت) هو معنى قوله في منسك من غير مشقة فطاعة بالفعاء والمال والجاه المهملين
أى شقة عظيمة فمن قدسه الدين اذا تشبه ولا عبرة بطلاق المشقة فان السفر لا يصح عنها ذلك
رخس لغير القصر والنظر وانما قبل واستطاعة ان رف عطا على حرية لاقضائه انه
يشترط في وقوعه فرضا استطاعة ككامله شرط في الوجوب وهو فاسد ان لو تكلفه غير
المستطيع وقع فرضا وقوله بائنا الخ أى امكانا عاديا فان أمكنه الوصول بطريقه ونحوه فلا
يجب عليه لكن لو قصه أجراه وحيث غسر استطاعة بائنا الوصول دخل فيه امكان السير
وأمن الطريق (قوله) (وأمن على نفس ومال) من عطف الخاص على العام من لصوص جمع
لص مثلث الا وهو في الأصل السرقة لكن المراد به هنا الحرب أما السرقة التي يدفع
بالمراسفة فلا يسطع بالهجرة (ص) الا لاخذ ظالم لافل لا يكت (ش) مستثنى من
مفهوم مالى فان لم يأمن على المال سقط الا لاخذ ظالم لافل أو عشار ما قل أى لا يجهف
ويقف عند قوله ولا يعود إلى الاخذ تأنا ولا يسطع الحج على الاظهر من قولين حكاهما ابن
الجبلة (على الاظهر) راجع إلى انهم الاستباح هو عدم سقوط الحج كما مر تقريره
لأنه لا يسهل عدم النكاح لاعتدال من السقوط مع النكاح بلا خلاف وقوله لا يكت أى على

الشارح واحتج بقوله ظالمين أخذ المال على الطريق أجر من المسافرين فلم يأت وليس فيه تفصيل
الظالم ويكون على عذر أو المسافر يردون استمتعهم فمن معه دواب ولو كثرت كالجرب في انفا فيهما به والظاهر اعتبار عذر أو
التابعين لا التابعين فقط وإذا جرى عرف حتى عمل به لا كشرط انظر ع (قوله لماعت إلخ) لا يخفى انه لم يعلم ذلك ووجه ما قال
انه كان راجعا لعدم النكاح لكن المعنى أى ان أخذ الظالم القليل الذي لا يكت على الظاهر لا يسطع الحج يكون المعنى أن حلاله
خلافه لا يظهر بقول بائنا كان يكت لا يسطع الحج مع أمنا كان يكت يسطع الحج اتفاقا

(قوله وأما العلم أنه ينكث) قال في كـ ومثل النكوث إذا تعدد الظاهر (قوله أو جهل حاله أو شك) لاشك أن جهل الحال في المقام يرجع
 لشك (قوله ولو بلا زاد المخرج) أشار بلور دخول مصنوع ومن واقعته بانسجام الرد للإحالة (قوله وقد عد على الشيء) تحقيقاً وظناً (قوله
 كأعي بمقتد) أي كرويكرو الشيء في حق المرأة (قوله ولا زامعه) الأولى أن يقول فلان يقدّر على الشيء ولا يصنع لأن الكلام
 في سياق نيابة النائب والمناسب اعتبار العجز في النائبين أو المنورين وقوله أو كان يقدر (٣٨٥) على أحدهما أي الشيء أو الزاد

(قوله أي في جنب السقوط) أي
 من حيث يحسر أي العجز عنه فإن
 اعتبارهم نقل الحنسة التي
 جانب السقوط وذلك لأن تطبيق
 الحكم الشيء متى يؤذن بطلانها
 الاشتقاق (قوله وإن كان المسحب
 خلافة أي المسحب عدم عقته
 في الرطب الواجبة) قوله إلا ما يباع
 على الفلاس لا يفتي أنه يدخل فيه
 ما تقدم من قوله أو يفتي ولذا
 فكون قوله أو ما يباع من عطف
 العام على الخاص وهو إما يكون
 بالواو كعكسه لا أومع أن المؤلف
 عطفه بأو وقد يجب أن يقيد
 قوله أو ما يباع على الفلاس بما عدا
 ولذا لا تقدم فيه فهو حينئذ
 عطف للمقارن ولكن جوزه
 الهمامي بأو مع الفلاس التصريح
 محتمل على ذلك بقوله الله عليه
 وسلم إلى دنيا يصيبها وأمرأة
 ينكحها ومنه قوله تعالى ومن أظلم
 ممن آف سري على الله كذا أو قال
 أو حياي (قوله أو بانقارده) أن
 قبل قبوا هاتان لا يفتي حلا كما
 عليهم وقالوا في التعليل وخذله
 ولا يتركه إلا ما عدا هاتين
 وإن خشي عليهم الضعة والهلاك
 فالجواب أن المال في التعليل مال
 لقوله أو قال لا يفتي في نفقة
 أولاده إلا الواسة كبقية المسلمين

منه بحسب العادة أنه لا ينكث وأما العلم أنه ينكث أو جهل حاله أو شك في ذلك سقط على أحد
 قولين في الشك وهو المذهب وقوله ما قل أي النسبة لا خوف منه بكونه لا ينجف وهو ما عليه
 الأكثر ويحتمل أن يراد أن يكون قليلا في نفسه وهو محمول على المقتدر (ص) ولو بلا زاد
 وراحلة (ش) أي أن المخرج يجب ولو كان المكلف لا زامعه إذا كان له سرفه تقوم به لا ترضى
 به أو يعلم أو يظن عدم كساده أو إله أشار بقوله (أي صنعة تقوم به) وكذلك يجب المخرج
 عليه وإن كان لا راحلة إذا كان يقدر على الشيء وإليه أشار بقوله (وقد عد على الشيء)
 وظاهره كالشيء ولو لم يكن معتاده واشترط القاضي عياض والبيهقي اعتبار (ص) كأعي
 بمقتد (ش) أي وكذلك يجب على الأعي القادر على الشيء إذا وجد فائدته كغيره حيث
 كان له مال يوصله وبعبارة أخرى ما قطع وأشمل وأعرض في يد أو رجل أو فقه أو أمر أو أعي
 بمقتد ولو بأجرة وكان له مال يوصل الشيء أو كان ينكث (ص) والأعتر المجزؤ عنه منهما
 (ش) تقدم أن المخرج يجب ولو كان المكلف لا زامعه ولا راحلة إذا كان يقدر على الشيء وله
 صنعة تقوم به في نفسه لأن قدرته على الشيء تقوم مقام الراحلة وصنعة تقوم مقام الزاد فإن لم
 يقدر على الشيء ولا زامعه أو كان يقدر على أحدهما دون الآخر فإنه لا يجب عليه المخرج
 حيث نفقه أو اعترا في جانب السقوط والضمير المقتدر يرجع لزاد ما يقوم مقامه والراحلة
 وما يقوم مقامها (ص) وإن يفتي ولذا أو ما يباع على الفلاس (ش) هذا متعلق بما كان
 الوصول في مبالغة في وجوب المخرج يعني أن المكلف إذا لم يجد ماله على ما يفتي ولذا
 من أمته فإنه يجب عليه المخرج بثلثه يجوز عتقه في الرطب الواجبة وإن كان المسحب خلافة
 وكذلك يجب عليه المخرج إذا لم يجد ماله إلا ما يباع على الفلاس عند التعليل من ربيع وماشية
 وثياب ولو لم يجد ماله أن كثر قيمته أو خادمه وكتب العلم ولو محتاجا إليها وخصوا في
 أحد الترددين وكذلك يجب عليه المخرج ولو لم يكن غنما عند أهله وأولاده إلا مقدار ما يبيع به
 فقط ولا راعي ما يؤول أمره أو أهله وأولاده إلى المستقبل لأن ذلك أمره ما كان الله والله
 أشار بقوله (أو بانقارده) أي يصير بعد المخرج فعلا لا يشأ (أوترك ولده) أي وقضوه
 (المسدة) وقوله (إن لم يفتي حلا كما) فبقي المستثنى وهذا على القول بأن المخرج على الفور
 وأما على القول بالتأخير فلا إشكال في تعدد نفقة الأولاد وحكم نفقة الابوين كنفقة الابن
 وأما نفقة الزوجة فتقدم على القول بالتأخير وتقدم المخرج عليها على مقابلة ولو خشي التطلعي
 عليه في قيمته حيث لم يفتي الغنم من فرائدها أو في غيرها (ص) لا بد من أو عطية أو وصال
 مطلقا (ش) لملا كرايب الاستعانة كمرقابلة لها والمعنى أنه لا يجب المخرج بالاستعانة
 دين أو قبول عطية أو وصال ما لا دين فيه إذا لم يكن عند ما يقضيه أو كان لا يفتي حله
 الوصول إليه بعد ذلك أو لا يجب عليه المخرج بموتى كلام تت نظروا أما البلية فلا نفي ما ياتيه

وفي المخرج المال وهو ياتيه نفقة أو لا دين ماله (قوله وقضوه) أي كما يوه القسرين ولو قال المؤلف أو ترك من تزمه نفقة لكان
 أمم (قوله إن لم يفتي حلا كما) أي أو شك في ذلك لا يجب عليه التوفيق والمخرج حتى يصير مستطيعا (قوله أو عطية) أي
 بفرض أو ليليل قوله بعد أو وصال المخرج أعطى لأجل المخرج لم يسط وظاهره للصفوة كانت له عاتق لا خذ عن أعطاه وهو
 كذلك وهذا حيث لم يقبلها أو ما أن أعطى وقبل فلم يجب عليه المخرج سواء أعطى لأجل المخرج كله أو لم يزوج أولا (قوله وفي كلام تت
 قل) أي أنه لم يقدر فقد قال الدين أربعين وجوه وظاهره سواء كانت له جهة أولا وهو كذلك بانقارده الأولاد على المشهور في النسيئة

(قوله وقطع سداً) ظاهر شب ترجمه (قوله عاده السؤال) (الفتح) هنا معنى الاطلاق الا انه انما نكن الصادقة اعطاء لاختلاف في عدم وجوب الحج عليه وسومته كانت عاده السؤال ولا لانتفاء نفسه في التملك وتكرار من العادة اعطائه ان نكن عاده السؤال اتفاقاً وكذلك في عاده ذلك على ما عند المؤلف في توضيحه وابن عبد السلام وقال في منعه انه ظاهر المذهب وفي الشامل انه المشهور (قوله ولكن المذهب في هذا الحاله) آخره (٣٨٦) محشى تت وقواه فخلافة لا يعول عليه (قوله واعتبر ما رده) لا يخفى أن المصنف

اتعاضد امرامكان الوصول فقط وسكت عن حالة الرد فتكلم عليها هنا (قوله والبحر) أى في وجوب ركوبه لمن تصيب طريقه وجوازه لمن له عن عمد وسوءه (قوله لا فائدة في قوله) أى لان عدم غلبة الطبعين أفراداً لا على النفس والمال (قوله قلت فائدة) حاصل الجواب تسليم أن عدم غلبة الطبعين أفراداً لا ان أن ذلك يخفى فأخذ المصنف صريحاً أن ذلك من أفراد الأمن على النفس والمال وأوجهاً وهذا هو الجواب الأول (قوله ان ما سوى فيه) أى السفر الذى نأوى فيه الخ لا فرق بين أن يكون براً أو بحراً وقوله أو تقول الخ حاصل الجواب الثانى أن عدم الغلبة الصادق ما استوفى الأمر من أفراد الأمن في خصوص البحر لا في البر ولا يخفى حافى ذلك من التصيل قد تفرق العكس وذكرى لك أن الذى يشهد كلام ابن عرفه سقوط وجوب الحج في البحر حيث استوى السلامة والطب وذكرا أن حج استظهره في شرحه فليأتى وهذا الجوابان لمج (قوله وكذا اذا خفى نصيب شرط الحج) لا يخفى أن وجوب إزالة الجماسة مقيد بالركو والقدرة وهو إذ ذلك ليس قادراً يمكن الجواب بان يقال تركه قدمه على السفر في ذلك منزلة اختياره في الصلاة بالنسبة ولو كان عاجزاً وقتها عن إزالها فتنبيه على بعض العالم بالجماعة وقتها في غيبته كسائر ان يجمع ادخال ذلك على نفسه ولا يقضى غيره لمعذروهم بالرجوع في الوجه المنوع عن أى وجه أمكنه (قوله والمرأة) ولومتها (قوله لا في عدمه) أى فيكون لها ذلك وقوله وركوب بحر أى فيكون لها ذلك (قوله مثل مكة وما حولها) مما لا يكون مسافراً قصر (قوله مثل مكة والمدينة) أى مثل مكة من المدينة (قوله والظاهر الخ) هذه ملاحظة

الجواب بان يقال تركه قدمه على السفر في ذلك منزلة اختياره في الصلاة بالنسبة ولو كان عاجزاً وقتها عن إزالها فتنبيه على بعض العالم بالجماعة وقتها في غيبته كسائر ان يجمع ادخال ذلك على نفسه ولا يقضى غيره لمعذروهم بالرجوع في الوجه المنوع عن أى وجه أمكنه (قوله والمرأة) ولومتها (قوله لا في عدمه) أى فيكون لها ذلك وقوله وركوب بحر أى فيكون لها ذلك (قوله مثل مكة وما حولها) مما لا يكون مسافراً قصر (قوله مثل مكة والمدينة) أى مثل مكة من المدينة (قوله والظاهر الخ) هذه ملاحظة

(قوله التي تخص فيها موضع الخ) لا يفتي ان مثل اختصاصها يمكن استعمالها بحيث لا تختلط الرجال عند حاجة الانسان (قوله تزيد الخ) أي فأراد المصنف بقوله زيادة محرم أوزون جزاء تهي على ما قدمه في بيان معنى الاستطاعة وليس المراد أن يكون المحرم زائدا أي متعددا (قوله لا يحل لامرأة) نكرته في سياق التي فتعم المحالة والشبهة وقد قال الكلبي ساطعة لاقطة والظاهر أيضا أنه لا يشترط أن تكون هي وباءة مترافقين فلو كان في أول الرفضه وهي في آخرها أو بالعكس بحيث إذا احتاجت إليه أمكنها الوصول بسرعة كقوله في كرمه (قوله فلتني آخر) وهو خوف حبيبتها لما بينهما من العداوة (قوله وومين) الأولى وومان لأن المتبادر قرأه وروى بالنسبة للفعول (قوله فمالوا الخ) أي طلعوا مقرر أو دورد مطبق ومقصدان فأكثروا رجوع رواية الاطلاق وما تقرر من حل المطلق على المقيد فالحق هو أن دورد مطبق ومقيد واحد (قوله والمراد) أي مراد المصطفى صلى الله عليه وسلم (٣٨٧) بقوله لا تسافر وأعرض بأن فتئت

ليس من قبيل المطلق والمقيد بل من قبيل العام والخاص والراجح في الأصول أن العام لا يتخصص بذلك فرد من أفراد ذكره القسطلاني على أنه إذا كان التقييد سواردا على أشية كقوله في الجواب فامل (قوله ما يسمى سفر) أي لغة لا سفرا شرعا ولا عرفا (قوله وروايات التصديق) جواب عما يقال إذا كان العمل على رواية الاطلاق فما

السفرى وروايات التقييد وما الموجب فذكرها (قوله ووطان) أي ومواضع هي المواضع المسئلة عن سفرها كسيرة يوم أو يومين أو غير ذلك وهو كالطائف التفسيرى إذ المراد بقوله اختلاف السائلين من حبس المواطن (قوله ولا يشترط بلوغ الحرم) أي ولا يشترط في الحرم السلوغ بل يكفي التيسر ووجود الكفاية وينبغي أن يجري مثل ذلك في الزوج (قوله زنها) أي أن قدرت عليها وسوم عليها حيث شذخ الخرو وجمع الرفقة للأمانة فإن امتنع بكل وجه أو طلبا ما لا تقدر عليه خرجت مع الرفقة للأمانة

ففسد كل منها باختلاف بالقوة والضعف ومنها ركوب البحر حيث يباح للرجل فانه لا يفتي كالرجل المحتاج إليه عند قضاء الحاجة والنوم من زيادة قلبه في السفر ولهذا قيل ذلك عاص من السفن الصغار لوجود هذه العلة وأما الكبير التي تخص فيها موضع الجمع حاجتها فيجب عليها كالرجل (ص) وزيادة محرم أوزون (ش) معطوف على يعيشتي والمعنى أن المرأة تزيد في تعلق الزوج بها على الرجل أن تجد محرم لمن يحارمها يسافر معها أوزون بقوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر بوما وليست الاومعها محرم وأطلق في الحرم ليعلم القرابة والصهر والرضاع وإن كان ما لا ينص على كراهة سفرها مع ابن ذو جهال فتني آخر وروى تصف يوم يومين وثلاثة وثلاثة ويريد وروى لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم فمالوا روايات التصديق على أنه ليس بمراد رواية الاطلاق والمراد ما يسمى سفر الحرمة الاختلاء بالجنبي وروايات التصديق انما هي واردة على اختلاف السائلين ومواطن بأن سئل عليه الصلاة والسلام هل تسافر المرأة سيرة يوم بغير محرم فقال لا تسافر سيرة يوم بغير محرم وكذا باقي الروايات فلا مفهوم لها ولا يشترط بلوغ الحرم بل يكفي عفافه كقوله في حكم الشئ المشكل حكم المرأة في دور الزوج في الحصين يقول التوضيح فامسك المرأة على الحرم فيه نظر فلو امتنع الحرم أو الزوج من الخروج معها إلا بأية زنها (ص) كرفقة أنت بفرس (ض) الظاهر أنه تشبه في الوجوب المفهوم من الاستئنه وكأنه قال لا أأختص مكان أي يجب عليها كرفقة أنت الخ والمعنى أن الرفقة للأمانة يكفيها لو تقوم مقام المحرم أو الزوج في الفرض لافي النقل أي عند عدم الزوج والحرم أو امتناعهما أو جهزهما ولا مكان تكون هي مأمونة على نفسها فقوله بفرس متعلق بمحذوف أي فيجوز لها أن تسافر معها في فرض لا مأمنت لان الأمن ثابت مطلقا والفرض يشمل كل فرض كأنها أسلت ببلد الحرب أو أسرت وأمكنها الهرب وجب السدور والقضاء والخش والرجوع الى المنزل لان تمام العدة إذا خرجت صرورة فئات أو طلقها وأخرجت رباط أو زيارة كإبائي ذلك كله في عهد (ص) وفي الاكفيلة نساء أو رجال أو بالجموع خرج تردد (ش) يعني هل يكفي في خروجها انفراد النساء أو انفراد الرجال أولا بد من المجموع خرج تردد الشيوخ في فهم قول الامام بخروج جميع رجال ونساء أهل الواو على حالها فلا بد من المجموع أو هي الجمع التي يقصدها الحكم على التوعين وظهوره من هذا ان في قوله أو

ذكر ما بين جماعة عن المالكية فظاهر انهما إذا طلبا ما قدر عليه فليس لهما الخرو مع الرفقة للأمانة ولو كثر مطاوعهما ولا يتعبد مطلوبهما بالقلة كالتام (مسئلة) يجوز للرجل إذا وجد امرأة في مفازة أنه يأخذها معه بعد دليل قصة الافاك (قوله كرفقة الخ) ان قلت هو مخالف لمعوم الحديث المرفوع قلنا خصه القياس على وجوب هجرة المرأتين دار الحرب بل وجمع غير محرم أوزون (قوله الظاهر أنه تشبيه في الوجوب) هذا بعيد والاقرب أنه تشبيه بالحرم أو الزوج من حيث قيامه بعقلهما في الزيادة على ما تقدم وبقيسه قوله والمعنى الخ (قوله لان الأمن ثابت مطلقا) أي لا بد من ثبوته في الفرض والنقل على تقدير جواز سفرها فيه (قوله وأمكنها الهرب) فانهما تخرج من مطاع رفقة مأمنة فان لم تجدوا مكان يحصل بكل من شأنه لو خرجوا باضرافان خفا أحدهما ارتكبته وإن تسافر باخبرتنا بشيئة كلامهم (قوله التي يقصدها الحكم على التوعين) أي كل واحد من النوعين

(قوله فالخاص الخ) والجواب انه لما حصل الاكتفاء بالجموع متقابلا لا كشفاً أحد النوعين أعاد بمجموعه عدم الاكتفاء في ذلك فهو بمثابة ما قاله في الاكتفاء بفساد أو رجل أو لا اكتفاء بالجموع لأحدهما (قوله وصح بطريرام وعصى الخ) وانظر هل يكون تعاصياً بفساده وهو الظاهر أو في فساده (قوله يعني سقوط الطلب) ان قيل الصلة لا تستلزم السقوط للصحة من العبد والشيء فكل ما مغير دال على ان الحج يسقط عنه والجواب ان الصحة تستلزم السقوط حيث وجدت الشروط (قوله ودليل العدم الخ) انظر هذا مع قوله يعني سقوط الطلب فان بينهما متناقضاً قائل (قوله وأما حج الغرض فافضل من التزوي) أي من التزوي والتطوع وهذا الذي يفيد ما يأتي الآن الاستدراك بعده الآية يمكن ان يقال المراد بفضل ندب أي من حيث التقديم لا من حيث الغايات ثم بعد هذا وجدت الخطاب أقام (قوله لا يمكن خوف) فإذا كان خوف يكون فرض كفاية ان قل فإن كفر كان فرض عين (قوله والافلاشك) أي بان كان خوف بحيث صار فرض كفاية ان قل الخوف فإن كفر صار فرض عين (قوله ينظر الى كثرة الخوف) أي بحيث يصير فرض عين وقوله وقلته بحيث يصير فرض كفاية والحاصل ان الجهاد تارة يكون فرض عين وتارة يكون فرض كفاية وتارة مستحباً إذا ما أفاده عجم قال قتل من القول في هذه المسئلة انما اذا تعين الفرض والعدو أو تبين الامام أو كثرة الخوف من العدو فإنه يقدم على الحج من غير تفصيل فان لم يوجد واحد عما ذكر قدم تطوع (٢٨٨) الحج على تطوع التزوي وقدم فرض الفرض على فرض الحج على القول بوجوب

الحج على التراخي حيث لم يحض الفرائض فان خيف القوات قدم الحج على التزوي كأنه على القول بالفور كذلك انتهى فعملنا في الاقسام أربعة حج وغزو فرضان ومتطوع بهما وجب فرض وغزو تطوع وعكسه ثم نقول والتزوي الفرض اما فرض عين أو كفاية وقد علمت أحكامها وانظر ذلك تسع ما يأتي في الجهاد (قوله وركوب) أي أن يكون الغالب عليه الركوب أو يكون مكرهاً المركوب متى أراد فلا ينافي ان المشي في الحج فضيلة كالحج في كمال النسي وغيره كالحج بمصر به في ح عند قول المتن وقد روي المشي وهذا يتأمل فيه فان المتبادر الركوب بالفعل وهو الذي يدل عليه فعله

بالجموع نظراً لانه لم يقل أحدنا لا يمكن المجموع أي فليس من محل الخلاف بالخاص أن يقول وفي تعيين المجموع أو يكتفي بفساد أو رجل ترددت المناسب لاصطلاحه ان يعبرنا وبلان (ص) وصح بطريرام وعصى (ش) يعني ان الحج سواء كان فرضاً أو كفائاً يصح بالمال الحرام يعني سقوط الطلب عنه ولو جود الشروط والاركان ولعل العدم انه لم يقل ويسقط بالحرام لئلا يخص بالفرض ولكن يكون تعاصياً في مشيئة الله تعالى ان شأنا سيء وان شأنا عظيم (ص) وفصل حج على عزو الخوف (ش) يعني ان الحج التطوع افضل من التزوي والتطوع ومن الصدقة في غير الجماعة وأما حج الفرض فله افضل من الفرض ولكن تفصيل ندب على القول بالتراخي وتفضل وجوب على القول بالفور والصدقة افضل من العتق وإنما كان الحج افضل من التزوي اذا لم يكن خوف والافلاشك ان التزوي يقدم وجوباً على حج التطوع وأما حج الفرض فله بعض فان بيننا على تراخي الحج فيقدم الجهاد على الفرض في نظرنا كثر ما لخوف وقلته ولم أرفعه نصاً انتهى ثم ان محل تفصيل الصدقة على العتق اذا كانت الصدقة تساوي العتق (س) وركوب (ش) يعني ان من حج بكأعلى الابل أو غيرها افضل من الحج ماشياً لانه عليه الصلاة والسلام على المعروف ولما فيه من مضاعفة النفع ولاه أقرب الى الشكر وكذا العرة والمناسك كلها هي في الوقوف برفقة ولا يمرض هذا ما رواه الطبراني عن ابن عباس عنه عليه الصلاة والسلام ان الحاج راكباً جعل خطوته بخطواتها وحسنه سبعين حسنة ولما في بكل خطوة بخطواتها حسنة انتهى لان المزية لا تقتضي الافضلية (ص) ومقرب (ش) أي ان

صلى الله عليه وسلم فالسوابب ابقاء المصنف على حاله وكلام النسي بمقابل (قوله على المعروف) ومقابلة حج ماشياً ركوب وقوله ولما فيه معطوف على قوله لانه يفعله وهو يدل على ان المقابل ما ذكر وقوله فعله أي تعلقت قدرته به قال ركوب بمعنى الحاصل بالمصدر والفعل بالمشي المصدر النسي هو التعلق (قوله حتى في الوقوف بعرفة) لا يقتضي أن الوقوف بعرفة أعظم الناسك التي يطلب فيها الركوب فلا يناسب الاتيان بحج القافية ويمكن الجواب بأنه انما أفى بذلك قصد الرد على الشيخ سالم قال وكذا سائر الناسك الا الوقوف بعرفة وروي جعفر العقبه انتهى وانما قلنا ان يطلب فيها الركوب لان الطواف والشيء يطلب فيها المشي على ما يأتي تفصيله (قوله الركاب الخ) بانما فيه ضعفه يقال أين السعور من السمائة وهل هناك الا الحسنات وقلنا ذهب النسي وسندنا أن المشي افضل وأما ركوبه صلى الله عليه وسلم فاما للتشريع والجواب السوابب كما في عجم ان خبره كما سواتر وذلك آحاد والمتواتر مقدم على الآحاد (قوله خطوة) الخطوة بالضم وقد نفع ما بين القدمين والخطوة بالفتح المرفقة اذا علمت ذلك فتبينه قراءته بالضم على الاصح وان كان الفتح يصح وانه مضبوطاً في نسخة صححة من الجامع (قوله لان المزية لا تقتضي الافضلية) هذا يدل على أن المراد الركوب بالفعل (قوله مقرب) بالتشديد والتخفيف على وزن مكرم مقرأ بأكبر وقد ورد ما يدل ذلك وان كان النسي في الصحاح والقاموس الثاني في النهاية لابن الاثير الاول ذكره ف

(قوله على ركوب الحمل) بكسر الميم الاولى وفتح التاسعة والاكسر على كراهة المحامل والهاجج الاضرب ولا من رى الشكرين المتفرقين ثم لا يخفى ان هذا أقرب للشكر وعظم النفقة الا انه عارض ذلك ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم قد حج على مقبب وفوق المقبب قطيفة وقال اللهم احملني على ما يرضي الله ولا يضرني والقطيفة كسفن شعرباوى أربعة دراهم والحمل ما يحمل على ظهر الدابة كحمل الخشب ونحو ذلك وأول من أحدث المحامل الحاجب وأول من أحدث الحقنة الظاهر بغيره شيخنا عبد الله بن محمد الزياتى (قوله كمدقة ودعاه) في ذلك كانت هذه الاشياء أولى وصولها الى البيت من غير خلاف وبعبارة أخرى دعاهما كانت هذه أفضل لقبولها النيابة أى فوق دعاهما من التائب كوقوعهما من الذنوب عنه في حصول الثواب ليعضد لاف ما لا قبل للنيابة كالحج الا ترى ان لا يحصل للاصل أجرة الحج بل أجر النفقة والله عاقلان قبل الحج من غير الصبح وقبل النيابة لكن مع الكراهة كما ساقى قالت لس في قول المصنف في قوله فيما يأتى والا كره ما يفيد أنه يقبل النيابة وان سلم فهو لا يقبلها على الوجه الذى يوجب حصول ثوابه للاصل لقوله فيما يأتى ولا يسقط فرض من حج عنه وأجر النفقة والاعطاء وقد كرت أن الصحيح (٣٨٩) عدم قبوله النيابة انتهى (قوله على الذهاب)

راجع لثلاثة الصوم والصلاة والقرع اذ كان فيها كلها الخلاف قال عيم وأما وبالقرع اذ كان فيها كلها الخلاف عندنا لا وأى حققة وان خيل لا عند الشافعى ذكره الشيخ عبيد القادر الزياتى ذكره القرافي ان من ذهب ما لم يعدم الوصول ثم ان جعل الخلاف حيث لم يخرج من جرح الابدان كان يقول اجعل ثواب قرائن لفصلان فإنه يكون اجابا كاذ كره ما فعل المصنف وأظهر هل يجري في ثواب الصلاة على التى على الله عليه وسلم ما يرى في ثواب القرع وهو الظاهر أو يكون ثواب الصلاة (قوله ضمان مضمون بذمة الاجير) أى اجارة مضمونة أى متعلقة بذمة الاجير كان يقول استأجر من يصح عنى بكذا وقوله وضمن معن مذاهب كان يقول استأجره على أن ينجى أنت عنى بكذا (قوله الى المضمون بضمه) أى مضمون

ركوب المقبب مفصل على ركوب الحمل والحققة والمقنب هو الذى جعل له قبة ففتح القاف والقوقعة رجل صغير على قدر السنام (ص) وطلوعه عليه عنه بغيره (ش) أى أفضل لطلوعه على من قريب أو أجنبي عن البيت وكذا عن الحلى بغير الحج كمدقة ودعاه وهى وعق فخره بالقبير غير مخصوص وهو ما قبل النيابة كاذ كرا كصوم وصلاة وقرع على المذهب وبكره نطوعه على ما يأتى ولما أشعر كلامه ببعض الاستقار على الحج من قوله وطلوعه عليه عنه بغيره أخذنا ذكر أنواع الكراهي فى الحج وهى أربعة ضمان مضمون بذمة الاجير وضمان معن بذمة وبلاغ وجماعة وعلى كل حال فتارة يكون مضمون فى السنة وتارة معنهما أو يأتى فى كلامه كل ذلك فأشار الى المضمون بضمه بل بأقسامه بقوله (ص) واجارة ضمان على بلاغ (ش) أى فضل اجارة ضمان على بلاغ ومعنى الاضمان ان الضمان أحوط للستاجر لوجوب المحاسبة للاجير فيما انتم بتم لستاد وغیره لا يعنى انهم أكثر ما اذا لا ثواب في كل الكراهة فى وسواء كانت اجارة الضمان مضمونة بذمة مثل من يأخذ كذا فى حجة وقوم وارثه متعلمه وليس يلازمه أو متعلقة بهن مثل استأجره على أن ينجى عنى ولا يزمه الحج بنفسه معن السنة فمهما أو أطلقها كما يأتى ذلك وقوله على بلاغ أى بضمها أى كانت بلاغ جعل بان يجاعله على اتمامه أو بلاغ عن وهو اعطاه ما من نفقة بدأ وهو بالعرف أى على بلاغ مالى أو بلاغ على أى على بلاغ مالى أو بلاغ على (ص) المضمونة كغيره (ش) أى المضمونة فى الحج كغيره يحتتمل فى الكراهة فضمير غير يرجع للمضمونة وذكره باعتبار النوع أى بالكرام المضمون كغيره مما ليس بمضمون من بلاغ أو جعل فى الاستراعى الكراهة ويحتمل فى الزم وهو كون الفضل له والنفقة عليه والصفة وهو العقد على مال معلوم ولكه ينصرف فيه بمشابهة وغير ذلك وهذا هو ظاهر العبارة ولو قال مضمونه كغيره لكان أحسن وأظهر (ص) وتبعث فى الاطلاق (ش) يعنى أن الوصى يتعين عليه أن يؤجر عن الميت اجارة ضمان اذا أطلق فى

(٣٧ خرش نائى) بذمة الاجير ومضمون بعينه (قوله بل بأقسامه) وهما القسمان مضر وبان فى مضمون فى السنة ومضمون ما يعنى فيها (قوله أحوط الستاجر) ظاهر بالنسبة الى القسم التالى من البلاغ وهو البلاغ المالى لا العمل وتفسير البلاغ هنا بخلاف ما ساقى تفسيره فى كلام المصنف (قوله وليس يلازمه) أى لا يلهى من ثوابه أن يؤجر غيره (قوله بان يجاعله على اتمه) أى فان أتم العمل استحق الاجرة والا فلا (قوله فى مال) أى مع مال (قوله كغيره مما ليس بمضمون الخ) لا يخفى أن التنبه به مستوعب المشبه فى جهة الحكم فلا يوجب جعل أحدهما مشبه بالآخر ختمه به فتدبر (قوله من بلاغ أو جعل) أراد بالبلاغ هنا البلاغ المالى (قوله والصفة) أى الحقيقة وقوله ولو قال مضمونه كغيره لمكان أخضر وأظهر اما الأخضره فظاهر وأما الظاهره فلا نص فى الاحتمال التالى أى والمضمون فى غير الحج حاله معلوم خلاف المضمون فى الحج فالحق فى ذاته نصع التشبه (قوله وغير ذلك) أى من أنه لا بد من الشروع أو تبجيل السير من الاجرة (قوله وتبعث فى الاطلاق) قال بعض وتقدم أن المضمونة بذمة الاجير ومعلقة بعنه فان عين الوصى أحدهما تعين والا فلا حوط المضمون فى القعة كما يفهم من كلام التنبه وتقبل عن بعض قضاة قرطبة أنه كان

لادفع المال الاعلى انما مضونة وان اودى الميت بالاستقرار في عين الاحبير وقال به ابن زرب (قوله لانه تغير بالمال) هذا ظاهر في
 البلاغ للمال لا للميت (قوله كقوات الميت) اصله موقوف (قوله يعني ان الميت ان عن الاجير) أي عين بالنسبة للاجير فالعين الوصى
 للاجير وقوله بل اطلق أي اطلق بالنسبة للاجير فلا ينافي ان المطلق الوصى ولومات في غير بلده الا ان يكون رفض سكني بلده
 والاعتبار بمقتات البلد الذي قوى فيه الاهامة على التأييد ولومات في غير بلده والا في مقتات البلد التي مات فيه فانه عجز ومفهوم
 الميت ان مقتات المستاجر الى لا يجب الاحرام منه وهو كذلك وانما يستحب فقط وذلك لان الحى سكوته يقتضى الرضا في الجاهلية بفعل
 الاجير في فائدة المقتات الوقت المضروب لفعل والموضع يقال ههنا مقتات أهل الشام للموضع الذي يحرمون منه (قوله وله بالحساب)
 لساو ويجوز ورهول عند المعذوق أي واستحق الاجرة وهي باقية بحساب ذلك (قوله رد أربعة أخماس الاجرة الخ) أي
 الواقعة منها قليلة أو كثيرة وهذه القيمة (٣٩٠) اعلمها ميزاننا نحن من الاجرة المعينة بينهما (قوله وأما في البلاغ الخ) أي اذ مات

الاجير وقوله فله بقدر ما أتفق لو
 حذف قدر لكان أحسن أي
 ما أتفق تأمل وبعبارة له فله النفقة
 الى مكان الصد وفي رجوعه منه ثم
 نقول لانه يمكن دخوله في المصنف
 أي لاجير الضمان والبلاغ لكن
 الحساب في اجير الضمان حقيقة
 وفي اجير البلاغ مجاز لانه لا يحاسب
 فيما مضى بحسب الصعوبة والسهولة
 واعلم بقدر ما أتفق فاستعمل اللفظ
 في حقيقته ومجازا انتهى (قوله أو
 خطا عدد) ظاهر انه معطوف
 على قوله لمرض فيكون من افراد
 الصد والظاهر ان جعله من افراد
 تسع فلذا ترى بعض الشراح قال
 ومنه خطا العدد (قوله كالوت) أي
 في انه من الاجرة بالحساب (قوله
 أوصد) أي قبل الاحرام أو بعده
 (قوله الان ههنا الباقى) أي
 في الصد في الموت ويحتمل أي في
 باب الحج خاصة للضرورة اه وهذا
 في اجير الضمان في السنة المعينة

وصيته بان قال بجوازي ولم يعين ضمانا ولا بلاغا ولا يستاجر بلاغا لانه تغير بالمال (ص)
 كقوات الميت (ش) يعني ان الميت ان عين للاجير موضع احرامه فلا كلام وان لم يعين ذلك
 بل اطلق فله تعيين على الاحرام ان يحرم من مقتات الميت أي الذي كان يحرم منه كالنفقة
 للصري والمغربي والشامي ويلا أهل العين الى آخر ما يأتي بيانه (ص) وله بالحساب ان مات
 (ش) يعني ان اجير الضمان ان مات قبل استيفاء المستجير عليه كان القدر متعلقا بعينه
 أو بدنه وما يورثه من الاعمال فانه يأخذ من الاجرة بحسب ما سار من المسافة وما بقي على
 قدر صعوبتها وسهولتها وما أخرجهما لاجيرها بالحساب المسافة فقد يكون بعضها ساوي نصف
 الكراط صعبا وبه وعكسه فيقال بكم يحج منه في زمن الاجار من موضع الاستيفاء فان قيل
 بعشر فيقول وبكم يحج منه من مكان الموت فان قيل بقسمة ردأ بقية أخماس الاجرة ان كان
 قضاهما بقيت أو تلفت بنسبه أو بغيره وأخذ وارثه من جها ان يكن قضاه وأشار بقوله (ولو
 عكس) الى رد قول ابن حبيب يستحق جميع الاجرة ان مات بعد دخوله قال في توضيحه وضعف
 انتهى وأما في البلاغ فله بقدر ما أتفق ولا شيء له في المعاملة والمتميز أو وعدا أو خطا عدد
 كالوت واليه أشار بقوله (أوصد) الان ههنا البقاء كأفاده بقوله (وله الباقى) في
 العام المعين وغيره ولا كلام المستاجر في غير المعين وانما التجارة ههنا كان شق عليه السبر
 وان كان لا مشقة عليه لم تنفع فله ابن راشد وان كان العام معينا كان القول لمن طلب الفسخ
 منه ما قالوا فتقاعل الباقى قولان (ص) واستخرج من الانتهاء (ش) أي واستخرج من اجير
 الضمان حيث مات أو مرض حتى فله الحج أوصد واختار الفسخ على ما مر من محيل الانتهاء
 لصل الاول من بكاه كذا كره من في شرحه واعتذر بل يشد الاجير الحج من حيث
 استؤجر كاضد كلام ح وغير واحد هو الموافق لما أتفق في قوة وقام وارثه مقامه الحج ولا
 بكل على ما سبق انظر شرحنا الكبير (ص) ولا يجوز اشتراط كهدى فتح عليه (ش) يعني ان
 الاجير اذا لزمه هدى لم يؤذنه في سبه لمتنع أو قران لم يشترطه المستاجر أو نادا وتعدى

فانه قيل يجوز البقاء لتقابل فيه ما عودته لمتنع وأما اجير البلاغ فليس له البقاء وانظر (قوله ان كان شق عليه مقتات
 الصبر) فان لم يشق تعين البقاء لان بتراضاعلى الفسخ (نبيه) كلام المصنف اذا خشي فوات الحج والاعتين الباقى سواء كان العام
 معينا أم لا (قوله قولان) المتع لانه فسخ دين في دين أي فسخ الدراهم التي صارت في ذمة الاجير في منافع السنة التي تقع بدلا والجواز
 لانهم لا يعمل على ذلك ولا هذا النوع أخف من الاجارات الحقيقية ولا تعقب الاجرة على الحج وقد صار الامر اليه واختار ما من
 أي يزودهم فادبهم انه المعتمد (قوله واستخرج من اجير الضمان الحج) هذا ما اقتضاه كلام المصنف وان كان الحكم واحدا من انه
 مستأجر من الانتهاء في اجارة البلاغ (قوله من حيث استؤجر) أي من المكان الذي استؤجر منه الاجير التي وعبارته لخطاب استؤجر
 من الموضع الذي وصل الاجير الاول وواقفه لفظ المصنف حيث قال من الانتهاء أي انته صير الاول لان انتهاء سير الاول
 يمكن ان يكون بعند المقتات فيقتضى انه يحرم من الذي بعد مع أنه يحرم من المقتات فيقال قول المصنف واستؤجر من الانتهاء أي
 انتهاء السفر أي اذا كان عند المقتات أو قبل المقتات فاحرص على هذا الكلام ولا تقصيره ولا تبدل (قوله ان لزمه هدى) أي اذا قدر

لزم هدى لان المراد ان الزم هدى بالفعل بل المراد ما قلنا (قوله والاجل) أى وهو أياهمنى فى معنى على ما أتى أوفى مكة (قوله على حد اجتماع البيع والاجارة) أى فالستأجر دفع المهرام الاجير بمضاهى مقابلة الهدى وهذا يسع أى فالاجير باع الهدى للستأجر (قوله المشهور ان الاجارة على الحج الخ) أى خلافا لقول ابن السكيت لا تصح الجعل (قوله على متعلق قوله وفنزل الخ) أى الذى هو قوله على غز ووهنا بحسب الظاهر والآتى الحقيقة المعطوف هو قوله تعين الحج والمعطوف عليه هو قوله حج (قوله على البلاغ) هى ما تقدم فى قوله على البلاغ لكن يلزم على ذلك الفصل بين المتعاطفين (قوله وعلى الجملة) لا يخفى ان هذا عبارة عن بلاغ فى معنى قوله واجارة ضمان على بلاغ قطعا لان قوله على بلاغ أى يشبه أى بلاغ عن أو بلاغ حج لكن نص على السلاية فخل عن ان تصويرها فى باب الحج لان دخولها فى البلاغ حتى (قوله بالجملة) أى التى فى الجملة لانه لا بد من (٢٩١) على قول أم لا تكون العمل ليس بالزم (قوله

وفضل عام معين على عام مطلق) أى انه أحوط من المطلق لاحتمال موت الاجير ونفاذ المال من يده وعدم وجود تركه (قوله بجميع) أنواعها أى اجارة الضمان (قوله بأنواعها الاربعة المتقدمة) (قوله على الجملة الخ) قال فى التطبيق ولا يجوز دفع الجعل بشرط الجعول ولا يجوز تطوعا (قوله بمعنى انها أحسن للستأجر الخ) فبمعنى ذلك لانه يدعى العكس لانه فى الجملة لا يفتق الاجير الا بتمام العمل ويجب بان الاحوطية من حيث ان المستأجر يكون فى طمأنينة فى التوفقة بخلاف الجعل فانه يحتمل التوفقة ويحتمل عدمها (قوله وحج) يضم الجعل وقسمها أى وجوبها على الوجهين وقوله على ما فهمم بالبناء للفعول أى فهم الناس وفهم الاجير لاجرة به فله الاتفاقى (قوله من ركوب تحمل الخ) فلان لم يكن قرينة بشئ فىنبغي له ان لا يركب الا ما كان ركبا للمستأجر (قوله والحكماته) (قوله أى وحج) ان

مقات أو زمة فدية أو جزاء صيد عهد أو خطأ فلا يجوز اشتراطه على المستأجر لمقتضى من القدر ويحتمل أن المعنى ولا يجوز للمستأجر اشتراط كهدى تمتع ونحوه على الاجارة اذا استأجره على أن يحج مفتعا أو قاربا للهدى فى ذلك على المستأجر لا يضم الى الاجارة لانه يحسول الصفة والجسر والاجل فهو كبيع مجهول ضم الى الاجارة فله فى الطراز احوط ان يضبط صفة وأجل بلازمه على حد اجتماع البيع والاجارة فاضيق على الاول يعود على المستأجر وعلى الثانى يعود على الاجير وكلام المؤلف فى اجارة الضمان وأما البلاغ فى الكلام على دمه عند قوله فى هدى وقده لم يتقدم جميعا (ص) وصح ان لم يعين العام وتعين الاول (ش) المشهور ان الاجارة على الحج صحيحة وان لم يعين المؤجر العام الذى يحج عنه فيه اجيره وحينئذ تعين العام الاول فان لم يحج فيه فقيم بعد موأىما تاخير حيث تعد ذلك (ص) وعلى عام مطلق (ش) أى وصح أيضا على عام مطلق بكل اشاع الحج فيه الى الاجير وتسمى مقاطعة واجارة ضمان وعلى هذا القدر ذكر اربع قوله وصح ان لم يعين العام لان حاصل كلام ابن بشير ان السنة تكون معينة ومطلقة ومقاطعة الى حصة الاجير فالمطلقة هى قوله وصح ان لم يعين العام والمقاطعة هذه وعطفه الشارح فرار من التكرار على متعلق قوله وفصل فقال أى وفصل تعين العلم على عام مطلق وفصل فيما بعده كذا فقال أى وفصل الضمان على البلاغ وعلى الجملة الجملة وهى ان يستأجر على انه ان وفى بالحج كانه جيع مادخل عليه والا فلا شئ وتبع الشارح (ه) فى شرحه ونفسه أى وفصل عام معين على عام مطلق وفصل الاجارة بجميع أنواعها على الجملة بمعنى انها أحسن للستأجر وأحوط لاجبى ان اوجها كذا لا نوابه فيها كما علمت (ص) وحج على ما فهمم وحج ان وفى دينه ومشى (ش) يعنى ان اجير الضمان أو البلاغ يجب عليه أن يحج على ما فهمم من حال الموصى من ركوب حمل ومقتب وجمال وغيرها واذ وفى الاجير بما أخذ منه فقد جنى على المال والحكم أنه بمعنى فقوله ومشى اعطاه الحكم ويحتمل أن يعطى على وفى أى وحج ان وفى دينه وحج ان مشى وبعبارة أخرى جنى بالتون فيكون ضامنا له ونصته جنى بالبلاغة لانه لا يلزم ذلك ومشى معطوف على وفى أى وفى دينه ومشى فقد جنى فهو بيان لموضوع المسئلة لسان الحكم خلافا لشارح لان مشيه لا يثبت الطلب عنه لانه على خلاف غرض البيت لان المؤلف

وفى دينه) أى اتمها واثمها مشى ظاهرا أنه باثما ثمن انما يجبر دفعه الدين واعا غران مشى وان كان يمكن أن يكون قصد وجهه العطف مع ان الظاهر انه اتم واحد هذا انما اعتدأ أخذ المال من أرباب الدين والافلا فما يظهر (قوله فاستد) لانه لا يلزم ذلك فيه اشارة الى أنه على اتم حتى يكون بيان الحكم على هذه النسخة يكون قوله ومشى معطوفا على قوله وفى دينه أى وفى دينه ومشى فيلزمه الحنابلة لاجل أن يحج راكبا (قوله أى وفى دينه) مرتبط بقوله حتى بالتون بيان للثلة (قوله خلافا لشارح) أى فكلام الشارح لفتنائه اذا مشى أى بالمطالب الذى هو معنى العبارة الاولى وفيه نظر وبعد اذا كان العام معينا وثبت انفسه فى الاجارة ورجع عليه ما اخذ ولو حج بعين ذلك كما كان كن غير معين تعين عليه أن باقى ما فهمم من الحج عن الميت من ركوب مقتب أو غيره ولا يكتفى مشيه فان لم يرجع كذلك رجوع عليه بما اخذ ولو أعطى لاهل الميت وكذا ينبغي التفصيل المذكور فيه اذا اطلع عليه بهما لفظه وقيل

الشيء حيث فهم من الميت خلاف الشيء وانظر ما الحكم اذا لم يفهم من الميت شيء واحتمل أن يكون ما فعله مخالفا للمراد أو موافقا
والظاهر أنه لا يرجع عليه بشئ وهذا الذي يجزى العرف بشئ والأصل به لا ينفك الشرط (قوله اعطاء) أي ذلك اعطاه الخ ففهم منه أنه
لا يمن الاعطاء بالفعل وإنما إذا دخل معه على أن يتفق على نفسه كل الثقة أو بعضها من عنده ثم يرجع عما أتفق أنه لا يكون
بلاغا غير تزاور كذلك أدفعه سلفا وإجارة وصف غير متعاقلا تصمم تلك الاجارة (تسمية) ظاهر كلامه أنه رأى فيما يتفق العرف
ابتداء وقال الخطاب قوله بالعرف هذا بعد الرجوع وأما أولنا فنحن أن سن الثقة واله بشئ الشارع بقوله وتكون تلك الثقة الخ
وأعلم أن المراد بالعرف ما لا يمنعه مما يصلح كافي الشارع وفي الخطاب أنه يتفق ثقة منهم (قوله عرفا أي معرفة) أي احسانا وقوله
والعرف أيضا الاسم أي وحيث كان مأخوذا (٢٩٣) من الاعتراف فالمراد به ما اعترف به فهو عين قوله والعرف عرف الناس (قوله

معمول لشرط مقدور) أي يتعلق
جواب شرط مقدور (قوله ليس
من أبرز اجارة البلاغ) هذا هو
المشار به بقوله بعد ولا يصلح جعله
عطفًا على الخ (قوله لأنه يقتضي
الخ) ويقتضي أنه إذا عين الرجوع
بما يصرفه في الهدى والقدية
انما يتفق ذلك اذا لم يتعد
موجبها وليس كذلك في هذه
القدر يرجع به وان لم يمد موجبها
والتفصيل انما هو عند عدم
اشتراط الرجوع والمراد بعدم
موجبها فعله اختيارا ففعله عند
لعدم كراهة كفه فاسا وهو
محمول على عدمه حتى يثبت عليه
التعد قاله سنده (قوله وليس
كذلك) نقول لا مانع من ذلك الا
أن يكون الشارع نظر لما يصلح
عليه (قوله ويرجع عما تنفقه الخ)
قال الشيخ سالم اعطاه ما تنفقه
بدأ وعدا قالنا لا يجوز اخذ
أقل مما يكفيه (قوله وتقط
أجره عن مستأجره) أما من
جدد ظاهر لأنه يمكن الفصل حيث
كان وأما المرض ومن فاته الحج فهو اوان لم يكن الفصل حتى يذهب إلى مكة لتفعل

عمره فان العلم الذي اشترطه عليه ذهب واعتاد على ذلك فيما يتصلان من الاحرام فكان ذلك مصيبة وقعت جها قال معناه الفهمي
والظاهر ان حسه على كل مرض وحيث وجبت الثقة في مال الميت فاعلم في قدر ما كان يصرفه والرائد لاداعي مال نفسه صرح به
مستدلين مرض قبل الاحرام ولا فرق بينهما (قوله وفهم من المصنف ما لم مرض قبل الاحرام حتى فاته الحج) ولا فرق في ذلك بين العلم
المعنى وغيره والتفصيل الذي في المصنف مع الشارع انما هو فيما اذا مرض بعد الاحرام ولا فرق بين المعنى وغيره مستدنا (قوله وله الثقة
في اقله من رضا) أي اذا لم يمكن الرجوع في تلك الحالة أو ما لو تأملم مرضا وجب الرجوع في تلك الحالة فانه لا تنفقه في حالة المرض بل
في حالة الرجوع (قوله وان ضاعت قبله رجوع) أي اذا علم ذلك قبله وحمل قوله رجوع الان لا يمكنه الرجوع فيستتر إلى

الثقة

! أن يصل إلى مكان مستعجب (قوله أي حيث لم يوص بالبالاغ) أي وإن ضاعت قبله رجع وليس على الورثة أي حيث لم يوص بالبالاغ
وفرض المسئلة أنم الاجارة بلاغ فكلما المصنف في اجارة بلاغ دون وصية من الميت (قوله أي حيث لم يوص بالبالاغ) وإلى هذا القيد
أشار المصنف بقوله الآن يوصى بالبالاغ (قوله فإنه إن القاسم) راجع لقوله وليس الخ أي ليس على الورثة أن يجعوا غيره إذا كان
الخ فإنه إن القاسم خلافه (قوله ورواين القاسم) ومقابلته على الاجرة وهو لا يجيب فتقول السارح وهو أحسن أي
من كلام ابن حبيب المذكور (قوله الآن تكون الخ) هذا القيد كرهه النجاشي من تطابق قول المصنف وإن ضاعت قبله رجع أي
وله النفقة في رجوعه الآن لأن تكون الاجارة على أن نفقته في الثلث فرجع (٢٩٣) فبأنه كان المدفوع إليه أولاً جيع

الثلث وعليه راضوه فلا شيء عليهم
ومعنى هذا القيد الآن يوصى
بالبالاغ فهو مكرم رجع قوله سابقاً أي
حيث لم يوص بالبالاغ قبلاً (قوله
الآن يوصى بالبالاغ) مما تقدم تعلم
أن قوله الآن يوصى بالبالاغ يرجع
لقوله وإن ضاعت قبله رجع وقوله
والانفقته على آخره (قوله في
بقية ثلثه) فإن لم يبق شيء منه فعلى
العائد وصى أو غيره مما يؤول في
العقد هذا جيع ما أوصى به الميت
ليس شيئاً أجبره فيه فهذه اجارة
معاومة (قوله بل ولو قسم الخ) رداً
على من يقول أنه إذا قسم وليس على
الورثة أن يجعوا غيره والحاصل
أن يحصل الرجوع قبل الارحام
والنفقة على الاجبر بعد أن يوص
بالبالاغ فإذا أوصى بالبالاغ في بقية
ثلثه هذا إذا لم يقسم بل ولو قسم رداً
على من يقول أنه إذا أوصى بالبالاغ
ثم قسم الثلث وضاعت قبله فإنه
يرجع هذا ما يؤخذ من عبارة جبرام
وأما إذا حصل الصياح بعد الارحام
وقلنا يتبادر وقد كان أوصى
بالبالاغ وقد قسم الثلث فلم يظهر من
القول ما يقول ذلك القائل واختلف

النفقة قبل الارحام يرجع أن لا يمكن بينهم شرط والاعمل به ولا ضمان عليه والقول قوله بيمينه
في الصياح لتعذر الاشهاد عليه وسواء ألمهره في مكلفه أو بعد رجوعه وليس على الورثة أن
يجعوا غيره إذا كان في الثلث فخصه أي حيث لم يوص بالبالاغ فإنه إن القاسم فإن عماد بعد
الثلث فعليه نفقته في ذهابه ورجوعه إلى موضع التلف وعلى المستاجر من موضع الصياح
لأنه أوقفه فيه ورواين القاسم ابن يونس وهو أحسن انتهى الآن تكون الاجارة على أن
نفقته من الثلث فرجع في بقية (ص) والانفقته على آخره (ش) أي ولا أن يحصل
الصياح بثلثة أجبره بالبالاغ بعد احرامه بالحج أو الفراغ مطلقاً فإنه يتبادر على احرامه إذا الحج
لا يرتفع ونفقته في غداه ورجوعه على الذي استأجره لا يمتنع في ترك اجارة الضمان
ولو كان الميت عال على مذهبه المدونة وإذا ضاعت قبل الارحام وتبين الصياح بعده فهو
عزلة ما إذا ضاعت بعده لم يمتنع ظهور أن الفراغ ليس كالصياح لأن الفراغ مدخول عليه وأشد
بقوله (الآن يوصى بالبالاغ في بقية ثلثه ولو قسم) إلى أن الميت إذا أوصى أن يجع عنه على
البالاغ فإن النفقة تكون في بقية الثلث أن لم يقسم بل ولو قسم على المشهور (ص) وأجزاً أن
قدم على عام الشرط (ش) يعني لو اشترط المستاجر بكسر الجيم على الاجبر أن يجع عنه في عام
بعينه لم يجع عنه في عام قبل ذلك العام فإنه يجزئ عن المستاجر لأنه من باب تعجيل دين بغيره
على اقتضائه مع أنه لا فائدة في تعيين الموسم إلا ارادة التوسعة عليه أي في زمن فعل ما استؤجر
عليه فتأخره حتى له فله تركه ويجزئ إنشاء وظاهر كلام المؤلف الاجزاء ولو كان العام الذي
عينه له غرض ككون نفقته بالجمعة فإن قلنا ان الشك في الفرض لا يسقط عن حج عنه فما
معنى الاجزاء عن الميت قلنا معناه راعى منة الاجبر عما التزمه ليسحق الاجرة (ص) أو ترك
الزيارة ورجع بقبيلها (ش) يعني إن الاجبر على الحج إذا ترك الزيارة أو زيارة النبي عليه
الصلوة والسلام والعمرة المشتريتين عليه بعد الحج أي أو المعتادين فإن المستاجر يرجع
على الاجبر بقبيلهما على الاجتر بيمينه ما شاء فقوله ورجع الخ بيان الحكم أي والحكم أنه
يرجع بقبيلهما أي إلى زيارة ومثلها العمرة (ص) أو خالفه أفراد الفقيه إن لم يشترطه الميت
والأقلا (ش) عطف على قوله قدم أي أن الوارث إذا اشترط على الاجبر أن يجع عن الميت
مفرداً خالف الاجبر وحج عن الميت فأرنا أو متعافاً فإن الحج يجزئ عن الميت في المسئتين

في هذه المسئلة يخرج فقد قال ابن رشد في البيان فإن كان قد قسم فعلى الاختلاف فيمن أوصى بشرع عيدين ثلثه فاشترى ولم يتعده
العق حتى مات العبد وقد اقتسمت الورثة المال فقد قيل يشترى عداً ثم من بقية الثلث وهو ظاهر ما في المدونة وقيل لا قال بهما وإن اختلف
كيف تخرج الخلاف من مسألة الوصية بالعق وكلام الشيخ يوهم أن الخلاف منصوص انتهى (قوله الإرادة الخ) لا يخفى أن هذا
يقتضى أنه يجوز التقديم على عام الشرط ابتداءً أو فوره بعض الشيوخ على الكراهة ابتداءً أخذاً من قول المصنف أجزاً ومفهوم تقديم
عدم الاجزاء أن آخر عام الشرط كما يفهمه قوله ونفسه ثم ردد على قوله الإرادة التوسعة بأنه قد يكون فرضه الحج في وقت بالجمعة (قوله
ككون وقفته بالجمعة) كيف يعلم كون الوقفة بالجمعة في سنة معينة من السنين المستقبلة (قوله بقبيلهما من الاجرة ومنع مما مثله)
سواء تركه كالعنداء أو دفعه من المصنف أنه لا يرجع لباقيهما

(قوله ان خالف في قران في العام للمعين وغيره ما الخ) الفرق ان عددا في القران خفي اذ صورة القران وصوره الافراد واحدة بخلاف صورة التمتع فهي مغايرة لصوره والافراد قلنا كان الفسخ في صورة المخالفة لقران ثابتا مطلقا لانه يمكن ان يخالف أيضا بل بخلاف صورة التمتع او خالف نظيره اذ (قوله لتعلق غرضه به) فيه انه اذا كان المشرط المستاجر ضال انما اشترط لتعلق غرضه به والجواب ان هذا تعلق كالمعدم لان الثواب المقرب انما هو ما تعلق على الميت قدس **تبيينه** قال في ك يتقرر ما الفرق بين من يخالف افراد الغيرة حيث أجزأ ان لم يشترطه الميت وبين ما اذا اشترط التمتع وقرن وعكسه أو اشترط افاقر من غرمه مطلقا وانظر لوني الاجير الماشترط عليه وغيب المستاجر (٣٩٤) وتعدس والله تبيخني ان يأتي بالافضل وهو الافرادو بعد ذلك بتطرق في الاجزاء

وعدمه على هذا التفصيل اه
(قوله او هما) ضمير الرفع استعير
لضمير الجر ولا يضر ارتكاب الظليل
وهو دخول الكافي على الضمير
(قوله لانه أتى بغير المعقود عليه)
لا يفتي ان هذه التعاليل المذكورة
جارية فيما اذا خالف افراد الغيرة
ولم يكن المشرط الميت (قوله وفيه
ضعف الخ) العلة تقتضي التمتع
لا الضعف (قوله ومثل الشرط ما اذا
تعين في حالة الاطلاق) أي فيكون
قول المصنف شرط أي حقيقة أو
حكما (قوله المسائل السابقة) بوجه
التمتع عن الافراد والقران عن
الافراد والتمتع عن القران
والقران عن التمتع إلى آخر ما تقدم
(قوله اذا حصلت المخالفة أو عدم)
فقطي كل حال فالعام معين (قوله
كالتامسثلين) والعام معين (قوله
وبالوافستة واحدة) حل عليها
عج بقوله وضممت حارة ان عين
العام وعدم الخ في به بان يبيح
الاجير أو فاته الخ أو فسد بوجه أو
أقبح على صورة لا يجرى من
الصورة السليمة ولكن يرد
على المصنف انه اذا ترك الخ لغير
عذر أو أقصد فان الاجارة لا تنسخ

وان كان المشرط للافراد على الاجير هو الميت فخالف الاجير وقرن أو وقع فان ذلك لا يجزئ
عن الميت ان عبد السلام وتنسخ الاجارة ان خالف الى القران في العام للمعين وغيره وان
خالف فوقع أعاد ان لم يعين العام وانما أجزأ التمتع والقران عن الافراد حيث لم يشترطه الميت
لاشتغالها على الافراد وانما لم يجز بحيث اشترطه الميت لانه انما اشترطه لتعلق غرضه به
ففعّل غيره كفعل غير ما وقع عليه العقد (ص) كتمتع بقران أو عكسه أو هما بافراد (ش) أي
وذلك لا يجزئ الخ عن الميت اذا شرط على الاجير أن يبيع عنه متعافيا فلو وجب قارنا
لانه أتى بغير المعقود عليه وكذلك بشرط عليه القران فخالف وبيع متعافيا فلو وجب قارنا
عليه وكذلك بشرط عليه أن يبيع متعافيا قارنا فخالف الاجير وبيع مفسرا لانه أتى بغير
المعقود عليه وسواء كان المشرط في ذلك في هذا الموضع أو في الموضع الآخر فالتشبيه في قوله
والافلاول هذا صرح بمفهوم الشرط ليشبه به المسائل المذكورة فان قيل لاشك ان الافراد
عندنا أفضل من التمتع والقران فلم يجز عنهما قلت الاجرة متعلقة بما وقعت في مقابلته
ولا يظن ان كونه مفضولا بالتسبب لغيره أم لا ولذا واستؤجر على العسرة فأتى بالخيار
(ص) أو موقفا بشرط (ش) معمول لصدر محذوف معطوف على تمتع أي كمنافقته مقيانا
شرط وفيه ضعف لان المصدر لا يعمل محذوف أي اذا شرط عليه الاحرام من ميقات فخالف
بان أحرم من ميقات آخر أو تجاوز الميقات المشرط حلالا لم أحرم بعده فانه لا يجزئ وأما اذا
أحرم قبله فانه يجزئ كما لا يسند لانه لم يجز فان كان العام معينا وفات رد المال
والاربع وأحرم منه ومثل الشرط ما اذا تعين في حالة الاطلاق كما استظهره بعض (ص)
ونسخت ان عين العام (ش) أي اذا قلنا بعدم الاجزاء في المسائل السابقة فان الاجارة تنسخ
بشرط أن يكون العام معينا وقوله (أو عدم) معطوف على مقدور أي اذا حصلت المخالفة
أو عدم أي الخ بان لم يأت بملرض أو غير وفان الاجارة تنسخ ويحتل أن يكون فاعل عدم
الاجير أي أو عدم الاجير عوت أو كفر أو حزن وعلى كل حال فان قرئ بأ أو كانتا مستلتي
وبالوافستة واحدة وفي بعض النسخ غرم أي واذا فسخت الاجارة غرم المال الذي أخذه
(ص) كغيره وقرن (ش) الضمير في غيره يرجع للعام المعين والمعنى أن المستاجر بكسر الجيم
اذا اشترط على الاجير الافراد في عام غير معين فخالف الاجير وأحرم قارنا فان الاجارة تنسخ
لانياته بغير ما اشترط عليه وأما لو شرط على الاجير القران مطلقا واشترط عليه الميت الافراد
فخالف ووقع فانه يأتي بما شرط عليه في عام آخر ولا تنسخ واليه أشار بقوله (وأعادان تمتع)

سواء كان العام معينا لا بل يجزئ الوارد في المير لقال وفي الفسخ وفيما عدا ذلك فان الاجارة تنسخ ولعل وجه
تخير الوارد في هاتين الصورتين قصد التشديد على الاجير بما جرمه انظر عجم ثم لا يفتي انها وان كانت مستقلة واحدة الا انها تحتها
مسائل فؤدى الى اؤمؤدى أو (قوله والمعنى أن المستاجر بكسر الجيم اذا اشترط الخ) الاول ان يقول يعني ان الميت اذا اشترط الافراد
الخ كما هو ظاهر مما تقدم (قوله فان الاجارة تنسخ لانياته بغير ما اشترط عليه) وكذا اذا اشترط عليه الميت والمستاجر فقرنه فان
الاجارة تنسخ لانياته بغير ما اشترط عليه ومثلهما اذا اشترط عليه القران أو التمتع فأقرضه بغيره أيضا الآن عجم تطرق في هذه الصورة
لان من خالف التمتع فأقرضه بغيره فلا وجه للفسخ (قوله وأعادان تمتع) تقدم الفرق بين القران والتمتع

(قوله أو صرفه لنفسه) معطوف على قوله قرن أي والقرن أن العام غير معين أي فيفسخ إن كان العام غير معين وأولى إذا كان معينا (قوله أو صرفه) أي صرف الأفعال والأحكام لا يرتفع (قوله لا يرتفع) عن واحد منهما أي وأما الأمر الأجنبي عن نفسه وفعل الحج عن نفسه فالظاهر أنه لا شك في الإجماع وإن كان قد فعل أمرا محرما وقد قال المصنف وصح بالحرام ذكره شيخنا عبد الله (قوله) كعدمه من شرط عليه الأفراد أو التمتع قرن) لا يخفى أن العدم انما يظهر فيما إذا خالف من أفراد القرآن وأما من تنوع القرآن فأبعده ظاهر لاختلاف صورة الفعل ظاهر الحكم في الأصل ليس بنصوص وانما هو استظهار من الخطاب ووجه العدا في القرآن أن القرآن يعني لانه يرجع للية ولا يمكن الاطلاع عليه فقد يعود ثانية بخلاف التمتع وقد تقدم ذلك (قوله مرتبط بقوله) ووجه ذلك أن كلاما من المعاني متعلق بالخالف (قوله يصر من محله) أي بلده وقوله في القابل أي في العام القابل والمراد يصر من المقات في حال كونه تابعا لمحله وليس المراد أنه يصر من بلده ولو قال يج (٢٩٥) من بلده لكان أحسن ويدل على ما قلنا من

الدونة مع من تكلم عليه (قوله) فمن قال يصر من محله في غير المعين أي يصر من مكانه حال كونه تابعا من بلده في غير المعين يقول يرجع للمقات في المعين وأعلم أن ما قاله شارحنا عن في التلب خلافة وهو ما حل به الخبي في كأفاده قوله ونصه بعد أن ذكر النقل إذا علم هذا فالجواب أن التأويلين في كلام المصنف انما إذا أحرم من المقات بعد أن انحصر عن نفسه في اشتراط رجوعه في غير المعين إلى موضع الاستقبال في المعين ومن لم يشترط رجوعه إليه أجزاء أحراسه من المقات ولا تنسخ أما إذا أحرم من مكة فيفتقان على الفسخ في المعين وعلى عدمه في غير ما انتهى وهو وجه في ذاته أيضا أي يقطع النظر عن كون النقل بعيد (قوله) نظر (ح) زلفي له وعلى الأجزاء فان كان اعتبره عن نفسه في أشهر الحج فهو متنع والدم في ماله

وأشار بقوله (أو صرفه لنفسه) لقول القرافي في ذخيره إذا أحرم الأجنبي عن الميت صرفة لنفسه لا يجوز عن واحد منهما انتهى ولا يستحق الإجماع سواء كان العام معينا أم لا لأن عدمه مخفي كعدمه من شرط عليه الأفراد أو التمتع قرن ثم إن قوله كثيره وقرن أو صرفه لنفسه وأعاد إن تنوع من بطل بقوله أو خالف أفرادا كثيره الخ والكلام هنا في الأجزاء وعدمه وهذا في الفسخ وعدمه أي حيث قلنا بالأجزاء فلا يسل عنه وحيث قلنا بعدم الإجزاء فسخ إن عين العام وغرم أي في جميع الصور التي لا يجوز أن عين العام الخ (ص) وهل تنسخ إن اعتبر لنفسه في المعين أو لا أن يرجع ليقين الجرم عن الميت فيجزئه أو لا بلان (ش) يعني إن المستأجر بكسر الجيم إذا شرط على أحدهما أن يرجع عنه في عامين فاعتبر الأجنبي عن نفسه من المقات يرجع عن الميت من مكة أو من المقات فهل تنسخ الإجارة في المقتل لانه باعتبار عدمه عن نفسه علم أن رجوعه ليس بالانفسه أو تنسخ إلا أن يرجع للمقات فيصر من الميت فلا تنسخ حيث لا نل أن ذلك يجرى عنه في ذلك أو لا بلان فأفاده في قوله فيجزئه للتبديل كإقراره وقال القائل التأويلان انما هما منصومان في غير المعين لكن في الأجزاء وعدمه فيبقى لعام قابل وأما الفسخ فلا يسل إليه قول واحد فأحد التأويلين يقول يرجع للمقات فيصر من محله أو لا يصر من محله أي في القابل وأما التأويلان في المعين فانهما يخرجان على التأويلين في غير المعين فمن قال يصر من محله في غير المعين يقول يرجع للمقات في المعين ومن قال يرجع للمقات يقول بالفسخ في المعين ومحلهما في المعين إذا رجع وأحرم بالجمع من المقات وأما أحرم من مكة فاتفق فيه على الفسخ وظاهر كلام المؤلف أن التأويلين منصومان في المعين وليس كذلك فكان ينبغي أن يذكر الأمر والخروج جميعا فطرح (ص) ومنع استنباط صحيح في فرض (ش) يعني أن الشخص الصحيح البدن المستطيع الحج لا يجوز له أن يأذن لاحد ويستتبه في أن يرجع عنه حجة الاسلام فقوله استنباط صحيح مصدر مضاف لقاعه والفرق بين الاستنابة والتبابة أن التبابة وقوع الحج عن المحجوج عنه وسقوط الفرض عنه ومعنى الاستنابة جواز الفقل من الغير فقط يريد بالتب التلب والأصل فيما منع

لتمده قال سند وظاهر المذهب أنه لا يرجع عليه شيء مما أدخل في ذلك من نقص التمتع وعن الترتيب لو قيل يرجع عليه بمقدار ما نقص ما بعد انتهى (قوله يعني أن الشخص الصحيح البدن المستطيع) إشارة إلى أن في العبارة حذف صفة وهو الاستطاعة وثالث أن تقول المراد بالصحيح المستطيع وأن كان من يضاهي جوامعته (قوله في أن يرجع عنه حجة الاسلام) أي وعلى القول بالتأويلين تلخوف الفوات ومحل التمتع إذا وقع بأجرة والافهم معروف فاعله حسن فله في شرح العمد ومحل كونه حسنا حيث يمكن المتطوع مستطعا وبداه والأكراهة كما أشاره المصنف بقوة كبداء الخ ثم ان محشى ت ردها بقوله ولعل أن نقل الخطاب والشيخ سالم عن شرح العمد وقوله هذا كله يعني المنع والكرهية حيث وقع العقد بأجرة وإن كان بقدره حسن لأنه فعل معروف غير ظاهر لان اختلاف في قبول التبابة وعدمه سواء وقع بأجرة أو لا تأمل انتهى (قوله وسقوط) الواو يعني مع (قوله وسقوط الفرض) فيه نظر اذهو يقتضي تخصيص التبابة بالفرض وأيضا المذهب أن الفرض لا يسقط عنه وقوله في الاستنابة أنه يجوز الفصل عن

المتنب فيه نظراً أيضاً لأجل منه وإن أريد فعل الساق وهو العقد فيجمع أنها غير خاصة بالجواز إذ تكون متنوعة كما قال المصنف
 اه الآن بقائل بمعنى عن والاحسن حذف الجواز وتقول صدور فعل عن آخر حيث لا يسقط الطلب عنه كما قلنا ونفسر النجاة
 بصدور فعل عن آخر حيث يسقط الطلب عنه واعتراضه بقوله وأيضاً الفرض لا يصح هذا لا تنوجه لان مراده تفسير النجاة في ذاتها
 بقطع النظر عن الواقع ثمان قوله وسقوطه تصح قراءته بالفتح مفعولاً معه ونصح قراءته بالضم عطفاً على وقوعه وفي العبارة حذف
 والتقدير ذات وقوع الخواتم سقوط الخ (قوله والا كره) ولعل في القودية وحمل الكراهة إذا كانت الاستنابة بأجرة أو بغيرها
 وبدأ بما استطيع عن غيره كما أشار المصنف بقوله كبدمستطيع الخ وقد تقدم الكلام فيه (قوله بان كان غير صحيح في فرض)
 اعترض بأن العايز لا فرضية عليه وإذا كان كذلك فلا يدخل تحت والاما إذا كان غير صحيح في فرض الآن براد بالفرض ما كان
 واجباً بطريق الاستدلال وإن كان ساقطاً للضعف لم لا يدخل تحت والاما إذا كان مبطل جواحه فلهذا لم يصح في حقه لا يكره وقد قدم
 جوابه والاولى أن يقول والابان كان غير صحيح في فرض أو نفل أو عرة أو كان صحيحاً في نفل أو عرة كره والمعدن أن غير الصحيح في الفرض
 بتمام وبأن يبيانه (قوله كبدمستطيع) مفهومه بدهان سقوط مستطيع عن شخص بعد سقوط الفرض عن ذلك السقوط لا يكره
 حيث كان بغيره وهو مستطيع أن غير المستطيع حيث تكلفه لا يكره إذا كان بغيره أجزأ وقوله به متعلق بدهان على الخ وهو
 شامل لما إذا تكلم من عنه صحيح ضرورة (٢٩٦) أو غيرها ثم ان محضى نت قال قوله كبدمستطيع غير أن على المشهور من منع

النجاة وعدم صحته الآن الصحيح
 ولا عن المريض ولا على القول
 بجوازها إذ يصح عليه ولا على
 ما ذكره من الكراهة على ما فيه
 والا كرهه مطلقاً وانما هنا
 متفرع على جواز الوصية فهو
 إشارة لقولها وإن أوصى أن يصح
 عنه أنفس ذلك ويصح عنه من قد صح
 أحب الي وقوله لأن الحاجب انتهى
 (قوله وأجاز نفسه) في هذا
 فباعتدائنا من الشارع على جواره
 كالأذان أو مع السلطان وتعليم
 القرآن انتهى (قوله مراعاة للخلاف)
 أي القول الشاذ والاحسن أن

أن لا يكون صحيحاً وقد صرح ابن عرفة بأنه لا يكون صحيحاً كالاولى أن يقول ولا تصح
 استنابة صحيح في فرض (ص) والا كره (ش) أي والابان كان غير صحيح في فرض أو كان في حج
 نفل أو في عرة كروا وصحهما فيما شئبه في الكراهة قوله (كبدمستطيع به عن غيره)
 أي يكره المستطيع أن يبدأ بالخ عن غيره قبل أن يفعله هو أي بغيره ليل قوله (وأجازة
 نفسه) أي وكراهة أجازة نفسه في عمل الله وهو أعم مما قبله كان مستطيعاً أو غير بقول ما قلنا لأن
 يؤاخر أجل نفسه في عمل الله والخطب وسوق الأبل أحب إلى من أن يعمل علة بأجرة
 وهذه دار الهجرة لم يسلطنا أن أحلنا فنذكر ما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم حج عن أحد ولا
 أنذنه والشيخ جوازاً وصحاً به رأى أن ذلك من التعاون على الطاعة وعلى كلال القولين
 بآزبه أن وقعت مراعاة للخلاف وأنهم جوازاً للعايز وهو كذلك وكلام المؤلف مبني على
 القول بأن الحج على التراخي والاحرم (ص) ونفذت الوصية به من الثالث (ش) يعني أن
 من أوصى أن يصح عنه فان وصيته تنفذ من الثالث وإن كانت مكرهه على المشهور وهو
 مذهب المدونة صرّوه وأغبره والضمير في مالهج المكرهه وبفهمته أنها لا تنفذ بالمنوع
 (ص) وجمع عنه حج أن وسع وقال يجمع به لانيه (ش) يعني أن من أوصى أن يصح عنه

بقول وعلى الاول فلزم مراعاة القول الثاني وأولى في لزوم على القول بالجواز
 بل المكرهه يصح الحكم فيه بالزوم ولولم يراع القول بالجواز فتدبر في تنبيه محمل كون اجازة النفس مكرهه إذا كان العقد من
 جانب المستأجر مكرهاً فإن منعه عاقل تكون اجازة نفسه مكرهه إذا لا تصور كون العقد من جانب مكرهه ولو من جانب حراما
 (قوله وأنهم جوازاً للعايز) هذا مفهوم مستطيع فلا أولى تنذعه (قوله وهو مذهب المدونة) ظاهره أن الخلاف في الوصية
 المكرهه وقد تنبع الخطيب في ذلك فقد قال يعني أن الثانيان الاستنابة في الحج مكرهه على المشهور فإن الميت إذا أوصى أن يصح عنه
 فإن الوصية تنفذ على المشهور وهو مذهب المدونة وقال ابن كنانة لا تنفذ الوصية به لان الوصية لا تنبع بالمنوع قال وبصرف في القدر
 الموصى به في الهدايا انتهى فإذا عملت ذلك فانظر المقابل فله يعمل بما يرى في نفسه أن الخلاف في الاستنابة بالحجرة لا المكرهه
 فكلام الخطيب والشارح محتمل ولكن لا شك أن ما عالج من المتنونة أن ابن الحاجب قد قال ولا استنابة للعايز على المشهور
 وثانها يجوز في الأول انتهى والقول الثاني الجواز مطلقاً كما صرح به في التوضيح فلو أنفجّل قوله ولا استنابة للعايز على المشهور على
 الكراهة ولكن الصحيح أن المراد بالحجرة ثم قال ابن الحاجب وتنفذ الوصية به على المشهور قال المصنف وأذا فرغنا على المشهور من عدم
 اجازة النجاة فأمرى بذلك فالشهور تنفذ وصيته مراعاة للخلاف وقال ابن كنانة لا تنفذ وصيته لان الوصية لا تنبع بالمنوع انتهى (قوله
 وقال يجمع) (أ) الروايات الجلال والأعطف وهذا أشبه أن يكون ما أوصى به يجمع ما كثر من واحد وما إذا أشبه أن يجمع به واحدة فله
 يربح الباقي بما لم يوافق أن يجمع به كثر من واحد ولو جرد من بشر ما قبل

(قوله أو عين مالا) الأولى حذف هذه العبارة لأن هذه متأتية في قوله كوجوده بأقل وهي محل التأويلين إلا تبين وليس في هذا تأويلان (قوله كوجوده بأقل) رحمه شارحنا كما ترى على أن الموصى قد رافق جدم من يحج عنه بأقل ولما قال جوا عنى بنائى جمة واحدة وقصر غيره على الأول فقط وهو المناسب ليكون التأويلين ظاهرين عليه (قوله أو تطوع وغيره) هذا في المستثنى وصيته بثلكه وصيته بقدر معين من ماله (قوله وهل الآن يقول الخ) رحمه شارحنا المستثنى والموافق لنقل ترجيعه للأولى وهي وجوده بأقل دون الثانية التي هي أو تطوع الخ فكان ينبغي تأخير قوله أو تطوع غيره عنه لنصل التأويلان بمجمله ما وعلى كلام شارحنا من ترجيعه للمستثنى فنقول أما في الأولى فواضح وأما الثانية فنقول قلنا أو بل الأول منهما إذا وجد من يتطوع عنه بحجة فان جيع المال يرجع ميرا نا والتأويل الثاني منهما إذا وجد من يتطوع عنه بحجة حيث كان يسع المال حجة واحدة فأن المال يرجع ميرا نا أيضا فان كان يسع جتين أو أكثر ووجد من يتطوع عنه بقدر ما يسع المال فله يرجع جميع المال ميرا نا أيضا وان وجد من يتطوع عنه ببعض ما يسع المال كما إذا كان يسع أن يحج به ثلاث هجئت ووجد من يتطوع عنه بحجة منها فان ما قابل تلك الحجة من المال يرجع ميرا نا ولو سائر بقاها من يحج عنه ما بقى وأما على الوجه الموافق لنقل (٣٩٧) من ترجيع التأويلين لما إذا وجد بأقل دون

التطوع عنه في التطوع إذا وجد من يحج عنه حجة تطوع فان الكل يرجع ميرا نا سواء قال يحج عنى بأربعين أو فلانا بأربعين أو جوا عنى واحد والآخر على الوجه الموافق لنقل ان جعل الموصى بحال الثلث حين موته هل يسع حجة أو أكثر أو لا يسع شيئا مما ذكر عرضه في عدم تعيين الحج ولا عرضه في عدم تعيين العدد فيما إذا أوصى بعد سماعه كون المتأخر من لفظه عدم التعدد فتركه التعيين المخالف للتأويل من لفظه مع إمكانه يقتضى أن مراده عدم التعدد (قوله وهل يرجع الخ) حاصله أنه إذا يقبل حجة فالمضى واحد سواء قال يحج عنى بكذا أو جوا عنى بكذا أو يحج عنى فلان بكذا (قوله ودفع المسمى

بجميع ثلته أو عين مالا وقال يحج هذا عنى فله يحج بذلك حجج متعددة حتى يستوعب جميع الثلثان كان ذلك المال أو الثلث بحسب ما يستلزمه وأما لو قال جوا عنى من ثلثي ماله يحج عنه حجة واحدة ولا يراد عليها لأن من التبعيض (ص) والافراث (ش) أي وان لم يسع الثلث أو المال المسمى واحدا وقصر عن ثمانية فافوقها أو قال منه ووسع أو يذقان القاصر والباقي يرجع ميرا نا (ص) كوجوده بأقل أو تطوع غيره هل الآن يقول يحج عنى بكذا لحج تأويلان (ش) تشبيه في رجوع الباقي ميرا نا أي إذا سمي الموصى قد رافق جدم من يحج عنه بأقل منه سواء عين الشخص أم لا أو قال جوا عنى بثلاث حجة واحدة فاجزا بدوره فله يرجع الباقي ميرا نا ولو كذلك يرجع الكل ميرا نا فله إذا تطوع عنه أحد وهل رجوع الباقي في الأولى والجميع في الثانية ميرا نا طرفة أسواء قال جوا عنى حجة أو يحج عنى رجل أو فلان أو يحج عنى بكذا أو جوا عنى بكذا وهو ظاهر المدونة أو هو مقيس على ما إذا قال يحج عنى بكذا حجة وأما أن قال يحج عنى بكذا ولم يقل حجة فالمضى يحج عنه به عنى بنفذه أو يذقان (ص) ودفع المسمى وان زاد على أجره لمعين لا يرتفعهم إعطائوه (ش) يعنى أن الموصى إذا سمي قد رافق معلوما قال ادفعوا فلان يحج به عنى وفلان غير وارث بالفعل للموصى فان ذلك التقدير يدفع للموصى له الحج به عن الموصى ولو كان ذلك التقدير المسمى زيد على أجره المثل لذلك الشخص لمعين إذا فهم من حال الموصى أعطى ذلك التقدير للموصى به وكان ثلث للموصى بمحملة وهذا كله ما لم يرض بأقل ولا قال الباقي يرجع ميرا نا والضريح في أجرته عائد على متأخر لفظا ورتبة فالو قال ودفع المسمى لمعين لا يرت وان زاد على أجرته لمسلم من هذا (ص) وان عن غير وارث ولم يسع زيدان لم يرض بأجرة مثله ثلثها ثم تبرع ثم أوجر للصورة فقط (ش) تقدم أنه إذا عين شخصا

(٢٨ - خروشى ثاني) الخ) يشمل ما إذا سمي عددا أو جزءا معينا كثلث مالى أو سدسه (قوله وان زاد على أجرته) أو الواو الحال (قوله لا يرت الخ) أي أو ما إذا كان برث يدفع له قدر لا يرت يعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت تنفيذ الوصية وخلاصته أنه إذا أوصى أن يحج عنه وارث فقال العرف لا يدفع له الأعلى البسلاخ إذا كان فيه كثرة لأنه فيه يراد الفضل وفي الضمان لا يراد تحقيق الوصية للوارث وهو يخصص قوله في ظاهره وأجرة ضمان على بلاغ وهذا كله ما لم يعلم أن أجره الضمان لا يقبل من أنى من الأجرة للوارث ويرضى بها الوارث فيخذه فيقع القعد عليها (قوله فهم إعطائوه) فلولم فهم إعطوا جميع فاعلمه أجره مثله ولا يراد عليها فان أبي فلاشي له ويرجع ميرا نا (قوله عائد على متأخر الخ) لا يظهر لأن المعمولات كلها في حصة واحدة قررده حجة أو أنه متقدم رتبة لأنه متعلق بدفع (قوله ثلثها) يشتمل الرقع على أنه نائب فاعل زيدو يشتمل النصب على أنه مفعول فان زيدو مفعوله الأول ضمير مستتر في زيد نائب الفاعل وهو عائد على المعين المفهوم من قوله وان عين غير وارث أي زيد لمعين غير الوارث لأن زاد تشتمل لازما كذا المال معنينا كذا ردتهم أعيانا (قوله ثم تبرع) أي لم يرض وهل سنة أو بالاجتهاد قولان وزيد ثالث والرخص علم في المروزة وغيره وحمل الرخص ان

فهم منه الطمع في الزيادة فان فهم منه الاماية بالكلية فلا فائدة في التبرص (قوله وليس صام بالصبرورة قبله) فالصبرورة في غير فرض
 المصنف لا يثبته العبد والصبي كانه في فرض المصنف كذلك وانما يختلفان في غير الصبرورة ففي فرض المصنف الاوثر وهو يرجع
 المال معاً ما وفي غيره يثبته العبد والصبي واذا اوصى الصبرورة ان يحج عنه عيلاً اوصى بتفديته وصيته فان قلت لم كان غير الصبرورة
 في مسئلة المصنف لا يستأجره ويرجع المال معاً ما وفي غيره عا ستأجره عيلاً وصغيراً وأول غيرهما قلنا كما كان الموصى به معناه ورد
 فهو عتقة رد الوصية من أصلها ولا كذلك غيره (قوله ولو في الجملة) الواو الحال وهو شرط بقوله من يخاطب بالوجوب في الجملة أي في
 بعض الاحوال المتأخر ان الرأب شرط فيها (٢٩٨) زيادة على الرجل زيادة تحريم أو زوج وخلاصته أن الرجل يخاطب بالرجوع في

غير وارث ليحج عنه موصى به قدر اقامته يدفعه بقلبه وتكامله ما اذا عين أيضاً مختصاً صغيراً
 وارث ليحج عنه الا أنه لم يسمه قدر اقامته ما فان رضى بأجرة مثله فلا كلام وان لم يرض فانه يراد
 عليه امثل ثلثها ان كان الثلث يحمل ذلك فان رضى فلا كلام والاربعين بقليل لانه ان
 يرضى ثم بعد التبرص يرجع ميراثاً كما ان كان الحج غير صبرورة والاوثر غير الصبرورة
 من لم يحج ويطلق على من لم يتزوج لانها قد صدر ادراتها على ما لم يبقها واحترز بقوله غير
 وارث مما اذا عين وارثاً فانه لا يراد على أجرة مثله شيئاً كما هو واحترز بقوله ولم يسم عما اذا
 سمى به قدر اقامته لا يراد عليه شيئاً فان رضى بقليل كلام أو رضى بدونه يرجع الباقي
 ميراثاً وقوله (غير عيلاً وصبي وان امرأته) شرط في كل ابيرجع عن صبرورة وليس خاصاً
 بالصبرورة قبله وانما كان الصبرورة لا يستأجره العبد والصبي بخلاف غيره لانه لما كان
 الحج واجبا عليه استؤجره من يخاطب بالوجوب لتزول حجة منة مع الموصى ولو في الجملة
 كما اختلف في غيره (ص) ولم يرض موصى دفع له ما يجتهدا (ش) يعني ان الموصى اذا دفع
 المال اجارة لعبد أو الصبي فلما باع الصبي وريه العبد لغيره عن الصبرورة ولم يجبا
 وتلف المال ظهر أنهم ما على خلاف ذلك فانه لا يضمن شيئاً ذلك المال لانه اجتهاد
 اجتهاده والمقصود حصول الثواب وهو يحصل مع العبد ومع الصبي وأما لو تلف المال لنزع
 منه ما واذا قلنا بعدم الضمان لموصى فان العبد يضمن ان غزو ويكون جنابة في رقبته (ص)
 وان لم يوجد عا يسمي من مكانه حج من الممكن ولو سماه الا أن يمنع فحرام (ش) صورته انه
 سمى قدر امان المال وقال حجوا عني به فسلم ووجد من حج عنه بمن يملكه الذي اوصى نفسه
 فانه يستأجره من مكان ممكن ولا خلاف في ذلك اذا لم يسم مكانه الذي يحج عنه منه فان سماء
 بأن قال حجوا عني هذا القدر من المكان الفلاني فلم يوجد من حج عنه منه فالشهور انه
 يستأجره من حج عنه من مكان ممكن وهذا قول ابن القاسم ولا يرجع ميراثاً الا أن يمنع بنص
 كلامه يوعا على الامن موضع كذا أو قرنة قيمته ان اتفاقا (ص) ولزمه الحج بنفسه (ش) أي
 ولزم الاجير بنفسه الحج ولا يجوز استئجاره ولا يقوم وادته مقامه فخره بنفسه فكسب
 الهاء في لزمه والاولى ان تكون الباعلة استعانة أي ولزمه الحج مستعانة بنفسه لازمة
 كقولنا يجزى بنفسه (ص) الا الاشهاد الا أن يعرف (ش) أي انه لا ياراه أن يشهد عند الاحرام
 انه أحر من فلان ويقبل قوله بغير عين الا أن يكون العرف الاشهاد فلا يضمنه وكلام المؤلف

جميع احوال الاستطاعة والمرأة
 انما يخاطب به في بعض احوالها
 وهو أن يصاحب الأمن على النفس
 والمال بحرم أو زوج ولا يكون
 مع ذلك بعلمه (قوله يعني ان
 الموصى اذا دفع المال) أي حيث
 كان لا يستأجر ان فيما اذا كان
 الموصى صبرورة ولم يأذن في
 استئجارها أو كان غير صبرورة
 ومنع من استئجارها لقوله ويكون
 جنابة في رقبته) والصبي ان غزو
 ففي ما لا نفاة اعتد ان كل ما يتعلق
 برغبة العبد فهو في مال الصبي وكل
 ما يتعلق بنبذته فهو ساقط عن
 الصبي (قوله من مكانه) متعلق
 بوجوده أو يحج مصدره نائب فاعل
 يوجد لاصي لما فانه لقوله ولو صبي
 قال بعني نت المراد بكانه محل
 موته (قوله فالشهور الخ) ومقابل
 ما لا ينقسم في العتبية وروى
 مثله عن اصبح أنه يرجع ميراثاً
 يريد ولو لم يشهد انها اراد ان يحج
 عنه الامن ذلك الموضع (قوله ولزمه
 الحج بنفسه) هذا اذا اطلق
 وأولى اذا وقع منه نص أو قرنة
 على ذلك فالنص كقولنا استأجرتك

لحج بنفسك والقرينة ككونه ممن رغب فيه لعلمه وصلاحه ولا يجوز استئجاره
 ولا يقوم وادته مقامه واعلم انه يتعلق الفعل بعين الاجير في اجارة الحج عند الاطلاق أو ما في اجارة غير الحج فيمتنع الفعل بنبذته عند
 الاطلاق وذلك لان المقصد من الاجارة على الحج حصول الثواب وشأنه ان يتعلق الغرض بمصوه من شخص دون آخر فعملت الاجارة
 فيه عند الاطلاق على قصد عين الاجير وأما الاجارة على غيره فالمقصود منه حصول الفعل وشأنه ان لا يتعلق الغرض بمصوه من
 شخص دون آخر فعملت الاجارة فيه على المضغونة (قوله وكسب الخ) أي فتكون الباعلة ثلاثة ونفسه منصوبة بغير كتمه قد منع من
 ظهورها اشتغال الجمل بحركه كعرف الجرائد وقوله والاولى الخ انما كان بهذا إلى ما في الاول من التكليف كائين (قوله الا أن يكون
 العرف الاشهاد) أي فلا يضمنه ولا يقبل قوله ولو حلف والحاصل انه اذا اشترط الاشهاد أو روى به العرف فانه لا يصدق ولا يستحق

هذا

الاجر ولو كان آمنا وحلفوا ان لم يشترط الاشهاد ولا حري به العرف فان كان بعض الاجراف لا يتعرض له الا انما ثبت خيائنه وان لم يكن قبض الاجرة فانه لا يصدق ان كان ستموا وحلفوا لا يتبعه الا الاشهاد واما ان كان آمنا فانه يصدق ولو غير عين (قوله وقام وارثه مقامه) ثم اذا قام الخ فانه يستدعي الخ ولا يكفل على فعل موثره ويحرم من الموضع للشرط الاحرام منه او من ميقات المستأجر حيث اتسع الوقت والا في موضع بذل فيه (قوله ولا يسقط فرض من حج عنه بل ولا قفل من حج عنه) وقوله ويقع نفلا للاجير) فنقرر ان ذلك خلاف المشهور ولكن ما قاله شارحنا ذكره المطلب فقال يقع الحج تطوعا عن النائب وفي ح ش ب والظاهر بعد تسليم ان الحج لا يسقط ان ثبت ثوابه كج النقل انتهى فانظر هذا فانه بما عارض ما قاله المطلب (قوله مع انه بلانية) أي لا يجبره بلانم الاجير أي بنوى بجمعه حجة الاسلام عن المستأجر حيث كان صر ورتوانه يقع فطوعا للاجير فيجبنا الله (قوله فهو وارد الخ) المناسيب العكس فيقول فالحدث وارد عليه ونسخة الشيخ بخطه هكذا (قوله على الاجير) متعلق بالشفقة وتسهيل الطريق معطوف على التفتة بأي تسهيل الطريق على الحاجين من حيث انه ترتب على ذلك كثرة المسافرين (٢٩٩) فيسهل الله على الناس لوجود الامن ولكثرة

لذلك كونه (قوله وقوله) واما ان تطوع الخ لا يجزئ أن أجر الدعاء لا يخص بضم التطوع بل أجر الدعاء أيضا في قسم الشفقة أيضا (قوله فله أجر الدعاء) لا يجزئ أن أجر الدعاء للداعي وانما أجر البعث على الدعاء لكونه اذنه في الحج ثم بعد كسبي هذا رأيت ش ب قال مانصه وقوله والدعاء أي بركة الدعاء لا ثواب الدعاء لان ثوابه للداعي اه و اراد ببركة الدعاء المدعو به وهذا ظاهر اذا كان في دعائه بقول اللهم اغفر لقائلنا والا فلا شيء غير ثواب الدعاء والمدعو به يقال بركته وفي عب والمراد بأجر الدعاء في القسمين ثوابه ولو كان الدعاء لنفس الاجير فدينوى فيحصل لمن حج عنه ثواب خضوعه وتضرعه لله تعالى ومتعلقه وهو مطلوب الاجير اه وفيه شيء بل ثواب خضوعه قد قدر (قوله اما صدقة أي على الاجير أي صدقة

هذا حيث كان دفعه الاجرة والا فلهما الاشهاد وان لم يجز في حيث كان منهما والام بلانم لانه يقبل قوله وظاهر كلام سند فيرى ان الان يجزئ بالاشهاد كليل عليه أول كلام سند (ص) وقوله وارثه مقامه فحين يأتى في حجة (ش) أي فاهوارث الاجير مقامه فيقول الموصي انفعوا هذا التقدير بان يأخذ في حجة أي مضمونة في ذمة الاجير واستشكل قيام الوارث مقامه بان القاعدتان تلف ما يستوفى منه المنفعة تتفرع به الاجارة ولا شك ان الاجير يستوفى منه وأوجب بان المنفعة هي الثواب وهو لا يستوفى من الاجير بل يستوفى بسببه (ص) ولا يسقط فرض من حج عنه (ش) يعني ان الحج الفرض لا يسقط عن صاحب حج الغير عنه سواء كان ذلك المجموع عنه حيا او ميتا لان الحج لا يقبل النيابة على الذبح وقال في ويضع نفلا للاجير مع انه بلانية فهو وارد على قوله عليه الصلوات والسلام انما الاعمال بالنيات (ص) وله أجر الشفقة والدعاء (ش) يعني ان المجموع عنه انما له أجر الشفقة أي ثوابه على الاجير وتسهيل الطريق ان كان اوصى للاجير بشي من ما له واما ان تطوع غيره عنه بالمح فله أجر الدعاء ويجاب عن استشكل السائل بان الالفية كيف يجمع المكره بان هذا مجتهد في جهة معاذة فوجه نفقة فالحكمة من حيث العقد والاجر من حيث النفقة لا تتقاع الاجير بهادون ان يتنفع المستأجر ففي ابا صدقة اوجهه ولما شاركت العمرة بالحج في اركان ثلاثة أتى بالضمير فيها متنى للاختصار فقال فيما يأتي ثم الطواف لهما سبعان قال ثم السعي وذكرنا الركن الاول بقوله (ص) وركنهما الاحرام (ش) أي وركن الحج والعمرة لا تقدم ذكرهما في قوله فرض الحج وسنة العمرة الاحرام ثم ذكر الركن الرابع المختصر بالحج بقوله وللع حج حضوره عرفا الخ والاحرام لغة مصدر احرمت اذا دخل الحرم او اذا دخل في حرمة الحج والعمرة او الصلاة وشرا عرفة المؤلف في منسكه بانه الدخول بالنية في أسد التكين مع قول متعلق به او فعل كالتوجه على الطريق وانظر قوله لان عرفة مع شرحه في

قصد ماوجه انه وقوله اوجهية أي قصد ماوجه الاجير وليست حجة ثوابها تقدم انه لا يقع فرضا عنه ولا دخلا بل نفل للاجير (قوله اذا دخل الخ) الذي يظهر انه مشترك اشتركا كالتقديرات في الدخول في الحرم والدخول في حرمة الحج الخ وقوله بانه الدخول بالنية ظاهر عبارة ان الاحرام ليس نفس النية فلذا استشكل عز الدين معرفته واصل كونه التلبية بعدم ركنيتها أي هو ركن وكونها النية بانها شرط الحج أي فمضى خارجة و الاحرام داخل انتهى ثم لا يتناول الحل اما ان يدب بالدخول في أحد التكين الشرع في أحد التكين فتعفى انه بعد ذلك غير محرم وهو باطل وان اراد بالدخول الاتصاف بأحد التكين فبراد ان الاتصاف بالنية غير ذلك الشيء كيف والاحرام جز من أحد التكين (قوله مع قول) أي كالتلبية وقوله كالتوجه ادخلت الكاف للتقليد (قوله وانظر قوله لان عرفة) عرفة بقوله صفة حكمة توجب لوصوفها حمة مقدمات الوطع مطلقا والتعالفت والطبولس الخط والصمد فيضره زولا يتطلعا بما عنده (فان قلت) هل قال مقدمة الوطع وهو مضاف الى على الالف واللام فيقوم مقام الجمع وهو اخصر (قلت) لغير رأي ان في ذلك نزاعا فصرح بما يزيل الاشكال في الحق وقوله مطلقا أي في جميع الحالات لا يلاونها اسرار وجرها كان في أفعال الحج

أرقى غيرها وقوة والقائمة عطف على المضاعف والطيب كذلك وليس الخيط كذلك ومراعاة السيد الاصطيداء ملك الصيد
لانه اذا كان عنده صيد ثم احرم ولم يكن حمله لاسقط ملكه عنه ولم يأت أن الصيد المطلق لقب على صيد البر فاذا اطلق فيه وقوة
بغير شرط ورتواح للاربعية وقوة لا تطلق على جمعة صفة لصفة أو حال وزاد ذلك فترق بين هذه الصفة وغيرها لان احرام غير ما يطل
بمجموعة كاحرام الصلاة واحرام الاعتكاف واحرام الصوم ومراعاة بالطلان قطعها أي لا يجب قطعها بمحصل مجموعها وان كان
المجموع مما يقصد الحج كالوطأ انتهى (٣٠٠) ماذ كرم من تكلم عليه (قوله على المشهور) وقيل منه ما عشرين اربعة وقيل ايام

التشريق وفائدة الخلاف باعتبار
آخره يتعلق المأوى أي الإقامة فاذا
آخره لا آخره فعل المشهور
لا يزمه الا اذا آخره الحرم (قوله
وفيه ذلك مسامحة) أحاب
القائل بقوله للجنة متعلق بالضمير
العائد على الاحرام على القول
بصفة المتعلق بضمير المصدر ولعل
في كلام المصنف حذف عاطف
ومعطوف معاً أي وقت الاحرام
وبقية أفعال الحج من أركان
وغیرها المطلوب بايقاعها فيه شرعا
شوال لا آخره خاتمة ويستثنى فيكون
قوله لا آخره لا تسخ فيه ولا
يجوز دليل ذلك من علم القول
ابن مالك والواو اذا لالس بعد قوة
والفائدة تحذف مع ما عطفه
قوله فالمشهور أنه يعتقد ويقال
حاشي اللغوي قولاً أنه لا يتعد
(قوله الحج أشهر معلومان) أي
من الحج أشهر معلومان أو الحج
ذو أشهر (قوله فالجواب ان الاحرام
بالج) أقول قضية ذلك ان الاحرام
بالطهر قبل وقتها في قبل بحيث
لم يحصل لفصل أن ذلك بحسب
مع أنه لا يجوز رد أيضاً ان قال
ان التمتع من جملة الصلاة بجزء
من أجزائها قالوا تقدمت النسبة

شرحا الكبير (ص) ووقته الحج شوال لا آخره (ش) أي وقت الاحرام للحج الذي اذا تقدم
عليه كان مكرهاً ومفرداً أو قارناً شوال ويمتد من الاحلال منه لا آخره خاتمة المشهور قال
بعض يمكن أن يكون هذا مراداً وفيه مع ذلك مسامحة لان المقصود بيان الوقت الذي يتبدأ
فيه الاحرام بالحج لا وقت الفصل منه وليس ذلك خاتمة بطلان الاحرام بالحج بل بعضه والذي
لا آخره خاتمة انتهى أشهر الحج لا وقتاً يتبدأ احرامه فانه ينتهي بطول العجر من ليلة النحر
وانظر الكلام في ذلك في شرحنا الكبير ثم ان الافضل لاهل مكة الاحرام من أول الخيفة على
المعتوق قبل يوم التروية وهو قول مالك أيضاً ونحوه لما في (ص) وكرمه (ش) يعني أنه
يكرد أن يجر من صلاة رمضان وقوله فان فعل بان احرم قبل أشهر الحج فالمشهور أنه يعتقد كما
يكرد قبل مكانه أي قبل مقامه المكاني لا في الحج والعمره وتعتقد والبعض أشار بقوة
(كناه) فان قيل ما الفرق بين الاحرام قبل أشهر الحج مع انه وقت الحج لقوله تعالى الحج
أشهر معلومان والصلاة لا يصح الاحرام بها ولا تعتد قبل دخول وقتها فالجواب ان الاحرام
الحج لا يترتب اتصاله بأفعال الحج بخلاف الاحرام بالصلاة فيجب اتصاله بأفعالها لا بأفعال غيرها
قبل وقتها وشرع فيه ما تقدم بقطعه قبل وقتها بخلاف الحج (ص) وفي ما يتردد (ش) أي في
كرامة الاحرام من رابع كما عند سبكي أي عبد الله بن الحاج لقوله في مدخله ولصنفها
بقوله كرهه من الاحرام من رابع وهو قبل الخيفة فيشذو أن الحج بفعل مكره والحج وعدم
كرامته لان من أفعال الخيفة ومتصل بها وقوة (وصح) أي حيث وقع الاحرام قبل مقامه
الزمانى والمكاني فانه يصح لكن العصة معاوضة من كونه مكرهاً وانعاصره حجة بما لا يخفى
(ص) وقامرة أبدأ (ش) أي وقت الاحرام للعمرة مفردة أبدأ في أي وقت من السنة ولو في
أشهر الحج ويوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ويعمل هو جل العمره والناس في الوقوف
بعرفة لأمر عمر رضي الله عنه لا يوجب الانصاري وصبار بن الاسود لما قدم عليه يوم النحر
وقد فاتهم الحج لاضلال الاولاد واحتجوا بالشافعي في الصلوات بطلان احرامها ما بالحج
وبقضاء فالدو جهداً كافي للموطأ كرهه أبو حنيفة العمرة يوم عرفة وأيامه لم يروى عن
عائشة السنة كلها للعمرة لا خمسة يوم عرفة والنحر وأيام التشريق وواقعه أبو يوسف على غير
يوم عرفة فالسند وان مع ذلك عنها يحصل على الحرم بالحج كما أشار إليه بقوله (ص) الاحرام
بجمع (ش) مفردة أو قارناً تمتع وبقضاء حرامه للعمرة (فصله) من جميع أفعاله أي فراغه منها
من طواف وسعي وجمع الرمي من آخر أيامه وفي بعض النسخ لفظه بالتمتع ومراعاة الطواف
والسعي لمن آخره والرمي كله لاربي العقبه الذي هو التعلل الأصغر والافاضة الذي هو الأكبر

فقط

لتقدم بعض العبادة فقتضاه بطلان مع أن مقتضاه ان الاصل للعمرة فقدر (قوله لا الحج) في العبادة

حذف تقدم به فيجب اتصاله بأفعالها أي فسخ الاحرام بها قبل وقتها (قوله وعدم كرامته لان من أفعال الخيفة) وهو الشيخ عبد الله المتوفى
شيخ المصنف عن شيخه الزاوي وهو المذهب كما كتب بعض الشيوخ (قوله لان من أفعال الخيفة ومتصل بها) العلة مجموع الاحرامين
(قوله في أي وقت الحج) فيه أنه يلزم أن يكون الوقت ظرفاً للوقت ولا يصح فيجاب بان الطريقة غير مراد والكلام مبني على التسامح وكلامه
قال وقت الاحرام للعمرة أي وقت كان (قوله ان يضلل) أي بفعل عمره (قوله يميل على الحرم بالحج) فيه أن الحرم بالحج لا يتيسر له أيامها

(قوله كما هو المتبادر الخ) أي ان المتبادر من لفظ التخلل أن فرداً وثي ري جرة العقب وطواف الافاضة (قوله ويكون خارج الخ) وانظر
 لو دخل في الحرم قبل الغروب ولم يصل عملاً لا بعد الغروب والتظاهر على محضه ان دخوله لغروب يومه بالعقد والجل ليسخل منه بعد
 الغروب ولم ينص صراحة الحطاب (قوله وأتى فيه) أي في الزمان وقوله بما أي بمكانه بشارته المكاني الزماني فيه وقوله من المكاني
 متعلق بأن من لا ابتداء الغاية (قوله ومكانه الخ) ظرف لغو وللقيم حال (قوله للرجح ٣٠١) فهو تفسير للضمير (قوله أو آفاق)

كان مقبلاً فامة تظفر حكم السفر
 أولاً (قوله فقه اشار الخ) أي من
 حيث العدول (قوله أن يحرم من
 جوف) في عب والتظاهر أن المراد
 بجوفه ما قابل الباب بدليل المقابل
 (قوله ولأن يتقدم إلى جهة البيت)
 أي كما قال الشافعي (قوله كنز وج
 ذي النفس الخ) أي الماخلف مكة
 بصورة في أشهر الحج (قوله ولها
 وقران الحسل) أي ولا يجوز
 الاحرام من الحرم ولكن يشقذان
 وقع ولادم عليه (قوله أي بشرط
 ذلك) لا يتحقق ان تسكنه التعبير
 بمكانه المتقدمة لأن في هنا الخ ثم
 لا يتحقق ان الشرطية لا تظهر فيه
 وذلك لأنه لو أحرم بالحرم فيها يصح
 غاية الأمر أنه لا يفي بالحرم من
 أن يخرج إلى الحل والأفلا يصح
 طوافه وسعه وأما في القران
 فيطلب بالخروج لأنه اذا لم يخرج
 يصح لأن وجبه لعرفة يكتفي
 فيصحب بأنه لم يخرج إلى الحل في كل
 من العرة والقران كأنه أوقع
 الاحرام في الحل (قوله والجعرانة
 الخ) أكثر عبارة المتأخرين أو
 التعميم فهما متساويان فالمناسب
 للمصنف أن يعبرهم الآن بكثير
 بأن ذلك التعاليل تقوى كلام
 المصنف (قوله ثم التعميم) سمى

فقط كما هو المتبادر من لفظ التخلل سواء أفرد أو ثي والافتوح مخالف للتصريح ثم لا مفهوم لقوله
 يحج فان الحرم بهر لا يحرم بعمره آخرى لا بعد تحمله منها لا يدخل عرة على أخرى كما يأتي
 (ص) وكبره بعدها وقبل غروب الرابع (ش) الضمير المثنى يرجع إلى تحلي الحج وما يجمع
 الرمي وطواف الافاضة فالاحرام بالمعصرة قبل فراغه منها ممنوع ولا يشقذ ولا يلزم قضائها
 وأمره بعد الفراق منها وقبل غروب الشمس من آخر أيام الرمي مكره وسواء كان قد تجمل
 في يومين أو لم يتجمل وتتعد سند الآية منع من فعلها حتى يخرج وقت الحج محمد فان جعل فأحر
 في آخر أيام الرمي قبل غروب الشمس وقد كان يتجمل أول يومه فأنكره فأنكره
 يلزمه ولكن لا يحصل حتى تغيب الشمس واحالة قبل ذلك باطل يريد لا يظوف حتى تغرب
 الشمس انتهى فان وطئ بعد ذلك الاحلال أنسده عرته ولفظها بعد غمها هو يمدى قال في
 التمكن قال بعض شيوخنا أهل بلدنا ويكون خارج الحرم حتى تغيب الشمس ولا يدخل
 الحرم لأن دخوله الحرم يسبب ما عمل لها وهو ممنوع من عملها قبل مغيب الشمس • ولما انتهى
 الكلام على المقبات الزماني وأتى فيه من المكاني بما شارك من كراهة الاحرام قبله
 للاختصار شرع في التصديق وقسمه باعتبار الناسك فقال (ص) ومكانه للقيم مكة
 (ش) هذا عطف على وقته أي مكان الاحرام الافضل لا الاوجه للقيم مكة
 من أهلها أو آفاق مقبيل به الس على نفس من الوقت أو من منزله بالحرم كاهل بي ومن دلفه
 مكة وان تركها أحر من الحرم أو حل في خلاف الأولى ولا ثم ولما قبل ومبناه وانما قال
 ومكانه فقه اشار إلى عدم وجوب الاحرام من مكة (ص) وذب بالسجد (ش) أي وذب
 للقيم بالحرم أن يصير من جوف المسجد على مذهب السدوق قال ابن حبيب من باب وعلى
 الأول فيحرم من موضع صلته وبلي وهو جالس في موضعه ولا يلزمه أن يقوم من موضعه ولا
 أن يتقدم إلى جهة البيت (ص) كنز وج ذي النفس ليقاها (ش) يعني أن من أراد من أهل
 الآفاق أن يحرم بالحج فانه يستحب أن يخرج إلى ميقاته ليحرم منه حيث كان في سعة من
 الوقت وهو المراد بنى النفس (ص) ولها وقران الحسل (ش) الضمير في لها العرة والحل في ان
 العرة لا يحرم بها المكي والمقبر بمكة الامن الحل أي بشرط ذلك لأن كل احرام لا يذيقه من
 الجمع بين الحل والحرم لفعل النبي عليه الصلاة والسلام والمراد بالحسل ما جاوز الحرم ومثل
 العرة القران لأنه لو أحرم بالقران من مكة لم يجمع في احرامه بين الحل والحرم بالنسبة إلى
 العرة لأن وجبه إلى عرفة إنما هو للحج فقط بخلاف احرامه بالحج من مكة فانه يخرج إلى
 عرفة وهي في الحل فقد جمع في احرامه بالحج من مكة بين الحل والحرم (ص) والجعرانة أو ثي
 التعميم (ش) هذا راجع لعمره وأما القران فلا يطلب مكانه مع من الحل على سبيل الأولى ولا
 غيره والمعنى ان العمر اذا خرج للحل ليحرم بها منه فان الأولى أن يحرم من الجعرانة موضعين

التعميم لأن على عينه جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم واسم الوادي نعمان (قوله هذا راجع للعرة) أي فهو لمن اعتمر من الحرم
 وأمر بالخروج ليصيح في احرامه بين الحل والحرم فلم يخرج حتى طاف وأمن احرامه من الحريم فانه يلزمه أن يخرج للحل كما قال
 سند وان عرفة وغيره ما لا يظوف ويسعى بعده ووجه لان طواف الافاضة والشي تعدد بتدريج فيها طواف العرة توسعها
 فان لم يخرج إلى الحل حتى خرج إلى عرفة فطاف حتى فالتظاهر الاجزاء كما قاله الحطاب (قوله على سبيل الأولى ولا غيره) ولكن الافضل
 أن يجعل عن طرفة

(قوله هي مساجد عائشة) انما هي التعميم مساجد عائشة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج بأخيه عائشة كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله وقرن) يسكون الراء (قوله ما طني حشم) لعل المراد موضع ماله (قوله على عشر أو تسع) يحتمل أن تكون أول حكمة الخلاف ولعله الظاهر (٣٠٣) أولئك (قوله على سبعة أو تسعة الخ) أول حكمة الخلاف كما أفاده مرام قهسي

أقوال ثلاثة (قوله قائل باليمن) أي قائل باليمن فيها (قوله ومن وردهم الخ) لا يخفى ان الاندلس محاذية للغرب لا وراءه سم الآن يقال وراء باعتبار ما كان بالغنوب (قوله ان هذا الخ) أي انحاف السيل الباعث على التسمية وأجفها أي أهلكها (تسميه) ان أريد يعلم الجبل فخصر وفان أريد به البقعة فغير منصرف بخلاف قرن فانه على تقدير واردة البقعة يجوز صرفه لاجل يسكون وسطه (قوله تهامة) بكسر التاء (قوله ويغال قرن المنازل) أي لا قرن الثعالب (قوله قالوا وهي أقرب المواقيت الخ) يتناقض قوله بعنفرة غير ثبت على مرحلتين الخ (قوله والمشرق الخ) المشرق يشمل الكل (قوله ومسكن دونها) أي كقصد وعصفان ومن الظاهر ان أي الميهي الآن وادى فاطمة أي سكنه أو مسكنه ميقانه ان أسره مفردا كأن قرن أو اعتمر ان كان مسكنه باليمن فان كان بالمرم أحرم من الخ فمن سافر قبل الاحرام من مسكنه دونها الى وراة الميقات ثم يرجع مرید الاحرام فكسرى بحر في الحليقة وه أن يؤثر لقرية فيصر منه ويقص في اجرامه منه حيثك كالميق (قوله بالتونين) أي بدونه الا أنه بالتونين مسفة بسكن ويعلمه بقدره صافي أي ومسكن شخص دونها (قوله لانه

مكة والطائف ثم التعميم وهي مساجد عائشة في الجمرات في الفضل وانما كانت الجمرات افضل من التعميم بعد ما عن مكة بينا لوين مكة ثمانية عشر ميلا ولا يحضره صلى الله عليه وسلم منها وكان في ذي القعدة كما في الصحيح حين قسم غنائم حنين وقد قيل انه اعتمر منها اثنتا عشرة (ص) وان لم يخرج أعاد طوافه وسعيه بعده (ش) يعني انه اذا أحرم للعمرة من الحرم ولم يخرج الى الخلل فله نصف حرامه فان طاف وسعى فله بعد طوافه وسعيه بعد أن يخرج الى الخلل واليه يعود التعميم من قوله بعد وانما كان يعيد بها لانها واقعا بغير شرط ما هو الخروج الى الخلل فلو لم يطاف وسعى حلق رأسه فله بعد طوافه وسعيه أيضا بعد توجهه الى الخلل ويقضى لاه كن حلق في عمرته قبل طوافه وسعيه واليه أشار بقوله (واهديان حلق) وقد تسامح في إطلاق الهدى على القعدة لان الحلاق لا هدى فيه لان القعدة فيما يترقه بها أو يزل أذى والحلاق يترقه وقد يزل أذى (ص) والافلها ذو الحليفة والخفصة ويبلغ قرن وذات عرق (ش) لما ذكر أن الميقات المكاني لمن مكة وما في حكمها في الخمي مكة وفي العمرات الخ وأشار بهذا الكلام الى أن من أراد الاحرام يجب أو عسر من أهل الاقاصم ميقانه في ما زاد كراي وان لم يكن مقيما بمكة وما في حكمها فالج والعمر هذه المواقيت ذو الحليفة لاهل المدينة ومن وراة ما هو في ضم الحام الملهمة وفتح الايام والفاء تصغير حليقة ما لبني حشم باليمن والشين المحبة وهو أحد المواقيت من مكة على عشر أو تسع مراحل منها ومن المدينة على سبعة أو تسعة أو أربعة أميال ويسمى مسجد بمسجد الشجرة وقد سبوا بها بقية سمونها العوامير على زعمه أنه قائل باليمن وهذه النسبة اليه غير معروفة ولا يرى بها جبر ولا غيره كما تقع الجبلية والحليقة لاهل الشام ومصر وأهل المغرب ومن وراة منهم من أهل الاندلس وكذا الروم والتكر وروهي ضم اليهم واسكان الحاء الملهمة والفاء فخر بن بيت مكة والمدينة على نحو خمس مراحل من مكة وغنائم من المدينة وصحت تلك لان السبل أجفها قال بعض وهذا لا يصح لان النبي صلى الله عليه وسلم جعلها تلك في زمانه وانما أجفها السبل ستة غنائم من الهجرة قال آخر والظاهر ان هذا انحاف قبل هذا ويبلغ لاهل اليمن والهند وهو بفتح المثناة القصية والادام الاولى والثانية وينتهي عليهم ساكنة وآخر ميم ويقال للمهمزة قبل الياء ابن عبد السلام وهو الاصل ويقال مرمهم راي من بدل الالامين جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة وقرن لاهل نجد البين ونجما جازا ويقال قرن المنازل بفتح القاف يسكون الراء وهي تلقى بمكة على مرحلتين منها قالوا وهي أقرب المواقيت لمكة وذات عرق لاهل العراق وفارس وغيرها ومن المشرق ومن وراةهم وهو بكسر العين قرية خرجت على مرحلتين من مكة يقال ان بناءه تحول الى جهة مكة فيضري القرية بقعدة عن الشافعي من علاماته المقار القعدة (ص) ومسكن دونها (ش) يعني ان من مسكنه بين مكة والمواقيت ميقانه منزله والاقل ان يحرم من الاصل كمن داره أو المسجد أو أخير اجرامه منه كأتخير الميقات في لزومه العلم كما في ومسكن بالتونين ودوناه مسكنه ميقاني الفتح في محل رفع لانه طرف غير مشرف لا بالاضافة وقوله دونها أي لجهة مكة بأن يكون الميقات خلف مسكنه لا الى جهة الغائب

الى ظرف الخ) قيل لقوله من أي حرفه أن هذا التعليل لا ينبغ البناء على التعليل ينتج الصبح على الطريقة ولفظ غير بعض الشرايع قوله منصوب على الطريقة (قوله لا الى جهة التائب) معطوف على قوله أي لجهة الخلف التي هي جهة الاقطار لجهة مكة ولو قال لا الى جهة الاقطار لكان أوضح

(قوله وخيث حاذى واحدا أومر) وشمل كلامه المكي اذا خرج الى الواضعاته ثم عاد اليها بدسكاف عيقات أو ساءه فان تعدد ما قدم وليس كالمصري يمر بالخليفة يجوز تأخيرها بقية فصر على المكي تأخير الاحرام لكثرة تلايد خلاها للاحرام ارادته النسك (قوله لغير متصرف) أي يقع فعلا ومفعولا وغير ذلك والصحيح ان حيث لا يخرج عن الطريقة فيقدره عامل والتقيد وان يمر حيث حاذى الخ (قوله الذي حاذى فيه) أي حلت من بعد عيقاته أو ساءته أو ساءت من أهلك من أهل أوامر كل من أهلها ألم لا (قوله اذا حاذى المقات الخ) فيه إشارة الى أن قول المصنف لو يمر بمالقة على قوله حاذى واحدا فقط كآله الزرقاني (قوله عذاب) بفتح العين وبعد هاء ثم ذال هجاء ثم ألف ثم هاء كذا في بعض التقاريف وفي خط الشارح رجه الله بعد ان يكون بعد الألف وليس فوقه انا لفظة ولكن في البدر بالذال المهملة فقال عذاب هجاء (قوله ساءه بالتفصيل سند) (٣٠ ٣١) مقتضى كلامه جمع منهن ابن عرقان المتعدد

كلامه سندوه وتقيده بصير القلزم وهو من ناحية صريح حيث يحاذى الخفة فيص عليه الاحرام منه فان ترك الاحرام منه الى البرزاه الهدي وأما بصير عذاب وهو من ناحية العين والهند فلا يترجم الاحرام منه بمحاذاته المقات أي التي هو الخفة لأن فيه خوفا ونظرا من أن ترده الرج بخلاف الاول قلس مثله ولا هدى عليه بتأخير الاحرام الى البرزاه الهدي فله الخطاب (قوله من لهم) في خبر الصبي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذا الطلعة ولاهل الشام الخفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن فلم يقله لهم ولبن أن علي بن من غير أهلهم من أباد الحج والعمره ومن كان دون ذلك فن حبث أنشأ حتى أهل مكة من مكة قال القاضي كذا جاءت الروايات في الصبي وغيرهما عند أكثر الرواة يعني بالثاني في لهن ووقع

الى مكة (ص) وحيث حاذى واحدا أومر (ش) مدخول الواو معطوف على المتدا وهو من قوله ذوالا الخليفة وهذا بناء على انها ظرف متصرف كأي قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فانها مفعول وقوله حاذى أي ساءت والمعنى ان سكان الاحرام ذوالا الخليفة الخ والمكان الذي حاذى فيه واحد من هذه المواضع أومر به ولا يلزمه ان يذهب الى المسقات الا ان يكون منزلة قريبه فالاولى أن تأتي المسقات فيصر منه (ص) ولو يمر (ش) يعني أن من سافر في البصر فانه يحرم اذا حاذى المسقات ولا يؤثر الى البرزاه الهدي لو كان بصير القلزم أو بصير عذاب على ظاهر المذهب خلافاً للتفصيل سند ولما أوجب الجهور احرام من من يصر ميقاته منه عموما لقوله صلى الله عليه وسلم من لهن ولبن أن علي بن من غير أهلهم واستثنى أهل للذهب من ميقاته الخفة يمر بنى الخليفة فلا يجب احرامه منها لمروره على ميقاته بعد أشار بذلك بقوله (ص) الا كالمصري يمر بنى الخليفة (ش) يعني أنه اذا كان ميقاته بين يديه كالشامي والغري والمصري فانه اذا مر بنى الخليفة فالأفضل له ان يمر منه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم منه ويجوز ان يترجم احرامه الى ميقاته التي هو الخفة والسما أشار بقوله (فهو أولى) وبعبارة أخرى وانما اخص المصري وشبهه بذلك لانه يمر بمقاته أو يحاذيه ولهذا اذا لم يرد أن يمر به لأن محاذيه فانه يجب عليه الاحرام من الخليفة كما يجب احرام القضي والعراق واليمن وسائر أهل البلدان سوى المصري والغري والشامي اذا مر بالخليفة ان يصر منها اذا لم يتعد منها الى ميقاته لهم (ص) وان لم يصر رجى رفعه (ش) مبالغة في قوله فهو أولى أي واحرام المصري وشبهه من الخليفة أو من الأخير وان كانا من نفسا من رجى رفعه عند الوصول الى الخفة ولا تؤثر رجاءا تنقل لأن الاحرام عند الخليفة أفضل اجابا لانها شيم في العبادة أي ما قبل الخفة فلا يترك غسلها يفضل تقديم احرامها من ميقاته عليه الصلاة والسلام (ص) كاحرامه أوله (ش) يعني انه يتبدل بالاحرام من أي ميقاته أن يصر من أوله ولا يؤثره لا خروا من المبادر لقطاعه أولى وكذلك الأفضل له جلا احرام رجلا أو امرأته لانه شيمه كظم ظفر ويحلق شعر ما دون فيه الى هذا أشار بقوله (وإذ لا شيمه) أي ما عدا الرأس فان الأفضل بقائه شيمه في الحج ابن بشير ويبيده بصنع أو غاسول ليتصل

في بعض روايات الصبي عن لهم يعني بالتد كروا رواه أو دواو غيره وهو الوجه لأن ضميره أهل هذا المواضع والاقطار المذكور متوفى المدة والشام واليمن وتجد أي هذا المواضع لهذه الاقطار والمراد لاهلها تخفيف المنافع وأقيم المنافع اليه مقامه (قوله فهو أولى) الاولى الزوال ان قوله الا كالمصري معناه لا يجب الاحرام عليه وما رواه ذلك فالحكم في آخره بقوله وهو أولى (قوله رجاءا تنقل الخ) فيه ان الحائض تنقل غسل الاحرام فلا حسن أن يقول ولا تؤثر رجاءا أن ترك ركعتي الاحرام الخ الآن يقال أراد الغسل الواجب لأنه أقوى (قوله من أي ميقاته) أي اذا الخليفة فان الأفضل الاحرام من مسجد هاء أو ثمانية لاهل أوله بخلاف غيره قال صحيح ويخل في أولة الاحرام من رابع على ما حكاه المتوفى ويحتمل عدم دخوله للاختلاف فيه (قوله كظم ظفر) أي واكتناه وادهاه بغير مطيب (قوله ويبيده بصنع) قد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ به العسل كأي أي دواو قال الحافظ ابن حجر ويؤيد في سائر أبي داود وعملتين انتهى قال في القاموس العسل صفع العرق بالضم شجر العضاة بالكسر أعظم شجر

وشجرة شوك (قوله والوخ) عطف تفسير (قوله والقشف) كذا في قال في المصباح قشف الرجل قشفان باب تعجب لم تعهد
التطاعة انتهى والحاصل أن المارحمة أو أحد فلو أخر الوخ بعد الدرن والقشف لكان أحسن لأجل أن يصير عطف تفسيره لأنه أظهر من
الدرن والقشف فتأمل (قوله ولفظه واسع) في العبارة تذف والتقدير كاتقدم في قول المصنف ولفظه واسع وقوله لكن الأفضل
الحج استدراك على قوة ولفظه واسع في حد ذاته (٣٠٤) أي يقطع النظر عن ذكره هنا أي أن قول المصنف فيما تقدم ولفظه واسع

ربما يفهم منه التساوي لكن
الاولى ترك اللفظ مدفوعاً بأضائي
كفلقنا في الحج الآن الكلام فيه
ركعتين جهة أنه أولاً جعل الصلاة
مشبهاً بها والحج مشبهاً بالوخ في الآخر
العكس فتدبر (قوله إلى أربعة
أقسام) هي خمسة لأربعة (قوله
ترتيب الحج) الاولى تقسيم دل
ترتيب (قوله ومفهوم كلام المؤلف
الحج) هذا لا يناسب من الشارح
لأن المصنف سباني يفسد في
مفهوم المارحمة إذا كان كذلك فلا
يقال ومفهوم الحج وقوله وفي كلام
ابن عرفتم ما يفيد تسامياً ما يفيد
قوته في كلامه (قوله أو كان كعبد
في الحقيقة المصطوف هو ما أفاده
أو لا بقوله أو أراد ما كان كعبد
(قوله ما هو) دل هو الشرط والجزء
أو هما وهو الراجح وفي ذلك تغلغلان
التخالف المذكور فيما إذا كان
اسم الشرط هو الميتة وهما ليس
كذلك ألهما شيئاً عبد الله (قوله
الاصرورة والمستطيع الحج) وهما
فحين أحرم في أشهر الحج والأفلا
دم عليه اتفاقاً وهما كاجلعت فحين
أحرم بعد تعدد البيقات حلالا
فحين شبلون تأوله على أن
الاصرورة يلزمه الدم وتأوله الشيخ
ابن أبي زيد على أن الاصرورة وقع
سوله وأنه لا يلزمه الدم إلا إذا

بعضه بعض ويقول دونه والشعث الدرن والوخ والقشف (ص) وترك اللفظ به (ش) أي
بالأحرام أي والأفضل ترك اللفظ بأحرام ما يحرم به والاقتصار على النية كالأحرام الصلاة كما
تقدم ولفظه واسع لكن الأفضل ترك اللفظ بما يشاؤ ولا أنهي الكلام على البيقات وأعله شرع
في تقسيم الملتزمين وجوباً لأحرام وعدمه إلى أربعة أقسام لأن المارحمة بالبيقات أماناً أن يكون
مرئياً لمكة أو لا والمراد بها أماناً أن تردد أو لا وعلى كل حال أماناً أن يكون مخاطباً بالحج أو لا وهو
ترتيب مدح لم يسبق به أشار إلى ذلك بقوله (ص) والمارحمة بأن لم يرد مكة أو كعبد فلا أحرام عليه
ولا دم وإن أجاز (ش) يعني أن من حر بالبيقات غير مبدعة بأن كانت حاجته دونها أو في جهة
أخرى أي وهو ممن يلزمه الأحرام أن تواردها أو أراد هالاً أنه ممن لا يخاطب بالحج أو ممن
لا يصح منه كعبد وجارية وصبي ومجنون ومعنى عليه وكافر فلا أحرام عليه في هذا الوجه وكما
ولاد لم يواز البيقات حلالاً وان أحرم واحد منهم بفرض أو أفضل بعد المجاوزة حلالاً بأن بداه
المخول لمكة بعد مجاوزة البيقات أو أذن لعبده والصبي أو عتق العبد أو بلغ الصبي أو أفاق
المجنون أو المغمى عليه أو أسلم الكافر لأنهم جاوزوا البيقات قبل توجه الحج عليهم ومفهوم كلام
المؤلف أن من أراد دخول مكة ممن يلزمه الأحرام وتركه كان عليه الدم وإن لم يقصد التسك
وفي كلام ابن عرفتم ما يفيد ذلك وقوله أو كعبد قال في المصطوف محذوف حذف العامل وأبقى
معموله أي أو كان كعبده وهو مصطوف على لم يرد وقوله فلا أحرام عليه جواب إن قرنه بالناهية
لكونه جهة اسمية انتهى وعليه فيختلف في خبر الميتة وهو قوله والمارحمة وهو قوله ولاد
عطف عليه وقوله وإن أحرم مبالغة في ولاد كما هو ظاهر (ص) إلا الصرورة والمستطيع
فتأويلان (ش) هذا راجع للبالغ عليه فعمل اختلاف فحين أحرم بعد البيقات وقد كان حال
مروره غير مخاطب لعدم إرادته دخول مكة وهو صرورة والمستطيع فإن اتفق واحد
من هذين فلا دم عليه قطعاً على ما لعبد الحق والتأويل بعدم لزوم إقامته نظر إلى حال مروره
والثاني القائل بالزوم نظر إلى أنه باحرامه صابرة إلى حال المرور إذ تبين به أنه كان يريد
دخول مكة أو التسك حال المرور بالبيقات (ص) ومن هذا ان تردد أو عاذه لاهل أمر في ذلك
(ش) هذا مفهوم قوة سابقاً أن لم يرد مكة وإنما أتى به مع أنه مفهوم شرط لأن فيه تفصيلاً
والعنى أن من تردد إلى مكة كالتسكين بالغواصك والطعام والحطب أو طالعك من قريب
بعد أن خرج منها لا يرد العود لا من طافه عن السفر أو يرد العود ويرجع من مكان قريب
ولم يقسم فيه كثيراً فإنه لا أحرام عليه ولاد وإن أحرم وهذا لا يخالف ما ذكره الفخري
من استحباب الأحرام للتردد في أول مرة فقوله كسفت أي كلالاً الذي لا يريدها فإنه لا أحرام
عليه ولاد وإن أحرم وأتطهر يدخل في التسيب والاشارة وقوله في التي قبلها إلا الصرورة
المستطيع فتأويلان يتوقف على نقل يساعده لكنه لازم تأويل ابن شبلون لانه إذا

جاء البيقات وهو من الحج وقول أبي محمد هو الصواب (قوله عليه) الاولى حذف عليه (قوله فان) أوجب
انتق واحد من هذين أي هذه الصفة أي جنس الصفة المتحقق في أحمرين وهما الصرورة والمستطاعة (قوله القائل بالزوم الحج) هنا
التحليل جاز في غير الصرورة (قوله أو طالعك من قريب) أطافه كثيراً (قوله ولم يقسم فيه كثيراً) أمال أطافه كثيراً فاعطيه الأحرام
والحاصل أماناً بعد حرمه مطلقاً أو من غير أن يخرج لا يرد العود فلا أحرام عليه مطلقاً أو أقام في ذلك الموضع كثيراً أو لا (قوله
وهذا لا يخالف الحج) المشارة مفقون ما تقدم من أن المتردد بالفعل لا أحرام عليه (قوله لازم تأويل ابن شبلون الحج) أي الذي هو

أحدنا وبين المشار لهم يقول المصنف إلا الضرورة المستطیع فتأويلان الذي هو الثاني منهما (قوله أي لا امر عاقله كفتنة ونحوها أي وعاد عن قرب الخ) هذا كره الحطاب التي تخرج على أن لا يعود وحاصل ما أفادنا الحطاب أن ما يرجع عن بعد يرجع بإمرام مطلقا أقام كثيرا إلا أراد العود لا يرجع لامر عاقله عن السرقة إلا فهذه ثانية وأما إذا يرجع عن قرب فإن كان يريد العود فيرجع بغير إمرام حيث لم يمت كثيرا سواء يرجع لامر عاقله عن السرقة إلا وأما أقام كثيرا فيرجع بإمرام مطلقا أي سواء يرجع لامر عاقله عن السرقة إلا فهذه أربعة وأما أن كل لا يريد العود فلهان يرجع لامر عاقله عن السرقة فيرجع بغير إمرام أقام كثيرا إلا وأما أن عاد لأنه عاد رأى في ترك السرقة أنه يرجع بإمرام أقام كثيرا إلا قال الحطاب ببيان أفادنا قلنا ويلحق بهذا في جواز الفحول بغير إمرام من دخل القتل بوجه ما ترك كذا كره المصنف في مناسكه وقد كرم غيره ويلحق بما ينشأ على ما قاله صاحب الطراز من كل عاقل من سلطان ولا يمكنه أن يظهر أو أن يفتن من جور بل يفتنه وجه قال فهذا الأيكراه (٣٠٥) دخولها لاختلاف ظاهر المذهب لأن ذلك

أوجب الدم على الصلوة التي لم يرد بها فإثره الذي يدها فحقه وأعدله لا يرى إلا امره عاقه
كفنته ونحوها أي ويعد عن قرب وأما إن عاد لم يدها فإثره في تركه السفر فانه لا يدخل مكة
الأحمر ما يقيد قوة الأمر عدا تركها بأن يرجع عن قرب قاله ح وانظر هذا لقرب من
البعد وحاصل المسئلة في شرحنا الكبير (ص) والأوجب الأحرام وأسأله تاركه ولا دم إن لم
يقصد نسكا (ش) يعني إن مر بدمكة أن لم يكن من التردد بين الهال والعمى عرض له أمر
أعاده الهال أراد ما لم يفتحه من تجارته وأونسك ولا تهايل لم يفتحه إذا مر بعقبت من المواقف
وبب عليه الأحرام منه ولا يجوز له دخول مكة بغير أحرام لأن من خصائصه عليه
الصلوات والسلام فإن جاوز الميقات بلا أحرام منه فقد أسلف لادم عليه الآن تصدنا كالأقوت
مجاوزه فظاهره ولو قصد التسكك به فذلك وأمر من الطريق أو من مكة وهو كذلك على
مذهب المدونة قاله بعض وقيل بالدم مطلقا وقيل غير ذلك ثم إن قوله وأسأله تاركه أي أم
ولا يفتي عنه قوله وجب لأن الوجوب قد يستعمل في التاكيد كقوله الوتر واجب والأذان
واجب أي متى كذا فإني أتأب على فعله ويصحب على تركه فلما كان قوله وجب لا يلزم
أن يستعمل فيما يعاقب على تركه بل يستعمل أيضا في التاكيد كصريحه فقال وأسأله تاركه أي
أم (ص) والأرجح وإن شافوها ولا دم ولو علم ما لم يقصفو تاكلهم (ش) هذا يخرج
من قوله إن يقصد نسكا أي وأما إن قصد مر بدمكة أحدا التسكين أي الحج أو العمر ولم
يكن متوددا وتعدى الميقات جاهلا به أو علمه ولم يجر منه فانه يلزم أن يرجع إليهم بجرم
منه ولو دخل مكة ما لم يجرم وأولى لو شافها أي قاربها ولا دم عليه في رجوعه إلى الميقات لأنه
لما رجع إليه وأمر منه فكأنه أمر منه استداره ولو علم أنه لا يجره أنه أن يتعدى الميقات
بلا أحرام ويجعل رجوعه ما لم يقبل على ثلثه أنه إذا رجع بقوته الحج أو الفاقة لا يجبرها
والأحمر من موضعه الذي هو بولا يرجع عليه الهدى لأن حظورات الأحرام تتباح
بالاعتذار بالهدى والقوات والقوت يعني واحد ما في قوة ما لم يقصفو تاكلهم بدمكة
متعلقة بجمع أي يرجع للميقات إن جاوز ذلك إلا لم يرد لأحد التسكين أو لدخول مكة

الحج) لا يناسب هذا التماس أن يقولوا علم أن ما قلناه المصنف من أنه لا دم إذا لم يقصد نكاح أي أو القرص أنه لا يدخل مكة غير ما قلناه
 ابن عرفة لا ينفذان عرفه أن قصد دخول مكة قصد أحد التمكن وقد تقدم هذا القصارح في قوله ومفهوم كلام المؤلف أن من أراد
 دخول مكة بمن يذمه الأحرار مرة كان عليه الدم وإن لم يقصد التمسك وفي كلام ابن عرفة ما يفيد ذلك فخلاصته أن كلام المصنف
 ضعيف والمحقق كلام ابن عرفة موصى عجم التابع له شارحا وعب وشب في كون مضافان عرفه ما ذكر (قوله واعترض الحج) وجه
 الاعتراض أن تعليق الحكم بمقتضى يؤذن بالحكمة أي يجب الدم لرجوعه (قوله كحرم) أي من حيث إجماله أو على تقدير مضاف أي
 إجماله محرم (قوله ولو أفسد) قال حج ليست هذا للفرق لأن هذا الحكم متعلق عليه نعم الخلاف فيما إذا كانت (قوله وموصوتم الحج) فأد
 أنه مرتبط بن جواز المقات وأمر وليس (٣٠٦) المراد ظاهر العبارة من أمته متعلق بالراجع وليس كذلك (قوله لرجوعه إلى عرفه) أي

مدة كونه لم يحجر رجوعه للمقات فو بالأمور من مكاهه عليه هدى (ص) كراجع
 بعد إجماله (ش) التسمية في وجوب الدم والمضى أن من جاز المقات وهو جلال ثم أحرماه
 يذمه الدم ولا يسقط عنه رجوعه إلى المقات لرتبه في ذمته لأن الدم لا يجب لحاوزه المقات
 بأنظر ادعاءنا وجب لأحراره بعد المقات وهو لا يشترط على إزالته واعترض بعض كلام المؤلف
 بأن يظهر أن الموجب للدم رجوعه وانعلاهم إجماله بعد المقات وأشار بعضهم بأن بيان
 في الكلام حذف أي كحرم بعد المقات رجوع المبعدا إجماله وانما حال المؤلف كراجع بعد
 إجماله لأن غير الرجوع أولى (ص) ولو أفسد لأفان (ش) هذا ما يقع في لزوم الدم وموصوتم
 أنه ساوز المقات وهو جلال ثم أحرماه بالحج ثم أفسد بجماع مثلاً فإنه يذمه الدم وهو بان على
 عمل جهة من ادعاءه فله من جبراته بالدم قلناه أو عرمان لأنه لما نسب في إفساد العبادات من
 التصدي فيما إلا بما في صفاتها لم تنفذ وجوب جبران خلفها بالدم أمّا إذا تعدى المقات ثم أحرماه
 ثم أحرماه بالحج فإنه لا يذمه دم رجوعه إلى عمل عمره فكذا أنه تعدى للمقات غير مريد العمرة ثم
 أحرماه أفسد ما قبله بحج لعمرة ولم يتسبب في فواته فقد سقط عنه تمام العبادة التي قصدها ترك
 المقات وأقبلت لتغيرها ولا فائدت في جبران عبادة فقد علمت من أصلها إلا لا بمن قضاه على
 التكليف (تسمية) تكلم المؤلف على سقوط دم التصدي في القوات بشرطه ولزومه في الفساد
 ولم يقدم أن الأحرار مكن في التمكن نكحاً ما يعتقد به فقال (ص) وانما يعتقد بالنية وأن
 خلفها قلناه ولا دم (ش) يعني أن الأحرار لا يعتقد إلا بالنية مع قول أو فعل تعلقاتها وأن خالف
 لفظه عقد العبرة بالنية لا باللفظ فلو لم يخرج مفرداً لفظ فقط بالقرآن أو بالتعم لم يضره
 ذلك والعبرة بالنية ولا دم عليه لهذه الخلفه حيث قلناه مع ما يفسد دم ولو أراد العمرة أو القرآن
 فقط بالحج فقط ظلمت برما فهو العبرة والقرآن وحيداً يترتب على ذلك مقتضاهما للحصر
 مصبه قوله مع قول أو فعل تعلقاته كالمواضع عن تنقل الحصر بالآخر والضمير في يعتقد
 راجع للأحرار لا للحج لئلا يكون ما كتبت من العبرة كالتسليم لقوله (وأن بجماع) مرتبط
 بقوله وانما يعتقد بالنية لا بشروط ولا دم أي وانما يعتقد بالنية وأن مع جماع ويكون فاسداً لا يجب
 أعماله فان قيل ما الفرق بين هذا وبين الصوم فإنهم جعلوا التزاع عند طلوع الفجر غير
 مضر فالجواب أن ما كان عكس التزاع والإجماع يفسد لم يتغيره إلا إجماعه بخلاف الصوم
 ولا يقال فعل الوطه فيه اختياراً لا تقول الأصل بطلانها ليل يجوز ذلك ثم لا يمكن إجماع مع

فلا بد من سقوط الدم من كونه بفعل
 يفعل عرفه فلو بقي على إجماله لما قبل
 فعله الدم لأنه حينئذ يفتقر لمن لم
 يفعله (قوله فقد انقلب بحج لعمرة)
 فهو بمنزلة من لم يحرم أصلاً الحاصل
 أن قوله فقد انقلب بحج الحج في قوة
 تعليلين أحدهما الأول أنه لما انقلب
 بحج لعمرة صار بمنزلة من لم يقصد
 نكاحاً ثم بداهة العمرة فلا دم عليه
 وحاصل الثاني أنه لم يتسبب في
 القوات حتى يكون كالقصد في يذمه
 الدم وقوله أو لا غير مريد العمرة
 الأولى أن يقول غير مريد نكاحاً أي
 ثم بداهة الأحرار بالعمرة فيكون
 حاصله أنه ترك ذلك كالتعليلين بعد
 أن ذكر واحداً فقط وهذا التفسير
 ساوت عبارة عبارة عن حيث
 قال لأن بطلانها صارت بمنزلة من لم يحرم
 أصلاً ولا ندم بتسميته انتهى
 (قوله بشرطه) أي بشرطه الذي
 قلناه وهو كونه بفعل يفعل عمرة
 وإن كان المصنف لم يتكلم على
 الشرط لأن كلامه عام (قوله ذكر
 ما يتعده) أي ما يصدق بمن تحقق
 السبب بالسبب وهذا ما يصدق
 عرفه حيث قال صفة حكمة فوجب
 لموصوفه لموصوفه فدللت الوطه
 مطلقاً والقله التفت والطيب

وليس ذلك كور الخط والسيل غير ضرورة لا يخل بما جتمع وعلم نقضه بأحرار الصلوات مرة الاعتكاف واضع انتهى قول
 (قوله فقط) ظاهره أنه لو قصد يضر وفي عب وان خلفها لفظه عند لقوته (قوله فاحصر مصبه الحج) فترجع على قوله يعني أن الأحرار
 لا يعتقد إلا بالنية مع قول الحج (قوله لو مع جماع) والظاهر أنه يجب عليه التزاع كأي الصوم ولم يرض نص عليه قلنا الخطاب (قوله فأن
 قيل ما الفرق) هذا السؤال لا رد إلا الواحد الموضوع مع ما يختلف لأن مقتضى المصنف أن عرف في حالة إجماع ومقتضى الصوم حالة التزاع وقوله
 بخلاف الصوم أي فلا عكس التزاع والنية بعد كون الفجر طلع (قوله ولو يقال فعل الوطه الحج) حاصله أنه يقول الباحث أن كان
 لا يمكن التزاع والنية بعد مفهوم معذور من تلك الحسية إلا أنه غير معذور من حيثية أخرى وهي فعل الوطه واختياراً (قوله لا تقول الحج)

خالص الجواب أنه أفعالها وأخذ هذا الفعل الاختصاصي لكونه أوقع في الليل والأصل بقاء الليل (قوله هو بهذا التقدير) أي وهو أن
 مصداق الحصر قوله هو بلي وأفعال حاصل الكلام أن غازی باعتراض على المصنف أنه سلم هذا التصرع أعني قوله وان يجامع مع أنه
 يقول لا ينقد بغير النسبة انتهى كلامه إذا علمت ذلك فقول شارحنا كلامه على الطر بقية المرحومة أي في قوله وان يجامع مع أنه
 يقول بغيره مع قول أو فصل الخ وحاصل الجواب أن مصداق الحصر قوله هو بلي وأفعال على الطر بقية المرحومة أي في قوله وان يجامع مع أنه
 كالنسبة بأن يشيروا بلي وهو بجمع أو مع فعل كان يكون في محضه وهو سائر متوجه إلى مكة فتشوي الأحرار في حالة الجماع وغير متوجه
 وإذا تأملت تجد هذا التفسير ضرورة المصنف لا غير فإن غازی التفت إلى قوله وان يجامع ويظهر لكون قول المصنف مع قول أو فصل
 مصداق الحصر (قوله حين الأحرار) ظرف لمقوله بجمع أي وجمع بالفعل كذا في لسان العرب في أن يجامع حين الأحرار أي في
 قبل الفحول فيه أنه يحدث نسبة الأحرار حال الجماع لأنه لا ينقد كما في طر التلقين هذا قضية ما أورد عب من السؤال والجواب
 وبأن (قوله فان الأحرار لا ينقد) أي لم يكن عليه من أفعال الحج والعمره ولا من أوزام الأحرار مما شئ انتهى فلان قلت قد قارن المانع
 الأحرار في المستثنى فلم أتفق في الأول دون الأخرى قلت كان نسبة الفحول على المقارنة مع وجود الفعل عند استصحابه شبه أشد
 من حصول المقارنة بالفعل من غير نسبة دخولها ما جمعت فيما لا ينقد (٣٠٧) شيان نسبة الأحرار في الجماع قبل دخوله

قضية الأحرار وقته وأولى منه
 أن يشيروا أن لا يجرم الأحرار بالجماع
 والحق أن قوله حين الأحرار ظرف
 لقوله في فلام وقع فسر عب
 ونص الخطاب قال في طر التلقين
 وشرطه أن تقاد الأحرار أن
 لا يشيروا عند الدخول فيه وطأ
 أو أن لا يفعل في ذلك مع إجماعه لم
 ينقد انتهى (قوله في التفسير) في
 عائلي الأحرار) ساء في رد في
 العبارة لا نسبة (قوله) لكن قال
 صاحب التلقين وهو القاضي عبد
 الوهيد والتلقين كتاب في الفقه
 صغير (قوله) وصاحب العلم بكسر
 اللام للذي روى على مسلم (قوله
 وصاحب التلقين) شرح للموطأ
 لابن العربي وما قاله هؤلاء الجماعة

قول بأن يجامع وهو بلي أو فعل بأن يجامع على دابته وهي متوجهة وهو بلي وبهذا ينفع
 اعتراض ابن غازی أن المؤلف في كلامه على الطر بقية المرحومة وهي انعقاد الأحرار بغير النسبة
 وجلسا كلام المؤلف على أنه أحرار وهو بجمع احترازاً عما لو شئ حين الأحرار أن يجامع فإن
 الأحرار لا ينقد انظر ح (ص) مع قول أو فصل تعلقه (ش) أي أن لا ينقد بالنسبة حال اقترابها
 بقول كالنسبة والتعليق أو فصل كالنسبة والتقليد والاشعار فالصغير في جماع الأحرار
 فقوله مع الخ حال من النسبة أي لا يجرم هذا عند التضييق وإن يشيروا بن شاس قالوا وهو المنصوص
 وقال في منسكه على المشهور لكن قال صاحب التلقين وصاحب العلم وسند صاحب التلقين
 أن النسبة كافية في انعقاد وهو ظاهر المدونة وبعبارة أخرى عقوله مع قول أو فصل الخ يتعلق
 بالنسبة وإن لم تكن منه الفصل بين المصدر ومعمولة بأجناسي أنهم يتوسعون في الظروف
 ما لا يتوسعون في غيرها والضمير في يرجع للحج والعمره متقدمة عليه أو لتسلك الأحرار لأن
 الفعل والقول لا يتعلقان بالأحرار أي لا يمتنع أن لا ينقد الأحرار وطابق النسبة بقوله تعلقه مع أن
 العطف باو واحترق بمن غير المتعلق بالأحرار كالبيع ونحوه (ص) بين أو أجمعهم صرفه لم
 والقياس لقران (ش) يعني أنه إذا أحرارهم مطلقاً لم يجوز ويصح بصغيري التضييق ويندبه أن
 يصرفه للحج والقياس أن يصرفه لقران لأنه أحوط لاشتماله على النسكين وأما الذين ما أحرار
 بمن حج أو قران أو عرقه فيفعل على ما بينه قوله بين الخ حال وهو على إضمار قد والواو جمعاً أي
 والحال أنه قدين أو أجمعهم أي حاله كونه بين أو أجمعهم أي حاله كونه مميئناً ومهملاً لكن صورة

هو المحدث (قوله متعلق بالنسبة) فيه تسامح لم يتعلق بصغيري تقدرة كانه مع الخ كانه مميئناً ولا بقوله حال من النسبة (قوله كالبيع) تخيل
 لقول الذي ليس متعلق ومثال الفعل الذي ليس متعلق كان يجرم وهو يكتب (قوله أو أجمعهم) أي كان يقول أحرارهم وقد لا يفعل شيئاً
 الأبعد التضييق (قوله هو صرفه لم) وجوداً أن طاف قبل التضييق كان في أشهر الحج أو لا يوقع هذا طواف القدم وأما لو جوب صرفه
 لمج لان طواف العمرة ذكر فيها فلا يصلح وقوعه بغيره وهذا وقع بغيره وقدم ليس بركن تخف شأنه ويؤخر سمعاً إلى فاضته وانظر
 لوطاف وسبق قبل التضييق ثم صرفه لمج والذي قلنا ذكر ابن عاتق السبي احتياطاً هكذا أفاد من هذا الخطاب وتأمل قوله ويؤخر سمعاً إلى
 فاضته والذي يظهر أنما كان الذي لا يصح الأبد طواف يشي به التقدم وهذا الطواف لا يشي به التقدم ولكنه لما كان أول طوافه
 جعلوه بغيره طواف القدم فقات محل طواف القدم أخر سمعاً إلى ذلك وهذا تكلف وإقائه على أنه في كلام الخطاب وأما أن يطاف فأن
 كان في أشهر الحج صرفه استحباً وإن لم يكن فيها صرفه لعمركه بذكره صرفه لمج قال الشيخ سالم والم يمكن تعيين ما يجرم من حج أو
 عمرة أوهما سائر طوافي الاحتياط بل مندوباً كما لا يستدل قال بين الخ (قوله مطلقاً) بكسر اللام حال من فعل أحرار (قوله لأنه أحوط) ولو شئ
 الحج من غير نسبة فرض ولا تعلق وانقدوا أنصرف الفرض عند الجماع كان ضرورة فالتسند (قوله على إضمار قد والواو الخ) فيه نظر إذ
 الجماع المانوية المانوية لا ترتبط بالواو ونحوها لا ضرورة ذهباً وتكت (قوله أي حاله الخ) احتياطاً لها لأن أصل الحال أن لا تقترن بالواو
 وقوله أي حاله كونه مميئناً ومهملاً احتياطاً لأن أصل الحال الأفراد

(قوله فالاولى الخ) أى وتكون أو معنى الواو (قوله وقسم الشيء لا يكون قسمه) أى والمصنف جعله قسماً للجمع حيث ظلم
والقاسم للقرآن (قوله هوى الخ) أى وجوا واحتياطاً فان كل احرامه الاول جأاً وقرآنهم بضره ذلك وان كان عزة أرذف الخ
عليها انتهى وقوله أى يحدثه الا نية الخ أى علمت القرآن ان كان الواقع في نفس الامر هو العزم فتكون على هذا التقدير
أرذف الخ على العزم قبل الطواف (قوله وأما بعد وقبل الركوع) لان هذه الصور الثلاث التى يصح فيها الارذاف (قوله وكذا ان
كان احرامه بعد السجى) المناسب وكذا ان كل شك وانما فصلها بذلك الكون ليستمن كلامه مستند ولا يخفى انها مفهومة بالاولوية
قوله تلطف تأخير الحلاق) وجهه ذلك انه لم يتحقق ان ما أحرم به عمره لانه يحتمل أن يكون الخى أحرم به جهاً واذا كان جحافاً لتأخير
في هذا الحاله لانه لم يكن أرذف جحافاً ج (٣٠٨) فالعزم بالاول فلنا غير بالتلطف (قوله ولا يتوقف عليها) أى على نية الخ

التيين لا تتوقف فهمى ضائفة فالاولى انه على حذف همزة التسوية ولفظه سواء والوجه حال أى
سواء بين أى أحرم أى ان الاحرام ينفذ ويستوى في انعقاده التيسين والاهام أى حالة كون
التيسين والاهام مستويين في انعقاده والاولى أن يقول لا أقرد بل الخ لان القرآن لا يغير
الخ لانه قسم منه لان الخ شامل للاقسام الثلاثة وقسم الشيء لا يكون قسمه (ص) وان
نفس قرآن وقوى الخ ويرى منه فقط (ش) مسودتها أنه أحرم بشئ معين ثم نفس ذلك فلم
يدأمر جهمراً وعزة أو قرآن فانه بنوى الخ أى يحدثه الا نية الخ ويصل على القرآن
لا احتياط فيطوف ويسعى ويهذى به فلان ويرأى الخ فقط وأما العزم فلم يرد
منها الاحتمال أنه أحرم أولاً مفرداً بقى بالعزم بذلك ونية الخ جعلها اذا كان الشك في
زمن يصح فيه الارذاف كالموقع قبل الطواف أو في أثناءه أو بعد وقبل الركوع أو ما لو وقع
بعد الركوع أو في أثناء السجى فلا ينوى الخ اذ لا يصح ارداقه على العزم اذ ذلك بل يستمر
على ما هو عليه فاذا فرغ من سعيه أحرم به الخ وكان متمتعاً كان في أشهر الخ وكذلك ان كان
احرامه بعد السجى وينبى أن ينهى احتياطاً للتلطف تأخيراً للاحاق فانه مستند من عقاد التقل
أن نية الخ للرافعة ولا يتوقف عليها عمل الخ بل عمل القرآن لا زمة سواء نوى الخ
أولاً (ص) كشكاً أفرداً وتنع (ش) أى كشكاً هل أحرم بعزمه أو أحرم بهج فانه بنوى
الخ الا أن وصل عمل القرآن ويرأى من الخ فقط لاحتمال أن يكون احرامه أولاً بهج فهو
قضية لاحتمال لانه في الاولى نسي ما أحرم به من كل الوجوه وفي هذه جزم بأنه لم ينو قرآناً وانما
شك في الخ المفرد والعزم للمفرد فقط كان الاولى أن يقول كشكاً أفرداً واعزم لكنه تبع
ان الحاح وهو السجى المحرم بعزمه متمتعاً لان الغالب أن المحرم بعزمه يحرم بعد هاجج (ص)
ولغا غير عليه كالثاني في جنتين أو عشرين (ش) يعنى ان العزم لا يرتفع على الخ اضعفها
وقوته وكذلك لا يرتفع العزم على مثلها وكذلك لا يرتفع الخ على مثله لان المقصود من
الثاني حاصل بالاول وأما ارذاف الخ على العزم فانه يصح لقوته موضعها ولا يحصل منه
ما لا يحصل منها فالسجى بعبية صحت المسئلة الاخيرة ومعنى القول عدم الاتقاد فلما فعل
لازم فلذا يتعين رفع عزمه لم يذكر الحكم بشيء فبما ذكرناه يلقو وهو الكراهة في الجميع فانه

(قوله بل عمل القرآن الخ) أى
وباره من الخ انما تكون اذ اقوى
الخ كافى كـ (قوله هل أحرم
بعزمه) أى فيكون في عبارة
المصنف جواز الاول أى فصل
ما يصير متمتعاً وذلك الفعل هو
الاعتبار (قوله فانه بنوى الخ)
أى وجوا على المذهب كقوله ما كـ
وان القاسم يجعل عـ بـ ذلك
منه واما ان كان فيما تقدم واجبا
وجعل التشبيه في أصل نية الخ
ويحل كونه بنوى الخ حيث كان
يرتفع على العزم فان كان
لا يرتفع كان يكون شكاً بعد
ركوع الطواف فانه لا ينوى الخ
وان نوى لم يعمل بنيت به يصبر
حتى يسعى ثم يحرم به الخ وانظر
حينئذ هل يبرأ من العزم ولا لانه
لم يفعل الطواف على وجه الجزم
ركنيت له ولو شك هل أفرداً وقرن
ثم ادعى على نية القرآن وحده قال
الخصمى ويرأى من الخ فقط لانه
المتقدمة وظاهر كلام الخصمى أنه
يرأى من الخ ومن العزم قوله لان

الشك امر ضعيف فاكفى بذلك حصول العزم في ضمن القرآن وانظر لو شك هل قرن أو نزع أو عزم وانظر
انه يقضى على القرآن أيضاً (قوله ويعمل على القرآن) أى لاحتمال أن يكون احرامه أولاً بعزمه وهو الا قد نوى جهاً وصارنا
(قوله ولغا غير عليه) أى بطل وأما مع فتاوى (قوله كالثاني في جنتين) اجتماعاً أو تعاقباً أى من جنتين ففي أربع لانها ما افراد
أقراناً اجتماعاً أو افراداً (قوله أو عشرين) اجتماعاً أو افراداً لكن ان أرذف احداً ما على الاخرى بالثاني أو ان كانتا على
احداً ما لا يبعثها فهو المصنف سبع وبقى ارذاف الخ على عزمه أو تقاربه وهو صحيح وان اعترض كون الجنتين واجبتين كفرض وندد
أى معين وتلطف وعزم فرض ونظر ع اجتماعاً أو افراداً اذا كانت الصور ولا يزمه قضاء ما يلبى ثم اذا كانا فرضين أو تلطف وعزم وانما اذا
كان احدهما فرضاً أو خرداً فقياساً ما تقدم في الصوم الاجزاء عن واحدته ما هنا ما قلناه لا يلقى قول الشارح في القسمة رابعة لانها
باعتبار ما قسم

(قوله ولم يؤث حاصل لنا) كذا في نسخة والاولى فاعل لتأني لم يؤث الفاعل أي بان يلقى فعله علامة التأنيث وقصته يحصل الاضافة لبيان وقوله لان تأنيته أي تأنيث فاعله (قوله على الشهور) في الموضعين ظاهرا مانا خلافا لباركن في الاشياء أو بعد الفراغ (قوله فهل يجري ذلك هنا لم) حاصله ان قول المصنف ورضه انه لافرق بين أن يكون عرض بعد الفراغ أو في الاشياء ولكن ان كان في الاشياء هل يحصل داخ (اقول) الصواب انه لا يحتاج لنية لتحديد في الحج ومثله العمرة فمما يظهر وذلك لان حاصل ما في المواق ان اذا وقع من الانسان رفض لا يخشون أن يكون ذلك واقعا في حال فعل من الاعمال او لا فاما ان يكن واقعا في حال فعل من الاعمال فلا يضير الرفض ولا يحتاج لنية وأما اذا كان واقعا في حال فعل من الاعمال كالطواف وغیره ففتحاح لنية التجديد ونص المواق ناقلا من التكت فرفض اصراره ليس برفض بمجرى له وهو في مواضع يأتيها فاذا رفض اصراره ثم عاد إلى المواضع التي يخاطب بها ففعلها يحصل لرفضه محكم وأما اذا كان في حين الاعمال التي تجب عليه نوى الرفض وفعلها بغير نية كالطواف وغیره فهو رفض بعد كائن لا كذا انتهى (قوله ويصح) تصريح بمعاملة التزام الان من لوازم الجواز الصحة (قوله ولا يصح) التصريح بعدم الصحة ظاهرا لانه لا يلزم من نفي الجواز عدم الصحة وان كنا الاصل والمذهب الصحة (٣٠٩) كانهما الحاق (قوله زنديق نقل عن المذهب)

(قوله ان همت) وهو شرط في صحة الادراك متعلقا في جميع صورته فان قصدت لم يصح الادراك ولم ينقضاء حرامه ولا فضله عليه فيموجب
 باق على عمره انظر عب (قوله وجوبا) أراد بالوجوب ما توقف عليه صحة العبادة لاشك ان صحة العمرة متوقفة على تقديمها بان
 تأخر فلا تصح وانما قلنا ذلك لما تقدم أن ادراك العمرة على الحج مكروه (قوله ويصير طارزا ويزنه الهدى لكن الحج) كذا في نسخة
 وفي بعض النسخ لا بد لم تكن موجودا في نسخة (قوله ان يقع بعد احرام العمرة) أراد ما عدا صورة الاحرام بهما مترتين مع تقديم
 العمرة وخلافه ان صورة الاحرام بهما مترتين وتقدم العمرة ليحصل فيها قاض وصورة الادراك ما عداها (قوله أو بعد على الحج) الحج
 أراد العمل المشي لها وان لم يكن العمل أن أركناتها لأن أركانها طواف وسعى واحرام (قوله خلافا لاشبه) فخصنا شبهه بشرع في
 الطواف فالت الادراك كما يعلم من كلام (٣١٠) غيره (قوله لكان آيين) أي لشبهه الثلاث المذكورة (قوله وجوبا)

أفضل بعد موثر المؤلف تعريف الافراد لعدم غرضه ولغرض ذلك في القرآن والتعن
 تعرض لغيرهما بقوله (ص) بأن يحرم جميعا وقتها أو يدفعه بطوافها ان همت (ش)
 أشار بهذا الى ان القرآن في كفتين الاولى أن يحرم الحج والعمر معا وباحتمال واحدة بأن يقصد
 القرآن أو التمكن أو بغيره من بقاء تقدم العمرة على نية الحج في همت وجوب بالعرف الحج عليها
 وفي الاولى بخدمتها في التسمية استنباه بالوعكس مع الثانية أن يحرم بهما مترقده غير عرف
 الحج عليها غير تنفي وبغير طارزا ويزنه الهدى لكن في ادراك الحج على العمرة صور جواز
 وكراهة مع همة وكراهة لام همة في الاولى لأن يقع بعد احرام العمرة وقبل أن يعمل من أعمالها
 شيأ أو بعد على شيء وقبل طوافها اتفاقا وبطوافها قبل تمامه عند ان القاصم خلافا لاشبه فلو
 قال المؤلف ولو بطوافها لكان آيين ولكن مشيرا الى الخلاف في الادراك في الطواف (ص)
 وكذا ولا يسي (ش) يعني أنه اذا ادرك الحج في أثناء طواف العمرة الحصة كحل الطواف
 وجوبا على ظاهر المذونة وكان تطوعا لان حكمه من أثناء الحج من مكة والحرم أن لا يقدم عليه
 ولهذا لا يسي عليه بعد هذا الطواف بل بعد الاضاعة فوجوب باقاع السعي بعد طواف واجب
 وهذا الطواف تطوع كما قد علمته وأشار بقوله (ص) بوسند (ش) أي العمرة في الحج فلا يقي
 لها قاض ظاهر يخص بالرد على مذهب أي خيف في إيجابه على القارئ طوافين وسعين انتهى
 ولا يزم الحرم القارئ أن يستحضر عند تأنيته بالاعمال التي يشترك فيها الحج والعمر تأنيها
 لاحرام الحج والعمر بل اذا فرغ طواف القدوم الواجب عليه أجزاء وكذلك السعي وغيره
 بل لم يستحضر العمرة أجزاء كما يأتي فمن طاف امرته بغير وضوء ثم أحرم بالحج أنه يصير طارزا
 (ص) وكذا قبل الركوع (ش) يعني أنه يكرهه أن يردف الحج على العمرة بعد الفراغ من
 طوافها وقبل أن ركع ركعتي الطواف ويصير طارزا وعليه عدم القرآن وركع ركعتي الطواف
 وعله الكراهة كون الوقت مختصا للعمرة وقوله (لا بعده) راجع لقوله أو يدفعه أي فلا يصح
 الادراك والكراهة ناشئة بالاسرى لانه اذا كرما الادراك قبل الركوع فأحرى بعد وفي أثناء
 السعي وبعد السعي (ص) وصح بعد السعي (ش) يعني أن الاحرام يصح بعد السعي للعمرة ولا يجوز
 الاقدام عليه لاستنائه تأخير سحط العمرة أو سقوطه كإكمال (وسم الخلق) للعمرة فيخرج

على ظاهر المذونة وهذا ما ذهب
 اليه الشيخ سالم وهذا هو المعتد
 كما قدم بعض المحققين وواقعه
 ما تقر من أن العبادة الغير الواجبة
 تجب بالشروع ومقابلها قولان قيل
 مندوب وقيل جائز وهذا في العمرة
 العيصية ومقتضى التكليف انه
 يأتي بركعتي الطواف وهو كذلك
 وكذا لو ادرك بعد الطواف وقبل
 الركوع فركعه ويسعى بعد
 الاضاعة (فهو لو كان تطوعا) لانه
 خرج عن كونه للعمرة بادراف
 الحج عليها ولا يطلب من أحرم من
 الحرم بطواف القدوم (قوله فلا
 يبقى لها فصل ظاهر) أي لامن
 طواف وسعى وحلق (قوله ولا يزم
 الحرم للقرآن الحج) أي فلا يستحضر
 الاستحضار المذكور ما ذكره كأفاده
 في ل وقوله أن يستحضر أي في
 مدرسته (قوله بل اذا فرغ طواف
 القدوم الواجب عليه) لا يفتي ان
 طواف القدوم لا اشتراك قبل ان
 الاشتراك انما يظهر فيما هو كرن

وهو السعي وطواف الاضاعة (قوله لم يستشعر) أي بان لم يكن في حاشيته (قوله مختصا للعمرة) كذا
 في نسخة فالأمر معنى اليه (قوله لا بعده) أي وما يأتي في أثناء الركوع فهو بمثابة ما قبل الركوع (قوله راجع لقوله أو يدفعه) أي راجع
 بحسب المعنى أي لا راجع لقوله وكراهة الحج بمحمل بعد أن يكون نحر خيل من مقدمه بعد قوله قبل الركوع والتقدم وكراهة الركوع وضع
 لا بعده ويلى على ذلك قوله وضع أي الاحرام لا الادراك بعد السعي ولا فضله عليه فيما لم يصح أو مضطوف على نظر انهما واضعيا تدعى
 المذكورين الطواف والركوع ولا يرتد بعد ما ذكر من الطواف والركوع وكذا لو ادرك في أثناء السعي ولا دم عليه لانه كالعدم
 وجوب ابتدائه بعد ذلك ان كان ضروريا وسقط ان كان تطوعا (قوله ولا يجوز الاقدام عليه) وبعبارة عب وغيره يصح لانه لا يجوز الاقدام
 عليه الحج وكذا في شرح شب والمتبادر منه الحرمة (قوله لاستنائه تأخير سحط العمرة أو سقوطه) كذا في نسخة ما وادى الى تأخير
 على تقدير أن يكون الخلق الذي يأتي به سجدرة التخليج والعمرة وقوة أو سقوطه أي على تقدير أن يكون في الحج فقط الا أنك خبر
 بأن قول المصنف وأهدى لتأخير سعي الطرف الاول الذي هو قوله لاستنائه تأخير سحط العمرة لا الثاني الذي هو قوله أو سقوطه

فلا يظهر حينئذ قوله كآمال (قوله لوجوب تأخيره) بسبب إجماعه بالحج ولو لم يكن به إجماعه بالحج وبوم عرفته من طويل بل لو اتفق
 معهما في يوم عرفته ثم أحرق قبل حلقها بالحج لم يعلق حتى يصل إلى منى وعليه دم (قوله ثم غنم) ظاهر المصنف أن بعد التمتع مرتبة أخرى
 وهو كذا وهو الإطلاق فأوجه الإجماع أربعة أقوال وقرآن وفتح وإطلاق وهي على هذا الترتيب في الأفضلية كسحر ذلك في
 المناسك فلا حاجة لتكليف جعل ثم غنم من عطف الجبل وظاهر ابن عرفته قول المؤلف أنه يحصل التمتع بأحرامه بالحج بعد العروة وانفسدت
 وهو كذلك بخلاف القرآن والفرق أن أحرامه بالحج في التمتع بعدمضي النسك الفاسد وإناصحه وأما في القرآن فهو في أثناء النسك الفاسد
 فسرى له الفساد فصار كالعدم كما أشار إليه ابن الحاجب (قوله على المشهور) أي خلافاً لقاضي عبد الوهاب والتمس من أن التمتع أفضل
 من القرآن (قوله بعد إيقاع ركن أو بعضه) أي من العروة ولو قبل (٣١١) الحلاق كانت العروة مخصصة أو فاسدة بخلاف

الادراف ولعل الفرق أن أحرامه
 بالحج في التمتع بعدمضي النسك
 الفاسد فلذا صح وأما في القرآن
 فهو في أثناء النسك الفاسد فسرى
 له الفساد فصار كالعدم (قوله لانه
 غنم باسقاط أحد السفرين) أي
 لأنه كان يسافر سفرين
 سفر الحج وسفر العمرة للتمتع
 أسقط عنه أحد السفرين ثم
 لا يخفى أن من أحرم بالحج ثم فرغ
 منه ثم أتى بالعروة صدق عليه
 أنه تمتع بأحد السفرين مع
 أنه ليس بتمتع بالجواب أن علة
 التسمية لا تقتضي التسمية وفي
 عبارة المتصنف فإن قيل لا يصح
 التعليل الأول لأنه لو أحل منها
 في غير أشهر الحج ثم أحرمه من
 عام يلزم عليه أن يكون معتقالاته
 أسقط أحد السفرين مع أنه ليس
 بتمتعاً بإجماع والجواب أنه أعان
 رأي أسقاط أحد السفرين في
 أشهر الحج وكذا على التعليل
 الثاني (قوله وقيل لأنه تمتع من
 عمره بالسوا والطيب) فيه أن كل
 معتر بتمتع حين يحصل منها بالسوا

من جهه ولم يكن قارناً اتفاقاً ولا متمتعاً الآن يحصل من عمرته في أشهر الحج وأهدى لوجوب تأخير
 الحلق الحاصل بإحرام الحج فأولعه فإنه مسمى ونسبته معاً لو قال (وأهدى تأخيرها) أي
 لوجوب تأخيرها وقوله (ولو فعله) مبالغة في التأكيد فلهذا فعلهم غير تأخير وعليه حيث فعله
 هدى ولا يسطر فعله هدى التأخير وعليه فدية أيضاً (ص) ثم غنم بأن يحج بعدها وأن يقرآن
 (ش) أي ثم يلى القرآن في التمتع على المشهور وفتح وهو أن يحج من عامه بعد إيقاع ركن أو
 بعضه في أشهر الحج ولا فرق بين أن يحرم بعد العمرة يحج فقط أو يقرآن ويصبر متعتاً قارناً
 وعليه دمان واحد للتمتع وآخر للقرآن ولو تكرره فعل العمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه
 فهدى واحد يحزته فانه في التوارد وسعى للتمتع متمتعاً لانه تمتع باسقاط أحد السفرين وقيل لانه
 تمتع من عمرته بالسوا والطيب وغير ذلك (ص) وثمة دمه ما عدا فدية مكة أو نوى طوى (ش)
 أي شرط دم القرآن والتمتع أن لا يكون فاعله مع فدية مكة أو ما في حكمها لا لا يقصر المسافر
 حتى يحجز زواله بالاقامة الاستيطان وهو الاقامة فيه عدم الانتقال وقوله (وقت فعلهما)
 أي وقت الإحرام أي القرآن والتمتع والمراد وقت الإحرام بالعروة فمما قلنا كان مع فدية مكة أو ما
 في حكمها وقت الإحرام بهما فلا دم عليه وإن كان غير مقيم وقت الإحرام بهما أو أحدهما
 فعليه دم ولا شك أن الإحرام بالعروة قد يكون مفعلاً على الإحرام بالحج وذلك في التمتع دائماً وفي
 القرآن في بعض مسوره وقد يكون الإحرام بهما قارناً للإحرام بالحج وذلك في بعض صور القرآن
 وقوله (وإن انقطع بها) أي بمكة أو نوى طوى بالصفة في المفهوم والتقدير فلا وجوب الاقامة
 المذكورة بأحد المكينتين سقط الدم وإن من غير أهل لبيل بسبب انقطاعها عن غيرها أو رفض
 سكانه أو بطلان علم الانتقال منها أو الرجوع إليه وأن المؤلف الضمير فيهم مع رجوعه إلى ما ذكر
 باعتبار البقعة وأقردمع رجوعه إلى مكة أو نوى طوى لأن العطف بأو ويصح عدم ملكة
 خاصة تنبها على أن حكمه مع نوى طوى حكم البلد الواحد (ص) أو خرج لحاجة (ش) يعني
 أن من خرج من أهل مكة أو غيرهم من أسوطنها قبل ذلك بأهله أو بغيرهم لحاجة من غزو
 أو تجار أو أمر عرض لسوا طاعتها غابت بغيرها أو قصرت ثم قدم مكة بعمرته في أشهر الحج
 فانه لا يكون متمتعاً ولا دم عليه لأنه ليس على أهل مكة متعة فتقوله خرج عطف على ما في حيزان
 والتقدير فلا دم على من أتى بمكة أو نوى طوى وإن انقطع بها أو خرج منها للحاجة ثم عاد إليها

والطيب والجواب ما تقدم (قوله أو نوى طوى) مثل الطلوع موضع بين الطريق التي يهبط منها إلى حفرة مكة المسماة بالملاذ والطريق
 الأخرى التي جهة الزاهر وتسمى عند أهل مكة بين الجونين وأما التي في القرآن فمضم الطاء وكسر الهاء وقريتهم ما في السبع (قوله وقت
 الإحرام بهما) أي بالقرآن والتمتع أي وقت الإحرام بالعروة فمما قلنا قدم آفاق بعمرته في أشهر الحج ونسبته السكنى ثم حج في عامه
 فانه ليس كالقيل بل يجب عليه دم التمتع على الأصح لأنه لم يكن وقت فعل العمرة من الحاضر (ش) (قوله وإن كان غير مقيم وقت الإحرام
 بهما أو أحدهما) للنسب حلفاً أحدهما يقتصر على قولهم أن كان غير مقيم وقت الإحرام بهما أي بالقرآن والتمتع أي وقت الإحرام
 بأى واحد منهما (قوله وأنت المؤلف الضمير فيهم مع رجوعه إلى ما ذكر باعتبار البقعة) لأجله قلنا لأنه الضمير ما تدعى مكة أو نوى
 طوى ظاهر جمع مؤنث

(قوله وان وجدت منه نية أي الأمانة فقد بدو له عدمها) لا حاجة لذلك لأنه حيث اشترط الأمانة بالفعل فقد عدمها بإزمه الدم ولو نوى الأمانة بدو له عدمها أولا (٣١٣) الآن يقال ان المعنى ولو فرض أن أبا عبيدة أتى الأمانة منزلة الأمانة لانه الأمانة بعضها

الأمانة لأنه بدو له عدم الأمانة فصارت نية كالفهم (قوله أو القارن) أي أوفت القارن الحج أي بان يفوته بمحصر أو مرض (قوله ولتتج من عطف الجمل أي ويشترط لتتج أي لوجوبه مع ما تقدم عدم عوده لبلده أو مشله ولا يشترط ذلك في القرآن (قوله ولو كان مثل أفضه) إشارة إلى أن قوله ولو بالحجاز مبالغة في المثل وأما لو عاد لبلده مطلقاً ومثله بغير الحجاز فلا خلاف فيه (قوله لا عدم العود متلباً ما قبل) أي أن عدم العود متلباً بأقل لا نقول بشرط أي في وجوب الدم أي بحيث اذا عاد لأقل لادم عليه لأنه اذا عاد لأقل بإزمه الدم (قوله أي لا عدم العود متلباً الحج) فنيته أن قول المصنف لا بأقل راجع لقوله عدم عوده لبلده أو مشله فيلزم عليه تكرار بالنظر الأول لأنه فهم من قوله أو مشله أن رجوعه لأقل من بلده لا يكفي ووجه ما لا الشارح أنه مفهوم غير شرط وهو لا يعتبره فلذلك صرح به (قوله ولم يعتبره المؤلف) قلت قد يقال بل اعتبره إذ قد اشترط في الدم الحج من عامه (قوله وفعل بعض ركنها في وقته) يدخل الوقت بغروب الشمس من آخر رمضان (قوله بشرط في وجوب دم التمتع) إشارة إلى أنه هذا الشرط خاص بالتمتع ولا يتأني في القارن لقوله انهم دخل مكة طاروا فطلق بالبيت وسعى بين الصفا والمروة غير أن شعر الحج ثم حج من عامه فعليه دم القرآن ولا يكون طوافه من دخول مكة لعمره لكن لها جميعاً ولا يعمل من واحد دونها

بعمره (ص) لا تقطع بغيرها (ش) يعني أن المكي أو من استوطنها اذا تقطع بغير مكة وفرض سكنها فان حكمه حكم من قدم من غير أهل مكة فيلزمه دم التمتع والقران أما ان لم يرض سكنها فهو قوله أو خرج لحاجة لأن معنى أو خرج لحاجة نية العود وقوله لا تقطع بغيرها أي ثم رجع إليها طاروا ومتنعاً (ص) أو قدم بها نوى الأمانة (ش) يعني أن من قدم بالعمره في أشهر الحج شوى الاستيطان بإزمه الدم لا ليس من الحاضر بل بسبب الحرام لأن أمانته بالفعل معدومة وقت العمرة وان وجدت منه نية ما فقد بدو له رفضها بقوة أو قدم أي التمتع والضمير فيها العمرة أي في أشهر الحج ولا شهر الحج لكن إليه على الأول للابسة أي ملتبساً بعمره وعلى الثاني يعني في أي في أشهر الحج ومعلوم أنه لا يكون متنعاً إلا اذا قدم بعمره أو ما لو قدم بعمره في غير أشهر الحج فلا يكون متنعاً (ص) ونسب إلى أهلين وهل الآن يقيم أحدهما أكثر فيعتبر أو يلا (ش) أي ونسب إلى القران والتمتع لمن له أهل مكة وأهل بعض الأقاليم وهل محل النذب اذا استوت أمانته بهما اذا كانتا قلته بمكة أكثر فلا دم عليه لأنه من أهل المسجد الحرام وان كانت أمانته في غير مكة وما في حكمها أكثر فيصحب عليه الدم لأنه ليس من أهله أو التذبيب مطلق من غير اعتبار بأمانته في أحد الحليين أو يلا (ش) والمذهب ما يزمه ولا قوله ونسب إلى أهلين أي مطلقاً (ص) حج من عامه (ش) أي وشرط دم القران والتمتع حج من عامه فلو حل من عمره في أشهر الحج ثم حج في الحج الأمن قابل أوفت التمتع الحج أو القارن وتحلل بعمره كما هو الأفضل فلا دم فلو بقي القارن على إحرامه لقال لم يسقط عنه الدم (ص) ولتتج عدم عوده لبلده أو مشله ولو بالحجاز لا بأقل (ش) يعني أن ما تقدم من الشرطين السابقين يشترط فيهما القارن والتمتع ويختص بالتمتع بشرط آخر من أن لا يعود إلى بلده أو مشله في البعد عن محل من عمره بمكة فان عاد إلى محل ذلك بعد أن حل من عمره بمكة ودخله محرماً بحج في ذلك العام فإنه لا يلزمه دم التمتع لأنه لم يتبع باسقاط أحد السفرين بخلاف لو رجع لأقل من أفضه أي ببلده فيلزمه الدم لأن رجوعه لما ذكره كعدمه وبخلاف لو أحرم بالحج قبل عوده لبلده أو مشله ثم عاد فعليه الدم لأن سفره لم يكن الحج وحيث رجع إلى مثل أفضه أي ببلده في البعد فلا دم عليه ولو كان مثل أفضه في الحجاز على المشهور خلافاً لأن المواز القائل بعدم سقوط الدم عن أفضه في الحجاز لا بالعود إلى نفس أفضه إلا إلى مشله الآن يخرج عن أرض الحجاز بالكتابة وبأد لأقل بالمال بسقوط المعطوف محذوف أي لا عدم العود متلباً بأقل من بلده أو مشله أي يكون مسافته أقل مما ذكر (تنبيه) قال المؤلف أطلق المتقدمون في هذا الشرط أعني قوله وعدم عوده الحج وقيدوا بوجوبه كان أفضه اذا ذهب وعاد يدرك من عامه وأما من أفتى بركته فأن رجوعه مصر بمنزلة رجوعه لبلده وقوله إن عرفة وغيره انتهى ولم يعتبره المؤلف (ص) وفعل بعض ركنها في وقته (ش) هذا الشرط الرابع على مختص به المتنع أيضاً والمعنى أنه يشترط في وجوب دم التمتع أن يفعل أركان العمرة أو بعضها ولو السعي في أشهر الحج فلو سعى لعمره في رمضان مثلاً أو آخر بعض السعي إلى أن يدخل شوال فكماله فيه ثم حج من عامه فهو متنع ولو حل من عمره في رمضان مثلاً ثم حج من عامه ذلك فلا يكون متنعاً ولا أدى عليه لأنه لم يفعل بعض أركان العمرة في أشهر الحج وذلك شرط في وجوب دم التمتع ووقع الخلق في شوال لا يوجب شيئا لأن الخلق ليس من أركان العمرة (ص) وفي شرط

قوله لا في نسبة الفعل قرأنا لان نسبتهم قرأنا ظاهر من حيث كونه قرن بهم حقيقة أو حكا (قوله اشترط في وجوب العلم) أي لان المصنف قال وشرط دمه علمه فاطمة بحكا أو نسي طوى الخ وأما نسبتهم فتعني الفصل بأن يحج من عامه بعد انقطاع ركن أو بعضه في أشهر الحج (قوله شروط في نسبتهم تنعما) أي والعلم لان ذلك التمتع والظاهر أن غير تلك خلاف تنعما فيما إذا حلف لا يحج تنعما فانفق أنه حج من عامه بعد انقطاع ركن أو بعضه في أشهر الحج واختل شرط من شروط وجوب العلم فان قلنا شروط في وجوب العلم تنعما وان قلنا شروط في نسبتهم تنعما فلا دم عليه (قوله ان يرى العقبة) أي أو طلت وقتها وأطاف طواف الاضحية (قوله فلا اعتراض الحج) أي وذلك لانه اعترض بأن قول المصنف ودم التمتع الخ بأنه مخالف لقوله فيما سألني (٣١٣) وان مات متع فله هدى من رأس ماله ان يرى

العقبة أي فان لم يرم العقبة فلا يلزمه هدى أصلا لان رأس ماله ولان ثلثه وحاصل الجواب أنه لا تخالفه لان كلامه هناك محبدا وجوب العلم وغير ذلك أنه اذا حج قبل احرامه بالحج لا يجزئ ولا يجوز كما صرح به في كذا واذا مات بعد احرامه بالحج وقبل الرمي لا يلزمه شيء وما سألني في بيان التفرق في الذمة فاذناري العقبة ومات فله هدى من رأس المال ولا يشق هذا وقد اعترض ابن عرفة القول بأنما انما يجب برمي جرة العقبة بقوله قلت ظاهر موطأ يوم التفرق قبل رميه لا يجب وهو خلاف نقل النوادر عن كتاب محمد عن ابن القاسم وعن سماك عيسى من مات يوم التفرق ولم يرم فقد رماه الله (قوله أي أجزأ حله هدايا الخ) أي وقد ارتكب خلافا للاولى كما في (قوله وأغنا عدا لهما الخ) جواب عن قوة لا يحتاج اليه (قوله لترتيب الذكري) أي في الذكروا الاخبار ثم لا يفتي أن الترتيب الذي يكون في الجمل فاعلم أراد الترتيب الرتي (قوله أي لكل واحد منهما الخ)

كونهما عن واحد تردد (ش) أي هل يشترط في وجوب دم التمتع كون المرأة والحج عن واحد بأن يكونا وقعاً عن نفس الفاعل لهما أو عن شخص غير بطريق النيابة عنه فلو كانا عن اثنين كل واحد عن واحد وذلك بأن يفعل أحدهما عن نفسه والاخر عن غيره بطريق النيابة أو يفعل أحدهما عن زيد والاخر عن عمرو بطريق النيابة عنهما يجب الدم أولا يشترط فيجب الدم في فعلهما عن اثنين كل واحد عن واحد أو الفاعل لهما أو أحد القول الثاني هو الرابع كما يفيد كلامه في التوضيح (تنبيه) لاشك أن شروط القرآن شروط في وجوب العلم لا في نسبة الفعل قرأنا وأما شروط التمتع فظاهر كلام المؤلف وان الحاح أن شرط في وجوب الدم وصرح غيرهما كعدم الوهاب وعماض انما شرط في نسبتهم تنعما قال الفقهاء من الشافعية وهو نفس الشافعي وبه جزأ الرازي (ص) ودم التمتع يجب باحرام الحج (ش) يعني ان مبدأ وجوب دم التمتع انما هو باحرام الحج لا قبله ومستله الذي يتقرب به يختلف في النية هو رمي جرة العقبة فكل كلامه هناك يبين مبدأ الوجوب وقوله وأخر فصل حرم الاحرام وان مات متع فله هدى من رأس ماله ان يرى العقبة في بيان تقريره ويختلف في النية فلا اعتراض وانظر الكلام بأوسع من ذلك شرحنا الكبير (ص) وأجزأ قبله (ش) فظاهر أن فاعل أجزأ دم التمتع ولا يكون دما الا اذا فصره ولم يفعل أحدان فمر قبل الاحرام بالحج مجزئ فتمت أن يكون الفاعل التقليد والاشعار أي أجزأ حله هدايا وهو تقليد وما اشار به قبل الاحرام بالحج ولوعند احرام التمر قبل ولو ساقه فيما طوطا خرج من عامه كما سألني (ص) ثم الطواف لهما سبعا (ش) فهاهنا مطوف على الاحرام أي وركبته الطواف وحينئذ لا يحتاج لقلوب لهما قبل وانما أعاد لهما الطول الفصل فرما ينقل عنه وأسقطه من السعي لقرب ذكره في الطواف وغيرهنا لتقريب الذكر والرتي جميعا والمراد ان نسبة الطواف متأخرة عن نسبة الاحرام وأما الطواف في أي وقت فشيء آخر سألني وقوله سبعا تميز موزع أي الطواف للحج سبعا والعمرة سبعا فقوله لهما أي لكل واحد منهما سبعا والظاهر العبارة لكل واحد منهما ثلاثا ونصفا فان نقص شوطا أو بعضه بقينا أو شكنا الطواف الركن رجع فعلى تفصيل سألني في قوله ورجع ان لم يصح طواف عمر الخ وفي قوله وابتدأ أن قطع لحنازة الخ قوله أو نسي بعضه ان فرغ سبعا (ص) بالظهرين والستر (ش) البالد لعمرة أي ثم الطواف لهما بشرط أو لهما كونه أشواط سبعا وكونه مع الظهرين والستر العمرة ولو قال بالظاهرين لكان أحسن أي من

(٤٠ - عرشي فتي) لا يفتي انما اذا كان المعنى هكذا فليس فيه توزيع فالنوع يجب بظاهر العبارة فان زاد على السبع فيه أو في السعي عدل أو قلت كعشر شوط بطل وكذا في ياد من له سهوا أو جهلا هذا مقتضى قول تانت والعد شرط باتفاق كعدد ركعات الصلاة كل واحد أو غيره (قائمه) قال عجي تعال القراء وأفضل أركان الحج الطواف لاشغاله على صلاة وطهارة قال القاضي والظاهر أن أفضل أركان الحج عرفه لان الحج بقوت بقوته قال عجي وأما السعي وعمرته فاعلم أنهما أفضل وينبغي أن يكون السعي أفضل لانه تابع ومتوقف على طواف الاضحية الذي هو أعظم أركان الحج (قوله بالظهرين) فان ذلك في أثناءه ثم ان الظهر لم يعد (قوله والستر) أي ستر العمرة على ما تقدم في الصلاة قال بعض والظاهر من المذهب خمسة طواف اخر اذا كانت بادية بالاطراف وتعد سبعا با مائة بحكة أو سبعا بحكة الأضحية وقالوا بالظاهر لا يسقط إعادة طواف كانت بحكة لان بالفراغ منه خرج وقته

(قوله فالتطهارة) الاولى والطهارة الواو (قوله للعهد المتقدم في الصلاة) أي المشارة بقوله شرط صلاة تطهارة حدث وحدث (قوله وفي التعليل بأن الظهر هو الفعل لتخرج) أي فكلام المصنف صحيح باعتبار ما ينشأ عنه (أقول) ان هذا المعترض سلم كلام المصنف بهذا الاعتبار لأنه يقول الاولى الانصاح بتلك الصفة (قوله لان الفعل ينشأ عنه الصفة) أي والمطووع ذلك الثاني لان الفعل منقوص وزائل وانما عير بأحسن لصحة العبارة بالنظر في الثالث الناشئ (وتفسيره بالطهارة أعم من الوضوء والتميم أي أحد الطهرين والظهر الثاني من اثنين) (قوله فهو يكن لم يطف عند (٣١٤) ابن القاسم) هو ما اشار اليه أولا بقوله على المشهور فيما يظهر

فيكون مقابلة لان حبيب فقد نقل عن مالك اذا أحدث في الطواف فليتوضأ وبين قال الخطاب وظاهر كلام ابن ونس انه ان يفعل ذلك استاء على رواية ابن حبيب وظاهر كلام ابن الحاجب ان كلام ابن حبيب انما هو بعد الوقوع وهذا هو الظاهر اه (قوله وبعد الطواف) أي بوجوب أي وذلك لزوم عدم على تركه (قوله والظاهر ان تعذر الرجوع الى الخ) اذا كان كذلك فقوله او تفر بامتها أي بما لا يعتد الرجوع (قوله وجعل البيت عن ياره) حكمه ليكون قلبه الى جهته (قوله فلو جده عن عنته) أي ولابد ان عسى مستقبلا فلو عسى القهقري لم يسمع طوافه (قوله وهذا هو المشهور) أي كونه يرجع اليه من يده هو المشهور ومقابله انه اذا رجع الى يده لا يرضيه اعادة قال المصنف في التوضيع واصل فائذ ذلك لم يشرط في الصفة وهو يبعد اه وبعبارة أخرى وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم أجمعين لطوافه صلى الله عليه وسلم هكذا وقوله نحنذوا عن مناسكتكم وقال أبو حنيفة رضي الله عنه لا يسمع سنة في

الحديث والحبش أي لان الطهر هو الفعل فالتطهارة صفة فاعية بالفاعل وتفسيره بالطهر أعم من الوضوء والتميم ولا عهد المتقدم في الصلاة فان طاف بمحدا بعد أو جهلا ونسبانا لم يسمع طوافه ويرجعه كإسائي وانما اشترط في الطواف ذلك لانه عند مالك كالصلاة لأنه يباح فيه الكلام وبعبارة أخرى ولو قال بالطهارة كان أسمى لانه كثرة لسان الفقهاء استعمال الطهرين في الحديث والحبش وفي التعليل بأن الطهر هو الفعل الخ تنظر لان الفعل ينشأ عنه الصفة (ص) وبطل يحدث منه (ش) يعني أنه اذا حصل في أثناء الطواف حدث عدا أو سهوا أو ساهيا عن كونه في الطواف أو غلبه فاته بطله وعن من البناء على ماضى من الاشراف على المشهور مكان الطواف واجبا ونطقا وينتدع الواجب بعد الطهر دون التطوع إلا ان تبعه الحدث فلو كان كمن لم يطف عند ابن القاسم خلا فلا ين حبيب ولو قال فان أحدث فلا ينه كان أحسن فان ظاهر العبارة ان هنا بطل مع أنه لا ينهنا لكن المراد بالبناء البناء الحاصل مع الخروج على تقديره (تمت) لئلا يكون حكم من انتقض وضوءه قبل أن يصل الى ركعتين والحكم منه أنه يتوضأ وبعد الطواف فان توضأ وصلى الى ركعتين وسعى فاته بعد الطواف والركعتين والسعي ما دام بمكة أو فري سبيلهما فان تبعه من مكة فلو ركعهما ما موضع ويصح يهدي ابن المراز ولا يميزه ان ركعتان الاولان اه من ابن ونس وظاهر كلامه سواء انتقض عدا أم لا (قوله فان تبعه الخ انظر ما سألنا عنه) والظاهر ان تعذر الرجوع مع القرب تباعد (ص) وجعل البيت عن يساره (ش) بالجر عطف على الطهرين يعني ان الطائف يجب عليه في طوافه ان يجعل البيت في دورانه عن يساره انما من جهة يديه ليس طوافه فلو جده عن عنته أو قبله وجهه أو وراه فظهره فكانه لم يطف ويرجع اليه ولو لم يلبه ان كان ذلك الطواف ركنا وهذا هو المشهور لطوافه عليه الصلاة والسلام هكذا وقوله خفوا عنى مناسكتكم وانما جعل فعله عليه الصلاة والسلام هنا على الوجوب بدون الوضوء مع أن كليهما عبادة ففعلها وتبها فكان فعله سائلا لفضل القرآن لثبوت الطواف كذلك اجابا فلم ينقل عن أحد من الصحابة ممن بعدهم جواز تنكبه وورد عن علي وابن عباس في الوضوء لا تنال بأي عضو أو بأية أمتار أو بأيسارنا (ص) وخروج كل البدن عن الشاذروان (ش) هذا وما بعده مجرور بالعطف على الطهرين والمعنى انه يجب على الطائف ان يجعل البيت في طوافه خارجا عن الشاذروان وهو البناء المحذوب في أساس البيت وذلك بشرط في جهة طوافه والمفهوم عند المؤلف ان الشاذروان من البيت معقدا على ما قاله سند وابن شاس ومن تبعهما كان الحاجب

توكله ان يخرج لبلده (قوله لثبوت الطواف كذلك) أي لثبوت الطواف عن السار اجابا أي اجعت الامة على انه لا يكون الاعلى السار يحسبوا كل على غير جهة السار كان باطلا وكأنه قال وانما جعل على الوجوب لاجماع الامة على انه لا يكون الاعلى السار ولم يعمل على الوجوب في الوضوء لان الامة لم تجمع على انه لا يكون الامر تبنا (أقول) يراد ان يقال لم اجعت الامة على ان الخ لا يكون الامر تبنا الوضوء لم يكن كذلك مع ان كلامهم معاذة ففعلها وتبها فاعلمت ذلك فعمل ان لا يناسبا لتقدم من النقل عن أبي حنيفة ولما عرفت من مقابل المشهور (قوله وخروج كل البدن عن الشاذروان) وهو يقع الخال المجعوسكون الرأعي لماسكي النوى وفي تهذيب الامم والفتاوى وقال ابن رشد ولفظة عجيبة مكسورة والقال

(قوله التونسي) يدل من ابن جماعة (قوله وسنة أذرع الخ) تبع للمصنف في ذلك الخمي قال الخطاب ولو كن التناحر من قول مالك في المدونة ولا يستدعي ما طاف داخل الحجر لأنه لا يضمن لتخروج عن جميع الحجر لأن ذلك شامل لسنة أذرع وما زاد علمه أو هو الذي يظهر من كلام أصحابنا ٨١ وجهه بعض شيوخنا للعقد (قوله مدور) تفسير لمحيط (قوله وهو من وضع الخليل) أي التليل إبراهيم أي من ينائه (قوله عريشان أزاله تقصمه الغنم) أي نطخه الغنم (قوله ٣١٥) ونصب القبل) يصح قرأته بالاسم أي أو ينصب

والفعل والأصل في الفعل الوجوب (قوله لم يصح طوافه) أي وكثر من الناس يرجعون بلا حج بسبب الجبل بنك قاله ابن المصلي في منسكه ونأذعه غير في قوله يرجعون بلا حج لكن قال بعض شيوخنا المنازعة بناء على أنه ليس من البيت وقد علت ما فيه من ذهاب الجماعة المتقدمة إلى أن من البيت (قوله فلو طاف خارجه لم يجزه) قال بعض ومنه والله أعلم من طاف على سطح المسجد ولم أرمه منصوبا وصرح الحنفية والشافعية بهوازه ولم يتعرضوا للحناطه (قوله ويستحب لطائف القنوم من البيت الخ) هذا في الرجال وأما النساء فقالوا لا يجزئ السنن خلف الرجال كالمسألة (قوله وولاد) أي ويكون ولا يفتو منسوب وصح جرمه عطف على المجرور (قوله الآن يكون التفریق بسرا) أي فإنه لا يضر ولو تفرق عند كذا فله القضي ولستأبضاً أن التفریق السبر لا يضر ولكنه ان كان لفرع عذر كره وتنبه أن يستدنه انتهى (أقول) وهو لا يخالف كلام القضي (قوله ولول) الفصل) لأنها فعل آخر غير ما هو فيه وفتح القطع (قوله أخرج من المسجد لنفقة نسائه) قال المصنف ولوليل يجوز الخروج

والقرا في وابن حزم وابن جماعة التونسي وابن عبد السلام وابن هرون في شرح المدونة وابن راشد في الباب وابن مغل وابن التادلي وابن فرحون وتقبله ابن عرفة ولم يتبعه وتبع الذي هو المعتمد عند الشافعية وأتوا كرويه من البيت جماعة من متأري المالكية والشافعية ومن بالغ في إنكاره من المالكية الخطيب أبو عبد الله بن رشيد صغر وشذ بالجملة انظر ح (ص) وسنة أذرع من الحجر (ش) أي منتهية إلى البيت أي يشترط في جهة الطواف خروج كل البدن أضعاف مقدار سنة أذرع من الحجر تكسفر فسكون حتى يحرق الاستدارة وهو محظوظ مدور على صورة نصف دائرة خارج عن حد الدار الكعبة في جهة الشام وبالله الحد يفتح الجيم فسكون الممسحة وهو من وضع الخليل قال الأزرقي عن ابن أبي حنيفة جعل إبراهيم الخليل جنب البيت عريشان أزاله تقصمه الغنم وكان نذر بالغنم جعل من أن قرشاً دخلت فيه أذرعاً من الكعبة انتهى وأثبت الشافعية سنة لأن ذراع السبط كرويت (ص) ونصب القبل قلته (ش) يعني أن الإنسان إذا قبل الحجر الأسود وأسلم المياني فله بنت مكروه وجوبا حتى يعتدل قائماً على قدميه ثم يطوف فله طواف طائراً أسسه أو يده في حواء الشاذ وان أو طوفه برجله لم يصح طوافه (ص) داخل المسجد (ش) يعني أن شرط جهة الطواف أن يكون داخل المسجد فلو طاف خارجه لم يجزه. وبصرف لطائف القنوم من البيت كالصلاة الأولى في الصلاة وقوله داخل منصوب على الخال من الطواف (ص) وولاد (ش) يعني أن التواقيع أشواط الطواف شرط فإن فرقه لم يجزه إلا أن يكون التفریق بسرا ويكون لعذر وهو على طهارته (ص) وابتداء أن قطع لجنازة ونفقة (ش) يعني أن الطواف ولو طوطوا إذا قطعه لجنازة غير متعينة عليه ولول الفصل) أخرج من المسجد لنفقة نسائه يندنه وفي كلام المؤلف إشعار بأن القطع الجنازة غير مطلوب وهو كذلك والحكم من القطع وأما أن قطع لنفقة ولم يجزه من المسجد فله يني على طوافه فإن تعينت عليه وخشي على الميت التفرق فالظاهر وجوب القطع كغيره وفي كلامه سندواي الحسن ما يفيد وأما أن تعينت ولم يجز تفرقه فلا يقطع لها وإذا افتأ بقطع فالظاهر حنيفة يني كغيره سنة كما في شرح ٨ (ص) أونسى بعضه آخر غصبه (ش) أي وكذلك لا يني إذا نسي بعضاً من طوافه ولو بعض شرط حتى يفرغ من سبعة وطال الأمر أو انتقض وضوءه وأما أن تعسكر ذلك بالرجوع ولم ينتقض وضوءه فله يني كما هو مذهب المدونة والجمهور كالسيان قال سندان قيل كيف يني بعد فراغ السعي وهذا تفرق كثير مع شبه البناء في الصلاة فقلت لا كان السعي مرتباً بالطواف حتى لا يصح دوامه يجرى معه يجرى الصلاة الواحدة حتى تزل مصد من الأولى ثم قرأ في الثانية بالبرقة عاد إلى جود الأولى وأما إراعي التفریق من البدن لعله التي فرغ فيها من السعي فان قرب منها يني وإن بعد ابتداء ويرجع في ذلك إلى العرف (ص) وقطعه لفرضة وتنب

لنفقة لكان أظهر كما يجوز أقطع الصلاة قلنا أحله ماله بالوهي أشد ضرورة وأجيب بالقول أن الصلاة لم يرفع فيها الإسير الكلام لأصلاحه فقط لم يكن له مندوحة في القطع لحفظ ماله فلا كذلك الطواف فعدت حرمة الكلام فيه يقتضي أنه لو كان في عود نفقته دون قطع فلذلك بطل أن قطع لها وخرج من المسجد (قوله ان فرغ سعيه) أشعر قول للمصنف أن فرغ سعيه أن ذلك في طواف قدوم وهو كذلك فإن كان لاسي بعده كل طواف إلا فاضة والوداع والنطوع عروى القرب والبعث من فراغ من الطواف فإن قرب يني وإن بعد ابتداء (قوله وقطعه لفرضة) أي لا طافه عليه وزنه بالخولع الامام الراتب بأي عمل على رأي أو عقاب إبراهيم علي آخره هو الرابع كما أفاد بعض شيوختنا وبعض السراج أن لم يكن صلاها أصلاً أو صلاها من رايته أو بالسجد الحرام أو جماعة

بغيره وانما وجب القطع لان الطواف بالبيت صلاة ولا يجوز ان في المسجد ان يصلي بغير صلاة الامام المؤتم به اذا كان يصلي المكتوبة لانه خلاف عليه فان كان قد فصل ما جاء فيه واقبت الراتب قبل يقطعه ويخرج لان في بقائه مطاعا عليه كما مر في الصلاة والا لان نفسه بالطواف يدفع الطعن (قلت) والظاهر الاول واستظهر بعض شيوخنا الثاني ومثل الفرقية المقامة فريضة حاضرة وقد كررنا وخشى خروج وقتها والضرورة ازام الطواف الفرض كذا ذكره المطالب ببحثنا واما طواف التطوع فلا اشكال في قطعه لان ذلك الفريضة فلا يقطع لها وظاهره ولو كان ذلك الطواف مندوبا وانظر ما ألفر فيمنه وبين الصلاة وفرق بعض شيوخنا بان الترتيب بين سائر الفرائض مع الحاشية مطلوب ومفهوم قوله لغير فريضة انه لا يقطع ركنا او واجبا لغيرها كركعتي الفجر والوتر والصحي فان كان مندوبا فله يقطع له ركعتي الفجر ان شاء ان تقام (٣١٦) الصلاة عليه فلا يقدر ان يرجع ركعتي الفجر انظر ع (قوله من عندنا) أي المخرج

كالمالشوط (ش) أي يقطع الطواف وجوباً بغيره أو نقلاً لصلاة الفريضة أي لا هاماً ويبنى لكن بتدبيره قبل خروجه كالمالشوط بأن يخرج من عند المخرج وان خرج من غيرهما فقل بأن حبيب يدخل من موضع خرج قال في توضيحه وهو ظاهر المدونة والموازية واستحب ابن حبيب أن يتدعى ذلك الشوط قال بعض ويبنى حله على الوفاق كما هو ظاهر الطراز اه ويبنى قبل تنقله في الموازية ابن الحاجب فان تنقل قبل ان يتم طوافه ابتداءً قال بعض وكذلك ان جلس بعد الصلاة لم يلازمه كراو حديث ترك الموالاة (ص) ويبنى ان عرف (ش) يعني ان الطائف اذا حصل له عرف فله يقطعه ليسل الدم ثم يبنى بشرط أن لا يتعمد على نجاسة ولا يتعمد موصفاً كافي الصلاة ولولا ذلك لكان عرفاً فلا بد ان يفي بالعرف في قطع الفريضة وهو المطابق للقول ويكون التضييق في قوله يبنى لافي استحباب كالمالشوط لان الباقي في الرافض يخرج بمجرد حصوله (ص) أو علم بنفس (ش) يعني ان من طاف بنجاسة في منه أو فو بمول يعلم بها لا يعد فراغاً من طوافه فلا اعادة عليه كالمسلاة وان علم بها في أثناء طوافه أو سقطت عليه في طوافه فله بزيهها أو يسفلها ويبنى على ما تقدم من طوافه ان لم يطل ولا يطل لعدم الموالاة (ص) وأعاد ركعتيه بالقرب (ش) يعني انه اذا صلى ركعتي الطواف بالنجاسة ثم ذكر فله بعدهما استحباباً ان كان الامر في طائفان طال الامر بهما فله ان يتنصض وضوءه فلا اعادة عليه بل يروج الوقت بالفراغ منهما ويستعير بالقرب (ص) وعلى الاقل ان شئت (ش) معطوف على المعنى أي يبنى على ما طاف قبل زفاته أو على النجاسة وعلى الاقل أي المحقق ان شئت في عدد الاسواط ما لم يكن مستكسراً لا يبنى على الاكثر ويعمل بأخبار غيره ولو لوحدا وانظر هل المراد بالشك مطلق التردد في شمل الوهم كافي الصلاة أو الوهم هنا لا يعتبر كافي الوضوء (ص) ويجزى بقائه لرجعة أو الأعداء لم يرجع له ولادم (ش) أي وجب اعادة الطواف بسقائف ومن وادع من موقبة الشراب ولا يضرب لوجه الاسطوانات وزمنه والقبة لاجل وجود رجعة انتهت اليها لان الزمان يصير الجميع متصلاً بالبيت كاتصال الزمان بالوقت يوم الجمعة فان طاف فيما ذكره لانه جازع بل غرأ وبدأ ونحوهما اعادة الطواف ولو توطأ على ما يظهر مادام مكة وان خرج منها لم يرجع للطواف من بلده ولادم عليه وكانت السقائف في الصدر

الاسود (قوله) ويبنى حله على الوفاق) أي بان يعمل قوله بدخل من موضع خرج أي يؤذنه في ذلك لان المراد بطلب منه ذلك والاذن لان في استحباب ابتداء الشوط (قوله) بشرط ان لا يتعمد على نجاسة) أي وبشرط ان لا يعد المكان نجساً على ما يظهر كافي الخطاب وان لا يما (نجسا) (قوله) ولا يتعمد موصفاً) أي موضعاً يمكن او ما استقبل القبلة وعدم الكلام بغير معبرين لعدم اعتبارهما هنا (قوله) أو علم بنفس) يفتح الجيم المقيدانه لا يبنى بل يتدعى (قوله) فله بزيهها) أي ان ما كن نزعهما وقوه أو يسفلها أي ان لم يكن نزعهما (قوله) تلروج الوقت بالفراغ منهما) مقتضى ذلك ان لا اعادة عليه أصلاً (قوله) وعلى الاقل الخ) معطوف على المعنى أي يبنى على ما طاف قبل رصفاته أو على النجاسة وعلى الاقل (قوله) ويعمل بأخبار غيره) أي السائل لا يقيد كونه مستكسراً كما أفاده بعض شيوخنا لكن بشرط ان يكون ذلك الواحد طافه كافي جماع ابن القاسم نفسه ابن عرفة

وبغيره (قوله) هل المراد بالشك مطلق التردد) وهو انظر كافي شرح عب وشب (قوله) لرجعة) فان ذهب إلى استحبابه الاول مكانه المستدود ولا يجوز تجاوزه فيبقى من أشواحه لانه كان ضرورة وقد زالت فان طاف في السقائف حين زوالها فانظر هل يعد ما طافه بها ان كان في ريب أو لا اعادة الجميع أو يعد ما يجتمع لفصله عما طافه بها من الزمان والظاهر انه اذا كان قليلاً لا يعد الا ما طافه بها ولا يعد الجميع (قوله) ولادم) المعبر بزم الدهر (قوله) لان الزمان الخ) بهذه اللفظة تنصض ان الطواف لا يكتفي فيه بان يكون بالمسجد فقط بل لابد من اتصاله بالبيت وهو خلاف اطلاق قول المصنف داخل المسجد (قوله) اتصال الزمان بالطرفات) أي كاتصال الزمان الحقيقي المسدعين في الطرفات يوم الجمعة (قوله) أو نحوهما) كذا (أقول) الظاهر ان يكون الحرام والرد الشديداً كارجحة (قوله) ولو توطأ) وفيه ضم قال اعدا في غيره (قوله) لم يرجع للطواف من بلده) مفهوماً لو كان أقل من بلده يرجعه وهو يعارض مفهوم قوله مادام مكة والجواب ان المراد بالجمعة أي في سائر ما لا يتغير فيه الرجوع (قوله) وكانت السقائف في الصدر

الاول) أي فالمراد ما كن مستقروا في الزمن الاول وأما السقائف الموجودة الآن فلا يجوز الطواف فيها لرجوع ولا غيرها وقال في ذلك وقوله جاز بسقائف الخ يجوز على غير زمانها هذا فان السقائف كل من السجدة الحرام وأما قدامها تاتال سقائف خارجة عنه لانها من رتبة في الطواف فيها خارج المسجد وهو باطل سواء كان لرجوع أو غيرها اه من كبره (أقول) اذا كانت السقائف من المسجد الحرام فلا شيء اشترط في الطواف فيها لرجوعه فلا يظهر الا اذا كانت تلك السقائف التي في الازمنة السابقة بغير لفة الرب والطرق المتصلة فتأمل (قوله واجب على المشهور) ومقابلته فلا نزل سنة وقيل ركن كل طواف الاضائة (قوله ووجب) فاعل ووجب ضمير مستتر على طواف القدم فان قيل لم يتقدم القدمون كركيف يهود (٣١٧) الضمير عليه فالجواب ان ذلك معلوم من قوله قبل

عرة لانه ليس هناك طواف الحج قبل عرة الاطواف القدم واما طواف الاضائة فهو مؤخر عن عرة كل طواف الوداع (قوله وهذا يفيد وجوب الحج) أي فاعاد للصف وجوب طواف القدم في نفسه لاسيما وجوب قبلته لعرقة التي هو وجوه الشبه فكذا قال بعضهم وفيه شيء الا مانع من أن يقال انه سنة كقيل ويجب تدعها الآن يقال لم يعمد ترتيب واجب بين واجب وسنة (قوله وليس تدعها) أي انما فيه ان غاية ما يفهم من التشبيه وجوب القبلة فلا يقتل غلام حتى تنق قنبر (في تشبيهه) أي يجب طواف القدم في حق غير حاضر ونفسه وجوبه ونقصه عليه وانما الآن قول مانع كل ونسح الزمن فيجب (قوله ان أحرم من الحل) أي أحرم منه بالفعل كان الاحرام منه واجبا كالا كافي القدم من بلده أو مندوبا كالقيم في مكة اذا كان معه نفس من الوقت خرج للوقت وأحرم منه فانه يجب عليه طواف القدم أو طيل منه الاحرام على سبيل الوجوب لكن انقص النبي وأحرم من الحرم (قوله فان أحرم من

الاول ثم شاما الادوام عقودا كما هو الآن * ولما انتهى الكلام على شروط الطواف مطلقا شرع في بقية أقسامه وهي في الحج ثلاثة طواف قدم وهو المذكور هنا والاضائة وقد تقدم ووداع وساقى فالاول واجب على المشهور كما قال (ص) ووجب كالسي قبل عرة (ش) أي انه يجب أن يكون طواف القدم قبل عرة وهذا يفيد وجوبه وكذا يجب كون السي قبل عرة فتقوله كالسي تشبيه في وجوب القبلة فقط وليس تشبيها تاما ان طواف القدم ليس بركن والسي ركن (ص) ان أحرم من الحل ولم يردف بحر (ش) يعني أن شرط تقديم طواف القدم والسي قبل عرة أن يحرم من الحل وأن لا يردف وأن لا يردف الحج على الصمر تجزم فان أحرم من الحرم وأردف فيه الحج على الصمر أو رافق أي ضاق الزمن عليه بحيث يفتنى القوات ان اشتغل بالطواف فلا طواف قدم على من ذكر ويسقط عنهم قبلته السي أيضا لوجوب ابقاعه عقب أحد طواف الحج وقد سقط عنهم طواف القدم وانما سقط عنهم قبلته السي فانهم يسعون بعد طواف الاضائة لانه الواجب الباقي من طوافه والى هذا أشار المؤلف بقوله (والاسي بعد الاضائة) أي وان لم تجز شرط ما تقدم فلا طواف قدم عليه وحينئذ يسي بعد الاضائة ولا دم قوله والاسي بعد الاضائة فيه حذف الواو مع ما عطف أي والاسي بعد الاضائة وتوكل الطواف والسي حينئذ وقوله ان أحرم من الحرم لما بعد الكاف ولما قبلها أي كما يجب طواف القدم والسي قبل الوقوف بعرفة بشرط المذكورة ويصح في يراعي كسر الهمزة في أي يقارب الوقت بحيث يفتنى القوات ان اشتغل بالطواف أي ولم يفتنى زمانه (ص) والا فقدم فقدم وليعد (ش) تقدم انه اذا احتل شرط عامر بأن أحرم بالحج من الحرم وأردف فيه فانه يؤخر السي بعد طواف الاضائة وذكره كنهاته لو خالف وقدم السي ولم يؤخر بل أوقعه بعد طواف تطوع أو فرض بأن نذره والحال انه لم يعد بعد طواف الاضائة حتى يرجع الى بلده فان عليه دما لمخالفته لما وجب عليه من تأخيره فانه لا يدخل في قوله والاقدم الخ المزاحم اذا احتل المشقة وطاف وسي قبل عرة فان هذا لا عادة ولا دم عليه لانه أي عامر الاصل في حقه بخلاف غيره عن أحرم بالحرم أو أردفه فانه لم يشرع له طواف القدم * ولما كان من شرط الركن الثالث تقدم طواف كباقي عطفه عليه بما يفيد الترتيب من حروف العطف فقال (ص) ثم السي سبعين السقا والمراد منه البصر والعودا أخرى (ش) أي ثم الركن الثالث السي للحج والعمرة بشرط كونهما بالانحصار وكونه بين السقا والمروة وكونه بالبدن من السقا والمروة ومن المروة الى

الحرم) أي لكونه مقبلا بمكة (قوله والاسي بعد الاضائة) من ذلك ان ساقى ونفسه ويجوز ونقصه حتى يصل الوقوف أي وقبل الوقوف لكن لا يمكنهم الطواف والسي قبله (قوله أي كما يجب الحج) لا يعني انه يسي حتى يكون قبل الكاف (قوله أي يقارب الوقت) هذا راجع لقراءة الكسر وأما على قراءة الفتح فتفسر بأنه لم يردف الوقت (قوله فان هذا لا عادة الخ) ولعل المستفاد لوح لها بقوله ان تقدم اذها لم يقم بل أوقع في عمله الذي هو طلبه في الاصل (قوله بالبدن) حال نكاته قال البدن في حال كونه حرة وقوله والعودا أخرى العود ميتا وأخرى غير ذلك قبل والظاهر ان يكونا أخرى ولا يدخل في حيز أي والعودا به في حال كونه مرة أخرى كما يحرمهم هذا على اقله حكين أحدهما ان الاستسما من السقا الثاني ان البدن مشروط والعود مشروط آخر وقال

اللقائي ونصب مر على الحال مخالفا لما عليه ابن الخطاب من أنها وجب على آخراتها من طول أو قوت أو دارة (١) منصوب على المفعولة المعلقة وسبعا مفعول مطلق وبعبارة أخرى وقع خلاف في مرتبة تارة وطول راحل هي منصوب على الترفية أو المصدرية أي فعلی الترفية يكون من خبر أو التقدير البدقي حال كونه من كثر في مرتبة وعلى المصدرية الملقى البده كانه من كثر في مرتبة **تتمه** من شروط السبي موالاه في نفسه ويفتقر التفرق السرك لانه ما تشبه على جنازة أو سبه أو اشتراكه شأ أو جالس مع أحد أو وقف معه يحدته ولم يسل فيني معه ولا يبتغي شي من ذلك كما في المدونة فان كثرة التفرق لم يبق وأبتداء فان أقيمت عليه الصلاة وهو لم يقطع بخلاف الطائف لانه بالسجد وعدم قطعته طعن على الاطم وأما الموالاة فيمنع بين الطواف في الخطاب أن اتصاله بالطواف شرط وفي شرح الرسالة استوفى الصفا أفضل من المرونة لأن السبي منه أربع ومن المرونة ثلاث وما كانت العبادة فيه أكثر فهو أفضل (قوله وروي) الأول والاستئناف والجهة مستأنفة لبيان حال الطواف التي قال فيه ومجته بتقدم طواف وهي جواب عن سؤال مقدر كأن سائلا سأل ما حال هذا الطواف فقال كل أحواله (٣٩٨) ان كان واجبا وروي فرضيته فلا دم ولا القادح لا لعطف ولا لالصال كما يظهر بالتمثل

(قوله فرضيته) المراد بما يشمل الواجب هالقي كـ ولطوبان المؤلف أطلق عليه الفرض أي الواجب تبعاً للبدونة ولم يلتفت إلى هذا الاصطلاح الحادث وهو تخصيص الواجب بما يغير بالهم والقسم بالركن (قوله وان وقع بعد طواف تطوع) أي أراد إيقاعه بعد طواف تطوع فترتبه قوله فانه لا سبي بعده (قوله وهو ممن يعتقد الخ) مفهومه انه لو كان ممن يعتقد لزوم الاتيان به فانه لادم عليه ينتج من ذلك انه متى روي وجوبه أو فرضيته أو لم يوالا انه ممن يعتقد وجوبه أو فرضيته فانه يصح بعده السبي ولادم وكذا لو روي سنه بمعنى انه غير ركن بل واجب يغير بالهم أو لم يستحضر ذلك لكنه ممن يعتقد انه واجب يغير بالهم فانه يصح بعده السبي أيضا ولادم وأما لو روي سنه بمعنى انه

الصفا ومن الصفا إلى المرونة سبعا فلو بدأ من المرونة أن في ذلك الشوط والاصار تاركاً لشوط منه واعتاقاً لانه موقوف على الطواف ولم يجهل بموقوف على الاحرام وان كانت المعطوفات اذا تعددت انما تكون على الاول على الصحيح لتقصيص بعضهم ذلك بموقوف غير الفاعل ثم (ص) ومجته بتقدم طواف وروي فرضيته والاقدم (ش) أي شرط صحة السبي في الحج والعمرة أن يتقدم طواف أيا كان واجبا كطواف القدوم للقدوم والقارن أو ركناً كطواف الاضحية والعمرة أو تطوعاً كطواف الوداع وطواف الحرم من الحرم والمرد في فيه فلو سبي من غير طواف لم يجز ذلك السبي بلا خلاف ابن عرفة والمذهب شرط كونه بعد طواف لكن ان وقع بعد طواف فرض فسن ان يروي به الفرض وان وقع بعد طواف تطوع أو فرض ولم يروي به الفرض وهو ممن يعتقد عدم لزوم الاتيان به ولا ينافي ذلك البعض الجمله في طواف القدوم فانه لا سبي بعده فان سبي أعاد بعد طواف يروي فرضيته أي وهو طواف القدوم ان لم يكن وقت بعرفة والافات طواف القدوم فيبعد طواف الاضحية ان كان قد فعله وبسبي بعد ما دام مكة أو فرض ما هنا فظن تباعد عنها ندب فقول المؤلف وروي فرضيته أي على سبيل السنة لا على سبيل الترتيبية دليل قوة والاقدم وقوله وروي فرضيته أي ان كان من الاطواف الفرض ولا يريد أن غير الفرض يروي به الفرض وفي قوله والاقدم تسامح لان ظاهره عدم الامر بالاعادة ولو كان غير ركناً وليس كذلك * ولما قدم المؤلف شروط الطواف على الصوم لا يشيد كونه طواف عمرة أو حج وغيرهما بشرطه كركع ما اذا فسد الطواف لفقد شرط من طهارة أو غيرها وان ارجوع يجب لفساد أحد أطرافه ثلاثة لا غير فقال المشعرا إلى الاول بقوله (ص) ورجع ان لم يصح طواف عمرة ما (ش) يعني أن الغفر اذا طاف لمرته طوافاً غير صحيح بان كان على غير وضوء أو ترك الطواف كله أو بعضه عمداً ونسياناً فله يرجع محرم البقاء على احرامه فيطوف ويسبي وان كان حلق رأسه

تركه وقعه أو لم يوشأ وكان ممن يعتقد ذلك كان من الطواف التقل الذي لا دقي السبي الواقع بعدم دم حيث تباعد من مكة أو رجع للبدن لم بعده (قوله فان سبي أعاد بعد طواف الخ) حيث نزل كان طواف القدوم وكان من الجمله في الفرض لا يعتدون بوجوبه وبسبي بعده فانه بعد طواف القدوم لا يوجب به وبسبي بعده (قوله دليل قوله الخ) هذا لا ينتج السنة بل ينتج الوجوب ثم بعد ذلك توجد كرفي كـ مانته وصرح السوداني بان حكمه الفريضة واجب دليل ان تركه كالم الذي كان سبماً لا يوجب تركه المرونة وروي فرضيته أي فرضية ذلك الطواف لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وقوله في ذلك محسنت قالوا ان السنة لا تنصير بالهم بالاتساع في إطلاق السبق على الواجب التخيير بالهم (قوله حرماً) حال من فاعل رجع وهو سبي مصدر واد منه اسم الفاعل أي محرم وان ينبى له أن يعبر به (قوله وترك الطواف كله) هذا يصدق بها المصنف لان السالية تصدق بشي الموضوع

(قوله وينبغي الخ) أي وأما التطوع بطواف بعد أن تبطل فساد الطواف الركيبي عند ثلث الطواف التطوع فإنه إذا بعد بزمه المم ولا يطلب بالرجوع (قوله) وينبغي أن يقال مثل ذلك في القدر (قوله) في لئلا فقهه بما يأتي إلا أن يتطوع بعده غير خاص بالافاضة أي بأنه إذا كان طواف القدر صحيح ولكن قدسي بعده ثم طاف تطوعا وسي بعده فيجزئ وعليه ما من ثناء عن مكة كما تقدم (قوله) وإن أحرع بعده سمعه) مفهومه أحرى (قوله) ويكون متعنا) أي أن حصل من عرفة في أشهر الحج (قوله) لكان تحله من الثانية تحلا من الأولى) أي لأن الثانية لم تستقل لكن لا يخفى أن ظاهر العبارة أن الثانية انقضت ففصل ما تقدم (قوله) تشبيه في الرجوع لافي صفته) أي الرجوع لأن الأول رجوع حر ما دنا يرجع حلا (قوله) بل أعاده بعد طواف الافاضة) أي قدر أنه أو قعه بعد طواف الافاضة مع اعتقاده أنه أو قعه بعد طواف القدر وأولى إذا ذكر أن طواف القدر ما قد كان لم يعد بعد طواف الافاضة فإنه يجب عليه أن يطوف طوافها ثم يسي فيتم تحله من الحج قال بعض وينبغي بطوافه الذي يأتي به (٣١٩) قبل السبي طواف الافاضة لأن

طواف القدر فلت يحمله بالوقوف بعرفة وزنه ما حله السبي بعد طواف الافاضة فلما لم يعد بعد طوافها بطل طوافها قال أبو إسحق الترمذي وصاركن فرق بين طواف الافاضة والسبي فبعد طواف الافاضة ويسى بعده (قوله) إلا أن يتطوع بعده) ظاهره أجزاء التطوع عن الفرض سواء رجع للبدء أم لا وقعه بعضهم بالأول قال كان يمكن طلب بالأعادة كما فهم من ابن ونس وغيره وظاهر المصنف أيضا أن أجزاء التطوع عن غيره خاص بالحج قال بعض الترمذي وانظر هل ينبو بطواف التطوع عن طواف العمرة اه (قوله) ولادم لم يترك من التنية) أي أن هذا التطوع حرق الحقيقة

فانه يقتضى واليه أشار بقوله (واقضى لملحة) وأعاده لم يصادف محلا وان لم يكن حلق لم يزمه شيئا لآخره وإن كان قد أصاب التسام قدس فيهما ثم قضى من السبب التي أحرم منه وبغنى وعليه لكل مسد أصابه الجزاء قال في المدة وعليه فقهه أو طبعه ويجزئ الانحداد والتعد على ما يأتي في قوله والمحدث أن ظن الإباحة الخ وينبغي أن يشهد قوله رجوع الحج إذا لم يتطوع بطواف بعده طواف العمرة والافاضة ولا يرجع كافي في الافاضة كما يأتي ولكن عليه خدام أن يبايعوا عن مكة لأمسى بعد طواف غير فرض كما تقدم في قوله وصحته بتقديم طواف وفرضه والافاضة وينبغي أن يقال مثل ذلك في القدر (ص) وإن أحرع بعده سمعه يجمع فآثر (ش) أي وأن أحرع بعده سمعه الواقع بعد الطواف غير الصحيح فهو ظن لأن الطواف الفاسد كالمقدم فالأحرع حيث ذاع قبل الطواف وحيث وقع قبله يكون ظنا وبهذا يظهر الفرق بين هذا وبين ما مر من أنه يصح بعده السبي ويكون متعنا ومفهوم قوله يجمع لأحرع بعدهم لكان تحله من الثانية تحلا من الأولى والله السند (ص) كطواف القدر (ش) هذا تشبيها في الرجوع لافي صفته والمخفى أن طواف القدر إذا تبطل فساد موقد أو وقع السبي بعده ولم يعد بعد الافاضة فإنه يرجع حلا لكان الرجوع هنا في الحقيقة ليس لطواف القدر بل السبي فإنه إذا بطل (أنسى) بعد ما اقتصر عليه ولم يعد بعد طواف الافاضة فإن يقتصر على السبي بل أعاده بعد طواف الافاضة أي أو بعد طواف تطوع لم يرجع للطواف على ما قرئ في قوله وفرضه (ص) والافاضة إلا أن يتطوع بعده (ش) يعني أن من طاف طواف الافاضة على غير وضوء أو نسيه أو بعضه حتى وصل إلى بلدته فإنه يرجع له وجوبه بالأول إلا أن يكون طاف بعده طوافا فإنه يجزئه ولا يرجع من بلدته لأن تطوعات الحج تجزئ عن واجب جنسها ولادم عليه واليه أشار بقوله (ولادم) لما تركه من التنية لأن أركان الحج لا يحتاج لتنية وكذا بقية أفعاله لأن الأحرام تنسحب عليها كما ينسحب الأحرام الصلاة على أفعالها وظاهر كلام المؤلف سواء وقع منه نسي أو عد أو عليه حله واستظهر بعض حله على النسيان لقول الجزولي في باب جل من الفرائض لا خلاف فيما إذا طاف لوداع وهو ذا كرلا فاضة لا يجزئه اه (قوله) ولادم راجع لقوله كطواف القدر ما نسي بعده وأنتصر الخ وقوله والافاضة وكذا قوله (حلا) لأن نساء وصيد وكرا الطيب) أي من طاف طواف القدر على

طواف الافاضة ولا يصير كونه لم يلاحظ أنه فرض بل لاحظ أنه تطوع (قوله) إذا طاف لوداع) أي ملاحظ أنه ذاع (قوله) ولادم راجع لقوله كطواف القدر) هذا خلاف ما أفاده وألامن رجوعه لقوله والافاضة هذا انما يظهر فيما إذا أعاد السبي بعد طواف الافاضة لا بعد طواف تطوع (قوله) حلا) فيكمل ما بقي عليه ما حله الأول ولا يجتهد بأحرامه إلا أن عاها السبي عليه ولا يلحق طوافه لأن التلبية قد انقضت والحاصل أن التنية يصح طواف قدره بعد طواف الافاضة أن كان طافها ثم نسي بعده والتي لم يصح طواف الافاضة يطوف الافاضة فقط ولا يلحق واحتمل أنه حلق حتى فإن قبل الرجوع حلا يلزم عليه دخول مكة حلا ولا هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم والجواب أن هذا حل حكما لا محققا الفصل الأصغر ولم يظلم إلا أن لا يظلمه إلا الفصل الأكبر حل حقيقة بدليل أنه لا يجوز له الوطء والصيد وكرا الطيب (قوله) الأمن نسأه (قوله) فإنه يجتهد ما حله بالافاضة لا الفصل الأكبر الذي هو طواف الافاضة (قوله) وكرا الطيب) لا محصل منه الفصل الأصغر وهو ربي جرت العفة وتخلله لا يفرجه عن الأحرام بالكلية

(تدبره أي رجع المقدر بعد الكاف) أي رجع من فسد طوافه فقدمه وقسمي بعدما فسد طوافه فاطمته وجوباً وليس راجعاً
 لقوله رجع المصريح بانه لقوله قبله حرماً في تنبيهه على ظاهر قوله ورجع الى هاته الاقرو في المسائل الثلاث يعني من وقع منه ذلك
 عدلاً وسهواً وانه لا قضاء لتسك في العبد (قوله زاد وجدي الخ) أما إذا أصاب النساء كما هو مفروض في المدونة فلهي ظاهر وانما نصت
 على الهدى وان لم يصب النساء فظاهر ما عدا المدونة في الموازنة عليه الهدى لأن يفعل ذلك وهو بمكة بعد فرغ من سبعة قبل دخول
 الحرم وهو ظاهر لان تأخير الاضحية عنهم موجب للهدى وهذا من نفي الخطاب (قوله لان العمرة لاجل الخلط) اعترض بأن العمرة
 توجب لنفسه ما طوافاً بضاف لا يقع الجهره وأجيب بأنهم لما كان الايمان بها لاجل الخلط الواقع في طواف الحج فكأنهم لم يوجب طوافاً
 لنفسه ما في حركاتهم من خارج المذهب نظر لان التأخير على من هو خارج (قوله وفي كلام المؤلفين) وجه الشئ ان الخلاف انما
 هو اذا وطئ وأما ان لم يطأ فليس هناك (٣٣٠) من يقول انه ياتي بمصره تقول المصنف واعترض ظاهره انه ياتي بمصره سواء

وطئ أم لا وليس كذلك وقوله
 والاكثر ان وطئ ظاهره ان الاقل
 قال بعدهما وليس كذلك فلو قال
 واعتبرا وطئ والاكثر عدما
 لوافق المذهب قال الخطاب وحل
 الناس هم سعد بن المسيب والقاسم
 ابن محمد وعطاء كاهل أبو الحسن
 فالمراد بالجل خارج للمذهب
 والحاصل كما قال محشي ت أن
 الخلاف في العمره مع الوطء مذهب
 المدونة اثباتها وسعد بن المسيب
 ومن معه فيها أما ان لم يحصل
 وطء فلاموجب للعمره ولا حائل
 به فيما تصلى (قوله أي والركن)
 فيه إشارة الى تقدير مبتدا
 والجهة الامية معطوفة على الجملة
 الامية وهي وركنهما الاحرام
 أو مستأنفة (قوله وانما أكثر
 استعمالهم الوقوف) أي عوان كان
 المراد منه مطلق الكونية (قوله
 فضل على غيره) أي مقتضى لوجوب
 المكتبة (قوله أي أي)
 جزئياً (قوله ووافضة حضوراً
 جزئياً) وقوله لاجلها يعني في لورد

غير وضوء فانه يجب عليه أن يرجع حالاً حتى يوطئ بالبيت وبسي لانه لما بطل طوافه بطل
 اسمه وكذلك اذا طاف بالاقضية على غير وضوء فانه يرجع وجوباً حالاً حتى يوطئ طوافاً
 الاضحية الامن التسامو الصديق عليه أن يجنب ذلك لانه لا يصح له من ذلك الا الخلط
 الاكبر وهو طواف الاضحية كما ياتي عند قوله وحل به ما ياتي وأما من الطيب فيكره ولا فدية
 عليه في مسه قوله حالاً من فاعل رجع أي رجع المقدر بعد الكاف (ص) واتفقوا والاكثر
 ان وطئ (ش) يعني ان من لم يصح طوافه فقدمه أو افاضته ورجع حالاً أو كل كل احرامه
 فانه يخرج و ياتي بمصره سواء حصل منه وطء لم لا وهو ظاهر كلام ابن الجابيزاد وبه يهدى
 وقيل لا عمره عليه الا ان وطئ لان العمرة لاجل الخلط الواقع في الطواف بتقدم الوطء فانه
 ان ياتي بطواف صحيح لا وطء قبله وهو حاصل في العمره بخلاف ما اتانا بطاء وفي كلام المؤلفين
 شئ انظر وجهه في شرحنا الكبير * ولما أنهى الكلام على الاركان المشتركة بين الحج والعمره
 شرع في الركن الرابع المختص بالحج فقال (ص) ولجميع حضور جزءه عرفة (ش) أي والركن
 الرابع المختص بالحج خاصة دون العمره وقوف بعرفة ولما لم يكن المراد من الوقوف معناه ما فسد
 بل مطلق الطاء ائنيته والكون بها سواء كان واقفاً أو جالساً أو مضطجعا وكيف تصور غير عن
 ذلك بقوله حضور وانما أكثر استعمالهم الوقوف لانه لا يفضل في حق أكثر الناس ولما لم يكن
 لوضع منها أفضل على غير ما اذا وقف مع الناس غير ما يشمل جميعها فقال جزءه عرفة الدال على
 الاكتمال والحضور في أي كان منها وإضافة حضوراً الى جزءه على معنى في وأضاف جزءه الى عرفة
 على معنى من أي الكون في جزء من عرفة أي جزء منها لكن المستحب أن يقف مع الناس
 ويكره البعد عنهم وان يقف على جبال عرفة والقرب من الهضاب حيث يقف الامام أفضل
 والهضاب جميع هضبة بوزن غرة قال في القاموس هو الجبل المنبسط على الارض أو جبل
 خلق من حفرة واحدة أو الجبل الطويل المتعرج المنفرد قال ابن معلى واستحب العلماء الوقوف
 حيث وقف الرسول عليه الصلاة والسلام وهو عند الحضرات الكبار والمقرؤة في أسفل
 جبل الرحمة وهو الجبل الذي يوسط أرض عرفة ثم ان الواو في قوله ولجميع للاستئناف والجميع

على المصنف انه يقتضي أن الواقف في الهراء في عرفة غير متصل بالارض أو ما اتصل بها أو شاهد عرفة وهو في
 الجزء غير جزئه لان الحضور عند النسبة قطعاً المشاهدة وليس كذلك (قوله على معنى من) اعترض بأن الصواب اتباع معنى الامام لا معنى
 من لعدم جهة الاخبار عن المضاف بالمضاف اليه كيزيد (قوله ويكره البعد عنهم) لان الشاة المنفردة كلمة السبع (قوله وأن يقف
 على جبال عرفة) منعطوف على قوله ان يقف مع الناس أي يقف على جبال عرفة لا في أرضها (قوله والقرب الخ) هذا يكون مستحباً
 ثالثاً (قوله قال في القاموس هو) أي الهضبة لا يعني ان هذا معنى لغوي وظاهره أن أول كتابه الخلاف وانظر ما الواقع هنا وأخبرني
 بعض أهل مكة بأنهم كانوا يقيمون بمكة (قوله وهو عند الحضرات الكبار) ظاهر العبارة أنه غير الهضبات فتعترض الحال حيث أنه أولاً ولما لاجل
 القرب من الهضبات أفضل وهذا جلي المستحب القرب من الحضرات الكبار لانه لما كان المكان الذي يقف فيه الرسول من المعلوم أن الموضع
 الذي وقف عندهما أفضل

(قوله ساعة ليلة النحر) القربى في سورة النجم جعل الله لكل يوم له قسمة ليله الا انهم لم يجعلوا ليله قسمة ولا بعد ذلك لان يوم عرفته
لثبات ليله قسمة وليلة بعد من أدرك الموقف ليله بعد يوم عرفته فقد أدرك الحجة لطوعه في يوم النحر (قوله التوئين) فيه شي مائة
يتشبه أن الراد بالساعة ليلة النحر يتماها فلا يكتفى بعضها (قوله لكن السنة) أي الطريقة (قوله أجزاء) أي أذاعها وعليه الهدى
لعدم الطمأنينة (قوله كلوقوف ليل) أي في الطبائع الخمسة (قوله لغير عهد) أي (٣٣١) لا نذكر كراهي (قوله بخلاف من وقف) أي

ففعله يشبه فعل الحاج بل فعله
فعل الحاج أي غيره والألف وحاج
أي فلا يحتاج لسنة وقوله لان نسبة
الاحرام تعسّل للحذوف الذي هو
قولنا فلا يحتاج وقوله لان نسبة
الاحرام اندرج فيها أي ولم يندرج
فيها ما لا يشبه فعله فعل الحاج
(قوله أي لو وصل) أي الحضور
ومثل الانغماس في الماء في السيل
وقوله والنوم أي قبل السيل وانظر
هل يقيد بما إذا كان يعمل الله
لا يستغرق أو لانه فاعلم في عرفة
ويكتفى ذلك وهو الظاهر (قوله
وانظر لو شر بمسكرا) كلام ت
يشيد أن هذا النظر ولو فصل ذلك
بعد الزوال (قوله أو أخطأ الجمل
بماشر) أي في تأشير فليعتبر
في التأشير بسببية لان الوقوف في
العاشرة سبب عن الخطأ لا سببية
أي وتبين ذلك بعد الوقوف بالفعل
لان تبين ذلك قبل الوقوف هذا
هو الصواب كما يفيد من قبل الشيخ
أجد لا كما قال عجم ومن تبعه
أي وعلى كل الفهم (قوله بأنغم الخ)
أي أو كانت السببية مضمومة ولم يرو
فأكلوا علة ذي القعدة ثلاثين
ثم وقفوا في التاسع في ظنهم فقتن
أنه العاشرة لروية الهلال ليلة ثلاثين
في عهد ما أو أخطأ في العددين
علو اليوم الاول من الشهر ثم نسوه
فوقفوا في العاشرة فله لا يجوز ثم

متعلق الخمر أي وحضور من معرفة ذكر الحج (ص) ساعة ليلة النحر (ش) المراد بالساعة
الزمانية أي لحظة من الزمان لا الساعة الفلكية ثم يصح في ساعة التوئين والاضافة وهي
على معنى الامام أي ساعة تنسب بقليلة النحر ولا فرق في الاجزاء بين أن يدفع بعد دفع الامام
أو قبله لكن السنة أن يدفع بعد دفعه ولا فرق بين دفعه قبل الترويب فخرج من عرفه حتى
غاب عليه الشمس أجزاء وعليه الهدى وأقامه قوله ليلة النحر أن من وقف قبل الزوال لم
يجزه وهو مذهب مالك وبعبارة أخرى ما وقف منها راع الامام فواجب عليه الجهر بالدم اذا تركه
وفي عبارة بعضهم والوقوف نهار أي جزمه كلوقوف ليل وهو واجب فغير الدم أي حيث
تركه عند التبريد عزروا وقسم الزوال للثروب (ص) ولو مر نوا (ش) هذا باقية
في حضوروا القمير المسترقى من عائد على الحاضر المأمور من حضور وبعبارة أخرى ضمير نوا
المسترقى عائد على الحاضر البار على الحضور أي أجزاء (١) المشرط بأن ينوي الممار الحضور
وهناشي مقدر بدل عليه ما يأتي من قوله لا الجاهل أي ان نوى الحاضر العارف بالجاهل
فقوله لا الجاهل معطوف على هذا المقدر وانما طلت التضمن الماردون غيره ممن وقف
لا لعل كان فعله لا يشبه فعل الحاج في الوقوف اختاج الى بنية بخلاف من وقف لان نسبة
الاحرام اندرج فيها الوقوف كالطواف والسعي (ص) أو انغماس قبل الزوال (ش) معمول
للمقدّم معطوف على مر فهو داخل في حبس بالموقف ذلك قد يكونه قبل الزوال وهو صادق
بما بعد الاحرام الى الوقت المذكور أي لو وصل مع انغماس قبل الزوال أو لو وصل بعد الزوال
فالأجزاء اتفاق قال بعض وانظر لو شر بمسكرا حتى غاب أو اطعمه أحد وقائه الوقوف
لأنه فيه نصا والظاهر أنه لا يمكن فيه اختيار فهو كل على عليه والمخزون وان كان فيه
اختيار فلا يجوز له كالجمل بل أولى (ص) أو أخطأ الجمل بماشر فقط (ش) أي وكذلك يجوز
اذا أخطأ في روية الهلال الجمل أي جماعة أهل الموسم بأن غم عليهم ليلة ثلاثين من القعدة
فأكلوا الصدق ووقفوا فوقع وقوفهم بماشر من ذي الحجة وتقبل جميع أفعال الحج ويكون
كن لم يحط وقوله فقط قد في المسكتين أعني قوله الجمل وقوله بعاشرة فاحترز في الأولى عن
خطأ الجماعة الكبيرة وأولى المتفردين لا يجوز ثم ويلزمه اذا فاته الوقوف ما يلزم من فاته الحج واحترز
في الثانية عن أن يقع وقوفهم في الثامن فلا يجوز ثم (ص) لا الجاهل (ش) يعني
أن من مر بعرفة بأهلا به لم يضر فاته لا يجوز ثم أي ولو نوى الوقوف لعدم اشعاره بالقرية
والفرق بينه وبين المعنى عليه أن نعم الجاهل ضرر من التفرط والانغماس أمر غالب واعلم
أن الجاهل بعرفة انما يضر المار وأما من وقف فاته لا يضر جهلهما وهذا يفيد كلام
ح و ن (ص) كبطن عربة (ش) تشبيهه فيما قبله بطلان الوقوف والمعنى أن من وقف في بطن
عربة وهي بضم العين وفتح الراء على الصواب وهو واديين العليين الذين على حد عرفة والعلين

(٤١ - خروجا ثاني) وأما من رأى الهلال وردت شهادته فله بازائه الوقوف في وقته كالصوم فله سندا وانظر هل يجزى
فيه ما تقدم في الصوم من قوله لا تغرد الا كاهلهم ومن اعتما لهم بأمره (قوله عن أن يقع وقوفهم في الثامن الخ) ولم يذكر كروا خطاهم
في التاسع ليعيدوا فيه (قوله لعدم اشعاره بالقرية) أي موضع القرية لا يفتي في هذا التعليل موجود في صورة الاجزاء وهو ما إذا كان غير
مار (قوله بضم العين وفتح الراء على الصواب) وبما قبله ما قبله عاص من ضمهم ما لم يحكم بعضهم من ضم العين وسكون الراء

(١) المار هكذا في الشيخ ولو ظهر لغيره فمن الرود كما هو ظاهر كتبه محمده

(قوله على المشهور) ومقابلته انهم من الحرم (قوله فشك الخ) لا يخفى ان هذا التعليل يخرج عدم الاجراء (قوله وهو الذي قاله مسند ابراهيم) قال القرافي اختلص في ابراهيم فقتل هو الخليل وقيل ابراهيم الخليل (قوله يقال ان حائط الخ) هذا هو الموضع الذي قاله مسند ابراهيم (قوله لسط في عرنة) بضم العين والنون وهكذا النقل عن محمد في الجواهر والتوضيح بان عرفة وغيرهم وقوله القبلي المراد القبلي بالنسبة لكتفوا الحاصل ان المسجد كله من عرفة ونبتى آخره عرفة وأول عرنة كما لا يخفى بعض المحققين (قوله لاحتمال الخ) هذا لا يخفى انهم من الحرم الذي هو القول الضعيف (قوله ٣٣٣) وصلى العشاء والقرب اذا خشي عدم ادراك ركعة منها أو من الأخيرة بعد

صلاة القرب وقيل ان ذهب لعرفة (قوله وصلى) العشاء ولوفات لا ذوق في ذلك سواء قيل بالتراخي وقيل بالقدور (قوله وجعل أقوال أهل المذهب) أي أقواله التسوية وجهها باعتبار التأخير (قوله وأما الفاتحة) اذا ذكرها ووقتها وقت تذكرها (قوله ولو كرام زيد) انظر وجه البالغسة قائم بظهور (قوله من تمة السنة) الاولى أن يقول شرطا في السنة (قوله وكذا لو اغتسل غدوا الخ) الظاهر ان العبرة في ذلك بالعرف فباعتد العرف فصلا كثيرا وشر و الاقلا (قوله وجه بعض الخ) الصواب الاول دون هذا كما قاله محشي نت وهذا البعض هو الباسط قال سند ولو اغتسل بعد غلته بشد رحه واصلاح بعض جهازه أجزأه من جزئ عنه وعن الجنابة غسل واحد كما في غسل الجمعة وفهم من قوله غسل عدم التيم عند فقد الماحوه كذلك (قوله وأشار بقوله الخ) لا يخفى ان ترك السنة لادم عليه فلا حاجة لقوله ولادم الان يقال ان بعض البين لما كان فيه المم كالتبعية نص على ان ذلك ليس فيه دم (قوله ونوب بالمدنية) هذا

الذي نرى على حدة الحرم فليست عرفة من عرفة ولا من الحرم على المشهور ولما كان بطن عرفة قد يفسر بالوادي كما هو وقد يفسر بالمسجد كما يفسر في الجلاب وليس الحكم فيهما سواء أشار الى مغايرة حكمهما بقوله (ص) وأجزأه مسجد هابكره (ش) أي أجزأه الوقوف بمسجد عرفة بتركه لشك هل هو من عرفة أم لا قال في منسكه وهو الذي يقال له مسجد ابراهيم عليه السلام محمد يقال ان حائط مسجد عرفة القبلي على حداثتها ولو سقط لسقط في عرفة وبعبارة أخرى وانما كره الوقوف في مسجد عرفة مع أنه في الحل لاحتمال ادخال جزء من الحرم فيه فان حائطه القبلي وهو الذي من جهة مكة اذا سقط سقط في عرفة بالنون وبالفصح تصحيف (ص) وصلى ولوفات (ش) يعني ان الحاج اذا كان من امره ان يركب أو أفاض اذا قرب من عرفة وعليه عشايلته ان ذهب الى عرفة لا يدرك منها ركعة قبل الغيبة وان ترك الغيبة الى عرفة أدرك ركعة قبل الغيبة على الركعة قبل الغيبة تقع العشاء اداءه لان ما بعد الوقت تبع لمافيه ولو فاما الوقوف على المشهور ومسجد هابكره وشدة القرافي وصاحب المدخل وشهره واختار الفصحى تقديم الوقوف لان من قواعدها لشرع امره اعادة تركيب أخف الضررين ولان ما لا يقضي الامن بعد نبتى أن يقدم على ما يقضي بسرعة وبعبارة أخرى وما مشى عليه للمؤقت ولوالاقل وجعل أقوال أهل المذهب بتقديم الوقوف على الصلاة ولوفات ومحل الخلاف في الحاضرة وأما الفاتحة فيقدم الوقوف عليها ولما أنهى الكلام على الأركان شرع قياسا بين الحج والعمرة وابتدأ بسنن أولها وهو الأركان فقال (ص) والسنة غسل (ش) يعني أن السنة لكل اكرام حج أو عمرته أوهما أو مطلق ولو كراما لم يذرع أحدهما غسل للرجل والمرات أو الكبير والصغير والمأخر والنساء وجعل أكثر الشراخ قوله (متصل بالاحرام) كفصل الجمعة في اتصاله بالارواح من تمة السنة فله وقد افهمنا ما اغتسل في أول النهار أو من من عتبة لم يميزه طه في المدونة وكذا الواغسل غدوة وأخر الاحرام الى الظهر وجعله بعض سنة ثانية أي بمن القسل ويسن اتصاله فلا يفصل بينهما بفعل لا تعلق بالاحرام قال وجعله قددا في القسل يصير السنة متصلة على الاتصال فلا يقيد كلامه بحكم القسل من أصله اه وأشار بقوله (ولادم) الى أن تلوت ترك القسل عد أو نسيانا أو حلاله فيغسل بعد ذلك ولادم عليه (ص) ونوب بالمدنية الخلق (ش) يعني أن من يلزمه الاحرام من ذي الخلقة أو يستحب الاحرام منها فانه يستحب أن يقدم غسله من المدنية ثم يغسلها على القول بلا تشبيه الى أن يصل الى ذي الخلقة فاذا أجزأه من نية أو غير نية كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ص) ولخول غير حائض مكة بطوى والوقوف (ش) يعني أنه يتب القسل لخول مكة متصلا بدخولها أو في حكم المتصل فلا يغسل ثمات خارجها لم يكتف بذلك ولطوى به اتصاله

بدخولها

كلا تستلزم قوله متصل وكأنه قال ومن غسل متصل الا حق من يلزمه الاحرام

أو يندب من ذي الخلقة فلا يتطلب في حقه الاتصال بالمسجد أن يغسل في بيته قبل أن يخرج كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم (قوله فاذا أجزأه من الخ) أي اذا أراد ان يصير الخ من الخ لا يترك الشياطين والتبريد قبل الاحرام (قوله ولخول الخ) ولا يتنقل في هذين بخلاف الاول كذا في عب وفيه تقرير بذلك الآن المذهب يكون خفيفا كما لا يخفى شيئا الصغير (قوله بطوى) بفتح الطاء (قوله لم يكتف بذلك) فان آخره واغسل بعد دخوله لم يجزه (قوله ولطوى به الخ) حاشه ان باعاعه بطوى فيد اتصاله الذي هو مطلوب مع أنه

لا يلزم من إيقاعه بطوى اتصاله لغيره وإن يقتضيه بطوى وجعلت فيها وجوباً بأن كانت من أرباض مكة كأي حرام الوطء أي
 البيوت التي خلف السور وشأن من كان فيها الخول ظهر أن إيقاعه بطوى يشد اتصاله (قوله على المشهور) ومقابل ما روي عن مالك
 أنها لا يقتضيان دخول مكة (قوله ورداء) يجعل على كتفه ولا يضرب للترزاقن الخط سواء وضعه على كتفه أو وسطه (قوله الهيئة
 الاجتماعية) أي فإن فعل غيرها كإيقاعه برداء أو كسائه أو أزاله خلف السنة (قوله فلا ينافي أن الجرد من الخط واجب) فبما أن
 المناسب لقوله الهيئة الاجتماعية أن يقول فلا ينافي أن بعضها واجب كذلك لا يرد فيها واجباً فالنسب أن يقول أي أن السنة ليس
 ما ذكر فلا ينافي أن الجرد واجب ثم أنه طرق كلام الشارع بأنها اصطلاحات إذ يقولون عن هذا اتصال ثلاث عبارات فبهم يقول
 واجبة ومنهم من يقول وجوب الشئ ومنهم من يقول ستمو كذا (٣٣٣)

بكسر الميم وهو عطف مرادف
 (قوله كالقنقاب) أي إعلان سيرة
 عرض فإن يرقبها ليسهاو الظاهر
 أن الرقبة ما كان قد سر من الفعل
 والكثير ما فوق ذلك (قوله وليس
 شئ من ذلك من سنن الاحرام) أي
 مطلقاً بل من سنن الاحرام لمن معه
 هدى كذا كره الزقاق ويحتمل أن
 المعنى خلافاً لبعضهم حيث جعله
 من سننهما من سنن الحج
 (قوله تنبيهاً على أن السنة لغير
 الخ) ليس منافية للسند العبارة كما
 قد يتوهم ولذا قال بعضي
 لا اختلافاً له ليس مراداً لوقف الفائدة
 حكم التقليد والاشعار بالسنة لأن
 ذلك يأتي في محله وانما مراده كيف
 يفعل من أراد الاحرام وكيف
 يطلب في حقه ترتيب الامور
 الثلاثة عند الاحرام فبني كلامه
 كما ظاهراً لطلب بسن لمن أراد
 الاحرام وكان معه هدى أن يقلده
 بدعته وتجريده بشعره اه
 فالسنة تنصب بكونه بعد الفصل
 والتبريد ويكون التقليد قبل

يدخلها يستحب إيقاعه بطوى إن مر بها أو لا فمن مقدراً ما بينهما ولو لم يكن الفصل في الحقيقة
 للطواف على المشهور فلا يؤمر به إلا من يصح منه الطواف لاحقاً ونفسه ويندب أيضاً الفصل
 للوقوف بمرقة متصلاً بوقوفه ووقته بعد الزوال مقدم على الصلوات بطلبه كل واقف ولو
 حاشا ونفسه سند ولو اغتسل أول النهار لم يجز وما قرأه كلام المؤلف من أن كلام الفصل
 لدخول مكة ولو قوفه مستحب هو الرابع على ما يظهر من كلام ح ودرج عليه في تقرير
 كلام المؤلف مقتصر عليه وقيل كل منهما سنة ودرج عليه الشارح وت وفي كلامهما
 شئ ثم أنه على كلامهما يكون قول المؤلف ودخول مكة الخ عطف على مقدراً وهو السنة غسل
 متصل للاحرام ودخول مكة الخ وعلى الرابع فهو عطف على بالدينه هذا ولا يفهم من كلام
 المؤلف على أن الفصل لدخول مكة مستحب أن وقوعه بطوى مستحب فإن فلو قال بطوى
 بصرف المطلق لاف هذا (ص) وليس زار وادو نطقين (ش) معطوف على انبرى قوله
 والسنة غسل أي الهيئة الاجتماعية سنة فلا ينافي أن الجرد من الخط واجب والزار ما يشد
 بالوسط دليل قوله ورداء لا ماله صاحب القاموس أن الزار الملقبة ويوث وضبط عياض
 في قواعد كنعان التكرار والى الهاجيت يستبرئ من القدم وظل ز المراد بالنعن الحدود
 والمداس وأما الزار موجه الصراة فالبعصم وهي التاسومة فلا يجوز ليسهما الاقتصرة
 وحيث يقتضى اه وينبغي أن يقدم ما كان كنعان عرض الساتر فيها كالقنقاب كما يأتي (ص)
 وتقليد هدى ثم إشارته (ش) أي من السنة لمن أراد الاحرام أن يقلد الهدى التي معه فلو طأ أو
 لماضي وأما ما يجب بعد الاحرام فلا يقلد الا بعدة كما ظاهراً ودم التمتع يجب بأحرام الحج ثم إشارته
 ولم يذكر التخييل لأنه مستحب كما يأتي وليس شئ من ذلك من سنن الاحرام خلافاً لبعضهم حيث
 جعلهم سننه وقال إن هذه سنة من كعبين ثلاثة أشباه تقليد واشعار وروى عن أحمد ذكر
 ذلك المؤلف تنبيهاً على أن السنة لغير تقدم التقليد على الاشعار وتقديمها على الركوع
 كما هو مذهب المدونة خلافاً لما في المسوطين تأخيرها عنه فهو تقليد هدى أي ماشته
 التقليد وهو الابل والبقر لا الضم كما يأتي في فصل أول كلامه على ما يوافق آخره (ص) ثم ركعتان
 (ش) ظاهر كلامه أن السنة الاحرام عقب نفل ولذا قال (والفرض بمن) والى يدل عليه ما في

الاشعار ويكره من قبل الاحرام وتبعه على ذلك من لكن يحتاج إلى نص على أن الترتيب المذكور سنة كما فعل المؤلف وفيه تراخيه
 اه المراد منه والجعل أن المقتدان الترتيب مستحب وان كلام المصنف فيه (قوله ولذا قال والفرض بمن) أي لو حل كون السنة
 إيقاعه عقب نفل قال والفرض بمن أي في تحصيل المأثبات لكن لم يعلم المطلوب بل المراد من المصنف أن السنة إيقاعه عقب مطلق
 صلاة ولكن إيقاعه عقب نفل أفضل والفرض بك في تحصيل السنة والحاصل أن الاحرام بعد صلاة النفل يحصل بسنة وفصله
 وبعد صلاة الفرض يحصل به السنة دون الفضيلة وانظر هل المراد بالفرض العتي أو هو بالعرض كجنازة تعينت فترد نفل وانظر
 السن المؤكدة كالفرض الاصل أم لا وقوله ركعتان أي كما ذكر في مفهوم لقوله ركعتان والاشعار أن السنة ركعتان فقط وليس كذلك
 الا أن يقال هو إقتصار على الأقل والاقتضاه للاحرام صلاة بخصه كما قال السند وما شئ عليه المؤلف شئ على ما فهمه في توضيحه والنص
 أن الركعتين مقدمتان على التقليد والاشعار

(قوله) وأما بالنسبة إلى من قلده أو شعره فهي السنة الرابعة) مفاده أن التقليد والأشعار لا يحملان وأحد ومثل ذلك عبارة مبراهم حيث قال وهذا هي السنة الثالثة ثم عمل سنبة تركفي الاحرام ان كل وقت جواز والانتظار بالاحرام الا انما خاف والمرافق فيجزم ولا تركهما وكذا غير النافق والمرافق لا تركهما موافقتهى حال الحرام به (قوله يحرم الركاب) أى حرم الدار كوبر (قوله إذا استوى على دابته) أى استوى على دابته قائمة كالسير (قوله والمشي) أى حرم المشى والمراد بالرجل (قوله على المشهور) وقال لا اعتق بسلامه (قوله إلى البيداء) موضع بعد الحليفة كافي (٣٣٤) محشى ثت والفرق بين الركاب والمشي ان الركاب لا يركب دابته الا للسير بخلاف الرجل قد يقوم على رجليه فشرعه في المشى كسواءه على دابته (قوله بين الوقت والمشي) يحرم فيه أى يقع الاحرام فيه وذلك لانه لا يتم بالقتل المتعلق به (قوله وما تقدم بين لما ينقذه) تقدم ان المراد بالقتل التوجه على الطريق (قوله السنة مقارنة) أى اتصالها أى حقيقة فان فصلها لم يكن آتيا بالنسبة ثم ان كل الفصل طويلا لزمه العلم بوقت السنة وانضم الطول له وان كان يسيرا فلامد اذ لم يحصل منه سوى ترك السنة ويسير الفصل وهو لا واجب دائما واذ لزمه العلم في فصلها حكمها فاولى في تركها بالكلية فالتسوية واجبة كما أن قلة فصلها واجب بليل لزوم العلم في تركها ويلي الاجمعي بلسانه الذى ينطق به (قوله احسبك في هذا) أى في هذا الحج كما احسبك في ذلك المشارة

التوضيح ان أصل السنة تحصل بالاحرام عقب القرصة والمسح أن يكون انزافه ليكون الاحرام صلاته مضمومة قال ز ثم ركعتان هذه السنة الثالثة بالنسبة إلى من لم يظلم ولم يشعر وأما بالنسبة إلى من قلده أو شعره فهي السنة الرابعة (ص) يحرم الركاب اذا استوى والمشي اذا مشى (ش) أى وبعد الفراغ من الصلاة يحرم الركاب اذا استوى على دابته ولا يتوقف على مشى واصلته على المشهور والمشي اذا مشى ولا ينتظر أن يخرج إلى البيداء ثم ان قوله يحرم اذا استوى سائر الوقت الذى يحرم فيه وما تقدم بيان لما ينقذه والظاهر ان هذا على جهة الاولوية وأما لو أمر بالركب قبل أن يستوى وأمر بالمشي قبل مشيه كما هو ذلك (ص) وتلبية (ش) السنة مقادير بالاحرام أى وان كانت واجبة في نفسها وتجدد ما مسح ومعنى التلبية الاجابة أى اجابة بعد اجابة وذلك ان الله تعالى قال انست بركم بالوايلي فهذا اجابة واحفظوا الثانية اجابة قوله تعالى وأذنت للناس بالحي يقال ان ابراهيم عليه السلام لما أذن بالحي اجابه الناس في أصلاب بأنهم من اجابه مرة خرج من قوم من زاد زاد فالتقى اجابته في هذا كما احسبك في ذلك وأول من لبي الملائكة وكذلك أول من طلق بالبليت (ص) وجددت لتفجيرها وخلف صلاة (ش) يحفل آمن تمام السنة قال بعض وهو الظاهر أو السنة التلبية ولو مرة وهو الذى تقدم لان غير حرم أى فيكون تجديد ما مسحها بعض البغداديين ويكنى فيها من توما زاد على ذلك مسح أو التبددهو سنة كما قلنا من شاس وعليه تكون التلبية من أصلها واجبة والام في الغيرة بمعنى عند كقيام وزول وملا فافترقا وهو قول منكر الصلاة للشمل النافذة وتكرار الاجابة بالتلبية في غير الاحرام وأما اجابة الصابغ في عليه الصلاة والسلام فمن خصائصه (ص) وهل لك على الطواف خلاف (ش) يعنى ان من أحرم حج مفردا أو قارنا هل يسمر بلى حتى يدخل بيوت مكة فيقطع التلبية فاذا طاف فوسى غاودها حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها هذا مذهب الرسالة وشهره ابن بشير وأبو الزلال يلبى حتى يتبدى بالطواف وهو مذهب المدونة خلاف وعلنا كلام على المحرم حج احقرأا بمن أحرم بعرة وسيد كره المؤلف بعد بقوله ومعقر المقات الخ (ص) وان تركت أو لم تقدم اطلال (ش) يعنى ان من ترك التلبية لم أحرم قليلا ناسيا لها ثم تركها على لى ولا شى عليه وان تطاول ذلك لم يعدم ولور جمع ولوى لا يسطع عنه خلافا لان عتاب وان لجابة ومفهومه أنه لو أتى بها أوله ولو مرة على ما لا الحسن ثم تركه لادم عليه وقوله وان تركت أى عمدا ونسأنا ومثل الطول ما اذات تركها جله (ص) ووسط في علوصه وفيها (ش) يعنى ان الذى يسره أن يتوسط في علوصه فلا يرفع يده جدا حتى يسمر ولا ينقصه حتى لا يجمعه من يلمه وكذلك يسره أن يتوسط في التلبية فلا يركها جدا حتى يلقه الضبر ولا يتركها ليدخل حتى يفوت المقصود منها وهو المشي وهذا فى حق الرجل وأما المرأة فانه تسرع نفسها الانصوتها عورتها يخاف منه الغنة (ص) وعادها بعلمى (ش) أى طوادة التلبية استصحابا بعد سفره على أى وطواف

الاجابتان المتضمنتان (قوله من خصائصه) فيه نظر فليس من الخصوصيات كما قلده بعض المحققين (قوله) وهل لك) قال بعض انظر لو اقيمت عليه الصلاة وهو في أثناء الطواف فقطعه للصلاة توسل على بل بى بعد ذلك الصلاة أم لا لأنه بكل السبي وهو الظاهر (قوله على ما لا الحسن) ومقابل ما مشهر ابن عرفة من وجوب الدم ومقادير بعض المحققين اعتدال ما لشارنا وأما تركها أثناء فلاتش عليه (قوله) قال ابن الفكاكهاى طواف عونها بتسليم أو نحوها يمكن عليه م خلافا ما اذات تركها جله أو ما لائق عوضها عنها كما يثبت بالظاهر ان ذلك كعدم لاهم باتها وانما أتى بلفظ احسبك بعض شيوخ الزنكلى (قوله يعنى أن الملبى يسره أن يتوسط) للمعنى الاستصحاب كما قلده محشى ثت (قوله وطوادة) استصحابا للمعنى ان طوافها واجبة

وأشار

(قوله لان ذلك كفرهما) أي لكونهما موضعاً **تنبه** إذا حرم بالحج من عرفة لي حتى يرى جرة العقيقة فله ان الحلاب
 أي اذا أحرم منها بعد الزوال وأما من أحرم منها قبل الزوال فانه يلي الزوال بعزته من أحرم من غيرها (قوله على ما رجع اليه مالك)
 أي رجع الى أنه لا بد من الأمرين الحج وكان مالك يقول قبل ذلك يقطع اذا فرغ الى الموقف وكان يقول يقطع اذا زادت الشمس (قوله
 ومعتبر الميقات مدرك الحج) حاصل كلامه أن من كان أحرم حجج سواه كان من الميقات أومن تكة نفاه الحج لمرض أو عذراً فانه يحرم
 به من من الميقات يلي الحرم ولكن ليس ذلك بلازم بل المراد من (٣٣٥)

كانت وبحرم بصرة وفي بعض
 الحواشي قوله وفأت الحج المطوف
 محذوف وفأت بالرفع صفة أي
 ومعتبر فأت الحج ومما معتبرا
 لانه تحليل بفعل عمر وفأت على
 هذا صفة مشبهة وأما جرحه على أنه
 معطوف على الميقات فسمي على
 أن الاضافة بيانية ومعنى كلام
 المصنف أن من فاته الحج لمرض أو
 نحو فاته تحليل بفعل عمره ويقطع
 التلبية أو أتى الحرم (قوله وان
 لقوات الحج) يقتضي أن قوات
 الحج على الاحرام من الميقات
 وليس كذلك كالتقدم (قوله وتعمل
 قوة الحج) هذا يقتضي ان قول
 المصنف فيما تقدم كترج الحج
 في الحرم مطلقا كان محرما حج
 أو بعمره وليس كذلك بل انما حلت
 في الحرم بالحج فقط (قوله للبيوت
 التي في المدونة وهو الذي رجع
 اليه يقطع اذا دخل بيوت مكة
 أو المسجد كل ذلك واسع (قوله
 معطوف على المعنى أي أو المعتبر
 الحج) الاولى أن يقول انه متعلق
 بمحذوف معطوف على معنى ما تقدم

وأشار بقوله (وان بالمسجد) الى أنه يرفع صوته بالتلبية وان كان بالمسجد الحرم ومجيباً
 لان ذلك مكروه ما خلا بلزم أشهر المكي بذلك وأهل مكة في التلبية كغيرهم بخلاف غيرهما من
 المساجد فيسمع نفسه ما يسمونه من بله ثلاث أشهر بذلك (ص) لرواح مصلى عرفة (ش) أي
 لا يزال يلي بعد السعي لرواح مصلى عرفة بعد الزوال فيقطع ولا يعود اليه على ما رجع اليه
 مالك وثبت عليه وكان ينبغي أن يقول لوصو أي لوصول مصلى عرفة والزلزال أيضا ولا بد من
 الأمرين فالوصو قبل الزوال يلي الزوال وأزالت عليه الشمس قبل وصوله لي لوصو فيعتبر
 الاقصى منها ما وصل عرفة هو الذي يقال له مسجد ابراهيم ومسجد عرفة بالثوب ومسجد عرفة
 فهي أسماء لمسمى واحد وهو الذي على عين الفاهب الى عرفة ولما بين مبدأ التلبية لحرم الميقات
 بهج ومنه ما بين مبدأ الحرم من مكة لخالفته دون مستهلها فتنه قال (ومحرم مكة يلي
 بالمسجد) أي ومحرم مكة سواه كل من أهلها ومقيمها ولا يكون الحج مفردا كالتقدم في
 قوله ومكانه للقيم مكة يلي بالمسجد في ابتداء امره ثم هو في انتهائه كسابق في غيره
 وهو رواح مصلى عرفة فله فيها وحكم من أقصد الحج في قطع التلبية وغيره احكم من ليفسه
 ولما وقع محرم الحج المتخلى عليه الى قسمين فخرج محرم الصمر الى قسمين ايضا فحسب طول
 المسافة قصرها فقال (ص) ومعتبر الميقات وفأت الحج الحرم (ش) الواو يعني أو وهو من صروب
 معطوف على مقدور أي ومعتبر الميقات مدرك الحج أو فأت الحج يلي الحرم فاته في المدونة لا الى
 رؤى البيوت خلافاً لان الحجاب وفي هذا من التكلف ما لا ينبغي فلو قال ومعتبر الميقات وان
 لقوات الحج الحرم لسمي من هذا وصل قوله ومعتبر الميقات المقيم الذي معه نفس حيث فصل
 ما ينبغي (ص) ومن البعرة والتعجب للبيوت (ش) معطوف على المعنى أي والعمر من
 الميقات ومن البعرة والتعجب فله يلي في دخول بيوت مكة لقرب المسافة (ص)
 والطواف المشي والاقدم لقاد لم يصده (ش) أي ومن سنن الطواف المشي فلو ركب أو حمل
 في الطواف وهو قادر على المشي ولم يصده فان عليه دفعا وأما العابر لادم عليه ظالم مالك الآن
 يطبق فاحب الى أن بعد خلاف المعنى جالساً لا مشي عليه لانه يشر فرضه بنفسه فقد طاقته
 والطائف محمولاً على ما قلناه ولو كان كشي بانه غاية مقتوره والسعي كالطواف في
 جميع ما ذكرناه من المؤثر في الطواف والسعي المشي الخ لوقى بالسنتين ظالم مالك في الموازية
 من معنى راكبان غير عذرا لعدمه ان كان غير ساكن تباعد طول أجزاها أو احدى نقلها من
 بين وس نقله الباعين عن ابن القاسم (ص) وتقبل حجر بهاؤه (ش) هذبي السنة الثانية
 من سنن الطواف وهو تقبيل الحجر الاسود بقبض في الشروط الاولى وتقبيله فيما عداها

الراجح انه واجب بغير بالحج (قوله ولم يعد) أي فان أعاد ما شاء بدرجوعه لبلده فلام عليه وأما ان كان بمكة فيقبل باطائه ما شاء ولو
 مع البعد لا يجزئه الحج وقوله والطواف شامل الواجب وغيره خلافاً للشيخ أحمد في تخصيص ذلك بالواجب وأما قوله والاقدم فخاص
 بالواجب (قوله لوقى بالسنتين) فلو ركب في السعي والطواف معاً قلنا انه ان عليه بعد الواحد اقتداخل ويحمل هديان فله الخطاب
 (قوله وتقبيل حجر بضم واو) من سنن الطهارة لانه كالجزء من الطواف المشروط فيه الطهارة وبسن استلام الجاني بيده أو به وضعا
 على فيه من غير تقبيل وينب تقبيل الحجر فيما بعد الاول وليس الجاني بيده بعد الاول وليس بالعود خاص بالحجر فان لم يقدر على
 استلام الجاني بيده كبر فقط

(قوله ولا بأس باستلامه بغير طواف) أي بتقبيله بغير طواف (قوله ليس ذلك من شأن التماس) أي فهو خلاف الأولى (قوله والمعتد أن أمته مكرهه) ولو وضع الرجل عليه (قوله وفي باحته) ورجعه غير واحد يمكن حل كلام المصنف عليه بأن يقال قوله ثم صكر معطوف على قوله وتقبل حجرأى والسنة تقبيل حجرأى ثم كبر وقوله ثم عودأى ثم كرفان يمكن العود كبر فقط فالتكبير مطلوب في حال القدرة وعدمها (قوله من غير تقبيل) أي من غير تصويت (قوله على مذهب المدونة) للمعتد أنه يكبر مع تقبيله فيه أو وضع يده أو العود ثم ذكر المصنف من المراتب التي يجري فيها العود الأول الذي يجري فيها عوده وأذاع بين التكبير والاستلام فظاهر (٣٣٦) المدونة وأصرح بها أن التكبير بعد التقبيل وهو ظاهر المصنف وظاهر ابن

فرحون أنه قبل التقبيل ويجري ذلك في السبع ثم عود (قوله بلاحد) أي في الدعاء والمذعوبه جميعا فلا يقصر دعاءه على زيادة ولا على آخره ولا على لفظ خاص ولا على نفسه بل يهبط إلى الجميع (قوله ومثله الذي ذكره الصلاة على النبي الخ) ظاهره أن ذلك سنة كإدائه وهل الدعاء الصلاة سنة واحدة أو كل واحدة أو الدعاء والذكر الصلاة كل ذلك سنة واحدة (قوله والمضرب) لا يخفى أنه سهل الذي كرسه ثم ذكره أن ذلك مضرب فهو تناف والظاهر أن خصوص الطمأنينة وأما الذي ذكره الصلاة فهو مستحب فحقوقه ومثله أي في مطلق الطلب وهذه العبارة التي ذكرها الشارح نقلها عن صحيح لاهنا بعبارة (قوله الباقيات) أي الباقى نواجا (قوله ولا يفسر الخ) لا يخفى أنه ذكر في التوضيح أن مما يستحب أن يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وأجيب به ما بين أن يرد بقوله ولا يقرأ أي غير هذه وأن يأتي بذلك لا على أن يقرأ (قوله ويصل رجل) إذا طاف عن نفسه أو عن

مستحب ولا بأس باستلامه بغير طواف ولكن ليس ذلك من شأن التماس وقوله بغير صفة كشفة فلا يكون التقبيل إلا بهويكره تقبيل المصنف وكذا الخبر والمعتد أن أمته مكرهه (ص) وفي الصوت قولان (ش) أي وفي باحته وذكر اهت قولان (ص) ولزج حلس يذم عود ووضاعلى فيه ثم كبر (ش) أي فان لم يقدر على تقبيل الحجر فانه يحسه يبدان قد قدم بعضها على فيه من غير تقبيل على المشهور فان عجز فانه يحسه يعود ثم يصع على فيه من غير تقبيل فلا يكتى العود مع إمكان السد ولا السد مع إمكان التقبيل بالقلم ثم ان عجز عن اللبس بما ذكر كبر فقط ومضى بغير إشارة إليه يده ولا رفع لاه على مذهب المدونة واختار عياض في قواعد الأثر مع التقبيل والا كدرو على عدمها وافر زبانه كلامه من أنه لا يأتي بالتكبير إلا بعد العجز عما قبله هو ما نسب في توضحه لظاهر المدونة ثم عارض على ظاهر كلام ابن المطالب (ص) والظاهر لاحد (ش) أشار بهذا إلى السنة الثالثة من سن الطواف ومثله الذي ذكره الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام كل ذلك بلاحد قال في شرح العمدة والمصنفان بطرف بالباقيات الصالحات وهي صحتاته والمجدد قول الله الا لله والله كبر أو بغير ذلك من الأول ذكره لا يقرأ أن كان القرآن تحديدا أفضل الذي ذكره لم يرد أنه عليه الصلاة والسلام فقرأ في الطواف فان فعل فليس القراءات ثلاثا يشغل غيره عن الذكر اه (ص) ويصل رجل في الثلاثة الأولى (ش) هذه هي السنة الرابعة من سن الطواف يعني أن من أحرم من الرجال من الميقات حج أو عرفة يسكن في حقه الرسل في الأشواط الثلاثة من طواف القدوم ومن طواف العمرة أو كفى ولا يد على تركه ولو عد على المشهور والزم أن ينب في منبهه ونبا خفيها من تركه وليس بالوثب الشديد ولا رمل على التساقط طوافهم ولا هروية في سبعين ولا قبل بعد الأشواط الثلاثة الأولى ولو تركهم في الأول عامدا أو ناسيا ولا يكون آتيا بالسنة أن فعل كن قرأ بالسورة في آخر ركعته فلا يجوز عن الأولين (ص) ولو مضى بساجدا ولا زججة الطائفة (ش) أي يسكن الرمل ولو كان الطائف مضى بساجدا على كل دابة أو غيرها فاقبل الحامل ويحرك الدابة كالصحر كهايطن يحصر والمطلوب في الرمل لزجة الطائفة فلا تكلف فوقها وبكره الطواف محظوظا بالناس والصدور على الركن واستلام الركنين الذين يلبان الحجر وكثرة الكلام وقراءة القرآن وإنشاد الشعر إلا مخف كلين فإن اشتغل على وعد والشرب والبيع والشرا وتغطية الرجل فخواتق بالمرأوا كواب بغير عذر وسر المتكئين والطواف عن الغير قبل الطواف عن نفسه ابن رشد في بعضها خلاف * ولما أنهى الكلام

رجل لاه امرأ أو أقر رجل عن المرأة فلا رمل ولو أتت عن رجل لاه عودأى كلعود لان المعتد لها على ليست بعورة (قوله من طواف القدوم) وأما طواف الأضحية فكل من فيه مستحب قال ابن رشد الطائفون في الرمل ثلاثة أقسام فمرمل الرجل المحرم حج أو عمر من الميقات اتفاقا ولا رمل المرأة المطلوع والموقع اتفاقا في فصل محرم من مكة ومن الجمراته ومن التيمم والراقي والصبي والمرضى خلاف اه (قوله أن ينب) من وثب كعود بعد أي يقفز (قوله ولا رمل على التساقط طوافهم) الظاهر أنه مكرهه (قوله والصدور على الركن) أي على الحجر (قوله بلبان الحجر) يتخلى له (قوله والركوب بغير عذر) هذا ضعف لما تقدمه من المشي واجب بغير بالهم (قوله وفي بعضها خلاف) فتدليل بأنه يقرأ بأنه ليس الركنين الذين يلبان الحجر

أوله حكم الطواف فيه) أي فيأخذ كرم من الدموع منه (قوله الخ) إذا كان على وضوء ولا يقبله الا مشوياً ويحرم فيه التفصيل المتقدم من أنه لا رجعة ليس بسند عمود وضاع في فيه ثم كبر وجعل هذه السنة التي مع تقطعها بالجر لكونه يبعد ركني الطواف (قوله ورفقه عليهما) كما فصل لاحدهما لا علم ما رقت فقط ولا على أحدهما فله بعض سنة والسنة تحصل بالركن ولو على سلم واحدة ولكن المستحب أن يبعد على أحدهما كما في المدة فالتسعة تحصل عطف الركن (قوله ثم يهرز زمزم) أي على جهة الاستقبال (قوله فيشرب منها الخ) أي يترى بشربه ما أراد فان ما خرج من الشربة وان لم يصح الحديث فقد جرت بركته فله سبى روف وسباني رده (قوله ان خلا الموضوع من الرجال) أي من مزاجه الرجال وليس المراد (٣٣٧) الخاوع مطلق الرجال بل من مزاجهم أوله

ولو قال لا حاجة لذلك لان القيام قد زائد على السنة فقله كما هو المستحب يدل على دفع ذلك الاعتراض وذلك لان الكلام في السن لا في المسجبات (قوله واسراع الخ) اعلم ان ظاهر ما ذكره سند وما ذكره المواق يقتضيان الاسراع المذكور خاص بالمذهب الى المسرة ولا يكون في العمومها الى الصفا وهو خلاف ظاهر كلام المصنف وحكمة الاسراع بينهما أنه يحصل الاصاب أي الامتثال وهذه الحكمة تقتضي نسبة الاسراع ذهباً وايماً في جميع الاشواط وهو خلاف ما يفيد النقل (قوله ودعا الخ) لو سلم المؤلف قوله ودعا عند قوله ورفقه كان أحسن لأن هذه السنة انتهى مطلوبه عند الركن عليهما (قوله ولا يحتمل أن يفيد) أي لا في المدعوه ولا في الدعوة ولا في صفة من الصبح (قوله خلافاً لما ذكره بعضهم) أي من أنه عند الركن عليهما أي الذي هو مفاد العبارة الأولى (قوله وفي سنة ركني الطواف) والاشهور وجوب ركني الطواف الواجب الظاهر ان

على سن الطواف شرع في سنن السعي وهي على ما ذكرها أربع ولا بد في تركه من تقدم أن من سننه المشي وحكمه في الدموع منه حكم الطواف فيه فقال (ص) والسعي تقبيل الحجر ورفقه عليهما كذا أن خلا (ش) أي ومن سنن السعي تقبيل الحجر الأسود حين فراغه من الطواف وركبته يهرز زمزم فيشرب منها ودعوا عما أحب ثم يهرج من أي باب شادو يستحب من باب بني مخزوم وهو باب الصفا بالقرب ومن سننه الركن على الصفا والمروة ثم جل لاستعابها منهما وقرأ أيضاً ان خلا الموضوع أيضاً من الرجال والوقوف أسفلهما وقوله ان خلا أي كل منهما ولذا لم يقل ان خلباً وأقرب الكافي ليرجع الشرط لمبايعة هاتين ولا يلزم على العطف الجرم مع عدم الجار ولو قال وقامه عليهما كان أولى لأنه لا يلزم من الركن القيام كمالهما المستحب (ص) واسراع بين الاخيرين فوق الرمل (ش) السنة الثالثة من سنن السعي الاسراع على حق الركن فقط بين المئين الاخيرين فوق الرمل في الطواف قال سند معاشد باجدا وهما القذان في جدار المسجد الحرام على يسار المذهب الى المروة وله ما في ركن المسجد منارة باب على والثاني بعد ذلك رباط العاصم ثم ميلاناً آخر ان على عين المذهب في عقابته المئين الأولين وما ذكره المؤلف من أن ابتداء التلبية عند المثل في ركن المسجد نحوه في المواق وان عرفه بوقد اعترض ح من أننا بتدقيق الميل الاخير للملحق في ركن المسجد بضمون سنة أدورع الخ والميل في الأصل اسم للدور وسمايلى لانهما يشبهان المرودين (ص) ودعا (ش) يعني ان السنة الرابعة من سنن السعي الفاع عند الركن على كل منهما بصيغة أخرى والسنة الرابعة على ما يفيد هذا وهذه السنة طاعة في حق من ركن عليهما ومن لا يركن خلافاً ذلك بعضهم (ص) وفي سنة ركني الطواف وجوبهما تردد (ش) اتفق المذهب على عدم ركنيتهما ولا خلافاً في مشروعيتهما واختلف في ذلك بالسنة والوجوب سواء كان الطواف واجباً أو تطوعاً والقائل بالاول عبد الوهاب والثاني البجلي ولم يعتبر القول بتبعية الطواف من وجوب وندب وهو قول الجمهور وابن رشد ولو اعتبره لمقال وفي سنة ركني الطواف وجوبهما والتبعية للطواف وهكذا انما لم يعول عليه لان غرضه الاشارة بالتردد والجمهور ليس من المتأخرين أي فليس من يشربه بالتردد وجوبه وجوبهما على القول بجمع نيب الطواف انهم لما كانتا باهتة فكأنهما من تنتهه بالشرع فيه كما شارح فمع ما قلنا ذلك وجب الاتيان بهما (ص) ونسباً كالاحرام بالكافرون والاخلاص (ش) يعني ان القراءة

التردد على حد سواء في التطوع والظاهر أنه أراد الواجب ما يشمل الركن وآخر الكلام على ركني الطواف الى فراغ من السعي مع تقدمها عليه فعلا لا خلافاً في حكمهما تقدم السنة قطعاً للثقة بالطواف والسعي وآخر اختلف فيها أو أنهم قوله ركني الطواف لا يجوز عنهما غيرهما (تبيينه) فان ترك الركن حتى تساعد أو رجع لبلده فعلم ما ملقا وأهدى ان كتمان فرض فقط فان لم يتباعد ولا رجع لبلده كعهما فقط من فرض أو تفعل ان لم تنقض طهارة أو لأعدا الطواف ولو غير فرض وصلى ركنه ما عاد السعي ان تعد النقص والأعدا الطواف الفرض وصلى ركنه ما عاد السعي فان كان نقلاً من ركنه وغرضه فله التمس وفيه ابن عرفة (قوله ونسباً كالاحرام) أي ونسباً فراهتم بما لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه واتصل بالفعل وليس لأن تقول هذا صغير والصغير لا يجوز تركه الا نيت منه وان كان غير حقيقي لأن ذلك في الصغير المستتر وأما بالتردد فهو كالمظهر لا يمنع حذف التثنية مع غير الحقيق

(قوله اعتقاد على) الاولى فوحيد على وكذا يقال فيما بعد (قوله ما بين الباب الخ) أي من حائط الكعبة وقوله في الموطأ الخ عليه يكون الحطيم الخ القراع (قوله والمتعوز) أي المتعزبة أوفيه (قوله فصل) بالبناء المفعول من حطبه (قوله بقوله واستلام الخ) كلام فيه تسامح فالاولى أن يقول استعمل استلام في حقيقته ويجاز بالانظر العبر وهو التقييل (قوله والنعمة) المشهورة في النعمة النصب على العطف غياض يجوز فيها الرفع على الابتداء (٣٢٨) وانظر محذوف ابن التباري وان شئت جعلت المحذوف خبرا كذا قيل وهو فاسد لان

تسحب في كعتي كل طواف بدورة قل بأية الكافرون بعد أم القرآن في الر كعة الاولى وسورة الانخلاص مع القاعة في الثانية كاتسحب القاعة تلك في ركعتي الاحرام وانما اتسحت القراعتين السورتين لاشتغالها على التوسيد في العمى والعلى فانه السورة الاولى اعتقاد على فان معنى قوله لا عباد لأفعل كذا والاخلص اعتقاد على قوله كالأحرام تشبيه في القراعة بالكافرون في الاولى وبالاخلاص في الثانية لافي مطلق القراعة وكذا الكافرون والواو على الحكاية (ص) وبالمقام (ش) يعني أنه يتسبب يقع ركعتي الطواف في المقام وظاهر داخله أي البناء المحيط به وهو قول ضعيف وانما السرا دخلت البناء الذي على المقام فان المقام هو الحجر يفتح الحماة واليمين أي الحجر الذي قام عليه سيدنا ابراهيم حين أمره الله أن يؤذن للناس بالحج وقال في التنبه وفي سبب وقوف ابراهيم عليه السلام على الحجر قولان أحدهما أنه وقف عليه حين غسلت له زوجته ابنة راس في قصة طوافه وهذا امرى عن ابن مسعود وابن عباس والقول الثاني أنه قام عليه لبناء البيت وكان اسمعيل سائلا له الحجر فراه سعيدين جبر (ص) ودعاهما للمزيم (ش) أي ونادى بهما بل ابعدا بالمزيم بعد الطواف ورأى كعبته وهو ما بين الباب والحجر الاسود وفي الموطأ ما بين الركن والمقام فليتره وبعثته واضعاعا مدرجوه وجهه وذراعيه عليه باسطا كفيه كما كان ابن عمر يقطعه ويقول رأيت المصطفى يفعل كذلك ابن حبيب سمعت مالكاً يستحب ذلك ماله وهو المتعوز أيضا ابن عباس هو المزيم والمدعى والمتعوز ابن فرحون وبسمى الحطيم لأنه مدعى فمعه على التام فصل (ص) واستلام الحجر واليمين بعد الاول (ش) أي وناب كل طواف واجباً وتطوع استلام الحجر الاسود أي تقيله وليس الركن اليماني الذي شوط بينه وبين الحجر يفتح الحماة ككنان في آخر كل شوط بعد الشوط الاول وهي الاطواف السنة واستلامهما في الشوط الاول سنة كاتقدم المؤلف لكن في الحجر الاسود ويؤخذ الحكم في اليماني من هنا لتفسيه عنه الاستقبال فتعين السنة اذ لا يتوهم الجواب ومن اقتصاره على الركنين يفهم عدم استلام الشاميين والتكبير عندهما وقول ابن الحبيب بكبر اذا حاذاهما أنكر ما بين عرفه قال بعض لكن فلهذا الفرج في حاويه وبعبارة أخرى يشد لقوله واستلام الحجر عامل أي وتقييل الحجر الاسود واستلام اليماني فيما عدا الاول مستحب وفي الشوط الاول سنة (ص) واقتصار على تلبية الرسول عليه السلام (ش) يعني أنه يستحب الاقتصار على تلبية المصطفى وهي لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال مالك والاقتصار عليها أفضل وعنه كراهة الزيادة وعنه باحتمال فقد زاد عن لبيك هذا التعماد الفضل الحسن لبيك لبيك مر هو بانك ومر غوا باليك وابن عمر لبيك لبيك لبيك وسعديك والخبر كله سيدك لبيك والارغاب لبيك وليك وأخواته مصادر عنه مسيوه مثله لفظا معناها التكثير والتكرار الدائم كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين أي ارجعه دائما فلا ترى في السماء شقوقا لأن التثنية أول مراتب التكرار فليقلل عليه ومذهب يونس أنه اسم مفرد فقلت أنه عليه كعليك ولبيك والختار

النصب بعضه في النعمة على مذهب البصريين لان هذا ليس بعد استكمال عملها واصوابها الاشهر في المالح (قوله وعنه كراهة الزيادة) مقار الذي قبله وذلك لأنه لا يرام من مخالفة الأفضل كراهة طوافان يكون ذلك خلاف الاولى فان قلت الزيادة السروية من عمر وابنه كآمال الابي في شرح مسلم انهم اغسبوا مرفوعة ولما قال غيره ومتابعهم فملى الله عليه وسلم والوقوف عند أقواله وأفضل مؤشدة ورعهم معلومة فمضى زيادتهم على المرفوع حتى كرهها ملازمة وأباحها أخرى قلت قال الادي لهم فهموا عدم القصر على أولئك الكلمات وان الثواب يضاعف بكثرة العمل واقتصار الرسول على الله عليه وسلم بيان لافل ما يكفي أركان الزيادة على التصل ليست تضاف الوان التي ووجهه هو كقولهم غيره فالزيادة لاتنافي الاثنان بتلبية الرسول على الله عليه وسلم (قوله وعنه باحتمال) الظاهر

أن المراد بها الاذن لان هذا ذكر ولا يعقل فيما سواه الطرفين فيكون القصد انهما مندوب (قوله ومر غوا باليك) كسر أي فليكن أحقا حسانتك وبركتك (قوله والارغاب) يقال يفرغ الرعم المدب يقصر هاع الضم وحكي أبو يعلى الفتح والقصر وقوله وأخواته كسعدك ودوديك (قوله معناها التكثير) وأما على أنه اسم مفرد ففي لبيك الحاجبة لك (قوله لان التثنية أول مراتب التكرار) علة لقوله مثله لفظا معناها التكثير (قوله ومذهب يونس الخ) ردم عليه تليظ مسيوه لأنه لو كان مثل لبيك وعليك لم يقبل مع الظاهر كالم يقبله أي دعي إذا خلا على الظاهر لأن قول الحادي يود دخلت على عمرو ويخلف لي لانهم قالوا * لي فلي يمدى مسود *

(قوله لانه ثناء) ظاهري انا جعلتك على كل حال وأما على الفتح فالمعنى ليس لهذا المعنى (قوله أى اجابة بعد اجابة) أى بعد اجابة هذا على الاول وهو أنها متناهية لفظاً وقوله أى اجابة بعد اجابة قال عب فالاجابة الاولى اشارة الى قوله تعالى أنت ربكم قالوا بلى والثانية لقوله تعالى وأنت في الناس انتهى وهو غريب ظاهر والظاهر أن المعنى أجبناك اجابة بعد اجابة ان كان حج مهتوا واحداً وان كان حج مرتين وهو في ثابتهما متعاضداً أجبناك اجابة وهي الاثنتان بعد اجابة أى في اخذه الاولى بعد اجابة في اجابة سيدنا ابراهيم بعد اجابة أى حين قيل أنت ربكم (قوله الزوم) فمضى ليس لك زنا طاعتك لزوماً وقوله والاطمة فمضى ليس أفعالي طاعتك (٣٩) (قوله ودخول مكة نهراً) أى شئى (قوله من التنية العليا) أى الطريق

كسر ان على فهمهم ان الجلالة شبهه ولخيار مستأنف والفتح تعطيل لما قبله ومعنى ليس الاجابة أى اجابة بعد اجابة أو الزوم والاطمة على الطاعة فمن لب بالمكان أقامه (ص) ودخول مكة نهراً (ش) قال سيدى زروق يستحب الاق مكة أربع زواى خذى طوى وهو الوادى الذى تحت التنية العليا يسمى الزاهر واغتسل فيه وزوله مكة من التنية العليا ومببته بالوادى المذكور فى مكة شئى (ص) والبث (ش) معطوف على مكة أى ويستحب دخول البيت لا وأن بآتي البيت كما فهمه المواق وظاهر جواز دخوله ولولبلا وقرار التنية عليه السلام المتأخر بيدهم هي معصية ما عتدلت بقوله بأنه لم يقصه لبالا في الجاهلية ولا في الاسلام الخ جبر وتطبيب خاطره فلا يكون فيه دليل على كراهة دخوله لبل (ص) ومن كداء المدي (ش) أى ويستحب دخول مكة من كداء لمن أتى من طريق المدينة كان من أهلها أم لا وهو مراده بقوله لمدى لا للمدى فقط وكدا هي التنية أى الطريق الصغرى التي باقى مكة التي يهبط منها الى الاصطخ والمقبرة محتجاً بما ساروك وأنت تاذل منها فاذنلت أخذت كما أنت الى المسجد فله في توضيحه والمقبرة عن يسارك لطفك الزين المتقدم وأما اليوم فعضها على اليسار وبعضها على اليمين وكداه بالذوق والكاف وانما استحب لمن أتى من طريق المدينة أن يدخل من كداه لانه للموضع الذى عدا فيه ابراهيم به بأن يجعل أفتدمن الناس تهوى اليهم فقيل لما أدنى في الناس بالبح ياؤك رجلا الاية الا ترى أنه قال ياؤك ولم يقل ياؤنى (ص) والمسجد من بابى شئى (ش) أى وما يستحب دخول المسجد الحرم من بابى شئى وهو المعروف الا نيب السلام ويستحب الخروج منه من بابى سهم (ص) ويروجه من كدى (ش) كدى يضم الكاف والقصر وهي التنية التي بأسفل مكة أى وما يستحب الخروج للمدى من مكة من كدى فقد خرج منها التي عليه السلام الى المدينة يعرف بابى سهم وبعبارة أخرى ويروجه يعنى للمدى أيضاً وهو ظاهر كلامهم ومن جهة المعنى أيضاً من كدى وهي التنية الوسطى التي بأسفل مكة مضموم الكاف متون مقصور كما ضبطه الجمهور (ص) وركوعه للطواف بعد المغرب قبل تغلف (ش) أى وينبى طاف بعد العصر أن يؤخر الركوع على النافذة بالغروب فله يستحب أن يركع ركعتي الطواف بعد صلاة المغرب قبل تغلف المغرب فلا يستحب منصرف على كون الركوع للطواف قبل التنفل وأما كونه بعد المغرب فاستحباه معاصيهم كراهة النافذة قبل صلاة المغرب وليس في كلام المؤلف أنه يؤخر الطواف بالغروب وقد نص محمدان الحبل بن جلاء بعد العصر أن يقرب من طوى حتى يمسى ليصل بين طوافه وركوعه وسعيه فإن دخل فلا بأس أن يؤخر الطواف حتى تقرب الشمس أى ويسل المغرب فركع ويسمى الى آخره تقدم عند قوله ودخول مكة نهراً الخ وظاهر كلام المؤلف يشمل من

(٤٣ - خرشى فاني) بابى سهم اسم لباب الحارة فقط وهو باب شبيهة ولذا قال بعض الشيوخ على قوله بابى سهم وهو المعروف باب شبيكة (قوله ومن جهة المعنى أيضاً) أى لظاهر طريقه فكانها من جهة ظاهر كلامهم ومن جهة المعنى أيضاً (قوله كما ضبطه الجمهور) قال ابن عبد السلام كداء الاول مفتوح الكاف ممدوم وهو غير منصرف لانه على والثاني مضموم الكاف متون مقصور وكذا ضبطه الجمهور وهو الصحيح وقال بعضهم العكس انتهى وفي بعض الشراح أن الاول مفتوح الكاف والمد والال المهملة متون والثاني يضم الكاف متون مقصور (قوله وركوعه للطواف) (٤) بعد العصر من دخول مكة مخالف الاول من أدامته للغروب يندى طوى (٤) قوله بعد العصر لطف الطواف والتقدير الطواف بعد العصر الخ أه معصيه -

(قوله وبالمقام) اشارت الى أهم ما يستحق أن يكون في المسجد وخلف المقام عرف بماتقدم فلا حاجة لذكره (قوله من الجعنة أو التنعيم) ظاهر في العرة وأما الحرم بالحج فهو اتفاق لان الجعنة والتنعيم ليسا ميقاتين معروفين للمعتمر بالحج سواء كان مفردا أو قارعا على أنه اذا كان عمره ما يعرف قبا إلى يمين الطواف لا يقال فيه أنه طواف القدوم بل طواف العمرة الركني (قوله وبالأضحية) معطوف على من (٣٣٠) كالتنعيم والتفديرو ومن لم يحرم ملتب بالطواف الأضحية أو المعطوف محفوف والتفديرو أو طائف ملتب بالأضحية ويكون المعطوف عليه قوله بحرم وقوله لمرافق خبر مبتدأ محذوف أي وذلك بالنظر لمرافق (قوله فلا يدخل الكاف) أي بان قال لكسرا حق وقوله أو قال كن الأولى حذف الكاف ويأتي بدلها باللام (قوله لا تطوع ووداع) في شرح عب والظاهر صكرارته في هذين انتهى (قوله وحديث الباذنجان) بكسر الباء والجمع أي الباذنجان لما كلفه (قوله وسحب أن يتردد منه) أي يأخذه زادا بأن يشربه في الطريق واتجاهه يتردد به لانه

طاف قبل الغروب ومن طاف بعده وان كان المستحب ان يدخل قبل الغروب ان يؤثر الطواف حتى يصل المغرب (ص) وبالمسجد (ش) أي وبما يستحب أن يقع ركعتي الطواف بالمسجد الحرام وان يكون ذلك خلف المقام (ص) ومن لم يحرم من كالتنعيم (ش) الكلام السابق في سنة الرمل فيمن طاف للقدوم وقد أجزأه من الميقات وهذا فيمن لم يحرم من الميقات أول يطف للقدوم وقوله من كالتنعيم متعلق بعمر لا يرسل والمعنى ان الرجل اذا أحرم فخرج أو عرأ أو بهما من الجعنة أو من التنعيم فلا يستحب له أن يرسل في طوافه للقدوم في الاشواط الثلاثة الأولى وكذلك يستحب ان رافقه أي أضافه الوقت ونحوه من لم يطف للقدوم كناسله وعمره من مكة مكيا أو ألقيا أن يرسل اذا طاف طواف الأضحية في الاشواط الثلاثة الأولى واله أشار بقوله (أو بالأضحية لمرافق) أي ونحوه فلا يدخل الكاف أو قال كن لم يطف للقدوم لكن أحسن ليحرم من فقد شرطه أو نسبه أو تعدت تركه أما طواف القدوم وترك الرمل نسيانا أو بعد اغلاق الرمل للأضحية (ص) لا تطوع ووداع (ش) يعني أن من طاف طوافا تطوعا أو طاف للوداع لا يستحب الرمل في حقه لعدم الوارد فيه أي بتركه الرمل فيهما وعطف الوداع على التطوع من عطف الخاص على العام (ص) وكترت شرب ما من زم من وقوله (ش) أي وبما يستحب لكل من مكة أن يكسرين شرب ما من زم من ووضوا يغتسل بهما أقلم مكة ويكسرن من الماء عند شربه بل يقل المهم اني أما قل علما فاعا وشفا من كل داء وصح ما من زم من لما شربه ابن عينة من المتقدمين والحاظ في المصايط من التأخرين وقال فيه الجامع صحيح الاستناد وقال الحافظ ابن حجر بعد ذكر طرقه أنه يصلح للاحتجاج به على ما عرف من قواعد الحديث وحديث الباذنجان باطل لا أصل له ويستحب أيضا فصل ما من زم من مكة لتبصرهما من بلاد الاسلام ويستحب أن يتزود منه الى بلدك ما في الترمذي عن عائشة أنها كانت تفصل ماه زمزم وتخبره أن كل علم السلام يحمله (ص) والسعي شروط الصلاة (ش) هذا معطوف على المنسوب فيه أي وينب السعي شروط الصلاة ما عدا الاستقبال لعدم إمكانه ولوانتقص وضوءا ونز كرحدنا أو أصابعه حتى استحبته أن يتوضأ ويبي فان أهم سعيه كذلك أجزأه واستحق استغفاله بالوضوء ولم يغتسل بالماء الواجبة في السعي ليساره (ص) وخليفة بعد ظهر السابع عكة واحدة (ش) أي وينب خطبة بعد ظهر يوم السابع عكة واحدة ولا يجلس في وسطها على المشهور يستحبها بالتسليمان كان عمره ما وافي الخطب يستحبها التكبير قاله بعضهم وقبل اثنتان ويجلس بينهما وهو أرجح من القول الذي متى عليه المؤلف أفرح (ص) يجزئ بالتسلي (ش) أي يخفى في الخطبة بالتسلي التي تفعل منها الى الخطبة الثانية من خروجهم الى منى وصلاتهم بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء وميقاتهم ليلة عرفة وصلاتهم الصبح صبيحتهم حتى وغدوهم الى عرفة بعد طلوع الشمس وتحرر عنهم على النزول بكرة (ص) وخروجه الى قديم المدينة بها الظهر (ش) أي وينب خروجه يوم الثامن ويسمى يوم الترويض ويأتي

أوطاف ملتب بالأضحية ويكون المعطوف عليه قوله بحرم وقوله لمرافق خبر مبتدأ محذوف أي وذلك بالنظر لمرافق (قوله فلا يدخل الكاف) أي بان قال لكسرا حق وقوله أو قال كن الأولى حذف الكاف ويأتي بدلها باللام (قوله لا تطوع ووداع) في شرح عب والظاهر صكرارته في هذين انتهى (قوله وحديث الباذنجان) بكسر الباء والجمع أي الباذنجان لما كلفه (قوله وسحب أن يتردد منه) أي يأخذه زادا بأن يشربه في الطريق واتجاهه يتردد به لانه يفذه فيقوم مقام الزاد فهذا غير قوله قبل نقل ما من زم من وقوله لعدم إمكانه) أي يقول المصنف شروط الصلاة أي المكتبة (قوله واحدة) يجوز وقوع واحدة صفة خطبة ونسبه على الحال منها وان كان تذكرا لوصفها بالطرف قاله البلد (قوله أي وينب خطبة) هذا ضعيف والراجح أنها سعة (قوله بعد ظهر يوم السابع) فلا تعدل ظهر يوم السابع لم يكن أتيا بالسحب له (قوله ولا يجلس في وسطها) أعلم أن الوحدة تستلزم عدم الجلوس فيها وأما واحدة ففي الجلوس ومن رآها انتسب أثبتته لآما هو ظاهر العبارة من أنها واحدة وانحلاف في الجلوس كما أشاره

محشى نت (قوله يستحبها الخ) وفي الشارح روت الاقتصار على اقتنائها بالتكبير وذكرها الخطاب قولين والظاهر أن عمل الخلاف اذا كان الامام عمره والاثنين التكبير كما في شرح شب (قوله وهو أرجح) قال محشى نت ولم أر من يشترط ففاده أن الراجح الاول (قوله يجزئ بالتسلي) أي بد كرم كان عارفا ويعلم الجاهل فهو شامل لهذين القسمين ثم ان اخباره بالتسلي يتوقف عليه تحقيق هذه الخطبة فان لم يجز ذلك لم يكن أتيا بها (قوله ويسمى يوم التروية) أي ويوم النقلة لما كانوا يعملون فيه من المشاة الى عرفة

(قوله وبكره الخروج اليها) الى آخر وجهي الثامن من ذي الحجة يوم عرفته التاسع من ذي الحجة فبكره الخروج لكل قبل يومه (قوله وأما التقيون) الذين يريدون الحج (قوله للعرفه) أرادهم اليه التاسع (قوله على شبر) وزن أم رأس جبل (قوله خياه) انقلبه ما يصل من رءوس وصف وقد يكون من شعروا جميع أخيه بغيره مثل كسر (٣٣١) وكسبه ويكون على عودين أو ثلاثة وما فوق ذلك فهو بيت فاته في الصباح (قوله

أوقية) قال في الصباح القية من البناء معروفة وتطلق على البيت الدور وهو معروف عند الناس كان والكراد والجمع قباب مثل برمة ورام أهله في المصباح وأكن المراد شاملا في النهاية من أن القية من الخيام بيت صغير (قوله كاقطعه النبي صلى الله عليه وسلم) راحع لقية كما يعلم من مسلم (قوله وخطينان بعد الزوال) الأربع النسبة (قوله والمشهور يكون بعد الزوال) ومقابل ما حكاه النووي من الاجراءان وقعت الخطبة قبل الزوال والصلوة بعده وما في التوارد عن ابن حبيب من أنه خطب بعد الزوال وأقبله يسير (قوله ثم أذن) بالبناء للفعول (قوله ولا قبلها) هو عن قوله عند جلوسه فقد نفل عن ما إذا أن الأذان قبل الخطبة في حال جلوس الإمام على المنبر بالجمعة (قوله ولا قبلها أو بعدها) أو للتصريح بأشهره في حجب الحج من السدقة انقلبه أذن في الخطبة أو بعد فراغها وقوله ولا في آخرها إشارة الى ما حكى من مالك من أنه يؤذن في آخر الخطبة متى يكون فرائع من الأذان مع فراغ الإمام من الخطبة (قوله ويقم والإمام جالس) أي ويقم والإمام جالس على المنبر كالأذان بعد خطبته (قوله يوم) جميع تقديم

وبكره الخروج اليها قبل يومها والعرفه قبل يومها ولو تقدم الانتقال والسحب أن يخرج بعد زوال الثامن ومن به أوقد بانه ضعف بحيث لا يدرك آخر الوقت المختار اذا خرج بعد الزوال يخرج قبل ذلك فقدر ما يدرك بها التظهر في آخر المختار اذا لا يجوز تأخيرها الى الضرب وري وظاهر قوله قد وما يدرك بها التظهر ولو وافق يوم جمعة وهو كذلك عند الجمهور فله الأفضل للسافرين وأما التقيون فنجب عليهم انتهى ابن الحاجب فصل في الصلوات لو قضاها أو بيت بها والدمق تركه وهو معنى قوله (وبناه بها) للعرفه وصلاته الصبح بها (ص) وسيره لعرفة بعد الطلوع وزواله بفترة (ش) أي وينب سهر لعرفة بعد طلوع الشمس ولا يجوز بطن محسر حتى تقلم الشمس على شبران محسر في حكم مني ولا بأس أن يقدم الضعيف ومن به علة قبل الطلوع وينب للإمام وغيره التزول بفترة وهي بفتح النون وكسر الهمزة وهو مكان بعرفة فيضرب بالامام خباه أو قبسة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ص) وخطينان بعد الزوال (ش) هذا معطوف على المنذور قبله والمشهور أن الخطبة الثانية من خطب الحج وهي التي تقع يوم عرفه مسجد هاتك تكون بعد الزوال لا قبله يحسن في وسطها يعلم الناس فيها صلاتهم بعرفة ووقوفهم بها وميتمهم بزمانهم من غيرهم ما بين المغرب والمشاء ووقوفهم بالمسح الحرام وأسرارهم وادي محسر وري جرة العفة والحق والتقصير والتروا والبر وطواف الأفاضة فلو خطب قبل الزوال وصلى بعدها أجزاء من عرفته لوصى بغير خطبة أحزا أو عوانا جاعا فقوله وخطينان أي خطبتان يجلس بينهما والخطبة الثالثة لم يذكرها المؤلف ولعله ترك الناس اليوم لها في الحادي عشر من ذي الحجة بعد الظهر واحدة يعلمهم في حكم ميتمهم عن كيفية الترمي وما يات به تركه أو بعضه وحكم التخييل والتأخير وتخييل الأفاضة والتوسعة في تأخير وطواف الوداع ونحو ذلك (ص) ثم أذن (ش) أي ثم بعد الخطبتين أذن لا عند جلوسه ولا قبلها ولا قبلها أو بعدها وفي آخرها بحيث يفرغ منه مع فراغ الخطبة خلافا لما روي ذلك ويقم والإمام جالس على المنبر (ص) وجمع بين التظهرين أن الزوال (ش) أي ثم إذا أذن بعد الخطبة يوم عرفه يجمع بين التظهرين أي الظهر والعصر بعرفة جمع تقديم بأذان ثان واقامة للعصر كما هو منه المندونة قال في الجلاب وهو الأشهر وقيل بأذان واحد به قال ابن القاسم وابن المباحثون وابن الموائز ابن حبيب لا ينبغي لأحد ترك جمع الصلوات بغير فتوى بصلى الظهر ولو وافق جمعة انتهى قال في الأخيرة جمع الرشد الكا أو أيا وصف فاه أو وصف عن اقامة الجمعة بعرفة فقال مالك لا يجوز زلته عليه السلام لم يصلها في حجة الوداع فقال أبو يوسف قد صلاها لا بخطبتين وصلى بعدها ركعتين وهن جمعة فقال مالك أجهر بالقراءة كما يجهر بالجمعة فسكت أبو يوسف وسلم وفي عبارة أخرى وفي تغيير المؤلف الأسلوب بقوله ثم أذن وجمع الخ إشارة الى أن تصح الأذان والجمع تخالف حكم ما قبله وما بعد وهو كذلك إذا حكم في كل منهما السنية لا الاحتجاب (ص) وتعالوا تضرع للغروب (ش) يعني أنه اذا فرغ من الجمع بين الظهرين بعرفة فله يقف للطمع بأرا كتابا والمشي واقفا والتمسح

من غير ترك بينهما ولم يتعمه (قوله أن الزوال) أي بعد والاثباتين تبدل على تأخير الأذان مع الجمع على الخطبتين والظهر منه أن لو قال أن الزوال فان فاته الجمع مع الإمام جميعا واحدة فله تركه كجاءه فله عدم كافي الجمع قال البدر يستبرأ من الدم في ترك سنة فلهه ضيف (قوله وقيل بأذان واحد) أي الأفاضة متعددة في كل حال أي فلا خصوصية للظاهر (قوله وتضرع) أراد به اظهار شدته بالرغبة في طلب الإجابة بأن يدعو متلهف ويظهر التكرار والحاجة والفقر والخلو والاقتضال على وجه التضرع والكسل أو الأفاضة والعظمة

(قوله أفضل الصلاة يوم عرفة) أي الدعاء في يوم عرفة أي دعاء كل أو الدعاء المتوسل يوم عرفة وقد ذكره في شرح شب
بقوله يبدأ أفعاله بالحق والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بالنقاط القرآن وما جرى مجراها من أفعاله عليه الصلاة
والسلام كقوله تعالى يا ذا الجلال والإكرام (٣٣٣) وإن تقف لنا وترحمنا نكون من الخاسرين وبنا أتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة

خسنة وقنا عذاب النار رب
أشرح لي صدرى وبسر لي أمري
رب زدني علما رب أنزلني منزلا
مباركا وأنت خير المزلين رب
فلا تجعلني في القوم الظالمين الخ
ما ذكر في شرح شب والاول
أولى (قوله ووقوفه وضوءه) أي
حضوره (قوله به) أي فيه أي
الوقوف (قوله قيام) أي للرب جال
فقط وكره النساء (قوله لا تلعب)
من قيام أو طاعة أو من ركوعها
أو من وضوءه فيكون عدم ذلك
أفضل في هذه الأربعة (قوله
وبحمل النبي) أي وعرفته صلى
الله عليه وسلم لا تقتضيه وظهور
الدواب كرامى (قوله بمنزلة)
سميت بمنزلة من الأزد لاف
وهو التقرب لأن الطاج إذا أقضوا
من عرفات أزدلغوا الهباء تقرهوا
ومضوا إليها قاله النووي وأما
جمع لأجتماع آدم وحواء فيها وقيل
لأجتماع الناس فيها ممنوع من
الصرف للعلية والتأنيث (قوله
قال فيها من دفع الخ) هذه العبارة
لاقتضت أن المكعب يعرفه بعد غروب
الشمس مطلوب مع أنه مطلوب
فليصل على أن الحصى ومن دفع
من عرفته حين غربت الشمس
أي يمكنك بعض المكث (قوله
وساها بها) قال في القاموس هو
الأقامة للباس أو إقامه ألا (قوله
ولوجه) بيان في قوله فلا تثنى
عليه وقوله عند ابن القاسم راجع

والخمس والتمليل وللصلاة على النبي عليه السلام متضرعا إلى القرب تدفع إلى المزدلفة
هكذا فعل النبي عليه السلام وقد قال عليه الصلاة والسلام أفضل الدعاء على يوم عرفة
(ص) ووقوفه وضوءه وركوبه ثم قيامه لا تلعب (ش) أي وما يندب ووقوفه على وضوءه
ليكون على كل الحالات وركوبه يلووقفه عليه السلام كذلك ولكنونه أعون على مواصلة
الدعاء أقوى على الطاعة وبحمل النبي عن اتخاذ ظهور والدواب كرامى على ما إذا حصل
لها بمنزلة وفلا تحصل لها ضرر وأعلمتها تحب القيام مع القدرة على الإقدام إلى جبال
دون النساء (ص) وصلاته بمنزلة العاشرين (ش) قال فيها من دفع من عرفته حين غربت
الشمس ولم يكن يفعل ولا بداته وهو يسير بسير الناس فلا يصل إلى القرب والعشاء إلا بالمنزلة
فإن صلى فيها أعاد إذا أتاه الله الذي عليه السلام قال الصلاة أم أملك قيل لما الشافعي أتاني
المنزلة قبل الشفق قال هذا مما لا ينبغي أن يكون ولو كان ما أحببت أن يصل حتى يقب
الشفق انتهى وهكذا قال ابن القاسم وابن حبيب لا يصل حتى يقب الشفق انتهى ولا يستعمل
قبل الصلاة شيئا ولو شيئا خفيفا ثم إن ظاهر كلام المؤلف أن صلاته بمنزلة مستحبة مع أنه
خلاف المذهب من أنه سنة لا يقال إنما حكم بالندب على صلاتها بالمنزلة لغرض محققين فلا
ينافي إن جعلها سنة لا تقول صلاتهم ما غير مجموعين بخلاف السنة فيكون مكروها ولا
يكون مندوبا وأوهنا ما وقف مع الإمام وسارع الناس أول يسر معهم لغير عرفة قال من يقف معه
بأن يقف أصلا أو وقف وحده فلا يبيع بالمنزلة ولا يغيره ولا يصل كل صلاة لو تمها بغيره
غير الحاج بالكلية وإن وقف مع الإمام وتأخر عن السمع الناس لغيره صلاهما بعد الشفق
أي في أي محل أراد وسأني (ص) وبها هما (ش) يعني وبها يستحب المبيت بالمنزلة فإن ترك
فلا تثنى عليه وأما التزول فبأنه وواجب أن تركه زعمه الدم والسه أشار بقوله (وإن نزل
قالهم) قال المؤلف في منسكه والظاهر لا يكتفي في النزول أتاحة البعير بل لابد من خط الرجال
قال ح وهذا ظاهر إذا لم يحصل لبث إمام حصل ولو لم يخط الرجال أي بالفعل فظاهر أنه
كاف كما يفعله كثير من أهل مكة وغيرهم في نزولهم ويصلون ويتعشون ويلبسون الجوار
وبنامون ساعة وشقا دفعهم على الدواب فم لا يجوز ذلك لأنه من تعذيب الحيوان انتهى
ومن ترك النزول من غير عذر حتى طلع الفجر زعمه الدم ومن تركه لم يفر فلا تثنى عليه ولو جاء
بعد الشمس عند ابن القاسم فيها كما هو حاصل كلامه قد عرفه وبها هما أي القدر إذا أتت
على الواجب مستحب لأن النزول بقدر ما يخط الرجال واجب سواء خط بالفعل أم لا (ص)
ويجمع ونصرا لا أهلها (ش) يعني أنه يسن لكل حال بمنزلة أن يجمع بين صلاة المغرب
وصلاة العشاء في أول وقت الثانية ولو لم يخطوا بقصر العشاء فقط السنة أدل على أنها
مسافة القصير في حق المكى ونحوه وتقدم في باب قصر الصلاة أنه قال لا يكتفي في خروج
لعرفة ورجوعه فلهذا تكرار مع الاستئناف في قول المؤلف إلا أهلها راجع لقصر فقط أي
وقصر ألا يكون من أهل بمنزلة طاه يوم العشاء (ص) كثر وعرفة (ش) أي كمال في حق

لقوله لزمه دم ولقوله فلا تثنى عليه (قوله وجمع وقصر) فعلا من ماضين فقد أن كلامها ما تفرق منه وهذا كالقصر يجمع
لقوله وصلاته بمنزلة العاشرين وإن كان جهله كالتفسير فيبدأ أن يقرأ كل من القطن اسم أو يعطف على المنسوب كالفعل ت
وقد علمت أن كلامها سنة (قوله أي كمال في حق) حاصل كلامه أن من كان لا يكتفي في حق الجمع بين المغرب والعشاء وبين
الظهر ينطلقا كان معنى أهلها أم لا والخال في عرفة كذلك والخال أن المراد بالجمع بين الظهرين هو الجمع يوم عرفة والجمع بين

العاشمين هو الجمع لية المزدلفة وهذا غير خلاف لادله لا يحتمل خلافه أن يكون هذا تشبيها في قول المصنف وقصر الأهلها يعني أن كل حال في من وعرفة بقصر الأهلها الحاج حين يكونون على في أيام التبرق بقصر وان الأمن كان من أهلها ولو كان حاسا (قوله) أدوان قدم المغرب والعشاء على محل الجمع هذا هو المتعين كما أظن محض نت (٣٣٣) (قوله) وقوفه (الح) العتمة أنه سنة كما أظن محض نت

قال الاجمورى وهل التنب يحصل بالوقوف وان يكبر وبدع فما مستحب آخر أو لا يحصل الا بالوقوف معها أو مع أحدهما والثاني ظاهر كلام المؤلف لكن لا يتوقف التنب على التكبير والخطاء بل يكفي مقارنته لأحدهما انتهى (قوله) لا إسفار) خارج (قوله) والمشرع عن ياره) ينافي التنبير بقوله أو لا واقفاه ويجب بان المرداد واقفا بقربه وقوله وقز هو جبل (قوله) معالم الدين والطاعة: أى محل علم الدين أى ما يندرج به وهو الطاعة من التهليل والتعبيد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك أى محل الدين المعلم (قوله) أى (قوله) الذى يحرم فيه الصلوة) فهو يقرأ بكسر الراء ونسبة التصريح به مجاز أو يقرأ بالفتح أى الذى يحرم فيه الصلوة (قوله) على أحد الأقوال) أى لأنه قبل بعضه من منى وبعضه من المزدلفة وقبل المشرعين جيل المزدلفة قاله ابن حبيب وبعبارة أخرى وهل يطن بحسرواد بين مزدلفة وبين منى لحدودية حجر ليس من واحد منهما قاله النووي والطبرانى أو هو من منى وهو ما يدل عليه خبر العيصين عن ابن عباس أو بعضه من منى وبعضه من المزدلفة وهو ما نقله صاحب المطالع وصريحه أقوال (قوله) لمس قبل أصحاب القبل فيه الحق

يجمع التطهرين والعاشمين مطلقا وقصر الأهلها والحال في عرفة كذلك يجمع مطلقا ويقصر الأهلها ولما كان الجمع مزدلفة خاصا بن دفع دفع الامام من عرفة وهو يدبرهم الناس أمانا بما بدأ به تعالى فاشار إليه بقوله (ص) وان عجز بعد التشفق ان تفرع الامام (ش) أى وان عجز عن خلق الناس بالسيرة بعد وقوفه معهم فجميع بعد التشفق في أى محل ان وقف وتفرع الامام فقوله ان تفرع عبارة ان الحاج ان وقف وكذا في المناسك وهو الصواب ومن لم يقف معه صلى كل صلاته فوقه على المشهور وإليه أشار بقوله (ص) والافضل لوقته (ش) أى وان لم يقف مع الامام بعرفة بل وقف بعد عتمة لا يجمع بل صلى كل صلاته في وقتها المختار لان الجمع انما مشعر على وقف مع الامام (ص) وان قدمت عليه أعادهما (ش) الضمير في عليه يرجع للتشفق والمحل الجمع أى وان قدم المغرب والعشاء على التشفق كان عاجزا أم لا وقف مع الامام أم لا تفرع معه أم لا أعاد المغرب والعشاء بعد التشفق لكن أعاد المغرب استحبابا في الوقت والعشاء وجوبا بالاداء فوقه قبل وقتها أو وان قدم المغرب والعشاء على محل الجمع وهو المزدلفة من جميع قبته وهو من تفرع الامام ولا تجزئه أعادهما استحبابا فيهما لخالفته لسنن في حقه (ص) وارتجابه بعد الصبح متعلسا (ش) أى وذب ارتجابه من مزدلفة بعد صلاة الصبح أول وقتها فالمراد بالصبح صلاة ومفلا حال منه وليس مقعول ارتجابه بعد صلاة الصبح أول وقتها فالمراد بالصبح صلاة ومفلا حال منه وليس مقعول ارتجابه (ص) ووقوفه بالمشعر الحرام يكبر ويدعو للإسفار واستغفاره (ش) أى يرتحل قبل الضوء لياقى المشعر الحرام وهو في المزدلفة فيسفر واقفاه مستقبلا بطريق التهليل والتعبيد وبالصلوة وبالصلاة على النبي عليه السلام بالتذلل وانطواء من مل فاعمل في عرفة الى الاسناد الاعلى وهو في ذلك كله مستقبل القبلة والمشرع عن ياره ورفع يديه بالخطاء رفعا خفيفا والمشرع بفتح الميم أشهر من كسرها وهو ما بين جبل المزدلفة وقز حفاف مضمومة فزاي مفتوحة مجهولة معنى مشعر الحافيه من الشعائر وهي معالم الدين والطاعة ومعنى الحرام المحرم أى الذى يحرم فيه الصلوة وغيره فلفظ من الحرم (ص) ولا وقوف بعده (ش) أى ولا وقوف مشروع بعده الإسفار الاعلى كافي للحل بل لخالفه المشرعين فانهم كانوا يبقون الطلوع الشمس ابن القاسم فان آخر عتمة فلا تنى عليه عندما لا يحتمل كافي الشرح أن الضمير راجع للامام أى ولا وقوف بعد الامام وهو أحسن من الاول انقضى الوقوف بعد الاسفار مستفاد من محل الاسفار فاعلة الوقوف (ص) ولا قبل الصبح (ش) أى ولا وقوف قبل صلاة الصبح لخالفته السنة فهو من لم يقف (ص) واسرار بطن بحجر (ش) يعنى أنه يستحب الاسرار في بطن وادى بحسرة السفرا كبا أو ما عيان لان النبي عليه السلام نهى عن ذلك وهو وادى من المزدلفة ومنى فقد رمية بحجر ليس من واحد منهما على أحد الأقوال وهو ميم مضمومة ثم حاف مفتوحة ثم بين مشددة مكسورة ثم اسهمه ميم بفتح الحسرة قبل أصحاب القبل فيه أى عاباه وقبل نزل فيه عليهم المذاب (ص) ورميه القبة معن وصوله (ش) أى وتنبين وصوله الحق قبل خط رحله بمرمرة العقبة فالأصحاب منص على الرى حين الوصول لانهم يقبض الحرم وأما رمية في نفسها فواجب وبالغ على تجييل رمية بقوله (واندراكا) وأتى أنه يستحب رمية

ان قضية القبل لم تكن وادى بحسرة بل خارج الحرم كما أظن بعض شيوخنا (قوله) ورميه العقبة) ولا يشق لانداء بل يرجع من حيث شاء (قوله) بالغ على تعييلها بقوله وان را كبا) أى فريه على حالته التى هو عليها من ركوب أو مشى وصريح بذلك بعضهم وفى عبارة المصنف حلفوا التقدير ويرميها ولورا كبا ليس من متعلقات التنب

(قوله غير تاسع وصيد) أفهم أن الحاج ونحوه والمرأة فقال وحصل برزخ العقبة غير رجال الودعة (قوله وعقد نكاح) فإن عقد فهو فسد كافي الطراز (قوله مع كل حصاة) أي لا قبل ولا بعد ويقوت المنسوب بعبارة المصنف ليد قبل الطبق به كما هو الظاهر ولو قيل وصلها لملها (قوله تكبيره) أشعر به (٣٣٤) لا يسبح بملها وهو كذلك (قوله باصبعه) ويكون الرى باليد البنى الآن يكون

أعسر فاليسرى (قوله أن وإلى بين كل حصتين) أي وينبع الثانية بالأولى وهكذا من غير ترص الابتعاد بغيره لو كان حصتين وتصل الحصاة للجمرة لافي الأرض من حولها (قوله ويستحب أن يكون أعظمهما من المزدلفة) ظاهر عبارته لفظ جميع الجار وليس كذلك بل المراد لفظ جمرة العقبة يوم النحر فقد قال الأشياخ أنه يأخذها من منزلة بني الأري جمرة العقبة فإن ابن القاسم وابن حبيب وغيرهما اختلفوا أخذها من المزدلفة (قوله على المنهب) ومقابلها ما ذكره ابن الحاج من أنه يستحب أخذها من وادي عسر (قوله وطلب بدنته) أي بان حلت أو بشرى إن لم يكن عند المذبة تطلق على الأبل والبقر وقال به عطاء جابر وغيرهما في قوله تعالى والبدن الآية وقال النووي حيث أطلقت البدنة في كتاب الفضة والحديث فالمراد به العبد كذا كان أو أنثى (قوله ليلقن) أي قبل الزوال بعد فحصرها كالأهسا مستحب قبل الزوال مكرره بعده (قوله ثم حلقه) الحلق اتعاهو أفضل في حق غير المتنع وأما هو فالتصير في حقه أفضل استقبله للشع في الحج وأطلق الحلق يتناول الأثر وهو كذلك فيبرى للموسى على رأسه لامعادة تتعلق

طلوع الشمس فلما وصل قبل الطلوع أترحق نطلع وبأن أن وقتا يدخل بطاوع الغير وينتد وقت أدائها إلى غروب الشمس واليسل قضاء على المشهور (ص) والمنى في غيرها (ش) يعني أنه يستحب له أن عشي في غير جمرة العقبة في يوم النحر فيسجل المنى في ربي الجارف في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر العقبة وغيرها (ص) وحل بها غير نكاح وصيد وكره الطيب (ش) أي وحل برى جمرة العقبة غير قربان نكاح وصيد ومقدماته وعقد نكاح وغير صيد فحرمتهما باقية وسأني إلى الواجب فحرم ما يكره الطيب فلا بد منه على المشهور ومثل ربي جمرة العقبة فوات وقتها فانه يعمل بغير نكاح وصيد وكره الطيب والمراد وقتها وقت أدائها (ص) وتكبيره مع كل حصاة (ش) يعني أنه يستحب أن يكبر مع ربي كل حصاة تكبيرة واحدة وظاهر المدونة أنه سيقرب خصه أن يرى الحصاة بأصبعه لا يقبضه (ص) وتتابعها ولقطها (ش) أي ويستحب أن وإلى بين كل حصتين في ربي كل جرقة من الجمرات الثلاث وليس المراد أن وإلى بين الجمرات وكذلك يستحب لقط الحصاة التي يرى بها ويكره أن يأخذ حجر أو يكبره ويستحب أن يكون لقطها من المزدلفة على المنهب وأما الذي يرمي به فسأني وبسبب الرمي تعرض باليسل لاحتمق في المواضع الثلاثة فإني هي محل الرمي الآن وان الخليل أمر بمحسبه في كل منها بجمع حصات (ص) وذبح قبل الزوال وطلب بدنته ليلقن (ش) أي وذبح ذبح قبل الزوال ولو قيل الشمس عند غروبها لا يصح ذلك بل بالصلوة فلا صلاة بعد على أهل منى فلذلك جاز غير الهدى قبل الشمس قال بعض ويؤخرن قوله في التوضيح تأخير الحلق إلى بعد الزوال بلا عذر مكرره أن الذبح بعد مكرره لأن الذبح مقدم على الحلق انتهى لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فلو فرضنا أن بدنته ضلكت عنه فإنه ينبغي أن يطلب إلى الزوال أي تقرب بحيث يبقى في قدر ما يحلق فان لم يصبا وخشى الزوال حلق ولا يفوته الفضيلتان فليس المراد حقيقته الزوال والأوقع حلقه بعد الزوال ولو قال إلى أين يبقى قدر حلقه لطابق المتقول (ص) ثم حلقه (ش) أي ثم بعد الذبح حلقه ولو نبوة أن عذر رأسه بكل من يل قبضه كالعهد والترتيب المفاد به ما أن يرجع إلى تقديم الحلق على التقصير وسأني ذلك فقه في قوله والتقصير يجزئ وأني إيقاع الحلق عقب الذبح أما الحلق نفسه أو التقصير فواجب واعلم أن تأخير الحلق عن الرمي واجب بغير ما لم كان تأخير الإفاضة على الرمي كذلك وأما تأخير الذبح عن الرمي وتأخير الحلق عن الذبح فمستحب كتأخير الإفاضة عن الذبح وسأني المؤلف الإشارة لهذا ولما كان الحلق باليد أفضل اتفاقا أشد للعلاق بغيره بقوله (ولو نبوة) فهو مبالغة في الجواز لافي الأفضل وقوله (ان عذر رأسه) قيد في الحلق أي أن عذر الحلق رأسه ولو نبوة لا يندفع وقوله ولو نبوة ثلاثا وهم أن الحلق مستحب ولو لم ير الرأس (ص) والتقصير يجزئ (ش) أي والتقصير لمن لم الحلق أفضل يجزئ عن الحلق نفعهم لإهم لإهم الحلقين قالوا والمقصير ينزل رسول الله قال إهم لإهم أرهم الحلقين ثم قال في الرابعة والمقصير ينزل ويكره الجمع بين الحلق والتقصير لتعريض ضرورة ابن عرفة وحلقه مستحب بالتقصير

لقلته

بالشعر فيقتل البشر عند فقهه كالمسح في الموضوعين

برأسه وجع لا يقد على الحلق أهدى قال بعض فان ظاهر أنه يجب عليه الحلق (قوله والترتيب المفاد به ما أن يرجع إلى الخ) هذا لا يظهر ولا ينظر إلا الثاني المشار به أو إلى إيقاع الخ (قوله ولو نبوة) بضم النون رد على أشبه القائل بأنه لا يجزئ بذلك لأن الحلق محل تعبد فيقتصر على ما ورد منه

(قوله وأضفر أو عقص) الضفر أن يضفر شعر رأسه إذا كان خاجة ليعنه من الشعث والعقص أن يعقص شعره في قفاه إذا كان خاجة ثلاث شعث (قوله غلة يجرم الخ) يظهر بالنسبة للبالغ وأما غيره فالحرمه تتعلق بولها (قوله فان لبنت) أي بان جعلت الصغرى في الفاسول ثم يطلع به الرأس عند الإحرام ليعنه ذلك من الشعث (قوله ما لم تصغرجدا) (٣٣٥) وهي بنت أقل من تسع (قوله ورواية

الطراز قدرا لاغلة الخ) أي حيث انحصرت على الاغلة (قوله ورواية) اعلم ان الموازية قد قالت جردت جزاوان أخشن أطرافه أخطأ ويحز به وقالت المدونة أنا قصر الرجل فلاخذ من جميع رأسه وما أخذ من ذلك أجزأه فعملنا على الخلاف وقلوبنا بان المبالغة في الاخذ قرب بالاصل على الاحتياط قال الخطيب وهو الحق (قوله ثم شخن) ويضخل وقت يطاوع الفجر من يوم الترفة فله البدر ولكن يلزم في تنبيهه على ما تقدم عليه دم (قوله في نوبى احواله) ازوردها أي ويشعله عقب حلقه (قوله يستقي من قوة والا نهدي) أي وذلك لان قوة والا نهدي صادق ماذا وقع بعد الاغتسل وقيل روى جرة العقبه فتستقي أن عليه الدم ولولا وقتها تستقي ماذا فأت وقتها فانه ينزل منة فاعلمها (قوله بخلاف الصيد) وأولى الطبيب فلا دم لختمه من الوطه وأما أن وطئ قبل السى فهدى أو صاد فلعلمه الجزام (قوله كتأخير الحلق لبلده) أي طمأ إلى وجهه لا أناسيا (قوله ويكنى الطويل الخ) بان يحلق بعد أن يرى الثلاث كما يقيد المدونة أي أن ذكر بالقرب فلاشئ عليه وهل يصيد الاضامة استحبابا أم لا لقولان والمباصل انه اذا ذهب لبلده قبل الحلق

لقلته أو ذى ليلسا أو صفر أو عقص متعين وحلق غيره أفضل من التقصير في الخ إن حبيب ويستحب البدأ بالشق الايمن انتهى (ص) وهو ستة المرات (ش) أي التقصير يتعين في حقهن ولو كانت بنت عشرين سنين أو توسع وأما الصغرى فتصير ذلك الخلق بخلاف الكسرة فانه يجرم عليها أن تحلق رأسها لا تمتنع بهن ثم إن كان برأسها أى غانم بالحق لا مصلح لها قال في المدونة وليس على النساء الا التقصير انتهى فان لبنت شعرها فانه تقصره بعدد وال توليد لا الاضطاط ويقتوى وبعبارة أخرى معنى قوله وهو ستة المرات ليس المرأ الا هو لأنه في حقها سنة ولها أن تفعل غيره وقوله المرأ أى الاثني مالم تصغرجدا ولما كانت حقة التقصير مختلفة بالنسبة للرجل والمرأ أتت به بقوله (تأخذ) المرأ من أطراف شعرها (قدرا لاغلة) من جميعه طوله وقصره ولو أدخل الكاف على الاغلة لكان أحسن لقول ابن عرفة روى ابن حبيب قدرا لاغلة أو فوقها يسيرا أو دون نهله ورواية الطراز قدرا لاغلة لا أعرفها وقوله (والرجل من قرب أصله) معطوف على الصغرى تأخذ أى وأخذ الرجل في تقصيره من جميع شعره من قرب أصله وإن أخشن أطراف شعرها أخطأ ويحز به فقوله من قرب أصله استحياءا وبعون بين كلام الموازية والمدونة (ص) ثم يقض (ش) أى يتم المقضية للترتيب إشارة منه إلى انه إذا فرغ من روى جرة العقبه يوم الضرع ومن الشعر والفرج والحلق والتقصير فلا يفضل أن يأتى إلى مكة في ذلك اليوم فيطوف البيت طواف الاضامة تسعاً من غير تأخير الا يقدم ما يقضى حواشيه ويستحب طوافه في نوبى إحرامه وهذا هو التصلل الا كبر فيصلى بكل ما كان حراما عليه أو مكروها فقطا النساء يصطاد ويستعمل الطبيب ولا يضرب عاقل ولا الميت عنى بلا خلاف وإلى هذا أشار بقوله (ص) وحل به ما بقى (ش) أى وحل طواف الاضامة ما بقى وهو حرمه قربان النساء بوطه أو مقدما مائة وعقدوا السيدو كراهة الطبيب (ان حلق) أى روى جرة العقبه قبل الاضامة وأوقات وقتها وقد كان قد علم السى فان لم يكن فعل السى فلا يصل ما بقى الاضامة وفعل الاضامة وقولنا روى جرة العقبه قبل الاضامة وأوقات وقتها احتراز عما إذا أفاض قبل رمى فانه اذا وطئ حينئذ عليه هدى بان وطئ قبل فوات وقتها أو أمان وان وطئ بعد الاضامة وبعد فوات وقت روى جرة العقبه فلا دم عليه كقوله وطئ بعد فعلها وتستقي هذه مما يأتى في قوله ان وقع قبل الاضامة وعقبه يوم الضرع والا نهدي (ص) وان وطئ قبله قدم بخلاف الصيد (ش) أى وان وطئ بعد الاضامة وقبل الحلق وهو مرجع الصغرى فعليه دم وأما ان صاد قريبا بينهما فلا دم عليه بخلاف الصيد عن الوطه (ص) كتأخير الحلق لبلده (ش) التثنية في لزوم الدم والمعنى أن من أخر الحلق إلى أن يوجع الوطه فله يلزمه الدم ولو كانت الحجة باقية ويكنى الطويل في لزوم الدم فمن يلاذه بعدة فلو زاد أو طولا بعد قوله لبلده لا فاد المستثنى (ص) أو الاضامة للصغرى (ش) قد علمت أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة فلو أخر طواف الاضامة وحده أو مع السى أو السى وحده إلى أن مضت هذه الأشهر ودخل الحرم فانه يأتى بالاضامة في الأولى وبه مع السى أو بالسى في الأخيرتين وعليه هدى واحدا في الجميع فله سند

لزمه دم ولو كانت أيام منى باقية ومثل ذلك ما اذا ذهبت أيام منى (قوله أو بالسى) أى فقط أى في الأخيرة وان قرب السى من الطواف وان بعد الاضامة لا يصلح للسى لان السى يكون بعد تقدم طواف ويحب اتصالهما ولو فصل الطواف قبل غروب آخر يوم من ذى الحجة وفعل الر كعتين بعد الغروب كان كن فعلها معه في الحجة ولو وقع السى عقب الر كعتين في الغرض المذكور فان سبه صحيح لاتصاله بطواف الاضامة وعليه الدم لفعل السى في الحرم ثم ان فعل بعض السى في الحرم كقتل كاه فيمضو

آخر الحلق بلبله والاهامة للمعصر عليه (٣٣٣) دمان وهذا بخلاف ما اذا آخر الطواف والشي مع المعصر فان عليه دما واحدا

(قوله صغير) أي من صغير أي من
وفي صغير (قوله) وأما المعنى عليه
فكل الرض الخ) أي الماشية بقول
المصنف وأما خارج (قوله) أو
عابر الخ) أي وأما خبره عابر
بنفسه لكبر أو مرض أو لضعفه
طرا أو غما أو حب عليه الدم دون
الصغير ومن الخوف لانه مخاطب
بأثر الأركان بخلاف الصغير
فان مخاطب بالرى في الحقيقة هو
الولى كذا في الألباسي ولان الولى
هو الذى أدخل في الأحرار قال ع
وما ذكرنا من أن للمائة واجبة
لن آخر الرى هو ظا هر كلام
المؤلف وهو الشيخ عبد الرحمن
ومن واقع ورد عليه أنه يقتضى
أن لزوم الدم لعابر الذى استتاب
موجبه التأخير لرى وليس كذلك
وأما موجبه النيابة بشرطها
وهو أن لا يصح الرض ويرى قبل
الغروب وان ترى التائب عن
العابر في غير وقته فدمان واحد
للتبابة عن المستتب وآخر لرى في
غير وقته على التائب الاستتاف
تأخيره فعلى المستتب أيضا
فظهر ويجوز لعابر الاستتاف في
أيام الرى الثلاث ولورجى الفصة
فيها وليس ذلك يوم التصريح
بها للصحة والفرق كونها يحصل
بها التحلل الأصغر (قوله) لكان
(أولى) أقول فيه أنه لا يعرف منه
هل الاستتابة مطلوبة أم لا مع أنها
مطلوبة عن وجه كلام الشارح
بان الناعت على الخلف أن المعنى
وتأخير من نائب عابر موصوف
بالاستتابة ونحيث كان المعنى على

في تأخيرهما لرى أحدهما (ص) ورى كل حصاة أو أجمع لل (ش) عطف على الحلق أى
وتأخير لرى كل حصاة واحتمن العقبه وأغيره فدم وكذلك تأخير حصات حجرة كاملة
أو الجمار أجمع عن وقت الاداء وهو التهل لقل وهو وقت القضاء كما يأتي وأولى في وجوب الدم
لوقت الوقتان (ص) وان لصغير لا يحسن الرى (ش) هذا بالمائة في وجوب الدم والمعنى أن
الصغير الذى لا يحسن الرى والمجنون لرى عنهم من أجهما كأنه يطوف عنهم أو تقدم ذلك
أول الباب عند قوله والانا عنه ان قبلها كطواف لاكتليب ور كوع فان لم يرم عنه وعن
المجنون ولهم ما لى أن دخل الليل فادم واجب على من أجهما ولو رى عنهم في وقت الرى فلا
دم عليه فرى الولى كرمه بخلاف رى النائب عن العابر فان نفسه الدم ولو رى عنه في وقت
الرى إلا أن يصح قبل الغروب ورى عن نفسه فيسقط عنه الدم وأما الصغير الذى يحسن الرى
فانه لرى عن نفسه فان لم يرم الى الليل فعليه الدم فعلم من هذا أن المجنون مثل الصغير لو قال
وان لمك صغير لكان أحسن وأما المعنى عليه فكل الرض (ص) أو عابر ويستتب فخرى
وقت الرى ويكر (ش) هذا داخل في جزئ المائة في وجوب الدم على العابر وفي حكمه المعنى
عليه والمعنى أن العابر عن الرى والمعنى عليه لرى عنهم ما يحسنه ما كان قدر المريض على
الرى فانه يحصل ورى عن نفسه فان لم يوجد من يحمله أو وجد من يحمله ولا قدر على الرى فانه
لرى عنه غيره نيابة ويصرى المريض وقت الرى أى وقت رى الغير عنه ويكر لكل حصاة
تكبيره واحلق ليقض الرى عنه عند الجريتين فلدعوا وحسن أن يصرى المريض ذلك الوقت
ويدعو وحلة ويستتب حلة مستأنفة لبيان الحكم أى وحكمه أن يستتب ولو أسقط الواو
لتكون الحلة صفعة كان أولى وفائدة الاستتابة وعلمها أن ثم وعده أى الاثم ان لم يرم عنه
وليه وقت الاداء وعلمه ان رى عنه وقت الاداء والا فادم عليه استتاب أم لا (ص) وأعادان
صح قبل الفوات بالغروب من الرابع (ش) أى وأذا صغر الرض والمعنى عليه فان كل واحد
منهما يسد وجوا أما كان لرى عنه في الأيام الثلاثة الماضية أو في بعضها أو يكون ذلك قبل
الفوات فاحصل بفسوب الشمس من اليوم الرابع بالسبقة الى يوم الضر وعليه دم لانه لم يرم
واغمرى عنه غيره فلو رى عن المررض جرة العقبه ضم فانه يرمها لادم عليه اذا صغ
وأعادها تارا واوان صغ ليلاد وما فعله الدم فقوله وأعاد من صغ الخ لكن ان صغ وأعاد ماري
عنه في وقته لادم عليه وان أعاد ماري عنه في غير وقته فعليه الدم ونحوه في الشرح وح ظلم
مرتب على النيابة وعلى عدم حصوله من المرى عنه في الوقت (ص) وقضه كل اليه والليل
قضاه (ش) أشار بهذا وأقدمه بجاء يأتي من كلامه الى أن الجملها أوقات ثلاثة وقت اداء
وقت فوات وقت قضاء وقت استدراك الرى لحصول الترتيب وسأيت آخر المسئلة عند قوله
وأعاد ما حضر الخ فوقت الفوات هو الذى لا رى فيه شأ من الجمار أشار اليه فيما تقدم بقوله قبل
الفوات بالغروب من الرابع ومعناه أن الشمس اذا غربت من اليوم الرابع من أيام منى فان
الرى بقوت بكل وجهه وقت القضاء هو الذى لا يجوز التأخير اليه ومن رى فيه بانه الدم
أشار اليه بقوله هنا والليل قضاء أى والليل عقب كل يوم قضاء ذلك اليوم يجب فيه الدم على
المشهور مع الرى الى غروب الرابع وقت الاداء هو الذى يجوز فيه التأخير ولا يترسه فيه دم
فوقت اداء جرة العقبه من طلوع لرى يوم التصريح بالغروب الشمس منه لكن الأفضل في ذلك
أن يكون من مائة من طلوع الشمس يوم التصريح الى الزوال كما سأتى عند قوله ورى العقبه أول يوم

ذلك فالتائب خلف الواو (قوله) والليل قضاء ذلك اليوم يجب فيه الدم لا يقال هذا استغنى عنه بقوله وقضاه كل اليوم لا شك في دخول الليل في هذا الوقت لا نقول لما كان النهار وقت اداء لرى فرى عابته وهم لا يقضى الا في مثل طلوع

وقت الادامه والتهار فيه على أنه يقضى ليلاطة البدر (قوله مع الابرار على المشهور) قال بعض وانظر هل يسقط عنه الهدى باعادة الاضائة بعد الرى والظاهر لا يسقط انتهى ومقابل المشهور ما نقل (٣٣٧) عن ما تسمى أنه لا يخفى الاضائة قبل الرى

طالع الشمس الى الزوال هذا هو الافضل فيما وقت اذ ما غرما من الالام الثلاثة بعد يوم
التصمر من الزوال الى الغروب الشمس كما سبق عند قوله ويرى كل يوم من الثلاث من الزوال
لغروب فلورى فى واحد قبل الزوال لم يجز وما الافضل في ذلك أن يكون الرى فى كل يوم من أيام
من بعد الزوال قبل صلاة الظهر كما بانى عند قوله والاثر الزوال أى الالام كان فى غير يوم
التصمر فلا يصح الرى الا بعد الزوال الى الغروب والافضل فيه أن يكون قبل صلاة الظهر فقول
المؤلف وقضى كل اليه أى قضاه جميع الجمار العقبة وغيرها انتهى الى الغروب الشمس من
اليوم الرابع فان غربت منه فلا فضل لطفوات الوقت فعلى هذا الاضائة اليوم الرابع لان غروب
الشمس منه يخرج أيام التشرى وعلمه هو واحد لجميع ما لم يكن أخرج أو لا لا تكر (ص)
وحل مطابق ويرى ولا يرى فى كفى غيره (ش) تقدم عن المدونة أن الرىض أو الصغرى اذا كان
يقدر على الرى محمولا ووجد من محمله فانه يحصل ويرى عن نفسه ولا يرى لخصا فى كفى
غيره ليرى بهما لانه لا يبعد ما يفوقه وحل مطابق أى جوابا وقوله ويرى أى يمد قوله
ولا يرى الخ أى لا يجز به ذلك (ص) وتقدم الحلق أو الاضائة على الرى (ش) هذا الجمل
مطوف على ما وجب الدم وهو قوله فيما سمر كأخيرا الحلق للدم والمعنى أنه اذا قدم الحلق على
رى جرة العقبة فانه تزمه القدية وقوعه قبل شئ من التحلل كما فى المدونة لاهدى كما يعلمه
كلام المؤلف لان اقدم اعم بانصرف لهدى فاذرى العقبة أمر المولى على رأسه لان الحلق
الاول وقع قبل محله وكذلك تزمه الهدى اذا قدم طواف الاضائة على رى جرة العقبة مع
الاجزاء على المشهور وكلام المؤلف يصدق بتقديم الاضائة على يوم التصمر وليس جردا لان فعل
الاضائة قبل يوم التصمر كلافضل لانه فصل اهل قبل وقته ولو قدم كلام من الاضائة والحلق على
الرى لوجب فيها مقدمته وهدى ثم ان الترتيبين كل منهما وبين الرى واجب اذ لو كان مستحبا
لما وجب فيه شئ وهو ظاهر لان الرى هو التحلل الاصغر (ص) لان خالف فى غير (ش) أى
لان خالف عدا أونسانا أو جهلا فى غير ما تقدم بان حلق قبل أن يذبح أو يحرق قبل أن يرى أو
قدم الاضائة على التصمر أو على الحلق أو على ما فاته لادم (ص) وعاد لبيت معنى فوق العقبة
ثلاثا (ش) يعنى أنه يلزم الحاجب بعد طواف الاضائة أن يعود الى معنى على الفور ويجوز له أن
يتأخر فى مكة بحيث يدرك البيت بمعنى فلذا عاد الى معنى فاته بسنة أن يبيت فيها فوق العقبة من
ناحية معنى لان من أسفلها من ناحية مكة فانه لا يجوز له ليس من معنى ثلاث ليل ان لم يتجمل
أوليتين ان تعجل كما بانى قال بعضهم لا خلاف أن من ستر الحج البيت حتى ليل التشرى الى
لراية أو من ولى السقاية أو التجهل وصرح بعض بسنة ذلك فلو وقع أنه طاف للاضائة يوم
الجمعة للافضل له أن يرجع الى معنى ولا يصلى الجمعة وقوله فوق العقبة أى فوق جرة العقبة
يسان لقوله معنى لا لقوله فى معنى وانما قلنا ذلك ليقيد معنى هو ما فوق العقبة لأن فوق العقبة
بعضى وهو ظاهر ويدل عليه ما بانى من أن العقبة هي حلق من جهة مكة (ص) وان ترك
جبل ليه تقدم (ش) أى وان ترك البيت فوق العقبة وبات دونها جهة مكة جبل ليه فانه يلزمه
الدم على المشهور وظاهره هو لو كان الترك لضرورة كخوف على مناعه وهو الذى يقتضيه
مذهب مالك على حسب ما روى عنه ابن نافع فمن حبسه من مرض فيان يمكنه عليه هليا (ص)

(قوله ان تعجل) كالتعجيل أو غيرها كذلك ان كان تعجيل فيسقط نية التعجيل والخروج منها قبل الغروب من الثاني وان كان من غيرهما لا يشترط الخروج منها قبل الغروب من الثاني وانما يشترط نية الخروج فقط قبل الغروب من الثاني ومن تعجل وأدركته الصلاة في الطريق فعمل بتمامه لا يرمي نص عليه والاعمال أحوط ومن أدركته الصلاة في الحجاج وهو في غير موضع التسك كارتداء آثاره أو الجروحة وجها للري فالتأخير من كلامهم أن لهم حكم الحجاج (قوله أو مكيا) أي أو مكيا معطوف على قوله ما عولوا بأن مكة أو كان مكيا فقدر (قوله ومن تأخر الخ) فان قيل عدم التأخر في التأخير لا يتوهم حتى ينصفه والجواب أنه رد على الجاهلية الذين كانوا يقولون بالتم على التأخر مع تعجيل (٢٣٨) غير جواب آخر أنه اعتقاقا للتأخير عنهم بأنه يأتي ترك العمل بالرخصة التي هي التعجيل

(قوله وكلام الشارح بقوله أنه مباح) أي مستوى الطرفين انظر كيف يكون ذلك مع كثرة العمل المتضمنة لرجوع عدم التعجيل فقدر (قوله ورخص راع) كالليستني من قوله وحال البيت عن الخ ومن قوله أوليتن ان تعجل وهذه الرخصة جازية كذا كرد الشيخ عند الرحمن وت (قوله في حق رعاة الابل) أي لا غير هبوا أهل الغاية يرخص لهم في ترك البيت حتى فقط لا في ترك اليوم الاول من أيام الرعي فيبيتون بمكة فيرمون الجار نهرا ويعودون لمكة فله في الطراز فليسوا كالرعاة في تأخير الرعي وما قبل في ترك البيت وكلامه في مناسكته يقتضي أنها سواء ولكن معترض بقول الشارح وقوله راع وصاحب سقاية فيه تفسر فالتناسب أن يحذف قوله وصاحب سقاية في تنبيهه يجوز للرعاة أن يأوئلا فيرمون ما فاتهم رعيه منها وبه قال محمد قال الخطباء الظاهر أنه وفاء لانه اذا رخص لهم في تأخير اليوم الثاني فسرهم ليلا أول ورد ذلك بالاول في الرخصة والاعتراض صواب لانهم يزعمون الماس من زمين ليلا وبغروته في الحاضر محسنت (قوله ولا يصح حمل كلام المؤلف على ظاهره) من أن الضعفة بالمعنى بدون من عرفة لزدلفة قبل غروب الشمس ليلة العاشر (قوله أو تأخيرهم من المزدلفة) أي فلا يرتحلون بعد الصبح من المزدلفة عقب صلاة الصبح ولا يقفون بالشعر الحرام في ذلك الوقت فيكون ذلك بعد ولكن لم يسن حداً تأخروا له اذ وقت سهل عليهم السريفة (قوله ثم ان الرخصة الخ) أي فالرخصة لهم انما هي في ترك ما زاد على النزول الواجب وهي هنا مسجدة فلا يقال انهم تركوا مسجداً وهو البيت بل فعلوا مستحباً في حقهم قال عجم واقطره لم يحصل لهم ثواب الميت كذا كرو في الجمع الصوري لارضى ونحوه من حصول فضيلة أول الوقت بدون الصبح وهو الظاهر اذ لا وقوله من ثواب الميت أي زيادة على واجب الرخصة (قوله أي يورخص في ترك النزول بالتحصيص)

أوليتن ان تعجل ولو لم يكن عكة أو مكيا قبل الغروب من الثاني فيسقط عنه رعي الثالث (ش) يعني أنه اذا طاف الافاضة فإنه يلزمه الرجوع الى منى لأجل أن يبيت بها ثلاث ليال ان لم يتعجل أوليتن ان تعجل فيسقط عنه رعي اليوم الثالث وميثم ليلته والفرق في جواز التعجيل بين أن يبيت بغريمكة أو يبيت على المشهور وسواء كان التعجيل أفاضة أو مكيا على الأصح لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه أي لفوائه للرخصة ومن من صبح العوم ومقابل المشهور أنه يلزم من بيت بمكة أن يعود للمري لخروجه من سنة التعجيل والمهم ان يعد ومقابل الأصح أنه لا يتعجل أهل مكة وشروط التعجيل بمحو زجرة العقبة قبل غروب اليوم الثاني من أيام الرعي فان لم يحلوزها لا بعد الغروب لزمه الميت يعني روي الثالث وكأنه التزم رعيه لانه لا يصدق عليه أنه تعجل في يومين واقطره ل عدم التعجيل أفضل من التعجيل لما فيه من كثرة العمل أم لا وكلام الشارح بقوله مباح وكذا كلام الرسالة وهذا في غير الأيام وأما هو فيكرهه التعجيل كما صرح به ابن عرفة (ص) ورخص راع بعد العقبة أن ينصرف وفاق الثالث فيرى للمؤمن (ش) وريث الرخصة من قبل الشارح في حق رعاة الابل أنهم اذا رموا جرة العقبة بجوزهم أن ينصرفوا الى الرعي وما شئهم ثم يأتوا في اليوم الثالث بالنسبة ليوم النحر وهو مبيعة في عشر الحجة وهو الثاني من أيام التشريق فهو اليوم الماضي وهو ثاني النحر واليوم الذي حضر وافيته وهو ثالث النحر ثم شأوا للجهلاء وشأوا في الحاضر اليوم الرابع فيرمون مع الناس وقوله راع وصاحب سقاية وقوله بعد العقبة متعلق ينصرف وهو ماض في تقديمه معقول صلته بالحرف المصدري عليه على مذهب الشيخ سعد الدين القائل بجوازها اذا كان ظرفاً أو جاراً ويجوز والانهم توسعون في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها (ص) وتقدم الضعفة في الدلزدلفة (ش) متعلق الرديحة وفي الامم من لزدلفة بعض من أي ورخص تقدم الضعفة كالمرضى والنساء والصبيان في الرمن المزدلفة لشي ولا يصح حمل كلام المؤلف على ظاهره وان ورد لا غير معروف عند أهل المذهب وكبار خص لهم في التقديم يرخص لهم في التأخير ايضا وتخلص المؤلف الكلام بالتقديم قصد الموضوع النص ولو قال وتقدم الضعفة أو تأخيرهم من المزدلفة لشي لكن أحسن لافادة المستثنين وتأدية المعنى المراد من الرخصة في التقديم من المزدلفة لبيان تفديدها ان تكون بعد القدر الواجب من النزول بها ويكون وقوفهم بالشعر ليلا ومن أي منى قبل الفجر آخرى جرة العقبة الى القبر (ص) وترك التحصيص لم يقتضيه (ش) أي ورخص في ترك النزول

الماس من زمين ليلا وبغروته في الحاضر محسنت (قوله ولا يصح حمل كلام المؤلف على ظاهره) من أن الضعفة بالمعنى بدون من عرفة لزدلفة قبل غروب الشمس ليلة العاشر (قوله أو تأخيرهم من المزدلفة) أي فلا يرتحلون بعد الصبح من المزدلفة عقب صلاة الصبح ولا يقفون بالشعر الحرام في ذلك الوقت فيكون ذلك بعد ولكن لم يسن حداً تأخروا له اذ وقت سهل عليهم السريفة (قوله ثم ان الرخصة الخ) أي فالرخصة لهم انما هي في ترك ما زاد على النزول الواجب وهي هنا مسجدة فلا يقال انهم تركوا مسجداً وهو البيت بل فعلوا مستحباً في حقهم قال عجم واقطره لم يحصل لهم ثواب الميت كذا كرو في الجمع الصوري لارضى ونحوه من حصول فضيلة أول الوقت بدون الصبح وهو الظاهر اذ لا وقوله من ثواب الميت أي زيادة على واجب الرخصة (قوله أي يورخص في ترك النزول بالتحصيص)

هذه الرخصة خلاف الأولى لما يأتي الصنف من قوله طاف على المسدوب وتحصيب الرابع (قوله ولا يطعم منه) انظره مع قول عياض وهو الوجه انتهى أي فهو وعينه لا بعضه (قوله فلا رخصة في تركه) أي (٣٣٩) فكيره انترك بخلاف غيره بخلاف الأولى

(قوله إلا أن يكون متجلا) تقدم معنى التجمل (قوله أو وافق نفوه يوم جمعة) أي لان مال كمال لأحب للأمام أن يقم بالحصب ولبدخل مكة لصلى الجمعة داخل مكة انتهى (قوله وري كل يوم) عطف على عاد فهو فعل ماض أي رى بادا بالتي تلي مسجد مني ثم الوسطى التي بالسوق وختم بالعقة (قوله وفيه بحث الخ) أقول البحث ظاهر لكن الظاهر أن الحكم مسلم (قوله أو برام) كبحال جمع برمة بالضم قد درس الحجارة قال في القاموس وفي النهاية البرمة القند مطلقا وجهه برام وهي في الأصل المتخذة من الحجارة الحر وقها بخار والبن عشي نت (قوله وهل هو كالفول) بيان لأقل ما يجزئ (قوله والزلط) فيه نظر بل الزلط من اطير (قوله استعمل الزى في مطلق الايصال) الأولى في مطلق الوصول أي القند الأول وأراد يارى الثاني الطرح فالعبارة الثانية تفسره (قوله لكنه بكرة) ونبت اعاده بظاهر (قوله وهي البناء ما تحته) أي من موضع الحصابون كان المطلوب الزى على الثاني كما يفيد قوله في منعه ولا ترم في البناء بل ادم أسفله بموضع الحصباء أي وسيعول المصف وفي اجزائه واقف بالبناء تردد المطلوب ابتداء أم لا يري في البناء فانه يري فيه موقع الزى أسفله في بطن الوادي أجرا فان

بالحصباء الرابع عشر وهو ما بين الحبلين للبرية أي منتهى الهامى ذلك لكثرة الحصباء فيه من السيل ولا يطعم منه حيث المتغيرة التي بأعلى مكة تحت عقبة كدما ما افتتح والمسمى بذلك لا يتطاحم ويحل الرخصة لتعلقه بالبرية فلا رخصة في تركه فتدبر به لاجائه السنة إلا أن يكون متجلا أو وافق نفوه يوم الجمعة وانما كان الزلزال بالحصباء وعالزله عليه الصلاة والسلام به وصلاته به الظاهر والعصر والغروب والعشاء (ص) وري كل يوم الثلاث وختم بالعقة (ش) تقدم أن يوم النحر يختص بربى جرة العقبة فقط يرمع بأسبع حصيات وأشار بهذا لأن أيامه وهي الأيام المعدودات أي تأتي النحر وثالثه وأربعة يري في كل يوم منها الثلاث جرات يري كل جرة سبع حصيات وذلك ثلاث وستون حصيات لم يتجمل وتقدم أنه يري العقبة بسبع حصيات فالجمل سبعون حصاة (ص) من الزوال للغروب (ش) أي ووقت أدله كل يوم من الزوال منه للغروب قال الحطاب ووجه بعضهم المختار من الزوال إلى الاضمار ومنه للغروب ضروري انتهى والظاهر كراهة الزى فيه ولو كان حراما لزمه فيه الدم وفيه بحث انوجب الدم ليس بالزيم لفعل كل محرم كما يفيد ما يأتي في محرمات الاحرام (ص) وبعته بمجرى كصلى الخلف (ش) أي وشروطه خمسة الزى مطلقا أو بأربعة كونه بمجرى أى جنس ما يسمي مجرى زحام أو برام وفي القندر كصلى الخلف مجتنب وهو الزى بالحصباء بالاصابع وبالطام المهمة الخلف بالحصباء ابن هرون هو بالطام المهمة وكانت العرب ترى بها في الصفر على وجهه القم تجعلها بين السبابة والابهام من اليسرى ثم تصنفها سبابة اليمنى أو تجعلها بين سبابتيه وهل هو كالفول أو التوالد أو دون ذلك طول أو عرضا أقوال فلا يصح الزى بقصر الحجارة كالطين والزلط كما يأتي ولا يجزئ الصغير جدا كالشعيرة لانه كالمدم ويجزئ الكبير عند الجميع ويكره ثلاثون في الناس (ص) وري (ش) أي وحصاة الزى يري وفيه معنى القم أنهم ألا أن يقال استعمل الزى في مطلق الايصال وبعبارة أخرى الزى المشروط هو الوصول إلى الجرة والذى هو شرط فيه هو الزى بمعنى الطرح فلا بد أن الشئ لا يكون شرطيا في نفسه وقوله وري أي لكل حصاة بانفرادها ولا بد من هذا ويشترط أن يكون الزى سدا لنفسه أو وجهه أو فيه كما هو الظاهر ويحسب كون الزى بالاصابع لا بالقبضة وكونه باليد اليمنى إلا أن يكون لأحسن الزى باليدى (ص) وان يختص (ش) يعني أنه يجزئ الزى بالبحر النص لكنه بكرة وقوله (على الجرة) متعلق بربى أي يري على الجرة وهي البناء ما تحته ولما أوجهم قوله على الجرة أنه لا ضمن أصابته أو لادفعه بقوله (ص) وان أصابت غيره هان ذهبت بقوة (ش) أي وان أصابت الحصاة غير الجرة ابتداء من محل وغيره فلا يمنع ذلك الا براهان ذهبت إليها وتضمن الزى لا اتصال الزى بها وتعمل كلامه لو وقعت دونها ثم تدرجت لانه فعلها ما ان تدرجت إليها الجرة من غير غلظ بناء الجرة فلا سدد لان رجوعها ليس من فعله والقائمة فيقولان وأما ان وقعت الحصاة دون الجرة ولم تذهب بقوت الرمية أو جاوزتها بالعد منها فلا تجزئ لان رمية لم تصل بالجرة وان أطارت الرمية غيرها ما وقعت عليه العبر وتواله الإشارة بقوله (ص) لادونها وان أطارت غيرها (ش) ولا يجزئ الزى بالطين والمعدان بأوعاها متطرفة كظف والقضة والراس أو غير متطرفة كالزنج والكوب والمقامات بأسرها والاشارة بقوله

ري نفسه ووقف في شقوق البناء في اجزائه تردد لا يجزئ ما وقع في ظهره مطلقا وقال ابن فرحون ليس المراد بالجرة البناء فان ذلك البناء علامة على موضعها وتحتوي بقول الباقى وغيره بالجرة اسم لموضع الزى حيث نزل جسم ماري فيها والجار الحجارة انتهى (قوله لا ضمن فعله) أي وان لم يبلغ الراس كالفول للعد وتختلف في وصولها تستظهر الشيخ سالم عدم الاجزاء (قوله متطرفة) أي على طرفة

(ص) لاطين ومعدن (ش) وأجاز وأهنا الرى بالرخام بخلاف التجم عليه على ما فيه (ص) وفى
 اجزاء اساقفة بالبنه ترد (ش) يعنى لورى الحصة على الجرة وقعت في شقوقها ولم تنزل الى ارض
 الجمره بل يجزى الرى وهو الذى كان يعيل اليه سيدى عبد التتالون في شيخ المؤلف وهو
 المناسب لجره اسماء الناموا تحتها ولا يجزى وهو الذى كان يقضى به سيدى خليل
 الذى بمكة شيخ المؤلف ايضا وجرام لعل الجرة عند اسم للكان المجتمع فيما لمصارت ترد لهدين
 الشجين المتأخرين لعدم نص المتقدمين (ص) وبتزهن (ش) معطوف على قوله بهج من
 قوله ومحتة بهجر وبتزهن وفى بعض النسخ من غير ما فهم وعطف على ججر يعنى وعمما بشرط
 ايضا في حصة الرى فيما بعد يوم الصر ان يرتب بين الجرات الثلاث في الرى بان يبدأ بالجرة
 الكبرى التى تلى مسجدنى ثم يبنى بالوسطى وهى التى في السوق ثم يبنى بحجرة العقبة
 فلا خلل بالترتيب بطل ولوسهوا وعليه يتفرع قوله (و) أعاد ما حضر بعد النسبة وما بعدها
 في يومها فقط مثال ذلك لونسى الجرة الاولى من ثمانية الصر ثم رى ثالث الصر بتمامه ثم رى
 رابع الصر بتمامه ثم كرهانه رى الجرة الخامسة وما بعدها في يومها وجوابها الجرة الوسطى
 ثم جرة العقبة لانه رى بالطل لعدم الترتيب ثم رى اليوم الرابع بتمامه استجابا وهو مراده
 بقوله ما حضر فيامر صولة عملها نصب وانما أعاد رى الرابع لاجل الترتيب بين النسي وما حضر
 وقته لانه واجب مع الفد كرامع التسيان فلهذا استجاب عاده بخلاف ترتيب التسيان في اليوم
 الواحد لانه واجب ولومع التسيان وأما اليوم الثالث فان ربه صميم وقد خرج وقته ومثاله في
 الصلاة لونسى الصبح وصلى الظهر والعصر والغروب والعشاء ثم كرهانه يصلى الصبح والمغرب
 والعشاء طبقا لوقته ما ولا يبدل التظهر والعصر تروج وقتهما في قوله في يومها فانه لا يمتلوا قصر
 على قوله وما بعدها التوهم في المثال المفروض ان يبيد جرات اليوم الثالث فقوله وأعاد ما حضر
 وهو اليوم الرابع وقوله بعد النسبة أى بعد فعل النسبة وبعد فعل ما بعدها في يومها فقط وفى
 يعنى من وهو بيان لما ليس متعلقا باعادة الفسد المعنى اذ لا يأتى الا عاده في يومها لانه فلت (ص)
 ونذب تنامه (ش) أى تتابع رى الجرات بان رى الثانية عقب الاولى بكالها والثالثة عقب
 الثانية بكالها وهذا علمت أن هذا غير قوله وتتابعها فان معنى ذلك تتابع الحصىات في كل جرة
 ثم فرغ على قوله ومحتة بتزهن وعلى قوله ونذب تتابعه قوله (ص) فان رى بخمس خمس اعند
 بالنسب الاول (ش) أى فاجل ان التتابع مندوب فقط لا بطل بالنسب الاول ولا لاجل ان الترتيب
 واجب بطل ما بعدها لعدم الترتيب برميما الثانية والثالثة قبل اكمال الاولى وكذا قوله وان لم يدر
 موضع حصاة الخ (ص) وان لم يدر موضع حصاة اعتدبت من الاول (ش) أي هو ان رى
 الجرات الثلاث ثم لم يدر موضع حصاة أو أكثر كن من أيها تنزركها أو شكت بقت يسهه
 حصاة لم لا اعتدبت من الجرة الاولى لاحتمال كونها منها فكلها بمحصة ثم رى الوسطى
 والعقبة يسبع سبع لعدم الترتيب ولا سطل الاولى على احتمال كون النسي من الثالثة أو
 الثالثة ومفهوم قوله وان لم يدر مفهوم موافقة كذا لورى انها من الاولى أو ما بعدها كلها
 بمحصة ولا يستأنفها على المشهور واستأنف ما بعدها ما ذكر مبني على نذب التتابع وعلى
 مقابلة لا يعتد بشئ ثم ان قوله اعتدبت من الاول يحمله ما لم يتحقق اتمام الاول والا اعتد
 بست من الثانية وان شئت مع ذلك في كونه من الجرة الاولى من اليوم الاول أو الثاني فانه
 يعتد بست من الاول من كلا اليومين وبكل عليهما (ص) وأجزأ عنه وعن صبي (ش)
 صورتها ثم رى الجرة يسبع حصاة عن نفسه ثم رى تلك الحصاة عن الصبي أو غيره عن
 رى عنه أو رى عن ذكر أو لا ثم رى تلك الحصاة عن نفسه فان ذلك يجزى أم لورى

لتطريق بالطريقة (قوله
 ولعل الجرة الخ) قال القاضى
 مذهب الطراز أن الجرة تسمى
 لجميع البناء ملحوة وعليه
 فاعرف بالبنه يجزى قال ح وهو
 القياس فكان ينبغي للوقت أن
 يقطع بالاجزاء فيقول ويجزى ما
 وقف بالبناء ويرى على الكومة
 أو البناء (قوله في يومها) اتمام
 يستغن بمفهوم الطرف عن قوله
 فقط لانه ليس بمفهوم بشرط بخلاف
 فقط لان الضماد خاصة في جواب
 شرط مقدر (قوله وعلى قوله ونذب
 تتابعه) فيه نظره فالظاهر التفرع
 على قوله وتتابعها أى الحصىات
 لا تتابع الجرات (قوله اعتد
 بالنسب الاول) وسواء كان ذلك
 عمدا أو سهوا وإنما على أن الفور
 ليس بواجب ولا هدى عليه ان
 ذكر في يومه وعليه الهدى ان
 ذكر من القد (قوله ثم رى تلك
 الحصىات) ليس بشرط بل ولو
 بحصىات أخر

(قوله ولو حصة واحدة) أي حصة بعد حصة أي حصة فهو حصة عن الشيء وهذا حكمه تكرر الحصة وليس المراد حصة بعد حصة وكل منهما له حصة ذلك كالأرض وأما الورى عن حصتها أو أكثر عن الأرض منه أو دونها أو أكثر وعكس ذلك فالتأخير الإجزاء وانظر هل هذا من محل الخلاف أيضاً ولا وما قبل المبالغة أن يرى جرة كاملة عن نفسه ثم يبيع عن الشيء فهذا يجوز بلا كلام (قوله يستحب) أن يربما بعد الزوال أي قبل صلاة الظهر وهذا لا يخفى قوله ولا أن الزوال (قوله أنه لا معنى الخ) أقول له معنى لأن المستحبين بوجهين متغايرين (قوله وانظر الوجه الثاني) (١٤٤) عبارة في كـ والثاني أن ظاهر كلامهم أنه انتهى

وقت استصحابها بالزوال وبه صرح نت عقب قوله طالع الشمس وان فعلها بعد الزوال ولو أثر فعل لها في غير وقتها المستحب وجعل بعضهم قول المؤلف شاملاً للاحتمالين السابقين فقال والأمان فأتى إلى أي يرى العقبة عند طلوع الشمس إلى الزوال أو كان الرمي في غير أول يوم فاستحب الرمي الزوال انتهى وفيه نظر وأما وقت أداءه العقبة في اليوم الأول من الفجر فلقرب والمستحب منه من طلوع الشمس الزوال وبكره الرمي منه فلقرب وأما من الفجر لطلوع الأولى وقد صرح الجوزي بالأول واتصم عليه وما وقع لأن القاسم من قوله إذا زالت الشمس فات وقت رميها بمجول على وقت الفضل فاته في التوضيح وقوله قبل الظهر أي قبل صلاته انتهى عبارة كبره (أقول) يبقى ما إذا كان الرمي قبل الزوال لغزو الظاهر أنه يتبدد بعد الزوال وقبل الظهر قياساً على الجمرات في بقية الأيام ويحوم لهذا ما قاله الشارح أولاً (قوله كما كان يفعل ابن القاسم) شيخ مال أياً عبد الرحمن بن

الحصة الواحدة عنه وعن غيره لم يجز عن واحد منها أو أشار بقوله (ولو حصة واحدة) إلى المشهور وهو أنه لو روى حصة عن نفسه ثم روى حصة عن غيره فصل ذلك في جميع الجمار الثلاث فإنه يجزئه (ص) ورميه العقبة أول يوم طالع الشمس (ش) تقدم أنه قال ورميه العقبة حين وصوله وأن راكباً أو شابهة إلى وقت أدائها وتقدم أنه من طالع غير يوم التصرف إلى غروب الشمس وأشار بما هنا إلى وقت الفضل وأنه يتبدد أن يربما من طالع خمس يوم التصرف إلى الزوال منه يريد إذا كان لا عذر له وأما أن كانه عذر من مرض أو نسيان فانه يستحب له أن يربما بعد الزوال وقوله طالع الشمس أي بعد الطالع لا عند لاه يصدق بالثانية (ص) ولا أن الزوال قبل الظهر (ش) أي أو الأمان لم يكن الرمي أول يوم بل كان في غير يوم التصرف إلى الزوال قبل صلاة الظهر فالتنقي في قوله والأراجيح لقوله أول يوم لاه وقوله طالع الشمس وعلى هذا ندرج الشرح ولا يصح أن يكون المعنى والأمان لم يربما العقبة أول يوم عند طلوع الشمس فيستبدد رميها إلى الزوال في اليوم الأول قبل صلاة الظهر واندرج عليه نت تبعاً لبساطي لوجهين الأول أنه لا معنى للآنيان بالأنا قبلها مستحب وما بعدها كذبت وانظر الوجه الثاني مع ما في كلام المؤلف في شرحنا الكبير (ص) وقوله أن الأولين قد درأنا البقرة (ش) معطوف على المنسوب والمعنى أنه يتبدد أن يبق عند الجمرات الأولى التي تلي مسجد بني وعند الجمرات الوسطى أثر رميها لظهور التهلل والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة مقدار ما قرأ القرآن المسح سورة البقرة كما كان يفعله ابن القاسم وسالم وأما جرة العقبة فانه إذا رماها انصرف عنها ولا يبق عندها المصمم الوارد في ذلك أولوس موضع الأولين دون جرة العقبة فتقوله أن الأولين أي ترى كل واحدة لأن الحكم على العام حكم على كل فرد (ص) وتيسر في الثانية (ش) أي ويحتمل استحبابه أنه إذا رى الجمرات الثانية وهي الوسطى أن يربما عنها أي يبق عنها ذات الشمال وجهه إلى اليمين ولا يصحها خلف ظهره وبما رآه أخرى والمراد أنه يتقدم أمامها بحيث تكون جهة يسار حال وقوفه لظهوره بعد رميها لأنه يصحها متابعاً لداره وأما الأولى وهي التي تلي مسجد بني فانه إذا رماها لا يستحب أن يربما عنها لظهوره بل يجعلها خلف ظهره وبقوله لاه مستقبل القبلة وأما جرة العقبة فانه يربما من أسفلها في بطن الوادي يبنى عن يمينه ومكة عن يساره ولا يبق عندها لظهوره (ص) وتخصيص الأراجيح لصلوات أربع صلوات (ش) يعني أن الحاج غير المتجمل يستحب أن درأج من معنى الحكمة أن يتزل بالخصب وتقدم الخبيث المقربين مكة تحت كدامه الثانية لصلوات أربع صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء ففعل التي

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (قوله وسالم) أي ابن عبد الله بن عمر (قوله دون جرة العقبة) أي فاته ضيق قلبه فيسعة قيام لمن يرى زاد في كـ ولهذا انصرف إلى رميها على طريقته لانه ينع الذي يأتي للرمي وانما انصرف من أعلى الجمرات ونصف ما تفرع البدن في جميع المشاعر والاستغفار وتروى رافعيه في الاستغفار وتدخل بطونهم إلى الأرض وقال كان الرفع فهكذا انتهى عبارة شب وفي رفق به قولان فال موضوع مذهب المدونة عدم الرفع انتهى (قوله لصلوات) اللام للعاقبة أي يؤزل الزوال إلى أن يصل إلى أربع صلوات اللام التعليل أي لأن القول انما هو لاجل الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم لاجل الصلاة وسواء كان مكياً أو مقيماً بحكمته لا ولا يقتصر الصلاة لاه من غلم الناسك

(قوله وتقدم ان التزول به ليس بفسك) أى ليس بما كد على وجه السنة أو الواجب حتى يلزم فيه الغم بتركها انتهى محشى نت
والحصب هو الموضع الذى تخالف فيه مقر يش على أن لا يبيعوا بنى هاشم ولا يأخذوا منهم ولا يعطوهم فتره التى صلى
الله عليه وسلم وذكر الله فيه شكر الله حيث خفف رماقه ونصره على أعدائه فكان مجلس السوء حله الله مجلس الخير (قوله قبل دخول وقت
الصلاة) أى قبل انتهائهم وقتها بان وصل قبل العصر عقدا رما قبل صلاة الظهر والاداء فى الوقت عليه جدا بحيث يدخل وقت
العصر. لأن أن يزل به فانه يصل الظهر حالا ولا يؤخر ولا تفهم أن المراد الدخول الحقيقى وهو ابتداء وقت الظهر لان فرض المسئلة انه
لا يخرج من متى ان بعدى الرابع والاربع (٣٤٣) انما يكون بعد زوال أو أن المراد وقت دخول الصلاة الثانية شيئا بعد الله

عليه الصلاة والسلام وتقدم ان التزول به ليس بنسك وهذا كله اذا وصل للمحصب قبل
دخول وقت الصلاة أما اذا أدركه وقت الصلاة فهو في غير المحصب فله يصلح ما حيث أدركه
الوقت ولا يؤخر المحصب فيعيد كلام المؤلف بقصر التجهيل وبما اذا لم يكن رجوعه يوم جمعة
وتصويب مصدر حسب كفتح مضعفا اذا نزل المحصب مثل غرب وشرق (ص) وطواف
الوداع ان خرج لك اخافة لا كلتنهم وان صغيرا (ش) يعنى انه يندب لكل خارج من مكة
لموضع بعيد كاخافة بقية المواقيت كما لا يخفى فقدمه بنسك أو تجارة وان صغيرا أو عبدا أو
امراة كانت نيته العودة ما لا أن يطوف طواف الوداع قبل خروجه لانه لا يخرج الى مكان بعيد
في الحبل ولقوله عليه السلام لا يفرق أحدكم حتى يكون آخر عهد بالبيت الطواف ولهذا كان
طواف الوداع هو آخر نسك يفعله الحاج وسوا من خرج لحاجة أو لأحد التمكن ومحل كون
من خرج للتنعيم وهو المسمى بمجادعائنة أو الجعرارة لا يطالب وداع حيث لم يخرج ليقوم
بموضع آخر أو لسكنه أو لطلب منه ولو قرب من مخرج البوي يستثنى من كلامه المتروك
بالخطب وشجوه فلا وداع عليهم ولو خرجوا الى مكان بعيد كذا يستثنى منه التجهيل وظاهر قوله
وان صغيرا ولو غير بعيد فيقطع عنه موله ابن فرحون طواف الوداع ركعتان ان تركهما حتى
تباعدا أو بلغ بلد ركهما ولا يثنى عليه وان غلب وهو على طهارته رجع لهما وان انقض
وضعهما ابتد الطواف وركهما وان كان بعد العصر ركهما اذا حلت النافذة في الحرم وأخارجه
ولم يدركوا انه قبل الطوف بعد طواف الوداع قبل خروجه من المسجد كما قاله عند خروجه لى
وهو حسن انتهى (ص) ونأى بالاقاضة والعمرة (ش) يعنى أن طواف الوداع ليس مقصودا
لقائه بل ليكون آخر عهد الطواف فلذلك يتأدى بطواف الاقاضة أو بطواف العمرة يعنى
انه لا ينسب لمن طاف الاقاضة أو العمرة ثم خرج من فوره أن يطوف الوداع فعنى تأدى
سقط الطلب بعباد كرم يحصل له فضل طواف الوداع ان فاعدا كرم يساعلى بحسبة المسجد
(ص) ولا يرجع القهقرى (ش) يعنى انه اذا طاف الوداع أو لغبره وخرج بأثر ذلك فانه لا يستحب
له أن يرجع ووجهه الى البيت وظاهر مختلف كما تعلقه الاعمال لعدم الوارد في ذلك عن النبي عليه
السلام بل يرجع وظاهره الى البيت والنهي عن ذلك نهى كراهة أو خلاف الاولى (ص) وبطل
بأقطة بعض يوم لا شغل خف (ش) يعنى ان من طاف الوداع ثم طاف بعده مكة أو جعل دون
ذي طوى يوما أو بعضه فله يسطل كونه وداعا لا وابه لان الطواف صحيح في نفسه لان المقصود

(قوله بغیر التجهیل) أى أو ما التجهیل
فلا یندب له وظاهره ولو لم یقتدی
به من شرع عب (قوله الوداع)
بکسر الواو مصدر وداع وبفتحها
اسم مصدر (قوله قدیم نسک) أو
تجارة) لا یخفى ان النسک اما الحج
أو العمرة والقادم بتجارة لا یدخل
مكة الا عمرها وأقلها عمره لان
یجب بان المقصود له ابتداء اما
النسک أو التجارة فلا ینافی انما
قصد التجارة لا یدخل مكة الا عمرها
یا أحد التسکین (قوله حتى یرجع)
آخر عهده) آخر اما اسمها مرفوع
والطواف خبرها منصوب أو
بالعکس (قوله آخر نسک) یفعله
الحاج) أى آخر عهده یفعله الحاج
(قوله أو لأحد التسکین) أى بان
كان آخرا قبله عليه نفس من الوقت
فلراد انه یذهب الى مکه فانه یحرم
منه فیطالع یحیی من شوجه
فخرج أن یطوف طواف الوداع
فهذا لا ینصو رالا فی الحج ولا
یتصور فی عمره لان من كان بمكة
وأراد أن یغیر فخرج الى العمرة
أو للتنعم وقصد كرم السواقی أن
العرف اذا حرم من عرفه بالحج
فانه بان یطواف الوداع اذا رجع

لها من مكة وهو واضح لان رجع لسكنه فيطلب ولو قرب أو ما المسمى اذا خرج من مكة لمرة فله يطل بطلب بأم لا
لاناس بعد ويصعب ان يفرغ من طواف وداع ان شق بالترتم للطاقم (قوله رجع لهما) أى وفعله ما في المسجد (قوله في الحرم
أو خارجه) انظر هذا الميزان بالمر كوع في الحرم فوافق قوله رجع لهما والظاهر انه أراد بالحرم المسجد الحرام (قوله وهو حسن)
المقدم ث ان الضمير عائلى على عدم التجهيل فافى عب غي من نسك وفصل وجه الحسن ان التيسل من متعلقات السبي
ولا سبي هنا (قوله والعمرة) ولا يكون نسك طولا حيث لم يتم بعدهما اقامة يطل حكم التوديع (قوله ولا يرجع القهقرى)
وكذا يقال في القهقرى في زيارته عليه الصلاة والسلام (قوله نهى كراهة أو خلاف الاولى) الظاهر الكراهة قال في مناسكه ولا يرجع
في خروجه القهقرى لا لخلاف السنة (قوله دون ذي طوى) فلا طاف نهى طوى أو بالأبطل لم يطل وداعه (قوله أو بعضه)

وهو ما فوق الساعة الفلكية (قوله ان لم يخف غوات اصحابه) أى او منع ان كرى (قوله قد روى) سواء علم الكرى بحمله الم لا جلت عند الكرام أو بعده وليس عليا شئ من نفعه ولا نفعه دواء قال ح و يستحب لها في النفس ان تنسب العلف لافي الحيف أى لقصر زمنه (قوله وانفس) قال الصباح تنفس المرأته لئلا تلغى في نفسها اجمع نفسا وشهها عشر او عشر او بعض العرب يقول تنفس تنفس من باب تعب فهي نفس مثل حاضر والواحد منفسوس والنفس بالكسر اسم (قوله مقدار حيفها واستظهارها) فيجب في حضر المبتدأ خمسة عشر يوما (قوله وقيدان أمن الخ) فان لم يؤمن بكافى هذا الزمن يفسخ الكراهة تفاها كالعاش ولا يجبس هو لادنى لاجل ما فيها وسكت وحدها لطواف ان امكنه القيام عكة والارجع للدهاوى على حالها ثم تعود في تقابل وهذا هو الظاهر وطواف المرأة كلواف الاضافة طافه والد عب ثم فسخ الكراهي في عدم الامن بعارض ما سابق من أنه لا تنفس الا بارتقاء ما استوفى به الا في مسائل ليس هنا منها والقياس ان الكرى يجمع الاجزاء ان لم يجمعن يركب مكانها وقال نت عن عباس ان اتي مثل هذا الزمن الذي لا يمكن السير الا مع الركب قصير كالخمر بالعدوى فلها التحلل بخبر هدى اوز يحجز في حصة وهذا كله حيث لم ينقطع عنه الدم أصلا أو انقطع بعض يوم وعلت أنه ما قبل انقضاء وقت الصلاة لان حكمها حكم الحائض اذ هو يوم حضر فلا يصح طوافها بل تحلل وأما ان تنقطع عنها أو ما عدا ذلك لا يعود قبل (٣٤٣) انقضاء وقت الصلاة أو لم تعلم بعودها ولا بعده فيصير طوافها لان المذهب أن النقاء أيام

أن سفر من البيت باز طواف أو ما ان فعل فعلا خفقا به الدواع من سبع أو نحوها فان ذلك لا يضر وهو باق لم يطل (ص) ورجع له ان لم يخف غوات اصحابه (ش) يعني انا اذا قلنا بطلان طواف الدواع وان كان محصيا في نفسه أو تركه فلا يرجع له فيقفه ما لم يخف غوات اصحابه الذين يسير بسيرهم والامضى ولا شئ عليه (ص) وجس الكرى والولى الحيف اوفاس قدره (ش) يعني انا اذا كانت مبتدأة أو معتلة خافت أو تنفس قبل أن تطوف طواف الاضافة فان كرمها وولها محرما كان اوز واجب حبس أى يجزى على اقامته معها مقدار حبسها واستظهارها أو مقدار زناها الى زوال المانع فتطوف فقوله وجس الخ الى طواف الاضافة للدواع لانه يسقط عن الحائض والنفسه (ص) وقيدان أمن (ش) أى قيد حبس الكرى ان أمن الطريق وأما الولي فذكر س فخر حبه ان نقل نقولا ما صفة قلت فهذه القول كلها بالتقييد انما هي في الكرى ولم أره يذكرونه في الولي الا أنه يؤخذ من قوله في التوضيح وعلى الحبس فيحبس عليها ايضا من كان معها اذ علم ان يمكنها السفر قاله الباقى وغيره اه (ص) والرفقة في كيومين (ش) أى ويجبس الرفقة مع كرمها ان كان عندها يزول في كيومين قال بعض ولله مع الاين كاسين ولا يجسبون فيما زاد على ثلثيل الكرى وحده (ص) وكرمدى جرمي به (ش) أى أنه يكره ان يرى بما وقع الرى به ويجزئه ذلك وسواء ربه في يومه أو في غيره وسواء ربه هو أو غيره وسواء ربه في مثل ما ربه أو لا في حج وجمع مفرد انهم ما وفي أحدهما فقط أو غيره كيج وعمره لانه أدبته بعبادة كنه توشيه ولا تلوجا

وسى ورجع لبلده قبل طواف الاضافة جاهلا أو ناسيا أجزأ عن طواف الاضافة وهو خلاف ما رواه البغداديون عنهم عدم الاجزاء وهو المذهب ولا شأن أن تعذر الحائض والنفسه أو شئ من عند الجاهل وأما بالتحفة القتال بأنه يصح الطواف من الحائض ولا يشترط عند في الطواف طهارة الحدث والنسك وكذا رواه احدى الروايتين عن أحد جنبل ويزعمون حج بدنه ويتم بحجم البصية طوافها وان كانت تأثم بخول المسجد أيضا اه وقال بعض شيوخنا العمل بالراجح واجب فيقدم خارج المذهب على القول الضعيف (قوله ولم أره يذكرونه) أى التقييد (قوله الا أنه يؤخذ) بالاولى لان الكرى أخذ عن صادق بن عيسى (قوله في التوضيح) أى الذي هو قوله الى أن يمكنها السفر لان امكان السفر انما يكون مع الامن فيعلم أن الموضوع في الامن (قوله وعلى الحبس) أى وعلى القول بالحبس في الحائض والنفسه اما التفاسقه تنقل عن مالك في الموازية بعدم حبس الكرى في النساء أصلا لانه يقول لم أعلم أنها حامل بخلاف الحبس في شأن النساء وأما الحائض فتظهر عراز ان عرفة والحواء ان فيها خلافا ايضا (قوله في كيومين) مقتضى ما في الذخيرة عن مالك أن الكفاف استصاغة ومقتضى ما في الموازية عندنا لما زاد على علم من شرحه ولم يبينوا قدر الزائد (قوله أو غيره كيج وعمره) أى وهو القارئ والكاف غثيل الغيرة الصور ثلاث امام مفرد فيها أو مفرد في أحدهما وقارن في الاخر طوافي قوله وعمره يعني مع عمره والمهرم الحليم مع المرأة التي طافها والقارن طوافه الكراهة ولو نال علم وهو قضية

قوله لانه أدت به عبادته (قوله) وأوزرنا فيه (٣٤٤) عليه السلام لا يقال استعمل لفظ الزيارة حيث قال أو ترك الزيارة ورجع بقسطها

الذي بالمريجة ملتزم إلى الماس إلى الري عارضة التي عليه السلام ولم يقع ذلك (ص) كان يقال للأفاضلة طواف الزيارة (ش) التشبيه في الكراهة يعني وكذلك بكونه يسمى طواف الأفاضلة بطواف الزيارة لأن الزيارة لفظ يقتضي التخصيص مع أن طواف الأفاضلة ركن فكأنه تكلم بالكذب وقد كرمه الله أيضاً تسمى أيام التشريق والعشاء العتبة لأن الله تعالى قال من بعد صلاة العشاء وإذا كروا الله في أيام معدودات (ص) وأوزرنا فيه عليه السلام (ش) أي وكذلك بكونه يقال زيارته عليه السلام وأوزرنا التي عليه السلام لأن الزيارة تشعر بعدم ترجيح الفعل مع أن زيارته من أعظم القرب التي يرجح فعلها على تركها بل انما يقال فصدناه أو جئنا إلى فيه عليه السلام (ص) وروى الألبت أو عليه أو على منبره عليه السلام بنعل (ش) يعني أنه يكره دخول البيت بنعل أو خوف محقق الطهارة وكذا الصعود على ظهره أو الرقي على منبره عليه السلام بذلك وكذلك جعل نعل في البيت إذا جلس للدعاء ليعملها في حجة نعل طاهر رقي البيت دخوله لأرق درجته وسمي دخوله رقياً لأنه من رتبة رقى الأفاضلة لادنى ملازمة وقوله أو عليه أي على ظهر البيت وقوله بنعل متعلق بالمائل الثلاث (ص) بخلاف الطواف والجر (ش) يعني أنه لا يكره الطواف بالنعلين الطاهرين وكذلك بالنعلين وكذلك لا يكره الدخول بالحجر بذلك كافي المدونة وإن كان بعضهم من البيت لعدم توارعه على رأي وكراهه أشهب (ص) وإن قصد بطوافه نفسه مع محو لم يجز عن واحد منهما (ش) أي وإن طاف حامل شخص طوافاً واحداً وقصد الحامل بطوافه نفسه مع محو صبي أو متجنون واحد أو متعدداً أو مريضاً ظالمه رآه لا يجزئ عن الحامل ولا عن محو لأن الطواف صلاته في لتكون عن اثنين فإن قلت يرتد هذا أجزاء الطواف عن المحو فإن قلت الفرق أن المحو حين صار بمنزلة الشيء الواحد (ص) وأجزاء السي عنهما (ش) يعني أنه إذا جازل مريضاً أو مجنوناً أو صبياً في ابتداء سعيه وقوى بذلك السي عنه وعن محو فله يجزئ عنهما لنفسه أمر السي إذا لا شرط فيه الطهارة ولأن الطواف بمنزلة الصلاة فلا يصح الاشتراك فيه (ص) كجملتين فيما (ش) تشبه في الأجزاء والمعنى أن من حل مريضاً أو مجنوناً أو ضوهم ما كثر في الطواف أو السي ينوي ذلك عنهما أو عنهما فله يجزئ عنهما وعنهم في العبادتين وسواء كان المحو لم يعدد أم لا لكن الدم على غير المعذور في الطواف إذا لم يعدد كحرق في قوله والأفاد لم يصادم بعده أي بأن طاف غير ماض وكذا غير المعذور في السي عليه دم ولما فرغ المؤلف من الكلام على أركان الحج والأمره وما انضاف إلى كل ركن من مسنون ومنسوب تكلم على محظورات الأحرار لأنها طارئة على المشاهدة بعد كمالها وهي على قسمين مفسد وغير مفسد ومتعلقهما أفعال الرجل والمرأة فبأنه المفسد والمرأة عكس منع ابن الحاحب فيما قيل ولعلها بما بدأ المرأة وإن كان الأولى البه بال رجل كما ورد في القرآن في أي كثيرة والسنة لقلة الكلام على ما يختص بها أقوال

فصل (ص) حرم بالأحرار على امرأة ليس قفاً (ش) أي يحرم بسبب الأحرار حج أو عمرة أو في الأحرار على المرأة أو امرأة أو خوف مشكل ليس يحيط بلبسها المحو قفاً على وزن زمان شيء يعمل للدين بمعنى يقطن بلبسها المرأة قبل وخصة المؤلف بالذكر للتحلاف فيه والأفقر مما تعدد المرأة السيوطي ما خطا أو موطاً وكذلك وكذلك كل ما يعتد لتراصع من أصابعها وليس مصدر قال في القاموس هو بضم اللام انتهى ما فيه ليس

لا أتقول أبداً كره بصيغة التكلم ولا يرد بعد شتم زارقي ويوجب له شتماً لأنه لا دليل فيه لا لطلاق لفظ زيارة من غيره (قوله) بنعل أو خوف) ويحرم وضع الحصى على واحد منهم لمرة القرآن (قوله) في حجة نعل (قوله) والأفاضلة لادنى (قوله) لا يخطئ أن بعد أن فسر الرقي بالخول وعمل بجافاً لأنه لا يظهر قوله والأفاضلة لادنى ملازمة ثم لو قال بعد قوله مررت على فلما كان دخوله مستلزماً للرقي عيبه لكان أحسن (قوله) كجملتين فيما) ثم انما التشبيه في طوافه عن المحو طهارة الحامل وحده إذا كان المحو غير مجزئ فإن كان محو فله طهارة شرط في المحو لادنى الحامل (قوله) على المشاهدة أي المشاهدة الأحرار وظاهره أن ما هيته ذات أجزاء وليست كذلك (قوله) ومتعلقهما أفعال الرجل) ظاهره أنها خارجة عن أفعال الرجل والمرأة مع أنها من جزئياتها إلا أن يكون أراد بالتعلق ذلك المعنى **فصل** حرم بالأحرار (قوله) على المرأة) ولو صغره وتعلق بوليها (قوله) أي يحرم بسبب) إشارة إلى أن الباء تصح أن تكون للسبية وأن تصحكون بمعنى في لكن جعلها سببية أولى لادته أن ذلك من أول الأحرار (قوله) يسديها) المراد بالدين الكفان كافي عبارة التوضيح (قوله) التحلاف فيه) استدل في هذا الخطاب والقي رأته فيه التحلاف في القدية

وفيه فإن لبست القفاً من فقيها القدية على المشهور خلافاً لابن حبيب (قوله) مخيطاً أو مبروطاً) فان أدخلت جدي في قصصها فلا شيء عليها

بكسر

(قوله واستروجه) أي أو بعضه ولولم يلاصقه (قوله الاسترو) أي لا تصدق أي حدثت أو نلتت أنه ينظر لها تصدق كذا قرأه
أي يولم مع ملاصقة وانظر في حالة الشك والظاهر أنه في حالة الشك يحرم السرلان الحرمة محضة فلا ينتقل عنها إلا بما قوي ولا يكون
الانكشاف الفتنه أو تحققت الاشكيا وانظر اذا خشي الفتنه من وجهه الذي كره ليجب عليه ستره ان كان بالغواي ولبس ان كان غير
بالغ أولا والظاهر الاول لان الذي كراشد (قوله واستروجه لم يورد) من حيث قوله لتعسر ستر (قوله ان طال الخ) لان المصنف يقول
فسترها في اللبس انتفاع من حرأوردان طال (قوله فالاستنائه منقطع) أي بحسب اراءنا المعنى الرادف لاني انتمصل من حيث
تناول المستثنى لستني منه كما هو معلوم فتدبر وذكر بعض شيوخنا (٣٤٥) انما كان منقطعاً لان المعنى على الاتصال الاسترو

عن أعين الناس فلا يحرم وهو
صادق بالجواز مع أن الرادف الاسترو

فحببوهنا اغنياء مع الانقطاع
والانقطاع كما يكون بجبانة

المصدق يكون بحسب الحكم
فحوله الاقوام الزيد امان كاللادم

الترافق (قوله وعلى الرجل الخ)
جاء في ما في القاموس الاحرام

باطن معنى التعرية عن كل شيء
ولاشك ان في المرأة تعرية وجهها

وبدها في الرجل تعرية وجهه
ورأسه واطن معنى التعرية عن

الحيط بعضولا عن التعرية
الذكورة (قوله بسبب ٣ نسج)

كدر عديد فان العرب تسميه نسجا
أولصق ليد على صورته أو طلد

حيوان من يغترق لبنه أو أعضائه
(قوله ما حاط بنسج) أي بسبب

نسج (قوله عليه بقدر لقوله)
هذا لا يقع وذلك لان موضوع

المسئلة هو الحيط فلا تنافي في المبالغة
فتدبر (قوله كتمان) ولو فوضه وروته

درهمان (قوله وان لم يدخل كا)
في كلام المصنف قلب أي وان

لم يدخل يده كما أو نصوصا يجتزع
الناقض ومفعول يدخل مخلوف

أي وان لم يدخل بمعنى ك (قوله
قوله)

بكسر الباء مضارعه بليس يفتح الباء في لیس السلب وأما مصدر الباء الذي هو من
تخطيط الامو وهو يفتح الهمزة بليس يفتح الباء مضارعه بليس بكسر الباء قال تعالى
ولست اعلمهم ما بليسون (ص) وستروجه الاسترو بلاغ زور ربط (ش) هذا معطوف على لیس
فجاز والمعنى انه يحرم على المرأة ان تترك وجهها في احوالها كما يحرم عليها ان تستر يدهم بالخبر
احرام المراتف وجهها وكيفية معانها تكشفها الا ان تربط ذلك الستور عن أعين الناس فانه
يجوز لها ان تستر بان تسدل على وجهها رداء أو لثام ولا يطرده ولا تفرزه بارتقاء فعلت المرأة انشأ
محارم عليها ما لبست القفازين أو سترت وجهها أو بعضه لغير ستر أو لستر غر زنت أو ربت
أو ستره لم يورد رزمتها القفدية ان طال واليه اشار بقوله (والا فقفدية) فهو راجع الى مسئلة
القفازين ومسئلة الوجه فقوله واستروجه أي ترها بلبس لیس قوله الاسترو فالاستنائه منقطع
(ص) وعلى الرجل يحيط بعضوانا بنسج أو زور وعقد (ش) يعني وكنت يحرم على الرجل
بسبب الاحرام ان يلبس المحيط فلان يدي مشوب يحيط أو مشوب مرقع أو زار وكنت فلا
شي عليه وهو جاز لانه لم يلبسه ولا فرق في حرمة لبس المحيط بين أن يكون محيطا بكل البدن
أو ببعضه ولا فرق بين ما حاط بنسج أو زور بقوله عليه أو عقدي بده أو يحمله بعدد والمرداد
بالرجل الذي كرسا كان أو عبدا باقيا كان أو غيره بالغ وعلى وليه أن يحجب المحيط محيطا وغيره
وقوله يحيط بالمعنى المحيطة بشر من المبالغة بعدد وعلى قرائه بان المبالغة تنافيه المبالغة
وعليها بقدر لقوله بعضوا طسب لعل أي يحيط بعضو (ص) كتمان (ش) تشبيه في المنع
وجوب القفدية أي وكنت يحرم على الرجل في حال احرامه ان يلبس الخاتم بخلاف المرأة
فصورتها لیس الخاتم ونحوه (ص) وقفا هو ان يدخل كما (ش) القفا يفتح القاف والمد والقصير
ما كان مفرجا مثل القفطان فيصير على الرجل الحرمان بلبس فوقه عليه القفدية وان لم
يدخل يده في كيمه ولا زوره عليه لانه في معنى اللباس هذا هو المشهور فان تكس القفايان
جعل أسفله على منكبها فانه لا قفدية عليه لانه لا يلبس على هذا المذهب وتظهر كلام المؤلف
حرمة لبس القفايان وان لم يدخل يده في موضعهما من القفايان لیس كذلك في حديث كلامه ما اذا
أدخل كفيه في القفايان (ص) وستروجه أو رأس (ش) يعني وكنت يحرم على الرجل ان يستر
وجهه ورأسه في حال احرامه كالأبغضوا لكان وجهه الى رجل ورأسه في حال احرامه
مخالفين لسان يدرم تغطيتمه لطفنا قال (عيا بعدنا را كطين) لانه يدفع الحرود دخل
غيره من باب أولى كالعامة وأما غيرهما من سائر البدن فلتحريم تغطيتمه بنوع خاص وهو

(٤٤ - ٤٥) (قوله لا لبس الخ) ظاهره تغطية عدم القفدية في لیس يجعل ملته على ظهره ونظره داخل جسده مع ادخال
منكبها ولعله غير مراد بل فيه القفدية أيضا كانه اذا جعل يده في كيمه من جعل أعلاه في أسفله ان ترقه بذلك وأزال أي والاقتلا
(قوله كطين) ومثل الطين والوجه على وجهه مدققا وأجرا للأجسام أي لأن الطين يدفع الحر (قوله وما في معناه) أي من كل محيط
بالبدن أو بعضه فان قلنا ما الفرق بين الوجه والرأس وغيرهما من الجسد فالجواب أن الوجه والرأس لما كانا غير عورة من الرجل
كلوجهما لكفين من المرأة والحرمان بالستر حرمتها بكل شيء وما عداهما من الجسد عورة في الجسد فلو لم يناسه وتكل شيء
كالرأس والوجه لزم عليه الوقوف في مصعبه ويرعابا يتوسل في ذلك الى القفايان فلذا جاز ستره بقدر المحيط والمحيط وحرم سترهما

فقط كذا أتاده بعض شيوخنا (قوله بغير سنقوله كطين) فكيف التمثيل (قوله وذلك لانه لا يعد سائرا) أي عرفا وان عد سائرا لقلة
ففراد يقول المصنف بما يعد سائرا أي عرفا وقوله يحصل أن يكون تمثيلا بناء على أنه يعد سائرا في هذا الباب أي بان يكون المراد
بالسائر في هذا الباب المعنى القوي (قوله ولا فدية في سيف) فقلد في سيفه عري أورو كما هو ظاهره والاولى قصرة على الاول اذ
أروى علاقته عريضة ومتعددة فهي حرام والظاهر أن السكين ليست كالسيف أي قصرة الرخصة على مورد ها (قوله المشهور أن
الحرم الخ) المشهورية متوجهة على قوله وسواء قلده لمعاد لم لا يمتد فدية لغيره عذر وأما مع العذر فلا فدية اتفاقا كما في
(قوله وزاد) أي ما كان (قوله وهو مفاد قول ح) وجه ذلك أن الحطاب حكم بأنه ممنوع أي وما كان ممنوعا فوجب تركه (قوله يريد أن ما ذكر
جائر المعصية الخ) لما كان ذلك غير مفاد من المصنف وذلك لأن كلام المصنف في الفدية لا في الجواز غير بقوله يريد أن (قوله اذا
فعله العمل) وأما القبر العمل ففيه الفدية (قوله ومعنى الاحتزام بشو به) الاول أن يقول وسواء كان الاحتزام بشو به الخ (قوله
على ظاهرها) أي من العموم أي بعضهم (٣٤٦) فبدلنا بما اذا كان الاحتزام بالثوب فقط أي وأما الاحتزام بعملية

الخط وما في معناه وقوله بما يعد سائرا أي عرفا وأولعته بغير سنقوله كطين وقوله كطين جعله
الشرح في الصغير تشبيها وذلك لانه لا يعد سائرا ويحصل أن يكون تمثيلا بناء على أنه يعد سائرا
أي في هذا الباب (ص) ولا فدية في سيف ولو بلا عذر (ش) المشهور أن المحرم اذا قلده
بسيف في حال احرامه فله ان يتركه فدية فلما وسوا قلده لعذر وأخبره وظاهر كلام المؤلف
سواء تركه ممكنة أم لا وفي عبارة ولا فدية في سيف ولو بلا عذر ابن المواقف ان المحرم ان يحرم
وليزعمه ممكنة أي الا أن يلبسه لا يجوز وظاهر المدونة وجوب تركه حيث ليس لغيره عذر
وهو مفاد قول ح كل ما حكم في هذا الفصل بأنه ممنوع ففيه الفدية تمام بصريح بأن لا فدية
فيه كسنة السيف لغير ضرورة اه (ص) واحترام أو استتار العمل فقط (ش) يريد أن
ما ذكر كبريا للمرم اذا فعله العمل ومعنى الاحتزام بشو به أو بعملية أو حبل أو نحو ذلك كما هو
ظاهر المدونة وأما هو الحسن وصاحب تكميل التقدي على ظاهرها وكلام ابن عرفة
موافق لهما والاستتار أن يدخل ازاره بين يديه بما لو كان في القاموس أي لا معقودا والا
اقتدى خافي تت مما يخالف ذلك فيه نظير وقوله العمل فقط راجع لهما (ص) ويجازف
قطع أسفل من كعب الفقد فعل أو غلوا فاحيا (ش) يعني أن الحرم اذا لم يجد النعلين عند
احرامه أو وجدتهما لكن يقف فاحش جدا أي اذا على التلث فاحش عجزا فحينئذ أن ليس
التلثين بشرط أن يقطعهما أسفل من الكعبين لور وان غير ذلك فاولم يفتقد النعل لكن احتاج
الى لبس الخفين لضرورتا فقتضت ذلك وقطعهما أسفل من الكعبين فانه نازله الفدية واه ابن
القاسم عن مالك والمعتبر من الفقد والعلو عند الاحرام فلا يجب عليه اعداد النعلين قبله اذا
على قدميهما عنده وفي الطراز يجب عليه ذلك قبل المساقاة اذا وجدتهما وظاهر قوله قطع
كانا المقاطع له هو وغيره وهورا أي بعض شراح الرسالة والظاهر أن مثل القطع لو تولى أسفله
من كعب (ص) واتقاسم أروى سيد (ش) أي وكذلك يجوز للمعمر أن يثني الشمس
أو أروى بيده لانه لا يعد سائرا في الثنية لا بأس أن يجعل يديه فوق حاجبيه يستبرهما وجهه

أوجب أو سبط ففيه الفدية
ولو احتزم عليه ما ذكر العمل (قوله
أن يدخل ازاره) أي طرفه ازاره
بين يديه ما لو كان ظاهره بدون
رشق في حجرته قال بعضي نت
وقد عتصر الوفا الاحتزام
بكونه بلا عقد واعتد الحطاب
مقتضرا عليه ونوعه الاجهوى
ولم يذكره ابن شمس ولا ابن الحاجب
ولا ابن عبد السلام ولا المؤلف
في توضيحه ولا ابن عرفة فاطس
هل يقيد كلام المؤلف أو يطلق
كالمفسر اذ على التقييد فهل
يقيد الاستتار بذلك أيضا وهو
الظاهر لان العقدة تأخر وأما
تفسير نت له بالعقد فتصح فيه
ابن غازي وفيه نظر اذ لم يفسره
صاحب الصحاح والقاموس ولا ابن
الامير في تأنيده بالعقد وانما قالوا
الاستتار أن يدخل ازاره بين
يديه ما لو اذ قول ح الاستتار
لا يمكن وجوده بلا عقد وظاهر

الان برعدة تأمل اه (قوله يخاف تت مما يخالف ذلك) أي لان تت قال أن يجعل طرف
متررين في يديه ما لو اذ في وسطه كالسراويل اه (قوله ويجازف) وشبهه حرموق وسورب وانقسام لزوج والافتال
خفان (قوله أو غلوا) أي التل كان ينبغي أن يقول أو غلوا لان التل مؤنثة ولكن أطلق التل على الزوج (قوله لور ود الخبر
بذلك وهو قوله الان لا يجد نعلين فليس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين (قوله لضرورتا اقتضت) أي كاشقوق برجليه
(قوله واه ابن القاسم عن مالك) وقد يقال وجود التل حينئذ كعلمه ويحب عليه شرائه النعل ولو مع حاجته لفنه فليس كالوضوء
لان الوضوء ببل وهو التمس وأما الفرق بان له تاسد وسعة هو الخفاف ودوبان الخف لا يطقه أحد على تقديره فبمشقة
وهما متساويان من الدين ويؤخذ من اضافة التل الى العمل عدم النظر الى حقيقة مال المشتري وكثرة أي أن يكون التل في خذاته (قوله
وهو رأى بعض شراح الرسالة) ومقابلة انما يغفر لانه قطعه لان اشتراءه كذلك فله د ولعله تعبد والاول هو الظاهر (قوله
أن يثني الشمس أو أروى) وأما البرد كالمعصية لا عند ابن القاسم

(قوله بطرفه) اي بان ينقسم طرف القوس على عصا (قوله ومثل الطرف ذلك البرد) يسكون الزاوية ان عرفة قوته وفي رفع ما به البرد رواية ابن ابي نونس وقول ابن القاسم فعلى هذا الحرليس كالبرد ولولا ان المصنف وانما يحسن اورد مع او مظهر يبدوا منه اوجبا واصحاحا لانها كتوب بعصا الا لطر به سلم من التثبت مع ما به من الاختصار والحاصل ان الايراد الذي يتقيا للطر اكتمل من الافراد التي يتقيا الشمس والريح (قوله وتقليم ظفر) الجواز مقيد (٣٤٧) بان يأتى بكسر واللام يجوز قلنه فان قلنه جري فيه قوله الا في ظفر الواحد

وفي الموازية واري وجهه بطرفه ولو وضع يديه جميعا على رأسه أو مكثهما بعض المكث كان خفصا قوته يستقصو منه رد على ان الموازي لان انقضاء السور ساقى أنه لا يجوز وقوله يبدأ ولا يلقها على رأسه والاقضية القديمة انما طال (ص) أو مظهر عزق (ش) أي وكذلك يجوز للمحرم أن يبقى الظفر بشئ مرتفع عن رأسه من قوب ونحوه أو ما لا خفة فيما من السخول تحتها من غير عذر كما يأتي ولا يلحق الظفر برأسه ومثل الظفر في ذلك الجرد وانظر ان مثل الشمس في جواز انقضاءه بالبنوا والنجاس والحل والنجس ويقسم من كلام المؤلف جواز انقضاء الظفر باليد والبنوا والنجاس لا يلزمه على جواز بل يرتفع مع أنه يمنع انقضاء الشمس والريح (ص) وتقليم ظفر انكسر (ش) هذا معطوف على الجائز قبله والحق ان المحرم اذا انكسر له ظفر واحد فقله ثلاثي عليه ومثل الواحد الاثنان والثلاثة سند يقتصر على ما كسر منه عملا بقدر الضرورة فان أزال الجميع ظفره كان ضامنا كن أزال بعضه ابتداء من غير ضرورة فانه بعض جله مضبوط فيكون مضبوذا قال بعض وماله الظاهر ومراحاته يقطع المكسر وينسأوي الباقي حتى لا يبقى عليه ضرورة فما بقي في كونه متعلق بما عر عليه اه وانظر ما زاد على الثلاثة ما حكه هل في تقليمه القديمة أم لا أو ما ان لم ينكسر فان قلنه لا ماطة الا في قبه القديمة والاخنة كما يأتي وهذا في الواحد أو ما انما زاد عليه في تقليمه القديمة مطلقا وأما تقليم ظفر الشريف فهو ولو (ص) وارتداء قميص (ش) يعني أم يجوز للمحرم أن يرتدى القميص والجبوت وهو مما لا يبعد لا بسا لخطه وان عدوا الارتداء على باب الاعيان لضيقها (ص) وفي كراه السراويل وارتداء ثياب (ش) يعني أن المحرم هل يكرهه أن يرتدى بالسراويل لتيج الربي كما كره ظفر المحرم ليس السراويل مع الرداء ولا يكره ذلك بل يباح وارتداء ثياب عن ماله وأما ليس السراويل في قوله لا يجوز في كلام المؤلف حذف مضاف أي وفي كراه ارتداء السراويل للمحرم وغيره وانقضاء المؤلف في المحرم عدم الكراهة وارتداء ثياب (ص) وتقليم بنوا منجبه (ش) البطلان أي يجوز تقليم بنوا من حائط وسقف ونحوها منجبه ونحوها مما ثبت (ص) وصحاحه (ش) أي وكذلك يجوز له أن يتنظّل بجيب الحمار وهو الحمل نازلا أو سائر ومثل ذلك الاستئذان بالبعير كان نازلا أو سائر أو بار كل على المشهور وأما الاستئذان وهو في الحمل بأعواد رفعة لقمته ماله قال في توضيحه وهو ظاهر المذهب وان فعل اقتدى بأجازه أبو شيعة والشافعي وغيرهما القضي وان لم يكشف ما على الحمار اقتدى ولا يستنظّل تحتها ان كان نازلا فان فصل اقتدى ولا بأس أن يكون في ظلها خارجا عنها ولا يشي تحتها واستنظّل ان فعل ذلك ولهذا قال ماله اذا كان الرجل عبد لا ماله لا يستنظّل هو وتستنظّل هي وقاله ابن القاسم وروى ابن شعبان يجوز لأمه أن أو امرئ ابن الحاج عن ماله يقتدى بالمرضى فعليه أخرى ابن الحاج وفي الاستئذان بشئ على الحمل وهو فيه بأعواد قولان ابن فرحون احتج بقوله بأعواد عمال وكان الحمل مقبيا كالحمار فانهما

أما يجوز الاستئذان عما تحتها فقد قال عجم العبد حوازا الاستئذان تحتها فصول عليه ثم لا فرق بين النازل والبارقي الاستئذان وبغير الفرق بين الاستئذان بها لاولين النخبة (قوله ولهذا قال ماله) أي ولا حلال ما قلنا انما لم يكشف ما على الحمار يقتدى (قوله وروى ابن شعبان) مقابل لما قبله (قوله فعليه أخرى) أي يحرم عليه (قوله ابن الحاج وفي الاستئذان) هي من قوله فيما تقدم وأما الاستئذان وهو في الحمل بأعواد الخ (قوله عجميا) أي كلقب

(قوله قال بعض وظاهر كلام أهل المذهب خلافه وإنما قال الموقت لأهلها) لا يخفى أنه على هذا يكون قوله لأهلها سواء كان مقبلاً أم (قوله ولا يجلس تحتها) هذا تقدم فهو تكرار وقوله فلا يجوز راجع لقوله لأنها (قوله وفي عبارة) هذا العبارة تخالف قوله قال بعض الخ (قوله على ما قاله ابن فرحون) أي أن ابن فرحون قال ولا يدخله الخلاف وكلام ابن فرحون هو الرابع والحاصل على هذا أن نقول قول المصنف لأهلها أي لا التظلل بشئ من أئمتنا لأن كونه فيها أو أوالاً كان يتظلل فيها مقتصر على مفسر عليها فإنه يجوز وهو ما قاله ابن فرحون ويجوز التظلل بالثلاع (٣٤٨) ويستثنى من حوزات التظلل للمفسر ما قاله في الشامل من أنه يكره التظلل

ابن حرسون ويجوز التظلل بالقلاع
 في يوم عرفة أي ضمن الوقوف ولعله
 لتكثير الشواب كما استحب القيام
 به دون الجالس (قوله كئيب
 بعضا) الباء بمعنى على أي أن
 يجعل الثوب على العاصي يتظلل
 بأعلى أعود فلا يجوز سائر
 انقلاطوا فلا زلا غصبات لانه
 لا يثبت بخلاف التلبه والبناء قال
 الحطاب وطيلهم هذا يقتضى
 أنه اذا ربط الثوب بأوتد وجعل
 حتى صار كخفيه الثابت أن
 الاستظلال به جائز (قوله كأن
 لا يجد الخ) فينتلوه كأن غنيا
 وجعل مثلا بأجره فلا يجوز ذلك
 واقتلوه كأن لا يجد الخ لكسر
 قبه وفيه في التبع كذا شرح
 عبي ولكن كلام أبي الحسن يفيد
 أنه لا تقي عليه في جلا لضم نفسه
 مع قدرته على أن يجعله على غيره
 اه والخاصل كذا كرميهم أنه
 اذا كان الخ لعمامة فله لا قدبة
 فيه وان لم يكن لعمامة فلان كان
 لعمامة حرمها يستأجر به فكذلك
 وان وجد من يجعله بجنا أو بأجرة
 يقدح عليها فله لا قدبة ان جمل
 اه (قوله ولو تفضل آذاه) وأما
 اذا تفضل الهوام من فوقه أو جسده
 التي عليه إلى الثوب التي يريد
 لرحه فكذلك كطرحه (قوله ولا

كالتماز الاخوية فيصور قلب بعض وظاهر كلام أهل المذهب خلافه ولما قال المؤلف لا يهاول
يخلص تحتها الأسرار ولا تازل ولا ياجوز حتى يكشفها كما طه النعمي والتظاهر أن المراد كشف
ما فوقها دون كشف جوانبها لا ميسر من باب الاختلال بكتاب المحمل وهو جائز كما هو في
صارت ما نصها وقوله لا يهاول في غير محار زمانها وهي المحار التي ليس لها سقم من خشب
وأشجار زمانها فهي أثبت من الخشب كليت ولا ندبة فيها ولا يدخلها الخلاف على ما طه
ابن فرحون (ص) كتب بصاقي وجوب القدية خلاف (ش) تشبه بقوله لا يهاول والبعض
على وهو أن يجعل التبريد على الصاوي تظليل مكان استئسل داخل الحار أو تحت الثوب
المرشح على الأعواد ولما بعد الجواز هل تازمه القدية أو لا تازمه وبسببه إخراجها في
ذلك خلاف (ص) وحل الحاجة أو فقر بلا غير (ش) يعني أن الحار إذا كان مانعا واحتاج
إلى حل شيء على رأسه لأجل الحاجة أي الضرورة كان لا يجزم بحمل خرجه مثلا لاجرة
ولا يفرها من ذلك وكذلك إذا كان فقرا كان يحصل جرمة خطب ببعضها أو خرج أو حارب
غيره لقمص ما كان من غير أن أوجه أو أوجه عني أو لألفظ التفسير أي فاحدا المبرين
كأن وكل ذلك إذا كان لغير التجارة أو الأنا ولا يفدى ما لم يكن لعشه كما طاهر وقوله بلا غير
زائد على عشه (ص) وإبدال فيها أو يسعه (ش) يعني أن الحار يجوز له في حال إسماعه أن
يبدل أو يلقى أجرة فيه أو أجرة بغيره ولو قتل أثناء بمثابة أن يحمل من يشع أو أبقه
يقسم ما حقت أنه وكذلك يجوز أن يسعه أو يلقى أجرة فيه ولو أذابة القمل على
الشهور (ص) بخلاف غلبة النكس قبله فقط (ش) أي أن غسل الحار مؤمركه كما
في الموازنة لأن يكون فيه فجة خامة أو غيرها أي أو وضع عليه فيه بالماء من غير
حرض وهو الغسل ولما بين ولا أشنان خشية قتل الدواب بقوله بخلاف غسله أي
فان فيه القدية إذ الإيمان من قتل الدواب ناهو المراد والافتراق في المسئلة الكراهة قال
ح بعد ذكر الاتفاق فقص من هذا أنه ألتحق أنه لا قلى أو مجازة غسله بجانه وإن لم
يتحقق ذلك مجازة غسله الجاسة طالما لم يقط ولا شيء عليه من قتل بعض قمل كما تقدم عن
الموازنة وقال في الطراز بطم احتياجا أو أغسله الوضغ فظاهر المدونة أنه مكروه وقال في
الموازنة بياض أو أغسله لغير الخبطة والوضغ فائق لفظ المدونة والموازنة على كراهة ذلك
وقال ابن عبد السلام والمؤلف اتها على بأنها وظاهر كلامه في الطراز أن غسله لغير الجاسة
لا يجوز وهو الموافق لظاهر كلام المؤلف فتأمله واقه أعلم اه ولم يتكلم على ما ذاعه
لجاسة يصابون ونحوه مستل في تحقق نفي القمل وظاهر كلام المؤلف أنه لا يجوز والاصل فيما
لا يجوز القدية وصرح به نت (ص) وبطريقه (ش) يعني أنه يجوز للمعمر أن يبطر جرحه

(قوله اذا احتاج الى ذلك) وأما اذا لم يتحقق فكره كما يأتي في قوله وفصل من انه اذا كان تغير لحيه يتركه (قوله ثم ان قوله وفصل الخ) المتألف
أن يقول ثم ان قوله لم يصب غير ضروري الذي كرم قوله كعصب (٣٤٩) برحه فتأمل (قوله وشدة منطقة) هي الهمان

أي شدة اذا احتاج الى ذلك ويخرج مافيه بعصر ونحو ما في حكم ذلك كوضع رقة عليه
ومثل الجرح العمل ونحوه (ص) وحل ما خفي برفق (ش) يعني أن الحزم يجوز أن يفتح
ما خفي من يده مثل رأسه وظاهره وما استغل برفق خشية قتل شيء من الدواب ومفهوم
برفق أهو كأن يستدق فكره وأعماله ما فله حكمه وألحاه (ص) وقصدا لم يصبه (ش) يعني
أن الحزم يجوز أن يقصد اذا احتاج الى ذلك لم يصبه فلان عصبه اقتدى وان اضطر
لتعصيه كما يشهد كلام ابن عرفة وأما الفصل فغير حاجة فينبغي أن يكره كافي الخجمة ثم ان قوله
وفصل الخ ليس ضروري الذي كرم قوله كعصب برحه (ص) وشدة منطقة المنقطة على جلده
(ش) يعني أنه يجوز للحزم شدة منطقة بكسر الهمزة وفتح الطاء على جلده تحت أزاره لاجل نفقته
والمراد بشدها ادخال خشوطها في أفعاليه أو في الكلاب أو الأثر بم شلا سواء كان من جلده
أو غيره وأما لو عقدناه على جلده اقتدى (ص) واصله نفقة غيره (ش) يعني ان الحزم يجوز
أن يصف نفقة الغرائز نفقته التي شدها أو لأعلى جلده لا إذا خد اعان شدة نفقة الغير ابتداء
أو شدة لها لتأخر أو كانت نفقته تعاضد فوق ممره فعليه الفدية واليه الاشارة بقوله (والا
فدية) واحترز بقوله على جلده عما اذا شدها فوق ممره ثم شبه في وجوب الفدية أوروبا
جائز فقال (ص) كعصب برحه أو رأسه (ش) أي وكذا تجب الفدية عليه في عصب برحه
لضرورة أو غير ما يخرقه كبيرة أو صغيرة لان العصب منطقة الكبر لو وقوعه على المخرج
والعصب وكذا تجب الفدية في عصب رأسه من مداع أو غيره (ص) وأوصى خرقه كدرهم
(ش) أي على برحه أو رأسه وظاهره انه لا فدية لما اذا كانت الخرقه أقل من درهم وقوله
أو قرطاس يصدغه ظاهره ولو كان أقل من درهم ولعل نكتة ذكر كون الحكم فيه
لا تنقسم بخلاف الخرقه فان الحكم فيها بقدر الدرهم كما هو المراد به البقي (ص) أولها على
ذكر أو قلته بآذنيه (ش) يعني ان الحزم اذا أخذ كرمه خرقه لاجل البول أو لاجل اللين
أو للمني فانه يقتضى وهذا بخلاف ما لو خط في خرقه من غير لف عند النوم فانه لا فدية عليه
وكذلك تأخره الفدية بما لاجل قلته كبيرة أو صغيرة بآذنيه لعله أو لغيره ما طيبة أو غير طيبة
وكذلك اذا نال الواحفة (ص) أو قرطاس يصدغه (ش) أي أو صدغ واحد أو لغيره ان الحزم
اذا جمل على مسدغه قرطاس الضرورة أو لغيره فانه يقتضى لكن لا فدية عليه مع الضرورة
(ص) أو ترك ذي نفقة ذهب أو ردها (ش) ترك مصدر مجرور معطوف على عصب من قوله
كعصب رأسه مشاركا في الفدية أي يجب الفدية بترك ذي النفقة ذهب وهو عام به
وقد نفدت نفقته التي شبهها اليها فان لم يعلم بفلاتي عليه بقي نفقة الفدية وما لا يفرحها الى
غيره ويؤخذ العلم من قوله ترك وقوله أو ردها مجرور عطفا على ذي المضاف اليه ترك أي
أوترك ردها مع تمكنه منه وهو قول القمي رد الأثر الى صاحبها وان تركها اقتدى (ص)
ولما أتت زوجه (ش) المشهور انه يجوز زلزال أن تنس في حال إحصائها التفر والحي وجع
التياب لان حكمها بعد الإحصاء في الباس كحكمها قبله الا في ستر الوجه والكفين وإلغى
ما سداه خمر ولحمته خلاقه وجعل في الحلي الخاتم (ص) وكذا نفقته بضما ولحمته (ش)
يعني أن الحزم يكره أن يشد نفقته بضما ولحمته وأما من القاسم ولا فدية ولم يوسع ما
أن يشدها الا في الوسط ابن عرفة وظاهر قول ابن الحاجب الفدية في الضم والضم لا فدية

أي شدة اذا احتاج الى ذلك ويخرج مافيه بعصر ونحو ما في حكم ذلك كوضع رقة عليه
ومثل الجرح العمل ونحوه (ص) وحل ما خفي برفق (ش) يعني أن الحزم يجوز أن يفتح
ما خفي من يده مثل رأسه وظاهره وما استغل برفق خشية قتل شيء من الدواب ومفهوم
برفق أهو كأن يستدق فكره وأعماله ما فله حكمه وألحاه (ص) وقصدا لم يصبه (ش) يعني
أن الحزم يجوز أن يقصد اذا احتاج الى ذلك لم يصبه فلان عصبه اقتدى وان اضطر
لتعصيه كما يشهد كلام ابن عرفة وأما الفصل فغير حاجة فينبغي أن يكره كافي الخجمة ثم ان قوله
وفصل الخ ليس ضروري الذي كرم قوله كعصب برحه (ص) وشدة منطقة المنقطة على جلده
(ش) يعني أنه يجوز للحزم شدة منطقة بكسر الهمزة وفتح الطاء على جلده تحت أزاره لاجل نفقته
والمراد بشدها ادخال خشوطها في أفعاليه أو في الكلاب أو الأثر بم شلا سواء كان من جلده
أو غيره وأما لو عقدناه على جلده اقتدى (ص) واصله نفقة غيره (ش) يعني ان الحزم يجوز
أن يصف نفقة الغرائز نفقته التي شدها أو لأعلى جلده لا إذا خد اعان شدة نفقة الغير ابتداء
أو شدة لها لتأخر أو كانت نفقته تعاضد فوق ممره فعليه الفدية واليه الاشارة بقوله (والا
فدية) واحترز بقوله على جلده عما اذا شدها فوق ممره ثم شبه في وجوب الفدية أوروبا
جائز فقال (ص) كعصب برحه أو رأسه (ش) أي وكذا تجب الفدية عليه في عصب برحه
لضرورة أو غير ما يخرقه كبيرة أو صغيرة لان العصب منطقة الكبر لو وقوعه على المخرج
والعصب وكذا تجب الفدية في عصب رأسه من مداع أو غيره (ص) وأوصى خرقه كدرهم
(ش) أي على برحه أو رأسه وظاهره انه لا فدية لما اذا كانت الخرقه أقل من درهم وقوله
أو قرطاس يصدغه ظاهره ولو كان أقل من درهم ولعل نكتة ذكر كون الحكم فيه
لا تنقسم بخلاف الخرقه فان الحكم فيها بقدر الدرهم كما هو المراد به البقي (ص) أولها على
ذكر أو قلته بآذنيه (ش) يعني ان الحزم اذا أخذ كرمه خرقه لاجل البول أو لاجل اللين
أو للمني فانه يقتضى وهذا بخلاف ما لو خط في خرقه من غير لف عند النوم فانه لا فدية عليه
وكذلك تأخره الفدية بما لاجل قلته كبيرة أو صغيرة بآذنيه لعله أو لغيره ما طيبة أو غير طيبة
وكذلك اذا نال الواحفة (ص) أو قرطاس يصدغه (ش) أي أو صدغ واحد أو لغيره ان الحزم
اذا جمل على مسدغه قرطاس الضرورة أو لغيره فانه يقتضى لكن لا فدية عليه مع الضرورة
(ص) أو ترك ذي نفقة ذهب أو ردها (ش) ترك مصدر مجرور معطوف على عصب من قوله
كعصب رأسه مشاركا في الفدية أي يجب الفدية بترك ذي النفقة ذهب وهو عام به
وقد نفدت نفقته التي شبهها اليها فان لم يعلم بفلاتي عليه بقي نفقة الفدية وما لا يفرحها الى
غيره ويؤخذ العلم من قوله ترك وقوله أو ردها مجرور عطفا على ذي المضاف اليه ترك أي
أوترك ردها مع تمكنه منه وهو قول القمي رد الأثر الى صاحبها وان تركها اقتدى (ص)
ولما أتت زوجه (ش) المشهور انه يجوز زلزال أن تنس في حال إحصائها التفر والحي وجع
التياب لان حكمها بعد الإحصاء في الباس كحكمها قبله الا في ستر الوجه والكفين وإلغى
ما سداه خمر ولحمته خلاقه وجعل في الحلي الخاتم (ص) وكذا نفقته بضما ولحمته (ش)
يعني أن الحزم يكره أن يشد نفقته بضما ولحمته وأما من القاسم ولا فدية ولم يوسع ما
أن يشدها الا في الوسط ابن عرفة وظاهر قول ابن الحاجب الفدية في الضم والضم لا فدية
لتقدر مضاف أي ترك ردها لا يبيح أن قوله أو ترك ذي نفقة ذهب يعني عن قوله أو ردها (قوله المشهور انه يجوز الخ) وقابله انه

لا يجوز عليه الفدية (قوله وكذا نفقته بضما) أي ما لم يكن عاقل فم فلا يكره

(قوله كبر) لا يختص بالمعزف لقول الجز ولي النوم على الوجه ثم الكفار وأهل النار والشياطين (قوله اسم العضو بتمامه) أي اسم لما فوق العنق كأما فدمر شرب (قوله من تسمية الكل باسم الجزء) المناسب أن يقول من تسمية الجزء باسم الكل (قوله لا من أ ك ب) والصواب كلام المصنف لأن أ كتبته كواب لازم ٣ وهو من التقليل كما في المصباح وغيره (قوله لم يقتدي به) أي لا تشره فلا يكره (قوله وهو) أي الموردي (قوله أو ألقى صبغ بالورد) أي وليس كالورد لأن الورد من الطيب المؤثت بخلاف الورد لأن الظاهر أن الذي صبغ بالورد يفضل فيه كالتصل في المعصر (قوله والمعصر غير المقدم) بل المقدم كذلك وعبد الله بن قتيبة الكراهة بالأحرام خرج للمعزفة الأحرام فيجوز ليس للمعزف والمعصر أنه على نقل البرزني عن ابن العربي عن مالك وأبي حنيفة جوازهما ونظار الطراز كراهتهما مطلقا ويؤيد حديث ابن عمر لم يلبس المعصر غير ما لبس الله عليه وسلم عن ذلك وقال أن ذلك من لباس الكفار وصرح الخطيب بكرة المقدم دون غيره (٣٥٠) كما ظاهرا بعض شيوخنا والورد ينبت باليمن صبغه بين الصفرة والجره

(قوله ومثلها المعصر) أي ظنه
نصا (ص) وكبر رأس على ومادة (ش) يعني أنه يكره للمعزف أن يكبر رأسه على وسادة لأنه من باب الترفه وأما موضع خدمتها عند النوم فلا يكره ثم إن الرأس في الأضحية اسم العضو بتمامه فعلى هذا فهو من باب تسمية الكل باسم جزءه أي كبر وجوه كان ينبغي أن يقولوا كبر باله من أ ك ب (ص) ومبصوغ يقتدي به (ش) أي أنه يكره لمن يقتدي به أن يلبس في حال أحرامه المصبوغ الذي لا يطبق فيه أذا شربوا لون المصبوغ والطيب كالورد وهو المعصر غير المقدم أو المقدم أو المقدم إذا غسل أو ألقى صبغ بالورد أو ألقى في نفسه وما نكراه يقتدي به من إمامنا وطائفتنا كرسد الذريعة ثلاثا نظر الجاهل بغيرها في لبس غير الجاهل بغيرها يقتدي بالكراهة بالأحرام خرج للمعزفة الأحرام فيجوز ليس للمعزف والمعصر غير المقدم وهو الموردي وقيسنا الكراهة بمبصوغ غير الطيب خرج المصبوغ والطيب فله إجماع في الأحرام كالزعفر والورد ومثلها المعصر المقدم بل جال والناظر للمقدم يضم الميم وسكون الفاعل في إبدال المهملة هو القوي المصبوغ وقيسنا المكره بما يشبه لون المصبوغ خرج لغيره من الألوان فيجوز الأحرام فيه ولو لا يقتدي به بخلاف ظاهر كلام التلاني والقرافي من كراهة ما سوى الألبس لقتدي به (ص) ونتم كرمحان ومكث مكانه طيب واستحطاه (ش) يعني أنه يكره للمعزف أن يشتم في حال أحرامه الطيب المذكر وهو ما يظهر ويحتمل في أثره كالبصير والرمحان ونحوهما الحشم من الترفه ولا قدية فيه ولا في سبه وكذا يكره شتم الطيب المؤثت كالسك والورد ونحوهما ولا قدية فيهما بخلاف سبه ولا يكره شتم الأوسج والعصر ونحوهما وكذا يكره للمعزف أن يمشي مع رجل من طيب أو بمكان غير البيت الشريف لأن القرب منه فرية وكذا يكره أن يستحب الطيب معه أو مع رفيقه ولا قدية (ص) وحجامة بلا عذر ونعس رأسه (ش) أي ومعلوم كرمه وفعله للمعزف أن يمشي بغير عذر خفية أن يقتل شامخ الدواب حيث لم ير ليهب الشعر والأغلايجوز لأن يضطر إليه فيجوز ويقتدي على المعروف ونحوه بلا عذر إلا بالجملة لعذر وهو كذلك وكذلك يكره للمعزف أن يغمس رأسه في الماء مخافة قبل شئ من الدواب إذا في المسدنة فإن غسل أطعم وقيس ذلك التلبيس بما إذا كانت وفرة

(قوله ومثلها المعصر) أي ظنه
يجرم على المشهور والرجال والنساء وفيه القدية كالتبصير ومقابلته رواية أشهب عن مالك الكراهة من غير قدية ولم يره من الطيب المؤثت (قوله هو القوي المصبوغ) أي الذي صبغ في المعصر من بعد أخرى حتى صار تحتها (قوله فيجوز الأحرامه) يعني خلافا للأولى لأنه يجب للمعزف لبس البياض بل وغيره للمعزفة عليه الصلاة والسلام البسوا من ثيابك البياض فأنها من غير ثيابك وتقتدي بها موتا كوفي الحديث لا تخر البسوا الثياب البياض فأنها أظهر وأطيب وتقتدي بها لونها تم (قوله ونعس) أي أنه يكره للمعزف أن يمشي مع رجل من طيب أو بمكان غير البيت الشريف لأن القرب منه فرية وكذا يكره أن يستحب الطيب معه أو مع رفيقه ولا قدية (ص) وحجامة بلا عذر ونعس رأسه (ش) أي ومعلوم كرمه وفعله للمعزف أن يمشي بغير عذر خفية أن يقتل شامخ الدواب حيث لم ير ليهب الشعر والأغلايجوز لأن يضطر إليه فيجوز ويقتدي على المعروف ونحوه بلا عذر إلا بالجملة لعذر وهو كذلك وكذلك يكره للمعزف أن يغمس رأسه في الماء مخافة قبل شئ من الدواب إذا في المسدنة فإن غسل أطعم وقيس ذلك التلبيس بما إذا كانت وفرة

في شبه (قوله بخلاف سبه) أي في المؤثت والحاصل أن أقسام المؤثت أربعة اثنتان مكرهات وهما مكث مكانه وبسوا استحطاه كذا كراهة فيهما وواحد حرام وهو سبه وسد كرمه وواحد مكره وهو شتمه ولم يذكر كراهة فيهما ولا هنا ولا هنا يأتي ولكن فقههم الكراهة فيهم من كراهة شتم المذكر كالتلبيس كراهة المصنف الأولى وكذلك أقسام المذكر أربعة واحد مكره وهو شتمه ولا تفتاة وهي مكث مكانه وبسوا استحطاه وسد كرمه في الجميع (قوله خيفة أن يقتل شامخ الدواب) فإن تحقق في ثيابها لم يكره بلا عذر أي نفسا تعليل بالثنية (قوله ولا غلايجوز) أي ويقتدي (قوله على المعروف) ويقبلها سابقا لمن سقوطها كعادته يشروا والقرص الاضطراب (قوله فأن فعل أطعم) أي ختمه من الواحدة (قوله بما إذا كانت وفرة) هي في الأصل الشعر الطويل ولكن المراد هنا مطلق شعر يمكن أن يتحقق فيه التلبيس كقتره تحتها ٣٥٠ قوله الخشأ كتبته كواب لازم وهو الصواب التمكن اه محصيه

(قوله لان فعله مكره الخ) اعلم ان عبارة ابن الخطاب ولا يضمن رأسه في المصون ظاهر مطلق وذكر المصنف الكراهة اخلافا لظاهر قولها وأكرهه غش رأسه في المصون وقولها بارزة فان فعل أطعم شيئا من طعام يدل على أن المراد بالكراهة المنع اذا لم يطعم في كراهة التنزيه وظاهر أن الطعام واجب وقول صاحب الطراز باعتبار اختلافها كآكله (٣٥١) يحسب تحت (قوله لانه يصفه) أي

لان التقطاع لما كان مقررا صاحب أن تضم أطرافه لجسده ما انفصل الوصف (قوله أي مع غيرة وجهه) راجع لقوله وكذلك يكره أي يكره أن تلبس المرأة أي مع غيرة زوجها (قوله وعلى الرجل والمرأة) الأولى أن يقول الاتي والذي كره ليشمل الصغير والصغيرة والخطيب بذلك الولي قرره شيئا (قوله وسواء كان الخ) أي ما قبله (قوله وحديث) أي حين كان جعابا بن شرا يضمن الصاد وسكون اللام أي واد جنس الرأس والإسلام الاختيار بالجمع عن الفرد ويصح أن يقرأ بفتح الصاد المهملة واللام أي ذاصع وقوله جعابا لا مفرق بآب ان يقرأ بفتح الصاد وسكون اللام والمدان بالاصح لان الورد انما يكون اذا قرئ بمفردا (قوله والاشنان) بضم الهمزة وكسرها وقوله بضمتين ويقرأ بالاضاب سكون الراء قد فسر الحرس بالفعلول فتكون الثلاثة لفظا مترادفة (قوله لانه أي الفسل (قوله) فان كان عمالوا استعمل أي بان كان الخاطب للاشنان ما ورد ونحوه من كل طيب يكره (قوله فكذلك اذا خطبه) لا بد بغيره (قوله لوضوء) أي أو غسل أو مسنون أو مسنون الفسل ولا يضمن عليه فيمقتل في واجب وكذا في مسنون ومندوب فما يظهر ولو كره وكذا يجوز الظاهر لتدوول ناسط فيه

والافلا كراهة والظاهر كآكله (هـ) في شرحه أن الطعام مستحب لان فعله مكره ولا يحرم ولم يذكر الطعام المذ كور في الحاشية ولا في تحقير الرأس مع أن العلة فيه سالخفة قتل الدواب (ص) وتحقيره بشدة ونظر غير آكله ليس امرأته مطلقا (ش) أي وكذلك يكره للحرمان بحذف رأسه بشدة مشوب أو يضره اذا غلبه خشية أن يقتل شيئا من الدواب وليس المراد تحقيره في الهواء وكذلك يكره للحرمان أن ينظر في الرأسمال حرامه والمرأة بكسر الهمزة وسكون الراء ما كانت ثمرة ثمرة التي خطر فيها وانما كره ذلك لخفاة أن يرى شيئا فيزيله وكذلك يكره حق المرأة أن تلبس القبايل مدهو ما كان معقورا أو امرأة محرمة أو غير محرمة وهو مرادها الاطلاق لانه يصفه أي مع غير زوجها (ص) وعليهما دهن اللبنة والرأس (ش) هذا معطوف على قوله من الأحرار على المرأة الخ وعلى الرجل الخ والمعنى أن يحرم على الرجل وعلى المرأة أن يدهن شعرهما رأسا ولو حله أو غيرهما بالدهن مطلقا أي عطيبا أو غير عطيب لانه من الزينة وسواء كان لهما شعر أم لا ولهذا قال (وان ضلما) وهي الخسرة شعر المتقدم وبعبارة أخرى وعلى سجد من اللبنة ان وجدت للرأسمان موضعها الهموال الرأس وان ضلما جمع أصح وحينئذ فلا يراد أن الرأس مذكر فكيف يصفه بصفة المؤنث والمراد الشعر الرأس وشعر اللبنة وأما دهن البشرة فهو من دهن الجسد (ص) وأما تطفر شعره أو شعره أو شعره (ش) يعني ويحرم على المحرم في حال إحراره رجلا كان أو امرأة أن يبين ظفره أي يقبله لغيره مذوق أي أن يمسح به فحاشا أن يكون لاماطة الأذى ولا يفتد به تقدمه أن يحجزه اذا انكسر ظفره من قبله وأما ظفر غيره فقال ابن عرفة وأما تطفر غيره لغيره أو وكذلك يحرم عليهم أن يبلوا شعرهما أو شيئا منه لغيره عند يتف أو حلق أو قورة أو فرض باسنان لكن أن كان شيئا بسيما فله يطمع حشفة الطعام وان كان كثيرا بان زاد على العشرة فله يقتدى كما يأتي وكذلك يحرم على المحرم رجلا أو امرأة أن يمسح رأسه أن ينزل الوسخ عنه لان المقصود من المحرم أن يكون شيئا وفيه القدية ولا بأس للحرمان شئ ما عتد أنظارا من الوسخ والندبة ورواين نافع عن مالك كآكله ابن الحاج فيفيد كلام المؤلف بما عدا ما تحت الاظفار (ص) الأغسل يديه بغيره (ش) أي من غير طيب كحرس بضمتين آخره ضاد سندوه الفاسول والاشنان والصابون وكل ما ينسب الزفر ويقطع ريعه أو خطمي وهو زنا الخيزري سندوه يحتملما كل من قيل الراحيين والفاوكا الحلية التي تبيق في اليد راخمت الحلية من التشبيه بالتطيق فان خلط مع الاشنان وشبهه شئ مما له ربح كان عمالوا استعمل مفردا لم يفتد منه فكذلك اذا خطبه أو أخرجه يديه رأسه في غلبه بما ذكر القدي يقول أنهم الفسل أن الالة بغير الفسل أخرى وأهمهم المزل ان الفسل بغيره أخرى أيضا الضمير في عن يله الوسخ (ص) وتساقط شعر لوضوء أو كورب (ش) أي وكذلك لا يضمن على المحرم اذا تواضعا بغيره على وجهه أو نحوه فسقط منه شعر أو ركب دابته خلق ساقه الا كاف ونحوه فهو منصوص معطوف على المستثنى وانظر تفصيل السلف في الشرح الكبير (ص) ودهن الجسد ككف ورجل عطيبا ولغيره وله قولان اختصرت

شعر فان قتل فيه كراهة اقتدى فان قل كراهة حذو شعره فاعلمه فمات صادمه لم يجمع قصته وهي تناول باطراف الاصل وعلى هذا فيسقط قوله الاتي وأقاربت بغيره ما قبل في غسل تدبر وأراد شيئا من قصته أو أحد ففلس الجمع على حقيقة ما يقرره شيئا (قوله عطيب) أي بما فيه طيب وهو مستعمل بمحذوف أي واقتدى بغيره ولا يخلقه فيه الاتي ولما بان أن فعله لا يحد لان الكلام

هنا في القديمة وعدمها لا في الحرمة
 أي والقديمة من شقوق أو تشكوى
 أو قوة على عمل (قوله بطيب
 مطلقاً) تحتها أربع صور وهي ما إذا
 اقتدى بطيب كان له أو لا فصل
 يجسد كلاً أو بعضاً أو بطن كف
 أو رجل وقوله كغيره أي كغير
 مطيب لغيره تحت ذلك صورتان
 هما إذا كان يجسد كلاً أو بعضاً
 أو بطن كف أو رجل وقوله لا لا
 بطن كف مع هذا سابعة وقوله
 وفي جسده هي الثامنة (قوله ما
 يظهر ريحه وأثره) أي يظهر أثره
 فيما يتعلق به (قوله والعود) كون
 العود من المؤثر فيه وقوله قرر
 شيئاً (أقول) وجعله من المؤثر
 له باعتبار دخاله الذي يعدل عنه
 بعد وضعه في النار (قوله مع كراهة
 عليه) أي بحيث يشبه ما اختساره
 (قوله ويقتضي أثره) أي فيما يتعلق
 به (قوله أو الضرورة كتحلل)
 معطوف على ما تقدمته الحرمة
 من وجوب القديمة فيما قبل المبالغة
 أي حرمة لم يبق أي واقتضى
 أن يجعله لغير ضرورة أو ضرورة
 كحل وليس معطوفاً على ما قبله من
 المنوع إذا لا منع مع الضرورة
 وأما لغير ضرورة فيجوز مع القديمة
 (قوله ولغيره ما فيه القديمة) أي ما
 كان لا يتوقف أولها ولقواعصها
 فيجب (قوله الاطورية) ومثل
 النار وروفي عدم القديمة حل فآفة
 المسك غير مشقوقه ضد ما
 الحاصب وابن عبد السلام
 واستبعد ابن عرفة لشدة ريحه
 فما قرىسان المشقوق (قوله آماة
 الطبخ) والظاهر أن المراد ما ماتته
 استعماله في الطعام وذهب عنه حتى لا يظهر منه غير ريح
 أي ولا طيباً يبرأها أثره أو ريحه في الطعام

(٣٥٢) وعدمها وقوة أو لغيره أي أو بغير مطيب لغيره بل التحسين والتزيين وقوله ولها

عليها (ش) أي ويحرم على المحرم ولو أمر أن يدهن جسده لغيره عذر والافساد ثم دليل
 قوة وأثم الاضرار والمراد بالجسد ما عدا باطن الكفين والقدمين دليل ما بعد ما يقتضى في
 دهن الجسد وبعض كفه أو رجله بطيب لعله أو لغيره كذا في دهن ما ذكره لعله لغير
 مطيب وإن دهن ما ذكره بغير مطيب لعله فيقتضي دهن باطن الكفين والرجلين لأشئ
 عليه وفي دهن الجسد قولان فتقوله ولها قولان في دهن الجسد بغير مطيب لعله فلو قال واقتضى
 في دهن الجسد ولو بعضاً كعض بطن كف أو رجل بطيب مطلقاً كغيره لغيره لانه لا يبطن
 كف ورجل مع وفي جسده قولان اختصرت عليه ما في بالقصود ثم إن ظاهر الصكف
 والرجلين من جلة الجسد (ص) وتطيب بأكورس (ش) هنا منه إشارة إلى حرمة التطيب
 بالطيب المؤثر وهو ما يظهر ريحه وأثره كالورس والزعفران والعود والمراد بالطيب به
 استعماله أي الصافه بالبدن أو ببعضه أو بالثوب فلو عبق على جالس بمحافوت عطارة غير أن
 يسه شئ منه فلا قديمة مع كراهة تعديده على ذلك واحترز بقوله بأكورس عن الطيب المذ كرهوه
 ما يظهر ريحه ويقتضي أثره فله لا يحرم استعماله ولكنه يكرهه والورس نبت كالسهم طيب
 الرائحة يصخره من الجمر والصفرة يبيق نتمه عشرين سنة (ص) وإن ذهب ريحه أو لضرورة
 كحل (ش) يعني أن المطيب لا يجوز استعماله وإن ذهب ريحه لأن حكمه المنع وقد ثبت به
 الأصل استعماله ولا قديمة عليه وكذلك يقتضى إذا فصل الكحل المطيب للضرورة من غير أن
 ولا قديمة في الكحل الغير المطيب للضرورة وأوردوا وغيره لغيره ما فيه القديمة وقوله وتطيب
 بأكورس تضمن حكماً من الحرمة وجوب القديمة تقوله وإن ذهب ريحه بمبالغة في الحكم الأول
 وقوله أو لضرورة كحل بمبالغة في الحكم الثاني فهو من الكلام الموزع وهذا يبطل قول من
 قال كل ما يحرم نجس به القديمة (ص) ولو في طعام أو لم يتعلق (ش) أي ويحرم التطيب
 ولو في ما يتطيب به في طعاماً كل من غير طيب ولو قال في كنعان لم يدخل الماء كان أحسن
 وكذلك لا يجوز للمحرم أن يس الطيب المؤثر منه ولو لم يتعلق منه شئ فيها بقوله أو لم يتعلق
 بفتح الباء والألف من علق بالكسر معطوف على الفعل القدر بعد داخل في حيز المبالغة أي
 أنس الطيب يحرم ولو لم يتعلق به وقوله (الاطورية قدت) استثناء منقطع أن قدس أي
 ويحرم من الطيب لكن لظروته قدس أي لكن مصالح آثار وزدت وتصل أن قدس
 ملازمة أي ويحرم ملازمة الطيب الاطورية قدس لأن الملازمة أعم من الألف من غير
 والمعنى أن الحرمان داخل في حال إكراهية لظروته وأخرطة أو فهو ما سدود تسد أو قباحاً
 بحيث لم تظهر منها رائحة فآفة لا قديمة عليه في ذلك إذا لرائحة لها احتذم عطف على المستثنى
 قوله (ومطبوخاً) أي والاطيباً مطبوخاً مع طعام أماته الطبخ فلا قديمة إن لم يصغ الفم اتفاقاً
 وكذا انصبغ على المشهور قال ابن شبروقنا الطبخ الامانة إذ لم يجزها بالقديمة (ص) أو بآفا
 بما قيل إكراهية (ش) يعني لو استعمل الطيب قبل إكراهية ثم حره رايته عليه فآفة لا قديمة
 فيهم الكراهية بناء على أن القوام ليس كالاتا أو هو في اليسر وأما الكثير ففيه القديمة وإن
 لم يترافق في زعمه كما يفيد كلام ح (ص) ومضامين القامع أو غيره (ش) يعني أن المحرم إذا
 اكتفى عليه الريح شاماً الطيب فآفة لا قديمة عليه بشرط أن يطرحه بسرعة فإن تراخى في
 طرحه لم يمت القديمة كسبائي في قوله أو لا اقتضى أن تراخى وكذلك لا قديمة على المحرم فيما
 أنشأ عليه غيره من الطيب وهو قائم أو من غير علمه بشرط السابق (ص) أو خلق كعبة (ش)

(قوله وخير في زرع يسيره) انظر ما حذا اليسير والكثير (قوله ان تراخي) فان لم يتأخر فلا فدية مع وجوب زرع فور الكثير فان قدر على ازالته بمجرد صب الماء فمن وان لم يتقدم على زرع الا بعباشته بيده فعل (٣٥٣) ولا فدية عليه مع الغرور لانه فعل ما امر به بقوله

هذا ما يغيبه النقل (الصواب ان المصنوع من الغداء الذي هو القصر يجب زرع قلبه لا وشره وان تراخي اقتضى والباقي بما قبل الاحرام فيه القديتوان قل ولا يتأخر فيه والا اقتضى ان تراخي لانه مهم ما في ما يجب باتلافه اوله القديتة اقتضى ان تقدم عن الباقي فجعل الزرع في الخطا بمرجوع القصر في اليسر ايضا واستدل لهما بكلام الباقي غير ظاهر لان الباقي لم يقبل ان يزرع اليسر خير في زرع وانما قال الا ان يكثر بحيث يبق منه ما يغيب القديتة باتلافه اوله كما تقدم في بني ما يجب باتلافه اوله اقتضى فكيف يصح ان يفهم منه التخيير في زرع اليسر الذي يمكن اتلافه اوله بل النص في خلق الكعبة انه خير في زرع ان كان يسرا واما الكثير فاعلم ان يزرعه على وجه الاصبغة فكلام المصنف غير مستقيم فاحذفه حتى نت (قوله كقطعة رأسه نائما) أي اذا كان من فعل غير ولم تزرعه الفدية فلما نائما المفعلي رأسه على الظاهر وعوضت وجوب الفدية على من غطي رأسه سهاوا والجرزاعلي من انقلب في يومه على فراخ الصيد فقتلها وأحب بان السهم متفجع دون التام وان الصيد من باب الانسلاف لامن باب الترفه ككلو تدحرج التام على طيب ولو انقلب التام على فورة فالحق رأسه فانه يقتضى ليقاه أثر بعد البقلطة

أي وكذلك لا فدية على الحرم فيما أصاب من الطيب من خلوق الكعبة ولو كثيرا اذا زرع في الحلال والاقتضى وخلق ففتح أوله كصودر ضرب من الطيب ولا يسر بما يسر به صندوه وهو الصفر لانه ليس بطيب ويرد قوله (وخير في زرع يسيره) أي وخير في كل ما ذكر من الباقي قبل الاحرام وما بعده في زرع يسيره وتركه ولا شيء عليه ص والاقتضى ان تراخي ش أي والابان كثر بحيث يجب القديتة باتلافه اوله فانه يقتضى ان تراخي في زرع وارجاع التفصيل لجميع ما ذكر ثم فائدة كما في شرح الشارح خلافا لمن خصه بالخلق ويدل على العموم تقييد الباقي قبل احرامه باليسير وارتضى (هـ) في شرحه ان قوله وخير في زرع يسيره خاص بما أصاب من خلوق الكعبة ومثله يسير الباقي بما قبل الاحرام واما يسير المصيبين القصر مع أو غيره فيجب زرع يسيره ككثيره وان تراخي اقتضى فيها مع قوله وخير في زرع ما أصاب من خلوق الكعبة والباقي بما قبل احرامه وقوله والاقتضى بان خاص بالاول والحاصل انه يجب زرع ما أصاب من القصر مع أو غيره وان قل فورا فان تراخي في ذلك وجبت عليه الفدية ومثل ذلك ما أصاب من خلوق الكعبة ان كثر واما الباقي بما قبل احرامه فان كثر وجبت فيه الفدية ولو زرع بعد احرامه فورا وان قل خير في زرع كالجحش في زرع ما أصاب من خلوق الكعبة ان قل هذا ما يغيبه النقل (ص) كقطعة رأسه نائما (ش) التشبيه لانه الحكم المتقدم وهو ان اذا غطي انسان رأس الحرم وهو نائم شرب أو غيره فانه اذا انتبه من فومه حكمه حكم ما حرم من القله الطيب على الحرم فان زرع من رأسه في الحلال فلا فدية عليه وان تراخي في زرع زمرته القديتة (ص) ولا يتحقق أيام الحج ويقام العطارون فيها من المسى (ش) يعني ان الكعبة يكره أن تخلق أيام الحج لكثرة ازحام الطائفين لتلايؤي إلى أن الطائف يستعمله وقتا يستحسن أن يقام العطارون في أيام الحج من المسى من الصفا والمروة (ص) واقتضى للملحق الحلال ان لم تزرعه (ش) يعني ان الحرم اذا ألقى عليه انسان أو بهو نائم أو طيافه اذا انتبه فزرعه في الحلال فلا فدية عليه والفدية على الحلال للملحق وقوله واقتضى وجوبا وقوله ان لم تزرعه أعلم نازم القديتة الحرم الملحق عليه بأن زرع ما ألقى عليه بسرعة فالصغر السارعة على الحرم المفهوم من السابق فان زمرته بان تراخي فلا شيء على الملحق الحلال وقوله واقتضى للملحق الحلال ان لم تزرعه هو وان صدق وجوب الفدية على ملحق اليسير لان الفدية غير لازمة للحرم لكن قوله وان لم يجد الملحق الحلال ما يقتضيه فليقتد بالحرم عن هذا الصدق وقوله (بلاضوم) متعلق باقتضى والمعنى ان الملحق اللحق اذا زمرته القديتة فلهما تكون غير الصوم لانه نائب عن الحرم ولا يصح الصوم عن أحد فمخير بين أن يذبح شاة فجزئ أضيحة أو يطعم ستة مساكين يدفع لكل مسكين مدين وتطهر قروقه (وان لم يجد) أي اطل ما يقتضيه فليقتد بالحرم ولو بالصوم وقوله فليقتد بالحرم وجوبا وتيسر نذار الاول هو الراجح (ص) كأن حلق رأسه (ش) يعني أن الحلال اذا حلق رأس محرم بلائته فان على الحلال القديتة فان لم يجد فليقتد بالحرم واما اذا حلقه بانه ولو كان باقيا في كلامه (ص) ورجع بالاقول ان لم يقتد بصوم (ش) يعني أن الحرم اذا أخرج مع عسر الحلال الملحق أو يسره فله رجوع على الحلال بالاقول من قيمة التسك أو كبل الطعام واثنته كما حرم في الصوم وعمل الرجوع ان لم يقتد بالصوم والا فلا رجوع وانما يرجع على الحلال للملحق لان الحرم ما اقتضى بطريق النيابة عن الملحق لانها عليه بطريق الاصالة

(٤٥ - خشي ثاني) بخلاف ما عرّضوا لانه (قوله هو وان صدق على ملحق اليسير) أي بان على أن قول المصنف أو لا وخير في زرع يسيره راجع لقول المصنف أيضا ومصنوع من القصر مع أو غيره وقد تقدم أن الصواب بخلافه (قوله ورجع عليه بالاقول) ثم رجوعه

عليه بالاقول حيث أعسر الملقى أو الحائق الحسل أو أيسر واذن الحصرم وكذلك لم يأت (قوله في هذا التعليل) أي الأعسر وقوله لان
 الحرم أنما اقتضى بطريق التباين الخ ووجه انتزاعه أن يكون بطريق الأصل عن الملقى والتباين عن الملقى عليه لصح الصوم من الملقى دون
 الملقى عليه مع أن الواقع العكس وحاصل ما يقال أنها على الملقى عليه بحسب الأصل واعتبرت الملقى لتعديله فلازمه ما فرغ قلنا ذلك
 صح الصوم من الملقى عليه دون الملقى طلقا في تأييد من حيث الأصل والملقى عليه نائب لا بطريق الأصل بل باعتبار ما فيهما الملقى باعتبار
 تعديله (قوله وعلى الحرم الملقى) أي أو ما التاخر محرر على حل فعل الملقى فدية النمس والاقلا (قوله على ما رجحه ابن ونس) ومقابلته
 فدية واحدة كالوطب نفسه (قوله فعلى الحرم) أي ولو أعسر ولا يلزم الحسل (قوله ولا فعليه) تكرير مع قوله فيما مضى كأن حلق رأسه
 وأطافه الكون بما فهم قوله هنا بآذن (قوله حفنة أو فدية) يجوز رفعه ما وضحه ما يوصل أطعمه حفنة أو عليه فدية أو أهل يطعم
 حفنة أو يخرج فدية (قوله قال) (٣٥٤) ماله إذا حلق محرم رأس حلالا (يشتد) بهذا يعلم أن المناسب للمصنف أن يقول

لا بطريق التصل عن الحرم وفي هذا التعليل تطرأ تطروجه في الشرح الكبير (ص) وعلى
 الحرم الملقى فديتان على الأرجح (ش) يعني أن الحرم إذا كان هو الملقى على محرم مثله طبا
 أو نحو فدية تليقه فديتان فدية على الطب وفدية لتطيب الحرم هذا على ما رجحه ابن ونس
 وهذا حديث لا فدية على المفعول به بأن لم يترأخ أو الموزع أي الحرم المفعول به في تزاع الطب عن
 نفسه فله تليقه الفدية وليس على الفاعل حيث أخذ الفدية بقوا وحدها الطب فقوله وعلى
 الحرم الخ هذا إذا نس الطب ولم تليقه الفدية الحرم الملقى عليه وان لم يس ولزم الملقى عليه
 فلا شيء على الملقى وإن نس ولزم الملقى عليه فعل الملقى فدية واحدة وصح أن الملقى لم يلزم
 الملقى عليه بأن لم يترأخ واعتزلت الملقى في حالة عدم مسه وعدم لزومها الثاني عليه لانه كقائه
 الحلق على محرم حيث لم تليقه الفدية (ص) وإن حلق حل محرم ما كان فعل الحرم والافعله
 (ش) يعني أن الحلال إذا حلق رأس الحرم أو قل أطافه أو طبعه فلما كان يكون ذلك بآذن الحرم
 أولا فإن كان بذمة حقيقة أو حكميا بأن رضى بفعله فالفدية عليه وإن كان بقدر أنه بأن فصله
 ما ذكر في حال نومه أو مكره فالفدية على الفاعل لا على المفعول به وإن لم يجد فدية فند الحرم
 ورجع عليه بالاقول إلى آخر ما سبق (ص) وإن حلق محرم رأس حل أطعم وهل حفنة أو فدية
 أو بلان (ش) تقدم إذا حلق الحلال رأس الحرم وهدفه عكسه وهو ما إذا حلق محرم فمحرر حل
 من محل يتحقق في القمل عنه كساقه أو أزال عنه أذى كقمل ظفره فلا شيء عليه فله التونس
 وإن حلق رأس حل طه يعلم إذا لم يتحقق في القمل كإفاله النسي قال مالك إذا حلق محرم رأس
 حلال يشتد أو اختلف هل مراده بالفدية حفنة من طعام أو فدية حقيقة من مسيلم ثلاثة
 أيام أو أطعمته مساكين أو نسك نشأه فاعلى (قوله) مسكت المؤلف عما إذا حلق محرم رأس
 محرم والحكم أنه إذا حلقه رضاه فالفدية على المحل أو رأسه فإن أعسر فهل تبقى في ذمته أو
 تكون على الحائق ورجع بها على الآخر وأما أن حلق رأسه بغير رضاه فعلى الحائق (ص) وفي
 التطرف الواحد لا لاماطة الأذى حفنة (ش) يعني أن الحرم إذا قمل ظفره من أطافه فلا كان
 فعل ذلك لغيره لا ما طه الأذى ولغيره كسر فدية حفنة من الطعام وإن كان فعل ذلك لا ما طه الأذى

وإن حلق محرم رأس حل اقتضى
 أي لاحتمال أن يكون قتل في حلاقه
 له دواب (قوله حفنة من طعام)
 الحفنة لغة مل الكففين ولكن
 المراد بها هنا مل واحد
 و يعني أن راعي البعد المتوسطة
 (قوله هل مراده بالفدية حفنة
 من طعام) أي فيكون وفاة القول ابن
 القاسم أو حقيقة الفدية فكون
 خلافا واختلاف في تعليله اقتال
 بعض البغداديين للحاق وقال
 عبد الحق الدواب وإلى الأول
 ذهب صاحب البيان ووجهه حل
 قوله تعالى ولا تحرقوا رؤسكم حتى
 يبلغ الهدى محله على فومه من
 رأسه أو رأس غيره وليعلم أن
 من عمل بالحلق لا فرق عنده بين
 أن يقتل فلا كثيرا أو قليلا
 أو يتحقق فيها ما قال من وهو
 الصواب فنقول الخطاب أعلم يريد
 الآن يتحقق في القمل فله النسي
 فإن قتل فلا كثيرا فعليه الفدية
 واقتصاره على ذلك كما ذهب

وهم خروجه من الخلاف وليس كذلك وقوله ح في ذلك فقال محل الخلاف في كلام المصنف إذا لم يتحقق في
 الفعل ولم يتحقق كثره بحيث تجب فيه الفدية فإن تحقق فيه فلا شيء عليه على واحد منهم ما لو تحقق كثره فعليه الفدية حيث يشاء
 وهو غير صحيح كيف والنسي يقول فإن لم يكن رأس الحلال قل فلا شيء عليه وإن كان يسيرا أطعم شيئا من الطعام وإن كان كثيرا اقتال
 مالك يشتد وقال ابن القاسم يتصدق بشئ من طعامه هكذا في التوضيح وت في كبره عن النسي وإنما قال النسي إذا تحقق في القمل
 لا شيء عليه فله لانه على الفدية يقتل الدواب واعتاد أن الخلاف في الكثير لأن أصل ابن القاسم في القمل الكثير إلا لطعام فكلما له كله
 جاز على تعليله وتبع سند النسي في تفصيله وانه الموقر اه كلام محشي تمت (قوله حفنة من طعام) وفيها ما تقدم قريبا (قوله فالفدية
 على المحل أو رأسه) أي من حيث الحلق فالحلقتل قل من الحائق يجرى على تفصيله (قوله فعلى الحائق) فلما أعسر فهل تبقى في ذمته أو
 يخرجها المحل أو رأسه ورجع بها على الحائق والظاهر أنها تكون على الحائق في الأولى وعلى المحل في الثانية (قوله لا لاماطة الأذى) أي
 بل قمل ظفره معبأ أو تر فيها كما هو ظاهر

(قوله ان قلم ظفره) أى ظفر نفسه جاهلاً أو ناسياً هذا هو التماسخ فالنبي عب وقوله أو قلمه بأمر ما يظلم القبر بأمر حقيقة وهو ظاهر أوحى كما كان أراضى بقوله (قوله والافني كل واحد حشفة) أى ان أبان الثاني بعدما أخرج ما وجب في الأول ولا فائدة هذا ما يفيد عجب وينبغي ان يعبرى مثل هذا فاعية اذا قيل قلمه وأخرى قوله (٣٥٥)

عشر كافر وشيخنا رحمه الله (قوله لا لامة الاذى) أى أو ألو كان لا لامة الاذى فليزم القدية كالأنا زاد على العشرة وما ظفرها وكذا يقال في القل (قوله بالمر) وجعله بعضهم مبتدأ محذوف النسب أى وطرسها كذلك وهو مبنى على جواز القطع عن العطف الى غيره وقد تعرض لهذه المسئلة الرشي وحاصل ما عنده فيها أنه يجوز القطع عن العطف الى غيره ان كان المعنى الاصلى يفهم مع ذلك من غير لبس ويتبين ان حصل لبس قوله وتقر بدعيه) ظفره في اليسير والكثير وهو قول ابن القاسم وكلام بعضهم يقتضى أنه الرابع وقال مالك يقتضى في الكثير ويطم في اليسير وكلام البدر القراني يقتضى اعتباره والنفس أميل لقول ابن القاسم قال بعض وأظفر واحد الكثرة قلت الظاهر أن الكثرة هنا كالكثرة فيما تقدم في القل لان فرق (قوله وأخرى غيره) أى ظلم صنف نص على التوهم لا بدعياً بتوهم أن يعبر ما كان يحتاج اليه والفراد يصفه لاشئ طلبة في تقريره (قوله لا كطرح علقه) أى منه وأعن يعبر لانهما من دواب الارض وقوله أو برغوث أى طرح برغوث (قوله وفهم من قوله طرح الخ) وبعضهم صرح بأن قتل البرغوث فيه

ففيه فدية فان قلمه لكسر أو أزال وضحه أو قلم ظفر لجلال غيره فلا شئ عليه وأظفر وقلم ظفر منه لكن في الشفرة قال في الكتاب ان قلم ظفره جاهلاً أو ناسياً أو قلمه بأمر ما يقتدى وان فعل بمسكراً أو ناسياً فالفدية على الفاعل من جلال أو حرام اه ومفهوم قوله الواحد ان ما زاد على ليس حكمه كذلك وهو كذلك اذا قفز اذ على الواحد الفدية سواء كان ذلك لا لامة الاذى أم لا ولو أبان واحد بعد إبانة آخر فان كان في قومه واحد منهم الفدية والافني كل واحد حشفة (ص) كشيرة أو شرع أو قلمه أو قلات (ش) التشبيه في طعام حشفة من طعام والمعنى أن الحرم اذا أزال من جسد مشعر واحدة أو شعرات الى عشرة وما ظفرها لا لامة الاذى فله يطم حشفة من طعام وتقدم ما اذا سقط شئ من شعره وضوءه أو كروب أو غسل وما أشبه ذلك فانه لا شئ عليه ومثله ما اذا أزال وضوح نفسه أى الوضوح الذى على يديه لضرورة كالمس وكذلك يلزم الحرم حشفة اذا قيل قلمه أو قلات كاتقدم في الشعر ومثل قتل القمل طرحة لتأديته الى القتل بخلاف البرغوث وغيره كإباني فقهه (وطرحها) بالمر علقه على قتل المقدر (ص) كالحل يحرم له موضع أطعمة الأنا يقتضى في القل (ش) تشبيهه في وجوب الحشفة أى ان الحرم يجب عليه حشفة مطلق موضع الجملة فم أرو وكلام المؤلف شامل لما اذا فصل ذلك لضرورة أم لا وهو كذلك وأعاد حرف التشبيه في الحشفة وان أغنى عنه العطف على ما قبله ليرجع اليه الاستثناء في قوله لأن يقتضى الحاشي في القل عن رأس الحلق فلاحشفة على الحاشي وعلى الحلق في الحاشي القدية (ص) وتقر بدعيه (ش) يعنى وكذلك يطم الحرم حشفة من طعام بيدوا حدنذا قريبه أى أزال عنه القرد ولم يقتله لانه عرضة لقتل وأخرى بدعيه غيرهما ما اذا قتل فعليه فدية في كثير من حشفة فيليه ومثل القرد ابيض كسائر ما يتوهم من جسد البعير يعيش فيه كالظفر وشعره (ص) لا كطرح علقه أو برغوث (ش) حوت عاده أنه يدخل الكلف على المضاف ومراده المضاف اليه أى لاشئ في طرح ما لا يتوهم من جسد غيره كعلقه برغوث وقمل ونحوه ويؤيد وسائر الحيوان الا القمل عن جسد القرد وما ذكره من جاذبه وفهم من قوله طرح ان قتل ما ذكر ليس كذلك وهو كذلك فقصبه الفدية ان كذلك (ص) والفدية فيما يقر به أو يزىل أنى قصص الشارب وأظفر أو قتل قل كثير (ش) يعنى ان الفدية المنصوص عليها في قوله تعالى ان كل منكم من بضائبه أى من رأسه فدية من صلب أو صدقة أو نسك تكون سبباً لنقصه فى أمرين الترفه ولامة الاذى ومعنى كلام المؤلف ان كل شئ فله الحرم مما يحصل له به الترفه أو يزىل به عن نفسه أى فانه يلزم فيه الفدية كما اذا حلق طاته أو قصص أطفاره وأشار به أو تفرطه أو أتفه أو قتل قلا كثير أبان زاعلى العشرة وما ظفرها وكلام المؤلف معقب على ذلك بقوله في غسل الجنابة والأفلا شئ عليه فيه ولو كثر كافر فقهه يقره أى يستعمله وفي بعض النسخ وزىل أنى الظفر وهو معنى أو وأولى أو اجتماع وقوله قصص الشارب وأظفر مثلاً لأن صاحبان الظفرين وكذا قله وخشب يكتنه وانما عرف الشارب لاتحاده ونكر الظفر لجده (ص) وخشب يكتنه وان رقة ان كبرت (ش) الخنا بكسر الخاء والقصد بدو المد والمعنى أن الحرم تلزمه الفدية اذا خضب بالخنصر أسه وألحمته

قولان قبل يطم وقيل لاشئ فيه (قوله بترفيه) أى يستعمله (قوله مثلاً صاحب الخ) فيه نظر لان الظفر اذا لم يكن لا لامة الاذى بل لترفه فلنفس فيه فدية وانما قصه حشفة (قوله لاتحاده) أى فصل متعينا في الأذهان فقلت كتره (قوله وخشب يكتنه) مثلاً صالح للامر من وأدخل بالكاف الزوجة بكسر السين وتساكنها كإفيا الصاح بنيت من شجرة كالكثرة يدق ويخلط مع الخنا سميت وسعة من الإوسامة وهى الحسن لاجتماع الحسن الشعر

أقوة والمراد بالرقعة موضع الخنازير أي من العضو لكل العضو (قوله صب الماء الخارج الخ) واقتصر صب الماء الباردي في الحمام والظاهر أنه لا شيء فيه (قوله وان يكون غسل) الأولى أن يقول وان يكون صب (قوله حق يعرق) من باب تعب كقافي المصباح قال ابن فارس ولم يسمع للعرق جمع (قوله أو كان جاهلاً بالحكم أو ناسياً) هذا الخل غير مرضي والمرضى حل المطيب بحل آخر وتبعه عب ونصه أن ظن الإباحة كلفى يطوف في عمره ثم يسي ويحل أي والأفاضة وظن أنه فيها على طهارة فبين خلافه أو يعتقد رفض إجماله واستباحة موافقه أو يفسد موطئه قاتول أو جهل أن الأحرام يقط حرمة بالفدا ففعل متعدداً بوجوب كل واحد فذهب من هذه الصور الثلاثة ففقد عليه الفدية في الثلاث وأما من ظن إباحة ماله على الحاج أي ظن أن الأحرام لا ينضم من محرمانه وأن كلاهما يوجب الفدية إذا اقتصروا عند التعدد فذهب الفدية بالأول فقط كقارره الشارح فان هذا لا يوجب الاتحاد كقارره عليه الشارح والناسطي أي وقت ظن محشي تت فاني لم أرمي ذكر (٣٥٦) أن ذلك من صور الاتحاد بقول المصنفان ظن الإباحة أي في شيء خاص

وهو المسائل الثلاث المذكورة والأولى منها لا تصور فيها شك الإباحة والثانية والثالثة تصور فيها ذلك وظاهر كلامهم أن الفدية تعدد فيما في حالة الشك (قوله كأنه ليس وطيب) محمل ذلك أن المخرج الأول قبل فعل الثاني والاعتدلت وقوله بفور هو على حقيقته أي من غير فصل بأن تكون تلك الأفعال في وقت واحد (قوله لكنه عند الفعل الأول) أي أو قبله كما يفهمه الخطاب والموافق (قوله ونوى تكرار التداءي لها) أي كلما احتاج للدواء (قوله وينته فصل جميعها) أي في المستقبل إنما قل ذلك ليدفع التكرار (قوله إن

أوجسده وهي عند ما ظن الطبيب وسواهم العضو أو لم يمهبل كانت رقعة أن كبرت كدبرهم فإن صغرت فلا شيء عليه والمراد بالرقعة موضع الخنازير وأهم قوة خصب أنه لو جمع في قم بروج أو استعمل في باطن الجسد كالوشية أو شاشاً فوق رجله لا شيء عليه ولو كثر وإن الفدية تجب ولو زرع مكاله وإن الرجل والمرأتى ذكراً أو مؤنثاً (ص) ويجوز دحلم على الجنتار (ش) المشهور عند النحويين من روايات ثلاث حكاهما أن الفدية تلزم المحرم بمجرد صب الماء الخارج على جسده بعد حلوسه فيه وعرفه لانه منقطة إزالته الوضوء وسوا ذلك أم لا أتقى الوضوء أم لا والتالية أن تدل على الثالثة وأتقى الوضوء وهو ظاهر المدونة ويجازرنا يكون في كلام المؤلف أمور الأول قوله بمجرد دحلم لا بد فيه من تقدير يضاهي وهو محتمل أن يكون دخول وان يكون غسل والمراد الثاني الثاني أنه لا بد عند النحويين من جلوسه فيه حتى يعرف كما ذكره الشيخ كرم الدين ومن صب الماء الخارج على الثالث كرم النحوي خلاف مذهب المدونة فمن أنه اغتصب الفدية على من دخل الحمام إذا تدلى وأتقى الوضوء ويستند على المؤلف الاعتراض في عدوله عن مذهب المدونة وشبهه على ما فهمي واعتد الشارح عنه بأنه أعاد كرم اختيار النحوي لاختيار عد من الأشياخ لما اختاره لا لما فهمي (ص) واجتهد ابن ظن الإباحة أو بعدد موجبها بفوراً ونوى التكرار أو قدم الثوب على السراويل (ش) الأصل في الفدية أنها تعدد بتعدد موجبها إلا في هذه المسائل ظاهراً فتعدون بتعدد موجبها الأولى إذا ظن الإباحة أو كان جاهلاً بالحكم أو ناسياً أو صورته ليس بواجباً مثلاً فزمنه الفدية ثم ليس ثابتاً لأن فعله الثاني لا يوجب غير ما أوجب الأول وسواء كان الفعل الثاني على الفور من الأول أو على التراخي منه فليس عليه في ذلك كله الألفية واحدة الثانية أن تعدد موجب الفدية بفور كما إذا لبس وطيب وقلم وقتل القمل وحلق الشعر دفعة من غير تراخي لأنه كالفعل الواحد الثالثة أن تراخي ما بين الفعلين لكنه عند الفعل الأول نوى التكرار من جنس أو أوجس فدية واحدة ولا يضرب بعد ما بينهما كالأداء في فرجة طيب ونوى تكرار التداءي لها وليس وطيب وحلق وقلم وينته فعل جميعها فعليه فدية واحدة وان بعد ما بين تلك الأفعال الرابعة أن يقدم ما نفعه أم عمل ما نفعه أخش كان يقدم في لبسه الثوب أو القلنسوة أو التقيص على السراويل أو الحامأة أو الجبة ابن الحاجب ففدية وان تراخي ولو عكس الأمر أي في الثوب والسراويل خاصة وتراخي تعددت فاني في توضيحه وينبغي أن يفيد الأول

بما يقدم ما نفعه أم أي أعظم (قوله على السراويل) راجع للثوب وقوله أو العباس راجع للقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين وفيه القبة فبفتح القبة وهي القلنسبة يضم القاف وفتح اللام وكسر السين وفتح الياء وحاصله أنك إذا ففت القاف ضمت السين وإن ضمت القاف كسرت السين وقلت الواو ياءاً جاءت أو صغرت فانت بالتيار لأن فيه زيادة تن الواو والنون ان شئت حذف الواو وقلت فلا شيء وان شئت حذف النون وقلت فلا من راجع صراح الجوهري وقوله أو الجبة راجع للقيص وإنما كانت القلنسوة أعظم من الجامة لانه يجب العادة القلنسوة أعظم في الاتساع على العض من الجامة وكذا يقال في الجبة مع التقيص بأن يكون التقيص أطول من الجبة (قوله وان تراخي الواو أو الحال (قوله أي في الثوب والسراويل) لا داعي لهذا التمسيد بل بالنسب التمسيد لما علمت أن القلنسوة أعظم من الجامة والتقيص أعظم من الجبة

(قوله بما إذا تفضل السراويل (١) على العمامة) أي وأما إذا تفضلت السراويل على العمامة أي بكثر فتعقد القفدية ومثل ذلك إذا حصل بالسراويل انتفاع من دفع ردفته تعدد بلباسها (قوله في مسئلة القفدية والعمامة) أشار في تلك المسئلة إلى أنه إذا عظمت العمامة على القفدية بأن نزلت تحت القفدية أو أي بكثر فإن القفدية تعدد وإلى ما ذكرنا أشار في الشامل بقوله وإن لبس قفدته ثم عمامة أو بالعكس قفدية واحدة إن لم يفضل أحد هما على الآخر قال محمد بن التزي عز روفق بتر فضله قفديتان الآن بسطهما ويرتد بهما وأما رداه فوق رداه قفدية واحدة اه قال خضعا وإلحال أنه عقد كلا من تلك الملام زبوا لما بين التزي الأول والثاني واستشكل ذلك بأنه لا يظهر فرق بين الرادع وغيره وانظر في ذلك في تنبيهي إذا تعدد حجاب القفدية جرى مجرى نفسه مثل ذلك أيضا فتعقدان ظن الإباحة (قوله انتفاع من سر) أي باعتبار المدة العمامة لا باعتبار الانخفاض (قوله أو دوام كالروم) كالروم أو بارتقاء لاني حرا ولا يرتد أو تركه المصنف لأنه لا ينفع عن الانتفاع غالباً لا ينجي أن مسئلة الروم يمكن (٣٥٧) دخولها في كلام المصنف بأن ردا انتفاع ولو في الجملة فتدخل تلك الصورة في المصنف (قوله فرأى من حصول المنفعة في الصلاة) أي من حيث السقوط في الصلاة (قوله ومرة ينظر إلى القوفه) الذي مر جمعه إلى الانتفاع من الحر أو البرد (قوله حيث لم ينتفع) أي الفعل (قوله وظاهر قوله في صلاة يشمل الركعة الواحدة) وظاهر خروج سجود التلاوة وأوسجد في السهوين والتولين وظاهر المصنف حارفي الحضر والسفر (قوله فإن طول فيها طولا زائدا على المعتاد) وإذا قال الشارح لم يطول فيها أي وأما طول الطول فيها القفدية انشأوا فإذا الشارح أن المارد بالطول ما زاد على المعتاد أي بأن كان كالروم لا ما زاد على المطلوب فعلم في الصلاة وهذا كله ما لم يحصل انتفاع من سر أو برد والافقدية قطعاً وهذا أحسن من كلام عب (قوله ولم يأثم) فعل لعذر (فإن زال العذر وأسر تعددت لأن نيته كانت بلبسه حال العذر فقط (قوله وهو ظاهر نقل

بما إذا تفضل السراويل على الثوب وإلى ذلك أشار الحمصي في مسئلة القفدية والعمامة أما إذا نزل فتعقد القفدية لأنها تنفع ثياباً بغيرها ما تنفع به أولاً اه قال بعض وجزمه في الشامل (ص) وشروطها في اللبس انتفاع من سر أو برد لأن ترتج مكته (ش) يعني أن القفدية لا يجب فيها لا ينتفع به إلا بعد طول الانتفاع به كما إذا لبس قيصاً أو خفاً أو تنفع به من دفع لذيبة سر أو برد أو دوام كالروم فإليه ونزعه مكته لقياس ونحوه فلا يجب فيه قفدية وأما ما لا يقع الانتفاع به كالحق الشعر والغيب فإن القفدية فيهما من غير تفصيل (ص) وفي صلاة تقولان (ش) أي وفي انتفاعه بالموس في صلاة لم يطول فيها قولان من رواية ابن القاسم عن مالك سند فرأى من حصول المنفعة في الصلاة وتطرق مرة إلى الترفه وهو لا يحصل إلا بطول ابن القاسم وقوله بالقفدية ليس باليسع قال بعض فنه ترجع القول بعدمها وهو الظاهر وعليه فهو قوله مكته غير معتبر بل ما تقدم من الجواهر في بيان لبسه دون اليوم لاني في نفسه حيث لم ينتفع وظاهر قوله في صلاة يشمل الركعة الواحدة وهذا لم يطول فيها فإن طول فيها طولا زائدا على المعتاد فعليه القفدية (ص) ولم يأثم فعل لعذر (ش) يعني أن الحرم لا ثم عليه إذا فعل ما وجب القفدية لأجل عذر من مرض أو سر أو برد أو ما إن فعل ذلك لتبريد عذره فله تبريره القفدية بأثم وظاهر كلام المؤلف أن حوازا انقضاء على فعل الموجب انما يكون عند حصول العذر بالفعل وهو ظاهر نقل المواق وقال الناجوري أن خوف وجود العذر كاف في ذلك ولما كانت دعا على ج ضرر ينهض وهو ما وجب التحص في حج أو عسرة كدم التنع والقران والفساد والفوات وجزاه الصيد وما سوى به من التسك الهدي كما ساقى ونسك وهو ما وجب لاقامه التفت وطلب الرفاهة وبغيره بغدته لا الذي كما إذا التسميت بقوله (ص) وهي نسك يشاء فاعلى أو اطعمه ستاً ما كين لكل مدان كالكفارة أو سيام ثلاثة أيام أو ما لم ينش (ش) يعني أن القفدية هي التسك أي الصلاة تحضر فيها من أحد أمور ثلاثة إما أن يذبح شاة فأكثر بما منها من بقره أو بغيره لكن الشاة أفضل لأن طيب اللحم منها أفضل كالأضحية وأما أن يطعم ستاً ما كين لكل مدان ممكن مدان بدم عليه السلام ومن غالب عيش ذلك البلد ولما

المواق) لا ينجي أن مثل هذه معناه ولم يأثم أن فعل لحوف عذره بعد كتي هذا رأيت عب قال ماصه ولم يأثم أن فعل لعذر حاصل بالفعل أو مرتب بخوف العذر كاف (قوله وسر أو سيام) يعطوف على قوله كذا قوله ما سوى ما حله وهو موافق لأن الحاسب في جعله جزاً للصيام من أفراد الهدى (قوله التفت الخ) هو خصوص الافتقار والشرب كإتي المختار (قوله التسميت) هي نسك وقفدية الأذى (قوله نسك) مثل التوب مع سكون السين وضمين العبادت وكل حق لله تعالى (قوله شاة) حل الشارح يشترط أن الباطن تصوير وإن لم يذبح وهو نسك معذور لما نشأه وأما اطعمه ستاً ما كين أو ما سيام (قوله شاة) وبشرط فيها من السن ما يشترط في الضحية والظاهر لا بد من ذبحها ولا يكتفي بأجزاء غير مذبوحة وانظر هل يحرق فيها ما يحرق في الضحايا لا في قوله وضأن مسطقاتهم من الخ وهو ظاهر قولنا الشارح لأن طيب اللحم هنا أفضل الخ ولكن المذهبان الأول أفضل عذوبتها البقر ثم دونه التسم كالأضحية تت (قوله لكل مدان) فإن حصل بعض أكثر من مدين وبعض أقل منها جاز كل به يتحمل يعني أنه تزاع لا كتر من هو سيدا ذابن والظاهر أنه

(١) على العملة كذا في نسخ الحاشية والذي في نسخ الشرح على الثوب كتبه صحيح

لا يبيعه اذا لم يجهده كل ذلك الا في كفارة اثنين كما في بعض الشراح وقوله كالكفارة قال البدر والظاهر ان المشبه بها كفارة البين
(قوله ولو ايامهم) رده على القاتل الماتم (قوله لكن الشاة افضل) الذهب ان الاول افضل ثم دونه البقر ثم دونه الغنم كما افاده محقق
نت (قوله مدان بعد عليه السلام) اشار به الى ان هذا معنى قوله كالكفارة وسواء في ذلك تمة (قوله ولم يخص) أي التسك اطلاق
التسك على غير الشاة تخرج عن الاصطلاح كما قال محقق نت ولفظ قال بعض ومقتضاها اطلاق التسك على الثلاثة ومقتضى الآية
تخصيصه بالذبيحة والحاصل ان كلام هذا الشراح يقتضي ان قوله او اطعم الخ عطف على شاة وان تسك سطر على الثلاث وكلام
غيره يقتضي ان او اطعم عطف على تسك فلا يكون الاطعام والسيام من افراد التسك ولفظ قال في حل قول المصنف ولم يخص
أي ولم يخص القديمة بأقواها الثلاثة من الذبح والنحر والاطعام أو السيام اه وقال البدر والظاهر ان الذبح نهارا افضل والاطعام
افضل أقواها كالصوم (قوله او اطعمها (٣٥٨) أو صياما) انظر هل ينوهم تخصيص ذلك بزمان أو مكان حتى يتبينه (قوله هذا

ان لم ينو بالمذبح) اشاره الى ان
ذبح في المصنف بشرأ بالكسر
(قوله فان نوى بذلك) بأن يقوله
أو يشعره فيما يقوله أو يشعر ولم
ينو تقليده الا يقوله كالغنم كالغنم
فذلكها حيث شاف في أي زمن ولو
نوى به الهدى ونوة الهدى فيما
يقوله أو يشعره دون تقليده أو يشعر
كالغنم كذا ذكره شراحه ورد ذلك
محقق نت وانما الحق ان النية
كافية (قوله وترتيبه) سياتي ان
الهدى من تيب (قوله ودخول الصوم
فيه نيابة) فيه نظر لانه لا يصح
تصوره (قوله ولا يجوز غداه
وعشاءه) لا يخفى ان الاجزاء مع باو
مدن لا يتناقض ان الافضل خلافه
كأنه ليس عليه فوله في التلهار ولا
أحب الفساد والعلة كقصة
الاذى والفرق بين ذراهما في
كفارة البين وعدم اجزائهما
وفي التلهار ان يبلغ مدني أن
كفارة البين لكل مدوه الغالب
في كل كل يخص في يوم والكفارة

أن يصوم ثلاثة أيام ولو ايامه (ص) ولم يخص بزمان أو مكان الا أن ينوي بالذبح الهدي
فكفركه (ش) أي لم يخص التسك ذبها أو نحر أو اطعاما أو صياما بزمان أو مكان كاختصاص
الهدى بأيامه منى وبكعة أو منى هذا ان لم ينو بالمذبح الذي هو أحد أنواع التسك الهدي فان
نوى بذلك فكفركه في الاختصاص يعني ان وقتها بصرفة والا فكلها والجمع فيه بين الحل
والحرم وترتيبه ودخول الصوم فيه نيابة وأفضله الا كتر فيه لها ولا يدخل في قوله فكفركه
الا كل غلابة كل منها بعد الحل ولو جعلت هدبا كما يأتي وقوله كالكفارة أي ان حكم الاطعام
هنا مثل الحكم في كفارة البين ويا في حكمه عند قوله في باب البين ولا يجوز علفه قوله لا مكرر
لمسكين وانص كعشرين لكل نصف وقد علمت ان العبرة في كفارة البين بغالب قوت أهل
البلد لا بالغالب قومه وانما المديعير به عليه السلام انه يؤذي جميع الكفار ما عدا
كفارة الظهار فانها بعد هشام على المشهور وهو مدفون ثلثان بعد عليه السلام (ص) ولا يجوز
غداه وعشاءه (ش) تقدم ان من جهة أصناف غداه الا الذي اطعم ستة مساكين يأخذ كل
مسكين مدني فلو اطعمهم غدا وعشاء لم يجز لانه عليه السلام هي مدني اللهم الا أن يبلغ
اطعام كل مسكين مدني فلا يجوز وبالمأشركه (ان لم يبلغ مدني) أي ان لم يتحقق انه بلغ
مدني فان تحقق ان كل واحد بلغ ما ذكر اجزا ولو حصل بعضهم مدان أو كقوله فله بكل
لم يحصل بمدان بقيتهما (ص) والجمع ومقدماته (ش) هذا معطوف على المنوع وهو
قوله في صام وعليهما مدني السنة والراس أي صوم راسا على الرجل والمرأة الجماع ومقدماته
ولا خلاف في ذلك ويستثنى من ذلك القبيلة لدواع أو رجعة ما ينزل وظاهر حرمة المقدمات
ولو علمت السلامة وهو كذلك بخلاف الصوم ففكره فقط مع علمه بالساعة الصوم (ص) وأفيد
مطلقا (ش) يعني ان لو طاعا واقعه قبل الصل فله يفسد مطلقا أي سواء كان عدا أو ناسا
أو محلا في قبل أو دبر رادي أو غيره أو نزل أو لا مباح الاصل أو لا كان موحيا لله والحدام لا
وساومع من بالغ أم لا وقوله (كاستعاضى وان سطر) تشبيه في قوله بالجماع أي كما يفسد
الحج بالجماع كذلك يفسد ما استدعا على سواء كذا في سبدها وينظر المستدام أو يتذكر

هنا لكل مدان وهذا مقدرا كل الشخص في يومين فذلك لم يجز فيما تقدموا العمل لانهما
أ كل يوم فقط (قوله ان لم يبلغ مدني) يومهم أنه الذهب وليس كذلك وانما هو كلام أشبه بخص المدون ولا يجوز غدا وعشاءه
ينبغي أن يقول ولا يجوز غدا وعشاءه في عدا الذي يبلغ مدني وهل وفاق تأويلان (قوله لم يقل) في قوله الاستثناء المتقطع (قوله
وأفسد مطلقا) في شرح عب وشب تبعا لجم وظاهر اطلاقهم انه اذا جعل البالغ ذكركم خرقه كسفة أو غيره في هواء الفرج
انه يفسد وان لم يجز جبا الفصل كونه الصغير وهو الاحوط (قوله سواء كان ذلك بيده) اعلم ان استئذان الشخص يستدعي حاشي الزنا
أم لا لكن ان لم يدفع عنه الزنا لا يفسد عليه اذ تكا لا يفسد في استئذنه ويدور حته خلافه والراجح الجواز وهو ما دخل
تحت قول المصنف وتحت نصه درولو كره على الزنا ثم أجاب عن اجنبية مقدم الاجنبية لانها يتابع في اجنبية ولو كره عليه في زمانه وغيره
وفي ليلة الجمعة أو غيرهما من الغير (تبيينه) محل كون الاستدعاء موجب الفساد وان وقع قبل اذاعة على حيث كان الغالب الاثر من

الاستدعاء أو تردها لكونه أولا

يكون وأمان كان الثالب العلم
فانزل فاه لا يفسد ذلك
وعليه هدى ذكره نت عن
الشمى وقال قبله وظهر اطلاق
المصنف خلاه اه ولم يذكر
أهل المذهب ما وافق ظاهر اطلاق
المصنف (قوله قبل الوقوف)
متعلق بمحذوف أى أن وقع ذلك
قبل الوقوف وبعض جعله طرفا
لاندواء استدعاء وقوله مطلقا
مفعول مطلق لاندواء استدعاء
(قوله وهذا معنى الاطلاق) وهو
في مقابلة التقيد لا فى الجملة
لان الاضاعة ركن وجرة العقبة
واجب والسبب ركن وطواف
الافاضة واجب (قوله والافهذى)
الفرق بين وطئه قبلها وما بعد
أولها وبين وطئه قبلها بعد
انه لما خرج يوم النحر صارت جرة
العقبة قضاء وصار الطواف
كالقضاء لمروجه عن وقته الفاضل
المقتدر شرعا والقضاء أضعف من
المضى (قوله كما نزل ابداءه)
سواء استكان في محل فساد الحج
بحصوله فيه على غير هذا الوجه
أم لا (قوله وانامة كل) منصوب
على أنه مفعول معه التقدير اذا
كان كل منهما للضعف اذامة الحج
وكذا قوله وخروج الحج (قوله
وامناته) سواء خرج في حاله أو
خرج فيه الذى لافساده لا لكن
أوجب الهدى (قوله ان كانت فيه)
أى على قم (قوله وأمان لم تكثر
الحج أى وأمان النظر الطويل والفكر
الطويل فلا تفيها حيث يحصل
مضى (قوله لان أمرها أخف)
أى من حيث انه البت فسرنا

حتى أنزل أو اعاب حتى أنزل وقوله كاستدعاءنى عدلا وجهلا أو نسيانا لا حرم وقوله منى
أى وحصل والأفاهدى بان حصل منى والافلاشى عليه وقوله وان ينظر أى وان حصل منى
بأدلة نظر أو فكر كان ليدم فاهدى بدمان غير افساد كما قاله المواق عن الأبرى عوفى ح ما يند
أن كلام الأبرى هذا خلاف الراجح وان الراجح وجوب الهدى وهو ظاهر كلام المؤلف وما
عدها من المباشرة والس والقبلة لا تشترط الاذامة أى حيث حصل انزال والافلاشى
عليه الا القبلة فاهدى بان كانت للذم لا لاداء أو رجة (ص) قبل الوقوف مطلقا وبعد ان
وقع قبل افاضة وعقبة يوم النحر أو قبله (ش) يعنى أن الوطء أو المنى المذكور يفسد الحج ان وقع
قبل الوقوف بعرفة سواء فعل من أمهال الحج شيئا كطواف القدوم والسى أولا وهذا معنى
الاطلاق وان وقع ما ذكر بعد الوقوف بعرفة فاهدى أيضا بشرط أن يقع قبل طواف الافاضة
وقبل رى جرة العقبة فى يوم النحر أو قبل يوم النحر وهو يوم الوقوف فقط (ص) والافهذى
(ش) أى وان يقع ما ذكر قبل الوقوف بعرفة لا بعد وقبل طواف الافاضة وقبل رى جرة
العقبة يوم النحر أو قبله بل وقع ما ذكر من الوطء أو الانزال بغيره بعد رى جرة العقبة وقبل
طواف الافاضة أو بعد طواف الافاضة وقبل رى جرة العقبة أو بعدهما ما عدا يوم النحر أى
حيث لم يخلق والافلاشى عليه ولو كان ذلك يوم النحر أو قبلها بعد يوم النحر فان الحج لا يفسد
على المشهور وعليه هدى (ص) كما نزل ابتدأ (ش) أى من غير اذامة فى الفكر والتفكر وان
عليه هدى ولو قصد الله بما اذا قصد انما يكون عنهما ان كان كل منهما للضعف واذامة كل منهما
لهما خروج المنى عنه وأمان خرج بل لا لضعف ولا لضعف غير معتد فلا تفي (ص) وامناته (ش) أى
فيه الهدى وسواهما خرج اشدأه أو بعد اذامة النظر والفكر والقبلة والمباشرة وأغيرها
(ص) وقبلته (ش) أى فيها الهدى ان كانت بغيره وأمان كانت على الجسد هكها حكم
الملازمة فاهدى ح وذكر قبل ذلك ما يفيد ان الملازمة فيها الهدى اذا خرج معها هذى وكذلك
ان يلزم بشرط أن تكثر وأمان لم تكثر فلا تفي فيها ولو قصد الذم أو وجدها (ص) ووقوعه
بعد منى فى عمره والافسدت (ش) أى وان وقع مقدما للحج بعد تمام منى المرتقب قبل حلاقها
فاهدى بانه الهدى من غير فساد لا تضاد كما نزل وان وقع قبل تمام منى ولو بشرط فاهدى
ويجب قضاء ما عليه هدى وأما لو فعل فى المرة غير المقدس للحج مما وجب الهدى فى الحج
ويمكن أن يأتى مثله فى المرة كالذى والقبلة وطول الملازمة والملازمة فلتظاهر كما قاله س فى
شرحه أن الحج والمرة فيه سواء ولكن ظاهر كلام الشارح وغيره أن الذى وجب الهدى فى
المرة انما هو ما وجب الفساد فى الحج فى بعض الاحوال من وطء أو انزال وان ما وجب الهدى
فى الحج لا وجب الهدى فى المرة وهو واضح لان أمرها أخف (ص) ووجب اتمام المقدس والا
فهو باق عليه وان أحرمت (ش) لا خلاف بين العلماء الا اذا واد أن الحرم اذا أفسد حجه وعمرته
يجب عليه اتمامه لبقائه على احرامه قال تعالى وأتوا الحج والمرة ولا يحكم الفساد فيه
حكم الصبح فان لم يتم نعمته انما يخرج منه بأفساد وعادى الى السنة الثانية وأحرمت بحجة
القضاء وعمرته فاهدى لا يميز ذلك عن الفاتت وحرمة التى فى علم بصادق محلا وهو على
أحرامه الفساد ولا يكون ما لم يجره فضله عنه ثم انما يجب اتمام المقدس اذا نزل الوقوف
بالعام الواقع فيه الفساد فان لم يذكره فيوم ان يتصل منه بفعله عمرته وجوبه لا يجوز ان يبقا
على احرامه انما لان فيه عدا على الفساد مع تمكنه من التخلص منه (ص) ولم يقع قضاء
الافى نائية (ش) يعنى أن الحرم اذا أفسد حجه فله فيه وأحرمت لقضائه فى العام الثانى فاهدى
لا يميزه ولا ينقض هذا الثانى وهو على احرامه الاول الذى أفسده ولم يقع قضاء وان كان عمرته

كالحج أو انما يشترط فيها وقوف (قوله ولا نزع الفاسد في حكم الصبح) فيه مصادره (قوله ولا يكون الحج) وليس عليه فيها جلد

(قوله والامر وجوباً بالصل بفعل عزم) لا يخفى انه تقدمه اعمب اعمام المقدس واعمده بما يكون اذا أدرك الوقوف في عام الفساد وحسن ذلك يظهر ذلك الجدل وانما الذي يظهر ان يقال ولم يقع قضاء ولا في الثالثة أي اذا كان لم يتم حجة الابدقوات الوقوف في العام الثاني ولا يجوز تأخير فعل ما يخرج به من عمدة الاول عن زمن يمكن فعله منه بالاعداد وأما أدق الوقوف في عام الفساد فانه يؤمر بالتحلل بفعل عزم ففصل فيه فان كان (٣٦٠) لم يتحل الابدان فانه الوقوف في عام القضاء فانه لا يقع قضاء ولا في الثالثة

وان تحلل قبل فوات الوقوف فانه يقع القضاء في العام الثاني فهو شبه بالذي أدرك الوقوف ففصل أن قول المصنف ولم يقع قضاء الا في ثلثة يصدي بالصورتين يقطع النظر عن قول المصنف ووجب اتمام المقدس (قوله وقضاء القضاء) قال المصنف والفرق بين الحج واليوم أن الحج كلفته شديدة يشد فيه قضاء القضاء سدا للذريعة للالتزام فيه وأما من أقصد قضاء فليس عليه الامانة واحدة قول واحد وهل له تقدم القضاء الثاني على الاول أم لا (قوله وهذا هو المشهور) مقابله انه يضره في اعمه الفاسدة والعمره الفاسدة (قوله لا يتحقق) الجار للمساكين الذي هو حجة القضاء والجار للمساكين الذي هو الهدى (قوله أي يضر هدى الفساد في القضاء) أي يضر هدى الفساد الذي يجب أن يكون في زمن القضاء في فائدة نص الشيخ ما في قوله كفرية قبل الميقاة على أن القضاء يوجب عن حجة الاسلام وخص عجم في قول المصنف كفرية قبل اللبث آخر الباب أن من حل زوجه من حجه الفرض فليس عليه قضاء ما حلها منه بل حجة الاسلام بخلاف اذا أقصد عليها

أرجح الا في العدة الثالثة أو السنة الثالثة ان لم يطعم عليه حتى غاب الوقوف في العام الثاني والامر وجوباً بالتحلل من الفساد بفعل عزم ولو دخلت أشهر الحج وقضاء في العام الثاني (ص) وقوله القضاء وان تطوعاً (ش) يعني أن المحرم اذا أقصد حجة الفرض أو التطوع أو أقصد عمرته فانه يجب عليه قضاء ذلك على الفور من غير تراخي فيقتضي الحج في العام القابل ويقتضي العدة بعد التحلل من طهها فان أخر ذلك ولم يشهه فورا فقد أتى قال بعض وظاهر كلام الموضع وان عدى السلام أن قضاء فاسد التطوع قبل حجة الاسلام وقوف به القضاء واجب ولو على القول بالتراخي لا يملك الخول فيه موجب (ص) وقضاء القضاء (ش) يعني أن المشهور وهو قول ابن القاسم أن من أصر قضاء عما أقصد ثم انه أقصد القضاء فانه يلزمه أن يحج بحجتين احدهما عن الاصل والاخرى عن القضاء الذي أقصد لانه أقصد حجة اولاً ونسأ عليه هديان وظاهر قوله وقضاء القضاء ولو تسلسل (ص) ويضر هدى في القضاء (ش) هذا معطوف على فاعل واجب أي ووجب على من أقصد حجة أو عمرته ان يضر هدياً في زمان قضاء حجه أو عمرته في زمان سداها وهذا هو المشهور ليقف الجار للمساكين والجار للمساكين طاه المؤلف في مناسكه لان هدى الفساد جار للفساد فيكون في القضاء الجار للفساد أيضاً فالجواب في كلام المؤلف منسب على كونه في القضاء ذلك قال وأجز أن يحل أي يضر هدى الفساد في القضاء وظاهر العبارة تعطى ان الهدى القضاء فالوقوع يضر هدي فيكون الضمير في هدي عائد على الفساد وفي نفسه عائد على القضاء كان أحسن (ص) والمجذوبان يكرران (ش) ضمير وان تكرران على موجب الهدى وطاً كان أو عمره والمعنى أن من أقصد حجه أو عمرته يضر الوطء أو الوطء خرافاً في نساء وفي امرأة واحدة فاعلم عليه هدى واحد في ذلك كله لاجل الفساد الواقع بالوطء الاول لان الحكم فقط (ص) بخلاف حيد وفدية (ش) المشهور ان الجزاء يكرر بترك السيد لان حراره عوض عما أتلف والأعراض يكرر بحسب تكرر الاتلاف سواء فصله جهلاً أو نسياً أو عمداً كما يأتي عند قوله والجزاء يقتله وان خصمه وجهل ونسيان وكذلك فدية الاذى تتعدداً بضايع تعدد موجبها يريد اذا فعلها عمداً لانها عوض عن الترفه وهو قبل التكرار الا في أحد الوجهين الاربعة السابقة في قوله وان خصم ان ملن الاباحة الحج (ص) وأجز أن يحل (ش) يعني أن هدى الفساد اذا فعله قبل حجة القضاء أي قبل قضاء المقدس فانه يكره ثم ان هذا مكرم مع ما سبق في الفصل الا في قوله وأخرم القوات القضاء وأجز أن تقدم (ص) وثلاثة ان أقصد طارئة فانه وقضى (ش) صورته أن حرّم الحج والعمرة حال كونه فارناً ثم انه أقصد حجه هديان وطى ثم فانه ذلك الحج بأن طلع الفجر ولم يضر بعمرته أو فاته الحج أو لا ثم أقصد كذا يأتي عند قوله وان أقصد فانه أو بالعكس وانما أتى بهم لخص على الصورة المتروك فيها عدم تعدد الهدى فانه بقضية وجوباً وعليه ثلاثة هدايا هدى

فوجب عليه وقضاهو واجب عليها أيضاً حجة الاسلام اه وهو يدل على أن قضاء المقدس لا يسقط حجة الاسلام بخلاف الفائت المتصل منه بفعل عزم وقضاهو كاف عن ما جعل بعض شيوخنا كلام الشيخ سالم هو المتعين (قوله لنساء) الا لا محقق في وقتها فرض مسئلة (قوله وفدية) المناسب لقوله وصيد الذي هو سبي الجار امان يقول وموجب فدية فيجعل على حذق مصنف (قوله اذا فعلها عمداً) المناسب أن يقول اذا فعله عمداً (قوله ثم ان هذا مكررا) لا تكرار لان ما يأتي في القوات وهذا في القضاء على ان التكرار انما ينسب للثاني (قوله المتروك فيها عدم تعدد الهدى) لا يخفى أن كلام من

للقساد
فيصا عليه وقضاهو واجب عليها أيضاً حجة الاسلام اه وهو يدل على أن قضاء المقدس لا يسقط حجة الاسلام بخلاف الفائت المتصل منه بفعل عزم وقضاهو كاف عن ما جعل بعض شيوخنا كلام الشيخ سالم هو المتعين (قوله لنساء) الا لا محقق في وقتها فرض مسئلة (قوله وفدية) المناسب لقوله وصيد الذي هو سبي الجار امان يقول وموجب فدية فيجعل على حذق مصنف (قوله اذا فعلها عمداً) المناسب أن يقول اذا فعله عمداً (قوله ثم ان هذا مكررا) لا تكرار لان ما يأتي في القوات وهذا في القضاء على ان التكرار انما ينسب للثاني (قوله المتروك فيها عدم تعدد الهدى) لا يخفى أن كلام من

التبادول القوت أمر محل بالعبادة فلا فرق فيه ما في أنه يتوهم من حصول أحدهما أنه لا يرتب على الثاني منهما شيء على أنه متوهم عدم التعدد في تقدم القوت بالطريق الأولى لكون العبادة تتم بخلاف الفساد مع التماس (قوله لا يشرط دمه الخ) فمضى لأن قول المصنف ورجوعه عامه إنما هو في التمتع (قوله وعمره الخ) قال الخطاب وانظر إذا أراد أن يجرم بجمعة فقبل أن يأتي هذه العمرة هل يصح إصرامه أم لا قال عجب ومقتضى جعلها كالجزء من التسكاته لا يصح (قوله أن وقع وطؤه قبل تمامه سي) بصورهما إذا كان أثر سعيه بعد الوقوف بعرفة وقوله أو بعده محمول على ما إذا قدم السعي على الوقوف بعرفة والحاصل أن قول المصنف قبل ركعتي الطواف يصدق بما إذا وقع في أثناء الطواف وما إذا وقع قبل الطواف وبغير ذلك من الصور غير المقدسة ونظيره ذلك التقريران في مفهوم وقوله قبل ركعتي الطواف تفصيلا وإذا كان المفهوم فيه تفصيل لا اعتراض به (قوله (٣٦١) واحتجاج بكرهه) وهو صغيرة

للفساد وهدي القوت وهدي للقران الثاني وأما القران الأول فالتشهور أنه لا شيء له لأنه لا يتم بل آل أمره إلى فصل عمره لأن شرط دمه أن يصح من عامه كما هو عليه ثلاثة رشده لا شيء عليه في القران أ والتمتع الأول الذي كان عليه فيه هدي لكان عليه أربعة هذا ما (ص) وعمره أن وقع قبل ركعتي الطواف (ش) هذا عطف على هدي أي شيء من قوله ولا يهدى ولو وصله لم يكن أحسن ثلاثتهم وصله بعاقبه كما فعل بعض وأما هو متعلق بالاقسام الثلاثة الخاضعة تحت قوله لا يهدى أي حيث قلنا لا يهدى فهدى ويجب جمع الهدى عمره ما في بعضها ما هي أن يقع وطؤه قبل تمامه سي أو بعده وقبل تمام الطواف أو بعده وقبل ركعتي الطواف ما في بطواف وسي لا يفرقهما وأن وقع وطؤه بعد السعي والطواف ركعتيه وقبل الرمي أو بعده وقبل الحلق فهدى فقط لسلامة السعي والطواف من التلوه هذا التفصيل هو المشهور ومذهب المدونة (ص) واحتجاج مكرهه وإن نكحت غيره (ش) يعني أن من أكرم زوجته بالحرمه فحرمها معه فله يلزمه أن يصحبها بعد ذلك ويهدى عنها أو سوءه كانت في عصمته أو طلقها وتزوجت غيره ويصير الزوج الثاني على الأذن لها في الخروج إلى الحج فإن طأوعته من ذلك عليه بدونه وأما أنه إذا أذن لها في الحج فلما أحرمت وطأها طأها وأكرها فله يلزمه أن يصحبها بعد ذلك ويهدى عنها وقوله وإن نكحت غيره أي أو باع الأمة ويحوز بعضها فإن بيعها أو التمسب (ص) وعليها أن أعدهم ورجعت (ش) يعني أن المكره بالكسر إذا أعدهم عن إجماع مكرهه فله يجب على المكره أن يحج وتهدى وتفتد عن ماله ما ثم أن يسر ترجع عليه بالأقل من أجره المثل وما أنفتت في سفره على غيره وجه السرف والأقل في الفدية من قيمة التسك وكيل الطعام أو عنه وفي الهدى بالأقل من غنمه أو قيمته وبعبارة أخرى بالأقل في الهدى من قيمته وغمته كما ذكره ابن عرفة وفي الفدية بالأقل من التسك والأطعم أي حيث أطعمت وأما حيث انتسدت نشأة فاعل فهل ترجع بالأقل من قيمتها أو عنها كما في الهدى أو ترجع بالأقل من قيمتها وقيمة الطعام كما إذا اقتدت بالأطعم وهل يراعى الأقل يوم الأجر أو يوم الرجوع والظاهر الأول لأنها كالسلفة وأشار بقوله (كلتقدم) في الحل إلى طبع على الحرم ولا يبعد المثل فيلزمه الحرم ورجع بالأقل أن يشتد بصوم المشرك إليه بقول المؤلف هناك ورجع بالأقل أن يشتد بصوم (ص) وفارق من أفيد بصوم إصرامه لتقبله (ش) يعني أن من أكرم زوجته أو أمته أو غيره ما على الجماع أو فعل ذلك طوطا حال الإصرام وقتنا يلزمه أن يصح بهما من قابل فله يجب عليه أن يشارك التي أفد سحبا بالوطء من وقت الإصرام لحجة الفضل إلى أن

(٤٦ - نرى في) من كره المثل ومما كثر به في النفقة ترجع بالأقل بما أنفقت من نفقة مثلها في السفر على غيره وجه السرف والأقل في الفدية من التسك وكيل الطعام أو عنه وفي الهدى بالأقل من غنمه أو قيمته أو اشتد به ويقعنه أن لم يشتره وانصامت لم ترجع شيء وقوله وكيل الطعام أو عنه إذا اشتد به وأما إذا اشتد به بالأقل من قيمة التسك وكيل الطعام وقوله أو ترجع الخ هذا هو الواقع في تلك العبارة وما تقدم ويمكن أن في العبارة تنطبقا كما حذف في الأولى الطرف الثاني وحذف في الثانية الطرف الأول والتقدير ترجع من جهة الإبرة الأقل من أجره المثل وما كثر به ومن جهة النفقة الأقل من نفقة المثل وما أنفتت في سفرها (قوله أو ترجع في الأول بالأقل من قيمتها) هذا إذا اشتد به وأما إذا اشتد به فترجع بالأقل من الثمن والقيمة وقيمة الطعام (قوله من وقت الإصرام) مفاد أن عام الفساد ليس كذلك كما هو ظاهر الطراز وهو ظاهر إذا الفساد حصل في عامه إلا أن يقال وجوب الاتمام واجب أن يكون صوري ليس فيها الفساد ظاهرا ولقد ذكر ابن رشد أن عام الفساد كذلك وهو واضح

وجما كان علم الفساد أولى لكثرة التهاون منه في التمسك الواجب إقامه (قوله بطواف الاضامة) أي ويرى جرم العقبة والسبي والخلق (قوله لان المفارقة لا تكون لمن معه وغيره من معه) أي مع ان المفارقة لا تكون إلا لمن معه أي ولعلنا اها بفارق لا تقضي ذلك مع أنه لا يصح ثم أقول وهذا انما يتبين لا يمكن تعلقه بفارق مع أنه لا يصح تعلقه بفارق (قوله طاعة الخ) قال النعمي لا فرق بينها وبين غيرها زوجة كنت أو سيرة فلا يؤمن أن يفعل كفعله الأول فله (قوله وتأوله النعمي الخ) أي ويحصل ذلك على أنه كان مقبياً بركة ولم يذهب ببلده والأزمة الاحرام (٣٦٣) من الميقات (قوله وأجزأتني عن افراد) ويشعر بعدم الجواز ابتداء

وهو كذلك (قوله لان الطلوع في القضاء التساوي في الصفة) أي وهذا زاد في الصفة فالإجماع بالطريق الأولى (أقول) لأنه يعارض ذلك أفضلية الافراد (قوله والتمتع الخ) فيه ان العمرة سالمة فالأحسن أن يقول فهو بمثابة قران من افراد وهو لا يجوز أن يقال لما أفسد الحج كان ذلك الفساد للعبرة الفعولة قبل (قوله فأفسده) أي وقع الانساد في الحج بعد تمام العمرة (قوله ثم قضاه مفرداً) أي لنفسه من حيث الكيفية وقوله أو متمماً أي لنفسه من حيث الكيفية أي الصفة لكونه مفزولاً بالنسبة للقران (قوله أي أو ينوب عن القضاء) أي أن من أحرم منقطع قبل حجة الفرض ثم أفسد تعلقه وزنه فضاء التطوع لحج ناوياً القرض وقضاه التطوع فانه يجزى عن

بجلائها بطواف الاضامة والسبي ان لم يكن سبي بعد طواف القدوم وانما وجب عليه المفارقة لتلاي يعود الى ما كان منهما أو لا فوقع معه متعلق بأفد لا بفارق لان المفارقة لا تكون لمن معه وغيره من معه بعبارة أخرى لفظ معه معمول لافد أي يفارق من وقع الانساد معه لا غيره فطاعة مقبلة لعدم وجوب مفارقتها من لم يفسدها فلا يجب عليه مفارقتها (ص) ولا يرى زمن احرامه (ش) يعني أنه في حجة القضاء لا يرى زمن الاحرام في لحظة الأولى أي لا يلزمه ان يحرم ثانياً في زمن الاحرام الأول بل في الثانية ان يحرم في زمن الأول وقبل ذلك أو بعده فليكن أحرم من شوال مثلاً وأفسد أن يحرم بالقضاء من ذي القعدة مثلاً (ص) يختلف ميقات إن شرع كان تعداه قدم (ش) يعني أن الميقات المكافي الذي أحرم منه في لحظة الأولى اذا كان مشروعه طاعة راي ويلزمه أن يحرم منه في أحرم مثلاً من لحظة أو غيرها من المواقيت فليس له أن يحرم ثانياً من غير مكان تعدي ذلك الميقات المشروع وأحرم بعده بالقضاء فانه يلزمه ان يفسده بوجه جائز كالحج أو كمال المسد بركة الى قابل وأحرم منها بالقضاء فانه ان فرسحت من منسكه وهذا يفيد ان الاحرام من الميقات في هذه الحالة واجب ان لا يجب الدم في التندوب ولا سنة وهذا يخص قوله فيها حر ومكانه لا يقيم مكة ونسب المسجد كغيره ذي النفس لميقاته واحترز بقوله شرع عما لو كان أحرم أولاً قبله فله فله فاقاس عليه أن يحرم ثانياً لا من الميقات وعما لو كان تعداه أولاً فلا يتعداه ثانياً لا يحرمها ونظام قول ما لا يجوز من المكان الذي كان أحرم منه وتأوله النعمي على أنه كان أحرم منه بوجه جائز كالتي تجاوز غير ما يدخل مكة وأما من تعداه أولاً لغير عذر فهو الا أن تعداه لا يحرمها بل هو مشروعي للباقي والتوسن ويصدق عليه قوله ان شرع لا يجمع العذر مشروع (ص) وأجزأتني عن افراد وعكسك (ش) يعني أنه اذا أحرم مفرداً بالحج فأفسده ثم قضاه متمماً فانه يجزى لان التمتع افرادون يادون المطلب في القضاء التساوي في الصفة وأما عكس هذه المسئلة وهو ان يحرم متمماً فيفسد أي وقع الانساد في الحج بعد أن فرغت العمرة ثم قضاه مفرداً فانه يجزى أيضاً في الحقيقة اجزاء افراد عن افراد وعليه هذا يهدي للتمتع بجعله وهدى الفساد بغيره وقضاه (ص) لا قران عن افراد أو تمتع (ش) يعني لو أحرم مفرداً ففضاء فارنا فانه لا يجزى عنه على المشهور لان مع القان ناقص عن حج المفرد كذلك لو أحرم متمماً فافسده ففضاه فارنا فانه لا يجزى عنه أيضاً لان القان باقي بفعله واحد والحج والعمرتان للتمتع باقي لكل واحد منهما بل على حدة (ص) وعكسهما (ش) معناه أنه أحرم فارنا فأفسده ثم قضاه مفرداً أو تمتعاً فانه لا يجزى عنه وعليه معان دم للقران ودم للتمتع وبقيضا أيضاً طافاً فارنا وعليه هذا يهدي للقران الثاني وهدى الفساد (ص) ولم يرب قضاه تطوع عن واجب (ش) أي وينوب عن القضاء فانه الساطي وهو ظاهر بمثابة من حج ناوياً فادوم فرضه فانه يجزى عنه التندوب باقي وعبر بقوله واجب دون فرض الذي يشار منه الحج الا لازم بالامانة ليشمل التندوب أيضاً فادوم القضاء والتندوب لا ينوب عن التندوب كانه لا ينوب عن حجة الفرض (ص) وكرمه جعله الحاصل ولذلك اقتضت السلاطون رؤيته ذراعها الاشعرها (ش)

المحل القضاء لا يجزى عن الفرض بقول الشارع أي وينوب عن القضاء أي فادوم فلا ينوب الاعن القضاء ولا ينوب عن الفرض وقيل لا ينوب لاعتن هذا ولا عن هذا وأما لو نوب حاقفه الواجب فقط فانه يجزى عنه ويكون قضاء التطوع باقياً فذمته ثم انه يفهم من قوله قضاء التطوع أن قضاء الواجب بالتندوب فادوم الحج الواجب عليه بطريق الاصله مع قضاء التندوب المسد انه يجزى عن الواجب أصالة (قوله ورؤيته ذراعها) ظاهر حملها بالعلم ولا يلبس ذراعها بالتدوا وينبغي الحريمة (قوله لاشعرها) وأما مسكه فتعني على كراهته

(قوله وهو الظاهر) مفاد التقليل خلافه وأنه يجوز الفتوى في أمورهم (قوله أربعة الخ) ألا وجهه وما بعد من الأعداد على تقدير مبتدأ محذوف أي وحده كذا فهي معترضة بين الفعل والفاعل ويجوز نصبها على الطرف المحرم وجوها على البلية من الحرم وعليه يكون بدل بعض أو بدلا شاملا بناء على أن وجود الضمير على طريق الأولى (٣٦٣) (قوله المقطع) ضبطه ابن خليل بضم الميم

وفتح الطاء الشدة وفي وسط الطريق بفتح الميم وإسكان القاف وفتح الطاء وحيث بذلك لانهم قطعوا منها أبحار الكعبة في زمن سيدنا إبراهيم عليه السلام (قوله ثم يري الخ) هؤلاء أظهر وأما أحد سيدنا إبراهيم بعد دبره لأنهم أخذوا أحدودا من عند أنفسهم كرويضنا عن ضيقه ابن عاب (قوله وقيل خمسة) والخلاف في أن أقل الأسيال أربعة أو خمسة مبنى على الخلاف في قدر الليل وفي قدر الفراخ غسل ذراع الأذى أو ذراع البرص المصري والتعصم خارج عن الحرم قطعا (قوله وأن حده من جهة بقرعة من البيت) أي وينتهي البصرة ومن جهة اليمن سبعة بتقديم السين إلى موضع نسي أمثلة في وزن قوافله في منسكه (قوله لاخر الحديث المراد آخرها من جهة الحبل والأطراف الحديث من الحرم) (قوله يتناول بين مكة من جهة) فيه نظر لأن المصنف قال عشر لاخر الحديث ومعلوم أن المرحلة أكثر من عشرة أميال لكن الشاهدة والبيان مع من قال يتناول بين مكة من جهة شقنا عساقه (قوله الحديث ماوئى البصر الخ) حاصله أن الحديث الأصل ماوئى البصر ولما كانت تلك القرية موالىة للبصر جعل عليها هذا العلم (قوله والنهر ماوئى البر) أي كهر مصر فأنموال البر

المحل يفتح الميم الأولى وكسر الثانية هو ما يحتمل فيه على ظهور الابدال أو غيرها وبالعرض على السيف والمعنى أنه مكره لرجل الحرم من محرم يفتح الميم أوزوج أن يعمل حرمه أو أمارأه الخ المحل كأنه مكره أن يري ذراعها أو لا يقبله أمه لشره مخافة أن يعبه فيتلذذ بها فيرعى آل لتقص أروا وأوجب هدنا وأفسد ولاجل كراهة الجمل المذكور اتخذت السلام إلى التساع عليها للعمل ولا كراهة في رؤيته بغير امرأته المحرمه لتقصيمه في حث منسكه إلا الكراهة وقولنا من محرم أوزوج يخرج اللانجني يحرم عليه ذلك وظاهره ولو محرم صرأ أو ضاع وقوله (والفتوى في أمورهم) يحتمل أنه معطوف على المتنى والمعنى أنه يجوز الحرم أن يقضى في أمور التماسين أمر حبسهم ونفاسهم وما أشبههما ويحتمل أنه معطوف على المكره وهو الظاهر ولما انتهى الكلام على حرمة الأرواح خاصة شرع في حرمانه مع الحرم على أنها مرادان من قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم وهو العقد عند الفقهاء جميعا وعمره لا أحد مدون لا آخر كما قال بكل من الأقوال طائفة من المفسرين فقال (ص) وحرم يهو بالحرمين فهو المدينة أربعة أميال أو خمسة للتنعيم ومن جهة العراق ثمانية للمقطع ومن عرفة تسعة ومن جدة عشرة لاخر الحديثية (ش) الضمير في بالأرواح الصادق بأى فرد من أفراد ما يليق بالحرم ظرفه أى وحرم بسبب الأرواح خمسة أو عشر نوح من الحرم تعرض يرى إلى آخر ما بقى ولما كان الحرم حدودا وحدهم سيدنا إبراهيم عليه السلام ثم قرئ بعد قطعهم لها ثم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قرئ ثم عاوية بن عبد الملك بن مروان وكان في بعضها اختلاف بين المواقف المعتد من ذلك بالأسيال ومكرها البيت فذكر أن حدهم من جهة المدينة عشرة أميال وقيل خمسة وكل ينهى والتنعيم المسمى لأن مما حدا عتاشة فأولاهم للخلاف في قدر أميالها وإن اتفقا على أن الغاية للتنعيم وأن حدهم من جهة العراق ثمانية أميال وقيل سبعة للمقطع أى على ثنية جبل فكان يسمى المقطع فهو اسم مكان وأن حدهم من جهة عرفة من البيت تسعة أميال وأن حدهم من جهة جدة تنضم الجيم وتشديد الميم لموضع على ساحل البحر غرى مكة بينهما رحلتان عشرة أميال لاخر الحديثية معناه بعضهم قطع الأعاشي جمع عش والحديثية بضم الحاء وقع الدال للمعتدين وتشديد الباء عند كثير المعتدين وضبطها الشافعي بالتضيق وهي في الحرم يتناول بين مكة من جهة واحدة وصحت جدتها حاضرة البحر والجدة ماوئى البصر والنهر ماوئى البرقاة في التنبيه وأصل الحديث الطريق المتدخلة الكبرى في الجيم (ص) ويقف سبل الخلدونه (ش) يعنى أن الحرم يعرف أيضا بان سبل الخلد أنابرى إليه لادخله وسيله أنابرى يخرج إلى الخلد ويمر فيه وهذا العهد للحرم بالأمان والعتلاعة والأول تحديد به بالمساحة (ص) تعرض يرى (ش) هو فاعل حرم وما قبله جل اعتراض بينهما أى ويحصر على الحرم وإن لم يكن في الحرم وعلى من في الحرم وإن لم يكن محرم ما أن يتعرض لحيوان يرى فيحصر اصطيدوا والتسبب في اصطيد يري بدماء لم يكن صاد مخلخل لخلال في الخلد

لأن البر أعظم منه فلا ينسب إلى البصر بخلاف النهر قلته أضيق إليه وقيل ماوئى البر (قوله وأصل الحديث الطريق الممتد) يتخالف ما تقدم لأن يقال إنها في الأصل السبل أى الطريق الممتد ثم نقلت إلى ماوئى البصر ثم نقلت للقرية المعروفة (قوله ويقف سبل الخلدونه) أى لأن الحرم أعلى من الخلد فرسختها من رجا الله (قوله تعرض يرى) وانظر ما قبله من أنسى ووحشى ومن يجرى ويرى والاحتياط للحرمه في جميع ذلك كما سأل ما تقدم في الأكلة

(قوله على ما فيه) أي من التفصيل أي لأن الحلال إذا اصطد في الحلال ودخل به الحرم فكل من أكل من أكل فاق وجب عليه إرساله ولو أكل بمكة قائمة تقطع حكم السفر فأنذجه حرم عليه مساوئجه وهو عكة أو خرجه من الحرم وإن كل من أكل من أكل فاق وجب عليه إرساله ولو أكل اشترا من أفاق صاد في الحلال في نت أن من أقام عكة طويلا كهلها والمراد بعد إحلاله من الأحرار **في تنبيه** يعتبر التحريم وقت الإصابة لا وقت الرى فلورى على صيدوه وحلال ثم أرحم قبل وصوله إلى الميه وأصابته الرمية بعد إحرامه فعليه جزاؤن قتله إن عرقه وأما الجزء الثاني فوجه الحرم فعتبره كون (٣٦٤) الصيد بالحرم وقت الإصابة أو مريد السهم بالحرم (قوله ومنه الضفدع

وترى الماء) وهو أنه لا يوجد حتما
يرجع أنه يوجد حتما مري وهو
ما قرء البروان كان يعيش في الماء
بخلاف الجرى فإنه ما قرء الجبر
وان كان يعيش في البر (قوله وليس
منه الكلب الأنسى) أي لا يجوز
قتله بل يتب بقتله وهو المشهور
وأما الكلام في صيد الوشش
(قوله أولم يؤكل) أي وقبضه لجزائه
على أن لو جاز به فتندر (قوله
بلازم الماء) أي يعيش في البر
وأما الطير الذي يألف المولى يعيش
في البر كالطير فلا يحرم التعرض
له لا بجري وأما الطير الذي يتولد
من الماء فهو حلال (قوله كاله) أي
يقتله وقوله لبعضه أي قطع جناح
(قوله جفته ستانفة) لأنهما معطوفة
لأنهما يترجمان عطف الأفعال على التبر
وهي جواب عن سؤال المقدركان
فأثالة أنت قد خذت كرت حرمه
التعرض للحيوان البري إذا لم يكن
معه فحكمه ما كان معه فقال
وليس له الخ (قوله أي وليس له
حال كونه) هذا ينافي عطفه على
الضحية كما هو ظاهر وعطفه على
الضحية يتأصل على نت فإنه جعل
قوله يندم ما لا إذا كان يند
بقوده أو في قصص معه وقوله أو

فله يجوز الحلال أن يذبحه في الحرم بدليل ما يأتي عن قوله ويذبحه بحرم ما صيد جعل على ما فيه
وأما الحيوان الجري فلا يحرم على الحرم أن يسلطه مع قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه
ومنه الضفدع وترى المصطفى السلفه التي تكون في البراري والإضافة في قوله تعرض
يرى على معنى اللام أي تعرض ليرى وليس منه الكلب الأنسى ويدخل في البري المراد (ص)
وان ناس أولم يؤكل (ش) يعني أنه يصير بالأحرار والحرم التعرض للحيوان البري وان
نأس أي صار للحيوان الأنسى قال في الجواهر وأما البري فله يحرم أتلافه جميعه ما كل
له وما لم يؤكل كل من أناسا ومتوحشا مأكلا أو سباعا فقتله أولم يؤكله موقوف على ما في
حزبان أي أو لم يؤكل كقرد وخنزير وفيه رد على الشافعي القائل بأنه لا يحرم التعرض
لأكل كوله (ص) أو طير ما يؤخذ وبرئته (ش) طير بالنسب عطف على خبر كان المحذوفة
للمعطوفة على فعل الشرط قبله ويجوز جر معطوفة على رى كنه غير داخل في سماء والمعنى أن
طير الماء مما يدخل في البري وهو حيوان يرى بلازم الماء وليس المراد به ما يطير من حيوان
البحر ولا يحرم التعرض لكليه يحرم لبعضه موقوف ابن غزالي طروء بالراء أو الواو أي أولاده بنفس
عنه قوله ويذبح لانه إذا حرم التعرض لبعضه فأحرى حرمه فذعدوا أن نخصة جرت به بالراء
المجبة والهمزة تصغير عنقوة ولشئ على الحرم في شرب لبن الصيد حدث وجد معطوبا
كما يجرد من لحم قد ذككي ولا يجوز له أن يجلسه لانه لا يسكن ولا يؤذنه فان حله فلا ضمان
عليه ولا يشبه البيض (ص) وليس له يند أو رفته (ش) جملة مستأنفة وهي جواب
عن سؤال المقدركان فأثالة أنت قد خذت كرت حرمه التعرض للبري إذا لم يكن معه فحكمه
إذا كان معه فقال وليس له الخ والمعنى يجب على الحرم أن يرسل الصيد الذي هو ملك
له إذا كان يند أو مع رفته فضعير يرسل المستعان على الحرم كالضحية البارز في رفته
وملكه وقوله أو رفته معطوف على الضحية الجرد بالضاف أي وليس له حال كونه كائن في
يده أو في رفته أي مرافقه ومصاحبا وهذا أشوق قول المدونة ومن معه صيد يند بقوده أو في
فقصص معه فليس له (ص) وزال ملكه عنه (ش) الواو للاستئناف لا للعطف لأن البري
عطف الخبر على الأشاؤم الضمير في ملكه يرجع للحرم أو الحلال في الحرم والمشهور وهو
مذهب المدونة والموسط أنه ملكه يزول عنه بنفس الأجرار وأنه يجب عليه إرساله فلأرسله
صاحبه فأخذ غير قبل لحرقه بالوشح ولم يزل يند حتى حل صاحبه ليس له أخذه من
أخذه وهو لا أخذه فلوم يرسله صاحبه بل أبقاه يند حتى حل لوجب عليه أن يرسله فلوم يرغ
صاحبه يند حتى مات فله يلزم جزاؤه موصو كذا يلزمه جزاؤه إذا أبقاه يند حتى حل

ورفته أي أن يكون مع الجماعة المرافقة له انتهى أي هو ملكه وكان مرادها المرافقة له أتباعه كما في
وهذا الحل هو الحل الأول فالشارح التي أشار به قوله إذا كان يند أو مع رفته فحكمه فالشارح فيه تنسيق فان قبل الأحرار مانع من
الصيد ومانع من النكاح وأوجب إرسال الصيد ولم توجب إطلاق الزوجة السابقة على الأحرار فالجواب أن الصيد يحرم لذاته فهو
مقصود بالحرم والنكاح يحرم لاجل الوقت فلم يتساوى في التحريم فاقترأ أي فامر النكاح أخف من أمر الصيد لأن طهره فانه أشد
محارم شئ آخر وأقول جواب آخر وهو أن النكاح انحلت عن استعداده لا عما سبق بخلاف الصيد فانه يحرم عليه بدليل حرم عليكم
صيد البر وظاهره ولو كان صيد قبل الأجرار

(قوله اذا اشترى صيدان حلال) أي عند الوقوع لانه تقدم أنه محرم استحداث ملك الصيد (قوله فله سند) ويلتزم به ما يقال مع صحيح
 ينفى البقية (قوله وقيل بفرمغته واستظهر) أي استظهره للطالب ووجهه ظاهر لان القيمة انما تأتي في القاسد المتفق عليه كذا كتب
 بعض الشيوخ لان الاول قوي من جهة النقل وحل بعض الشراح يقتضي أنه المولود عليه ولو اتبعه بالخيار وهو ما حلالا ثم أروا
 قبل مضي أمدا كثيرا فان اختار المباح الامضاء (٣٦٦) غرم الفتن وأرسله والا فلا تن عليه ووجب على البائع إرساله وان كان الخياط

البائع وقف فان لم يحضره فهو منه
 واسترحبه وان أمضى فهو من
 المشتري وبسرحه فان سرحه قبل
 إيقاف البائع ضمن قيمته لا تلافه
 في ملك البائع ولبعض البيع كذا
 في شرح شيبوا نظر اذا كان الخياط
 لهما (قوله والحلية) ويدخل فيها
 الاقوي وهي حية رفقة دقيقة
 العنق (قوله وحذاء) بكسر الحاء
 وقع الدال وبضمها مزة كعبية
 (قوله بنت عرس) الاول أن يقول
 ابن عرس والجمع بنات عرس (قوله
 والزبور) بضم الزاي (قوله فلا يبيع
 فرد لا يخصص) أي لا يغير منافق
 وشرط المخصص أن يكون منافيا
 (قوله ألو موقته بقصد الكاذب)
 المناسب أن يقول محل الجواز اذا
 قتله لا بقصد الاصطبل بل صدق
 الجواز بصورتين (قوله والنظائر
 أن عليه الجزاء) قال بعض وهو
 بين فاته اذا لم يحرم أكلها فهي صيد
 تؤزفها قالوا يطهر حلاله والمحرم
 ممنوع من ذكاة الصيد من قتله
 اه (قوله لقوله عليه الصلاة
 والسلام) هذا الحديث حنه
 الترمذي (قوله في عتية) بالتصغير
 كذا في نسخة فيضاً عبد الله وفي
 بعض النسخ عتية وصوله عتية
 وأما عتية ومعتب الكبيران فقد
 أسما وصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان أولهم أولاد

ما قبله لتغار التصور لان ما قبله قبله وهو محرم ولم يقدم منع استحداث ملكه ومرونا
 الكلام على ما يتعلق بهتمه ذكر حكم شرائه فقال (ص) وفي حصة اشرائه قولان (ش) يعني
 ان المحرم اذا اشترى صيدان حلال فهل هذا الصديق صحيح وهو قول ابن حبيب أو هو فاسد كافي
 الموازية قولان وعلى القول الاول يجب على المشتري إرساله ويضمن قيمته لم يردون عنه فله
 سند وقيل بفرمغته واستظهر وعلى القول بالصحة لم يرسله ولم يرد له فله سند وقيل بجزأه وعلى القول
 الآخر يرد له بلا بيع فاسد لم يفت فان لم يجد به بمقياس ما مر انه اذا لم يجد حلالا لا يردعه
 عنده أن يرسله ويضمن لربه قيمته كما قاله الشيخ كرم الدين وقولنا من حلالا احترازاً عما اذا كان
 البائع محرماً فانه لا يصح على كلال القولين لان البائع قد باع ما لا يصح عليك ولذا كرم حرمه
 التعرض لمرى ٤ وما أخرجه عنه أفراد ورجوزا نقله الخليل فقال (ص) الا الفأرة والحلية
 والعقرب بمطافا وغرابا وحذاء وفي صغيرها خلاف (ش) يعني ان هذه الامور تقتل في الأصل
 والحرم منها الفأرة هم تما كنو قد تسهل ويعلق بها بنت عرس وما يقرض الثياب من
 الحباب والتافى الفأرة لقوله صدق كذا في حجة لا تأتيت ومنها الحلية في لولاء وفي الحديث
 باسقاط العقرب وذك كالحلية وبالعكس جع بينهما بقوله والعقرب يعلق بها الثياب وهي دابة
 صغيرة سوداء من عائلت من دغته والزبور وهو ذك النمل ولا تسرق في هذا لاجتناب الثلاثة
 بين الصغير والكبير لان صغيرها يؤذى كائنوا كبيرها وسواء بدأت بالاذابة أم لا ومنها
 الغراب ولم يقيد بالبيع حكماً في بعض الروايات لقول ابن عبد السلام هل لقتل الغراب عام
 فلا يبيع فرد لا يخصص أو مطلق فلا يبيع صغيره والاول أقرب وعليه طالب أهل المذهب انتهى
 والابيع هو الذي فيه باعض وسواد الوقع في الطير والكلاب بعزة البلق في الدواب كافي
 الصاحب ومنها الحذاء فلهذا اذا وصل كل من الغراب والحذاء اذناه فان لم يصل فلهذا وهو
 المراد الصغير فختلف في جواز القتل نظر لفظ غراب وحذاء وشهره ابن رشد وغيره ومنعه
 تقتل العنق وهو الانبعاث وهو متفق الا يشهره ابن هرون خلاف وعلى القول بالمنع لاجزاء
 فيه مراعاة القول الآخر وما استنتي من ان المحرم قتله انما هو بقصد دفع الاذابة ما لو قتله
 بقصد الذكاة فلا يجوز ولا يؤكل والنظر أن عليه الجزاء تأمل (ص) وعادى سبع (ش) يعني
 ان المراد في الحديث بالكلب العقور وهو عادى السباع من أسد وفهد وغيره على المشهور لقوله
 عليه السلام في عتية من أي لوب اللهم سلط عليه كلبان كلاب فهد اعلمه السبع فقتله وقيل
 الانسي المتخذ وهو شاذ وقوله (كاذب) تمثيل لعادى ونسبه على المشهور من الروايتين قتله
 وقوله (ان كبر) شرط في كل عدل لا بخصوص القتل ولا يرد ان القاتل علق كلامه رجوع الشرط
 لما بعد الكاف لانها في كافة التشبيه لانه قد حكم في غير جنس المشبه به لا كالف القتل لبعض
 أفراد ان صغير كرم قتله ولا جرم على المشهور (ص) كذا خيف بالقتل (ش) يعني وكذا
 يقتل البعوض اذا عد عليه وخيف على نفسه أو ماله أو نفس الغير أو ماله ولا ينبغي مع ما ذكر

الابية عتية ومعتب وقد أسما عتية بالتصغير ولهب وقدما كثر من قتله فيضاً عن غيره (قوله وقيل
 الانسي المتخذ) وذلك لانه يجوز قتله بل سبب (قوله كاذب) أي اذا قتله لاجل الاذابة فان قتله بنية الذكاة فلا يجوز فله اجزاء
 (قوله ان كبر) بكسر الباء ومضارع بفتحها ان المراد الكبير في السن وأما ما لحسم والعنق فاضم ما ضار وامن ذلك شوق تعالي
 كرم مقتله الله (قوله وخيف على نفسه مالم) أي خفف المتعلق بالعموم (قوله أو ماله) يعني تسيدياً يكونه بال كافي مخرج عب

(قوله مستثنى من مقتد) ظاهر العبارة أن المقتدر هو قوله ولا يدفع مع أنه في الحقيقة ليس مستثنى مما ذكر بل من محذوف والتقدير ولا يدفع عما ذكر بأي شيء كان الا يقتله وقوله وبصر استثناء من خوف أي من متعلق خوف والمعنى لا يؤمن معه أي وجه الا يقتله (قوله ووزع الخ) جمعه أو زاع ووزع أن (قوله وأما الحرم فأن يكرمه فقتله) أي يحرم فالرأد الكراهة الحرمه وقوله فليطعم شيأ من الطعام الاوضح أن يقول فليطعم حفنة كسائر الهوام وهذا مع أن القاعدة أن ما جاز قتل في الحرم جاز قتل له الحرم في الخل الا أن ما كانا رجحه فقتله رأى أنه لو كره الخل في الحرم لقلبت في البيوت وحصل منها الضرر باقتدام اتصال الهوام مع الأجزاء الحرم فقتله (قوله ثم شبه في عدم الجزاء) أعلم يجعلهم شيئا في الجواز كما هو السباق لأن فعل المجهن من القتل (٧٧-٧٨) إنما يكون خطأ ولا يتصف بما كان خطأ

لا يجوز ولا يجرمه (قوله ولا مانع من عوده الخ) أقول بل فيه مانع وذلك لأن الوزع بالنسبة للمهرم إنما فيه أطعام حفنة لا قيمة تدل على قوة فالملك وإذا قتله يحرم ألمع كسائر الهوام (قوله كدود) ظاهره أو صرحه أنه تشبيه في الحفنة كما مرع أن القى في المواز يقبضه بساد معجبة وهي دون الحفنة وأجيب بأنهم ما شافوا بأن كما فاده محض نت (قوله وذر) هو النمل الصغير فطعم القمل عليه من عطف العام على الخاص (قوله ويحتمل أن يكون فاعلا بفعل محذوف) فيه شيء لأنه ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل ثم إن تلك الجملة معطوفة على قوله وسرم هو بالحرم تعرض لبري وكأنه جواب عن سؤال المقتدر فإن تعرض فالجزء يقتله وبما رزوا الجزاء يقتله جملة اسمية معطوفة على متلها من قوة وفي الواحدة حفنة (قوله وأن خصمه في لـ) ويجوز الاصطاد للخصم وعليه الجزاء وجبت في خلافاً بين الجواز والجزاء كأنه لا منافاة بين الحرمه ونفي الجزاء (قوله المشهور) إشارة لفصل

الاقتله فقتله الا يقتله مستثنى من مقتد كآرى ويصح استثناء من خيف لنفسي معني لا يؤمن منه أي لا يؤمن منه الا يقتله (ص) ووزع الخ يجرم (ش) يعني أن الوزع يجوز قتل الحلال في الحرم لأن شأنه الأدنى وأما الحرم فأن يكرمه فقتله فان فعل فليطعم شيأ من الطعام كسائر الهوام ثم شبه في عدم الجزاء المقهور من الاستثناء فقال (ص) كأن نعم الجراد واجتهد (ش) فكانه قال ولا جزاء في هذه المستثنات كأن نعم الجراد بحيث لا يستطيع دفعه حيث اجتهد وعتق الحرم من قتله فأنما أصاب منه بعد هذا فهدروا الواو واجتهدوا والحال أي والحال أنه اجتهد في عدم أصابته (ص) والاقتنه (ش) راجع لسئلة الجراد أي وان لم يعم الجراد أو عزم ولم يجتهد في الضعيف من قتله فعليه قيمته ان قتله وكذلك الشارح وغيره ولا مانع من عدم مسئلة الوزع أيضاً أي وان كان قتل الوزع غفيم فقيمه حاله ولو اقتله يحرم أطعم كسائر الهوام وقوله فقيمه طعام ما تقول أهل المعرفة ابن رشد ظاهر المدونة أن ذلك بغير حكومة وقال محمد بن حكيم والأعاد (ص) وفي الواحدة حفنة (ش) أي في الجزاء الواحدة حفنة من طعام يذو واحدة وتنتهي الحفنة إلى العشرة وما زاد على ما فيه القيمة (ص) وإن في نوم (ش) يعني وكذا الحكم إذا انقلب على الجراد في نوم أو نسيان فقتله وقوله (كدود) وذر وغل وذاب تشبيه في جواب الحفنة من غير تفصيل بين الواحدة وغيرها (ص) والجزاء يقتله (ش) مبتدأ وخبر أي كائن وحاصل بقتله والجزاء مستأنف هو جواب عن سؤال المقتدر تقديره فان تعرض لقتله فقتله وارتد لا يقتله ويحتمل أن يكون فاعلا بفعل محذوف أي وجب الجزاء بقتله (ص) وإن خصمه وجعل ونسيان وتكرر (ش) المشهور أن الجزاء ما يرمي في قتل الصيد وإن وقع ذلك لأجل نجاسة أي جماعة عامة أو خاصة تنجس الميتة وتقدم الميتة عليه كما يأتي أو وقع لأجل جهل بحكم قتل الصيد أو وقع ذلك لأجل نسيان أو وقع ذلك لأجل تكرر فإن الجزاء يترك عليه بترك قتل الصيد سواء نوى التكرار أم لا فقتله وتكرر داخل في حيث المبالغة لقوله لا يؤمن قتل صيدنا عليه بعدها كفارات (ص) كسهم من بالحرم (ش) التشبيه في لزوم الجزاء وصورة المسئلة لزم بالنهم وهو في الحل صيد في الحل الآن السهم من بعض الحرم قطعه وخرج إلى الصيد في الحل فقتله فهو ميتة وفيه الجزاء ولا يؤكل عندئذ القاسم قرب أو بعد (ص) وكاب تعين طريقه (ش) يعني أن من أرسل كلبان إلى الحل على صيد في الحل الآن الكلب ليس له طريق إلى الحرم فدخل الكلب الحرم ثم خرج منه فقتل الصيد في الحل فهو ميتة وعليه جزاؤه وجوباً لا محبة ثم من تلك الحرم الحرم (ص) أو قصر في طريقه (ش)

في ذلك فقد حكى القس في اصطلاحه وقوله للضرور ثلاثة أقوال قبل لا يجوز قتل ويجوز وعليه الجزاء يقتله لا يجرمه عليه وحكي في الجواز عن ابن بشير أنه سكي عن محمد بن عبد الحكم أنه قال لا جزاء في غير الصيد ولا فيما تكرر (قوله عندئذ القاسم) إشارة لفصل في ذلك فكل من ابن القاسم عرفته وعلمته أشهب وعبد الملك فأنشبه يقول يؤكل ولا جزاء عليه وعبد الملك يوافق أشهب بشرط الصيد والمراد بالصيد أن يكون بين الرمي وبين الحرم مسافة لا يقطعها السهم غالباً فوافق من مقتدره أنه قطعها هو بشرط الحرم لقوله وحصلت للراي (قوله تعين طريقه) مفهومه لو كان الكلب طريق غير الحرم لم يكن عليه جزاء لعدم أنما كان جزءاً من الحرم وهو كذا نفس عليه ابن الحاجب

(قوله صورته انسان محرم أوفى الحرم الخ) الدليل على هذا اللفظ قصر في ربطه لأن القى بطلبه بعد ربط الكلب أو الباز إذا هما من جنس الصيد بخلاف قوله كسهم من الحرم وقوله وكتب تعين طريقه وما بعد هل من قوله أو أرسل بقرينه فانه محال وانما الرمية بالجزء لانتها كالهزيمة (قوله ولو قتله خارجه قبل (٣٦٨) أن يدخله الحرم الخ) أي سمع القرب هكذا ترى الشارح حكى اختلاف ولم يذكر

في قوله على المشهور والقابل يقول ما قرب من الحرم فله حكم الحرم وهو قول ابن عبد الحكم (قوله وهو لا ينعو نفسه) راجع للصبيح من قوله فصاد ما غي وأما لو كان ينعو نفسه فلا جزاء على طرده ولو سئل له التلق بعد ذلك أوصيد لأن طرده لأثره (قوله من عطف انخاص على العام) المتسبان يقول من عطف العام على الخاص (قوله على المشهور) أي عند ابن القاسم خلافاً للشبه وعبد الملك (قوله إرسال الكلب) أي من الحبل على صيد في الحرم وقبسه الجزء ولا يؤكل (قوله وتعرضه للتلف) فأصل التعرض من حرم عليه الصيد وهو الحرم أو من في الحرم ولو حالاً (قوله ولم تصفق) راجع لقوله وطرده وما بعد هما من قوله ورى منه أوله وقوله وتعرضه للتلف (قوله كالو نذر يشه) أي الذي لا يشترطه على الطران والأفلاجزاء وإذا نذر يشه ثم أمسكه عند محققت وأطلقه فلا جزاء عليه قاله البدر (قوله ولو نبض) فكذلك لا يجب الكفارة في أبعاض الإنسان كذلك لا يجب في أبعاض الصيد (قوله لنك) أي مطلق تردم مع وجوب الإخراج حينئذ لو بقي على شكه لم يكره وكذا إن تحقق بعد الإخراج موته قبل الإخراج لم يجب التكرار (قوله

صورته انسان محرم أوفى الحرم) ومعه كلب أو باع يصطاده قصر في ربطه فأنفذ منه قتل صيد في الحرم أوفى الحبل فانه ميتة لا تؤكل وعليه جزاؤه لتقصيره في ربطه فان لم يقصر في ربطه فلا شيء عليه (ص) أو أرسل بقرينه فقتل خارجه (ش) يعني أنه إذا أرسل الكلب أو الباز على صيد في الحبل قرب الحرم فأنخله الحرم فقتل الصيد فيه أو أخرجه منه وقتله خارجه فانه ميتة لا يؤكل وعليه جزاؤه وأما لو أرسله من مكان بعيد من الحرم بحيث يقبل على الظن أن الكلب يأخذ الصيد قبل وصوله إلى الحرم أو يرجع عنه فدخل به الحرم وقتله فيه أو أخرجه منه فقتل الصيد خارجه في الحبل فله لاجزاء عليه الباقى ولا يؤكل في الوجهين يعني في القرب وبالعبد لانه محرم بجرمة الحرم ولو قتله خارجه قبل أن يدخله الحرم فلا جزاء ويؤكل على المشهور وظاهر قوله بقرينه سواء تعين الحرم طريقه أم لا وهو ظاهر لما قبل القرب الحرم يجوز دخوله إليه (ص) وطرده من حرم (ش) تقدم أنه قال والجزاء بقتله ثم عطف هذا عليه والمعنى أن الإنسان إذا طرد الصيد من الحرم أو أخرجه إلى الحبل فصاده ما في الحبل أو هلك قبل أن يوصله الحرم أو شك في هلاكه وهو لا ينعو بنفسه فانه يلزم الطرد أجزاء لأن هذا من التعريض للتلف فعطفه عليه من عطف الخاص على العام (ص) ورى منه أوله (ش) الضميران المحروران وإيعان الحرم أي أن من روى من الحرم صيد في الحبل فقتله عليه لاجزاء ولا يؤكل على المشهور نظر الابتداء الرمية وكذلك لا يؤكل الصيد إذا قاطع عليه لاجزاء فيما لورى شخص من الحبل صيد في الحرم لانه يصدق عليه أنه قتل صيد في الحرم ولو أصابه في الحبل فلا شيء عليه سواء قرب من الحرم أو بعد على المشهور (تشييه) ومثل الرى في أوله إرسال الكلب ثم أنه يستغنى بما تقدم من قوله كسهم من الحرم عن قوله ورى منه لأن الرى في هذا كله سلال (ص) وتعرضه للتلف ويرى أنه لم تصفق سلامته ولو نبض (ش) عطف على بقتله أي وكذلك يجب الجزاء بتعرضه للتلف كالو نذر يشه ولم تصفق سلامته وكذلك لو جرحه ولم تصفق سلامته فان تحقق سلامته فلا شيء عليه ولو نبض على المشهور وهو مذهب السدنة فقوله ولم الخ قيد فيها أي ولم يطلب على الظن حتى وافق كلام السهمي انظر التوضيح وقوله ولو نبض مبالغة في المفهوم والباعني مع أي فلو تحقق سلامته فلا جزاء ولو كان مع نقص خلاف القول بمحذو رمية ما بين القمتين كالو كنت قبته سلمي ثلاثة أمداد ومعيها مدني فليزيمدو ما بين القمتين (ص) وكرآن أخرج لشك ثم تحقق موته (ش) قد علمت أن الجزاء لا يجب إلا بعد تحقق موت الصيد فإذا جرح الصيد وغاب عنه ولم يعلم هل مات أم لا فأخرج جزاءه على شك من موته ثم تحقق أنه مات بعد الإخراج فانه يلزمه أن يخرج جزاءه لما لو كانت الرمية أنفذت بمقتله لانه أخرج قبل الوجوب ولا شك من تحقق موته أي والدم يعني عن أوى التعليل وليس تعليل لا لسكر خلافاً لبعضهم وقوله تحقق موته أي حصول موته لا لإخبار موته لأن الإخبار موه قد يكون بموت متقدم وقد يكون بموت متأخر والمراد بالتلف غلبة الظن كما قاله ق (ص) ككل من المشتري كين (ش) تشييه في قوله وكر

لا يجب إلا بعد تحقق موت الصيد) فيه نظر لما علمت من قول المصنف وتعرض للتلف ويرى أنه لم تصفق سلامته (قوله لانه أخرج قبل الوجوب) أي بحسب نفس الأمر لا بحسب الظاهر لما تقدم أنه يجب عند الشك أي أنه كشف الغيب أنه أخرج قبل الوجوب (قوله تحقق موته) أي حصول موته بعد الإخراج ولا يضمن هذا التقدير والآخر ينفع هذا بشئ (قوله قد يكون بموت متقدم) أي مع أنه إذا تحقق موته قبل الإخراج لا يكرر

(قوله إلا أن تكون ضربة غيره)

التي عاقته) أي بان يكون ضربه
أولاً عاقته كونه بجوفه ثم
ضربه إنسان بعد ذلك ضربة مات
بها فكل واحد منهما عليه جزاء
بثابة المتركين (قوله أي في ظنه
الخ) هذه الإشارة إلى حل آخر
غريباً إشارة أولاً بقوله فأصاب
صداغره مما يحرم عليه وهذا
الغنى إشارة أولاً للموافاق للقتل
قال في ما من أرسل كلبه على ذئب
في الحرم فأخذ صيداً فاعليه الجزاء
وقال أشهب لاجزائه (قوله فانه
بازمة جزاؤه على المشهور) ومقابله
لأجزاء عليه وهو قول مصنفون
وقال أشهب إن كان مريضاً يقبض
فيه على الصيد داء والا فلا شيء
عليه (قوله غلام) ومثله الولد
الصغير طالع والد عب (قوله أمر
بأفلاته) أي بالقول كما هو ظاهر قوله
أمر وكذا لو أشاره بما نفع منه
القتل وإن كان ما أشار به لا يظن
غريمه القتل لا (قوله فظن
القتل) ومفهوم ظن القتل أنه
لوشك في القتل لكان الجزاء على
العبد وحده كما يشهد الشعر (قوله
فعله جزاء آخر) أي على العبد
(قوله أمره السيد بالقتل) أي
أو بالاصطاد (قوله تشديد الوار)
أي ويكون المعنى في حالة الصيد
(قوله وبسبب ولو اتفق) يؤخذ منه
ما لو فتح شخص باباً وكان مستنداً
عليه جرة عسل فأكسرت أنه
يضمنها لأن الفعل قارن الانلاف على
قول ابن عمر فختلف ما لو أطلق
ناراً في محل فأحرق داراً جاره فلا
ضمان على المطلق لأن الفعل لم
يقارن التلق

بعضي أن إجماعاً من الحرم إذا اجتمعوا على قتل مسد ولم يكونوا في الحرم أو كانوا في الحرم ولم
يكونوا حرمين فانه يلزم كل واحد منهم جزاء كامل بقوله من المتركين بالثبوت وهو بيان القتل
ما يتحقق به الاشتراك أو بالجمع والنجس وهو يصدق بالاشتباه أكثر وفي شرح الجهورى
مانصه ولو اتفقا لا يجاعة على قتله فقتله واحصنهم فجزاؤه على من قتله فقط كما هو ظاهر كلامهم
ونظير كلام المؤلف أنه لا يتعارف فقه أقوى في حصول الموت وبطله قوله أو أسكسك كرسله
فقتله محرم والأفعليه وأما لو عتزن ضربه بانه وعلم أو ظن أن موته من ضربه فعن الظاهر إن
عليه الجزاء وحده لانه اختص بقتله إلا أن تكون ضربة غيره التي عاقته عن الضمان ولو اشترك
سئل ومحرم ليس بالحرم فعلى الحرم جزاؤه فقط (ص) وبالرسالة لسبع (ش) يعني أن الحرم أو من
بالحرم إذا أرسل كلبه أو يزره على سبع ونحوه مما يجوز للحرم قتله مما فاصب صيداً غيره مما
يحرم عليه فانه يلزم جزاؤه ولو قال كلسبع لكان أحسن أي في ظنه ثم بين أن غيره من يقر
وحش أو ظلية مثلاً ليس المراد أنه أرسله على سبع فقتله كما هو ظاهر لانه منع منه قوله فيما
سبق وعادى سبع فسبق قرينة على المراد (ص) أو نصب شركه (ش) الضعيف في ربيع
لسبع والشرك بالقتل حبالة الصائد والمعنى أن الحرم إذا نصب شركاً كما يجوز قتله فوقع فيه
صيده فانه يلزم جزاؤه على المشهور (ص) وبقتل غلام أمر بأفلاته فظن القتل (ش) يعني
أن الحرم إذا كان معه صيد فأمر الغلام أن يرسله فظن القتل فظن الغلام فعل
سبيد جزاؤه ولا شيء على الغلام إلا أن يكون محرماً فاعليه جزاء آخر ولا ينفع خطأ الغلام ولا يلزم
السيد الحرم بقتل غلام محرم أمره السيد بالقتل فقتل طامعاً أو مكرهاً جزاء آخر عنه وعن الغلام
وواحد إن كان الحرم أحدهما (ص) وهل إن تسبب السيد أو لا تأويلان (ش) يعني هل
وجوب الجزاء على السيد مشروط بأن يكون تسبب في الصيد أي بأن يكون هو الذي اصطاده
ثم أمر السيد بأفلاته أو بأن يذنبه في صيده وعلى هذا لو لم يتسبب فيه بأن يكون هو الذي اصطاده
الذي اصطاده بغيره ذنبه فلا شيء على السيد والجزاء على العبد إذ يفعل السيد الأخير انهاء
عماله ليه وهو تأويل ابن الكلب والجزاء لا يلزم لغيره طاعاً أي سواء تسبب في اصطاده أم لا
وهو تأويل ابن جرير تأويلان فعول المؤلف أو لا تأويل راجع لقوله إن تسبب البئى ولا يشترط
تسبب السيد فيه وجوز ابن غازي تشديداً الوافقه تصب على الطرفة أي حالة الاصطاد وعليه
فتحذف التأويل الثاني والمذهب هو التأويل بالاطلاق (ص) وبسبب ولو اتفق كفر عنه فقتل
(ش) المشهور وهو قول ابن القاسم في المذنب أن الجزاء يلزم الحرم بالتسبب الانفاقي ومعناه أن
الحرم لم يقصد قتل الصيد بوجه وانما اتفق أن السيد أقتل عنه فقتل فانه يلزم جزاؤه
لانه نفر من رؤيته وكذلك يلزمه الجزاء إذا ذكر تركه فقتله صيد فقتله وبسبب عطف
على قوله بقتل أي والجزاء به مباح يعني لا فرق بين المباشر والتسبب وقوله وبسبب أي إن
كان مقصوداً كما إذا نصبه شركاً فوقع فيه بل ولو اتفق كفر عنه فقتل (ص) والظاهر
والأصح خلافه (ش) أي والظاهر عندنا بن عبد السلام والمؤلف وابن فرحون أن ابن رشد كما
بوجه كلامه والأصح عند الترمذي وابن المواز خلاف قول ابن القاسم وله الجزاء على
الحرم في السبب الانفاقي وهو قول أشهب والمذهب الأول وهو قول ابن القاسم وعلى الثاني
لا يؤكل وكذا يقال في قوله كضاطه وما بعد من قوله وبثله ولا يلزم الحرم أو وحل كاهو
ظاهر كلام ح في الفرع الثاني عند قوله ولا يلزم الحرم (ص) كضاطه وبثله (ش)
هذا معطوف على قوله والظاهر والأصح خلافه فالتشبيه في عدم لزوم الجزاء والمعنى أن

(قوله ولا على حافر البئر) ولو حفر البئر على الطريق فليس كالأدى في هذا ولعل الفرقان الصيد شأما أم ليس له طريق معينة بخلاف الأدى شراً تبتدئ كذا في بعضه في كذا بعد ما قلنا هنا (قوله فالصود غشابة) لأن الدال الماحرم أو حلال والدلول كذلك والصيد في الأصل أو الحرم وهذا الغشابة حاصلة على إضافته للقاع وعلى إضافته للفعول (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة تعين أن المصدر مضاف للقاع لا إلى الأمل والفعول محذوف والصود عليه غشابة (قوله وبعبارة أخرى) هذه الثالثة أحسنها والصود أربعة فقط لأن الدال عليها الحرم فقط الذي الكلام فيه (٣٧٠) قال في الاكمل إذا دل الحرم الحلال على الصيد يؤكل الصيد انتهى وهذا مالم

يكن للمأمر وعبد أو ولها الأكل من يملكه طاعته فالحرز على الأحرار وليس على العبد ضمان بخلاف من أحرم ويده صيد فأمر عبده فيجوز عليه الجزاء (قوله أصله بالحرم) أي هو خارج عن جدار الحرم ويؤكل وأما لو كان الفرع مسانئاً لجدار الحرم والطير فوقه فالطائران فيه الجزاء كالوكل الطير على الجدار تنقسمه أو على غصن بالحرم وأصله في الحل وأولى في الحرم والجزاء وعدم الأكل إذا كان القسم والأصل في الحرم (قوله المشهور أيضاً) ومقابل ما قلناه عبد المثلثين وجوب الجزاء (قوله وهو فاسد) إنما كان فاسداً لأنه يقتضي أنه إذا كان الأصل في الحل والفرع في الحرم ورمى على الصيد الذي فوق الفرع أنه لاجزاء عليه مع أنه عليه الجزاء **فائدة** لو كان بعض الصيد في الحل وبعضه في الحرم ففقه الجزاء وقوله الشافعي انتهى قال الأجهوري ونظيره كانت قواعده في الحرم أو رأسه كان غنائماً في الحل ورأسه في الحرم أولاً (قوله وكذا) إن لم يتفقد على المختار) ويؤكل في هذه أيضاً اعتباراً بأصل الرمي

الحرم إذا انفصله نجمة وهي المراد بالقساط فتعلق بأحد أطرافه صيد فقات أو حفر بئراً لئلا يقع فيه صيد فاته لاجزاء على صاحب النجمة ولا على حافر البئر قال ابن القاسم وأشهب وإذا فعل الصيد بنفسه من حفر بئراً موضع يجوز له فيه فاته فيه رجل فلا قد يفتقه على الحافر فلا مفهوم لبئر الماء (ص) ودلالة الحرم أو حل (ش) أي فلا جزاء على الحرم وهو من إضافة المصدر لقاعه أو مفعوله والصيد للدلول عليه في الحل أو في الحرم فالصود غشابة وبعبارة أخرى ودلالة الحرم أو حل كان المدلول محرماً أو حلالاً وقوله أو حل كان المدلول محرماً أو حلالاً وبعبارة أخرى ودلالة الحرم أو حل من إضافة المصدر لمفعوله وقاعه الحرم أي لاجزاء على الحرم بسبب دلالاته على الصيد محرماً أو حلالاً إذا اقتضاه للدلول على المشهور وكذا لو أعان الحرم محرماً أو حلالاً على الصيد جنانة أو سوط أو رمح لاجزاء على المعين بل على المدلول أو الماعان إذا كان محرماً (ص) ورميه على فرع أصله بالحرم (ش) المشهور أيضاً أنه لاجزاء في هذه الصورة وهي شجرة ثابتة أصلها بالحرم ومنها فرع في الحل وعليه طائر فرما للحلال بسببه فقتله لأنه في الحل وهو مذهب الدولة فتقوله على فرع حال من المضاف إليه (ص) أو يحمل ويحمل فقلت إن أنفقته (ش) معطوف على قوله على فرع وليس معطوفاً على الحرم والافتقار أن يكون الملقى على فرع أصله يحمل وهو فاسد والمصنف أنه إذا كان الصائد والصيد في الحل وضر به ففصل الصيد فقات في الحرم فلا جزاء عليه وسواء أنفقته أم لا لكن في حال اتفادهما يؤكل لاجزاء على الضارب بلا خلاف وكذلك يؤكل لاجزاء عليه إذا لم يتفقد قتله على المشهور واليه أشار بقوله (وكذا) لم يتفقد على المختار) عند التقضي (ص) أو أمسكه لم يملكه فقتله بحرم والأقلية وغرم الحل الأقل (ش) يعني أن الحرم إذا أمسك صيد البرية لا يملكه فقتله عليه غيره فقتله فإن كان القاتل محرماً أو حلالاً في الحرم فجزاءه على القاتل ولا شيء على الحرم الذي أمسكه وإن كان القاتل غير محررم في الحل فجزاءه على الحرم الذي أمسكه لتلاخذهما الصيد عن الجزاء لاثني على القاتل لكن إن صاحم الحرم فلا شيء على الحلال وإن أطعم أو أخرج للسل رجوع على الحلال بالأقل من قيمة الصيد طعاماً ومنه وينبغي على ما حرر وأعين الطعام إن اشتراه كآلة من قشره (ص) ولقتل شريكان (ش) يعني أن الحرم إذا أمسك الصيد لاجل أن يقتله فقتله بحرم آخر ففي كل واحد منهما جزاء كامل نظر إلى التسبب والمباشرة وأما إن قتله سحلاً فأما إن يقتله في الحل أو في الحرم فإن قتله في الحرم ففي كل واحد منهما جزاء كامل وإن قتله في الحل فجزاءه على الحرم الذي أمسكه وغرم الحلال له قيمته (ص) وأما صاده بحرم أو صيده بميتة (ش) يعني أن الحرم إذا صاد صيداً مما يحرم عليه

لا وقت لا تفاديل اختار التقضي من الخلاق أنعموا لقول بأكمله لا أقول بعدم الجزاء فإن القولان اللذين اختار التقضي أحدهما متفقان على عدم الجزاء (قوله ومنه) قال في كذا وجد عندى مانعه وغرم الأقل أي الأقل من القيمة طعاماً ومن السهل بأن يقوم السهل كالشاة لائق التعلب وينظر للأقل منهما وإن لم يكن الصيد مثل قيمة الصيد (قوله ويغرم الحلال له قيمته) أي قيمته طعاماً أي إذا كلف أقل كالتدبير قرياً والمائل إليهما إذا كانا أحدهما لاجل في الحرم أو كان أحدهما محرماً أو الآخر حلالاً بالحرم ففي كل واحد منهما جزاء كامل كصوره المستفاد كان أحدهما حلالاً أو بالحرم ولا يتبرأ من كذا فالجزاء على الحرم أو من في الحرم ولا شيء على الآخر وإن كان كل منهما غير محررم وليس بالحرم فلا شيء عليه

صيده

(قوله) أو أغان على صيده (بشاره) هذا إذا كان الحان والمأمور غلاما لعين أو ألامر فان الجزاء على الأمر والعين والا كلن على الذئب
والمأمور كما تقدم عند قوله ودلالة تحرم ان الاعانة لا تقرب جزاء على العين وكذا الأمر حيث لم يكن غلامه (قوله) وذبح في حال احرامه
أي أو ذبحه شخص لاجل أن يضع به الحرم (قوله) احتراز الخ) وأما ما صاده فيه ميتة وذبح بعد إحلاله وهذا واضح أن ذبحه هو أو أن ذبحه
في ذبحه كان الآن في حال الأحرار أو بعد ما أن ذبحه غير بغيراته فلا يكون ميتة عليه ولا على غيره وهذا وجه كون ما صاده محرم
وذبحه (١) بعد احرامه ميتة لأنه لما وجب عليه ارساله ولم يرسله زال ملكه عنه كان بغيره ما ذبحه حال احرامه ويبحث فيه بأن هذا يجري
فيما إذا ذبحه غيره بغيراته فالقاس أنه لا يكون ميتة وان وجب عليه ارساله وجزاؤه ولكن قد تقرر ان العقول لا يراد المتقول فاذن جلت
ذلك فتقول قول المصنف وما صاده محرم أي مات بصدده بهما وبغير ذلك أو لم يمت بصدده ولكن ذبحه بعد ذلك أو أن ذبحه ولو بعد
الإحلال (قوله) ويرشع هذا أي الوجه الثاني تقول لا ترشع (٣٧١) لان جعله في البيض البهي مال الكونهم

جعلوا البيض بمنزلة الخنثين
أولا احتمال أن يكون فيه
خنثي فان قلت يرجع اسم
الخنثي للأمرين قلت لا معنى
لترشع (قوله) حكا لاجبة
له (قوله) من هنا أي من
كونهم جعلوا البيض حكم
الميتة (قوله) اذ هو بمنزلة
الخنثي أي اذ هو خنثي
جعلوه حكم الميتة بمنزلة الخنثي
أما خارج جعل الموت
صيده من أجل أي مات
بالصيد من أجله أي بان
صاده حلال (قوله) أو محرم
بالحرم مطوف على
الضحية أي أو صيده من أجل
محرم آخر (قوله) إذا أكل
من لحم صيده أي
مات بصدده (قوله) أو
صدده أي وكان
عالمًا (قوله) إذا أكل
منه لاجبة قلت
فيما إذا مات بصدده
لأنه إذا مات بصدده عليه

صدده أي مات بصدده أو سمه أو كلبه أو ذبحه وان لم يصد مأمر بذبحه أو أغان على صيده بشاره أو
مناولة لوسط أو نحوه فانه يكون ميتة وعليه جزاؤه وكذا إذا صاده حلال في الحرم يكون ميتة لكل أحد
وكذا إذا صاده حلال أو حرام لاجل محرم معين أو غير معين بأمره أو بغير أمره عليه أو ذبحه وذبح
في حال احرامه ولو لم يكن منه الحرم فيكون ميتة على كل أحد عند الجمهور وقولنا وذبح في حال احرامه
احترازًا عما إذا ذبح بعد فاته بكم أو كله لاجزاء عليه ان فعل (ص) كبسه (ش) أي أن يضبط الطير غير
الاورا الحاج إذا كسر محرم أو شواء أو شوى ميتة لا يأكله حرام ولا حلال لانهم جعلوا البيض هنا
منزلة الخنثي لأنه لما كان ينشأ عن نزل منزله أو لاحتمال أن يكون فيه خنثي ويرشع هذا ما في من أن من
أفسد أو كسر طير فيه فراخ أو بيض عليه في هذا البيض الميتة وبعبارة أخرى جعلوا البيض حكم الميتة
حكمًا لا تفقد الف كائنا في قتل على الحرم ومن هنا كان القشر نجسًا ذوه بمنزلة المذابح وما خرج بعد الموت
فحيث سئل عن خلاف المذهب حيث قال أمانع الحرم من البيض فيين وأمانع غيره فنه نظر لان البيض
لا يقتضي ذلك كتنسي بكونه يفعل المحرمية ولا يزني فعل الحرم فيه في حكم الطير على فعل الجبوس وهو
إذا شوى البيض أو كسره لا يحرم بذلك على المسلم بخلاف الصيد فنه يقتضي ذلك ككسر روعة الحرم ليس
من أهلها انتهى (ص) وفيه الجزاء ان علموا كل (ش) الضحية وفيه الجزاء يرجع لما صيد
أولًا ما شوى لاجل الحرم لما صاده الحرم وللعين ان الحرم إذا علم أن هذا الصيد صيده من أجله أو
صيده من أجل محرم آخر أو كل منه فانه يلزمه جزاؤه فاعل علم أو كسل هو الذي صيده من أجله
أو محرم آخر أو الضحية في قوله (لا في أكلها) يرجع للنفق والمعنى ان الحرم إذا أكل من لحم صيد
صاده أو صيده فانه يلزمه جزاءه فانه لا يلزمه جزاؤه فاعلم إذا أكل منه فاعلم أنه ميتة ولا يلزمه شيء
لا كل الميتة على المشهور وبعبارة أخرى قوله وفيه الجزاء الخ أي ما صيد الحرم فقط يعني أن ما صيد
من أجل الحرم لا يأكل منه محرم ولا حلال لكن على الأقل كل منه الجزاء إذا كان حرامًا وعلم أنه
صيد محرم سواء كان المحرم الأقل هو الذي صيده أو غيره وعلى هذا الضعيف علم راجع للحرم
الأكثر مطلقًا وانما وجب الجزاء على من حيث أكله عالمًا لان حيث كونه ميتة ومقتضى
كلام المصنف أن ما صاده محرم وأكل منه محرم آخر مع علمه بأنه صاده محرم أنه لاجزاء على
الأكل وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وهو ظاهر قول المؤلف أيضًا لا في أكلها وذكر المؤلف ما يفيد

الجزاء فإذا أكل منه فلا شيء عليه كان أول مرة أو ثاني مرة (قوله) ما صيد من أجل الحرم أي صاده حلال لاجل الحرم والحاصل
كما قال شيخنا عبد الله ابن الجوزي في تفسيره أن يكون الأقل محرمًا وأن يعلم أنه صيد محرم وأما حرمه إلا كل فلا تنفذ بحرمه
الحلال كذلك وتعتمد في هذا الجزاء قوله لا يتعدد الجزاء معناه لا يتعدد على صاده ما كلفه صيده ولا بما كلف محرم آخر منه
لان صاده حلال محرم فانه في هذه الحالة يتعدد الجزاء على كل من أكل عالمًا انتهى أي إذا أكلوا في زمن واحد أو ما إذا أكلوا في زمن
الأول فانه لا يلزمه الجزاء على الأقل ثانيًا (قوله) أن ما صاده محرم أي مات بصدده (قوله) وهو ظاهر قوله لا في أكلها أقول إذا علمت
ذلك تعلم أنه يدخل تحت قوله لا في أكلها ما هو وهي ما إذا صاده حلال لاجل الحرم أي مات بصدده الحلال المذكور أو كل منه محرم كان
بصدده حرامه كذا في التسخين والظاهر بعد إحلاله كذا في ما شى بعض التسخين كبسه مصححه (١)

هو المصدم من أجله أم لا ولم يكن عالماً أو كان عالماً كل منه ثمانية أمان بصريحهم ولزمه جزاءه فلا جزاء
ثانعا لي أكله كان هو المائد أو محرماً آخر فهي صور أربع تدخل تحت قول المصنف لا يأكلها وقول الشارح وأكل منه محرماً
آخر أقول وكذا لو أكل منه نفس المائد فلا شيء عليه في ذلك إلا كل لزوم الجزاء بالاصطيد (قوله وجاز مصيد حل) قال القاني
متعلق بجاز يحذف أي جاز محرماً كل مصيد حل من حل (قوله وان يحرم) اعترض عليه في إثباته بالعين من وجهين الأول اقتضاؤها
التوسعة في الزمن وعندنا توسع الزمن من الأحرام والكل لا خلاف في جوازها كل وانما اختلاف إذا ضاق الزمن بين الصيد والأحرام
وكلام المصنف يقتضي أنه من محل اختلاف وليس كذلك والعذر للمصنف في الاتيان بالعين أنه لو يأت به المصدق بالحال مع أنه لا يجوز
الا كل تخف الاعتراض وان لم يرتفع والثاني أن لا تتقرب بعلم احتقال وأجاب هذا الشارح عن هذا الثاني بأن انداخلة على كان
المحذوفة أي وان كان المائد (قوله أي ويجوز لللال المقيم بالحرم) يدخل فيه من كل من أهل مكة أو الأفاق القاصم بهم بعد طوافه
طواف الأضحية ورميه بجر العقبه ولذا قال شيخنا عبد الله قول المصنف حل بطواف الأضحية متابعي من صيدوا وسوا بطواف طاهره جواز
الاصطيد سواء قام بكافة تامة تقطع حكم السفر أم لا انتهى (قوله وأني بصيده) أي سواء كان ذلك الصيد صاد حلال أو صاد يحرم
فان قلت ما صاد الحرم لايعلقو يجب عليه ارساله فاصور توصوله لسا كن الحرم منه فانه لا يصح بيعه ولا هبته قلت قد ينصور فيما اذا
أسلمه لا على وجه المعاوضة ولا على وجه (٣٧٣) العطية بل ليرسله متلافذجه وفيما اذا أخذ من الحرم من هومن أهل مكة من رحله

بفسر انه وهو هذا يعلم ان ما هنا
لا يعارض ما مر من أن ما صاده محرماً
فهو ميتة على كل أحد انما مر مات
بصيد الحرم وما هنا ذبحه كذا
ذكروا (أقول) بل ولو كان قد
تصدى الحرم وهو به حل في الحرم
فاخذته الحل وذبحه في الحرم وأما
ما صيد بالحرم فلا يجوز ذبحه
لسا كن الحرم ولو كان المائد
حلالاً (قوله وأما عار السبل) أراد
أن الأفاق الداخل في الحرم يصيد
معه من الحل فلا يجوز ذبحه
ولو أقم بكافة تامة تقطع حكم السفر
ويجب عليه ارساله بمجرد دخوله
الحرم كن محرماً أو حلالاً (قوله فان
أكله أي فان ذبحه أو كله (قوله
وجمقر نابع من حل الشارح)
أي وذلك ان الشارح جعل قول

(ص) وجاز مصيد حل (ش) يعني ان الحرم يجوز أن يأكل من لحم صيد صاد حلال
في الحل لنفسه أو لحلال آخر قال الساجي انتفاء الضمير في قوله (وان يحرم) يصح رجوعه
لصائد وللحل المصاد أو لهما بناو بل من ذكره هو مباح في حوزاً كل الحرم من لحم الصيد
الذي كور أي وان كان المائد والمصيد من أهل سحر بعداً كله وهذا اذا تمث كانه قبل
الأحرام أو الاقضية لا يحل أكله لاحد لانه صدق عليه أن الذي صيده محرماً (ص)
وذبحه بهرم ما صيد به حل (ش) أي ويجوز لللال المقيم بالحرم اذا خرج للحل وأني بصيد
منه أن ذبحه في الحرم ويباح أكله لكل أحد وأما عار السبل فلا يذبحه فيه ويجب عليه
ارساله فان كله بعينه ووجه من الحرم ذبحه كان محرماً أو حلالاً ما الحرم فواضع وأما الحلال
فلا يملك أحد الحرم صار من صيد الحرم وجمقر نابع من حل الشارح من النظر (ص)
وليس الاوز والذبح يصيد بخلاف الجمال (ش) يعني أنه يجوز للحرم أن ذبح الاوز والذبح
وبأكله لان أسلمه لا يطير والذبح جمع ذباجة للذبح كروا لا في مثل الأول ويجوز أيضاً
بأكله من الاوز والذبح وكذلك يجوز للحرم أن ذبح النسم والبقروا والابل لا للبقر الوحشي
لانها صيد وأما الجمال جمع جملة للذبح كروا لا في مثل الأول فانه صيد فلا يؤكل ولا يشبه وحشياً أو
روماً يذبح للفرأخ أم لا لان من أصل ما يطير فله مال في كتاب محمد وفي كتاب المدونة وكروا
مالاً أن ذبح الحرم الجمال الوحشي وغير الوحشي والجملة الرومية التي لا تطير وانما تفرأخ
لانها من أصل ما يطير قال في توضيح هذه الكراهة فيحمل أن تكون على ما هنا فعل فلا جزاء
وهو قول مال في الواضحة ويحتمل المنع فيجب الجزاء هو قوله في كتاب محمد ولما انتهى الكلام

المصنف وذبحه بهرم ما صيد به حل شامل إذا كان الصائد حلالاً أو حلالاً وليس كذلك بل يقتصر على الحلال هذا معناه قوله على
الموقف (قوله وليس الاوز) بكسر الهمزة وتفتح الواو وتشديد الاز والوز لغة في الاوز وهو ام جنس الواحدة اوزة وقد يجمعونه بالواو والنون
فقالوا اوزون (قوله جمع ذباجة) هذا من ذبح القرأوم ذبحه سبوه أو أماسم جنس (قوله مثل الأول) كذا قال في ذ
والذبح جمع ذباجة للذبح كروا لا في مثل الأول انتهى فعمل قوله مثل الأول راجع للجمع والمفرد وأما في المفرد في القاموس
الذباحة معروف للذبح كروا لا في مثل الأول انتهى فعمل قوله مثل الأول راجع للجمع والمفرد وأما في المفرد في القاموس
تقع على الذبح كروا لا في مثل الأول انتهى فعمل قوله مثل الأول راجع للجمع والمفرد وأما في المفرد في القاموس
لا بأس أن يأكل ما ذبحوا منه لانهم لا يشبهه وهو محرماً أي ما ذبحوا من الجمال مال مستند بخلاف ذبح النسم فمال الشافعي في ذبح
الحشاة الجزاء له وحشية وعن أحمد لا جزاء لمقتضى المذهب أن يتظر فان كانت ما يطير كفت كحكم الجمال الذروا انتهى والحاصل أنها ان
كانت ما يطير فهي صيد (قوله وحشياً أو رومياً) حصر الجمال في اثنين وحشي ورومي وقوله بعد الوحشي وغير الوحشي والجملة الرومية ينفذ
عدم الاختصاص في الوحشي والرومي فعمامة الذي في بينة تعالى الأول يكون من افراد الرومي وسر القام قوله ويحتمل المنع فصاحب الجزاء

نافيا ولوقوم الصيد بقدر واشترى به طعاما لا جزأ على المشهور وحصل ذلك أن أخرج الجزاء هذا بخص بالحرر أو صبا لم حيث شاء
أو طعاما بخص بمثل القوم على ظاهر الكتاب أو الحاصل أن الصوم إذا نظر إليه أولا لا بد فيه من الحكم وأما لو قرر الحكم بالطعام ثم أراد
أن يصوم فلا يحتاج لحكم هذا هو الصواب (قوله أخرج طعاما بعينه) ظاهر العبارة أن الصيد قيمة والطعام يكون بقدرها وليس
ذلك مراد بالمراد ذات الصيد بقوم الطعام (قوله لا يوم التعدي) أي لا أن تلف أي الموت قد يتأخر عن يوم الضرب الذي هو يوم
التعدي (قوله والمراد بالنعم واحد الانعام) أي فالتعدي سمع لا واحد منه من لفظه (قوله متعلق بقوله طعام) أي مرتبط به فلا ينافي أنه
متعلق بمجنوف والتعدي كائنه يوم التلف (قوله بقيمة الصيد) ولو كان غير ما كوله كخبر روي نظر لفتنه على تقدير جواز بيعه والحاصل
أن المطلوب أن يقوم الصيد من أول الأمر بالطعام ولو قوم بالنراه ثم اشترى به طعاما لا جزأ (قوله من التقوم) أراد أنه وهو ما يقوم به
والأوقات التقوم ببلدنا (قوله بغير عمل التلف) عبارة غير ما ولي ونصه ولا يجزئ التقوم أو الطعام بغيره أي بغير العمل الذي ذكرناه
يقوم أو يطعم فيه مع الامكان الشامل (ص ٧٤) محل التلف أو قربه وانظر إلى جرة نقله احتاج إلى جرح على (قوله وهل له نزع الزائد بالقرعة)
لا تتأخر هنا قرعة نعم تتأخر

التلف بجملة (ش) قد علمت أن جزاء الصيد على القيمة فإن شاء الإنسان أخرج مثله من النعم وإن شاء
أخرج طعاما بعينه بقيمة الصيد يوم نفعه من جل عيش مكان التلف لا يوم التعدي ولا يوم القضاء ولا
الاكثر منهما وإن شاء صام عن كل مذموم ما لا يصير في مثله يعود على الصيد أي مثل الصيد أو مقاربه في
القصد والصوره فان لم يوجد جديهما فقد رد كلف والمراد بالنعم واحد الانعام ذكره يؤتى الابل والبقر
والغنم والضمير في قوله بجملة لا التلف وهو متعلق بقوله طعام بقيمة الصيد أي وبتعدي كل من الطعام
والتقوم بجملة أي محل التلف يقال كم يساوي هذا الطبق مثلا من طعام غالب عيش هذا الرجل يقال
كذا فإنه (ص) والاقرب به (ش) أي وإن لم تكن بقيمة في محل التلف أو لم يجدها بما كان فيقوم
أو يطعم بغير عمل التلف من الامكان فان لم يكن حكم عليه حتى يرجع لاهله فأراد الطعام حكم اثنين
من يجوز تحكيمهما ووضع لهما الصيد وذلك لهما من الطعام موضع الصدفان تعذر عليهما تقويمه
بالطعام قوماه بالدرهم وبيع الطعام الى موضع الصيد كما بيعت بالهدى الى مكة وقوله (ولا يجزئ
بغيره) أي ولا يجزئ شيء من التقوم أو الطعام بغير عمل التلف مع الامكان به كما في شرح ص (ص) ولا
زائد عن مدلسين (ش) قد علمت أنه يدفع لكل مسكين مائة فقط فان دفع لها كثر من ذلك فان الزائد
على المد لا يشتبه ككفارة العيين فانها لا تعدل خمسة امداد فاعطها لاربعة أشخاص فقراء
فلا بد من الطعام شخص آخر وهل له نزع الزائد بالقرعة ان بين كافي كفارة العيين أم لا وكما لا يجزئ الزائد
لا يجزئ النقص إلا أن يكمل وهل يشيد بها ان بقي على أحد التأويلين أم لا (ص) وهل إلا أن يساوي
سعره متاويلين (ش) هذا خاص بمسألة الطعام بغير العمل الذي يقوم فيه ويخرج فيه ولا يجزئ
فيه وفي التقوم كذا في قوله كما يفيد كلامهم والمعنى إلا أن يساوي سعر الطعام ببلد الخارج سعره
يولد التلف أو سعره في جزأ تأويلان وما قلناه من أنه لا يجزئ بان في التقوم واضح انزع تساوي
القيمة في الحلين لا يصح القول بعدم الجزاء (ص) أو لكل مذموم يوم وكل لكسره (ش) يعني أنه

الظاهر أو وفان فهو تشييد لها انتهى وكان الأولى المصنف أن يقدم هذا عقوب قوله ولا يجزئ بغيره ثلاث يومه
رجوعه لقوله ولا تغيب قول وهل مطلقا أو إلا أن يساوي سعره متاويلين وحاصل ايضاح المسألة أنه إذا كان الصيد يقوم بعشرة امداد
وأراد أن يخرج الامداد بغير عمل التلف فان كانت قيمة الامداد في محل الخارج مساوية لقيمتها في محل التلف كان تكون القيمة في
الحلين عشرة دراهم أي وتكون قيمتها في محل الخارج أكثر أي والفرض أنه أخرج عشرة امداد فها ان الصورتان محل الخلاف
وأما إذا كانت قيمة عشرة امداد في محل الخارج أقل والفرض أنه يريد أن يخرج عشرة امداد فهذا اتفاق لا يجزئ هذا هو الصواب
بخلافنا في شرح عب وشب تبعا لجم (قوله انزع تساوي القيمة) وحسنه فلو قال المصنف أن جزأ التقوم بغيره ان ساوي سعره والا
فلا كالأطعام إلا أن يساوي سعره متاويلين وكان يقدم هذا عقوب قوله ولا يجزئ بغيره ثلاث يومه رجوعه لقوله وزائد
فيقول وهل مطلقا أو إلا أن يساوي سعره متاويلين (قوله أو لكل مذموم يوم) قوله أو صوم يوم لكل مد كان أحسن ان جعل كلامه
على ما وافق هذا يجعل صوم يوم عطا

على مثله وقوله لكل الخ مقدم من تأخير متعلق بالمصدر فيه تكلف وفيه تقديم معمول المصدر لكن أجاز بعضهم إذا كان جارا
 وجرورا (قوله فالنعامة) بفتح النون تذكري وتوشوا النعام اسم جنس مثل حمامة وجمالك والخاص بقوة فالنعامة ليسية بسبب
 عن قوله مثله من النعم ولو قال إلا النعامة فبدنة والغيل جزاء مذكور فذات سنمين لقر من خلقها فكان أحسن لا تروهم أنه يحسر
 في النعامة وما بعد هابن أخرج البدنة التي هي مثلها وأخرج المائل للسند كرويين الطعام بقية الصدأ وعدة صياها مع أن
 التعلل أنه يعين ذلك كرها في تلك الأشياء ولا يجوز فيها الإطعام (قوله وهذا يدفع الخ) لا يخفى أن الاعتراض بأن ولا يدفع (قوله)
 ونظر تفصيل ما يفيد النقل (والتي يفيد النقل أنه إذا لم يوجد ذكر المصنف في الغيل يخرج قيمته طعاما فإن لم يجد فيصوم
 عدله وكذا يقال مثل ذلك في النعامة ولا يتفرق في قيمة الغيل لاختلاف علمه وإذا لم توجد البقرة في جدار الوحش وبقره فقيمة طعاما فان
 عدم فصوص عدله وكذا يقال في قوة والسبع الخ والتلف في بقره ولو حدث لمصدق (٣٧٥) البقرة على الذكر والأنثى وقوله فالقيمة
 طعاما أي حين الانطلاق وليس ذلك

إذا أراد أن يصوم في جزاء الصدقة فإنه يصوم عن كل مبدد النبي عليه السلام وما قال كان في
 الامداد كسر فانه يصومه يوما كاملا فإذا قيل ما قيمة هذا الغلي فلذا قيل خمسة أمداد من
 الحنطة ونصف مدقاته بصوم ستة أيام (ص) فالنعامة بدنة والغيل بذات سنمين (ش) يعني
 أن الحرم ولو كان في غير الحرم أو كان في الحرم ولو كان غير محرم إذا قتل نعامه أو فلباقه
 يلزمه لكل واحد منهما بدنة من الأبل إلا أن بدنة الغيل تكون خراسا يذات سنمين فرب
 الغيل من خلقها فإن لم توجد فقيمة طعاما ونحوه في التوضيح وفي الذخيرة فقيمة وقوله
 فالنعامة بدنة مندأ وخبر بعد حذف المضاف وأما المضاف إليه مقالة أي فجزاء النعامة
 بدنة وقوله والغيل الحبيد وأخبر بعد حذف المضاف وأما المضاف إليه مقالة أي فجزاء النعامة
 المتعلق أي وجزاء الغيل بدنة كذات سنمين وجه هذا يدفع الاعتراض بأن الأولى اسقاط
 أحدا من مال البع أو لفظه ذات لأن أحدهما كافي أي والغيل بدنة ذات سنمين أو والغيل
 بدنة سنمين وفي كلام المؤلف إجمال أنظر تفصيل ما يفيد النقل في الشرح الكبير (ص)
 وجدار الوحش وبقره بقره (ش) يعني أن الحرم أو من بالحرم إذا قتل جدار وحش أو بقره
 وحش فانه يلزم في كل منهما بقره (ص) والضبع والغلب شاة (ش) يعني أن الحرم أو من
 في الحرم إذا قتل ضبعا أو غلبا فانه يلزمه في كل واحد منهما شاة لكن اتفاق الأولى وعلى
 المشهور في الثاني والشاة من النعم تذكري وتوشوا وقوله والضبع والغلب شاة ولو خيف
 منهما بحيث لا ينصوم منهما الاقتلها وحينئذ يشكل هذا على قوله كذا خيف الا يقتله
 ويحاج بان القهر منهما لا يصير كسر من المأوى وقد يحصل منهما ما يعود نخلة ولا يحصل
 بذلك الضر من الطير (ص) ككمام مكة والحرم ويحاجه بالحق (ش) يعني أن من قتل شاة
 من حمام مكة أي ما يصيد منه بمكة ويحاجها أو من حمام الحرم أو من حمامه فانه يلزمه في كل
 واحد منهما ذلك شاة بلا حكم فإن لم يجد هاهنا عشرة أيام لتزيله من مكة الهدى ولا يجوز إطعاما
 وإنما كان فيه شاة لأنه تألف الناس خشد فيه فلا يتسارع الناس إلى قتله والرايد بهما

فيه وقوله وللجل وضرب بيان لما لا مثل له ثم قال يقول المصنف القيمة طعاما يعني أو عدله صياها كما قاله س وهو الصواب قال في
 الجواهر والواجب في الصدقة من النعم أو مقاريفه أو خلقه أو الصورة أو طعام يمثل قيمة الصيد أو صياها بعدل الطعام وهو على التصير فإن
 لم يكن له مثل كالصائغر وغيره فاقبل قيمته من الطعام أو عدل ذلك صياها إلى أن قال والواجب في المثل في النعامة بدنة تذكري وتوشوا التي
 ذكرها المؤلف وقال البايع في المنتقى والذي ذهب إليه ما قال أن كل ما صغر عن أن يكون له نظير من النعم يعني فليس فيه إلا الصيام
 أو صدقة وقال أيضا لا يجب في سائر الحمام غير حمام مكة أو الحرم غير الإطعام والصيام (قوله ككمام مكة) ولو حذف مكة لكان أولى بمرامه
 بون الاختصار (قوله بلا حكم) كالاستثناء من قوة والميزاج بمكة عليين وقرى يمنة من النعم ونحوها ما لا يمكن أن يكون له نظير أو الأصل
 بين عظم في القدر في التفاوت بين أفراد الأصل وليس ذلك موجودا بين النعامة والبدنة فلذا طلب الحكم كان فيها وبان التفاوت
 بين أفراد الحمام ليس بفعل كعدمه بخلاف النعامة ونحوها (قوله صام عشرتا أيام) أي ولا ينظم خلافا لما صبح

(قوله لا ما توليهم حاله) أي يحفظ أي ظار إذا ما صدمهم مساواة لهم ما لم لا (قوله يعني أن الصغير فيما وجب من مثل الخ) أي أن الصغير كالكبير فيما وجب من مثل أي الصغير الذي لا يعاقل مما يصح فيه كالكبير أي الذي يعزى فيه أي بحيث أنه يعزى فيه أقل مما يصح فيه وقوله وإن المريض كالسليم أي المريض الذي لا يصح أن يكون فيه أي فاته لا بد أن يكون جزاءه صحيحا يعزى فيه (قوله وإن الجليل في منظره كالشنيع) المراد أنه يقطع النظر عن حاله وقوله وإن الاتي كالذ كر أي يقطع النظر عن أوثقه وقوله وإن العلم الخ المراد أنه يقطع النظر عن ذكوره وأوثقه (قوله والافتال والاتى كالذ كر) أي لو كانت الاتي تقوم على أنها ذكر لقال والاتى كالذ كر مقتضى ثلثا العبارة أن قوة والجليل معناه أن الجليل يقوم على أنه قبيح جمع أن المراد يقطع النظر عن حاله (قوله يقوم على أنه قبيح) لا يخفى أن هذا ليس (٣٧٦) براديل المراد يقوم مقطوعا النظر عن حاله وقبحه (قوله والفراة) قال

ويعامه مكة والحرم ما يصاد به الاما ولا يصاد به الاما ولا وطنهما (ص) وللبل وضرب وأرب وروع وجمع الطراقة مطعما (ش) الام يعني في خبر مقدمه ميتة أو القيمة بعده والمعنى أن الحرم إذا قتل حماما في الحل فانه يازمه فيته طعاما وتقدم اذا قتله في الحرم وأما اذا قتل ضيفا في الحل وفي الحرم فانه يازمه فيته طعاما على المشهور وكذلك اذا قتل بروع في الحل أو في الحرم فانه يازمه فيته طعاما على المشهور وكذلك اذا قتل جمع الطير ولو عكة والحرم خلاف ما مر فانه يازمه فيته طعاما (ص) والصغير والمريض والجليل كصغيره (ش) يعني أن الصغيرين الصيد فيما وجب من مثل أو طعاما أو صيام كالكبير وإن المريض فيما ذكر كالسليم وإن الجليل في منظره كالشنيع وإن الاتي كالذ كر وإن الممل ولو لم ينفعة شرعية كثيرة فتقوم ذات الصيد يقطع النظر عن ذكوره وأوثقه ولا تقوم الاتي على أنها ذ كر ولا ذ كر على أنها أنثى والافتال والاتى كالذ كر مثلا وإنما يقل والقيح بدل والجليل مع أنه مناسب له قبله لاقتضائه خلاف المتصور فإن المتصور أن الجليل يقوم على أنه قبيح لا العكس القرافي والفراة والجلال لا تعزى في تعزيم الصيد لأن التعزيم كان لا لكل وإنما ذ كر كل البسم (ص) وقوله بل بذلك معها (ش) أي قوم الصيد المملوك لشخص بذلك الوصف الذي هو عليه من صغور مرض وغيرهما مع القيمة التي هي الجزاء فيقوم له به بدلاهم على الحالة التي هو عليها فإذا كان مملوكا قوم بذلك وكذلك إذا كان صغيرا أو مرضيا ولو على إقامته بالطعام كبيرا صحيحا (ص) واجتهادنا ونروى فيه فيه (ش) أي حيث كان المملوكين دخل فانه ما يجتهدان وأما ما لا يحتاج إلى حكم فلا يدخل لهما فيه فان قيل قد تقرر أن النعمة فيها بدنة والقبل أيضا فيه شيء ومعنى ذلك غيرهما فاعمل الاجتهاد فيما روى فيه فالحجوب ما له الشيخ أبو الحسن أن الاجتهاد فيه ما تنسبه السمن والهزل للحيث الحكم النوى الجنس ومصاب الاجتهاد الاغراض والمزنيات الاحقية كالسمن والمغزو والصحة والجمال وضدها بان برأت في هذه النعمة بدنة مسببة أو هو يفتن السمن النعمة أو هو الهامن لا وهكذا نقوله واجتهادنا

في المصباح فراه الدابة وغيره يفرض من يابقر بوق لغة من يبقل وهو النشاط والخفة (قوله ولحق الله بالطعام كبيرا صحيحا) أي إذا كان صغيرا لم يصل لدرجة الاجزاء فيه يقوم على أنه كبير يعزى فيه فإذا كان الثعلب صغيرا لم بكل سنة يخرج شاة كبيرة أي كلت سنة فالكبير يقول بالتشكيك وإذا كان مريضاً أضناه المرض بحيث لا يعزى فيه شيء خارج شاة مثلا مصححة بحيث يعزى فيه (قوله كالسمن والصغر) أي أن الاجتهاد يكون في السمن وضده أي الضد الذي معه الاجزاء والتي لا اجزاء معه خارج عن الموضوع (قوله والصغر) فيه أنه قد تقدم أن الصغير كالكبير فكيف يكون الاجتهاد والحجوب أن الصغير مقول بالتشكيك مثلا الثعلب الذي لم يكمل سنة يكون جزاءه شاة كلت سنة ودخل في الثانية

لا زاد وثلث كل سنتين يخرج شاة كلت سنتين وثلث كل أربع سنين يكون الواجب شاة كذلك فخرج الاجتهاد وجوبا لما ذكرنا من وقوله والجلال لا يستبرهه الا بسم (قوله بان برأت في هذه النعمة بدنة مسببة أو هو ذ كر) أي جزاء لا ينفع الاجزاء وأما الهزال الذي ينفع الاجزاء فخرج عن الموضوع وقوله وهكذا أي بان برأت في هذه النعمة بدنة صغيرة أو كبيرة فتقدم وضجه وبان برأت في هذه النعمة بدنة مصححة أو مصحفة لجهة النعمة وضعفها راد ضعف اجزاء أو برأت في هذه النعمة بدنة جملة أو قبضة لجهة النعمة وقبحها فتقدمه ثم كرمشنت ما ردها فله الشيخ أبو الحسن فقال قوله واجتهادنا أمر الحكمين بالاجتهاد ان كانا من أهله لأن هذا الكلام لا زمانه زمن اجتهاد قال في المدونة ولا يستثنان في الجزاء عما روى وليست ذاك الاجتهاد ولا يخرجنا باجتهادهما عن أن لمضى اه الأثرى أن عسرنا لخطاب رضى الله عنه قضى في الأرب ببقاء وفي الأرب بجمعة وهي دون العناق وخالفه ما لا يخفى أن الله تعالى قال هدايا بالغ الكعبة فلا يصح أن يخرج ما ليس بهدى الصغور وهو معنى قول المدونة وأن روى فيه ويحده قول ابن الحاجب باجتهادهما لا بما روى ابن عبد السلام يعني عن السبق وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يصح

العدول عنه كما في الضع انه قضى فيه بكشف وقال الشافعي بكتفان يحكم من حكم ذلك من السلف فان قلت قد تفرق في أصول الفقه
ان من ذهب ماله أن قول العصامي حجة وان كان كذلك فلم يكف الحكمان بعارض عن العصامية في هذا الباب قلت لم يخرج عن أصله
لان معنى قوله بجهادهما الجار وبقاها واذ وقع بين العصامية أو من بعدهم خلاف وأما إذا افتقروا على شيء فلا يخلل العدول عنه في
هذا الباب ولا في غيره لا ترى الى قوله في المدونة لا يكتفيان في الجزاء بعارض ولا يكتفيان في الجزاء بعارض ولا يكتفيان في الجزاء بعارض
مضى وكذلك في الموازنة والعينية من رواجها شهاب لا يكتفي في الجزاء ولا في غيره والنعامة أو البرقة قد رويها القاضية في خلاف حتى
باتفاقها الحكم ولا يخرج عما مضى انتهى كلام ابن عبد السلام وهذا قولنا ان جهادهما يجب لا في السمن والهزال كما قاله
أبو الحسن ان ظاهر كلامهم ان الحكمين لا يتعارضان لذلك وانما عليه ما ان أبا تمام يميز في الضع وهذا أمران أحدهما الحكم
لا بد منه على مذهب مالك حتى في المروى عنه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم أو اتفق عليه كلام السلف خلافا لشافعي لان الله
تعالى قال يحكم به فأقرب المنازع الى الحال والاستقبال ووقع في الآية (٣٧٧) جواب الشرط فخلص للاستقبال فأنه ما إذا

حكما لا بد لهما من الاجتهاد في محله فقد
قال الشافعي في قول مالك في الموطأ
ولم أر لأشجع في النعامة اذا انتلها
الحرم منه برهان ذلك شافعي قد
قد تكرر حكم الأئمة وقوى
العلماء ومع ذلك فهو باخراجهما
الاجتهاد الحكم بما تكرر الاحتاد
في ذلك انتهى انظر في قدس قوله
فأنه ما يضرب ما تقدمه (قوله فان
استأرا أحدهما) قال في حكم
عليه بالجزاء وان بعد حكمهما
أن يرجع الى الطعام أو الصيام
فحكمنا عليه بهما وأغرها فذلك
له (قوله الآن يعرفه ويلتزم به) قال
بعض الشراح والتأخران الالتزام
على القول بالجزاء انما يكون باللفظ
(قوله بجفر) الاتقي من المعز إلى
بلغت أربعة أشهر (قوله حكمهما
فما) احتراز عما هو حكما في الارنب
بماق وهي الاتقي من المعز إلى
لم تكمل سنة كفضل عمر بن عبد

وجوبا وقوله فيه قبله ونشر مشوش ولو أسقط أحدهما كان أحسن ويكون من باب
التنازع (ص) وله أن ينتقل الآن يلتزم تأويلان (ش) يعني ان الحكمين لا يمكن عليه
بالجزاء الا بعد تحضيرو في أحد أنواع الثلاثة اما الكل أو الاطعم أو الصيام فإذا اختار
أحدهما حكم عليه به ثم بعد ذلك أن ينتقل على حكم عليه الى غيره ويجوز عليه بهما
أو غيرهما وإذا كان ذلك بعد الحكم فعارض عليه واختلف هل الانتقال مطلقا سواء عرف
ما حكم عليه أم لا ولا التزمه أم لا وعليه الاكثر وهو المعتقد أنه الانتقال الآن يعرفه ويلتزم به
فلا ينتقل وهو تأويل ابن الكاظمي وصوابه من يحرر تأويله لا يشيخ على المدونة (ص) وان
اختلفا ابتدئ (ش) أي وان اختلف الحكمين في قدما ما حكم عليه بأن قال أحدهما حكما
عليه بجفر مثلا وقال الآخر بعز كبر مثلا وفي نوعه فان الحكم يبتدأ فأنه وثالثه
يقع الاجتماع على أمر لا خلاف فيه وسواء وقع الحكم فأنما أو ثالثهما أو من غيرهما أو من
أحدهما مع غيره كما هو في المؤلفات ابتدئ المهور (ص) والاولى كونهما مع مجلس
(ش) يعني ان يذهب أن يكون الحكمين وقت الحكم في مجلس واحد يطلع كل منهما على حكم
صاحبه (ص) ونقض ان تبين الخطأ (ش) أي ونقض حكم الحكمين ان تضع وتظهر خطأهما
فيما حكم به حكمهما في شيء فيه بدنة بشدة وبالعكس (ص) وفي الجنتين والبيض عسدية
الأم ولومحرك ودينها استعمل (ش) تقدم انه قال فالتعلم بدنة وعطف هذا عليه والمعنى ان
الحرم أو من في الحرم اذا ضرب بطن طليعة فالعنف جنبا ميتا لا حركة فيه أو تحرك ثم ما قبل
ان يستعمل صارنا فان الواجب فيه عسدية أم هو هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وكذلك
في بيض الحيوان الوحش مطلقا نعم كان أو غيره كان فيه فرغ أم لا ولو خرج منه القرخ
ولم يضره أو تحرك ومات قبل أن يستعمل صارنا عسدر من أمه والمراد بالبيض غير المذر وأما
المذرة فانه لا شيء فيه اذا كسر فقوله وفي الجنتين أي والواجب في كل فرد من أفراد الجنتين

(٤٨ - خرشي ثاني) العز يزأقول في شيء قضى به عمر انه يرد وقال مالك في غير موضع اذا قضى فاض بمختلف في معنى ويرد في البيوع
بجفره انتهى لـ ورد معني تتعاهلها من العقد انتقض لانه يشترط ان الجزاء لا بد ان يبلغ سن الاضحية انتهى (قوله وفي الجنتين)
أي ان في كل جنتين عسدية أمه ولو تعدد كالتوامين بضربة أو ضربات في فرد واحد (قوله والبيض) ولما تلف اثنين معا كثر في
فور أو في ضربة ولو وصل لشرة وهو قول أبي عمران لو كسر عشر بيضات في كل بيضة واجبا لاشادة عن جملها لان الهدى لا يتبعض
كن قتل من الاربع ما يبلغ قدر شاة فلا يجمع فيها (قوله ان استعمل) والتأخران مثل الاستلال سارما يتصدق بها لحاجة ككثرة الرضع
فيما يرضع وتظهر قوله والبيض ان فيه العشرين غير محكمة كان بيض حمام أو غيره وكذا سدا لاهن من حكم عدلين قال لاه
من باب السبيل انتهى ولعل الفرق بينهما بين أهل القى هو حكم الحرمان الاصل في الجزاء الحكومة ويرد في القرآن وانما خرج
عنه حكم الحرمان لقوله عثمان بن عفان لا يرضع على حكم الاصل (قوله وأما الذنب) وكذا فيما يظهر من الاختلاف
بيانه أو وجد في مفارقه تقدم لمعلم خلق فرغ في جميع ذلك ويرد ما له شب في مسألة الاختلاف

(قوله أي عشر فتهامن الطعام) فمنزلة القيمة لهذا الظاهر فيما إذا كانت القيمة التي تهامن الطعام كما أشار إليه المستفت بقوله وللعل وض وأرنب وروع وجع الطير القيمة طعاما وأما مثل جاممكة كما كان الهبة شاة فيقال فيه عشر فتهامن الطعام طعاما وكذا يقال في النعامة والبدنة ولو وقع التقويم بالدرهم ثم اشترى بها طعاما جاز فقطع منك (قوله أو عدله من الصيام) أي إذا عجز عن الإطعام أي فلا تعذر الإطعام في جاممكة صام يومين من الجنين أو البيض وإن تعذر في غيره من الطير صام يوما فصان وجب في أمه مد أو كثر إلى عشرة فإن وجب فيها أكثر من عشرة إلى عشرين صام يومين وإن وجب فيها أحد وعشر وإن إلى ثلاثين صام في جنينها أو بيضها ثلاثة أيام وهكذا وأما أن وجب فيها دون مد (٣٧٨) كصمعو جب صوم يوم فيه لو جوب تكيل الكسر ليص في جنينها أو بيضها

عشرية إلا ما أي عشر فتهامن الطعام وأعدله من الصيام بسبب ضرر بعمره أو حلال في الحرم أمه فثاقبه ميتا فلما يقن أنه مات قبل الالتحاق ونحوه فلا شيء عليه فيه وفي كل فرد فرد من أفراد البيض إذا كسر هلمن ذكر من طائر كان فيه فرخ خرج ميتا بعد كسره أولا عشر دية أمه وقوله وفي الجنين الخ بشرط أن يراى بالهوى حية وهو ميت الجنين إلا دمية فلو ألقته ميتا وهي ميتة فلا شيء عليه فيه وإنما وجب في البيض العشر كان فيه فرخ أم لا لا احتمال أن يفرخ وفي جنين جاممكة وبيضة عشر قيمة الشاة أو عدل ذلك صامه لكن بحكومة ورد بقوله ولو تحرك قول أن شهان الواجب في التحرك جزامه ولو لم يستعمل صارنا وتجب ديتان استعمل الجنين والفرخ صارنا (ص) وغير القديرة والصدمة بتهدي (ش) تقدم أن قدمة الذي على التفسير عند قوله وهي نسك بشاة الخ وتقدم أن جزام الصبي على التفسير حيث قال مشله من النعم الخ على تفصيل يذاه في الشرح الكبير وغيرهما هو الهدى وذكره ناهنا على الترتيب هدى ثم صام أن يقدر على الهدى ولا مدخل للإطعام في ذلك والهدى ما وجب لنقص في حج أو عرفة ككدم القرآن والقوات والمتعة وتعدية الميقات أو ترك الجمار أو ترك البيت ليلالي متى وما أشبه ذلك والفي القدية العهد كإمامه تت أي لأن الفقهاء قد يطلقون القدية على الثلاثة أي على فدية الذي وجزام الصبي والهدى وقوله هدى خير غير ومرتب خير لئلا يحذف والجلة معترضة بين البيت وأخباره لبيان الحكم أي وغير القدية والصبي هدى وهو مرتب أي واجب ترتيبه (ص) ونسب قبل فقرته صوم ثلاثة من إراحه (ش) قد علم أن الهدى على الترتيب فإذا وجب فالفضل فيه أنه يكون من الإبل لأن النبي عليه الصلاة والسلام كان أكثر هذا الإبل ونحى بكشتي ثم البقر ثم الغنم لأن الفضل في باب الهدايا ككرة اللحم عكس باب الضحايا وأما سكك المؤلف عن ذكر الفقه العلم بالبحار الهدى في الثلاثة بل يتعين حذفها لأن ذلك فيها لفقد الاعتظمة منها فان عجز عن الهدى لم يجد من سلفه فله بصوم ثلاثة أيام في الحج أي من حين إحرامه به إلى يوم النحر وينسب عدم تفرقتها وسبعة أيام إذا رجع من منى والحج العليانك كل نقص وجب فيه هدى وهذا إذا تقدم النقص على وقوفه بقرعة ككدم التمتع والقران والفاسد والقوات وتعدى الميقات فان آخر الصيام إلى يوم النحر فله بصوم أيام التشريق وهي الأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر وإن نهى عن صليها في غير هذا وإلى هذا أشار بقوله (ص) وصام أيام منى بنقص حج

مثل ذلك حقوق هذين ساو لاه في الصوم عند تعذر ما يجب فيه استداء وإن تعذر في غيره هذين ساو كان مما يخص في أمه بين طعام وصوم أو بينهما وبين مثله فانه يصوم أيضا وإن تعذر فمما يتعين في أمه المثل كالعامة فالظاهر أنه يجري فيه ما جرى في أمه على ما تقدم (قوله من طائر) أي كان البيض من أي طائر (قوله بشرط أن يراى بالهوى حية) الحاصل أن الصور وأربع وهي أمان يستعمل أولا وفي كل أمان يتفصل عنها حية أو ميتة فأن استعمل وما نأ فديتان فان استعمل وما نأ أحد هاتدي الميت فقط كما إذا لم يستعمل وماتت هي فأن لم تمت هي ففيه العثم (قوله ابل بقبر) أي فضاء معزز ولو زاد فضاء لكان أولى لتدعيه على المرفق فذهب المصنف مرتين (قوله والحق العلة لذلك) في العبارة الخافى والمناسب أن يقول كما قال غيره وهذا وإن جاء في التمتع إلا أن العلة قالوا عليه كل نقص حصل في الحج (قوله وصام أيام

منى) وجوبها لا أنعم عليه أن آخر الصوم اليه العذر وأما أن آخره فغير عند فانه باتم مع الإجزاء كما قال الشراح ولكن المختد جواز التأخير وإن كان تقديمها أفضل وقد وقع تردد في صومها أيام منى هل هو قضاة أو أداء وجع بأن من قال بالأداء يجعل على من فاته الحج ويجعل من قال بالفضل على من قرأ أو تمتع أو أفسد حجها أو تعدى الميقات حلالا ولا يجوز ذلك وإن صام بعضها قبل يوم النحر كلها في أيام التشريق فان آخرها عن أيام التشريق صام حتى شاة وصلها بالبيعة أم لا (قوله بنقص حج) متعلق بصام فقط ليكون كلامه شاملا للحج والعمره ويكون قوله من إحرامه بيانا للبيعة صيام الثلاثة الأيام في الحج والعمره فلو يكون قوله بنقص حج بيانا للفاية المفصلة بين الحج والعمره أي أن كان النقص في حج صام أيام منى وإن كان في عمره آخر صوم الثلاثة عنها والفرق بينهما أن الحج واجب والعمره سنة فافضل أقوى ثم تقول أما الحج فظاهر وأما العمره فبيان يكون قد أحرم ولا بعمره وحصل فيها

تقص ثم أحرم بعدها وإن خربان (قوله أن تقدم على الوقوف) لا يثنى عنه قوله بجمع لأن التقص التخصيص على الوقوف فذلك يكون في عمرة أيضا كما إذا كان متعاقبا وأقارنا (قوله ومفهومة أن تأخر التقص) وسكت عما وجب في يوم الوقوف ولكن حكمه حكم ما وجب بعده (قوله وسبعة أذارجع) أي وإن لم يصل بالرجوع وسبب تأخيرها إلى الرجوع لئلا يلحق من الخلاف في معنى قوله تعالى إذا رجعت إلى أبيك فجمع عليه فإذا رجع لأهله احتبها لتجديد (قوله وهل يجزئ منها بثلثة أيام) قال المالكي والشافعي والسيوطي صام السبعة فإن وجد هدفا أحب إلى أن يهدي أو الصام وقوله فيه كلام للتونسي أي أنه قال أي للتونسي فسر كلامه بأنه لا يجزئ منها بشئ وهو المعتقد وقوله وابن يونس يقول بكتفي منها (٣٧٩) بثلثة كذا فيهم من الشيخ سالم وأما وصام

العشرة قبل رجوعه فإنه يجزئ منها بثلثة كما يفهم من كلام التوضيح والفرق بينهما وبين السبعة على المعتدات الثلاثة جزء العشرة فتندرج فيها وسبعة السبعة فلا تندرج فيها (قوله كصوم أسير قبله) أي قبل الشروع فيه أي أو بعد وقبل كمال يومه فلا يجزئ الصوم بل يرجع للهدى لأنه صار واجبا ولا يجوز له فطر بقية يومه (قوله المال) اللام بمعنى مع متعلق بوجد أي أو وجد مسامع مال أو المال متعلق بعطف وقوله يبلده أو ماضة لمال أي مال كائن ببلده أو متعلق بخوف أو يصير لياخذ ببلده (قوله وأما الرجوع) أي لم يطلب بالرجوع فلا ينافي أنه لو رجع لصح وإذا قال ابن رشد لو وجد الهدى بعد صوم الثلاثة لم يجب عليه إلا أن يشاء له وأعلم أن اتصال الثلاثة ببعضها بعض واتصال السبعة بعضها ببعض واتصال السبعة بالثلاثة مستحب (قوله وقوفه بالمواقف) هذا فيما يصر أو يذبح عنى وأما ما يصر أو يذبح بمكة فالمراد فيه أن يجمع

أن تقدم على الوقوف (ش) ومفهومة أن تأخر التقص عن الوقوف بعرفة كقول من زلفه أو روى أو حلق أو مييت منى أو وطئ قبل الأضحية لا يطلب بصوم مكة وهو كذلك في المدونة أنه يصوم متى شام (ص) وسبعة أذارجع من منى (ش) سبعة يجزئ عطف على ثلاثة أي على العاشر عن الهدى صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع من منى وبه فسر مالك في المدونة قوله تعالى إذا رجعت وهو المشهور بفسره في الموازية بالرجوع إلى الأهل لأن الأنبياء سبى مكة واختاره القسبي ابن عبد السلام والمشهور أظهر لأن المذكور في الآية الحج لا السفر فالرجوع إذا من الحج لأن السفر فيه أو قبل الشراح وتبعه ث في قوة وسبعة الحج ولو أدام مكة الحج ولو لم يتم بمكة لأنه إذا أدام مكة فعمل اتفاق وانما الخلاف إذا لم يتم بمكة والرجوع من منى الفراع من الرى ليشمل أهل منى أو من أدامها (ص) ولم يجز أن تقدم على وقوفه (ش) يعني أن السبعة الأيام إذا صامها قبل الوقوف بعرفة لم تجز لأنه صامها قبل الوقت المفسد لها شرعا ولا تجزئ أيضا أن تقدم على رجوعه من منى وهل يجزئ منها بثلثة أيام أو لا فيه كلام للتونسي وابن يونس (ص) كصوم أسير قبله أو وجد مسامع لمال ببلده (ش) التشبيه في عدم الإجزاء بالمعنى أن الإنسان إذا أسير قبل الشروع في الصوم فإنه لا يجزئ له الصوم وكذلك وجد من يلقه عن هدى وهو مسلم ببلده فالقول بجمعه سلفا أو لماله ببلده صام ولا يؤثر ببلده ولا لمال رجوع بعد شروج أيام الحج لا يخاطب بالصوم فيها فلا سعة في التأخير (ص) ويندب الرجوع له بعد يومين (ش) صغيره يرجع للهدى يعني أنه إذا أسير بعد أن صام يوما أو يومين من الثلاثة فإنه يجزئ له الصوم ولكن يستحب أن يرجع إلى الهدى ولو قال ويندب الرجوع فهل قال ثالثه مكان أو وضع لأن كلامه يومهم أنه بعد يوم يجب الرجوع ولو قال بعد يوم لا يقتضي أنه بعد أكثر لا ينسب الرجوع وليس كذلك وأما الرجوع بعد أن صام الثلاثة الأيام لا نهى جامع فهي سبعة السبعة في العشر فكانت كالتصنيف (ص) وقوفه بالمواقف (ش) تقدم أنه قال ويندب أهل الحج وعطف هذا عليه والمعنى أنه يجب العاج أن يوقف هدبه معه بالمواقف التابعة بعرفة كالزلفه والمشهر الحرام وأما وقوفه بعرفة من قبل فواجب وإن شئت جلت المواقف على معنى الجمعية أي لئلا يجمع بينها مستحب فلا ينافي أن الوقوف بعرفة واجب وانما عادت منى من المواقف لأنه يقف فيها عقب الجزئين الأولين (ص) والنصر يعني أن كان في حج ووقف به أو أتاه كعبه بأيامها (ش) التصريمندوب عنى متعلق بالخبر أي والتصريمندوب يعني بشرط ثلاثة الأول أن يكون الهدى مسوقا في حرام حج سواء كان نفسه

بين الحلال والحرم ويكتفي وقوفه في أي موضع من الحلال وفي أي وقت (قوله كالزلفه) وفي بعض الشرائع بل الزلفه ليست من المواقف وأعلمى مييت وضارحتا جمع هرام وت (قوله وأما وقوفه بجزآن الليل فواجب) فيه نظر بل مستحب كما أنه المحققون (قوله والنصر يعني) ويشترط كونه من أهله أو لغيره كذا في كل مكان أو لغيره (قوله أن كان في حج) أي مع حج (قوله كعبه) أي فهو كعبه أو حلاله كونه كذا كعبه وهو زائدة يبين وذلك لأن الربا نائب النائب الشرعي ولا يكون نائباً شرعياً إلا إذا وقف بجزآن ليلة النصر وجوز أن يراد به مطلق نائب أو يكون المراد بقوله كعبه أن يقف بجزآن ليلة النصر فصالح هو احترامه وقوفه أو نائبه عن وقوفه بالتصاير لأنهم ليسوا نائبين عنه إلا أن يشترطه منهم وبأن يلقوا في الوقوف به عنه (قوله أي والنصر مندوب) ذكر ت أن الذبيح يعني مع

استقام الشر وطا واجب وهو الراجح كاذ كرهه بنبيه ونصت وإذا اجتمعت هذه الشر وط لم يجز النحر بمكة الخ لا يجز بضم الجيم من الجواز وإذا وقع أجزأ على المشهور وهو مذهب المدونة وما ذكر من عدم الجواز صرح به بعضا في الأكل وغيره كأنقله عنه الشارح بقول الخطيب بسحب النحر بنى عند (٣٨٠) اجتماع الشر وط الثلاثة غير يظهر اه (قوة والافكة) أى وجوبها بأن لم يرد النحر بها

صبر لقابل وذبحه بنى قلة الزرقاني (قوله وما يلهم من منازل الناس) أى ما كان خارجا عنها إلا أنه متصل بها إلا أنه ينافيه قوله بعد فإن نحر خارجا عن بيوتها وكأنه هنا مشى على مقابل المشهور (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام في المروة هذا الحرم) مفعول بفعل الجاء والماء وقوله وكل فجاء مكة بكسر الفاء جمع فج وقوله وطرقها عطف تفسر أى الطرق المباشرة فيها لا الموصلة إليها وهذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وثالث يفتيد أن قوله هذا الحرم أى الأفضل (قوة أو ثابته) نظاها لأنه لو خرج به شخص آخر غير ثابته لا يجزئ (قوله كأن وقفه) يقف أن أى كوقوفه تنبيه في الأجزاء فكاف التشبيه دلالة على اسم تأويل والحاصل أنه لا تدخل الأعلى اسم صريحا أو تأويل أو ما قرأتها بكسر همة إن على أنه شرطية والجواب ما في الكاف من معنى التشبيه فلا يظهر لما قلنا فالوقف به عرفه ووض مقلدا ثم وجد مد كى بنى فلا يحره كإذنا مثل قبل الجمع فيه بين الحسل والحرم ووجه مد كى بمكة فله لا يجزئ (قوله فله لا يجزئ) تقديمه على سعيها أى ولا يجوز تأخيرها عن سعيها (قوله وفى الهدى) المناسب أن يقول أى والهدى المسوق في أحرار العزة (قوله لأجل

قوله بعد سعيها) أى فهو محط الفائدة (قوله وأشار بقوله ثم خلق) أى بتم الترتيب لأن الملق في المرة يكون بعد الذبح (قوله) وبصر يؤخر عن ذلك الهدى أى استيعابا لما هو مقدم على ذلك الهدى لمكانه مكره والاختلاف الأول كاذ كروا (قوله وقد قلده وأشار به) أى ولو للمعروف أى لم يقلد ولا يشهر خلافا لقول الساطي أن الأجزاء تظهر إذا لم يقلدوا ويشهر المرة قبل الإرداف وسحب الجر دقة لخص أن تعبر بعد فراغها من القرآن (قوة أو خاضت الخ) أقول لو حذف الحذف أو لخص لكانت أخصر فخره في القوات

(قوله فيها) أي العمرة لا بالمعنى المتقدم فغيره استخدام وانما قلنا لا بالمعنى لقوله وتوالت أيضا (قوله وتوالت أيضا إذا سبق للتمتع) أي ساقه ليجعل عن غنمه إلا أنه لما قلده وأشعره قبل الإحرام بالبحر صمد تطوعا فله فطوع حكاياته يجوز عن غنمه فان لم يسبق له بحره فان قلت لم أجزأ التطوع المحض عن القرآن ولم يجوز عن التمتع على التأويل الثاني اذ لم يسبق (٣٨١) فقلت لان القرآن لما كانت العمرة فيه

ويصير كل منهما طارئا ويجزئه هذا الهدى الذي قلده وأشعره قبل الإحراق عن دم القرآن وهدى التطوع هو ما سبق لأخبرته وجب وأوجب في المستقبل ولو لحذف المؤلف لخوف فوات لكن أنتم لم تأخذوا رد في التطوع فوات ولا للعدركان الحكم كذلك وكلام المؤلف بهم خلافة (ص) كأن ساقه فيها من حرم عامه وتوالت أيضا إذا سبق للتمتع (ش) ضمير فيها عائذ على العمرة والتشبيه في الإحرام والمعنى أن العمر إذا ساق هدى التطوع في عمره فلما حل من عمرته وجب فخره إلا أن فخره ليسم التعر به فله فخره بالبحر وحرم من عامه ذلك وصار متمتعا فان هدى التطوع بجزمه عن غنمه كالأجزاء عن قرانه هو وأحق في المالك في المدونة ابن القاسم هو أحب إلى وتأولها عبد الحيد ومن وافقه على أن الهدى ساقه بنية أن يحمله في منتهى ولكن قلده وأشعره قبل وجوبه الذي هو إخراج الحج وعليه لو ساقه للتطوع فله لا يجوز ثم وتأولها سندا لاجرا منطلقا وقال أيضا وتأول بل سندا هو ظاهر الكتاب وهو المذهب (ص) والسند بركة المروة (ش) يعني أن الهدى الذي يخر أو يذبح بركة والمراد به البلد وما حولها من منازل الناس لا يبيع الحرم يندب أن يكون ذلك في المروة وتقدم ما يضره يندب أن يكون عند البحر أو في الأولى وهي جمرات العقبة بالنظر إلى (ص) وكرهه غيره كالأضحية (ش) لا إشكال أنه إذا ذبح أو فخره غيره عنه هديه أو أضحيته أم يجزئه إذا استأنبه وكان النائب مسلما إلا أن الكافر ليس من أهل القرب وكره ما قاله رجل أن يضره هديه أو أضحيته غيره وإن خالف مع الصدقة أجزاء ولو قال المؤلف وكره ذلك غيره ولكن أنتم لم (ص) وإن مات متمتعا فله هدى من رأس ماله أن يرى العقبة (ش) يعني أن المتمتع إذا مات عن غيره هدى أو عن هدى غيره مقلدا لهدى واجب إخراجا على الورثة من رأس ماله ولو لم يوص وهذا أن يرى العقبة مطلقا كالأركان وهو الوقوف يعرفه مع أحد الصلابة وهو يرى جمرات العقبة وإن مات قبل ذلك لم يجب على ورثته شيء أما أن قلده الهدى فعين بنيه ولو مات صاحبها قبل الوقوف وبعبارة أخرى ومثل يرى الجمرات لو مات بعد فوات وقتها أو بعد فعله طواف الأضحية فإن مات قبل فعل شيء من ذلك فلا هدى عليه في ذلك ولو رأس مال والدليل على ما قررناه قوله لم يعلل وجوب الهدى من رأس المال لأحصله معقلم الأركان مع حصول أحد الصلابة فكان كمن أشرف على فراغ العبادة قبل إتيان الهدى فذلك (ص) ومن الجميع وصية كالأضحية والمعتبرين وجوبه وتقليده (ش) ونسخة المواق كالأضحية والمعنى أن سن جميعه ما لم يجر من قبل ويقر غنم نسل أو زنا أو هدى عن نقص أو نذر أو فطوع وعيبه مما يجزئ معه وما لا يجزئ كالأضحية الآية في بابها والعشيرة في مساواة الإماء بالصفاء في السن والعيب انما هو من حين وجوبه وتقليده لا يوم فخره على المشهور وليس المراد بالوجوب أحد الأحكام الخمسة وانما أراد تعينه وتعيينه من غيره ليكون هدايا والمراد بتقليدها أعينها فيما لا ينال المراد به غناها وتبينها للهدى وإخراجها سائر إلى مكة الأثرى أن التيمم بها هذا الحكم ما يقلد وما لا يقلد فالمراد بالوجوب

تندرج في الحج فتعلقها بالحج أقوى من تعلقها به في التمتع فكان الذي سبق فيها في الحج (قوله وما حولها من منازل الناس) أي عامال يمكن من بيوت مكة ولعل ذلك بناء على القول الضعيف والأقل ويجوز أن يذبح طوى وذلك قال غالب والمراد القرية نفسها فلا يجوز أن يذبح طوى بل حتى يدخل مكة كما قاله ابن القاسم (قوله بالنظر إلى) أي الأولى بالنظر إلى (قوله وكرهه غيره) يخصص الكراهة بالضرر بفهم منه حوازا استأنبه في الضلع وتقطع اللحم وهو كذلك فلا يندب (قوله إذا استأنبه وكان النائب مسلما) قضته أنه لو ذبح القرية بغير استأنبه أم لا يجزئ سمع أنه يجزئ ولا كراهة فلذا قال بعض الشراح فإن ذك القبر بغير استأنبه لم يكره له وبسبب ما يقول المصنف آخر الباب وأجزأ أن ذبح غيره عنه مقلدا وقوله وكره ما قاله المصنف أنه يطلب منه أن يذبح نفسه صاغرا متواضعا تعالى ولو لم يندب الذبح إلا يعرف إلا أن لا يحسنه جلاله ويحضره ليعمل لوجه (قوله فله هدى من رأس ماله) أي ولو لم يوص (قوله وهو الوقوف) المناسب أن يقول وهو الوقوف بعرفة والنسب والإحرام أو يدل أكثر ما عظمناه على أن الوقوف بعرفة أعظم الأركان (قوله فان مات قبل فعل شيء الخ)

اعلم أن ذكر المواق عن ابن عرفة ما يثبت أن العتمة مقلده في التوارد من أن يوجب الهدى من رأس المال إذا مات يوم الرى ولا شك أن موته بعد مضى وقتها أولى بهذا الحكم لا بمنزلة ما يوجب بالفضل كما صرحوا به فلذا قال المصنف بل قوله أن يرى العقبة مانعا أن يذبح يوم التمر لطابق ما لا يرى عرفة ١١ وأما إذا مات القارن فله هدى من رأس ماله حيث أحرم بالحج على وجهه يذبح على العمرة ثم مات ١١ (قوله وإخراجه سائرا) أي سوا عتمة وأشعره ولا يظهر أنه لو لم يقلده ولم يشعره لم يضره بل فقصدا أن يكون هدايا أن ذلك لا يكفي

والحاصل أن المستفاد من عبارة اسم اله لا من تعينه وغيره عن غيره فقد ان عجز ذلك النسب كقولنا إذا قلد لا يساع في الدون
 اللاحقة وباع في الدون السابقة ما يرد (قوله متقارب) المناسب أن يقول متحدان (قوله فلا يجوز) مقلد بعيب الخ التعبير بلا
 يجوز يدل على أنه من الهدى الواجب ومنه الشذوذ المحضون إذ المتطوع به وما في حكمه كالشذوذ المعين لا يحسن التعديل فيه بالأجزاء
 (قوله ولا فرق بين التطوع والواجب) أي خلافا لظاهر المصنفين أن قوله ان تطوع به مشروط في قوة بخلاف عكسه أفقده لا يجوز
 في الواجب (قوله وانما هو متناهي) هذا جواب الثاني أن قوله ان تطوع به مقدم من تأخير الأصل وإرشه وتثنيه في هدى

ان بلغ والأصديق ان تطوع به وفي الفرض الخ (قوله وهذا قدر الخ) استشكل ماذا كرم في هدى التطوع بقاعدتين تصدق بعين ثم استثنى فلا يلزمه بله ولو اشترى شيئا وبه ثم استثنى فان الثاني الذي يرجع به على بانه يكون الواجب وأجاب النسخ بأن ما هنا نذر الخ أو تطوع به ثم اشترى به هدايا ولو كان انما تطوع بالهدى لم يلزمه البذل قال القرافي وجوابه ظاهر في القصة بعدي في تلك الكتاب (قوله فيستعين به في غيره) أي يجعله في البذل الواجب ان يبلغ أن يستعين به في ذلك البذل الواجب (قوله واقتصر على كلامه الخطاب) اقتصار الخطاب يفيد أن ذلك هو الرابع (قوله اشعار سنهما) جمع لتعدد الهدايا (قوله من الأيسر) أي في الأيسر هذا مستحب قطعا كما أفاده عن عرفه (قوله وأشار بقوله للرقبة) الظاهر أن هذا مندوب انما عجلت ذلك فلا حاجة لتخليع عب حيث قالوا وانظر ما حكم البدن من ناحية الرقبة وما حكم كون الأشعار في الأيسر وفي نت أنه يحصل أن السنة تلك

والقول على ذلك قوله (ص) فلا يجوز مقلد بعيب ولو لم يخلاف عكسه (ش) يعني أنه إذا قلد الهدى عيبا أو صغيرا فلا يجوز له ولو لم يأن زال عيبه أو بلغ السن بعد ذلك بخلاف ما إذا قلده مسلما ثم تعيب فانه يجوز له ولا فرق بين التطوع والواجب على المشهور وقوله (ان تطوع به) ليس شرطا في قوة بخلاف عكسه وانما هو متناهي راجع لقوله فلا يجوز مقلد بعيب والواو في قوة (وأشبه) مؤخر من تقديم وانما هو قبل ان تطوع وبوق في إرشه بما هو بصير الكلام هكذا فلا يجوز مقلد بعيب ولو لم يأن تطوع به فأرشه (ص) (وتثنيه في هدى ان بلغ والأصديق في الفرض يستعين به في غيره) (ش) وهذا واقع قول ابن الحاجب ولو قلده مسلما ثم تعيب أجزأه أو بالكنى لم يجزه على المشهور وفيه ما أفرق في توضيحه والحاصل أن إرش عيب الذي وثقته ان استحق يجعل في هدى ان بلغ عن هدى وهذا التقدير مشترك فيه هدى التطوع وما في حكمه والهدى الواجب وأما ان يبلغ عن هدى فانه في التطوع وما في حكمه وهو الشذوذ المعين يتمسكه به وأما في الفرض فيستعين به في غيره والمراد بالفرض ما هو فرض بطريق الاصالة وما هو نذر مضمون ثم ان ما ذكرنا في حكم إرش هدى التطوع وما في حكمه يجوز في إرش عيب يمنع الإجزاء وفي إرش عيب لا يمنع وأما ما ذكرنا في حكم إرش الفرض بالمعنى الذي ينافى في إرش عيب يمنع الإجزاء وأما ما لا يمنع الإجزاء فانه يجب جعله في هدى ان يبلغ والاتصاف به كما في هدى التطوع كما هو ظاهر المدونة وقال الخصمي يستحب في هدى الفرض جعل إرش ما لا يمنع الإجزاء في هدى ان يبلغ والاتصاف به واقتصر على كلامه ح (ص) وسن اشعار سنهما (ش) يعني أن الهدى من سنته ان يقلد ويشعر فان كان لا بل أسنة فانما اشعر فيها وان لم يكن لها أسنة فليشعر بغيره عدم الاشعار وظاهر كلامهم ان ما لا سنمان يشعر في سنم واحد وقوله (من الأيسر) هو محل الاشعار أي ان الاشعار يكون في الجانب الأيسر وأشار بقوله (الرقبة) إلى أن الاشعار يسد أعين جهة الرقبة إلى جهة المؤخر إلى جهة الرقبة قال ابن رشد فانه أن يستعمل في القبلة ويشعر بيمينه وخظام يمينه بجهة الاله فلا فرق للرقبة بمعنى عند أو بمعنى من يشق الجلد ويقطع قدر الانحراف الاثنتين بحيث يسيل منه الدم ويقطع الاشعار من حين إرساله بالحن كانا الهدى معه أو من الموضع الذي اشتراقه بعد الملقات وليس فيه تعذيب لان السنام لا يؤلمه لثقة بخلاف سائر جسدها وذلك لم تشعر الغنم ولا البقر التي لا تسام لها لان فيه تعذبا لها وبق السنام طول ولا قيل عرضا وقيل لا خلاف بين القولين فاذا قيل طول لا فهو بالتقارن طول البدن وهو من ذنبها إلى رأسها وعرضها من الأرض إلى أعلى سنمها وإذا قيل

الكيفية أو مطلق الاشعار والكيفية مندوبة اه وهذا غير محكمة كونه في الأيسر ليكون يمين الشعر مستقلا وجهه القبلة أيضا كما وجهه بالاجري وغيره أخذ منه اليسرى زمامها اه قال شيخنا الآن تلك المناسبة متأنية اذا كان في الأيمن (قوله السنة) أي الطريقة فلا شاق في ذلك مندوب (قوله بمعنى عند أو بمعنى من) المناسب الثاني وهو كونه بمعنى من لأن المراد بان السنام والليل على أنها تأتي بمعنى عند فقه تعالى أقبل أصلا ذلك لولك الشمس أي عند ذلك كما هو على كونه بمعنى من قول الرازي لنا الفضل في الدنيا وأنتك راغم * ونحن لكم الرقبة أفضل (قوله والاثنتين) الواو بمعنى أو والظاهر أن المراد التقصير في كل عام بعضهم أنهم يقولون ويحتج أن تكون الواو كناية عن خلاف (قوله ويفعل الاشعار من حين الخ) الظاهر أن هذا مندوب (قوله وعرض الخ) المناسب أن يقول وأما عرضه فمن الأرض إلى أعلى سنمها لكن حاصل ما في حدود ابن

عرضا

غرفة وشربها أن الطول في الابل وفي الحيوان من ظهرها لاسفلها وان العرض فيها من رأسها لثبتها (قوله مسما) أي فاقابلها من الله وزيد والله أكبر (قوله وتنب نملان) أي ويجوز أن الواحد في تحصيل السنة (قوله نبات الارض) هذا مندوب آخر (قوله فان قلت قد قدم المؤلف) أقول لم يكن مفاد المصنف فيما تقدم ذلك بل انما تحكم الترتيب لاحكام ذات التقليد (قوله والجواب بان كلامه هنا الخ) أقول لا تفصل هنا في كلام المصنف وسن اشعار سنها وتفصل التقليد يأتي بعد (قوله ان تجل الهدايا) مراده بالهدايا الابل خاصة ويندب تأخير تجليلها الى وقت القدوم منى الى غرفة قال في الميسر والتجليل أن يجعل عليهما من الثياب بقدر وسعه والياض أولى (قوله كادرهمين) مقاديرهم ان الكفاستقصائية لا تدخل شيأ وفي كلام آخر أنها تدخل الثلاثة لانه قال ان لم يرتفع بان يكون الدرهمين ونحوهما وهو أظهر (قوله لا يشعها) أي دباوان (٣٨٣) كن مقتضى الصلة الصريح (قوله ولا نفيه) عطف على على معلول (قوله وكل ذلك) أي من التقليد والاشعار والتجليل واسع أي ليس بواجب فلا ينافي أن التقليد والاشعار سنة والتجليل مندوب (قوله فقط) الاول أن قوله فقط راجع لكل من قوله قللت وقوله القرون وقوله الابل سنة راجع الاول أي قللت لا أشعرت الابل سنة وقوله والفتن راجع لقوله فقط باعتبار البقرة أي البقر فقط لا الفتن (قوله وانظر هل تجل) النص لا تجل (قوله ولو بكل الخ) ولا يجوز دفع الهدى لساكن حيا فان دفعه لهم وذبحوا أجزأ والا فلا وطلبه منه واجبا كان أو تطوعا أما الواجب فظاهر وأما التطوع فهو كن أنسده بسد الخسول فيه فيصير قضاءه وأعل أن نذر الساكن المعلن اذا مات أو سرق أو ضل قبل محله فانه لا يدل فيه على صاحبه لان حكمه حكم أو ضل قبل محله فانه لا يدل على صاحبه (قوله مطلقا) أي قبل

عرضها للنظر الى السلام وهو الحدب طوله من أسفله في ظهرها الى أعلاه وقدره قد امتدادا لعلامه ما راجعنا الى حق واحد (ص) مسما (ش) أي على جهة الاحتساب وكان الاول تقديم قوله وتقليد لان السنة تقدمه في الفعل على الاشعار خوفا من نفورها لو أشعرت أو لا ولا حاجة على قوله فيصير وتقليد هدى ثم اشعاره (ص) وتنب نملان نبات الارض (ش) أي يستحب ان يعلنه ان يعلني في عشقه فتلعب ويستحب ان يعلقا يحصل من نبات الارض فلا يحصل من الازهار ولا من نحو الشعر ونحوها بخلافه أن تقتبس في غصن شجرة عند رعاها فيؤدى ذلك الى اختلاطها وما كان من نبات الارض يمكنها قطعها وقائمة التقليد أن يعلم ذلك الساكن ليصنع له وقيل ثلاثين فيعلم أنهم من الهدايا فقد وليكتف بالتقليد لانه يسد الزوال فان قلت قد قدم المؤلف أن التقليد من سنن الاحرام حيث قال وتقليد هدى ثم اشعاره ثم كتمان فاقائمة اعادته هنا والجواب بان كلامه هنا متصل لما قبله هناك اذ تكلم هناك ان الهدى منه ما قلده بشر ومنه ما يلقط فقط ومنه ما لا يلقط ولا يشعر (ص) وتجليلها وشهاتها ان يرتفع (ش) هذا معطوف على المندوب والمعنى أنه يستحب أن تجل الهدايا لان ذلك أجبى لها لو يكون ذلك كله لساكنه ويستحب أيضا ان يثنى الجلال عن الاسمة بحاقة السقوط ان يرتفع أعنيها كادرهمين أما ان ارتفعت أعنيها فانه لا يشعها لئلا يسد هاعلى الساكن ولان فيه اضاعة لالههم والتجليل بان يجعل عليها شيأ من الثياب بقدر وسعه وفي المدونة وأما ان أراد الاحرام وسعه هدى فليقلده ثم يشعره ثم يجعله من شاة وكل ذلك واسع وفي الرما والياض أحبال الى انتهى والتجليل خاص بالبدن (ص) وقلدت البقر فقط الابل سنة لا الفتن (ش) تقدم ان الابل تقلدو شعر وتجلى وبقي أن الفتن لا تقلد ولا تشعر وأشارنا الى أن البقر تقلد فقط الا أن يكون لها اسمة فانها تشعر أيضا لشبهها بالابل وانظر هل تجل وحكم تقليد الفتن الكراهة واشعارها الصريح لانه تعذيب فاسده المنع في غير ما ورد النص فيه (ص) ولم يؤكل من نذر مساكين عين مطلقا عكس الجميع فلا يطعم الفتي والقريب وكرفى الاندالم بعين والفتية والجرايع بعد الجمل

المسل وبعد ما عدا كل منه قبل الجمل فلا مغير مضمون وأما بعد الجمل فلا مدينه كلفه هدايا كذا في شرح عب أقول أما هدى التطوع اذا جعل اذا جعل لساكن بالنسبة أو باللقط عين أم لا والفدية ان لم يجعل هدايا فلا تمنع عرض عن الترفه فالجوع بين الاكل ليس كمن فعدم الاكل منه مطلقا ظاهر لانه قد مالسا كمن وان الفدية اذا لم يجعل هدايا فلا تمنع عرض عن الترفه فالجوع بين الاكل منها والترفه كالجوع بين العرض والمعرض (قوله عكس الجميع) اما خبر ميتة المحذوف أي وذلك عكس الجميع أي طابعه يجوز منه الاكل قبل وبعد فقوة بعد الاندراخ مستثنى من ذلك المحذوف الذي قدرناه لانه مستثنى من نفس قوة عكس الجميع (قوله بعد الجمل) أي فلا يأكل بعد الجمل والمراد اذا عطي بعد الجمل فلا يأكل منه الا بعد الجمل ولا قبله وأما بعد الاكل من ظاهر وأما قبله فبان يرجع مع مسانرا أما عدم الاكل في العطب بعد الجمل في الفدية أي التي جعلت هدايا فلا تمنع عرض عن الترفه كما قلنا وأما التذلل في الجمل بكن معناه فانه لساكن وأما جرة الضاع فلا يملكه فليس متلف فلا يستحق أن يأكل منه شيأ الا لا يستحق تحريمه لانه لا يملكه لا يملكه يكون لقوله

وأما إذا عطي قبل الحمل فأكل منه بعد وقبل لأن عليه البذل فان قلت القدية التي لم تجعل هذا فقد قلت بأنه لا يأكل كل منها مطلقا والى جعلت هديا يأكل قبل لا بعد قلت التي لم تجعل هذا لا تشبهها موضع فأمر موضع نجحت فيه أجزأ وقد قلنا انها موضوعة عن الترفه وأما التي جعلت هديا فانه صار لموضع نجحها موضع معلوم وهو مكة أو منى فإذا عطي قبل الحمل يكون عليه البذل فانه لا يأكل قبل الحمل لا بعد (قوله وهدي تطوع) أي أو لا هدي تطوع فلا يأكل منه ان عطي قبل محله وقوله قبل محله متعلق بعطوب وأما عدم الاكل فهو مطلق (قوله عند ابن القاسم) في وقت ما يقيد ان مقابلته لشيء القاتل بالجواز (قوله فمطوع) أي حكمه حكم الهدى التطوع فإذا عطي بعد الحمل يأكل منه وإذا عطي قبل لا يأكل منه وقوله وأما غير المعين لغير المسلما كمن عكس الجميع المناسب أن يقول فهو من الجميع أي الذي يأكل منه قبل وبعد ما كان يأكل منه قبل لأن عليه منه وبأكل منه بعده لأن كغيره معين فهو على سنة الهدى (قوله ولم يجزعه عاتق كل ممنوع (٣٨٤) لأن ما عدا مخصوص بالمسلم الفقير) قال عجي هذا ما عليه جمهور الشارحين وهو

ما لا يصف في التوضيح وأما سند
فخص هدي التطوع بالمسلم الفقير
وإذا مشيئة على كلامه فليس الراد
بالناس بالمسلم الفقير (قوله هو
مقصود) أي ليس المقصود القصد
الغلاة فقط بل المقصود الامران
معاً (قوله وذلك علامة) أي الاقلاق
بالدم علامة تكونه هديا وقوله
ولا يامة معطوف على قوله تكونه
هديا أي وعلامة لا يامة أكلها
وقوله وللاتباع أي علامة لعدم
البيع لها ولا يحنى ان عدم البيع
عما يشرع على ما قبله من كونه هديا
(قوله تشبيهه فانه يضرم الخ) أي
أن رسولاً أي صاحب هدي التطوع
الذي عطي قبل محله مثل صاحبه
في أنه لا يأكل قبل الحمل وبأكل
بعد قال عجب تشبيهه فانه يركبه
ويبقى قلالته ويضلي بين الناس
وبنه ولا يأكل منه قال في المدونة
الآن يكون مسكيناً قال قلت قال
عجبه هذا الاستثناء في صحيح
حكايه ورواها أما الاول فلا يهدى
التطوع اذا عطي قبل محله غير
مختص بالفقير وقد صرحوا بأن

الرسول حكمه كركبه في منعه من الاكل فلا وجه لحوازه أكله ان كان مسكيناً الذي ليس له أكل فقط
وأما الثاني فلا تعلق بالمدونة قالت ذلك لم يعلم لولا أن يكتفى ونصها بالبعوث معه الهدى بأكل منه لامن الجزاء والقدية وأوند
المساكين فلا يأكل منه شيئا الآن يكون الرسول مسكيناً فإذن يأكل منه ٨٠ وجهه حذفت ظاهر وأما هدي التطوع فلم يقل
في ذلك وإنما قالت وان بعث بها مع رجل تعطي فيسيل الرسول سيل ملجأ هو لا كان معها ولا يأكل منها الرسول وما ذكرنا من أن هدي
التطوع غير مختص بالفقير صرح به المؤلف في توضيحه تعالى ابن عبد السلام هو لمعند (قوله قال عجي) دليل لما قلناه لأنه دليل البعض
فقط أي الذي هو قوله لا يهدى إلا لمعين والقدية والجزء البذل (قوله والقدية) أي التي قصد بها الهدى وقوله ونذر المسلما كمن

أى غير المعين (قوة الأنا يكون الرسول مسكيناً) حاصل ذلك ما يستفاد من قوله ومجتهد الخ الفيد أن قوله قال غير دليل لما قل من هذا الاحتمال أى دليل لبعضه لا كله أنه هذه الثلاثة لاياً كل منها الرسول بعد المحل كره الأنا يكون الرسول مسكيناً فله ما كل منه بعد المحل ولكن المعنى ليس كذلك للمعنى ان هذه الثلاثة وان كل منها ما كل منها قبل المحل لاياً كل منها قبل المحل ويجزئ مثل ذلك فيما يجوز به الا كل منه مطلقاً والحاصل ان حكم الرسول في الاكل وعدمه محكم به الا فيما اذا عطف الواجب قبل محله فلا ما كل منه لثمة ان يكون عطف بسببه ومثل ذلك من المستثبات الثلاثة اذا عطف قبل المحل على ما ذكرنا في بحثنا فلو كانت بينة على ذلك وأعلم ان ربنا لهم أو وطن نفسه على القرم ان اتهم مجازة الاكل والحاصل ان كل منه لا يمنع فيما بينه وبين الله تعالى حيث لم يكن العطف بينه وأما حسب الظاهر فقد علمته وكل هذا اذا كان الاكل غير مستحق وأما اذا كان مستحقاً يتصوره الاكل فقوله الشارح الأنا يكون الرسول مسكيناً راجع لثلاثة فاذا كان الرسول مسكيناً لا الاكل قبل المحل (قوله وضمن الخ) هذه جملة مستأنفة استأنافاً على جواب لسؤال اقتضته الجملة الاولى لا مقدم انه يمنع الاكل من الهدى على صاحبها وعلى رسوله ابتداء والمالحكم لوقوعه وأى رب الهدى أو رسوله أو أمر واحد منهما انساناً باخشي أو بالاكل (قوله ولو فقيراً باخشي من هدى تطوع) أى أو ما غير هدى التطوع اذا أمر انساناً باخشي فله ضمن به هدى كاملاً اذا أمر غير مستحق وأما ان أمر مستحقاً فلا شيء عليه والحاصل ان رب الهدى اذا أمر في هدى التطوع فله ضمن به مطلقاً سواء أمر مستحقه أم لا وأما ان أمر في غير التطوع فان أمر مستحقاً فلا شيء عليه وان أمر غير مستحق ضمن البذل (قوله بيه هدى كاملاً) أى يصير حكم البذل حكم مبسطة من المنع فان أكل ايضاً من ذلك البذل فاطهر هل ضمن به هدى كاملاً ايضاً لتزكية منزلة البذل منه أم قدراً كله فقط لاندو به في التزكية انه منزلة فقط منزلة الاول (قوله وضعه للبذل في غير صورة) انما (٣٨٥) عبر بذلك فعلاً اعتراض الباطل

من ان العيوب وقال المستف
وضمن غير الرسول ويسقط لفظه
في لان كلام المصنف في رب الهدى
لا في الرسول وحاصل الجواب
ان المراد في غير مسألة الرسول
وغير مسألة الرسول هي مسألة
رب الهدى (قوله فلا ضمان عليه
اذا أمر) أى أو ما أمر مستحقاً لا
وقوله وانما عليه الا تم فقط أى اذا

شأن الأنا يكون الرسول مسكيناً فان ما كل (ص) وضمن في غير الرسول أمر ما أخذ شيئاً
كأن كل من منوع به (ش) أى وضمن رب الهدى أمر واحد منهما ولو فقيراً باخشي من
هدى تطوع عطف قبل محله وأى كل منه بيه هدى كاملاً لان كل منه أبطل اراقه الم
فيه فوجب أصل الهدى له لا ببعضه الا ببعض هدى وضعه للبذل في غير
صورة الرسول وهي الصورة المتعلقة بصاحبه أى في غير موضع يستقل فيه الرسول
بالتعدي وأما موضع يستقل فيه الرسول بالتعدي فلا ضمان على صاحبه وأما الرسول فلا
ضمان عليه اذا أمر وانما عليه الا تم فقط وان كل ضمن قدراً كله فقط وعليه الا تم
ان يكون مستحقاً فلا ضمان ولا انما واطراض هذا المسئلة في شرحنا الكبير (ص)

(٤٩ - خرشي ثاني) أمر غير مستحق وأما اذا أمر مستحقاً فلا ضمان عليه وقوله وان كل ضمن قدراً كله فقط وعليه الا تم الا اذا
كان مستحقاً أى يفرض بين الأمر والاكل فلا ضمان عليه مطلقاً والاكل ضمن اذا كان غير مستحق وأما اذا كان مستحقاً
فلا يضمن وهذا خلاف ما عليه فله قال وأى كل ما عليه ربما * وجب هدى كاملاً لتعليق ومثله اطعام من لا يستحق *
وأمره لا تضمنه يلتحق كأمره ولو لم يستحق بالاختصاص تطوع فاستحق ويغرم الرسول قدراً ما كل * كذا اذا أخذها من محصل
وكان كل ليس أهلاً لظرفها * وان يكن أهلاً فترمة اتفق (قوة الأنا يكون الرسول مستحقاً فلا ضمان ولا تم) فيه نظر
وان قاله مع لانه مخالف لمن البدوة فانها قالت وان بحث بهامع رجل فطبت فبذل الرسول سبيل صاحبها لو كانت معها ولا يأكل
منها الرسول اه فظاهروا الاطلاق وهو القول عليه كما في بعض المحققين (قوله واطراض اطاع) حاصله ان كل مانع من
أكل قبل بلوغه بعدد وقته فقط أو بعد حفظ اذا كل من شأ فله ضمن به هدى كاملاً لا في الندو والمعن لسا كن فهل
هو كذلك أو يضمن قدراً كله وهو العبد واذا أمر به غير باخشي مع مانع منه أو بأى كل منه فاحضاً أو كل وكان المأمور غير مستحق
فان ربه يضمن هدى كاملاً لا في الندو والمعن لسا كن فبني أن يتحقق ضمان قدراً كله فقط لان أمره المذكور أخفى منه
ويجوز أن يعبر فيه القولان الجاربان في كله وأما اذا كان المأمور بالاكل أو بالاحتياط مستحقاً كان مسلماً فقيراً لا يضمنه نفقته
فان كان ذلك من غير هدى التطوع فلا شيء عليه وأما ان كان من هدى التطوع فهل هو كذلك وهو ما عليه القمى وسندون واقفوما
أو يضمن به هدى كاملاً وهو الرضى عندهم وما ذكرنا من أن هدى التطوع الذى عطف قبل محله مخالف لما في مانع من كله
فجاء اذا كان المأمور بالاكل منه أو منها مستحقاً فله ضمن في هدى التطوع ولا يضمن في غير محتاج للفرق بينهما على القول بأن منع
الاكل من هدى التطوع معطل لا على القول بأنه تعلو قدراً شارين عرقه لقولين ولعل الفرقان هدى التطوع متمم في عطفه لحصوله

قبل عمله بخلاف النذر المضمون والقديس التي جعلت هديا والجزاء لان الصطب الحاصل في جميعه ما بعد الحبل وقد جرى خلاف في المنع من الاكل أي علمته من هدى التطوع الذي عطي قبل عمله هل هو قبيح أو للهمة اه والخلاف المذكور كما يجري في المنع من الاكل يجري في أمر المنوع بما كل شيء من أو يأخذ (قوله هل الاندخال) مثل ما قبل الاستنفا في كلام المؤلف النذر المصين الذي لم يصبه لئسا كين وحينئذ فلا يجزى فيه الخلاف بل يلزم في كدهدى وطلب الفرق بينه وبين ما جرى فيه الخلاف ولم يتعرض له أبو الحسن وانما تعرض للفرق بين ما فيه الخلاف على القول بأنه يضمن قدراً كلف فقط وبين المضمون فقال قال أبو عمر ان قيل لم كان عليه في النذر المضمون البدل وفي المصين قدراً كل ولا حصل فيه تعدل على حق السالكين ونظار الحال ان يكون عليه فمماثل لما كل فاجوب انه في المضمون انما يريد ان يطعم المساكين لئلا يهلك من هدى جودهم فلما أكل منه شيئاً كان عليه ان يأتي بطعم مثله من هدى وجب لهم ولا سبيل الى ذلك الا من هدى (٣٨٩) آخر ينصرهم وأما المصين فلما نذر هدياً وأوجب له السالكين فكأنه أو جيل لهم أكل

لم يصبه فلذا كل منه شيئاً كان عليه مثله لانه أراق الدم الذي كان وجب عليه وما عدل من لجهان وجهه فهو قد أتى به ولفاً أجزأ عنه (تنبيه) لو أخذوا وكيفية قدراً مما يتبع الاكل منه وأمر غيرها بالاختصاص ثم رد كل عن ما أخذوا مطبوخ الا ان كان لضمان عليه في شيء من ذلك لانه رد لما ذبح لهم قال ذلك كله عيج (قوله ان الضخم الانف) عليه لا تناسب وحاصل ما في الصباح خلاف ما قاله الشارع لان الذي فيه أن الضخم مقدم الانف والقسم ثم قال والخطم الانف (قوله لا قبله) الفرق بين ما هنا وبين ما سبق من ان العيب بعد التقليد لا يضر ان العيب من الله لا يمنع لاحد فيه وأيضاً لان العيب ينتفع به الفقراء بخلاف المسروق (قوله ووقع التعدي في خالص الخ) أي قوة المطالبة بقبضه وصرفها للسالكين لانه كان تحت يده (قوله ومن قول المؤلف أجزأ عنهم الخ) قبضه متى لقول المؤلف وأجزأ ان ذكروا الله

وهل الاندسا كين عين فقدراً كلفه خلاف (ش) أي وهل ضمان البدل عام في نذر المسالكين المصين وغيره أو هو عام الا في نذر المسالكين المصين فاعلموا بضم منه قدراً كله انهم للممنوع فقط وهو المعقود وهو قول ابن الغاسق في ذلك خلاف وعلى الثاني يضمن مثله ان علم وزنه والاقبته وظاهر قول المؤلف فقدراً كله علم جريان الخلاف المذكور فيما اذا أمر بأخذ فلا يضمن هدياً كاملاً فمما يتفق (ص) وانما يطعم بالخلل كالحميم (ش) الخطم الزمام وفي الصباح وخطم البعير معروف وجميعه خطم ككتاب وكتبه سمي به لانه يقع على خطمه أي أقبه اذا ضخم الانف والجمع مخاطم كسجد ومساجد اه والخلل قال الجوهري اجل بالضم واحيد جلال النواب وجمع الجلال احلة والمعنى ان خطم الهدايا وحالها حكم ذلك حكم لجهنم في المنع والاباحة فانه هدى الذي لا يجوز صاحبه أن يأكل منه لانه لا يجوز له أن يأخذ شيئاً من خطمه ولا من جلالة فان أخذ شيئاً من ذلك وأمر أن يؤخذ من خطمه وألفه كلاً أو بعضاً من قيمته ففقر أو ان لم يتلفه كلاً أو بعضاً رد عليهم فعلموا ان النذر انما لا يضمنه ليس تاماً لان في أعطاه الجسم وبه المتنوع من أكله والامر بأخذ شيء هدياً كلاً بخلاف الخطم والجلل كما عرفت (ص) وان سرق بعد نبحه أجزأ لقيه (ش) يعني ان الهدى الواجب الذي وجب له قص في حج وأعره كبره الصدوقية الا ان نذر مضمون اذا ذبحه صاحبه ثم سرقه انسان فانه يجزئه ولا بدل عليه لانه انما عليه هدى بالغ الكعبه وقيل وقع التعدي في خالص حق المسالكين لان ضل قبل الفرج فلا يجزى ومن قول المؤلف أجزأ عنهم ان الهدى واجب أما النذر المصين وهدى التطوع فلا يدل على صاحبه ولو سرق قبل الفرج ومثل ما سرق من هدى التطوع والنذر المصين ما ضل منهما أو مات فلا يدل على صاحبه فيه وأما الواجب فعليه به (ص) وجعل الولد على غير علمها والا فان لم يكن تركه لشد فكاتطوع (ش) يعني ان الانسان اذا أهدي عنه وقلدها أو أشعرها ثم ولت فانه يزرعه أن يحمل ولدها وجوباً معها الى مكة اذا لا يحمل دون البيت فان لم يجد غيرهما عليه فانه يزرعه على أمه ان كان فيها قوتها ونحوه دون البيت وهو طرد على تبليغه وجهه فعليه هدى به فان لم يكن حمله عليها فجزأ عن ذلك أما الضعفاء أو لوطوف موتهم فانه تركه عندهم يحفظه حتى يشتد فان لم يكن تركه عندهم يحفظه بأن كل في قلا من الارض مثلاً فانه يصير حكمه كهدى التطوع وان كانت من الهدى

بذكر كرم (قوله وجعل الولد على غير) أي ولو بأجرة ان لم يكن سرقه كما يحمل رده له (قوله فان لم يجد غيراً) الواجب الحاصل أن حمله الى مكة من حيث هو واجب وجهه على غير الام ولو بأجرة ان لم يكن سرقه أفضل من حمله عليها (قوله فانه يصير الخ) في كلامه اجفاف كما يدل عليه كلام عجم وتبعه عاب وشأن قوله فكاتطوع أي يعطى قبل عمله فان كان في مستعيب أي آمن غيره في حمله وخطي يمتنع من الناس ولا كل منته كانت أمعن تطوع أو واجب فان أكل منه فعليه به وكذا ان أمر بأخذ شيء منه وان كان في محل غير مستعيب كطريق فانه يملكه هدى كبير ولا يجزئه بقرة يربى في نتاج البنية كما في الخطاب فان لم يكن به ذكاه وتركه اه ولو قال المصنف بعد قوله ثم عليها الا تركه ليشترط ان يمكن والا فكاتطوع لكان أظهر

(قوله فلا يشرب من لبنها) أي يكره حيث لم يضر والامتنع حله بعضهم على الإطلاق وهو ظاهر كلام شارحنا وقيد بعضهم بمنع من أكله وأما غير المنوع من أكله فيجوز شربه وفضل بكسر الشاء وقسمها إلا أنه ان كان جني زاد فهو من باب قتل فقط وان كان جني بقي ففي مضارعه ثلاث لغات: انظر عجم (قوله وان فضل عن ربي فصلها) فان لم يفضل أو أضر منع (قوله فانه يحل به وتصديق به) أي ندبا وقوله لان شربه نوع من العود في الهبة أي هو مكره وأيضا اذا غلب اختيارا (قوله بشربه) أي أحل به وان لم يشربه أو فاته بضرعها (قوله واواحل) أي لأنها ان جعلت للبالغه والحال ان معنى قول المصنف (٣٨٧)

ولا يشرب بأي يكره لا تقتضي أنه ان لم يفضل يكره مع أنه يحرم (قوله ونبت عديم ركه ما لم يخالج) أي ببل يكره كما في النقل وعبارته لا تفيد لاحتقالها الكراهة وخلاف الاول (قوله أي أو طلب به) أي ندبا كما شرحه (قوله أو معقولة) علم من تقرير الشارح ان قوله أو معقولة عطف على مقدس هو مقدس به بقط ما يقال اذا كانت معقولة هي قلقة فكيف يقابل قلقة معقولة وظاهره التفسير وهو معترض بأنها تنصرف قلقة مقدسة الآن بخلاف ضعفها وامتناعها من الصرف فعملها ما وحيد تذكرون للتوسيع للتفسير ونقل نت عن سندان القرآن انحرفت نقاشته أيضا وليد كرهل تقدم وهو الظاهر أو تقتل اعذر فيما يظهر ان امكن عقلها (قوله ويرجعه) أي يرجع ما قلنا ان الأولى التقديم (قوله لان تعمد) أي فلا يجوز سواء وكله صاحبها على ذنبه أم لا بخلاف الاضحية فيصير عن ربهها ولو زبها النائب عن نفسه عمدا مع انابته ربهها دون الهدى فهي تخالف الهدى في هذين الامرين والتفرق في الامر انما ان الاضحية لما كان لها كراهة وجوب تصديقها وانما لما عارض على انظار

الواجب قاله عبد الملك اه وهدى التطوع اذا عطي قبل حمله فانه يكره ويتركه الناس بأكلونه ولا يأكل كل هومنه فان كل منه شيأ أبية وكذلك هذا لا غير مضمون عليه فلو وجد الام عيبا لا يجزئ معه لم يكن له أن يتصرف في ولده لو كان معها في حكم الهدى فلا سند وأما ذبح والهدى قبل التخلي فحسب كونه الاضحية قبل الذبح (ص) ولا يشرب من اللبن وان فضل (ش) يعني أن البنية الهدى اذا قلدها صاحبها وأضرها خرجت عن ملكه وخرجت منافعها أضاف لا يشرب من لبنها وان فضل عن ربي فصلها لكن أن أضر بقاؤه فيها فانه يحل به وتصديق به لان شربه نوع من العود في الهبة فان شرب لبن هديه وحصل الام أو الولد نقص فعلية الارش وان حصل لما ذكره كراهة فعلية البسلة والله أنشأ بقوله (ص) وغرم أن أضر بشربه الام أو الولد موجب فعله (ش) أي من أرض أو بديل كما هو موجب بفتح الجيم والواو في قوله وان فضل واواحل وقوله الام معمول لأضر وموجب فعله معمول غرم أي ما أوجب (ص) ونبت عديم ركه بل لا عند (ش) يعني ان الهدى يتلصص صاحبها علم ركه به اذا كان لا عدله ولا يحل عليها زاده ولا شيأ تبعها وأما مع العذر فانه يجوز أن يكرهها ولو نلت في هذا الحالة فانه لا شيء عليه وقوله (فلا يلزم النزول) مفرغ على مفهومه بل لا عند كيدل عليه قوله (بعد الراحة) والمراد بالعدا الاضطرار كما يفيد كلامه فت فانه قال فان اضطرور كس فلا يلزم النزول بعد الراحة أي أو يطلب به كما يفيد كلام الجلاب وفسر التمسى الاضطرار بان لا يجد ما يكره به أو لا يجد ما يكره به اه واذكرها التصرع عند تولفت ضنها وأما اذا ركبها العذر وتلفت فهل يضمنها ما لا يرى فت ما يفيد انه لا يضمن الا اذا حصل منه تعد عليها واذن لا بعد الراحة فلا يكرهها نائبا الا اذا اضطر كالاول (ص) وغرمها قلقة ومعقولة (ش) أي يحسب له أن يضر بدنه قلقة على قوائها الاربع مقدسة أو معقولة البسلة السري أي ينفى ذراعتها اليسرى الى عضدها (ص) وأجر أن ذبح غيره عنه مقلدا (ش) يعني ان الهدى المقلدا أو المشرك اذا غرمه شخص عن صاحبه فلم يجزئته اذا كان الذي غرمه مسلما لا كافرا لأنه ليس من أهل القرب وعلى صاحبه بنية وقوله أجزأه على انه في الواجب كآله البساطي وردت عليه في غير موضعه وقوله عنه متعلق بأجزأه وكلنا الا في تقديره فيقول وأجزأه ان غرمه غيره مقلدا أو مشعرا ولو بغرمه ذبحه قوله (ولو نوى عن نفسه) أي ولو نوى التائب عن نفسه فانه يجوز عن ربه (ان غلب التائب) لا نوى القرية لان تعمد فلا يجوز عن ربه واحدهما على المشهور ووضعت قيمته له (ص) ولا يشترك في هدى (ش) أي لا يجوز الاشتراك في الهدى لاقية غنمه ولا في أجره ولو كان نطوا أو لا حارب والاحباب وسواهم مثل الهدى في ذلك الجزاء والفسدية فلا قال في دم لكان أشمل فهو مخالف للاضحية من أنه يشترك فيها في الاجر

شعبه لا اسلام طلب فيها الاستنابة حيث لم يذبح ولم يجز مع عدها والهدى على المنع مهيدين أكله اما مطلقا أو في بعض الحالات فكان كل أحد كائنه مخالفا بذكره لا يسهل للفقراء فلهذا أجزأه غير بغرمه والفرق في الامر الاول منه ان الضحية لما انتفرت لا قلقة أجزأت عن ربه جامع نية التائب عمدا عن نفسه لان نيته خلاف نية التائب والهدى لما يقتل لانه لا يجوز عن ربه ان تعمد الشبيبة عن نفسه (قوله أي لا يجوز الاشتراك في الهدى) أي يحرم

(قوله بمران غلذ) أي وبه تطوعا لان السبل نابعن الواجب الموحود أيضا (قوله وتصرف في الآخر الخ) فلا مفهوم لقول المصنف بيع واحد وانما قال يبيع وان كان لا مفهوم له لانه أقوى في الدلالة على جواز التصرف بأى وجه بخلاف الاكل انما الهدى يؤكل منه في بعض الحالات (قوله كالطائر) هو طائر وتأمل قوله على الماهية (فصل المصير) (قوله وأوجب) يحتمل أن يكون انما مفهوم معطوف على عدو ويحتمل أن يكون فعلا فهو معطوف على منعه والحس يستلزم المنع غالبا فيجب بالمنع والاول أحسن (قوله لاحق) أي بل ظاهرا فان حس في حق من دين أو قصاص فلا يتصل اذا عذرته اذا كان بقدر على أدائه وان كان لا يقدر على أدائه فحكم المحروس ظاهرا وما يأتي في حق من يحس بحق كره المصنف فمن يحس بحق عن الوقوف وأما من يحس بحق عنه وعن الاقضية فقط فليس في كلامه الا في ما يفيد أنه لا يتصل أصلا كما يفيد كلامه من اهل بعثي في كون الحس ظاهرا في ظاهر الحال وان لم يكن ظاهرا في نفس الامر وهو ظاهر ما لا يرشدنا ويعتبر كونه ظاهرا في نفس الامر وهو ما يحتج به عبد السلام ذكر ذلك الشارح وقال القاني والمتقولان الصعبة بالحق وغيره في نفس الامر (قوله هي أو عزة) الباء للابتنه أى حالة كونه أى المحرم لتبنايهم أو عزة أو احتمال أن تكون (٣٨٨) الباجني عن أى عن اكل حج أو عزة يزيد قول الرضى اذا أمكن ضاه

الحرف على معناه فلاولى أن يبقى على حاله بل هو الواجب ولما كان المحصر مطلقا لثلاثة أقسام عن البيت وعرة فقط وعن البيت فقط وعن عرة فقط بدأ بالاول والمحس المتعلق بالعمرة يكون عن البيت أو السبي (قوله من الكفار) انما قال من الكفار لاجل قوة أو فتنة ولو كان المراد بالعدو مطلقا لما منع ما لا يحتاج لقوله أو فتنة لفسوخه في مطلق المانع والرجح اذا عذر على أحجاب السفن لا يكون تعذره كسائر العدو بل هو مثل المرض لانهم يقصدون على ان يخرج الى البر فيضون عليهم (قوله مثلا) أى أو عن الوقوف ثم ان في الكلام شيئا وذلك لان الموضوعاته حصر فيها معا (قوله فانه ان

بالشروط الا تنفيق بابها والفرقان الهندى خرج عن مذهب ولم يبق فيه تصرف حتى في الاشتراك بالاجر بخلاف الضحية (ص) وان وجد بعد عذر من غير ان قلد وقبل نصره فخر ان قلدا والاي بيع واحد (ش) يعنى ان الانسان اذا ضل أو سرق هذه الواجب أو جزاء الصيد فأنه وبشر البديل ثم وجد منه فله يجب عليه عذر ان كان مقلدا لانه تعين بالتقليد ولا يرد في ما له فلا وجد قبل أن يصير من كلفه فلين وجب عليه نصرهما لانهم متعينا بالتقليد وان كانا غير مقلدين أو كان أحدهما مقلدا والآخر غير مقلد فله ياتيه نصر واحد منهما في الاولى وبشر الغير مقلد في الثانية وتصرف في الآخر يبيع أو غيره والاشعار بالتقليد ولما انتهى الكلام على ما أراد من مسائل الحج والصوم شرع في الكلام على موانعهما ولما كان المانع كالطائر على الماهية والاصل عدمه حسن الفصل يشهرون أفعال الحج وما يترتب عليها

فصل وانبتعه عدوا وقتة أو جس لاحق يجر أو عزة فله التحلل ان لم يعلمه وأيس من زواله قبل فسخه ولا دم (ش) يعنى ان الانسان اذا أحرم يجر أو عزة فقصير عن مواضع التسلك التي أحرم به بعد من الكفار أو فتنة بين المسلمين كفتنة ابن الزبير وأطاحيان منع من الوصول الى البيت مثلاً أو منع بحبس ظاهرا ويأتى مفهومه فانه أن يتصل بالنية على المشهور بما هو محرم به حيث سكن بشرطين وهما البقاء لقبال ان كان على بعد ويكره ان ياربى مكة أو دخلها كما يأتى الاول من الشرطين أن لا يعلم بالمنع أن طرأ العدو أو سبق ولم يعلمه أو علمه وظن عدمه ومنه والثاني ان يعلم أن المنع لا يزول الا بعد فوات الحج

يصل) بل هو في حقه أفضل من القاعلى احرامه قاربى مكة أو دخلها أم لا دخلت أشهر الحج أم لا كما هو ظاهر وكان اطلاقهم كذا قال حج ومحل كونه التحلل اذا كان العذر قائما أو ما تراه حتى زواله بل على البيت وظهر كلام المؤلف جواز تحلل المحصر بعد افساد احرامه لكن يجب على هذا القضاء وهدى الفساد ولا هدى على العصر (قوله وبكر الخ) فسه نظران هذا في المحصر عن الوقوف فقط لا عنهما معا (قوله أن لا يعلم بالمنع) شامل بصورة التسلك وانتقل إلى هنا فله التحلل عندئذ انما قالان الشك في المانع لقول طاب ان عرفة تعهده فمترك الاحرام ابتداء كافي كلام الحطاب والناسب أن يرجع الضمير للعدو أى أن لا يعلم بالعدو فان علمه فليس له التحلل الآن ينظر أن لا يتبعه فتمنع فله التحلل والمفهوم اذا كان نفسه تفصيل لا يتعرض به قال بعض ولكن الأولى عوده على المنع لانه أعم لانه يشمل العدو والفتنة والحس لاحق ولا رد صورة الشك لانه يعلم حكمه لان الأصل في الاحكام التيقن أى أو ما لم يمتنه كالظن (قوله أن لا يعلم أو يظن) لان شك (قوله أن المنع لا يزول الا بعد فوات الحج) هذا يدل على أن قول المصنف قبل فوته متعلق بقوله زواله أى أن الزوال قبل زمن القوات ما يس من مذهبهم جعله متعلقا بالتحلل أى التحلل قبل فوته وأما بعد فوته فيحصل تحلل القوات بفعل عزة وعليه الهدى والقضاء لا يتصل الاحصار لان تحلل الاحصار بالنية ولا يجب فيه ما لم يكن معه هدى فيغير ولا ضاعف بعضهم جعله متعلقا بأيس فقيه اشار إلى أنه يتصل اذا أيس من زوال العدو قبل فوات الحج ولو بقي من الوقت

ما لو زال العبد ولدرك فيه الحج وهو ظاهر قال المدر والاحسن تعلقه بشوقه فله التصل قبل فواته ليكون رداعلى قول اشبه لا يتصل
 الا بعد القوات (قوله وتبين احرامه الخ) هذا الشرط يؤخذ من قول المنصف وأيس من زواله كما هو ظاهر (قوله وتأوله ابن القاسم
 على المحصر بمرض) أى فان حصل لمنع سبب المرض لان احصر الى ابقى فى المرض وحصر فى العدو (قوله انما كان بعضهم ساقه
 تلوها) فيه شئ من وجهين الاول ان هذا على غير ساقهم لانه نعم ان الرنا المحصر بمرض الثاني انه رتب استسباا الهدى على
 الاحصار وتعلق الحكم عشتى يؤذن بعلقه ما اخذ فكيف يأتى هذا القول مع ذلك القاعدة مخصوصا وقد قال فى استيسر أى متيسر
 قدل على أنه غير معين (قوله والمحصر بعدو يتحقق الخ) قد يقال الخلق فى كل شئ (٣٨٩) بحسبه (قوله بضره وحلقه) فى شرح عب
 مثل حصره عن البيت وغرفة

الذى كلامه فيه منافى للتصل بضر
 هذه وحلقه من حصره عن أحدهما
 فقط وكان حصره مكان بعدد يتصل
 بضره وحلقه كما يفيد الخطاب
 فيستثنى هذا بما يأتى اه ويحصل
 هذا لوقاه اعلم على أنه يمكن وقف
 بعرفة بالفعل وساقى لثلاث ثمة
 (قوله ان كان ساقه عن شئ مضى)
 أى بدليل قوله ولادم وبعد ذلك
 فان كان غير مضى فلا ضمان
 وحكمه فى الأكل حكم ما بلغ
 محله لا ما عبط من هدى التطوع
 قبل محله وان كان مضى جازى
 على حكم المضى فان قلنا يسط
 عنه القرض اجزا والأقلا يسط
 الهدى (قوله أو آخر الخلائق) أى
 أو بمحل وأخر الخلائق إلى أن يرجع
 الى بلد كذا قال سنن قتادة أن
 الرجوع الى بلد فى تأخر الخلائق وأما
 تأخر التصل فليس له غاية معينة
 واتم الميراد آخره لكن لا يدخل
 أشهر الحج بدليل قول المنصف
 ولا يتصل ان دخل وقته (قوله طريق
 مخفية) أى على نفسه أو طاه
 الكيم كاليسر مع عدو شكك
 ولم يسنوا بالمراد بالخوف هل هو

وكان احرامه فى وقت يدرك فيه الحج لولا المحصر أما ان حصره بعد ما أحرم وكان لا يمكن
 الحج وان لم يكن حصرا لم يتصل ويسبق على احرامه الى قابل حتى يحج لان العدو ليس الذى
 منع من الحج ولا هدى على من يتصل المحصر لان المحصر لا هدى عليه عندنا خلافا للأئمة
 الثلاثة وبعبارة أخرى ولادلهما فان من الحج بمحصر العدو على المشهور وأوجبه أشبه
 لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى وتأوله ابن القاسم على المحصر بمرض ورده
 التمسى بأن الآية نزلت فى الحديبية وكان حصرا بعدو وقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى
 يكون من عدو اه وأجاب التونسي وابن تيمية لأن التمسى بأن الهدى فى الآية لا يمكن
 لأجل المحصر انما كان بعضهم ساقه تطوعا فأمره باليجه واستضعف قول أشبه بقوله
 تعالى ولا تخلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله والمحصر بعدو يخلق أى كان (ص) بضره
 وحلقه (ش) هذا متعلق بقوله فله التصل لكن ظاهره ان التصل لا يحصل الا بخلق
 رأسه بضره هدى ان كان معه ساقه عن شئ مضى أو تطوع حيث كان ان لم يتيسر له إرساله
 لمكة وليس كذلك والمشهور أنه يمكن فى التصل ينسب وصير حسنا بل خلق من منته وليس
 بشرط وكذا ظهر الهدى ليس بشرط ولو على قول أشبه القائل بوجوب الهدى على المحصر
 فأولى على المشهور بعدم وجوبه طاه ولا خلاف أنه لو خلق أو بضره لم يقصد به التصل لا يتصل
 (ص) ولادم ان آخره (ش) الضمير يرجع الى المحصر والهدى أن المحصر الذى يجوز له أن
 يتصل اذا آخر التصل أو آخر الخلائق الى أن يرجع الى بلده فله ان يلبسه دم سبب ذلك لان الخلائق
 لما يقع فى زمته وسكانه لكن تسكابل لمحلا (ص) ولا يلبسه طريق مخفية (ش) يعنى ان العدو
 اذا احصر الحاج ومنعه من تمام التمسى فليس عليه أن يسلك طريقا مخفيا لئلا يسلك فيه بالحرم
 والاتصال وهو محصور حيث كان فوجد طريقا مأمونة فله يسلكها ولو كانت أبعدا كان
 يدرك الحج قوة ولا يلبسه أى لا يجب عليه وما وراءه عن شئ آخر وينبى الحرمة لقوله تعالى ولا
 تقربوا بآياتكم الى التهلكة وقوله ولا يلبسه الخ هو فى المحصر مطلقا لا فى المحصر عن الوقوف والبيت
 فقط وقوله ولا يلبسه الخ أى وهو يدرك الحج من اقل الا لا يلبسه اتفاقا والقياس مخوفة بالاول
 لان الطريق ليست مخفية وانما الخفيف طالعها والحاصل أن الشئ الذى يخفى من نظره يقال
 فيه مخفى فى الشيء يحصل فيه الخوف يقال فيه مخوف فيقال برح مخفى وطريق مخوف (ص)
 وكره ابقا احرامه ان تارب بمكة أو دخلها (ش) هذا فى من يتصل بفعل عمره ومن يمكن من
 البيت وقامه الحج بأمر من الامور غير الجس ظلم الى ان من يتصل بفعل عمره اذا دخل مكة أو

التحق أو التلن مطلقا وهو الظاهر وأوجبته (قوله فاه يسلكها) اذا لم تنظم مشقته أو الا يلبسه أيضا (قوله ولا الا لا يلبسه اتفاقا) ظاهره
 أن مسئلة المنصف فيها خلاف (قوله والقياس مخوفة) أى حيث نشق فقهه مخفية فيجازى في الاستعداد والإصل مخيف لخال فيه ما من اسناد
 ما لا حال للمعل (قوله وكره ابقا احرامه) أى مقابل أى وأما ما يوجب دخول مكة وفعل البرة فامر لازم فلا يتصل الا بقتل جرة وهو
 انما يكون بالطواف والسعي حج (قوله وقامه الحج بأمر الخ) أى الوقوف (قوله غير الجس ظلم) أقول هذه الصادرة التى ذكرها الشارح
 عبارة حج واتفق كلامه أولا وأخر على أن المحصور عن الوقوف حسب ظلم لا يتصل بالبيت ولو تمكن من البيت (قوله أى ان من
 يتصل) أى ان من يطلب منه التصل بفعل عمره (قوله اذا دخل مكة) شرطية وانما شرطه فيتمعلقة بقوله بكره وليس ظاهرا فله يتصل

(قوله كالحصر الذي لم يقته الحج) أي بان أدرك الوقوف فيه ان هذا حجه ثم ولا يتم الا بالاختصاص كبقوله المصنف (قوله أو فاته بحسبه ظلماً) أي أو فاته الوقوف بحسبه ظلماً أي فاته يتصل بالنية في أي موضع كان قارب مكة ودخلها لا (قوله أو لم يتمكن من البيت) أي ولان الوقوف هنا صحيح صريح في أنه يتصل بالنية قارب مكة أم لا حاصل ما في محضى نت أن قول المؤلف وكما بقا حرامه ان قارب مكة أو دخلها إنما يكون فاته الحج مخطأ عدداً وعرضاً وبحسب يحق ولا يتأتى فمن حصر بعدد ولا بفتنة ولا بحسب ظلمه وان الثلاثة الاول بكره لهم الباقى الاحرام ان قارب مكة أو دخلها فيحصل بفعل عمرة وأما اذا لم يقارب ومكة ولم يدخلها فان لهم ان يتقوا على الاحرام الى قابل وأما الحصر اذا زال المانع وعكس من البيت أو لم يصبر عن البيت لم يحصل الا بفعل عمرة وان يقرب وان بعد تحلل بلا فعل عمرة وعزاً هذا التفصيل التقنى ويظهر من محضى نت أن الفتنة من العدو ومنها المحبوس ظلماً (أقول) اذا علمت ذلك تعلم أن ما قلناه عجم من ان المحبوس ظلماً ان فاته الوقوف وتمكن من البيت فاته يتصل بالنية ولا يتصل بغيره من العمرة بخلاف غير من العدو والفتنة يتحلل بفعل عمرة (٣٩٠) غير مناسب لانه يقال أي غرق وساقى حاصل ما ذكره عجم نذكره عند قول المؤلف وان حصر عن الافاضة

قارب مكة بركه البقاء على احرامه للعام القابل لانه لا يأمن أن يدخل على نفسه فسداً من حاجته الى النساء أو يصيب سداً فكان احرامه أولى وأسلم وأما من يتصل بلا فعل عمرة كالحصر الذي لم يقته الحج أو فاته بحسبه ظلماً أو لم يتمكن من البيت فليس حكه كذلك وتقدم أن التحلل في حقه أفضل سواء قارب مكة أم لا وان غداً كراود دخلها وان كان أخرى لثلاثين يومهم فحرم ابقائه على احرامه ان دخل (ص) ولا يتصل ان دخل وقته (ش) يعني انه اذا ارتكب المكروه ببقائه على احرامه ولم يتصل منه قبل اسقتر مقيماً عليه الى ان يدخل وقت الحج من العام القابل فاته لا يجوز له حينئذ ان يتصل بغيره ما بقي وبعبارة أخرى أي ولا يتصل من فاته الحج بأي مقوف غير المحبس ظلماً فهو لم يتصل بفعل عمرة وهو المتمكن من البيت الذي فاته الحج يصبر المحبس ظلماً أما من يتصل بالنية نظراً مما مر انه التحلل في أي وقت كان كالفى فاته الحج بالمحبس ظلماً وقوله ان دخل وقته أي من العام القابل (ص) والافاضة ما مضى وهو متمتع (ش) أي وان أرمح به بعد دخول أشهر الحج وتحلل بفعل عمرة فقصه ثلاثة أقوال لابن القاسم في المدونة فقبل عصى تحله أي يصح وقيل لا يصح وقيل عصى تحله وهو متمتع فقبل دم المتعة بقطعه ولم يختلف قوله فيها ثلاثاً اثنان أو محلها كما مر فحين أرمح بالحي في العام الثاني بعد التحلل بفعل عمرة في أشهره والافاضة يتمتع قطعاً ووجه في توضحه الاول بقوله منه على أن الدوام ليس كالنشاء ولا يكون متمتعاً وهو الاقرب لان المتمتع من تمتع بالعمرة الى الحج وهذا منع من حج الى حج ووجه الثاني بناء على أن الدوام كالنشاء لول معنى قول التوضيح لان المتمتع الحان العمرة هنالست بمرتبقة اذ من أركلتها الاحرام وهو مفقودها لان الراد أنه لم يحصل منه التحلل بالعمرة لان احرامه بالحج غير منعقد (ص) ولا يسقط عنه القرض (ش) يعني ان من أحصر عن الحج أو بالعمرة بعد الاحرام عازراً فربما يتوهم ان يتوهم من حلال أو عمرة لا تسقط عنه عمرة التحريم بل في صرح شرب ولا يتصل

محرماً وألفظ المدونة قد علمت ولا بد ذكره في شرحه فقال أي بركه فيما يظهر (قوله أما من يتصل بالنية) الاسلام حاصل كلام الشارح في ذلك ان التحلل بالنية من حصر عنهما معا وعن الوقوف فقط ولكن بحسب ظلماً فيتحلل بالنية ولا يؤمر بفعل عمرة لكن بخلافه كلام الشارح في بيان ان المتمتع بغيره بأي وجه كان ولو بالمحبس ظلماً فاته يتصل بفعل عمرة وهو الحق (قوله ولا يختلف قوله فيما تلاها) أي وأما ما لا يفقد اختلاف قوله فيما تلاها في مواضع من (قوله ان الدوام ليس كالنشاء) أي ان الدوام الاحرام لم يحصل أشهر الحج ليس كأنشاء بعد دخول أشهر الحج ومن أنشاء بعد أشهر الحج لا يجوز له التحلل بفعل عمرة (قوله اذ من أركلتها الاحرام) وهو مفقودها بخلافه عجم ان من أركلتها انتباهي مفقودها اه أقول كيف يتصل عدم النية مع أنه ينوي قطعاً التحلل من احرامه بالحج بفعل عمرته وان عزمه وان قطعاً لم لا لم لا المصنف فيما بان ان يفعل عمرة بلا احرام قال شارحنا وغيره أي بلا احرام بالمعنى السابق والافاضة من النية وقال عجم بلا احرام بالمعنى السابق فلا يتأتى أنه لا بد من نية التحلل بها واعلم انه تقدم أن العقد ان الاحرام منعقد بالنية فوجهه ان يقال ان هذا الكلام مبيى على أن الاحرام لا ينعقد الا بالنية مع القول أو الفعل المتعني به

(قوله من حجة الاسلام أو من نذر مضمون) أي وأما النطوع من حج أو عمره فلا قضاء على من صدفيه ومثله المنذور للمع من حج أو عمره لغوات وقته (قوله وهم لا يقولون به) حكى المازري عن أبي بكر التتاليان (٣٩١) القرينة سقط وان هذا قبل الاحرام وحكامه

القاضي عن ابن القرملي وأبو بكر التتالي هو تليذان شعبان فيه مصر في وقته (قوله إلا أنه في هاتين لم يتصل) هذا يظهر في الذي يتصل به فعل عزمه يأتي في الذي يتصل بالنية (قوله نفسه ثم) معنى تمامه آمن من الفوات لأن ما بقي عليه لا يتقدم زمنه وجبته فلا يشك على قوله ثم قوله بعد ولا يتصل إلا بالاقاضة ويسقط عنه الفرض في هذه كذا كرم المواق (قوله أو حبس بصق) أي في نفس الامر لا والحاصل أن المنقول أن العبرة بالحق وغيره بما في نفس الامر وهو ما يجنبه ابن عبد السلام خلافاً لما روي ابن رشد أن المعبر في كون الحبس ظاهراً في ظاهر الحال وإن لم يكن ظاهراً في نفس الامر (قوله وهو مراده بالاقاضة) أي فسيما فاضلة لكون طواف الاقاضة يأتي بعده ويترتب عليه أو أن المعنى وإن حصر عن مبدأ الاقاضة (قوله أو أدفعه في الحرم) أي أرفعه على العزم (قوله خلافاً لأن الخطاب) التاقل بأنه إذا أنشأ الحج أو أدفد الحج لا بد من تحججه بالاحرام (قوله أو خطا عند) صورته ما أنه إن عجز السلام أنهم علواً أول الشهر ثم نسوا أو ففروا الثامن (قوله وقد ذكر الخطاب الخلاف في هذا) قال في العتبة عن ابن القاسم أن أتى عرفة بعد التغير فليجبع إلى مكة ويلوط ويسبي ويصبر وينوي بها عزمة وهل يتقلب عزمة من أول الاحرام أو من وقت ينوي فعل

الاحرام ولا الفرض المتعلق بنتمه من حجة الاسلام اذ لم يأت به أو نذر مضمون عند الاثثة الاربعة خلافاً للعلامة وأبي مصعب وابن جنيون فلو الاثثة فصل مقدور من بل وسعه واعترض بلزوم الاسقاط قبل الاحرام وهم لا يقولون به إلى آخر ما في الشارح وقوله واعترض الخ قد يفرق بأن المشقة التي تحصل بعد الاحرام أعظم من المشقة التي تحصل قبله أي أيها مظنة ذلك فيسقط بها الفرض دونها (ص) ولم يشهد بوطاعاً لم ينو البقاء (ش) يعني أنه إذا أحصر وقتنا بجوزة أن يتصل فتنارة نوى البقاء على احرامه إلى العالم القابل وتارة لم ينو ذلك فان نوى البقاء ثم أنه أصاب التساقط أو قد حصره بزمه اتعاهه و بزمه فصاره على الفور كما هو وان لم ينو البقاء على احرامه إلى العالم القابل بأن نوى التخلل من احرامه أو لم ينو شأ إلا أنه في هاتين لم يتصل حتى أصاب التساقط فله لا يكون حكمه حكم من أفسده ولا قضاء عليه هكذا جله نت ولكن التخلل أن من لانية لم يكن نوى البقاء له حصره والاصل ايقامه كان على ما كان فلو قال المؤلفان نوى عدم البقاء كان مطابقاً لهذا ولما أنهى الكلام على من أحصر عن جميع أماكن التسليم من البيت وعرفة شرع في القسم الثاني وهو المحصر عن البيت فقط فقال (ص) وان وقف وحصر عن البيت فحبه ثم ولا يتصل إلا بالاقاضة وعليه لاري وميت مني وعرفة هدى كسيان الجيع (ش) يعني أن من وقف بعرفة وعكس منها إلى غرب الشمس وحصر بعد أو مرض عن البيت فان حجه ثم أي أدركه لكن يشوق كمال حله على طواف الاقاضة فينبغي محرم أو لا فاهم سنن بزمه هدى واحد تركه لاري وميت لباري مني وعرفة هدى كذا في جميع ذلك حتى ذهب أي أنهم في فاه بزمه هدى واحد ولا مفهوم التيسار بل التبرك كذلك عند ابن القاسم مع الامم عند أشهب تعدد عليه الهدي وهو المفهوم من كلام المؤلف هنا وفي مناسكه ووضوحه ثم لا ينبغي أن الهدى في المزدلفة إنما يكون بترك نزوله بها قدر ما يحيط الرجال لا بترك ميته بها وقوله ومزدلفة أي وتزول مزدلفة فزدلفة يتحمل عطفه على ميته فتقدر مضافاً ويحتمل أن يكون الموطوف بالواو على ميته مقدراً وتزول ولم يرد كرم هذا أخيراً لخلق البلد والحصر لانه قد يفعل ذلك قبل ما ذكر وظاهر قوله عن البيت أنه لم يمنع عن غيره وقوله وعليه لاري الخ يدل على أنه منع من ذلك فلو قال وحصر عما بعده لا فاعلم منع من ذلك فالجواب أن مراده بقوله وحصر عن البيت سواء حصر عاقبه بما بعد الوقوف أو لا وقوله وعليه لاري الخ حيث منع من ذلك ولما أنهى الكلام على ثلثي أقسام المحصر شرع في الثالث وهو المحصر عن عرفة فقال (ص) وان حصر عن الاقاضة أو فوات الوقوف بغير كرم أو خطاء دأ وحبس بحق لم يتصل الا بفعل عزمه الاحرام ولا يتكفي قدومه (ش) يعني أن من تمكن من البيت ثم حصر عيسى من الامور الثلاثة عن الوقوف بعرفة وهو مراده بالاقاضة لم يتصل الا بفعل عزمه لا يتجبد احراماً ولو أنشأ الحج أو أدفد في الحرم اجاباً قاله ابن عرفة خلافاً لابن الخطاب وكذا لا يتصل الا بشغل عزمه فانه الوقوف بعرفة عزم أو خطاء عدول جميع أهل الموسم بعامة أو شغل لاله لغيره بعامة أو حبس بحق ولا يتكفي طواف القدوم السبي بعده قبل الفوات عن طواف ويسبي نوى مما يتصل بعد الفوات ولعل هذا مبني على القول بأن احرامه لا يتقلب عزمة من أصله بل من وقت ينوي فعل العزمة وقد كرم الخلاف في هذا ومفهوم قوله بحق أنه لو حبس ظلمه أنه يحل بالنية في أي موضع

المرحمة تختلف فيه اه فقد ذكر الخلاف وأن محله حيث نوى العزم ذكر الخطاب عن سند قبله الخلاف وليس بين أن محله حيث نوى العزمة اه (قوله ومفهوم قوله بحق الخ) لا ينبغي أن هذا يعارض قوة ولا ثم حصر عيسى من الامور الثلاثة التي من عليها الحبس

ظلم الآن عجب بعد أن قال ما قاله الشارح قال ما منه وبشكل عليه قولهم أن من فاته الحج وهو متأكد من البيت أنما يتصل بفعل عمرة وهذا متأكد من البيت وقد فاته الحج فيخص قولهم بغيره فإنه متأكد بأن أن من فاته الوقوف والاقامة بعد أو حبس ظلماً يتصل بالنية ومن فاته الوقوف فقط ظلماً يتصل بالنية أيضاً وهذا لا يستغنى عن قول المؤلف أو لا وجب ما لا يجزئ كما هو عليه كلام الشارح فتأمل وحاصله أن كل من فاته الحج وعكس من البيت يتصل بفعل عمرة لا من فاته الحج بل جلس ظلماً فاته يتصل بما يتصل به المحصر عن البيت والوقوف واعلم أن ذكر هنا ما حاصله أن المحصر على قسمين الأول أن يكون محصر قبل دخول مكة وقبضه موثلاً لأنه تاريخ محصر محمل بعيد من مكة فهذا محمل مكانه بغير الهدى والخلق كذا كرم المؤلف أو بالنية على المشهور وكذا كرم الشامل وسواء محصر عن البيت والوقوف معاً وعن أحدهما وتأريه يكون محمل قرى بينهما فإن محصر عن البيت فقط أو عنه وعن عرفة وحل مكانه أيضاً لا يتقدم وإن محصر به عن عرفة فقط فظاهر المدونة أنه محمل مكانه أيضاً لا يتقدم ولكن ذكر التلخيص أنه لا يحصل إلا بفعل عمرة كما إذا حصر وهو عكة القسم الثاني أن يكون المحصر بعد ما خرج منها ولا يتخلوا ما أن محصر عن الوقوف خاصة فهذا محمل بفعل عمرة عند التلخيص وغيره ولا يجري فيه الخلاف فمن حصر محمل قرى ببطل دخول مكة وأما أن يحصر عن البيت خاصة بأن لا يمكن طواف قبل خروجه بمحصر عنه أو عنه وعن عرفة فهل يصل مكانه بغير الهدى والخلق أو بالنية على ما تقدم هذا ما ذكره الخطيب عن التلخيص على وجه يقتضي اعتماداً فتقول المؤلف بغيره وحلقه يجرى فمن حصر مكان (٣٩٢) بعين مكه قبل دخولها مطلقاً ومن حصر مكان قريب منها قبل

دخولها بأضلع البيت والوقوف معاً وعن البيت فقط وأما أن حصر به عن عرفة فقط فهل يتصل بما تقدم وهو ظاهر المدونة أو بفعل عمرة وهو ما ذكره التلخيص ودرج عليه المؤلف وأما أن حصر بعد ما خرج من مكة فاته يتصل بما تقدم من حصر عن البيت وحده أو مع الوقوف وأما أن حصر عن عرفة فقط فاته يتصل بفعل عمرة عند التلخيص وغيره كما قدمناه وعلى هذا نقول من قال أن قول المؤلف أول الفصل وإن منعه عدو إلى قوله بغيره وحلقه فمن أحصر

قوله لا إجماع على إجماع السابق والافلاحي من التلخيص أنه نية التلصل وقوله لم يصل إلا بفعل عمرة تأني شاع التلصل أنه ينبغي على إجماعه فيجوز له ولا مدخل ما لم يدخل مكة فإن لم يصل في الهدى قولان فإن الأولى للزلف تأخير قوله وكما أنما إجماعه أن يدخل مكة أو قاربها الخ إلى هذا لا تعلق له بالمحصر مادام محصر وانما هو فمن فاته الوقوف وعكس من البيت وقد تقدم منها محاولة التلصل في تقريره (ص) وجب عليه معه أن لم يصف عليه (ش) فاعل حبس المريض كافي للمدونة بأن ينقص من المرض فيحصره به إذ بلغ محله فإن خاف عليه لطول زمان مرضه فاته يبقيه إلى مكة أن أمكن لغيره فإن لم يجد من يرسله معه ذكاه أي موضع كان وما غير المرض فيحبس به به أن أمكن أي ولو لم يصف عليه إذا حبسه فإن لم يمكن إرساله فصر في أي موضع (ص) ولم يجز عن فوات (ش) يعني أن المحصور إذا كان عنده هدى تطوع قلده وأشعره قبل فوات الحج فاته لا يجوز به عن دم القوات سواء بعث به إلى مكة أو تركه حتى أخذته بعصته لأن الهدى بالتقليد والأشعار وجب لغير القوات فلا يجرى عنه بل يلزمه هدى القوات مع حجة القضاة فإن غلبت تقدم وإن أريد خوف فوات أو حبس أجزاء الطوع لغيره فظاهره ولو قلده وأشعره قبل الإرداف وهو ظاهر كلام الشارح هناك وهو

مخالف

عن البيت وعن عرفة غير ظاهر لما علمت من أنه يجرى فمن حصر عن أحدهما فيما إذا كان المحصر مكاناً بعيداً تماماً أو مكاناً قريباً من حصر عن الاقامة أو عنها وعن عرفة وكذا من حصر عن الوقوف فقط على ظاهر المدونة وذكر التلخيص في هذا أنه أنما يصل بفعل عمرة وكل هذا فمن حصر قبل دخول مكة وأما من حصر بعد ما دخلها أو قاربها فاته يتصل بالنية أو بالآخر والحل أحدهما لا ينعى. ذكرناه لأن الفائدة لا تتم إلا بالإطلاع عليه (قوله أي إجماع السابق) أي المصالح بقول أو الفعل التعلق به (قوله وإن أتى على إجماعه) أي مع الكراهة (قوله وقيل ما لم يدخل مكة) أي يبقى على إجماعه ما لم يدخل مكة فماذا دخلها لا يبقى على إجماعه فإن لم يصل في الهدى قولان (قوله إذا تعلق به بالمحصر) أي المحصر عن البيت والوقوف (قوله فاعل حبس المريض) أي من في حكمه كمن حبس بحق كذا في عيب وانظر ما وجه كون الحبس بحق كالمرض أو قول وعلى قبسه التلصا بعد ذلك (قوله وما غير المرض) شال للمحصور بعد من التكفار أو قنعة أو حبس ظلماً وقال عجب فالتلصا يتصل على هذا أنه ما أن يمكن إرساله أو لا وفي كل ما أن يخاف عليه أم لا فإن خيف عليه وأمكنه إرساله مطلقاً أي سواء كان المحصر مرضاً أو غيره وإن شيف عليه ولم يمكن إرساله فإنه يذبح أو يضر بأي محل وإن لم يصف عليه فهدى المريض ويحصر معه ولو أمكن إرساله وهدى غير المريض يذبحه أو يضره بحاله إن لم يمكن إرساله أو كل من الحبس والإرسال حيث قبل به فهو في هدى الطوع عند مدوب كليل عليه ما ذكره الخطيب عن سند ما في الهدى الواجب واجب وجعل زالحس واجباً وأطلق فيصل على الهدى الواجب فلا يخالف ما للسند

(قوله أو كان محجوباً حتى خلع الخ) لا يخفى أن المدار على كونه محتاطاً بعمرة (٣٩٣) الفصل (قوله أو أخطأ في العدد فوقف بعمرة)

هذا كلام ظاهر خلاف قول بعض الشراح وأقول لو وقف بعمرة في التامن ولم يعلم حتى فاته الزنوف ووقف بها أو لم يعلمها حتى فاته والظاهر أنه يجوز ذلك الخروج ولا يضر به تأييد (أقول) أما ما أحرمت من مكة ثم خرج للعل فإنه من الحج وهو مكة فالظاهر أن خروجه ذلك لا يفسده لأن المقصود أن يخرج للعل لأجل الحج وهذا الكلام ظاهر فتدبر (قوله أو سعى الخ) تأمله فإنه لا يقبل سعي بدون تقدم طواف (قوله فيه نوع تكرار) اتعاب به بقوله نوع لأن ما تقدم في العمرة الحقيقية ولما كانت العمرة هنا ليست حقيقية بل هي بالعمرة المتقدمة لأنها ملحقة بها غير بقوله نوع (قوله الحار التمسكي) هو حجة القضاء ولما في هو الهدى (قوله لكن يؤخذ من قول المؤلف) السابق أي طريق القياس (قوله وعليه هديان) يقدم أحدهما وهو الهدى والفساد ويؤخر الآخر وهو هدى الفوات (قوله أي على تحمله) فيه إشارة إلى أن قوله تحمله لم يستعمل في حقيقته (وأقول) الصواب أنه يستعمل في حقيقته ويجازى معناه باعتبار قوله وان أقصد ثم فاته القصد مستعمل في حقيقته وكذلك العكس إذا طوى مثلاً قبل أن يشرع في عمرة الصل ولا يجازى فيها إذا حصل الفساد في عمرة الصل انعمي تحمله عليه بقى على تحمله (قوله وقد أشار الشراح إلى ما يفيد ذلك) أي قوله

مخالف لما هنا وكذا قوله كأن ساقه فيها ثم خرج من عامه الخ فإنه يفيد أن ساقه في العمرة يخرج عن التمتع على ما صدر به هناك وظاهره ولوقد موأشعره قبل الإجماع الخ قلت قد يجعل أن أحرام العمرة والحج لما كانا متدرجين تحت مطلق الإجماع لم يكن بينهما من المخالفة ما بين الحج وفواته فلذا أجزأ ما سبق في العمرة عن التمتع والقرآن لم يخرج ما سبق في الحج عن فواته وبأن ما سبق في الحج حيث فات بعمرة ما لم يسبق في نفسك بخلاف ما سبق في العمرة فإنه سبق في نفسك قطعاً (ص) ونزج للعل أن أحرمت من أو أورد في (ش) قد علمت أن كل أحرام لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم فالحمول المتقدم ذكره وهو من أحصر عرض أو كان محجوباً حتى خلع أو أخطأ في العدد فوقف بعمرة في ثامن الحج مثلاً وقتل من هذا المحصور لا يصلح من إحرامه إلا بقل عمرة فاته بلامن خروجه إلى الحل من غير أن يشاء أحراماً كان أورد في الحج على العمرة في الحرم أو كان أحرمت من الحرم لكونه مقبلاً بمكة أو أخطأ دخلها بعمرة وأحرمت بالحج من الحرم سواء أورد في العمرة بحيث صار طارناً أو لا فلا بد من خروجه للعل قبل أن يقبل شيئاً من أفعال العمرة ليحصل في إحرامه الجمع بين الحل والحرم وما قبله من طواف أو سعى أو ما قبل خروجه للعل لا يعتد به بعده بخروجه كخبر في قوله وان لم يخرج أجاد طوافه وسعيه بعده وأهدى أن حلق وعليه فاته فانه نوع تكرار مع ما مر (ص) وأترجم الفوات للقضاء وأجزأ أن يقدم (ش) يعني أن من عليه هدى ففوات يجب عليه أن يؤخره لعام القضاء ليصنع الحار التمسكي والمالي ولا يقدمه في عام الفوات وان خاف الموت فلو قدم الهدى في عام الفوات أجزأه أو تقدمه فقدم في عن هذا عند قول المؤلف وشهدى في القضاء أجزأ أن يعمل لكن ذلك في الفساد وهذا في الفات لكن يؤخذ من قول المؤلف (ص) وان أقصد ثم فاته أو بالعكس وان بعمرة الصل تحلل وقضاء دونها وعليه هديان (ش) يعني أنه إذا اجتمع الفوات مع الفساد فإنه يلب الفوات سواء كان الفساد سابقاً أو لاحقاً للفوات وسواء حصل الفساد قبل عمرة الصل أو فيها بان شرع فيها وفعل بعضها قبل يتمها حتى أقصد هاته بصل في صورتين بفعل عمرة وهو بالابحيزة البقاء على إحرامه اتفاقاً لا لأنه عليه عدا على الفساد ويخرج إلى الحل إن أحرمت من أو أورد في فيه على ما مر ويضيق الحج من قابل دون العمرة الفاسدة في الصورة الثانية لأنها ليست عمرة في الحقيقة وانما هي تحلل بطواف وسعى دليل ما مر من عدم تجديد إحرام لها وعليه في صورتين هديان هدى بفساد وهدى لفوات وهذا الحكم واضح فمن أحرمت بالحج مفرداً وأقصد ثم فاته أو بالعكس قوله تحلل أي بقى على تحمله بالعمرة العقيمة فيما إذا حصل موجب الفساد قبل فعلها بالعمرة الفاسدة حيث حصل موجب الفساد في أثنائها فليس عليه إذا قصدت أن يفعل عمرة غيرها وقد أشار الشارح إلى ما يفيد ذلك فلو أحرمت بالقرآن أو تمتع ففاته وأقصد ثم قضاء طارناً أو تمتعاً عليه هدى بفساد وهدى لفوات وهدى لقرآن القضاء أو تمتعه ولا شيء عليه في القرآن أو التمتع الفات واليه أشار بقوله (لأنه قرآن و تمتعاً للفات) سواء حصل مع الفوات فساد كلياً أم من فيه أو انفرد الفوات عنه وانما لم يجب للقرآن الفات دم لأنه أَلْ أحرمت على عزمه لزم القرآن فاته النجى ويقال له في التمتع (ص) ولا يفيد لرض أو غيره نية الصل بخصوصه (ش) يعني أن الإنسان إذا نوى عند إحرامه أن يحصل له مرض أو حيض أو حصر من عدواً أو غيره مما يمنعه من تمام نسكه كان متعللاً من غير

(٥٠ - عثرني ثاني) قال في تعليق قوله دونها لأنها ليست عمرة في الحقيقة وانما هي تحلل بطواف وسعى دليل عدم تجديد الإحرام لها الخاص في القضاء (قوله متى حصل له مرض) أي متى حدث له مرض أو متى زاد المرض أو اشتد ولا مفهوم لقوله نوى بل وكذا

لا يشترط ذلك ليقطع قبل وجوده بالفعل (قوله وهذا هو المشهور) ومقابلته ما استظهره ابن عرفة من جواز القتل في قتال وهذا الرجوع بصدا مشتمل على إعطائه قال ح وقد لا يسلم به بحسب هذا قلت بل الظاهر ما ذكره ابن عرفة لا ما إذا اجتمع ضرر وإن ركب أخفهما فإنه عج (قوله على الضرر من عدنان شاس وإن الحبيب وعلى الكراهة عند سنده) أقول التباين من المصنف الحريم وهو الظاهر والامر بالرجوع يدل على أنه على الضرر (قوله وبه قال ابن هرون) وهو الظاهر ولا يرد عليه خبرنا إذا حلت في ساعة من نهار وما في معناه من الأخبار الدالة على المنع لها (٣٩٤) محمولة كآمال النووي عن الشافعي على القتال بما عيى كالتبنيح إذا أمكن

فصل عمرة فان تلك النية لا تقيد ولحصول ذلك المانع وإنما كان ذلك لا يقيد لانه شرط بخلاف سنة الارحام وهذا هو المذهب ولا يحل الإيفاء عمرة فالبه في قوله بحصوله للسياسة وقصر الشارح كلام المؤلف على المرض غير ظاهر وقوله بحصوله متعلق بفعل (ص) ولا يجوز دفع مال الحصار كفر (ش) يعني إن الحصار عن الحج إذا كان كافرا لا يجوز دفع المال اليه كثيرا كان أو قليلا لاجل أن يمكن الحاج من الوصول إلى مكة أو غيرها لما فيه من النفع للمسلمين وتقوية ما هو فيه وهذا هو المشهور ويجوز دفع المال للحاصر المسلم بل يجب أن كان قليلا كدفعه لظلم كافر عند قوله الا لا تظلموا ما قل لا ينكث والتي في قوله ولا يجوز الحج على الضرر من عدنان شاس وإن الحبيب وعلى الكراهة عند سنده (ص) وفي جواز القتال مطلقا تردد (ش) أي وفي جواز القتال للحاصر سواء كان مسلما أو كافرا يكره أو بالحرم وهو مرادنا لاطلاقه به قال ابن هرون ومنعه مطلقا به قال ابن شاس وتبعه ابن الحبيب تردد لهؤلاء المتأخرين وعلى الخلاف إذا كان بالحرم ولم يغص الحصار بالقتال والاياز بلا خلاف (ص) ولولا منع مقبه (ش) السفيه محصور عليه فاوليه أن ينع من السفر إلى الحج فان أذنت له فاوليه في السفر إلى الحج وكان تقرر أو مصلحه في حق السفيه فان ذلك جائز وإن لم يأذنه وتألف وأمر فاوليه أن يحل من أحرامه وليس على السفيه بعد ذلك قضاء ما حله منعه عليه وإذا أذنت فلا يدفع له المال بل يصعب لينفق عليه بالعبودية المعروف أو ينسب من ينفق عليه من مال السفيه فله أن يجاعة الشافعي في منسكه (ص) كزوج في تطوع (ش) يعني أن المرأة إذا حرمت بالحج التطوع بغير إذن زوجها فانها لا يحل لها أن تجلس حيلة الحجاب كالسفيه وتقتل كالحاصر وهذا ما يمكن الزجرح مما رواه الأفلح بطله الأتباع فتوف عليه الاستئذان وأما حجة الاسلام فليس لزوجهما نعمان اشترج لهما أن قلنا أن الحج على الفور وكذا على القول بالتراخي (فرع) لو تركت المرأة المهر على أن أذن لها في حجة القرض فقال مالك وابن القاسم لهما أن يرجع عليه لأنه لا يلزمه أن يدعو لآل ابن القاسم في رواية أبي جعفر ان العدة لازمة ان كانت طالبة أن لها أن تنج وإن كره زوجها وإن كانت حائضا رجعت ولتأخره يعني بن عمرو بن نونس وهو يحصل الواقع بمنزله ابن رشد قال ولو اعطته مهرها على أن يصحح بها لم يجز لأنه فسح دين في دين فله أن القاسم في مباح أصبغ في كتاب السلم وفي مباح عيسى من كتاب الصدقات والهبات ما يخالف ذلك قاله الشارح (ص) وإن لم يأذن له التصل وعليها القضاء (ش) أي وإن أكرم السفيه والزوجه من غير إذن من الولي والزوجه فلولي والزوجه تحلل لهما مما أكرم به كقتل الحاصر وعلى الزوجه القضاء لحالها منه إذا أذن لها أو تأتت بخلاف السفيه والصغير إذا حلها ما وليها فانه لا قضاء عليها ما تقدمه المؤلف أول

اصلاح الحال بدونه والاجاز وجاز حل السلاح عكة عندئذ وبعبارة أخرى بعد قول المصنف تردد ابن عرفة والصواب الجواز أن كان الحاصر بغير مكة وإن كان بها فلا يظهر قبل ابن شاس أي المنع خبرنا إذا حلت في ساعة من نهار قال الخطاب قوله والصواب الجواز أن كان الحاصر بغير مكة ربه وهو بالحرم وأما أن كان بغير الحرم فلا يختلف في جواز قتاله انتهى والساعة من أول النهار لفرز أول وفي ابن جبير في شرح الضرري أن الساعة مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر (قوله فاوليه أن ينع من السفر) أي حيث كانت المصلحة في ذلك (قوله فله أن يجاعة الشافعي) أي وقوا على مبدأ لا تأباه (قوله يعني أن المرأة إذا حرمت بالحج) المناسب حذف ذلك لأن التشبيه إنما هو في المنع قبل النحول لاقى التصل (قوله وأما حجة الاسلام فليس لزوجهما) أي إذا كانت وشية (قوله وهو يحتمل الواقع) أي بان يصح حل قول مالك وابن القاسم على ما إذا لم تطل وقوله وبأي وبالواقع (قوله على أن يصحح بها لم يصح لأنه فسح دين) أي فسح

الباب

الصدق التي في النعمة في دين وهو النفقة التي يتفق عليها في السفر (قوله ما يخالف ذلك) أي من الجواز لكن

جاء ابن رشد على ما إذا أعطته مهرها فخرج مع مهرها فكان ما دفعته على دفع المخرج لخروجها معها الثلاث حتى مفردتونه لا على أنه يحلها أو يتفق عليها ما له سوى النفقة الواجبة عليه والحاصل أن محل المنع إذا كان الصداق في النعمة وكانت نفقة السفر تزيد على نفقة الحضر وأما إذا كانت في قبضته من الصداق ثم بعد ذلك ردت به على السفر بها فلان من أو كانت نفقة السفر مساوية للنفقة الحضر أو أنقص (قوله) إذا حرمت الزوجه بحجة الاسلام أو بغير ما يثبت سقط من نفقة ما زاد على نفقة الحضر على المذهب

(قوله ولكنه خلاف ما في البيان) مفاد المواق ترجع كلامه من دلالة اقتضاه عليه (قوله فانظر هذا مع لفظ خليل) أي لان خلافا قال وعليها القضاء ظاهر ان هذا لا يحتجوا بكتب حجة الاسلام تقضيها بحجة (٣٩٥) الاسلام بانفسه عليها مع انما لقضاء عليها انما

الباب وهو المواق لما ذكره مسند كافيته في التوضيح ولكنه خلاف ما في البيان من أن السقية والزوجة عليها القضاء اذا حالها من خج التطوع واقتضاء عليها ما اذا حالها من حج القرينة حيث أتيا به ومثل التطوع النذر المعين في نفسه بعد أن يأتي بحجة الاسلام وكذا النذر المضمون ونص المراد من المواق وأما المراتب فلا يتناولها حلل الزوج وزوجته من أربعة أوجه ما أن يحلها من حجة الاسلام أو من التطوع أو من زعمين أو من زعمون فاما حجة الاسلام فليس عليها أن تقضي ما حالها منها بحجة الاسلام عليها وأما التطوع فتقتضيه على قول ابن القاسم وكذا تقضي أيضا النذر المعين عند ابن القاسم خلافا لأشبه وأما النذر المضمون فليقتض قولاً واحداً انتهى من الجمعي فانظر هذا كله مع لفظ خليل انتهى وعلى أن السقية كالزوجة تنصير فيه هذه الأقسام الأربعة أيضاً فان قلت ما يتبدد كلام البيان والمواق من أن الزوج أن يحلها من حجة الاسلام خلاف قول المؤلف كزوج في تطوع فانه يضد أنه ليس بمعناها في القرينة فليس له تحليلها قلت يحمل كلامهما على الزوجة السقية وهو واضح لانه اذا كان له تحليل الذكر السقية في القرينة فزوجة السقية كذلك أو أولى فقول المؤلف كزوج في تطوع أي لا في فرض محمول على ما لنا كالتريشة (ص) كالعبد (ش) أي في أنه يقضي ما حاله منه سيدنا ما أعنى أو أذن له بخلافه السقية ومثله المميز اذا حاله عليه والفرق بين السقية والزوجة أن السقية انما يجز عليه الحق نفسه فلا يجوز تفضله أدى ذلك لتضييع ما له كسب والزوجة انما يجز عليها لغيرها وهو الزوج فكيف كان عليها التضادونه (ص) وأنتم من لم يقبل ولم يباشرتها (ش) يعني أن السقية والعبد والزوجة اذا أمروا بعدم الاحرام فبالقوة وأمرها فان الائتم عليهم لعدم قبولهم ما أمروا به والزوج أن يباشر زوجته ولو مكرهه والائتم عليها دونه لعدمها على حقها ونوى عباشرتها التحليل ويكتفي بنية الزوج عنها وان لم ينو تحليلها بالبشره فقد عليها وعليها انعامه وهدي ويجب على الزوج فكيفهما من اتمل المقصد (ص) كزوجة قبل المقات (ش) تنبيه في أن الزوج تحليلها لم يباشرها والمعنى أن المراد أن أحرم من المقات المقات في قبل أشهر الحج أو في أشهر قبل المقات المكاني فله تحليلها واقصاها وهذا حيث كان معها لم يجر معها وكان يحتاج لها كما يفيد كلام المواق وتوقفه (والفلا) راجع لفهمه وقوله وان لم يباذن أي وان أذن السيد والزوج فيه المنع ثم أراد الرجوع عن انتم فلا يرجع واحدهما من ادخل المأذون له فيها أذن فيه بالاحرام ان أذن له فيمن غير نذر وان دخل في التذران أذن في النذر (ص) ولا يشتري أن لم يطرده لا تحليل (ش) المعنى أن أذن لعبد في الاجرام فأحرم ثم أراد بيعه فأجاز ذلك في المدونة لان منافع المشتريه قال وليس لبياعه تحليله وفهره ما وجهه لم يقرب بحاله انتهى أي وان قرب فليس له ردوا الظاهر ان المراد بالقرب الاضربيه على المشتري (ص) وان أذن فأفسد لم يترده اذن القضاء على الاصح (ش) ابن ونس وان أفسد حجه فلا يترده سيد أن يباذنه زاد الفرق لانها عبادة ثابتة بخلافها الصواب انتهى (ص) وما لزم من خطأ أو شر وحقان أذن له السيد في الاجراء والاصحاب لا يمنع وان قعدت منه ان اضربه في عمله (ش) يعني ان مالزم العبد المأذون له في الحج من هدى صدر عن خطائه كان فانه الحج خطا العبد أو

كالعبد) ولو بشائة ولو كانتان أضرا حرامه بنصوم الكلمة فليس له تحليله ولا يكون التحليل بالسنة المحيطة لكن بالشهادة على أنه حله من هذا الاحرام فحلل بنيت أو بجلاد رأسه اه وظاهره ان التحليل انما يكون به سفين والظاهر ان الشهادة كاف سواء امتنع العبد من التحليل أم لا كما أن تحليله بالنية والحلق كاف من غير شهادة (قوله فله تحليلها واقصاها) أي التحليل بما تقدم واقصاها أي بولاه الا أنه في التحليل بما تقدم لم يترده غير حجة الفرض وأما ان أفسد أي بوطئها فتقضى عليه وتقتضيه حجة الاسلام على ما قاله عجم ولكن الشيخ انما أقاد ان العلة الثانية تكفي عن حجة الاسلام فليس عليها ثالثة (قوله والافلا) ان دخل فلورجع السيد ولم يطر العبد رجوعه حتى أحرم هل عكس تحليله يخرج على القولين في تصرف الوكيل بعد العزل وقبل العلم (قوله لان منافع) لمشتريه أي لا لبايعه حتى يترجع معين بتأخير نفسه وليس للعبد أن يحلل نفسه فيما يظهر فان تحليل فليس للمشتري رده كذا يشي وظاهر قوله للمشتري سواء كان احرام الرقبة ذكر أو أنثى يباذن سيده البايع أو بغيراته ثم اذا رده فليبايع تحليله ان لم يطر به قبل بيعه

وبايعه ولو قرب من احاله بخلاف المشتري كما له انما شئت وددت بعب وهو مرقب زواله كالعبد وأما البايع فله رده ولو رده بغير اذنه (قوله على الاصح) أي خلافا لاصح فائلا لا يمن آ طار انهم وظاهر الموازنة ان القوات لا تقاد فان مثل العبد السقية لذا أذن له ولية فأفسد الزوجة اذا اذن لها زوجها فأفسدت

(قوله كما يفيد كلام أبي الحسن)
أي من أن مال العبد يحتاج فيه
لاذن أيضاً خلافاً لظاهر قول
السدونة لا يحتاج في ماله لاذن من
سيده في الإخراج (قوله فليس
منعه من الإخراج ومن الصوم) أي
وله أن يأذنه في الإخراج أو الصوم
وإن أضره في عمله (قوله فأن
إتسمه على عدم العود) أي
والقصر من أنه لا يصل في غيبته كما
أفاده بعض شيوخنا رحمهم الله
تعالى (قوله وليس له تحليله) إشارة
إلى أنه أماله المنع من السفر ولكن
على تقدير إذا أحرّم ليس له أن يحلّه
ولا هو أن يحل نفسه (قوله وهو
يفيد المنع في التطوع لا في
الفرض) أي وهذا هو المنع

الهلل أو لخطا في الطريق أو من جزأه قبل سبب خطأ أو من فدية صدرت عن ضرورة كأن
ليس أو تطيب لضرورة فإن أذنته السيد في الإخراج ينسك أو لأطعام فحل والاصمام بلا منع وإن
أضر الصوم به. وأعلم أنه لا فرق بين مال العبد ومال السيد في احتياجه إلى الاذن في الإخراج
كما يفيد كلام أبي الحسن على المدونة وأما لو تعد العبد للأذن في الحج موجب الهدى
أو الفدية فليس بمنع من الإخراج ومن الصوم أن أضر الصوم به في عمله لا دخله على نفسه
على المشهور وبني على المؤلف من الموانع الذين الحال أو الذي يحل في غيبته وهو مؤصر فيمنع
من الخروج الآن بكل من يقضيه عند حياؤه فأن اتهمه على عدم العود حلقه وليس
له تحليلان أحرم ولا هو التحليل وقديقال استغنى المؤلف عن ذلك بما ذكره
في الفس في قوله وسفره حل في غيبته وبني من الموانع أيضاً لاونة قلها
منع الابن من التطوع ومن الفرض على أحلى الروايتين لكن
سبأ في الجهاد كوالدين في فرض كفاية وهو يفيد
المنع في التطوع لا في الفرض. ولما انتهى الكلام
على الحج والعمرة وما يتعلق بهما وكان مما
يتعلق بهما الصيد وعقره المبع
لا كما هو أحد أنواع الذكاة
أتبع ذلك بالكلام
عليها فقال

٢

﴿تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله باب الذكاة﴾

﴿تم فهرست الجزء الثاني من شرح العلامة الخرمي على مختصر سيدي خليل﴾

صفحة	صفحة
١٤٧ باب ذكاة نصاب النعم	٢ فصل في بيان صلاة النافلة وحكمها
٢١٢ فصل في مصرف الزكاة	١٦ فصل في صلاة الجمعة
٢٢٨ فصل في سبب الاستسقاء	٤٩ فصل في صلاة الاستسقاء
٢٣٣ باب الصوم	٥٦ فصل في صلاة المسافر
٢٦٦ باب الاعتكاف	٧٢ فصل في بيان شروط الجمعة وسننها
٢٨٠ باب أحكام الحج والعمرة وأفعالهما	٩٣ فصل في صلاة الخوف
٣٤٤ فصل في حرم الأكرام على المرأة ليس	٩٨ فصل في صلاة العبد
قفاز	١٠٥ فصل في صلاة المسوق والكسوف
٣٨٨ فصل الحصر	١٠٩ فصل في صلاة الاستسقاء
	١١٣ فصل في صلاة الجنائزة

﴿تمت﴾



